مقدمة

تهذيب وترتيب الإتقان في علوم القرآن

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إن الحمد لله؛ نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن مُحمَّدًا عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[1].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾[2].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[3].

أما بعد:

فهذا تَهذيب وترتيب كتاب "الإتقان فِي علوم القرآن" تصنيف العلامة الجامع المتفنن: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ) -رحمه الله-.

والناظر فِي كتاب "الإتقان" يجد فيه استطرادًا وإطنابًا وتتبعًا لبعض الفروع والجزئيات، مِمَّا يجعل الكتاب -بحق- زاخرًا بفوائد لا توجد مجموعة فِي كتاب غيره فِي موضوعه.

لكن؛ ليس هذا بِمقصود الكتاب، حيث قال مصنفه -رحمه الله-: والمقصود من جميع أنواع هذا الكتاب إنَّما هو ذكر القواعد والأصول، لا استيعاب الفروع والجزئيات[4] اهـ.

كما أن هذا الاستطراد والإطناب قد يشوش على من يطالع ويبحث عن مبادئ بعض أنواع علوم القرآن فيه.

فاحتاج الكتاب إلَى من يهذبه ويقربه!

فاستخرت الله -تبارك وتعالى- على القيام بتهذيب كتاب "الإتقان" وترتيبه لنفسي ولمن يحتاج إليه من طلاب العلم، وتَحقيقًا لغرض مصنفه الذي صرح به فِي عبارته السابقة.

وقد راعيت فِي ذلك ما يلي:

---

(١) اقتباس من سورة آل عمران: ١٠٢.

(٢) اقتباس من سورة النساء: ١.

(٣) اقتباس من سورة الأحزاب: ٧٠- ٧١.

(٤) "الإتقان فِي علوم القرآن" (٢/ ٢٥٩- أبو الفضل).

أولاً: حافظت على كلام المصنف بحروفه إلا ما يقتضيه ربط الكلام.

ثانيًا: وضعت الزيادات – سواء أكانت عناوين أم جملاً أم ألفاظًا– بين معقوفتين هكذا: [ ].

ثالثًا: اكتفيت من الاستطرادات الطويلة ببعض الأمثلة، أحيانًا بثلاثة، وأحيانًا باثنين، وتارة بواحد فقط.

رابعًا: حذفت أغلب ما أورده السيوطي تحت عنوان (فائدة).

خامسًا: أعدت ترتيب الكتاب، وكان الترتيب على شقين:

أ– ترتيب الأنواع من بعضها بعضًا.

ب– ترتيب معلومات النوع الواحد من نفسه.

وأعطيت لنفسي هنا الحرية فِي التقديْم والتأخير إذا ظهرت لي فائدة ذلك فِي عرض محتويات الكتاب وكل نوع.

وحرصت فِي الشق الأول من الترتيب على التنبيه إلَى رقم النوع فِي وضعه الأصلي على ترتيب السيوطي.

وحاولت – بقدر ما أمكنني الوقت– خدمة نص الكتاب بِما تيسر لي مِمَّا يلي:

١– عزو الآيات إلَى سورها مع ذكر رقم الآية.

٢– تخريج الأحاديث – الَّتِي أوردها السيوطي– وقد أسندت القيام بذلك في هذه الطبعة إلى أخي سعادة الدكتور فضيلة الشيخ : أحمد بن عمر بازمول، فقام بذلك مشكوراً جزاه الله خيراً، وسمّى عمله (غاية البيان في تخريج أحاديث وآثار تهذيب وترتيب الإتقان). وقد أدرجته في هذه الطبعة، وستأتي مقدمته عقب هذه المقدمة إن شاء الله تعالى.

٣– إرجاع النقول إلَى مصادرها الَّتِي رجع إليها السيوطي –إن تيسر لي– وكنت – أحيانًا– أنقل الكلام الذي ينقله السيوطي من مصدره، أو أصححه منه، خاصة إذا كان السيوطي قد اختصره أو نقله بالمعنى، مع التنبيه على ذلك فِي الهامش.

٤– التعليق على مواضع يسيرة من الكتاب، خاصة ما يتعلق بأمور العقيدة منها، فقد كنت –إذا لَم أحذف كلامه الذي يخالف فيه أهل السنة والجماعة– أعلق عليه؛ مبينًا الصواب فِي ذلك –حسب علمي– منبهًا إلَى مخالفة هذا القول –الذي حكاه السيوطي أو قاله– لِما عليه أهل السنة والجماعة.

هذا؛ وقد اعتمدت فِي قيامي بِهذا الأمر –بعد الله تبارك وتعالى– على طبعتين للكتاب:

الأولى: الطبعة الَّتِي حققها مُحمَّد أبو الفضل إبراهيم، وظهرت فِي عام (١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م)، وأشير إليها بـــ: "الإتقان" (أبو الفضل)، أو: "الإتقان" (الطبعة الْمُحققة).

الثانية: طبعة مصطفى البابي الحلبِي وأولاده بِمصر، وظهرت فِي عام (١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م)، وأشير إليها بـــ: "الإتقان" (الحلبِي)، أو بـــ (المطبوعة).

الثالثة : طبعة وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الأمانة العامة الشؤون العلمية، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، ١٤٢٦هـــ.

ولَم ألتزم بالإشارة إلَى الفروق إلا فِي مواضع قليلة.

و لا يفوتني تسجيل شكري لكل من قدم لي ملاحظة، أو توجيهاً، ومنهم الأخ الأستاذ: محمد ناصر يحي جَدُّه. ومنهم أخي أحمد الذي قدم لي العديد من الملحوظات التي وقف عليها أثناء التخريج، فللجميع شكري وتقديري، سائلاً الله أن يجعل ما بذلوه من جهد في موازين أعمالهم الصالحة.

هذا؛ وأسأل الله بأن له الحمد لا إله إلا هو الْحنَّان المنَّان بديع السموات والأرض ذو الجلال والإكرام: أن يتقبل منِّي عملي خالصًا لوجهه الكريم، وأن يرزقنِي القبول فِي الدنيا والآخرة؛ إنه سميع مجيب.

مُحمَّد بن عمر بن سالم بازمول

مقدمة
غاية البيان في تخريج الأحاديث والآثار في تهذيب وترتيب الإتقان

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك لـــه، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾[1].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَـــا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً﴾[2].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُـــوبَكُمْ وَمَن يُطِعْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾[3].

ألا وإن أصدق الكلام كلام الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكـــل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار .

أما بعد :

فإن كتاب "الإتقان في علوم القرآن" لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ت٩١١هـــ يعتـــبر أجمع كتاب في علوم القرآن، وقد قام بترتيبه وتهذيبه فضيلة شيخنا الأستاذ الدكتور/ أبو مالك محمـــد بن عمر بازمول حفظه الله تعالى في كتاب سمَّاه "تهذيب وترتيب الإتقان في علوم القرآن"، والتهذيب كأصله احتوى على جملة كبيرة من الأحاديث النبوية والآثار السلفية، واكتفـــى شـــيخنا بتخـــريج الأحاديث النبوية تخريجاً مختصراً، وقد نفدت نسخ الكتاب من المكتبات، وكثر الطلب عليه، فرغـــب في إعادة طبعه مرة ثانية، فأسند إليَّ تخريج الأحاديث والآثار؛ حرصاً منه على تكميل الفائدة العلمية، فشمرت عن ساعدي، واشتغلت بتخريج جميع الأحاديث والآثار مع بيان درجتها صحة وضـــعفاً – بفضل الله تعالى – إلا مواضع يسيرة لم أقف على مخرجيها أو إسنادها.

تسمية الكتاب:

---

(١) (آل عمران:١٠٢) .

(٢) (النساء:١) .

(٣) (الأحزاب:٧٠-٧١) .

وأسميت هذا التخريج:

"**غاية البيان في تخريج أحاديث وآثار تهذيب وترتيب الإتقان**".

منهجي في الكتاب:

وكان منهجي في تخريج هذا الكتاب كما يلي:

١- قد استفدت من تخريجات شيخنا محمد بازمول، في طبعة الكتاب الأولى التي نفذت، وأدرجتها ضمن تخريجي و لم أميزها، إلا ما كان تنبيهاً أو شرحاً أو تعليقاً منه فإني أثبته كما هو وأقول: "قال الشيخ: ...".

٢- وإذا كان الخبر في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت بذلك، وإذا لم يكن فيهما أو أحدهما؛ فأخرجه حسب ما يحتاجه المقام .

٣- وقد صدرت تخريج كل حديث أو أثر - خارج الصحيحين - ببيان درجته إلا مواضع يسيرة؛ لعدم وقوفي على ترجمة بعض الرواة، فأترك حينها الحكم عليه، وأقول في التخريج: "وفي إسناده من لم أقف له على ترجمة".

٤- فإذا كان الخبر صحيحاً أو حسناً استغنيت بذكر درجته عن بيان حال رواته، وإذا كان الخبر ضعيفاً؛ فإني أذكر علته وأبينها.

٥- ونقلت أحكام أهل العلم على الأحاديث والآثار إن وقفت عليها، وذلك باعتبار متنه لا سنده إلا ما نصوا عليه، وإذا حكمت عليها و لم أنقل حكم أحد فباعتبار سنده غالباً.

٦- وعلقت على ما احتاج إلى تعليق وتنبيه، وهي مواضع يسيرة.

٧- وتجنبت التنبيه على الأخطاء المطبعية، وكذا الأخطاء في الأحكام الإسنادية التي مرَّت بي حين اشتغالي بالتخريج إلا ما دعت الحاجة إلى بيانه؛ رغبة مني في الاختصار.

والله اسأل أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن يتقبله مني قبولاً حسناً، وأن يجعله ذخراً لي يوم ألقاه، يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وكتبه

أبو عمر أحمد بن عمر بازمول

الأستاذ المساعد بجامعة أم القرى

مكة المكرمة

ص ب: ٢٧١٥

مقدمة "الإتقان فِي علوم القرآن"

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وصلى الله على سيدنا مُحمَّد وعلى آله وصحبه وسلم.

يقول سيدنا وشيخنا الإمام العالِم العلامة البحر الفهامة الرحلة: جلال الدين، نجل سيدنا الإمام العالِم العلامة: كمال الدين، السيوطي، الشافعي، فسح الله فِي مدته[1].

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب؛ تبصرة لأولي الألباب، وأودعه من فنون العلوم والحكم العجب العجاب، وجعله أَجَلّ الكتب قدرًا، وأغزرها علمًا، وأعذبَها نظمًا، وأبلغها فِي الخطاب؛ قرآنًا عربيًّا غير ذي عوج، ولا مخلوق، لا شبهة[2] فيه ولا ارتياب.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، رب الأرباب، الذي عنت لقيوميته الوجوه، وخضعت لعظمته الرقاب.

وأشهد أن سيدنا مُحمَّدًا عبده ورسوله المبعوث من أكرم الشعوب وأشرف الشعاب إلَى خير أمة بأفضل كتاب، صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه الأنْجاب، صلاة وسلامًا دائمين إلَى يوم الْمآب.

وبعد؛ فإن العلم بحر زخار، لا يُدرك له من قرار، وطود شامخ لا يُسلك إلَى قُنَّته ولا يصار، من أراد السبيل إلَى استقصائه؛ لَم يبلغ إلَى ذلك وصولاً، ومن رام الوصول إلَى إحصائه؛ لَم يجد إلَى ذلك سبيلاً، كيف وقد قال تعالى مخاطبًا لخلقه: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾[3]؟!

وإن كتابنا القرآن لهو مفجر العلوم ومنبعها، ودائرة شمسها ومطلعها، أودع فيه ﷻ علم كل شيء، وأبان فيه كل هدي وغي، فترى كل ذي فن منه يستمد، وعليه يعتمد، فالفقيه يستنبط منه الأحكام، ويستخرج حكم الحلال والحرام، والنحوي يبني منه قواعد إعرابه، ويرجع إليه فِي معرفة خطأ القول من صوابه، والبياني يهتدي به إلَى حسن النظام، ويعتبر مسالك البلاغة فِي صوغ الكلام، وفيه من القصص والأخبار ما يُذَكِّر أولي الأبصار، ومن المواعظ والأمثال ما يزدجر به أولو الفكر والاعتبار، إلَى غير ذلك من علوم لا يقدر قدرها إلا من علم حصرها. هذا؛ مع فصاحة لفظ وبلاغة أسلوب تبهر العقول وتسلب القلوب، وإعجاز نظم لا يقدر عليه إلا علام الغيوب.

---

(١) كذا فِي الأصل، وفِي (ط): "قال الشيخ الإمام، العالم العلامة، الحبر البحر الفهامة، المحقق المدقق، الحجة الحافظ المجتهد، شيخ الإسلام والمسلمين، وارث علوم سيد المرسلين، جلال الدين، أوحد المجتهدين، أبو الفضل عبد الرحمن ابن سيدنا الشيخ المرحوم كمال الدين، عالم المسلمين، أبو المناقب، أبو بكر السيوطي الشافعي". من هامش "الإتقان" (أبو الفضل).

(٢) (ط): "ولا شبهة". من هامش "الإتقان" (أبو الفضل).

(٣) سورة الإسراء: ٨٥.

ولقد كنت فِي زمان الطلب أتعجب من المتقدمين؛ إذ لَم يدونوا كتابًا فِي أنواع علوم القرآن؛ كما وضعوا ذلك بالنسبة إلَى علم الحديث، فسمعت شيخنا أستاذ الأستاذين، وإنسان عين الناظرين، خلاصة الوجود، علامة الزمان، فجر العصر وعين الأوان، أبا عبد الله محيي الدين الكافيجي [1] -مد الله فِي أجله، وأسبغ عليه ظله- يقول: قد دونت فِي علوم التفسير كتابًا لَم أُسبق إليه، فكتبته عنه، فإذا هو صغير الحجم جدًّا، وحاصل ما فيه بابان:

الأول: فِي ذكر معنَى التفسير والتأويل والقرآن والسور والآية.

والثاني: فِي شروط القول فيه بالرأي.

وبعدهما خاتِمة فِي آداب العالِم والمتعلم.

فلم يشف لي ذلك غليلاً، ولَم يهدني إلَى المقصود سبيلاً.

ثُمَّ أوقفني شيخنا شيخ مشايخ الإسلام، قاضي القضاة وخلاصة الأنام، حامل لواء المذهب المطلبِي، علم الدين البلقينِي -رحمه الله تعالى- على كتاب فِي ذلك لأخيه قاضي القضاة جلال الدين[2]، سماه: "مواقع العلوم من مواقع النجوم" فرأيته تأليفًا لطيفًا، ومجموعًا ظريفًا، ذا ترتيب وتقرير، وتنويع وتحبير.

فصنفت فِي ذلك كتابًا سميته "التحبير فِي علوم التفسير" ضمنته ما ذكر البلقينِي من الأنواع مع زيادة مثلها، وأضفت إليه فوائد سمحت القريْحة بنقلها.

وقد تم هذا الكتاب -ولله الحمد- من سنة اثنتين وسبعين، وكتبه من هو فِي طبقة أشياخي من أولي التحقيق.

ثُمَّ خطر لي بعد ذلك أن أؤلف كتابًا مبسوطًا، ومجموعًا مضبوطًا، أسلك فيه طريق الإحصاء، وأمشي فيه على منهاج الاستقصاء، هذا كله وأنا أظن أني متفرد بذلك، غير مسبوق بالخوض فِي هذه المسالك، فبينا أنا أجيل فِي ذلك فكرًا، أقدم رِجْلاً وأؤخر أخرى؛ إذ بلغني أن الشيخ الإمام بدر الدين مُحمَّد بن عبد الله الزركشي[3]، أحد متأخري أصحابنا الشافعيين، ألف

---

(١) هو مُحمَّد بن سليمان بن سعد بن مسعود الرومي الحنفي، من كبار العلماء بالمعقولات، لازمه السيوطي أكثر من (١٤ عامًا)، وعُرف بالكافيجي؛ لكثرة اشتغاله بـــ "الكافية" فِي النحو، وولي وظائف بِمصر، منها مشيخة الخالقاه الشيخونية، وانتهت إليه رياسة الحنفية بِمصر، توفي سنة (٨٧٩هـ). "شذرات الذهب" (٧/ ٣٢٦). من هامش "الإتقان" (أبو الفضل).

(٢) هو عبد الرحمن بن عمر بن رسلان الكناني العسقلاني، أبو الفضل، جلال الدين، من علماء الحديث بِمصر، وإليه انتهت رياسة الفتوى، وولي القضاء بالديار المصرية مرارًا، مات بالقاهرة سنة (٨٢٤هـ). "سلك الدرر" (٢/ ٣٠٨).

وفِي حاشية الأصل: "البلقينِي -بضم الباء وسكون اللام وكسر القاف- ضبطه كذلك فِي كتابه الموضوع فِي الأنساب، وقد سمعته منه". من هامش "الإتقان" (أبو الفضل).

(٣) هو الإمام بدر الدين مُحمَّد بن عبد الله بن بَهادر الزركشِي، ولد بالقاهرة سنة (٧٤٥هـ)، وتفقه بِمذهب

كتابًا فِي ذلك حافلاً، يسمى "البرهان فِي علوم القرآن" فتطلبته حتَّى وقفت عليه.

ولَما وقفت على هذا الكتاب؛ ازددت به سرورًا، وحمدت الله كثيرًا، وقوي العزم على إبراز ما أضمرته، وشددت الحزم فِي إنشاء التصنيف الذي قصدته، فوضعت هذا الكتاب العلي الشان، الجلي البرهان، الكثير الفوائد والإتقان، ورتبت أنواعه ترتيبًا أنسب من ترتيب "البرهان"، وأدمجت بعض الأنواع فِي بعض، وفصلت ما حقه أن يبان، وزدته -على ما فيه- من الفوائد والفرائد والقواعد والشوارد ما يشنف الآذان، وسميته بـــ: **"الإتقان فِي علوم القرآن"**.

وسترى فِي كل نوع منه -إن شاء الله تعالى- ما يصلح أن يكون بالتصنيف مفردًا، وستروى من مناهله العذبة ريًّا لا ظمأ بعده أبدًا، وقد جعلته مقدمة للتفسير الكبير الذي شرعت فيه، وسميته بـــ "مجمع البحرين ومطلع البدرين"، الجامع لتحرير الرواية وتقرير الدراية، ومن الله أستمد التوفيق والهداية، والمعونة والرعاية؛ إنه قريب مجيب، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب.

وغالب هذه الأنواع فيها تصانيف مفردة، وقفت على كثير منها.

ومن المصنفات فِي مثل هذا النمط -وليس فِي الحقيقة مثله ولا قريبًا منه، وإنَّما هي طائفة يسيرة، ونبذة قصيرة-: "فنون الأفنان فِي علوم القرآن" لابن الجوزي، و"جمال القراء" للشيخ علم الدين السخاوي، و"المرشد الوجيز فِي علوم تتعلق بالقرآن العزيز" لأبي شامة، و"البرهان فِي مشكلات القرآن" لأبي المعالي عزيزي بن عبد الملك المعروف بـــ (شيذلة)، وكلها بالنسبة إلَى نوع هذا الكتاب كحبة رمل فِي جنب رمل عالج، ونقطة قطر فِي حيال بَحر زاخر.

وهذا أسْمَاء الكتب الَّتِي نظرتُها على هذا الكتاب، ولخصته منها:

- **فمن الكتب النقلية:** "تفسير" ابن جرير، وابن أبي حاتم، وابن مردويه، وأبي الشيخ ابن حيان، والفريابي، وعبد الرزاق، وابن المنذر، وسعيد بن منصور -وهو جزء من "سننه"-، والحاكم -وهو جزء من "مستدركه"-، وتفسير الحافظ عماد الدين ابن كثير، و"فضائل القرآن" لأبي عبيد، و"فضائل القرآن" لابن الضريس، و"فضائل القرآن" لابن أبي شيبة، "المصاحف" لابن أبي داود، "المصاحف" لابن أشتة، "الرد على من خالف مصحف عثمان" لأبي بكر بن الأنباري، "أخلاق حملة القرآن" للآجري، "التبيان فِي آداب حملة القرآن" للنووي، "شرح البخاري" لابن حجر.

- ومن جوامع الحديث والمسانيد ما لا يحصى.

الشافعي، ولازم جمال الدين الإسنوي رئيس الشافعية بمصر، وتخرج على الشيخ سراج الدين البلقينِي والحافظ مغلطاي، وألف فِي الْحديث والفقه الشافعي والأصول، وتوفي سنة (٧٩٤هـ). "حسن المحاضرة" (١/ ١٨٥). من هامش "الإتقان" (أبو الفضل).

– **ومن كتب القراءات وتعلقات الأداء:** "جمال القراء" للسخاوي، "النشر والتقريب" لابن الجزري، "الكامل" للهذلي، "الإرشاد فِي القراءات العشر" للواسطي، "الشواذ" لابن غلبون، "الوقف والابتداء" لابن الأنباري وللسجاوندي وللنحاس وللداني وللعماني ولابن النكزاوي، "قرة العين فِي الفتح والإمالة بين اللفظين" لابن القاصح.

– **ومن كتب اللغات والغريب والعربية والإعراب:** "مفردات القرآن" للراغب، "غريب القرآن" لابن قتيبة وللعزيزي، "الوجوه والنظائر" للنيسابوري ولابن عبد الصمد، "الواحد والجمع فِي القرآن" لأبي الحسن الأخفش الأوسط، "الزاهر" لابن الأنباري، "شرح التسهيل والارتشاف" لأبي حيان، "الْمُغنِي" لابن هشام، "الْجنى الداني فِي حروف المعاني" لابن أم قاسم، "إعراب القرآن" لأبي البقاء وللسمين وللسفاقسي ولمنتجب الدين، "الْمحتسب فِي توجيه الشواذ" لابن جني، "الخصائص" له، "الخاطريات" له، "ذا القد" له، "أمالي ابن الحاجب"، "الْمُعرَّب" للجواليقي، "مشكل القرآن" لابن قتيبة، "اللغات الَّتِي نزل بِها القرآن" للقاسم بن سلام[1]، "الغرائب والعجائب" للكرماني، "قواعد فِي التفسير" لابن تيمية.

ومن كتب الأحكام وتعلقاتِها: "أحكام القرآن" لإسماعيل القاضي ولبكر بن العلاء ولأبي بكر الرازي وللكيا الهراسي ولابن العربي ولابن الفرس[2] ولابن خويزمنداد، "الناسخ والمنسوخ" لمكي ولابن الحصار وللسعيدي ولأبي جعفر النحاس ولابن العربي ولأبي داود السجستاني ولأبي عبيد القاسم بن سلام[3] ولأبي منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي، "الإمام فِي أدلة الأحكام" للشيخ عز الدين بن عبد السلام.

– **ومن الكتب المتعلقة بالإعجاز وفنون البلاغة:** "إعجاز القرآن" للخطابي وللرماني ولابن سراقة وللقاضي أبي بكر الباقلاني ولعبد القاهر الجرجاني وللإمام فخر الدين، ولابن أبي الإصبع –واسمه "البرهان"–، وللزملكاني –واسمه "البرهان" أيضًا–، ومختصره له –واسمه "الْمَجيد"–، "مجاز القرآن" لابن عبد السلام، "الإيجاز فِي الْمَجاز" لابن القيم، "نهاية التأميل فِي أسرار التنْزيل" للزملكاني، "التبيان فِي البيان" له، "المنهج المفيد فِي أحكام التوكيد" له، "بدائع القرآن" لابن أبي الإصبع، "التحبير" له، "الخواطر السوانح فِي أسرار الفواتح" له، "أسرار التنْزيل" للشرف البارزي، "الأقصى القريب" للتنوخي، "منهاج البلغاء" لحازم، "العمدة" لابن رشيق، "الصناعتين" للعسكري، "المصباح" لبدر الدين بن مالك، "التبيان" للطيبِي، "الكنايات"

---

(١) فِي الأصول: "لأبي القاسم مُحمَّد بن عبد الله"، وهو خطأ، نبه عليه مصحح الطبعة الكاستلية لـــ "الإتقان" الشيخ نصر الهورينِي؛ قال: وكذا أول النوع السابع والأربعون (يعنِي: على ترتيب السيوطي)، وهو صاحب كتاب "الغريب" المصنف. من هامش "الإتقان" (أبو الفضل).

(٢) ابن الفرس –بالفاء– وهو عبد المنعم بن مُحمَّد، له ترجمة فِي "الأعلام" للزركلي، توفي فِي القرن السادس.

(٣) فِي (ط): "رسلان" وصوابه من الأصل. من هامش "الإتقان" (أبو الفضل).

للجرجاني، "الإغريض فِي الفرق بين الكناية والتعريض" للشيخ تقي الدين السبكي، "الاقتناص فِي الفرق بين الحصر والاختصاص" له، "عروس الأفراح" لولده بَهاء الدين، "روض الأفهام فِي أقسام الاستفهام" للشيخ شمس الدين بن الصائغ، "نشر العبير فِي إقامة الظاهر مقام الضمير" له، "المقدمة فِي سر الألفاظ المقدمة" له، "إحكام الراي فِي أحكام الآي" له، "مناسبات ترتيب السور" لأبي جعفر بن الزبير، "فواصل الآيات" للطوفي، "المثل السائر" لابن الأثير، "الفلك الدائر على المثل السائر" [1]، "كنْز البراعة" لابن الأثير، "شرح بديع قدامة" للموفق عبد اللطيف.

ومن الكتب فيما سوى ذلك من الأنواع: "البرهان فِي متشابه القرآن" للكرماني، "درة التنْزيل وغرة التأويل فِي المتشابه" لأبي عبد الله الرازي، "كشف المعاني فِي المتشابه المثاني"[2] للقاضي بدر الدين بن جماعة، "أمثال القرآن" للماوردي، "أقسام القرآن" لابن القيم، "جواهر القرآن" للغزالي، "التعريف والإعلام فيما وقع فِي القرآن من الأسْمَاء والأعلام" للسهيلي، "الذيل عليه" لابن عساكر، "التبيان فِي مبهمات القرآن" للقاضي بدر الدين بن جماعة، "أسْمَاء من نزل فيهم القرآن" لإسماعيل الضرير، "ذات الرشد فِي عدد الآي وشرحها" للموصلي، "شرح آيات الصفات" لابن اللبان، "الدر النظيم فِي منافع القرآن العظيم" لليافعي.

– **ومن كتب الرسم**: "المقنع" للداني، "شرح الرائية" للسخاوي[3]، "شرحها" لابن جبارة.

– **ومن الكتب الجامعة**: "بدائع الفوائد" لابن القيم، "كنْز الفوائد" للشيخ عز الدين بن عبد السلام، "الغرر والدرر" للشريف المرتضى، "تذكرة" البدر بن الصاحب، "جامع الفنون" لابن شبيب الحنبلي، "النفيس" لابن الجوزي، "البستان" لأبي الليث السمرقندي.

– **ومن تفاسير غير الْمُحدثين**: "الكشاف" وحاشيته للطيبي، "تفسير" الإمام فخر الدين، "تفسير" الأصبهاني والحوفي وأبي حيان وابن عطية والقشيري والْمرسي وابن الجوزي وابن عقيل وابن رزين والواحدي والكواشي والماوردي وسليم الرازي وإمام الحرمين وابن برجان وابن بزيزة وابن المنير، "أمالي" الرافعي على الفاتحة، مقدمة "تفسير" ابن النقيب.

وهذا أوان الشروع فِي المقصود بعون الملك المعبود.

النوع الأول

---

(١) لابن أبي الحديد. من هامش "الإتقان" (أبو الفضل).

(٢) كذا فِي المطبوعتين، وذكره فِي "كشف الظنون" بعنوان: "كشف المعاني عن متشابه المثاني"، وذكر جملة مِمَّا فيه ابن السبكي فِي "طبقات الشافعية" (٩/ ١٤٢- ١٤٦).

ثُمَّ رأيته مطبوعًا بعنوان: "كشف المعاني فِي المتشابه من المثاني"؛ بتحقيق: د. عبد الجواد خلف، توزيع دار الوفاء، مصر، المنصورة.

(٣) **الرائية**: هي القصيدة المسماة: "عقيلة أتراب القصائد فِي أسنى المقاصد"، فِي رسم المصحف، نظم قاسم بن فيره الشاطبي. "كشف الظنون". من هامش "الإتقان" (أبو الفضل).

فِي معرفة أسمائه وأسْمَاء سوره

قال الجاحظ: سمى الله كتابه اسمًا مخالفًا لَمَّا سمى العرب كلامهم على الجمل والتفصيل: سمى جملته قرآنًا؛ كما سموا ديوانًا، وبعضه سورة؛ كقصيدة، وبعضها آية؛ كالبيت، وآخرها فاصلة؛ كالقافية.

قال العزيزي: سمى الله كتابه أسْمَاء كثيرة تبلغ خمسًا وخمسين اسمًا؛ منها: سماه كتابًا ومبينًا فِي قوله: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ﴾[١]، وقرآنًا وكريْمًا فِي قوله: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ﴾[٢]. وذكرًا ومباركًا: ﴿وَهَٰذَا ذِكۡرٞ مُّبَارَكٌ أَنزَلۡنَٰهُۚ﴾[٣]، وفرقانًا: ﴿نَزَّلَ ٱلۡفُرۡقَانَ عَلَىٰ عَبۡدِهِۦ﴾[٤].

- **فأما تسميته كتابًا**: فلجمعه أنواع العلوم والقصص والأخبار على أبلغ وجه، والكتاب لغة: الجمع.

- **وأما القرآن؛ فاختلف فيه**:

- **فقال جماعة**: هو اسم علم غير مشتق خاص بكلام الله، فهو غير مهموز، وبه قرأ ابن كثير، وهو مروي عن الشافعي.

وأخرج البيهقي[٥] والْخطيب[٦] وغيرهما[٧] عنه: أنه كان يهمز (قراءة) ولا يهمز (القرآن)، ويقول: القرآن اسم وليس بِمهموز، ولَم يؤخذ من قراءة، ولكنه اسم لكتاب الله؛ مثل: التوراة، والإنجيل[٨].

هو النوع السابع عشر على ترتيب السيوطي.

(١) سورة الزخرف: ١ و٢.

(٢) سورة الواقعة: ٧٧.

(٣) سورة الأنبياء: ٥٠.

(٤) سورة الفرقان: ١.

(٥) "مناقب الشافعي" للبيهقي (١/ ٢٧٦ و٢٧٧)، و"الأسْمَاء والصفات" (ص ٣٤٥).

(٦) "تاريخ بغداد" (٢/ ٦٢).

(٧) "آداب الشافعي ومناقبه" لابن أبي حاتم (ص ١٤٣)، "مناقب الإمام الشافعي" للرازي (ص ١٩١).

(٨) قال في غاية البيان: " إسناده صحيح لذاته عن الشافعي: أخرجه ابن أبي حاتم في مناقب الشافعي (١٤٣) ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٩٣/٥١) وأخرجه الحاكم في المستدرك (٢٥٠/٢) وعنه وعن غيره البيهقي في مناقب الشافعي (٢٧٦/١-٢٧٧) وفي معرفة السنن (٥٦٧/٧) وفي الأسماء الصفات (٣٤٥) وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٦٢/٢) ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٩٣/٥١) عن محمد بن عبد الله بن عبدالحكم أخبرنا الشافعي قرأت على إسماعيل بن قسطنطين وكان يقول :"القرآن اسم، وليس بمهموز، ولم يؤخذ من قرأت. ولو أخذ من قرأت: لكان كل ما قرئ قرآناً، ولكنه اسم للقرآن مثل التوراة والإنجيل، يهمز قرأت ولا يهمز القرآن، ﴿وإذا قرأت القرآن﴾ يهمز قرأت ولا يهمز القران".**تنبيه**: نسب السيوطي - رحمه الله تعالى – القول للشافعي، والذي في الرواية: أنه قول شيخه إسماعيل بن قسطنطين."اهـ قلت: فلعله اعتبره من قول الشافعي لحكايته وإقراره. وابن كثير من القراء السبعة يقرأ بغير همز، وهي قراءة الشافعي أيضا!

وقال قوم منهم الأشعري: هو مشتق من قرنت الشيء بالشيء: إذا ضممت أحدهما إلَى الآخر، وسمي به لقران السور والآيات والحروف فيه.

وقال الفراء: هو مشتق من القرائن؛ لأن الآيات منه يصدق بعضها بعضًا، ويشابه بعضها بعضًا، وهي قرائن.

وعلى القولين بلا همز أيضًا، ونونه أصلية.

وقال الزجاج: هذا القول سهو، والصحيح أن ترك الهمز فيه من باب التخفيف، ونقل حركة الهمز إلَى الساكن قبلها.

واختلف القائلون بأنه مهموز:

فقال قوم منهم اللحياني: هو مصدر لـــ (قرأت)؛ كالرجحان، والغفران، سمي به الكتاب من باب تسمية المفعول بالمصدر.

وقال آخرون منهم الزجاج: هو وصف على فعلان، مشتق من القرء؛ بِمعنَى: الجمع، ومنه: قرأت الماء فِي الحوض؛ أي: جمعته.

قال أبو عبيدة: وسمي بذلك لأنه جمع السور بعضها إلَى بعض.

وقال الراغب: لا يقال لكل جمع: قرآن، ولا لجمع كل كلام: قرآن.

قال: وإنَّما سمي قرآنًا لكونه جمع ثَمرات الكتب السالفة الْمنَزلة، وقيل: لأنه جمع أنواع العلوم كلها.

وحكى قطرب قولاً: أنه سمي قرآنًا لأن القارئ يظهره ويبينه من فيه؛ أخذًا من قول العرب: ما قرأت الناقة سلا قط؛ أي: ما رمت بولد؛ أي: ما أسقطت ولدًا؛ أي: ما حملت قط، والقرآن يلْفُظُه القارئ من فِيه ويلقيه، فسمي قرآنًا[1].

[**قال السيوطي**:] والمختار عندي فِي هذه المسألة ما نص عليه الشافعي.

- **وأما الفرقان**؛ فلأنه فرق بين الحق والباطل.

- **وأما الذكر**؛ فلما فيه من المواعظ وأخبار الأمم الماضية، والذكر أيضًا: الشرف؛ قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ ۖ وَسَوْفَ تُسْـَٔلُونَ﴾[2]؛ أي: شرف؛ لأنه بلغتهم.

فصل فِي أسْمَاء السور

---

(١) ولابن القيم تحقيق بديع يلتقي فيه مع ما حكاه قطرب، أورده فِي كتابه الفذ "زاد المعاد" (٥/ ٦٣٥)، وخلاصته: أن الذي هو مشتق من الجمع إنَّما هو من باب الياء من المعتل، من (قرى يقري)، وأما المهموز من (قرأ يقرأ)؛ فإنه من الظهور والخروج على وجه التوقيت والتحديد، ومنه قراءة القرآن؛ لأن قارئه يظهره ويخرجه محددًا لا يزيد ولا ينقص.

(٢) سورة الزخرف: ٤٤.

قال القتبي[1]: السورة: تُهمز ولا تُهمز، فمن همزها؛ جعلها من (أسأرت)؛ أي: أفضلت، من السؤر، وهو ما بقي من الشراب فِي الإناء؛ كأَنَّها قطعة من القرآن، ومن لَم يهمزها؛ جعلها من الْمَعنَى المتقدم، وسهل همزها.

ومنهم من يشبهها بسورة البناء؛ أي: القطعة منه؛ أي: منْزلة بعد منْزلة.

وقيل: من سور المدينة؛ لإحاطتها بآياتِها واجتماعها كاجتماع البيوت بالسور، ومنه السوار؛ لإحاطته بالساعد.

وقيل: لارتفاعها؛ لأَنَّها كلام الله، والسورة: الْمنْزلة الرفيعة، قال النابغة:

ألم تر أن الله أعطــاك سورة ترى كل ملك دونَها يتذبذب[2]

وقيل: لتركيب بعضها على بعض، من التسور؛ بِمعنَى: التصاعد والتركيب، ومنه: ﴿إِذْ تَسَوَّرُواْ ٱلْمِحْرَابَ﴾[3].

[التعريف الاصطلاحي]

وقال الجعبري: حد السورة: قرآن يشتمل على آي ذي فاتِحة وخاتِمة، وأقلها ثلاث آيات.

وقال غيره: السورة: الطائفة المترجمة توقيفًا؛ أي: المسماة باسم خاص بتوقيف من النَّبِي ﷺ.

وقد ثبت جميع[4] أسماء السور بالتوقيف من الأحاديث والآثار.

ومِمَّا يدل لذلك: ما أخرجه ابن أبي حاتم عن عكرمة؛ قال: «كان الْمشركون يقولون: سورة البقرة، وسورة العنكبوت؛ يستهزئون بِها، فنَزل: ﴿إِنَّا كَفَيْنَاكَ ٱلْمُسْتَهْزِءِينَ﴾[5]»[6].

وقد كره بعضهم أن يقال: سورة كذا؛ لِما رواه الطبراني والبيهقي عن أنس مرفوعًا: «**لا تقولوا: سورة البقرة، ولا سورة آل عمران، ولا سورة النساء، وكذا القرآن كله، ولكن قولوا: السورة التي تذكر فيها البقرة، والتي فيها البقرة، والتي يذكر فيها آل عمران، وكذا القرآن كله**»[7].

---

(١) "تفسير غريب القرآن" (ص ٣٤)، وتصرف السيوطي فِي النص.

(٢) "ديوانه" (ص ٢٨)، وهذه رواية "الديوان"، ورواه السيوطي بلفظ:

..... **ترى كل ملك حولها يتذبذب.**

(٣) سورة ص: ٢١.

(٤) كلمة "جميع" موجودة فِي طبعة الحلبي، غير موجودة فِي طبعة أبي الفضل إبراهيم.

(٥) سورة الحجر: ٩٥.

(٦) قال في غاية البيان: "قال الشيخ: الدر المنثور (١٠٤/٥)، وليس في سياقه مايدل دلالة واضحة على أنه سبب النزول، ولذا لم يورده السيوطي نفسه في "لباب المنقول" (ص١٣٢)، وما هاهنا من تصرف السيوطي، والله أعلم"اهـ

(٧) قال في غاية البيان : " ضعيف جداً مرفوع، حسن موقوف: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط

وإسناده ضعيف، بل ادعى ابن الجوزي أنه موضوع، وقال البيهقي: إنَّما يُعرف موقوفًا على ابن عمر، ثُمَّ أخرجه عنه بسند صحيح.

وقد صح إطلاق سورة البقرة وغيرها عنه ﷺ[1].

وفِي الصحيح عن ابن مسعود أنه قال: «هذا مقام الذي أُنزلت عليه سورة البقرة»[2].

(٦/٤٧رقم٥٧٥٥) وأبو الحسين بن قانع في فوائده (٩/٨٨-الفتح) وابن مردويه في التفسير (١/١٧٣-تخريج الكشاف) والمستغفري في فضائل القرآن (٢/٥١١رقم٧٢١) والبيهقي في شعب الإيمان (٢/٥١٩رقم٢٥٨٢) وعبد الله بن أحمد في العلل ومعرفة الرجال (٣/٤٥٨رقم٥٩٥٣) وعنه العقيلي في الضعفاء (٣/٤١٨) من طريق عبيس عن موسى بن أنس عن أبيه عنه به . قال عبد الله :"قال أبي حديث منكر يعني حديث عبيس عن موسى بن أنس". وقال البيهقي:" عبيس بن ميمون؛ منكر الحديث، وهذا لا يصح وإنما يروي فيه عن ابن عمر من قوله". وقال ابن كثير في التفسير (١/٣٦) :"هذا حديث غريب؛ لا يصح رفعه وعبيس بن ميمون هذا هو أبو سلمة الخواص، وهو ضعيف الرواية لا يحتج به". وقال الزيلعي في تخريج أحاديث الكشاف (١/١٧٣) :" هذا الحديث معلول بعبيس بن ميمون وهو أبو سلمة الخواص وهو ضعيف لا يحتج به". وقال الحافظ في فتح الباري (٩/٨٨) :" في سنده عبيس بن ميمون العطار، وهو ضعيف. وأورده ابن الجوزي في الموضوعات، ونقل عن أحمد أنه قال هو حديث منكر". قال الشيخ :"ضعيف جداً: قال في "مجمع الزوائد" (٧/١٥٧):" رواه الطبراني في "الأوسط"، وفيه عبيس بن ميمون، وهو متروك"اهـ. وانظر "تنزيه الشريعة" (١/٢٩١)، والفوائد المجموعة (ص٣٠٥)"اهـ. قلت: قول ابن عمر: أخرجه المستغفري في فضائل القرآن (٢/٥١١رقم٧٢٠) والبيهقي في شعب الإيمان (٢/٥١٩رقم٢٥٨٣) من طريق شعبة عن خالد الحذاء عن نافع عن ابن عمر أنه قال:" لا تقولوا سورة البقرة! ولكن قولوا: السورة التي يذكر فيها البقرة". وإسناده حسن لذاته. وصححه السيوطي في الدر المنثور (١/٤٦). وانظر: فتح الباري (٩/٨٨) للحافظ"اهـ..

(١) قال في غاية البيان : " أما سورة البقرة فقد أخرج البخاري في الصحيح (رقم٣٧٨٦) كتاب المغازي باب شهود الملائكة بدراً ومسلم في الصحيح (رقم٨٠٨) كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب فضل الفاتحة وخواتيم سورة البقرة، والحث على قراءة الآيتين من آخر البقرة عن أبي مسعود البدري ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ:" الآيتان من آخر سورة البقرة من قرأهما في ليلة كفتاه". وأخرج مسلم في الصحيح كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب استحباب صلاة النافلة في بيته وجوازها في المسجد (رقم٧٨٠) عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال:" لا تجعلوا بيوتكم مقابر إن الشيطان ينفر من البيت الذي تقرأ فيه سورة البقرة". وأما غير سورة البقرة فمن ذلك ما أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٤٢٠٤) كتاب التفسير باب ما جاء في فاتحة الكتاب عن أبي سعيد بن المعلى قال: كنت أصلي في المسجد، فدعاني رسول الله ﷺ، فلم أجبه. فقلت: يا رسول الله، إني كنت أصلي. فقال:" ألم يقل الله {استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم} ثم قال لي:" لأعلمنك سورة هي أعظم السور في القرآن، قبل أن تخرج من المسجد، ثم أخذ بيدي، فلما أراد أن يخرج. قلت له: ألم تقل:" لأعلمنك سورة هي أعظم سورة في القرآن" قال:" {الحمد لله رب العالمين} هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته". ومن ذلك ما أخرجه مسلم في الصحيح (رقم٨٠٩) كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب فضل سورة الكهف وآية الكرسي عن أبي الدرداء أن النبي ﷺ قال:" من حفظ عشر آيات من أول سورة الكهف عصم من الدجال". **فائدة:** قال الحافظ في فتح الباري (٩/٨٨):" جاءت فيه أحاديث كثيرة صحيحة من لفظ النبي ﷺ. قال النووي في "الأذكار": يجوز أن يقول سورة البقرة - إلى أن قال - وسورة العنكبوت. وكذلك الباقي. ولا كراهة في ذلك. وقال بعض السلف: يكره ذلك! والصواب الأول وهو قول الجماهير والأحاديث فيه عن رسول الله ﷺ أكثر من أن تحصر وكذلك عن الصحابة فمن بعدهم"."اهـ.

(٢) قال في غاية البيان: "أخرجه البخاري في الصحيح (رقم١٦٦٠) كتاب الحج باب رمي الجمار من بطن الوادي ومسلم في الصحيح (رقم١٢٩٦) كتاب الحج، باب رمي العقبة من بطن الوادي"اهـ.

ومن ثَمَّ لَم يكرهه الجمهور.

فصل

قد يكون للسورة اسم واحد، وهو كثير، وقد يكون لَهَا اسمان فأكثر؛ من ذلك: الفاتحة، وقد وقفت لَهَا على نيف وعشرين اسمًا، وذلك يدل على شرفها؛ فإن كثرة الأسْمَاء دالة على شرف المسمى.

تنبيه:

قال الزركشي فِي "البرهان"[1]: ينبغي البحث عن تعداد الأسامي؛ هل هو توقيفي أو بِمَا يظهر من المناسبات؟ فإن كان الثاني؛ فلم يعدم الفطن أن يستخرج من كل سورة معاني كثيرة تقتضي اشتقاق أسماء لها، وهو بعيد.

قال: وينبغي النظر في اختصاص كل سورة بِمَا سُمِّيت به، ولا شك أن العرب تراعي في كثير من المسميات أخذ أسمائها من نادر أو مستغرب يكون في الشيء؛ من خلق أو صفة تخصه أو تكون معه أحكم أو أكثر أو أسبق لإدراك الرائي للمسمى، ويسمون الجملة من الكلام والقصيدة الطويلة بِمَا هو أشهر فيها، وعلى ذلك جرت أسماء سور القرآن.

فصل

وكما سُمِّيت السورة الواحدة بأسْماء؛ سُمِّيت سور باسم واحد؛ كالسورة المسماة بـ ﴿الٓمٓ﴾، و ﴿الٓرٰ﴾. على القول بأن فواتح السور أسْمَاء لَهَا.

خاتمة

قُسِّم القرآن إلَى أربعة أقسام، وجُعل لكل قسم منه اسم:

أخرج أحمد وغيره من حديث واثلة بن الأسقع: أن رسول الله ﷺ قال: «**أُعطيت مكان التوراة السبع الطوال، وأُعطيت مكان الزبور المئين، وأُعطيت مكان الإنجيل المثاني، وفُضِّلت بالمفصل**»[2].

---

(١) (١/ ٢٧٠- ٢٧١).

(٢)قال في غاية البيان : "صحيح لغيره: أخرجه الطيالسي في المسند (١٣٦رقم١٠١٢) وعنه الإمام أحمد في المسند (١٠٧/٤) ومن طريق الطيالسي أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٤٦٥/٢رقم٢٤١٥) وفي السنن الصغرى (٥٥٠/١رقم١٠٠٥) وأخرجه المروزي في قيام الليل (١٠٨) والنحاس في القطع والإئتناف (٧/١) والطبراني في المعجم الكبير (٧٥/٢٢رقم١٨٦، ١٨٧) وفي مسند الشاميين(٦٢/٤رقم٢٧٣٤) والبيهقي في شعب الإيمان (٤٨٧/٢رقم٢٤٨٤، ٢٤٨٥) من طريقين عن قتادة عن أبي المليح عن واثلة بن الأسقع عنه . والحديث صححه لغيره الألباني في السلسلة الصحيحة (٤٦٩/٣رقم١٤٨٠).

وفِي "جمال القراء"[1]: قال بعض السلف: فِي القرآن ميادين وبساتين ومقاصير وعرائس وديابيج ورياض، وفميادينه: ما افتتح بـــ ﴿الٓمٓ﴾، وبساتينه: ما افتتح بـــ ﴿الٓمٓرٰۚ﴾، ومقاصيره: الحامدات، وعرائسه: الْمسبحات، وديابيجه: آل عمران، ورياضه: الْمفصل. وقالوا: الطواسيم والطواسين، وآل ﴿حمٓ﴾ والحواميم.

[قال السيوطي:] وأخرج الحاكم عن ابن مسعود؛ قال: «الْحواميم ديباج القرآن»[2].

قال السخاوي[3]: وقوارع القرآن: الآيات الَّتِي يُتعوذ بِها ويُتحصن، سميت بذلك لأنَّها تفزع الشيطان وتدفعه وتقمعه؛ كآية الكرسي والمعوذتين ونحوها.

[قال السيوطي:] وفِي "مسند أحمد" من حديث معاذ بن أنس مرفوعًا: «**آية العز** ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي لَمۡ يَتَّخِذۡ وَلَدٗا﴾[4]... الآية»[5].

قال الشيخ:" والسبع الطوال: البقرة، وآل عمران، والمائدة، والأنعام، والأعراف، ويونس" فضائل القرآن لابن الضريس (ص١٥٠)، "تفسير الطبري" (١/١٠١-١٠٢-شاكر). وقيل غير ذلك. والمئون: ما ولي السبع الطوال، وسميت بذلك؛ لأن كل سورة منها تزيد على مائة آية أو تقاربها. والمثاني: ما ولي المئين؛ لأنها ثنتها، أي: كانت بعدها، فهي لها ثوان. والمفصل: ما ولي المثاني من قصار السور، سمي بذلك؛ لكثرة الفصول التي بين السور بالبسملة، وقيل: لقلة المنسوخ منه، ولهذا يسمى بـــ(المحكم) أيضاً، واختلف في أول المُفصَّل على اثني عشر قولاً. انظر: "تفسير الطبري" (١/٤٥-٤٦-دار الفكر)، "الإتقان" (١/٨٤-الحلبي)."اهـــ.

(١) "جمال القراء" (١/ ٣٥).

(٢)قال في غاية البيان: " إسناده ضعيف: أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٣/٣٨١رقم٦٠٣١) وابن أبي شـــيبة في المصنف (٦/١٥٣رقم٣٠٢٨٣) وابن الضريس في فضائل القرآن (٢٠٤رقم٢٠٣) والحـــاكم في المـــستدرك (٢/٤٣٧) وعنه البيهقي في شعب الإيمان (٢/٤٨٣رقم٢٤٧١) وأخرجه المـــستغفري في فـــضائل القـــرآن (٢/٦٠١رقم٨٨٥) من طريق ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن مسعود عنه به. وإسناده ضعيف؛ فيه: مجاهد لم يسمع من ابن مسعود. وأخرجه المروزي في قيام الليل (٧٧-المختصر) عن ابن مسعود عنه به."اهـــ.

(٣) "جمال القراء" (١/ ٤٢).

(٤) سورة الإسراء: ١١١.

هو النوع التاسع عشر على ترتيب السيوطي.

(٥) قال في غاية البيـــان: "ضـــعيف: أخرجـــه أحمـــد في المـــسند (٣/٤٣٩) والطـــبراني في المعجـــم الكـــبير (٢٠/١٩٢رقم٤٢٩-٤٣٠) وفي الدعاء (٣/١٥٨٢رقم١٧٣٢) من طريقين عن زبان عن سهل بن معاذ عن أبيه عنه به . والحديث ضعف إسناده العراقي في تخريج أحاديث الإحياء (٣/١٨٢رقم١١٨٢) وقال الألباني في السلسلة الضعيفة (٤/٥٣رقم١٥٤٧) :"ضعيف"."اهـــ

النوع الثاني فِي عدد سوره وآياته وكلماته وحروفه

أما سوره؛ فمائة وأربع عشرة سورة بإجماع من يُعتد به، وقيل: وثلاث عشرة؛ بجعل الأنفال وبراءة سورة واحدة.

فصل فِي عدد الآي

أفرده جماعة من القراء بالتصنيف:

قال الجعبري: حد الآية: قرآن مركب من جمل -ولو تقديرًا-، ذو مبدأ ومقطع، مندرج فِي سورة. وأصلها العلامة، ومنه: ﴿إِنَّ ءَايَةَ مُلْكِهِۦٓ﴾[1]؛ لأنَّها علامة للفضل والصدق. والجماعة؛ لأنَّها جماعة كلمة.

وقال غيره: الآية: طائفة من القرآن منقطعة عما قبلها وما بعدها.

وقيل: هي الواحدة من المعدودات فِي السورة.

سُمِّيت به؛ لأنَّها علامة على صدق من أتى بِها، وعلى عجز الْمتحدَّى بِها، وقيل: لأنَّها علامة على انقطاع ما قبلها من الكلام وانقطاعه مِمَّا بعدها.

قال الواحدي: وبعض أصحابنا قال: يجوز على هذا القول تسمية أقل من الآية: آية، لولا أن التوقيف ورد بِما هي عليه الآن.

وقال أبو عمرو الداني: لا أعلم كلمة هى وحدها آية إلا قوله: ﴿مُدْهَآمَّتَانِ﴾[2].

وقال غيره: بل فيه غيرها؛ مثل: ﴿وَٱلْفَجْرِ﴾[3]، ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾[4]، ﴿وَٱلْعَصْرِ﴾[5]، وكذا فواتح السور عند من عدها.

قال بعضهم: الصحيح: أن الآية إنَّما تُعلم بتوقيف من الشارع؛ كمعرفة السورة.

قال: فالآية: طائفة من حروف القرآن، عُلم بالتوقيف انقطاعها معنًى عن الكلام الذي بعدها فِي أول القرآن، وعن الكلام الذي قبلها فِي آخر القرآن، وعما قبلها وما بعدها فِي غيرهما غير مشتمل على مثل ذلك.

قال: وبِهذا القيد خرجت السورة.

---

(١) سورة البقرة: ٢٤٨.

(٢) سورة الرحمن: ٦٤.

(٣) سورة الفجر: ١، وفِي المطبوعة: ﴿وَٱلنَّجْمِ﴾، وهو تصحيف.

(٤) سورة الضحى: ١.

(٥) سورة العصر: ١.

وقال الزمخشري: الآيات: علم توقيفي لا مجال للقياس فيه، ولذلك عدوا ﴿الٓمٓ﴾[1] آية حيث وقعت و﴿الٓمٓصٓ﴾[2]، ولَم يعدوا ﴿الٓمٓرٰۚ﴾[3] و﴿الٓرۚ﴾[4]، وعدوا ﴿حٰمٓ﴾[5] آية فِي سورها و﴿طٰهٰ﴾[6] و﴿يٰسٓ﴾[7]، ولَم يعدوا ﴿طٰسٓۚ﴾[8].

[**قال السيوطي**:] ومِمَّا يدل على أنه توقيفي: ما أخرجه أحمد [9] فِي "مسنده" من طريق عاصم بن أبي النجود عن زر عن ابن مسعود؛ قال: «أقرأني رسول الله ﷺ سورة من الثلاثين من آل ﴿حٰمٓ﴾»[10]. قال: يعني: الأحقاف. وقال: كانت السورة إذا كانت أكثر من ثلاثين آية سميت الثلاثين... الحديث.

وقال ابن العربي: ذكر النَّبِي ﷺ أن الفاتحة سبع آيات، وسورة الملك ثلاثون آية، وصح أنه قرأ العشر الآيات الخواتم من سورة آل عمران[11].

---

(١) جاءت فِي مفتتح سورة: البقرة، وآل عمران، والعنكبوت، والروم، ولقمان، والسجدة.

(٢) سورة الأعراف:١.

(٣) سورة الرعد: ١.

(٤) جاءت فِي مفتتح سورة: يونس، وهود، ويوسف، وإبراهيم، والحجر.

(٥) جاءت فِي مفتتح سورة: غافر، وفصلت، والشورى، والزخرف، والدخان، والجاثية، والأحقاف.

(٦) سورة طه: ١.

(٧) سورة يس: ١.

(٨) سورة النمل: ١.

(٩) (٦/ ٣٥) (حديث رقم ٣٩٨١)؛ قال الشيخ أحمد شاكر: إسناده صحيح. ا'.

(١٠) قال في غاية البيان: " إسناده حسن لذاته . أخرجه أحمد في المسند (٤٠١/١، ٤١٩) من طريقين عن عَاصِمٍ عن أبي وَائِلٍ عن عبد اللَّهِ عنه به . وحسن إسناده الأرناؤوط في تحقيق المسند (٨٨/٧رقم٣٩٨١)."اهـ

(١١) قال في غاية البيان: " أما سورة الفاتحة فأخرج الطبراني في المعجم الأوسط (٢٠٨/٥رقم٥١٠٢) والبيهقي في السنن الكبرى (٤٥/٢) وفي الصغرى (٢٤٨/١رقم٣٨٦) من طريق علي بن ثابت. وأخرجه الدارقطني في السنن (٣١٢/١) ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (٤٥/٢) من طريق أبي بكر الحنفي كلاهما عن عبد الحميد بن جعفر عن نوح بن أبي بلال عن سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : أنه كان يقول:" {الحمد لله رب العالمين} سبع آيات، أحدهن: بسم الله الرحمن الرحيم، وهي السبع المثاني والقرآن العظيم، وهي أم القرآن، وفاتحة الكتاب". وانظر: العلل (١٤٨/٨) للدارقطني. وأخرجه ابن مردويه في التفسير (١٠/١-ابن كثير) والبيهقي في السنن الكبرى (٣٧٦/٢) وفي شعب الإيمان (٤٣٦/٢رقم٢٣٢٤، ٢٣٢٥) والثعلبي في التفسير (٨٩/١) من طريق المعافى بن عمران عن عبد الحميد بن جعفر عن نوح بن أبي بلال عن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة عنه به. صحيح لذاته: قال الطبراني :"لم يرو هذا الحديث عن نوح بن أبي بلال إلا عبد الحميد بن جعفر تفرد به علي بن ثابت". كذا قال: إذ لم يتفرد به علي، بل توبع، تابعه المعافى وأبو بكر الحنفي. قال الهيثمي في المجمع (١٠٩/٢) :"رواه الطبراني في الأوسط ورجاله ثقات". وقال الحافظ في التلخيص الحبير (٢٣٣/١) :" هَذَا الْإِسْنَادُ رِجَالُهُ ثِقَاتٌ". وجاء موقوفاً: أخرجه الدارقطني في السنن (٣١٢/١) ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (٤٥/٢) من طريق أبي بكر الحنفي أنه قال بعد رواية المرفوع: ثم لقيت نوحاً فحدثني عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة بمثله و لم يرفعه. قال الدارقطني في العلل (١٤٨/٨) عن الموقوف :" هو أشبهها بالصواب". وقال الحافظ في التلخيص الحبير (٢٣٣/١) :" صَحَّحَ غَيْرُ وَاحِدٍ من الْأَئِمَّةِ وَقْفَهُ على رَفْعِهِ، وَأَعَلَّهُ ابن الْقَطَّانِ بِهذا التَّرَدُّدِ! وَتَكَلَّمَ فيه ابن الْجَوْزِيِّ من أَجْلِ

قال: وتعديد الآي من معضلات القرآن، وفِي آياته طويل وقصير، ومنه ما ينقطع، ومنه ما ينتهي إلَى تَمام الكلام، ومنه ما يكون فِي أثنائه.

وقال غيره: سبب اختلافهم[1] فِي عدد الآي: أن النَّبِي ﷺ كان يقف عند رءوس الآي للتوقيف، فإذا علم محلها؛ وصل للتمام، فيحسب السامع حينئذٍ أنَّها ليست فاصلة.

وقد أخرج ابن الضريس من طريق عثمان بن عطاء عن أبيه عن ابن عباس؛ قال: «**جميع آي القرآن: ستة آلاف آية وستمائة آية وست عشرة آية، وجميع حروف القرآن: ثلثمائة ألف حرف وثلاثة وعشرون ألف حرف وستمائة حرف وأحد وسبعون حرفًا**»[2].

عبد الْحَمِيدِ بن جَعْفَرٍ؛ فإن فيه مَقَالًا، وَلَكِنَّ مُتَابَعَةَ نُوحٍ له مِمَّا تُقَوِّيهِ، وَإِنْ كان نُوحٌ وَقَفَهُ، لَكِنَّهُ فِي حُكْمِ الْمَرْفُوعِ؛ إِذْ لَا مَدْخَلَ لِلِاجْتِهَادِ فِي عَدِّ آيِ الْقُرْآنِ". وقال الألباني في السلسلة الصحيحة (١٧٩/٣) :" هذا إسناد صحيح مرفوعاً وموقوفاً فإن نوحاً ثقة وكذا من دونه، والموقوف، لا يعل المرفوع؛ لأن الراوي قد يوقف الحديث أحياناً فإذا رواه مرفوعاً – وهو ثقة – فهو زيادة يجب قبولها منه . و الله أعلم". **وأما سورة تبارك** فأخرج أبو عبيد في فضائل القرآن (٤٦٥/١رقم٤١٧) وإسحاق في المسند (١٧٤/١رقم١٢٢) وعنه النسائي في السنن الكبرى (١٧٨/٦، ٤٩٦رقم١٠٥٤٦، ١١٦١٢) ومن طريق إسحاق ابن راهوية أخرجه ابن حبان في الصحيح (٦٧/٣رقم٧٨٧) وأخرجه أحمد في المسند (٢٩٩/٢) ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق (٣٤٦/١رقم٤٤٩) وكذا الحاكم في المستدرك (٥٦٥/١) وأخرجه أحمد في المسند (٣٢١/٢) وأبو داود في السنن (١١٩/٢رقم١٤٠٠) والترمذي في السنن (١٥١/٥رقم٢٨٩١) وابن ماجه في السنن (٢٤١/٤رقم٣٧٨٦) وابن الضريس في فضائل القرآن (١٧٥رقم٢٣٦، ٢٣٧) والفريابي في فضائل القرآن (١٤٣رقم٣٣) والمروزي في قيام الليل (٧٠) وابن السني في عمل اليوم والليلة (٦٣٢رقم٦٨٣) وابن حبان في الصحيح (٦٩/٣رقم٧٨٨) والحاكم في المستدرك (٥٦٥/١) وأبو نعيم في تاريخ أصبهان (٢٦٠/٢) وابن بشران في الأمالي (١٠٩/١رقم٢٢٦) والبيهقي في شعب الإيمان (٤٩٣/٢رقم٢٥٠٦) وفي إثبات عذاب القبر (١٠٠رقم١٥١) وفي السنن الصغرى (٥٥٢/١رقم١٠١٠) وابن عبد البر في التمهيد (٢٦٢/٧) والضياء المقدسي في فضائل القرآن (٩٩رقم٥٢) من طرق عن شعبة عن قتادة عن عباس الجُشَمي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال :"إن سورة في القرآن ثلاثون آية شفعت لصاحبها حتى غفر له ﴿تَبَارَكَ الَّذِي بِيَدِهِ الْمُلْكُ﴾. وأخرجه عبد بن حميد في المسند (٢٠٧/٣رقم١٤٤٣-المنتخب) والحاكم في المستدرك (٤٩٧/٢) من طريق عمران القطان عن قتادة عنه به نحوه . قال الترمذي :"هذا حديث حسن"اهـ . وقال الحاكم :"هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه"اهـ . وإسناده حسن لذاته وتدليس قتادة لا يضر هنا ؛ لأنه من رواية شعبة عنه، وقد كفانا تدليسه. انظر : تهذيب الكمال (٥١١/٢٣) للمزي . والحديث قواه الحافظ في التلخيص الحبير (٢٣٤/١) . وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (٦٢٤رقم٣٧٨٦) . **وأما قراءة خواتم سورة آل عمران**: فأخرج البخاري في الصحيح (رقم١٨١) كتاب الوضوء باب قراءة القرآن بعد الحدث ومسلم في الصحيح (رقم٧٦٣) كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه عن ابن عباس أنه بات ليلة عند ميمونة أم المؤمنين – وهي خالته – قال: فاضطجعت في عرض الوسادة، واضطجع رسول الله ﷺ، وأهله في طولها، فنام رسول الله ﷺ، حتى انتصف الليل أو قبله بقليل أو بعده بقليل، استيقظ رسول الله ﷺ، فجعل يمسح النوم عن وجهه بيده، ثم قرأ العشر الآيات الخواتم من سورة آل عمران ..."الحديث."اهـ

(١) كذا فِي طبعة الحلبي، وفِي طبعة أبِي الفضل: "سبب اختلاف السلف فِي عدد الآي".

(٢) قال في غاية البيان : "ضعيف جدا: أخرجه ابن الضريس في فضائل القرآن (٧٣) من طريق عمر بن هارون عن عمر بن عطاء عن أبيه عن ابن عباس عنه به . وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (٦٩٩/٨) إلى ابن مردويه. قال الشيخ: إسناده ضعيف جداً؛ فيه: عمر بن هارون، قال في "التقريب" (ص٤١٧):متروك، وكان

قال الداني: أجمعوا على أن عدد آيات القرآن ستة آلاف آية، ثم اختلفوا فيما زاد على ذلك، فمنهم من لم يزد، ومنهم من قال: ومائتا آية وأربع آيات، وقيل: وأربع عشرة، وقيل: وتسع عشرة، وقيل: وخمس وعشرون، وقيل: وست وثلاثون.

قال الموصلي: ثم سور القرآن على ثلاثة أقسام: قسم لم يختلف فيه لا في إجمالي ولا في تفصيلي، وقسم اختلف فيه تفصيلاً لا إجمالاً، وقسم اختلف فيه إجمالاً وتفصيلاً.

فصل

وعد قوم كلمات القرآن سبعة وسبعين ألف كلمة وتسعمائة وأربعًا وثلاثين كلمة، وقيل: وأربعمائة وسبعًا وثلاثين، وقيل: ومائتان وسبع وسبعون، وقيل غير ذلك.

وقيل: سبب الاختلاف فِي عد الكلمات: أن الكلمة لَهَا حقيقة ومجاز، ولفظ ورسم، واعتبار كل منها جائز، وكل من العلماء اعتبر أحد الجوائز.

فصل

وتقدم عن ابن عباس عدد حروفه، وفيه أقوال أخر، والاشتغال باستيعاب ذلك مِمَّا لا طائل تحته، وقد استوعبه ابن الجوزي فِي "فنون الأفنان"[1]، وعد الأصناف والأثلاث إلَى الأعشار، وأوسع القول فِي ذلك، فراجعه؛ فإن كتابنا موضوع للمهمات لا لمثل هذه البطالات.

وقد قال السخاوي: لا أعلم لعدد الكلمات والحروف من فائدة؛ لأن ذلك إن أفاد؛ فإنَّما يفيد فِي كتاب يُمكن فيه الزيادة والنقصان، والقرآن لا يُمكن فيه ذلك.

ومن الأحاديث فِي اعتبار الحروف: ما أخرجه الترمذي عن ابن مسعود مرفوعًا: «**من قرأ حرفًا من كتاب الله؛ فله به حسنة، والحسنة بعشر أمثالِها، لا أقول: ﴿الـــم﴾ حرف، ولكن؛ ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف**»[2].

وأخرج الطبراني عن عمر بن الخطاب مرفوعًا: «**القرآن ألف ألف حرف وسبعة وعشرون**

حافظاًاهـــ. وفي المتن نكارة لا تخفى على المتأمل."اهـــ

(١) (ص ٢٤٦- ٢٧٧).

(٢) قال في غاية البيان:" صحيح لغيره: أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٢١٦/١) ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٣٧/٥٥) وأخرجه الترمذي في الـــسنن (١٧٥/٥رقـــم٢٩١٠) والبيهقـــي في شـــعب الإيمـــان (٣٤٢/٢رقم١٩٨٣-١٩٨٤) من طريقين عن الضحاك بن عثمان عن أيوب بن موسى سمعت محمد بـــن كعـــب القرظي سمعت عبد الله بن مسعود عنه به مرفوعاً . قال الترمذي:" هذا حديث حسن صحيح غريب مـــن هـــذا الوجه". والحديث صححه لغيره الألباني في السلسلة الصحيحة (٢/٧/رقم٣٣٢٧)."اهـــ

ألف حرف، فمن قرأه صابرًا محتسبًا؛ كان له بكل حرف زوجة من الحور العين».

رجاله ثقات؛ إلا شيخ الطبراني مُحمَّد بن عبيد بن آدم بن أبي إياس؛ تكلم فيه الذهبِي لهذا الحديث [1].

وقد حمل ذلك على ما نُسخ رسمه من القرآن أيضًا؛ إذ الموجود الآن لا يبلغ هذا العدد.

فائدة:

قيل: الحكمة فِي تسوير القرآن سورًا: تحقيق كون السورة بِمجردها معجزة وآية من آيات الله، والإشارة إلَى أن كل سورة نَمط مستقل، فسورة يوسف تترجم عن قصته، وسورة براءة تترجم عن أحوال المنافقين وأسرارهم... إلَى غير ذلك.

والسور سورًا طوالاً وأوساطًا وقصارًا؛ تنبيهًا على أن الطول ليس من شرط الإعجاز، فهذه سورة الكوثر ثلاث آيات، وهي معجزة إعجاز سورة البقرة، ثُمَّ ظهرت لذلك حكمة من التعليم وتدريج الأطفال من السور القصار إلَى ما فوقها؛ تيسيرًا من الله على عباده؛ لحفظ كتابه.

قال الزركشي فِي "البرهان"[2]: فإن قلت: فهلاَّ كانت الكتب السالفة كذلك؟ قلت: لوجهين:

أحدهما: أنَّها لَم تكن معجزات من جهة النظم والترتيب.

والآخر: أنَّها لَم تُيَسَّر للحفظ.

لكن ذكر الزمخشري ما يخالفه، فقال فِي "الكشاف"[3]: الفوائد فِي تفصيل القرآن وتقطيعه سورًا كثيرة، وكذلك أنزل الله التوارة والإنجيل والزبور وما أوحاه إلَى أنبيائه مسورة، وبوب المصنفون فِي كتبهم أبوابًا موشحة الصدور بالتراجم:

- **منها**: الجنس إذا انطوت تحته أنواع وأصناف؛ كان أحسن وأفخم من أن يكون بابًا واحدًا.

---

(١)قال في غاية البيان : " باطل: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٦/٣٦١رقم٦٦١٦) حدثنا محمد بن عبيد بن آدم بن أبي إياس العسقلاني حدثني أبي عن جدي آدم بن أبي إياس ثنا حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر بن الخطاب عنه به. وزاد نسبته في جمع الجوامع (٨/٢١٥) إلى ابن مردويه وأبي نصر السجزي في الإبانة. قال الطبراني: "لا يروى هذا الحديث عن عمر ﷺ إلا بهذا الإسناد تفرد به حفص بن ميسرة". وقال أبو نصر السجزى :"غريب الإسناد والمتن". وقال الذهبي في الميزان (٦/٢٥١) :" محمد بن عبيد بن آدم بن أبي إياس العسقلاني تفرد بخبر باطل". ثم ذكر هذا الحديث، وأقره الحافظ في اللسان (٥/٢٧٦) . وقال الهيثمي في المجمع (٧/١٦٣) :" رواه الطبراني في الأوسط عن شيخه محمد بن عبيد بن آدم ابن أبي إياس، ذكره الذهبي في الميزان لهذا الحديث، و لم أجد لغيره في ذلك كلاماً، وبقية رجاله ثقات". وقال الألباني في السلسلة الضعيفة (٩/٧٠رقم٤٠٧٣) :"باطل"."اهـ

(٢) (١/ ٢٦٥).

(٣) (١/ ٤٨).

- **ومنها**: أن القارئ إذا ختم سورة أو بابًا من الكتاب، ثُمَّ أخذ فِي آخر؛ كان أنشط له وأبعث على التحصيل منه لو استقر على الكتاب بطوله، ومثله المسافر إذا قطع ميلاً أو فرسخًا؛ نفس ذلك منه، ونشط للسير، ومن ثَمَّ جزئ القرآن أجزاءً وأخمسًا.

- **ومنها**: أن الحافظ إذا حذق السورة؛ اعتقد أنه أخذ من كتاب الله طائفة مستقلة بنفسها، فيعظم عنده ما حفظه، ومنه حديث أنس: «كان الرجل إذا قرأ البقرة وآل عمران؛ جد فينا»[1]، ومن ثَمَّ كانت القراءة في الصلاة بسورة أفضل.

- **ومنها**: أن التفصيل يسبب تلاحق الأشكال والنظائر، وملاءمة بعضها لبعضٍ وبذلك تتلاحظ المعاني والنظم... إلَى غير ذلك من الفوائد. انتهى.

وما ذكره الزمخشري من تسوير سائر الكتب هو الصحيح أو الصواب؛ فقد أخرج ابن أبي حاتم عن قتادة؛ قال: «كنا نتحدث أن الزبور مائة وخمسون سورة؛ كلها مواعظ وثناء، ليس فيه حلال ولا حرام، ولا فرائض ولا حدود، وذكروا أن فِي الإنجيل سورة تسمى سورة الأمثال»[2].

≅ فائدة:

يترتب على معرفة الآي وعدها وفواصلها أحكام فقهية:

- **منها**: اعتبارها فيمن جهل الفاتِحة؛ فإنه يجب عليه بدلها سبع آيات.

- **ومنها**: اعتبارها فِي الخطبة؛ فإنه يجب فيها قراءة آية كاملة، ولا يكفي شطرها إن لَم تكن طويلة، وكذا الطويلة على ما أطلقه الجمهور. وهاهنا بحث، وهو: إن ما اختُلف فِي كونه آخر آية؛ هل تكفي القراءة به فِي الخطبة؟ محل نظر، ولَم أر من ذكره.

- **ومنها**: اعتبارها فِي السورة الَّتِي تُقرأ فِي الصلاة، أو ما يقوم مقامها، ففي الصحيح: «أنه ﷺ كان يقرأ فِي الصبح بالستين إلَى المائة»[3].

- **ومنها**: اعتبارها فِي قراءة قيام الليل، ففي أحاديث: من قرأ بعشر آيات؛ لَم يُكتب من الغافلين، ومن قرأ بخمسين آية فِي ليلة؛ كُتب من الحافظين، ومن قرأ بمئة آية كتب من القانتين، ومن قرأ بمئتي آية كتب من الفائزين، ومن قرأ بثلاثمئة آية؛ كُتب له قنطار من الأجر، ومن قرأ

---

(١) قال في غاية البيان : " صحيح لذاته: أخرجه أحمد في المسند (١٢٠/٣) وابن أبي شيبة في المسند (٥١/١-تخريج الكشاف) وقوام السنة في دلائل النبوة (٥٢رقم٣٥) من طريقين عن حميد عن أنس عنه به . "اهـ

(٢) قال في غاية البيان: "حسن لذاته: أخرجه ابن جرير في التفسير (١٠٣/١٥) قال: حدثنا بشر ثنا يزيد ثنا سعيد عن قتادة قال:" ... آتى داود زبوراً كنا نحدث دعاء علمه داود تحميد وتمجيد ليس فيه حلال ولا حرام ولا فرائض ولا حدود". وقال الحافظ في فتح الباري (٤٥٥/٦):" أخرجه ابن أبي حاتم وغيره"."اهـ

(٣) غاية البيان: "أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٥١٦) كتاب المواقيت باب وقت الظهر عند الزوال ومسلم في الصحيح (رقم٤٦١) كتاب الصلاة باب القراءة الصبح عن أبي برزة الأسلمي قال: كان رسول الله ﷺ :"يقرأ في الفجر ما بين الستين إلى المائة آية"."اهـ

بِخمسمئة ... وبسبعمئة... وألف آية. أخرجها الدارمي [1] فِي "مسنده" مفرقة.

- **ومنها**: اعتبارها فِي الوقف عليها.

قال الهذلي فِي "كامله" [2]: اعلم أن قومًا جهلوا العدد وما فيه من الفوائد، حتَّى قال الزعفراني: العدد ليس بعلم، وإنَّما اشتغل به بعضهم ليروج به سوقه.

- قال: وليس كذلك؛ ففيه من الفوائد معرفة الوقف؛ ولأن الإجماع انعقد على أن الصلاة لا تصح بنصف آية، وقال جمع من العلماء: تجزئ بآية، وآخرون: بثلاث آيات، وآخرون: لابد من سبعة. والإعجاز لا يقع بدون آية؛ فللعدة فائدة عظيمة فِي ذلك. ا هـ.

≅ ضوابط:

- البسملة نزلت مع السورة فِي بعض الأحرف السبعة، من قرأ بحرف نزلت فيه؛ عدها، ومن قرأ بغير ذلك؛ لَم يعدها.

- وعد أهل الكوفة ﴿الٓمٓ﴾[3] حيث وقع آية، وكذا ﴿الٓمٓصٓ﴾[4] و﴿طه﴾[5]

---

(١) قال في غاية البيان: " أخرجه الدارمي في السنن (٢/٥٥٤رقم٣٤٤٢، ٣٤٤٧، ٣٤٥٢، ٣٤٦٢) من طريق القاسم أبي عبد الرحمن عن تميم الداري أنه قال:" من قرأ عشر آيات في ليلة لم يكتب من الغافلين، من قرأ خمسين آية في ليلة كتب من الحافظين، من قرأ بمائة آية في ليلة كتب من القانتين، من قرأ ألف آية في ليلة كتب له قنطار والقيراط من القنطار خير من الدنيا وما فيها واكتسب من الأجر ما شاء الله". وإسناده حسن لذاته. وجاء مرفوعاً ولا يصح رفعه؛ قال أبو حاتم في العلل (١/١٥١رقم٤٢٢) :" هذا حديث خطأ؛ إنما هو موقوف عن تميم وفضالة". وأخرج الدارمي في السنن (٢/٥٥٧رقم٣٤٥٨) والبيهقي في السنن الكبرى (٧/٢٣٣) من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري قال:" من قرأ بخمسمائة آية إلى الألف؛ أصبح وله قنطار من الأجر! قيل: وما القنطار؟ قال ملء مسك الثور ذهباً". وإسناده صحيح لذاته. وأخرج الدارمي في السنن (٢/٥٥٧رقم٣٤٥٧) من طريق أبي إسحاق عن المغيرة بن عبد الله الجدلي عن ابن عمر قال:" من قرأ بمائتي آية كتب من الفائزين". وإسناده ضعيف؛ فيه المغيرة الجدلي لا يعرف بجرح ولا تعديل، وفيه اختلاف في إسناده. وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف (٦/١٣٤رقم٣٠٠٨٦) والدارمي في السنن (٢/٥٥٨رقم٣٤٦٠) من طريق فطر عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله قال:" من قرأ ثلاثمائة آية كتب له قنطار ومن قرأ تسعمائة آية فتح له". وإسناده ضعيف؛ فيه: أبو إسحاق السبيعي، مختلط. وأخرج أبو داود في السنن (٢/٥٧رقم١٣٩٨) ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (٢/٤٠٠رقم٢١٤٩) وأخرجه ابن خزيمة في الصحيح (٢/١٨١رقم١١٤٤) وابن السني في عمل اليوم والليلة (٦٤٢رقم٧٠٣) وابن حبان في الصحيح (٦/٣١٠رقم٢٥٧٢) والمزي في تهذيب الكمال (١٩/٢١٤) من طرق عن ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن أبي سوية عن ابن حجيرة عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن رسول الله ﷺ أنه قال:" من قام بعشر آيات لم يكتب من الغافلين، ومن قام بمائة آية كتب من القانتين، ومن قرأ بألف آية كتب من المقنطرين". وإسناده حسن لذاته؛ قال الألباني في السلسلة الصحيحة (٢/٢٤١رقم٦٤٢) :"الإسناد جيد . و له شاهد عن ابن عمر".اهـ

(٢) (لوحة ٢٤/ أ)، والسيوطي تصرف واختصر.

(٣) فِي فاتحة سورة: البقرة، وآل عمران، والعنكبوت، والروم، ولقمان، والسجدة.

(٤) سورة الأعراف: ١.

(٥) سورة طه: ١.

و﴿كٓهيعٓصٓ﴾[1] و﴿طسٓمٓ﴾[2] و﴿يسٓ﴾[3] و﴿حمٓ﴾[4]، وعدوا ﴿حمٓ ۝ عسٓقٓ﴾[5] آيتين، ومن عداهم لَم يعد شيئًا من ذلك.

- وأجمع أهل العدد على أنه لا يعد ﴿الٓرٰۚ﴾[6] حيث وقع آية، وكذا ﴿الٓمٓرۚ﴾[7]، و﴿طسٓۚ﴾[8]، و﴿صٓۚ﴾[9] و﴿قٓۚ﴾[10] و﴿نٓۚ﴾[11].

ثُمَّ منهم من علل بالأثر واتباع المنقول وأنه أمر لا قياس فيه، ومنهم من قال: لم يعدوا و﴿صٓۚ﴾ و﴿نٓۚ﴾ و﴿قٓۚ﴾ لأنَّها على حرف واحد، ولا ﴿طسٓۚ﴾ لأنَّها خالفت أخويها بحذف الميم، ولأنَّها تشبه المفرد كـ (قابيل)، و ﴿يسٓ﴾؛ وإن كانت بهذا الوزن، لكن أولها ياء، فأشبهت الجمع؛ إذ ليس لنا مفرد أوله ياء، ولَم يعدوا ﴿الٓرٰۚ﴾. بخلاف ﴿الٓمٓ﴾؛ لأنَّها أشبه بالفواصل من ﴿الٓرٰۚ﴾، ولذلك أجمعوا على عد ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ﴾[12] آية؛ لمشاكلته الفواصل بعده، واختلفوا فِي ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُزَّمِّلُ﴾[13].

- **قال الموصلي**: وعدوا قوله: ﴿ثُمَّ نَظَرَ﴾[14] آية، وليس فِي القرآن أقصر منها، أما مثلها؛ فـ ﴿عَمَّ﴾[15] ﴿وَٱلۡفَجۡرِ﴾[16] ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾[17].

≅ فائدة:

قال بعض القراء: القرآن العظيم له أنصاف باعتبارات:

---

(١) سورة مريم: ١.

(٢) سورة الشعراء: ١، وسورة القصص: ١.

(٣) سورة يس:١.

(٤) فِي فاتحة: غافر، وفصلت، والشورى، والزخرف، والدخان، والجاثية، والأحقاف.

(٥) سورة الشورى: ١-٢.

(٦) فِي فاتحة سورة: يونس، وهود، ويوسف، وإبراهيم، والحجر.

(٧) سورة الرعد: ١.

(٨) سورة النمل: ١.

(٩) سورة ص: ١.

(١٠) سورة ق: ١.

(١١) سورة ن: ١.

(١٢)سورة المدثر: ١.

(١٣) سورة المزمل: ١.

(١٤) سورة المدثر: ٢١.

(١٥) سورة النبأ: ١.

(١٦) سورة الفجر: ١.

(١٧) سورة الضحى: ١.

- **فنصفه بالحروف**: النون من ﴿نُكْرًا﴾ فِي الكهف[1]، والكاف من النصف الثاني.

- **ونصفه بالكلمات**: الدال من قوله: ﴿وَٱلْجُلُودُ﴾ فِي الحج[2]، وقوله: ﴿وَلَهُم مَّقَـٰمِعُ﴾ من النصف الثاني.

- ونصفه بالآيات ياء ﴿يَأْفِكُونَ﴾ من سورة الشعراء[3]، وقوله: ﴿فَأُلْقِيَ ٱلسَّحَرَةُ﴾ من النصف الثاني.

- ونصفه على عدد السور آخر الحديد، والمجادلة من النصف الثاني، وهو عشرة بالأحزاب.

وقيل: إن النصف بالحروف: الكاف من ﴿نُكْرًا﴾، وقيل: الفاء فِي قوله: ﴿وَلْيَتَلَطَّفْ﴾[4].

النوع الثالث[5] فِي فضائل القرآن

قد صح فيه أحاديث باعتبار الجملة، وفِي بعض السور على التعيين، ووضع فِي فضائل القرآن أحاديث كثيرة[6].

أفرده بالتصنيف:

- أبو بكر بن أبي شيبة[7].
- والنسائي[8].
- وأبو عبيد القاسم بن سلام[9].
- وابن الضريس[10].
- وآخرون.

---

(١) الآية: ٧٤.

(٢) الآية: ٢٠.

(٣) الآية: ٤٥.

(٤) سورة الكهف: ١٩.

(٥) **هو النوع الثاني والسبعون على ترتيب السيوطي**.

(٦) قال في غاية البيان :" سبقت أحاديث في فضائله، وستأتي في النوع التالي"اهـ.

(٧) ضمن كتاب المصنف فِي الأحاديث والآثار يوجد كتاب "فضائل القرآن" (١٠/ ٤٥٦)، ولعله هو المقصود هنا.

(٨) كتابه مطبوع بعنوان "فضائل القرآن"، حققه: سمير الخولي، نشر مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، وحققه: فاروق حماده، ونشر فِي الدار البيضاء، دار الثقافة.

(٩) حقق فِي رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، كلية الشريعة، تحقيق: مُحمَّد تيجاني جوهري.

(١٠) كتابه مطبوع بعنوان "فضائل القرآن وما أُنزل من القرآن بمكة وما نزل بالمدينة"، حققه: مسفر بن سعيد الغامدي، نشر دار حافظ.

- [**قال السيوطي:**] وصنفت كتابًا أسميته "خمائل الزهر فِي فصائل السور" حررت فيه ما ليس بِموضوع.

النوع الرابع[1] فِي أفضل القرآن وفضائله

اختلف الناس: هل فِي القرآن شيء أفضل من شيء؟

فذهب الإمام أبو الحسن الأشعري والقاضي أبو بكر الباقلاني إلَى المنع؛ لأن الجميع كلام الله، ولئلا يوهم التفضيل نقص الْمفضَّل عليه.

وروي هذا القول عن مالك؛ قال يَحيَى بن يَحيَى: «تفضيل بعض القرآن على بعض خطأ، ولذلك كره مالك أن تعاد سورة أو تُردد دون غيرها».

وقال ابن حبان فِي حديث أبي بن كعب: «ما أنزل الله فِي التوراة ولا فِي الإنجيل مثل أم القرآن»[2]: إن الله لا يعطي لقارئ التوراة والإنجيل من الثواب مثل ما يعطي لقارئ أم القرآن؛ إذ الله ﷻ بفضله فضَّل هذه الأمة على غيرها من الأمم، وأعطاها من الفضل على قراءة كلامه أكثر مِمَّا أعطى غيرها من الفضل على قراءة كلامه[3].

قال: وقوله: "أعظم سورة"[4]؛ أراد به فِي الأجر، لا أن بعض القرآن أفضل من بعض[5].

قال الخويبي: كلام الله أبلغ من كلام المخلوقين، وهل يجوز أن يقال فِي بعض كلامه أبلغ من بعض الكلام؟ جوزه قوم لقصور نظرهم، وينبغي أن تعلم أن معنَى قول القائل: "هذا الكلام

---

(١) **هو النوع الثالث والسبعون على ترتيب السيوطي.**

(٢) قال في غاية البيان: "صحيح لذاته : أخرجه الترمذي في السنن (٢٩٧/٥رقم٣١٢٥) والنسائي في السنن (١٣٩/٢رقم٩١٤) وفي الكبرى (٣١٨/١رقم٩٨٦) وابن الضريس في فضائل القرآن (١٥٦رقم١٤٣) ومن طريقه ابن عبد البر في الإنصاف (١٣رقم٩) وأخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده على المسند (١١٤/٥) وابن حبان في الصحيح (٥٣/٣رقم٧٧٥) وابن عبد البر في الإنصاف (١٣رقم٩) والتمهيد (٢٢١/٢٠) والضياء المقدسي في المختارة (٤٣١/٣رقم١٢٣٢-١٢٣٤) من طريقين عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة عن أبي بن كعب مرفوعاً. والحديث صححه الألباني في صحيح الترمذي (رقم٣١٢٥)."اهـ

(٣) صحيح ابن حبان (الإحسان) (٥٣/٣).

(٤) قال في غاية البيان: "أخرجه البخاري في الصحيح، وقد سبق تخريجه في النوع الأول"اهـ . قلت: يشير إلى ما أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٤٢٠٤) كتاب التفسير باب ما جاء في فاتحة الكتاب عن أبي سعيد بن المعلى قال: كنت أصلي في المسجد، فدعاني رسول الله ﷺ، فلم أجبه. فقلت: يا رسول الله، إني كنت أصلي. فقال:" ألم يقل الله ﴿استجيبوا لله وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم﴾، ثم قال لي:" لأعلمنك سورة هي أعظم السور في القرآن، قبل أن تخرج من المسجد، ثم أخذ بيدي، فلما أراد أن يخرج. قلت له: ألم تقل:" لأعلمنك سورة هي أعظم سورة في القرآن" قال:" ﴿الحمد لله رب العالمين﴾ هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتيته".

(٥) صحيح ابن حبان (الإحسان) (٥٦/٣).

أبلغ من هذا": أن هذا فِي موضعه له حسن ولطف، وذاك فِي موضعه له حسن ولطف، وهذا الحسن فِي موضعه أكمل من ذاك فِي موضعه؛ فإن من قال: إن ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[1] أبلغ من ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ﴾[2] يجعل المقابلة بين ذكر الله وذكر أبي لهب، وبين التوحيد والدعاء على الكافر، وذلك غير صحيح، بل ينبغي أن يقال: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ﴾ دعاء عليه بالخسران، فهل توجد عبارة للدعاء بالخسران أحسن من هذه؟ وكذلك فِي ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ لا توجد عبارة تدل على الوحدانية أبلغ منها، فالعالِم إذا نظر إلَى ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ فِي باب الدعاء بالخسران ونظر إلَى ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ فِي باب التوحيد؛ لا يُمكنه أن يقول: أحدهما أبلغ من الآخر. ا هـ.

وذهب آخرون إلَى التفضيل؛ لظواهر الأحاديث؛ منهم: إسحاق بن راهويه، وأبو بكر بن العربي، والغزالي.

وقال القرطبي[3]: إنه الحق. ونقله عن جماعة من العلماء والمتكلمين.

وقال الغزالِي فِي "جواهر القرآن"[4]: لعلك تقول: قد أشرت إلَى تفضيل بعض آيات القرآن على بعض، والكلام كلام الله، فكيف يفارق بعضها بعضًا؟! وكيف يكون بعضها أشرف من بعض؟! فاعلم أن نور البصيرة إن كان لا يرشدك إلَى الفرق بين آية الكرسي[5] وآية المداينات [6] وبين سورة الإخلاص وسورة ﴿تَبَّتْ﴾، وترتاع من اعتقاد الفرق نفسك الجوارة المستغرقة بالتقليد؛ فقلد صاحب الرسالة -صلوات الله وسلامه عليه-، فهو الذي أُنزل عليه القرآن، وقد دلت الأخبار على شرف بعض الآيات، وعلى تضعيف الأجر فِي بعض السور الْمنَزلة؛ فقد قال ﷺ: «**فاتحة الكتاب أفضل القرآن**»[7]، وقال ﷺ: «**آية الكرسي سيدة آي**

---

(١) سورة الإخلاص: ١.

(٢) سورة المسد: ١.

(٣) "الجامع لأحكام القرآن" (١/ ١١٠).

(٤) (ص ٦٢)، وقد نقلت كلامه مباشرة من كتابه.

(٥) الآية ٢٥٥ سورة البقرة.

(٦) الآية ٢٨٢ سورة البقرة.

(٧) قال في غاية البيان: "صحيح : أخرجه النسائي في السنن الكبرى (٥/١١رقم٨٠١١) و(٦/١٨١رقم١٠٥٥٩) وابن حبان في الصحيح (٣/٥١رقم٧٧٤) والحاكم في المستدرك (١/٧٤٧) والبيهقي في السنن الصغرى (١/٥٤٥رقم٩٩٤) وفي شعب الإيمان (٢/٤٤٤رقم٢٣٥٨) والمزي في تهذيب الكمال (٢١/٥٠) والضياء في المختارة (٥/٩٨رقم١٧١٨-١٧٢٠) من طرق عن علي بن عبد الحميد المعني عن سليمان بن المغيرة عن ثابت البناني عن أنس بن مالك قال:" كان النبي ﷺ في مسير، فنزل فمشى رجل من أصحابه إلى جانبه، فالتفت إليه، فقال:" ألا أخبرك بأفضل القرآن ؟ قال:" فتلا عليه {الحمد لله رب العالمين}". قال الحاكم :"هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه". وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٣/٤٨٥رقم١٤٩٩)،

القرآن»[1]، وقال ﷺ: «﴿يسٓ﴾ **قلب القرآن»**[2]، و«﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ تعدل ثلث القرآن»[3]، والأخبار الواردة فِي فضائل قوارع القرآن بتخصيص بعض الآيات والسور بالفضل وكثرة الثواب فِي تلاوتِها لا تُحصى. اهـ.

وقال ابن الحصار: العجب مِمَّن يذكر الاختلاف فِي ذلك مع النصوص الواردة بالتفضيل.

وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: كلام الله فِي الله أفضل من كلامه فِي غيره، فـ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[4] أفضل من ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ﴾[5].

وقال غيره: اختلف القائلون -يعني: بتفضيل بعض القرآن على بعض-:

فقال بعضهم: الفضل راجع إلَى عظم الأجر ومضاعفة الثواب بحسب انتقالات النفس وخشيتها وتدبرها وتفكرها عند ورود أوصاف العلي.

وقيل: بل يرجع لذات اللفظ، وإن ما تضمنه قوله تعالى: ﴿**وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ**﴾[6] الآية.

وتعقب الحاكم بقوله :" المعنى هذا لم يخرج له مسلم شيئاً، ولكنه ثقة، فالحديث صحيح فقط، وله شواهد تجدها في أول "تفسير ابن كثير"."اهـ

(١) قال في غاية البيان: "ضعيف: أخرجه الحميدي في المسند (٢/٤٣٧رقم٩٩٤) ومن طريقه الحاكم في المستدرك (١/٧٤٨) و(٢/٢٨٥) وكذا البيهقي في شعب الإيمان (٢/٤٥٧رقم٢٣٨٩) وأخرجه سعيد بن منصور في السنن (٣/٩٥٠رقم٤٢٤) والترمذي في السنن (٥/١٥٧رقم٢٨٧٨) والمروزي في قيام الليل (٧٢) وابن عدي في الكامل (٢/٢١٨) والحاكم في المستدرك (٢/٢٨٦) من طريقين عن حكيم بن جبير عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ :" سورة البقرة؛ فيها آية سيدة أي القرآن". قال الترمذي :" هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حكيم بن جبير، وقد تكلم شعبة في حكيم بن جبير وضعفه". وضعفه الحافظ ابن كثير في التفسير (١/٣٣) وقال (١/٣٠٨) متمماً لكلام الترمذي:" قلت وكذا ضعفه أحمد ويحيى بن معين وغير واحد من الأئمة وتركه بن مهدي وكذبه السعدي".اهـ وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة (٣/٣٤٧رقم١٣٤٨)."اهـ

(٢) قال في غاية البيان : "ضعيف: أخرجه أحمد في المسند (٥/٢٦) والنسائي في السنن الكبرى (٦/٢٦٥رقم١٠٩١٤) والطبراني في المعجم الكبير (٢٠/رقم٥١١) من طريقين عن معتمر عن أبيه عن رجل عن أبيه عن معقل بن يسار عنه به. وإسناده ضعيف؛ فيه: مبهمان. والحديث ضعفه حمدي السلفي في تعليقه على المعجم الكبير، والأرناؤوط في تحقيق المسند (٣٣/٤١٧رقم٢٠٣٠٠)"اهـ.

(٣) قال في غاية البيان: " أخرجه مسلم في الصحيح (رقم٨١١) كتاب صلاة المسافرين باب فضل قراءة {قل هو الله أحد} من حديث أبي الدرداء . (فائدة): الحديث متواتر، وقد أورده السيوطي في في قطف الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة (١٦٦) والزبيدي في لقط اللآلي المتناثرة في الأحاديث المتواترة (١٧٣) والكتاني في نظم المتناثر من الحديث المتواتر (١٨٧)."اهـ

(٤) سورة الإخلاص: ١.

(٥) سورة المسد: ١.

(٦) سورة البقرة: ١٦٣.

وآية الكرسي وآخر سورة الحشر وسورة الإخلاص من الدلالات على وحدانيته وصفاته ليس موجودًا مثلاً فِي ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾ وما كان مثلها، فالتفضيل إنَّما هو بالمعاني العجيبة وكثرتِها.

وقال الحليمي[1] **-ونقله عنه البيهقي-: معنَى التفضيل يرجع إلَى أشياء:**

أحدها: أن يكون العمل بآية أولى من العمل بأخرى وأعود على الناس، وعلى هذا يقال: آية الأمر والنهي والوعد والوعيد خير من آيات القصص؛ لأنَّها إنَّما أريد بِها تأكيد الأمر والنهي والإنذار والتبشير، ولا غنى للناس عن هذه الأمور، وقد يستغنون عن القصص، فكان ما هو أعود عليهم وأنفع لهم مِمَّا يجري مجرى الأصول خيرًا لهم مِمَّا يُجعل تبعًا لِمَا لابد منه.

الثاني: أن يقال: الآيات الَّتِي تشتمل على تعديد أسْمَاء الله تعالى وبيان صفاته والدلالة على عظمته أفضل؛ بِمعنَى: أن مخبراتِها أسنى وأَجلّ قدرًا.

الثالث: أن يقال: سورة خير من سورة، أو آية خير من آية؛ بِمعنَى: أن القارئ يتعجل له بقراءتِها فائدة سوى الثواب الآجل، ويتأدى منه بتلاوتِها عبادة؛ كقراءة آية الكرسي، والإخلاص، والمعوذتين؛ فإن قارئها يتعجل له بقراءتِها الاحتراز مِمَّا يخشى، والاعتصام بالله، ويتأدى بتلاوتِها عبادة الله؛ لِما فيها من ذكره ﷻ بالصفات العلا على سبيل الاعتقاد لَهَا، وسكون النفس إلَى فضل ذلك الذكر وبركته، فأما آيات الحكم؛ فلا يقع بنفس تلاوتِها إقامة حكم، وإنَّما يقع بِها علم.

ثُمَّ لو قيل فِي الجملة: إن القرآن خير من التوراة والإنجيل والزبور؛ بِمعنَى: إن التعبد والتلاوة والعمل واقع به دونَها، والثواب بحسب قراءته لا بقراءتِها، أو إنه من حيث الإعجاز حجة النَّبِي المبعوث، وتلك الكتب لَم تكن حجة، ولا كانت حجج أولئك الأنبياء، بل كانت دعوتُهم، والحجج غيرها، لكان ذلك أيضًا نظير ما مضى.

وقد يقال: إن سورة أفضل من سورة؛ لأن الله جعل قراءتَها كقراءة أضعافها مِمَّا سواها، وأوجب بِها من الثواب ما لَم يوجب بغيرها، وإن كان الْمَعنَى الذي لأجله بلغ بِها هذا المقدار لا يظهر لنا؛ كما يقال: إن يومًا أفضل من يوم، وشهرًا أفضل من شهر؛ بِمعنَى: العبادة فيه تفضل على العبادة فِي غيره، والذنب فيه أعظم من غيره، وكما يقال: إن الحرم أفضل من الحل؛ لأنه يتأدى فيه من المناسك ما لا يتأدى فِي غيره، والصلاة فيه تكون كصلاة مضاعفة مِمَّا تقام فِي غيرها. ا هـ كلام الحليمي.

وقال ابن التين فِي حديث البخاري «لأعلمنك سورة هي أعظم السور»[2]: معناه: إن ثوابَها أعظم من غيرها.

---

(١) "المنهاج فِي شعب الإيْمان" (٢/ ٢٤٤).

(٢) قال في غاية البيان: "أخرجه البخاري في الصحيح، وقد سبق تخريجه في النوع الأول"اهـ .

وقال غيره: إنَّما كانت أعظم السور؛ لأنَّها جمعت جميع مقاصد القرآن، ولذلك سميت أم القرآن.

≅ تذنيب:

ذكر كثيرون فِي أثر: "إن الله جمع علوم الأولين والآخرين فِي الكتب الأربعة، وعلومها فِي القرآن، وعلومه فِي الفاتحة"[1]، فزادوا: "وعلوم الفاتحة فِي البسملة، وعلوم البسملة فِي بائها"، ووجه بأن المقصود من كل العلوم: وصول العبد إلَى الرب، وهذه الباء باء الإلصاق، فهي تلصق العبد بجناب الرب، وذلك كمال المقصود. ذكره الرازي وابن النقيب فِي تفسيرهما.

---

(١)قال في غاية البيان : "إسناده ضعيف: أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٢/٤٥٠رقم٢٣٧١) والثعلبي في التفسير (٩١/١) من طريق عفان بن مسلم عن الربيع بن صبيح عن الحسن قال:" أنزل الله ﷻ مائة وأربعة كتب من السماء، أودع علومها أربعة منها: التوراة والإنجيل والزبور والفرقان، ثم أودع علوم التوراة والإنجيل والزبور: الفرقان، ثم أودع علوم القرآن المفصل، ثم أودع علوم المفصل، فاتحة الكتاب، فمن علم تفسيرها كان كمن علم تفسير جميع كتب الله المنزلة". وزاد نسبته شيخ الإسلام كما في المجموع (٧/١٤) لابن ماجه، ولعله في التفسير. وإسناده ضعيف؛ فيه: الربيع بن صَبيح البصري، صدوق سيء الحفظ. "اهـــ.

النوع الخامس[1] فِي خواص القرآن[2]

غالب ما يذكر فِي ذلك كان مستنده تجارب الصالحين، وهأنا أبدأ بِما ورد من ذلك فِي الحديث، ثُمَّ ألتقط عيونًا مِمَّا ذكر السلف والصالحون:

أخرج ابن ماجه وغيره من حديث ابن مسعود: «**عليكم بالشفاءين: العسل والقرآن**»[3].

---

(١) **هو النوع الخامس والسبعون على ترتيب السيوطي.**

(٢) خواص القرآن: ما انفرد واختص به القرآن أو بعض سوره وآياته من جلب العلاج والشفاء.

(٣) قال في غاية البيان: "ضعيف مرفوعاً وصحيح موقوفاً : أخرجه ابن ماجه في السنن (١١٤٢/٢رقم٣٤٥٢) وابن عدي في الكامل (٢٠٩/٣) ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (٥١٩/٢رقم٢٥٨١) وأخرجه الحاكم في المستدرك (٢٢٢/٤) وأبو نعيم في الحلية (١٣٣/٧) والبيهقي في السنن الكبرى (٣٤٤/٩) والخطيب في تاريخ بغداد (٣٨٥/١١) من طريقين عن زَيْد بن الْحُبَاب ثنا سُفْيَانُ عن أبي إسحاق عن أبي الْأَحْوَص عن عبد اللَّهِ عنه به مرفوعاً. وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (١٤٤/٥) إلى ابن مردويه. قال الحاكم :" هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه وقد أوقفه وكيع بن الجراح عن سفيان". وقال أبو نعيم:" غريب من حديث الثوري تفرد به عنه زيد بن الحباب". كذا أطلق لكن تابعه سفيان بن وكيع ، وفي روايته وهم. وقال البيهقي في الشعب :"رفعه زيد بن الحباب والصحيح موقوف على ابن مسعود". وزيد بن الحُباب أبو الحسين العُكْلي الكوفي ت ٢٠٣هـ ، روى لـه أبو داود في المراسيل ومسلم والأربعة ، وقال عنه الحافظ في التقريب (٣٥١رقم٢١٣٦) :" صدوق يخطئ في حديث الثوري ". وقد أخطأ زيد بن الحباب في رفعه؛ فقد رواه جماعة عن الثوري موقوفاً . وتابع زيد بن الحباب سفيان بن وكيع وهو ممن لا يعتمد على حفظه : فقد أخرج ابن عدي في الكامل (٤١٨/٣) قال : أنا القاسم المقري ثنا سفيان بن وكيع ثنا أبي عن سفيان عنه به مرفوعاً. قال ابن عدي :"هذا يعرف عن الثوري مرفوعاً من رواية زيد بن الحباب عن سفيان وأما من حديث وكيع مرفوعاً لم يروه عنه غير ابنه سفيان . والحديث في الأصل عن الثوري بهذا الإسناد موقوف". وقال ابن عدي أيضاً :"هذا مرفوع عن الثوري يعرف من حديث زيد بن حباب عنه .وقد رفعه سفيان عن وكيع عن أبيه عن الثوري . وسفيان عنه فيه ما فيه ولا يعتمد على روايته ولا يحفظه عن وكيع ولا عن غيره من أصحاب الثوري إلا موقوفاً". ورجح وقفه جماعة : قال الدارقطني في العلل (٣٢٢/٥) :"وقفه يحيى القطان وأبو حذيفة عن الثوري وهو الصحيح". وقال البيهقي :"رفعه غير معروف والصحيح موقوف ورواه وكيع عن سفيان موقوفاً". وقال الذهبي في ميزان الاعتدال (١٤٩/٣-ترجمة زيد بن الحباب) :"رواه جماعة عن سفيان موقوفاً". ومما يدل على أن سفيان بن وكيع وهم في الرفع أنه رواه موقوفاً : فأخرجه ابن جرير في التفسير (١٤١/١٤) قال حدثنا ابن وكيع قال ثنا أبي عن سفيان عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله موقوفاً . ورواه أبو بكر بن أبي شيبة عن وكيع موقوفاً : أخرجه الحاكم في المستدرك (٢٢٢/٤) . وأخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٥٧، ٣٨٤) وسعيد بن منصور (١٤٤/٥-الدر المنثور) ومن طريقه الطبراني في المعجم الكبير (٢٥٢/٩رقم٩٠٧٦) وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٦٠/٥رقم٢٣٦٨٩) وأحمد بن الفرات الرازي في جزئه (٢٣/٤-الضعيفة) والدارقطني في العلل (٣٢٢/٥) والحاكم في المستدرك (٢٢٣/٤) والواحدي في الوسيط (٧٢/٣) من طرق عن ابن مسعود موقوفاً . وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (١٤٤/٥) إلى ابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه . والحديث

وأخرج أيضًا من حديث علي: «**خير الدواء: القرآن**»[1].

وأخرج أبو عبيد عن طلحة بن مصرف؛ قال: كان يقال: إذا قرئ القرآن عند المريض؛ وجد لذلك خفة[2].

وأخرج البيهقي فِي الشعب عن واثلة بن الأسقع: «إن رجلاً شكا إلَى النَّبِي ﷺ وجع حلقه؛ قال: عليك بقراءة القرآن»[3].

وأخرج ابن مردويه عن أبي سعيد الخدري؛ قال: «جاء رجل إلَى النَّبِي ﷺ، فقال: إني أشتكي صدري. قال: **اقرأ القرآن؛ يقول الله**: ﴿وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ﴾»[4].

وأخرج البيهقي وغيره من حديث عبد الله بن جابر: «**فِي فاتحة الكتاب شفاء من كل داء**»[5].

ضعفه الألباني ورجح وقفه في السلسلة الضعيفة (٢٣/٤رقم١٥١٤) ."اهـ.

(١) قال في غاية البيان: "ضعيف : أخرجه ابن ماجه في السنن (١١٥٨/٢، ١١٦٩رقم٣٥٠١، ٣٥٣٣) وأبو نعيم في أخبار أصبهان (٣١٦/١) والقضاعي في مسند الشهاب (٥١/١رقم١٧) من طريق أبي إسحاق عن الحارث عن علي عنه به مرفوعاً . قال الألباني في الضعيفة (٧ /٩٣رقم٣٠٩٣) :" هذا إسناد ضعيف جداً ، الحارث هذا – وهو ابن عبدالله الأعور – ضعيف متهم. ويشهد له ما أخرجه الديلمي (٢/ ١١٧) عن صالح المري عن قتادة عن زرارة بن أبي أوفى عن ابن عباس مرفوعاً به . لكن صالح هذا – وهو ابن بشير المري – ضعيف كما في التقريب"اهـ..

(٢) قال في غاية البيان: " إسناده صحيح لذاته : أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٣٨٤) والبيهقي في شعب الإيمان (٥١٨/٢رقم٢٥٧٩) عن عبد الرحمن بن مهدي عن عبد الله بن المبارك عن عيسى بن عمر عن طلحة بن مصرف عنه به"اهـ

(٣) قال في غاية البيان: " إسناده ضعيف : أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٥١٩/٢رقم٢٥٨٠) من طريق إبراهيم ابن ظبية عن الحجاج ومحمد بن راشد عن مكحول عن واثلة بن الأسقع عنه به .

وهذا إسناد ضعيف؛ فيه مكحول لم يسمع من واثلة كما في جامع التحصيل (٢٨٥) للعلائي .وإبراهيم بن ظبية؛ لم يتبين لي من هو !"اهـ

(٤) قال في غاية البيان: "زاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (٣٦٦/٤) لابن المنذر"اهـ.

(٥) قال في غاية البيان: " ضعيف: أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٤٤٩/٢رقم٢٣٦٧) أخبرنا أبو الحسين ابن الفضل القطان ببغداد ثنا إسماعيل بن محمد الصفار ثنا موسى بن الحسن المستملي ثنا محمد بن الجنيد الضبي ثنا علي بن هاشم عن أبيه عن عبد الله بن محمد ابن عقيل عن عبد الله بن جابر أن النبي ﷺ قال له :"ألا أخبرك بخير سورة نزلت في القرآن ؟ قال : قلت : بلى يا رسول الله ؟ قال :"فاتحة الكتاب" – قال علي : وأحسبه قال – :"فيها شفاء من كل داء". وإسناده ضعيف؛ فيه محمد بن الجنيد الضبي، لم أقف له على ترجمة. وأخرجه أحمد في المسند (١٧٧/٤) ثنا محمد بن عبيد ثنا هاشم بن البريد قال ثنا عبد الله بن محمد بن عقيل عن ابن جَابر عنه به بلفظ :" ألا أُخْبِرُكَ يا عَبْدَ اللَّهِ بن جَابر بخَيْر سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ قلت بَلَى يا رَسُولَ اللَّهِ قال اقرأ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ حتى تَخْتِمَهَا". قال السيوطي في الدر المنثور (١٤/١) :" أخرج أحمد والبيهقي في

وأخرج الخلعي فِي "فوائده" من حديث جابر بن عبد الله: «**فاتحة الكتاب شفاء من كل شيء إلا السام**»[1]، والسام: الموت.

وأخرج سعيد بن منصور والبيهقي وغيرهما من حديث أبِي سعيد الخدري: «**فاتحة الكتاب شفاء من السم**»[2].

وأخرج البخاري من حديثه أيضًا؛ قال: «كنا فِي مسير لنا، فنَزلنا، فجاءت جارية، فقالت: إن سيد الحي سليم، فهل معكم راقٍ؟ فقام معها رجل، فرقاه بأم القرآن، فبرئ، فذكر للنَّبِي ﷺ، فقال: **وما كان يدريه أنَّها رقية؟!**[3]».

تنبيه:

قال ابن التين: الرقى بالمعوذات وغيرها من أسْمَاء الله تعالى هو الطب الروحاني، إذا كان على لسان الأبرار من الخلق؛ حصل الشفاء بإذن الله تعالى، فلما عز هذا النوع؛ فزع الناس إلَى

شعب الإيمان بسند جيد". وصححه الألباني في صحيح الجامع الصغير (١/٥٠٦رقم٢٥٩٢). وله شاهد لكن مرسلاً : أخرجه الدارمي في السنن (٢/٥٣٨رقم٣٣٧٠) والدينوري في المجالسة (١/٢٥٨رقم١٤٨٢) والبيهقي في شعب الإيمان (٢/٤٥٠رقم٢٣٧٠) من طرق عن سفيان عن عبد الملك بن عمير قال: قال رسول الله ﷺ :"في فاتحة الكتاب شفاء من كل داء". قال البيهقي :" هذا منقطع". وقال السيوطي في الدر المنثور (١/١٥) :" أخرج الدارمي والبيهقي في شعب الإيمان بسند رجاله ثقات". وقال في الديباج على مسلم (٥/٢١٨) :" وللدارمي من مرسل عبد الملك بن عمير". وقال الألباني في ضعيف الجامع (٥٧٦رقم٣٩٥١) :"ضعيف"."اهـ.

(١) قال في غاية البيان: " ضعيف: لم أقف على فوائد الخلعي، وأخشى أن يكون مقلوباً من عبد الله بن جابر؛ كما في الحديث السابق، ثم وقفت عليه في فوائد الخلعي (٢/٨٤٣رقم٤٧٥- أفادني به الدكتور علي النهاري من رسالة الدكتوراه) من طريق أبي بكر البزار عن ابن مخلد عن بكر بن يحيى عن بكر بن يحيى بن زبان العنزي عن مندل بن علي عن هاشم بن البريد عن ابن عقيل عن جابر بن عبد الله عنه به . قال البزار:" هذا الحديث لا نعلم رواه عن جابر إلا ابن عقيل، ولا عن ابن عقيل إلا هاشم بن بريد". وإسناده ضعيف؛ فيه: مندل، ضعيف، وفيه: بكر بن يحيى بن زبان، مقبول. "اهـ.

(٢) قال في غاية البيان: " موضوع : أخرجه سعيد بن منصور في السنن (٢/٥٣٥رقم١٧٨) ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (٢/٤٥٠رقم٢٣٦٨٩) وكذا الثعلبي في التفسير (١/٩٠) وأخرجه المستغفري في فضائل القرآن (١/٤٨٦رقم٦٦٦) والثعلبي في التفسير (١/١٢٨) عن سلام الطويل عن زيد العمي عن ابن سيرين عن أبي سعيد الخدري عنه به . قال البيهقي :" وعندي إن هذا الاختصار من الحديث الذي رواه محمد بن سيرين عن أخيه معبد بن سيرين عن أبي سعيد في رقية اللديغ بفاتحة الكتاب. قال الألباني في الضعيفة (٨/٤٦٣رقم٣٩٩٧) :"هذا إسناد هالك؛ سلام الطويل متهم بالوضع، وزيد العمي ضعيف"."اهـ.

(٣) قال في غاية البيان : "أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٤٧٢١) كتاب فضائل القرآن باب فضل الفاتحة من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه"اهـ.

الطب الجسماني.

[قال السيوطي:] ويشير إلَى هذا قوله ﷺ: «**لو أن رجلاً موقنًا قرأ بِها على جبل لزال**»[1].

قال القرطبِي: تجوز الرقية بكلام الله تعالى وأسمائه، فإن كان مأثورًا استحب.

وقال الربيع: سألت الشافعي عن الرقية، فقال: لا بأس بِها، وأن يرقي بكتاب الله وبِما يعرف من ذكر الله تعالى.

وقال ابن بطال: فِي المعوذات سر ليس فِي غيرها من القرآن؛ لِما اشتملت عليه من جوامع الدعاء الَّتِي تعم أكثر المكروهات؛ من السحر والحسد وشر الشيطان ووسوسته وغير ذلك، ولهذا كان ﷺ يكتفي بِها.

وقال ابن القيم[2] **فِي حديث الرقية بالفاتحة**: إذا ثبت أن لبعض الكلام خواص ومنافع؛ فما الظن بكلام رب العالمين، ثُمَّ بالفاتحة الَّتِي لَم ينْزل فِي القرآن ولا غيره من الكتب مثلها؛ لتضمنها جميع معاني الكتاب؛ فقد اشتملت على ذكر أصول أسْمَاء الله تعالى ومجامعها وإثبات المعاد وذكر التوحيد والافتقار إلَى الرب فِي طلب الإعانة به والهداية منه، وذكر أفضل الدعاء،

---

(١) قال في غاية البيان: " ضعيف: أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (٨/٢٥١٣رقم١٤٠٧٠) والبيهقي في الدعوات الكبير (٢/٣١١رقم٥٢٦) من طريق ابن وهب أخبرني ابن لهيعة عن ابن هبيرة عن حنش بن عبيد الله :" أن رجلاً مصاباً مُرَّ به على ابن مسعود فقرأ في أذنه {أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ (١١٥) فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ (١١٦)} حتى ختم السورة فبرأ فقال رسول الله ﷺ :" بماذا قرأت في أذنه ؟" فأخبره فقال رسول الله ﷺ :"والذي نفسي بيده لو أن رجلاً موقناً قرأها على جبل لزال". وأخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٢٧٨) عن أبي الأسود والحكيم الترمذي في نوادر الأصول (٢/١٤أ) عن القعنبي والخطيب في تاريخ بغداد (١٢/٣١٢) من طريق عفيف بن سالم الموصلي والثعلبي في التفسير من طريق الوليد بن مسلم والبغوي في التفسير (٤/١٦٤) من طريق بشر بن عمر خمستهم عن ابن لهيعة عن عبد الله بن هبيرة عن حنش الصنعاني قال مر عبد الله بن مسعود فذكره . وهذا إسناد ضعيف ؛ لإرساله قال الألباني في الضعيفة (٥/٢١١) :"علة هذا الشاهد إنما هو الإرسال". وخالف الوليد بن مسلم هؤلاء الخمسة الذين رووه عن ابن لهيعة بلفظ عن حنش :"أن رجلاً مصاباً ..." ؛ فقال :" عن حنش عن ابن مسعود " فجعله من مسند ابن مسعود، أخرجه أبو يعلى في المسند (٨/٤٥٨رقم٥٠٤٥) وعنه ابن السني عمل اليوم والليلة (٥٨٥رقم٦٣١) وأخرجه الطبراني في الدعاء (٢/١٣٠٥رقم١٠٨١) وأبو نعيم في الحلية (١/٧) ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٤/٤٠)عن داود بن رشيد حدثنا الوليد بن مسلم عن ابن لهيعة عن عبد الله بن هبيرة عن حنش الصنعاني عن عبد الله أنه قرأ في أذن مبتلى فأفاق فقال له رسول الله ﷺ ما قرأت في أذنه قال قرأت أفحسبتم أنما خلقناكم عبثا المؤمنون حتى فرغ من آخر السورة فقال رسول الله ﷺ :" لو أن رجلاً موقنا قرأ بها على جبل لزال". قال الألباني (في سلسلة الأحاديث الضعيفة (٥/٢١١، تحت رقم ٢١٨٩):" يلاحظ القراء أن هؤلاء الثلاثة : (ابن وهب) و(عفيف) و(بشر) وثلاثتهم ثقات ، بل الأول حديثه عن ابن لهيعة صحيح قالوا :" عن حنش بن عبد الله أن رجلاً .."، فأرسلوه بخلاف الوليد بن مسلم فإنه قال :"عن حنش عن عبد الله أنه قرأ.."فجعله من مسند ابن مسعود، وإن مما لا شك فيه أن الإرسال هو الصواب لاتفاق الثلاثة عليه". قلت : وتابعهم : القعنبي وأبو الأسود . ثم قال الألباني رحمه الله: "و الخلاصة ؛ أن علة هذا الشاهد إنما هو الإرسال ، و إسناده صحيح ، فلا يجوز أن يحكم على الحديث بالوضع . والله أعلم"."اهـ

(٢) "زاد المعاد" (٤/ ١٧٧).

وهو طلب الهداية إلَى الصراط المستقيم، المتضمن كمال معرفته وتوحيده وعبادته بفعل ما أمر به واجتناب ما نَهى عنه والاستقامة عليه، ولتضمنها ذكر أصناف الخلائق، وقسمتهم إلَى: منعم عليه؛ لمعرفته بالحق والعمل به، ومغضوب عليه؛ لعدوله عن الحق بعد معرفته، وضال؛ بعدم معرفته له، مع ما تضمنه من إثبات القدر والشرع والأسْماء والمعاد والتوبة وتزكية النفس وإصلاح القلب، والرد على جميع أهل البدع، وحقيق لسورة هذا بعض شأنِها أن يُستشفى بِها من كل داء. ا هـ.

≅ مسألة:

قال النووي فِي "شرح المهذب": لو كُتب القرآن فِي إناء، ثُمَّ غُسل، وسقاه المريض؛ فقال الحسن البصري ومجاهد وأبو قلابة والأوزاعي: لا بأس به. وكرهه النخعي.

قال: ومقتضى مذهبنا أنه لا بأس به، فقد قال القاضي حسين والبغوي وغيرهما: لو كتب قرآنًا على حلوى وطعام؛ فلا بأس بأكله. ا هـ.

قال الزركشي: ومِمَّن صرح بالجواز فِي مسألة الإناء: العماد النبهي، مع تصريحه بأنه لا يجوز ابتلاع ورقة فيها آية. لكن أفتى ابن عبد السلام بالمنع من الشرب أيضًا؛ لأنه يلاقيه نجاسة الباطن، وفيه نظر(١).

(١) لعل وجهه – والله اعلم – أنه لا يحكم بنجاسة ما في البطن، حتى يخرج من البدن!

النوع السادس[1] فِي مفردات القرآن[2]

أخرج السلفي فِي "المختار من الطيوريات" عن الشعبِي؛ قال: لقي عمر بن الخطاب ركبًا فِي سفر، فيهم ابن مسعود، فأمر رجلاً يناديهم: من أين القوم؟ قالوا: أقبلنا من الفج العميق نريد البيت العتيق. فقال عمر: إن فيهم لعالِمًا، وأمر رجلاً أن يناديهم: أي القرآن أعظم؟ فأجابه عبد الله: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ﴾[3]. قال: نادهم: أي القرآن أحكم؟ فقال ابن مسعود: ﴿۞ إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾[4]. فقال: نادهم: أي القرآن أجمع؟ فقال: ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ شَرّٗا يَرَهُۥ﴾[5]. فقال: نادهم: أي القرآن أحزن؟ فقال: ﴿مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ﴾[6]. فقال: نادهم: أي القرآن أرجى؟ فقال: ﴿۞ قُلۡ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ﴾[7] الآية. فقال: أفيكم ابن مسعود؟ قالوا: نعم.

أخرجه عبد الرزاق فِي تفسيره بنحوه[8].

---

(١) **هو النوع الرابع والسبعون على ترتيب السيوطي.**

(٢) مفردات القرآن: الآيات الَّتِي اتصفت بوصف لا نظير له فِي غيرها، ومنه ما يُعرف بالتوقيف، ومنه ما يُعرف بالتوفيق.

(٣) سورة البقرة: ٢٥٥.

(٤) سورة النحل: ٩٠.

(٥) سورة الزلزلة: ٧-٨.

(٦) سورة النساء: ١٢٣.

(٧) سورة الزمر: ٥٣.

(٨) قال في غاية البيان:" ضعيف : أخرجه السلفي في الطيوريات (١٠٦رقم١٧٣) من طريق الهيثم عن مجالد عن الشعبي عنه به.وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ فيه : الهيثم بن عدي الطائي، قال عنه الذهبي في المغني في الضعفاء (٣٧٧/٢) :"تركوه، وقال أبو داود السجستاني :"كذاب"اهـ. وفيه مُجالد بن سعيد الكوفي، قال عنه الحافظ في التقريب (٩٢٠رقم٦٥٢٠):" ليس بالقوي ، وقد تغير في آخر عمره ". وأخرجه عبد الرزاق في التفسير (٣٨٨/٣) عن معمر قال : بلغني أن عمر بن الخطاب مر به ركب ... فذكر نحوه . وهذا إسناد ضعيف ؛ لإعضاله . وأخرجه عبد الرزاق في المصنف (٣٩٠/٢رقم٣٨١٣) عن ابن جريج قال أخبرني عطاء عن عبيد بن عمير قال :"لقي عمر بن الخطاب ركباً يريدون البيت فقال : من أنتم ؟ فأجابهم أحدثهم سناً! فقال : عباد الله المسلمون . قال : من أين جئتم ؟ قال : من الفج العميق . قال : أين تريدون ؟ قال : البيت العتيق . قال عمر : تأولها – لعمر الله – ! فقال عمر : من أميركم ؟ فأشار إلى شيخ منهم. فقال عمر : بل أنت أميرهم لأحدثهم سناً الذي أجابه بجيد". وإسناده صحيح لذاته"اهـ

النوع السابع[1] فِي العلوم المستنبطة من القرآن

قال تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾[2].

وقال: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾[3].

وقال ﷺ: «**ستكون فتن**. قيل: وما الْمخرج منها؟ قال: **كتاب الله، فيه نبأ ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم**». أخرجه الترمذي[4] وغيره.

وأخرج سعيد بن منصور عن ابن مسعود؛ قال: «من أراد العلم؛ فعليه بالقرآن؛ فإن فيه خبر الأولين والآخرين»[5].

قال البيهقي: يعني: أصول العلم.

وأخرج البيهقي عن الحسن؛ قال: «أنزل الله مائة وأربعة كتب، وأودع علومها أربعة منها: التوراة والإنجيل والزبور والفرقان، ثُمَّ أودع علوم الثلاثة الفرقان».[6]

---

(١) **هو النوع الخامس والستون على ترتيب السيوطي.**

= هو النوع الخامس والستون على ترتيب السيوطي.

(٢) سورة الأنعام: ٣٨.

(٣)سورة النحل: ٨٩.

(٤) قال في غاية البيان : "ضعيف : أخرجه الترمذي في السنن (٥/١٧٢رقم٢٩٠٦) والنسائي (٣٤/٢٦٧-تهذيب الكمال) والدارمي في السنن (٢/٥٢٧رقم٣٣٣١، ٣٣٣٢) والبزار في المسند (٣/٧١رقم٨٣٦) وابن أبي حاتم في التفسير (٢/٦٦٥رقم٣٦٠٤) والبيهقي في شعب الإيمان (٢/٣٢٥، ٣٢٦رقم١٩٣٥، ١٩٣٦) والمزي في تهذيب الكمال (٣٤/٢٦٧) من طريقين عن الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ عنه به مرفوعاً . وزاد الزيلعي في تخريج الكشاف (١/٢١٢) نسبته إلى ابن أبي شيبة وإسحاق بن راهوية في المسند . قال الترمذي :"هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَإِسْنَادُهُ مَجْهُولٌ وَفِي الْحَارِثِ مَقَالٌ". قال البزار :" هذا الحديث لا نعلمه يروى إلا عن علي ولا نعلم رواه عن علي إلا الحارث". وضعفه الألباني في ضعيف الترمذي (رقم٢٩٠٦) "اهـ.

(٥) قال في غاية البيان: "صحيح لذاته : أخرجه سعيد بن منصور في السنن (١/٧رقم١) ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (٢/٣٣٢رقم١٩٦٠) حدثنا حديج بن معاوية عن أبي إسحاق عن مرة عن ابن مسعود عنه به . وأخرجه مسدد في المسند (١٣/١٧رقم٣١٠٠-المطالب) وعبد الله بن أحمد في زوائده على الزهد (١٥٧) والطبراني في المعجم الكبير (٩/١٣٦رقم٨٦٦٦) وابن حزم في الإحكام (٨/٤٨٨) من طرق عن شُعْبَة عن أبي إِسْحَاقَ عن مُرَّةَ عن عبد اللَّهِ قال :"من أَرَادَ الْعِلْمَ فَلْيُثَوِّرِ الْقُرْآنَ فإن فيه عَلْمَ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ". وأخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٩٦) وابن أبي شيبة في المصنف (٦/١٢٧رقم٣٠٠٠٩) وعبد الله بن المبارك في الزهد (٢٨٠رقم٨١٤) ومن طريقه الفريابي في فضائل القرآن (١٨١رقم٧٨) وأخرجه النحاس في القطع والإتناف (١/٩) والطبراني في المعجم الكبير (٩/١٣٥رقم٨٦٦٤) من طرق عن أبي إِسْحَاقَ عنه به . وإسناده صحيح لذاته . ورواية شعبة عن أبي إسحاق قبل اختلاطه . قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/١٦٥) :" رواه الطبراني بأسانيد ورجال أحدها رجال الصحيح". ومعنى :يثور": أي ينقر عنه ويفكر في معانيه وتفسيره وقراءته ومفاتشة العلماء به في تفسيره ومعانيه . انظر : النهاية لابن الأثير (١/٢٢٩) ولسان العرب (٤/١١٠) لابن منظور"اهـ.

(٦) قال في غاية البيان : " إسناده ضعيف : وقد سبق تخريجه في النوع الرابع"اهـ

وقال الإمام الشافعي ﷺ: "جميع ما تقوله الأمة شرح للسنة، وجميع السنة شرح للقرآن".

وقال أيضًا: "جميع ما حكم به النَّبِي ﷺ فهو مِمَّا فهمه من القرآن".

[**قال السيوطي:**] ويؤيد هذا قوله ﷺ: «**إني لا أحل إلا ما أحل الله، ولا أحرم إلا ما حرم الله فِي كتابه**». أخرجه بِهذا اللفظ الشافعي فِي "الأم"(١).

وقال سعيد بن جبير: "ما بلغنِي حديث عن رسول الله ﷺ على وجهه إلا وجدت مصداقه فِي كتاب الله"(٢).

وقال ابن مسعود: "إذا حدثتكم بحديث أنبئكم بتصديقه من كتاب الله تعالى". أخرجهما ابن أبي حاتم(٣).

وقال الشافعي أيضًا: "ليست تنْزل بأحد فِي الدين نازلة؛ إلا فِي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها. فإن قيل: من الأحكام ما يثبت ابتداء بالسنة! قلنا: ذلك مأخوذ من كتاب

---

(١) قال في غاية البيان: " إسناده ضعيف : أخرجه الشافعي في الأم (٨٠/١) ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (٧٥/٧) وفي معرفة السنن والآثار (١٣٨/٢رقم١٠٧٩) وأخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٢١٥/٢) وابن حزم في الإحكام (٢٠٦/٢) من طريقين عن يحيى بن سَعِيدٍ حدثني ابن أبي مُلَيْكَةَ أَنَّ عُبَيْدَ بن عُمَيْرٍ اللَّيْثِيَّ مرفوعاً . وهذا إسناد ضعيف ؛ لإرساله فعبيد بن عمير أبو عاصم المكي، روى له الجماعة ، وقال عنه الحافظ في التقريب (٦٥١رقم٤٤١٦) :" ولد على عهد النبي ﷺ - قاله مسلم – وعده غيره في كبار التابعين وكان قاص أهل مكة ، مجمع على ثقته ". قال ابن حزم :" هذا مرسل لا يصح". وأخرجه الشافعي في الأم (٢٨٨/٧) ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (٧٥/٧) وفي معرفة السنن والآثار (٦٩/١) قال الشافعي أخبرنا ابن عُيَيْنَةَ بِإِسْنَادِهِ – قال البيهقي : يعني عن طاووس - عن رسول اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قال :"لَا يُمْسِكَنَّ الناس على بِشَيْءٍ فَإِنِّي لَا أُحِلُّ لهم إلَّا ما أَحَلَّ اللَّهُ وَلَا أُحَرِّمُ عليهم إلَّا ما حَرَّمَ اللَّهُ". وأخرجه عبد الرزاق في المصنف (٥٣٤/٤رقم٨٧٦٦) عن معمر عن ابن طاووس عن أبيه مرسلاً . قال الشَّافِعِيُّ :" هذا مُنْقَطِعٌ". وأخرجه ابن حزم في الإحكام (٢٠٦/٢) من طريق مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن مرفوعاً . قال ابن حزم :" هذا مرسل إلا أن معناه صحيح؛ لأنه عليه السلام إنما أخبر في هذا الخبر بأنه لم يقل شيئاً من عند نفسه بغير وحي من الله تعالى به إليه وأحال بذلك على قول الله تعالى في كتابه وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى فنص كتاب الله تعالى يقضي بأن كل ما قاله عليه السلام فهو عن الله تعالى"."اهـ

(٢) قال في غاية البيان: " إسناده صحيح لذاته . أخرجه عبد الرزاق في التفسير (٣٠٣/٢) ومن طريقه ابن جرير في التفسير (١٩/١٢) وأخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (٢٠١٥/٦رقم١٠٧٦٩) من طريقين عن أيوب عن سعيد بن جبير . وأخرجه الحاكم في المستدرك (٣٧٢/٢) من طريق معمر عن أبي عمرو البصري عن سعيد بن جبير بمعناه."اهـ

(٣) قال في غاية البيان: "حسن : أخرجه مسدد في المسند (١١٩/١٤رقم٣٤٠٦-المطالب) قال ثنا يحيى وابن جرير في التفسير (١٢٠/٢٢) والبيهقي في إثبات عذاب القبر (٢٩رقم٦) وفي الأسماء والصفات (١٠٤/٢رقم٦٦٧) من طريق جعفر بن عون. والطبراني في المعجم الكبير (٢٣٣/٩رقم٩١٤٤) من طريق أبي نعيم. والطبراني في المعجم الكبير (٢٣٣/٩رقم٩١٤٥، ٩١٤٦) من طريق عاصم بن علي. والحاكم في المستدرك (٤٦١/٢) وعنه البيهقي في شعب الإيمان (٤٣٤/١رقم٦٢٥) من طريق إسحاق بن سليمان جميعهم عن عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي عن عبد الله بن المخارق عن أبيه المخارق بن سليم قال: قال لنا عبد الله:" إذا حدثناكم بحديث أتيناكم بتصديق ذلك من كتاب الله". وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (٨/٧) إلى عبد بن حميد وابن المنذر"اهـ

الله فِي الحقيقة؛ لأن كتاب الله أوجب علينا اتباع الرسول ﷺ، وفرض علينا الأخذ بقوله".

وقال الشافعي مرة بمكة: «سلوني عما شئتم؛ أخبركم عنه فِي كتاب الله. فقيل له: ما تقول فِي الْمحرم يقتل الزنبور؟ فقال: بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾[1]، وحدثنا سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن عمير عن ربعي بن حراش عن حذيفة بن اليمان عن النَّبِي ﷺ أنه قال: **اقتدوا باللذين من بعدي: أبي بكر وعمر**[2]. وحدثنا سفيان عن مسعر بن كدام عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن عمر بن الخطاب: أنه أمر بقتل الْمُحرم الزنبور»[3].

---

(١) سورة الحشر: ٧.

(٢) قال في غاية البيان : " صحيح لغيره : أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٢١٢/٥) من طريق عبيد الله الفريابي عن الشافعي عنه به. وأخرجه الترمذي في العلل (٩٣٣/٢) وعبد الله في زوائده على فضائل الصحابة (٤٢٦/١رقم٦٧٠) والذهبي في النبلاء (٤٨١/١) من طريقين عن سفيان عنه به . وهذا الطريق معل : قال الخليلي في الإرشاد (٣٧٨/١رقم٨٦) :" حديث ابن عيينة عن عبد الملك بن عمير عن ربعي عن حذيفة عن النبي ﷺ :" اقتدوا باللذين من بعدي". رواه عنه الأئمة الشافعي وغيره يقال سمعه من زائدة عن عبد الملك والحديث صحيح معلول؛ لأن في بعض الروايات عن عبد الملك عن مولى لربعي عن ربعي وقد رواه مسعر والثوري وغيرهما عن عبد الملك". وقال الترمذي :"وكان سفيان بن عيينة يروي هذا ولا يذكر فيه عن زائدة في كل وقت. وقال الثوري عن عبد الملك عن مولى لربعي عن ربعي عن حذيفة قال: قال النبي ﷺ وهو الصحيح". وقال الترمذي في السنن (٦٠٩/٥) :" كان سفيان بن عيينة يدلس في هذا الحديث فربما ذكره عن زائدة عن عبد الملك بن عمير وربما لم يذكر فيه عن زائدة". وقال ابن أبي حاتم في علل الحديث (٣٧٩/٢رقم٢٦٤٨) : أخبرنا أبي قال سمعت الحميدي حين حدثنا بحديث زائدة عن عبد الملك بن عمير عن ربعي عن حذيفة أن النبي ﷺ قال :"اقتدوا باللذين من بعدي". قال أبي: كان يحدث به أيام الموسم عن عبد الملك بن عمير و لم يذكر زائدة. ثم قال: لم آخذه من عبد الملك إنما حدثناه زائدة عن عبد الملك. وقال سفيان: إذا ذكرت لهم زائدة لم تسألوني عنه وهذا حديث فيه فضيلة للشيخين". قلت: رواية زائدة أخرجها أحمد في المسند (٣٨٢/٥) قال ثنا سفيان بن عيينة عن زائدة عنه به. وقال ابن أبي حاتم في علل الحديث (٣٨١/٢رقم٢٦٥٥) :" سألت أبي عن حديث رواه إبراهيم بن سعد عن الثوري عن عبد الملك بن عمير عن هلال مولى ربعى عن ربعي عن حذيفة عن النبي ﷺ :"قال اقتدوا باللذين من بعدي". ورواه زائدة وغيره عن عبد الملك عن ربعي عن حذيفة عن النبي ﷺ. قلت فأيهما أصح ؟ قال أبي: حدثنا ابن كثير عن الثوري عن عبد الملك بن عمير عن مولى ربعى عن ربعى عن حذيفة . قلت: فأيهما أصح ؟ قال: ما قال الثوري؛ زاد رجلاً وجود الحديث . فأما إبراهيم بن سعد فسمى الرجل. وأما ابن كثير فلم يسم المولى". وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٣٥٠/٦رقم٣١٩٤٢) وأحمد في المسند (٣٨٥/٥، ٤٠٢) وفي فضائل الصحابة (٣٣٢/١رقم٤٧٨، ٤٧٨) والترمذي في السنن (٦١٠/٥رقم٣٦٦٣) وابن ماجه في السنن (٣٧/١رقم٩٧) وابن أبي عاصم في السنة (٥٤٥/٢، ٦١٧رقم١١٤٨، ١١٤٩، ١٤٢٢، ١٤٢٣) والبزار في المسند (٢٥٠/٧رقم ٢٨٢٨، ٢٨٢٩) وابن حبان في الصحيح (٣٢٧/١٥رقم٦٩٠٢) والطبراني في المعجم الأوسط (٣٤٤/٥رقم٥٥٠٣) والقطيعي في جزء الألف دينار (٢٥٣رقم١٦٢) والبيهقي في السنن الكبرى (١٥٣/٨) وفي المدخل (١٢٢رقم٦١) والخطيب في تاريخ بغداد (٤٠٢/٧) وبيبي في جزئها (٦٥رقم٨٤) والأصبهاني في دلائل النبوة (١٣٠/١رقم١٤١) من طريقين عن ربعي عن حذيفة عنه به . والحديث صححه لغيره الألباني في السلسلة الصحيحة (٢٣٣/٣رقم١٢٣٣)"اهـ

(٣) قال في غاية البيان : " إسناده صحيح لذاته : أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٢١٢/٥) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٧١/٥١) من طريق الشافعي عنه به . وأخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (١٠٩/٩) ومن

وأخرج البخاري: عن ابن مسعود أنه قال: «لعن الله الواشمات، والمستوشمات، والمتنمصات، والمتفلجات للحسن، المغيرات خلق الله تعالى، فبلغ ذلك امرأة من بني أسد، فقالت له: إنه بلغني أنك لعنت كيت وكيت! فقال: وما لي لا ألعن من لعن رسول الله ﷺ وهو في كتاب الله؟! فقالت: لقد قرأت ما بين اللوحين، فما وجدت فيه كما تقول. قال: لئن كنت قرأتيه؛ لقد وجدتيه، أما قرأت: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾[1]؟ **قالت: بلى. قال: فإنه قد نَهى عنه**»[2].

وحكى ابن سراقة في كتاب "الإعجاز" عن أبي بكر بن مجاهد أنه قال يومًا: «ما من شيء في العالَم إلا وهو في كتاب الله. فقيل له: فأين ذكر الخانات فيه؟ فقال: في قوله: ﴿لَّيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَدْخُلُوا۟ بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُونَةٍ فِيهَا مَتَٰعٌ لَّكُمْ﴾[3]، **فهي الخانات**».

وقال ابن برجان[4]: ما قال النَّبي ﷺ ما من شيء فهو في القرآن أو فيه أصله؛ قرب أو بعد، فهمه من فهمه، وعمه عنه من عمه، وكذا كل ما حكم به أو قضى به وإنَّما يدرك الطالب من ذلك بقدر اجتهاده وبذل وسعه ومقدار فهمه.

وقال غيره: ما من شيء إلا يُمكن استخراجه من القرآن لمن فهمه الله، حتَّى إن بعضهم استنبط عمر النَّبي ﷺ ثلاثًا وستين سنة من قوله في سورة المنافقين[5]: ﴿وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَا﴾؛ فإنَّها رأس ثلاث وستين سورة، وعقبها بالتغابن ليظهر التغابن في فقده.

[**قال السيوطي:**] وقد ألفت كتابًا سميته "الإكليل في استنباط التنْزيل"[6]، ذكرت فيه كل ما استنبط منه؛ من مسألة فقهية، أو أصلية، أو اعتقادية، وبعضًا مِمَّا سوى ذلك، كثير الفائدة، جم العائدة، يَجري مجرى الشرح لِما أجملته في هذا النوع، فليراجعه من أراد الوقوف عليه.

النوع الثامن[7] في إعجاز القرآن

طريقه الذهبي في النبلاء (١٠/٨٨) وأخرجه لأزرقي في أخبار مكة (١/٧٢١رقم٨٧٢) من طريقين عن إبراهيم بن عبد الأعلى عن سويد بن غفلة عن عمر بن الخطاب عنه به . "اهـ

(١)سورة الحشر: ٧.

(٢) قال في غاية البيان : "أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٤٦٠٤) كتاب التفسير باب ﴿وما آتاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾."اهـ

(٣) سورة النور: ٢٩.

(٤) في المطبوعة: "ابن برهان"، وأثبت ما في الطبعة المحققة (٤/ ٢٦)؛ لأن السيوطي ذكره في المقدمة ضمن مصادره في التفسير.

(٥) آية: ١١.

(٦) مطبوع، على ثلاث نسخ خطية، وصور في دار الكتب العلمية، بيروت.

(٧) **هو النوع الرابع والستون على ترتيب السيوطي.**

اعلم أن المعجزة أمر خارق للعادة، مقرون بالتحدي، سالِم عن المعارضة.

وهي إما حسية، وإما عقلية.

وأكثر معجزات بنِي إسرائيل كانت حسية؛ لبلادتِهم، وقلة بصيرتِهم، وأكثر معجزات هذه الأمة عقلية؛ لفرط ذكائهم، وكمال أفهامهم، ولأن هذه الشريعة لَما كانت باقية على صفحات الدهر إلَى يوم القيامة؛ خُصَّت بالمعجزة العقلية الباقية؛ ليراها ذوو البصائر؛ كما قال ﷺ: «**ما من الأنبياء نَبي إلا أعطي [من الآيات] ما مثله آمن عليه البشر، وإنَّما كان الذي أوتيته وحيًا أوحاه الله إلَيَّ، فأرجو أن أكون أكثرهم تابعًا**»، أخرجه البخاري[1].

قيل: إن معناه: إن معجزات الأنبياء انقرضت بانقراض أعصارهم، فلم يشاهدها إلا من حضرها، ومعجزة القرآن مستمرة إلَى يوم القيامة، وخرقه العادة فِي أسلوبه وبلاغته وإخباره بالمغيبات، فلا يَمر عصر من الأعصار إلا ويظهر فيه شيء مِمَّا أخبر به أنه سيكون؛ يدل على صحة دعواه.

وقيل: الْمَعنَى: إن المعجزات الواضحة الماضية كانت حسية تُشَاهد بالأبصار؛ كناقة صالح وعصا موسى، ومعجزة القرآن تُشَاهد بالبصيرة، فيكون من يتبعه لأجلها أكثر؛ لأن الذي يُشَاهد بعين الرأس ينقرض بانقراض مشاهده، والذي يُشَاهد بعين العقل باقٍ، يشاهده كل من جاء بعد الأول مستمرًّا.

قال فِي "فتح الباري" [2]: ويُمكن نظم القولين فِي كلام واحد؛ فإن محصلهما لا ينافِي بعضه بعضًا.

ولا خلاف بين العقلاء أن كتاب الله تعالى معجز، لَم يقدر واحد على معارضته بعد تَحديهم بذلك.

قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾[3]، فلولا أن سماعه حجة عليه؛ لَم يقف أمره على سماعه، ولا يكون حجة إلا وهو معجزة.

وقال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۖ قُلْ إِنَّمَا ٱلْـَٔايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ۝ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾[4]، فأخبر أن الكتاب آية من آياته، كافٍ فِي الدلالة، قائم مقام معجزات غيره وآيات من سواه من الأنبياء.

---

(١) قال في غاية البيان : " أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٤٦٩٦) كتاب فضائل القرآن باب كيف نزول الوحي ومسلم في الصحيح (رقم١٥٢) كتاب الإيمان باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ من حديث أبي هريرة "اهـ

(٢) (٩/ ٧).

(٣) سورة التوبة: ٦.

(٤) سورة العنكبوت: ٥٠- ٥١.

ولَما جاء به النَّبي ﷺ إليهم، وكانوا أفصح الفصحاء، ومصاقع الخطباء، وتَحداهم على أن يأتوا بمثله، وأمهلهم طول السنين؛ فلم يقدروا؛ كما قال تعالى: ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ إِن كَانُوا صَادِقِينَ﴾[1]. ثُمَّ تَحداهم بعشر سور منه فِي قوله تعالى: أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرَيَاتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴿١٣﴾ فَإِلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ﴾[2]. ثُمَّ تَحداهم بسورة فِي قوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ.....﴾[3] الآية. ثم كرر في قوله: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ...﴾[4] الآية؛ فلما عجزوا عن معارضته والإتيان بسورة تشبهه على كثرة الخطباء فيهم والبلغاء؛ نادى عليهم بإظهار العجز وإعجاز القرآن، فقال: ﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾[5].

هذا؛ وهم الفصحاء اللد، وقد كانوا أحرص شيء على إطفاء نوره، وإخفاء أمره، فلو كان فِي مقدرتِهم معارضته؛ لعدلوا إليها قطعًا للحجة.

ولَم يُنقل عن أحد منهم أنه حدَّث نفسه بشيء من ذلك، ولا رامه، بل عدلوا إلَى العناد تارة، وإلَى الاستهزاء أخرى، فتارة قالوا: سحر، وتارة قالوا: شعر، وتارة قالوا: أساطير الأولين؛ كل ذلك من التحير والانقطاع، ثُمَّ رضوا بتحكيم السيف فِي أعناقهم، وسبْي ذراريهم وحرمهم، واستباحة أموالِهم، وقد كانوا آنف شيء وأشده حَميَّة، فلو علموا أن الإتيان بِمثله في قدرتِهم؛ لبادروا إليه؛ لأنه كان أهون عليهم.

فصل [في وجه إعجاز القرآن]

لَما ثبت كون القرآن معجزة نبينا محمد ﷺ؛ وجب الاهتمام بَمعرفة وجه الإعجاز، وقد خاض الناس في ذلك كثيرًا، فبين مُحسن ومسيء.

فزعم قوم أن التحدي وقع بالكلام القديْم الذي هو صفة الذات، وأن العرب كُلِّفت في ذلك ما لا يطاق، وبه وقع عجزها.

وهو مردود؛ لأن ما لا يُمكن الوقوف عليه لا يُتصوَّر التحدي به، والصواب ما قاله الجمهور[6]؛ أنه وقع بالدال على القديْم، وهو الألفاظ.

---

(١) سورة الطور: ٣٤.

(٢) سورة هود: ١٣- ١٤.

(٣)سورة يونس: ٣٨.

(٤) سورة البقرة: ٢٣.

(٥) سورة الإسراء: ٨٨.

(٦) كذا قال، وهو يعني: جمهور الأشاعرة، أما أهل السنة والجماعة؛ فيقولون: القرآن كلام الله؛ منه بدأ وإليه

ثُمَّ زعم النظَّام أن إعجازه بالصرفة؛ أي: أن الله صرف العرب عن معارضته، وسلب عقولَهم، وكان مقدورًا لهم، لكن عاقهم أمر خارجي، فصار كسائر المعجزات.

وهذا قول فاسد؛ بدليل: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ....﴾ الآية[1]؛ فإنه يدل على عجزهم مع بقاء قدرتِهم، ولو سُلبوا القدرة؛ لَم يبق لهم فائدة لاجتماعهم؛ لِمنْزلته منْزلة اجتماع الموتى، وليس عجز الموتى مِمَّا يُحتفل بذكره.

هذا؛ مع أن الإجماع منعقد على إضافة الإعجاز إلَى القرآن، فكيف يكون معجزًا وليس فيه صفة إعجاز، بل المعجز هو الله تعالى، حيث سلبهم القدرة على الإتيان بِمثله؟!

وأيضًا؛ فيلزم من القول بالصرفة زوال الإعجاز بزوال زمان التحدي، وخلو القرآن من الإعجاز، وفِي ذلك خرق لإجماع الأمة أن معجزة الرسول العظمى باقية، ولا معجزة له باقية سوى القرآن.

وقال قوم: وجه إعجازه: ما فيه من الإخبار عن الغيوب المستقبلة، ولَم يكن ذلك من شأن العرب.

وقال آخرون: ما تضمنه من الإخبار عن قصص الأولين وسائر المتقدمين حكاية من شاهدها وحضرها.

وقال آخرون: ما تضمنه من الإخبار عن الضمائر من غير أن يظهر ذلك منهم بقول أو فعل؛ كقوله: ﴿إِذْ هَمَّت طَّآئِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا﴾[2]، ﴿وَيَقُولُونَ فِيٓ أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا ٱللَّهُ﴾[3].

وقال القاضي أبو بكر: وجه إعجازه: ما فيه من النظم والتأليف والترصيف، وأنه خارج عن جميع وجوه النظم المعتاد فِي كلام العرب، ومباين لأساليب خطاباتِهم. قال: ولهذا لا يُمكن معارضته. وقال: ونحن نعتقد أن الإعجاز فِي بعض القرآن أظهر، وفِي بعضه أدق وأغمض.

وقال الإمام فخر الدين: وجه الإعجاز: الفصاحة، وغرابة الأسلوب، والسلامة من جميع العيوب.

وقال الزملكاني: وجه الإعجاز راجع إلَى التأليف الخاص به، لا مطلق التأليف؛ بأن اعتدلت مفرداته تركيبًا وزِنة، وعلت مركباته معنًى؛ بأن يوقع كل فن فِي مرتبته العليا فِي اللفظ والْمَعنَى.

يعود، ولا يقولون بالكلام النفسي، ولا بالكلام القديْم المشترك مع غيره، أو بالدال على القديْم... ونحو هذه الألفاظ المبتدعة الَّتِي تؤدي فِي النهاية إلَى أن القرآن المتلو الْمنَزل على الرسول ﷺ ليس كلام الله حقيقة. انظر: "شرح العقيدة الطحاوية" (ص ١٧٩- ٢٠٣).

(١) سورة الإسراء: ٨٨

(٢) سورة آل عمران: ١٢٢.

(٣) سورة المجادلة: ٨.

وقال ابن عطية: الصحيح والذي عليه الجمهور والحذاق فِي وجه إعجازه: أنه بنظمه وصحة معانيه وتوالي فصاحة ألفاظه.

وقال حازم فِي "منهاج البلغاء": وجه الإعجاز فِي القرآن من حيث استمرت الفصاحة والبلاغة فيه من جميع أنْحائها فِي جميعه استمرارًا لا يوجد له فترة، ولا يقدر عليه أحد من البشر، وكلام العرب ومن تكلم بلغتهم [خلاف ذلك].

وقال المراكشي فِي "شرح المصباح": الجهة المعجزة فِي القرآن تُعرف بالتفكر فِي علم البيان، وهو كما اختاره جماعة فِي تعريفه: ما يُحترز به عن الخطأ فِي تأدية الْمَعنَى، وعن تعقيده، وتُعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه لمقتضى الحال؛ لأن جهة إعجازه ليست مفردات ألفاظه، وإلا لكانت قبل نزوله معجزة، ولا مُجرد تأليفها، وإلا لكان كل تأليف معجزًا، ولا إعرابُها، وإلا لكان كل كلام العرب معجزًا، ولا مُجرد أسلوبه، وإلا لكان الابتداء بأسلوب الشعر معجزًا -والأسلوب: الطريق-، ولكان هَذَيان مسيلمة معجزًا، ولأن الإعجاز يوجد دونه -أي: الأسلوب- فِي نَحو: ﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُوا۟ مِنْهُ خَلَصُوا۟ نَجِيًّا﴾[1]، ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾[2]، ولا بالصرف عن معارضتهم؛ لأن تعجبهم كان من فصاحته، ولأن مسيلمة وابن المقفع والْمعرِّي وغيرهم قد تعاطوها فلم يأتوا إلا بِما تَمجه الأسماع، وتنفر منه الطباع، ويُضحك منه فِي أحوال تركيبه.

وبِها-أي: بتلك الأحوال- أعجز البلغاء وأخرس الفصحاء، فعلى إعجازه دليل إجمالي، وهو: أن العرب عجزت عنه وهو بلسانِها؛ فغيرها أحرى، ودليل تفصيلي؛ مقدمته: التفكر فِي خواص تركيبه، ونتيجته: العلم بأنه تنْزيل من الْمُحيط بكل شيء علمًا.

وقال الأصبهاني فِي تفسيره[3]: اعلم أن إعجاز القرآن ذُكر من وجهين: أحدهما: إعجاز يتعلق بنفسه. والثاني: بصرف الناس عن معارضته.

فالأول: إما أن يتعلق بفصاحته وبلاغته، أو بِمعناه.

أما الإعجاز المتعلق بفصاحته وبلاغته؛ فلا يتعلق بعنصره الذي هو اللفظ والْمَعنَى؛ فإن ألفاظه ألفاظهم؛ قال تعالى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾[4]، ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ﴾[5]، ولا بِمعانيه؛ فإن كثيرًا منها موجود فِي الكتب القديْمة؛ قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَفِى زُبُرِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾[6]، وما هو [متعلق بِما] فِي

---

(١) سورة يوسف: ٨٠.

(٢) سورة الحجر: ٩٤.

(٣) مقدمة "تفسير الراغب". "جامع التفاسير" (ص ١٠٤).

(٤) سورة يوسف: ١.

(٥) سورة الشعراء: ١٩٥.

(٦) سورة الشعراء: ١٩٦.

القرآن من المعارف الإلَهية وبيان المبدأ والمعاد والإخبار بالغيب؛ فإعجازه ليس براجع إلَى القرآن من حيث هو قرآن، بل لكونِها حاصلة من غير سبق تعليم وتَعلُّم، ويكون الإخبار بالغيب إخبارًا بالغيب؛ سواء كان بِهذا النظم أو بغيره، موردًا بالعربية أو بلغة أخرى أو بعبارة أو بإشارة.

فإذن؛ النظم المخصوص: صورة القرآن، **واللفظ والْمَعنَى:** عنصره.

وباختلاف الصور يختلف حكم الشيء واسمه لا بعنصره؛ كالخاتم والقرط والسوار؛ فإنه باختلاف صورها اختلفت أسماؤها، لا بعنصرها الذي هو الذهب والفضة والحديد؛ فإن الخاتم المتخذ من الذهب ومن الفضة ومن الحديد يُسمى خاتَمًا، وإن كان العنصر مختلفًا، وإن اتخذ خاتم وقرط وسوار من ذهب؛ اختلفت أسماؤها باختلاف صورها، وإن كان العنصر واحدًا.

قال: فظهر من هذا: أن الإعجاز المختص بالقرآن يتعلق بالنظم المخصوص.

وبيان كون النظم معجزًا يتوقف على بيان نظم الكلام، ثُمَّ بيان أن هذا النظم مخالف لنظم ما عداه، فنقول: مراتب تأليف الكلام خمس:

الأولى: ضم الحروف المبسوطة بعضها إلَى بعض، لتحصل الكلمات الثلاث: الاسم، والفعل، والحرف.

والثانية: تأليف هذه الكلمات بعضها إلَى بعض؛ لتحصل الجمل المفيدة، وهو النوع الذي يتداوله الناس جميعًا فِي مخاطباتِهم، وقضاء حوائجهم، ويقال له: المنثور من الكلام.

والثالثة: ضم بعض ذلك إلَى بعض ضمًّا له مبادٍ ومقاطع، ومداخل ومخارج، ويقال له: المنظوم.

والرابعة: أن يعتبر فِي أواخر الكلام مع ذلك تسجيع، ويقال له: المسجع.

والخامسة: أن يجعل له مع ذلك وزن، ويقال له: الشعر.

والمنظوم: إما محاورة، ويقال له: الخطابة، وإما مكاتبة، ويقال له: الرسالة. فأنواع الكلام لا تخرج عن هذه الأقسام، ولكل من ذلك نظم مخصوص والقرآن جامع لِمَحاسن الجميع، على نظم غير نظم شيء منها، يدل على ذلك أنه لا يصح أن يقال له: رسالة، أو خطابة، أو شعر، أو سجع، كما يصح أن يقال: هو كلام.

والبليغ إذا فرغ سمعه؛ فصل بينه وبين ما عداه من النظم، ولهذا قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ۝ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ﴾[1]؛ تنبيهًا على أن تأليفه ليس على هيئة نظم يتعاطاه البشر، فيمكن أن يُغيَّر بالزيادة والنقصان؛ كحالة الكتب الأخرى.

وأما الإعجاز المتعلق بصرف الناس عن معارضته؛ فظاهر أيضًا إذا اعتُبر، وأي إعجاز

---

(١) سورة فصلت: ٤١- ٤٢.

أعظم من أن يكون كافة البلغاء عَجَزة فِي الظاهر عن معارضته، مصروفة فِي الباطن عنها[1]؟!
انتهى.

وقال السكاكي فِي "الْمفتاح": اعلم أن إعجاز القرآن يُدْرَك ولا يُمكن وصفه؛ كاستقامة الوزن؛ تُدرك ولا يُمكن وصفها، وكالملاحة، وكما يُدرك طيب النغم العارض لهذا الصوت، ولا يُدرك تحصيله لغير ذوي الفطرة السليمة إلا بإتقان علمَي المعاني والبيان، والتمرين فيهما.

قال أبو حيان التوحيدي: سئل بندار الفارسي عن موضع الإعجاز من القرآن؟ فقال: هذه مسألة فيها حيف على الْمَعنَى، وذلك أنه شبيه بقولك: ما موضع الإنسان من الإنسان؟ فليس للإنسان موضع من الإنسان، بل متَى أشرت إلَى جملته؛ فقد حققته ودللت على ذاته، كذلك القرآن لشرفه لا يشار إلَى شيء فيه إلا وكان ذلك الْمَعنَى آية فِي نفسه، ومعجزة لِمُحاوله، وهدًى لقائله، وليس فِي طاقة البشر الإحاطة بأغراض الله فِي كلامه وأسراره فِي كتابه، فلذلك حارت العقول وتاهت البصائر عنده.

وقال الْخطابي[2]: ذهب الأكثرون من علماء النظر إلَى أن وجه الإعجاز فيه من جهة البلاغة، لكن صعب عليهم تفصيلها، وصغوا إلَى حكم الذوق.

قال: والتحقيق أن أجناس الكلام مختلفة، ومراتبها فِي درجات البيان متفاوتة، فمنها: البليغ الرصين الجزل، ومنها: الفصيح الغريب السهل، ومنها: الجائز الطلق الرَّسل.

وهذه أقسام الكلام الفاضل الْمحمود، فالأول: أعلاها، والثانِي: أوسطها، والثالث: أدناها وأقربُها.

فحازت بلاغات القرآن من كل قسم من هذه الأقسام حصة، وأخذت من كل نوع شعبة، فانتظم لَهَا -بانتظام هذه الأوصاف- نَمط من الكلام يجمع صفتَي الفخامة والعذوبة، وهما على الانفراد فِي نعوتِهما كالمتضادين؛ لأن العذوبة نتاج السهولة، والجزالة والمتانة يعالجان نوعًا من الزعورة، فكان اجتماع الأمرين فِي نظمه مع نُبُوِّ كل واحد منهما عن الآخر فضيلة خص بِها القرآن؛ ليكون آية بينة لنبيه ﷺ.

وإنَّما تعذر على البشر الإتيان بِمثله لأمور؛ منها: أن علمهم لا يحيط بجميع أسْمَاء اللغة العربية وأوضاعها الَّتِي هي ظروف المعاني، ولا تدرك أفهامهم جميع معاني الأشياء الْمَحمولة على تلك الألفاظ، ولا تكمل معرفتهم باستيفاء جميع وجوه المنظوم الَّتِي بها يكون ائتلافها وارتباط بعضها ببعض، فيتوصلوا باختيار الأفضل من الأحسن من وجوهها إلَى أن يأتوا بكلام

---

(١) هذا الذي انتهى إليه الأصبهاني؛ إن أراد به أن البلغاء يقدرون على الإتيان بِمثله لكنهم صرفوا فِي الباطن عنها؛ إذا أراد هذا؛ فهو عين القول بالصرفة الذي أُنكر على المعتزلة، أما إن أراد به أن البلغاء عاجزون فِي الظاهر عن معارضة القرآن؛ لعجزهم فِي الباطن عن ذلك حقيقة؛ فهو معنًى سائغ، والله أعلم.

(٢) "بيان إعجاز القرآن" للخطابي (ص ٢٤- ٢٨ وما بعدها)، وتصرف السيوطي فِي عبارته واختصر.

مثله، وإنَّما يقوم الكلام بِهذه الأشياء الثلاثة: لفظ حاصل، ومعنَى به قائم، ورباط لهما ناظم.

وإذا تأملت القرآن؛ وجدت هذه الأمور منه فِي غاية الشرف والفضيلة، حتَّى لا ترى شيئًا من الألفاظ أفصح ولا أجزل ولا أعذب من ألفاظه، ولا ترى نظمًا أحسن تأليفًا وأشد تلاؤمًا وتشاكلاً من نظمه، وأما معانيه؛ فكل ذي لُبٍّ يشهد له بالتقدم فِي أبوابه، والترقي إلَى أعلى درجاته.

وقد توجد هذه الفضائل الثلاث على التفرق فِي أنواع الكلام، فأما أن توجد مجموعة فِي نوع واحد منه؛ فلم توجد إلا فِي كلام العليم القدير.

فخرج من هذا أن القرآن إنَّما صار معجزًا؛ لأنه جاء بأفصح الألفاظ فِي أحسن نظوم التأليف مضمنًا أصح المعاني؛ من توحيد لله تعالى، وتنْزيه له فِي صفاته، ودعاء إلَى طاعته، وبيان لطريق عبادته؛ من تحليل وتحريم، وحظر وإباحة، ومن وعظ وتقويم، وأمر بِمعروف ونَهي عن منكر، وإرشاد إلَى محاسن الأخلاق وزجر عن مساويها؛ واضعًا كل شيء منها موضعه الذي لا يُرى شيء أولى منه، ولا يتوهم فِي صورة العقل أمر أليق به منه، مودعًا أخبار القرون الماضية وما نزل من مثلات الله بِمن مضى، منبئًا عن الكوائن المستقبلة فِي الأعصار الآتية من الزمان، جامعًا فِي ذلك بين الحجة والْمُحتج له، والدليل والمدلول عليه؛ ليكون ذلك آكد للزوم ما دعا عليه، وإنباء عن وجوب ما أمر به ونَهى عنه.

ومعلوم أن الإتيان بِمثل هذه الأمور والجمع بين أشتاتِها حتَّى تنتظم وتتسق: أمر تعجز عنه قوى البشر، ولا تبلغه قدرتَهم، فانقطع الخلق دونه، وعجزوا عن معارضته بِمثله، أو مناقضته فِي شكله.

ثُمَّ صار المعاندون له يقولون مرة: إنه شعر؛ لَما رأوه منظومًا، ومرة أنه سحر؛ لَما رأوه معجوزًا عنه، غير مقدور عليه، وقد كانوا يجدون له وقعًا فِي القلوب وقرعًا فِي النفوس يريبهم ويحيرهم، فلم يتمالكوا أن يعترفوا به نوعًا من الاعتراف، ولذلك قالوا: إن له لحلاوة، وإن عليه لطلاوة[1]، وكانوا مرة بجهلهم يقولون: ﴿أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ٱكْتَتَبَهَا فَهِيَ تُمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً

---

(١) قال في غاية البيان : " حسن لغيره: أخرجه الحاكم في المستدرك (٢/٥٥٠) وعنه البيهقي في دلائل النبوة (٢/١٩٨) وفي شعب الإيمان (١/١٥٦رقم١٣٤) ومن طريق الحاكم أخرجه الواحدي في أسباب النزول (٥١٣) من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السختياني عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما :" أن الوليد بن المغيرة جاء إلى النبي ﷺ، فقرأ عليه القرآن، فكأنه رق له، فبلغ ذلك أبا جهل، فأتاه فقال: يا عم، إن قومك يرون أن يجمعوا لك مالاً، قال: لم ؟ قال: ليعطوكه؛ فإنك أتيت محمداً لتعرض لما قبله. قال: قد علمت قريش أني من أكثرها مالاً! قال: فقل فيه قولاً يبلغ قومك إنك منكر له أو إنك كاره له! قال: وماذا أقول ! فوالله ما فيكم رجل أعلم بالأشعار مني، ولا أعلم برجز ولا بقصيدة مني، ولا بأشعار الجن، والله ما يشبه الذي يقول شيئاً من هذا، ووالله إن لقوله الذي يقول حلاوة، وإن عليه لطلاوة، وأنه لمثمر أعلاه، مغدق أسفله، وإنه ليعلو وما يعلى، وإنه ليحطم فاتحته، قال: لا يرضى عنك قومك حتى تقول فيه! قال: فدعني حتى أفكر، فلما فكر، قال: هذا سحر يؤثر يأثره عن غيره؛ فنزلت {ذرني ومن خلقت وحيداً}". قال الحاكم

وَأَصِيلًا﴾[1] مع علمهم أن صاحبهم أمي، وليس بحضرته من يُملي أو يكتب... فِي نحو ذلك من الأمور الَّتِي أوجبها العناد والجهل والعجز.

ثُمَّ قال: وقد قلت فِي إعجاز القرآن وجهًا ذهب عنه الناس، وهو: صنيعه فِي القلوب، وتأثيره فِي النفوس؛ فإنك لا تسمع كلامًا غير القرآن منظومًا ولا منثورًا إذا قرع السمع خلص له القلب من اللذة والحلاوة فِي حال، ومن الروعة والمهابة فِي حال آخر، ما يخلص منه إليه، قال تعالى: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾[2]، وقال: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا مَّثَانِىَ تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ﴾[3].

قال ابن سراقة: اختلف أهل العلم في وجه إعجاز القرآن، فذكروا في ذلك وجوهًا كثيرة كلها حكمة وصواب، وما بلغوا في وجوه إعجازه جزءًا واحدًا من عشر معشاره.

وقال الرماني[4]: وجوه إعجاز القرآن تظهر من جهات: ترك المعارضة مع توفر الدواعي وشدة الحاجة والتحدي للكافة، والصرفة، والبلاغة، والإخبار عن الأمور المستقبلة، ونقض العادة، وقياسه بكل معجزة.

قال: ونقض العادة هو أن العادة كانت جارية بضروب من أنواع الكلام معروفة؛ منها:

:"هذا حديث صحيح الإسناد على شرط البخاري ولم يخرجاه". وقال العراقي في المغني عن حمل الأسفار (١/٢٢٣رقم٨٦٨) :"رواه البيهقي في الشعب من حديث ابن عباس بسند جيد ". وقواه البيهقي لكن أعل هذا الوجه بالإرسال حيث قال:" هكذا حدثناه موصولاً، وفي حديث حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة قال:" جاء الوليد بن المغيرة إلى رسول الله، فقال له: اقرأ علي فقرأ عليه {إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي يعظكم لعلكم تذكرون} قال: أعد فأعاد النبي ﷺ فقال: والله إن له لحلاوة، وإن عليه لطلاوة، وإن أعلاه لمثمر وإن أسفله لمغدق وما يقول هذا بشر". وهذا فيما رواه يوسف بن يعقوب القاضي عن سليمان بن حرب عن حماد هكذا مرسلاً. وكذلك رواه معمر عن عباد بن منصور عن عكرمة مرسلاً. ورواه أيضاً معتمر بن سليمان عن أبيه فذكره أتم من ذلك مرسلاً. وكل ذلك يؤكد بعضه بعضاً". والرواية المرسلة: أخرجها عبد الرزاق في التفسير (٣/٣٢٨) عن معمر عن رجل عن عكرمة مرسلاً . وأخرجها ابن جرير في التفسير (٢٩/١٥٦) حدثنا ابن عبد الأعلى قال ثنا بن ثور عن معمر عن عباد بن منصور عن عكرمة مرسلاً. وأخرجها أبو نعيم في دلائل النبوة (١/٢٣٤رقم١٨٦) من طريق محمد بن أبي عمر عن سفيان عن عمرو عن عكرمة مرسلاً. وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (٨/٣٣٠) إلى أبي نعيم في الحلية وابن المنذر . وله شاهد عن قتادة: أخرجه الطبري في التفسير (٢٩/١٥٧) حدثنا بشر ثنا يزيد ثنا سعيد عن قتادة مرسلاً . وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (٨/٣٢٩) إلى عبد بن حميد. وإسناده صحيح إلى قتادة لكن مرسل . وجاء موصولاً عن ابن عباس أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (١/١٥٨رقم١٣٥) وفي دلائل النبوة (٢/١٩٩) من طريق يونس بن بكير عن ابن إسحاق حدثني محمد بن أبي محمد عن سعيد بن جبير أو عكرمة عن ابن عباس عنه به نحوه. ويونس بن بكير صدوق يخطئ. ومحمد بن أبي محمد ، مجهول، تفرد عنه ابن إسحاق. والحديث صححه الألباني في صحيح السيرة النبوية (١٥٨)."اهـ

(١) سورة الفرقان: ٥.

(٢) سورة الحشر: ٢١.

(٣) سورة الزمر: ٢٣.

(٤) "النكت فِي إعجاز القرآن" للرماني: (ص ٧٥ وما بعدها).

الشعر، ومنها: السجع، ومنها: الخطب، ومنها: الرسائل، ومنها: المنثور الذي يدور بين الناس فِي الحديث، فأتى القرآن بطريقة مفردة خارجة عن العادة، لَهَا منْزلة فِي الحسن تفوق به كل طريقة، وتفوق الموزون الذي هو أحسن الكلام.

قال: وأما قياسه بكل معجزة؛ فإنه يظهر إعجازه من هذه الجهة إذ كان سبيل فلق البحر، وقلب العصا حية، وما جرى هذا الْمَجرى فِي ذلك: سبيلاً واحدًا من الإعجاز؛ إذ خرج عن العادة، وقعد الخلق فيه عن المعارضة.

وقال القاضي عياض فِي "الشفا"[1]: اعلم أن القرآن منطوٍ على وجوه من الإعجاز كثيرة، وتحصيلها من جهة ضبط أنواعها فِي أربعة وجوه:

أولُها: حسن تأليفه، والتئام كلمه، وفصاحته، ووجوه إيجازه، وبلاغته الخارقة عادة العرب الذين هم فرسان الكلام وأرباب هذا الشأن.

الثاني: صورة نظمه العجيب والأسلوب الغريب المخالف لأساليب كلام العرب.

الوجه الثالث: ما انطوى عليه من الإخبار بالمغيبات وما لَم يكن، فوجد كما ورد.

الرابع: ما أنبأ به من أخبار القرون السالفة والأمم البائدة والشرائع الدائرة مِمَّا كان لا يعلم منه القصة الواحدة إلا الفذ من أحبار أهل الكتاب الذي قطع عمره فِي تعلُّم ذلك، فيورده ﷺ على وجهه، ويأتي به على نصه، وهو أمي لا يقرأ ولا يكتب.

قال: فهذه الوجوه الأربعة من إعجازه بينة لا نزاع فيها.

قال الزركشي فِي "البرهان"[2]: أهل التحقيق على أن الإعجاز وقع بجميع ما سبق من الأقوال، لا بكل واحد على انفراده؛ فإنه جمع ذلك كله، فلا معنَى لنسبته إلَى واحد منها بمفرده، مع اشتماله على الجميع، بل وغير ذلك مِمَّا لَم يسبق، فمنها: الروعة الَّتِي له فِي قلوب السامعين وأسماعهم، سواء المقر والْجاحد. ومنها: أنه لَم يزل ولا يزال غضًّا طريًّا فِي أسماع السامعين وعلى ألسنة القارئين. ومنها: جمعه بين صفتَي الجزالة والعذوبة، وهما كالمتضادين، ولا يَجتمعان غالبًا فِي كلام البشر. ومنها: جعله آخر الكتب غنيًّا عن غيره، وجعل غيره من الكتب المتقدمة قد يحتاج إلَى بيان يُرجع فيه إليه؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَكْثَرَ ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾[3].

تنبيهات:

الأول: [فِي قدر المعجز من القرآن]:

اختلف فِي قدر المعجز من القرآن:

---

(١) (١/ ٣٥٨ وما بعدها).

(٢) (٢/ ١٠٦- ١٠٧).

(٣) سورة النحل: ٧٦.

فذهب بعض المعتزلة إلَى أنه متعلق بجميع القرآن، والآيتان السابقتان ترده.

وقال القاضي: يتعلق الإعجاز بسورة؛ طويلة كانت أو قصيرة؛ تشبثًا بظاهر قوله: ﴿بِسُورَةٍ﴾.

وقال فِي موضع آخر: يتعلق بسورة أو قدرها من الكلام، بحيث يتبين فيه تفاضل قوى البلاغة. قال: فإذا كانت آية بقدر حروف سورة- وإن كانت كسورة الكوثر-؛ فذلك معجز. قال: ولَم يقم دليل على عجزهم عن المعارضة فِي أقل من هذا القدر.

وقال قوم: لا يحصل الإعجاز بآية، بل يشترط الآيات الكثيرات.

وقال آخرون: يتعلق بقليل القرآن وكثيره؛ لقوله: ﴿فَلْيَأْتُوا۟ بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِۦٓ إِن كَانُوا۟ صَٰدِقِينَ﴾[1].

قال القاضي: ولا دلالة فِي الآية؛ لأن الحديث التام لا تتحصل حكايته فِي أقل من كلمات سورة قصيرة.

الثاني: [فِي تفاوت مراتب الفصاحة فِي القرآن]:

اختُلف فِي تفاوت القرآن فِي مراتب الفصاحة بعد اتفاقهم على أنه فِي أعلى مراتب البلاغة، بحيث لا يوجد فِي التراكيب ما هو أشد تناسبًا ولا اعتدالاً فِي إفادة ذلك الْمَعنَى منه:

فاختار القاضي: المنع، وأن كل كلمة فيه موصوفة بالذروة العليا، وإن كان بعض الناس أحسن إحساسًا له من بعض.

واختار أبو نصر القشيري وغيره: التفاوت، فقال: لا ندَّعي أن كل ما فِي القرآن أرفع الدرجات فِي الفصاحة.

وكذا قال غيره: فِي القرآن الأفصح والفصيح.

وإلَى هذا نحا الشيخ عز الدين بن عبد السلام، ثُمَّ أورد سؤالاً، وهو أنه: لِمَ لَم يأت القرآن جميعه بالأفصح؟

وأجاب عنه الصدر موهوب الجزري بِما حاصله: إنه لو جاء القرآن على ذلك؛ لكان على غير النمط المعتاد من كلام العرب من الجمع بين الأفصح والفصيح، فلا تتم الحجة فِي الإعجاز، فجاء على نَمط كلامهم المعتاد؛ ليتم ظهور العجز عن معارضته، ولا يقولوا مثلاً: أتيت بِما لا قدرة لنا على جنسه؛ كما لا يصح من البصير أن يقول للأعمى: قد غلبتك بنظري؛ لأنه يقول له: إنَّما تتم لك الغلبة لو كنت قادرًا على النظر، وكان نظرك أقوى من نظري، فأما إذا فقد أصل النظر؛ فكيف يصح منِّي المعارضة؟!

الثالث: [فِي هل يُعلم إعجاز القرآن ضرورة]:

---

(١) سورة الطور: ٣٤.

اختُلف فِي أنه هل يُعلم إعجاز القرآن ضرورة؟

قال القاضي: فذهب أبو الحسن الأشعري إلَى أن ظهور ذلك على النَّبِي ﷺ يُعلم ضرورة، وكونه معجزًا يُعلم بالاستدلال.

قال: والذي نقوله: إن الأعجمي لا يُمكنه أن يعلم إعجازه إلا استدلالاً، وكذلك من ليس ببليغ، فأما البليغ الذي قد أحاط بِمذاهب العرب وغرائب الصنعة؛ فإنه يعلم من نفسه ضرورة عجزه وعجز غيره عن الإتيان بِمثله.

الرابع: [حكمة تنْزيه القرآن عن الشعر]:

قيل: الحكمة فِي تنْزيه القرآن عن الشعر الموزون -مع أن الموزون من الكلام رتبته فوق رتبة غيره- أن القرآن منبع الحق، ومجمع الصدق، وقصارى أمر الشاعر التخييل بتصور الباطل فِي صورة الحق، والإفراط فِي الإطراء، والمبالغة فِي الذم والإيذاء؛ دون إظهار الحق وإثبات الصدق، ولهذا نزه الله نبيه عنه، ولأجل شهرة الشعر بالكذب سمى أصحاب البرهان القياسات المؤدية فِي أكثر الأمر إلَى البطلان والكذب: شعرية.

وقال بعض الحكماء: لَم ير متدين صادق اللهجة مفلق فِي الشعر.

وأما ما وجد فِي القرآن مِمَّا صورته صورة الموزون؛ فالجواب عنه: أن ذلك لا يسمى شعرًا؛ لأن شرط الشعر القصد، ولو كان شعرًا؛ لكان كل من اتفق له فِي كلامه شيء موزون شاعرًا، فكان الناس كلهم شعراء؛ لأنه قَلَّ أن يخلو كلام أحد عن ذلك، وقد ورد ذلك على ألسنة الفصحاء، فلو اعتقدوه شعرًا؛ لبادروا إلَى معارضته والطعن عليه؛ لأنَّهم كانوا أحرص شيء على ذلك، وإنَّما يقع ذلك لبلوغ الكلام الغاية القصوى من الانسجام.

وقيل: البيت الواحد وما كان على وزنه لا يسمى شعرًا، وأقل الشعر بيتان فصاعدًا.

وقيل: الرجز لا يسمى شعرًا أصلاً.

وقيل: أقل ما يكون من الرجز شعرًا أربعة أبيات، وليس ذلك فِي القرآن بحال.

الخامس: قال القاضي: فإن قيل: هل تقولون: إن غير القرآن من كلام الله معجز كالتوراة والإنجيل؟ قلنا: ليس شيء من ذلك بمعجز فِي النظم والتأليف، وإن كان معجزًا كالقرآن فيما يتضمن من الإخبار بالغيوب، وإنَّما لَم يكن معجزًا؛ لأن الله تعالى لَم يصفه بِما وصف به القرآن، ولأنا قد علمنا أنه لَم يقع التحدي إليه كما وقع فِي القرآن، ولأن ذلك اللسان لا يتأتى فيه من وجوه الفصاحة ما يقع فيه التفاضل الذي ينتهي إلَى حد الإعجاز.

وقد ذكر ابن جنِّي فِي "الخاطريات" فِي قوله: ﴿قَالُواْ يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلۡقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنۡ أَلۡقَىٰ﴾[1]: إن العدول عن قوله: "وإما أن نلقي"؛ لغرضين:

---

(١) سورة طه: ٦٥.

أحدهما: لفظي، وهو المزاوجة لرءوس الآي.

والآخر: معنوي، وهو أنه تعالى أراد أن يخبر عن قوة أنفس السحرة، واستطالتهم على موسى، فجاء عنهم باللفظ أتم وأوفى منه فِي إسنادهم الفعل إليه.

ثُمَّ أورد سؤالاً وهو: إنا نعلم أن السحرة لَم يكونوا أهل لسان، فنذهب بِهم هذا المذهب من صنعة الكلام؟

وأجاب بأن جميع ما ورد فِي القرآن حكاية عن غير أهل اللسان من القرون الخالية؛ إنَّما هو معرب عن معانيهم، وليس بحقيقة ألفاظهم، ولهذا لا يُشَكُّ فِى أن قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ يُرِيدَانِ أَن يُخۡرِجَاكُم مِّنۡ أَرۡضِكُم بِسِحۡرِهِمَا وَيَذۡهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ ٱلۡمُثۡلَىٰ﴾[1]؛ أن هذه الفصاحة لَم تجر على لغة العجم.

السادس: قال البارزي فِي أول كتابه "أنوار التحصيل فِي أسرار التنْزيل": اعلم أن الْمَعنَى الواحد قد يُخبَر عنه بألفاظ بعضها أحسن من بعض، وكذلك كل واحد من جزئَي الجملة قد يُعَبَّر عنه بأفصح ما يلائم الجزء الآخر، ولابد من استحضار معاني الجمل أو استحضار جميع ما يلائمها من الألفاظ، ثُمَّ استعمال أنسبها وأفصحها، واستحضار هذا متعذر على البشر فِي أكثر الأحوال، وذلك عتيد حاصل فِي علم الله تعالى، فلذلك كان القرآن أحسن الحديث وأفصحه، وإن كان مشتملاً على الفصيح والأفصح، والمليح والأملح، ولذلك أمثلة؛ منها: قوله تعالى: ﴿لَا رَيۡبَ فِيهِۛ﴾[2] أحسن من (لا شك فيه)؛ لثقل الإدغام، ولهذا كثر ذكر الريب. وقوله: ﴿خَيۡرٌ لَّكُمۡ﴾[3] أخف من (أفضل لكم). وقوله: ﴿وَهَنَ ٱلۡعَظۡمُ﴾[4] أحسن من ضَعُفَ؛ لأن الفتحة أخف من الضمة.

السابع: قال الرماني: فإن قال قائل: فلعل السور القصار يُمكن فيها المعارضة. قيل: لا يجوز فيها ذلك من قِبَل أن التحدي قد وقع بِها، فظهر العجز عنها من قوله: ﴿فَأۡتُواْ بِسُورَةٖ﴾[5]، فلم يخص بذلك الطوال دون القصار. فإن قال: فإنه يُمكن فِي القصار أن تغير الفواصل، فيجعل بدل كل كلمة ما يقوم مقامها، فهل يكون ذلك معارضة؟ قيل له: لا؛ من قِبَل أن المفحم يُمكنه أن ينشئ بيتًا واحدًا، ولا يفصل بطبعه بين مكسور وموزون، فلو أن مفحمًا رام أن يجعل بدل قوافي قصيدة رؤبة:

وقائم الأعماق خاوي المخترق مُشْتَبِه الأعلام لَمَّاع الخفق

---

(١) سورة طه: ٦٣.

(٢) سورة البقرة: ٢.

(٣) سورة البقرة: ١٨٤.

(٤) سورة مريم: ٤.

(٥) سورة يونس: ٣٨.

يَكِلُّ وفد الريح من حيث انْخرق

فجعل بدل (المخترق): (الممزق)، وبدل (الخفق): (الشفق)، وبدل (انْخرق): (انطلق)؛ لأمكنه ذلك، ولَم يثبت له به قول الشعر ولا معارضة رؤبة فِي هذه القصيدة عند أحد له أدنى معرفة، فكذلك سبيل من غيَّر الفواصل.

[أهم المصنفات فِي هذا النوع:]

أفرده بالتصنيف خلائق؛ منهم:

- الخطابي.
- والرماني.
- والزملكاني.
- والإمام الرازي.
- وابن سراقة.
- والقاضي أبو بكر الباقلاني؛ قال ابن العربي: لَم يُصَنَّف مثل كتابه.

النوع التاسع[1] فِي كيفية إنزاله

فيه مسائل:

المسألة الأولى: فِي كيفية الإنزال والوحي:

قال الأصفهاني فِي أوائل "تفسيره": اتفق أهل السنة والجماعة على أن كلام الله مُنَزَّل، واختلفوا فِي معنَى الإنزال.

[قال السيوطي:] ويؤيد أن جبريل تلقفه سماعًا من الله تعالى ما أخرجه الطبراني من حديث النواس بن سمعان مرفوعًا: «**إذا تكلم الله بالوحي؛ أخذت السماء رجفة شديدة من خوف الله، فإذا سمع بذلك أهل السماء؛ صعقوا وخروا سجدًا، فيكون أولهم يرفع رأسه جبريل، فيكلمه الله من وحيه بِما أراد، فينتهي به على الملائكة، فكلما مرَّ بسماء؛ سأله أهلها: ماذا قال ربنا؟ قال: الحق، فينتهي به حيث أمر**»[2].

---

(١) **هو النوع السادس عشر على ترتيب السيوطي.**

(٢) قال في غاية البيان : " ضعيف : أخرجه أبو زرعة الرازي في تاريخ دمشق (١/٦٢١رقم١٧٨٣) وابن أبي عاصم في السنة (١/٢٢٦رقم٥١٥) والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (١/٢٣٦رقم٢١٦) وابن جرير في التفسير (٢٢/٩١) وابن خزيمة في التوحيد (١/٣١٣رقم٢٧٩) وابن أبي حاتم في التفسير (٣/٥٣٨-ابن كثير) وعنه أبو الشيخ في العظمة (٢/٥٠١رقم١٦٣) وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين (١/٣٣٦رقم٥٩١) وعنه أبو نعيم في الحلية (٥/١٥٢) وأخرجه البيهقي في الأسماء والصفات (١/٥١١رقم٤٣٥) عن نعيم بن حماد ثنا الوليد بن مسلم عن عبد الرحمن بن يزيد ابن جابر عن عبدالله بن أبي زكريا عن رجاء بن حيوة عن النواس بن سمعان عنه به. وسأل أبو زرعة شيخه عبد الرحمن بن إبراهيم دحيم عن هذا الحديث؟ فقال :" لا أصل له". وقال ابن أبي حاتم سمعت أبي يقول ليس هذا الحديث بالتام عن الوليد بن مسلم رحمه الله. قال أبو نعيم

وأخرج ابن مردويه من حديث ابن مسعود رفعه: «**إذا تكلم الله بالوحي؛ سمع أهل السموات صلصلة كصلصلة السلسلة على الصفوان، فيفزعون ويرون أنه من أمر الساعة**»[1].

وأصل الحديث فِي الصحيح[2].

قال الْجوينِي: كلام الله الْمنَزَّل قسمان:

- **قسم قال الله لجبريل:** قل للنبِي الذي أنت مرسل إليه: إن الله يقول: افعل كذا وكذا، ففهم جبريل ما قاله ربه، ثُمَّ نزل على ذلك النَّبِي، وقال له ما قاله ربه، ولَم تكن العبارة تلك العبارة؛ كما يقول الملك لمن يثق به: قل لفلان: يقول لك الملك: اجتهد فِي الخدمة، واجمع جندك للقتال. فإن قال الرسول: يقول الملك: لا تتهاون فِي خدمتِي، ولا تترك الجند تتفرق، وحثهم على المقاتلة؛ لا ينسب إلَى كذب ولا تقصير فِي أداء الرسالة.

:"غريب من حديث عبدالله بن أبي زكريا عن رجاء بن حيوة لم يروه عنه إلا عبد الرحمن بن يزيد". والحديث ضعفه الألباني في تخريج السنة (١/٢٢٦رقم٥١٥). وله شاهد عن ابن مسعود وهو الحديث التالي"اهـ

(١) قال في غاية البيان : " صحيح : أخرجه أبو داود في السنن (٤/٢٣٥رقم٤٧٣٨) ومن طريقه البيهقي في الأسماء والصفات (١/٥١٠رقم٤٣٤) وأخرجه ابن خزيمة في التوحيد (١/٣١٥رقم٢٨٠) والبيهقي في الأسماء والصفات (١/٥١٠رقم٤٣٣) والخطيب في تاريخ بغداد (١١/٣٩٢) والثعلبي في الكشف والبيان (٨/٨٧) واللالكائي في شرح اعتقاد أهل السنة (٢/٣٣٤رقم٥٤٨) من طرق عن أبي معاوية ثنا الأعمش عن مسلم عن مسروق عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ :"إذا تكلم الله بالوحي سمع أهل السماء للسماء صلصلة كجر السلسلة على الصفا فيصعقون فلا يزالون كذلك حتى يأتيهم جبريل حتى إذا جاءهم جبريل فزع عن قلوبهم قال فيقولون يا جبريل ماذا قال ربك فيقول الحق فيقولون: الحق، الحق". قال الألباني في السلسلة الصحيحة (٣/٢٨٢رقم١٢٩٣) :"هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين ثم أخرجه ابن خزيمة من طريق أخرى عن أبي معاوية ومن طريق أخرى عن الأعمش به موقوفاً . وتابعه عنده شعبة عن مسلم به موقوفاً . وتابعه أيضاً منصور عنه به ، ولفظه : " عن مسروق قال : سئل عبد الله عن هذه (حتى إذا فزع عن قلوبهم) ... قال " فذكره موقوفاً نحوه . قلت : والموقوف وإن كان أصح من المرفوع ، ولذلك علقه البخاري في "صحيحه" (٩/١١٣-مطبعة الفجالة)، فإنه لا يعل المرفوع؛ لأنه لا يقال من قبل الرأي كما هو ظاهر، لاسيما وله شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعاً نحوه . أخرجه البخاري والترمذي (٤/١٧٠-تحفة) وابن ماجه (١/٨٤) وابن خزيمة (٩٧) وأبو جعفر ابن أبي شيبة في "العرش" (ق٢/١١٧) والبيهقي بعضهم مطولاً وبعضهم مختصراً، وقال الترمذي : "حديث حسن صحيح " اهـ . قلت : قال البيهقي في الأسماء والصفات (١/٥١١) :"رواه شعبة عن الأعمش موقوفاً وقيل عنه أيضاً مرفوعاً وروي من وجهين آخرين مرفوعاً". تعليل المرفوع : قال الدارقطني في العلل (٥/٢٤٣) :"الموقوف هو المحفوظ". قال الخطيب على المرفوع :" وهو غريب ورواه أصحاب أبي معاوية عنه موقوفاً وهو المحفوظ من حديثه"اهـ. والموقوف أخرجه جماعة : أخرجه ابن خزيمة في التوحيد (١/٣١٦رقم٢٨١) والخطيب في تاريخ بغداد (١١/٣٩٢) من طرق عن أبي معاوية عن الأعمش . وأخرجه البخاري في خلق أفعال العباد (٩٩) وابن خزيمة في التوحيد (١/٣١٦-٣١٨رقم٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٦) والدارمي في الرد على الجهمية (رقم١٧٣) والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (١/٢٣٧رقم٢١٧) وأبو الشيخ في العظمة (٢/٤٦٤رقم١٤٤) واللالكائي في شرح اعتقاد أهل السنة (٢/٣٣٥رقم٥٤٩) والثعلبي في الكشف والبيان (٨/٨٦-٨٧) من طرق أخرى عن الأعمش . وأخرجه ابن خزيمة في التوحيد (١/٣١٧رقم٢٨٤) وابن جرير في التفسير (٢٢/٩٠) من طريق أبي الضحى عن مسروق عنه به."اهـ

(٢) قال في غاية البيان : "أخرجه البخاري في الصحيح كتاب التوحيدباب قول الله تعالى: ﴿ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له﴾ معلقاً موقوفاً على ابن مسعود ﷺ"اهـ.

- **وقسم آخر؛ قال الله لجبريل:** اقرأ على النَّبي هذا الكتاب، فنَزل جبريل بكلمة من الله من غير تغيير؛ كما يكتب الملك كتابًا ويُسلِّمه إلَى أمين، ويقول: قرأه على فلان، فهو لا يُغيِّر منه كلمة ولا حرفًا. انتهى.

[**قال السيوطي**:] القرآن هو القسم الثاني، والقسم الأول هو السنة؛ كما ورد أن جبريل كان ينْزل بالسنة كما ينْزل بالقرآن، ومن هنا جاز رواية السنة بالمعنى؛ لأن جبريل أداه بالمعنى، ولَم تجز القراءة بالمعنى؛ لأن جبريل أداه باللفظ ولَم يبح له إيْحاءه بالمعنى، والسر فِي ذلك أن المقصود منه التعبد بلفظه والإعجاز به -فلا يقدر أحد أن يأتي بلفظ يقوم مقامه، وأن تحت كل حرف منه معاني لا يُحاط بها كثرة، فلا يقدر أحد أن يأتي بدله بِما يشتمل عليه-، والتخفيف على الأمة، حيث جُعل الْمُنَزَّل إليهم على قسمين: قسم يروونه بلفظه الموحى به، وقسم يروونه بالمعنى، ولو جعل كله مِمَّا يروى باللفظ؛ لشقَّ، أو بالمعنى؛ لَم يؤمن التبديل والتحريف. فتأمل.

[**قال السيوطي**:] وقد رأيت عن السلف ما يعضد كلام الجويني:

أخرج ابن أبي حاتم من طريق عقيل عن الزهري: أنه سُئل عن الوحي؟ فقال: الوحي ما يوحي الله إلَى نَبِيٍّ من الأنبياء، فيثبته فِي قلبه، فيتكلم به ويكتبه، وهو كلام الله، ومنه ما لا يتكلم به، ولا يكتبه لأحد، ولا يأمر بكتابته، ولكنه يُحدِّث به الناس حديثًا، ويُبيِّن لهم أن الله أمره أن يبينه للناس، ويبلغهم إياه.

فصل كيفيات الوحي

قد ذكر العلماء للوحي كيفيات:

إحداها: أن يأتيه الملك فِي مثل صلصلة الجرس؛ كما فِي الصحيح[1]، وفِي "مسند أحمد" عن عبد الله بن عمرو: «سألت النَّبِي ﷺ: هل تحس بالوحي؟ فقال: **أسمع صلاصل، ثُمَّ أسكت عند ذلك، فما من مرة يوحى إلَيَّ إلا ظننت أن نفسي تُقبض**»[2].

قال الخطابي: والمراد: أنه صوت متدارك يسمعه ولا يتثبته أول ما يسمعه حتَّى يفهمه بعد، وقيل: هو صوت خفق أجنحة الملك.

والحكمة فِي تقدمه: أن يُفرِّغ سمعه للوحي، فلا يُبْقي فيه مكانًا لغيره.

وفِي الصحيح: أن هذه الحالة أشد حالات الوحي عليه[3].

وقيل: إنه إنَّما كان ينْزل هكذا إذا نزلت آية وعيد أو تَهديد.

الثانية: أن ينفث فِي روعه الكلام نفثًا؛ كما قال ﷺ: «**إن روح القدس نفث فِي روعي....**» أخرجه الحاكم[4]، وهذا قد يرجع إلَى الحالة الأولى، أو الَّتِي بعدها؛ بأن يأتيه فِي إحدى

---

(١) قال في غاية البيان : " أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٢) في بدء الوحي ومسلم في الصحيح (رقم٢٣٣٣) كتاب الفضائل باب عرق النبي ﷺ من حديث عائشة."اهـ

(٢) قال في غاية البيان : " ضعيف: أخرجه أحمد في المسند (٢٢٢/٢) والفسوي في المعرفة (٣٠١/٢) والطبراني في المعجم الكبير (١٦رقم٢٢-قطعة من الجزء١٣) من طريق يزيد ابن أبي حبيب عن عمرو بن الوليد عن عبد الله بن عمرو عنه به . قال ابن كثير في التفسير (١٠٧/٤) :"تفرد به أحمد". وإسناده ضعيف؛ فيه عمرو بن الوليد، مجهول. والحديث ضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة (٢٩٤/٦رقم٢٧٧٨). "اهـ

(٣) قال في غاية البيان : " متفق عليه: وقد سبق تخريجه في النوع التاسع"اهـ

(٤) قال في غاية البيان : " حسن لغيره : أخرجه الحاكم في المستدرك (٥/٢) من طريق سعيد بن أبي هلال عن سعيد بن أبي أمية الثقفي عن يونس بن بكير عن ابن مسعود أن رسول الله ﷺ قال:" ليس من عمل يقرب إلى الجنة إلا قد أمرتكم به، ولا عمل يقرب إلى النار إلا قد نهيتكم عنه، لا يستبطئن أحد منكم رزقه. إن جبريل عليه السلام ألقى في روعي: أن أحداً منكم لن يخرج من الدنيا حتى يستكمل رزقه، فاتقوا الله أيها الناس واجملوا في الطلب؛ فإن استبطأ أحد منكم رزقه، فلا يطلبه بمعصية الله؛ فإن الله لا ينال فضله بمعصية". قال الألباني في السلسلة الضعيفة (٨٦٦/٢/٦) :" هذا إسناد مظلم، سعيد بن أبي أمية، أورده ابن أبي حاتم (٥/١/٢) فقال :" سعيد بن أبي أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص، روى عن أبي أمامة الباهلي، روى عنه عنبسة بن أبان القرشي". ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وعلق عليه محققه بقوله :" لم أجد سعيد بن أبي أمية هذا، وستأتي ترجمة سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص، وكنيته عمرو بن سعيد أبو أمية، وله ابن اسمه أمية. فالله أعلم". وشيخه يونس بن بكير، أظن أنه مقحم هنا من بعض النساخ ، فإنه متأخر عن طبقة التابعين ، مات سنة (١٩٩)"اهـ. وله طريق أخرى عن ابن مسعود : أخرجها هناد في الزهد (٢٨١/١رقم٤٩٤) حدثنا عبدة عن اسماعيل بن أبي خالد عن عبدالملك بن عمير عن ابن مسعود مرفوعاً . وأخرجها إسحاق في المسند (٥٧٦/٥رقم٩٢٧-المطالب العالية) والبغوي في شرح السنة (٣٠٣/١٤رقم٤١١١) عن عيسى بن يونس حدثنا إسماعيل بن أبي خالد عن زبيد بن الحارث اليامي عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً. وأخرجه ابن مردويه في ثلاثة مجالس من أماليه (١٧١رقم٢٤) والبيهقي في شعب الإيمان (٢٩٩/٧رقم١٠٣٧٦) والبغوي في شرح السنة (٣٠٤/١٤رقم٤١١٣) من طريقين عن إسماعيل بن أبي خالد عن زبيد وعبدالملك بن عمير عن عبد الله

الكيفيتين، وينفث فِي روعه.

الثالثة: أن يأتيه فِي صورة الرجل، فيكلمه؛ كما فِي الصحيح: «**وأحيانًا يتمثَّل لي الملك رجلاً، فيكلمني، فأعي ما يقول**». زاد أبو عوانة فِي "صحيحه": «**وهو أهونه علي**»[1].

الرابعة: أن يأتيه الملك فِي النوم، وعدَّ قوم من هذا سورة الكوثر، [وفيه نظر، بيانه فِي نوع الفراشي والنومي].

الخامسة: أن يكلمه الله إما فِي اليقظة؛ كما فِي ليلة الإسراء[2]، أو فِي النوم؛ كما فِي حديث معاذ: «**أتاني ربِّي، فقال: فيم يختصم الملأ الأعلى**.....» الحديث[3].

بن مسعود مرفوعاً. وهذا إسناد ضعيف؛ فيه انقطاع، فرواية عبد الملك وزبيد عن ابن مسعود مرسلة. وبهذا أعله الحافظ في المطالب العالية بقوله: "فيه انقطاع". وقال الألباني في السلسلة الصحيحة (٨٦٦/٢/٦) :" هذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين، لكنه منقطع من الوجهين، أما زبيد فإنه لم يدرك ابن مسعود يقيناً، فإنه مات سنة (١٢٢) ومات ابن مسعود سنة (٣٢)، وأما عبد الملك فإنه ولد في السنة التي مات ابن مسعود فيها، أو بعدها بسنة". قلت: صدق – رحمه الله – فقد أخرج ابن أبي شيبة في المصنف (٧٩/٧رقم٣٤٣٣٢) من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن عبد الملك بن عمير قال أخبرت أن ابن مسعود مرفوعاً. وأخرج أبو عبيد القاسم بن سلام في غريب الحديث (٢٩٨/١) ومن طريقه القضاعي في مسند الشهاب (١٨٥/٢رقم١١٥١) وكذا البغوي في شرح السنة (٣٠٤/١٤رقم٤١١٢) قال أبو عبيد: حدثنا هشيم أخبرنا إسماعيل بن أبي خالد عن زبيد اليامي عمن أخبره عن عبد الله بن مسعود مرفوعاً . وقد جاء موصولاً : أخرجه الدارقطني في العلل (٢٧٣/٥) من طريق هبيرة التمار عن هشيم أنبأ إسماعيل بن أبي خالد عن زبيد الأيامي عن مرة عن عبد الله بن مسعود عنه به مرفوعاً بلفظ :"... إن الروح القدس نفث في روعي ... ". قال الدارقطني :" وغيره – أي غير هبيرة – يرويه عن إسماعيل عن زبيد مرسلاً عن ابن مسعود. وهذا أصح". وله شاهد عن المطلب بن حنطب : أخرجه الشافعي في المسند (٢٣٣/١) ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (٦٧/٢رقم١١٨٥) وأخرجه البغوي في شرح السنة (٣٠٢/١٤رقم٤١١٠) من طريقين عن عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب عن المطلب بن حنطب مرفوعاً مرسلاً نحوه . قال الألباني في السلسلة الصحيحة (٨٦٧/٦) :" مرسل جيد الإسناد"اهـ. وله شاهد : أخرجه معمر في الجامع (١٢٥/١١رقم٢٠١٠٠) معمر عن عمران صاحب له مرسلاً بلفظ :" وإن روح القدس نفث في روعي وأخبرني ...". قال الألباني:" وبالجملة فالحديث حسن على أقل الأحوال "اهـ. تنبيه: قوله (روح القدس) هذه الكلمة وقعت عند أبي عبيد والقضاعي، وعند الدارقطني في العلل :"الروح القدس"."اهـ

(١) قال في غاية البيان : " أخرجه البخاري في الصحيح في بدء الوحي (رقم٢) ومسلم في الصحيح كتاب الفضائل باب عرق النبي ﷺ (رقم٢٣٣٣) من حديث عائشة . وأما الزيادة فأخرجها عبد الرزاق في التفسير (٣٢٦/٣) والحميدي في المسند (١٢٤/١رقم٢٥٦) ومن طريقه ابن مندة في الإيمان (٦٨٨/٢رقم٦٨٠) وأخرجها إسحاق بن راهوية في المسند (٢٥٢/٢رقم٧٥٤) من طريقين عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت: سأل الحارث بن هشام رسول الله ﷺ كيف يأتيك الوحي ؟ فقال :" يأتيني أحياناً في مثل صلصلة الجرس فيفصم عني، وقد وعيت عنه، وهو أشد ما يأتيني، ويأتيني أحياناً في مثل صورة الفتى فينبذه إلى فأعيه وهو أهونه علي". وإسنادها صحيح لذاته."اهـ

(٢) قال في غاية البيان : " أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٣٢٠٧) كتاب بدء الخلق باب ذكر الملائكة ومسلم في الصحيح (رقم١٦٤) كتاب باب الإسراء برسول الله ﷺ من حديث مالك بن صعصعة."اهـ

(٣) قال في غاية البيان : " صحيح : أخرجه أحمد في المسند (٢٤٣/٥) والترمذي في السنن (٣٦٨/٥رقم٣٢٣٥) والطبراني في المعجم الكبير (١٠٩/٢٠رقم٢١٦) وفي الدعاء (١٤٥٩/٣رقم١٤١٤) وابن النجار في الرد على من يقول القرآن مخلوق (٥٥رقم٧٤) من طرق عن يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام عن أبي سلام عن عبد

وليس فِي القرآن من هذا النوع شيء فيما أعلم، نعم؛ يمكن أن يعد منه آخر سورة البقرة؛ [لِمَا أخرجه مسلم[1] عن ابن مسعود: لَمَّا أسري برسول الله ﷺ؛ انتهى إِلَى سدرة المنتهى... الحديث، وفيه: فأعطي رسول الله ﷺ منها ثلاثًا: أُعطي الصلوات الخمس، وأعطي خواتيم سورة البقرة، وغُفر لمن لا يشرك من أمته بالله شيئًا الْمقحِمات][2]، وبعض سورة الضحى، و﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾؛ فقد أخرج ابن أبي حاتم من حديث عدي بن ثابت؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «**سألت ربي مسألة وددت أني لَم أكن سألته؛ قلت: أي رب! اتخذت إبراهيم خليلاً، وكلمت موسى تكليمًا؟ فقال: يا مُحمَّد! ألم أجدك يتيمًا فآويت، وضالاً فهديت، وعائلاً فأغنيت، وشرحت لك صدرك، وحططت عنك وزرك، ورفعت لك ذكرك فلا أُذكر إلا ذُكِرتَ معي؟**»[3].

الرحمن بن عائش الحضرمي أنه حدثه عن مالك بن يخامر السكسكي عن معاذ بن جبل ﷺ عنه به مرفوعاً . قال الترمذي :" هذا حديث حسن صحيح. سألت محمد بن إسماعيل عن هذا الحديث ؟ فقال: هذا حديث حسن صحيح". والحديث صححه الألباني في صحيح الترمذي (رقم٣٢٣٥)."اهـ

(١) قال في غاية البيان : " أخرجه مسلم في الصحيح (رقم٧) كتاب الإيمان باب في ذكر سدرة المنتهى."اهـ

(٢) ما بين عارضتين لَم يورده السيوطي فِي هذا النوع، لكنه أشار إليه، وكان قد أورده فِي نوع الأرضي والسمائي.

(٣) قال في غاية البيان : " لم أقف عليه من حديث عدي بن حاتم، ووقفت عليه من حديث ابن عباس وأبي سعيد الخدري : فأما حديث ابن عباس: فأخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (٥٢٦/٤-ابن كثير) والطحاوي في شرح الاثار (١٢٥/١٠رقم٣٩٦٦، ٣٩٦٧) والطبراني في المعجم الكبير (٤٥٥/١١رقم١٢٢٨٩) ومن طريقه الضياء في المختارة (٢٨٧/١٠رقم٣٠٣، ٣٠٤) وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٧٥/٤رقم٣٦٥١) الحاكم في المستدرك (٥٧٣/٢) والثعلبي في التفسير (٢٢٥/١٠) من طرق عن حماد بن زيد حدثنا عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ:" سألت ربي مسألة وددت أني لم أسأله، قلت: قد كان قبلي أنبياء، منهم من سخرت له الريح، ومنهم من يحيي الموتى! قال: يامحمد، ألم أجدك يتيماً فآويتك؟ قلت: بلى يارب. قال: ألم أجدك ضالاً فهديتك؟ قلت: بلى يارب. قال: ألم أجدك عائلاً فأغنيتك؟ قلت: بلى يارب. قال: ألم أشرح لك صدرك؟ ألم أرفع لك ذكرك؟ قلت" بلى يارب". وإسناده حسن . وأخرجه الطبري في التفسير (٤٨/٢٧) وابن مردويه في التفسير (١٧٢/٢-تخريج الكشاف) من طريق سعيد بن زربي عن عمرو بن سليمان عن عطاء عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ :"رأيت ربي في أحسن صورة، فقال لي:" يا محمد، هل تدري فيم يختصم الملأ الأعلى" فقلت: لا يا رب؟ فوضع يده بين كتفي؛ فوجدت بردها بين ثديي، فعلمت ما في السماء والأرض، فقلت: يا رب في الدرجات والكفارات ونقل الأقدام إلى الجمعات وانتظار الصلاة بعد الصلاة، فقلت: يا رب إنك اتخذت إبراهيم خليلاً، وكلمت موسى تكليماً، وفعلت وفعلت. فقال :"ألم أشرح لك صدرك! ألم أضع عنك! وزرك! ألم أفعل بك، ألم أفعل". وإسناده ضعيف جداً؛ فيه: سعيد بن زربي، منكر الحديث. قال الحافظ ا بن كثير (٢٥٢/٤) :"فيه زيادة غريبة، وإسناده ضعيف". وأما حديث أبي سعيد الخدري فأخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية (١٨٣/١رقم٢٨٣) من طريق روح بن مسافر عن أيوب عن سليمان بن عبدالله بن صالح عن الربيع بن بدر عن أبي هارون العبدي عن أبي سعيد عن رسول الله ﷺ قال:" لما انتهى بي إلى السماء، ما سمعت صوتاً هو أحلى من كلام ربي ﷻ! فقلت: يا رب، اتخذت إبراهيم خليلاً، وكلمت موسى تكليماً، ورفعت إدريس مكاناً علياً، وآتيت داؤد زبوراً، وأعطيت سليمان ملكاً لا ينبغي لأحد من بعده، فماذا لي يا رب؟ فقال: يا محمد اتخذت خليلاً، كما اتخذت ابراهيم خليلاً، وكلمتك كما كلمت موسى تكليماً ... ورفعت لك ذكرك حتى لا أذكر حتى ذكرت معي". وإسناده ضعيف جداً؛ فيه: عمارة بن جُوَيْن أبو هارون العبدي شيعي، متروك ، ومنهم من كذبه. وفيه: روح

المسألة الثانية: [كيف نزل القرآن من اللوح الْمحفوظ؟]

قال الله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾(١).

وقال: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾(٢).

اختُلف فِي كيفية إنزاله من اللوح الْمحفوظ على ثلاثة أقوال:

أحدها -وهو الأصح الأشهر-: أنه نزل إلَى سماء الدنيا ليلة القدر جملة واحدة، ثُمَّ نزل بعد ذلك مُنجَّمًا فِي عشرين سنة أو ثلاثة وعشرين أو خمسة وعشرين؛ على حسب الخلاف فِي مدة إقامته ﷺ بمكة بعد البعثة.

أخرج الحاكم والبيهقي وغيرهما من طريق منصور، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس؛ قال: «أُنزل القرآن فِي ليلة القدر جملة واحدة إلَى سماء الدنيا، وكان بِمواقع النجوم، وكان الله يُنْزله على رسوله ﷺ بعضه فِي إثر بعض»(٣).

وأخرج الحاكم والبيهقي أيضًا والنسائي من طريق داود بن أبي هند، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ قال: «أُنزل القرآن جملة واحدة إلَى سماء الدنيا ليلة القدر، ثُمَّ أُنزل بعد ذلك بعشرين سنة، ثُمَّ قرأ: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾(٤). ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾(٥)»(٦).

بن مسافر أبو بشر البصري، متروك، وقد عدَّ الذهبي في الميزان (١/٩١) هذا الحديث من مناكيره". وقال ابن الجوزي:" هذا حديث لا يصح". "اهـ

(١) سورة البقرة: ١٨٥.

(٢) سورة القدر: ١.

(٣) قال في غاية البيان : " صحيح : أخرجه ابن الضريس في فضائل القرآن (١٢٥رقم١١٩) وابن جرير في التفسير (٢٥٩/٣٠) والنحاس في إعراب القرآن (٤٦٠/٣) والحاكم في المستدرك (٥٧٨/٢) وعنه البيهقي في السنن الكبرى (٣٠٦/٤) وكذا في دلائل النبوة (٣١/٧) وأخرجه البيهقي في فضائل الأوقات (٢١٤رقم٨١) وفي الأسماء والصفات (٢٩/٢رقم٤٨١) وفي شعب الإيمان (٣٢٠/٣رقم٣٦٥٩) وابن عبد البر في التمهيد (٥٠/١٧) من طريق جرير عن منصور عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عنه به. قال الحاكم :"هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه". وصححه السيوطي، والأرناؤوط في تخريجه لزاد المعاد (٧٨/١)."اهـ

(٤) سورة الفرقان :٣٢-٣٣.

(٥) سورة الإسراء: ١٠٦.

(٦) قال في غاية البيان : " صحيح : أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٢٣٢/٢رقم٦٦٩) والدوري في جزء فيه قراءات النبي ﷺ (١٢١رقم٧٥) وابن الضريس في فضائل القرآن (١٢٥رقم١١٧، ١١٨) والنسائي في السنن الكبرى (٦/٥رقم٧٩٨٩-٧٩٩٠) وابن جرير في التفسير (١٤٥/٢) (١٧٨/١٥) (٢٥٨/٣٠) والحاكم في المستدرك (٢٤٢/٢) والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٣١رقم٤٨٣) وابن مندة في الإيمان (٧٠٤/٢رقم٧٠٣، ٧٠٤) من طريق داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس عنه به . قال الحاكم :" هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه". وقال ابن كثير في التفسير (١/ ١٨) :" هذا إسناد صحيح". وصححه السيوطي. "اهـ

وأخرجه ابن أبي حاتم من هذا الوجه، وفِي آخره: «فكان المشركون إذا أحدثوا شيئًا؛ أحدث الله لَهم جوابًا»[1].

وأخرج الحاكم وابن أبي شيبة من طريق حسان بن حريث، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس؛ قال: «فصل القرآن من الذكر، فوضع فِي بيت العزة من السماء الدنيا، فجعل جبريل ينْزل به على النَّبِي ﷺ»[2].

[**قال السيوطي**:] أسانيدها كلها صحيحة.

القول الثاني: أنه نزل إلَى سماء الدنيا فِي عشرين ليلة قدر، أو ثلاث وعشرين أو خمس وعشرين، فِي كل ليلة ما يُقدِّر الله إنزاله فِي كل السنة، ثُمَّ أُنزل بعد ذلك منجمًا فِي جميع السنة.

وهذا القول ذكره الإمام فخر الدين الرازي بحثًا، وقال ابن كثير: نقله القرطبِي عن مقاتل بن حيان.

[**قال السيوطي**:] وممن قال بقول مقاتل: الحليمي، والماوردي، ويوافقه قول ابن شهاب: آخر القرآن عهدًا بالعرش آية الدَّين[3].

القول الثالث: أنه ابتدئ إنزاله فِي ليلة القدر، ثُمَّ نزل بعد ذلك منجمًا فِي أوقات مختلفة من سائر الأوقات، وبه قال الشعبِي[4].

قال ابن حجر[5] **فِي "شرح البخاري"**: الأول هو الصحيح المعتمد.

قال: وقد حكى الماوردي قولاً رابعًا: أنه نزل من اللوح الْمحفوظ جملة واحدة، وأن الحفظة نجمته على جبريل فِي عشرين ليلة، وأن جبريل نجمه على النَّبِي ﷺ فِي عشرين سنة.

---

(١) قال في غاية البيان : " زاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (٣٤٥/٥) إلى ابن مردويه"اهـ

(٢) قال في غاية البيان : " صحيح : أخرجه الفريابي (٤٥٧/١-الدر المنثور) ومن طريقه النسائي في السنن الكبرى (٧/٥رقم٧٩٩١) وكذا الطبراني في المعجم الكبير (٣٢/١٢رقم١٢٣٨١) وكذا الضياء في المختارة (١٥٥/١٠رقم١٤٥) ومن طريق الطبراني أخرجه الضياء في المختارة (١٥٣/١٠رقم١٥١) وأخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (٢٦٩٠/٨رقم١٥١٢٩) والطبراني في المعجم الكبير (٣٢/١٢رقم١٢٣٨٢) والحاكم في المستدرك (٦٦٧/٢) وابن مردويه (٤٥٧/١-الدر المنثور) ومن طريقه الضياء في المختارة (١٥٤/١٠) من طرق عن الأعمش عن حسان أبي الأشرس عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عنه به. قال الحاكم :"هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه". وقال الحافظ في فتح الباري (٤/٩) :" إسناده صحيح". وصححه السيوطي ."اهـ

(٣) قال في غاية البيان : " مرسل : أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٢٣٩/٢رقم٦٧٥) حدثنا عبد الله بن صالح وابن بكير عن الليث عن عقيل عن ابن شهاب عنه به. وإسناده صحيح إلى الزهري، لكن مرسل. "اهـ

(٤) قال في غاية البيان : "إسناده حسن : أخرجه ابن جرير في التفسير (٢٥٨/٣٠) حدثنا ابن المثنى ثنا عمرو بن عاصم الكلابي ثنا المعتمر بن سليمان التيمي ثنا عمران أبو العوام ثنا داود بن أبي هند عن الشعبي أنه قال في قول الله ﴿إنا أنزلناه في ليلة القدر﴾ قال:" نزل أول القرآن في ليلة القدر"."اهـ

(٥) "فتح الباري" (٩/ ٤).

وهذا أيضًا غريب، والمعتمد: أن جبريل كان يعارضه فِي رمضان بِما ينْزل به فِي طول السنة.

وقال أبو شامة: كأن صاحب هذا القول أراد الجمع بين القولين الأول والثاني.

[**قال السيوطي:**] هذا الذي حكاه الماوردي أخرجه ابن أبي حاتم من طريق الضحاك عن ابن عباس؛ قال: «نزل القرآن جملة واحدة من عند الله من اللوح الْمحفوظ إِلَى السفرة الكرام الكاتبين فِي السماء الدنيا، فنجمته السفرة على جبريل عشرين ليلة، ونجمه جبريل على النَّبِي ﷺ عشرين سنة»[1].

تنبيهات:

الأول: قال أبو شامة: فإن قلت: فقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾[2] من جملة القرآن الذي نزل جملة أم لا؟ فإن لَم يكن منه؛ فما نزل جملة، وإن كان منه؛ فما وجه صحة هذه العبارة؟

قلت: له وجهان:

أحدهما: أن يكون معنَى الكلام: إنا حكمنا بإنزاله فِي ليلة القدر، وقضيناه وقدرناه فِي الأزل.

والثاني: أن لفظه لفظ الماضي ومعناه الاستقبال؛ أي: نُنَزله جملة فِي ليلة القدر. انتهى.

الثاني: قال السخاوي فِي "جمال القراء"[3]: فِي نزوله إِلَى السماء جملة تكريم بنِي آدم وتعظيم شأنهم عند الملائكة وتعريفهم عناية الله بِهم ورحمته لهم.

قال: وفيه أيضًا التسوية بين نبينا ﷺ وبين موسى عليه السلام فِي إنزاله كتابه جملة، والتفضيل لِمُحمد فِي إنزاله عليه منجمًا ليحفظه.

الثالث: الظاهر أن نزوله جملة إِلَى سماء الدنيا بعد ظهور نبوته ﷺ، وسياق الآثار السابقة عن ابن عباس صريح فيه.

قال ابن حجر[4] **فِي "شرح البخاري":** قد خرج أحمد والبيهقي فِي "الشعب" عن واثلة بن الأسقع أن النَّبِي ﷺ قال: «**أُنزلت التوراة لست مضين من رمضان، والإنجيل لثلاث عشرة خلت منه،**

---

(١) قال في غاية البيان : "إسناده ضعيف: زاد السيوطي في الدر المنثور (٥/٣٤٥) نسبته إلى محمد بن نصر وابن الأنباري في المصاحف من طريق الضحاك عن ابن عباس. وهذا اسناد ضعيف؛ لانقطاعه؛ فالضحاك لم يدرك ابن عباس، انظر تفسير ابن كثير (١/٥٨٩). قال ابن العربي كما في تفسير القرطبي (٢٠/١٣٠) :" هذا باطل ليس بين جبريل وبين الله واسطة ولا بين جبريل ومحمد عليهما السلام واسطة". واستغربه الحافظ في فتح الباري (٩/٤)."اهـ

(٢) سورة القدر: ١.

(٣) (١/٢٠- ٢١).

(٤) "فتح الباري" (٩/ ٥).

والزبور لثمان عشرة خلت منه، والقرآن لأربع وعشرين خلت منه»، وفِي رواية: «**وصحف إبراهيم لأول ليلة**»[1].

قال: وهذا الحديث مطابق لقوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾[2]، ولقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾[3]، فيحتمل أن يكون ليلة القدر فِي تلك السنة كانت تلك الليلة، فأُنزل فيها جملة إلَى سماء الدنيا، ثُمَّ أُنزل فِي اليوم الرابع والعشرين إلَى الأرض أول ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ﴾[4].

[**قال السيوطي:**] لكن يشكل على هذا ما اشتهر من أنه ﷺ بُعث فِي شهر ربيع. ويجاب عن هذا بِما ذكروه؛ أنه نُبِّئ أولاً بالرؤيا من شهر مولده، ثُمَّ كانت مدتُها ستة أشهر، ثُمَّ أوحي إليه فِي اليقظة. ذكره البيهقي وغيره.

نعم؛ يشكل على الحديث السابق ما أخرجه ابن أبي شيبة فِي "فضائل القرآن" عن أبي قلابة؛ قال: «أُنزلت الكتب كاملة ليلة أربع وعشرين من رمضان»[5].

[**الرابع:**] قال أبو شامة: فإن قيل: ما السر فِي نزوله منجمًا؟ وهلا أُنزل كسائر الكتب جملة؟ قلنا: هذا سؤال قد تولى الله جوابه، فقال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَٰحِدَةً﴾[6]؛ يعنون: كما أُنزل على من قبله من الرسل، فأجابَهم تعالى بقوله: ﴿كَذَٰلِكَ﴾؛ أي:

---

(١) قال في غاية البيان : " إسناده حسن لذاته : أخرجه أحمد في المسند (١٠٧/٤) وابن جرير في التفسير (١٤٥/٢) وابن أبي حاتم في التفسير (١٠٨/١رقم٥١٩) و(٢٥١٦/٨رقم١٤٠٨٠) وانظر رقم:(١٦٤٩، ٣١٣٧، ٨١٠٨، ٨٣٣٧) والطبراني المعجم الكبير (٧٥/٢٢رقم١٨٥) وفي المعجم الأوسط (١١١/٤رقم٣٧٤٠) والخطابي في غريب الحديث (٧٤/٣) والبيهقي في السنن الكبرى (١٨٨/٩) وفي الأسماء والصفات (٢/ ٢٨رقم٤٨٠) والواحدي في أسباب نزول القرآن (٤) من طرق عن عمران أبي العوام عن قتادة عن أبي المليح عن واثلة بن الأسقع عنه به . قال الطبراني :" لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا عمران القطان، ولا يروى عن رسول الله ﷺ إلا بهذا الإسناد". قال الألباني في الصحيحة (١٠٤/٤رقم١٥٧٥) :" هذا إسناد حسن، رجاله ثقات، وفي القطان كلام يسير. وله شاهد من حديث ابن عباس مرفوعاً نحوه. أخرجه ابن عساكر (١٦٧/٢/١ و٣٥٢/١/٥) من طريق علي بن أبي طلحة عنه . وهذا منقطع؛ لأن علياً هذا لم يرَ ابن عباس". وأما قول الطبراني :"لم يرو ..." فقد قال البيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٢٨رقم٤٨٠):" خالفه عبيد الله بن أبي حميد، وليس بالقوي؛ فرواه عن أبي المليح عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما من قوله. ورواه إبراهيم بن طهمان عن قتادة من قوله، لم يجاوز به إلا أنه قال : « لاثنتي عشرة بدل ثلاث عشرة. وكذلك وجده جرير بن حازم في كتاب أبي قلابة دون ذكر صحف إبراهيم"."اهـ.

(٢) سورة البقرة: ١٨٥.

(٣) سورة القدر: ١.

(٤) سورة العلق: ١.

(٥) قال في غاية البيان : " إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٤٤/٦رقم٣٠١٨٩) حدثنا يحيى بن يمان عن سفيان عن خالد عن أبي قلابة قال:" نزلت الكتب ليلة أربع وعشرين من رمضان". وإسناده ضعيف؛ فيه: يحيى بن يمان العجلي الكوفي، صدوق عابد، يخطئ كثيراً وقد تغير."اهـ

(٦) سورة الفرقان: ٣٢.

أنزلناه كذلك مفرقًا؛ ﴿لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾؛ أي: لنقوي به قلبك؛ فإن الوحي إذا كان يتجدد فِي كل حادثة؛ كان أقوى بالقلب، وأشد عناية بالمرسل إليه، ويستلزم ذلك كثرة نزول الملك إليه، وتجدد العهد به وبما معه من الرسالة الواردة من ذلك الجناب العزيز، فيحدث له من السرور ما تقصر عنه العبارة، ولهذا كان أجود ما يكون فِي رمضان لكثرة لقياه جبريل. وقيل: معنَى ﴿لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَ﴾؛ أي: لتحفظه؛ فإنه -عليه الصلاة والسلام- كان أميًّا لا يقرأ ولا يكتب، فَفُرِّق عليه ليثبت عنده حفظه؛ بخلاف غيره من الأنبياء؛ فإنه كان كاتبًا قارئًا، فيمكنه حفظ الجميع.

وقال غيره: إنَّما لَمْ ينْزل جملة واحدة؛ لأن منه الناسخ والمنسوخ، ولا يتأتى ذلك إلا فيما أُنزل مفرقًا، ومنه ما هو جواب لسؤال، ومنه ما هو إنكار على قول قيل أو فعل فُعِل، وفسر به ابن عباس قوله: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ﴾[1]. أخرجه عنه ابن أبي حاتم[2].

فالحاصل: أن الآية تضمنت حكمتين لإنزاله مفرقًا.

فرع

الذي استقرئ من الأحاديث الصحيحة وغيرها أن القرآن كان ينْزل بحسب الحاجة: خمس آيات، وعشر آيات، وأكثر، وأقل، وقد صح نزول العشر آيات فِي قصة الإفك جملة[3]، وصح نزول عشر آيات من أول المؤمنين جملة[4]، وصح نزول ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾[5] وحدها -

(١) سورة الفرقان: ٣٣.

(٢) قال في غاية البيان : " صحيح : وقد سبق تخريجه في النوع التاسع."اهـ

(٣) قال في غاية البيان : " أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٤٤٧٣) كتاب التفسير باب قوله {لولا إذ سمعتموه ظن المؤمنون} ومسلم في الصحيح (٢٧٧٠) كتاب التوبة باب في حديث الإفك من حديث عائشة وفيه قولها :"وأنزل الله {إِنَّ الَّذِينَ جاؤوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ لَا تَحْسِبُوهُ} الْعَشْرَ الْآيَاتِ كُلَّهَا ...". "اهـ

(٤) قال في غاية البيان : " منكر: أخرجه أحمد في المسند (٣٤/١) ومن طريقه الحاكم في المستدرك (٤٢٥/٢) وعنه البيهقي في الدعوات الكبير (١٥٥/١رقم٢٠٩) وفي دلائل النبوة (٥٥/٧) وكذا الضياء في المختارة (٣٤١/١رقم٢٣٤) وأخرجه الترمذي في السنن (٣٠٥/٥رقم٣١٧٣) والنسائي في السنن الكبرى (٤٥٠/١رقم١٤٣٩) والبزار في المسند (٤٢٧/١رقم٣٠١) والدولابي في الكنى (٣٨٠/١رقم٦٨٦) وابن عدي في الكامل (١٧٤/٧) والمستغفري في فضائل القرآن (٧٦٧/٢رقم١١٦٠) والمزي في تهذيب الكمال (٥٠٩/٣٢) عن عبد الرزاق عن يونس بن سليم عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عبد الرحمن بن عبد عن عمر عن النبي ﷺ أنه قال:" أنزلت علي عشر آيات من أقامهن دخل الجنة ثم قرأ علينا {قد أفلح المؤمنون}". حتى ختم العشر. قال النسائي :" هذا حديث منكر لا نعلم أحداً رواه غير يونس بن سليم ويونس بن سليم لا نعرفه". وقال البزار :" هذا الحديث لا نعلمه يروى عن النبي ﷺ بهذا اللفظ إلا عن عمر عن النبي ﷺ بهذا الإسناد". وقال الألباني في السلسلة الضعيفة (٣٩٤/٣رقم١٢٤٢) :"منكر". "اهـ

(٥) سورة النساء: ٩٥.

وهي بعض آية-[1]، وكذا قوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً﴾[2] إلَى آخر الآية بعد نزول الآية[3]، وذلك بعض آية.

الْمسألة الثالثة: فِي الأحرف السبعة الَّتِي نزل القرآن عليها:

[**قال السيوطي:**] ورد حديث: «**نزل القرآن على سبعة أحرف**»[4] من رواية جمع من الصحابة: أبي بن كعب، وأنس، وحذيفة بن اليمان، وزيد بن أرقم، وسمرة بن جندب، وسليمان بن صرد، وابن عباس، وابن مسعود، وعبد الرحمن بن عوف، وعثمان بن عفان، وعمر بن الخطاب، وعمرو بن سلمة، وعمرو بن العاص، ومعاذ ابن جبل، وهشام بن حكيم، وأبي بكرة، وأبي جهم، وأبي سعيد الخدري، وأبي طلحة الأنصاري، وأبي هريرة، وأبي أيوب، فهؤلاء أحد وعشرون صحابيًّا.

وقد نص أبو عبيد على تواتره.

وأخرج أبو يعلى فِي "مسنده" أن عثمان قال على المنبر: أُذَكِّر الله رجلاً سمع النَّبِي ﷺ

---

(١) قال في غاية البيان : " أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٤٣١٧) كتاب التفسير باب ﴿لا يستوي القاعدون من المؤمنين﴾ ومسلم في الصحيح (رقم١٨٩٨) كتاب الجهاد باب سقوط فرض الجهاد عن المعذورين عن البراء أنه قال:" لما نزلت ﴿لا يستوي القاعدون من المؤمنين﴾ دعا رسول الله زيداً فكتبها فجاء ابن أم مكتوم فشكا ضرارته فأنزل الله ﴿غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ﴾"."اهـ

(٢) سورة التوبة: ٢٨.

(٣) قال في غاية البيان : " حسن: أخرجه ابن جرير في التفسير (١٠/١٠٦) حدثني المثنى ثنا عبد الله ثني معاوية عن علي عن ابن عباس قوله: ﴿يا أيها الذين آمنوا إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا﴾ قال: لما نفى الله المشركين عن المسجد الحرام ألقى الشيطان في قلوب المؤمنين الحزن! قال: من أين تأكلون وقد نفي المشركون وانقطعت عنكم العير فقال الله ﴿وإن خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله إن شاء﴾ فأمرهم: بقتال أهل الكتاب وأغناهم من فضله". وله متابعة : أخرجها ابن أبي حاتم في التفسير (٦/١٧٧٧رقم١٠٠٢٠) حدثنا أبي ثنا عبدالله بن صالح بن مسلم العجلي ثنا أبو الأحوص عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس قوله: ﴿يا أيها الذين امنوا إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام بعد عامهم هذا﴾ قال: كان المشركون يجيئون الى البيت ويجيئون معهم بالطعام يتجرون به فلما نهوا عن أن ياتوا البيت قال المسلمون فيمن أين لنا الطعام قال: فأنزل الله ﷻ: ﴿وإن خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله إن شاء﴾ قال:" فأنزل الله عليهم المطر وكثر خيرهم حين ذهب المشركون عنهم". لكن إسنادها ضعيف؛ فرواية سماك عن عكرمة مضطربة. ومن اضطرابه ما أخرجه سعيد بن منصور في السنن (٥/٢٤٣رقم١٠١١) وابن جرير في التفسير (١٠/١٠٦) عن أبي الأحوص عن سماك عن عكرمة مرسلاً . لكنها متابعة في الجملة."اهـ

(٤) قال في غاية البيان : " متواتر: وقد أورده السيوطي في قطف الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة (١٦٣) والكتاني في نظم المتناثر من الحديث المتواتر (١٨٦). وسيورده المصنف من حديث جماعة من الصحابة فيما يلي ."اهـ

قال: «**إن القرآن أُنزل على سبعة أحرف، كلها شافٍ كافٍ**» لَما قام، فقاموا حتَّى لَم يحصوا، فشهدوا بذلك، فقال: وأنا أشهد معهم[1].

وسأسوق من رواتِهم ما يحتاج إليه؛ فأقول:

اختُلف فِي معنَى هذا الحديث على نحو أربعين قولاً؛ [منها:]

أحدها: أنه من الْمشكل الذي لا يُدرى معناه؛ لأن الحرف يصدق لغة على حرف الهجاء، وعلى الكلمة، وعلى الْمَعنَى، وعلى الجهة. قاله ابن سعدان النحوي.

الثاني: أنه ليس المراد بالسبعة حقيقة العدد، بل الْمراد: التيسير والتسهيل والسعة، ولفظ السبعة يُطلق على إرادة الكثرة فِي الآحاد كما يُطلق السبعون فِي العشرات، والسبعمائة فِي المئين، ولا يُراد العدد المعين. وإلَى هذا جنح عياض ومن تبعه.

ويرده ما فِي حديث ابن عباس فِي الصحيحين: أن رسول الله ﷺ قال: «**أقرأني جبريل على حرف، فراجعته، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتَّى انتهى إلَى سبعة أحرف**»[2].

ومن حديث أُبَي عند مسلم: «**إن ربي أرسل إلَيَّ أن أقرأ القرآن على حرف، فرددت إليه: أن هوِّن على أمتِي، فأرسل إلَيَّ أن أقرأه على حرفين، فرددت إليه: أن هوِّن على أمتِي، فأرسل إلَيَّ أن أقرأه على سبعة أحرف**»[3].

ومن لفظ عنه عند النسائي: «**إن جبريل وميكائل أتياني، فقعد جبريل عن يَمينِي وميكائيل عن يساري، فقال جبريل: اقرأ القرآن على حرف، فقال ميكائيل: استزده، حتَّى بلغ سبعة أحرف**»[4].

---

(١) قال في غاية البيان : " إسناده ضعيف، ومتنه صحيح لغيره: أخرجه أبو يعلى في المسند (١٤/٣٣٨رقم٣٤٨٠-المطالب العالية) حدثنا موسى ثنا روح بن عبادة ثنا عوف عن أبي المنهال عن عثمان به. وأخرجه الحارث في المسند (١٤/٣٣٨رقم٣٤٨٠-المطالب العالية) حدثنا هوذة ثنا عوف قال: بلغني أن عثمان ﷺ قال على المنبر ... فذكره . وقال البوصيري :"فيه انقطاع". والحديث صححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٦/١/١٦٢/رقم٢٥٨١) من حديث أبي بن كعب، وسيأتي بعد حديثين."اهـ

(٢) قال في غاية البيان : " أخرجه البخاري في الصحيح كتاب فضائل القرآن باب إنزال القرآن على سبعة أحرف (رقم٤٧٠٥) ومسلم في الصحيح كتاب الصلاة باب بيان أن القرآن نزل على سبعة أحرف (رقم٨١٩)"اهـ

(٣) قال في غاية البيان : " أخرجه مسلم في الصحيح (رقم٨٢٠) كتاب الصلاة باب بيان أن القرآن نزل على سبعة أحرف"اهـ

(٤) قال في غاية البيان : " صحيح : أخرجه أحمد في المسند (٥/١٢٢) وأبو عبيد في فضائل القرآن (٥٩٦) والنسائي في السنن (٢/١٥٤رقم٩٤١) وفي السنن الكبرى (١/٣٢٧رقم١٠١٣) و(٥/٥رقم٧٩٨٦) وابن جرير في التفسير (١/٣٣) من طرق عن حميد عن أنس عن أبي عنه به مرفوعاً نحوه. والحديث صححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٦/١/١٦٢/رقم٢٥٨١)."اهـ

وفِي حديث أبي بكرة عنه: «**فنظرت إلَى ميكائيل فسكت، فعلمت أنه قد انتهت العدة**»[1].

فهذا يدل على إرادة حقيقة العدد وانحصاره.

الثالث: أن المراد بِها سبع قراءات.

وتُعُقِّب بأنه لا يوجد فِي القرآن كلمة تُقرأ على سبعة أوجه إلا القليل؛ مثل: ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾[2]، و﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾[3].

وأجيب: بأن المراد أن كل كلمة تقرأ بوجه أو وجهين أو ثلاثة أو أكثر إلَى سبعة.

ويشكل على هذا أن فِي الكلمات ما قرئ على أكثر، وهذا يصلح أن يكون قولاً رابعًا.

الخامس: أن المراد بِها الأوجه الَّتِي يقع بِها التغاير:

ذكره ابن قتيبة؛ قال:

- **فأولُها**: ما يتغير حركته ولا يزول معناه ولا صورته؛ مثل: ﴿**وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ**﴾[4]؛ بالفتح والرفع.

- **وثانيها**: ما يتغير بالفعل؛ مثل: ﴿بَٰعِدَ﴾[5] ﴿**بَاعَدَ**﴾؛ بلفظ الماضي والطلب.

- **وثالثها**: ما يتغير بالنقط؛ مثل: ﴿نُنشِزُهَا﴾[6] ﴿**نَنشُرُهَا**﴾.

- **رابعها**: ما يتغير بإبدال حرف قريب المخرج؛ مثل: ﴿وَطَلۡحٖ مَّنضُودٖ﴾[7] و﴿**طَلۡعٖ**﴾.

- **وخامسها**: ما يتغير بالتقديْم والتأخير؛ مثل: ﴿وَجَآءَتۡ سَكۡرَةُ ٱلۡمَوۡتِ بِٱلۡحَقِّۖ﴾[8] و﴿**سَكۡرَةُ ٱلۡحَقِّ بِٱلۡمَوۡتِ**﴾.

- **وسادسها**: ما يتغير بزيادة أو نقصان؛ مثل: ﴿**وَالذَّكَرَ وَالأُنثَى**﴾ ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ﴾[9].

---

(١) قال في غاية البيان : " إسناده ضعيف: أخرجه أبو عمرو الداني في الأحرف السبعة (١٩رقم٧) من طريق علي بن زيد عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه عنه به . وإسناده ضعيف؛ فيه: علي بن زيد الجدعاني، ضعيف. "اهـ

(٢) سورة المائدة: ٦٠.

(٣) سورة الإسراء: ٢٣.

(٤) سورة البقرة: ٢٨٢.

(٥) سورة سبأ: ١٩.

(٦) سورة البقرة: ٢٥٩.

(٧) سورة الواقعة: ٢٩.

(٨) سورة ق: ١٩.

(٩) سورة الليل: ٣.

- وسابعها: ما يتغير بإبدال كلمة بأخرى؛ مثل: ﴿كَٱلْعِهْنِ ٱلْمَنفُوشِ﴾[1] و﴿كالصُّوف الْمَنْفوش﴾.

وتعقب هذا قاسم بن ثابت؛ بأن الرخصة وقعت، وأكثرهم يومئذٍ لا يكتب ولا يعرف الرسم، وإنَّما كانوا يعرفون الحروف ومخارجها.

وأجيب: بأنه لا يلزم من ذلك توهين ما قاله ابن قتيبة، لاحتمال أن يكون الانحصار المذكور فِي ذلك وقع اتفاقًا، وإنَّما اطلع عليه بالاستقراء.

[**السادس**:] قال أبو الفضل الرازي فِي "اللوائح": الكلام لا يخرج عن سبعة أوجه فِي الاختلاف:

الأول: اختلاف الأسْمَاء من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث.

الثاني: اختلاف تصريف الأفعال من ماضٍ ومضارع وأمر.

الثالث: وجوه الإعراب.

الرابع: النقص والزيادة.

الخامس: التقديْم والتأخير.

السادس: الإبدال.

السابع: اختلاف اللغات؛ كالفتح والإمالة والترقيق والتفخيم والإدغام والإظهار ونحو ذلك.

[**السابع**:] قال بعضهم: المراد بِها كيفية النطق بالتلاوة؛ من إدغام وإظهار، وتفخيم وترقيق، وإمالة وإشباع، ومد وقصر، وتشديد وتخفيف، وتليين وتحقيق.

[**الثامن**:] قال ابن الجزري [2]: قد تتبعت صحيح القراءات وشاذها وضعيفها ومنكرها، فإذا هي يرجع اختلافها إلَى سبعة أوجه، لا يخرج عنها، وذلك إما فِي الحركات بلا تغير فِي الْمَعنَى والصورة؛ نحو: ﴿بِٱلْبُخْلِ﴾[3] بأربعة و﴿يَحْسَبُ﴾[4] بوجهين، أو متغير فِي الْمَعنَى فقط؛ نحو: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾[5]، وإما فِي الحروف يتغير الْمَعنَى لا الصورة؛ نحو: ﴿تَبْلُواْ﴾[6] و﴿تَتْلُو﴾، وعكس ذلك نحو ﴿ٱلصِّرَٰطَ﴾[7]. و﴿السِّرَاط﴾، أو بتغيرهما نحو: "فامْضُوا"

---

(١) سورة القارعة: ٥.

(٢) "النشر فِي القراءات العشر" (١/ ٢٦).

(٣) سورة النساء: ٢٧.

(٤) سورة القيامة: ٣، وانظر: "النشر" (٢/ ٢٣٦).

(٥) سورة البقرة: ٣٧.

(٦) سورة يونس: ٣٠.

(٧) سورة الفاتحة: ٦.

﴿فَٱسۡعَوۡاْ﴾[1]، وإما فِي التقديْم والتأخير؛ نحو: ﴿فَيَقۡتُلُونَ وَيُقۡتَلُونَۖ﴾[2]، أو فِي الزيادة والنقصان؛ نحو: ﴿أوصى﴾ و﴿وَصَّى﴾[3]. فهذه سبعة لا يخرج الاختلاف عنها.

قال: وأما نحو الإظهار والإدغام والروم والإشمام والتخفيف والتسهيل والنقل والإبدال؛ فهذا ليس من الاختلاف الذي يتنوع فِي اللفظ والْمَعنَى؛ لأن هذه الصفات المتنوعة فِي أدائه لا تخرجه عن أن يكون لفظًا واحدًا، انتهى.

[**قال السيوطي:**] ومن أمثلة التقديْم والتأخير قراءة الجمهور: ﴿كَذَٰلِكَ يَطۡبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلۡبِ مُتَكَبِّرٖ جَبَّارٖ﴾[4]، وقرأ ابن مسعود[5]: "عَلَى قَلْبِ كُلِّ مُتَكَبِّرٍ"[6].

التاسع: أن المراد سبعة أوجه من المعاني المتفقة بألفاظ مختلفة؛ نحو: أقبل، وتعال وهلم، وعجل، وأسرع... وإلَى هذا ذهب سفيان بن عيينة وابن جرير وابن وهب وخلائق، ونسبه ابن عبد البر لأكثر العلماء.

ويدل له ما أخرجه أحمد والطبراني من حديث أبي بكرة: «إن جبريل قال: يا مُحمَّد! اقرأ القرآن على حرف. قال ميكائيل: استزده، حتَّى بلغ سبعة أحرف. قال: كلٌّ شافٍ كافٍ، ما لَم تخلط آية عذاب برحمة، أو رحمة بعذاب[7]؛ نحو قولك: تعال وأقبل، وهلم واذهب، وأسرع وعجل"[8].

هذا اللفظ رواية أحمد، وإسناده جيد[9].

---

(١) سورة الجمعة: ٩.

(٢) سورة التوبة: ١١١.

(٣) سورة البقرة: ١٣٢.

(٤) سورة غافر: ٣٥.

(٥) هذه قراءة شاذة عن ابن مسعود، في قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ (غافر: من الآية٣٥).

(٦)قال في غاية البيان : " إسناده صحيح إلى هارون: أخرجه القاسم بن سلام في فضائل القرآن (٢/١٠٩رقم٥٥٣) ومن طريقه الطبري في التفسير (٢٤/٦٤) عن الحجاج عن هارون أنه كذلك في حرف ابن مسعود. وهارون هو ابن موسى النحوي، لم يدرك ابن مسعود."اهـ

(٧) معنى الحديث: أن يراعي القاري الوقف التام فإذا بدأ بمقطع فيه عذاب بذكر النار والعقاب يقطعه ويفصله عما بعده إذا كان بعدها ذكر الجنة والثواب. وكذا إذا بدأبمقطع فيه ذكر الجنة والثواب عليه أن يقطعه عما بعده إذا كان فيه ذكر النار والعقاب! نبه على هذا أبوعمرو الداني في المكتفى في الوقف والابتداء ص١٣٢

(٨) المراد بهذا أن المعاني في الأحرف متقاربة كتقارب هذا الألفاظ في الدلالة على أصل المعنى فيها، كما سيأتي في كلام ابن عبدالبر رحمه الله بعد قليل، عند المصنف رحم الله الجميع! وليس المراد أن القاري يبدل من عند نفسه اللفظ باللفظ، فإن القراءات توقيفية الأصل فيها السماع والتلقي والاتباع!

(٩) قال في غاية البيان : "إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٦/١٣٨رقم٣٠١٢٢) وأحمد في المسند (٥/٤١،

وأخرج أحمد والطبراني أيضًا عن ابن مسعود نحوه[1] .

وعند أبي داود عن أبي؛ قلت: سميعًا، عليمًا، عزيزًا، حكيمًا؛ ما لَم تختم آية عذاب برحمة، أو رحمة بعذاب"[2].

وعند أحمد من حديث أبي هريرة: «**أُنزل القرآن على سبعة أحرف: عليمًا، حكيمًا، غفورًا،**

---

٥١) وابن جرير في التفسير (٤٣/١) وأبو عمرو الداني في الأحرف السبعة (٢١رقم٨) وفي المكتفى (١٣١) ومن طريقه علم الدين السخاوي في جمال القراء (٥٥٠/٢) من طرق عن عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد بن جدعان عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن أبيه عنه به . وإسناده ضعيف؛ فيه: علي بن زيد الجدعاني، ضعيف"اهـ

(١) قال في غاية البيان: " صحيح: أخرجه أحمد في المسند (١٢٤/٥) ومن طريقه الضياء في المختارة (٣٧٨/٣رقم١١٧٣) وأخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند (١٢٤/٥) ومن طريقه الضياء في المختارة (٣٧٨/٣رقم١١٧٤) وأخرجه الطحاوي في شرح المشكل (١٢٢/٨) والبيهقي في السنن الصغرى (٥٦٧/١رقم١٠٥٣) وفي السنن الكبرى (٣٨٤/٢) والضياء في المختارة (٣٧٩/٣رقم١١٧٥، ١١٧٦) من طرق عن همام عن قتادة عن يحيى بن يعمر عن سليمان بن صرد عن أبي بن كعب قال:" قرأت آية وقرأ ابن مسعود خلافها فأتيت النبي ﷺ، فقلت: ألم تقرئني آية كذا وكذا؟ قال:" بلى". فقال ابن مسعود: ألم تقرئنيها كذا وكذا؟ فقال:"بلى! كلاكما محسن مجمل" قال: فقلت له! فضرب صدري فقال:" يا أبي بن كعب إني أقرئت القرآن، فقيل لي على حرف أو على حرفين، قال: فقال الملك الذي معي: على حرفين، فقلت: على حرفين، فقال: على حرفين أو ثلاثة، فقال الملك الذي: معي على ثلاثة، فقلت: على ثلاثة، حتى بلغ سبعة أحرف، ليس منها إلا شاف كاف، إن قلت غفوراً رحيماً، أو قلت سميعاً عليماً أو عليماً سميعاً، فالله كذلك، ما لم تختم آية عذاب برحمة، أو آية رحمة بعذاب". قال الألباني في السلسلة الصحيحة (٥٢٢/٢رقم٨٤٣) :" هذا إسناد صحيح". وأخرج عبد الرزاق في المصنف (٣٦٤/٣رقم٥٩٨٥) عن الثوري عن الأعمش عن إبراهيم قال: قال عبد الله:" ليس الخطأ أن تقرأ بعض القرآن في بعض، ولا أن تختم آية غفور رحيم بعليم حكيم، أو بعزيز حكيم، ولكن الخطأ أن تقرأ ما ليس فيه أو تختم آية رحمة بآية عذاب". وإسناده ضعيف؛ لانقطاعه."اهـ

(٢) قال في غاية البيان: " صحيح. أخرجه أبو داود في السنن (٧٦/٢رقم١٤٧٧) وأبو عمرو الداني في المكتفى (١٣١) عن أبي الوليد الطيالسي ثنا همام بن يحيى عن قتادة عن يحيى بن يعمر عن سليمان بن صرد الخزاعي عن أبي بن كعب قال: قال النبي ﷺ :" يا أبي إني أقرئت القرآن، فقيل لي على حرف أو حرفين، فقال الملك الذي: معي قل على حرفين، قلت: على حرفين، فقيل لي: على حرفين أو ثلاثة، فقال الملك الذي: معي قل على ثلاثة، قلت: على ثلاثة، حتى بلغ سبعة أحرف، ثم قال: ليس منها إلا شاف كاف إن قلت سميعاً عليماً، عزيزاً حكيماً ما لم تختم آية عذاب برحمة أو آية رحمة بعذاب". وجود إسناده السيوطي. قال الألباني في السلسلة الصحيحة (٥٢٢/٢رقم٨٤٣) :" هذا إسناد صحيح". تنبيه: لفظ أبي داود "ما لم تختم"، واللفظ الذي ذكره السيوطي لعله في رواية أخرى. نعم: أخرجه بهذا اللفظ معمر في الجامع (٢١٩/١١رقم٢٠٣٧١) عن قتادة عن أبي بن كعب:" ...حتى انتهى إلى سبعة أحرف كلها شاف كاف ما لم تختم آية رحمة بآية عذاب أو آية عذاب بآية رحمة فإذا كانت عزيز حكيم فقلت سميع عليم فإن الله سميع عليم". قال البيهقي في السنن الكبرى (٣٨٤/٢) :" رواه معمر عن قتادة فأرسله"."اهـ.

رحيمًا»[1].

وعنده أيضًا من حديث عمر: «**أن القرآن كله صواب؛ ما لَم تجعل مغفرة عذابًا أو عذابًا مغفرة**»[2].

أسانيدها جياد.

قال ابن عبد البر: إنَّما أراد بِهذا ضرب المثل للحروف الَّتِي نزل القرآن عليها؛ أنَّها معانٍ متفق مفهومها، مختلف مسموعها، لا يكون فِي شيء منها معنًى وضده، ولا وجه يخالف معنَى وجه خلافًا ينفيه ويضاده؛ كالرحمة الَّتِي هي خلاف العذاب وضده.

قال الطحاوي: وإنَّما كان ذلك رخصة؛ لِما كان يتعسر على كثير منهم التلاوة بلفظ واحد؛ لعدم علمهم بالكتابة والضبط وإتقان الحفظ، ثُمَّ نُسخ بزوال العذر وتيسر الكتابة والحفظ.

وكذا قال ابن عبد البر، والباقلاني، وآخرون.

وفِي "فضائل أبي عبيد" من طريق عون بن عبد الله: «أن ابن مسعود أقرأ رجلاً: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ﴿٤٣﴾ طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ﴾[3]، فقال الرجل: طعام اليتيم، فردها عليه، فلم يستقم بِها

---

(١) قال في غاية البيان " حسن : أخرجه أحمد في المسند (٣٣٢/٢) وابن أبي شيبة في المصنف (١٣٨/٦رقم٣٠١١٩) وابن حبان في الصحيح (١٨/٣رقم٧٤٣) والبيهقي في السنن الصغرى (٥٦٦/١رقم١٠٥١) والخطيب في تالي التلخيص (٢٥١/١رقم١٣٨) من طرق عن محمد بن عمرو ثنا أبو سلمة عن أبي هريرة عنه به .

وجود إسناده السيوطي لكن قال ابن حبان :"حكيماً عليماً غفوراً رحيماً" قول محمد بن عمرو، أدرجه في الخبر، والخبر إلى سبعة أحرف فقط.

كذا قال ابن حبان، وقد أخرجه النحاس في القطع والإتناف (١٣/١) من طريق محمد بن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة نحوه ."اهـ.

(٢)قال في غاية البيان :" حسن: أخرجه أحمد في المسند (٣٠/٤) والبخاري في التاريخ الكبير (٣٨٢/١) والروياني في المسند (٤٧١/٢رقم١٤٩٢) من طريق إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أبيه عن جده قال: قرأ رجل عند عمر فغير عليه، فقال: قرأت على رسول الله ﷺ فلم يغير علي. قال: فاجتمعنا عند النبي ﷺ، قال: فقرأ الرجل على النبي ﷺ، فقال له:" قد أحسنت" قال: فكأن عمر وجد من ذلك فقال النبي ﷺ :"يا عمر، إن القرآن كله صواب، ما لم يجعل عذاب مغفرة، أو مغفرة عذاباً".

قال ابن كثير في فضائل القرآن (١٣٢) :"هذا إسناد حسن".

وقال الهيثمي في المجمع (١٥١/٧) :" رواه أحمد، ورجاله ثقات".

وجود إسناده السيوطي.

وحسن إسناده الأرناؤوط في تحقيق المسند (٢٨٥/٢٦رقم١٦٣٦٦)"اهـ.

(٣) سورة الدخان: ٤٣- ٤٤.

لسانه، فقال: أتستطيع أن تقول: طعام الفاجر؟ قال: نعم. قال: فافعل»[1].

القول العاشر: أن المراد سبع لغات.

وإلَى هذا ذهب أبو عبيد، وثعلب، والزهري، وآخرون، واختاره ابن عطية، وصححه البيهقي فِي "الشعب".

وتُعُقِّب بأن لغات العرب أكثر من سبعة.

وأجيب: بأن المراد أفصحها.

قال أبو عبيد: ليس المراد أن كل كلمة تُقرأ على سبع لغات، بل اللغات السبع مفرقة فيه، فبعضه بلغة قريش، وبعضه بلغة هذيل، وبعضه بلغة هوازن، وبعضه بلغة اليمن، وغيرهم.

قال: وبعض اللغات أسعد به من بعض وأكثر نصيبًا.

ونقل أبو شامة عن بعض الشيوخ أنه قال: أُنزل القرآن أولاً بلسان قريش ومن جاورهم من العرب الفصحاء، ثُمَّ أبيح للعرب أن يقرءوه بلغاتِهم الَّتِي جرت عادتُهم باستعمالها عن اختلافهم فِي الألفاظ والإعراب، ولَم يكلف أحدًا منهم الانتقال عن لغته إلَى لغة أخرى؛ للمشقة، ولِما كان فيهم من الحمية، ولطلب تسهيل فهم المراد، وزاد غيره: إن الإباحة المذكورة لَم تقع بالتشهي؛ بأن يغير كل أحد الكلمة بِمرادفها فِي لغته، بل المراعى فِي ذلك السماع من النَّبِي ﷺ.

---

(١)قال في غاية البيان :" حسن لغيره: أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (١٨٣) حدثنا نعيم بن حماد عن عبد العزيز بن محمد عن محمد بن عجلان عن عون بن عبد الله بن عتبة عن ابن مسعود عنه به .

وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (٤١٨/٧) إلى ابن الأنباري وابن المنذر.

وإسناده ضعيف؛ فيه عون بن عبد الله الهذلي روايته عن عم أبيه عبد الله بن مسعود مرسلة.

وأخرجه ابن وهب في الجامع (٢٩٢/٨-التمهيد) ومن طريقه ابن حزم في الإحكام (٥٥٩/٤) عن مالك عن ابن مسعود عنه به .

وهذا إسناد ضعيف؛ لانقطاعه.

وأخرجه أبو يوسف في الآثار (٤٤رقم٢٢٣) عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن ابن مسعود عنه به نحوه .

وإسناده ضعيف؛ فيه: أبو حنيفة، ضعيف الحفظ.

وفي الباب عن أبي الدرداء :

أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٣٦٤/٣رقم٥٩٨٦) وابن جرير في التفسير (١٣٠/٢٥، ١٣١) ومن طريقه الثعلبي في التفسير (٣٥٥/٨) وأخرجه الحاكم في المستدرك (٤٨٩/٢) من طريقين عن الأعمش عن إبراهيم عن همام بن الحارث عن أبي الدرداء أنه أقرأ رجلاً {شجرة الزقوم طعام الأثيم} قال: فقال الرجل {طعام اليتيم} قال: فقال أبو الدرداء: قل إن شجرة الزقوم طعام الفاجر ".

قال الحاكم :" هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، و لم يخرجاه".

وإسناده صحيح"اهـ.

واستشكل بعضهم هذا بأنه يلزم عليه أن جبريل كان يلفظ باللفظ الواحد سبع مرات.

وأجيب: بأنه إنَّما يلزم هذا لو اجتمعت الأحرف السبعة فِي لفظ واحد، ونحن قلنا: كان جبريل يأتي فِي كل عرضة بحرف إلَى أن تَمت سبعة.

وبعد هذا كله رد هذا القول بأن عمر بن الخطاب وهشام بن حكيم كلاهما قرشي من لغة واحدة وقبيلة واحدة، وقد اختلفت قراءتُهما، ومحال أن ينكر عليه عمر لغته، فدل على أن المراد بالأحرف السبعة غير اللغات[1].

القول الحادي عشر: أن المراد سبعة أصناف.

والأحاديث السابقة ترده.

والقائلون به اختلفوا فِي تعيين السبعة، فقيل: أمر ونَهي، وحلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وأمثال، واحتجوا بِما أخرجه الحاكم والبيهقي عن ابن مسعود عن النَّبِي ﷺ قال: «**كان الكتاب الأول ينْزل من باب واحد، وعلى حرف واحد، ونزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف: زجر وأمر، وحلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وأمثال...**» الحديث[2].

---

(١) هذا الرد غير صواب؛ إذ فيه مصادرة، والصواب أن إنكار عمر على هشام رضي الله عنهما لأنه قرأ على غير القراءة الَّتِي أقرأه عليها رسول الله ﷺ؛ دون النظر إلَى لغة دون أخرى.

(٢)قال في غاية البيان :" حسن لغيره: أخرجه ابن جرير في التفسير (١/ ٦٨) وأبو يعلى في المسند (١٠/١٣٨رقم٣٥٦٩-المطالب العالية) وعنه ابن حبان في الصحيح (٣/٢٠رقم٧٤٥) وأخرجه الحاكم في المستدرك (٢/٣١٧) وابن عبد البر في التمهيد (٨/٢٧٥) والهروي في ذم الكلام (٣/٦٣رقم٥٦٧) من طريقين عن ابن وهب عن حيوة بن شريح عن عقيل بن خالد عن سلمة بن أبي سلمة بن عبدالرحمن عن أبيه عن ابن مسعود عنه به.

وزاد نسبته في الدر المنثور (٢/١٤٩) إلى أبي نصر السجزي في الإبانة

قال الحاكم :"هذا حديث صحيح الإسناد، و لم يخرجاه".

وقال ابن عبد البر في التمهيد (٨/٢٧٥):" هذا حديث عند أهل العلم لا يثبت؛ لأنه يرويه حيوة عن عقيل عن سلمة هكذا. ويرويه الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن سلمة بن أبي سلمة عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلاً، وأبو سلمة لم يلق ابن مسعود، وابنه سلمة ليس ممن يحتج به".

وقال الحافظ في فتح الباري (٩/٢٩) :" قد صحح الحديث المذكور ابن حبان والحاكم، وفي تصحيحه؛ نظر لانقطاعه بين أبي سلمة وابن مسعود، وقد أخرجه البيهقي من وجه آخر عن الزهري عن أبي سلمة مرسلاً وقال:" هذا مرسل جيد".

وأعله الألباني بالانقطاع في السلسلة الصحيحة (٢/١٣٣رقم٥٨٧).

وللحديث طريق أخرى موصولة :أخرجها أحمد في المسند (١/٤٤٥) وفي العلل (٢/٥٧٦رقم٣٧٢٥) والشاشي في المسند (٢/٣٠٤رقم٨٨١) وابن شبه في تاريخ المدينة (٢/١٢٥رقم١٧٤٤) والطحاوي في شرح المشكل (٧/١٢٠رقم٢٦٢٨) وابن أبي داود في المصاحف (١/٦٩رقم٥٥) من طرق عن زهير ثنا أبو همام عن عثمان بن حسان عن فلفلة الجعفي قال فزعت فيمن فزع إلى عبد الله في المصاحف فدخلنا عليه فقال رجل من القوم إنا لم

وقد أجاب عنه قوم بأنه ليس المراد بالأحرف السبعة الَّتِي تقدم ذكرها فِي الأحاديث الأخرى؛ لأن سياق تلك الأحاديث يأبى حملها على هذا، بل هي ظاهرة فِي أن المراد أن الكلمة تُقرأ على وجهين وثلاثة إلَى سبعة؛ تيسيرًا وتَهوينًا، والشيء الواحد لا يكون حلالاً حرامًا فِي آية واحدة.

[**الثاني عشر**:] وقيل: المراد بِها: المطلق والمقيد، والعام، والخاص والنص والمؤول، والناسخ والمنسوخ، والْمُجمل والمفسر، والاستثناء وأقسامه. حكاه شيذلة عن الفقهاء.

[**الثالث عشر**:] وقيل: الْمراد بِها: الحذف والصلة، والتقديْم والتأخير، والاستعارة والتكرار، والكناية والحقيقة والْمَجاز، والْمُجمل والمفسر، والظاهر والغريب. حكاه عن أهل اللغة.

[**الرابع عشر**:] وقيل: المراد بِها: التذكير والتأنيث، والشرط والجزاء، والتصريف والإعراب، والأقسام وجوابُها، والجمع والإفراد، والتصغير والتعظيم، واختلاف الأدوات: حكاه عن النحاة.

[**الخامس عشر**:] وقيل: الْمراد سبعة أنواع من المعاملات: الزهد والقناعة مع اليقين والجزم، والخدمة مع الحياء والكرم، والفتوة مع الفقر والْمُجاهدة، والمراقبة مع الخوف والرجاء، والتضرع والاستغفار مع الرضا، والشكر والصبر مع الْمُحاسبة، والْمَحبة والشوق مع المشاهدة. حكاه عن الصوفية.

القول السادس عشر: أن المراد بِها سبعة علوم: علم الإنشاء والإيجاد، وعلم التوحيد والتنْزيه، وعلم صفات الذات، وعلم صفات الفعل، وعلم صفات العفو والعذاب، وعلم الحشر والحساب، وعلم النبوات.

تنبيه:

اختلف: هل المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة؟

فذهب جماعة من الفقهاء والقراء والمتكلمين إلَى ذلك، وبنوا عليه أنه لا يجوز على الأمة أن تُهمل نقل شيء منها، وقد أجمع الصحابة على نقل المصاحف العثمانية من الصحف الَّتِي

نأتك زائرين ولكن جئناك حين راعنا هذا الخبر فقال:" إن القرآن نزل على نبيكم ﷺ من سبعة أبواب على سبعة أحرف أو قال حروف وإن الكتاب قبله كان ينزل من باب واحد على حرف واحد".

قال الألباني في السلسلة الصحيحة (٢/١٣٣رقم٥٨٧) :" هذا إسناد جيد موصول، رجاله كلهم ثقات معرفون غير فلفلة هذا واسم أبيه عبد الله أورده ابن أبي حاتم (٣/٢/٩٢-٩٣) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين (١/١٨٥) وروى عنه جماعة من الثقات كما في " التهذيب "، ويمكن أن يكون فلفلة هذا هو الواسطة في رواية هذا الحديث بين أبي سلمة وابن مسعود. وبالجملة فالحديث حسن عندي بهذه الطريق. والله أعلم"اهـ.

كتبها أبو بكر، وأجمعوا على ترك ما سوى ذلك.

وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين إِلَى أَنَّها مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة فقط، جامعة للعرضة الأخيرة الَّتِي عرضها النَّبِي ﷺ على جبريل، متضمنة لَهَا، لَم تترك حرفًا منها.

قال ابن الجزري [1]: وهذا هو الذي يظهر صوابه.

ويجاب عن الأول بِما ذكره ابن جرير[2]: أن القراءة على الأحرف السبعة لَم تكن واجبة على الأمة، وإنَّما كان جائزًا لهم ومرخصًا لهم فيه، فلما رأى الصحابة أن الأمة تفترق وتختلف إذا لَم يجمعوا على حرف واحد؛ اجتمعوا على ذلك إجماعًا شائعًا، وهم معصومون من الضلالة، ولَم يكن فِي ذلك ترك واجب ولا فعل حرام، ولا شك أن القرآن نُسخ منه فِي العرضة الأخيرة وغُيِّر، فاتفق رأي الصحابة أن كتبوا ما تحققوا أنه قرآن مستقر فِي العرضة الأخيرة، وتركوا ما سوى ذلك.

---

(١) "النشر فِي القراءات العشر" (١/ ٣١).

(٢) "تفسير الطبري" (١/ ٦٣- ٦٥- شاكر).

النوع العاشر[1] ما نزل مفرقًا وما نزل جمعًا

الأول –ما نزل مفرقًا–: غالب القرآن، ومن أمثلته فِي السور القصار: ﴿اقْرَأْ﴾: أول ما نزل منها إلَى قوله: ﴿مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾[2]، ﴿وَالضُّحَىٰ﴾: أول ما نزل منها إلَى قوله: ﴿فَتَرْضَىٰ﴾[3]؛ كما فِي حديث الطبراني [4].

ومن أمثلة الثاني: سورة الفاتحة، والإخلاص، والكوثر، و﴿تَبَّتْ﴾ و﴿لَمْ يَكُنْ﴾، والنصر، والمعوذتان نزلتا معًا.

ومنه فِي السور الطوال: المرسلات، ففي "المستدرك" عن ابن مسعود؛ قال: «كنا مع النَّبِي ﷺ فِي غار، فنَزلت عليه ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا﴾، فأخذتُها من فيه وإن فاه رطبًا بِها، فلا أدري بأيها ختم ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾، أو ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ﴾»[5]. ومنه سورة الأنعام،

---

(١) **هو النوع الثالث عشر على ترتيب السيوطي.**

(٢) سورة العلق: ٥.

(٣) سورة الضحى: ٥.

(٤)قال في غاية البيان :" ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة في المسند (١١/٢٥رقم٣٨٧٨-المطالب العالية) وعنه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٦/٢١١رقم٣٤٤٣) وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٤/٢٤٩رقم٦٣٦) وعنه أبونعيم في معرفة الصحابة (٦/٣٣١٥رقم٧٦١٠) وأخرجه الواحدي في أسباب النزول (٣٠٢) وفي الوسيط (٤/٥٠٨) من طريق الفضل بن دكين عن حفص بن سعيد القرشي قال حدثتني أمي عن أمها وكانت خادمة النبي ﷺ : أن جرواً دخل بيتنا، تحت السرير، فمكث أربعة أيام لا يترل عليه الوحي! فقال :" يا خولة، ما حدث في بيت نبي الله، جبريل لا يأتينا! فما حدث في بيت رسول الله ﷺ ؟ فقالت: يا رسول الله، ما أتى علينا يوم خير من اليوم، فأخذ برده فلبسها، ثم خرج. فقالت لي: هيئت البيت، وكنسته، فأهويت بالمكنسة تحت سريره، فإذا شيء ثقيل! فلم أزل أهيئه، حتى بدا لي الجرو ميتاً ! فأخذته بيدي فألقيته خلف الدار، وجاء نبي الله ﷺ ترعد لحيته، وكان إذا نزل عليه استبطنته الرعدة، فقال:" يا خولة، دثريني فأنزل عليه {والضحى والليل إذا سجى} إلى قوله {فترضى}، فقام من نومه، فوضعت له ماء فتطهر ولبس بردته".

وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (٨/٥٤١) لابن مردويه .

وضعفه ابن عبد البر في الاستيعاب (٤/١٨٣٤).

وقال الهيثمي في المجمع (٧/١٣٨) :" رواه الطبراني، وأم حفص لم أعرفها".

وضعفه الحافظ في فتح الباري (٨/٧١٠) وقال:" في الطبراني بإسناد فيه من لا يعرف، أن سبب نزولها وجود جرو كلب تحت سريره ﷺ، لم يشعر به فأبطأ عنه جبريل لذلك، وقصة إبطاء جبريل بسبب كون الكلب تحت سريره مشهورة لكن كونها سبب نزول هذه الآية غريب بل شاذ مردود بما في الصحيح والله أعلم"اهـ.

(٥)قال في غاية البيان :" صحيح: أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٤/٤٤٥رقم٨٣٨٩) ومن طريقه الطبراني في المعجم الكبير (١٠/١١٨رقم١٠١٥٤) وأخرجه الحميدي في المسند (١/٥٩رقم١٠٦) وأحمد في المسند (١/٣٧٧) وأبو يعلى في المسند (٨/٣٨٣رقم٤٩٧٠) وعنه ابن حبان في الصحيح (٢/٤٨٣رقم٧٠٧) وأخرجه الطبراني في

فقد أخرج أبو عبيد والطبراني عن ابن عباس؛ قال: «نزلت سورة الأنعام بِمكة ليلاً جملة حولَها سبعون ألف ملك»[1].

وأخرج الطبراني من طريق يوسف بن عطية الصفار -وهو متروك- عن ابن عوف عن نافع عن ابن عمر؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «**نزلت عليَّ سورة الأنعام جملة واحدة، يشيعها سبعون ألف ملك**»[2].

المعجم الكبير (١١٨/١٠رقم١٠١٥٣) والحاكم في المستدرك (٢٧٦/٢) من طريقين عن زر بن حبيش عن ابن مسعود عنه به .

وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (٣٨١/٨) إلى ابن مردويه .

قال الحاكم:" هذا حديث صحيح الإسناد، و لم يخرجاه".

وأصل الحديث دون قوله (فلا أدري ...) أخرجه البخاري في الصحيح كتاب بدء الخلق باب خمس من الفواسق يقتلن (رقم٣١٣٩) ومسلم في الصحيح (رقم٢٢٣٤) كتاب السلام باب قتل الحيات وغيرها"اهـ.

(١)قال في غاية البيان :" ضعيف: أخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في فضائل القرآن (١٢٩رقم٣٦) ومن طريقه أبو عمرو الداني في البيان في عد آي القرآن (١٥١) وأخرجه ابن الضريس في فضائل القرآن (١٥٧رقم١٩٧) والطبراني في المعجم الكبير (٢١٥/١٢رقم١٢٩٣٠) والمستغفري في فضائل القرآن (٥٤٥/٢رقم٧٨٤) من طرق عن حماد عن علي بن زيد عن يوسف بن مهران عن ابن عباس قال :"نزلت سورة الأنعام جملة بمكة ليلاً، وحولها سبعون ألف ملك يجأرون حولها بالتسبيح".

وهذا إسناد ضعيف : فيه : علي بن زيد بن جُدعان البصري، ضعيف. وفيه: يوسف بن مهران البصري، لم يرو عنه إلا ابن جدعان ، وهو لين الحديث.

وله طريق آخر عن ابن عباس : أخرجه ابن الضريس في فضائل القرآن (١٥٩رقم٢٠٢) والمستغفري في فضائل القرآن (٥٤٤/٢رقم٧٨٢) من طريق أبان عن شهر بن حوشب قال سمعت ابن عباس عنه به نحوه.

وإسناده ضعيف جداً؛ فيه : أبان بن أبي عياش البصري، متروك، وفيه : شهر ابن حوشب، صدوق كثير الأوهام والإرسال.

(فائدة) : قال السيوطي في الإتقان في علوم القرآن (١١٠/١) :"قال ابن الصلاح في فتاويه : الحديث الوارد في أنها نزلت جملة ، رويناه من طريق أبي بن كعب، وفي إسناده ضعف ، و لم نرَ له إسناداً صحيحاً ، وقد روي ما يخالفه فروي: أنها لم تنزل جملة واحدة ، بل نزلت آيات منها بالمدينة ، اختلفوا في عددها فقيل ثلاث وقيل ست وقيل غير ذلك"اهـ.

(٢)قال في غاية البيان :" ضعيف جداً: أخرجه الطبري في المعجم الصغير (١٤٥/١رقم٢٢٠) وعنه أبو نعيم في الحلية (٤٤/٣) وفي أخبار أصبهان (٢٣٠/١) وابن مردوية في التفسير (١٢٣/٢-ابن كثير) من طريق يوسف بن عطية الصفار حدثنا ابن عون عن نافع عن ابن عمر عنه به .

قال الطبراني :"لم يروه عن ابن عون إلا يوسف بن عطية ، تفرد به : إسماعيل بن عمرو"اهـ.

وقال أبو نعيم في الحلية :"غريب من حديث ابن عون ، لم نكتبه إلا من حديث إسماعيل عن يوسف"اهـ .

وإسناده ضعيف جداً؛ فيه : يوسف بن عطية الصفار البصري، متروك"اهـ.

وأخرج أبو الشيخ عن مجاهد؛ قال: «نزلت الأنعام كلها جملة واحدة معها خمسمائة ملك»[1].

وأخرج عن عطاء؛ قال: «أُنزلت الأنعام جميعًا ومعها سبعون ألف ملك»[2].

فهذه شواهد يقوي بعضها بعضًا[3].

وقال ابن الصلاح فِي "فتاويه": الحديث الوارد فِي أَنَّها نزلت جملة رويناه من طريق أبي بن كعب، وفِي إسناده ضعف[4]، ولَم نر له إسنـــــــــــــادًا صحيحًا[5].

---

(١) قال في غاية البيان: "ضعيف: أخرجه عبد الرزاق في التفسير (٢٠٣/٢) نا ابن عيينة عن فضيل الرقاشي عن مجاهد قال:" نزل مع سورة الأنعام خمس مائة ملك يزفونها ويحفونها". زاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (٢٤٤/٣) للفريابي وعبد بن حميد وابن المنذر . وإسناده حسن إلى مجاهد لكنه مرسل .

فائدة : عزاه العيني في عمدة القاري (٢١٨/١٨) إلى تفسير أبي محمد البستي لكن بلفظ: "خمسمائة ألف ملك"."اهـ

(٢)قال في غاية البيان :" إسناده ضعيف جداً: أخرجه المستغفري في فضائل القرآن (٥٤٦/٢رقم٧٨٧) من طريق طلحة بن عمرو عن عطاء عنه به .

وإسناده ضعيف جداً؛ فيه: طلحة بن عمرو، متروك.

وسيأتي عن عطاء ما يخالفه"اهـ.

(٣) انظر التعليق التالي على كلام ابن الصلاح.

(٤) قال في غاية البيان : "ضعيف: أخرجه ابن عدي في الكامل (١٢٧/٧) والواحدي في الوسيط (٢٥٠/٢) من طريق سلام بن سليم المدائني عن هارون بن كثير عن زيد بن أسلم عن أبيه عن أبي أمامة عن أبي بن كعب قال : قال رسول الله ﷺ :" أنزلت علي سورة الأنعام جملة واحدة ، وتبعها سبعون ألف ملك ، لهم زجل بالتسبيح والتحميد والتكبير والتهليل ، ومن قرأ سورة الأنعام صلى الله عليه ، واستغفر له ، أولئك السبعون ألف ملك بعدد كل حرف في سورة الأنعام يوماً وليلة". وهذا إسناد ضعيف جداً : قال ابن عدي في الكامل (١٢٧/٧) :"هارون بن كثير ، شيخ ليس بمعروف ، روى عن زيد بن أسلم عن أبيه عن أبي أمامة الباهلي عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ فضائل القرآن سورة ، سورة حدث بذلك عنه سلام الطويل بطوله . أخبرنا إبراهيم بن شريك الآمدي عن أحمد بن يونس عنه . ورواه عن هارون بن كثير ، القاسم بن الحكم الغزي بطوله سورة ، سورة ، ورواه عن هارون يوسف بن عطية الكوفي لا البصري بعضه ، وهارون غير معروف ، و لم يحدث به عن زيد بن أسلم غيره وهذا الحديث غير محفوظ عن زيد"اهـ . وقال الذهبي في الميزان (٢٨٦/٤) :"هارون بن كثير عن زيد بن أسلم مجهول ، وزيد عن أبيه نكرة"اهـ . وسلام بن سليم أبو سليمان المدائني، متروك. وأخرجه الثعلبي (١٣١/٤) من طريق أبي عصمة عن يزيد العمي عن أبي نضرة عن ابن عباس عن أبي بن كعب عنه به نحوه . قال الحافظ في تخريج أحاديث الكشاف (٨٥/٢) :"فيه أبو عصمة وهو متهم بالكذب"اهـ . وانظر تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي (٤٥٠/١-٤٥١)."اهـ.

(٥) قال في غاية البيان: "وقول ابن الصلاح :"لم نرَ له إسناداً صحيحاً" هو الصواب فقد جاء من مسند علي بن أبي طالب، وجابر بن عبد الله، وأنس بن مالك، وأسماء بنت يزيد ﷺ. وقد تقدم من مسند عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس. وسيأتي من حديث أنس بن مالك وجابر بن عبد الله ﷺ. **فأما حديث علي بن أبي طالب:** فأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٤٧١/٢رقم٢٤٣٥) والخطيب في تاريخ بغداد (٢٧١/٧) من طريق الحسن بن أحمد الصيدلاني حدثني أبو الفضل بزيغ بن عبيد البزار المقرئ عن سليمان بن موسى عن سيلم بن عيسى عن حمزة بن حبيب الزيات عن الأعمش عن يحيى بن وثاب عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب :" حسبك هكذا أنزل خمساً خمساً ومن حفظ خمساً خمساً لم ينس إلا سورة الأنعام؛ فإنها نزلت جملة

وقد روي ما يخالفه:

فروي أنَّها لَم تنْزل جملة واحدة، بل نزلت آيات منها بالمدينة(١)، اختلفوا فِي عددها، فقيل: ثلاث، وقيل: ست، وقيل غير ذلك، والله أعلم.

في ألف، فشيعها من كل سماء سبعون ملك، حتى أدوها إلى النبي ﷺ، ما قرئت على عليل قط إلا شفاه الله تعالى". قال البيهقي :" هذا إن صح إسناده فكأنه خرج من كل سماء سبعون ملكاً، والباقي من الملائكة الذين هم فوق السماوات السبع وفي إسناده من لا يعرف والله أعلم". والحسن الصيدلاني وبزيغ بن عبيد لا يعرفان . وقال الذهبي في الميزان (١٧/٢) :" هذا موضوع على سليم بن عيسى". **وأما حديث أسماء بنت يزيد:** فأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٧٨/٢٤رقم٤٤٩، ٤٥٠) من طريقين عن ليث عن شهر بن حوشب عن أسماء بنت يزيد قالت :" نزلت الانعام على النبي ﷺ جملة واحدة، وأنا آخذة بزمام ناقة النبي ﷺ، إن كانت من ثقلها؛ لتكسر عظم الناقة ". وإسناده ضعيف؛ فيه ليث بن أبي سليم، ضعيف، وفيه: شهر بن حوشب، صدوق كثير الأوهام والإرسال. تنبيه : قوله "عن زيد بن أسلم" كذا في الكامل لابن عدي والوسيط للواحدي والميزان للذهبي وقد نبه الحافظ في اللسان (٣١٠/٨) على أن الصواب (زيد بن سالم) حيث قال: ووقع في بعض طرقه "زيد بن أسلم" وهو تحريف ، والصواب :"زيد بن سالم" اهـ"اهـ

(١) قال في غاية البيان: " أخرج النحاس في ناسخه (١٦٧) حدثني يموت بن المزرع، حدثنا أبو حاتم سهل بن محمد السجستاني، أنبأنا أبو عبيدة معمر بن المثنى، ثنا يونس بن حبيب، سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: سألت مجاهداً عن تلخيص آي القرآن المدني من المكي فقال: سألت ابن عباس عن ذلك فقال: سورة الأنعام نزلت بمكة جملة واحدة فهي مكية، إلا ثلاث آيات منها نزلن بالمدينة (قل تعالوا أتل) إلى تمام الآيات الثلاث". وإسناده حسن، وجوده السيوطي. وأخرج أبو عمرو الداني في البيان في عد آي القرآن (١٣٥) من طريق الفضل بن شاذان قال: قال عطاء بن يسار :" نزلت الأنعام جملة واحدة بمكة وهي مكية إلا ثلاث آيات منها نزلت بالمدينة {قل تعالوا أتل ما حرم ربكم عليكم} إلى قوله تعالى {وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه}". وهذا إسناد ضعيف؛ فيه انقطاع، وإرسال. وأخرج إسحاق بن راهوية في مسنده (٢٣٣رقم٥٧٨) قال أخبرنا جرير عن ليث عن شهر بن حوشب أنه قال :"نزلت سورة الأنعام ، ومعها زجل من الملائكة ، قد نظموا السماء الدنيا إلى الأرض ، قال : وهي مكية ، غير آيتين منها ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾، والتي تليها". وزاد نسبته في الدر المنثور (٢٤٤/٣) إلى الفريابي وعبد بن حميد. وإسناده ضعيف؛ فيه ليث بن أبي سليم، ضعيف"اهـ

النوع الحادي عشر[1] ما نزل مشيعًا وما نزل مفردًا

قال ابن حبيب -واتبعه ابن النقيب-: من القرآن ما نزل مشيعًا وهو سورة الأنعام شيعها سبعون ألف ملك، وفاتحة الكتاب نزلت ومعها ثَمانون ألف ملك، وآية الكرسى نزلت ومعها ثلاثون ألف ملك، وسورة يونس نزلت ومعها ثلاثون ألف ملك، و﴿وَسْئَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ﴾[2] نزلت ومعها عشرون ألف ملك، وسائر القرآن نزل به جبريل مفردًا بلا تشييع.

قال السيوطي:

- أما سورة الأنعام؛ فقد تقدم حديثها بطرقه، ومن طرقه أيضًا ما أخرجه البيهقي فِي "الشعب" والطبراني بسند ضعيف عن أنس مرفوعًا: «**نزلت سورة الأنعام ومعها موكب من الملائكة يسد ما بين الخافقين، لهم زجل بالتقديس والتسبيح، والأرض ترتج**»[3].

وأخرج الحاكم والبيهقي من حديث جابر؛ قال: «لَما نزلت سورة الأنعام؛ سبح رسول الله ﷺ، ثُمَّ قال: لقد شيع هذه السورة من الملائكة ما سد الأفق». قال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، لكن قال الذهبِي: فيه انقطاع، وأظنه موضوعًا[4].

---

(١) **هو النوع الرابع عشر على ترتيب السيوطي.**

(٢) الزخرف: ٤٥.

(٣) قال في غاية البيان : " ضعيف: أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٦/٢٩٢رقم٦٤٤٧) وأبو جعفر النحاس في معاني القرآن (٢/٣٩٧) وأبو بكر الإسماعيلي في معجم شيوخه (٢/٥٥١) ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (٢/٤٧١رقم٢٤٣٤) وأخرجه أبو بكر ابن مردوية (٢/١٢٣-ابن كثير) والمستغفري في فضائل القرآن (٢/٥٤٤رقم٧٨٣) والبيهقي في السنن الصغرى (١/٣٧٧رقم٨٨٥) وفي شعب الإيمان (٢/٤٧٠رقم٢٤٣٣) من طرق عن أحمد بن محمد السالمي نا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك حدثني عمر بن طلحة حدثني أبو سهيل نافع بن مالك عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ :"نزلت سورة الأنعام ، ومعها كوكبة من الملائكة ، تسد مابين الخافقين ، لهم زجل بالتسبيح والتقديس ، والأرض ترتج ، ورسول الله ﷺ يقول :"سبحان الله العظيم . سبحان الله العظيم". قال الطبراني :" لم يرو هذا الحديث عن أبي سهيل نافع بن مالك إلا عمر بن طلحة، ولا عن عمر بن طلحة إلا ابن أبي فديك ، تفرد به : أحمد بن محمد السالمي". وقال الدارقطني في الأفراد (٢/٢٤٥رقم١٢٦٨-أطرافه) :"غريب من حديث أبي سهيل نافع بن مالك عن أنس ، تفرد به : محمد بن إسماعيل بن أبي فديك عن عمر بن طلحة بن عمرو بن علقمة الليثي عنه"اهـ . وقال الهيثمي في المجمع (٧/٢٠) :"رواه الطبراني عن شيخه محمد بن عبد الله بن عرس عن أحمد بن محمد بن أبي بكر السالمي ، ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات"اهـ وإسناده ضعيف : فيه: أحمد السالمي ، لم أقف على جرح فيه أو تعديل."اهـ

(٤) قال في غاية البيان : " ضعيف جداً: أخرجه الحاكم في المستدرك (٢/٣١٤) من طريق جعفر بن عون أنبأ إسماعيل بن عبد الرحمن حدثنا محمد بن المنكدر عن جابر ﷺ قال :" لما نزلت سورة الأنعام ؛ سبح رسول الله ﷺ ثم قال :"لقد شيع هذه السورة من الملائكة ما سد الأفق". قال الحاكم :"هذا حديث صحيح على شرط

- وأما الفاتحة وسورة يونس و﴿وَسْئَلْ مَنْ أَرْسَلْنَا﴾؛ فلم أقف على حديث فيها بذلك ولا أثر.

- وأما آية الكرسي؛ فقد ورد فيها وفِي جميع البقرة حديث: أخرج أحمد فِي "مسنده" عن معقل بن يسار: أن رسول الله ﷺ قال: «**البقرة سنام القرآن وذروته، نزل مع كل آية منها ثَمانون ملكًا، واستُخرجت ﴿الله لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَي الْقَيوم﴾ من تحت العرش، فوصلت بِها**»(١).

وأخرج سعيد بن منصور فِي "سننه" عن الضحاك بن مزاحم؛ قال: "خواتيم سورة البقرة جاء بِها جبريل ومعه من الملائكة ما شاء الله"(٢).

[**قال السيوطي**:] وبقي سور أخرى [يعنِي: ورد أنَّها نزلت مشيعة غير ما تقدم](٣).

مسلم؛ فإن إسماعيل هذا هو : السدي ، و لم يخرجه البخاري"اهـ . وإسناده ظاهره الحسن إلا أن الذهبي قال في التلخيص متعقباً تصحيح الحاكم :"لا - والله - ؛ لم يدرك جعفر، السدي ! وأظن هذا موضوعاً"اهـ . وقد وجدت علته ، وذلك أن الصواب فيه الإرسال: وذلك فيما أخرجه المستغفري في فضائل القرآن (٥٤٥/٢رقم٧٨٥) والبيهقي في شعب الإيمان (٤٧٠/٢رقم٢٤٣٢) : من طريق جعفر بن عون أنا موسى بن عبيدة عن محمد بن المنكدر قال :" لما نزلت سورة الأنعام سبح النبي ﷺ وقال :"لقد شيع هذه السورة من الملائكة ما سد أفق السماء". وزاد في الدر المنثور (٢٤٤/٣) نسبته لعبد بن حميد. وإسناده ضعيف؛ فيه : موسى بن عبيدة ، ضعيف . والحديث مرسل ."اهـ

(١) قال في غاية البيان : " إسناده ضعيف: أخرجه أحمد في ا لمسند (٢٦/٥) والروياني في المسند (٣٣١/٢رقم١٣٠٧) والطبراني في المعجم الكبير (٢٢٠/٢٠، ٢٣٠رقم٥١١، ٥٤١) وأبو الشيخ في الأمثال (٣٨٥رقم٢٤٣) من طرق عن معتمر بن سليمان عن أبيه عن رجل عن أبيه عن معقل بن يسار عنه به . قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٣١١/٦) :" رواه أحمد وفيه راو لم يسم وبقيه رجاله رجال الصحيح". وضعفه الألباني في صحيح الترغيب (رقم٨٧٨) والأرناؤوط في تحقيق المسند (رقم٢٠٣١٥). "اهـ

(٢) قال في غاية البيان : " إسناده ضعيف: أخرجه سعيد بن منصور في السنن (١٠١٩/٣رقم٤٨٣) ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (٤٦٣/٢رقم٢٤١٠) نا سفيان عن سلمى بن نبيط قال سمعت الضحاك بن مزاحم يقول:" جاء بها جبريل ومعه من الملائكة ما شاء الله ﷻ ﴿آمن الرسول بما أنزل إليه من ربه﴾ إلى قوله: ﴿ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا﴾ قال:" ذلك لك" ﴿أو أخطانا﴾ قال :"ذلك لك" ﴿ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا﴾ قال :"ذلك لك" ﴿ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به﴾ قال :" ذلك لك" ﴿واعف عنا﴾ قال :"ذلك لك" ﴿واغفر لنا﴾ قال :" ذلك لك" ﴿وارحمنا﴾ قال :" ذلك لك" ﴿أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين﴾ قال :" ذلك لك". إسناده ضعيف؛ فرواية الضحاك مرسلة. "اهـ

(٣) قال في غاية البيان : " من ذلك ما ورد في سورة الكهف: أخرجه ابن الضريس في فضائله (١٦١رقم٢٠٤) أخبرنا يزيد بن عبد العزيز الطيالسي حدثنا إسماعيل بن عياش عن إسماعيل بن رافع قال: بلغنا أن رسول الله ﷺ قال:" ألا أخبركم بسورة ملء عظمتها ما بين السماء والأرض، شيعها سبعون ألف ملك! سورة الكهف". وإسناده ضعيف؛ فيه: إسماعيل بن عياش، مخلط في روايته عن غير أهل بلده، وهذه منها، وفيه: إسماعيل بن رافع، ضعيف، وفيه: انقطاع. وأخرجه المستغفري في فضائل القرآن (٥٦٤/٢رقم٨٢٥) من طريق إسماعيل بن

تنبيه:

لينظر فِي التوفيق بين ما مضى وبين ما أخرجه ابن أبي حاتم بسند صحيح عن سعيد بن جبير؛ قال: «ما جاء جبريل بالقرآن إلَى النَّبِي ﷺ إلا ومعه أربعة من الملائكة حفظة»[1].

وأخرج ابن جرير عن الضحاك؛ قال: «كان النَّبِي ﷺ إذا بُعث إليه الملك؛ بُعث ملائكة يحرسونه من بين يديه ومن خلفه أن يتشبه الشيطان على صورة الملك»[2].

رافع عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة مرفوعاً. وهذا إسناد شديد الضعف؛ فإسحاق ابن أبي فروة، متروك"اهـ

(١)قال في غاية البيان :" ضعيف: أخرجه ابن جرير في التفسير (١٢٣/٢٩) وابن أبي حاتم في التفسير (٣٣٧٨/١٠رقم١٩٠٠٩) وأبو الشيخ في العظمة (٧٨٠/٢رقم٣٥٧) والمستغفري في فضائل القرآن (٥٤٦/٢رقم٧٨٨) من طريقين عن يعقوب القمي عن جعفر عن سعيد :" ما نزل جبريل بشيء من الوحي إلا ومعه أربعة حفظة من الملائكة".

وزاد السيوطي في الدر المنثور (٣٠٩/٨) نسبته إلى عبد بن حميد وابن المنذر .

وإسناده ضعيف؛ لإرساله"اهـ.

(٢)قال في غاية البيان :" إسناده ضعيف جداً : أخرجه ابن جرير في التفسير (١٢٢/٢٩) حدثنا ابن حميد ثنا مهران عن سفيان عن علقمة بن مرثد عن الضحاك عنه به .

وزاد السيوطي في الدر المنثور (٣٠٩/٨) نسبته إلى عبد بن حميد.

وإسناده ضعيف جداً؛ فيه: محمد بن حميد الرازي، متروك، وفيه: مهران بن أبي عمر الرازي، صدوق له أوهام سيء الحفظ"اهـ.

النوع الثاني عشر[١] الأرضي والسمائي

قال ابن العربي: إن من القرآن سَمائيًّا وأرضيًّا، وما نزل بين السماء والأرض، وما نزل تحت الأرض فِي الغار.

قال: وأخبرنا أبو بكر الفهري؛ قال: أنبأنا التميمي: أنبأنا هبة الله المفسر؛ قال: نزل القرآن بين مكة والمدينة؛ إلا ست آيات نزلت لا فِي الأرض ولا فِي السماء: ثلاث فِي سورة الصافات: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾[٢] الآيات الثلاث، وواحدة فِي الزخرف: ﴿وَسْـَٔلْ مَنْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رُّسُلِنَآ﴾[٣] الآية، والآيتان من آخر سورة البقرة نزلتا ليلة المعراج.

قال ابن العربي: ولعله أراد فِي الفضاء بين السماء والأرض.

قال: وأما ما نزل تحت الأرض فِي الغار؛ فسورة المرسلات؛ كما فِي الصحيح عن ابن مسعود[٤].

قال السيوطي: أما الآيات المتقدمة؛ فلم أقف على مستند لِما ذكره فيها؛ إلا آخر البقرة، فيمكن أن يستدل بِما أخرجه مسلم عن ابن مسعود: «لَما أسري برسول الله ﷺ؛ انتهى إلَى سدرة المنتهى...». الحديث، وفيه: «فأعطي رسول الله ﷺ منها ثلاثًا: أعطي الصلوات الخمس، وأعطي خواتيم سورة البقرة، وغُفر لمن لا يشرك من أمته بالله شيئًا الْمقحِمات»[٥].

وفِي "الكامل" للهذلي: نزلت ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ﴾[٦] إلَى آخرها بقاب قوسين.

---

(١) هو النوع السادس على ترتيب السيوطي.

(٢) سورة الصافات: ١٦٤ - ١٦٧.

(٣) سورة الزخرف: ٤٥.

(٤) قال في غاية البيان :" متفق عليه : وقد سبق تخريجه في النوع العاشر"اهـ.

(٥) قال في غاية البيان :" أخرجه مسلم في الصحيح (رقم١٧٣) كتاب الإيمان باب في سدرة المنتهى"اهـ.

(٦) سورة البقرة: ٢٨٤.

النوع الثالث عشر[١] معرفة المكي والمدني

[تعريف المكي والمدني]:

قال ابن النقيب فِي مقدمة تفسيره: الْمنَزل من القرآن على أربعة أقسام: مكي، ومدني، وما بعضه مكي وبعضه مدني، وما ليس بِمكي ولا مدني.

اعلم أن للناس فِي المكي والمدني اصطلاحات ثلاثة:

أشهرها: أن المكي ما نزل قبل الهجرة، والمدني ما نزل بعدها، سواء نزل بِمكة أم بالمدينة، عام الفتح أو عام حجة الوداع، أم بسفر من الأسفار.

أخرج عثمان بن سعيد الرازي بسنده إِلَى يَحيَى بن سلام؛ قال: «**ما نزل بِمكة** وما نزل فِي طريق المدينة قبل أن يبلغ النَّبِي ﷺ المدينة؛ فهو من المكي، وما نزل على النَّبِي ﷺ فِي أسفاره بعدما قدم المدينة؛ فهو المدني»[٢].

وهذا أثر لطيف، يؤخذ منه أن ما نزل فِي سفر الهجرة مكي اصطلاحًا.

الثاني: أن المكي ما نزل بِمكة -ولو بعد الهجرة-، والمدني ما نزل بالمدينة، وعلى هذا تثبت الواسطة، فما نزل بالأسفار لا يُطلق عليه مكي ولا مدني.

وقد أخرج الطبراني في "الكبير" من طريق الوليد بن مسلم عن عفير بن معدان عن سليم بن عامر عن أبي أمامة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «**أُنزل القرآن في ثلاثة أمكنة: مكة، والمدينة، والشام**». قال الوليد: "يعنِي: بيت المقدس"[٣].

---

(١) هو النوع الأول على ترتيب السيوطي.

(٢) قال في غاية البيان :" إسناده ضعيف: أخرجه أبو عمرو الداني في البيان في عد آي القرآن (١٣٢) من طريق أحمد بن موسى عن يحيى بن سلام عنه به .

وإسناده ضعيف: فيه: أحمد بن موسى بن جرير الأزدي، قال عنه أبو العرب:" في كتبه خطأ وتصحيف"اهـ.

(٣) قال في غاية البيان :" ضعيف جداً: أخرجه الفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ١٧١) ومن طريقه الخطيب في الموضح لأوهام الجمع (٢/ ٢٥٠) وكذا ابن عساكر في تاريخ دمشق (١/ ١٦٤) وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٨/ ١٧١رقم٧٧١٧) والحاكم في المستدرك (٤/ ٥٥٥) وابن عساكر في تاريخ دمشق (١/ ١٦٤) من طرق عن الوليد بن مسلم أخبرني أبو عائذ عفير عن سليم بن عامر عن أبي أمامة عنه به .

وإسناده ضعيف جداً؛ فيه عفير بن معدان الحمصي، قال عنه الحافظ في مختصر زوائد البزار (٢/ ١٠٤)

قال الشيخ عماد الدين بن كثير: بل تفسيره بتبوك أحسن.

[**قال السيوطي:**] ويدخل فِي مكة ضواحيها؛ كالْمنَزل بِمنَى وعرفات والحديبية، وفِي المدينة ضواحيها؛ كالْمنَزل ببدر وأحد وسَلْع.

الثالث: أن المكي ما وقع خطابًا لأهل مكة، والمدني ما وقع خطابًا لأهل المدينة.

[**شرف هذا النوع وأقسامه:**]

قال أبو القاسم الحسن بن مُحمَّد بن حبيب النيسابوري فِي كتاب "التنبيه على فضل علوم القرآن": من أشرف علوم القرآن: علم نزوله وجهاته، وترتيب ما نزل بِمكة والمدينة، وما نزل بِمكة وحكمه مدني، وما نزل بالمدينة وحكمة مكي، وما نزل بِمكة فِي أهل المدينة، وما نزل بِالمدينة فِي أهل مكة، وما يشبه نزول المكي فِي المدني، وما يشبه نزول المدني فِي المكي، وما نزل بالجحفة، وما نزل ببيت المقدس، وما نزل بالطائف، وما نزل بالحديبية، وما نزل ليلاً، وما نزل نَهارًا، وما نزل مشيعًا، وما نزل منفردًا، والآيات المدنيات فِي السور المكية، والآيات المكيات فِي السور المدنية، وما حمل من مكة إلَى المدينة، وما حمل من المدينة إلَى مكة، وما حمل من المدينة إلَى أرض الحبشة، وما نزل مجملاً، وما نزل مفسرًا، وما اختلفوا فيه، فقال بعضهم: مدني، وبعضهم: مكي، فهذه خمسة وعشرون وجهًا من لَم يعرفها ويُميز بينها؛ لَم يحل له أن يتكلم فِي كتاب الله تعالى.

[**قال السيوطي:**] وقد أشبعت الكلام على هذه الأوجه: فمنها ما أفردته بنوع، ومنها ما تكلمت عليه فِي ضمن بعض الأنواع.

قال ابن العربي فِي كتابه "الناسخ والمنسوخ": الذي علمناه على الجملة من القرآن أن منه: مكيًّا ومدنيًّا، وسفريًّا وحضريًّا، وليليًّا ونَهاريًّا، وسمائيًّا وأرضيًّا وما نزل بين السماء والأرض وما نزل تحت الأرض فِي الغار".

[**من فوائد هذا النوع:**]

ومن فوائد معرفة ذلك: العلم بالمتأخر فيكون ناسخًا أو مخصِّصًا على رأي من يرى تأخير المخصص.

[**العمدة فِي معرفة المكي والمدني:**]

قال القاضي أبو بكر فِي "الانتصار": إنَّما يُرجع فِي معرفة المكي والمدني لحفظ الصحابة والتابعين، ولَم يرد عن النَّبِي ﷺ فِي ذلك قول؛ لأنه لَم يؤمر به، ولَم يجعل الله علم ذلك من فرائض الأمة، وإن وجب فِي بعضه على أهل العلم معرفة تاريخ الناسخ والمنسوخ؛ فقد يُعرف ذلك بغير نص الرسول" اهـ.

:"متروك"اهـ.

وقد أخرج البخاري عن ابن مسعود أنه قال: «والذي لا إله غيره؛ ما نزلت آية من كتاب الله تعالى إلا وأنا أعلم فيمن نزلت وأين نزلت»[١].

وقال أيوب: سأل رجل عكرمة عن آية من القرآن، فقال: "نزلت فِي سفح ذلك الجبل"، وأشار إلَى سلع. أخرجه أبو نعيم فِي "الحلية"[٢].

وقد ورد عن ابن عباس وغيره عد المكي والمدني[٣].

ضوابط [المنهج القياسي فِي معرفة] المكي والمدني:

---

(١)قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٤٧١٦) كتاب فضائل القرآن باب القراء من أصحاب النبي ﷺ"اهـ.

(٢)قال في غاية البيان :" حسن: أخرجه أبو نعيم في الحلية (٣/ ٣٢٧) حدثنا محمد حدثنا محمد ثنا أبي ثنا ابن علية عن أيوب عنه به"اهـ.

(٣)قال في غاية البيان :" سبق تخريج بعض الآثار عن ابن عباس وغيره في النوع العاشر .

ومن ذلك أيضاً ما أخرجه أبو بكر ابن الأنباري (١/ ٣٩-الإتقان) حدثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي حدثنا حجاج بن منهال نبأنا هشام عن قتادة قال:" نزل في المدينة من القرآن: البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، وبراءة، والرعد، والنحل، والحج، والنور، والأحزاب، ومحمد، والفتح، والحجرات، والحديد، والرحمن، والمجادلة، والحشر، والممتحنة، والصف، والجمعة، والمنافقون، والتغابن، والطلاق، و{يا أيها النبي لم تحرم} إلى رأس العشر، و{إذا زلزلت}، و{إذا جاء نصر الله}. وسائر القرآن نزل بمكة".

وإسناده صحيح.

ومن ذلك أيضاً ما أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٢/ ٢٢٦رقم٦٦٢) حدثنا عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة قال:" نزلت بالمدينة سورة البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنفال، والتوبة، والحج، والنور، والأحزاب، و{الذين كفروا}، والفتح، والحديد، والمجادلة، والحشر، والممتحنة، والحواريين: يريد الصف، والتغابن، و{يا أيها النبي إذا طلقتم النساء}، و{يا أيها النبي لم تحرم} والفجر، والليل، و{إنا أنزلناه في ليلة القدر}، و{لم يكن}، و{إذا زلزلت}، و{إذا جاء نصر الله}. وسائر ذلك بمكة".

وإسناده حسن"اهـ .

وسيأتي عن علقمة وميمون بن مهران وعروة، بإسناد صحيح"اهـ.

قال الجعبري: لمعرفة المكي والمدني طريقان: سماعي وقياسي:

- **فالسماعي**: ما وصل إلينا نزوله بأحدهما [أي: مكي أو مدني].

- **والقياسي**: كل سورة فيها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ فقط، أو ﴿كَلَّآ﴾، أو أولها حرف تَهجٍّ - سوى الزهراوين والرعد- أو فيها قصة آدم وإبليس -سوى سورة البقرة- فهي مكية. وكل سورة فيها قصص الأنبياء والأمم الخالية مكية، وكل سورة فيها فريضة أو حد فهي مدنية. ا هـ.

أخرج الحاكم فِي "مستدركه" والبيهقي فِي "الدلائل" والبزار فِى "مسنده"؛ من طريق الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله؛ قال: "ما كان ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ أُنزل بالمدينة، وما كان ﴿**يَأَيُّهَا النَّاسُ**﴾ فبمكة"[(١)].

وأخرجه أبو عبيد فِي "الفضائل" عن علقمة مرسلاً[(٢)].

---

(١)قال في غاية البيان :" إسناده ضعيف: أخرجه البزار في المسند (٤/ ٣٣٦رقم١٥٣١) من طريق قيس وأخرجه الحاكم في المستدرك (٣/ ٢٠) وعنه البيهقي في دلائل النبوة (٧/ ١٧٧) من طريق الجراح بن مليح

كلاهما عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله ﷺ عنه به.

وزاد السيوطي في الدر المنثور (١/ ٨٤) نسبته إلى ابن مردويه.

قال البزار:" هذا الحديث يرويه غير قيس مرسلاً، ولا نعلم أحداً أسنده إلا قيس"اهـ

قلت : تابعه الجراح بن مليح عند الحاكم.

ونقل السيوطي في الإتقان (١/ ٥٥) عن ابن الحصار أنه قال:" قد اعتنى المتشاغلون بالنسخ بهذا الحديث واعتمدوه على ضعفه"

قلت: إسناده ضعيف؛ فيه: الجراح بن مليح الرؤاسي، صدوق يهم، وفيه : قيس بن الربيع الأسدي، صدوق تغير لما كبر وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به .

وقد خالفهما أصحاب الأعمش فجعلوه عن علقمة مرسلاً، كما في الرواية التالية "اهـ.

(٢)قال في غاية البيان :" مرسل: أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٢/ ٢٣٠رقم٦٦٦) وابن الضريس في فضائل القرآن (٧٩رقم٢٦) من طريق الأعمش يحدث عن إبراهيم عن علقمة قوله.

وهذا الوجه هو الصواب؛ قال الدارقطني في العلل (٥/ ١٦٨) :" يرويه الأعمش، واختلف عنه: فرواه قيس بن الربيع وأبو وكيع عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله، وكذلك قال عبيد بن عقيل عن شعبة.

وقال غيره: عن شعبة عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قوله، وكذلك رواه أصحاب الأعمش عنه

وأخرج عن ميمون بن مهران؛ قال: "ما كان فِي القرآن ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ أو ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ﴾؛ فإنه مكي، وما كان ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾؛ فإنه مدني"(١).

قال ابن عطية وابن الفرس وغيرهما: هو فِي ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ صحيح، وأما ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾؛ فقد يأتي فِي الْمدني.

وقال ابن الحصار: وقد اعتنَى المتشاغلون بالنسخ بهذا الحديث، واعتمدوه على ضعفه، وقد اتفق الناس على أن النساء مدنية، وأولها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾، وعلى أن الحج مكية، وفيها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ﴾.

وقال غيره: هذا القول إن أُخذ على إطلاقه فيه نظر؛ فإن سورة البقرة مدنية، وفيها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾(٢)، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾(٣)، وسورة النساء مدنية، وأولها: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾.

وقال مكي: هذا إنَّما هو فِي الأكثر، وليس بعام، وفِي كثير من السور المكية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾.

وقال غيره: الأقرب حمله على أنه خطاب المقصود به -أو جُلّ المقصود به-: أهل مكة أو المدينة.

وقال القاضي: إن كان الرجوع فِي هذا إلَى النقل؛ فمسلَّم، وإن كان السبب فيه حصول المؤمنين بالمدينة على الكثرة دون مكة؛ فضعيف؛ إذ يجوز خطاب المؤمنين بصفتهم وباسمهم وجنسهم، ويؤمر غير المؤمنين بالعبادة كما يؤمر المؤمنون بالاستمرار عليها والازدياد منها. نقله الإمام فخر الدين فِي "تفسيره".

وهو الصحيح".

وهو ما رجحه ابن معين في التاريخ (١٢٠رقم٣٧٥- الدارمي).

قلت: ومن الاختلاف أيضاً: ما أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٦/ ١٤٠رقم٣٠١٤٢) حدثنا وكيع عن الأعمش عن إبراهيم قال:" كل شيء في القرآن {يا أيها الذين آمنوا} ؛ أنزل بالمدينة. وكل شيء في القرآن {يا أيها الناس} أنزل بمكة".

فجعله موقوفاً على إبراهيم، وإسناده صحيح إلى إبراهيم لكنه منقطع"اهـ.

(١)قال في غاية البيان :" صحيح: أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٢/ ٢٣١رقم٦٦٧) حدثنا علي بن معبد عن أبي المليح عن ميمون بن مهران عنه به"اهـ.

(٢) سورة البقرة: ٢١.

(٣) سورة البقرة: ١٦٨.

وأخرج البيهقي فِي "الدلائل" من طريق يونس بن بكير عن هشام بن عروة عن أبيه؛ قال: «**كل شيء نزل من القرآن فِيه ذكر الأمم والقرون؛ فإنَّما نزل بِمكة، وما كان من الفرائض والسنن؛ فإنَّما نزل بالمدينة**»[(١)].

وقال مكي: كل سورة فيها ذكر المنافقين؛ فمدنية. وزاد غيره: سوى العنكبوت.

وفِي "كامل" الهذلي: كل سورة فيها سجدة؛ فهي مكية.

وقال الديريني:

وما نزلت كلا بيثرب فاعلمن ولَم تأت فِي القرآن فِي نصفه الأعلى

وحكمة ذلك أن نصفه الأخير نزل أكثره بِمكة وأكثرها جبابرة، فتكررت فيه على وجه التهديد والتعنيف والإنكار عليهم؛ بخلاف النصف الأول، وما نزل منه فِي اليهود لَم يحتج إلَى إيرادها فيه؛ لذلتهم وضعفهم. ذكره العماني.

فصل

قال البيهقي فِي "الدلائل"[(٢)]: فِي بعض السور الَّتِي نزلت بِمكة آيات نزلت بالمدينة فأُلحقت بِها.

وكذا قال ابن الحصار: كل نوع من المكي والمدني منه آيات مستثناة.

قال: إلا أن من الناس من اعتمد فِي الاستثناء على الاجتهاد دون النقل.

وقال ابن حجر فِي "شرح البخاري": قد اعتنَى بعض الأئمة ببيان ما نزل من الآيات بالمدينة فِي السور المكية.

قال: وأما عكس ذلك -وهو نزول شيء من سورة بِمكة، تأخر نزول تلك السورة إلَى المدينة-؛ فلم أره إلا نادرًا.

≃ فائدة:

أخرج الطبراني عن ابن مسعود؛ قال: "نزل المفصل بِمكة، فمكثنا حججًا نقرؤه ولا ينْزل

---

(١) قال في غاية البيان :" صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٦/ ١٤٠رقم٣٠١٤٠) وأبو عبيد في فضائل القرآن (٢/ ٢٢٩رقم٦٦٥) والبيهقي في دلائل النبوة (٧/ ١٤٤) من طريقين عن هشام بن عروة عن أبيه قال:" ما كان من حد أو فريضة؛ فإنه أنزل بالمدينة، وما كان من ذكر الأمم والعذاب؛ فإنه أنزل بمكة".

وزاد السيوطي في الدر المنثور (١/ ٨٤) نسبته إلى ابن مردويه"اهـ.

(٢) (٧/ ١٤٤).

غيره"[١].

تنبيه:

قد تبين بما ذكرنا من الأوجه الَّتِي ذكرها ابن حبيب: المكي والمدني وما اختُلف فيه، وترتيب نزول ذلك، والآيات المدنيات فِي السور المكية، والآيات المكيات فِي السور المدنية، وبقي أوجه تتعلق بهذا النوع، فنذكرها وأمثلتها:

- **مثال ما نزل بمكة وحكمه مدني:** ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ﴾[٢] الآية، نزلت بمكة يوم الفتح، وهي مدنية؛ لأنَّها نزلت بعد الهجرة، وقوله: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾[٣] كذلك.

[**قال السيوطي:**] وكذا قوله: ﴿۞إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾[٤] فِي آيات أخر.

- **ومثال ما نزل بالمدينة وحكمه مكي:** سورة الممتحنة؛ فإنَّها نزلت بالمدينة مخاطبة لأهل مكة، وقوله فِي النحل: ﴿وَٱلَّذِينَ هَاجَرُواْ﴾[٥]... إلَى آخرها نزل بالمدينة مخاطبًا به أهل مكة، وصدر ﴿بَرَآءَةٞ﴾ نزل بالمدينة خطابًا لمشركي أهل مكة.

- **ومثال ما يشبه تنْزيل المدني فِي السور المكية: قوله فِي النجم:** ﴿ٱلَّذِينَ يَجۡتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَۚ﴾[٦]؛ فإن الفواحش: كل ذنب فيه حد، والكبائر: كل ذنب عاقبته النار، واللمم: ما بين الحدين من الذنوب، ولَم يكن بمكة حد ولا نحوه.

- **ومثال ما يشبه تنْزيل مكة فِي السور المدنية:** قوله: ﴿وَٱلۡعَٰدِيَٰتِ ضَبۡحٗا﴾، وقوله فِي

---

(١) قال في غاية البيان :" إسناده ضعيف: أخرجه سعيد بن منصور في السنن (٢/ ٣٨٨رقم١٢٦) ومن طريقه الطبراني في المعجم الأوسط (٦/ ٢٥٨رقم٦٣٤٤) نا حديج بن معاوية قال نا أبو اسحاق عن عبد الله بن حبيب عن ابن مسعود عنه به .

قال الطبراني :"لم يرو هذا الحديث عن أبي إسحاق عن عبد الله بن حبيب أبي عبد الرحمن إلا حديج بن معاوية".

إسناده ضعيف؛ فيه: أبو إسحاق السبيعي، مختلط"اهـ

(٢) سورة الحجرات: ١٣.

(٣) سورة المائدة: ٣.

(٤) سورة النساء: ٥٨.

(٥) سورة النحل: ٤١.

(٦) سورة النجم: ٣٢.

الأنفال[١]: ﴿وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ﴾ الآية.

- **ومثال ما حُمل من مكة إلَى المدينة:** سورة يوسف، والإخلاص، [وسورة ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾].

- **ومثال ما حُمل من المدينة إلَى مكة:** ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[٢]، وآية الربا، وصدر ﴿بَرَآءَةٌ﴾، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾[٣] الآيات.

- **ومثال ما حُمل إلَى الحبشة:** ﴿قُلْ يَـٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ﴾[٤].

[**قال السيوطي:**] صح حملها إلَى الروم[٥]، وينبغي أن يُمثل لِما حُمل إلَى الحبشة بسورة مريم؛ فقد صح أن جعفر بن أبي طالب قرأها على النجاشي، وأخرجه أحمد فِي "مسنده"[٦].

---

(١) سورة الأنفال: ٣٢.

(٢) سورة البقرة: ٢١٧.

(٣) سورة النساء: ٩٧.

(٤) سورة آل عمران: ٦٤.

(٥)قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٧) باب بدء الوحي ومسلم في الصحيح (رقم١٧٧٣) كتاب الجهاد والسير باب كتاب النبي ﷺ إلى هرقل يدعوه إلى الإسلام عن عبد الله بن عباس في قصة أبي سفيان حين كان مع ركب قريش في تجارتهم بالشام وفيه أن هرقل:" دعا بكتاب رسول الله ﷺ، فقرأه فإذا فيه: بسم الله الرحمن الرحيم من محمد رسول الله إلى هرقل عظيم الروم سلام على من اتبع الهدى أما بعد فإني أدعوك بدعاية الإسلام أسلم تسلم وأسلم يؤتك الله أجرك مرتين وإن توليت فإن عليك إثم الأريسيين {قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنا مسلمون} ..." الحديث"اهـ.

(٦)قال في غاية البيان :" حسن: أخرجه في المسند (١/ ٢٠١) و(٥/ ٢٩١) ومن طريقه ابن الجوزي في المنتظم (٢/ ٣٨١) وأخرجه إسحاق بن راهويه في المسند (٤/ ٧١رقم١٨٣٥) ومن طريقه أبو نعيم في دلائل النبوة (١/ ٢٢٣رقم١٨٩) وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٩/ ١٤٤) وفي شعب الإيمان (١/ ٩٣رقم٨٢) وفي الاعتقاد (٤٦) وفي دلائل النبوة (٢/ ٣٠١) من طرق عن محمد بن إسحاق حدثني محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي عن أم سلمة ابنة أبي أمية بن المغيرة زوج النبي ﷺ قالت:" لما نزلنا أرض الحبشة

– وأما ما أُنزل بالجحفة والطائف وبيت المقدس والحديبية؛ فسيأتي، ويُضم إليه ما نزل بِمنَى وعرفات وعسفان وتبوك وبدر وأحد وحراء وحمراء الأسد.

[من المصنفات فِي هذا النوع:]

أفرده بالتصنيف جماعة؛ منهم: مكي، والعز الدرينِي.

.... وفيه أن النجاشي قال لجعفر بن أبي طالب: هل معك مما جاء به عن الله من شيء ؟ فقال له جعفر: نعم. فقال له النجاشي: فاقرأه علي فقرأ عليه صدراً من كهيعص ..." الحديث .

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٦/ ٢٧) :" رواه أحمد، وجاله رجال الصحيح غير إسحاق، وقد صرح بالسماع".

وحسنه الأرناؤوط في تحقيق المسند (٣/ ٢٦٨رقم١٧٤٠)اهـ.

النوع الرابع عشر[١] الفراشي والنومي

- **ومن أمثلة الفراشي:** آية الثلاثة[٢] الذين خُلِّفوا، ففي الصحيح[٣] أنَّها نزلت وقد بقي من الليل ثلثه وهو ﷺ عند أم سلمة[٤].

- وأما النومي؛ ففي أمثلته سورة الكوثر؛ لِما روى مسلم عن أنس؛ قال: «بينا رسول الله ﷺ بين أظهرنا، إذ غفا إغفاءة، ثُمَّ رفع رأسه متبسمًا، فقلنا: ما أضحكك يا رسول الله؟ فقال: **أُنزل عليَّ آنفًا سورة**، فقرأ: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ۝١ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ۝٢ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾»[٥].

وقال الإمام الرافعي فِي "أماليه": فهم فاهمون من الحديث أن السورة نزلت فِي تلك الإغفاءة، وقالوا: من الوحي ما كان يأتيه فِي النوم؛ لأن رؤيا الأنبياء وحي.

قال: وهذا صحيح، لكن الأشبه أن يقال: إن القرآن كله نزل فِي اليقظة، وكأنه خطر له فِي النوم سورة الكوثر الْمنَزلة فِي اليقظة، أو عُرض عليه الكوثر الذي وردت فيه السورة، فقرأها عليهم وفسرها لهم.

---

(١) هو النوع التاسع على ترتيب السيوطي.

(٢) سورة التوبة: ١١٨.

(٣) قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٤٤٠٠) كتاب التفسير باب {وعلى الثلاثة الذين خلفوا} ومسلم في الصحيح (رقم٢٧٦٩) كتاب التوبة باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه"اهـ.

(٤) قال السيوطي: واستُشْكِل الجمع بين هذا، وقوله ج فِي حق عائشة: $ما نزل عليَّ الوحي فِي فراش امرأة غيرها؛ قال القاضي جلال الدين: ولعل هذا كان قبل القصة الَّتِي نزل الوحي فيها فِي فراش أم سلمة.

قلت (السيوطي): ظفرت بِما يؤخذ منه جواب أحسن من هذا، فروى أبو يعلى فِي "مسنده" عن عائشة؛ قالت: $أعطيت تسعًا...هـ الحديث، وفيه: $وإن كان الوحي لينْزل عليه وهو فِي أهله فينصرفون عنه، وإن كان لينْزل عليه وأنا معه فِي لحافه، وعلى هذا لا معارضة بين الحديثين كما لا يخفى. ا ٰ. "الإتقان" (١/ ٣٠ -الحلبي).

(٥) قال في غاية البيان :" أخرجه مسلم في الصحيح (رقم٤٠٠) كتاب الصلاة باب حجة من قال البسملة آية من أول كل سورة سوى براءة"اهـ.

قال: وورد فِي بعض الروايات أنه أغمي عليه، وقد يُحمل ذلك على الحالة الَّتِي كانت تعتريه عند نزول الوحي، ويقال لَهَا: برحاء الوحي. اهـ.

قال السيوطي: الذي قاله الرافعي فِي غاية الاتجاه، وهو الذي كنت أميل إليه قبل الوقوف عليه، والتأويل الأخير أصح من الأول؛ لأن قوله: «**أُنزل علي آنفًا**» يدفع كونَها نزلت قبل ذلك، بل نقول: تلك الحالة ليس إغفاءة نوم، بل الحالة التِي كانت تعتريه عند الوحي[1]، فقد ذكر العلماء أنه كان يؤخذ عن الدنيا (!).

(١) ويؤيده قول أنس: $بين أظهرناه؛ إذ النوم لا يكون بين جمع كثير عادة، سيما رسول الله ج، وأيضًا قوله: "ثُمَّ رفع رأسه"، ولَمَ يقل: ثُمَّ استيقظ، أو ثُمَّ قام من مضجعه... وما أشبه ذلك، وقوله: $أُنزل عليَّ سورة فقرأ... إلَى آخرهاه يدل على أنَّها لَمَ تنْزل قبل ذلك، ولو كان كذلك؛ لقال: سورة الكوثر، ولَمَ يحتج إلَى قراءة السورة بتمامها، فاندفع التوجيه الأول الذي ذكره الرافعي. "مفتاح السعادة ومصباح السيادة" (٢/ ٣٤٦- ٣٤٧).

النوع الخامس عشر[١] معرفة الحضري والسفري

أمثلة الحضري كثيرة، وأما السفري؛ فله أمثلة تتبعتها:

- **منها:** ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ﴾[٢] الآية: نزلت بالحديبية، كما أخرجه أحمد عن كعب بن عجرة الذي نزلت فيه[٣]، والواحدي عن ابن عباس[٤].

- **ومنها:** سورة المرسلات: أخرج الشيخان[٥] عن ابن مسعود؛ قال: «بينما نحن مع النَّبِي ﷺ فِي غار بِمنَى؛ إذ نزلت عليه ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ﴾».

- ومنها: أول سورة ﴿ٱقْرَأْ﴾ نزل بغار حراء؛ كما فِي الصحيحين[٦].

---

(١) هو النوع الثاني على ترتيب السيوطي.

(٢) سورة البقرة: ١٩٦.

(٣) قال في غاية البيان :" أخرجه أحمد في المسند (٤/ ٢٤١) والبخاري في الصحيح (رقم٣٩٥٥) كتاب المغازي باب في غزوة الحديبية ومسلم في الصحيح (رقم١٢٠١) كتاب الحج باب جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى ووجوب الفدية لحلقه وبيان قدرها من طرق عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن كعب بن عجرة قال: كنا مع رسول الله ﷺ بالحديبية، ونحن محرمون، وقد حصرنا المشركون، وكانت لي وفرة، فجعلت الهوام تساقط على وجهي، فمر بي النبي ﷺ ! فقال:" أيؤذيك هوام رأسك ؟ قلت: نعم ! فأمره: أن يحلق، قال:" ونزلت هذه الآية {فمن كان منكم مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك} "اهـ.

(٤) قال في غاية البيان :"صحيح لغيره: أخرجه الواحدي في أسباب النزول (٩١) من طريق عمر بن بشر المكي عن عطاء عن ابن عباس عنه به نحوه.

وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (١/ ٥١٥) إلى ابن مردويه "اهـ

(٥) قال في غاية البيان :" متفق عليه: وقد سبق تخريجه في النوع العاشر"اهـ.

(٦) قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٣) باب بدء الوحي ومسلم في الصحيح (رقم١٦٠) كتاب الإيمان باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ عن عائشة أم المؤمنين"اهـ.

النوع السادس عشر[١] معرفة النهاري والليلي

أمثلة النهاري كثيرة.

قال ابن حبيب: نزل أكثر القرآن نَهارًا، أما الليلي فتتبعت له أمثلة:

- **منها:** آية الثلاثة الذين خُلِّفوا[٢]؛ ففي الصحيحين[٣] من حديث كعب: «فأنزل الله توبتنا حين بقي الثلث الأخير من الليل».

- **ومنها:** أول الفتح؛ ففي البخاري من حديث عمر: «**لقد نزلت عليَّ الليلة سورة هي أحب إليَّ مِمَّا طلعت عليه الشمس، فقرأ:** ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾»[٤] الحديث[٥].

فرع

ومنه ما نزل بين الليل والنهار فِي وقت الصبح، وذلك آيات:

- **منها:** آية التيمم فِي المائدة؛ ففي الصحيح عن عائشة: «وحضرت الصبح، فالتمس الماء، فلم يوجد، فنَزلت: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾[٦] **إلى قوله:** ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾»[٧].

- **ومنها:** ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَىْءٌ﴾[٨]؛ ففي الصحيح أنَّها نزلت وهو فِي الركعة الأخيرة

---

(١) هو النوع الثالث على ترتيب السيوطي.

(٢) سورة التوبة: ١١٨.

(٣) قال في غاية البيان :" متفق عليه: وقد سبق تخريجه في النوع الرابع عشر .
أخرجه البخاري في الصحيح رقم٤٤٠٠) كتاب التفسير باب {وعلى الثلاثة الذين خلفوا} ومسلم في الصحيح (رقم٢٧٦٩) كتاب التوبة باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه"اهـ.

(٤) سورة الفتح: ١.

(٥) قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٤٧٢٥) كتاب فضائل القرآن باب فضل سورة الفتح"اهـ.

(٦) سورة المائدة: ٦.

(٧) قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٤٣٣٢) كتاب المغازي باب قوله {فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً}.

(٨) سورة آل عمرا،: ١٢٨.

من صلاة الصبح حين أراد أن يقنت يدعو على أبي سفيان ومن ذُكر معه[١].

≅ **تنبيه:**

فإن قلت: فما تصنع بحديث جابر مرفوعًا: «**أصدق الرؤيا ما كان نَهارًا؛ لأن الله خصني بالوحي نَهارًا**»[٢]. أخرجه الحاكم فِي "تاريخه"؟ قلت: هذا الحديث منكر لا يُحتج به.

---

(١)"قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٣٨٤٢) كتاب المغازي ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ عن عبد الله بن عمر: أنه سمع رسول الله ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع من الركعة الآخرة من الفجر، يقول:" اللهم العن فلاناً وفلاناً وفلاناً، بعد ما يقول: سمع الله لمن حمده، ربنا ولك الحمد؛ فأنزل الله ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ إلى قوله {فإنهم ظالمون}"اهـ.

(٢)قال في غاية البيان :" ضعيف جداً : أخرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان (١/ ٣٣٧) حدثنا أبو عبد الله الحسين بن علي بن أحمد بن بكر ثنا الحسين بن محمد بن أبي هريرة ثنا أبو مسعود ثنا عبد الرحمن بن قيس عن صالح بن عبد الله القرشي عن أبي الزبير عن جابر عنه به .

إسناده ضعيف جداً؛ فيه: عبد الرحمن بن قيس الضبي، متروك.

وضعفه المناوي في فيض القدير (١/ ٥٣٠)"اهـ.

النوع السابع عشر[١] الصيفي والشتوي

قال الواحدي: أنزل الله فِي الكلالة آيتين: إحداهما فِي الشتاء، وهي الَّتِي فِي أول النساء[٢]. والأخرى: فِي الصيف، وهي الَّتِي فِي آخرها[٣].

وفِي "صحيح مسلم": «ما راجعت رسول الله ﷺ فِي شيء ما راجعته فِي الكلالة، وما أغلظ فِي شيء ما أغلظ لي فيه، حتَّى طعن بأصبعه فِي صدري وقال: **يا عمر! ألا تكفيك آية الصيف الَّتِي فِي آخر سورة النساء؟**»[٤].

وفِي "المستدرك" عن أبي هريرة: «أن رجلاً قال: يا رسول الله! ما الكلالة؟ قال: أما سمعت الآية الَّتِي نزلت فِي الصيف: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَٰلَةِ﴾[٥]؟»[٦].

---

(١) هو النوع الرابع على ترتيب السيوطي.

(٢) آية: ١٢.

(٣) آية: ١٧٦.

(٤) قال في غاية البيان :" أخرجه مسلم في الصحيح (رقم٥٦٧) كتاب المساجد باب نهي من أكل ثوماً"اهـ.

(٥) سورة النساء: ١٧٦.

(٦) قال في غاية البيان :" صحيح لغيره: أخرجه الحاكم في المستدرك (٤/ ٣٧٣) أخبرنا أبو النضر الفقيه ثنا أحمد بن نجدة ثنا يحيى بن عبد الحميد ثنا يحيى بن آدم ثنا عمار بن زريق عن أبي إسحاق عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة ﷺ عنه به .

وإسناده ضعيف جداً، فيه: يحيى بن عبد الحميد الحماني، متهم . وقال البيهقي في السنن الكبرى (٦/ ٢٢٤) :"حديث أبي إسحاق عن أبي سلمة منقطع، وليس بمعروف".

والحديث أخرجه أحمد في المسند (٤/ ٢٩٣) واللفظ له ومسلم في الصحيح (رقم١٦١٨) كتاب الفرائض باب آخِرُ آيَةٍ أُنْزِلَتْ آيَةُ الْكَلَالَةِ عن يحيى بن آدَمَ ثنا أبو بَكْرٍ عن أبي إِسْحَاقَ عَنِ الْبَرَاءِ بن عَازِبٍ قال جاء رَجُلٌ إلى رسول اللَّهِ ﷺ :فَسَأَلَهُ عَنِ الْكَلَالَةِ ؟ فقال :"تَكْفِيكَ آيَةُ الصَّيْفِ".

وأخرجه البخاري في الصحيح (رقم٤٣٢٩) كتاب التفسير باب {يَسْتَفْتُونَكَ قُلْ الله يُفْتِيكُمْ في الْكَلَالَةِ} قال : حدثنا سُلَيْمَانُ بن حَرْبٍ حدثنا شُعْبَةُ عن أبي إِسْحَاقَ سمعت الْبَرَاءَ قال :" آخِرُ سُورَةٍ نَزَلَتْ بَرَاءَةَ وَآخِرُ آيَةٍ نَزَلَتْ {يَسْتَفْتُونَكَ قُلْ الله يُفْتِيكُمْ في الْكَلَالَةِ} "اهـ.

ومن أمثلة الشتائي: قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ﴾[١]... إلَى قوله ﴿وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾، ففي الصحيح[٢] عن عائشة: «أنَّها نزلت فِي يوم شاتٍ».

(١) سورة النور: ١١- ١٩.

(٢)قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٤٤٧٣) كتاب التفسير باب {ولولا إذ سمعتموه قلتم ما يكون لنا} ومسلم في الصحيح (رقم٢٧٧٠) كتاب التوبة باب حديث الإفك عن عائشة وفيه :" ... فو الله ما رام رسول الله ﷺ مجلسه، ولا خرج أحد من أهل البيت، حتى أنزل عليه، فأخذه ما كان يأخذه من البرحاء، حتى إنه ليتحدر منه من العرق، مثل الجمان، وهو في يوم شات من ثقل القول الذي أنزل عليه، قالت: فسري عن رسول الله ﷺ، وهو يضحك، فكانت أول كلمة تكلم بها، أن قال: يا عائشة أما الله فقد برأك. قالت: فقالت لي أمي: قومي إليه. فقلت: والله لا أقوم إليه؛ فإني لا أحمد إلا الله ﷻ. قالت: وأنزل الله تعالى {إن الذين جاؤوا بالإفك عصبة منكم} العشر الآيات ..."اهـ.

النوع الثامن عشر[١] معرفة أول ما نزل

اختُلف فِي أول ما نزل من القرآن على أقوال:

أحدها -وهو الصحيح-: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾.

روى الشيخان وغيرهما عن عائشة؛ قالت: «أول ما بدئ به رسول الله ﷺ من الوحي: الرؤيا الصادقة فِي النوم، فكان لا يرى رؤيا؛ إلا جاءت مثل فلق الصبح، ثُمَّ حُبِّب إليه الخلاء، فكان يأتي حراء، فيتحنث فيه الليالي ذوات العدد، ويتزود لذلك، ثُمَّ يرجع إِلَى خديجة رضي الله عنها، فتزوده لمثلها، حتَّى فجأه الحق وهو فِي غار حراء، فجاءه الملك فيه، فقال: اقرأ. قال رسول الله ﷺ: **فقلت: ما أنا بقارئ. فأخذني فغطني حتَّى بلغ منِّي الجهد، ثُمَّ أرسلني، فقال: اقرأ. فقلت: ما أنا بقارئ. فغطني الثانية حتَّى بلغ منِّي الجهد، ثُمَّ أرسلني، فقال: اقرأ. فقلت: ما أنا بقارئ. فغطني الثالثة حتَّى بلغ منِّي الجهد، ثُمَّ أرسلني، فقال:** ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ﴾ **حتَّى بلغ:** ﴿مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ﴾[٢]، فرجع بِها رسول الله ﷺ ترجف بوادره» الحديث[٣].

وأخرج الحاكم فِي "المستدرك" والبيهقي فِي "الدلائل" وصححاه عن عائشة؛ قالت: «أول سورة نزلت من القرآن: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾»[٤].

القول الثاني: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ﴾ روى الشيخان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن؛ قال: سألت جابر بن عبد الله: أي القرآن أُنزل قبل؟ قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ﴾. قلت: أو ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾. قال: أحدثكم ما حدثنا به رسول الله ﷺ؟ قال رسول ﷺ: «**إني جاورت بحراء، فلما قضيت جواري؛ نزلت، فاستبطنت الوادي، فنظرت أمامي وخلفي وعن يَميني وعن شمالي، ثُمَّ نظرت إِلَى السماء، فإذا**

---

(١) هو النوع السابع على ترتيب السيوطي.

(٢) سورة العلق: ٥.

(٣) قال في غاية البيان :" متفق عليه: وقد سبق تخريجه في النوع الخامس عشر"اهـ.

(٤) قال في غاية البيان :" صحيح: أخرجه ابن جرير في التفسير (٣٠/ ٢٥٢) والحاكم في المستدرك (٢/ ٥٧٦) والبيهقي في دلائل النبوة (٢/ ١٥٥) والثعلبي في التفسير (١٠/ ٢٤٤) ومن طريقه البغوي في التفسير (٤/ ٥٠٧) من طرق عن سفيان بن عيينة عن محمد بن إسحاق عن الزهري عن عروة عن عائشة عنها به .

قال الحاكم :"هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه".

وقال البيهقي :" هذا إسناد صحيح"اهـ.

هو جبريل، فأخذتني رجفة، فأتيت خديجة، فأمرتهم فدثروني، فأنزل الله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ ۝١ قُمۡ فَأَنذِرۡ﴾»[(١)].

وأجاب [أصحاب القول] الأول عن هذا الحديث بأجوبة:

أحدها: أن السؤال كان عن نزول سورة كاملة، فبيَّن أن سورة المدثر نزلت بكمالِها قبل تَمام سورة اقرأ؛ فإنَّها أول ما نزل منها صدرها، ويؤيد هذا ما فِي الصحيحين أيضًا عن أبي سلمة عن جابر: سمعت رسول الله ﷺ وهو يحدث عن فترة الوحي، فقال: فِي حديثه: «**بينا أنا أمشي؛ سمعت صوتًا من السماء، فرفعت رأسي، فإذا الملك الذي جاءني بحراء جالس على كرسي بين السماء والأرض، فرجعت، فقلت: زملوني زملوني، فدثروني، فأنزل الله:** ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ﴾»[(٢)].

فقوله: «**الملك الذي جاءني بحراء**»، يدل على أن هذه القصة متأخرة عن قصة حراء الَّتِي نزل فيها: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾.

ثانيها: أن مراد جابر بالأولية: أولية مخصوصة بِما بعد فترة الوحي، لا أولية مطلقة.

ثالثها: أن المراد: أولية مخصوصة بالأمر بالإنذار، وعبر بعضهم عن هذا بقوله: أول ما نزل للنبوة: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾، وأول ما نزل للرسالة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ﴾.

رابعها: أن المراد: أول ما نزل بسبب متقدم، وهو ما وقع من التدثر الناشئ عن الرعب، وأما ﴿ٱقۡرَأۡ﴾ ابتداء؛ فنَزلت بغير سبب متقدم. ذكره ابن حجر.

خامسها: أن جابر استخرج ذلك باجتهاده، وليس هو من روايته، فيتقدم عليه ما روته عائشة. قاله الكرماني.

وأحسن هذه الأجوبة الأول والأخير.

القول الثالث: سورة الفاتحة. قال فِي "الكشاف"[(٣)]: ذهب ابن عباس ومجاهد إِلَى أن أول سورة نزلت: ﴿ٱقۡرَأۡ﴾[(٤)]، وأكثر المفسرين إِلَى أن أول سورة نزلت: فاتحة الكتاب.

---

(١) قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٤) بدء الوحي ومسلم في الصحيح (رقم١٦١) كتاب الإيمان باب بدء الوحي إلى الرسول ﷺ"اهـ.

(٢) قال في غاية البيان :" هذا جزء من حديث جابر الذي سبق تخريجه"اهـ.

(٣) (٤/ ٢٢٣).

(٤) أما أثر ابن عباس: فأخرجه البيهقي في دلائل النبوة (٧/ ١٤٣) من طريق عبد العزيز بن عبد الرحمن عن خصيف عن مجاهد عن ابن عباس عنه به .

وإسناده ضعيف؛ فيه: عبد العزيز القرشي، وخصيف، ضعيفان.

وله طريق أخرى أخرجها أبو عمرو الداني في المكتفى (٦٢٤) من طريق أبي روق عن الضحاك عن ابن عباس قال:" أول شيء نزل من القرآن خمس آيات {اقرأ باسم ربك الذي خلق} إلى {ما لم يعلم}".

وقال ابن حجر: والذي ذهب إليه أكثر الأئمة هو الأول، وأما الذي نسبه إلَى الأكثر؛ فلم يقل به إلا عدد أقل من القليل بالنسبة إلَى من قال بالأول، وحجته ما أخرجه البيهقي فِي "الدلائل" والواحدي من طريق يونس بن بكير عن يونس بن عمرو عن أبيه عن أبي ميسرة عمرو بن شرحبيل: «إن رسول الله ﷺ قال لخديجة: **إني إذا خلوت وحدي؛ سمعت نداء، فقد والله خشيت أن يكون هذا أمرًا**. فقالت. معاذا الله! ما كان الله ليفعل بك، فوالله إنك لتؤدي الأمانة، وتصل الرحم، وتصدق الحديث. فلما دخل أبو بكر؛ ذكرت خديجة حديثه له، وقالت: اذهب مع مُحمَّد إلَى ورقة. فانطلقا، فقصَّا عليه، فقال: **إذا خلوت وحدي؛ سمعت نداءً خلفي: يا مُحمَّد! يا مُحمَّد! فأنطلق هاربًا فِي الأفق**. فقال: لا تفعل، إذا أتاك؛ فاثبت حتَّى تسمع ما يقول، ثُمَّ ائتني فأخبرني. فلما خلا ناداه: يا مُحمَّد! قل: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ....﴾ **حتَّى بلغ**: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ الحديث»[1].

هذا مرسل، رجاله ثقات، وقال البيهقي: إن كان محفوظًا؛ فيحتمل أن يكون خبرًا عن

وإسناده ضعيف أيضاً؛ ومع ضعف إسناده في الطريقين إلا أنه يتقوى بالمجموع مع ما يشهد له من حديث عائشة في ابتداء الوحي: أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٣) باب بدء الوحي ومسلم في الصحيح(رقم١٦٠) كتاب الإيمان باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ.

وأما عن مجاهد فأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٦/ ١٤٧رقم٣٠٢١٧) و(٧/ ٢٥٤رقم٣٥٨١٦) وابن جرير في التفسير (٣٠/ ٢٥٢، ٢٥٣) من طرق عن سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال :" هي أول سورة نزلت {اقرأ باسم ربك الذي خلق}، ثم: {ن}".

وإسناده صحيح إلى مجاهد لكنه مرسل"اهـ.

(١)قال في غاية البيان :" ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٧/ ٣٢٩رقم٣٦٥٥٥) والواحدي في أسباب النزول (٥٥) من طريقين عن إسرائيل

وأخرجه البيهقي في دلائل النبوة (٢/ ١٥٨) ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٣/ ٦) وأخرجه الثعلبي في التفسير (١٠/ ٢٤٤) من طريق يونس بن عمرو

كلاهما عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي ميسرة عمرو بن شرحبيل مرفوعاً مرسلاً.

قال البيهقي في دلائل النبوة (٢/ ١٥٩) :" هذا منقطع".

وقال ابن كثير في البداية والنهاية (٣/ ١٠) :" هو مرسل، وفيه غرابة؛ وهو كون الفاتحة أول ما نزل".

وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (١/ ١٠) إلى أبي نعيم"اهـ.

نزولِها بعدما نزلت عليه: ﴿ٱقۡرَأۡ﴾ والمدثر[١].

القول الرابع: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾. حكاه ابن النقيب فِي مقدمة "تفسيره" قولاً زائدًا.

وأخرج الواحدي بإسناده عن عكرمة والحسن؛ قالا: «أول ما نزل من القرآن ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، وأول سورة: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾»[٢].

وأخرج ابن جرير وغيره من طريق الضحاك عن ابن عباس؛ قال: «أول ما نزل جبريل على النَّبِي ﷺ قال: يا مُحمَّد! استعذ ثُمَّ قل: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾»[٣].

[**قال السيوطي:**] وعندي أن هذا لا يُعد قولاً برأسه؛ فإنه من ضرورة نزول السورة نزول البسملة معها، فهي أول آية نزلت على الإطلاق.

وورد فِي أول ما نزل حديث آخر: روى الشيخان عن عائشة قالت: «إن أول ما نزل: سورة من المفصل فيها ذكر الجنة والنار، حتَّى إذا ثاب الناس إلَى الإسلام؛ نزل الحلال والحرام»[٤].

---

(١) قال ابن حجر: هو مرسل: وإن كان رجاله ثقات، والْمحفوظ أن أول ما نزل: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾، وأن نزول الفاتحة كان بعد ذلك. ا ْ. "فتح الباري" (٨/ ٧١٩).

فالحديث شاذ أو منكر.

(٢)قال في غاية البيان :" إسناده ضعيف: أخرجه الواحدي في أسباب النزول (٤٦) من طريق علي بن الحسين بن واقد عن أبيه عن يزيد النحوي عن عكرمة والحسن به .

وإسناده ضعيف؛ لإرساله، وفيه: من لم أقف له على ترجمة"اهـ ..

(٣)قال في غاية البيان :" إسناده ضعيف: أخرجه ابن جرير في التفسير (١/ ١١٣) حدثنا أبو كريب حدثنا عثمان بن سَعيد حدثنا بشر بن عُمَارة حدثنا أبو رَوْق عن الضحّاك عن عبد الله بن عباس عنه به .

قال ابن كثير في التفسير (١/ ١٥) :" هذا الأثر غريب، وإنما ذكرناه؛ ليعرف؛ فإن في إسناده ضعفاً وانقطاعاً. والله أعلم".

وقال الحافظ في الفتح (٨/ ٧١٩) :" في إسناده ضعف وانقطاع"اهـ.

(٤)قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٤٧٠٧) كتاب فضائل القرآن باب تأليف القرآن.

قال الشيخ :"كذا عزاه للشيخين وفي جامع الأصول (١١/ ٢٨٨) عزاه للبخاري فقط".

وقد استشكل هذا بأن أول ما نزل ﴿ٱقۡرَأۡ﴾، وليس فيها ذكر الجنة والنار.

وأجيب: بأن "مِنْ" مقدرة؛ أي: من أول ما نزل، والمراد: سورة المدثر؛ فإنَّها أول ما نزل بعد فترة الوحي، وفِي آخرها ذكر الجنة والنار، فلعل آخرها قبل نزول بقية اقرأ.

فرع

أخرج الواحدي من طريق الحسين بن واقد؛ قال: سمعت علي بن الحسين يقول: "أول سورة نزلت بِمكة: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾، وآخر سورة نزلت بِها: المؤمنون، ويقال: العنكبوت، وأول سورة نزلت بالمدينة: ﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾، وآخر سورة نزلت بِها: ﴿بَرَآءَةٞ﴾، وأول سورة أعلنها رسول الله ﷺ بِمكة: النجم"[(١)].

وفِي "شرح البخاري"[(٢)] لابن حجر: اتفقوا على أن سورة البقرة أول سورة نزلت بالمدينة.

وفِي دعوى الاتفاق نظر؛ لقول علي بن الحسين المذكور.

وفِي "تفسير" النسفي عن الواقدي: "إن أول سورة نزلت بالمدينة: سورة القدر".

فرع فِي أوائل مخصوصة

- **أول ما نزل فِي القتال**: روى الحاكم فِي "المستدرك" عن ابن عباس؛ قال: «أول آية نزلت فِي القتال: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَٰتَلُونَ بِأَنَّهُمۡ ظُلِمُواْ﴾[(٣)]»[(٤)].

قلت: ذكره الحميدي في الجمع بين الصحيحين (٤/ ٢٠١رقم٣٣٦٢) من أفراد البخاري"اهـ.

(١)قال في غاية البيان :" ضعيف: أخرجه الواحدي في أسباب النزول (٤٨) من طريق علي بن الحسين بن واقد عن أبيه عن علي بن الحسين عنه به .

وإسناده ضعيف؛ لإرساله، وفيه: من لم أقف له على ترجمة اهـ.

(٢) "فتح الباري" (٨/ ١٦٠).

(٣) سورة الحج: ٣٩.

(٤)قال في غاية البيان :" صحيح: أخرجه عبد الرزاق في التفسير (٣/ ٣٩) وأحمد في المسند (١/ ٢١٦) ومن طريقه الضياء في المختارة (١٠/ ٣٥٩رقم٣٨٤) وأخرجه الترمذي في السنن (٥/ ٣٠٤رقم٣١٧١) وابن أبي عاصم في الأوائل (٩٧رقم١٣٨) والنسائي في السنن (٦/ ٢رقم٣٠٨٥) وفي الكبرى (٣/ ٣رقم٤٢٩٢) و(٦/ ٤١١رقم١١٣٤٥) وابن جرير في التفسير (١٧/ ١٧٢) ابن المنذر (٦/ ٥٧-الدر المنثور) ومن طريقه ابن بشكوال في الغوامض (٢/ ٧٩٣)

وأخرج ابن جرير عن أبي العالية؛ قال: "أول آية نزلت فِي القتال بالمدينة: ﴿وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمْ﴾[١]"[٢].

وفِي "الإكليل" للحاكم: إن أول ما نزل فِي القتال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم﴾[٣].

- **أول ما نزل فِي شأن القتل:** آية الإسراء[٤]: ﴿وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا﴾ الآية. أخرجه ابن جرير عن الضحاك[٥].

وابن حبان في الصحيح (١١/ ٨رقم٤٧١٠) والطبراني في الأوائل (٥٨رقم٣٠) والنحاس في الناسخ والمنسوخ (٥٧٠) والحاكم في المستدرك (٢/ ٧٦، ٢٦٩، ٤٢٢) وعنه البيهقي في السنن الكبرى (٩/ ١٠) وفي دلائل النبوة (٢/ ٥٧٩) عن الثوري عن الأعمش عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عنه به .

قال الحاكم :" هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه".

وصحح إسناده الألباني في صحيح النسائي (رقم٣٠٨٥)

وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (٦/ ٥٧) إلى عبد بن حميد والبزار وابن مردويه"اهـ

(١) سورة البقرة: ١٩٠.

(٢)قال في غاية البيان :" ضعيف: أخرج ابن أبي حاتم في التفسير (١/ ٣٢٥رقم١٧١٩) حدثنا عصام بن رواد ثنا آدم عن أبي جعفر عن الربيع عن أبي العالية عنه به .

وإسناده ضعيف؛ فيه: أبو جعفر عيسى بن ماهان الرازي، صدوق سيء الحفظ.

ومن سوء حفظه ما أخرجه ابن جرير في التفسير (٢/ ١٨٩) حدثني المثنى ثنا إسحاق ثنا ابن أبي جعفر عن أبي جعفر عن الربيع في قوله {وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين} قال:" هذه أول آية نزلت في القتال بالمدينة، ...".

وإسناده ضعيف كسابقه.

تنبيه: قوله (وأخرج ابن جرير) كذا نسب السيوطي رواية أبي العالية لابن جرير، والذي وقفت عليه، عند ابن جرير من قول الربيع، وإليه عزى الحافظ في العجاب في بيان الأسباب (١/ ٤٦٦)"اهـ.

(٣) سورة التوبة: ١١١.

(٤) سورة الإسراء: ٣٣.

(٥)قال في غاية البيان :" ضعيف جداً: أخرجه ابن جرير في التفسير (١٥/ ٨٢) قال: حدثت عن الحسين

- **أول ما نزل فِي الخمر**: روى الطيالسي في "مسنده" عن ابن عمر؛ قال: «نزل في الخمر ثلاث آيات، فأول شيء: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْخَمْرِ وَٱلْمَيْسِرِ﴾[١] الآية، فقيل: حُرمت الخمر. فقالوا: يا رسول الله! دعنا نتفع بها كما قال الله. فسكت عنهم، ثُمَّ نزلت هذه الآية: ﴿**لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى**﴾[٢]، فقيل: حُرمت الخمر. فقالوا: يا رسول الله! لا نشربُها قرب الصلاة. فسكت عنهم. ثُمَّ نزلت: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْخَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ﴾[٣]، فقال رسول الله ﷺ: **حُرمت الخمر**»[٤].

- أول آية نزلت فِي الأطعمة بمكة آية الأنعام[٥]:﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا﴾، ثُمَّ آية النحل[٦]: ﴿فَكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ حَلَٰلًا طَيِّبًا﴾ إلَى آخرها، وبالمدينة آية البقرة[٧]: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ﴾ الآية، ثُمَّ المائدة[٨]: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ﴾ الآية. قاله ابن الحصار.

- وروى البخاري عن ابن مسعود؛ قال: «أول سورة نزلت فيها سجدة: النجم»[٩].

بن الفرج سمعت أبا معاذ يقول أخبرنا عبيد قال سمعت الضحاك يقول :" كان هذا بمكة ونبي الله ﷺ بها وهو أول شيء نزل من القرآن في شأن القتل ...".

وإسناده ضعيف جداً؛ فيه راو مبهم: شيخ الطبري، وفيه: الحسين بن الفرج البغدادي، ضعيف جداً"اهـ.

(١) سورة البقرة: ٢١٩.

(٢) سورة النساء: ٤٣.

(٣) سورة المائدة: ٩٠.

(٤)قال في غاية البيان :" ضعيف: أخرجه الطيالسي في المسند (٢٦٤رقم١٩٥٧) ومن طريقه ابن أبي حاتم في التفسير (٢/ ٣٨٩رقم٢٠٤٦) و(٤/ ١١٩٩رقم٦٧٦٢) وكذا البيهقي في شعب الإيمان (٥/ ٤رقم٥٥٧٠) وأخرجه ابن جرير في التفسير (٢/ ٣٦١) عن محمد بن أبي حميد عن أبي توبة المصري عن ابن عمر عنه به.

وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (٣/ ١٥٧) إلى ابن مردويه .

وإسناده ضعيف؛ فيه: محمد بن أبي حميد، ضعيف، وفيه: أبو توبة المصري، مجهول"اهـ.

(٥) سورة الأنعام: ١٤٥.

(٦) سورة النحل: ١١٤.

(٧) آية: ١٧٣.

(٨) آية: ٣.

(٩)قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٤٥٨٢) كتاب التفسير باب {فاسجدوا لله

واعبدوا}"اهـ.

النوع التاسع عشر[١] فِي معرفة آخر ما نزل

فيه اختلاف:

- فروى الشيخان، عن البراء بن عازب؛ قال: «آخر آية نزلت: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾[٢]، وآخر سورة نزلت: ﴿بَرَاءَةٌ﴾»[٣].

- وأخرج البخاري عن ابن عباس؛ قال: «آخر آية نزلت: آية الربا»[٤].

وروى البيهقي عن عمر مثله[٥].

والمراد بها قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾[٦].

وعند أحمد وابن ماجه عن عمر: «من آخر ما نزل: آية الربا»[٧].

وعند ابن مردويه عن أبي سعيد الخدري؛ قال: "خطبنا عمر، فقال: إن من آخر القرآن

---

(١) هو النوع الثامن على ترتيب السيوطي.

(٢) سورة النساء: ١٧٦.

(٣) قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٤٣٧٧) كتاب التفسير باب {براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين} ومسلم في الصحيح (رقم١٦١٨) كتاب الفرائض باب آخر آية أنزلت آية الكلالة"اهـ.

(٤) قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٤٢٧٠) كتاب التفسير باب {واتقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله} عن ابن عباس عنه به"اهـ.

(٥) قال في غاية النهاية :"سيأتي تخريجه"اهـ.

(٦) سورة البقرة: ٢٧٥.

(٧) قال في غاية البيان :" صحيح : أخرجه أحمد في المسند (١/ ٤٩) وإسحاق في المسند (٧/ ٢٥٤رقم١٣٧٤-المطالب العالية) وابن ماجه في السنن (٢/ ٧٦٤رقم٢٢٧٦) وابن جرير في التفسير (٣/ ١١٤) والمروزي في السنة (٥٨رقم١٩٧) وابن جرير في التفسير (٣/ ١١٤) وابن قانع في معجم الصحابة (٢/ ٢٢٣) والبيهقي في دلائل النبوة (٧/ ١٣٨) من طرق عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال: قال عمر بن الخطاب :" آخر ما أنزل الله ﷻ آية الربا، فدعوا الربا والريبة".

وقال شيخ الإسلام في الفتاوى الكبرى (٣/ ١٤٠) :"هذا مشهور محفوظ صحيح".

وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (٣/ ٣٥) :" هذا إسناد صحيح رجاله ثقات".

وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (رقم٢٢٧٦)"اهـ

نزولاً: آية الربا"[١].

- وأخرج النسائي من طريق عكرمة عن ابن عباس؛ قال: «آخر شيء نزل من القرآن: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ﴾[٢] الآية».

وأخرج بنحوه ابن مردويه وابن جرير والفريابي[٣].

- وأخرج أبو عبيد فِي "الفضائل" عن ابن شهاب؛ قال: "آخر القرآن عهدًا بالعرش: آية الربا وآية الدَّين"[٤].

وأخرج ابن جرير من طريق ابن شهاب عن سعيد بن المسيب: «أنه بلغه أن أحدث القرآن عهدًا بالعرش: آية الدَّين». مرسل صحيح الإسناد[٥].

---

(١)قال في غاية البيان :" صحيح: أخرجه ابن عدي في الكامل (٧/ ١٣٢) وابن مردويه في التفسير (١/ ٣٢٩-ابن كثير) والخطيب في تاريخ بغداد (١٤/ ٨٠) من طريقين عن هياج بن بسطام التيمى ثنا داود بن أبي هند عن أبى نضرة عن أبى سعيد الخدري عن عمر عنه به .

قال ابن طاهر في الذخيرة (٣/ ١٢٩٢رقم٢٧٨٢) :"هياج ضعيف، لاشيء".

وخالفه جماعة رووه عن داود عن الشعبي عن عمر عنه به :

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٤/ ٤٤٨رقم٢٢٠٠٩) والدارمي في السنن (١/ ٦٤رقم١٢٩) وابن جرير في التفسير (٣/ ١١٤) وابن حزم في المحلى (٨/ ٤٧٧)"اهـ.

(٢) سورة البقرة: ٢٨١.

(٣)قال في غاية البيان :" إسناده صحيح : أخرجه النسائي في السنن الكبرى (٦/ ٣٠٧رقم١١٠٥٧) وابن جرير في التفسير (٣/ ١١٤) وابن حبان في الثقات (٨/ ١٤) والطبراني في المعجم الكبير (١١/ ٣٧١رقم١٢٠٤٠) من طرق عن الحسين بن واقد عن يزيد عن عكرمة عن ابن عباس عنه به"اهـ..

(٤)قال في غاية البيان :" ضعيف: وقد سبق تخريجه في النوع التاسع"اهـ .

(٥)قال في غاية البيان :" ضعيف : أخرجه ابن جرير في التفسير (٣/ ١١٥) حدثني يونس قال أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب قال ثني سعيد بن المسيب أنه بلغه:" أن أحدث القرآن بالعرش آية الدين".

قال السيوطي في الدر المنثور (٢/ ١١٧):" أخرج ابن جرير بسند صحيح عن سعيد بن المسيب".

وقال في الإتقان (١/ ٨٣) :"مرسل صحيح الإسناد".

[**قال السيوطي**]: ولا منافاة عندي بين هذه الروايات فِي آية الربا و﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا﴾، وآية الدَّين؛ لأن الظاهر أنَّها نزلت دفعة واحدة كترتيبها فِي المصحف، ولأنَّها فِي قصة واحدة، فأخبر كلٌّ عن بعض ما نزل بأنه آخر، وذلك صحيح.

وقول البراء: "آخر ما نزل ﴿يَسۡتَفۡتُونَكَ﴾[١]"؛ أي: فِي شأن الفرائض.

وقال ابن حجر فِي "شرح البخاري"[٢]: طريق الجمع بين القولين فِي آية الربا و﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا﴾[٣]: أن هذه الآية ختام الآيات الْمنَزلة فِي الربا؛ إذ هي معطوفة عليهن، ويُجمع بين ذلك وبين قول البراء بأن الآيتين نزلتا جميعًا، فيصدق أن كلاً منهما آخر بالنسبة لِما عداهما، ويحتمل أن تكون الآخرية فِي آية النساء مقيدة بِما يتعلق بالمواريث؛ بخلاف آية البقرة، ويحتمل عكسه، الأول أرجح؛ لِما فِي آية البقرة من الإشارة إلَى معنَى الوفاة المستلزمة لخاتِمة النُّزول.اهـ.

- وفِي "المستدرك" عن أبي بن كعب؛ قال: «آخر آية نزلت: ﴿لَقَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ﴾[٤] إلَى آخر السورة».

ورواه عبد الله بن أحمد فِي "زوائد المسند" وابن مردويه عن أُبَي بنحوه[٥].

لكن قال ابن أبي حاتم في العلل (٢/ ٨٦رقم١٧٥١) :" سئل أبو زرعة عن حديث رواه ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب قال حدثني سعيد ابن المسيب أنه بلغه :" أن أحدث القرآن بالعرش آية الدين".

ورواه ابن المبارك عن معمر عن الزهري قال: بلغنا عن سعيد بن المسيب أنه قال:" آخر آية عهداً بالعرش آية الدين".

قال أبو زرعة:" حديث معمر أحب إلي"اهـ.

(١) سورة النساء: ١٧٦.

(٢) "فتح الباري" (٨/ ٢٠٥).

(٣) سورة البقرة: ٢٨١.

(٤) سورة التوبة: ١٢٨ و١٢٩.

(٥)قال في غاية البيان :" ضعيف: أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند (٥/ ١١٧) وابن جرير في التفسير (١١/ ٧٨) والطبراني في المعجم الكبير (١/ ١٩٩رقم٥٣٣) والحاكم في المستدرك (٢/ ٣٦٨) والخطيب في الموضح (١/ ٣٤٥) من طرق عن شعبة عن علي بن زيد عن يوسف عن ابن عباس عن أبي بن كعب عنه به .

وإسناده ضعيف؛ فيه: علي بن زيد البصري، ضعيف، وفيه: يوسف بن مهران البصري، لين الحديث"اهـ.

- وأخرج مسلم عن ابن عباس؛ قال: «آخر سورة نزلت: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾»[١].

- وأخرج الترمذي والحاكم عن عائشة؛ قالت: «آخر سورة نزلت: المائدة، فما وجدتم فيها من حلال فاستحلوه...» الحديث[٢].

وأخرجا أيضًا عن عبد الله بن عمرو؛ قال: «آخر سورة نزلت: سورة المائدة والفتح»[٣].

---

(١) قال في غاية البيان :" أخرجه مسلم في الصحيح (رقم٣٠٢٤) كتاب التفسير عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال: قال لي ابن عباس: تعلم آخر سورة نزلت من القرآن نزلت جميعاً ؟ قلت: نعم: {إذا جاء نصر الله والفتح} . قال: صدقت"اهـ.

(٢)قال في غاية البيان :" حسن: أخرجه القاسم بن سلام في فضائل القرآن (١/ ٤٠٨رقم٣٦٧) وأحمد في المسند (٦/ ١٨٨) والنسائي في السنن الكبرى (٦/ ٣٣٣ رقم١١١٣٨) والنحاس في الناسخ والمنسوخ (١٤١) والطبراني في مسند الشاميين (٣/ ١٤٤رقم١٩٦٣) والحاكم في المستدرك (٢/ ٣٤٠) وعنه البيهقي في السنن الكبرى (٧/ ١٧٢) من طرق عن معاوية عن أبي الزاهرية عن جبير بن نفير قال: دخلت على عائشة، فقالت: هل تقرأ سورة المائدة ؟ قال: قلت: نعم . قالت: فإنها آخر سورة نزلت، فما وجدتم فيها من حلال فاستحلوه، وما وجدتم فيها من حرام فحرموه، وسألتها عن خلق رسول الله ﷺ ؟ فقالت:" القرآن".

وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (٣/ ٣) لابن المنذر وابن مردويه .

قال الحاكم :" هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه".

وإسناده حسن لذاته"اهـ.

(٣)قال في غاية البيان :" ضعيف : أخرجه الترمذي في السنن (٥/ ٢٦١رقم٣٠٦٣) والحاكم في المستدرك الحاكم في المستدرك (٢/ ٣٤٠) وعنه البيهقي في السنن الكبرى (٧/ ١٧٢) من طريق حيي عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن عبد الله بن عمرو عنه به .

وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (٣/ ٣) إلى ابن مردويه.

قال الترمذي :" هذا حديث حسن غريب".

والحديث ضعفه الألباني في ضعيف سنن الترمذي (رقم٣٠٦٣).

تنبيه: ليس في طبعة السنن زيادة :"والفتح" لكن الزيادة أثبتها الحافظ ابن كثير في التفسير (٢/ ٣) والزيلعي في تخريج الكشاف (١/ ٣٧٧)، وقد روى البيهقي الحديث عن الحاكم وليست عنده

[**قال السيوطي**]: يعني ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾.

- وفِي حديث عثمان المشهور: «﴿بَرَآءَةٌ﴾ من آخر القرآن نزولاً»[١].

قال البيهقي: يُجمع بين هذه الاختلافات -إن صحت- بأن كل واحد أجاب بما عنده.

وقال القاضي أبو بكر فِي "الانتصار": هذه الأقوال ليس فيها شيء مرفوع إلَى النَّبِي ﷺ، وكلٌّ قاله بضرب من الاجتهاد وغلبة الظن، ويحتمل أن كلاً منهم أخبر عن آخر ما سمعه من النَّبِي ﷺ فِي اليوم الذي مات فيه أو قبل مرضه بقليل، وغيره سمع منه بعد ذلك، وإن لَم يسمعه هو، ويحتمل أيضًا أن تنْزل هذه الآية الَّتِي هي آخر آية تلاها الرسول ﷺ مع آيات نزلت معها، فيؤمر برسم ما نزل معها بعد رسم تلك، فيظن أنه آخر ما نزل فِي الترتيب. ا هـ.

تنبيه:

من المشكل على ما تقدم قوله تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾[٢]؛ فإنَّها نزلت بعرفة عام حجة الوداع، وظاهرها إكمال جميع الفرائض والأحكام قبلها، وقد صرح بذلك جماعة منهم السدي، فقال: "لَم ينْزل بعدها حلال وحرام"[٣]، مع أنه ورد فِي آية الربا والدَّين والكلالة أنَّها

الزيادة. والله أعلم"اهـ

(١)قال في غاية البيان :" ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٧/ ٢٦٧رقم٣٥٩٥٣) وأحمد في المسند (١/ ٦٩) وأبو داود في السنن (١/ ٢٠٨رقم٧٨٦) والترمذي في السنن و(٥/ ٢٧٢رقم٣٠٨٦) والبزار في المسند (٢/ ٨رقم٣٤٤) والنسائي في السنن الكبرى (٥/ ١٠رقم٨٠٠٧) وابن جرير في التفسير (١/ ٧١رقم١٣١) والطحاوي في شرح المعاني (١/ ٢٠١) وابن حبان في الصحيح (١/ ٢٣٠رقم٤٣) والحاكم في المستدرك (٢/ ٢٤١، ٣٦٠) والمستغفري في فضائل القرآن (١/ ٤٧٥رقم٦٤٥) من طرق عن عوف عن يزيد عن ابن عباس عن عثمان عنه به.

والحديث ضعفه أحمد شاكر في شرح المسند (١/ ٣٩٩) .

وضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود (٦٥رقم٧٨٦) "اهـ

(٢) سورة المائدة: ٣

(٣)قال في غاية البيان :" إسناده ضعيف: أخرجه المروزي في تعظيم قدر الصلاة (١/ ٣٥٢رقم٣٥٥) وابن جرير في التفسير (٦/ ٧٩) من طريقين عن أسباط عن السدي عنه به.

إسناده ضعيف؛ فيه: أسباط بن نصر الهمْداني، صدوق كثير الخطأ يغرب"اهـ.

نزلت بعد ذلك[١].

وقد استشكل ذلك ابن جرير، وقال: الأولى أن يتأول على أنه أكمل لهم دينهم بإقرارهم بالبلد الحرام وإجلاء المشركين عنه حتَّى حجه المسلمون؛ لا يخالطهم المشركون، ثُمَّ أيده بِما أخرجه من طريق ابن أبي طلحة عن ابن عباس؛ قال: «كان المشركون والمسلمون يحجون جميعًا، فلما نزلت ﴿بَرَآءَةٌ﴾؛ نُفي المشركون عن البيت، وحج المسلمون لا يشاركهم فِي البيت الحرام أحد من المشركين، فكان ذلك من تَمام النعمة، ﴿وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي﴾[٢]»[٣].

---

(١)قال في غاية البيان :" سبق تخريج ما ورد في هذا النوع"اهـ.

(٢) سورة المائدة: ٣.

(٣)قال في غاية البيان :" إسناده ضعيف : أخرجه ابن جرير في التفسير (٦/ ٨١) حدثني المثنى ثنا عبد الله ثني معاوية عن علي عن ابن عباس عنه به .

وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (٣/ ١٧) إلى ابن المنذر .

وإسناده ضعيف؛ فيه: شيخ الطبري، لم أقف فيه على جرح ولا تعديل. وفيه: عبدالله بن صالح الجهني، صدوق كثير الغلط، رواية الأئمة عنه جيدة وهذه ليست منها"اهـ.

النوع العشرون[١] ما أُنزل منه على بعض الأنبياء

وما لَم ينزل منه على أحد قبل النَّبي ﷺ

من الثاني: الفاتحة، وآية الكرسي، وخاتِمة البقرة:

[أخرج أبو عبيد[٢] عن علي؛ قال: «آية الكرسي أعطيها نبيكم من كنْز تحت العرش، ولَم يعطها أحد قبل نبيكم»[٣].].

وروى مسلم عن ابن عباس: «**أتى النَّبي ﷺ ملك، فقال: أبشر بنورين قد أوتيتهما لَم يؤتَهما نَبي قبلك: فاتحة الكتاب، وخواتيم سورة البقرة**»[٤].

ومن أمثلة الأول: ما أخرجه الحاكم عن ابن عباس؛ قال: «لَما نزلت ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾؛ قال ﷺ: **كلها فِي صحف إبراهيم وموسى**، فلما نزلت ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾[٥]، **فبلغ**: ﴿وَإِبْرَٰهِيمَ ٱلَّذِى وَفَّىٰٓ﴾[٦]؛ قال: **وفى**».

﴿أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾... إلَى قوله: ﴿هَٰذَا نَذِيرٌ مِّنَ ٱلنُّذُرِ ٱلْأُولَىٰٓ﴾[٧]"[٨].

---

(١) هو النوع الخامس عشر على ترتيب السيوطي.

(٢) كذا فِي طبعة أبي الفضل، وفِي طبعة الحلبِي: "أبو عبيدة"، ولعل الصواب ما أثبته إن شاء الله.

(٣) قال في غاية البيان :" إسناده ضعيف: أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (١/ ٣٨٤رقم٣٤٥) والطبراني في الدعاء (٢/ ٩١٨رقم٢٧٦) والديلمي في المسند (٢٥-العجالة في الأحاديث المسلسلة) والفاداني في العجالة (٢٤) من طريقين عن عثمان بن أبي العاتكة عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة ﷺ عن علي بن أبي طالب ﷺ أنه كان يقول:" إنما أعطيها نبيكم ﷺ من كنز تحت العرش لم يعطها أحد قبل نبيكم ﷺ ".

وإسناده ضعيف؛ فيه: عثمان بن أبي العاتكة؛ صدوق،ضعفوه في روايته عن علي بن يزيد، وفيه:علي بن يزيد الدمشقي، ضعيف، وفيه: القاسم بن عبد الرحمن الدمشقي، صدوق يغرب كثيراً"اهـ.

(٤) قال في غاية البيان :"أخرجه مسلم في الصحيح (رقم٨٠٦) كتاب صلاة المسافرين باب فضل الفاتحة"اهـ.

(٥) سورة النجم: ١ - ٥٦.

(٦) سورة النجم: ١ - ٥٦.

(٧) نفس الحاشية السابقة.

(٨) قال في غاية البيان :"إسناده ضعيف: أخرجه النسائي في السنن الكبرى (٦/ ٥١٣رقم١١٦٦٨)

وقال سعيد بن منصور: حدثنا خالد بن عبد الله بن عطاء بن السائب عن عكرمة؛ قال ابن عباس: «هذه السورة في صحف إبراهيم وموسى».

وأخرجه ابن أبي حاتم بلفظ: «نُسخ من صحف إبراهيم وموسى»[١].

وأخرج عن السدي؛ قال: «إن هذه السورة فِي صحف إبراهيم وموسى مثل ما نزلت على النَّبِي ﷺ»[٢].

وقال الفريابي: أنبأنا سفيان عن أبيه عن عكرمة: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَفِي ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ﴾[٣]؛ قال: هؤلاء الآيات"[٤].

النوع الحادي والعشرون[٥] ما تأخر حكمه عن نزوله

والإسماعيلي في معجم شيوخه (١/ ٤٨٤رقم١٣٣) وابن عدي في الكامل (٥/ ٣٦٤) والحاكم في المستدرك (٢/ ٢٥٨، ٤٦١) و(٢/ ٥١١) من طريقين عن المعتمر بن سليمان عن أبيه عن عطاء بن السائب عن عكرمة عن ابن عباس عنه به .

وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (٨/ ٤٨٨) إلى البزار وابن المنذر وابن مردويه.

إسناده ضعيف؛ فيه عطاء، مختلط.

وضعف إسناده ابن عدي في الكامل"اهـ.

(١)قال في غاية البيان :" إسناده ضعيف : أخرجه عبد بن حميد وابن المنذر وابن مردويه كما في الدر المنثور (٨/ ٤٨٨) للسيوطي.

وإسناده ضعيف؛ فيه: عطاء بن السائب، مختلط.

ومن تخليطه ما أخرجه النحاس في إعراب القرآن (٥/ ٢٠٨) من طريق شريك عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عنه به نحوه"اهـ.

(٢)قال في غاية البيان :" ذكره السيوطي في الدر (٨/ ٤٨٨) ، ولم أقف على إسناده"اهـ.

(٣) سورة الأعلى: ١٨.

(٤)قال في غاية البيان :" إسناد الفريابي صحيح.

وأخرجه ابن جرير في التفسير (٣٠/ ١٥٨) حدثنا ابن حميد ثنا مهران عن سفيان عن أبيه عن عكرمة نحوه .

وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (٨/ ٤٨٨) لعبد بن حميد"اهـ.

(٥) هو النوع الثاني عشر على ترتيب السيوطي.

وما تأخر نزوله عن حكمه

قال الزركشي في "البرهان"[١]: قد يكون النُّزول سابقًا على الحكم؛ كقوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ﴾[٢]، فقد روى البيهقي وغيره عن ابن عمر: «أنَّها نزلت فِي زكاة الفطر»[٣]. وأخرج البزار نحوه مرفوعًا[٤].

وقال بعضهم: لا أدري ما وجه هذا التأويل؛ لأن السورة مكية، ولَم يكن بِمكة عيد ولا زكاة ولا صوم.

---

(١) (١/ ٣٢).

(٢) سورة الأعلى: ١٤- ١٥.

(٣)قال في غاية البيان :" ضعيف جداً: أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٤/ ١٥٩) أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ثنا يوسف بن إسحاق بن يعقوب السوسي ثنا أحمد بن سلمة ثنا إسحاق بن إبراهيم ثنا يحيى بن آدم ثنا أبو حماد الحنفي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر: أنه كان يقول: نزلت هذه الآية {قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى} : في زكاة رمضان".

وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (٨/ ٤٨٥) إلى ابن مردويه .

وإسناده ضعيف جداً؛ فيه: المفضل بن صدقة أبو حماد الحنفي، قال عنه النسائي: متروك"اهـ.

(٤)قال في غاية البيان :" ضعيف جداً: أخرجه البزار في المسند (٨/ ٣١٣رقم٣٣٨٣) وابن خزيمة في الصحيح (٤/ ٩٠رقم٢٤٢٠) والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ١٥٩) وفي فضائل الأوقات (٣٠٥رقم١٤٥) من طرق عن عبدالله بن نافع عن كثير بن عبد الله المزني عن أبيه عن جده قال: سئل رسول الله ﷺ عن هذه الآية {قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى} ؟ فقال:" أنزلت في زكاة الفطر".

قال البزار :" هذا الحديث لا نعلم رواه بهذا اللفظ عن النبي ﷺ إلا عمرو بن عوف، ولا نعلم حدثه عن عمرو بن عوف إلا ابنه عبد الله بن عمرو، ولا حدثه عن عبد الله بن عمرو إلا كثير بن عبد الله".

وقال ابن خزيمة :"خبر غريب، غريب".

وقال الهيثمي في المجمع (٣/ ٨٠) :" رواه البزار، وفيه كثير بن عبد الله وهو ضعيف".

وضعفه السيوطي في الدر المنثور (٨/ ٤٨٥) وزاد نسبته إلى ابن أبي حاتم والحاكم في الكني وابن مردويه .

وقال الألباني في ضعيف الترغيب (رقم٦٦٥) :"ضعيف جداً"اهـ.

وأجاب البغوي بأنه يجوز أن يكون النُّزول سابقًا على الحكم؛ كما قال: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ۝١ وَأَنتَ حِلُّۢ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ﴾[١]، فالسورة مكية، وقد ظهر أثر الحل يوم فتح مكة، حتَّى قال - عليه الصلاة والسلام-: «**أحلت لي ساعة من نَهار**»[٢]، وكذلك نزلت بِمكة: ﴿سَيُهۡزَمُ ٱلۡجَمۡعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ﴾[٣].

قال عمر بن الخطاب: فقلت: أي جمع؟ فلما كان يوم بدر وانْهزمت قريش؛ نظرت إِلَى رسول الله ﷺ فِي آثارهم مصلتًا بالسيف يقول: ﴿سَيُهۡزَمُ ٱلۡجَمۡعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ﴾، فكانت ليوم بدر. أخرجه الطبراني فِي "الأوسط"[٤].

---

(١) سورة البلد: ١ - ٢.

(٢)قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم١١٢) كتاب العلم باب كتابة العلم ومسلم في الصحيح كتاب الحج باب تحريم مكة وصيدها (رقم١٣٥٥) من حديث أبي هريرة ﷺ"اهـ.

(٣) سورة القمر: ٤٥.

(٤) قال في غاية البيان :" صحيح دون قوله :"مصلتاً بالسيف" فضعيف جداً : أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٩/ ٥٨رقم٩١٢١) حدثنا مسعدة بن سعد ثنا إبراهيم بن المنذر نا عبد العزيز بن عمران حدثني محمد بن هلال عن أبيه عن أبي هريرة قال :" أنزل الله - جل جلاله - على نبيه ﷺ بمكة ﴿سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ﴾، فقال عمر بن الخطاب فذكره .

وإسناده ضعيف جداً؛ فيه : مسعدة بن سعد العطار ، لم أقف فيه على جرح أو تعديل، وفيه: عبد العزيز بن عمران ، متروك. وفيه : هلال بن أبي هلال ، مقبول أي إذا توبع وإلا فلين .

وأخرج عبد الرزاق في التفسير (٣/ ٢٥٩) وعنه ابن راهوية في المسند (٣/ ٣٩١-تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي) عن معمر عن قتادة وعن أيوب عن عكرمة أن عمر قال : لما نزلت ﴿سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ﴾ جعلت أقول : أي جمع يهزم ؟ فلما كان يوم بدر ، رأيت النبي ﷺ ، يثبت في الدرع وهو يقول ﴿سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ﴾.

وأخرجه ابن جرير في التفسير (١١/ ٥٦٧) وابن أبي حاتم في التفسير (٤/ ٢٦٨-ابن كثير) من طريقين عن أيوب عن عكرمة عنه به .

وزاد الزيلعي نسبته في تخريج أحاديث الكشاف (٣/ ٣٩١) إلى ابن مردويه في تفسيره .

وإسناده صحيح"اهـ.

ومن أمثلة ما تأخر نزوله عن حكمه: آية الوضوء؛ ففي "صحيح البخاري"[١] عن عائشة؛ قالت: «**سقطت قلادة لي بالبيداء ونحن داخلون المدينة، فأناخ رسول الله ﷺ ونزل فثنَى رأسه فِي حجري راقدًا، وأقبل أبو بكر فلكزني لكزة شديدة، وقال: حبست الناس فِي قلادة؟! ثُمَّ إن النَّبي ﷺ استيقظ، وحضرت الصبح، فالتمس الماء فلم يوجد، فنَزلت:** ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ **إلَى قوله:** ﴿لَعَلَّكُمۡ تَشۡكُرُونَ﴾[٢]».

فالآية مدنية إجماعًا، وفرض الوضوء كان بِمكة مع فرض الصلاة.

قال ابن عبد البر: معلوم عند جميع أهل المغازي أن ﷺ لَم يُصَلِّ منذ فُرضت عليه الصلاة إلا بوضوء، ولا يدفع ذلك إلا جاهل أو معاند.

قال: والحكمة فِي نزول آية الوضوء مع تقدم العمل به؛ ليكون فرضه متلوًّا بالتنْزيل.

وقال غيره: يحتمل أن يكون أول الآية نزل مقدمًا مع فرض الوضوء، ثُمَّ نزل بقيتها، وهو ذكر التيمم فِي هذه القصة.

[**قال السيوطي:**] يرده الإجماع على أن الآية مدنية.

النوع الثاني والعشرون[٣] معرفة سبب النُّزول

[**تعريفه:**]

الذي يُتَحَرَّر فِي سبب النُّزول: أنه ما نزلت الآية أيام وقوعه.

فيخرج ما ذكره الواحدي فِي "تفسيره" فِي سورة الفيل من أن سببها قصة قدوم الحبشة به؛ فإن ذلك ليس من أسباب النُّزول فِي شيء، بل هو من باب الإخبار عن الوقائع الماضية؛ كذكر قصة نوح وعاد وثَمود وبناء البيت ونحو ذلك.

قال الجعبري: نزول القرآن على قسمين: قسم نزل ابتداءً، وقسم نزل عقب واقعة أو سؤال.

وفِي هذا النوع مسائل:

الأولى: [فوائد معرفة أسباب النُّزول]:

زعم زاعم أنه لا طائل تحت هذا الفن؛ لجريانه مجرى التاريخ، وأخطأ فِي ذلك، بل له فوائد:

---

(١) قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٤٣٣٢) كتاب التفسير باب قوله {فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيباً} ومسلم في الصحيح (رقم٣٦٧) كتاب الحيض باب التيمم"اهـ.

(٢) سورة المائدة: ٦.

(٣) هو النوع التاسع على ترتيب السيوطي.

- **منها**: معرفة وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم.
- **ومنها**: تخصيص الحكم به عند من يرى أن العبرة بخصوص السبب.
- **ومنها**: أن اللفظ قد يكون عامًّا ويقوم الدليل على تخصيصه، فإذا عُرف السبب؛ قصر التخصيص على ما عدا صورته؛ فإن دخول صورة السبب قطعي، وإخراجها بالاجتهاد ممنوع؛ كما حكى الإجماع عليه القاضي أبو بكر فِي "التقريب"، ولا التفات إلَى من شذ فجوَّز ذلك.
- **ومنها**: الوقوف على الْمَعنَى، وإزالة الإشكال.

قال الواحدي(١): "لا يُمكن معرفة تفسير الآية دون الوقوف على قصتها وبيان نزولِها".

وقال ابن دقيق العيد: "بيان سبب النُّزول طريق قوي فِي فهم معاني القرآن".

قال ابن تيمية(٢): "معرفة سبب النُّزول يعين على فهم الآية؛ فإن العلم بالسبب يورث العلم بالْمسبَّب".

وقد حُكي عن [قدامة](٣) بن مظعون وعمرو بن معد يكرب أنَّهما كانا يقولان: الخمر مباحة، ويحتجان بقوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓاْ﴾(٤) الآية(٥)،

---

(١) "أسباب نزول القرآن" (ص ٥).

(٢) "مقدمة فِي أصول التفسير" (ص٤٧).

(٣) فِي المطبوعتين: "عثمان"، ولعله سبق قلم، والصواب ما أثبته؛ فإن عثمان توفي بعد أحد، ودفنه الرسول ج.

(٤) سورة المائدة: ٩٤.

(٥) قال في غاية البيان :" صحيح : أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٩/ ٢٤٠رقم١٧٠٧٦) ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (٨/ ٣١٥) وأخرجه ابن شبة في أخبار المدينة (٢/ ٣٦رقم١٤٢٨) وابن أبي حاتم في التفسير (٤/ ١٢٠٢رقم٦٧٧٧) والخطابي في غريب الحديث (٢/ ١١٦) والحاكم في المستدرك (٣/ ٤٢٦) من طريقين عن ابن شهاب أخبرني عبدالله بن عامر بن ربيعة أن عمر استعمل قدامة بن مظعون على البحرين وهو خال حفصة وعبدالله بن عمر فقدم الجارود سيد عبد القيس على عمر فقال يا أمير المؤمنين إن قدامة شرب فسكر وإني رأيت حداً من حدود الله حقاً علي أن أرفعه إليك ... وفيه :" ثم كتب إلى قدامة أن يقدم عليه من البحرين فقدم ... فقال عمر لقدامة إني حادك فقال لو شربت كما يقولون ما كان لكم لتجلدوني فقال عمر ﷺ لما قال قدامة قال الله ﷻ {ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا} الآية قال عمر أخطأت التأويل إن اتقيت الله اجتنبت ما حرم الله عليك ...".

ولو علما سبب نزولِها؛ لم يقولا ذلك، وهو: «أن ناسًا قالوا لَما حُرمت الخمر: كيف بِمن قُتلوا فِي سبيل الله وماتوا وكانوا يشربون الخمر وهي رجس؟! فنَزلت». أخرجه أحمد والنسائي وغيرهما[١].

- **ومنها:** دفع توهم الحصر.

قال الشافعي -فِي قوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾[٢] الآية- ما معناه: أن الكفار لَما حرموا ما أحل الله، وأحلوا ما حرم الله، وكانوا على المضادة والْمحادة؛ فجاءت الآية مناقضة لغرضهم، فكأنه قال: لا حلال إلا ما حرمتموه، ولا حرام إلا ما أحللتموه؛ نازلاً منْزلة من يقول: لا تأكل اليوم حلاوة، فيقول: لا آكل اليوم إلا حلاوة.

والغرض: المضادة لا النفي والإثبات على الحقيقة، فكأنه تعالى قال: لا حرام إلا ما أحللتموه من الميتة والدم ولحم الخنْزير وما أُهِلَّ لغير الله به، ولَم يقصد حل ما وراءه؛ إذ القصد: إثبات التحريم، لا إثبات الحل.

وهذا الأثر أخرجه البخاري في الصحيح كتاب المغازي (رقم٤٠١١) قال حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري عنه به لكن لم يسق لفظه.

قال الحافظ في فتح الباري (٧/ ٣٢٠) :" لم يذكر البخاري القصة لكونها موقوفة ليست على شرطه لأن غرضه ذكر من شهد بدراً فقط "اهـ.

(١)قال في غاية البيان :" صحيح لغيره: أخرجه النسائي في السنن الكبرى (٦/ ٣٣٧رقم١١١٥١) وابن جرير في التفسير (٧/ ٣٤) والطبراني في المعجم الكبير (١٢/ ٤٤رقم١٢٤٥٩) ومن طريقه الضياء في المختارة (١٠/ ٣٤١رقم٣٧٠) وكذا المزي في تهذيب الكمال (٩/ ١٤٤) وأخرجه الحاكم في المستدرك (٤/ ١٥٨) والبيهقي في السنن الكبرى (٨/ ٢٨٥) من طرق عن حجاج بن منهال نا ربيعة بن كلثوم بن جبر عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عنه به نحوه .

وإسناده حسن. وصححه الحافظ في فتح الباري (١٠/ ٣١).

وأخرجه أحمد في المسند (١/ ٢٧٢، ٢٩٥) من طريقين عن إسرائيل عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس عنه به .

وإسناده لا بأس به في المتابعات، صححه الحافظ في فتح الباري (١٠/ ٣١).

قوله في الرواية :"عن أبيه" سقطت من طبعة الطبراني، وأثبته من المختارة والتهذيب فقد رواياه من طريقه"اهـ.

(٢) سورة الأنعام: ١٤٥.

قال إمام الحرمين: وهذا فِي غاية الحسن، ولولا سبق الشافعي إلَى ذلك؛ لَما كنا نستجيز مخالفة مالك فِي حصر الْمُحرمات فيما ذكرته الآية.

- **ومنها:** معرفة اسم النازل فيه الآية، وتعيين المبهم فيها.

ولقد قال مروان فِي عبد الرحمن بن أبي بكر: إنه الذي أُنزل فيه: ﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيۡهِ أُفّٖ لَّكُمَآ﴾[١]؛ حتَّى ردت عليه عائشة وبيَّنت له سبب نزولها[٢].

المسألة الثانية [العمدة فِي معرفة أسباب النُّزول]:

---

(١) سورة الأحقاف: ١٧.

(٢)قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٤٥٥٠) كتاب التفسير باب {والذي قال لوالديه أفٍ لكما} عن يوسف بن ماهك قال: كان مروان على الحجاز استعمله معاوية فخطب فجعل يذكر يزيد بن معاوية لكي يبايع له بعد أبيه فقال له عبد الرحمن بن أبي بكر شيئاً. فقال: خذوه فدخل بيت عائشة، فلم يقدروا، فقال مروان: إن هذا الذي أنزل الله فيه {والذي قال لوالديه أف لكما أتعدانني} فقالت عائشة: من وراء الحجاب ما أنزل الله فينا شيئاً من القرآن إلا أن الله أنزل عذري".

وأخرجه البزار في المسند (٦/ ٢٤١رقم٢٢٧٣) وابن أبي حاتم في التفسير (١٠/ ٣٢٩٥رقم١٨٥٧٢) من طريقين عن إسماعيل بن أبي خالد عن عبد الله البهي وفيه أن عائشة رضي الله عنها قالت :" يا مروان أنت القائل لعبد الرحمن كذا وكذا كذبت ما فيه نزلت ولكن نزلت في فلان بن فلان ثم انتحب مروان ثم نزل عن المنبر حتى أتى باب حجرتها فجعل يكلمها حتى انصرف".

قال البزار :"هذا الكلام لا نعلمه يروى عن عبد الرحمن بن أبي بكر عن النبي إلا من هذا الوجه".

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٥/ ٢٤١) :" رواه البزار وإسناده حسن".

وأخرجه ابن أبي خيثمة في التاريخ (٢/ ٧٠رقم١٧٨٥) والنسائي في السنن الكبرى (٦/ ٤٥٨رقم١١٤٩١) والخطابي في غريب الحديث (٢/ ٥١٧) والحاكم في المستدرك (٤/ ٥٢٨) وابن مردويه في التفسير (٣/ ٢٨٢-تخريج الكشاف) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٥/ ٣٤) من طريقين عن محمد بن زياد عن عائشة نحوه .

وصححه الحاكم فتعقبه الذهبي بقوله :" فيه انقطاع؛ فإن محمداً لم يسمع من عائشة".

قال ابن كثير في التفسير (٤/ ١٥٩) :" من زعم أنها نزلت في عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما فقوله ضعيف؛ لأن عبد الرحمن بن أبي بكر رضي الله عنهما أسلم بعد ذلك وحسن إسلامه"اهـ.

قال الواحدي[١]: لا يحل القول فِي أسباب نزول الكتاب إلا بالرواية والسماع مِمَّن شاهدوا التنْزيل ووقفوا على الأسباب وبَحثوا عن علمها، وقد قال مُحمَّد بن سيرين: «سألت عبيدة عن آية من القرآن، فقال: اتق الله وقل سدادًا، ذهب الذين يعلمون فيما أنزل الله من القرآن»[٢].

وقال غيره: معرفة سبب النُّزول أمر يحصل للصحابة بقرائن تحتف بالقضايا.

قال ابن تيمية[٣]: قولهم: نزلت هذه الآية فِي كذا؛ يراد به تارة: سبب النُّزول، ويراد به تارة: إن ذلك داخل فِي الآية، وإن لَم يكن السبب؛ كما تقول: عُنِي بِهذه الآية كذا.

وقد تنازع العلماء فِي قول الصحابي: نزلت هذه الآية فِي كذا؛ هل يجري مجرى المسند كما لو ذكر السبب الذي أُنزلت لأجله، أو يجري مجرى التفسير منه الذي ليس بِمسند؟ فالبخاري يُدخله فِي المسند، وغيره لا يُدخله فيه، وأكثر المسانيد على هذا الاصطلاح؛ كـ "مسند" أحمد وغيره؛ بخلاف ما إذا ذكر سببًا نزلت عقبه؛ فإنَّهم كلهم يُدخلون مثل هذا فِي المسند. ا هـ.

وقال الحاكم فِي "علوم الحديث"[٤]: إذا أخبر الصحابي الذي شهد الوحي والتنْزيل عن آية من القرآن أنَّها نزلت فِي كذا؛ فإنه حديث مسند.

ومشى على هذا ابن الصلاح وغيره.

قال الزركشي فِي "البرهان"[٥]: قد عُرف من عادة الصحابة والتابعين أن أحدهم إذا قال: نزلت هذه الآية في كذا؛ فإنه يريد بذلك أنَّها تتضمن هذا الحكم، لا أن هذا كان السبب في نزولها، فهو من جنس الاستدلال على الحكم بالآية، لا من جنس النقل لِما وقع.

تنبيه [قول التابعي في سبب النُّزول]:

ما تقدم أنه من قبيل المسند من الصحابي، إذا وقع من تابعي؛ فهو مرفوع أيضًا، لكنه

---

(١) "أسباب نزول القرآن" (ص ٥).

(٢) قال في غاية البيان :" صحيح: أخرجه القاسم بن سلام في فضائل القرآن (٢/ ٢٥٩رقم٦٩٣) وابن أبي شيبة في المصنف (٦/ ١٣٥رقم٣٠٠٩٩) وابن جرير في التفسير (١/ ٨٦) والمستغفري في فضائل القرآن (١/ ٣٠٦رقم٣٢٩) والبيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٤٢٤رقم٢٢٨٢) والخطيب في تاريخ بغداد (١١/ ١١٨) والواحدي في أسباب النزول (٤٣) من طرق عن ابن سيرين عنه به .

قال الحافظ في العجاب (١/ ١٩٩) :" سنده صحيح"اهـ.

(٣) "مقدمة فِي أصول التفسير" (ص ٤٨).

(٤) (ص ٢٠).

(٥) (١/ ٣١ -٣٢).

مرسل، فقد يُقبل إذا صح السند إليه، وكان من أئمة التفسير الآخذين عن الصحابة؛ كمجاهد، وعكرمة، وسعيد بن جبير، أو اعتضد بِمرسل آخر... ونحو ذلك.

المسألة الثالثة[١]:

تقدم أن صورة السبب قطعية الدخول فِي العام، وقد تنْزل الآيات على الأسباب الخاصة، وتوضع مع ما يناسبها من الآي العامة؛ رعاية لنظم القرآن وحسن السياق، فيكون ذلك الخاص قريبًا من صورة السبب فِي كونه قطعي الدخول فِي العام، كما اختار السبكي أنه رتبة متوسطة دون السبب وفوق التجرد.

المسألة الرابعة: [العبرة بعموم اللفظ أم بخصوص السبب؟]

اختلف أهل الأصول؛ هل العبرة بعموم اللفظ أم بخصوص السبب؟ والأصح عندنا الأول، وقد نزلت آيات فِي أسباب واتفقوا على تعديتها إلَى غير أسبابِها؛ كنُزول آية الظهار فِي سلمة بن صخر[٢]، وآية اللعان فِي شأن هلال بن أمية[٣]، وحد القذف فِي رماة عائشة[٤]، ثُمَّ تعدى

---

(١) "البرهان" للزركشي (١/ ٢٥- ٢٦).

(٢) قال في غاية البيان :" صحيح : أخرجه أحمد في المسند (٤/ ٣٧) وأبو داود في السنن (٢/ ٢٦٥رقم٢٢١٣) وابن ماجه في السنن (١/ ٦٦٥رقم٢٠٦٢) وابن الجارود في المنتقى (١٨٥رقم٧٤٤) وابن خزيمة في الصحيح (٤/ ٧٣رقم٢٣٧٨) والدارقطني في السنن (٣/ ٣١٧) والحاكم في المستدرك (٢/ ٢٢١) والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٣٨٥) من طريقين عن محمد بن إسحاق عن محمد بن عمرو بن عطاء عن سليمان بن يسار عن سلمة بن صخر الأنصاري عنه به .

والحديث صححه لغيره الألباني في إرواء الغليل (٧/ ١٧٦رقم٢٠٩١)"اهـ

قال الشيخ : قال ابن كثير: "هذا هو الصحيح فِي سبب نزول هذه السورة -يعنِي: المجادلة-، فأما حديث سلمة بن صخر؛ فليس فيه أنه كان سبب النُّزول، ولكن أُمر بِما أنزل الله فِي هذه السورة" ا ٰ. "تفسير القرآن العظيم" (٤/ ٣٢٠).

(٣) قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٤٤٧٠) كتاب التفسير باب {وَيَدْرَأُ عنها الْعَذَابَ} من حديث ابن عباس.

وأخرجه مسلم في الصحيح (رقم١٤٩٦) كتاب اللعان باب صدق اليمين من حديث أنس بن مالك"اهـ.

(٤) قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٤٧٥٠) كتاب التفسير باب {لولا إذ سمعتموه قلتم ما يكون لنا} ومسلم في الصحيح (رقم٢٧٧٠) كتاب التوبة باب في حديث الإفك

إلَى غيرهم.

ومن لَم يعتبر عموم اللفظ؛ قال: خرجت هذه الآية ونحوها لدليل آخر، كما قصرت آيات على أسبابِها اتفاقًا لدليل قام على ذلك.

[**قال السيوطي**]: ومن الأدلة على اعتبار عموم اللفظ: احتجاج الصحابة وغيرهم فِي وقائع بعموم آيات نزلت على أسباب خاصة شائعًا[١] ذائعًا بينهم.

وقال ابن تيمية[٢]: قد يجيء كثيرًا من هذا الباب قولهم: هذه الآية نزلت فِي كذا، لاسيما إن كان المذكور شخصًا؛ كقولهم: إن آية الظهار[٣] نزلت في امرأة [أوس بن الصامت[٤]][٥]، وإن آية الكلالة[٦] نزلت في جابر بن عبد الله[٧]، وإن قوله: ﴿وَأَنِ ٱحۡكُم بَيۡنَهُم﴾[١] نزلت فِي بنِي

من حديث عائشة"اهـ.

(١) يعنِي: احتجاج الصحابة بذلك.

(٢) "مقدمة فِي أصول التفسير" (ص ٤٤).

(٣) ٢-٤ من سورة المجادلة.

(٤)قال في غاية البيان :" صحيح : أخرجه عبد بن حميد في المسند (٤٣٨رقم١٥١٤) وأحمد في المسند (٦/ ٤٦) وابن ماجه في السنن (١/ ٦٦٦رقم٢٠٦٣) وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٢٧٨رقم٦٢٥) وأبو يعلى في المسند (٨/ ٢١٤رقم٤٧٨٠) وابن حرير في التفسير (٢٨/ ٥) وابن أبي حاتم في التفسير (١٠/ ٣٣٤٢رقم١٨٨٣٩) والإسماعيلي في معجم شيوخه (١/ ٤٥١رقم١٠٦) والجرجاني في تاريخ جرجان (٣٨٩) والحاكم في المستدرك (٢/ ٥٢٣) عن الأعمش عن تميم عن عروة بن الزبير عن عائشة به .

والحديث علقه البخاري في الصحيح كتاب التوحيد باب {وكان الله سميعاً بصيراً} .

وصححه الألباني في صحيح سنن ابن ماجه (رقم٢٠٦٣)"اهـ.

(٥) تصحف فِي المطبوعتين إلَى: "ثابت بن قيس"، والصواب ما أثبته، وهو كذلك فِي "مقدمة فِي أصول التفسير" ضمن "مجموع الفتاوى" (٣/ ٣٣٨)، ويبدو أن هذا التصحيف قديْم فِي بعض نسخ "المقدمة"، وانظر ما كتبه محقق "مقدمة فِي أصول التفسير" (ص ٤٤- ٤٥).

(٦) ١٧٦ من سورة النساء.

(٧)قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٤٣٠١) كتاب التفسير باب {يُوصِيكُمْ الله فِي أَوْلَادِكُمْ} ومسلم في الصحيح (رقم١٦١٦) كتاب الفرائض باب ميراث الكلالة من حديث

قريظة والنضير[٢]... ونظائر ذلك مِمَّا يذكرون أنه نزل فِي قوم من المشركين بِمكة أو فِي قوم من اليهود والنصارى أو فِي قوم من المؤمنين.

فالذين قالوا ذلك لَم يقصدوا أن حكم الآية يختص بأولئك الأعيان دون غيرهم؛ فإن هذا لا يقوله مسلم ولا عاقل على الإطلاق، والناس وإن تنازعوا فِي اللفظ العام الوارد على سبب هل يختص بسببه؟ فلم يقل أحد: إن عمومات الكتاب والسنة تختص بالشخص المعين، وإنَّما غاية ما يقال: إنَّها تختص بنوع ذلك الشخص، فتعم ما يشبهه، ولا يكون العموم فيها بحسب اللفظ.

والآية الَّتِي لَهَا سبب معين، إن كانت أمرًا أو نَهيًا؛ فهي متناولة لذلك الشخص ولغيره مِمَّن كان بِمنْزلته، وإن كانت خبرًا بِمدح أو ذم؛ فهي متناولة لذلك الشخص ولمن كان بِمنْزلته. ا هـ.

≅ تنبيه:

قد علمت مِمَّا ذكر أن فرض المسألة فِي لفظ له عموم، أما آية نزلت فِي معين ولا عموم للفظها؛ فإنَّها تقتصر عليه قطعًا؛ كقوله تعالى: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى ﴿١٧﴾ ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ﴾[٣]؛ فإنَّها نزلت في أبي بكر الصديق بالإجماع[٤]، وقد استدل بِها الإمام فخر الدين الرازي وبقوله:

جابر.

وانظر: كلام الحافظ في فتح الباري (٨/ ٢٤٣) على رواية البخاري وتوجيهها"اهـ.

(١) سورة المائدة: ٤٩.

(٢)قال في غاية البيان :" ضعيف: أخرجه ابن إسحاق في المغازي (٢/ ١٩٦-ابن هشام) ومن طريقه ابن جرير في التفسير (٦/ ٢٧٤) وابن أبي حاتم في التفسير (٤/ ١١٥٤رقم٦٤٩٨) والبيهقي في دلائل النبوة (٢/ ٥٣٣) من طريق ابن إسحاق عن محمد عن عكرمة أو سعيد بن جبير عن ابن عباس .

وإسناده ضعيف؛ فيه: محمد بن أبي محمد، مجهول"اهـ.

(٣) سورة الليل: ١٧ – ١٨.

(٤)قال في غاية البيان :" حسن: أخرجه أحمد بن حنبل في فضائل الصحابة (١/ ٩٥رقم٦٦) ومن طريقه الواحدي في في أسباب النزول (٥٢٥) وأخرجه ابنه عبد الله في زوائده على الفضائل (١/ ٢٣٧رقم٢٩١) وابن جرير في التفسير (٣٠/ ٢٢٨) وابن عدي في الكامل (٦/ ٣٦١) والحاكم في المستدرك (٢/ ٥٢٥) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٠/ ٦٩) من طريقين عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه"اهـ.

﴿إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡۚ﴾[١]: على أنه أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ، ووهَّم من ظن أن الآية عامة فِي كل من عمل عمله؛ إجراء له على القاعدة، وهذا غلط؛ فإن هذه الآية ليس فيها صيغة عموم؛ إذ الألف واللام إنَّما تفيد العموم إذا كانت موصولة أو معرفة فِي جمع -زاد قوم: أو مفرد بشرط ألاَّ يكون هناك عهد-، و(اللام) فِي ﴿ٱلۡأَتۡقَى﴾ ليست موصولة؛ لأنَّها لا توصل بأفعل التفضيل إجماعًا، و﴿ٱلۡأَتۡقَى﴾ ليس جمعًا، بل هو مفرد، والعهد موجود، خصوصًا مع ما يفيده صيغة (أفعل) من التمييز وقطع المشاركة، فبطل القول بالعموم، وتعين القطع بالخصوص والقصر على من نزلت فيه رضي الله عنه.

المسألة الخامسة [إذا تعددت أسباب النُّزول]:

كثيرًا ما يذكر المفسرون لنُزول الآية أسبابًا متعددة، وطريق الاعتماد فِي ذلك: أن ينظر إلَى العبارة الواقعة:

- **فإن عبر أحدهم بقوله:** نزلت فِي كذا، والآخر: نزلت فِي كذا، وذكر أمرًا آخر؛ فقد تقدم أن هذا يراد به التفسير لا ذكر سبب النُّزول، فلا منافاة بين قولِهما إذا كان اللفظ يتناولهما.

- **وإن عبر واحد بقوله:** نزلت فِي كذا، وصرح الآخر بذكر سبب خلافه؛ فهو المعتمد، وذاك استنباط.

- **وإن ذكر واحد سببًا، وآخر سببًا غيره:** فإن كان إسناد أحدهما صحيحًا دون الآخر؛ فالصحيح المعتمد.

- **الحال الرابع:** أن يستوي الإسنادان فِي الصحة[٢]، فيرجح أحدهما بكون راويه حاضر تلك القصة أو نحو ذلك[٣].

- **الحال الخامس:** أن يُمكن نزولَها عقيب السببين أو الأسباب المذكورة؛ بألاَّ تكون معلومة التباعد، فيُحمل على ذلك؛ [إذ] لا مانع من تعدد الأسباب.

- **الحال السادس:** ألاَّ يُمكن [حمله على تعدد الأسباب]، فيُحمل على تعدد النُّزول

---

(١) سورة الحجرات: ١٣.

(٢) يعنِي مع صراحة تعبيريهما فِي ذكر سبب النُّزول، ومع عدم إمكان حملهما على تعدد الأسباب، أو على تعدد النُّزول.

(٣) الذي يظهر -والله أعلم- أنه لا مكان للترجيح هنا، إنَّما يقال: إن عُرف المتقدم؛ فيكون هو سبب النُّزول، والمتأخر يُجعل من باب التفسير أو تعدد النُّزول.

وتكرره[١].

تنبيه:

قد يكون فِي إحدى القصتين (فتلا)، فَيَهِمُ الراوي فيقول: (فنَزل).

مثاله: ما أخرجه الترمذي وصححه عن ابن عباس؛ قال: «مر يهودي بالنَّبي ﷺ، فقال: كيف تقول يا أبا القاسم إذا وضع الله السموات على ذه، والأرضين على ذه، والماء على ذه، والجبال على ذه، وسائر الخلق على ذه؟ فأنزل الله: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾ **الآية**[٢]»[٣].

والحديث فِي الصحيح[٤] بلفظ: «فتلا رسول الله ﷺ»، وهو الصواب؛ فإن الآية مكية.

---

(١) انظر النوع المتعلق بـ (ما تكرر نزوله من القرآن الكريم)، وهو النوع التالي إن شاء الله.

(٢) سورة الزمر: ٦٧.

(٣) قال في غاية البيان :" إسناده ضعيف: أخرجه أحمد المسند (١/ ٢٥١، ٣٢٤) وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٢٤٠رقم٥٤٥) والترمذي في السنن (٥/ ٣٧١رقم٣٢٤٠) وابن جرير في التفسير (١١/ ٢٥رقم٣٠٢٢١) وابن خزيمة في التوحيد (١/ ١٨٥رقم١٢٩) والطبراني في المعجم الأوسط (٥/ ٦٧رقم٤٦٨٩) وابن منده في الرد على الجهمية (٨٥رقم٦٥) من طريقين عن أبي كدينة عن عطاء بن السائب عن أبى الضحى عن ابن عباس عنه به .

وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (٧/ ٢٤٦) إلى ابن مردويه والبيهقي

قال الطبراني :" لم يرو هذا الحديث عن عطاء بن السائب عن أبي الضحي عن ابن عباس إلا أبو كدينة ، تفرد به : محمد بن الصلت".

قال الترمذي :"هذا حديث حسن غريب صحيح، لا نعرفه من حديث ابن عباس إلا من هذا الوجه "اهـ.

إسناده ضعيف؛ فيه : عطاء بن السائب، مختلط.

والحديث ضعفه الألباني في ظلال الجنة (١/ ٢٤٠)"اهـ

(٤) قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٤٥٣٣) كتاب التفسير باب {وما قدروا الله حق قدره} ومسلم في الصحيح (رقم٢٧٨٦) كتاب صفة القيامة والجنة والنار من حديث عبد الله بن مسعود قال: جاء حبر إلى النبي ﷺ فقال: يا محمد، إن الله تعالى يمسك السماوات يوم القيامة على إصبع، والأرضين على إصبع، والجبال والشجر على إصبع، والماء والثرى على إصبع، وسائر الخلق على إصبع، ثم يهزهن، فيقول: أنا الملك أنا الملك! فضحك رسول الله ﷺ؛ تعجباً مما قال الحبر

تنبيه:

عكس ما تقدم أن يذكر سبب واحد فِي نزول الآيات المتفرقة، ولا إشكال فِي ذلك؛ فقد ينْزل فِي الواقعة الواحدة آيات عديدة فِي سور شتَّى.

مثاله: ما أخرجه الترمذي والحاكم عن أم سلمة أنَّها قالت: «يا رسول الله! لا أسمع الله ذكر النساء في الهجرة بشيء. فأنزل الله ﴿**فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لاَ أُضِيعُ**﴾[١] **إلَى آخر الآية**»[٢].

وأخرج الحاكم عنها أيضًا قالت: «قلت: يا رسول الله! تذكر الرجال ولا تذكر النساء، فأُنزلت: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾[٣]، وأُنزلت: ﴿أَنِّى لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ﴾»[٤].

وأخرج أيضًا عنها أنَّها قالت: «تغزو الرجال ولا تغزو النساء، وإنَّما لنا نصف الميراث،

تصديقاً له، ثم قرأ {وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعاً قبضته يوم القيامة والسماوات مطويات بيمينه سبحانه وتعالى عما يشركون}".

(١) سورة آل عمران: ١٩٥.

(٢)قال في غاية البيان :" صحيح: أخرجه عبد الرزاق في التفسير (١/ ١٤٤) ومن طريقه ابن جرير في التفسير (٤/ ٢١٥) وأخرجه سعيد بن منصور في السنن (٣/ ١١٣٦رقم٥٥٢) ومن طريقه البيهقي المعرفة (٦/ ٥٠٠رقم٥٣٠٧) وأخرجه الحميدي في المسند (١/ ١٤٤رقم٣٠١) والترمذي في السنن (٥/ ٢٣٧رقم٣٠٢٣) وأبو يعلى في المسند (١٢/ ٣٩١رقم٦٩٥٨) وابن جرير في التفسير (٤/ ٢١٥) والطبراني في المعجم الكبير (٢٣/ ٢٩٤رقم٦٥١) ووكيع في أخبار القضاة (١/ ١٤٩) والحاكم في المستدرك (٢/ ٣٢٨) والواحدي في أسباب النزول (١٧١) عن سفيان بن عيينة عن سلمة بن عمر عن أم سلمة عنها به .

قال الحاكم :"هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه".

وصححه لغيره الألباني في صحيح سنن الترمذي (رقم ٣٠٢٣)"اهـ.

(٣) سورة الأحزاب: ٣٠.

(٤)قال في غاية البيان :" صحيح: أخرجه أحمد في المسند (٦/ ٣٢٢) والفريابي (٢/ ٨٦٢-العجاب) والترمذي في السنن (٥/ ٢٣٧رقم٣٠٢٢) وأبو يعلى في المسند (١٢/ ٣٩٣رقم٦٩٥٩) وابن جرير في التفسير (٤/ ٢١٥) والحاكم في المستدرك (٢/ ٤٥١) من طريقين عن سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن أم سلمة عنها به .

وصححه لغيره الألباني في صحيح سنن الترمذي (رقم٣٠٢٢)"اهـ.

فأنزل الله: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[١]، وأنزل: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾»[٢].

[أهم المصنفات من هذا النوع:]

أفرده بالتصنيف جماعة:

- أقدمهم: علي بن المدينِي، شيخ البخاري.
- ومن أشهرها: كتاب الواحدي[٣] على ما فيه من إعواز.
- وقد اختصره الجعبري، فحذف أسانيده ولَم يزد عليه شيئًا.
- وألف فيه شيخ الإسلام أبو الفضل ابن حجر كتابًا مات عنه مسودة، فلم نقف عليه كاملاً.
- **[قال السيوطي:]** وقد ألفت فيه كتابًا حافلاً موجزًا محررًا لَم يؤلَّف مثله فِي هذا النوع سميته: "لباب النقول فِي أسباب النُّزول"[٤].

النوع الثالث والعشرون[٥] ما تكرر نزوله

صرح جماعة من المتقدمين والمتأخرين بأن من القرآن ما تكرر نزوله.

وقال ابن الحصار: قد يتكرر نزول الآية تذكيرًا وموعظة، وذكر من ذلك: خواتيم سورة

---

(١) سورة النساء: ٣٢.

(٢) قال في غاية البيان :" صحيح: أخرجه سعيد بن منصور في السنن (٤/ ١٢٣٦رقم٦٢٤) وعبد الرزاق في التفسير (١/ ١٥٦) وأحمد في المسند (٦/ ٣٢٢) وابن جرير في التفسير (٥/ ٤٧) والحاكم في المستدرك (٢/ ٣٣٥) والحاكم في المستدرك (٢/ ٣٣٥) وعنه البيهقي في السنن الكبرى (٩/ ٢١) وأخرجه الواحدي في أسباب النزول (١٨١) من طريقين عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن أم سلمة عنها به.

قال الحاكم :" هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين إن كان سمع مجاهد من أم سلمة".

وصححه لغيره الألباني في صحيح سنن الترمذي (رقم٣٠٢٢)"اهـ.

(٣) مطبوع، واسمه "أسباب نزول القرآن"، من أحسن طبعاته تلك الَّتِي حققها سيد صقر، طبع دار القبلة، جدة، ط. الثانية ١٤٠٤ْ

(٤) مطبوع، من طبعاته طبعة دار إحياء العلوم، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٧٩م.

(٥) هو النوع الحادي عشر على ترتيب السيوطي.

النحل وأول سورة الروم.

وذكر ابن كثير منه آية الروح[١]، وذكر قوم منه الفاتحة، وذكر بعضهم منه قوله: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [٢] الآية.

وقال الزركشي فِي "البرهان"[٣]: قد ينْزل الشيء مرتين تعظيمًا لشأنه وتذكيرًا عند حدوث سببه وخوف نسيانه.

وقال: والحكمة فِي ذلك كله أنه قد يحدث سبب من سؤال أو حادثة تقتضي نزول آية وقد نزل قبل ذلك ما يتضمنها، فيوحي إلَى النَّبِي ﷺ تلك الآية بعينها؛ تذكيرًا لهم بِها وبأنَّها تتضمن هذا.

تنبيه:

قد يجعل من ذلك الأحرف الَّتِي تُقرأ على وجهين فأكثر، ويدل له ما أخرجه مسلم[٤] من حديث أُبَي: «**إن ربي أرسل إلَيَّ أن اقرأ القرآن على حرف، فرددت إليه: أن هوِّن على أمتي، فأرسل إليَّ أن اقرأه على حرفين، فرددت إليه: أن هوِّن على أمتي، فأرسل إليَّ: اقرأه على سبعة أحرف**»، فهذا الحديث يدل على أن القرآن لَم ينْزل من أول وهلة، بل مرة بعد أخرى.

وفِي "جمال القراء"[٥] للسخاوي -بعد أن حكى القول بنُزول الفاتحة مرتين-: فإن قيل: فما فائدة نزولها مرة ثانية؟ قلت: يجوز أن تكون نزلت أول مرة على حرف واحد، ونزلت الثانية ببقية وجوهها؛ نحو: ملك ومالك، والسراط والصراط، ونحو ذلك.اهـ.

تنبيه:

أنكر بعضهم كون شيء من القرآن تكرر نزوله، كذا رأيته فِي كتاب "الكفيل بِمعاني التنْزيل"، وعلله بأن تحصيل ما هو حاصل لا فائدة فيه (!). وهو مردود بِما تقدم من فوائده.

وبأنه يلزم منه أن يكون كل ما نزل بِمكة نزل بالمدينة مرة أخرى؛ فإن جبريل كان يعارضه القرآن كل سنة (!) ورُدَّ بمنع الملازمة.

وبأنه لا معنَى للإنزال إلا أن جبريل كان ينْزل على رسول الله ﷺ بقرآن لَم يكن نزل به من قبل، فيقرئه إياه (!) ورُدَّ بِمنع اشتراط قوله: لَم يكن نزل به من قبل.

ثُمَّ قال: ولعلهم يعنون بنُزولها مرتين أن جبريل نزل حين حُوِّلت القبلة، فأخبر الرسول

---

(١) سورة الإسراء: ٨٥.

(٢) سورة التوبة: ١١٣.

(٣) (١/ ٢٩).

(٤) قال في غاية البيان :" أخرجه مسلم في الصحيح : وقد سبق تخريجه في النوع التاسع "اهـ.

(٥) (١/ ٣٤).

ﷺ أن الفاتحة ركن فِي الصلاة كما كانت بِمكة، فظن ذلك نزولاً لَهَا مرة أخرى، أو أقرأه فيها قراءة أخرى لَم يقرئها له بِمكة، فظن ذلك إنزالاً اهـ[1].

---

(١) قد ورد ما يدل على وقوع تكرار النُّزول، وهو قوله -عليه الصلاة والسلام-: $نزل القرآن على سبعة أحرفٍ، ووجه الدلالة فِي الحديث: أن نزول القرآن على سبعة أحرف لَم يكن من أول وهلة، بل الظاهر أنه نزل أولاً بلسان قريش؛ كما قال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة حين أمرهم أن يكتبوا المصاحف: $إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت فِي شيء من القرآن؛ فاكتبوه بلسان قريش؛ فإنَّما نزل بلسانِهم. أخرجه البخاري.

قال أبو شامة فِي "المرشد الوجيز" (ص ٩٢) تعليقًا على كلام عثمان ﷺ: يعنِي أول نزوله قبل الرخصة فِي قراءته على سبعة أحرف. ا'.

وتكملة هذا الاستدلال كما قال ابن حجر فِي "فتح الباري" (٩/ ٩) أن يقال: إنه نزل أولاً بلسان قريش أحد الأحرف السبعة، ثُمَّ نزل بالأحرف السبعة المأذون فِي قراءتِها تسهيلاً وتيسيرًا، فلما جمع عثمان الناس على حرف واحد؛ رأى أن الحرف الذي نزل القرآن أولاً بلسانه أولى الأحرف، فحمل الناس عليه؛ لكونه لسان النَّبِي ج، لِمَا له من الأولية المذكورة. ا'.

وقال أيضًا -رحمه الله- فِي "فتح الباري" (٩/ ٢٨) فِي تقرير كلام أبي شامة: ويدل على ما قرره أنه أُنزل أولاً بلسان قريش، ثُمَّ سهل على الأمة أن يقرءوه بغير لسان قريش، وذلك بعد أن كثر دخول العرب فِي الإسلام، فقد ثبت أن ورود التخفيف بذلك كان بعد الهجرة؛ كما فِي حديث أبي بن كعب: $إن جبريل أَتَى النَّبِي ج وهو عند أضاة بنِي غفار، فقال: إن الله يأمرك أن تقرئ أمتك القرآن على حرف. فقال: اسأل الله معافاته ومغفرته؛ فإن أمتي لا تطيق ذلك...هـ الحديث أخرجه مسلم، في كتاب الصلاة باب بيان أن القرآن نزل على سبغة أحرف، حديث رقم (٨٢١).

وأضاة بنِي غفار: هي بفتح الهمزة والضاد المعجمة بغير همز وآخره تاء تأنيث، هو مستنقع الماء كالغدير، وجمعه: أضا؛ كعصا، وقيل: بالمد والهمز؛ مثل: إناء، وهو موضع بالمدينة النبوية يُنسب إِلَى بَنِي غِفار؛ بكسر المعجمة وتخفيف الفاء؛ لأنَّهم نزلوا عنده. ا'.

المقصود: أن الحديث يدل على أن القرآن لَم ينْزل من أول وهلة على الأحرف السبعة، بل مرة بعد أخرى؛ كما يُفهم هذا من سائر رواياته، وعليه؛ فإن فِي الحديث دلالة على تكرار نزول القرآن، والله أعلم.

النوع الرابع والعشرون[١] فيما نزل من القرآن على لسان بعض الصحابة

هو فِي الحقيقة نوع من أسباب النُّزول، والأصل فيه: موافقات عمر، وقد أفردها بالتصنيف جماعة.

وأخرج الترمذي عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ قال: «**إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه**».

قال ابن عمر: «وما نزل بالناس أمر قط فقالوا وقال؛ إلا نزل القرآن على نحو ما قال عمر»[٢].

وأخرج ابن مردويه عن مجاهد؛ قال: «كان عمر يرى الرأي فينْزل به القرآن»[٣].

---

(١) هو النوع العاشر على ترتيب السيوطي.

(٢)قال في غاية البيان :" صحيح: أخرجه أحمد في المسند (٢/ ٥٣) والترمذي في السنن (٥/ ٦١٧رقم٣٦٨٢) وابن سعد في الطبقات الكبرى (٢/ ٣٣٦) وعبد الله بن أحمد في زوائده على فضائل الصحابة (١/ ٢٩٩، ٣٥٩رقم٣٩٥، ٥٢٥) وابن حبان في الصحيح (١٥/ ٣١٨رقم٦٨٩٥) والخليلي في الإرشاد (١/ ٤١٤رقم١٠٣-المنتقى) والطبراني في المعجم الأوسط (١/ ٩٥رقم٢٨٩) و(٣/ ٣٣٨رقم٣٣٣٠) وأبو الشيخ في طبقات المحدثين (١/ ٣٨٢) وتمام في الفوائد (٢/ ١٩رقم١٠١٦) واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٧/ ١٣١٢رقم٢٤٨٩) من طرق عن نافع عن ابن عمر عنه به .

قال الترمذي :" هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه".

والحديث صححه الألباني في صحيح الترمذي (رقم٣٦٨٢)"اهـ.

(٣)قال في غاية البيان :" ضعيف: أخرجه آدم بن أبي إياس في تفسيره (١/ ١٧٢-ابن كثير) ومن طريقه ابن مردويه في التفسير (١/ ١٧٢) أخبرنا شريك عن إبراهيم بن المهاجر عن مجاهد عنه به .

وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (١/ ٢٩٠) إلى ابن أبي داود.

قال الحافظ ابن كثير في التفسير (١/ ١٧٢) :" هذا مرسل عن مجاهد".

وإسناده ضعيف؛ فيه: شريك القاضي، صدوق يخطىء كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة.

وقد اختلف في إسناده، قال ابن عبد البر في التمهيد (٥/ ١٩٣) :" روى يحيى بن آدم عن شريك عن حبيب بن أبي عمرة عن مجاهد وعن شريك أيضاً عن مجالد عن عامر الشعبي قالا كان عمر بن الخطاب يرى الرأي فينزل به القرآن"اهـ .

وأخرج البخاري وغيره عن أنس؛ قال: قال عمر: «وافقت ربي فِي ثلاث. قلت: يا رسول الله! لو اتخذنا من مقام إبراهيم مصلى، فنَزلت: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبۡرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾[١] وقلت: يا رسول الله! إن نساءك يدخل عليهن البر والفاجر، فلو أمرتَهن أن يحتجبن، فنَزلت آية الحجاب[٢]. واجتمع على رسول الله ﷺ نساؤه فِي الغيرة، فقلت لَهن: عسى ربه إن طلقكن أن يبدله أزواجًا خيرًا منكن، فنَزلت[٣] كذلك»[٤].

وأخرج مسلم عن ابن عمر عن عمر؛ قال: «وافقت ربي فِي ثلاث: فِي الحجاب، وفِي أسرى بدر، وفِي مقام إبراهيم»[٥].

≅ تذنيب:

يقرب من هذا ما ورد فِي القرآن على لسان غير الله؛ كالنَّبي -عليه الصلاة والسلام- وجبريل والملائكة؛ غير مصرَّح بإضافته إليهم، ولا محكي بالقول؛ كقوله: ﴿قَدۡ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمۡ﴾[٦] الآية؛ فإن هذا وارد على لسانه ﷺ؛ لقوله آخرها: ﴿وَمَآ أَنَا۠ عَلَيۡكُم بِحَفِيظٍ﴾، وقوله: ﴿أَفَغَيۡرَ ٱللَّهِ أَبۡتَغِي حَكَمًا﴾[٧] الآية؛ فإنه وارد أيضًا على لسانه، وقوله: ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمۡرِ رَبِّكَۖ﴾[٨] الآية؛ وارد على لسان جبريل، وقوله: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٞ مَّعۡلُومٞ ١٦٤ وَإِنَّا لَنَحۡنُ ٱلصَّآفُّونَ ١٦٥ وَإِنَّا لَنَحۡنُ ٱلۡمُسَبِّحُونَ﴾[٩] وارد على لسان الملائكة، وكذا ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾[١٠] وارد على ألسنة العباد، إلا أنه يُمكن هنا تقدير القول؛ أي: قولوا، وكذا الآيتان الأولتان يصح أن يُقدَّر فيهما قُلْ؛ بخلاف الثالثة والرابعة.

---

(١) سورة البقرة: ١٢٥.

(٢) سورة الأحزاب: ٥٣.

(٣) سورة التحريم: ٥.

(٤) قال في غاية البيان :" أخرجه سعيد بن منصور في السنن (٢/ ٦٠٧رقم٢١٥) وأحمد في المسند (١/ ٢٣،٢٦،٢٤) والبخاري في الصحيح (رقم٣٩٣) كتاب الصلاة باب ما جاء في القبلة"اهـ .

(٥) قال في غاية البيان :" أخرجه مسلم في الصحيح (رقم٢٣٩٩) كتاب فضائل الصحابة ﷺ باب من فضائل عمر ﷺ"اهـ.

(٦) سورة الأنعام: ١٠٤.

(٧) سورة الأنعام ١١٤.

(٨) سورة مريم: ٦٤.

(٩) سورة الصافات: ١٦٤- ١٦٦.

(١٠) سورة الفاتحة: ٤.

النوع الخامس والعشرون[١] فِي أسْمَاء من نزل فيهم القرآن

رأيت فيهم تأليفًا مفردًا لبعض القدماء، لكنه غير مُحرَّر، وكتاب أسباب النُّزول والمبهمات يُغنيان عن ذلك.

وقال ابن أبي حاتم: ذكر عن الحسين بن زيد الطحان: أنبأنا إسحاق بن منصور: أنبأنا قيس، عن الأعمش، عن المنهال، عن عباد بن عبد الله؛ قال: قال علي: «ما فِي قريش أحد إلا وقد نزلت فيه آية. قيل له: فما نزل فيك؟ قال: ﴿وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِّنْهُ﴾[٢]»[٣].

ومن أمثلته: ما أخرجه أحمد والبخاري فِي "الأدب" عن سعد بن أبي وقاص؛ قال: «نزلت فِيَّ أربع آيات: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ﴾[٤]، ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا﴾[٥]، وآية تَحريم الخمر، وآية الميراث»[٦].

---

(١) هو النوع الحادي والسبعون على ترتيب السيوطي.

(٢) سورة هود: ١٧.

(٣) قال في غاية البيان :" ضعيف جداً: أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (٦/ ٢٠١٤رقم١٠٧٦٤) به.
وإسناده ضعيف؛ فيه عباد بن عبد الله الأسدي، ضعيف.
وأخرجه ابن جرير في التفسير (١٢/ ١٥) والثعلبي في التفسير (٥/ ١٦٢) من طريق جابر عن عبد الله بن يحيى عن علي به .
وإسناده ضعيف جداً؛ فيه: جابر الجعفي، متروك"اهـ.

(٤) سورة الأنفال: ١.

(٥) سورة العنكبوت: ٨؛ كذا، وهو ما فِي رواية أحمد (١٦١٤)، وفِي "الأدب المفرد" والرواية الثانية لأحمد (١٥٦٧) ذكر الآية (١٤) من سورة لقمان بدلاً منها.

(٦) قال في غاية البيان :" صحيح: أخرجه مسلم في الصحيح مقتصراً على آية الأنفال (رقم١٧٤٨) كتاب الجهاد باب الأنفال والطيالسي في المسند (٢٨رقم٢٠٨) وعنه الدورقي في مسند سعد (٩٠رقم٤٣) ومن طريق الطيالسي أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (٥/ ١٦٤٩رقم٨٧٥٥) وأخرجه أحمد في المسند (١/ ١٨١، ١٨٥) وعبد بن حميد (٧٤رقم١٣٢) والبخاري في الأدب المفرد (٢٢رقم٢٤) والبزار في المسند (٣/ ٣٤٧رقم١١٤٩) وابن جرير في التفسير (٩/ ١٧٤) الشاشي في المسند (١/ ١٤٠رقم٧٨) من طرق عن سماك عن مصعب بن سعد عن أبيه عنه به"اهـ.

وأخرج ابن أبي حاتم عن رفاعة القرظي؛ قال:« **نزلت:** ﴿وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ ٱلْقَوْلَ﴾[١] فِي عشرة أنا أحدهم»[٢].

وأخرج الطبراني عن أبي جمعة جنيد بن سبع -وقيل: حبيب بن سباع-؛ قال: «فينا نزلت: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَآءٌ مُّؤْمِنَٰتٌ﴾[٣]، وكنا تسعة نفر؛ سبعة رجال، وامرأتين»[٤].

---

(١) سورة القصص: ٥١.

(٢)قال في غاية البيان :" صحيح : أخرجه ابن جرير في التفسير (٢٠/ ٨٨) وابن أبي حاتم في التفسير (٣/ ٣٩٤-ابن كثير) والطبراني في المعجم الكبير (٥/ ٥٣رقم٤٥٦٤) من طريقين عن حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار عن يحيى بن جعدة عن رفاعة القرظي عنه به"اهـ.

(٣) سورة الفتح: ٢٥.

(٤)قال في غاية البيان :" إسناده حسن : أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (٤/ ١٩٤-ابن كثير) وأبو يعلى في المسند (١٥/ ٢٤٠رقم٣٧١٩-المطالب) والطبراني في المعجم الكبير (٢/ ٢٩٠رقم٢٢٠٤) و(٤/ ٢٤رقم٣٥٤٣) ومن طريقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٢/ ٦١١رقم١٦٦٠) وأخرجه الدولابي في الكنى والأسماء (١/ ٦٣رقم١٤٧) وابن قانع في معجم الصحابة (١/ ١٨٨) وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢/ ٦١١رقم١٦٦١) من طريق عبد الرحمن أبي سعيد مولى بني هاشم عن حجر بن خلف عن عبد الله بن عوف حبيب بن سباع عنه به.

وفي إسناده حجر بن الحارث أبو خلف الغساني الرملي، روى عنه أبو سعيد مولى بني هاشم وسعيد بن منصور وأبو توبة الربيع بن نافع وسلمة بن بشير الدمشقي وعبد الله بن عثمان بن عطاء الخراساني. ذكره البخاري في التاريخ الكبير (٣/ ٧٣) وابن أبي حاتم في الجرح (٣/ ٢٦٧) ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً ، وذكره ابن حبان في الثقات (٨/ ٢١٢). وقال الذهبي في تاريخ الإسلام (١٢/ ١١٢) :" ولم يضعف". وقال الحسيني في الإكمال (٨٥) :" محله الصدق".

قال الهيثمي في المجمع (٧/ ١٠٧) :" رواه الطبراني بإسنادين، رجال أحدهما ثقات".

وجود إسناده السيوطي في الدر المنثور (٧/ ٥٣٤) وزاد نسبته إلى الحسن بن سفيان وأبي يعلى وابن المنذر والباوردي وابن مردويه.

فائدة: قال أبو حاتم كما في الجرح والتعديل (٣/ ١٠١) :"حبيب بن سباع، ويقال: جنيد بن سبع، ويقال حبيب بن وهب أبو جمعة الكناني، والصحيح حبيب بن سباع الأنصاري القارىء نزل الشام له صحبة"اهـ.

النوع السادس والعشرون[١] فِي جمعه وترتيبه

قال الديرعاقولي فِي "فوائده": حدثنا إبراهيم بن بشار: حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عبيد، عن زيد بن ثابت؛ قال: «قُبض النَّبِي ﷺ ولَم يكن القرآن جُمع فِي شيء»[٢].

قال الخطابي: إنَّما لَم يجمع ﷺ القرآن فِي المصحف؛ لِمَا كان يترقبه من ورود ناسخ لبعض أحكامه أو تلاوته، فلما انقضى نزوله بوفاته؛ ألهم الله الخلفاء الراشدين ذلك؛ وفاء بوعده الصادق بضمان حفظه على هذه الأمة، فكان ابتداء ذلك على يد الصديق بمشورة عمر.

أما ما أخرجه مسلم[٣] من حديث أبي سعيد؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تكتبوا عنِّي شيئًا غير القرآن**....» الحديث؛ فلا ينافي ذلك؛ لأن الكلام فِي كتابة مخصوصة على صفة مخصوصة، وقد كان القرآن كُتب كله فِي عهد رسول الله ﷺ، لكن غير مجموع فِي موضع واحد، ولا مرتب السور.

القول فِي جمع القرآن ثلاث مرات:

قال الحاكم فِي "المستدرك"[٤]: جمع القرآن ثلاث مرات:

إحداها: بحضرة النَّبِي ﷺ، ثُمَّ أخرج بسنده عن زيد بن ثابت؛ قال: «كنا عند رسول الله

---

(١) هو النوع الثامن عشر على ترتيب السيوطي.

(٢) قال في غاية البيان :" صحيح: أخرجه عبد الله في زوائده على فضائل الصحابة (١/ ٣٩٠رقم٥٩١) حدثنا إبراهيم قثنا الرمادي قثنا سفيان عن الزهري عن عبيد بن السباق عن زيد بن ثابت عنه به .

قال :"سفيان ولم أسمعه من الزهري، وإنما حدثونا عنه".

قلت: والظاهر أن هذا المبهم ينجبر؛ لكون الذي حدثه جماعة، كما هو ظاهر اللفظ.

وأصل الحديث في صحيح البخاري (رقم٤٧٠١) كتاب فضائل القرآن باب جمع القرآن من طريق إبراهيم بن سعد عن ابن شهاب عنه به"اهـ

قال الشيخ : الديرعاقولي: هو عبد الكريم بن الهيثم، أبو يَحيَى. "معجم المؤلفين" (٦/ ٧)، وانظر: "فتح الباري" (٩/ ١٢).

(٣) قال في غاية البيان :"أخرجه مسلم في الصحيح (رقم٣٠٠٤) كتاب الزهد باب التثبت في الحديث"اهـ.

(٤) (٢/ ٢٢٩ و٦١١)، ويلاحظ أن السيوطي فصل فِي كلام الحاكم وزاد فيه.

ﷺ نؤلف القرآن من الرقاع»[١].

وقال البيهقي[٢]: يُشبه أن يكون المراد به: تأليف ما نزل من الآيات المفرقة فِي سورها، وجمعها فيها بإشارة النَّبِي ﷺ.

الثانية: بحضرة أبي بكر. روى البخاري فِي "صحيحه" عن زيد بن ثابت؛ قال: «**أرسل إلَيَّ أبو بكر مقتل أهل اليمامة، فإذا عمر بن الخطاب عنده، فقال أبو بكر: إن عمر أتاني، فقال: إن القتل قد استحرَّ يوم اليمامة بقراء القرآن، وإنِّي أخشى أن يستحرَّ القتل بالقراء فِي المواطن؛ فيذهب كثير من القرآن، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن. فقلت لعمر: كيف نفعل شيئًا لَم يفعله رسول الله ﷺ؟ قال عمر: هو والله خير، فلم يزل يراجعني حتَّى شرح الله صدري لذلك، ورأيت فِي ذلك الذي رأى عمر. قال زيد: قال أبو بكر: إنك رجل شاب عاقل لا نتهمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ، فتتبع القرآن فاجمعه. فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال؛ ما كان أثقل عليَّ مِمَّا أمرني به من جمع القرآن. قلت: كيف تفعلان شيئًا لَم يفعله رسول الله ﷺ؟ قال: هو والله خير. فلم يزل أبو بكر يراجعني حتَّى شرح الله صدري للذي شرح الله له صدر أبي بكر وعمر، فتتبعت القرآن أجمعه من العسب واللخاف وصدور الرجال، ووجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري، لَم أجدها مع غيره:**

---

(١) قال في غاية البيان :" حسن : أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٤/ ٢١٨رقم١٩٤٤٨) و(٦/ ٤٠٩رقم٣٢٤٦٦) وفي المسند (١/ ١١٠رقم١٣٩) وأحمد في المسند (٥/ ١٨٤) وفي فضائل الصحابة (٢/ ٩٠٦رقم١٧٢٨) ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال (١٧/ ١٧٣) وأخرجه الترمذي في السنن (٥/ ٧٣٤رقم٣٩٥٤) وابن حبان في الصحيح (١/ ٣٢٠رقم١١٤) والطبراني في المعجم الكبير (٥/ ١٥٨رقم٤٩٣٣) والحاكم في المستدرك (٢/ ٢٤٩) وعنه البيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٤٣٢رقم٢٣١١) ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١/ ١٢٦) وأخرجه الحاكم المستدرك (٢/ ٦٦٨) وعنه البيهقي في دلائل النبوة (٧/ ١٤٧) ومن طريقه ابن العديم في تاريخ حلب (١/ ٣٤٠) من طريقين عن يحيى بن أيوب عن يزيد بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن شماسة عن زيد بن ثابت عنه به .

قال الترمذي :" هذا حديث حسن غريب إنما نعرفه من حديث يحيى بن أيوب".

قال الحاكم :" هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه".

وصححه الألباني في صحيح الترمذي (رقم٣٩٥٤)"اهـ.

(٢) "دلائل النبوة" (٧/ ١٤٧).

﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ.....﴾[١] **حتَّى خاتِمة براءة، فكانت الصحف عند أبي بكر حتَّى توفاه الله، ثُمَّ عند عمر حياته، ثُمَّ عند حفصة بنت عمر**[٢]»[٣].

وأخرج ابن أبي داود من طريق يَحيَى بن عبد الرحمن بن حاطب؛ قال: «قدم عمر فقال: من كان تلقى من رسول الله ﷺ شيئًا من القرآن؛ فليأت به. وكانوا يكتبون ذلك في الصحف والألواح والعسب، وكان لا يقبل من أحد شيئًا حتى يشهد شهيدان»[٤].

وهذا يدل على أن زيدًا كان لا يكتفي بمجرد وجدانه مكتوبًا حتى يشهد به من تلقاه سماعًا، مع كون زيد كان يحفظ، فكان يفعل ذلك مبالغة في الاحتياط.

وأخرج ابن أبي داود أيضًا من طريق هشام بن عروة عن أبيه أن أبا بكر قال لعمر وزيد: «اقعدا على باب المسجد، فمن جاءكما بشاهدين على شيء من كتاب الله؛ فاكتباه». رجاله ثقات مع انقطاعه[٥].

قال ابن حجر[٦]: وكأن المراد بالشاهدين: الحفظ والكتاب.

وقال السخاوي في "جمال القراء"[١]: المراد أنَّهما يشهدان على أن ذلك المكتوب كُتب بين

---

(١) سورة التوبة: ١٢٨- ١٢٩.

(٢) قال ابن حجر: وإنَّما كان ذلك عند حفصة؛ لأنَّها كانت وصية عمر، فاستمر ما كان عندها حتَّى طلبه منها من له طلب ذلك. ا'. "فتح الباري" (٩/ ١٦).

(٣) قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٤٧٠١) كتاب فضائل القرآن باب جمع القرآن"اهـ.

(٤)قال في غاية البيان :"ضعيف: أخرجه ابن شبه في أخبار المدينة (١/ ٣٧٤رقم١١٦٥) وابن أبي داود في المصاحف (١/ ٣٧رقم٢٧) ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٦/ ٣٦٥) من طريقين عن عبد الله بن وهب قال أخبرني عمر بن طلحة الليثي عن محمد بن عمرو بن علقمة عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عنه به .

وإسناده ضعيف؛ فيحيى لم يسمع من عمر، قاله ابن معين، كما في جامع التحصيل (٢٩٨) للعلائي"اهـ.

(٥)قال في غاية البيان :" ضعيف: أخرجه ابن أبي داود في المصاحف (١/ ٢٦رقم١٨) حدثنا أبو الطاهر أخبرنا ابن وهب أخبرني ابن أبي الزناد عن هشام بن عروة عن أبيه عنه به .

قال الحافظ ابن كثير في فضائل القرآن (٥٩) :"منقطع حسن".

وقال الحافظ في فتح الباري (٩/ ١٤) :"رجاله ثقات مع انقطاعه"اهـ.

(٦) "فتح الباري" (٩/ ١٤- ١٥).

يدي رسول الله ﷺ، [وإلا؛ فقد كان زيد جامعًا للقرآن]، أو المراد أنَّهما يشهدان على أن ذلك من الوجوه الَّتِي نزل بِها القرآن.

قال أبو شامة: وكان غرضهم ألاَّ يُكتب إلا من عَيْن ما كُتب بين يدي النَّبِي ﷺ لا من مُجرَّد الحفظ.

قال: ولذلك قال فِي آخر سورة التوبة: «لَم أجدها مع غيره»؛ أي: لَم أجدها مكتوبة مع غيره؛ لأنه كان لا يكتفي بالحفظ دون الكتابة.

[**قال السيوطي:**] أو المراد أنَّهما يشهدان على أن ذلك مِمَّا عُرض على النَّبِي ﷺ عام وفاته.

قال الحاكم(٢): **والجمع الثالث**: هو ترتيب السور فِي زمن عثمان.

روى البخاري(٣) عن أنس: «أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان -وكان يغازي أهل الشام فِي فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق، فأفزع حذيفة اختلافهم فِي القراءة-، فقال لعثمان: أدرك الأمة قبل أن يختلفوا اختلاف اليهود والنصارى. فأرسل إلَى حفصة؛ أن أرسلي إلينا الصحف ننسخها فِي المصاحف ثُمَّ نردها إليك. فأرسلت بِها حفصة إلَى عثمان، فأمر زيد بن ثابت وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام فنسخوها فِي المصاحف، وقال عثمان للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت فِي شيء من القرآن؛ فاكتبوه بلسان قريش؛ فإنه إنَّما نزل بلسانهم، ففعلوا، حتَّى إذا نسخوا الصحف من المصاحف؛ ردَّ عثمان الصحف إلَى حفصة، وأرسل إلَى كل أفق بِمصحف مِمَّا نسخوا، وأمر بِما سواه من القرآن فِي كل صحيفة ومصحف أن يُحرق.

قال زيد: فقدت آية من الأحزاب حين نسخنا المصحف، قد كنت أسمع رسول الله ﷺ يقرأ بها، فالتمسناها فوجدناها مع خزيْمة بن ثابت الأنصاري: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُواْ مَا عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيْهِ﴾(٤) فألحقناها في المصحف».

قال ابن حجر(٥): [وكانت هذه القصة](٣) فِي سنة خمس وعشرين.

---

(١) (١/ ٨٦)، والزيادة منه.

(٢) "المستدرك" (٢/ ٢٢٩).

(٣) قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٤٧٠٢) كتاب فضائل القرآن باب جمع القرآن"اهـ.

(٤) سورة الأحزاب: ٢٣.

(٥) "فتح الباري" (٩/ ١٧).

وقال الحارث الْمحاسبِي: المشهور عند الناس أن جامع القرآن عثمان، وليس كذلك، إنَّما حمل عثمان الناس على القراءة بوجه واحد على اختيار وقع بينه وبين من شهده من المهاجرين والأنصار لَمَّا خشي الفتنة عند اختلاف أهل العراق والشام فِي حروف القراءات، فأما قبل ذلك؛ فقد كانت المصاحف بوجوه من القراءات المطلقات على الحروف السبعة الَّتِي نزل بِها القرآن، فأما السابق إِلَى جمع الجملة؛ فهو الصديق، وقد قال علي: «لو وليت لعملت بالمصاحف عمل عثمان بِها»[1]. انتهى.

قال البغوي –رحمه الله–: إن الصحابة رضي الله عنهم جمعوا بين الدفتين القرآن الذي أنزله الله ﷻ على رسوله ﷺ؛ من غير أن زادوا فيه أو نقصوا منه شيئًا. والذي حملهم على جمعه ما جاء بيانه فِي الحديث، وهو أنه كان مُفرَّقًا فِي العُسُب واللخاف وصدور الرجال، فخافوا ذهاب بعضه

---

(١)قال في غاية البيان :" حسن: أخرجه ابن أبي داود في المصاحف (١/ ٧٨رقم٦٣) ومن طريقه الخطيب في الفصل للوصل (٢/ ٩٥٣) وكذا ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٩/ ٢٤٨) وأخرجه ابن أبي داود في المصاحف (١/ ٧٧رقم٦٢) ومن طريقه الخطيب في الفصل للوصل (٢/ ٩٥٢) وكذا ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٩/ ٢٤٧) وأخرجه ابن أبي داود في المصاحف (١/ ٤٣، ٤٤رقم٣٢) ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٩/ ٢٤٤، ٢٤٥) وأخرجه الآجري في الشريعة (٤/ ١٧٨٥رقم١٢٤٤) وابن بطة في الإبانة (١/ ٤١٤رقم٨٨-فضائل الصحابة) والمستغفري في فضائل القرآن (١/ ٣٥٩رقم٤٢١) وأبو عمرو الداني في المقنع (٨) من طريق شعبة ومحمد بن أبان الجعفي كلاهما عن علقمة بن مرثد قال شعبة عمن سمع سويد بن غفلة يقول سمعت علياً يقول:" رحم الله عثمان لو وليته لفعلت ما فعل في المصاحف".

وقال شعبة مرة: عن علقمة عن رجل عن سويد .

قال ابن عساكر:" علقمة لم يسمعه من سويد بينهما رجل".

وهذه الواسطة هي العيزار كما أخرج ابن شبه في أخبار المدينة (/ ١١٩رقم١٧٢٠، ١٧٢١) والآجري في الشريعة (٤/ ١٧٨٤رقم١٢٤٣) وابن بطة في الإبانة (١/ ٤٠٨رقم٨٧-فضائل الصحابة) والخطيب في الفصل للوصل المدرج (٢/ ٩٥٣) والبيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٤٢) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٩/ ٢٤٥) من طرق عن محمد بن أبان عن علقمة بن مرثد عن العيزار بن جرول عن سويد بن غفلة عن علي عنه به .

قال الدارقطني في العلل (٣/ ٢٢٩) :" هو المحفوظ".

وصححه الحافظ في فتح الباري (٩/ ١٨) وحسنه في (١٣/ ٣٤٣)"اهـ.

بذهاب حفظته، ففزعوا فيه إلى خليفة رسول الله ﷺ، ودعوه إلَى جمعه، فرأى فِي ذلك رأيهم، فأمر بجمعه فِي موضع واحد باتفاق من جميعهم، فكتبوه كما سمعوا من رسول الله ﷺ؛ من غير أن قدموا شيئًا أو أخروا أو وضعوا له ترتيبًا لَم يأخذوه من رسول الله ﷺ. وكان رسول الله ﷺ يُلقِّن أصحابه ويعلمهم ما ينْزل عليه من القرآن على الترتيب الذي هو الآن فِي مصاحفنا؛ بتوقيف جبريل -صلوات الله عليه- إياه على ذلك، وإعلامه عند نزول كل آية أن هذه الآية تُكتب عقيب آية كذا فِي السورة الَّتِي يُذكر فيها كذا. روي معنَى هذا عن عثمان رضي الله عنه.

فثبت أن سعي الصحابة كان فِي جمعه فِي موضع واحد، لا فِي ترتيبه؛ فإن القرآن مكتوب فِي اللوح الْمحفوظ على الترتيب الذي هو فِي مصاحفنا، أنزله الله تعالى جملة واحدة فِى شهر رمضان ليلة القدر إلَى السماء الدنيا؛ كما قال الله ﷻ: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ﴾، وقال الله T: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾، ثُمَّ كان يُنَزِّله مفرقًا على رسوله ﷺ مدة حياته عند الحاجة وحدوث ما يشاء الله T؛ قال الله ﷻ: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ﴾ [الإسراء: ١٠٦]، فترتيب النُّزول غير ترتيب التلاوة.

وكان هذا الاتفاق من الصحابة سببًا لبقاء القرآن فِى الأمة رحمة من الله T على عباده، وتحقيقًا لوعده فِي حفظه؛ كما قال الله T: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

ثُمَّ إن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يقرءون القرآن بعده على الأحرف السبعة الَّتِي أقرأهم رسول الله ﷺ بإذن الله T، إلَى أن وقع الاختلاف بين القُرَّاء فِي زمن عثمان، وعَظُم الأمر فيه، وكتب الناس بذلك من الأمصار إلَى عثمان، وناشدوه الله تعالى فِي جمع الكلمة، وتدارك الناس قبل تفاقم الأمر، وقَدِم حذيفة بن اليمان من غزوة أرمينية، فشافهه بذلك، فجمع عثمان عند ذلك المهاجرين والأنصار، وشاورهم فِي جمع القرآن فِي المصاحف على حرف واحد؛ ليزول بذلك الخلاف، وتتفق الكلمة، واستصوبوا رأيه، وحضوه عليه، ورأوا أنه من أحوط الأمور للقرآن.

فحينئذٍ أرسل عثمان إلَى حفصة: أن أرسلي إلينا بالصحف ننسخها فِي المصاحف، فأرسلت إليه، فأمر زيد بن ثابت، والرهط القرشيين الثلاثة، فنسخوها فِي المصاحف، وبعث بِها إلَى الأمصار. اهـ[1].

[الفرق بين جمع أبي بكر وجمع عثمان:]

قال ابن التين[2] وغيره: الفرق بين جمع أبي بكر وجمع عثمان: أن جَمْع أبي بكر كان لخشية أن يذهب من القرآن شيء بذهاب حملته؛ لأنه لم يكن مجموعًا في موضع واحد، فجمعه

---

(١) "شرح السنة" (٤/ ٥٢١- ٥٢٣)، وقد نقلته بنصه مع اختصار يسير لتمام الفائدة.

(٢) "فتح الباري" (٩/ ٢١).

في صحائف مرتبًا لآيات سوره على ما وقفهم عليه النبي ﷺ. وجَمْع عثمان كان لَما كثر الاختلاف في وجوه القراءة، حَتَّى قرأوه بلغاتِهم على اتساع اللغات، فأدى ذلك بعضهم إلى تخطئة بعض، فخشي من تفاقم الأمر في ذلك، فنسخ الصحف في مصحف واحد؛ مرتبًا لسوره، واقتصر من سائر اللغات على لغة قريش؛ محتجًّا بأنه نزل بلغتهم، وإن كان قد وسع في قراءته بلغة غيرهم رفعًا للحرج والمشقة في ابتداء الأمر؛ فرأى أن الحاجة إلى ذلك قد انتهت، فاقتصر على لغة واحدة.

وقال القاضي أبو بكر في "الانتصار": لَم يقصد عثمان قصد أبي بكر فِي جمع نفس القرآن بين لوحين، وإنَّما قصد جمعهم على القراءات الثابتة المعروفة عن النَّبِي ﷺ وإلغاء ما ليس كذلك، وأخذهم بِمصحف لا تقديْم فيه ولا تأخير ولا تأويل أُثبت مع تنْزيل ولا منسوخ تلاوته كتب مع مثبَت رسمه ومفروض قراءته وحفظه؛ خشية دخول الفساد والشبهة على من يأتي بعد.

فصل [فِي ترتيب الآيات]

الإجماع والنصوص المترادفة على أن ترتيب الآيات توقيفي لا شبهة فِي ذلك.

أما الإجماع؛ فنقله غير واحد؛ منهم الزركشي فِي "البرهان"، وأبو جعفر بن الزبير فِي "مناسباته"، وعبارته: ترتيب الآيات فِي سورها واقع بتوقيفه ﷺ وأمره من غير خلاف فِي هذا بين المسلمين. انتهى.

ومن النصوص الدالة على ذلك إجمالاً ما ثبت من قراءته ﷺ لسور عديدة، تدل قراءته ﷺ لَهَا بمشهد من الصحابة أن ترتيب آياتِها توقيفي، وما كان الصحابة ليرتبوا ترتيبًا سمعوا النَّبِي ﷺ يقرأ على خلافه، فبلغ ذلك مبلغ التواتر.

فصل [فِي ترتيب السور]

وأما ترتيب السور؛ فهل هو توقيفي أيضًا، أو هو باجتهاد من الصحابة؟ فيه خلاف:

فجمهور العلماء على الثاني؛ منهم: مالك، والقاضي أبو بكر فِي أحد قوليه.

وذهب إلَى الأول جماعة؛ منهم: القاضي فِي أحد قوليه، وأبو بكر بن الأنباري، والكرماني، والطيْبِي، وابن الحصار.

قال الزركشي فِي "البرهان"[1]: والخلاف بين الفريقين لفظي؛ لأن القائل بالثاني يقول: إنه رمز إليهم ذلك لعلمهم بأسباب نزوله ومواقع كلماته، ولهذا قال مالك: إنَّما ألفوا القرآن على

---

(١) (١/ ٢٥٧).

ما كانوا يسمعونه من النَّبي ﷺ، مع قوله بأن ترتيب السور باجتهاد منهم، فآل الخلاف إلى أنه: هل هو بتوقيف قولي أو بمجرد إسناد فعلي، بحيث يبقى لَهم فيه مجال للنظر.

[**قال السيوطي**:] وسبقه إلَى ذلك أبو جعفر بن الزبير.

قال البيهقي فِي "المدخل": كان القرآن على عهد النَّبي ﷺ مرتبًا سوره وآياته على هذا الترتيب؛ إلا الأنفال و ﴿بَرَآءَةٌ﴾.

ومال ابن عطية إلَى أن كثيرًا من السور كان قد عُلم ترتيبها فِي حياته ﷺ؛ كالسبع الطوال، والحواميم، والمفصَّل، وأن ما سوى ذلك يُمكن أن يكون قد فوض الأمر فيه إلَى الأمة بعده.

وقال أبو جعفر بن الزبير: الآثار تشهد بأكثر مِمَّا نص عليه ابن عطية، ويبقى منها قليل يُمكن أن يجري فيه الخلاف.

وقال ابن حجر[(١)]: ترتيب بعض السور على بعضها أو معظمها لا يَمتنع أن يكون توقيفيًّا، [وإن كان بعضه من اجتهاد بعض الصحابة].

قال: ومما يدل على أن ترتيب المصحف كان توقيفيًّا ما أخرجه أحمد وأبو داود وغيرهما عن أوس بن أبي أوس عن حذيفة الثقفي؛ قال: «كنت في الوفد الذين أسلموا من ثقيف...» الحديث، وفيه: «فقال لنا رسول الله ﷺ: **طرأ عليَّ حزب من القرآن، فأردت ألاَّ أخرج حتَّى أقضيه**، فسألنا أصحاب رسول الله ﷺ؛ قلنا: كيف تُحزِّبون القرآن؟ قالوا: نحزبه ثلاث سور، وخمس سور، وسبع سور، وتسع سور، وإحدى عشرة وثلاث عشرة وحزب المفصل من ﴿قٓ﴾ حتَّى نختم»[(٢)].

قال: ويحتمل أن الذي كان مرتبًا حينئذٍ حزب المفصل خاصة، بخلاف ما عداه.

[**قال السيوطي**:] ومِمَّا يدل على أنه توقيفي كون الحواميم رتبت ولاء، وكذا الطواسين،

---

(١) "فتح الباري" (٩/ ٤٢).

(٢) قال في غاية البيان :" ضعيف: أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٥/ ٥١٠) وابن أبي شيبة في المصنف (٢/ ٢٤٢رقم٨٥٨٣) وأحمد في المسند (٤/ ٩، ٣٤٣) وأبو داود في السنن (٢/ ٥٥رقم١٣٩٣) وابن شبة في أخبار المدينة (١/ ٢٧٤رقم٨٧٨) وابن جرير في تهذيب الآثار (٢/ ٧٧١رقم١١٠٧) والمستغفري في فضائل القرآن (١/ ٢٣٨رقم٢٠٩) والبيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٣٩٦رقم٢١٧٦) والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (١/ ٣٢٦) من طرق عن عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي عن عثمان بن عبد الله بن أوس الثقفي عن جده أوس عنه به .

وضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود (رقم١٣٩٣)"اهـ.

ولَم ترتب المسبحات ولاء، بل فصل بين سورها، وفصل بين ﴿طسٓمٓ﴾ الشعراء و﴿طسٓمٓ﴾ القصص بـــ﴿طسٓ﴾ مع أنَّها أقصر منهما، ولو كان الترتيب اجتهاديًّا؛ لذكرت المسبحات ولاء، وأخرت ﴿طسٓ﴾ عن القصص.

والذي ينشرح إليه الصدر ما ذهب إليه البيهقي، وهو أن جميع السور ترتيبها توقيفي؛ إلا براءة والأنفال.

ولا ينبغي أن يستدل بقراءته ﷺ سورًا ولاء على أن ترتيبها كذلك، وحينئذٍ فلا يرد حديث[1] قراءته النساء قبل آل عمران؛ لأن ترتيب السور في القراءة ليس بواجب، ولعله فعل ذلك لبيان الجواز.

---

(١)قال في غاية البيان :" أخرجه مسلم في الصحيح (رقم٧٧٢) كتاب صلاة المسافرين باب استحباب تطويل القراءة في صلاة الليل عن حذيفة قال:" صليت مع النبي ﷺ ذات ليلة فافتتح البقرة، فقلت: يركع عند المائة، ثم مضى، فقلت يصلي بها في ركعة، فمضى، فقلت: يركع بها، ثم افتتح النساء، فقرأها، ثم افتتح آل عمران، فقرأها ..."الحديث"اهـ .

النوع السابع والعشرون[١] من مرسوم الخط وآداب كتابته

قال ابن فارس[٢]: الذي نقوله: إن الخط توقيفي؛ لقوله تعالى: ﴿عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾، وقال: ﴿نٓ ۚ وَٱلْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾، وإن هذه الحروف داخلة فِي الأَسْمَاء الَّتِي علَّم الله آدم.

فصل

القاعدة العربية: أن اللفظ يُكتب بحروف هجائية مع مراعاة الابتداء به والوقف عليه، وقد مهد النحاة أصولاً وقواعد، وقد خالفها فِي بعض الحروف خط المصحف الإمام.

وقال أشهب: سُئل مالك: هل يُكتب المصحف على ما أحدثه الناس من الهجاء؟ قال: لا؛ إلاَّ على الكتبة الأولى. رواه الداني فِي "المقنع"[٣]، ثُمَّ قال: ولا مخالف له من علماء الأمة.

وقال فِي موضع[٤] **آخر**: سُئل مالك عن الحروف فِي القرآن مثل الواو والألف؛ أترى أن يغير من المصحف إذا وجد فيه كذلك؟ قال: لا.

قال أبو عمرو: يعني: الواو والألف المزيدتين فِي الرسم المعدومتين فِي اللفظ؛ نَحو: [الواو فِي ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾، و﴿أُوْلِي﴾، و﴿ٱلرِّبَوٰاْ﴾، ونحو الألف فِي ﴿لَن نَّدْعُوَاْ﴾، و﴿لِّيَبْلُوَاْ﴾، و﴿مِاْئَةَ﴾][٥].

وقال الإمام أحمد: يحرم مخالفة خط مصحف عثمان فِي واو أو ياء أو ألف أو غير ذلك.

وقال البيهقي فِي "شعب الإيْمان": من يكتب مصحفًا؛ فينبغي أن يحافظ على الهجاء الذي كتبوا به تلك الْمصاحف ولا يخالفهم فيه ولا يُغيِّر مِمَّا كتبوه شيئًا؛ فإنَّهم كانوا أكثر علمًا، وأصدق قلبًا ولسانًا، وأعظم أمانة منًّا، فلا ينبغي أن نظن بأنفسنا استدراكًا عليهم.

[**قال السيوطي**:] وينحصر أمر الرسم فِي ست قواعد: الحذف، والزيادة، والهمز، والبدل، والوصل، والفصل، وما فيه قراءتان فكتب على إحداهما.

فصل فِي آداب كتابته

يستحب كتابة المصحف وتحسين كتابته وتبيينها وإيضاحها وتحقيق الخط دون مشقة.

---

(١) هو النوع السادس والسبعون على ترتيب السيوطي.

(٢) "الصاحبِي" (ص ١٠ و١٢).

(٣) (ص ١٩).

(٤) "المقنع" (ص ٣٦).

(٥) من المصدر نفسه، للإيضاح.

وتعليقه؛ فيكره.

وكذا كتابته فِي الشيء الصغير.

أخرج أبو عبيد فِي "فضائله" عن عمر: «أنه وجد مع رجل مصحفًا قد كتبه بقلم دقيق، فكره ذلك، وضربه، وقال: عظِّموا كتاب الله تعالى»[١].

وكان عمر إذا رأى مصحفًا عظيمًا سُرَّ به.

ويحرم كتابته بشيء نجس، وأما بالذهب؛ فهو حسن؛ كما قاله الغزالي.

وأخرج أبو عبيد عن ابن عباس وأبي ذر وأبي الدرداء أنَّهم كرهوا ذلك[٢].

---

(١)قال في غاية البيان :" إسناده ضعيف: أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٢/ ٣٢٣رقم٧٤٨) حدثنا عبد الغفار بن داود الحراني عن ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عمر بن الخطاب عنه به.

وإسناده ضعيف؛ فيه ابن لهيعة ضعيف .

وأخرج ابن أبي داود في المصاحف (٢/ ٣٨رقم٣٤١) وأبو نعيم في حلية الأولياء (٤/ ٢٣٠) من طريقين عن مغيرة عن إبراهيم قال:" كانوا يكرهون أن يصغروا المصحف قال: وكان يقال: عظموا كتاب الله".

وإسناده ضعيف؛ فيه: هشيم، مدلس، وقد عنعن"اهـ.

(٢)قال في غاية البيان :" أثر ابن عباس: أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٢/ ٣١٨رقم٧٤٤) وابن أبي شيبة في المصنف (٦/ ١٤٩رقم٣٠٢٣٣) وابن أبي داود في المصاحف (٢/ ١١٧رقم٤٠٩، ٤١٠) من طرق عن عاصم الأحول عن عكرمة عن ابن عباس : أنه كان إذا رأى المصحف قد فضض أو ذهب! قال:" أتغرون به السارق ؟ وزينته في جوفه".

وإسناده صحيح.

وأثر أبي ذر: أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٢/ ٣١٩رقم٧٤٥) ومن طريقه أبو عمرو الداني في الفتن (٤/ ٨١٨رقم٤١٤) وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١/ ٢٧٤رقم٣١٤٨) و(٦/ ١٤٩رقم٣٠٢٣٧) من طرق عن أبي ذر انه قال :" إذا زوقتم مساجدكم وحليتم مصاحفكم فالدمار عليكم".

وإسناده حسن لغيره.

وأثر أبي الدرداء: أخرجه عبد الله بن المبارك في الزهد (٢٧٥رقم٧٩٧) ومن طريقه أبو عبيد في فضائل القرآن (٢/ ٣٢٠رقم٧٤٦): وأخرجه عبد الرزاق في المصنف (٣/ ١٥٤رقم٥١٣٢) والفريابي في

وأخرج عن ابن مسعود أنه مُرَّ عليه بِمصحف زُيِّن بالذهب، فقال: «إن أحسن ما زين به المصحف تلاوته بالحق»[١].

قال أصحابنا: وتكره كتابته على الحيطان والجدران، وعلى السقوف أشد كراهة؛ لأنه يوطأ.

وأخرج أبو عبيد عن عمر بن عبد العزيز؛ قال: «لا تكتبوا القرآن حيث يوطأ»[٢].

وهل تجوز كتابته بقلم غير العربي؟

قال الزركشي[١]: لَم أر فيه كلامًا لأحد من العلماء.

فضائل القرآن (٢٤٧رقم١٧٩) ومن طريقه الرازي في فضائل القرآن (١٤٧رقم١١٦) وأخرجه ابن أبي داود في المصاحف (٢/ ١١٠رقم٤٠٢) والمستغفري في فضائل القرآن (١/ ٢٣٩رقم٢١١) من طرق عن أبي الدرداء قال:" إذا حليتم مصاحفكم وزوقتم مساجدكم فالدبار عليكم".

وإسناده حسن لغيره.

وجاء نحوه عن أبي بن كعب: فقد أخرج ابن أبي شيبة في المصنف (١/ ٢٧٤رقم٣١٤٨) وابن أبي داود في المصاحف (٢/ ١٠٩رقم٤٠١) عن أبي خالد الأحمر عن محمد بن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد قال: قال أبي :" إذا زوقتم مساجدكم وحليتم مصاحفكم فالدبار عليكم"اهـ.

(١)قال في غاية البيان :" صحيح : أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٤/ ٣٢٣رقم٧٩٤٧) ومن طريقه الطبراني في المعجم الكبير (٩/ ١٧٠رقم٨٨٤٦) وأخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٢/ ٣١٧رقم٧٤٣) وسعيد بن منصور في السنن (٢/ ٤٨٥رقم١٦٤) ومن طريقه البيهقي في الشعب (٢/ ٤٠٩رقم٢٢٢٤) وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٦/ ١٤٩رقم٣٠٢٣٥) والبخاري في خلق أفعال العباد (٨٨) وابن الضريس في فضائل القرآن (٥١رقم٤٥) والفريابي في فضائل القرآن (٢٣٦رقم١٦٤) وابن أبي داود في المصاحف (٢/ ١١٣رقم٤٠٥) وأبو نعيم في الحلية (٤/ ١٠٥) والمستغفري في فضائل القرآن (١/ ٢٣٩رقم٢١٠) من طرق عن الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود عنه به.

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ١٦٨) :"رواه الطبراني، ورجاله ثقات"اهـ.

(٢)قال في غاية البيان :" إسناده ضعيف جداً: أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (١/ ١٢٦رقم١١٣) و(٢/ ٣٢٦رقم٧٥١) حدثنا القاسم بن مالك عن محمد بن الزبير عن عمر بن عبد العزيز عنه به .

وإسناده ضعيف جداً؛ فيه: محمد بن الزبير الحنظلي البصري، متروك"اهـ.

قال: ويحتمل الجواز؛ لأنه قد يحسنه من يقرؤه بالعربية، والأقرب: المنع؛ كما تحرم قراءته بغير لسان العرب، ولقولهم: القلم أحد اللسانين، والعرب لا تعرف قلمًا غير العربي، وقد قال الله تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾[٢]. انتهى.

مسألة:

اختُلف فِي نقط المصحف وشكله:

ويقال: أول من فعل ذلك: أبو الأسود الدؤلي بأمر من عبد الملك بن مروان، وقيل: الحسن البصري ويَحيَى بن يعمر، وقيل: نصر بن عاصم الليثي.

وأول من وضع الهمز والتشديد والروم والإشمام: الخليل.

وقال قتادة: بدءوا فنقطوا ثُمَّ خمسوا ثُمَّ عشروا[٣].

وقال غيره: أول ما أحدثوا النقط عند آخر الآي، ثُمَّ الفواتح والخواتم[٤].

وقال يَحيَى بن أبي كثير: ما كانوا يعرفون شيئًا مِمَّا أُحدث فِي المصاحف إلا النقط الثلاث على رءوس الآي. أخرجه ابن أبي داود[٥].

---

(١) "البرهان فِي علوم القرآن" (٢/ ٣٨٠).

(٢) سورة الشعراء: ١٩٥.

(٣)قال في غاية البيان :" إسناده ضعيف: أخرجه أبو عمرو الداني في المحكم في نقط المصاحف (٢، ١٥) وفي البيان في عد آي القرآن (١٣٠) من طريق أحمد بن يزيد عن العباس بن وليد عن فديك عن الأوزاعي عن قتادة عنه به .

وإسناده ضعيف؛ فيه: أحمد بن يزيد الحلواني، قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢/ ٨٢) :" سألت أبا زرعة عنه ؟ فلم يرضه "اهـ.

(٤)قال في غاية البيان :" أخرجه أبو عمرو الداني في المحكم في نقط المصاحف (٢،١٧،٣٥) وفي البيان في عد آي القرآن (١٣٠) حدثنا فارس بن أحمد المقرئ نا أحمد بن محمد نا أحمد بن عثمان نا ابن شاذان نا محمد بن عيسى نا إبراهيم بن موسى أنا الوليد بن مسلم نا الأوزاعي سمعت يحيى بن أبي كثير يقول :" كان القرآن مجرداً في المصاحف فأول ما أحدثوا فيها النقط على التاء والياء وقالوا: لا بأس به، هو نور له ثم أحدثوا فيها نقطاً عند منتهى الآي ثم أحدثوا الفواتح والخواتم".

وفي إسناده من لم أقف له على ترجمة.

(٥)قال في غاية البيان :" ضعيف: أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٢/ ٣١٥رقم٧٤٢) ومن طريقه أبو عمرو الداني في المحكم في نقط المصاحف (١٧) وفي البيان في عد آي القرآن (١٣١) وأخرجه

وقد أخرج أبو عبيد وغيره عن ابن مسعود؛ قال: جرَّدوا القرآن ولا تخلطوه بشيء[١].

وأخرج عن النخعي أنه كره نقط المصاحف[٢].

وعن ابن سيرين أنه كره النقط والفواتح والخواتم[١].

ابن أبي داود في المصاحف (٢/ ١٠٢رقم٣٩٨) عن محمد بن كثير عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عنه به .

وفي إسناده محمد بن كثير الصنعاني، صدوق كثير الغلط"اهـ.

(١)قال في غاية البيان :" صحيح لغيره: أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٤/ ٣٢٢رقم٧٩٤٤) ومن طريقه الطبراني في المعجم الكبير (٩/ ٣٥٣رقم٩٧٥٣) وأخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٢/ ٣٠٤رقم٧٣٢) ومن طريقه أبو عمرو الداني المحكم في نقط المصاحف (١٠) وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢/ ٢٣٩رقم٨٥٤٧) و(٦/ ١٥٠رقم٣٠٢٥٢) والفريابي في فضائل القرآن (١٥٠رقم٣٩، ٤٠) وابن أبي داود في المصاحف (٢/ ٥٨رقم٣٥٨، ٣٥٩) والطبراني في المعجم الكبير (٩/ ٣٥٣رقم٩٧٥٣) والبيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٥٤٧رقم٢٦٧١) من طرق عن سفيان عن سلمة بن كهيل عن أبي الزعراء عن ابن مسعود عنه به .

وأخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (١/ ٤٢رقم٣٧) والفريابي في فضائل القرآن (٤٠، ٤١رقم٣٦، ٣٧) والنسائي في السنن الكبرى (٦/ ٢٤٠رقم١٠٨٠٠) وابن أبي داود في المصاحف (٢/ ٦٠رقم٣٦٠) من طرق عن شعبة عن سلمة بن كهيل عن أبي الأحوص عن عبد الله عنه به نحوه.

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢/ ٢٣٩رقم٨٥٤٩) و(٦/ ١٥٠رقم٣٠٢٥٣، ٣٠٢٥٦) وابن أبي داود في المصاحف (٢/ ٧٢رقم٣٧٢) وأبو عمرو الداني في المحكم في نقط المصاحف (١٠) من طرق عن عبد الله:" جردوا القرآن".

وأخرجه المروزي في قيام الليل (٧٢-المختصر) عن ابن مسعود عنه به "اهـ.

(٢)قال في غاية البيان :" إسناده ضعيف: أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٢/ ٣٠٣رقم٧٣١) ومن طريقه الداني المحكم في نقط المصاحف (١١) وأخرجه سعيد بن منصور في السنن (٢/ ٣٠٨رقم٨٤) ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٥٤٧رقم٢٦٧٥) وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢/ ٢٣٩رقم٨٥٤٦) وابن أبي داود في المصاحف (٢/ ٨٧رقم٣٨٦، ٣٨٧) وأبو عمرو الداني المحكم في نقط المصاحف (١٠) من طريقين عن مغيرة عن إبراهيم عنه به .

وإسناده ضعيف؛ فيه: مغيرة بن مِقسم الضبي، مدلس، وقد عنعن"اهـ.

وعن ابن مسعود ومجاهد أنَّهما كرها التعشير[٢].

وأخرج ابن أبي داود عن النخعي أنه كان يكره العواشر والفواتح وتصغير المصحف وأن يكتب فيه سورة كذا وكذا[٣].

---

(١)قال في غاية البيان :" إسناده صحيح: أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٢/ ٣١٣رقم٧٤٠) ومن طريقه أبو عمرو الداني في المحكم في نقط المصاحف (١١، ١٥) وفي البيان في عد آي القرآن (١٣٠) وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢/ ٢٣٩رقم٨٥٤٢) و(٦/ ١٥٠رقم٣٠٢٤٧) وابن أبي داود في المصاحف (٢/ ٧٠رقم٣٧٠) والمستغفري في فضائل القرآن (١/ ٢٣٥رقم٢٠٧) من طريقين عن هشام عن ابن سيرين عنه به .

وأخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٢/ ٣٠٥رقم٧٣٣) حدثنا يزيد عن هشام عن الحسن وابن سيرين: أنهما كانا يكرهان نقط المصاحف".

(٢)قال في غاية البيان :" ما جاء عن ابن مسعود: أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٤/ ٣٢٢رقم٧٩٤٢) وأبو عبيد في فضائل القرآن (٢/ ٣١٠، ٣١١رقم٧٣٧، ٧٣٨) ومن طريقه أبو عمرو الداني في المحكم في نقط المصاحف (١٤) وفي البيان في عد آي القرآن (١٢٩) وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢/ ٢٣٨رقم٨٥٣٦) و(٦/ ١٤٩رقم٣٠٢٤١) ومن طريقه أبو عمرو ا لداني في المحكم في نقط المصاحف (١٤) وأخرجه ابن الضريس في فضائل القرآن (٣٥،٥٣رقم٤١،٤٧) وابن أبي داود في المصاحف (٢/ ٦١-٦٣رقم٣٦١-٣٦٣) والبيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٥٤٧رقم٢٦٧٢) من طريقين عن أبي حصين عن يحيى عن مسروق عن عبد الله :" أنه كره التعشير في المصحف".

وإسناده صحيح .

وما جاء عن مجاهد: أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٢/ ٣١٢رقم٧٣٩) ومن طريقه أبو عمرو الداني في عد آي القرآن (١٢٩) والمحكم في نقط المصاحف (١٥) وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢/ ٢٣٩رقم٨٥٣٩) ومن طريقه أبو عمرو الداني في المحكم في نقط المصاحف (١٥) وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢/ ٢٣٩رقم٨٥٤٥) وابن أبي داود في المصاحف (٢/ ١٢٤رقم٤١٤) من طريقين عن ليث عن مجاهد:" أنه كره التعشير في المصحف".

وإسناده ضعيف؛ فيه: ليث بن أبي سليم، ضعيف"اهـ.

(٣)قال في غاية البيان :" حسن لغيره: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢/ ٢٣٩رقم٨٥٤٤، ٨٥٤٦، ٨٥٤٨) وسعيد بن منصور في السنن (٢/ ٣٠٠رقم٨٣) وابن الضريس (٤٨،٤٩رقم٤٢،٤٣) وابن

وأخرج عنه أنه أُتي بِمصحف مكتوب فيه سورة كذا وكذا آية، فقال: امح هذا؛ فإن ابن مسعود كان كرهه[١].

وقال مالك: لا بأس بالنقط فِي المصاحف الَّتِي تتعلم فيها العلماء، أما الأمهات؛ فلا[٢].

وقال الحليمي: تكره كتابة الأعشار والأخماس وأسْمَاء السور وعدد الآيات فيه؛ لقوله: «جردوا القرآن»[٣] وأما النقط فيجوز؛ لأنه ليس له صورة فيتوهم لأجلها ما ليس بقرآن قرآنًا،

أبي داود في المصاحف (٢/ ٦٥رقم٣٦٥، ٣٦٦) والبيهقي شعب الإيمان (٢/ ٥٤٦، ٥٤٧رقم٢٦٦٦، ٢٦٧٣، ٢٦٧٤) من طرق عن مغيرة عن إبراهيم عنه به .

وإسناده ضعيف؛ فيه: مغيرة بن مِقسم الضبي، مدلس، وقد عنعن.

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٦/ ١٤٩رقم٣٠٢٤٣) حدثنا أبو خالد عن حجاج عن حماد عن إبراهيم عنه به نحوه.

وإسناده ضعيف؛ فيه: الحجاج بن أرطاة، صدوق كثير الخطأ والتدليس"اهـ.

(١)قال في غاية البيان :" حسن: أخرجه ابن أبي داود في المصاحف (٢/ ٥٢رقم٣٥٣) وأبو عمرو الداني في المحكم في نقط المصاحف (١٦) وفي البيان في عد آي القرآن (١٣١) من طريقين عن حماد بن سلمة عن أبي حمزة قال:" أتيت إبراهيم بمصحف لي مكتوب فيه سورة كذا وكذا آية، فقال إبراهيم: امح هذا؛ فإن ابن مسعود كان يكره هذا ! ويقول:" لا تخلطوا بكتاب الله ما ليس منه".

وإسناده ضعيف؛ فيه: أبو حمزة الأعور ميمون الكوفي ، ضعيف.

وأخرج ابن أبي داود في المصاحف (٢/ ٥١رقم٣٥٢) حدثنا محمد بن حاتم بن بزيع حدثنا أبو الجواب حدثنا عمار عن الأعمش قال : سألت إبراهيم عن التعشير في المصحف، وتكتب سورة كذا وكذا ؟ فكرهه! وكان يقول :" جردوا القرآن".

وإسناده حسن.

وقول ابن مسعود :"لا تخلطوا ..." صح عنه، وقد سبق تخريجه في هذا النوع"اهـ.

(٢)قال في غاية البيان :" إسناده ضعيف: أخرجه أبو عمرو الداني في المحكم في نقط المصاحف (١٧، ١٢٩) وفي البيان في عد آي القرآن (١٢٩) وفي المقنع (٩) من طريق المقدام عن ابن عبد الحكم عن ابن وهب وابن القاسم كلاهما عن مالك عنه به .

وإسناده ضعيف؛ فيه المقدام بن داود أبو عمر المصري، ضعيف"اهـ.

(٣)قال في غاية البيان :" صحيح لغيره: وقد سبق تخريجه في النوع السابع والعشرين"اهـ.

وإنَّما هي دلالات على هيئة المقروء، فلا يضر إثباتُها لمن يحتاج إليها.

وقال البيهقي: من آداب القرآن أن يفخم فيكتب مفرجًا بأحسن خط، فلا يصغر، ولا يقرمط حروفه، ولا يخلط به ما ليس منه؛ كعدد الآيات والسجدات والعشرات والوقوف واختلاف القراءات ومعاني الآيات.

وقد أخرج ابن أبي داود عن الحسن وابن سيرين أنَّهما قالا: «لا بأس بنقط المصاحف»[١].

وأخرج عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال: «لا بأس بشكله»[٢].

وقال النووي[٣]: "نقط المصحف وشكله مستحب؛ لأنه صيانة له من اللحن والتحريف".

وقال ابن مجاهد: "ينبغي ألاَّ يشكل إلا ما يُشكِل".

وقال الداني: لا أستجيز النقط بالسواد؛ لِمَا فيه من التغيير لصورة الرسم، ولا أستجيز جمع قراءات شتَّى فِي مصحف واحد بألوان مختلفة؛ لأنه من أعظم التخليط والتغيير للمرسوم، وأرى أن تكون الحركات والتنوين والتشديد والسكون والمد بالحمرة، والهمزات بالصفرة.

وقال الجرجاني من أصحابنا فِي "الشافي": من المذموم كتابة تفسير كلمات القرآن بين أسطره.

فرع

أخرج ابن أبي داود فِي كتاب "المصاحف" عن ابن عباس: أنه كره أخذ الأجرة على كتابة المصاحف[٤].

---

(١) قال في غاية البيان :" صحيح: أخرجه سعيد بن منصور في السنن (٢/ ٣١٥رقم٩٠) ومن طريقيه البيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٥٤٧رقم٢٦٧٧) وأخرجه ابن أبي داود في المصاحف (٢/ ٩٣رقم٣٩١، ٣٩٢) من طرق عن شعبة عن منصور قال سألت الحسن وابن سيرين عن ذلك؟ فقالا:" لا بأس به"اهـ.

(٢) قال في غاية البيان :" حسن : أخرجه ابن أبي داود في المصاحف (٢/ ٩٨رقم٣٩٦) وأبو عمرو الداني في المحكم في نقط المصاحف (١٣) من طريقين عن ابن وهب أخبرنا نافع بن أبي نعيم القارئ قال: سألت ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن شكل القرآن في المصاحف؟ فقال :" لا بأس به". وإسناده حسن"اهـ.

(٣) "التبيان فِي آداب حملة القرآن" (ص ١٥٠).

(٤) قال في غاية البيان :" ضعيف: أخرجه ابن أبي داود في المصاحف (٢/ ٧رقم٣١٩) من طريقين عن

وأخرج مثله عن أيوب السختياني[١].

وأخرج عن ابن عمر وابن مسعود: أنَّهما كرها بيع المصاحف وشراءها[٢].

ابن أبي غنية عن الأعمش قال : حدثت عن سعيد بن جبير قال : سئل ابن عباس عن كتاب المصاحف؟ فقال:" إنما هو مصور".

وإسناده ضعيف؛ فيه: إبهام اسم الراوي .

تنبيه: استدل السيوطي بهذا الأثر على كراهة أخذ الأجرة على كتابة المصحف؛ ووجه الاستدلال أن ابن عباس جعله كالمصور، ومعلوم ما ورد في ذم المصورين.

وهذا الاستدلال ضعيف لأمور:

١- أن ابن أبي داود أورد أثر ابن عباس تحت "باب أخذ الأجرة على كتابة المصاحف"، وأورد فيه، آثاراً تدل على جواز الأخذ.

٢- ثم أردف ابن أبي داود هذا الباب بقوله :"وقد كره الأجرة على كتاب المصاحف".

٣- أن تمام الأثر يبين المراد منه، حيث أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد (٦٩) قال ابن نمير عن الأعمش عن سعيد عن ابن جبير عن ابن عباس في بيع المصاحف:" إنما هم مصورون، يبيعون عمل أيديهم". فمراده بالمصورين أي نقلة والله أعلم"اهـ.

(١)قال في غاية البيان :" حسن : أخرجه ابن أبي داود في المصاحف (٢/ ٩رقم٣٢٠) حدثنا أبو عمير الرملي حدثنا ضمرة عن ابن شوذب عن أيوب يقول :" ما هو إلا شيء؛ حدثنا الشيخ عنه . يعني : مطر ، ومالك والشيخ الحسن اهـ.

(٢)قال في غاية البيان :" أما أثر ابن عمر: فأخرجه عبد الرزاق في المصنف (٨/ ١١٤رقم١٤٥٢٩) وابن أبي داود في المصاحف (٢/ ١٧١رقم٤٥٥) والبغوي في مسند ابن الجعد (٣٢٨رقم٢٢٤٥) والبيهقي في السنن الكبرى (٦/ ١٦) من طريقين عن سالم قال :" كان ابن عمر إذا مر بالمصاحف قال : بئس التجارة ".

وإسناده صحيح .

وأخرجه عبد الرزاق في المصنف (٨/ ١١٢رقم١٤٥٢٥) وابن أبي شيبة في المصنف (٤/ ٢٨٧رقم٢٠٢٠٩، ٢٠٢١٤) وابن أبي داود في المصاحف (٢/ ١٧٣رقم٤٥٧) والمستغفري في فضائل القرآن (١/ ٢٢٦رقم١٨١) والخطيب في موضح أوهام الجمع (٢/ ١٤٦) وأحمد في العلل (٣/ ١٨٣رقم٤٧٩٠) ومن طريقه ابن حزم في المحلى (٩/ ٤٥) من طرق عن سالم عن سعيد بن

وأخرج عن مُحمَّد بن سيرين: أنه كره بيع المصاحف وشراءها وأن يستأجر على كتابتها[١].

وأخرج عن مجاهد وابن المسيب والحسن أنَّهم قالوا: لا بأس بالثلاثة[٢].

جبير عن ابن عمر قال:" وددت أني رأيت الأيدي تقطع في بيع المصاحف".

وإسناده صحيح.

وأما أثر ابن مسعود: فأخرجه الشافعي في الأم (٧/ ١٧٦) ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (٦/ ١٦) وفي معرفة السنن (٤/ ٤٠١) وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٤/ ٢٨٧رقم٢٠٢١٣) ومن طريقه ابن حزم في المحلى (٩/ ٤٥) وأخرجه ابن أبي داود في المصاحف (٢/ ١٦٨رقم٤٥٢) من طريقين عن ليث عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله :" أنه كره بيع المصاحف وشراءها".

وإسناده ضعيف؛ فيه: ليث بن أبي سليم، ضعيف.

وقد اختلف في إسناده: فأخرجه ابن أبي داود في المصاحف (٢/ ١٦٩رقم٤٥٣) حدثنا إسحاق بن إبراهيم حدثنا حجاج حدثنا سعيد بن زيد عن ليث عن مجاهد :" أن ابن مسعود كره بيعها وشراءها".

وهذا إسناد ضعيف؛ فيه: الحجاج بن أرطاة الكوفي، صدوق كثير الخطأ والتدليس، وفيه: ليث بن أبي سليم، ضعيف"اهـ.

(١)قال في غاية البيان :" صحيح: أخرجه ابن أبي داود في المصاحف (٢/ ١٥رقم٣٢٦) حدثنا محمد بن بشار حدثنا ابن أبي عدي عن ابن عون عن محمد عنه به .

وأخرج سعيد بن منصور في السنن (٢/ ٣٦٧رقم١١١) وابن أبي شيبة في المصنف (٤/ ٢٨٧رقم٢٠٢١٦) وابن أبي دواد في المصاحف (٢/ ١٤رقم٣٢٥) وابن حزم في المحلى (٩/ ٤٦) عن مهدي بن ميمون قال : سألت محمد بن سيرين عن كتاب المصاحف؟ فقال:" أكره كتابها واستكتابها وبيعها وشراؤها".

وأخرج أبو عبيد في فضائل القرآن (٢/ ٢٩٥رقم٧٢٤) وابن أبي شيبة في المصنف (٤/ ٢٨٧رقم٢٠٢١٦) والمستغفري في فضائل القرآن (١/ ٢٢٧رقم١٨٦) من طريقين :" أن ابن سيرين كان يكره بيعها وشراءها"اهـ.

(٢)قال في غاية البيان :" أما أثر ابن المسيب والحسن: فأخرج ابن أبي داود في المصاحف (٢/ ٤رقم٣١٦)

وأخرج عن سعيد بن جبير أنه سئل عن بيع المصاحف، فقال: «لا بأس؛ إنَّما يأخذون أجور أيديهم»[١].

حدثنا أبو عمير الرملي حدثنا ضمرة عن السري عن مطر قال :" كان حبرا هذه الأمة، لا يريان بأساً على الأخذ على المصاحف: ابن المسيب والحسن".

وإسناده ضعيف؛ فيه: مطر الوراق، صدوق كثير الخطأ.

وقد اضطرب مطر في متنه: فسمى الشعبي بدلاً من ابن المسيب:

فقد أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٨/ ١١٣رقم١٤٥٢٦) وابن أبي شيبة في المصنف (٤/ ٢٨٨رقم٢٠٢٣١) وأبو عبيد في فضائل القرآن (٢/ ٢٩٨رقم٧٢٧) والفسوي في المعرفة والتاريخ (٢/ ٣٠) ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (٦/ ١٧) وكذا ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٥/ ٣٦٣) وأخرجه المستغفري في فضائل القرآن (١/ ٢٣١رقم٢٠٠) من طرق عن مطر الوراق أنه قال :" أتنهوني عن بيع المصاحف؟ وقد كان حبرا هذه الأمة أو قال فقيها هذه الأمة لا يريان به بأساً: الحسن والشعبي".

وأخرج أبو عبيد في فضائل القرآن (٢/ ٢٩٩رقم٧٢٨) وسعيد بن منصور في السنن (٢/ ٣٧٤رقم١١٦) ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (٦/ ١٧) وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٤/ ٢٨٨رقم٢٠٢٣٠) من طريقين عن الحسن :" أنه كان لا يرى بأساً ببيع المصاحف واشترائها".

وإسناده صحيح .

وأما أثر مجاهد: فأخرجه ابن أبي داود في المصاحف (٢/ ٥رقم٣١٧) حدثنا عبد الله بن سعيد حدثنا المحاربي عن ليث عن مجاهد :" أن رجلاً كتب له مصحفاً؛ فأعطاه أجره".

وإسناده ضعيف؛ فيه: ليث بن أبي سليم، ضعيف"اهـ.

(١) قال في غاية البيان :" إسناده ضعيف : أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد (٦٧) وابن أبي داود في المصاحف (٢/ ٢٦٥رقم٥٤٣) عن ابن نمير عن الأعمش عن سعيد بن جبير عن ابن عباس :" أنه سئل عن بيع المصاحف ؟ فقال :" لا بأس، إنما يأخذون أجور أيديهم".

وإسناده منقطع فالأعمش لم يسمعه من سعيد بن جبير؛ فقد أخرج ابن أبي داود (٢/ ٧رقم٣١٩) ما يكشف الانقطاع حيث قال: حدثنا زياد بن أيوب وعبد الله بن سعيد قالا: حدثنا ابن أبي غنية حدثنا الأعمش قال : حدثت عن سعيد بن جبير قال : سئل ابن عباس عن كتاب المصاحف ، فقال :" إنما هو مصور".

وأخرج عن ابن الحنفية: أنه سُئل عن بيع المصاحف؛ قال: "لا بأس؛ إنَّما تبيع الورق"[١].

وأخرج عن عبد الله بن شقيق؛ قال: «كان أصحاب رسول الله ﷺ يشددون فِي بيع المصاحف»[٢].

وأخرج عن النخعي؛ قال: «**المصحف لا يباع ولا يورث**»[٣].

وأخرج عن ابن المسيب: أنه كره بيع المصاحف، وقال: «أعن أخاك بالكتاب، أو هب له»[٤].

فظهر بهذا أن الأعمش لم يسمعه من سعيد بن جبير .

تنبيه : الذي في المصاحف أن المسئول ابن عباس لا سعيد بن جبير، وكذا عزاه إليه السيوطي نفسه في الدر المنثور (١/ ٢٠٥)"اهـ.

(١)قال في غاية البيان :" أخرجه ابن أبي داود في المصاحف (٢/ ٢٦٧رقم٥٤٥) حدثنا إسحاق بن وهب حدثنا الحارث بن منصور حدثنا إسرائيل عن إسماعيل بن وردان أبي عمر عن ابن الحنفية عنه به .

وفي إسناده: إسماعيل، لم أقف له على ترجمة"اهـ.

(٢)قال في غاية البيان :" صحيح: أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٨/ ١١٥رقم١٤٥٣٤) وسعيد بن منصور في السنن (٢/ ٣٥٠رقم١٠٤) ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (٦/ ١٦) وفي السنن الصغرى (٥/ ٢٣١رقم١٩٨٣) وكذا ابن حزم في المحلى (٩/ ٤٥) وأخرجه ابن أبي داود في المصاحف (٢/ ١٨١-١٨٣رقم٤٦٥-٤٦٧) من طرق عن الجريري عن عبد الله بن شقيق عنه به"اهـ.

(٣)قال في غاية البيان :" إسناده ضعيف: أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٢/ ٢٩٣رقم٧٢٢) وابن أبي داود في المصاحف (٢/ ٢٠٥،٢٣٩-٢٤١ رقم٤٨٩، ٥١٩-٥٢١) والمستغفري في فضائل القرآن (١/ ٢٢٧رقم١٨٧) وابن حزم في المحلى (٩/ ٤٥) من طريقين عن مغيرة عن إبراهيم عنه به .

وإسناده ضعيف؛ فيه: مغيرة بن مِقسم، مدلس"اهـ.

(٤)قال في غاية البيان :" صحيح: أخرجه ابن أبي داود في المصاحف (٢/ ١٨٥رقم٤٦٩) من طريقين عن الليث حدثني عقيل عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عنه به .

وأخرج عبد الرزاق في المصنف (٨/ ١١٠رقم١٤٥١٧) والمستغفري في فضائل القرآن (١/ ٢٢٩رقم١٩٣) وابن حزم في المحلى (٩/ ٤٦) من طريقين عن قتادة عن ابن المسيب قال في بيع

وأخرج عن عطاء عن ابن عباس؛ قال: «**اشتر المصاحف ولا تبعها**»[١].

وأخرج عن مجاهد: أنه نَهى عن بيع المصاحف، ورخص فِي شرائها[٢].

وقد حصل من ذلك ثلاثة أقوال للسلف، ثالثها: كراهة البيع دون الشراء، وهو أصح الأوجه عندنا؛ كما صححه فِي "شرح المهذب" ونقله فِي "زوائد الروضة" عن نص الشافعي.

قال الرافعي: وقد قيل: إن الثمن متوجه إلَى الدفتين؛ لأن كلام الله لا يباع، وقيل: إنه بدل من أجرة النسخ. اهـ.

المصاحف :"ابتعه، ولا تبعه، واكتتبه، ولا تكتبه بأجر"اهـ.

(١)قال في غاية البيان :" صحيح: أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٨/ ١١٢رقم١٤٥٢١) والبخاري في خلق أفعال العباد (٦٧) وابن أبي داود في المصاحف (٢/ ٢٤٣-٢٥٢رقم٥٢٢-٥٣١) والمستغفري في فضائل القرآن (١/ ٢٢٩رقم١٩٢) وابن حزم في المحلى (٩/ ٤٥) من طرق عن عطاء عن ابن عباس عنه به .

وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف (٤/ ٢٨٨رقم٢٠٢٢٢) حدثنا وكيع عن سعيد عن قتادة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال:" اشترها ولا تبعها".

فائدة قال البيهقي في السنن الكبرى (٦/ ١٦) :" قول ابن عباس اشتر المصحف، ولا تبعه إن صح ذلك عنه، يدل على جواز بيعه مع الكراهية. والله أعلم"اهـ.

(٢)قال في غاية البيان :" صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٤/ ٢٨٨رقم٢٠٢٢٠) وابن أبي داود في المصاحف (٢/ ٢٥٣رقم٥٣٢) من طرق عن ليث عن مجاهد عن ابن عباس :" أنه نهى عن بيع المصحف، ورخص في شرائه".

وأخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٢/ ٢٩٠رقم٧١٩) وسعيد بن منصور في السنن (٢/ ٣٧٨رقم١١٩) ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (٦/ ١٦) وأخرجه سعيد بن منصور في السنن (٢/ ٣٧٨رقم١٢٠) من طريقين عن ليث عن مجاهد عن ابن عباس قال :" اشتر المصاحف ، ولا تبعها".

وإسناده ضعيف؛ فيه: ليث بن أبي سليم، ضعيف، لكن يتقوى بما قبله.

تنبيه : قول (أنه) المراد به ابن عباس انظر الإتقان (٢/ ٤٥٧)، ويدل عليه أن ابن أبي داود في المصاحف روى عن عطاء عن ابن عباس ثم عن مجاهد عن ابن عباس، ولم يورد شيئاً من قول مجاهد في الباب نفسه"اهـ.

وقد تقدم إسناد القولين إلَى ابن الحنفية، وابن جبير.

وفيه قول ثالث: أنه بدل منهما معًا، أخرج ابن أبي داود عن الشعبِي قال: «لا بأس ببيع المصاحف، إنَّما يبيع الورق وعمل يديه»[(١)].

فرع

قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام فِي "القواعد": القيام[(٢)] للمصحف بدعة لَم تُعهد فِي الصدر الأول.

والصواب[(٣)] ما قاله النووي فِي "التبيان"[(٤)] من استحباب ذلك؛ لِمَا فيه من التعظيم وعدم التهاون.

فرع

يُستحب تقبيل المصحف؛ لأن عكرمة بن أبي جهل ﷺ كان يفعله[(٥)]، وبالقياس على

---

(١) قال في غاية البيان :" صحيح : أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٨/ ١١٣رقم١٤٥٢٧) وأبو عبيد في فضائل القرآن (٢/ ٣٠٠رقم٧٢٩) وسعيد بن منصور في السنن (٢/ ٣٧٧رقم١١٧) ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (٦/ ١٧) وأخرجه سعيد بن منصور في السنن (٢/ ٣٧٧رقم١١٨) وابن أبي شيبة في المصنف (٤/ ٢٨٨رقم٢٠٢٢٩) والبخاري في خلق أفعال العباد (٦٦)وابن أبي داود في المصاحف (٢/ ٢٨٤-٢٨٨رقم٥٦٢-٥٦٦) والمستغفري في فضائل القرآن (١/ ٢٣١رقم١٩٩) من طرق عن داود عن الشعبي عنه به"اهـ.

(٢) يعنِي: إذا أُقدم به عليه.

(٣) بل الصواب -إن شاء الله- ما قاله ابن عبد السلام، وكلام النووي غير مُسلَّم؛ إذ قياسه القيام للمصحف على القيام للفضلاء والعلماء لا يصح لأمرين: الأول: أنه قياس مع الفارق. الثاني: أنه لا يُسلَّم له ما ذهب إليه من استحباب القيام للفضلاء، بل الصواب عدم استحباب ذلك؛ لأن الرسول ج كان يكره ذلك، وانظر: "المدخل" لابن الحاج (١/ ١٥٧ - ١٩٠).

(٤) (ص١٥٠).

(٥) قال في غاية البيان :" إسناده ضعيف: أخرج ابن المبارك في الجهاد (٥٧رقم٥٦) ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤١/ ٦٨) وأخرجه الدارمي في السنن (٢/ ٥٣٢رقم٣٣٥٠) وعبد الله بن أحمد في السنة (١/ ١٤٠رقم١١٠) ومن طريقه الخطيب في تاريخ بغداد (١٠/ ٣٢٠) وأخرجه

تقبيل الحجر؛ ذكره بعضهم، ولأنه هدية من الله تعالى فشرع تقبيله كما يستحب تقبيل الولد الصغير.

وعن أحمد ثلاث روايات: الجواز، والاستحباب، والتوقف، وإن كان فيه رفعة وإكرام؛ لأنه لا يدخله قياس، ولهذا قال عمر فِي الحجر: «لولا أني رأيت رسول الله ﷺ يقبلك ما قبلتك»[١].

فرع

يُستحب تطييب المصحف وجعله على كرسي.

ويحرم توسده؛ لأن فيه إذلالاً وامتهانًا.

قال الزركشي[٢]: وكذا مد الرجلين إليه.

وأخرج ابن أبي داود فِي "المصاحف" عن سفيان: أنه كره أن تُعلَّق المصاحف[٣].

وأخرج عن الضحاك؛ قال: "لا تتخذوا للحديث كراسي ككراسي المصاحف"[١].

الطبراني في المعجم الكبير (١٧/ ٣٧١رقم١٠١٨) والحاكم في المستدرك (٣/ ٢٧١) والبيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٤١٠رقم٢٢٢٩) ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤١/ ٦٨) وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤١/ ٦٧) عن حماد بن زيد عن أيوب عن ابن أبي مليكة قال:" كان عكرمة بن أبي جهل يأخذ المصحف فيضعه على وجهه، ويبكي، ويقول: كتاب ربي، وكلام ربي".

وإسناده ضعيف؛ فيه: انقطاع بين عبد الله بن أبي مليكة وعكرمة.

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/ ٣٨٥) :" رواه الطبراني مرسلاً، ورجاله رجال الصحيح".

تنبيه: قوله (كان يفعله) أي تقبيل المصحف، ويلاحظ أن الرواية ليس فيها تقبيل المصحف، وإنما فيها أنه كان يضعه على وجهه، ولذلك لما سئل شيخ الإسلام ابن تيمية كما في المجموع (٢٣/ ٦٥): عن تقبيل المصحف؟ قال لا نعلم فيه شيئاً مأثوراً عن السلف، وقد سئل الإمام أحمد عن تقبيل المصحف؟ فقال: ما سمعت فيه شيئاً، ولكن روي عن عكرمة بن أبى جهل أنه كان يفتح المصحف ويضع وجهه عليه ويقول:كلام ربى كلام ربى"اهـ.

(١)قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم١٥٣٢) كتاب الحج باب ما ذكر في الحجر الأسود ومسلم في الصحيح (رقم١٢٧٠) كتاب الحج باب استحباب تقبيل الحجر الأسود.

(٢) (١/ ٤٧٨).

(٣)قال في غاية البيان :" حسن : أخرجه ابن أبي داود في المصاحف (٢/ ٢٩٦رقم٥٧٢) حدثنا هارون بن إسحاق حدثني محمد بن عبد الوهاب عن سفيان عنه به"اهـ.

فرع

يجوز تحليته بالفضة إكرامًا له على الصحيح.

أخرج البيهقي عن الوليد بن مسلم؛ قال: سألت مالكًا عن تفضيض المصاحف؟ فأخرج إلينا مصحفًا، فقال: حدثني أبي عن جدي: أنَّهم جمعوا القرآن فِي عهد عثمان، وأنَّهم فضضوا المصاحف على هذا ونحوه(٢).

وأما بالذهب؛ فالأصح جوازه للمرأة دون الرجل، وخص بعضهم الجواز بنفس المصحف دون غلافه المنفصل عنه، والأظهر: التسوية.

فرع

إذا احتيج إلَى تعطيل بعض أوراق المصحف لبلاء ونحوه؛ فلا يجوز وضعها فِي شق أو غيره؛ لأنه قد يسقط ويوطأ، ولا يجوز تَمزيقها لِمَا فيه من تقطيع الحروف وتفرقة الكلم، وفِي ذلك إزراء بالمكتوب. كذا قاله الحليمي.

قال: وله غسلها بالماء، وإن أحرقها بالنار؛ فلا بأس؛ أحرق عثمان مصاحف كان فيها آيات وقراءات منسوخة ولَم ينكر عليه.

وذكر غيره أن الإحراق أولى من الغسل؛ لأن الغسالة قد تقع على الأرض.

وجزم القاضي حسين فِي تعليقه بامتناع الإحراق؛ لأنه خلاف الاحترام، والنووي بالكراهة.

وفِي بعض كتب الحنفية: إن المصحف إذا بَلِي لا يُحرق، بل يُحفر له فِي الأرض ويُدفن.

وفيه وقفة؛ لتعرضه للوطء بالأقدام.

---

(١)قال في غاية البيان :" إسناده ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٥/ ٣٠٢رقم٢٦٣٠٧) وأحمد في العلل (١/ ٢١٧رقم٢٤٦-عبد الله) ومن طريقه الخطيب في تقييد العلم (٢١٧) وأخرجه ابن أبي داود في المصاحف (٢/ ٢٩رقم٣٣٥) عن وكيع عن الوليد بن ثعلبة عن عبدالله مؤذن الضحاك عن الضحاك عنه به .

وإسناده ضعيف؛ فيه: عبد الله مؤذن الضحاك، ذكره البخاري في التاريخ الكبير (٥/ ٢٣٩) وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٥/ ٢٠٧) ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً"اهـ.

(٢)قال في غاية البيان :" صحيح: أخرجه المستغفري في فضائل القرآن (١/ ٢٤٠رقم٢١٢) والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ١٤٤) من طريقين عن داود بن رشيد ثنا الوليد بن مسلم عنه به"اهـ.

فرع

روى ابن أبي داود عن ابن المسيب؛ قال: «لا يقول أحدكم: مصيحف ولا مسيجد، ما كان لله تعالى فهو عظيم»[١].

فرع

مذهبنا ومذهب جمهور العلماء: تحريْم مس المصحف للمحدث، سواء كان أصغر أم أكبر؛ لقوله تعالى: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾[٢]، وحديث الترمذي، وغيره: «**لا يَمس القرآن إلا طاهر**»[٣].

خاتمة

روى ابن ماجه وغيره عن أنس مرفوعًا: «**سبع يجري للعبد أجرهن بعد موته وهو فِي قبره:**

---

(١)قال في غاية البيان :" حسن: أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٥/ ١٣٧) وابن أبي داود في المصاحف (٢/ ١٣٠رقم٤١٩) وأبو نعيم في حلية الأولياء (٢/ ١٧٢) من طرق عن عطاف بن خالد عن عبد الرحمن بن حرملة عن سعيد بن المسيب عنه به"اهـ.

(٢) سورة الواقعة: ٧٩.

(٣)قال في غاية البيان :" صحيح لغيره: أخرجه مالك في الموطأ (١/ ١٩٩رقم٤٦٩) ومن طريقه البيهقي في معرفة السنن والآثار (١/ ١٨٦رقم١٠٦) عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم مرسلاً.

قال البيهقي :" هو منقطع".

وقد جاء من حديث عمرو بن حزم، وحكيم بن حزام، وابن عمر، وعثمان بن أبي العاص، وقد فصل الشيخ الألباني – رحمه الله تعالى – القول في طرقه في كتابه إرواء الغليل (١/ ١٥٨-١٦١رقم١٢٢) ثم ختمه بقوله :" وجملة القول : أن الحديث طرقه كلها لا تخلو من ضعف، ولكنه ضعف يسير؛ إذ ليس في شئ منها من اتهم بكذب، وإنما العلة الإرسال، أو سوء الحفظ، ومن المقرر في " علم المصطلح " أن الطرق يقوي بعضها بعضاً، إذا لم يكن فيها متهم كما قرره: النووي في تقريبه، ثم السيوطي في شرحه، وعليه: فالنفس تطمئن لصحة هذا الحديث، – لا سيما – وقد احتج به إمام السنة: أحمد بن حنبل، وصححه أيضاً صاحبه الإمام: إسحاق بن راهويه".

تنبيه: قول السيوطي :"حديث الترمذي" علق عليه الشيخ بقوله: لم أجده عند الترمذي"اهـ.

من علَّم علمًا، أو أجرى نَهرًا، أو حفر بئرًا، أو غرس نخلاً، أو بنَى مسجدًا، أو ترك ولدًا يستغفر له من بعد موته، أو ورَّث مصحفًا»[١].

---

(١)قال في غاية البيان :" حسن: أخرجه البزار في المسند (١٣/ ٤٨٣رقم٧٢٨٩) وابن أبي داود في المصاحف (٢/ ٤٣٧رقم٦٩٥) وابن حبان في المجروحين (٢/ ٢٤٧) وأبو نعيم في حلية الأولياء (٢/ ٣٤٣) والمستغفري في فضائل القرآن (١/ ٣٧٥رقم٤٥٠) والبيهقي في شعب الإيمان (٣/ ٢٤٨رقم٣٤٤٩) من طرق عن عبد الرحمن بن هانئ عن محمد بن عبيد الله عن قتادة عن أنس عنه به.

قال أبو نعيم :"هذا حديث غريب من حديث قتادة، تفرد به أبو نعيم عن العرزمي".

قال البيهقي :" محمد بن عبيد الله الغزرمي، ضعيف".

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ١٦٧) :" رواه البزار، وفيه محمد بن عبيدالله العرزمي وهو ضعيف".

وإسناده ضعيف جداً؛ فيه: محمد العزرمي، متروك.

ويشهد له حديث أبي هريرة: أخرجه ابن ماجه في السنن (١/ ٨٨رقم٢٤٢) وابن خزيمة في الصحيح (٤/ ١٢١رقم٢٤٩٠) ومن طريقيه البيهقي في شعب الإيمان (٣/ ٢٤٧رقم٣٤٤٨) من طريق الوليد بن مسلم نا مرزوق بن أبي الهذيل نا الزهري حدثني أبو عبد الله الأغر عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ :" إِنَّ مِمَّا يَلْحَقُ الْمُؤْمِنَ من عَمَلِهِ وَحَسَنَاتِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ عِلْمًا عَلَّمَهُ وَنَشَرَهُ وَوَلَدًا صَالِحًا تَرَكَهُ وَمُصْحَفًا وَرَّثَهُ أو مَسْجِدًا بَنَاهُ أو بَيْتًا لابن السَّبِيلِ بَنَاهُ أو نَهْرًا أَجْرَاهُ أو صَدَقَةً أَخْرَجَهَا من مَالِهِ في صِحَّتِهِ وَحَيَاتِهِ يَلْحَقُهُ من بَعْدِ مَوْتِهِ".

والحديث حسنه الألباني في صحيح الترغيب والترهيب (رقم٧٧).

تنبيه : عزى المصنف الحديث لابن ماجه، فتعقبه الشيخ بقوله: لم أجده عند ابن ماجه.

قلت: الظاهر أن السيوطي وهم في عزوه؛ بدليل أنه نفسه قال في الديباج على مسلم (٤/ ٢٢٨) :" وللبزار من حديث أنس مرفوعاً .... ولابن ماجه وابن خزيمة من حديث أبي هريرة مرفوعاً"اهـ.

النوع الثامن والعشرون[١] فيما وقع فيه بغير لغة الحجاز

تقدم الخلاف فِي ذلك فِي النوع [الخامس][٢]، ونورد هنا أمثلة ذلك، وقد رأيت فيه تأليفًا مفردًا.

قال أبو بكر الواسطي فِي كتابه "الإرشاد فِي القراءات العشر": فِي القرآن من اللغات خمسون لغة: لغة قريش، وهذيل، وكنانة، وخثعم، والخزرج، وأشعر، ونُمير، وقيس عيلان، وجرهم، واليمن، وأزد شنوءة، وكندة، وتَميم، وحمير، ومدين، ولخم، وسعد العشيرة، وحضرموت، وسدوس، والعمالقة، وأنْمار، وغسان، ومذحج، وخزاعة، وغطفان، وسبأ، وعمان، وبنو حنيفة، وثعلب، وطيئ، وعامر بن صعصعة، وأوس، ومزينة، وثقيف، وجذام، وبِلَيّ[٣]، وعذرة، وهوازن، والنمر، واليمامة.

ومن غير العربية: الفرس، والروم، والنبط، والحبشة، والبربر، والسريانية، والعبرانية، والقبط[٤].

قال ابن الجوزي فِي "فنون الأفنان"[٥]: فِي القرآن بلغة همدان: (الريحان): الرزق، و(العيناء): البيضاء، و(العبقري): الطنافس.

وبلغة نصر بن معاوية: (الْختَّار)[٦]: الغدَّار.

وبلغة عامر بن صعصعة: (الحفدة): الخدم.

وبلغة ثقيف: (العول)[٧]: الميل.

وبلغة عك: (الصور)[٨]: القرن.

وقال ابن عبد البر فِي "التمهيد": قول من قال: نزل بلغة قريش؛ معناه عندي: الأغلب؛

---

(١) هو النوع السابع والثلاثون على ترتيب السيوطي.

(٢) هو النوع السادس عشر على ترتيب السيوطي.

(٣) قبيلة عظيمة من قضاعة من القحطانية، تنتسب إلَى بَلِيّ بن عمرو بن الحاقن من قضاعة. "معجم قبائل العرب" (١/ ١٠٤).

(٤) لَم يذكر سوى ثَمان وأربعين لغة، وسقطت لغة: همدان ونصر بن معاوية.

(٥) (ص ٣٤٩ - ٣٥٠ و٣٥٢).

(٦) سورة لقمان: ٣٢.

(٧) سورة النساء: ٣.

(٨) سورة الأنعام: ٧٣.

لأن غير لغة قريش موجودة فِي جميع القراءات؛ من تحقيق الهمز ونحوها، وقريش لا تَهمز.

وقال الشيخ جمال الدين بن مالك: أُنزل القرآن بلغة الحجازيين إلا قليلاً؛ فإنه نزل بلغة التميميين؛ كالإدغام فِي: ﴿مَنْ يُشَآقِّ ٱللَّهَ﴾[١]، وفِي: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾[٢]؛ فإن إدغام الْمجزوم: لغة تَميم، ولهذا قلَّ، والفك لغة أهل الحجاز، ولهذا كثر نحو: ﴿وَلْيُمْلِلِ﴾[٣]، ﴿يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾[٤]، و﴿وَيُمْدِدْكُمْ﴾[٥]، ﴿ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِى﴾[٦]، ﴿وَمَن يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِى﴾[٧].

قال: وقد أجمع القراء على نصب: ﴿إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾[٨]؛ لأن لغة الحجازيين التزام النصب فِي المنقطع؛ كما أجمعوا على نصب: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾؛ لأن لغتهم إعمال (ما).

وزعم الزمخشري فِي قوله تعالى: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[٩]؛ أنه استثناء منقطع جاء على لغة بنِي تَميم.

≅ فائدة:

قال الواسطي: ليس فِي القرآن حرف غريب من لغة قريش غير ثلاثة أحرف؛ لأن كلام قريش سهل ليِّن واضح، وكلام العرب وحشيٌّ غريب، فليس فِي القرآن إلا ثلاثة أحرف غريبة: ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾[١٠] وهو تحريك الرأس، ﴿مُّقِينًا﴾[١١]: مقتدرًا، ﴿فَشَرِّدْ بِهِم﴾[١٢]: سَمِّع.

---

(١) سورة الحشر: ٤.

(٢) سورة المائدة: ٥٤.

(٣) سورة البقرة: ٢٨٢.

(٤) سورة آل عمران: ٣١.

(٥) سورة نوح: ١٢.

(٦) سورة طه: ٣١.

(٧) سورة طه: ٨١.

(٨) سورة النساء: ١٥٧.

(٩) سورة النمل: ٦٥.

(١٠) سورة الإسراء: ٥١.

(١١) سورة النساء: ٨٥.

(١٢) سورة الأنفال: ٥٧.

النوع التاسع والعشرون[١] فيما وقع فيه بغير لغة العرب

اختلف الأئمة فِي وقوع الْمعرَّب فِي القرآن:

فالأكثرون -ومنهم الإمام الشافعي[٢]، وابن جرير[٣]، وأبو عبيدة[٤]، والقاضي أبو بكر[٥]، وابن فارس[٦] -على عدم وقوعه فيه؛ لقوله تعالى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾[٧]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥٓ ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ﴾[٨].

وقد شدَّد الشافعي فِي النكير على القائل بذلك.

وقال أبو عبيدة:[٩] إنَّما أُنزل القرآن بلسان عربي مبين، فمن زعم أنه فيه غير العربية؛ فقد أعظم القول، ومن زعم أن كذا[١٠] بالنبطية، فقد أكبر القول.

وقال ابن أوس: لو كان فيه من لغة غير العرب شيء؛ لتوهم متوهم أن العرب إنَّما عجزت عن الإتيان بمثله؛ لأنه أتى بلغات لا يعرفونَها.

وقال ابن جرير[١١]: ما ورد عن ابن عباس وغيره من تفسير ألفاظ من القرآن أنَّها بالفارسية والحبشية والنبطية أو نحو ذلك؛ إنَّما اتفق فيها توارد اللغات، فتكلمت بِها العرب والفرس والحبشة بلفظٍ واحد.

وقال غيره: بل كان للعرب العاربة الَّتِي نزل القرآن بلغتهم بعض مخالطة لسائر الألسن فِي

---

(١) هو النوع الثاني والثلاثون على ترتيب السيوطي.

(٢) "الرسالة" (ص ٤٢ - ٥٣).

(٣) "جامع البيان" (١/ ١١- ٢٠).

(٤) "مجاز القرآن" (١/ ١٧- ١٩).

(٥) "إعجاز القرآن" (ص ٣١).

(٦) "الصاحبي" (ص ٤١- ٤٧).

(٧) سورة يوسف: ٢، وغيرها.

(٨) سورة فصلت: ٤٤.

(٩) "مجاز القرآن" (١/ ١٧- ١٩).

(١٠) أثبت ما فِي الطبعة الْمحققة، وتصحفت فِي طبعة الحلبي "كذابًا" واللفظة فِي "مجاز القرآن": "من زعم أن ﴿طه﴾ بالنبطية فقد أكبر".

(١١)"جامع البيان" (١/ ١٤ - ١٧).

أسفارهم، فعلقت من لغاتِهم ألفاظًا غيرت بعضها بالنقص من حروفها واستعملتها فِي أشعارها ومحاوراتِها حتَّى جرت مجرى العربِي الفصيح، ووقع بِها البيان، وعلى هذا الحد نزل بِها القرآن.

وقال آخرون: كل هذه الألفاظ عربية صرفة، ولكن لغة العرب متسعة جدًّا، ولا يبعد أن تخفى على الأكابر الجلة، وقد خفي على ابن عباس معنَى ﴿فَاطِرِ﴾[(١)].

قال الشافعي فِي "الرسالة"[(٢)]: لا يُحيط باللغة إلا نَبِي.

وقال أبو المعالي عزيزي بن عبد الملك: إنَّما وجدت هذه الألفاظ فِي لغة العرب؛ لأنَّها أوسع اللغات، وأكثرها ألفاظًا، ويجوز أن يكونوا سبقوا إلَى هذه الألفاظ.

وذهب آخرون إلَى وقوعه فيه.

وأجابوا عن قوله تعالى: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾[(٣)] بأن الكلمات اليسيرة بغير العربية لا تُخرجه عن كونه عربيًّا، والقصيدة الفارسية لا تخرج عنها بلفظة فيها عربية.

وعن قوله تعالى: ﴿ءَاَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ﴾[(٤)]؛ بأن الْمَعنَى من السياق: أكلام عجمي ومخاطب عربي.

واستدلوا باتفاق النحاة على أن منع صرف نحو (إبراهيم) للعلمية والعجمة.

ورُدَّ هذا الاستدلال: بأن الأعلام ليست محل خلاف، فالكلام فِي غيرها موجه بأنه إذا اتفق على وقوع الأعلام؛ فلا مانع من وقوع الأجناس.

[**قال السيوطي:**] وأقوى ما رأيته للوقوع، وهو اختياري، ما أخرجه ابن جرير بسندٍ

---

(١) قال في غاية البيان :" إسناده حسن : أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٢/ ١٧٤رقم٦١٤) وفي غريب الحديث (٤/ ٣٧٣) ومن طريقه ابن الأنباري في الايضاح (١/ ٧١رقم١٠٩) وكذا البيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٢٥٨رقم١٦٨٢) وأخرجه ابن جرير في التفسير (٧/ ١٥٨) والدولابي في الكنى (١/ ٢٥٢رقم٤٤٧) وابن عبد البر في التمهيد (١٨/ ٧٨) من طريقين عن سفيان عن إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد عن ابن عباس قال:" كنت لا أدري ما فاطر السموات حتى أتاني أعرابيان يختصمان في بئر، فقال أحدهما : أنا فطرتها ، يقول : أنا ابتدأتها".

وزاد نسبته في الدر المنثور (٧/ ٣) لعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم.

وفي إسناده إبراهيم بن المهاجر، صدوق، لين الحفظ.

قال الحافظ ابن كثير في فضائل القرآن (١٢٥) :"إسناد جيد"اهـ.

(٢) (ص ٤٢).

(٣) سورة طه: ١١٣ وغيرها.

(٤) سورة فصلت: ٤٤.

صحيح عن أبي ميسرة التابعي الجليل؛ قال: "فِي القرآن من كل لسان"[١].

وروي مثله عن سعيد بن جبير ووهب بن منبه[٢].

فهذه إشارة إلَى أن حكمة وقوع هذه الألفاظ فِي القرآن أنه حوى علوم الأولين والآخرين، ونبأ كل شيء، فلابد أن تقع فيه الإشارة إلَى أنواع اللغات والألسن؛ ليتم إحاطته بكل شيء، فاختير له من كل لغة أعذبُها وأخفها وأكثرها استعمالاً للعرب[٣].

ثُمَّ رأيت ابن النقيب صرح بذلك، فقال: من خصائص القرآن على سائر كتب الله تعالى الْمنَزلة أنَّها نزلت بلغة القوم الذين أُنزلت عليهم، لَم ينْزل فيها شيء بلغة غيرهم، والقرآن قد احتوى على جميع لغات العرب، وأنزل فيه بلغات غيرهم من الروم والفرس والحبشة شيء كثير. اهـ.

وأيضًا؛ فالنبي ﷺ مُرسَل إلَى كل أمة، وقد قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ﴾[٤]، فلابد وأن يكون فِي الكتاب المبعوث به من لسان كل قوم وإن كان أصله بلغة

---

(١) قال في غاية البيان :" صحيح : أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٦/ ١٢١رقم٢٩٩٦٢) وابن جرير في التفسير (١/ ١٤) من طريقين عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي ميسرة عنه به"اهـ.

(٢) قال في غاية البيان :" أثر سعيد بن جبير: أخرجه ابن جرير في التفسير (١/ ١٤) عن ابن حميد عن يعقوب القمّي عن جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد بن جُبَير قال: قالت قريش: لولا أنزل هذا القرآن أعجميٌّ وعربيًّا؟ فأنزل الله تعالى ذكره: {لَقَالُوا لَوْلا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ أَأَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ} فأنزل الله بعد هذه الآية في القرآن بكل لسان فيه.

وإسناده ضعيف جداً؛ فيه محمد بن حميد الرازي، متروك"اهـ.

(٣) العجب من السيوطي أن يختار هذا القول، وغاية ما ذكر من الأدلة أنَّها اجتهادات وآراء لا تقوى على منازعة ظاهر النصوص الصريحة السابقة.

وقد قال الطبري: معنَى قول من قال: "فِي القرآن من كل لسان" عندنا -والله أعلم-: أن فيه من كل لسان اتفق فيه لفظ العرب ولفظ غيرها من الأمم الَّتِي تنطق به، نظير ما وصفناه من القول فيما مضى... وإذا كان ذلك كذلك؛ فبيَّن إذن خطأ من زعم أن القائل من السلف: "فِي القرآن من كل لسان" إنَّما عنَى بقيله ذلك: أن فيه من البيان ما ليس بعربي، ولا جائز نسبته إلَى لسان العرب. اهـ. "جامع البيان" (١/ ١٧- ١٩) باختصار.

(٤) سورة إبراهيم: ٤.

قومه هو[١].

وقد رأيت الْخوبِّي ذكر لوقوع الْمعرَّب فِي القرآن فائدة أخرى، فقال: إن قيل: إن ﴿إِسْتَبْرَقٍ﴾ ليس بعربي، وغير العربي من الألفاظ دون العربي فِي الفصاحة والبلاغة. فنقول: لو اجتمع فصحاء العالَم وأرادوا أن يتركوا هذه اللفظة ويأتوا بلفظ يقوم مقامها فِي الفصاحة؛ لعجزوا عن ذلك؛ وذلك لأن الله تعالى إذا حث عباده على الطاعة، فإن لَم يُرغِّبهم بالوعد الجميل ويُخوفِّهم بالعذاب الوبيل؛ لا يكون حثه على وجه الحكمة، فالوعد والوعيد نظرًا إلَى الفصاحة واجب.

ثُمَّ إن الوعد بِما يرغب فيه العقلاء، وذلك منحصر فِي أمور: الأماكن الطيبة، ثُمَّ المآكل الشهية، ثُمَّ المشارب الهنية، ثُمَّ الملابس الرفيعة، ثُمَّ المناكح اللذيذة، ثُمَّ ما بعده مِمَّا يختلف فيه الطباع، فإذن؛ ذكر الأماكن الطيبة والوعد بِها لازم عند الفصيح، ولو تركه؛ لقال من أُمر بالعبادة ووُعِد عليها بالأكل والشرب: إن الأكل والشرب لا ألتذ به إذا كنت فِي حبس أو موضع كريه؛ فلذا ذكر الله الجنة ومساكن طيبة فيها، وكان ينبغي أن يذكر من الملابس ما هو أرفعها، وأرفع الملابس فِي الدنيا: الحرير، وأما الذهب؛ فليس مِمَّا يُنسج منه ثوب، ثُمَّ إن الثوب من غير الحرير لا يُعتبر فيه الوزن الثقيل، وربَّما يكون الصفيق الخفيف أرفع من الثقيل الوزن، وأما الحرير؛ فكلما كان ثوبه أثقل؛ كان أرفع، فحينئذٍ وجب على الفصيح أن يذكر الأثقل الأثخن، ولا يتركه فِي الوعد؛ لئلا يقصر فِي الحث والدعاء.

ثُمَّ إن هذا الواجب الذكر؛ إما أن يذكر بلفظ واحد موضوع له صريح، أو لا يذكر بِمثل هذا، ولا شك أن الذكر باللفظ الواحد الصريح أولى؛ لأنه أوجز وأظهر فِي الإفادة، وذلك: ﴿إِسْتَبْرَقٍ﴾.

فإن أراد الفصيح أن يترك هذا اللفظ ويأتي بلفظ آخر؛ لَم يُمكنه؛ لأن ما يقوم مقامه إما لفظ واحد أو ألفاظ متعددة، ولا يجد العربي لفظًا واحدًا يدل عليه؛ لأن الثياب من الحرير عرفها العرب من الفرس، ولَم يكن لَهم بِها عهد، ولا وضع فِي اللغة العربية للديباج الثخين اسم، وإنَّما عرَّبوا ما سمعوا من العجم، واستغنوا به عن الوضع؛ لقلة وجوده عندهم، وندرة تلفظهم به.

وأما إن ذكره بلفظين فأكثر؛ فإنه يكون قد أخلَّ بالبلاغة؛ لأن ذكر لفظين بِمعنَى يُمكن ذكره بلفظ: تطويل، فعلم بِهذا أن لفظ ﴿إِسْتَبْرَقٍ﴾ يجب على كل فصيح أن يتكلم به فِي موضعه، ولا يجد ما يقوم مقامه، وأي فصاحة أبلغ من ألاَّ يوجد غيره مثله؟! اهـ.

---

(١) وهذا الدليل غير مُسلّم؛ إذ قد صرح الله T بأنه أنزل القرآن بلسانٍ عربِّي مبين، وهو لسان قوم النَّبِي ج، وقد تكلم على هذا الشافعي فِي "الرسالة" (ص ٤٥ - ٥٢).

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام بعد أن حكى القول بالوقوع عن الفقهاء والمنع عن أهل العربية: والصواب -عندي- مذهب فيه تصديق القولين جميعًا، وذلك أن هذه الأحرف أصولُها أعجمية -كما قال الفقهاء-، لكنها وقعت للعرب، فعرَّبتها بألسنتها، وحوَّلتها عن ألفاظ العجم إلَى ألفاظها، فصارت عربية، ثُمَّ نزل القرآن وقد اختلطت هذه الحروف بكلام العرب، فمن قال: إنَّها عربية؛ فهو صادق، ومن قال: عجمية؛ فصادق.

ومال إلَى هذا القول الجواليقي[١]، وابن الجوزي[٢]، وآخرون.

وقد أفردت فِي هذا النوع كتابًا سميته "المهذب فيما وقع فِي القرآن من المعرَّب"[٣].

---

(١) "المُعرَّب" (ص ٩٢)، دار القلم، تحقيق: د. ف عبد الرحيم.

(٢) "فنون الأفنان" (٣٤١-٣٥٢)، ولَم يصرح باختيار، لكن نقل كلامًا لأبي منصور الجواليقي يوافق ما نقله السيوطي هنا عن أبي عبيد، ولَم يُعقِّب عليه، ولَم يرده.

(٣) مطبوع، بتعليق: سمير حسين حلبِي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٨.

النوع الثلاثون[١] فِي معرفة إعرابه

[فائدة هذا النوع:]

من فوائد هذا النوع: معرفة الْمَعنَى؛ لأن الإعراب يُميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين.

أخرج أبو عبيد فِي "فضائله" عن عمر بن الخطاب؛ قال: «تعلموا اللحن والفرائض والسنن كما تعلمون القرآن»[٢].

وأخرج عن يَحيَى بن عتيق؛ قال: قلت للحسن: يا أبا سعيد! الرجل يتعلم العربية يلتمس بِها حسن المنطق ويقيم بِها قراءته. قال: "حسن يا ابن أخي! فتعلمها؛ فإن الرجل يقرأ الآية، فيعيا بوجهها، فيهلك فيها"[٣].

[الأمور الَّتِي يجب مراعاتُها عند إعراب القرآن:]

على الناظر فِي كتاب الله تعالى، الكاشف عن أسراره، النظر فِي الكلمة وصيغتها ومحلها؛ ككونُها مبتدأ أو خبرًا أو فاعلاً أو مفعولاً، أو فِي مبادئ الكلام أو فِي جواب... إلَى غير ذلك.

---

(١) هو النوع الْحادي والأربعون على ترتيب السيوطي.

(٢) قال في غاية البيان :"قال في غاية البيان :"إسناده ضعيف: أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٢/ ١٨٤رقم٦٢٣) وابن أبي شيبة في المصنف (٦/ ١١٧، ٢٤٠رقم٢٩٩٢٦، ٣١٠٤٤) ومن طريقه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/ ١٢٣) وأخرجه ابن قتيبة في غريب الحديث (٢/ ٦١) والبيهقي في المدخل (٢٦٦رقم٣٧٦) وفي شعب الإيمان (٢/ ٢٥٧رقم١٦٧٤) وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/ ١٢٣) من طرق عن عاصم بن سليمان عن مورق العجلي عن عمر بن الخطاب عنه به .

وإسناده ضعيف؛ فيه: مورق العجلي، روايته عن عمر مرسلة، قاله العلائي في جامع التحصيل (٢٨٨)"اهـ.

(٣) قال في غاية البيان :" صحيح : أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٢/ ١٨٧رقم٦٢٦) وسعيد بن منصور في السنن (١/ ١٦٧رقم٣٨) والمستغفري في فضائل القرآن (١/ ١٨٧رقم١٠٢) والبيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٢٦٠رقم١٦٩١) والخطيب في الفقيه والمتفقه (١/ ١٩٨) من طرق عن حماد بن زيد عن يحيى بن عتيق عنه به"اهـ.

ويجب عليه مراعاة أمور:

أحدها: وهو أول واجب: عليه أن يفهم معنَى ما يريد أن يُعربه مفردًا أو مركبًا قبل الإعراب؛ فإنه فرع الْمَعنَى، ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور إذا قلنا بأنَّها من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه.

قال ابن هشام(١): وقد زلَّت أقدام كثير من المعربين راعوا فِي الإعراب ظاهر اللفظ ولَم ينظروا فِي موجب الْمَعنَى، من ذلك قوله: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأۡمُرُكَ أَن نَّتۡرُكَ مَا يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوۡ أَن نَّفۡعَلَ فِيٓ أَمۡوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْ﴾(٢)؛ فإنه يتبادر إلَى الذهن عطف ﴿أَن نَّفۡعَلَ﴾ على ﴿أَن نَّتۡرُكَ﴾، وذلك باطل؛ لأنه لَم يأمرهم أن يفعلوا فِي أموالهم ما يشاءون، وإنَّما هو عطف على (ما)، فهو معمول للترك، والْمَعنَى: أن نترك أن نفعل، وموجب الوهم المذكور أن المعرب يرى (أن) والفعل مرتين، وبينهما حرف عطف.

الثاني(٣): أن يراعي ما تقتضيه الصناعة، فربَّما راعى المعرب وجهًا صحيحًا، ولا ينظر فِي صحته فِي الصناعة، فيخطئ.

- من ذلك قول بعضهم: ﴿وَثَمُودَا۟ فَمَآ أَبۡقَىٰ﴾(٤) أن ثَمود مفعول به مُقدَّم، وهذا ممتنع؛ لأن لـــ (ما) النافية الصدر، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، بل هو معطوف على ﴿عَادًا﴾، أو على تقدير: وأَهْلَكَ ثَمود.

- وكذا قول غيره فِي ﴿مَّلۡعُونِينَۖ أَيۡنَمَا ثُقِفُوٓاْ﴾(٥) أنه حال من معمول (ثُقِفُوا) أو (أخذوا) باطل؛ لأن الشرط له الصدر، بل هو منصوب على الذم.

الثالث(٦): أن يكون مليًّا بالعربية؛ لئلا يُخرِّج على ما لَم يثبت:

- كقول أبي عبيدة: ﴿كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ﴾(٧): أن الكاف قسم. حكاه مكي(٨) وسكت عليه، فشنع ابن الشجري عليه فِي سكوته.

---

(١) "مغني اللبيب" (٢/ ٥٢٧ و٥٢٩)، وانظر: "التفسير القيم" (ص ٢٦٨).

(٢) سورة هود: ٨٧.

(٣) "مغني اللبيب" (٢/ ٥٣٩).

(٤) سورة النجم: ٥١.

(٥) سورة الأحزاب: ٦١.

(٦) "مغني اللبيب" (٢/ ٥٤٦).

(٧) سورة الأنفال: ٥.

(٨) "مشكل إعراب القرآن" (١/ ٣١٠).

ويبطله: أن الكاف لَم تجئ بمعنَى واو القسم، وإطلاق ما الموصولة على الله، وربط الموصول بالظاهر وهو فاعل ﴿أَخْرَجَكَ﴾ وباب ذلك الشعر، [ووصله بأول السورة مع تباعد ما بينهما][(١)].

وأقرب ما قيل فِي الآية أنَّها مع مجرورها خبر محذوف؛ أي: هذه الحال من تنفيلك للغزاة على ما رأيت من كراهتهم لَهَا كحال إخراجك للحرب فِي كراهيتهم له.

- وكقول ابن مهران [فِي كتاب "الشواذ" فيمن قرأ"][(٢)]: ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَّشَابَهَتْ﴾[(٣)]؛ بتشديد التاء: أن العرب تزيد تاء على التاء الزائدة فِي أول الماضي، ولا حقيقة لهذه القاعدة، وإنَّما أصل القراءة: (إن البقرة تشابَهت)؛ بتاء الوحدة، ثُمَّ أدغمت فِي تاء (تشابَهت)، فهو إدغام من كلمتين.

الرابع[(٤)]: أن يتجنب الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة واللغات الشاذة ويُخرِّج على القريب والقوي والفصيح، فإن لَم يظهر فيه إلا الوجه البعيد؛ فله عذر، وإن ذكر الجميع لقصد الإعراب والتكثير؛ فصعب شديد، ولبيان الْمحتمل وتدريب الطالب؛ فحسن فِي غير ألفاظ القرآن، أما التنْزيل؛ فلا يجوز أن يُخرِّج إلا ما يغلب على الظن إرادته، فإن لَم يغلب شيء؛ فليذكر الأوجه الْمحتملة من غير تعسف.

- ومن ثَمَّ خطئ من قال فِي ﴿وَقِيلِهِۦ﴾[(٥)]: [إنه عطف على لفظ (الساعة) فيمن خفض، وعلى محلها فيمن نصب، مع][(٦)] ما بينهما من التباعد، والصواب: أنه قسم أو مصدر (قال) مقدرًا.

- ومن قال فِي ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكْرِ﴾[(٧)]: إن خبره: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانِۭ بَعِيدٍ﴾، والصواب أنه محذوف.

الخامس[(٨)]: أن يستوفي جميع ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة.

---

(١) زيادة من "مغنِي اللبيب" (٢/ ٥٤٦ و٥٤٧).

(٢) زيادة من "مغنِي اللبيب" (٢/ ٥٤٦ و٥٤٧).

(٣) سورة البقرة: ٧٠.

(٤) "مغنِي اللبيب" (٢/ ٥٤٨).

(٥) سورة الزخرف: ٨٨.

(٦) من "مغنِي اللبيب" (٢/ ٥٤٩)، والسيوطي -رحمه الله- اختصر فأخلَّ.

(٧) سورة فصلت: ٤١ و٤٤.

(٨)"مغني اللبيب" (٢/ ٥٥٦).

- فتقول فِي نحو ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾[١]: يجوز كون ﴿ٱلْأَعْلَى﴾ صفة للرب، وصفة للاسم.

- وفِي نحو ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝ ٱلَّذِينَ﴾[٢]: يجوز كون ﴿ٱلَّذِينَ﴾ تابعًا، ومقطوعًا إلَى النصب بإضمار: أعني أو أمدح، وإلَى الرفع بإضمار: هو.

السادس[٣]: أن يراعي الشروط المختلفة بحسب الأبواب، ومَتَى لَم يتأملها؛ اختلطت عليه الأبواب والشرائط.

- ومن ثَمَّ خُطِّئ الزمخشري فِي قوله تعالى: ﴿مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ﴾[٤]؛ أنَّهما عطفا بيان، والصواب: أنَّهما نعتان؛ لاشتراط الاشتقاق فِي النعت، والجمود فِي عطف البيان.

- وفِي قوله فِي ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ﴾[٥] [فِي قراءة ابن أبي عبلة][٦] بنصب ﴿تَخَاصُمَ﴾: إنه صفة للإشارة؛ لأن اسم الإشارة إنَّما يُنعت بذي اللام الجنسية، والصواب: كونه بدلاً.

السابع[٧]: أن يراعي فِي كل تركيب ما يشاكله، فربَّما خَرَّج كلامًا على شيء ويشهد استعمال آخر فِي نظير ذلك الموضع بخلافه.

- ومن ثَمَّ خُطئ الزمخشري فِي قوله: ﴿وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾[٨]؛ أنه عطف على ﴿فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ﴾[٩]، ولَم يجعله معطوفًا على ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾[١٠]؛ لأن عطف الاسم على الاسم أولى، ولكن مجيء قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ **ويُخرج الميت من الحي**﴾[١١] بالفعل فيهما يدل على خلاف ذلك.

---

(١) سورة الأعلى: ١.

(٢) سورة البقرة: ٢ و٣.

(٣) "مغني اللبيب" (٢/ ٥٦٩).

(٤) سورة الناس: ٢ و٣.

(٥) سورة ص: ٦٤.

(٦) من "مغني اللبيب" (٢ / ٥٧٥).

(٧) "مغني اللبيب" (٢/ ٥٩٣).

(٨) سورة الأنعام: ٩٥.

(٩) سورة الأنعام: ٩٥.

(١٠) سورة الروم: ١٩.

(١١) سورة الروم: ١٩.

- ومن ثَمَّ خطئ من قال فِي ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ﴾[١]: إن الوقف [هنا] على ﴿رَيْبَ﴾، [ويبتدئ] ﴿فِيهِ هُدًى﴾، ويدل على خلاف ذلك قوله تعالى فِي سورة السجدة: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[٢].

تنبيه:

وكذا إذا جاءت قراءة أخرى فِي ذلك الموضع بعينه تساعد أحد الإعرابين؛ فينبغي أن يترجح؛ كقوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ﴾[٣]؛ قيل: التقدير: ولكن ذا البر، وقيل: ولكن البرَّ بَرُّ من آمن، ويؤيد الأول أنه قُرئ ولكنَّ البارَّ.

تنبيه[٤]:

وقد يوجد ما يُرجِّح كلاًّ من الْمحتملات، فينظر فِي أولاها؛ نحو: ﴿فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا﴾[٥]، فـ ﴿مَوْعِدًا﴾ محتمل للمصدر، ويشهد له ﴿لَّا نُخْلِفُهُۥ نَحْنُ وَلَآ أَنتَ﴾، وللزمان، ويشهد له: ﴿قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ﴾[٦]، وللمكان، ويشهد له ﴿مَكَانًا سُوًى﴾[٧]، وإذا أعرب ﴿مَكَانًا﴾ بدلاً منه لا ظرفًا لتخلفه؛ تعيَّن ذلك.

الثامن[٨]: أنه يراعي الرسم.

- ومن ثَمَّ خطئ من قال فِي ﴿سَلْسَبِيلًا﴾[٩]: إنَّها جملة أمرية؛ أي: سل طريقًا موصولة إليها؛ لأنَّها لو كانت كذلك؛ لكتبت مفصولة.

- ومن قال فِي ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[١٠]: إنَّها -إنْ واسمها-؛ أي: إن القصة، و(ذان) مبتدأ خبره ﴿لَسَٰحِرَٰنِ﴾، والجملة خبر (إن)، وهو باطل برسم (إن) منفصلة و (هذان) متصلة.

---

(١) سورة البقرة: ٢.

(٢) سورة السجدة:٢.

(٣) سورة البقرة: ١٧٧.

(٤) "مغني اللبيب" (٢/ ٥٩٥).

(٥) سورة طه: ٥٨.

(٦) سورة طه: ٥٩.

(٧) سورة طه: ٥٨.

(٨) "مغني اللبيب" (٢/ ٥٩٥).

(٩) سورة الإنسان: ١٨.

(١٠) سورة طه: ٦٣.

التاسع[١]: أن يتأمل عند ورود المشتبهات.

ومن ثَمَّ خطئ من قال فِي ﴿أَحۡصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدٗا﴾[٢]: إنه أفعل تفضيل، والمنصوب تَمييز، وهو باطل؛ فإن الأمد ليس محصيًا، بل محصىً، وشرط التمييز المنصوب بعد (أفعل) كونه فاعلاً فِي الْمَعنَى، فالصواب أنه فعل، و(أمد) مفعول؛ مثل: ﴿وَأَحۡصَىٰ كُلَّ شَيۡءٍ عَدَدٗا﴾[٣].

العاشر[٤]: ألاَّ يخرج على خلاف الأصل أو خلاف الظاهر بغير مقتضى.

ومن ثَمَّ خطئ مكي[٥] في قوله في ﴿لَا تُبۡطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلۡمَنِّ وَٱلۡأَذَىٰ [كَٱلَّذِي]﴾[٦]: إن الكاف نعت لمصدر [محذوف][٧]؛ أي: إبطالاً كإبطال الذي، والوجه كونه حالاً من (الواو)؛ أي: لا تبطلوا صدقاتكم مشبهين الذي، فهذا لا حذف فيه.

الحادي عشر: أن يبحث عن الأصلى والزائد.

نحو: ﴿إِلَّآ أَن يَعۡفُونَ أَوۡ يَعۡفُوَاْ ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ عُقۡدَةُ ٱلنِّكَاحِۚ﴾[٨]؛ فإنه قد يتوهم أن الواو فِي ﴿يَعۡفُونَ﴾ ضمير الجمع، فيشكل إثبات النون، وليس كذلك، بل هى لام الكلمة، فهي أصلية، والنون ضمير النسوة، والفعل معها مبنِي، ووزنه: يفعلن؛ بخلاف ﴿وَأَن تَعۡفُوٓاْ أَقۡرَبُ﴾[٩]؛ فالواو فيه ضمير الجمع، وليس من أصل الكلمة.

الثاني عشر: أن يجتنب إطلاق لفظ (الزائدة) فِي كتاب الله تعالى؛ فإن الزائد قد يُفهم منه أنه لا معنَى له، وكتاب الله منَزه عن ذلك، ولهذا فرَّ بعضهم إلَى التعبير بدله بـــ (التأكيد) و(الصلة) و(المقحم).

وقال ابن الخشاب: اختلف فِي جواز إطلاق لفظ (الزائد) فِي القرآن:

فالأكثرون على جوازه، نظرًا إلَى أنه نزل بلسان القوم ومتعارفهم، ولأن الزيادة بإزاء الحذف، هذا للاختصار والتخفيف وهذا للتوكيد والتوطئة.

---

(١) "مغني اللبيب" (٢/ ٥٩٨).

(٢) سورة الكهف: ١٢.

(٣) سورة الجن: ٢٨.

(٤) "مغني اللبيب" (٢/ ٥٩٩).

(٥) "مشكل إعراب القرآن" (١/ ١٣٩).

(٦) سورة البقرة: ٢٦٤.

(٧) من "مغني اللبيب" (٢/ ٥٩٩).

(٨) سورة البقرة: ٢٣٧.

(٩) سورة البقرة:٢٣٧.

ومنهم من أبى ذلك، وقال: هذه الألفاظ الْمحمولة على الزيادة جاءت لفوائد ومعانٍ تخصها، فلا أقضي عليها بالزيادة.

قال: والتحقيق أنه إن أريد بالزيادة إثبات معنَى لا حاجة إليه؛ فباطل؛ لأنه عبث، فتعين أن إلينا به حاجة، لكن الحاجة إلَى الأشياء قد تختلف بحسب المقاصد، فليست الحاجة إلَى اللفظ الذي عده هؤلاء زيادة كالحاجة إلَى اللفظ المزيد عليه. انتهى.

[**قال السيوطي:**] وأقول: بل الحاجة إليه كالحاجة إليه سواء، بالنظر إلَى مقتضى الفصاحة والبلاغة، وأنه لو ترك؛ كان الكلام دونه -مع إفادته أصل الْمَعنَى المقصود- أبتر خاليًا عن الرونق البليغي، لا شبهة فِي ذلك[١].

ومثل هذا يستشهد عليه بالإسناد البيانِي الذي خالط كلام الفصحاء، وعرف مواقع استعمالهم، وذاق حلاوة ألفاظهم.

وأما النحوي الجافي؛ فعن ذلك بِمنقطع الثرى.

تنبيهات:

الأول: قد يتجاذب الْمَعنَى والإعراب الشيء الواحد؛ بأن يوجد فِي الكلام أن الْمَعنَى يدعو إلَى أمر والإعراب يَمنع منه، والْمتمسَّك به: صحة الْمَعنَى، ويؤول لصحة الْمَعنَى: الإعراب.

- وذلك كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾[٢]، فالظرف الذي هو ﴿يَوْمَ﴾ يقتضي الْمَعنَى: أنه يتعلق بالمصدر، وهو (رجع)؛ أي: إنه على رجعه فِي ذلك اليوم لقادر، ولكن الإعراب يَمنع منه؛ لعدم جواز الفصل بين المصدر ومعموله، فيُجعل العامل فيه فعلاً مقدَّرًا دل عليه المصدر.

- وكذا: ﴿أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَٰنِ﴾[٣]، فالمعنى يقتضي تعلق "إذ" بالمقت، والإعراب يمنعه؛ للفصل المذكور، فيقدر له فعل يدل عليه.

الثاني: قد يقع فِي كلامهم: "هذا تفسير معنَى" و"هذا تفسير إعراب"، والفرق بينهما: أن تفسير الإعراب لابد فيه من ملاحظة الصناعة النحوية، وتفسير الْمَعنَى لا تضره مخالفة ذلك.

[**أهم المصنفات فِي هذا النوع:**]

أفرد بالتصنيف خلائق منهم:

---

(١) انظر ما كتبه مُحَمَّد عبد الله دراز حول هذا فِي كتابه الماتع "النبأ العظيم" (ص ١٣٠ وما بعدها).

(٢) سورة الطارق: ٨- ٩.

(٣) سورة غافر: ١٠.

- مكي، وكتابه فِي المشكل خاصة[١].
- والحوفي، وهو أوضحها[٢].
- وأبو البقاء العكبري، وهو أشهرها[٣].
- والسمين، وهو أجلها، على ما فيه من حشوٍ وتطويل[٤].
- ولخصه السفاقسي فحرره.
- و"تفسير" أبي حيان[٥] مشحون بذلك.

(١) واسمه "مشكل إعراب القرآن"، مطبوع بتحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠٥'.

(٢) له كتاب "إعراب القرآن" فِي عشر مجلدات. "طبقات المفسرين" (١/ ٣٨٨).

(٣) مطبوع متداول، منه طبعة على حاشية الجمل على الجلالين، وله طبعة بتحقيق: إبراهيم عطوة.

(٤) وهو تفسيره "الدر المصون" مطبوع بتحقيق الدكتور: الْخَرَّاط.

(٥) واسمه: "البحر الْمحيط"، وهو مطبوع متداول.

النوع الحادي والثلاثون فِي معرفة حفاظه ورواته

روى البخاري[١] عن عبد الله بن عمرو بن العاص؛ قال: سمعت النَّبِي ﷺ يقول: «**خذوا القرآن من أربعة: من عبد الله بن مسعود، وسالِم، ومعاذ، وأبي بن كعب**»؛ تعلموا منهم.

والأربعة المذكورون: اثنان من المهاجرين، وهما المبدوء بِهما، واثنان من الأنصار.

وسالِم: هو ابن معقل، مولى أبي حذيفة.

ومعاذ: هو ابن جبل.

والظاهر: أنه أمر بالأخذ عنهم فِي الوقت الذي صدر فيه ذلك القول، ولا يلزم من ذلك ألاَّ يكون أحد فِي ذلك الوقت شاركهم فِي حفظ القرآن، بل كان الذين يحفظون مثل الذي حفظوه وأزيد جماعة من الصحابة.

وفِي الصحيح فِي غزوة بئر معونة أن الذين قُتلوا بِها من الصحابة كان يقال لهم: القراء، وكانوا سبعين رجلاً[٢].

روى البخاري أيضًا عن قتادة؛ قال: «سألت أنس بن مالك: من جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ؟ فقال: أربعة كلهم من الأنصار: أبي بن كعب، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد. قلت: من أبو زيد؟ قال: أحد عمومتِي»[٣].

≡ هو النوع العشرون على ترتيب السيوطي.

(١) قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٤٧١٣) كتاب فضائل القرآن باب القراء من أصحاب النبي ﷺ ومسلم في الصحيح (رقم٢٤٦٤) كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل عبد الله بن مسعود.

(٢) قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٣٨٦٠) كتاب المغازي باب غزوة بئر معونة وأخرجه مسلم في الصحيح (رقم٦٧٧) كتاب المساجد باب استحباب القنوت في جميع الصلاة إذا نزلت بالمسلمين نازلة عن أنس ﷺ قال:" بعث النبي ﷺ سبعين رجلاً؛ لحاجة، يقال لهم: القراء فعرض لهم حيان من بني سليم رعل وذكوان، عند بئر يقال لها: بئر معونة، فقال القوم: – والله – ما إياكم أردنا إنما نحن مجتازون في حاجة للنبي ﷺ، فقتلوهم! فدعا النبي ﷺ عليهم شهراً في صلاة الغداة"اهـ.

(٣) قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٤٧١٧) كتاب فضائل القرآن باب القراء من أصحاب النبي ﷺ ومسلم في الصحيح (رقم٢٤٦٥) كتاب فضائل الصحاب باب من فضائل أبي

وروى أيضًا من طريق ثابت عن أنس؛ قال: «مات النَّبِي ﷺ ولَم يجمع القرآن غير أربعة: أبو الدرداء، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد»[(١)].

وفيه مخالفة لحديث قتادة من وجهين:

أحدهما: التصريح بصيغة الحصر فِي الأربعة.

والآخر: ذكر أبي الدرداء بدل أبي بن كعب.

وقد استنكر جماعة من الأئمة الحصر فِي الأربعة.

وقال الْمازري: لا يلزم من قول أنس: «لَم يجمعه غيرهم»: أن يكون الواقع فِي نفس الأمر كذلك؛ لأن التقدير أنه لا يعلم أن سواهم جمعه، وإلا؛ فكيف الإحاطة بذلك مع كثرة الصحابة وتفرقهم فِي البلاد؟ وهذا لا يتم إلا إن كان لَقِي كلَّ واحدٍ منهم على انفراده وأخبره عن نفسه أنه لَم يكمل له جمع فِي عهد النَّبِي ﷺ، وهذا فِي غاية البعد عن العادة، وإذا كان المرجع إلَى ما فِي علمه؛ لَم يلزم أن يكون الواقع كذلك.

قال: وقد تَمسك بقول أنس هذا جماعة من الملاحدة، ولا مُتمسَّك لَهم فيه؛ فإنا لا نسلم حمله على ظاهره.

سلَّمناه، ولكن؛ من أين لهم أن الواقع فِي نفس الأمر كذلك؟!

سلمناه، لكن لا يلزم من كون كلٍّ من الجم الغفير لَم يحفظه كله ألاَّ يكون حفظ مجموعه الجم الغفير، وليس من شرط التواتر أن يحفظ كل فرد جميعه، بل إذا حفظ الكلُّ الكلَّ -ولو على التوزيع-؛ كفى.

وقال القاضي أبو بكر الباقلاني: الجواب عن حديث أنس من أوجه:

أحدها: أنه لا مفهوم له، فلا يلزم ألاَّ يكون غيرهم جمعه.

الثاني: المراد: لَم يجمعه على جميع الوجوه والقراءات الَّتِي نزل بِها إلا أولئك.

الثالث: لَم يجمع ما نسخ منه بعد تلاوته وما لَمْ ينسخ إلا أولئك.

الرابع: أن المراد بِجمعه: تلقيه من فِي رسول الله ﷺ، لا بواسطة؛ بخلاف غيرهم، فيحتمل أن يكون تلقى بعضه بالواسطة.

الخامس: أنَّهم تصدوا إلَى إلقائه وتعليمه، فاشتهروا به، وخفي حال غيرهم عمن عرف حالهم، فحصر ذلك فيهم بحسب علمه، وليس الأمر فِي نفس الأمر كذلك.

السادس: المراد بالجمع: الكتابة، فلا ينفي أن يكون غيرهم جمعه حفظًا عن ظهر قلبه،

بن كعب"اهـ.

(١)قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٤٧١٨) كتاب فضائل القرآن باب القراء من أصحاب النبي ﷺ"اهـ.

وأما هؤلاء جمعوه كتابة وحفظوه عن ظهر قلب.

السابع: المراد أن أحدًا لَم يفصح بأنه جمعه -بِمعنَى: أكمل حفظه فِي عهد رسول الله ﷺ- إلا أولئك؛ بخلاف غيرهم، فلم يفصح بذلك؛ لأن أحدًا منهم لَم يكمله إلا عند وفاة رسول الله ﷺ حين نزلت آخر آية، فلعل هذه الآية الأخيرة وما أشبهها ما حضرها إلا أولئك الأربعة مِمَّن جمع جميع القرآن قبلها، وإن كان قد حضرها من لَم يجمع غيرها الجمع الكثير.

الثامن: أن المراد بجمعه: السمع والطاعة له والعمل بِموجبه.

قال ابن حجر[١]: وفي غالب هذه الاحتمالات تكلف، ولاسيما الأخير.

قال: وقد ظهر لي احتمال آخر، وهو أن المراد بإثبات ذلك للخزرج دون الأوس فقط، فلا ينفي ذلك عن غير القبيلتين من المهاجرين؛ لأنه قال ذلك فِي معرض المناظرة بين الأوس والخزرج؛ كما أخرجه ابن جرير من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس؛ قال: افتخر الحيان: الأوس والخزرج، فقال الأوس: منا أربعة: من اهتز له العرش: سعد بن معاذ، ومن عدلت شهادته شهادة رجلين: خزيْمة ابن أبي ثابت، ومن غسلته الملائكة: حنظلة بن أبي عامر، ومن حمته الدَّبْر: عاصم بن أبي ثابت؛ أي: ابن أبي الأفلح. فقال الخزرج: منا أربعة جمعوا القرآن لَم يجمعه غيرهم، فذكروهم[٢].

---

(١) "فتح الباري" (٩/ ٥١- ٥٢).

(٢)قال في غاية البيان :" حسن : أخرجه أبو يعلى في المسند (٥/ ٣٢٩رقم٢٩٥٣) ومن طريقه الضياء في المختارة (٧/ ١٣٦رقم٢٥٧٠) وكذا ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٦/ ٣٦٨) وأخرجه الطحاوي في شرح المشكل (١٠/ ٣٧٤) وفي (١٤/ ٢٢٢) وأبو عوانة (١٣/ ١١١-كنز العمال) ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٧/ ٣٢٣) وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٤/ ١٠رقم٣٤٨٨) ومن طريقه الضياء في المختارة (٧/ ١٣٨رقم٢٥٧٢) وأخرجه الحاكم في المستدرك (٤/ ٩٠) وأبو نعيم في تاريخ أصبهان (٢/ ٩٣) والمستغفري في فضائل القرآن (١/ ٣٣٤رقم٣٧١) وابن عبد البر في الاستيعاب (١/ ٣٨٢) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٧/ ٣٢٣) وفي (١٦/ ٣٦٨) والضياء في المختارة (٧/ ١٣٧رقم٢٥٧١) من طرق عن عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس بن مالك عنه به .

قال الدارقطني في الغرائب والأفراد (٢/ ١٤٨-أطرافه) :"تفرد به عبد الوهاب بن عطاء عنه عن قتادة".

وقال الحاكم:"هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه".

وقد ذكر أبو عبيد فِي كتاب "القراءات" القُرَّاء من أصحاب النَّبِي ﷺ، فعدَّ من المهاجرين: الخلفاء الأربعة، وطلحة، وسعدًا، وابن مسعود، وحذيفة، وسالِمًا، وأبا هريرة، وعبد الله بن السائب، والعبادلة، وعائشة، وحفصة، وأم سلمة.

[ولكن بعض هؤلاء إنَّما أكمله بعد النَّبِي ﷺ، فلا يرد على الحصر المذكور فِي حديث أنس.

وعدَّ ابن أبي داود فِي كتاب "الشريعة" من المهاجرين أيضًا: تَميم بن أوس الداري، وعقبة بن عامر، ومن الأنصار: عبادة بن الصامت، ومعاذًا الذي يُكنى أبا حليمة، ومجمع بن حارثة، وفضالة بن عبيد، ومسلمة بن مخلد، وغيرهم، وصرح بأن بعضهم إنَّما جمعه بعد النَّبِي ﷺ.

ومِمَّن جمعه أيضًا: أبو موسى الأشعري. ذكره أبو عمرو الدانِي][(١)].

فائدة:

ظفرت بامرأة من الصحابيات جمعت القرآن لَم يعدها أحد[(٢)] ممن تكلم في ذلك، فأخرج ابن سعد في "الطبقات"[(٣)]: أنبأنا الفضل بن دُكين: حدثنا الوليد بن عبد الله بن جميع؛ قال:

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ٤١) :" رواه أبو يعلى والبزار والطبراني، ورجالهم رجال الصحيح"اهـ.

(١) من "فتح الباري" (٩/ ٥٢)، والسيوطي اختصر فأخلَّ.

(٢) كذا قال، وفِي المصدر الذي نقل عنه آنفًا: قال ابن حجر: وعدَّ بعض المتأخرين من القراء: عمرو بن العاص وسعد بن عبادة وأم ورقة. (٩/ ٥٢).

(٣)قال في غاية البيان :" حسن : أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٨/ ٤٥٧) وإسحاق في المسند (٥/ ٢٣٤رقم٢٣٨١) والطبراني في المعجم الكبير (٢٥/ ١٣٤رقم٣٢٦) أبو نعيم في حلية الأولياء (٢/ ٦٣) والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ١٣٠) وفي دلائل النبوة (٦/ ٣٨١) عن الفضل بن دكين عنه به .

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٦/ ٥٣٨رقم٣٣٦٥٧) وعنه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٦/ ١٣٩رقم٣٣٦٦) ومن طريق ابن أبي شيبة الطبراني في المعجم الكبير (٢٥/ ١٣٥رقم٣٢٧) وأخرجه أبو داود في السنن (١/ ١٦١رقم٥٩١) ومن طريقه البيهقي في دلائل النبوة (٦/ ٣٨٢) وأخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٦/ ١٤٠رقم٣٣٦٧) عن وكيع بن الجراح ثنا الوليد بن عبد الله بن جميع قال حدثتني جدتي وعبد الرحمن بن خلاد الأنصاري عن أم ورقة عنها به .

حدثتني جدتي عن أم ورقة بنت عبد الله بن الحارث، وكان رسول الله ﷺ يزورها ويسميها الشهيدة، وكانت قد جمعت القرآن، [وكان][(١)] رسول الله ﷺ حين غزا بدرًا قالت له: أتأذن لي فأخرج معك أداوي جرحاكم وأُمرِّض مرضاكم لعل الله يهدي لي شهادة؟ قال: «**إن الله مُهدٍ لك شهادة**». وكان ﷺ قد أمرها أن تؤم أهل دارها، وكان لَهَا مؤذن، [وكانت تؤم أهل دارها حتَّى][(٢)] غمها غلام لَهَا وجارية كانت قد دبرتْهما فقتلاها فِي إمارة عمر، [فقيل: إن أم ورقة غمها غلامها وجاريتها فقتلاها وإنَّهما هربا، فأتى بِهما، فصلبهما، فكانا أول مصلوبين بالمدينة][(٣)]. وقال عمر: صدق رسول الله، كان يقول: «**انطلقوا بنا نزور الشهيدة**»[(٤)].

فصل

المشتهرون بإقراء القرآن من الصحابة سبعة: عثمان، وعلي، وأُبي، وزيد بن ثابت، وابن مسعود، وأبو الدرداء، وأبو موسى الأشعري؛ كذا ذكرهم الذهبِي فِي "طبقات القراء"[(٥)]؛ قال: وقد قرأ على أُبي جماعة من الصحابة؛ منهم: أبو هريرة، وابن عباس، وعبد الله بن السائب.

وأخرجه التميمي في المحن (٢٥٣) حدثنا عيسى بن مسكين قال حدثنا محمد بن عبد الله بن سنجر قال حدثنا الفضل بن دكين قال حدثنا الوليد بن عبد الله بن جميع قال حدثني جدي عن أم ورقة عنها به .

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٣/ ١٣٠) أخبرنا أبو عبد الله الحافظ أنبأ أبو عبد الله محمد بن عبد الله الصفار الأصبهاني ثنا أحمد بن يونس الضبي ثنا عبد الله بن داود الخريبي ثنا الوليد بن جميع عن ليلى بنت مالك وعبد الرحمن يعني بن خلاد الأنصاري عن أم ورقة الأنصارية عنها به .

والحديث حسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود (رقم٥٩١).

تنبيه: قوله في الرواية (عبد الرحمن بن جلاد) وقع في المصنف لابن أبي شيبة (عبد الله)، والتصويب من الآحاد لابن أبي عاصم والمعجم الكبير للطبراني، فالأول رواه عنه، والآخر رواه من طريقه"اهـ.

(٦) (١/ ٢٤-٤٢) وانظر (١/ ٢٩،٣٧).

وأخذ ابن عباس عن زيد أيضًا، وأخذ عنهم خلق من التابعين.

النوع الثاني والثلاثون فِي معرفة العالي والنازل من أسانيده

اعلم أن طلب علو الإسناد سنة؛ فإنه أقرب إِلَى الله تعالى، وقد قسَّمه أهل الحديث[١] إلى خمسة أقسام، ورأيتها تأتي هنا:

الأول: القرب من رسول الله ﷺ من حيث العدد بإسناد نظيف غير ضعيف، وهو أفضل أنواع العلو وأجلها.

الثاني من أقسام العلو عند الْمحدثين: القرب إِلَى إمام من أئمة الحديث؛ كالأعمش، وهشيم، وابن جريج، والأوزاعي، ومالك، ونظيره هنا القرب إِلَى إمام من الأئمة السبعة.

الثالث عند المحدثين: العلو بالنسبة إِلَى رواية أحد الكتب الستة؛ بأن يروي حديثًا لو رواه من طريق كتاب من الستة وقع أنزل مِمَّا لو رواه من غير طريقها، ونظيره هنا: العلو بالنسبة إِلَى بعض الكتب المشهورة فِي القراءة؛ كـ "التيسير"، و"الشاطبية"، ويقع فِي هذا النوع الموافقات[٢] والإبدال[٣] والمساواة[٤] والْمصافحات[٥].

الرابع من أقسام العلو: تقدم وفاة الشيخ عن قرينه الذي أخذ عن شيخه، فالآخذ مثلاً عن التاج بن مكتوم أعلى من الآخذ عن أبي المعالي بن اللبان، وعن ابن اللبان أعلى من البرهان الشامي، وإن اشتركوا فِي الأخذ عن أبي حيان؛ لتقدم وفاة الأول عن الثاني، والثاني عن الثالث.

الخامس: العلو بِموت الشيخ لا مع التفات لأمر آخر أو شيخ آخر متَى يكون؛ قال بعض الْمحدثين: يوصف الإسناد بالعلو إذا مضى عليه من موت الشيخ خمسون سنة. وقال ابن منده:

≡ هو النوع الحادي والعشرون على ترتيب السيوطي.

(١) "تدريب الراوي" (٢/ ١٥٩- ١٧٢).

(٢) الموافقة: أن يقع لك حديث عن شيخ مسلم مثلاً من غير جهته بعدد أقل من عددك إذا رويته بإسنادك عن مسلم. "تدريب الراوي" (٢/ ١٦٥).

(٣) البدل: أن يقع لك حديث عن شيخ غير شيخ مسلم مثلاً، وهو مثل شيخ مسلم فِي ذلك الحديث. "تدريب الراوي" (٢/ ١٦٥- ١٦٦).

(٤) المساواة: قلة عدد إسنادك إِلَى الصحابي أو من قاربه بحيث يقع بينك وبين صحابي مثلاً من العدد مثل ما وقع بين مسلم وبينه. "تدريب الراوي" (٢/ ١٦٦- ١٦٧).

(٥) المصافحة: أن تقع هذه المساواة لشيخك فيكون لك مصافحة، كأنك صافحت مسلمًا فأخذته عنه. "تدريب الراوي" (٢/ ١٦٧).

ثلاثون.

وإذا عرفت العلو بأقسامه؛ عرفت النُّزول؛ فإنه ضده، وحيث ذم النُّزول؛ فهو ما لَم ينجبر بكون رجاله أعلم أو أحفظ أو أتقن أو أجلّ أو أشهر أو أورع، أما إذا كان كذلك؛ فليس بِمذموم ولا مفضول.

النوع الثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن والثلاثون

معرفة المتواتر والمشهور والآحاد والشاذ والموضوع والمدرج

أحسن من تكلم فِي هذا النوع: إمام القراء فِي زمانه شيخ شيوخنا أبو الخير ابن الجزري؛ قال فِي أول كتابه "النشر"[(١)]: كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها؛ فهي القراءة الصحيحة الَّتِي لا يجوز ردُّها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة الَّتِي نزل بِها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين.

ومَتَى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة؛ أطلق عليها ضعيفة، أو شاذة، أو باطلة، سواء كانت عن السبعة، أم عمن هو أكبر منهم.

هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف، صرح بذلك الداني ومكي والمهدوي وأبو شامة، وهو مذهب السلف الذي لا يُعرف عن أحد منهم خلافه.

قال أبو شامة فِي "المرشد الوجيز"[(٢)]: لا ينبغي أن يُغتر بكل قراءة تُعزى إلَى أحد السبعة، ويطلق عليها لفظ الصحة، وأنَّها أُنزلت هكذا؛ إلا إذا دخلت فِي ذلك الضابط، وحينئذٍ لا ينفرد بنقلها مصنف عن غيره، ولا يختص ذلك بنقلها عنهم، بل إن نقلت عن غيرهم من القراء؛ فذلك لا يخرجها عن الصحة؛ فإن الاعتماد على استجماع تلك الأوصاف، لا عمن تُنسب إليه؛ فإن القراءات المنسوبة إلَى كل قارئ من السبعة وغيرهم منقسمة إلَى الْمُجمع عليه والشاذ؛ غير أن هؤلاء السبعة -لشهرتِهم وكثرة الصحيح الْمُجتمع عليه فِي قراءتِهم- تركن النفس إلَى ما نُقل عنهم فوق ما ينقل عن غيرهم.

ثُمَّ قال ابن الجزري: فقولنا فِي الضابط: "ولو بوجه"؛ نريد به وجهًا من وجوه النحو، سواء كان أفصح أم فصيحًا مُجمعًا عليه أم مختلفًا فيه اختلافًا لا يضر مثله إذا كانت القراءة مِمَّا شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح؛ إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم، وكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم، ولَم يُعتبر إنكارهم؛ كإسكان ﴿بَارِيكُمْ﴾[(٣)]، و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾[(٤)]، وخفض ﴿وَٱلْأَرْحَامِ﴾[(١)]، ونصب ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًۢا﴾[(٢)]، والفصل بين المضافين فِي ﴿قَتْلَ

≡ هو النوع الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والعشرون على ترتيب السيوطي.

(١) "النشر فِي القراءات العشر" (١/ ٩- ١١).

(٢) (ص ١٧٤).

(٣) سورة البقرة: ٥٤.

(٤) سورة البقرة: ٦٧.

أَوْلَـٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾[٣]، وغير ذلك[٤].

قال الداني: وأئمة القراء لا تعمل فِي شيء من حروف القرآن على الأفشى فِي اللغة والأقيس فِي العربية، بل على الأثبت فِي الأثر والأصح فِي النقل، وإذا ثبتت الرواية؛ لَم يردها قياس عربية ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها.

ثُمَّ قال ابن الجزري: ونعني بـــ "موافقة أحد المصاحف": ما كان ثابتًا فِي بعضها دون بعض؛ كقراءة ابن عامر: ﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ﴾[٥] فِي البقرة بغير واو، و﴿بالزُّبُرِ وَبالْكِتَابِ﴾[٦] بإثبات الباء فيهما؛ فإن ذلك ثابت فِي المصحف الشامي. وكقراءة ابن كثير: ﴿تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ﴾[٧] فِي آخر براءة؛ بزيادة (من)؛ فإنه ثابت فِي المصحف المكى..... ونحو ذلك. فإن لَم تكن فِي شيء من المصاحف العثمانية؛ فشاذ؛ لمخالفتها الرسم الْمُجمع عليه.

وقولنا: "ولو احتمالاً"؛ نعني به: ما وافقه ولو تقديرًا؛ كـــ ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾؛ فإنه كتب فِي الجميع بلا ألف، فقراءة الحذف توافقه تحقيقًا، وقراءة الألف توافقه تقديرًا؛ لحذفها فِي الخط اختصارًا؛ كما كتب ﴿مَلِكِ الْملك﴾[٨].

وقد يوافق اختلاف القراءات الرسم تحقيقًا؛ نحو: ﴿تَعْلَمُونَ﴾؛ بالتاء والياء، و﴿يَغْفِرْ لَكُم﴾؛ بالياء والنون، ونحو ذلك؛ مِمَّا يدل تجرده عن النقط والشكل فِي حذفه وإثباته على فضل عظيم للصحابة رضي الله عنهم فِي علم الهجاء خاصة، وفهم ثاقب فِي تحقيق كل علم.

وانظر كيف كتبوا ﴿ٱلصِّرَٰطِ﴾ بالصاد المبدلة من السين، وعدلوا عن السين الَّتِي هي الأصل؛ لتكون قراءة السين -وإن خالفت الرسم من وجه- قد أتت على الأصل فيعتدلان، وتكون قراءة الإشمام محتملة، ولو كتب ذلك بالسين على الأصل؛ لفات ذلك، وعدت قراءة غير السين مخالفة للرسم والأصل، ولذلك اختلف فِي ﴿بَصْطَةً﴾ الأعراف[٩] دون ﴿بَسْطَةً﴾

---

(١) سورة النساء: ١.

(٢) سورة الجاثية: ١٤.

(٣) سورة الأنعام: ١٣٧.

(٤) انظر: كتاب "فِي أصول النحو" (ص ٢٨- ٤٥)، وانظر: "البرهان" للزركشي (١/ ٣٢١ -٣٢٢).

(٥) سورة البقرة: ١١٦.

(٦) سورة آل عمران: ١٨٤.

(٧) سورة التوبة: ١٠٠.

(٨) سورة آل عمران: ٢٦.

(٩) سورة الأعراف: ٦٩.

البقرة[١]؛ لكون حرف البقرة كتب بالسين، والأعراف بالصاد.

على أن مخالف صريح الرسم في حرف مدغم أو مبدل أو ثابت أو محذوف أو نحو ذلك لا يعد مخالفًا إذا ثبتت القراءة به ووردت مشهورة مستفاضة، ولذا لَم يعدوا إثبات ياء الزوائد وحذف ياء ﴿فَلَا تَسْـَٔلْنِى﴾[٢] من الكهف وواو ﴿وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ﴾[٣]، والظاء من ﴿بِضَنِينٍ﴾[٤] ونحوه من مخالفة الرسم المردودة؛ فإن الخلاف فِي ذلك مغتفر؛ إذ هو قريب يرجع إلَى معنَى واحد، وتُمشيه صحة القراءة وشهرتُها وتلقيها بالقبول.

بخلاف زيادة كلمة أو نقصانها، وتقديْمها وتأخيرها، حتَّى ولو كانت حرفًا واحدًا من حروف المعاني؛ فإن حكمه فِي حكم الكلمة، لا تسوغ مخالفة الرسم فيه، وهذا هو الحد الفاصل فِي حقيقة اتباع الرسم ومخالفته.

قال: وقولنا: "وصح إسنادها"؛ نعنِي به: أن يروي تلك القراءة العدل الضابط عن مثله، وهكذا...حتَّى ينتهي، وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن، غير معدودة عندهم من الغلط أو مِمَّا شذ بِها بعضهم.

قال: وقد شرط بعض المتأخرين التواتر فِي هذا الركن، ولَم يكتف بصحة السند، وزعم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وأن ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به قرآن.

قال: وهذا مِمَّا لا يخفى ما فيه؛ فإن التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلَى الركنين الأخيرين من الرسم وغير إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواترًا عن النَّبِي ﷺ؛ وجب قبوله، وقطع بكونه قرآنًا، سواء وافق الرسم أم لا.

وإذا شرطنا التواتر فِي كل حرف من حروف الخلاف؛ انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن السبعة.

وقد قال أبو شامة[٥]: شاع على ألسنة جماعة من المقرئين المتأخرين وغيرهم من المقلدين أن السبع كلها متواترة؛ أي: كل فرد فرد فيما روي عنهم.

قالوا: والقطع بأنَّها مُنَزلة من عند الله واجب. ونحن بِهذا نقول، ولكن فيما اجتمعت على نقله عنهم الطرق، واتفقت عليه الفرق من غير نكير له، فلا أقل من اشتراط ذلك إذا لَم يتفق التواتر فِي بعضها.

---

(١) سورة البقرة: ٢٤٧.

(٢) سورة الكهف: ٧٠.

(٣) سورة المنافقين: ٢٠.

(٤) سورة التكوير: ٢٤.

(٥) "المرشد الوجيز" (ص ١٧٦- ١٧٧).

وقال الجعبري: الشرط واحد، وهو صحة النقل، ويلزم الآخران، فمن أحكم معرفة حال النقلة وأمعن فِي العربية وأتقن الرسم؛ انجلت له هذه الشبهة.

وقال مكي(١): ما روي فِي القرآن على ثلاثة أقسام:

- قسم يقرأ به ويكفر جاحده، وهو ما نقله الثقات ووافق العربية وخط المصحف.

- وقسم صح نقله عن الآحاد وصح فِي العربية وخالف لفظه الخط، فيقبل ولا يقرأ به؛ لأمرين: مخالفته لَما أجمع عليه، وأنه لَم يؤخذ بإجماع بل بخبر الآحاد، ولا يثبت به قرآن، ولا يكفر جاحده، ولبئس ما صنع إذ جحده.

- وقسم نقله ثقة ولا حجة له فِي العربية، أو نقله غير ثقة، فلا يُقبل، وإن وافق الخط.

وقال ابن الجزري: مثال الأول كثير؛ كـ ﴿مٰلِكِ﴾ و﴿مَلِكِ﴾، و﴿يَخۡدَعُونَ﴾ و﴿يُخَٰدِعُونَ﴾. ومثال الثاني: قراءة ابن مسعود وغيره: ﴿**والذَّكَر والأنثَى**﴾(٢)، وقراءة ابن عباس: ﴿**وكان أمامهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة**﴾(٣)، ونحو ذلك.

قال: واختلف العلماء فِي القراءة بذلك، والأكثر على المنع؛ لأنَّها لَم تتواتر، وإن ثبتت بالنقل، فهي منسوخة بالعرضة الأخيرة، أو بإجماع الصحابة على المصحف العثماني.

ومثال ما نقله غير ثقة كثير مِمَّا فِي كتب الشواذ، مِمَّا غالب إسناده ضعيف، وكالقراءة المنسوبة إلَى الإمام أبي حنيفة الَّتِي جمعها أبو الفضل مُحمَّد بن جعفر الخزاعي ونقلها عنه أبو القاسم الهذلي، ومنها: ﴿**إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءَ**﴾(٤)؛ برفع (الله) ونصب (العلماء)، وقد كتب الدارقطني وجماعة بأن هذا الكتاب موضوع لا أصل له.

ومثال ما نقله ثقة ولا وجه له فِي العربية قليل لا يكاد يوجد، وجعل بعضهم منه رواية خارجة عن نافع: (معائش)؛ بالهمز.

قال: وبقي قسم رابع مردود أيضًا، وهو ما وافق العربية والرسم ولَم يُنقل ألبتة، فهذا رده أحق، ومنعه أشد، ومرتكبه مرتكب لعظيم من الكبائر.

وقد ذكر جواز ذلك عن أبي بكر بن مقسم، وعقد له بسبب ذلك مجلس، وأجمعوا على منعه، ومن ثَمَّ امتنعت القراءة بالقياس المطلق الذي لا أصل له يُرجع إليه، ولا ركن يُعتمد فِي الأداء عليه.

---

(١) "الإبانة عن معاني القراءات" (ص ٥٧ - ٥٩).

(٢) سورة الليل: ٣، فِي قوله: ﴿وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ﴾.

(٣) سورة الكهف: ٧٩.

(٤) سورة فاطر: ٢٨.

قال: أما ما له أصل كذلك؛ فإنه يصار إلَى قبول القياس عليه؛ كقياس إدغام ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ على ﴿قَالَ رَبِّ﴾، ونحوه مِمَّا لا يخالف نصًّا ولا أصلاً ولا يَرُدُّ إجماعًا، مع أنه قليل.

[قال السيوطي:] أتقن الإمام ابن الجزري فِي هذا الفصل جدًّا، وقد تحرر لي منه أن القراءات أنواع:

الأول: المتواتر، وهو ما نقله جمع لا يُمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلَى منتهاه، وغالب القراءات كذلك.

الثاني: الْمشهور، وهو ما صح سنده ولَم يبلغ درجة المتواتر ووافق العربية والرسم واشتهر عند القراء فلم يَعدُّوه من الغلط ولا من الشذوذ، ويُقرأ به على ما ذكره ابن الجزري، ويفهمه كلام أبي شامة السابق، ومثاله: ما اختلفت الطرق فِي نقله عن السبعة، فرواه بعض الرواة عنهم دون بعض، وأمثلة ذلك كثيرة فِي فرش الحروف من كتب القراءات؛ كالذي قبله، ومن أشهر ما صُنِّف فِي ذلك: "التيسير" للداني، وقصيدة الشاطبِي، وأوعبه "النشر فِي القراءات العشر" و"تقريب النشر"؛ كلاهما لابن الجزري.

الثالث: الآحاد، وهو ما صح سنده وخالف الرسم أو العربية أو لَم يشتهر الاشتهار المذكور، ولا يُقرأ به، وقد عقد الترمذي فِي "جامعه" والحاكم فِي "مستدركه" لذلك بابًا أخرجا فيه شيئًا كثيرًا صحيح الإسناد.

الرابع: الشاذ، وهو ما لَم يصح سنده، وفيه كتب مؤلفة من ذلك: قراءة مَلَكَ يومَ الدين؛ بصيغة الماضي، ونصب (يومَ)، وإياك نُعبد؛ ببنائه للمفعول.

الخامس: الموضوع؛ كقراءات الخزاعي.

وظهر لي سادس يشبه من أنواع الحديث: المدرج، وهو ما زيد فِي القراءات على وجه التفسير.

قال ابن الجزري فِي آخر كلامه: وربَّما كانوا يُدخلون التفسير فِي القراءات؛ إيضاحًا وبيانًا؛ لأنَّهم محققون لِمَا تلقوه عن النَّبِي ﷺ قرآنًا، فهم آمنون من الالتباس، وربَّما كان بعضهم يكتبه معه.

وأما من يقول: إن بعض الصحابة كان يجيز القراءة بالمعنى؛ فقد كذب.

≅ تنبيهات:

الأول: لا خلاف أن كل ما هو من القرآن يجب أن يكون متواترًا[1] فِي أصله وأجزائه،

---

(١) فِي اشتراط التواتر فِي ثبوت القرآن نظر، انظر "إجابة السائل شرح بغية الآمل" (أصول الفقه) للصنعانِي (ص ٦٥- ٧٠)؛ فإنه مهم.

ثُمَّ قول السيوطي: "لا خلاف أن كل ما هو من القرآن....."؛ متناقض مع ما نقله آنفًا عن ابن أبي شامة

وأما في محله ووضعه وترتيبه؛ فكذلك عند محققي أهل السنة؛ للقطع بأن العادة تقضي بالتواتر في تفاصيل مثله؛ لأن هذا المعجز العظيم الذي هو أصل الدين القويم والصراط المستقيم مما تتوفر الدواعي على نقل جمله وتفاصيله؛ فما نُقل آحادًا ولَم يتواتر؛ يقطع بأنه ليس من القرآن قطعًا.

وذهب كثير من الأصوليين إلَى أن التواتر شرط فِي ثبوت ما هو من القرآن بحسب أصله، وليس بشرط فِي محله ووضعه وترتيبه، بل يكثر فيها نقل الآحاد.

قيل: وهو الذي يقتضيه صنع الشافعي فِي إثبات البسملة من كل سورة.

ورُدَّ هذا المذهب بأن الدليل السابق يقتضي التواتر فِي الجميع، ولأنه لو لَم يشترط؛ لجاز سقوط كثير من القرآن المكرر، وثبوت كثير مِمَّا ليس بقرآن:

- **أما الأول؛** فلأنَّا لو لَم نشترط التواتر فِي الْمحل؛ جاز ألاَّ يتواتر كثير من المكررات الواقعة فِي القرآن؛ مثل: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾.

- **وأما الثاني؛** فلأنه إذا لَم يتواتر بعض القرآن بحسب الْمحل؛ جاز إثبات ذلك البعض فِي الموضع بنقل الآحاد.

وقال القاضي أبو بكر فِي "الانتصار": ذهب قوم من الفقهاء والمتكلمين إلَى إثبات قرآن - حكمًا لا علمًا- بخبر الواحد دون الاستفاضة، وكره ذلك أهل الحق وامتنعوا منه.

وقال قوم من المتكلمين: إنه يسوغ إعمال الرأي والاجتهاد فِي إثبات قراءة وأوجه وأحرف إذا كانت تلك الأوجه صوابًا فِي العربية، وإن لَم يثبت أن النَّبِي ﷺ قرأ بِها، وأبى ذلك أهل الحق، وخطئوا من قال به. اهـ.

وقد بنَى المالكية وغيرهم مِمَّن قال بإنكار البسملة قولَهم على هذا الأصل، وقرروه بأنَّها لَم تتواتر فِي أوائل السور، وما لَم يتواتر؛ فليس بقرآن.

وأجيب من قبلنا: بِمنع كونِها لَم تتواتر، فرُبَّ متواتر عند قوم دون آخرين، وفِي وقت دون آخر.

ويكفي فِي تواترها إثباتُها فِي مصاحف الصحابة فمن بعدهم بخط المصحف مع منعهم أن يُكتب فِي المصحف ما ليس منه؛ كأسماء السور، وآمين، والأعشار، فلو لَم تكن قرآنًا؛ لَمَا استجازوا إثباتَها بخطه من غير تَمييز؛ لأن ذلك يَحمل على اعتقادها قرآنًا، فيكونون مُغرِّرين بالمسلمين، حاملين لَهم على اعتقاد ما ليس بقرآن قرآنًا، وهذا مِمَّا لا يجوز اعتقاده فِي الصحابة.

فإن قيل: لعلها أثبتت للفصل بين السور.

أجيب: بأن هذا فيه تغرير، ولا يجوز ارتكابه لِمُجرد الفصل، ولو كانت له؛ لكتبت بين

وابن الجزري؛ تأمل.

براءة والأنفال.

ومن المشكل على هذا الأصل: ما ذكره الإمام فخر الدين الرازي؛ قال: نقل فِي بعض الكتب القديْمة أن ابن مسعود كان ينكر كون سورة الفاتحة والمعوذتين من القرآن.

وهو فِي غاية الصعوبة؛ لأنَّا إن قلنا: إن النقل المتواتر كان حاصلاً فِي عصر الصحابة بكون ذلك من القرآن؛ فإنكاره يوجب الكفر، وإن قلنا: لَم يكن حاصلاً فِي ذلك الزمان؛ فيلزم أن القرآن ليس بِمتواتر فِي الأصل.

قال: والأغلب على الظن أن نقل هذا المذهب عن ابن مسعود نقل باطل، وبه يحصل الخلاص عن هذه العقدة.

وكذا قال القاضي أبو بكر: لَم يصح عنه أنَّها ليست من القرآن، ولا حُفظ عنه، إنَّما حكَّها وأسقطها من مصحفه؛ إنكارًا لكتابتها، لا جحدًا لكونها قرآنًا؛ لأنه كانت السنة عنده ألا يُكتب فِي المصحف إلا ما أمر النَّبي ﷺ بإثباته فيه، ولَم يجده كتب ذلك، ولا سمعه أمر به.

وقال النووي فِي "شرح المهذب": أجمع المسلمون على أن المعوذتين والفاتحة من القرآن، وأن من جحد منها شيئًا كفر، وما نُقل عن ابن مسعود باطل، ليس بصحيح.

وقال ابن حزم فِي "الْمحلى"[(١)]: هذا كذب على ابن مسعود وموضوع، وإنَّما صح عنه قراءة عاصم عن زرٍّ عنه، وفيها المعوذتان والفاتحة.

وقال ابن حجر فِي "شرح البخاري"[(٢)]: قد صح عن ابن مسعود إنكار ذلك، فأخرج أحمد وابن حبان عنه: «أنه كان لا يكتب المعوذتين فِي مصحفه»[(٣)].

---

(١) (١/ ١٣).

(٢) "فتح الباري" (٨/ ٧٤٢- ٧٤٣).

(٣) قال في غاية البيان :" صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٦/ ١٤٦رقم٣٠٢٠٢) وأحمد في المسند (٥/ ١٢٩) والطحاوي في شرح المشكل (١/ ١١٣) وابن حبان في الصحيح (١٠/ ٢٧٤رقم٤٤٢٩) من طرق عن عاصم بن بهدلة عن زر بن حبيش قال: قلت لأبي بن كعب: إن ابن مسعود كان لا يكتب المعوذتين في مصحفه ؟ فقال: أشهد أن رسول الله ﷺ أخبرني أن جبريل عليه السلام قال له: قل {أعوذ برب الفلق} فقلتها. فقال: {قل أعوذ برب الناس فقلتها فنحن نقول ما قال النبي ﷺ".

وأخرج البخاري في الصحيح (رقم٤٦٩٣) كتاب التفسير باب تفسير سورة {قل أعوذ برب الناس} حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان حدثنا عبدة بن أبي لبابة عن زر بن حبيش وحدثنا عاصم عن زر قال: سألت أبي بن كعب؛ قلت: يا أبا المنذر، إن أخاك ابن مسعود يقول: كذا وكذا، فقال أبي: سألت

وأخرج عبد الله بن أحمد فِي "زيادات المسند" والطبراني وابن مردويه من طريق الأعمش عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد النخعي؛ قال: «كان عبد الله ابن مسعود يَحكُّ الْمعوذتين من مصاحفه، ويقول: إنَّهما ليستا من كتاب الله»(١).

وأخرج البزار والطبراني من وجه آخر عنه: «أنه كان يحك المعوذتين من المصحف،

رسول الله ﷺ ؟ فقال لي: قيل لي. فقلت. قال: فنحن نقول كما قال رسول الله ﷺ".

وقوله (يقول كذا وكذا) إبهام، بينه ما أخرجه الحميدي في المسند (١/ ١٨٥رقم٣٧٤) ومن طريقه الطحاوي في شرح المشكل (١/ ١١٢) وكذا البيهقي في السنن الكبرى (٢/ ٣٩٤) قال الحميدي : ثنا سفيان قال ثنا عبدة بن أبي لبابة وعاصم بن بهدلة أنها سمعا زر بن حبيش يقول: سألت أبي بن كعب عن المعوذتين؛ فقلت: يا أبا المنذر، إن أخاك ابن مسعود يحكهما من المصحف؟ قال: إني سألت رسول الله ﷺ قال: قيل لي: قل؛ فقلت. فنحن نقول كما قال رسول الله ﷺ".

فائدة : قال ابن كثير في التفسير (٤/ ٥٧٢) :" هذا مشهور عند كثير من القراء والفقهاء أن ابن مسعود كان لا يكتب المعوذتين في مصحفه فلعله لم يسمعهما من النبي ﷺ ولم يتواتر عنده ثم لعله قد رجع عن قوله ذلك إلى قول الجماعة فإن الصحابة ﷺ أثبتوهما في المصاحف الأئمة، ونفذوها إلى سائر الآفاق كذلك ولله الحمد والمنة"اهـ.

(١)قال في غاية البيان :" صحيح: أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائده على المسند (٥/ ١٢٩) والطبراني في المعجم الكبير (٩/ ٢٣٥رقم٩١٥٠) وأبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان (٣/ ٤٧٤) وابن مردويه في التفسير (٨/ ٧٤٢-فتح) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٥١/ ٣٦) من طريق الأعمش عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن بن يزيد عنه به .

وأخرجه الشافعي في الأم (٧/ ١٨٩) ومن طريقه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٢/ ٢١٧رقم١٢١١) وأخرجه ابن شبة في أخبار المدينة (٢/ ١٢٧رقم١٧٥٤) والطبراني في المعجم الكبير (٩/ ٢٣٤رقم٩١٤٨) من طرق عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق عن عبدالرحمن بن يزيد قال: رأيت عبد الله يحك المعوذتين من المصحف! ويقول:" لا تخلطوا به ما ليس منه".

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٩/ ٢٤٣رقم٩١٤٩) من طريقين عن شعبة عن أبي إسحاق عن عبد الرحمن عن عبد الله: أنه كان يحك المعوذتين من مصحفه! فيقول: ألا خلطوا فيه ما ليس فيه".

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ١٤٩) :"رواه عبدالله بن أحمد والطبراني، ورجال عبدالله رجال الصحيح، ورجال الطبراني ثقات"اهـ.

ويقول: إنَّما أمر النَّبي ﷺ أن يُتَعوَّذ بِهما، وكان لا يقرأ بِهما»[(١)].

أسانيده صحيحة.

قال البزار: لَم يتابع ابن مسعود على ذلك أحد من الصحابة، وقد صح أنه ﷺ قرأ بِهما فِي

---

(١)قال في غاية البيان :" حسن : أخرجه البزار في المسند (٥/ ٢٩رقم١٥٨٦) وأبو يعلى في المسند (١٥/ ٤٨٤رقم٣٧٩٥-المطالب العالية) ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٤/ ١٩٠) وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٩/ ٢٣٥رقم٩١٥٨) ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥١/ ١٧٣) من طرق عن حسان بن إبراهيم ثنا الصلت بن بهرام عن إبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود عنه به .

قال البزار :" هذا الكلام لم يتابع عبد الله عليه أحد من أصحاب النبي ﷺ، وقد صح عن النبي ﷺ أنه قرأ بهما في الصلاة، وأثبتتا في المصحف".

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ١٤٩) :" رواه البزار والطبراني، ورجالهما ثقات".

وصححه السيوطي في الدر المنثور (٨/ ٦٨٣).

وأما صلاة النبي ﷺ بها فقد أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (١/ ٢٨٤) والمروزي في قيام الليل (١/ ٥١٤-نتائج الأفكار) وأبو العباس السراج في حديثه (٣/ ١٣٤رقم٢١٩٤) وابن الأعرابي في المعجم (١/ ٢٣٨رقم٤٣٩) و(٣/ ١٠٣٧رقم٢٢٢٩) وابن حبان في الصحيح (٦/ ١٨٨،٢٠١رقم٢٤٣٢،٢٤٤٨) والدارقطني في السنن (٢/ ٢٤) ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق (١/ ٤٥٨رقم٦٧٤) وأخرجه الدارقطني في السنن (٢/ ٣٤،٣٥) والحاكم في المستدرك (١/ ٣٠٥) و(٢/ ٥٢٠) و(٢/ ٥٢١) ومن طريقه الحافظ في نتائج الأفكار (١/ ٥١٣) وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٥١٣رقم٢٥٦٧) والواحدي في الوسيط (٤/ ٤٦٨) من طرق عن يحيى بن أيوب عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة:" أن رسول الله ﷺ كان يقرأ في الركعتين اللتين يوتر بعدها سبح اسم ربك الأعلى و{قل يا أيها الكافرون} ويقرأ في الوتر بـ{قل هو الله أحد} و{قل أعوذ برب الفلق} و{قل أعوذ برب الناس}".

قال الحاكم :"هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه"اهـ .

وقال الحافظ في نتائج الأفكار (١/ ٥١٤) :"هذا حديث حسن"اهـ .

وقواه الذهبي في تنقيح التحقيق (١/ ٢١٧) بقوله :"هذا تعنت ؛ فإن يحيى بن أيوب من رجال الصحيحين"اهـ .

الصلاة [وأثبتتا فِي المصحف][(١)].

قال ابن حجر: فقول من قال: "إنه كذب عليه" مردود، والطعن فِي الروايات الصحيحة بغير مستند لا يُقبل، بل الروايات صحيحة، والتأويل محتمل.

قال: وقد أوَّله القاضي وغيره على إنكار الكتابة كما سبق.

قال: وهو تأويل حسن، إلا أن الرواية الصحيحة الَّتِي ذكرتُها تدفع ذلك؛ حيث جاء فيها: «ويقول: إنَّهما ليستا من كتاب الله».

قال: ويُمكن حمل لفظ «كتاب الله» على المصحف، فيتم التأويل المذكور.

قال: لكن من تأمل سياق الطرق المذكورة؛ استبعد هذا الجمع.

قال: وقد أجاب ابن الصباغ؛ بأنه لَم يستقر عنده القطع بذلك، ثُمَّ حصل الاتفاق بعد ذلك، وحاصله أنَّهما كانتا متواترتين فِي عصره، لكنهما لَم يتواترا عنده. اهـ.

وقال ابن قتيبة فِي "مشكل القرآن"[(٢)]: ظن ابن مسعود أن المعوذتين ليستا من القرآن؛ لأنه رأى النَّبِي ﷺ يُعوِّذ بهما الحسن والحسين، فأقام على ظنه، ولا نقول: إنه أصاب فِي ذلك وأخطأ المهاجرون والأنصار.

قال: وأما إسقاطه الفاتحة من مصحفه؛ فليس لظنه أنَّها ليست من القرآن، معاذ الله، ولكنه ذهب إلَى أن القرآن إنَّما كُتب وجُمع بين اللوحين مخافة الشك والنسيان والزيادة والنقصان، ورأى أن ذلك مأمون فِي سورة الحمد؛ لقصرها ووجوب تعلمها على كل واحد.

[**قال السيوطي:**] وإسقاطه الفاتحة من مصحفه أخرجه أبو عبيد بسندٍ صحيح[(٣)].

---

(١) قال في غاية البيان :" القراءة بهما في الصلاة أخرجها أحمد في المسند (٥/ ٢٤) ثنا إسماعيل أنا الجريري عن أبي العلاء قال: قال رجل كنا مع رسول الله ﷺ في سفر والناس يعتقبون وفي الظهر قلة فحانت نزلة رسول الله ﷺ ونزلتي فلحقني من بعدي فضرب منكبي فقال قل أعوذ برب الفلق فقلت أعوذ برب الفلق فقرأها رسول الله ﷺ وقرأتها معه ثم قال قل أعوذ برب الناس فقرأها رسول الله ﷺ وقرأتها معه قال :" إذا أنت صليت فاقرأ بهما".

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٧/ ١٤٨) :"رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح".

وقال الحافظ في فتح الباري (٨/ ٧٤٢) :" إسناده صحيح"

قال الشيخ : كشف الأستار" (٣/ ٨٦)، والزيادة منه"اهـ.

(٢) (ص ٣٣- ٣٤).

(٣) قال في غاية البيان :" إسناده ضعيف: أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٢/ ١٣١رقم٥٧٥) من طريق أيوب

التنبيه الثاني: قال الزركشي فِي "البرهان"[١]: القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن: هو الوحي الْمنَزل على مُحمَّد ﷺ للبيان والإعجاز.

والقراءات: اختلاف ألفاظ الوحي المذكور فِي الحروف وكيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرهما[٢].

والقراءات السبع متواترة عند الجمهور، وقيل: بل هي مشهورة.

قال الزركشي: والتحقيق أنَّها متواترة عن الأئمة السبعة، أما تواترها عن النَّبِي ﷺ؛ ففيه نظر؛ فإن إسنادهم بِهذه القراءات السبعة موجود فِي كتب القراءات، وهي نقل الواحد عن الواحد.

[**قال السيوطي:**] فِي ذلك نظر؛ لِما سيأتي.

واستثنَى أبو شامة -كما تقدم- الألفاظ المختلف فيها عن القراء، واستثنَى ابن الحاجب ما كان من قبيل الأداء؛ كالمد، والإمالة، وتخفيف الهمزة، وقال غيره: الحق أن أصل المد والإمالة متواتر، ولكن التقدير غير متواتر؛ للاختلاف فِي كيفيته. كذا قال الزركشي.

قال: وأما أنواع تخفيف الهمزة؛ فكلها متواترة.

وقال ابن الجزري: لا نعلم أحدًا تقدم ابن الحاجب إلَى ذلك، وقد نص على تواتر ذلك كله أئمة الأصول كالقاضي أبي بكر وغيره، وهو الصواب؛ لأنه إذا ثبت اللفظ؛ ثبت تواتر هيئة

وأخرجه ابن شبة في أخبار المدينة (٢/ ١٢٦رقم١٧٥١) من طريق هشام كلاهما عن ابن سيرين قال : كتب أبي بن كعب في مصحفه فاتحة الكتاب والمعوذتين، واللهم إنا نستعينك، واللهم إياك نعبد . وتركهن ابن مسعود، وكتب عثمان منهن فاتحة الكتاب والمعوذتين".

وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (١/ ١٠) إلى عبد بن حميد ومحمد بن نصر المروزي في كتاب الصلاة وابن الأنباري في المصاحف من طريق محمد بن سيرين عنه به.

وإسناده صحيح إلى ابن سيرين لكن فيه إرسال. انظر: جامع التحصيل (٢٦٤) للعلائي وتحفة التحصيل (٢٧٨) للعراقي"اهـ.

(١) (١/ ٣١٨- ٣٢١).

(٢) وهذه المغايرة الَّتِي ذكرها الزركشي إنَّما هي على أصله فِي الفرق بين الكلام النفسي القائم بالذات وبين اللفظ الدال، وهذا كلام وتفصيل مبتدع، لا يعرفه الصحابة والتابعون، ولذلك كان قول أهل السنة: القرآن كلام الله، منه بدأ، وإليه يعود، وهو غير مخلوق.

وانظر: ما كتبه العلامة الشنقيطي حول من فرَّق بين الكلام النفسي واللفظ الدال على الصفة فِي كتابه "مذكرة أصول الفقه" (ص ٥٤- ٥٥)، و"شرح الطحاوية" (ص ١٧٩ وما بعدها).

أدائه؛ لأن اللفظ لا يقوم إلا به، ولا يصح إلا بوجوده.

التنبيه الثالث: قال أبو شامة[١]: ظن قوم أن القراءات السبع الموجودة الآن هي الَّتِي أريدت فِي الحديث وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة، وإنَّما يظن ذلك بعض أهل الجهل.

قال القراب فِي "الشافي": التمسك بقراءة سبعة من القراء دون غيرهم ليس فيه أثر ولا سنة، وإنَّما هو من جمع بعض المتأخرين، فانتشر، وأوهم أنه لا تجوز الزيادة على ذلك، وذلك لَم يقل به أحد.

وقال الكواشي: كل ما صح سنده واستقام وجهه فِي العربية ووافق خط المصحف الإمام؛ فهو من السبعة المنصوصة، ومَتَى فُقد شرط من الثلاثة؛ فهو من الشاذ.

وقد اشتد إنكار أئمة هذه الشأن على من ظن انحصار القراءات المشهورة فِي مثل ما فِي "التيسير" و"الشاطبية"، وآخر من صرح بذلك الشيخ تقي الدين السبكي، فقال فِي "شرح المنهاج": قال الأصحاب: تجوز القراءة فِي الصلاة وغيرها بالقراءات السبع، ولا تجوز بالشاذ، وظاهر هذا يوهم أن غير السبع المشهورة من الشواذ، وقد نقل البغوي الاتفاق على القراءة بقراءة يعقوب وأبي جعفر مع السبع المشهورة، وهذا القول هو الصواب.

قال: واعلم أن الخارج عن السبع المشهورة على قسمين:

– منه ما يخالف رسم المصحف، فهذا لا شك فِي أنه لا تجوز قراءته؛ لا فِي الصلاة، ولا فِي غيرها.

– ومنه ما لا يخالف رسم المصحف، ولَم تشتهر القراءة به، وإنَّما ورد من طريق غريب لا يُعَوَّل عليها، وهذا يظهر المنع من القراءة به أيضًا.

– ومنه ما اشتهر عن أئمة هذا الشأن القراءة به قديْمًا وحديثًا، فهذا لا وجه للمنع منه، ومن ذلك قراءة يعقوب وغيره.

قال: والبغوي أولى من يعتمد عليه فِي ذلك؛ فإنه مقرئ فقيه جامع للعلوم.

قال: وهكذا التفصيل فِي شواذ السبعة؛ فإن عنهم شيئًا كثيرًا شاذًّا. اهـ.

وقال ولده فِي "منع الموانع": إنَّما قلنا فِي "جمع الجوامع": "والسبع المتواترة"، ثُمَّ قلنا فِي الشاذ والصحيح: "إنه ما وراء العشرة"، ولَم نقل: والعشر متواترة؛ لأن السبع لَم يختلف فِي تواترها، فذكرنا أولاً موضع الإجماع، ثُمَّ عطفنا عليه موضع الخلاف.

قال: على أن القول بأن القراءات الثلاث[٢] غير متواترة في غاية السقوط، ولا يصح القول به عمن يُعتبر قوله في الدين، وهي لا تخالف رسم المصحف.

---

(١) "المرشد الوجيز" (ص ١٤٦).

(٢) يعنِي: قراءة أبي جعفر وخلف ويعقوب، وهي المتممة للعشر مع القراءات السبع.

قال: وقد سمعت أبي يشدد النكير على بعض القضاة وقد بلغه أنه منع من القراءة بِها، واستأذنه بعض أصحابنا مرة فِي إقراء السبع، فقال: أذنت لك أن تقرئ العشر. اهـ.

وقال فِي جواب سؤال سأله ابن الجزري: القراءات السبع الَّتِي اقتصر عليها الشاطبِي، والثلاث الَّتِي هي قراءة أبي جعفر ويعقوب وخلف؛ متواترة، معلومة من الدين بالضرورة، وكل حرف انفرد به واحد من العشرة معلوم من الدين بالضرورة أنه منَزل على رسول الله ﷺ، لا يكابر فِي شيء من ذلك إلا جاهل.

التنبيه الرابع: باختلاف القراءات يظهر الاختلاف فِي الأحكام.

قال بعض المتأخرين: لاختلاف القراءات وتنوعها فوائد:

- **منها:** التهوين والتسهيل والتخفيف على الأمة.

- **ومنها:** إظهار فضلها وشرفها على سائر الأمم؛ إذ لَم ينْزل كتاب غيرهم إلا على وجه واحد.

- **ومنها:** إعظام أجرها، من حيث إنَّهم يفرغون جهدهم فِي تحقيق ذلك وضبطه لفظة لفظة، حتَّى مقادير المدات، وتفاوت الإمالات، ثُمَّ فِي تتبع معاني ذلك، واستنباط الحكم والأحكام من دلالة كل لفظ، وإمعانِهم [فِي] الكشف عن التوجيه والتعليل والترجيح.

- **ومنها:** إظهار سر الله فِي كتابه، وصيانته له عن التذييل والاختلاف مع كونه على هذه الأوجه الكثيرة.

- **ومنها:** المبالغة فِي إعجازه بإيجازه؛ إذ تنوع القراءات بِمنْزلة الآيات، ولو جُعلت دلالة كل لفظ آية على حدة؛ لَم يخف ما كان فيه من التطويل، ولهذا كان قوله: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾[١] منَزلا لغسل الرجل والمسح على الخف، واللفظ واحد، لكن باختلاف إعرابه.

- **ومنها:** أن بعض القراءات يبين ما لعله مجمل فِي القراءة الأخرى، فقراءة ﴿يَطَّهَّرْنَ﴾[٢] بالتشديد مبيِّنة لمعنَى قراءة التخفيف، وقراءة: "فَامْضوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ"[٣] تبين أن المراد بقراءة: ﴿فَٱسْعَوْا۟﴾: الذهاب لا المشي السريع.

وقال أبو عبيد فِي "فضائل القرآن": المقصد من القراءة الشاذة: تفسير القراءة المشهورة وتبيين معانيها؛ كقراءة عائشة وحفصة: "والصلاةِ الوسطى صلاة العصر"[٤]، وقراءة ابن مسعود:

---

(١) سورة المائدة: ٦.

(٢) سورة البقرة: ٢٢٢.

(٣) سورة الجمعة: ٩.

(٤) سورة البقرة: ٢٣٨.

"فَاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا"[١]، وقراءة جابر[٢]: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ لَهُنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[١].

---

(١) سورة المائدة: ٣٨.

(٢)قال في غاية البيان :" قراءة عائشة رضي الله عنها: أخرجها ابن أبي شيبة في المصنف (٢/ ٢٤٤رقم٨٦٠٦) وابن جرير في التفسير (٢/ ٥٥٥) من طريقين عن عائشة :"{حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاة العصر وقوموا لله قانتين}".

وإسناده صحيح .

وأخرج مسلم في الصحيح (رقم٦٢٩) كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب الدليل لمن قال الصلاة الوسطى هي صلاة العصر عن أبي يونس مولى عائشة أنه قال: أمرتني عائشة أن أكتب لها مصحفاَ، وقالت: إذا بلغت هذه الآية فآذني {حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى} فلما بلغتها آذنتها فأملت علي {حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين} قالت عائشة :"سمعتها من رسول الله ﷺ".

وقراءة حفصة رضي الله عنها: أخرجها أبو عبيد القاسم بن سلام في فضائل القرآن (٢/ ٣٧رقم٤٨١) وابن أبي شيبة في المصنف (٢/ ٢٤٤رقم٨٥٩٩) وابن جرير في التفسير (٢/ ٥٥٦، ٥٦٢) والطحاوي في شرح الآثار (١/ ١٧٢-١٧٣) وابن أبي داود في المصاحف (١/ ٢٩٢-٢٩٨رقم٢٠٤-٢١٠) والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ٤٦٢) وابن عبد البر في التمهيد (٤/ ٢٨٠-٢٨٢) من طرق عن حفصة أم المؤمنين أنها أملت :"{حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر}".

وحسنه الحافظ في فتح الباري (٨/ ١٩٧).

وقراءة ابن مسعود: أخرجها البيهقي في السنن الكبرى (٨/ ٢٧٠) من طريق مسلم بن خالد عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قراءة ابن مسعود {والسارق والسارقة فاقطعوا أيمانهم}".

قال البيهقي:" وكذلك رواه سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح.

وهذا منقطع ".

وكذا أعله بالانقطاع ابن الملقن في خلاصة البدر المنير (٢/ ٣١٧)، والحافظ في التلخيص الحبير (٤/ ٧١) ووافقه الألباني في الإرواء (٨/ ٨١رقم٢٤٢٩).

وله طريق أخرى: ذكرها الحافظ ابن كثير في التفسير (٢/ ٥٥) عن الثوري عن جابر بن يزيد الجعفي عن عامر بن شراحيل الشعبي :"أن ابن مسعود كان يقرؤها {والسارق والسارقة فاقطعوا أيمانهما}".

وإسناده ضعيف جداً؛ فيه: جابر الجعفي، متروك.

وله طريق أخرى: أخرجها ابن جرير في التفسير (٦/ ٢٢٨) حدثنا ابن وكيع ثنا يزيد بن هارون عن ابن عون عن إبراهيم قال: في قراءتنا قال: وربما قال:" في قراءة عبد الله {والسارقون والسارقات فاقطعوا أيمانهما}".

وإسناده ضعيف؛ فيه سفيان بن وكيع الكوفي، ضعيف، وزيادة :"وربما قال في قراءة عبدالله"؛ منكرة، فقد خالف سفيان بن وكيع حماد بن زيد وهشيم فروياه عن ابن عون عن إبراهيم بدونها وذلك فيما أخرجه سعيد بن منصور في السنن (٤/ ١٤٦٤رقم٧٣٧) قال: أخبرنا حماد بن زيد وهشيم عن ابن عون عن إبراهيم قال:" في قراءتنا {والسارقون والسارقات تقطع أيمانهما}".

وإسناده صحيح.

بل رواها كذلك سفيان بن وكيع وذلك فيما أخرجه ابن جرير في التفسير (٦/ ٢٢٨) قال: حدثنا ابن وكيع ثنا ابن علية عن ابن عون عن إبراهيم :"في قراءتنا {والسارقون والسارقات فاقطعوا أيمانهما}".

وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (٣/ ٧٣) لابن المنذر وأبي الشيخ .

وهي قراءة أصحاب ابن مسعود قال الحافظ في فتح الباري (١٢/ ٩٩) :" وقد قرأ ابن مسعود {فاقطعوا أيمانهما} وأخرج سعيد بن منصور بسند صحيح عن إبراهيم قال هي قراءتنا يعني أصحاب ابن مسعود".

وقراءة جابر: أخرجها ابن أبي حاتم في التفسير (٨/ ٢٥٩١رقم١٤٥٣٥) حدثنا أبي ثنا مسدد حدثنا يحيى بن سعيد عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر في قول الله {ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء} الآية كلها قال:" كانت أمة لعبد الله ابن أبي ابن سلول يقال لها مسيكة فكان يكرهها على الزنا فأنزل الله {ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصناً لتبتغوا عرض الحياة الدنيا ومن يكرههن فإن الله من بعد إكراههن لهن غفور رحيم} وهكذا كان يقرؤها".

وإسناده حسن .

والحديث أخرجه مسلم في الصحيح (رقم٣٠٢٩) كتاب التفسير باب في قوله تعالى {ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء} من طريق أبي معاوية وأبي عوانة كلاهما عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال : كان عبد الله بن أبي بن سلول، يقول لجارية له : اذهبي فابغينا شيئاً ؛ فأنزل الله – عز وجل –

قال: فهذه الحروف وما شاكلها قد صارت مفسرة للقرآن، وقد كان يروى مثل هذا عن التابعين فِي التفسير فيستحسن، فكيف إذا روي عن كبار الصحابة، ثُمَّ صار فِي نفس القراءة؟ فهو أكثر من التفسير وأقوى، فأدنى ما يستنبط من هذه الحروف: معرفة صحة التأويل. اهـ.

[**قال السيوطي:**] وقد اعتنيت فِي كتابي "أسرار التنْزيل"[٢] ببيان كل قراءة أفادت معنًى زائدًا على القراءة المشهورة.

التنبيه الخامس: اختلف فِي العمل بالقراءة الشاذة، فنقل إمام الحرمين فِي "البرهان" عن ظاهر مذهب الشافعي أنه لا يجوز، وتبعه أبو نصر القشيري، وجزم به ابن الحاجب؛ لأنه نقله على أنه قرآن، لَم يثبت.

وذكر القاضيان أبو الطيب والحسين والروياني والرافعي: العمل بِها؛ تنْزيلاً لَهَا منْزلة خبر الآحاد، وصححه ابن السبكي فِي "جمع الجوامع"، و"شرح المختصر".

وقد احتج الأصحاب على قطع يَمين السارق بقراءة ابن مسعود، وعليه أبو حنيفة أيضًا، واحتج على وجوب التتابع فِي صوم كفارة اليمين بقراءته "**متتابعات**"[٣]، ولَم يحتج بِها أصحابنا

﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاء إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِّتَبْتَغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَن يُكْرِههُّنَّ فَإِنَّ اللهَّ مِن بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾"اهـ.

(١) سورة النور ٣٣.

(٢) أشار فِي "كشف الظنون" (٢/ ١٣٥٢) إلَى أنه لَم يتمه، والله أعلم، ثُمَّ علمت أنه أخذ فِي رسالة علمية فِي جامعة الإمام بالرياض على نسخة تنتهي بسورة الكهف.

(٣)قال في غاية البيان :" حسن لغيره:

أخرج عبد الرزاق في التفسير (١/ ١٩٣) عن معمر عن أبي إسحاق الهمذاني قال في حرف ابن مسعود {فصيام ثلاثة أيام متتابعات} قال أبو إسحاق :" فكذلك نقرؤها".

وإسناده ضعيف؛ للانقطاع.

وأخرج عبد الرزاق في المصنف (٨/ ٥١٤رقم١٦١٠٣) أخبرنا معمر عن أبي إسحاق والأعمش قالا في حرف ابن مسعود {فصيام ثلاثة أيام متتابعات} قال أبو إسحاق:" وكذلك نقرؤها".

وإسناده ضعيف؛ للانقطاع.

وأخرج عبد الرزاق في المصنف (٨/ ٥١٣رقم١٦١٠٢) عن ابن جريج قال سمعت عطاء يقول بلغنا في قراءة ابن مسعود {فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام متتابعات}، قال:" وكذلك نقرؤها".

وإسناده ضعيف؛ للانقطاع.

لثبوت نسخها.

التنبيه السادس: من المهم معرفة توجيه القراءات، وقد اعتنَى به الأئمة، وأفردوا فيه كتبًا؛ منها: "الحجة" لأبي علي الفارسي[١]، و"الكشف" لمكي[٢]، و "الهداية" للمهدوي، و "الْمُحتسب في توجيه الشواذ" لابن جنِّي[٣].

قال الكواشي: وفائدته أن يكون دليلاً على حسب المدلول عليه، أو مرجحًا، إلا أنه ينبغي التنبيه على شيء، وهو أنه قد ترجح إحدى القراءتين على الأخرى ترجيحًا يكاد يسقطها، وهذا غير مرضي؛ لأن كلاً منهما متواتر.

وقد حكى أبو عمر الزاهد فِي كتاب "اليواقيت" عن ثعلب أنه قال: إذا اختلف الإعرابان فِي القراءات؛ لَم أفضل إعرابًا على إعراب، فإذا خرجت إلَى كلام الناس؛ فضَّلت الأقوى.

وأخرج عبد الرزاق في المصنف (٨/ ٥١٤رقم١٦١٠٤) وابن جرير في التفسير (٧/ ٣٠) والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٣٠) من طريقين عن مجاهد قال :" في قراءة ابن مسعود {متتابعات}".

وإسناده ضعيف؛ فرواية مجاهد عن ابن مسعود مرسلة.

وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف (٣/ ٢٩٦-نصب الراية) وابن جرير في التفسير (٧/ ٣٠) عن وكيع عن سفيان عن جابر عن الشعبي قال قرأ عبد الله فصيام ثلاثة أيام متتابعات انتهى

قال الحافظ في الدراية (٢/ ٩١) :" منقطع".

قلت: وفيه: جابر الجعفي، متروك.

وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف (٣/ ٨٧رقم١٢٣٦٦) وابن جرير في التفسير (٧/ ٣٠) والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٦٠) من طرق عن ابن عون قال سألت إبراهيم عن صيام الثلاثة أيام في كفارة اليمين؟ قال :" في قراءتنا {فصيام ثلاثة أيام متتابعات}".

وإسناده صحيح.

قال الشيخ : انظر القراءات وأثرها في التفسير والأحكام. وهذه القراءة شاذة لمخالفتها رسم المصحف، ونسخ تلاوتها لا يعني نسخ حكمها، فهل ثبت ما يدل على ذلك؟!"اهـ

(١) طبع في أربع مجلدات.

(٢) اسمه "الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها"، طبع بتحقيق محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤، الطبعة الثانية.

(٣) اسمه "المُحتسب فِي تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها" طبع بتحقيق علي النجدي ناصف وزملائه، الطبعة الثانية، ١٤٠٦، دار سزكين للطباعة والنشر.

وقال أبو جعفر النحاس: السلامة عند أهل الدين إذا صحت القراءتان ألاَّ يقال: إحداهما أجود؛ لأنَّهما جميعًا عن النَّبِي ﷺ، فيأثم من قال ذلك، وكان رؤساء الصحابة ينكرون مثل هذا.

وقال أبو شامة: أكثر المصنفون من الترجيح بين قراءة ﴿مـٰلِكِ﴾ و﴿مَلِكِ﴾، حتَّى إن بعضهم بالغ إلَى حد يكاد يُسقط وجه القراءة الأخرى وليس هذا بِمحمود بعد ثبوت القراءتين. اهـ.

وقال بعضهم: توجيه القراءات الشاذة أقوى فِي الصناعة من توجيه المشهورة.

خاتمة

قال النخعي: كانوا يكرهون أن يقولوا: قراءة عبد الله، وقراءة سالِم، وقراءة أبي، وقراءة زيد، بل يقال: فلان كان يقرأ بوجه كذا، وفلان كان يقرأ بوجه كذا[1].

قال النووي: والصحيح أن ذلك لا يُكره.

---

(١)قال في غاية البيان :" صحيح: أخرج ابن أبي شيبة في المصنف (٦/ ١٤٤رقم٣٠١٨٦) حدثنا وكيع عن سفيان عن منصور عن إبراهيم :" كره أن يقول قراءة فلان ويقول كما يقرأ فلان"اهـ.

النوع التاسع والثلاثونه[١] فِي كيفية تحمله

اعلم أن حفظ القرآن فرض كفاية على الأمة، صرح به الجرجاني فِي "الشافي" والعبادي وغيرهما.

قال الجويني: والْمَعنَى فيه ألاَّ ينقطع عدد التواتر فيه، فلا يتطرق إليه التبديل والتحريف، فإن قام بذلك قوم يبلغون هذا العدد؛ سقط عن الباقين، وإلا أثم الكل.

وتعليمه فرض كفاية، وهو أفضل القرب، ففي الصحيح: «**خيركم من تعلم القرآن وعلمه**»[٢].

وأوجه التحمل عند أهل الحديث:

- السماع من لفظ الشيخ.
- والقراءة عليه، والسماع عليه بقراءة غيره.
- والمناولة.
- والإجازة.
- والمكاتبة.
- والوصية.
- والإعلام.
- والوجادة.

فأما غير الأولين؛ فلا يأتي هنا؛ لِما يُعلم مِمَّا سنذكره.

وأما القراءة على الشيخ؛ فهي المستعملة سلفًا وخلفًا.

وأما السماع من لفظ الشيخ؛ فيحتمل أن يقال به هنا؛ لأن الصحابة ﷺ إنَّما أخذوا القرآن من النَّبِي ﷺ، لكن لَم يأخذ به أحد من القراء، والمنع فيه ظاهر؛ لأن المقصود هنا كيفية الأداء، وليس كل من سمع من لفظ الشيخ يقدر على الأداء كهيئته؛ بخلاف الحديث، فإن المقصود فيه الْمَعنَى أو اللفظ لا بالهيئات المعتبرة فِي أداء القرآن، وأما الصحابة؛ فكانت فصاحتهم وطباعهم السليمة تقتضي قدرتَهم على الأداء كما سمعوه من النَّبِي ﷺ؛ لأنه نزل بلغتهم.

ومِمَّا يدل للقراءة على الشيخ عرض النَّبِي ﷺ القرآن على جبريل فِي رمضان كل عام[٣].

---

(١) **هو النوع الرابع والثلاثون على ترتيب السيوطي**.

(٢)قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٤٧٣٩) كتاب فضائل القرآن باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه من حديث عثمان بن عفان ﷺ "اهـ.

(٣)قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٣٠٤٨) كتاب بدء الخلق باب ذكر الملائكة ومسلم في

وأما القراءة من الحفظ؛ فالظاهر أنَّها ليست بشرط، بل يُكتفى ولو من المصحف.

فصل كيفيات القراءة

ثلاث:

إحداها: التحقيق؛ وهو إعطاء كل حرف حقه؛ من إشباع المد، وتحقيق الهمزة، وإتْمام الحركات، واعتماد الإظهار والتشديدات، وبيان الحروف وتفكيكها، وإخراج بعضهم من بعض بالسكت والترتيل والتؤدة، وملاحظة الجائز من الوقوف بلا قصر ولا اختلاس ولا إسكان محرك ولا إدغامه.

وهو يكون لرياضة الألسن وتقويْم الألفاظ.

ويستحب الأخذ به على الْمتعلمين؛ من غير أن يتجاوز فيه إلَى حد الإفراط بتوليد الحروف من الحركات، وتكرير الراءات، وتحريك السواكن، وتطنين النونات بالمبالغة فِي الغنات كما قال حمزة لبعض من سمعه يبالغ فِي ذلك: أما علمت أن ما فوق البياض برص، وما فوق الجعودة قطط، وما فوق القراءة ليس بقراءة.

وكذا يحترز من الفصل بين حروف الكلمة؛ كمن يقف على التاء من ﴿نَسْتَعِينُ﴾ وقفة لطيفة مدعيًا أنه يرتل.

وهذا النوع من القراءة مذهب حمزة وورش.

الثانية: الحدر -بفتح الحاء وسكون الدال المهملتين- وهو: إدراج القراءة وسرعتها، وتخفيفها بالقصر والتسكين والاختلاس والبدل والإدغام الكبير وتخفيف الهمزة ونحو ذلك مِمَّا صحت به الرواية، مع مراعاة إقامة الإعراب وتقويْم اللفظ وتَمكين الحروف؛ بدون بتر حروف المد واختلاس أكثر الحركات وذهاب صوت الغنة والتفريط إلَى غاية لا تصح بِها القراءة ولا توصف بِها التلاوة.

وهذا النوع مذهب ابن كثير وأبي جعفر ومن قصر المنفصل؛ كأبي عمرو ويعقوب.

الثالثة: التدوير، وهو التوسط بين المقامين، بين التحقيق والحدر وهو الذي ورد عن أكثر الأئمة مِمَّن مد المنفصل ولَم يبلغ فيه الإشباع، وهو مذهب سائر القراء، وهو المختار عند أكثر أهل الأداء.

تنبيه:

يستحب الترتيل فِي القراءة، والفرق بينه وبين التحقيق فيما ذكره بعضهم: أن التحقيق

الصحيح (رقم٢٣٠٨) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال:" كان رسول الله ﷺ أجود الناس بالخير، وكان أجود ما يكون في شهر رمضان، إن جبريل عليه السلام كان يلقاه في كل سنة في رمضان حتى ينسلخ فيعرض عليه رسول الله ﷺ القرآن، فإذا لقيه جبريل كان رسول الله ﷺ، أجود بالخير من الريح المرسلة".

يكون للرياضة والتعليم والتمرين، والترتيل يكون للتدبر والتفكر والاستنباط، فكل تحقيق ترتيل، وليس كل ترتيل تحقيقًا.

فصل [تجويد القرآن]

من المهمات: تجويد القرآن، وقد أفرده جماعة كثيرون بالتصنيف؛ منهم: الداني وغيره.

أخرج عن ابن مسعود أنه قال: «جودوا القرآن»(٤).

قال القراء: التجويد حلية القراءة، وهو إعطاء الحروف حقوقها، وترتيبها، ورد الحرف إلَى مخرجه وأصله، وتلطيف النطق به على كمال هيئته من غير إسراف ولا تعسُّب ولا إفراط ولا تكلف، وإلَى ذلك أشار ﷺ بقوله: «**من أحب أن يقرأ القرآن غضًّا كما أُنزل؛ فليقرأه على قراءة ابن أم عبد**»(٥)؛ يعنِي: ابن مسعود، وكان ﷺ قد أعطي حظًّا عظيمًا فِي تجويد القرآن.

ولا شك أن الأمة كما هم متعبدون بفهم معاني القرآن وإقامة حدوده هم متعبدون بتصحيح ألفاظه وإقامة حروفه على الصفة المتلقاة من أئمة القراء المتصلة بالحضرة النبوية.

وقد عد العلماء القراءة بغير تجويد لحنًا.

[أقسام اللحن:]

فقسموا اللحن إلَى جلي وخفي:

فاللحن: خلل يطرأ على الألفاظ فيخل، إلا أن الجلي يخل إخلالاً ظاهرًا يشترك فِي معرفته

---

(٤) "قال في غاية البيان :" ضعيف جداً: أخرجه ابن الأنباري في الايضاح (١٦/١رقم١١) من طريق أبي معاوية عن جويبر عن الضحاك عن ابن مسعود عنه به .

وإسناده ضعيف جداً؛ فيه: جويبر، متروك، ورواية الضحاك عن ابن مسعود منقطعة.

تنبيه : وقع في طبعة الإيضاح، :"جردوا" بالراء المهملة بدل الواو، وهو تصحيف وذلك؛ لأن سياق الرواية يوضحه فلفظ الرواية :" جودوا القرآن، وزينوه بأحسن الأصوات، وأعربوه فإنه عربي والله يحب أن يعرب". وكذا نقل الغافقي في لمحات الأنوار (٣٠٠/١رقم٣٧٧) والقرطبي في التفسير (٢٣/١) هذه الرواية عن الأنباري بلفظ :"جودوا".

وزاد الغافقي نسبتها لابن شاهين في الترة"اهـ.

(٥)قال في غاية البيان :" صحيح لغيره: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٣٩/٦رقم٣٠١٣٦) وأحمد في المسند (٧/١) وابن ماجه في السنن (٤٩/١رقم١٣٨) والبزار في المسند (٢٠٥/١رقم١٢) وأبو يعلى في المسند (٢٦/١رقم١٦) و(٤٧١/٨رقم٥٠٥٨) والنحاس في الناسخ والمنسوخ (٤٨٣) وابن حبان في الصحيح (٥٤٢/١٥رقم٧٠٦٦، ٧٠٦٧) والطبراني في المعجم الكبير (٦٨/٩رقم٨٤١٧) من طرق عن عاصم عن زر عن عبد الله عنه به .

وإسناده حسن .

والحديث صححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٣٧٩/٥رقم٢٣٠١)"اهـ.

علماء القراءة وغيرهم، وهو الخطأ فِي الإعراب.

والخفي: يخل إخلالاً يختص بمعرفته علماء القراءة وأئمة الأداء الذين تلقوه من أفواه العلماء وضبطوه من ألفاظ أهل الأداء.

قال ابن الجزري(٦): ولا أعلم لبلوغ النهاية فِي التجويد مثل رياضة الألسن والتكرار على اللفظ المتلقى من فم الْمُحسن.

[قاعدة التجويد:]

وقاعدته ترجع إلَى كيفية الوقف، والإمالة، والإدغام، وإحكام الهمز، والترقيق، والتفخيم، ومخارج الحروف.

و [ستأتي] الأربعة الأول [إن شاء الله].

أما الترقيق(٧)؛ فالحروف المستفلة(١) كلها مرققة لا يجوز تفخيمها؛ إلا اللام من اسم (الله) بعد فتحة أو ضمة إجماعًا، أو بعد حروف الإطباق في رواية، إلا الراء المضمومة أو المفتوحة مطلقًا أو الساكنة في بعض الأحوال.

والحروف المستعلية(٨) كلها مفخمة(٢)، لا يُستثنَى منها شيء فِي حال من الأحوال.

وأما مخارج الحروف؛ فالصحيح عند القراء ومتقدمي النحاة -كالخليل- أنَّها سبعة عشر.

وقال كثير من الفريقين: ستة عشر، فأسقطوا مخرج الحروف الجوفية، وهي حروف المد واللين، وجعلوا مخرج الألف من أقصى الحلق، والواو من مخرج المتحركة، وكذلك الياء.

وقال قوم: أربعة عشر، فأسقطوا مخرج النون واللام والراء، وجعلوها من مخرج واحد.

قال ابن الحاجب: وكل ذلك تقريب، وإلا فلكل حرف مخرج على حدة.

قال القراء(٩): واختيار مخرج الحرف محققًا: أن تلفظ بِهمزة الوصل، وتأتي بالحرف بعده ساكنًا أو مشددًا، وهو أبين، ملاحظًا فيه صفات ذلك الحرف:

المخرج الأول: الجوف، للألف والواو والياء الساكنين بعد حركة تجانسهما.

الثاني: أقصى الحلق، للهمزة والهاء.

---

(٦) "النشر فِي القراءات العشر" (١/ ٢١٣).

(٧) **الترقيق:** عبارة عن نُحول يدخل على صوت الحرف فلا يَمتلئ الفم بصداه.

والاستفال: انخفاض اللسان عند النطق بالحروف، وحروفه اثنان وعشرون، وهي الباقي بعد حروف الاستعلاء المذكورة فِي التعليق التالي. "البرهان فِي تجويد القرآن" (ص ٢٠- ٢١، ٢٥).

(٨) **التفخيم:** عبارة عن سمن يدخل على صوت الحرف يَمتلئ الفم بصداه.

والاستعلاء: ارتفاع اللسان إلَى الحنك الأعلى عند النطق بالحرف، وحروفه سبعة، يجمعها قوله: "خص ضغط قظ". "البرهان فِي تجويد القرآن" (ص ٢٠ و ٢٤).

(٩) "النشر فِي القراءات العشر" (١/ ١٩٩).

الثالث: وسطه، للعين والحاء المهملتين.

الرابع: أدناه للفم، للغين والخاء.

الخامس: أقصى اللسان مِمَّا يلي الحلق وما فوقه من الحنك، للقاف.

السادس: أقصاه من أسفل مخرج القاف قليلاً وما يليه من الحنك للكاف.

السابع: وسطه بينه وبين وسط الحنك، للجيم والسين والياء.

الثامن: للضاد المعجمة من أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس من الجانب الأيسر، وقيل: الأيْمن.

التاسع: اللام من حافة اللسان من أدناها إلَى منتهى طرفه، وما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى.

العاشر: للنون، من طرفه أسفل اللام قليلاً.

الحادي عشر: للراء، من مخرج النون، لكنها أدخل فِي ظهر اللسان.

الثاني عشر: للطاء والدال والتاء من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا مصعدًا إلَى جهة الحنك.

الثالث عشر: لحروف الصفير -الصاد والسين والزاي- من بين طرف اللسان وفويق الثنايا السفلى.

الرابع عشر: للظاء والثاء والذال من بين طرفه وأطراف الثنايا العليا.

الخامس عشر: للفاء من باطن الشفة السفلي وأطراف الثنايا العليا.

السادس عشر: للباء والميم والواو غير المدية بين الشفتين.

السابع عشر: الخيشوم للغنة فِي الإدغام والنون والميم الساكنة.

فصل فِي كيفية الأخذ بأفراد القراءات وجمعها [١٠]

الذي كان عليه السلف: أخذ كل ختمة برواية لا يجمعون رواية إلَى غيرها؛ إلا أثناء الْمائة الخامسة، فظهر جمع القراءات فِي الختمة الواحدة، واستقر عليه العمل، ولَم يكونوا يسمحون به إلا لمن أفرد القراءات وأتقن طرقها وقرأ لكل قارئ بختمة على حدة، بل إذا كان للشيخ راويان؛ قرءوا لكل راوٍ بختمة، ثُمَّ يجمعون له... وهكذا.

وتساهل قوم فسمحوا أن يقرأ لكل قارئ من السبعة بختمة؛ سوى نافع وحمزة؛ فإنَّهم كانوا يأخذون ختمة لقالون ثُمَّ ختمة لورش ثُمَّ ختمة لخلف ثُمَّ ختمة لخلاد، ولا يسمح أحد بالجمع إلا بعد ذلك.

---

(١٠) "النشر فِي القراءات العشر" (٢ / ٢٠١).

نعم؛ إذا رأوا شخصًا أفرد وجمع على شيخ معتبر وأجيز وتأهل وأراد أن يجمع القراءات فِي ختمة لا يكلفونه الإفراد؛ لعلمهم بوصوله إلَى حد المعرفة والإتقان.

ثُمَّ لهم فِي الجمع مذهبان:

أحدهما: الجمع بالحروف؛ بأن يشرع فِي القراءة، فإذا مر بكلمة فيها خلف؛ أعادها بمفردها حتَّى يستوفي ما فيها، ثُمَّ يقف عليها إن صلحت للوقوف، وإلا وصلها بآخر وجه، حتَّى ينتهي إلَى الوقف.

وإن كان الخلف يتعلق بكلمتين -كالمد المنفصل-؛ وقف على الثانية، واستوعب الخلاف، وانتقل إلَى ما بعدها. وهذا مذهب المصريين، وهو أوثق فِي الاستيفاء، وأخف على الآخذ، لكنه يخرج عن رونق القراءة وحسن التلاوة.

الثاني: الجمع بالوقف؛ بأن يشرع بقراءة من قدَّمه حتَّى ينتهي إلَى وقف، ثُمَّ يعود إلَى القارئ الذي بعده إلَى ذلك الوقف، ثُمَّ يعود... وهكذا حتَّى يفرغ. وهذا مذهب الشاميين، وهو أشد استحضارًا، وأشد استظهارًا، وأطول زمنًا، وأجود مكانًا.

وكان بعضهم يجمع بالآية على هذا الرسم.

وذكر أبو الحسن القيجاطي فِي قصيدته وشرحها لجامع القراءات شروطًا سبعًا حاصلها خمسة:

- **أحدها:** حسن الوقف.
- **ثانيها:** حسن الابتداء.
- **ثالثها:** حسن الأداء.
- **رابعها:** عدم التركيب، فإذا قرأ لقارئ لا ينتقل إلَى قراءة غيره حتَّى يتم ما فيها، فإن فعل؛ لَم يدعه الشيخ، بل يشير إليه بيده، فإن لَم يتفطن؛ قال: لِمَ تصل؟ فإن لَمْ يتفطن؛ مكث حتَّى يتذكر، فإن عجز؛ ذكر له.
- **الخامس:** رعاية الترتيب فِي القراءة والابتداء بِما بدأ به المؤلفون فِي كتبهم، فيبدأ بنافع قبل ابن كثير، وبقالون قبل ورش.

قال ابن الجزري(١١): والصواب أن هذا ليس بشرط، بل مستحب، بل الذين أدركناهم من الأستاذين لا يعدون الماهر إلا من لا يلتزم تقديْم شخص بعينه، وبعضهم كان يراعي فِي الجمع التناسب، فيبدأ بالقصر، ثُمَّ بالرتبة الَّتِي فوقه... وهكذا إلَى آخر مراتب المد، أو يبدأ بالمشبع، ثُمَّ بِما دونه... إلَى القصر، وإنَّما يسلك ذلك مع شيخ بارع عظيم الاستحضار، أما غيره؛ فيسلك معه ترتيب واحد.

---

(١١) "النشر فِي القراءات العشر" (٢/٢٠٤).

قال[١٢]: وعلى الجامع أن ينظر ما فِي الأحرف من الخلاف أصولاً وفرشًا، فما أمكن فِيه التداخل؛ اكتفي منه بوجه، وما لا يُمكن فيه نُظر:

فإن أمكن عطفه على ما قبله بكلمة أو كلمتين أو بأكثر من غير تخليط ولا تركيب؛ اعتمده.

وإن لَم يحسن عطفه؛ رجع إلَى موضع ابتدائه حتَّى يستوعب الأوجه كلها؛ من غير إهمال، ولا تركيب، ولا إعادة ما دخل؛ فإن الأول ممنوع، والثاني مكروه، والثالث معيب.

وأما القراءة بالتلفيق وخلط قراءة بأخرى؛ فبسطه فِي [آداب تلاوة القرآن وتاليه].

وأما القراءات والروايات والطرق والأوجه؛ فليس للقارئ أن يدع منها شيئًا أو يخل به؛ فإنه خلل فِي إكمال الرواية؛ إلا الأوجه؛ فإنَّها على سبيل التخيير، فأي وجه أتى به؛ أجزأه فِي تلك الرواية.

وأما قدر ما يقرأ حال الأخذ؛ فقد كان الصدر الأول لا يزيدون على عشر آيات لكائن من كان، وأما من بعدهم؛ فرأوه بحسب قوة الأخذ.

قال ابن الجزري[١٣]: والذي استقر عليه العمل الأخذ فِي الإفراد بجزء من أجزاء مائة وعشرين، وفِي الجمع بجزء من أجزاء مائتين وأربعين، ولَم يحد له آخرون حدًّا، وهو اختيار السخاوي.

[**قال السيوطي**:] وقد لخصت هذا النوع، ورتبت فِيه متفرقات كلام أئمة القراءات، وهو نوع مهم يحتاج إليه القارئ كاحتياج الْمُحدث إلَى مثله من علم الحديث.

≅ فائدة:

ادعى ابن خير[١٤] الإجماع على أنه ليس لأحد أن ينقل حديثًا عن النَّبِي ﷺ ما لم يكن له به رواية، ولو بالإجازة، فهل يكون حكم القرآن كذلك؛ فليس لأحد أن ينقل آية أو يقرأها ما لم يقرأها على شيخ؟!

لم أر في ذلك نقلاً، ولذلك وجه من حيث إن الاحتياط في أداء ألفاظ القرآن أشد منه في ألفاظ الحديث، ولعدم اشتراطه فيه وجه من حيث إن اشتراطه ذلك في الحديث إنَّما هو لخوف أن يُدخل في الحديث ما ليس منه، أو يتقول على النَّبِي ﷺ ما لَم يقله، والقرآن محفوظ متلقى متداول ميسر، وهذا هو الظاهر.

≅ فائدة ثانية:

---

(١٢) "النشر فِي القراءات العشر" (٢/ ١٩٩).

(١٣) "النشر فِي القراءات العشر" (٢/ ١٩٧).

(١٤)"فهرست ابن خير" (ص ١٦- ١٧)، وانظر: "فتح المغيث" (١/ ٥٩- ٦١)، "تدريب الراوي" (١/ ١٤٩ - ١٥٣)، "فتح الباقي" (١/ ٨١ - ٨٣)، "توضيح الأفكار" (١/ ١٥١ - ١٥٤).

الإجازة من الشيخ غير شرط فِي جواز التصدي للإقراء والإفادة، فمن علم من نفسه الأهلية؛ جاز له ذلك وإن لَم يجزه أحد، وعلى ذلك السلف الأولون والصدر الصالح، وكذلك فِي كل علم، وفِي الإقراء والإفتاء؛ خلافًا لِما يتوهمه الأغبياء من اعتقاد كونِها شرطًا، وإنَّما اصطلح الناس على الإجازة؛ لأن أهلية الشخص لا يعلمها غالبًا من يريد الأخذ عنه من المبتدئين ونحوهم؛ لقصور مقامهم عن ذلك، والبحث عن الأهلية قبل الأخذ شرط، فجُعِلت الإجازة كالشهادة من الشيخ للمُجاز بالأهلية.

≅ فائدة ثالثة:

ما اعتاده كثير من المشايخ من امتناعهم من الإجازة إلا بأخذ مال فِي مقابلها لا يجوز إجماعًا، بل إن عُلم أهليته؛ وجب عليه الإجازة، أو عدمها؛ حرم عليه، وليست الإجازة مِمَّا يقابل بالمال، فلا يجوز أخذه عنها، ولا الأجرة عليها.

≅ فائدة رابعة[١٥]:

كان ابن بصحان إذا رد على القارئ شيئًا فاته فلم يعرفه؛ كتبه عليه عنده، فإذا أكمل الختمة وطلب الإجازة؛ سأله عن تلك المواضع؟ فإن عرفها؛ أجازه، وإلا؛ تركه يجمع ختمة أخرى.

≅ فائدة أخرى[١٦]:

على مريد تحقيق القراءات وإحكام تلاوة الحروف أن يحفظ كتابًا كاملاً يستحضر به اختلاف القراء، وتَمييز الخلاف الواجب من الخلاف الجائز[١٧].

---

(١٥) "النشر فِي القراءات العشر" (٢/ ٢٠٥ - ٢٠٦).

(١٦) "النشر فِي القراءات العشر" (٢/ ١٩٩).

(١٧) انظر حول هذا: "غيث النفع" (ص ٣١- ٣٥).

النوع الأربعون[١٨] فِي آداب تلاوته وتأليفه

أفرده بالتصنيف جماعة؛ منهم النووي فِي "التبيان"[١٩]، وقد ذكر فيه وفِي "شرح المهذب" وفِي "الأذكار"[٢٠] جملة من الآداب، وأنا ألخصها هنا، وأزيد عليها أضعافها، وأفصلها مسألة مسألة؛ ليسهل تناولها.

مسألة:

يستحب الإكثار من قراءة القرآن وتلاوته، قال تعالى مثنيًا على من كان ذلك دأبه: ﴿يَتْلُونَ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ﴾[٢١].

وفِي الصحيحين من حديث ابن عمر: «**لا حسد إلا فِي اثنتين: رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار...**»[٢٢].

وروى الترمذي من حديث ابن مسعود: «**من قرأ حرفًا من كتاب الله؛ فله به حسنة، والحسنة بعشر أمثالها**»[٢٣].

وأخرج من حديث أبي سعيد عن النَّبِي ﷺ: «**يقول الرب ﷻ: من شغله القرآن وذكري عن مسألتِي؛ أعطيته أفضل ما أعطي السائلين، وفضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على**

---

(١٨) **هو النوع الخامس والثلاثون على ترتيب السيوطي.**

(١٩) مطبوع عدة طبعات، منها طبعة بتحقيق عبد القادر الأرناؤوط، طبع جمعية القرآن الكريم بجدة.

(٢٠) (ص ١٣٨ - ١٤٨).

(٢١) سورة آل عمران: ١١٢.

(٢٢)قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٤٧٣٧) كتاب فضائل القرآن باب اغتباط صاحب القرآن ومسلم في الصحيح (رقم٨١٥) كتاب صلاة المسافرين باب فضل من يقوم بالقرآن"اهـ.

(٢٣)قال في غاية البيان :" صحيح لغيره: أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٢١٦/١) ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٣٧/٥٥) وأخرجه الترمذي في السنن (١٧٥/٥رقم٢٩١٠) والبيهقي في شعب الإيمان (٣٤٢/٢رقم١٩٨٣) من طريقين عن الضحاك بن عثمان عن أيوب بن موسى قال سمعت محمد بن كعب القرظي عن ابن مسعود عنه به .

وأخرجه أبو عبيد في غريب الحديث (١٠٧/٤) ومن طريقه البلوي في ثبته (١٧١) وأخرجه محمد بن نصر المروزي في قيام الليل (٧٠) والحاكم في المستدرك (٧٤١/١) وأبو نعيم في حلية الأولياء (٢٦٣/٦) والبيهقي في السنن الصغرى (٥٤١/١رقم٩٨٣) وفي شعب الإيمان (٣٢٤/٢رقم١٩٣٣) والخطيب في تاريخ بغداد (٢٨٥/١) من طرق عن أبي الأحوص عن عبد الله عنه به .

قال الترمذي :" هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه".

وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (٥٥/١) لابن الأنباري في المصاحف وابن مردويه وأبي ذر الهروي في فضائله.

والحديث صححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٢٦٧/٢رقم٦٦٠).

خلقه»[٢٤].

وأخرج مسلم من حديث أبي أمامة: «**اقرءوا القرآن؛ فإنه يأتي يوم القيامة شفيعًا لأصحابه**»[٢٥].

وقد كان للسلف فِي قدر القراءة عادات: فأكثر ما ورد فِي كثرة القراءة من كان يختم فِي اليوم والليلة ثَماني ختمات؛ أربعًا فِي الليل وأربعًا فِي النهار، ويليه: من كان يختم فِي اليوم والليلة أربعًا، ويليه: ثلاثًا، ويليه: ختمتين، ويليه: ختمة[٢٦].

---

(٢٤)قال في غاية البيان :" ضعيف: أخرجه الدارمي في السنن (٥٣٣/٢رقم٣٣٥٦) والترمذي في السنن (١٦٩/٥رقم٢٩٢٦) والمروزي في قيام الليل (٧٥) وعبدالله بن الإمام أحمد في السنة (١٤٩/١رقم١٢٨)والعقيلي في الضعفاء (٤٩/٤) والأنباري في الايضاح (٤/١رقم١) وابن حبان في المجروحين (٢٧٧/٢) والطبراني في الدعاء (٢/رقم١٨٥١) وأبو نعيم في حلية الأولياء (١٠٦/٥) والرازي في فضائل القرآن (١١٠رقم٧٦) والبيهقي في الاعتقاد (١٠١) وفي شعب الإيمان (٣٥٣/٢رقم٢٠١٥) من طريق محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهمداني عن عمرو بن قيس الملائي عن عطية عن أبي سعيد عنه به مرفوعاً.

قال أبو حاتم كما في علل الحديث (٨٢/٢) :" هذا حديث منكر، ومحمد بن الحسن ليس بالقوي".

وأشار لضعفه البخاري في خلق أفعال العباد (١٠٤).

وأورده العقيلي في ترجمة محمد بن الحسن وقال :"لا يتابع عليه".

وضعفه الزيلعي في تخريج الكشاف (٢٢٠/٣)

والحافظ في فتح الباري (٦٦/٩)

والألباني في السلسلة الضعيفة (٥٠٧/٣رقم١٣٣٥)"اهـ.

(٢٥)قال في غاية البيان :" أخرجه مسلم في الصحيح (رقم٨٠٤) كتاب صلاة المسافرين باب فضل قراءة القرآن"اهـ.

(٢٦) قال في غاية البيان :" روى ابن سِيرِينَ عن عُثْمَانَ "أَنَّهُ قَرَأَ الْقُرْآنَ فِي رَكْعَةٍ فِي لَيْلَةٍ".

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٤٣/٢رقم٨٥٩١) قال حدثنا وَكِيعٌ عن يَزِيدَ عَنِ ابن سيرين عنه به.

وإسناده ضعيف؛ فيه ابن سيرين لم يسمع من عثمان رضي الله عنه انظر جامع التحصيل (٢٦٤) للعلائي .

قال فضيل بن غزوان :"كان كرز يختم القرآن في كل يوم وليلة ثلاث ختمات"

حسن : أخرجه ابن أبي الدنيا في التهجد وقيام الليل (٢٣٥رقم١٥٧) وعبدالله بن أحمد في الزهد (٢٤٦-زوائده) ومن طريقه أبونعيم في الحلية (٧٩/٥) من طريقين عن محمد بن فضيل عن أبيه عنه به.

وأخرجه أبو نعيم في الحلية (٨١/٥) ومن طريقه ابن الجوزي في المنتظم (١٩٨/٨) من طريق علي بن المنذر عن محمد بن فضيل عن ابن شبرمة :"كان كرز يختم القرآن في كل يوم وليلة ثلاث ختمات".

"وكان سليم بن عتر يقرأ القرآن كل ليلة ثلاث مرات".

حسن : أخرجه ابن عبدالحكم في فتوح مصر وأخبارها (٣٨٥) وابن أبي الدنيا في في التهجد وقيام الليل (٢٤٠رقم١٦٤) ووكيع في أخبار القضاة (٢٢٢/٣) من طرق عنه به .

وقد ذمت عائشة ذلك، فأخرج ابن أبي داود عن مسلم بن مخراق؛ قال: قلت لعائشة: إن رجالاً يقرأ أحدهم القرآن في ليلة مرتين أو ثلاثًا، فقالت: «قرءوا، ولَمْ يقرءوا، كنت أقوم مع رسول اللهﷺ ليلة التمام، فيقرأ بالبقرة، وآل عمران والنساء، فلا يَمر بآية فيها استبشار إلا دعا ورغب، ولا بآية فيها تخويف إلا دعا واستعاذ»(٢٧).

ويلي ذلك من كان يختم فِي ليلتين، ويليه: من كان يختم فِي كل ثلاث، وهو حسن.

وكره جماعة الختم فِي أقل من ذلك؛ لِما روى أبو داود والترمذي وصححه من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعًا: «**لا يفقه من قرأ القرآن في أقل من ثلاث**»(٢٨).

ويليه: من ختم في أربع، ثم في خمس، ثم في ست، ثم في سبع.

وقال هشام بن حسان :" كان منصور بن زاذان إذا جاء شهر رمضان ختم القرآن فيما بين المغرب والعشاء ختمتين ثم يقرأ إلى الطواسين قبل أن تقام الصلاة ...".

أخرجه أبونعيم في الحلية (٥٧/٣) من طريق أحمد بن إبراهيم الدورقي عن محمد بن عيينة عن مخلد بن الحسين عن هشام بن حسان عنه به .

وإسناده ضعيف فيه: محمد بن عيينة الفزاري المصيصي مقبول أي إذا توبع وإلا فلين .

انظر: المصنف لابن أبي شيبة (١٢١/٢، ٢٤٣) والجزء الثاني من حديث يحيى بن معين (١٧٣رقم٩٣) والتهجد وقيام الليل (٢٣٢-٢٥١) والحلية (٢٢٠/٢) و(٥٨/٣) و(٢٧٣/٤) والتبيان (٣١) للنووي.

(٢٧)قال في غاية البيان :" إسناده ضعيف: أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (١٦٧/١رقم١٥٠) أحمد في المسند (٩٢/٦) والفريابي في فضائل القرآن (٢٠٨رقم١١٦، ١١٧) وعنه أبو الشيخ في أخلاق النبي (١٢٧/٣رقم٥٤٨) وأخرجه الفريابي في فضائل القرآن (١١٣رقم١٠٥) وابن الضريس في فضائل القرآن (٧رقم٩) والمستغفري في فضائل القرآن (١٦٧/١رقم٦٥، ٦٦) والبيهقي في السنن الكبرى (٣١٠/٢) وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٤٦/٤) من طريقين عن الحارث بن يزيد عن زياد بن نعيم عن مسلم بن مخراق عن عائشة عنها به .

وإسناده ضعيف؛ فيه: مسلم بن مخراق، قال عنه الحافظ في التقريب :"مقبول" أي إذا توبع، وإلا فلين الحديث. و لم يتابع .

قال الشيخ:"ويغني عنه حديث حذيفة عند مسلم وسيأتي"اهـ.

(٢٨)قال في غاية البيان :" صحيح: أخرجه أبو داود الطيالسي في المسند (٣٠٠رقم٢٢٧٥) وأبو عبيد في فضائل القرآن (٢٥٦/١رقم٢٣١) ومن طريقه الداني في البيان في عد آي القرآن (٣٢١) وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٤١/٢رقم٨٥٧٣) وعنه الفريابي في فضائل القرآن (١٣٧رقم١٢٨) وأخرجه أحمد في المسند (١٦٤/٢، ١٩٥) وأبو داود في السنن (٥٤/٢، ٥٦رقم١٣٩٠، ١٣٩٤) والترمذي في السنن (١٩٨/٥رقم٢٩٤٩) وابن ماجه في السنن (٤٢٨/١رقم١٣٤٧) والدارمي في السنن (٤١٨/١رقم١٤٩٣) والنسائي في السنن الكبرى (٢٥/٥رقم٨٠٦٧) والفريابي في فضائل القرآن (١٣٩رقم١٣٠) وابن حبان في الصحيح (٣٥/٣رقم٧٥٨) وأبو نعيم في أخبار أصبهان (٣١٦/١) من طرق عن قتادة عن يزيد بن عبد الله عن عبد الله بن عمرو عنه به .

قال الترمذي :"هذا حديث حسن صحيح ".

والحديث صححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (رقم١٣٩٠)"اهـ

وهذا أوسط الأمور وأحسنها، وهو فعل الأكثرين من الصحابة وغيرهم، أخرج الشيخان عن عبد الله بن عمرو؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «**اقرأ القرآن في شهر**. قلت: إني أجد قوة. قال: **اقرأه في عشر**. قلت: إني أجد قوة. قال: **اقرأه في سبع، ولا تزد على ذلك**»[٢٩].

وقال النووي في "الأذكار"[٣٠]: والمختار أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص، فمن كان يظهر له بدقيق الفكر لطائف ومعارف؛ فليقتصر على قدر يحصل له معه كمال فهم ما يقرأ، وكذا من كان مشغولاً بنشر العلم أو فصل الحكومات بين المسلمين أو غير ذلك من مهمات الدين والمصالح العامة للمسلمين؛ فليقتصر على قدر لا يحصل بسببه إخلال بما هو مرصود له ولا فوات كماله، ومن لَم يكن من هؤلاء المذكورين؛ فليستكثر ما أمكنه؛ من غير خروج إلَى حد الملل أو الهذرمة[٣١] في القراءة.

مسألة:

نسيانه كبيرة[٣٢]، صرح به النووي فِي "الروضة" وغيرها؛ لحديث أبي داود وغيره: "عُرضت على ذنوب أمتِي، فلم أر ذنبًا أعظم من سورة من القرآن أو آية أوتيها رجل ثُمَّ نسيها"[٣٣].

---

(٢٩)قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٤٧٦٧) كتاب فضائل القرآن باب في كم يقرأ من القرآن ومسلم في الصحيح (رقم١١٥٩) كتاب الصيام باب النهي عن صوم الدهر"اهـ.

(٣٠) (ص ١٣٩).

(٣١) **قال النووي**: الهذرمة -بالذال المعجمة- سرعة الكلام الخفي، **اهـ**، "التبيان" (ص ١٦٥).

(٣٢) إن أراد بنسيانه: هجره وترك العمل به؛ فنعم، وإلا لا؛ لعدم الدليل الدال على ذلك، والأحاديث الَّتِي أوردها ضعيفة كما سترى إن شاء الله تعالى.

(٣٣)قال في غاية البيان :" ضعيف: أخرجه أبو داود في السنن (١/١٢٦رقم٤٦١) ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (٢/٤٤٠) وكذا في شعب الإيمان (٢/٣٣٤رقم١٩٦٦) وأخرجه الترمذي في السنن (٥/١٧٨رقم٢٩١٦) وابن خزيمة في الصحيح (٢/٢٧١رقم١٢٩٧) ومن طريقه الذهبي في تذكرة الحفاظ (٢/٥٢٦) وأخرجه الفاكهي في أخبار مكة (٢/١٢٩رقم١٢٨٩) والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي (١/١٠٩رقم٨٣) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٥/٥٦) وابن الجوزي في العلل المتناهية (١/١١٦رقم١٥٨) من طرق عن عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد عن ابن جريج عن المطلب بن عبد الله بن حنطب عن أنس بن مالك عنه به .

قال الترمذي : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

قال: وذاكرت به محمد بن إسماعيل فلم يعرفه ! واستغربه؛ قال محمد: ولا أعرف للمطلب بن عبد الله سماعاً من أحد من أصحاب النبي ﷺ إلا قوله حدثني من شهد خطبة النبي ﷺ. قال: وسمعت عبد الله بن عبد الرحمن يقول: لا نعرف للمطلب سماعاً من أحد من أصحاب النبي ﷺ. قال عبد الله: وأنكر علي بن المديني أن يكون المطلب سمع من أنس".

وروى أيضًا حديث: «**من قرأ القرآن ثُمَّ نسيه؛ لقي الله يوم القيامة أجذم**»[٣٤].

وفِي الصحيحين: «**تعاهدوا القرآن، فوالذي نفس مُحمَّد بيده؛ لهو أشد تَفَلُّتًا من الإبل فِي عقالها**»[٣٥].

مسألة:

يستحب الوضوء لقراءة القرآن؛ لأنه أفضل الأذكار، وقد كان ﷺ يكره أن يذكر الله إلا على طهر؛ كما ثبت فِي الحديث[٣٦].

وقال ابن الجوزي: الحديث غير ثابت؛ لأن ابن جريج لم يسمع من المطلب شيئاً يقال: كان يدلسه عن ابن ميسرة وغيره من الضعفاء".

وقال الحافظ في فتح الباري (٨٦/٩) :" في إسناده ضعف".

وضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود (رقم٤٦١)"اهـ.

(٣٤)قال في غاية البيان :" ضعيف: أخرجه سعيد بن منصور في السنن (٨٧/١رقم١٨) ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (٣٣٦/٢رقم١٩٧٠) وأخرجه عبد بن حميد في المسند (١٢٧رقم٣٠٦) والحربي في غريب الحديث (٤٢٨/٢) والبيهقي في شعب الإيمان (٣٣٦/٢رقم١٩٦٩) والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي (١١٠/١رقم٨٦) من طريقين عن يزيد بن أبي زياد عن عيسى بن فائد عن رجل عن سعد بن عبادة مرفوعاً.

وضعفه الحافظ في فتح الباري (٨٦/٩) :" في إسناده مقال".

وقال الألباني في السلسلة الصحيحة (٢٣٧/١/٦رقم٢٦٢١) :" هذا إسناد ضعيف فيه ثلاث علل : الأولى : الرجل الذي لم يسم ، فهو مجهول العين . الثانية : عيسى بن فائد مجهول أيضاً كما قال ابن المديني و غيره . الثالثة : يزيد بن أبي زياد و هو الهاشمي مولاهم ، قال الحافظ : " ضعيف ، كبر فتغير فصار يتلقن " اهـ.

قلت: وعلة رابعة، وهي الاضطراب في إسناده فقد أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٣٦٥/٣رقم٥٩٨٩) وعبد بن حميد في المسند (١٢٧رقم٣٠٧) وعبد الله في زوائد المسند (٣٢٧/٥) والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي (١١٠/١رقم٨٥) وابن عبد البر في التمهيد (١٣١/١٤) من طرق عن يزيد بن أبي زياد عن عيسى بن فائد عن سعد بن عبادة عنه به"اهـ.

(٣٥)قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٤٧٤٦) كتاب فضائل القرآن باب استذكار القرآن ومسلم في الصحيح (رقم٧٩١) كتاب صلاة المسافرين باب الأمر بتعهد القرآن من حديث أبي موسى الأشعري"اهـ.

(٣٦)قال في غاية البيان :" صحيح لغيره: أخرجه أحمد في المسند (٣٤٥/٤) و(٨٠/٥) وأبو داود في السنن (٥/١رقم١٧) والأوسط (١٣٣/١، ٣٤٢رقم١٩، ٢٩٣) والنسائي في السنن (٣٧/١رقم٣٨) وفي السنن الكبرى (٧١/١رقم٣٧) وابن ماجه في السنن (١٢٦/١رقم٣٥٠) والدارمي في السنن (٣٦٠/٢رقم٢٦٤١) وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٩/٢رقم٦٧٣، ٦٧٤) والطحاوي في شرح الآثار (٢٧/١، ٨٥) وابن خزيمة في الصحيح (١٠٣/١رقم٢٠٦) وابن حبان في الصحيح (٨٢/٣رقم٨٠٣، ٨٠٤) والطبراني في الكبير (٣٢٩/٢٠رقم٧٨٠، ٧٨١) وأبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ (٤٣٦/١رقم١٦١) والحاكم في المستدرك (٢٧٢/١) و(٥٤٥/٣) والبيهقي في السنن الكبرى (٩٠/١) والمزي في تهذيب الكمال (٥٧٨/٢٨) من طرق عن قتادة عن الحسن عن الحضين عن

قال إمام الحرمين: ولا تُكره القراءة للمحدث؛ لأنه صح أن النَّبِي ﷺ كان يقرأ مع الحدث(٣٧).

قال فِي "شرح المهذب": إذا كان يقرأ فعرضت له ريح، أمسك عن القراءة حتَّى يستتم خروجها.

وأما الجنب والحائض؛ فتحرم عليهما القراءة(٣٨).

نعم؛ يجوز لهما النظر فِي المصحف وإمراره على القلب.

وأما متنجس الفم؛ فتكره له القراءة، وقيل: تحرم؛ كمس المصحف باليد النجسة.

مسألة:

تسن القراءة فِي مكان نظيف، وأفضله المسجد، وكره قوم القراءة فِي الحمام والطريق.

قال النووي(٣٩): ومذهبنا لا تكره فيهما.

قال: وكرهها الشعبِي فِي الحش وبيت الرحا وهي تدور(٤٠).

المهاجر بن قنفذ أنه أتى النبي ﷺ وهو يبول فسلم عليه فلم يرد عليه حتى توضأ ثم اعتذر إليه فقال:" إني كرهت أن أذكر الله ﷻ إلا على طهر أو قال على طهارة".

والحديث صححه لغيره الألباني في السلسلة الصحيحة (٢/٥١٠رقم٨٣٤)

وأخرج البخاري في الصحيح (رقم٣٣٠) كتاب التيمم باب التيمم في الحضر إذا لم يجد الماء وخاف فوت الصلاة ومسلم في الصحيح (رقم٣٦٩) كتاب الحيض باب التيمم عن عمير مولى بن عباس أنه سمعه يقول: أقبلت أنا وعبد الرحمن بن يسار مولى ميمونة زوج النبي ﷺ حتى دخلنا على أبي الجهم بن الحارث بن الصمة الأنصاري، فقال أبو الجهم: أقبل رسول الله ﷺ من نحو بئر جمل، فلقيه رجل فسلم عليه، فلم يرد رسول الله ﷺ عليه حتى أقبل على الجدار فمسح وجهه ويديه ثم رد عليه السلام"اهـ.

(٣٧)قال في غاية البيان :" أخرج البخاري في الصحيح (رقم١٨١) كتاب كتاب الوضوء باب قراءة القرآن بعد الحدث وغيره ومسلم في الصحيح (رقم٧٦٣) كتاب صلاة المسافرين باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه عن ابن عباس أنه بات ليلة عند ميمونة أم المؤمنين وهي خالته قال فاضطجعت في عرض الوسادة واضطجع رسول الله ﷺ وأهله في طولها فنام رسول الله ﷺ حتى انتصف الليل أو قبله بقليل أو بعده بقليل استيقظ رسول الله ﷺ فجعل يمسح النوم عن وجهه بيده ثم قرأ العشر الآيات الخواتم من سورة آل عمران ....".

وأخرج مسلم في الصحيح (رقم٣٧٣) كتاب الحيض باب ذكر الله تعالى في حال الجنابة وغيرها عن عائشة قالت:" كان النبي ﷺ يذكر الله على كل أحيانه".

(٣٨) لَم يثبت ما يدل على نَهي الجنب والحائض عن قراءة القرآن. انظر: "تَمام المنة" (ص ١١٦ -١١٨)، "إرواء الغليل" (١/ ١٦١).

وجواز القراءة للحائض والجنب هو مذهب البخاري والطبري وابن المنذر وداود. انظر: "فتح الباري" (١/ ٤٠٧ -٤٠٩).

وهو اختيار ابن تيمية. انظر: "الاختيارات" (ص ٢٧).

(٣٩) "التبيان" (ص ٦١- ٦٣).

قال: وهو مقتضى مذهبنا.

مسألة:

يستحب أن يجلس مستقبلاً متخشعًا بسكينة ووقار مطرقًا رأسه.

مسألة:

ويسن أن يستاك تعظيمًا وتطهيرًا، وقد روى ابن ماجه عن علي موقوفًا والبزار بسند جيد عنه مرفوعًا: «إن أفواهكم طرق القرآن؛ فطيبوها بالسواك»[٤١].

---

(٤٠)قال في غاية البيان :" حسن:

أخرجه ابن الضريس في فضائل القرآن (٤٦رقم٤٠) أخبرنا أحمد حدثنا محمد أخبرنا عياش بن الوليد الرقام حدثنا مسلمة بن علقمة حدثنا داود عن الشعبي :" أنه كره قراءة القرآن في ثلاثة مواطن : الرحا ، وبيت الخلاء ، وبيت الحمام".

وانظر فضائل القرآن (٢٢٤) لابن كثير"اهـ.

(٤١)قال في غاية البيان :" ضعيف جداً :

أخرجه ابن ماجه في السنن (١٠٦/١رقم٢٩١) حدثنا محمد بن عبد العزيز ثنا مسلم بن إبراهيم ثنا بحر بن كنيز عن عثمان بن ساج عن سعيد بن جبير عن علي عنه به موقوفاً.

قال العراقي في طرح التثريب (٦٢/٢):" فيه بحر بن كثير السقا ضعيف جداً، وقد رفعه أبو نعيم في الحلية من هذا الوجه".

وضعفه جداً الألباني في السلسلة الضعيفة (٣٠١/٥رقم٢٢٧٥).

والمرفوع : أخرجه الدينوري في المجالسة وجواهر العلم (١١٦/١رقم٦٧٩) وابن الأعرابي في معجم شيوخه (٨٦٤/٢رقم١٨٠٢) وأبو أحمد الحاكم في الكنى (٢١٢/١) وأبو نعيم في حلية الأولياء (٢٩٦/٤) وفي فضل السواك (٤٢٨/٢-فيض القدير) والسمعاني في أدب الإملاء (٢٧/١) من طرق عن مسلم ثنا بحر بن كنيز السقاء ثنا عثمان بن ساج عن سعيد بن جبير عن علي بن أبي طالب عنه به مرفوعاً .

وقال أبو نعيم :" غريب من حديث سعيد لم نكتبه إلا من حديث بحر".

قال الحاكم :" منكر جداً، لم يدرك سعيد علياً".

وضعفه جداً الألباني في السلسلة الضعيفة (٣٠١/٥رقم٢٢٧٥).

قال الشيخ :" وقد صح ما يدل على استحباب السواك للقراءة عن علي موقوفاً بغير هذا اللفظ. انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة (حديث رقم١٢١٣).

تنبيه: قول السيوطي – رحمه الله – :"... والبزار بسند جيد عنه مرفوعاً: إن أفواهكم .." غير دقيق؛ فإن البزار أخرج الحديث بلفظ آخر يغاير هذا. انظر كشف الأستار (٢٤٢)".

قلت : أخرجه المروزي في زياداته على لابن المبارك (٤٣٥رقم١٢٢٥) والبزار في المسند (٢١٤/٢رقم٦٠٣) من طريقين عن محمد بن زياد عن الفضيل بن سليمان عن الحسن بن عبيد الله عن سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي قال: أمر علي بالسواك؛ وقال: قال رسول الله ﷺ :" إن العبد اذا تسوك ثم قام يصلي قام الملك خلفه

قلت: ولو قطع القراءة، وعاد عن قرب، فمقتضى استحباب التعوذ إعادة السواك أيضًا.

مسألة:

ويسن التعوذ قبل القراءة؛ قال تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾(٤٢)؛ أي: إذا أردت قراءته.

وذهب قوم إلَى أنه يتعوذ بعدها؛ لظاهر الآية.

وقوم إلَى وجوبها؛ لظاهر الأمر.

قال النووي(٤٣): فلو مر على قوم؛ سلَّم عليهم، وعاد إلَى القراءة، فإن أعاد التعوذ؛ كان حسنًا.

قال: وصفته المختارة: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، وكان جماعة من السلف يزيدون: السميع العليم(٤٤). انتهى.

يستمع القرآن، فلا يزال عجبه بالقرآن يدنيه منه حتى يضع فاه على فيه، فما يخرج من فيه شيء من القرآن إلا صار في جوف الملك، فطهروا أفواهكم".

قال البزار :" هذا الحديث لا نعلمه يروى عن علي ﷺ بإسناد أحسن من هذا الإسناد".

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩٩/٢) :"رواه البزار، ورجاله ثقات".

وقال الألباني في لسلسلة الصحيحة (٢١٤/٣رقم١٢١٣) :" إسناده جيد رجاله رجال البخاري، و في الفضيل كلام لا يضر ، وقد قال المنذري في " الترغيب " (١٠٢/١) "رواه البزار بإسناد جيد لا بأس به"اهـ.

(٤٢) سورة النحل: ٩٨.

(٤٣) "التبيان" (ص ٦٤ و٩٨).

(٤٤)قال في غاية البيان :" أخرج عبد الرزاق في المصنف (٨٦/٢رقم٢٥٩١) ومن طريقه المستغفري في فضائل القرآن (٤٣٠/١رقم٥٣٩) عن هشام بن حسان قال: كان الحسن يستعيذ مرة حين يستفتح صلاته قبل أن يقرأ فاتحة الكتاب أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم. قال: وكان ابن سيرين يستعيذ في كل صلاة".

وإسناده صحيح.

وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف (٢١٥/١رقم٢٤٥٩) حدثنا عبد الوهاب الثقفي عن أيوب عن محمد :" أنه كان يتعوذ قبل قراءة فاتحة الكتاب وبعدها، ويقول في تعوذه: أعوذ بالله السميع العليم من همزات الشياطين وأعوذ بالله أن يحضرون".

وإسناده صحيح.

وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف (٢١٤/١رقم٢٤٥٧) حدثنا حفص عن ابن جريج عن نافع عن ابن عمر:" كان يتعوذ يقول: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم أو أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم".

قال الألباني في إرواء الغليل (٥٩/٢) :" إسناده صحيح، رجاله ثقات، رجال الشيخين لولا أن ابن جريج مدلس وقد عنعنه".

وفِي "النشر"[٤٥] لابن الجزري: المختار عند أئمة القراءة: الجهر بِها، وقيل: يُسِرُّ مطلقًا. وقيل: فيما عدا الفاتحة.

قال: وقد أطلقوا اختيار الجهر بِها، وقيده أبو شامة بقيد لابد منه، وهو أن يكون بحضرة من يسمعه؛ قال: لأن الجهر بالتعوذ إظهار شعار القراءة؛ كالجهر بالتلبية وتكبيرات العيد.

ومن فوائده: أن السامع ينصت للقراءة من أولِها؛ لا يفوته منها شيء، وإذا أخفى التعوذ؛ لَم يعلم السامع بِها إلا بعد أن فاته من المقروء شيء، وهذا الْمَعنَى هو الفارق بين القراءة فِي الصلاة وخارجها.

قال: واختلف المتأخرون فِي المراد بإخفائها:

فالجمهور على أن المراد به: الإسرار، فلابد من التلفظ وإسماع نفسه.

وقيل: الكتمان؛ بأن يذكرها بقلبه بلا تلفظ.

قال: وإذا قطع القراءة إعراضًا أو بكلام أجنبِي -ولو ردَّ السلام-؛ استأنفها، أو كلام يتعلق بالقراءة؛ لَم يعد الاستعاذة.

قال: وهل هي سنة كفاية أو عين؟ حتَّى لو قرأ جماعة جملة؛ فهل يكفي استعاذة واحد منهم كالتسمية على الأكل أو لا؟ ولَم أر فيه نصًّا، والظاهر الثاني؛ لأن المقصود اعتصام القارئ والتجاؤه بالله من شر الشيطان، فلا يكون تعوذ واحد كافيًا عن آخر. انتهى كلام ابن الجزري.

مسألة:

وليحافظ على قراءة البسملة أول كل سورة؛ غير براءة؛ لأن أكثر العلماء على أنَّها آية، فإذا أخلَّ بِها؛ كان تاركًا لبعض الختمة عند الأكثرين، فإن قرأ من أثناء سورة؛ استحبت له أيضًا. نص عليه الشافعي فيما نقله العبادي.

قال القراء: ويتأكد عند قراءة نحو: ﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾[٤٦]، ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ

قلت: وقد صح عن النبي ﷺ التعوذ بها : وذلك فيما أخرجه أحمد في المسند (٣/٥٠) وأبو داود في السنن (١/٢٠٦رقم٧٧٥) ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (٢/٣٥) وكذا في معرفة السنن (١/٥٠٣) وأخرجه الترمذي في السنن (٢/٩رقم٢٤٢) ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية (١/٤١٧رقم٧٠٧) وأخرجه ابن خزيمة في الصحيح (١/٢٣٨رقم٤٦٧) والطحاوي في شرح الآثار (١/١٩٧) وتمام في الفوائد (١/٥٤رقم١١٧) من طريق علي بن علي عن أبي المتوكل الناجي عن أبي سعيد الخدري قال: كان رسول الله ﷺ إذا قام من الليل كبر، ثم يقول: سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك، ثم يقول: لا إله إلا الله ثلاثاً ثم يقول الله أكبر كبيراً ثلاثاً أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ونفثه ثم يقرأ".

والحديث صححه الألباني في صحيح أبي داود (رقم٧٧٥).

(٤٥) (١/ ٢٥٢)، ومنه صححت ما وقع فِي النقل من تصحيف أو سقط.

(٤٦) سورة فصلت: ٤٧.

جَنَّٰتٍ﴾[٤٧]؛ لِما فِي ذكر ذلك بعد الاستعاذة من البشاعة وإيهام رجوع الضمير إلَى الشيطان.

قال ابن الجزري[٤٨]: الابتداء بالآي وسط براءة قلَّ من تعرض له، وقد صرح بالبسملة فيه أبو الحسن السخاوي، ورد عليه الجعبري.

مسألة:

لا تحتاج قراءة القرآن إلَى نية[٤٩]، كسائر الأذكار؛ إلا إذا نذرها خارج الصلاة؛ فلابد من نية النذر أو الفرض، ولو عين الزمان، فلو تركها؛ لَم تجز. نقله القمولي فِي "الجواهر"[٥٠].

مسألة:

يسن الترتيل فِي قراءة القرآن.

قال تعالى: ﴿وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾[٥١].

وروى أبو داود وغيره عن أم سلمة: أنَّها نعتت قراءة النبِي ﷺ قراءة مفسرة حرفًا حرفًا[٥٢].

---

(٤٧) سورة الأنعام: ١٤١.

(٤٨) (١/ ٢٦٦).

(٤٩) لأن النية للتمييز بين العبادات والعادات، وللتمييز بين العبادات، والتلاوة والذكر عبادة محضة، لا تختلط بالعادات، و لا بالعبادات الأخرى.

(٥٠) انظر: "القواعد" لأبي عبدالله المقرئ (ت٧٥٨هـ)/ تحقيق: أحمد بن عبدالله بن حميد/ مطبوعات معهد البحوث/(٢٦٦/١)، "الأشباه والنظائر" فِي قواعد وفروع فقه الشافعية" / للسيوطي/ (ص ١٢).

(٥١) سورة المزمل: ٤.

(٥٢)قال في غاية البيان :" ضعيف: أخرجه ابن المبارك في الزهد (٣٨رقم١١٦) وفي المسند (٣٣رقم٥٦) ومن طريقه الرازي في فضائل القرآن (٦٣رقم٢٠) وأخرجه أحمد في المسند (٢٩٤/٦، ٣٠٠) وأبو داود في السنن (٧٣/٢رقم١٤٦٦) والترمذي في السنن (١٦٧/٥رقم٢٩٢٣) وفي الشمائل (٢٥٧رقم٣١٥) والنسائي في السنن (١٨١/٢رقم١٠٢٢) وفي الكبرى (٣٤٩/١رقم١٠٩٥) وابن خزيمة في الصحيح (١٨٨/٢رقم١١٥٨) والنحاس في القطع والإتناف (١١/١) والطبراني في المعجم الكبير (٢٩٢/٢٣رقم٦٤٦) والحاكم في المستدرك (٤٥٣/١) وعنه البيهقي السنن الكبرى (١٣/٣) وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٣٩١/٢رقم٢١٥٦) وفي السنن الكبرى (١٣/٣) عن اللَّيْثُ عن ابن أبي مُلَيْكَةَ عن يَعْلَى بن مَمْلَكٍ عن أم سلمة عنها به.

والحديث ضعفه الألباني في سنن أبي داود (رقم١٤٦٦).

وأصل حديث ثابت عن أم سلمة بلفظ آخر: أخرجه أحمد في المسند (٣٠٢/٦) وأبو داود في السنن (٢٩٤/٤رقم٤٠٠١) ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (٤٤/٢) وفي شعب الإيمان (٥٢٠/٢رقم٢٥٨٧) وأخرجه الترمذي في السنن (١٧٠/٥رقم٢٩٢٧) وفي الشمائل المحمدية (٢٥٨رقم٣١٧) والنحاس في القطع والإتناف (١١/١، ٢٥) والدارقطني في السنن (٣١٢/١) والحاكم في المستدرك (٢٥٢/٢) وأبو عمرو الداني في المكتفى (١٤٧، ١٥٧) والرازي في فضائل القرآن (٦٢رقم١٩) والمستغفري في فضائل القرآن (٤٣٩/١رقم٥٦٣) والبيهقي في السنن الكبرى (٤٤/٢) والخطيب في تاريخ بغداد (٣٦٧/٩) عن يحيى بن سَعِيدٍ الأموي ثنا ابن جُرَيْجٍ

وفِي البخاري عن أنس: «أنه سئل عن قراءة رسول الله ﷺ؟ فقال: كانت مدًّا مدًّا، ثُمَّ قرأ: بسم الله الرحمن الرحيم، يَمد: ﴿ٱللَّهِ﴾، **ويمد** ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾، **ويمد** ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾»(٥٣).

وفِي الصحيحين عن ابن مسعود: «أن رجلاً قال له: إني أقرأ المفصل فِي ركعة واحدة. فقال: هذًّا كهذِّ الشعر؟! إن قومًا يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم، ولكن؛ إذا وقع فِي القلب فرسخ فيه نفع»(٥٤).

وأخرج الآجري فِي "حملة القرآن" عن ابن مسعود؛ قال: «لا تنثروه نثر الدقل، ولا تَهذوه هذَّ الشعر، قفوا عند عجائبه، وحرِّكوا به القلوب، ولا يكون هَمّ أحدكم آخر السورة»(٥٥).

عن عبد اللَّهِ بن أَبِي مُلَيْكَةَ عن أُمِّ سَلَمَةَ أنها سُئِلَتْ عن قِرَاءَةِ رسول اللَّهِ ﷺ ؟ فقالت: كان يُقَطِّعُ قِرَاءَتَهُ آيَةً آيَةً بِسْمِ اللَّهِ الرحمن الرَّحِيمِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرحمن الرَّحِيمِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ".

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢/٢٥٦رقم) وأحمد في المسند (٦/٢٨٨) من طريقين عن نَافِعٍ بن عُمَرَ عَنِ ابن أَبِي مُلَيْكَةَ عن بَعْضِ أَزْوَاجِ النبي ﷺ :" أنها سُئِلَتْ عن قِرَاءَةِ رسول اللَّهِ ﷺ ؟ فقالت: إنكم لاَ تَسْتَطِيعُونَهَا ! قال: فَقِيلَ لها: أَخْبِرِينَا بها ؟ قال: فَقَرَأَتْ قِرَاءَةً تَرَسَّلَتْ فيها . قال أبو عَامِرٍ قال نَافِعٌ فَحَكَى لنا ابن أَبِي مُلَيْكَةَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ثُمَّ قَطَّعَ الرحمن الرَّحِيمِ ثُمَّ قَطَّعَ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ".

والحديث صححه الدارقطني والحاكم والألباني في الإرواء (٢/٥٩رقم٣٤٣)

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢/١٠٨) :" رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح"..

(٥٣)قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٤٧٥٩) كتاب فضائل القرآن باب مدَّ القراءة"اهـ.

(٥٤)قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٤٧٥٦) كتاب فضائل القرآن باب الترتيل في القراءة ومسلم في الصحيح (رقم٨٢٢) كتاب صلاة المسافرين باب ترتيل القراءة"اهـ.

(٥٥)قال في غاية البيان :" صحيح دون قوله :"قفوا عند عجائبه ..."فضعيف: أخرجه أبو يوسف القاضي في الآثار (٤٦رقم٢٣٣) وابن أبي شيبة في المصنف (٢/٢٥٦رقم٨٧٣٣) وفي (٦/١٤١رقم٣٠١٥٦) وأبو بكر الآجري في أخلاق حملة القرآن (٣٧) ومن طريقه البغوي في التفسير (٤/٤٠٧) وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (٣/١٣) وفي شعب الإيمان (٢/٣٦٠رقم٢٠٤٢) من طرق عن الشعبي عن ابن مسعود عنه به .

وإسناده ضعيف؛ فيه: انقطاع، فالشعبي لم يسمع من ابن مسعود، كما في جامع التحصيل (٢٠٤) للعلائي.

وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٢/٣٦٠رقم٢٠٤١) من طريق القاسم بن الوليد قال: قال عبد الله بن مسعود:" لا تهذوا القرآن هذَّ الشعر ولا تنثروه نثر الدقل وقفوا عند عجائبه وحركوا به القلوب".

وإسناده حسن إلى القاسم لكنه معضل.

وأخرجه المروزي في قيام الليل (٦٥-المختصر) عن ابن مسعود عنه به .

وأخرجه البخاري في الصحيح (رقم٧٤٢) كتاب صفة الصلاة باب الجمع بين السورتين في الركعة ومسلم في الصحيح (رقم٨٢٢) كتاب صلاة المسافرين وقصرها باب ترتيل القراءة واجتناب الهذ عن أبي وائل يحدث أن رجلاً جاء إلى ابن مسعود فقال: إني قرأت المفصل الليلة كله في ركعة ! فقال عبد الله:" هذاً كهذ الشعر! "

وأخرج من حديث ابن عمرو[٥٦] مرفوعًا: «**يقال لصاحب القرآن: اقرأ وارق في الدرجات، ورتل كما كنت ترتل في الدنيا؛ فإن منْزلتك عند آخر آية كنت تقرؤها**»[٥٧].

قال في "شرح المهذب": واتفقوا على كراهة الإفراط في الإسراع.

قالوا: وقراءة جزء بترتيل أفضل من قراءة جزأين فِي قدر ذلك الزمان بلا ترتيل.

قالوا: واستحباب الترتيل للتدبر، ولأنه أقرب إلَى الإجلال والتوقير، وأشد تأثيرًا فِي القلب، ولهذا يستحب للأعجمي الذي لا يفهم معناه. انتهى.

وفِي "النشر"[٥٨]: اختلف؛ هل الأفضل الترتيل وقلة القراءة أو السرعة مع كثرتِها؟ وأحسن بعض أئمتنا فقال: إن ثواب قراءة الترتيل أجَلّ قدرًا، وثواب الكثرة أكثر عددًا؛ لأن بكل حرف عشر حسنات.

وفِي "البرهان"[٥٩] للزركشي: كمال الترتيل تفخيم ألفاظه، والإبانة عن حروفه، وألاَّ يدغم حرف فِي حرف. وقيل: هذا أقله، وأكمله أن يقرأه على منازله، فإن قرأ تَهديدًا؛ لفظ

وأخرجه سعيد بن منصور (٤٥٧/٢رقم١٥٦) والطيالسي في المسند (٣٤رقم٢٥٩) ومن طريقه الترمذي في السنن (٤٩٨/٢رقم٦٠٢) وأخرجه أحمد في المسند (٤١٧/١) وأبو داود في السنن (٥٦/٢رقم١٣٩٦) والطبراني في المعجم الأوسط (٢٧٧/٢رقم١٩٧٧) والمعجم الكبير (٣٢/١٠رقم٩٨٥٥) والبيهقي في السنن الكبرى (٩/٣) من طرق عن ابن مسعود أنه جاء إليه رجل فقال إني قرأت المفصل البارحة في ركعة فغضب وقال:" إنما فصل لتفصلوه هذاً كهذ الشعر ونثراً كنثر الدقل ...".

قال الترمذي :" هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ".

وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (رقم١٣٩٦)"اهـ.

(٥٦) في مطبوعة الاتقان (ابن عمر)، والتصويب من مصادر التخريج .

(٥٧)قال في غاية البيان :" صحيح: أخرجه أحمد في المسند (١٩٢/٢) وأبو داود في السنن (٧٣/٢رقم١٤٦٤) ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (٣٤٧/٢رقم١٩٩٩) وأخرجه الترمذي في السنن (١٧٧/٥رقم٢٩١٤) ومن طريقه أبو جعفر البلوي في ثبته (١٧٠) وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (٢٢/٥رقم٨٠٥٦) والمروزي في قيام الليل (٧٤) وابن حبان في الصحيح (٤٣/٣رقم٧٦٦) والرامهرمزي في المحدث الفاصل (٣٢٩) والحاكم في المستدرك (٧٣٩/١) وعنه البيهقي في السنن الكبرى (٥٣/٢) وأخرجه البيهقي شعب الإيمان (٣٩١/٢رقم٢١٥٧) وفي السنن الصغرى (٥٦٠/١رقم١٠٣٠) وفي السنن الكبرى (٥٣/٢) والسهمي في تاريخ جرجان (١٣٨) ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١١٤/٧) من طرق عن سفيان عن عاصم عن زر عن عبد الله بن عمرو عنه به .

قال الترمذي :" هذا حديث حسن صحيح".

والحديث صححه لغيره الألباني في السلسلة الصحيحة (٢٣٩/٥رقم٢٢٤٠)"اهـ.

(٥٨) (١/ ٢٠٨).

(٥٩) (١/ ٤٥٠).

به لفظ المتهدد، أو تعظيمًا؛ لفظ به على التعظيم.

مسألة:

وتسن القراءة بالتدبر والتفهم؛ فهو المقصود الأعظم والمطلوب الأهم، وبه تنشرح الصدور، وتستنير القلوب.

قال تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ﴾(٦٠).

وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ﴾(٦١).

وصفة ذلك: أن يشغل قلبه بالتفكر فِي معنَى ما يلفظ به، فيعرف معنَى كل آية، ويتأمل الأوامر والنواهي، ويعتقد قبول ذلك، فإن كان مِمَّا قصَّر عنه فيما مضى؛ اعتذر واستغفر، وإذا مر بآية رحمة؛ استبشر وسأل، أو عذاب؛ أشفق وتعوذ، أو تنْزيه؛ نزه وعظم، أو دعاء؛ تضرع وطلب.

أخرج مسلم عن حذيفة؛ قال: «صليت مع النَّبِي ﷺ ذات ليلة، فافتتح البقرة، ثُمَّ النساء فقرأها، ثُمَّ آل عمران فقرأها؛ يقرأ مترسلاً، إذا مر بآية فيها تسبيح؛ سبح، وإذا مر بسؤال؛ سأل، وإذا مر بتعوُّذ؛ تعوذ»(٦٢).

وروى أبو داود والنسائي وغيرهما عن عوف بن مالك؛ قال: «قمت مع النَّبِي ﷺ ليلة، فقام، فقرأ سورة البقرة، لا يَمر بآية رحمة إلا وقف وسأل، ولا يَمر بآية عذاب إلا وقف وتعوذ»(٦٣).

---

(٦٠) سورة ص: ٢٩.

(٦١) سورة مُحمَّد: ٢٤.

(٦٢)قال في غاية البيان :" أخرجه مسلم في الصحيح (رقم٧٧٢) كتاب صلاة المسافرين باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه"اهـ.

(٦٣)قال في غاية البيان :" صحيح: أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (١٦٦/١رقم١٤٩) ومن طريقه المستغفري في فضائل القرآن (١٦٨/١رقم٦٧) وأخرجه أحمد في المسند (٢٤/٦) وأبو داود في السنن (٢٣٠/١رقم٨٧٣) ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (٣١٠/٢) وكذا في الاعتقاد (٧٨) وأخرجه الترمذي في الشمائل المحمدية (٢٥٦رقم٣١٤) والبزار في المسند (١٨٣/٧رقم٢٧٥٠) والنسائي في السنن (٢٢٣/٢رقم١١٣٢) وفي السنن الكبري(٢٤٠/١رقم٧١٨) والفريابي في فضائل القرآن (٢١٢رقم١٢١) والمروزي في قيام الليل (٥٥) والطبراني في المعجم الكبير (٦١/١٨رقم١١٣) ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٤٤/٢٥) وكذا في مسند الشاميين (١٦٩/٣رقم٢٠٠٩) من طرق عن معاوية بن صالح عن عمرو بن قيس عن عاصم بن حميد عن عوف بن مالك الأشجعي عنه به .

والحديث صححه النووي في المجموع (٧٦/٤) وفي الأذكار (٤٣).

وصححه لغيره الألباني في صحيح سنن أبي داود (٨٧٣)"اهـ.

قال النووي[٦٤]: ومن الآداب إذا قرأ نحو: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾[٦٥]، ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾[٦٦] أن يخفض بها صوته. كذا كان النخعي يفعل[٦٧].

مسألة:

لا بأس بتكرير الآية وترديدها؛ روى النسائي وغيره عن أبي ذر: «أن النَّبِي ﷺ قام بآية يرددها حتَّى أصبح: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾[٦٨] الآية»[٦٩].

مسألة:

يستحب البكاء عند قراءة القرآن، والتباكي لمن لا يقدر عليه، والحزن والخشوع.

قال تعالى: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ﴾[٧٠].

وفِي الصحيحين حديث قراءة ابن مسعود على النَّبِي ﷺ، وفيه: «فإذا عيناه تذرفان»[٧١].

قال فِي "شرح المهذب": وطريقه فِي تحصيل البكاء: أن يتأمل ما يقرأ من التهديد والوعيد الشديد، والمواثيق والعهود، ثُمَّ يفكر فِي تقصيره فيها، فإن لَم يحضره عند ذلك حزن وبكاء؛

---

(٦٤) "التبيان" (ص ٩٥).

(٦٥) سورة التوبة: ٣٠.

(٦٦) سورة المائدة: ٦٤.

(٦٧)قال في غاية البيان :" ذكره الحكيم الترمذي في الأمثال من الكتاب والسنة (٨٠) .

و لم أقف على إسناده"اهـ.

(٦٨) سورة المائدة: ١١٨.

(٦٩) قال في غاية البيان :" حسن : أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢/٢٢٤رقم٨٣٦٨) وأحمد في المسند (٥/١٥٦) وفي الزهد (١٧) والنسائي في السنن (٢/١٧٧رقم١٠١٠) وفي السنن الكبرى (١/٣٤٦رقم١٠٨٣) وفي (٦/٣٣٩رقم١١١٦١) وابن ماجه في السنن (١/٤٢٩رقم١٣٥٠) وابن أبي الدنيا في التهجد وقيام الليل (١٥٥رقم٤٨) و(٤٧٨رقم٤٦١) والطحاوي في شرح المعاني (١/٣٤٧) وأبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ (٣/١١٦رقم٥٤٢) والمستدرك على الصحيحين (١/٣٦٧) ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (٣/١٤) وكذا في شعب الإيمان (٢/٣٥٩رقم٢٠٣٧) وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (١/٤٨٢رقم٧٧٥) ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤/٩٤) وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٢/٣٥٩رقم٢٠٣٨) والخطيب في موضح أوهام الجمع (١/٤٨٧) واللالكائي في اعتقاد أهل السنة (٦/١٠٧١رقم١٩٩٧) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤/١٤٨) والمزي في تهذيب الكمال (٢٣/٥٤٨) من طريقين عن قدامة عن جسرة عن أبي ذر عنه به .

قال الحاكم :"هذا حديث صحيح، و لم يخرجاه".

والحديث صحح سنده العراقي في المغني (١/٢٣١رقم٨٩٧).

وحسنه الألباني في صحيح سنن النسائي (رقم١٠١٠)"اهـ.

(٧٠) سورة الإسراء: ١٠٩.

(٧١)قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٤٧٦٨) كتاب فضائل القرآن باب البكاء عند قراءة القرآن ومسلم في الصحيح (رقم٨٠٠) كتاب صلاة المسافرين باب فضل استماع القرآن"اهـ.

فليبك على فَقْدِ ذلك؛ فإنه من المصائب.

مسألة:

يسن تحسين الصوت بالقراءة وتزيينها؛ لحديث ابن حبان[٧٢] وغيره: «**زينوا القرآن بأصواتكم**».

وفِي لفظ عند الدارمي: "**حسنوا القرآن بأصواتكم؛ فإن الصوت الحسن يزيد القرآن حسنًا**"[٧٣].

---

(٧٢)قال في غاية البيان :" صحيح : أخرجه الطيالسي في المسند (١٠٠رقم٧٣٨) ومن طريقه تمام في فوائده (١٣٠/١رقم٣٠١) وكذا البيهقي في السنن الكبرى (٥٣/٢) وكذا الحافظ في تغليق التعليق (٣٧٥/٥) وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٥٧/٢رقم٨٧٣٧) و(١١٨/٦رقم٢٩٩٣٦) وأحمد في المسند (٢٨٣/٤) والبخاري في خلق أفعال العباد (٦٨، ٦٩) وأبو داود في السنن (٧٤/٢رقم١٤٦٨) ومن طريقه الخطابي في غريب الحديث (٣٥٦/١) وأخرجه النسائي في السنن (١٧٩/٢رقم١٠١٥، ١٠١٦) وفي السنن الكبرى (٣٤٨/١رقم١٠٨٨، ١٠٨٩) وابن ماجه في السنن (٤٢٦/١رقم١٣٤٢) والدارمي في السنن (٥٦٥/٢رقم٣٥٠٠) وابن خزيمة في الصحيح (٢٤/٣، ٢٦رقم١٥٥١، ١٥٥٦) والمروزي في قيام الليل (٥٨) والروياني في المسند (٢٤٢/١رقم٣٥٢، ٣٥٣) وابن حبان في الصحيح (٢٥/٣رقم٧٤٩) والطبراني في المعجم الأوسط (١٧٧/٧رقم٧٢٠٦) والبغوي في مسند ابن الجعد (٣٠٧رقم٢٠٧٧) والحاكم في المستدرك (٧٦١/١-٧٦٣) والبيهقي في السنن الصغرى (٥٦١/١رقم١٠٣٣) وفي الكبرى (٥٣/٢) والخطيب في موضح أوهام الجمع (١٨٧/٢) وفي (٣٥٧/٢) وتمام في الفوائد (١٩٧/١رقم٤٥٨) من طرق عن طلحة بن مصرف عن عبد الرحمن بن عوسجة عن البراء بن عازب عنه به .

قال أبو نعيم في حلية الأولياء (٢٧/٥) :" رواه الجم الغفير عن طلحة بن مصرف ...". ثم ذكر أكثر من ثلاثين نفساً رووه عن طلحة .

وقال ابن كثير في فضائل القرآن (١٩٠) :"هذا إسناد جيد".

والحديث صححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (رقم١٤٦٨).

والحديث علقه البخاري في الصحيح (٢٧٤٣/٦) كتاب التوحيد باب قول النبي ﷺ :"الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة" و:"زينوا القرآن بأصواتكم".

قال الحافظ في فتح الباري (٥١٩/١٣) :" هذا الحديث من الأحاديث التي علقها البخاري و لم يصلها في موضع آخر من كتابه"اهـ.

(٧٣)قال في غاية البيان :"حسن : أخرجه الدارمي في السنن (٥٦٥/٢رقم٣٥٠١) ومن طريقه ابن حبان في الثقات (٤٨/٩) وكذا أبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان (١٢/٤) وأخرجه تمام في الفوائد (٣٧/٢رقم١٠٧١، ١٠٧٢) والحاكم في المستدرك (٧٦٨/١) والبيهقي في شعب الإيمان (٣٨٦/٢رقم٢١٤١) والذهبي في النبلاء (٣٦/٢٠) من طريقين عن صدقة بن أبي عمران عن علقمة بن مرثد عن زاذان أبي عمر عن البراء بن عازب عنه به.

قال الألباني في السلسلة الصحيحة (٤١٤/٢رقم٧٧١) :" إسناده جيد على شرط مسلم"اهـ.

وأخرج البزار وغيره حديث: «**حسن الصوت زينة القرآن**»[٧٤].

(٧٤)قال في غاية البيان :" منكر: أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٩٠/٦) والبغوي في مسند ابن الجعد (٤٩٦رقم٣٤٥٦) وفي فضائل القرآن (١٧٣/٤١-تاريخ دمشق) ومن طريقه الخطيب في موضح أوهام الجمع (١٣٤/٢) وكذا ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٧٣/٤١) وأخرجه البزار في المسند (٣٥٣/٤رقم١٥٥٣) والمروزي في قيام الليل (٥٨) والدينوري في المجالسة وجواهر العلم (٤٩٧/١رقم٢٩٥٨) والدولابي في الكنى والأسماء (٨٨٠/٢رقم١٥٤٢) وابن عدي في الكامل (٣٦٥/٣، ٣٦٦) والطبراني في المعجم الكبير (٨٢/١٠رقم١٠٠٢٣) وعنه أبو نعيم في حلية الأولياء (٩٩/٢) وفي الأربعين على مذهب المتحققين (١٠٧رقم٥٦) وأخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (٢٣٥/٤) وفي الأربعين على مذهب المتحققين (١٠٧رقم٥٦) والخطيب في موضح أوهام الجمع (١٣٣/٢) وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٧٣/٤١) من طرق عن سعيد بن زربي عن حماد عن إبراهيم عن علقمة قال: كنت رجلاً أعطاني الله ﷻ حسن الصوت بالقرآن، وكان ابن مسعود يرسل إلي فأقرأ عليه، فإذا فرغت من قراءتي، قال: زدنا – فداك أبي وأمي –؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول:" إن حسن الصوت زينة القرآن".

قال البزار :" هذا الحديث لا نعلم رواه عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله إلا سعيد بن زربي، وسعيد بن زربي هذا فليس بالقوي".

وقال الدارقطني (١٧٣/٤١-تاريخ دمشق) :" غريب من حديث حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم تفرد به أبو معاوية العباداني وهو سعيد بن زربي عنه بهذه الألفاظ".

وقال أبو نعيم :"غريب من حديث إبراهيم وحماد".

كذا قال البزار والدارقطني؛ فقد توبع، وذلك فيما أخرجه ابن عدي في الكامل (٤٥/٦) : حدثنا محمد بن إبراهيم بن زياد الطيالسي ثنا الحارث بن عبد الله الخازني ثنا قيس بن الربيع عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم عن علقمة عنه به .

قال ابن عدي :" هذا لا أعلم رواه بهذا الإسناد عن حماد بن أبي سليمان غير قيس بن الربيع وأبي عاصم العباداني".

قلت: والعباداني هو سعيد بن زربي، وهي متابعة لا يفرح بها، ففي الإسناد شيخ ابن عدي محمد الطيالسي، متروك، انظر: تاريخ بغداد (٤٠٤/١) للخطيب والميزان (٣٦/٦) للذهبي واللسان (٢٢/٥) للحافظ .

تنبيه: تحرف "حماد" في مطبوعة قيام الليل للمروزي إلى "خالد".

والصواب في الرواية الوقف: فقد أخرجه أبو نعيم في الحلية (٩٩/٢) من طريق سعيد بن زربي عنه به موقوفاً.

وأخرجه البخاري في خلق أفعال العباد (١١٣رقم٢٦٠) وسعيد بن منصور في السنن (٢٢٥/١رقم٥٤) وابن أبي شيبة في المصنف (٢٥٥/٢رقم٨٧٢٤) و(١٤٠/٦رقم٣٠١٥٢) وابن سعد في الطبقات (٨٦/٦) وابن أبي العقب في زوائده على الفوائد المعللة (٩٨رقم٣٥) وأبو نعيم في حلية الأولياء (٩٩/٢) والبيهقي في السنن الكبرى (٥٤/٢) وفي شعب الإيمان (٣٩٢/٢رقم٢١٦٠) ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٧٢/٤١) من طرق عن إبراهيم عن علقمة قال: قرأت على عبد الله، فقال:" رتل فداك أبي وأمي؛ فإنه زين القرآن".

وأخرجه المروزي في قيام الليل (١٠-المختصر) من طريق علقمة عنه به.

وفيه أحاديث صحيحة كثيرة.

فإن لَم يكن حسن الصوت؛ حسنه ما استطاع؛ بحيث لا يخرج إلَى حد التمطيط.

قال النووي(٧٥): ويستحب طلب القراءة من حسن الصوت، والإصغاء إليها؛ للحديث الصحيح، ولا بأس باجتماع الجماعة فِي القراءة، ولا بإدارتِها، وهي: أن يقرأ بعض الجماعة قطعة ثُمَّ البعض قطعة بعدها.

مسألة:

يستحب قراءته بالتفخيم؛ لحديث الحاكم: «**نزل القرآن بالتفخيم**»(٧٦).

قال الحليمي: ومعناه أن يقرأه على قراءة الرجال، ولا يُخَضِّع الصوت فيه ككلام النساء.

قال: ولا يدخل فِي هذا كراهة الإمالة الَّتِي هي اختيار بعض القراءة.

وقد يجوز أن يكون القرآن نزل بالتفخيم، فرخص مع ذلك فِي إمالة ما يحسن إمالته.

مسألة:

وردت أحاديث تقتضي استحباب رفع الصوت بالقراءة وأحاديث تقتضي الإسرار وخفض الصوت.

فمن الأول: حديث الصحيحين: «**ما أذن الله لشيء ما أذن لنبِي حسن الصوت يتغنَّى بالقرآن**

وإسناده صحيح"اهـ.

(٧٥) "التبيان" (ص ٩٠)، وللعلماء كلام حول الإدارة بالقراءة على غير هذه الصفة، انظره فِي كتاب: "الحوادث والبدع" للطرطوشي (ص ٣١٢)، "فتاوى الشاطبِي" (ص ١٩٧)، "بدع القراء" لبكر ابن عبد الله أبو زيد (ص ١٦).

(٧٦)قال في غاية البيان :" منكر: أخرجه ابن الأنباري في الإيضاح (١/٧رقم١٤) ومن طريقه أبو عمرو الداني في الموضح في الفتح والإمالة (٢/٥٠١-جمال القراء) ومن طريقه علم الدين السخاوي في جمال القراء (٢/٥٠١) من طريق عمار بن عبد الملك عن محمد بن عبد العزيز العوفي عنه به .

وأخرجه الحاكم في المستدرك (٢/٢٥٢) وعنه البيهقي في شعب الإيمان (٢/٤٢٦رقم٢٢٩٠) وأخرجه الحاكم في المستدرك (٢/٢٦٤) من طريقين عن بكار بن عبد الله عن محمد بن عبد العزيز العوفي عن أبي الزناد عن خارجة بن زيد عن زيد بن ثابت ﷺ عن النبي ﷺ قال:" أنزل القرآن بالتفخيم؛ كهيئة الطير عذراً ونذراً والصدفين، وألا له الخلق والأمر وأشباه هذا في القرآن".

قال الحاكم:" صحيح الإسناد و لم يخرجاه".

وتعقبه الذهبي في التلخيص بقوله :" لا والله العوفي مجمع على ضعفه، وبكار ليس بعمدة، والحديث واهٍ منكر".

وضعفه المناوي في فيض القدير (٣/٥٦).

وقال الألباني في السلسلة الضعيفة (٣/٣٤٢رقم١٣٤٣) :"منكر ....

وعمار بن عبد الملك اثنان، و الظاهر أنه الذي روى عن بقية ، و هو متروك الحديث عند الأزدي . والله أعلم"اهـ.

يجهر به»[٧٧].

ومن الثاني: حديث أبي داود والترمذي والنسائي: «**الجاهر بالقرآن كالجاهر بالصدقة، والمسر بالقرآن كالمسر بالصدقة**»[٧٨].

قال النووي: والجمع بينهما أن الإخفاء أفضل حيث خاف الرياء أو تأذى مصلون أو نيام بجهره، والجهر أفضل فِي غير ذلك؛ لأن العمل فيه أكثر، ولأن فائدته تتعدى إلَى السامعين، ولأنه يوقظ قلب القارئ، ويجمع همه إلَى الفكر، ويصرف سمعه إليه، ويطرد النوم،و يزيد فِي النشاط.

ويدل لهذا الجمع حديث أبي داود بسند صحيح عن أبي سعيد: «اعتكف رسول الله ﷺ فِي المسجد، فسمعهم يجهرون بالقراءة، فكشف الستر، وقال: ألا إن كلكم مناجٍ لربه، فلا يؤذين بعضكم بعضًا، ولا يرفع بعضكم على بعض فِي القراءة»[٧٩].

---

(٧٧)قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٧١٠٥) كتاب التوحيد باب قول النبي ﷺ :"الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة" ومسلم في الصحيح (رقم٧٩٢) كتاب صلاة المسافرين باب استحباب تحسين الصوت بالقرآن من حديث أبي هريرة ﷺ"اهـ.

(٧٨)قال في غاية البيان :" صحيح : أخرجه سعيد بن منصور في السنن (١/١٣٣رقم٢٦) وأحمد في المسند (٤/١٥١، ١٥٨) والحسن بن عرفه في جزئه (٢١رقم٢-عواليه) وعنه الترمذي في السنن (٥/١٨٠رقم٢٩١٩) ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (٣/١٣) وكذا في شعب الإيمان (٢/٥٢٨رقم٢٦١٠) وكذا الذهبي في تذكرة الحفاظ (١/٢٥٥) وكذا السخاوي في البلدانيات (٢٥٤رقم٤٣) وأخرجه أبو داود في السنن (٢/٣٨رقم١٣٣٣) والنسائي في السنن (٥/٨٠رقم٢٥٦١) وفي السنن الكبرى (٢/٤١رقم٢٣٤٢) وابن حبان في الصحيح (٣/٨رقم٧٣٤) والطبراني في مسند الشاميين (٢/١٨٩رقم١١٦٤، ١١٦٥) والحاكم في المستدرك (١/٧٤١) والبيهقي في شعب الإيمان (٢/٥٢٨رقم٢٦١١) وابن العديم في بغية الطلب (٢/٧٤٢) من طرق عن بحير بن سعد عن خالد بن معدان عن كثير بن مرة عن عقبة بن عامر الجهني عنه به مرفوعاً .

قال الترمذي :"هذا حديث حسن غريب".

وقال السخاوي :" هذا حديث حسن ".

وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (رقم١٣٣٣)"اهـ.

(٧٩)صحيح: أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٢/٤٩٨رقم٤٢١٦) وعنه عبد بن حميد في المسند (٢٧٨رقم٨٨٣) وأحمد في المسند (٣/٩٤) ومن طريق عبد الرزاق أخرجه أبو داود في السنن (٢/٣٨رقم١٣٣٢) وكذا ابن خزيمة في الصحيح (٢/١٩٠رقم١١٦٢) ومن طريق أبي داود أخرجه ابن عبد البر في التمهيد (٢٣/٣١٨) عن معمر عن إسماعيل بن أمية عن أبي سلمة عن أبي سعيد الخدري عنه به .

وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (١٣/١٧٥) من طريق رباح عن معمر عنه به.

والحديث صحح إسناده النووي في المجموع (٣/٣٤٧).

والألباني في صحيح سنن أبي داود (رقم١٣٣٢)"اهـ.

وقال بعضهم: يستحب الجهر ببعض القراءة، والإسرار ببعضها؛ لأن المسر قد يَمل فيأنس بالجهر، والجاهر قد يكل فيستريح بالإسرار.

مسألة:

القراءة فِي المصحف أفضل من القراءة من حفظه؛ لأن النظر فيه عبادة مطلوبة.

قال النووي[٨٠]: هكذا قاله أصحابنا والسلف أيضًا، ولَم أر فيه خلافًا[٨١].

قال: ولو قيل: إنه يختلف باختلاف الأشخاص، فيُختار القراءة فيه لمن استوى خشوعه وتدبره فِي حالتِي القراءة فيه ومن الحفظ، ويُختار القراءة من الحفظ لمن يكمل بذلك خشوعه ويزيد على خشوعه وتدبره لو قرأ من المصحف؛ لكان هذا قولاً حسنًا.

[**قال السيوطي**:] ومن أدلة القراءة فِي المصحف ما أخرجه الطبراني والبيهقي فِي "الشعب" من حديث أوس الثقفي مرفوعًا: «**قراءة الرجل فِي غير المصحف ألف درجة، وقراءته فِي المصحف**

---

(٨٠) "التبيان" (ص ٧٨).

(٨١)قال في غاية البيان :" أخرج مسلم في الصحيح (رقم٧٩٠) كتاب صلاة المسافرين باب فضائل القرآن عن عبد الله بن مسعود أنه قال :" تعاهدوا هذه المصاحف".

وأخرج أبو عبيد في فضائل القرآن (١٤٦/١رقم١٣٦) ومن طريقه المستغفري في فضائل القرآن (٤٢٠/١رقم٥٢٠) وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢٤٠/٢رقم٨٥٥٩، ٨٥٦٠) و(١٤٣/٦رقم٣٠١٧٦) وابن سعد في الطبقات الكبرى (٢٦٤/٤) ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٦٩/٣١) وأخرجه الفريابي في فضائل القرآن (٢٢٩رقم١٥١) من طريقين عن الأعمش عن خيثمة قال: انتهيت إلى عبد الله بن عمرو وهو يقرأ فقال:" هذا حزبي الذي أريد أن أقوم به الليلة".

وإسناده صحيح.

وأخرج عبد الرزاق في التفسير (٢٤٠/٢) ومن طريقه ابن جرير في التفسير (٩٤/٩) وأخرج ابن سعد في الطبقات الكبرى (٢٨٧/٥) ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٨٢/٤١) وأخرج ابن جرير في التفسير (٩٤/٩) وابن أبي حاتم في التفسير (١٥٩٨/٥، ١٦٠٠، ١٦٠١رقم٨٤٤٧، ٨٤٥٥، ٨٤٥٧) والحاكم في المستدرك (٣٥٢/٢) وعنه البيهقي في السنن الكبرى (٩٢/١٠) وفي معرفة السنن والآثار (٥٦٨/٧رقم٦١٤٠) وأخرج أبو نعيم في الحلية (٣٣٠/٣) من طريقين عن عكرمة قال :"جئت ابنَ عباسٍ يوماً وهو يبكي، وإذا المصحف في حجره، فقلت: ما يبكيك يا ابن عباس؟ فقال: هؤلاء الورقات. وإذا هو في سورة الأعراف..."

وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف (٢٤٠/٢رقم٨٥٦١) و(١٤٣/٦رقم٣٠١٧٩) وابن سعد في الطبقات (٩٥/٧) ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٢٥/٢٤) حدثنا ابن علية عن يونس قال:" كان خلق الأولين النظر في المصاحف".

وإسناده صحيح إلى يونس، ويونس توفي سنة ١٣٩هـ "اهـ.

تضاعف ألفي درجة»[٨٢].

وأخرج أبو عبيد بسند ضعيف: «**فضل قراءة القرآن نظرًا على من يقرؤه ظاهرًا كفضل الفريضة على النافلة**»[٨٣].

وأخرج البيهقي عن ابن مسعود مرفوعًا: «**من سره أن يحب الله ورسوله؛ فليقرأ في المصحف**»، وقال: "إنه منكر"[٨٤].

---

(٨٢)قال في غاية البيان :" منكر: أخرجه ابن عدي في الكامل (٢٩٩/٧) ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (٤٠٧/٢رقم٢٢١٧) وأخرجه ابن عدي في الكامل (٢٩٩/٧) ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (٤٠٧/٢رقم٢٢١٨) وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٢١/١رقم٦٠١) من طريق دحيم عن مروان بن معاوية عن أبي سعيد المكي عن عثمان بن عبد الله بن أوس الثقفي عن جده عنه به .

قال أبو حاتم كما في العلل (٧٨/٢رقم١٧٢٦) :" هذا حديث منكر".

وضعفه الألباني في مشكاة المصابيح (٤٩٠/١رقم٢١٦٧)"اهـ.

(٨٣)قال في غاية البيان :" ضعيف جداً: أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٨٦/١رقم٧٧) ومن طريقه ابن شاهين في فضائل الأعمال (٢١٤رقم١٩٤) حدثنا نعيم بن حماد عن بقية بن الوليد عن معاوية بن يحيى عن سليمان بن مسلم عن عبد الله بن عبد الرحمن عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ عنه به .

وزاد المناوي في فيض القدير (٤٣٧/٤) نسبته إلى أبي نعيم والطبراني والديلمي

وضعفه ابن كثير في فضائل القرآن (٢١٠) وابن مفلح في الآداب الشرعية (٢٨٥/٢) والحافظ في فتح الباري (٧٨/٩).

وقال الألباني في ضعيف الجامع الصغير (رقم٣٩٨٠) :"ضعيف جداً"اهـ.

(٨٤)قال في غاية البيان :" حسن : أخرجه ابن عدي في الكامل (٤٤٩/٢) وابن شاهين في الترغيب (٢١٢رقم١٩٠) ومن طريقه الحافظ في نتائج الأفكار (٢/٢٣١/١٢) وأخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (٢٠٩/٧) والرازي في فضائل القرآن (١٤٦رقم١١٥) والبيهقي في شعب الإيمان (٤٠٨/٢رقم٢٢١٩) من طرق عن إبراهيم بن جابر عن الحر بن مالك العنبري ثنا شعبة عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود عنه به .

قال ابن عدي :" هذا الحديث عن شعبة بهذا الإسناد منكر".

وقال الدارقطني في الغرائب (١٣٧/٤رقم٣٨٣٨-أطرافه) :"تفرد به إبراهيم بن جابر بن عيسى عن الحر بن مالك أبي سهل عن شعبة عنه".

وقال البيهقي :"هكذا روي بهذا الإسناد مرفوعاً، وهو منكر تفرد به أبو سهل الحر بن مالك عن شعبة".

وقال أبو نعيم :" غريب تفرد به الحر بن مالك".

وقال الحافظ معلقاً على قول ابن عدي :" هو موافق لما قال مسلم في مقدمة "صحيحه"، حيث قال: وعلامة المنكر في حديث المحدث أن يعمد إلى مثل الزهري في كثرة حديثه وكثرة الرواة عنه، فيأتي عنه بما ليس عند أحد منهم " .

وقال الذهبي في ترجمته : " أتى بخبر باطل فقال : ..." فذكره وقال : "و إنما اتخذت المصاحف بعد النبي ﷺ " .

وأخرج بسند حسن عنه موقوفًا: «أديموا النظر فِي المصحف»[٨٥].

وحكى الزركشي فِي "البرهان"[٨٦] ما بحثه النووي قولاً، وحكى معه قولاً ثالثًا؛ أن القراءة من الحفظ أفضل مطلقًا، وأن ابن عبد السلام اختاره؛ لأن فيه من التدبر ما لا يحصل بالقراءة فِي المصحف.

مسألة:

قال فِي "التبيان"[٨٧]: إذا ارتُجَّ على القارئ، فلم يدر ما بعد الموضع الذي انتهى إليه، فسأل عنه غيره؛ فينبغي أن يتأدب بما جاء عن ابن مسعود والنخعي وبشير بن أبي مسعود؛ قالوا: «إذا سأل أحدكم أخاه عن آية؛ فليقرأ ما قبلها، ثُمَّ يسكت، ولا يقول: كيف كذا وكذا؟ فإنه يلبس عليه»[٨٨]. اهـ.

ورده الحافظ بقوله : " وهذا التعليل ضعيف، ففي الصحيحين : " أن النبي ﷺ نهى عن أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو، مخافة أن يناله العدو"، وما المانع أن يكون الله أطلع نبيه على أن أصحابه سيتخذون المصاحف ؟ لكن الحر مجهول الحال " .

وتعقبه الألباني في السلسلة الصحيحة (٥/٤٥٢رقم٢٣٤٢) بقوله: كلا، فقد قال ابن أبي حاتم (١/٢/٢٧٨):" سألت أبي عنه ؟ فقال : صدوق لا بأس به " . قلت : و سائر رواته ثقات من رجال الشيخين غير إبراهيم بن جابر – و هو القزاز ، أبو إسحاق البصري الباهلي – أورده ابن أبي حاتم (١/١/٩٢) من روايته عن جمع ، ثم قال : " روى عنه أبي و أبو زرعة رحمهم الله " . و أبو زرعة لا يروي إلا عن ثقة، و على هذا فالحديث إسناده حسن عندي . و الله أعلم"اهـ.

(٨٥)قال في غاية البيان :" حسن : أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٣/٣٦٢رقم٥٩٧٩) ومن طريقه االطبراني في المعجم الكبير (٩/١٤١رقم٨٦٩٦) وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٢/٢٤٠رقم٨٥٥٨) وفي (٦/١٤٣رقم٣٠١٧٧) والفريابي في فضائل القرآن (٢٢٧رقم١٤٩، ١٥٠) والطبراني في المعجم الكبير (٩/١٣٩رقم٨٦٨٧) وأبو جعفر البختري في في جزئه (٣٥٠رقم٢٤٨-المجموع) ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (٢/٤٠٨رقم٢٢٢٠) وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٢/٤٠٨رقم٢٢٢١) من طريقين عن عاصم عن زر عن عبد الله قال:" إديموا النظر في المصحف".

وصححه الحافظ في فتح الباري (٩/٧٨)"اهـ.

(٨٦) (١/ ٤٦٣).

تنبيه: تصحفت فِي "مجمع الزوائد" إلَى: "أبو سعيد بن عون"، "وثقه ابن معبد"، والصواب ما أثبته. انظر: "لسان الميزان" (٧/ ٥٢).

(٨٧) (ص ١٢٢).

(٨٨)قال في غاية البيان :" أثر ابن مسعود: أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٣/٣٦٥رقم٥٩٨٨) ومن طريقه المستغفري في فضائل القرآن (١/١٨٤رقم٩٧) وكذا الطبراني في المعجم الكبير (٩/١٤٠رقم٨٦٩٣) وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٩/١٤٠رقم٨٦٩٤) من طريقين عن الأعمش عن إبراهيم عن ابن مسعود :" إذا سأل أحدكم صاحبه كيف يقرأ آية كذا وكذا فليسأله عن ما قبلها".

مسألة:

يكره قطع القراءة لمكالمة أحد.

قال الحليمي: لأن كلام الله لا ينبغي أن يؤثر عليه كلام غيره.

وأيده البيهقي بِما فِي الصحيح: «كان ابن عمر إذا قرأ القرآن لَم يتكلم حتَّى يفرغ منه»(٨٩).

ويكره أيضًا الضحك والعبث والنظر إلَى ما يلهي.

مسألة:

ولا يجوز قراءة القرآن بالعجمية مطلقًا، سواء أحسن العربية أم لا، فِي الصلاة أم خارجها.

وعن أبي حنيفة: أنه يجوز مطلقًا.

وعن أبي يوسف ومُحَمَّد: لمن لا يحسن العربية.

لكن فِي شرح البزدوي: أن أبا حنيفة رجع عن ذلك.

ووجه المنع: أنه يُذهب إعجازه المقصود منه.

وعن القفال من أصحابنا: أن القراءة بالفارسية لا تتصور، قيل له: فإذن لا يقدر أحد أن يفسر القرآن؟! قال: ليس كذلك؛ لأن هناك يجوز أن يأتي ببعض مراد الله ويعجز عن البعض، أما إذا أراد أن يقرأه بالفارسية؛ فلا يُمكن أن يأتي بجميع مراد الله تعالى؛ لأن الترجمة إبدال لفظ بلفظة تقوم مقامها، وذلك غير ممكن؛ بخلاف التفسير.

مسألة:

لا تجوز القراءة بالشاذ، نقل ابن عبد البر الإجماع على ذلك، لكن ذكر موهوب الجزري جوازها فِي غير الصلاة قياسًا على رواية الحديث بالمعنى.

مسألة:

الأولى أن يقرأ على ترتيب المصحف.

قال فِي "شرح المهذب": لأن ترتيبه لحكمة، فلا يتركها إلا فيما ورد فيه الشرع؛ كصلاة

ضعيف؛ للانقطاع.

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١/١٦٠) :"رجاله موثقون إلا أنه منقطع"اهـ.

(٨٩)قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٤٢٥٣) كتاب التفسير باب ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾" اهـ.

الصبح يوم الجمعة بـــ ﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ﴾ و ﴿هَلۡ أَتَىٰ﴾[٩٠] ونظائره، فلو فرق السور أو عكسها؛ جاز وترك الأفضل.

قال: وأما قراءة السورة من آخرها إلَى أولِها؛ فمتفق على منعه؛ لأنه يُذهب بعض نوع الإعجاز، ويزيل حكمة الترتيب.

[قال السيوطي:] وفيه أثر: أخرج الطبراني بسند جيد عن ابن مسعود: «أنه سئل عن رجل يقرأ القرآن منكوسًا؟ قال: ذاك منكوس القلب»[٩١].

وأما خلط سورة بسورة؛ فعد الحليمي تركه من الآداب؛ لِما أخرجه أبو عبيد عن سعيد بن المسيب: «أن رسول الله مر ببلال وهو يقرأ من هذه السورة ومن هذه السورة، فقال: **يا بلال! مررت بك وأنت تقرأ من هذه السورة ومن هذه السورة**. قال: أخلط الطيب بالطيب. فقال: **اقرأ السورة على وجهها** أو قال: **على نحوها**». مرسل صحيح، وهو عند أبي داود موصول عن أبي هريرة بدون آخره، وأخرجه أبو عبيد من وجه آخر[٩٢].

---

(٩٠) قال في غاية البيان :" أخرج البخاري في الصحيح (رقم٨٥١) كتاب الجمعة باب ما يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة ومسلم في الصحيح (رقم٨٨٠) كتاب الجمعة باب ما يقرأ في يوم الجمعة من عن أبي هريرة قال :"كان النبي ﷺ يقرأ في الجمعة في صلاة الفجر : ﴿الم - تَنزِيلُ الْكِتَابِ﴾، و﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ﴾".

وأخرج النسائي في السنن (٥٠٣/٢رقم٩٧٢) وابن خزيمة في الصحيح (٢٥٧/١رقم٥١٢) ومن طريقه الضياء المقدسي في المختارة (١١٦/٧رقم٢٥٤٠) وأخرجه ابن حبان في الصحيح (١٣٢/٥رقم١٨٢٤) ومن طريقه الضياء المقدسي في المختارة (١١٦/٧رقم٢٥٤١) وأخرج الضياء في المختارة (٢٨٩/٧رقم٢٧٤٦) من طرق عن عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ :"أنهم كانوا يسمعون منه النغمة في الظهر بـ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ و﴿ هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾ .

وإسناده صحيح"اهـ.

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٦٨/٧) :" رواه الطبراني، ورجاله ثقات"اهـ.

(٩١)قال في غاية البيان :" صحيح: أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٣٢٣/٤رقم٧٩٤٧) ومن طريقه الطبراني في المعجم الكبير (١٧٠/٩رقم٨٨٤٦) وأخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (١٢١/١رقم١٠٨) ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (٤٣٣/٢رقم٢٣١٢) وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٥٦/٦رقم٣٠٣٠٧) وابن أبي داود في المصاحف (١١٥/٢رقم٤٠٧) وأبو جعفر ابن البختري في فوائده (٤٢٢رقم١٦٨٠-المجموع) والمستغفري في فضائل القرآن (٢٠٨/١رقم١٤٠-١٤٢) والبيهقي في شعب الإيمان (٤٣٣/٢رقم٢٣١٢) من طريقين عن الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود عنه به .

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٦٨/٧) :" رواه الطبراني، ورجاله ثقات"اهـ.

(٩٢) قال في غاية البيان: "صحيح من حديث أبي هريرة: مرسل سعيد بن المسيب: أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٤٩٥/٢، ٤٩٦رقم٤٢٠٩، ٤٢١٠) وأبو عبيد في فضائل القرآن (٢٨٠/١رقم٢٥٢) وابن أبي شيبة في المصنف (١٥١/٦رقم٣٠٢٥٩) من طرق عن عبد الرحمن بن حرملة عن سعيد بن المسيب مرسلاً . وأخرج ابن أبي شيبة

وأخرج [أبو عبيد] عن ابن مسعود؛ قال: «إذا ابتدأت فِي سورة، فأردت أن تتحول منها إلَى غيرها فتحول؛ [إلا] [٩٣] ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾، فإذا ابتدأت فيها؛ لا تتحول منها حتَّى تختمها»[٩٤].

قال أبو عبيد: الأمر عندنا على كراهة قراءة الآيات المختلفة؛ كما أنكر رسول الله ﷺ على بلال، وكما كرهه ابن سيرين[٩٥].

وأما حديث عبد الله؛ فوجهه -عندي- أن يبتدئ الرجل فِي السورة يريد إتْمامها ثُمَّ يبدو له فِي أخرى، فأما من ابتدأ القراءة وهو يريد التنقل من آية إلَى آية وترك التأليف لآي القرآن؛ فإنَّما يفعله من لا علم له؛ لأن الله لو شاء لأنزله على ذلك. انتهى.

وقد نقل القاضي أبو بكر الإجماع على عدم جواز قراءة آية آية من كل سورة.

قال البيهقي: وأحسن ما يحتج به أن يقال: إن هذا التأليف لكتاب الله مأخوذ من جهة

في المصنف (١٥١/٦رقم٣٠٢٦١) حدثنا عبيد الله عن إسرائيل عن أبي إسحاق عن زيد بن يثيع مرسلاً . وهذا إسناد ضعيف؛ لإرساله. وموصول أبي هريرة: أخرجه أبو داود في السنن (٣٧/٢رقم١٣٣٠) ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (١١/٣) وكذا في شعب الإيمان (٢٣١/٢رقم٢٣٠٥) من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال:" ... وقد سمعتك يا بلال وأنت تقرأ من هذه السورة ومن هذه السورة. قال: كلام طيب يجمع الله تعالى بعضه إلى بعض فقال النبي ﷺ:" كلكم قد أصاب". وصحح إسناده النووي في المجموع (٣٤٦/٣) والعراقي في المغني (١٢٧/١رقم٤٩١) والألباني في صحيح أبي داود (رقم١٣٣٠).

والوجه الآخر: أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٤٩٨/٢رقم٤٢١٨) وأبو عبيد في فضائل القرآن (٢٨٥/١) عن ابن جريج أخبرني عطاء عن النبي ﷺ مرسلاً وفيه أن النبي ﷺ قال لهم:"كل ذلك حسن". وهذا إسناده ضعيف؛ لإرساله لكنه يتقوى بموصول أبي هريرة"اهـ

قلت: و لا معارضة بين مرسل ابن المسيب وبين الحديث الموصول؛ إذ أمره صلى الله عليه وسلم بأن يقرأ السورة على نحوها، أمر إرشاد، فلا يفيد عدم جواز ما صنعه بلال، بدليل الرواية الأخرى، وعلى هذا جرى بعض السلف من الجواز، كما روي عن خالد بن الوليد ومعاذ بن جبل رضي الله عنهما، كما في المصنف لابن أبي شيبة(٥٥٢/١٠)؛ وإلا فالرواية المرسلة منكرة، وبالله التوفيق.

(٩٣) في المطبوعة (إلى) وما أثبته في فضائل القرآن ص٩٦، وبه يستقيم المعنى.

(٩٤)قال في غاية البيان :" ضعيف: أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٢٨٤/١رقم٢٥٦) و(٤٨٥/١رقم٤٣٤) حدثنا علي بن عابس عن العلاء بن المسيب عن أبيه عن ابن مسعود عنه به .

وإسناده ضعيف؛ فيه: علي بن عابس الكوفي، ضعيف، وفيه: المسيب بن رافع، لم يسمع من عبد الله بن مسعود، قاله العلائي في جامع التحصيل (٢٨٠) "اهـ.

(٩٥)قال في غاية البيان :" صحيح: أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٢٨٣/١رقم٢٥٥) حدثنا معاذ عن ابن عون قال: سألت ابن سيرين عن الرجل يقرأ من السورة آيتين ثم يدعها ويأخذ في غيرها، ثم يدعها ويأخذ في غيرها ؟ فقال:" ليتق أحدكم أن يأثم إثماً كبيراً وهو لا يشعر"اهـ.

النَّبِي ﷺ، وأخذه عن جبريل، فالأولى للقارئ أن يقرأه على التأليف المنقول، وقد قال ابن سيرين: تأليف الله خير من تأليفكم(٩٦).

مسألة:

قال الحليمي: يسن استيفاء كل حرف أثبته قارئ؛ ليكون قد أتى على جميع ما هو قرآن.

وقال ابن الصلاح والنووي: إذا ابتدأ بقراءة أحد من القراء؛ فينبغي ألاَّ يزال على تلك القراءة ما دام الكلام مرتبطًا، فإذا انقضى ارتباطه؛ فله أن يقرأ بقراءة أخرى، والأَوْلَى دوامه على الأُولى فِي هذا الْمَجلس.

وقال غيرهما بالمنع.

قال ابن الجزري: والصواب أن يقال: إن كانت إحدى القراءتين مرتبة على الأخرى؛ منع ذلك منع تحريم؛ كمن يقرأ: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾(٩٧) برفعهما أو نصبهما، أخذ رفع ﴿ءَادَمُ﴾ من قراءة غير ابن كثير، ورفع ﴿كَلِمَٰتٍ﴾ من قراءته، ونحو ذلك مِمَّا لا يجوز فِي العربية واللغة، وما لَم يكن كذلك؛ فرق فيه بين مقام الرواية وغيرها، فإن كان على سبيل الرواية؛ حرم أيضًا؛ لأنه كذب فِي الرواية وتخليط، وإن كان على سبيل التلاوة؛ جاز.

مسألة:

يسن الاستماع لقراءة القرآن وترك اللغط والحديث بحضور القراءة؛ قال تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾(٩٨).

مسألة:

يسن السجود عند قراءة آية السجدة.

مسألة:

قال النووي(٩٩): الأوقات المختارة للقراءة: أفضلها ما كان فِي الصلاة، ثُمَّ الليل، ثُمَّ نصفه الأخير، وهي بين المغرب والعشاء محبوبة، وأفضل النهار بعد الصبح.

ولا تُكره فِي شيء من الأوقات لمعنى فيه.

ويختار من الأيام: يوم عرفة، ثُمَّ الجمعة، ثُمَّ الإثنين والخميس.

ومن الأعشار: العشر الأخير من رمضان والأول من ذي الحجة.

ومن الشهور: رمضان.

---

(٩٦)قال في غاية البيان :" صحيح : أخرجه أبو عبيد في غريب الحديث (١٠٤/٤) حدثني ابن أبي عدي عن أشعث عن ابن سيرين عنه به "اهـ.

(٩٧) سورة البقرة: ٣٧.

(٩٨) سورة الأعراف: ٢٠٤.

(٩٩) "التبيان" (ص ١٢٢)، "الأذكار" (ص ١٤٠).

ويختار لابتدائه ليلة الجمعة، ولختمه ليلة الخميس، فقد روى ابن أبي داود عن عثمان بن عفان: أنه كان يفعل ذلك[١٠٠].

والأفضل: الختم أول النهار أو أول الليل؛ لِما رواه الدارمي بسند حسن عن سعد بن أبي وقاص؛ قال: «**إذا وافق ختم القرآن أول الليل؛ صلت عليه الملائكة حتى يصبح، وإن وافق ختمه أول النهار صلت عليه الملائكة حتى يُمسي**»[١٠١].

قال في "الإحياء": ويكون الختم أول النهار فِي ركعتَي الفجر، وأول الليل فِي ركعتَي المغرب.

وعن ابن المبارك: يستحب الختم فِي الشتاء أول الليل، وفِي الصيف أول النهار.

مسألة:

يسن صوم يوم الختم؛ أخرجه ابن أبي داود عن جماعة من التابعين[١٠٢].

---

(١٠٠)قال في غاية البيان :" إسناده ضعيف: أخرجه ابن شبة في أخبار المدينة (١٠٢/٢رقم١٦٦٦) والمروزي في قيام الليل (٦٧-المختصر) والقطيعي في زوائده على فضائل الصحابة (٥١٧/١رقم٨٥٠) وأبو عمرو الداني في البيان في عد آي القرآن (٣٢٣) من طريق القاسم أبي عبد الرحمن قال:" كان عثمان ﷺ يفتتح ليلة الجمعة بالبقرة إلى المائدة، وبالأنعام إلى هود، وبيوسف إلى مريم، وبـ طه إلى طسم موسى فرعون، وبالعنكبوت إلى ص، وبـ تنزيل إلى الرحمن، فيفتح ليلة الجمعة ويختم ليلة الخميس".

إسناده ضعيف؛ فيه: القاسم لم يسمع من عثمان، انظر: جامع التحصيل (٢٥٣) للعلائي"اهـ.

(١٠١)قال في غاية البيان :" ضعيف جداً: أخرجه الدارمي في السنن (٥٦١/٢رقم٣٤٨٣) حدثنا محمد بن حميد ثنا هارون عن عنبسة عن ليث عن طلحة بن مصرف عن مصعب بن سعد عن سعد عنه به .

وإسناده ضعيف جداً؛ فيه محمد بن حميد، متروك، وفيه: ليث بن أبي سليم، ضعيف.

وجاء مرفوعاً ولا يصح أيضاً:

أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (٢٦/٥) من طريق هشام بن عبيد الله عن محمد بن جابر عن ليث عن طلحة بن مصرف عن مصعب بن سعد عن سعد عنه به مرفوعاً.

قال أبو نعيم :" غريب من حديث طلحة تفرد به هشام عن محمد".

وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة (١٠٥/١/١٠رقم٤٥٩١) بهشام بن عبيدالله ومحمد بن جابر وليث بن أبي سليم.

وأخرجه ابن الضريس في فضائل القرآن (٥٩رقم٥٢) من طريق حماد عن ابن بكير

وابن الجوزي في التبصرة (٢٨٧/٢) من طريق حماد عن أبي مسكين

كلاهما عن طلحة بن مصرف قوله.

ولعل هذا أشبه بالصواب"اهـ.

(١٠٢)قال في غاية البيان :" أخرج ابن أبي شيبة في المصنف (١٢٩/٦رقم٣٠٠٤١) حدثنا يزيد بن هارون عن العوام بن حوشب عن المسيب بن رافع:" أنه كان يختم القرآن في ثلاث، ويصبح اليوم الذي يختم فيه صائماً".

وأن يُحضر أهله وأصحابه؛ أخرج الطبراني عن أنس: «أنه كان إذا ختم القرآن جمع أهله ودعا»[١٠٣].

وأخرج ابن أبي داود عن الحكم بن عتيبة؛ قال: «أرسل إليَّ مجاهد وعنده ابن أبي أمامة، وقالا: إنا أرسلنا إليك لأنا أردنا أن نختم القرآن، والدعاء يستجاب عند ختم القرآن»[١٠٤].

وأخرج عن مجاهد قال: «كانوا يجتمعون عند ختم القرآن، ويقول: عنده تنْزل الرحمة»[١٠٥].

مسألة:

يستحب التكبير من الضحى إلَى آخر القرآن، وهي قراءة المكيين.

عن موسى بن هارون؛ قال: قال لي البزي: قال لي مُحمَّد بن إدريس الشافعي: "إن تركت التكبير؛ فَقَدت سنة من سنن نبيك".

قال الحافظ عماد الدين ابن كثير[١٠٦]: وهذا يقتضي تصحيحه للحديث[١٠٧].

إسناده صحيح"اهـ.

(١٠٣)قال في غاية البيان :" صحيح : أخرجه سعيد بن منصور في السنن (١٤٠/١رقم٢٧) ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (٣٦٨/٢رقم٢٠٧٠) وأخرجه الدارمي في السنن (٥٦٠/٢رقم٣٤٧٤) والفريابي في فضائل القرآن (١٨٧رقم٨٣) والطبراني في المعجم الكبير (٢٤٢/١رقم٦٧٤) عن جعفر بن سليمان الضبعي عن ثابت البنان عن أنس:" أنه كان إذا ختم القرآن جمع أهله فدعا".

وإسناده حسن .

وأخرجه ابن المبارك في الزهد (٢٧٩رقم٨٠٩) وابن أبي شيبة في المصنف (١٢٨/٦رقم٣٠٠٣٨) وعنه ابن الضريس في فضائل القرآن (١٠٠رقم٨٤) وأخرجه الفريابي في فضائل القرآن (١٨٩رقم٨٥، ٨٦) عن مسعر عن قتادة عن أنس :"أنه كان إذا ختم جمع أهله".

وأخرجه المروزي في قيام الليل (١١٣-المختصر) عن أنس به.

قال البيهقي :" هذا هو الصحيح موقوف، وقد روي من وجه آخر عن قتادة عن أنس مرفوعاً وليس بشيء ".

والأثر صححه النووي في التبيان (٨١).

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٧٢/٧) :" رواه الطبراني، ورجاله ثقات"اهـ.

(١٠٤)قال في غاية البيان :" صحيح : أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٢٨/٦رقم٣٠٠٤٠) والدارمي في السنن (٥٦١/٢رقم٣٤٨٢) وابن الضريس في فضائل القرآن (٩٩، ١٠١رقم٨٦،٨١) والفريابي في فضائل القرآن (١٨٩رقم٨٨-٩٢) والبيهقي في شعب الإيمان (٣٦٨/٢رقم٢٠٧٢، ٢٠٧٣) من طريقين عن الحكم عنه به .

والأثر صححه النووي في التبيان (٨١) "اهـ.

(١٠٥)قال في غاية البيان :" صحيح : أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٢٨/٦، ١٢٨رقم٣٠٠٤٠، ٣٠٠٤٢) من طريقين عن منصور عن الحكم عن مجاهد عنه به .

وأخرجه المروزي في قيام الليل (١١٣-المختصر) عن مجاهد به .

والأثر صححه النووي في التبيان (٨١) "اهـ.

(١٠٦) "تفسير القرآن العظيم" (٤/ ٥٢١)، وانظر فِي المسألة رسالة "إرشاد البصير إلَى سنية التكبير عن البشير

وقال الحليمي: وصفته: أن يقف بعد كل سورة وقفة، ويقول: الله أكبر.

وكذا قال سليم الرازي من أصحابنا فِي "تفسيره": يكبر بين كل سورتين تكبيرة، ولا يصل آخر السورة بالتكبير، بل يفصل بينهما بسكتة.

قال: ومن لا يكبر من القراء حجتهم أن فِي ذلك ذريعة إلَى الزيادة فِي القرآن؛ بأن يداوم عليه، فيتوهم أنه منه.

وفِي "النشر": اختلف القراء فِي ابتدائه؛ هل هو من أول الضحى أو من آخرها؟ وفِي انتهائه؛ هل هو أول سورة الناس أو آخرها؟ ومن وصله بأولها أو آخرها وقطعه.

والخلاف فِي الكل مبنِي على أصل، وهو أنه: هل هو لأول السورة أو لآخرها؟

وفِي لفظه، فقيل: الله أكبر، وقيل: لا إله إلا الله والله أكبر.

وسواء فِي التكبير فِي الصلاة وخارجها. صرح به السخاوي وأبو شامة.

مسألة:

يسن الدعاء عقب الختم؛ لحديث الطبراني وغيره عن العرباض بن سارية مرفوعًا: «**من ختم القرآن؛ فله دعوة مستجابة**»(١٠٨).

وفي "الشعب" من حديث أبي هريرة مرفوعًا: «**من قرأ القرآن، وحمد الرب، وصلى على**

النذير ﷺ" لأحمد الزعبي.

(١٠٧)قال في غاية البيان :" منكر: أخرجه أبو عمرو الداني في التيسير (٢٢٧) والحاكم في المستدرك (٣٠٤/٣) والبيهقي في شعب الإيمان (٣٧٠/٢-٣٧١رقم٢٠٧٧-٢٠٨١) والبغوي في التفسير (٥٠٠/٤) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٥/٥٧-٢٧) والذهبي في معرفة القراء الكبار (١٧٥/١-١٧٧) وفي الميزان (٢٨٩/١) والفاداني في العجالة (٤١) من طريق إسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين أنه قال :" لما بلغت والضحى قال كبر عند خاتمة كل سورة فإني قرأت على عبد الله بن كثير فلما بلغت والضحى قال كبر حتى تختم وأخبره ابن كثير أنه قرأ على مجاهد فأمره بذلك وأخبره مجاهد أن ابن عباس أمره بذلك وأخبره ابن عباس أن أبي بن كعب أمره بذلك وأخبره أبي أنه قرأ على النبي ﷺ فأمره بذلك".

قال أبو حاتم كما في العلل (٧٦/٢رقم١٧٢١) :"منكر".

وقال الذهبي :" خبر غريب". وقال مرة :"هو منكر"اهـ..

(١٠٨)قال في غاية البيان :" ضعيف: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٥٩/١٨رقم٦٤٧) من طريق عبد الحميد بن سليمان عن أبي حازم عن العرباض بن سارية عنه به .

وإسناده ضعيف؛ فيه: عبد الحميد بن سليمان، ضعيف.

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٧٢/٧) :" رواه الطبراني، وفيه عبدالحميد بن سليمان وهو ضعيف".

وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة (١٥/٧رقم٣٠١٤) "اهـ.

النَّبِيﷺ، واستغفر ربه؛ فقد طلب الخير مكانه»[١٠٩].

مسألة:

يسن إذا فرغ من الختمة أن يشرع فِي أخرى عقب الختم؛ لحديث الترمذي وغيره: **«أحب الأعمال إلى الله: الحال الْمرتَحل، الذي يضرب من أول القرآن إلى آخره، كلما حل ارتَحل»**[١١٠].

---

(١٠٩)قال في غاية البيان :" ضعيف جداً: أخرج البيهقي في شعب الإيمان (٣٧٣/٢رقم٢٠٨٤) أخبرنا علي بن أحمد بن عبدان أنا أحمد بن عبيد الصفار ثنا محمد بن الفضل بن جابر ثنا بشر بن معاذ ثنا محمد بن دينار ثنا أبان عن الحسن عن أبي هريرة عنه به .

قال البيهقي :" أبان هذا هو ابن أبي عياش، وهو ضعيف".

قلت: بل هو متروك، ومحمد بن دينار الأزدي، صدوق سيء الحفظ، وتغير قبل موته"اهـ.

(١١٠) قال في غاية البيان :" ضعيف: أخرجه الدارمي في السنن (٥٦٠/٢رقم٣٤٧٦) والترمذي في السنن (١٩٧/٥رقم٢٩٤٨) والطبراني في المعجم الكبير (١٦٨/١٢رقم١٢٧٨٣) وعنه أبو نعيم في حلية الأولياء (٢٦٠/٢) ومن طريق أبي نعيم الذهبي في النبلاء (٥١٦/٤) وأخرجه المروزي في قيام الليل (١١٣) والرامهرمزي في أمثال الحديث (١٢١رقم٨٥) والحاكم في المستدرك (٧٥٧/١) ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (٣٦٧/٢رقم٢٠٦٩) وأخرجه الحاكم في المستدرك (٧٥٧/١) وابن غلبون في التذكرة في القراءات (٧٧٩/٢) وأبو نعيم في حلية الأولياء (١٧٤/٦) وأبو عمرو الداني في جامع البيان (١٧٤٨/٤-١٧٤) والرازي في فضائل القرآن (١١٤رقم٧٩) والبيهقي في شعب الإيمان (٣٤٨/٢رقم٢٠٠١) من طرق عن صالح المري عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن ابن عباس قال: قال رجل: يا رسول الله أي العمل أحب إلى الله ؟ قال :"الحال المرتحل" قال: وما الحال المرتحل ؟ قال:" الذي يضرب من أول القرآن إلى آخره كلما حل ارتحل".

وإسناده ضعيف؛ فيه: صالح المري، ضعيف.

قال الترمذي :" هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث ابن عباس إلا من هذا الوجه وإسناده ليس بالقوي".

وقال أبو نعيم :"غريب من حديث قتادة لم يروه عنه فيما أرى إلا صالح"

وقال الذهبي :" صالح، لين".

والحديث ضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة (٣١٥/٤رقم١٨٣٤).

وقد اضطرب فيه صالح المري؛ فأرسله، وذلك فيما أخرجه الترمذي في السنن (١٩٧/٥) والدارمي في السنن (٥٦٠/٢رقم٣٤٧٦) والحارث المحاسبي في فهم القرآن (٣٠٠) والرازي في فضائل القرآن (١٥) من طرق عن صالح المري عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن النبي مرسلاً

قال الترمذي:" لم يذكر فيه عن ابن عباس! وهذا عندي أصح".

أي من الموصول، وعلى كلٍ فمداره على صالح المري، قد اضطرب فيه.

وله شاهد من حديث أبي هريرة أخرجه الحاكم في المستدرك (٧٥٨/١) من طريق مقدام بن داود بن تليد الرعيني عن خالد بن نزار عن الليث بن سعد عن مالك بن أنس عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة عنه به نحوه .

قال الذهبي :" لم يتكلم عليه الحاكم، وهو موضوع على سند الشيخين، ومقدام متكلم فيه، والآفة منه".

وأخرج الداني بسند حسن عن ابن عباس عن أبي بن كعب: «أن النَّبي ﷺ كان إذا قرأ: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾؛ افتتح من الحمد، ثُمَّ قرأ من البقرة إلَى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾، ثُمَّ دعا بدعاء الختمة، ثُمَّ قام»(١١١).

مسألة:

عن الإمام أحمد أنه منع من تكرير سورة الإخلاص عند الختم، لكن عمل الناس على خلافه(١١٢).

مسألة:

يكره اتخاذ القرآن معيشة يُتكسب بها(١١٣).

وأخرج الآجري من حديث عمران بن الحصين مرفوعًا: «**من قرأ القرآن؛ فليسأل الله به؛ فإنه سيأتي قوم يقرءون القرآن يسألون الناس به**»(١١٤).

وأقره الألباني في السلسلة الضعيفة (٤/٣١٥) "اهـ.

(١١١)قال في غاية البيان :" إسناده ضعيف: أخرجه أبو عمرو الداني في جامع البيان (٤/١٧٤٦) وأبو العلاء الهمداني في مفردته (٢/٤٤٣-النشر) من طرق عن أبي طاهر عبد الواحد بن عمر ابن أبي هاشم المقرئ عن العباس بن أحمد عن عبد الوهاب بن فليح المكي عن عبد الملك بن عبد الله بن شعوة عن وهب بن زمعة بن صالح عن عبد الله بن كثير عن درباس مولى ابن عباس عن عبد الله بن عباس عن أبي بن كعب عنه به مرفوعاً.

قال ابن الجزري في النشر :" غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإسناده حسن إلا أن الحافظ أبا الشيخ الأصبهاني وأبا بكر الزبيني خالفا أبا طاهر بن أبي هاشم وغيره فروياه عن ابن شعوة عن وهب بن زمعة عن أبيه زمعة عن ابن كثير.

وهو الصواب".

وهذه الرواية أخرجها أبو العلاء الهمداني في مفردته (٢/٤٤١-٤٤٣/النشر) من طرق عن العباس بن أحمد عن عبد الوهاب بن فليح عن عبدالملك بن عبد الله عن وهب بن زمعة عن أبيه زمعة بن صالح عن عبد الله بن كثير عنه به.

قلت: وهذا الوجه هو الصواب؛ فعبد الله بن كثير روى عنه زمعة بن صالح لا ابنه وهب كما في تهذيب الكمال (١٥/٤٦٩) للمزي.

وزمعة بن صالح اليماني، ضعيف"اهـ.

(١١٢) الأصل فِي العبادات: المنع، فلا ينتقل عنه إلا بدليل، وعمل الناس الْمُجرد عن الدليل مع وجود مثل أحمد وغيره يخالف فِيه يدل على أنه لا إجماع من عمل الناس، فلا عبرة به.

(١١٣) انظر "سلسلة الأحاديث الصحيحة" (حديث رقم ٢٥٦ - ٢٦٠).

(١١٤)قال في غاية البيان :" حسن لغيره: أخرجه سعيد بن منصور في السنن (١/١٨٧رقم٤٥) ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (٢/٥٣٤رقم٢٦٢٩) وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٦/١٢٤رقم٣٠٠٠٢) وأحمد في المسند (٤/٤٣٢، ٤٣٦، ٤٣٩، ٤٤٥) والترمذي في السنن (٥/١٧٩رقم٢٩١٧) والبزار في المسند (٩/٣٦رقم٣٥٥٣) والطبراني في المعجم الكبير (١٨/١٦٦رقم٣٧٠) والبيهقي في شعب الإيمان (٢/٥٣٣رقم٢٦٢٧، ٢٦٢٨) من طريقين عن خيثمة عن الحسن عن عمران بن حصين عنه به .

وروى البخاري فِي "تاريخه الكبير" بسند صالح حديث: «**من قرأ القرآن عند ظالِم ليرفع منه؛ لُعن بكل حرف عشر لعنات**»(١١٥).

مسألة:

يكره أن يقول: نسيت آية كذا، بل أُنسيتها؛ لحديث الصحيحين(١١٦) في النهي عن ذلك.

مسألة:

الأئمة الثلاثة على وصول ثواب القراءة للميت، ومذهبنا خلافه؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾(١١٧).

فصل فِي الاقتباس وما جرى مجراه

الاقتباس: تضمين الشعر أو النثر بعض القرآن، لا على أنه منه؛ بألاَّ يقال فيه: قال الله تعالى ونحوه؛ فإن ذلك حينئذ لا يكون اقتباسًا.

وقد اشتهر عن المالكية تحريْمه وتشديد النكير على فاعله.

وصرح القاضي أبو بكر من المالكية بأن تضمينه فِي الشعر مكروه، وفِي النثر جائز.

قال الترمذي :" هذا حديث حسن، ليس إسناده بذاك".

وقواه الألباني في السلسلة الصحيحة (١/١/٥١٧رقم٢٥٧)، وقال:" إنما حسن الترمذي هذا الحديث مع ضعف إسناده لما له من الشواهد الكثيرة، و ذلك اصطلاح منه نص عليه في " العلل " التي في آخر "السنن"... ثم ذكر شواهده برقم (٢٥٨-٢٦٠) "اهـ.

(١١٥)قال في غاية البيان :" هذه الجملة بعينها في البرهان للزركشي (١/٤٨٠)، و لم أقف عليه لكن أخرج الديلمي في مسند الفردوس (١/٢٧٣-كنز العمال) بلفظ :"من قرأ عند أمير كتاب الله لعنه الله بكل حرف قرأ عنده لعنة، ولعن عشر لعنات، ويحاجه القرآن يوم القيامة فينادي هنالك ثبوراً فهو ممن يقال له {لا تدعوا اليوم ثبوراً واحداً وادعوا ثبورا كثيراً}

قال التقي الهندي :" عن أبي الدرداء وفيه عمروبن بكر السكسكي، ع عن ابن عمر".

وقلت: عمرو السكسكي متروك"اهـ.

(١١٦)قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٤٧٥٢) كتاب فضائل القرآن باب نسيان القرآن ومسلم في الصحيح (رقم٧٩٠) كتاب صلاة المسافرين باب الأمر بتعهد القرآن من حديث ابن مسعود ﷺ قال رسول اللَّهِ ﷺ :" بِئْسَمَا لِأَحَدِهِمْ يقول: نَسيتُ آيَةَ كَيْتَ وَكَيْتَ؛ بَلْ هو نُسِّيَ، اسْتَذْكِرُوا الْقُرْآنَ فَلَهُوَ أَشَدُّ تَفَصِّيًا من صُدُورِ الرِّجَالِ من النَّعَمِ بِعُقُلِهَا"اهـ.

(١١٧) سورة النجم: ٢٩. وقد كتب بعض أهل العلم رسالة جيدة فِي المسألة، حقق فيها عدم وصول ثوابها إلَى الأموات، عنوانُها: "حكم القراءة على الأموات؛ هل يصل ثوابُها إليهم؟"، تأليف: مُحمَّد أحمد عبد السلام.

وأما أهل مذهبنا؛ فلم يتعرض له المتقدمون ولا أكثر المتأخرين، مع شيوع الاقتباس فِي أعصارهم، واستعمال الشعراء له قديْمًا وحديثًا.

وقد تعرض له جماعة من المتأخرين، فسئل عنه الشيخ عز الدين بن عبد السلام، فأجازه.

ومن "شرح بديعية ابن حجة": الاقتباس ثلاثة أقسام: مقبول، ومباح، ومردود.

- **فالأول:** ما كان فِي الخطب والمواعظ والعهود.

- **والثاني:** ما كان فِي القول والرسائل والقصص.

- **والثالث:** على ضربين: أحدهما: ما نسبه الله إلَى نفسه -ونعوذ بالله مِمَّن ينقله إلَى نفسه-، والآخر: تضمين آية فِي معنَى هزل -ونعوذ بالله من ذلك-.

[قال السيوكي:] وهذا التقسيم حسن جدًّا، وبه أقول.

وقال الشيخ بَهاء الدين ابن السبكي فِي "عروس الأفراح": الورع اجتناب ذلك كله، وأن ينَزه عن مثله كلام الله ورسوله.

ويقرب من الاقتباس شيئان:

أحدهما: قراءة القرآن يراد بِها الكلام؛ قال النووي فِي "التبيان": ذكر ابن أبي داود فِي هذا اختلافًا؛ فروي عن النخعي: أنه كان يكره أن يُتأول القرآن لشيء يُعرض من أمر الدنيا[١١٨]. وقال غيره: يكره ضرب الأمثال من القرآن. صرح به من أصحابنا العماد البيهقي تلميذ البغوي، كما نقله ابن الصلاح فِي فوائد رحلته.

الثاني: التوجيه بالألفاظ القرآنية فِي الشعر وغيره، وهو جائز بلا شك.

خاتمة

قال الزركشي فِي "البرهان"[١١٩]: لا يجوز تعدي أمثلة القرآن.

لكن استشكل هذا بقوله تعالى: ﴿۞إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ أَن يَضۡرِبَ مَثَلٗا مَّا بَعُوضَةٗ فَمَا فَوۡقَهَاۚ﴾[١٢٠]، وقد ضرب النَّبِي ﷺ المثل بِما دون البعوضة، فقال: «**لو كانت الدنيا تزن عند الله**

---

(١١٨) قال في غاية البيان :"ضعيف: أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (١/١٣١رقم١١٨) ومن طريقه المستغفري في فضائل القرآن (١/١٩٧رقم١٢٧) وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٦/١٣٧رقم٣٠١١٥) من طريقين عن مغيرة عن إبراهيم :" كان يكره أن يقرأ القرآن عند الشيء يعرض من أمر الدنيا".

وإسناده ضعيف؛ فيه: المغيرة بن مقسم، مدلس"اهـ.

(١١٩) (١/ ٤٨٤).

(١٢٠) سورة البقرة: ٢٦.

جناح بعوضة...»[١٢١].

[**قال السيوطي:**] قد قال قوم فِي الآية: إن معنَى قوله: ﴿فَمَا فَوْقَهَآ﴾ من الخسة، وعبر بعضهم عن هذا بقوله: معناه: فما دونَها، فزال الإشكال.

(١٢١)قال في غاية البيان :"صحيح : أخرجه الترمذي في السنن (٥٦٠/٤رقم٢٣٢٠) وابن ماجه في السنن (١٣٧٦/٢رقم٤١١٠) وابن أبي عاصم في الزهد (٦٣رقم١٢٨) والعقيلي في الضعفاء (٤٦/٣) والروياني في المسند (٢١٣/٢رقم١٠٥٨) والطبراني في المعجم الكبير (١٥٧/٦، ١٧٨رقم٥٨٤٠، ٥٩٢١) والحاكم في المستدرك (٣٤١/٤) والبيهقي في شعب الإيمان (٣٢٥/٧رقم١٠٤٦٥) من طرق عن أبي حازم عن سهل بن سعد عنه به .

قال الترمذي :" هذا حديث صحيح غريب من هذا الوجه".

وقال الحاكم :" هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه".

والحديث صححه بشواهده الألباني في السلسلة الصحيحة (٣٠٥/٢رقم٦٨٦).

قال الشيخ :وتَمام الحديث: «..... **ما سقى كافرًا منها شربة ماء**»اهـ.

النوع الحادي والأربعون[١٢٢] فِي معرفة الوقف والابتداء

[فضله:]

وهو فن جليل، به يعرف كيفية أداء القراءة.

والأصل فيه ما أخرجه النحاس؛ قال: حدثنا مُحمَّد بن جعفر الأنباري: حدثنا هلال بن العلاء: حدثنا أبي وعبد الله بن جعفر؛ قالا: حدثنا عبد الله بن عمرو الزرقي عن زيد بن أبي أنيسة عن القاسم بن عوف البكري؛ قال: سمعت عبد الله بن عمر يقول: «لقد عشنا برهة من دهرنا، وإن أحدنا ليؤتى الإيْمان قبل القرآن، وتنْزل السورة على مُحمَّد ﷺ، فنتعلم حلالها وحرامها، وما ينبغي أن يوقف عنده منها؛ كما تتعلمون أنتم القرآن اليوم، ولقد رأينا اليوم رجالاً يؤتى أحدهم القرآن قبل الإيْمان، فيقرأ ما بين فاتِحته إلَى خاتمته ما يدري ما أمره ولا زجره ولا ما ينبغي أن يوقف عنده منه»[١٢٣].

قال النحاس: فهذا الحديث يدل على أنَّهم كانوا يتعلمون الأوقاف كما يتعلمون القرآن، وقول ابن عمر: «لقد عشنا برهة من دهرنا». يدل على أن ذلك إجماع من الصحابة ثابت.

[قال السيوطي:] أخرج هذا الأثر البيهقي فِي "سننه".

وسئل علي بن أبي طالب ﷺ، عن قوله تعالى: ﴿ورتل القرآن ترتيلا﴾، فقال: "هو تجويد الحروف ومعرفة الوقوف".

قال ابن الأنباري: من تَمام معرفة القرآن: معرفة الوقف والابتداء.

وقال النكزاوي: باب الوقف عظيم القدر، جليل الخطر؛ لأنه لا يتأتى لأحد معرفة معاني القرآن، ولا استنباط الأدلة الشرعية منه؛ إلا بمعرفة الفواصل.

وفِي "النشر"[١٢٤] لابن الجزري: لَما لَم يُمكن القارئ أن يقرأ السورة أو القصة فِي نفس واحد، ولَم يجز التنفس بين كلمتين حالة الوصل، بل ذلك كالتنفس فِي أثناء الكلمة؛ وجب

---

(١٢٢) **هو النوع الثامن والعشرون على ترتيب السيوطي.**

(١٢٣)قال في غاية البيان :"حسن : أخرجه الطحاوي في شرح المشكل (٨٤/٤) والنحاس في القطع والإتناف (١٢/١) والحاكم في المستدرك (٩١/١) والمستغفري في فضائل القرآن (٢٧٤/١رقم٢٧٠) والبيهقي في السنن الكبرى (١٢٠/٣) ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٦٠/٣١) وأخرجه الثعلبي في التفسير (٢٣٥/٨) والهروي في ذم الكلام (١٤٣/٥رقم١٤٥٨)من طرق عن عبيد الله بن عمرو عن زيد بن أبي أنيسة عن القاسم بن عوف الشيباني عن ابن عمر عنه به .

قال الحاكم:" هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولا أعرف له علة و لم يخرجاه".

وأخرجه المروزي في قيام الليل (٧٨-المختصر) عن ابن عمر عنه به "اهـ.

(١٢٤) (١/ ٢٢٤- ٢٢٥).

حينئذٍ اختيار وقف للتنفس والاستراحة، وتعين ارتضاء ابتداء بعده، وتحتم ألاَّ يكون ذلك مِمَّا يُحيل الْمَعنَى، ولا يُخل بالفهم؛ إذ بذلك يظهر الإعجاز، ويحصل القصد، ولذلك حض الأئمة على تعلمه ومعرفته.

وفِي كلام علي [ﷺ] دليل على وجوب تعلمه ومعرفته، وفِي كلام ابن عمر برهان على أن تعلمه إجماع من الصحابة، وصح -بل تواتر- عندنا تعلمه والاعتناء به من السلف الصالح؛ كأبي جعفر يزيد بن القعقاع أحد أعيان التابعين، وصاحبه الإمام نافع، وأبي عمرو [بن العلاء]، ويعقوب [الحضرمي]، وعاصم [بن أبي النجود]، وغيرهم من الأئمة، وكلامهم فِي ذلك معروف، ونصوصهم عليه مشهورة فِي الكتب.

ومن ثَمَّ اشترط كثير من الخلف على الْمُجيز ألاَّ يجيز أحدًا إلا بمعرفته الوقف والابتداء.

وصح عن الشعبي أنه قال: «إذا قرأت ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾[١٢٥] فلا تسكت حتَّى تقرأ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾[١٢٦]».

[**قال السيوطي**:] أخرجه ابن أبي حاتم.

[**تعريفه**:]

الوقف والقطع والسكت عبارات يطلقها المتقدمون غالبًا؛ مرادًا بِها الوقف، والمتأخرون فرقوا، فقالوا:

- **القطع**: عبارة عن قطع القراءة رأسًا، فهو كالانتهاء، فالقارئ به كالمعرض عن القراءة والمنتقل إلَى حالة أخرى غيرها، وهو الذي يستعاذ بعده للقراءة المستأنفة، ولا يكون إلا على رأس آية؛ لأن رءوس الآي فِي نفسها مقاطع.

وأخرج سعيد بن منصور فِي "سننه": حدثنا أبو الأحوص عن أبي سنان عن ابن أبي الهذيل: أنه قال: «كانوا يكرهون أن يقرءوا بعض الآية ويَدَعوا بعضها»[١٢٧]. إسناده صحيح، وعبد الله بن أبي الهذيل: تابعي كبير.

وقوله: "كانوا"؛ يدل على أن الصحابة كانوا يكرهون ذلك.

- **والوقف**: عبارة عن قطع الصوت عن الكلمة زمنًا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة لا بنية الإعراض، ويكون فِي رءوس الآي وأوسطها، ولا يأتي فِي وسط الكلمة، ولا فيما اتصل رسمًا.

---

(١٢٥) سورة الرحمن: ٢٦.

(١٢٦) سورة الرحمن: ٢٧.

(١٢٧) قال في غاية البيان :" صحيح : أخرجه سعيد بن منصور في السنن (٢/٤٢٨رقم١٣٧) ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (٢/٣٨٥رقم٢١٣٤) وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٦/١٥١رقم٣٠٢٦٤) من طريقين عن أبي سنان عن ابن أبي الهذيل عنه به "اهـ.

- **والسكت**: عبارة عن قطع الصوت زمنًا دون زمن الوقف عادة من غير تنفس.

واختلفت ألفاظ الأئمة فِي التأدية عنه مِمَّا يدل على طوله وقصره؛

فعن حمزة فِي السكت على الساكن قبل الهمزة سكتة يسيرة.

وقال الأشناني: قصيرة.

وعن الكسائي: سكتة مختلسة من غير إشباع.

وقال ابن غلبون: وقفة يسيرة.

وقال مكي: وقفة خفيفة.

وقال ابن شريح: وقفة.

وعن قتيبة: من غير قطع نفس.

وقال الداني: سكتة لطيفة من غير قطع.

وقال الجعبري: قطع الصوت زمنًا قليلاً أقصر من زمن إخراج النفس؛ لأنه إن طال صار وقفًا.

من عبارات أخرى.

قال ابن الجزري[١٢٨]: والصحيح أنه مقيد بالسماع والنقل، ولا يجوز إلا فيما صحت الرواية به لمعنى مقصود بذاته[١٢٩]، وقيل: يجوز فِي رءوس الآي مطلقًا حالة الوصل لقصد البيان، وحمل بعضهم الحديث الوارد على ذلك.

فصل فِي كيفية الوقف على أواخر الكلم

للوقف فِي كلام العرب أوجه متعددة، والمستعمل منها عند أئمة القراءة تسعة: السكون، والروم، والإشمام، والإبدال، والنقل، والإدغام، والحذف، والإثبات، والإلحاق.

- **فأما السكون**؛ فهو الأصل فِي الوقف على الكلمة الْمُحركة وصلاً؛ لأن معنَى الوقف: الترك والقطع، ولأنه ضد الابتداء، فكما لا يبتدأ بساكن؛ لا يوقف على متحرك، وهو اختيار

---

(١٢٨) "النشر فِي القراءات العشر" (١/ ٢٤٣).

(١٢٩) مواضع السكت عن حفص عن عاصم (وقيل باتفاق القراء) خمسة، وهي التالية:

أ) على الألف في ﴿عوجا﴾ (سورة الكهف:١).

ب) على الألف في ﴿مرقدنا﴾ (سورة يس:٥٢).

ت) على النون في ﴿من راق﴾ (سورة القيامة: ٢٧).

ث) على اللام في ﴿بل ران﴾ (سورة المطففين:١٤).

ج) على الهاء، في ﴿ماليه هلك﴾ (سورة الحاقة:٢٨).

كثير من القراء.

- **وأما الروم**؛ فهو عند القراء عبارة عن النطق ببعض الحركة.

وقال بعضهم: تضعيف الصوت بالحركة حتَّى يذهب معظمها.

قال ابن الجزري: وكلا القولين واحد.

ويختص بالمرفوع والْمَجزوم والمضموم والمكسور؛ بخلاف المفتوح؛ لأن الفتحة خفيفة، إذا خرج بعضها؛ خرج سائرها، فلا تقبل التبعيض.

- **وأما الإشمام**؛ فهو عبارة عن الإشارة إلَى الحركة من غير تصويت، وقيل: أن تجعل شفتيك على صورتِها، وكلاهما واحد.

وتختص بالضمة -سواء كانت حركة إعراب أم بناء- إذا كانت لازمة، أما العارضة وميم الجمع عند من ضم وهاء التأنيث؛ فلا روم فِي ذلك ولا إشمام.

وقيد ابن الجزري هاء التأنيث بِما وقف عليها بالهاء؛ بخلاف ما يوقف عليها بالتاء للرسم.

ثُمَّ إن الوقف بالروم والإشمام ورد عن أبي عمرو والكوفيين نصًّا، ولَم يأت عن الباقين فيه شيء، واستحبه أهل الأداء فِي قراءاتِهم أيضًا.

وفائدته: بيان الحركة الَّتِي تثبت فِي الوصل للحرف الموقوف عليه؛ ليظهر للسامع أو الناظر كيف تلك الحركة الموقوف عليها.

- **وأما الإبدال**؛ ففي الاسم المنصوب المنون؛ يوقف عليه بالألف بدلاً من التنوين، ومثله: (إذن)، وفِي الاسم المفرد الْمؤنث بالتاء؛ يوقف عليه بالهاء بدلاً منها، وفيما آخره همزة متطرفة بعد حركة أو ألف؛ فإنه يوقف عليه عند حمزة بإبدالها حرف مد من جنس ما قبلها، ثُمَّ إن كان ألفًا جاز حذفها، نحو ﴿ٱقۡرَأۡ﴾، و﴿نَبِّئۡ﴾، و﴿يَبۡدَؤُاْ﴾، و﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ﴾، و﴿**مِن شَاطِئِ**﴾، و﴿يَشَآءُ﴾، و﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾، و﴿مِن مَّآءٖ﴾.

- **وأما النقل**؛ ففيما آخره همزة بعد ساكن؛ فإنه يوقف عليه عند حمزة بنقل حركتها إليه، فيحرك بها ثم تُحذف هي، سواء كان الساكن صحيحًا نحو: ﴿**دِفۡ**ءٌ﴾، ﴿مِلۡءُ﴾ ﴿يَنظُرُ ٱلۡمَرۡءُ﴾، ﴿لِكُلِّ بَابٖ مِّنۡهُمۡ جُزۡءٞ﴾، ﴿بَيۡنَ ٱلۡمَرۡءِ وَقَلۡبِهِۦ﴾، و﴿بَيۡنَ ٱلۡمَرۡءِ وَزَوۡجِهِۦ﴾، ﴿يُخۡرِجُ ٱلۡخَبۡءَ﴾ ولا ثامن لَهَا، أم ياء أو واوًا أصليتين؛ سواء كانتا حرف مد؛ نحو: ﴿ٱلۡمُسِيٓـَٔةُ﴾ و﴿وَجِاْيٓءَ﴾ و﴿يُضِيٓءُ﴾ و﴿أَن تَبُوٓأَ﴾ و﴿لَنَبُوٓأُ﴾ و﴿وَمَا عَمِلَتۡ مِن سُوٓءٖ﴾. أم [حرف] لين؛ نحو: ﴿شَيۡءٖ﴾ ﴿قَوۡمَ سَوۡءٍ﴾ ﴿مَثَلُ ٱلسَّوۡءِ﴾.

- **وأما الإدغام**؛ ففيما آخره همز بعد ياء أو واو زائدتين؛ فإنه يوقف عليه عند همزه أيضًا بالإدغام بعد إبدال الهمز من جنس ما قبله؛ نحو: ﴿ٱلسَّيِّئُ﴾ و﴿بَرِيٓءٞ﴾، و﴿تَرَوُّاْ﴾.

- **وأما الحذف**؛ ففي الياءات الزوائد عند من يثبتها وصلاً ويحذفها وقفًا، وياءات الزوائد

-وهي الَّتِي لَم تُرسم- مائة وإحدى وعشرون، ومنها خمس وثلاثون فِي حشو الآي، والباقي فِي رءوس الآي.

فنافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي وأبو جعفر يثبتونَها فِي الوصل دون الوقف، وابن كثير ويعقوب يثبتان فِي الحالين، وابن عامر وعاصم وخلف يحذفون فِي الحالين، وربَّما خرج بعضهم عن أصله فِي بعضها.

- **وأما الإثبات**؛ ففى الياءات الْمَحذوفات وصلاً عند من يثبتها وقفًا؛ نحو: ﴿هَادٍ﴾، و﴿وَالٍ﴾، و﴿وَاقٍ﴾، و﴿بَاقٌ﴾.

- **وأما الإلحاق**؛ فما يلحق آخر الكلم من هاءات السكت عند من يلحقها فِي ﴿عَمَّ﴾ و﴿فِيمَ﴾ و﴿بِمَ﴾ و﴿مِمَّ﴾، والنون الْمشددة من جمع الإناث؛ نحو: ﴿هُنَّ﴾ و﴿مِثْلَهُنَّ﴾، والنون المفتوحة نحو ﴿الْعَالَمِينَ﴾ و﴿الَّذِينَ﴾ و﴿الْمُفْلِحُونَ﴾، والمشدد المبنِي؛ نحو: ﴿أَلَا تَعْلُوا عَلَيَّ﴾ و﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ و﴿بِمُصْرِخِيَّ﴾ و﴿لَدَيَّ﴾.

فصل

اصطلح الأئمة على أن لأنواع الوقف والابتداء أسْمَاء، واختلفوا فِي ذلك.

فقال ابن الأنباري: الوقف على ثلاثة أوجه: تام، وحسن، وقبيح.

وقال غيره: الوقف ينقسم إلَى أربعة أقسام: تام مختار، وكافٍ جائز، وحسن مفهوم، وقبيح متروك.

وقال السجاوندي: الوقف على خمس مراتب: لازم، ومطلق، وجائز، ومجوَّز لوجه، ومرخص ضرورة.

وقال غيره: الوقف فِي التنْزيل على ثَمانية أضرب: تام، وشبيه به، وناقص، وشبيه به، وحسن، وشبيه به، وقبيح، وشبيه به.

وقال ابن الجزري[١٣٠]: أكثر ما ذكر الناس فِي أقسام الوقف غير منضبط ولا منحصر، وأقرب ما قلته فِي ضبطه: إن الوقف ينقسم إلَى: اختياري، واضطراري؛ لأن الكلام إما أن يتم أو لا، فإن تم كان اختياريًّا.

وكونه تامًّا لا يخلو:

إما ألاَّ يكون له تعلق بِما بعده ألبتة -أي: لا من جهة اللفظ ولا من جهة الْمَعنَى-؛ فهو الوقف المسمى بالتام؛ لتمامه المطلق، ويوقف عليه ويبتدأ بِما بعده.

قال: وقد يكون الوقف تامًّا فِي تفسير وإعراب وقراءة، غير تام على آخر.

---

(١٣٠) "النشر فِي القراءات العشر" (١/ ٢٢٥).

وقد يتفاضل التام؛ نحو: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ۝ إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾(١٣١)؛ كلاهما تام؛ إلا أن الأول أتم من الثاني؛ لاشتراك الثاني فيما بعده فِي معنَى الخطاب؛ بخلاف الأول، وهذا هو الذي سماه بعضهم شبيهًا بالتام.

ومنه ما يتأكد استحسانه؛ لبيان الْمَعنَى المقصود به، وهو الذي سماه السجاوندي باللازم.

وإن كان له تعلق؛ فلا يخلو:

إما أن يكون من جهة الْمَعنَى فقط، وهو المسمى بالكافي؛ للاكتفاء به واستغنائه عما بعده واستغناء ما بعده عنه؛ كقوله: ﴿وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ﴾(١٣٢)، وقوله: ﴿وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ﴾(١٣٣) وقوله: ﴿عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ﴾(١٣٤).

أو بتفاضل فِي الكفاية؛ كتفاضل التمام؛ نحو: ﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ﴾(١٣٥) كافٍ، ﴿فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضٗاۖ﴾(١٣٦) أكفى منه، ﴿بِمَا كَانُواْ يَكۡذِبُونَ﴾(١٣٧) أكفى منهما.

وقد يكون الوقف كافيًا على تفسير وإعراب وقراءة، غير كافٍ على آخر.

وإن كان التعلق من جهة اللفظ؛ فهو المسمى بالحسن؛ لأنه فِي نفسه حسن مفيد، يجوز الوقف عليه دون الابتداء بما بعده؛ للتعلق اللفظي؛ إلا أن يكون رأس آية؛ فإنه يجوز فِي اختيار أكثر أهل الأداء؛ لِمَجيئه عن النَّبِي ﷺ.

وقد يكون الوقف حسنًا على تقدير، وكافيًا أو تامًّا على آخر.

وإن لَم يتم الكلام؛ كان الوقف عليه اضطراريًّا، وهو المسمى بالقبيح، لا يجوز تعمد الوقف عليه إلا لضرورة؛ من انقطاع نَفَسٍ ونحوه؛ لعدم الفائدة، أو لفساد الْمَعنَى؛ نحو: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ﴾(١٣٨).

وقد يكون بعضه أقبح من بعض؛ نحو: ﴿فَلَهَا ٱلنِّصۡفُۚ وَلِأَبَوَيۡهِ﴾(١٣٩)؛ لإيهامه أنَّهما مع البنت شركاء فِي النصف.

وأقبح منه نحو: ﴿۞إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَسۡتَحۡيِۦٓ﴾(١٤٠)، ﴿فَوَيۡلٞ لِّلۡمُصَلِّينَ﴾(١٤١)، ﴿لَا تَقۡرَبُواْ

---

(١٣١) سورة الفاتحة: ٣-٤.

(١٣٢) سورة البقرة: ٣.

(١٣٣) سورة البقرة: ٤.

(١٣٤) سورة البقرة: ٥.

(١٣٥) سورة البقرة: ١٠.

(١٣٦) سورة البقرة: ١٠

(١٣٧) سورة البقرة: ١٠

(١٣٨) سورة الفاتحة: ٦.

(١٣٩) سورة النساء: ١١.

(١٤٠) سورة البقرة: ٢٦.

ٱلصَّلَوٰةَ﴾[١٤٢].

فهذا حكم الوقف اختياريًّا واضطراريًّا.

وأما الابتداء؛ فلا يكون إلا اختياريًّا؛ لأنه ليس كالوقف تدعو إليه ضرورة، فلا يجوز إلا بمستقل الْمَعنَى، موفٍّ بالمقصود، وهو فِي أقسامه كأقسام الوقف الأربعة، وتتفاوت تَمامًا وكفاية وحسنًا وقبحًا، بحسب التمام وعدمه، وفساد الْمَعنَى وإحالته.

تنبيهات:

الأول: قولهم: "لا يجوز الوقف على المضاف دون المضاف إليه، ولا كذا..."

قال ابن الجزري: إنَّما يريدون به الجواز الأدائي، وهو الذي يحسن فِي القراءة ويروق فِي التلاوة، ولا يريدون بذلك أنه حرام ولا مكروه، اللهم إلا أن يقصد بذلك تحريف القرآن، وخلاف الْمَعنَى الذي أراده الله؛ فإنه يكفر؛ فضلاً عن أن يأثم.

الثاني: قال ابن الجزري: ليس كل ما يتعسفه بعض المعربين أو يتكلفه بعض القراء أو يتأوله بعض أهل الأهواء مِمَّا يقتضي وقفًا وابتداء ينبغي أن يتعمد الوقوف عليه، بل ينبغى تحري الْمَعنَى الأتم والوقف الأوجه؛ نحو الوقف على: ﴿يَٰبُنَيَّ لَا تُشۡرِكۡ﴾[١٤٣] ويبتدئ ﴿بِٱللَّهِۖ إِنَّ ٱلشِّرۡكَ﴾[٣] على معنَى القسم، ونحو: ﴿وَٱرۡحَمۡنَآۚ أَنتَ﴾[١٤٤] والابتداء بـــ ﴿أَنتَ مَوۡلَىٰنَا فَٱنصُرۡنَا﴾[٤] على معنَى النداء؛ فكله تعسف وتَمَحُّل وتحريف للكلم عن مواضعه.

الثالث: يغتفر فِي طول الفواصل والقصص والجمل المعترضة ونحو ذلك، وفِي حالة جمع القراءات، وقراءة التحقيق والترتيل؛ ما لا يُغتفر فِي غيرها، فربَّما أجيز الوقف والابتداء لبعض ما ذكر، ولو كان لغير ذلك لَم يبح.

الرابع: قد يجيزون الوقف على حرف وعلى آخر، ويكون بين الوقفين مراقبة على التضاد، فإذا وقف على أحدهما؛ امتنع الوقف على الآخر؛ كمن أجاز الوقف على ﴿لَا رَيۡبَۛ﴾[١٤٥] فإنه لا يجيزه على ﴿**فيه**﴾[١]، والذي يجيزه على ﴿**فيه**﴾[١] لا يجيزه على ﴿لَا رَيۡبَۛ﴾[١].

قال ابن الجزري: وأول من نبه على المراقبة فِي الوقف: أبو الفضل الرازي، أخذه من المراقبة فِي العروض.

الخامس: قال ابن مجاهد: لا يقوم بالتمام فِي الوقف إلا نحوي عالِم بالقراءات، عالِم

---

(١٤١) سورة الماعون: ٤.

(١٤٢) سورة النساء: ٤٣.

(١٤٣) سورة لقمان: ١٣.

(١٤٤) سورة البقرة: ٢٨٦.

(١٤٥) سورة البقرة: ٢.

بالتفسير والقصص وتخليص بعضها من بعض، عالِم باللغة الَّتِي نزل بِها القرآن.

قال غيره: وكذا علم الفقه.

السادس: حكى ابن برهان النحوي عن أبي يوسف صاحب أبي حنيفة أنه ذهب إلَى أن تقدير الموقوف عليه من القرآن بالتام والناقص والحسن والقبيح وتسميته بذلك بدعة، ومتعمد الوقف على نحوه مبتدع؛ لأن القرآن معجز، وهو كاللفظة الواحدة، فكله قرآن، وبعضه قرآن، وكله تام حسن، وبعضه تام حسن.

السابع: لأئمة القراء مذاهب فِي الوقف والابتداء، فنافع كان يراعي تجانسهما بحسب الْمَعنَى، وابن كثير وحمزة حيث ينقطع النفس، واستثنَى ابن كثير: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾(١٤٦)، ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾(١٤٧)، ﴿إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ﴾(١٤٨)، فتعمد الوقف عليها، وعاصم والكسائي: حيث تم الكلام، وأبو عمرو يتعمد رءوس الآي، ويقول: هو أحب إلي، فقد قال بعضهم: إن الوقف عليه سنة.

وقال البيهقي فِي "الشعب" وآخرون: الأفضل الوقف على رءوس الآيات، وإن تعلقت بِما بعدها؛ اتباعًا لهدي رسول الله ﷺ وسنته.

روى أبو داود وغيره عن أم سلمة: «أن النَّبِي ﷺ كان إذا قرأ؛ قطَّع قراءته آية آية، يقول: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ثُمَّ يقف، ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ **ثُمَّ يقف،** ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ ثُمَّ يقف»(١٤٩).

ضابط:

قال ابن الجزري فِي "النشر": كل ما أجازوا الوقف عليه؛ أجازوا الابتداء بِما بعده.

قاعدة:

أجمعوا على لزوم اتباع رسم المصاحف العثمانية فِي الوقف؛ إبدالاً، وإثباتًا، وحذفًا، ووصلاً، وقطعًا.

إلا أنه ورد عنهم اختلاف فِي أشياء بأعيانها: كالوقف بالهاء على ما كُتب بالتاء، وبإلحاق الهاء فيما تقدم، وغيره. وبإثبات الياء فِي مواضع لَم ترسم بِها. والواو فِي ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾(١٥٠)، ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾(١٥١)، ﴿سَنَدْعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾(١٥٢)، ﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ﴾(١٥٣). والألف

---

(١٤٦) سورة آل عمران: ٧.

(١٤٧) سورة الأنعام: ١٠٩.

(١٤٨) سورة النحل: ١٠٣.

(١٤٩) قال في غاية البيان :" صحيح : وقد سبق تخريجه في النوع الأربعين"اهـ.

(١٥٠) سورة الإسراء: ١١.

(١٥١) سورة القمر: ٦.

فِي ﴿أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[١٥٤]، ﴿يَتَأَيُّهَ ٱلسَّاحِرُ﴾[١٥٥]، ﴿أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾[١٥٦]. وتُحذف النون في ﴿وَكَأَيِّن﴾ حيث وقع؛ فإن أبا عمرو يقف عليه بالياء. ويوصل ﴿أَيًّا مَّا﴾ فِي الإسراء[١٥٧]، و ﴿مَالِ﴾ فِي النساء والكهف والفرقان وسأل. وقطَّع ﴿وَيْكَأَنَّ﴾[١٥٨]، ﴿وَيْكَأَنَّ﴾[١٥٩]، و﴿أَلَّا يَسْجُدُوا۟﴾[١٦٠].

ومن القراء من يتبع الرسم فِي الجميع.

[أهم المصنفات فِي هذ النوع:]

أفرده بالتصنيف خلائق؛ منهم:

- أبو جعفر النحاس.
- والزجاجي.
- والعماني[١٦١].
- وابن الأنباري.
- والداني[١٦٢].
- والسجاوندي[١٦٣].
- وغيرهم.

---

(١٥٢) سورة العلق: ١٨.

(١٥٣) سورة الشورى: ٢٤.

(١٥٤) سورة النور: ٣١.

(١٥٥) سورة الزخرف: ٤٩.

(١٥٦) سورة الرحمن: ٣١.

(١٥٧) سورة الإسراء: ١١٠.

(١٥٨) سورة القصص: ٨٢.

(١٥٩) سورة القصص: ٨٢.

(١٦٠) سورة النمل: ٢٥.

(١٦١) وقد حقق في رسالتين لنيل درجة الماجستير، من الباحثة هند بن منصور العبدلي، ومن الباحث: محمد الأزوري، وذلك في جامعة أم القرى كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة.

(١٦٢) واسم كتابه: "المكتفى فِي الوقف والابتدا"، مطبوع بتحقيق: د. يوسف الْمرعشلي، مؤسسة الرسالة، طبعة أولى، ١٤٠٤هـ.

(١٦٣) له فيه مصنفات؛ منها: "الوقف والابتدا" الكبير والصغير، وحُقِّق له كتاب فِي "علل الوقف" فِي رسالة جامعية لنيل درجة الدكتوراه بجامعة الإمام مُحمَّد بن سعود.

النوع الثاني والأربعون[١٦٤]

فِي الإمالة والفتح وما بينهما

قال الداني: الفتح والإمالة لغتان مشهورتان على ألسنة الفصحاء من العرب الذين نزل القرآن بلغتهم، فالفتح لغة أهل الحجاز، والإمالة لغة عامة أهل نجد من تَميم وأسد وقيس.

قال: والأصل فيها حديث حذيفة مرفوعًا: «**اقرءوا القرآن بلحون العرب وأصواتِها، وإياكم وأصوات أهل الفسق وأهل الكتابين**»[١٦٥].

قال: فالإمالة لا شك من الأحرف السبعة ومن لحون العرب وأصواتِها.

الإمالة: أن ينحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء كثيرًا، وهو الْمَحض. ويقال له أيضًا: الاضطجاع، والبطح، والكسر، وهو بين اللفظين، ويقال له أيضًا: التقليل، والتلطيف، وبين بين.

فهي قسمان: شديدة ومتوسطة، وكلاهما جائز فِي القراءة، والشديدة يُجتنب معها القلب الخالص والإشباع المبالغ فيه، والمتوسطة بين الفتح المتوسط والإمالة الشديدة.

قال الداني: وعلماؤنا مختلفون: أيهما أوجه وأولى؟ وأنا أختار الإمالة الوسطى الَّتِي هي بين بين؛ لأن الغرض من الإمالة حاصل بِها، وهو الإعلام بأن أصل الألف الياء، والتنبيه على انقلابِها إِلَى الياء فِي موضع، أو مشاكلتها للكسر الْمُجاور لَهَا أو الياء.

وأما الفتح؛ فهو فتح القارئ فاه بلفظ الحرف، ويقال له: التفخيم، وهو شديد ومتوسط:

فالشديد: هو نِهاية فتح الشخص فاه بذلك الحرف، ولا يجوز فِي القرآن، بل هو معدوم فِي لغة العرب.

والمتوسط: ما بين الفتح الشديد والإمالة المتوسطة.

قال الداني: وهذا هو الذي يستعمله أصحاب الفتح من القراء.

---

(١٦٤) **هو النوع الثلاثون على ترتيب السيوطي.**

(١٦٥)قال في غاية البيان :" منكر: أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٢١٦/١رقم١٩٥) والفسوي في المعرفة (٢٧٧/٢) وابن عدي في الكامل (٧٨/٢) ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية (١١٨/١رقم١٦٠) وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (١٨٣/٧رقم٧٢٢٣) والبيهقي في شعب الإيمان (٥٤٠/٢رقم٢٦٤٩، ٢٦٥٠) من طريق بقية بن الوليد عن حصين بن مالك عن أبي محمد عن حذيفة بن اليمان عنه به .

قال الطبراني :" لا يروى هذا الحديث عن حذيفة إلا بهذا الإسناد تفرد به بقية".

وقال ابن الجوزي :"هذا حديث لا يصح وأبو محمد مجهول وبقية يروي عن حديث الضعفاء ويدلسهم"

وقال الذهبي في الميزان (٣١٣/٢) في ترجمة حصين بن مالك :" تفرد عنه بقية ليس بمعتمد، والخبر منكر".

وضعفه الألباني في ضعيف الجامع (١٥١رقم١٠٦٧)"اهـ.

واختلفوا؛ هل الإمالة فرع عن الفتح، أو كل منهما أصل برأسه؟

ووجه الأول: أن الإمالة لا تكون إلا لسبب؛ فإن فُقِد لزم الفتح، وإن وجد جاز الفتح والإمالة، فما من كلمة تُمال إلا ومن العرب من يفتحها، فدل اطراد الفتح على أصالته وفرعيتها.

والكلام في الإمالة من خمسة أوجه: أسبابُها، ووجوهها، وفائدتُها، ومن يُميل، وما يُمال.

أما أسبابُها؛ فذكرها القراء عشرة.

قال ابن الجزري: وهي ترجع إلَى شيئين: أحدهما: الكسرة، والثاني: الياء، وكل منهما يكون متقدمًا على محل الإمالة من الكلمة، ومتأخرًا عنه، ويكون أيضًا مقدرًا فِي محل الإمالة، وقد تكون الكسرة والياء غير موجودتين فِي اللفظ ولا مقدرتين فِي محل الإمالة ولكنهما مِمَّا يعرض فِي بعض تصاريف الكلمة، وقد تُمال الألف أو الفتحة لأجل ألف أخرى أو فتحة أخرى ممالة، وتسمى هذه: إمالة لأجل إمالة، وقد تُمال الألف تشبيهًا بالألف الممالة.

قال ابن الجزري: وتُمال أيضًا بسبب كثرة الاستعمال، وللفرق بين الاسم والحرف، فتبلغ اثنا عشر سببًا:

- **فأما الإمالة لأجل الكسرة السابقة**؛ فشرطها أن يكون الفاصل بينها وبين الألف حرفًا واحدًا؛ نحو: كتاب، وحساب، وهذا الفاصل إنَّما حصل باعتبار الألف.

- **وأما الفتحة الممالة**؛ فلا فاصل بينها وبين الكسرة، أو حرفين أولهما ساكن؛ نحو: إنسان، أو مفتوحين والثاني هاء؛ لخفائها.

- **وأما الياء السابقة**؛ فإما ملاصقة؛ كـ ﴿ٱلۡحَيَوٰةَ﴾ و﴿ٱلۡأَيۡمَٰنَ﴾، أو مفصولة بحرفين أحدهما الهاء؛ كـ ﴿يَدَهُۥ﴾.

- **وأما الكسرة المتأخرة**؛ فسواء كانت لازمة؛ نحو: ﴿عَابِدٌ﴾، أم عارضة؛ نحو: ﴿مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ و﴿فِي ٱلنَّارِ﴾.

- **وأما الياء المتأخرة**؛ فنحو: ﴿**مبايع**﴾.

- **وأما الكسرة المقدرة**؛ فنحو: ﴿**خَافَ**﴾، إذ الأصل خوف.

- **وأما الياء المقدرة**؛ فنحو: ﴿**يَخْشَى**﴾ و﴿**الْهُدَى**﴾ و﴿**وَأَتَى**﴾ و﴿**الثَّرَى**﴾؛ فإن الألف فِي كل ذلك منقلبة عن ياء تحركت وانفتح ما قبلها.

- **وأما الكسرة العارضة فِي بعض أحوال الكلمة**؛ فنحو: ﴿**طَابَ**﴾ و﴿**جَاءَ**﴾ و﴿**شَاءَ**﴾ و﴿**زَادَ**﴾؛ لأن الفاء تُكسر من ذلك مع ضمير الرفع المتحرك.

- **وأما الياء العارضة**؛ فكذلك؛ نحو: ﴿**تلا**﴾ و﴿**غزا**﴾؛ فإن ألفهما عن واو، وإنَّما أميلت لانقلابها ياء فِي (تلي) و (غزي).

- **وأما الإمالة لأجل الإمالة**؛ فكإمالة الكسائي الألف بعد النون من ﴿أَنَا اللَّهُ﴾ لإمالة

الألف من الله، ولَم يُمل، ﴿وَإِنَآ إِلَيۡهِ﴾ لعدم ذلك بعده، وجعل من ذلك إمالة ﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ و﴿ٱلۡقُرَىٰ﴾ و﴿ضُحَىٰهَا﴾ و ﴿تَلَىٰهَا﴾.

– **وأما الإمالة لأجل الشبه؛** فإمالة ألف التأنيث فِي نحو: ﴿ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾، وألف ﴿مُوسَىٰ﴾ و﴿عِيسَى﴾ لشبهها بألف ﴿ٱلۡهُدَىٰ﴾.

– **وأما الإمالة لكثرة الاستعمال؛** فكإمالة الناس فِي الأحوال الثلاث على ما رواه صاحب "المبهج".

– **وأما الإمالة للفرق بين الاسم والحرف؛** فكإمالة الفواتح؛ كما قال سيبويه: إن إمالة باء وتاء فِي حروف المعجم؛ لأنَّها أسْمَاء ما يلفظ به، فليست مثل: (ما) و(لا) وغيرهما من الحروف.

أما وجوهها؛ فأربعة ترجع إلَى الأسباب المذكورة، أصلها اثنان: المناسبة والإشعار.

– **فأما المناسبة؛** فقسم واحد، وهو فيما أميل لسبب موجود فِي اللفظ، وفيما أميل لإمالة غيره؛ فإنَّهم أرادوا أن يكون عمل اللسان ومجاورة النطق بالحرف الممال بسبب الإمالة من وجه واحد، وعلى نَمط واحد.

– **وأما الإشعار؛ فثلاثة أقسام:** إشعار بالأصل، وإشعار بِما يعرض فِي الكلمة فِي بعض المواضع، وإشعار بالشبه المشعر بالأصل.

وأما فائدتُها: فسهولة اللفظ، وذلك أن اللسان يرتفع بالفتح وينحدر بالإمالة، والانْحدار أخف على اللسان من الارتفاع، فلهذا أمال من أمال، وأمَّا من فتح؛ فإنه راعى كون الفتح أمتن أو الأصل.

وأما من أمال؛ فكل القراء العشرة إلا ابن كثير؛ فإنه لَم يُمل شيئًا فِي جميع القرآن.

وأما ما يُمال؛ فموضع استيعابه كتب القراءات والكتب الْمؤلفة فِي الإمالة.

خاتمة

كره قوم الإمالة؛ لحديث: «نزل القرآن بالتفخيم»[١٦٦].

وأجيب عنه بأوجه:

أحدها: أنه نزل بذلك، ثُمَّ رخص فِي الإمالة.

ثانيها: أن معناه أنه يُقرأ على قراءة الرجال، لا يخضع الصوت فيه؛ ككلام النساء.

ثالثها: أن معناه أُنزل بالشدة والغلظة على المشركين.

قال فِي جمال القراء[١٦٧]: وهو بعيد فِي تفسير الخبر؛ لأنه نزل أيضًا بالرحمة والرأفة.

---

(١٦٦)قال في غاية البيان :" منكر: سبق تخريجه في النوع الأربعين"اهـ.

(١٦٧) (٢/ ٥٠٥).

رابعها: أن معناه بالتعظيم والتجليل؛ أي: عظموه وبجلوه، فحض بذلك على تعظيم القرآن وتبجيله.

خامسها: أن المراد بالتفخيم تحريك أوساط الكلم بالضم والكسر فِي المواضيع المختلف فيها دون إسكانِها؛ لأنه أشبع لَهَا وأفخم.

قال الداني: وكذا جاء مفسرًا عن ابن عباس(١٦٨).

قال: ويؤيده قول أبي عبيدة: أهل الحجاز يفخمون الكلام كله إلا حرفًا واحدًا (عشرة)؛ فإنَّهم يجزمونه، وأهل نجد يتركون التفخيم فِي الكلام إلا هذا الحرف؛ فإنَّهم يقولون: (عشرة)؛ بالكسر.

قال الداني: فهذا الوجه أولى فِي تفسير الخبر.

أفرد [هذا النوع] بالتصنيف جماعة من القراء؛ منهم ابن القاصح عمل كتابه "قرة العين فِي الفتح والإمالة وبين اللفظين"(١٦٩).

النوع الثالث والأربعون(١٧٠) فِي الإدغام والإظهار والإخفاء والإقلاب

أفرد ذلك بالتصنيف جماعة من القراء.

الإدغام: هو اللفظ بحرفين حرفًا، كالثاني مشددًا، وينقسم إلَى كبير وصغير:

فالكبير: ما كان أول الحرفين متحركًا فيه؛ سواء كان مثلين(١٧١) أم جنسين(١٧٢) أم متقاربين(١٧٣).

وسُمي كبيرًا لكثرة وقوعه؛ إذ الحركة أكثر من السكون، وقيل: لتأثيره فِي إسكان

---

(١٦٨) قال في غاية البيان :" ضعيف جداً: أخرجه الداني (١/١١١-الإتقان) والثعلبي في التفسير (٩/٣٠٨) من طريقين عن علي بن عبد العزيز حدثنا القاسم سمعت الكسائي يخبر عن سليمان عن الزهري قال: قال ابن عباس:" نزل القرآن بالتثقيل والتفخيم نحوقوله الجمعة وأشباه ذلك من الثقيل".

وإسناده ضعيف جداً؛ فيه: سليمان بن أرقم البصري، قال أحمد بن حنبل في العلل (٢/٦٧رقم١٧٥٠-عبد الله) :"لا يسوي شيئاً ؛ لا يروى عنه الحديث"اهـ، وقال البخاري في التاريخ الكبير (٤/٢) :"تركوه"اهـ ، وقال أبو حاتم كما في الجرح (٤/١٠١) لابن أبي حاتم :"متروك الحديث"اهـ ، وقال أبو زرعة كما في الجرح (٤/١٠١) لابن أبي حاتم :"ضعيف الحديث ، ذاهب الحديث"اهـ ، وقال مسلم في الكنى (ق١٠٣) :"منكر الحديث"اهـ، وفيه: انقطاع، فالزهري لم يسمع من ابن عباس"اهـ.

(١٦٩) ومنهم: د. عبد الفتاح شلبِي، وكتابه بعنوان "الإمالة فِي القراءات واللهجات العربية".

(١٧٠) **هو النوع الحادي والثلاثون على ترتيب السيوطي.**

(١٧١) سيأي تفسيرهما قريبًا من كلام صاحب "تقريب النشر".

(١٧٢) سيأي تفسيرهما قريبًا من كلام صاحب "تقريب النشر".

(١٧٣) سيأي تفسيرهما قريبًا من كلام صاحب "تقريب النشر".

المتحرك قبل إدغامه، وقيل: لِما فيه من الصعوبة، وقيل: لشموله نوعي المثلين والجنسين والمتقاربين.

والمشهور بنسبته إليه من الأئمة العشرة هو: أبو عمرو بن العلاء، وورد عن جماعة خارج العشرة؛ كالحسن البصري، والأعمش، وابن محيصن، وغيرهم.

ووجهه: طلب التخفيف.

وكثير من المصنفين فِي القراءات لَم يذكروه ألبتة؛ كأبي عبيد فِي كتابه، وابن مجاهد فِي "مسبعته"، ومكي فِي "تبصرته"، والطلمنكي فِي "روضته"، وابن سفيان فِي "هاديه"، وابن شريح فِي "كافيه"، والمهدوي فِي "هدايته"، وغيرهم.

قال فِي "تقريب النشر": ونعنِي بالمتماثلين: ما اتفقا مخرجًا وصفة. والمتجانسين: ما اتفقا مخرجًا واختلفا صفة. والمتقاربين: ما تقاربا مخرجًا أو صفة.

≅ تنبيهان:

الأول: وافق أبو عمرو حمزة ويعقوب فِي أحرف مخصوصة استوعبها ابن الجزري من كتابيه: "النشر" و"التقريب".

الثاني: أجمع الأئمة العشرة على إدغام ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾(١٧٤)، واختلفوا فِي اللفظ به، فقرأ أبو جعفر بإدغامه محضًا بلا إشارة، وقرأ الباقون بالإشارة رومًا وإشمامًا.

وأما الإدغام الصغير؛ فهو ما كان الحرف الأول فيه ساكنًا، وهو واجب ومُمتنع وجائز، والذي جرت عليه القراءة بذكره فِي كتب الخلاف هو الجائز؛ لأنه الذي اختلف القراء فيه، وهو قسمان:

الأول: إدغام حرف من كلمة فِي حروف متعددة من كلمات متفرقة، وتنحصر فِي (إذ) و(قد) و(تاء التأنيث) و(هل) و(بل).

القسم الثاني: إدغام حروف قربت مخارجها، وهى سبعة عشر حرفًا اختُلف فيها.

- **أحدها:** الباء عند الفاء فِي: ﴿أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ﴾(١٧٥)، و﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ﴾(١٧٦)، ﴿اذْهَبْ فَمَن﴾(١٧٧)، ﴿**فاذهب فإن**﴾(١٧٨) ﴿وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُولَٰئِكَ﴾(١٧٩).

---

(١٧٤) آية: ١١.

(١٧٥) سورة النساء: ٧٤.

(١٧٦) سورة الرعد: ٥.

(١٧٧) سورة الإسراء: ٦٣.

(١٧٨) سورة طه: ٩٧.

(١٧٩) سورة الحجرات: ١١.

- **الثاني:** ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ﴾[١٨٠] فِي البقرة.
- **الثالث:** ﴿ٱرۡكَب مَّعَنَا﴾[١٨١] من هود.
- الرابع: ﴿نَخۡسِفَ بِهِمُ﴾[١٨٢] من سبأ.
- **الخامس:** الراء الساكنة عند اللام؛ نحو: ﴿يَغۡفِرۡ لَكُمۡ﴾[١٨٣]، و ﴿وَٱصۡبِرۡ لِحُكۡمِ رَبِّكَ﴾[١٨٤].
- **السادس:** اللام الساكنة فِي الذال: ﴿مَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ﴾[١٨٥] حيث وقع.
- **السابع:** الثاء فِي الذال فِي ﴿يَلۡهَثۡ ذَّٰلِكَ﴾[١٨٦].
- **الثامن:** الدال فِي الثاء فِي ﴿وَمَن يُرِدۡ ثَوَابَ﴾[١٨٧] حيث وقع.
- **التاسع:** الذال فِي التاء من ﴿ٱتَّخَذۡتُمُ﴾ وما جاء من لفظه.
- **العاشر:** الذال فيها من ﴿فَنَبَذۡتُهَا﴾ فِى طه[١٨٨].
- **الحادي عشر:** الذال فيها أيضًا فِي ﴿عُذۡتُ بِرَبِّي﴾فِي غافر[١٨٩] والدخان[٢].
- **الثاني عشر:** الثاء من ﴿لَّبِثۡتُمۡ﴾[١٩٠] و﴿لَبِثۡتَ﴾[١٩١] كيف جاءا.
- **الثالث عشر:** الثاء فِي ﴿أُورِثۡتُمُوهَا﴾ فِى الأعراف والزخرف[١٩٢].
- **الرابع عشر:** الدال فِي الذال فِي ﴿كٓهيعٓصٓ ۝ ذِكۡرُ﴾.
- **الخامس عشر:** النون فِي الواو من ﴿يسٓ ۝ وَٱلۡقُرۡءَانِ﴾.
- **السادس عشر:** النون فيها من ﴿نٓ وَٱلۡقَلَمِ﴾.
- **السابع عشر:** النون عند الميم من ﴿طسٓمٓ﴾ أول الشعراء والقصص.

≅ قاعدة:

كل حرفين التقيا أولهما ساكن وكانا مثلين أو جنسين وجب إدغام الأول منهما لغة

---

(١٨٠) آية: ٢٨٤.

(١٨١) آية: ٤٢.

(١٨٢) آية: ٩.

(١٨٣) سورة آل عمران: ٣١ ومواضع أخرى.

(١٨٤) سورة الطور: ٤٨.

(١٨٥) منها فِي سورة البقرة: ٨٥.

(١٨٦) سورة الأعراف: ١٧٦.

(١٨٧) منها فِي سورة آل عمران: ١٤٥.

(١٨٨) آية: ٩٦.

(١٨٩) سورة غافر: ٢٧، وسورة الدخان: ٢٠.

(١٩٠) سورة الإسراء: ٥٢.

(١٩١) سورة البقرة: ٢٥٩.

(١٩٢) سورة الأعراف: ٤٣، وسورة الزخرف: ٧٢.

وقراءة.

فالمثلان نحو: ﴿ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ﴾(١٩٣)، ﴿رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ﴾(١٩٤)، ﴿وَقَد دَّخَلُواْ﴾(١٩٥)، ﴿**اذهب وقل لَهم**﴾، ﴿وَهُم مِّنۡ﴾، ﴿عَن نَّفۡسٖ﴾(١٩٦) ﴿يُدۡرِككُّمُ﴾(١٩٧)، ﴿يُوَجِّههُّ﴾(١٩٨).

والجنسان؛ نحو: ﴿قَالَت طَّآئِفَةٞ﴾(١٩٩)، ﴿وَقَد تَّبَيَّنَ﴾(٢٠٠)، ﴿إِذ ظَّلَمۡتُمۡ﴾(٢٠١)، ﴿بَلۡ رَانَ﴾(٢٠٢)، ﴿**هل رأيتم**﴾، ﴿قُل رَّبِّ﴾(٢٠٣).

ما لَم يكن أول المثلين حرف مد؛ [نحو]: ﴿قَالُواْ وَهُمۡ﴾(٢٠٤) ﴿ٱلَّذِى يُوَسۡوِسُ﴾(٢٠٥)، أو أول الجنسين حرف حلق؛ نحو: ﴿فَٱصۡفَحۡ عَنۡهُمۡ﴾(٢٠٦).

≅ فائدة:

كره قوم الإدغام فِي القرآن، وعن حمزة: أنه كرهه فِي الصلاة، فتحصلنا على ثلاثة أقوال.

≅ تذنيب:

يلحق بالقسمين السابقين قسم آخر اختُلف فِي بعضه، وهو أحكام النون الساكنة والتنوين، ولَهما أحكام أربعة: إظهار، وإدغام، وإقلاب، وإخفاء.

- فالإظهار لجميع القراء عند ستة أحرف، وهي حروف الحلق: الْهمزة، والْهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء.

- والإدغام: فِي ستة: حرفان بلا غنة، وهما: اللام والراء، وأربعة بغنة، وهي: النون، والميم، والياء، والواو.

---

(١٩٣) سورة البقرة: ٦٠.

(١٩٤) سورة البقرة: ١٦.

(١٩٥) سورة المائدة: ٦١.

(١٩٦) سورة البقرة: ٤٨.

(١٩٧) سورة النساء: ٧٨.

(١٩٨) سورة النحل: ٧٦.

(١٩٩) سورة آل عمران: ٧٢.

(٢٠٠) سورة البقرة: ٢٥٦.

(٢٠١) سورة الزخرف: ٣٩.

(٢٠٢) سورة المطففين: ١٤.

(٢٠٣) سورة الإسراء: ٢٤.

(٢٠٤) سنورة الشعراء: ٩٦.

(٢٠٥) سورة الناس: ٥.

(٢٠٦) سورة الزخرف: ٨٩.

– والإقلاب عند حرف واحد، وهو الباء، تُقلب النون والتنوين عند الباء ميمًا خالصة[٢٠٧]، فتخفى بغنة.

– والإخفاء عند باقي الحروف، وهي خمسة عشر: التاء، والثاء، والجيم، والدال، والذال، والزاي، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والفاء، والقاف، والكاف.

والإخفاء حالة بين الإدغام والإظهار، ولابد من الغنة معه.

النوع الرابع والأربعون[٢٠٨] في المد والقصر

أفرده جماعة من القراء بالتصنيف.

والأصل فِي المد ما أخرجه سعيد بن منصور فِي "سننه": حدثنا شهاب بن خراش: حدثني مسعود بن يزيد الكندي؛ قال: «كان ابن مسعود يقرئ رجلاً، فقرأ الرجل: ﴿۞ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ﴾ مرسلة، فقال ابن مسعود: ما هكذا أقرأنيها رسول الله ﷺ، فقال: كيف أقرأكها يا أبا عبد الرحمن؟ فقال: أقرأنيها: ﴿۞ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ﴾[٢٠٩]، فمدَّ»[٢١٠].

وهذا حديث جليل حجة ونص فِي الباب، رجال إسناده ثقات، أخرجه الطبرانِي فِي "الكبير".

المد: عبارة عن زيادة مط فِي حرف المد على المد الطبيعي، وهو الذي لا تقوم ذات حرف المد دونه.

والقصر: ترك تلك الزيادة وإبقاء المد الطبيعي على حاله.

---

(٢٠٧) فِي المطبوعتين: "خاصة"، والصواب ما أثبته. راجع: "هداية القاري إِلَى تَجويد كلام الباري" (ص ١٦٨).

(٢٠٨) **هو النوع الثاني والثلاثون على ترتيب السيوطي**.

(٢٠٩) سورة التوبة: ٦٠.

(٢١٠)قال في غاية البيان :" إسناده ضعيف: أخرجه سعيد بن منصور في السنن (٢٥٧/٥رقم١٠٢٣) ومن طريقه الطبراني في المعجم الكبير (١٣٧/٩رقم٨٦٧٧) ومن طريق الطبراني أخرجه ابن الجزري في النشر (٣١٥/١) عن شهاب بن خراش عنه به .

تنبيه : وقع في الإتقان "مسعود بن يزيد"، تبعاً للنشر لابن الجزري وكذا في مجمع الزوائد والظاهر أن هذا في بعض نسخ المعجم الكبير! والتصويب من سنن سعيد بن منصور والمعجم الكبير، بل وقع في الدر المنثور (٢٢١/٤) على الصواب .

وموسى الكندي، لم يتبين لي من هو.

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٥٥/٧) :" رواه الطبراني، ورجاله ثقات".

وقال ابن الجزري :" هذا حديث جليل حجة ونص في هذا الباب رجال إسناده ثقات رواه الطبراني في معجمه الكبير"اهـ.

وحرف المد: الألف مطلقًا، والواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها.

وسببه: لفظي ومعنوي:

فاللفظي: إما همز، أو سكون.

فالهمز: يكون بعد حرف المد وقبله.

والثاني نحو: آدم، ورأى، وإيْمان، وخاطئين، وأوتوا، والموءودة.

والأول: إن كان معه فِي كلمة واحدة؛ فهو المتصل؛ نحو: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾، ﴿شَآءَ ٱللَّهُ﴾، و﴿**السُّوأَى**﴾، و﴿مِن سُوٓءٍ﴾، و﴿يُضِىٓءُ﴾.

وإن كان حرف المد آخر كلمة، والهمز أول أخرى؛ فهو المنفصل؛ نحو: ﴿بِمَآ أُنزِلَ﴾، ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾، ﴿قَالُوٓاْ ءَامَنَّا﴾، ﴿وَأَمْرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾، ﴿فِىٓ أَنفُسِكُمْ﴾، ﴿بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ﴾.

ووجه المد لأجل الهمز: أن حرف المد خفي، والهمز صعب، فزيد فِي الخفي ليتمكن من النطق بالصعب.

والسكون: إما لازم، وهو الذي لا يتغير فِي حاليه؛ نحو: ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾، و﴿دَآبَّةٍ﴾، و﴿ٱلٓمٓ﴾، و﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّى﴾.

أو عارض: وهو الذي يعرض للوقف ونحوه؛ نحو: ﴿ٱلْعِبَادِ﴾، و﴿ٱلْحِسَابِ﴾، و﴿نَسْتَعِينُ﴾، و﴿ٱلرَّحِيمِ﴾، و﴿يُوقِنُونَ﴾؛ حالة الوقف، و﴿فِيهِ هُدًى﴾، و﴿قَالَ لَهُمْ﴾، و﴿يَقُولُ رَبَّنَآ﴾؛ حالة الإدغام.

ووجه المد للسكون: التمكن من الجمع بين الساكنين، فكأنه قام مقام حركة.

وقد أجمع القراء على مد نوعي المتصل وذي الساكن اللازم، وإن اختلفوا فِي مقداره، واختلفوا فِي مد النوعين الآخرين –وهما: المنفصل وذو الساكن العارض– وفِي قصرهما.

– **فأما المتصل؛** فاتفق الجمهور على مده قدرًا واحدًا مشبعًا من غير إفحاش.

وذهب آخرون إلَى تفاضله كتفاضل المنفصل: فالطولى لحمزة وورش، ودونَها لعاصم، ودونَها لابن عامر والكسائي وخلف، ودونَها لأبي عمرو والباقين.

وذهب بعضهم إلَى أنه مرتبتان فقط: الطولى لمن ذُكر، والوسطى لمن بقي.

– **وأما ذو الساكن –ويقال له: مد العدل؛ لأنه يعدل حركة–؛** فالجمهور أيضًا على مده مشبعًا قدرًا واحدًا من غير إفراط.

وذهب بعضهم إلَى تفاوته.

– **وأما الْمنفصل، ويقال له:** مد الفصل؛ لأنه يفصل بين الكلمتين، ومد البسط؛ لأنه يبسط بين الكلمتين، ومد الاعتبار؛ لاعتبار الكلمتين من كلمة، ومد حرف بحرف؛ أي: مد كلمة لكلمة.

والمد جائز من أجل الخلاف فِي مده وقصره، فقد اختلفت العبارات فِي مقدار مده اختلافًا لا يُمكن ضبطه.

والحاصل: أن له سبع مراتب:

الأولى: القصر، وهو حذف المد العرضي، وإبقاء ذات حرف المد على ما فيها، من غير زيادة، وهي فِي المنفصل خاصة لأبِي جعفر وابن كثير ولأبِي عمرو عند الجمهور.

الثانية: فويق القصير قليلاً، وقُدرت بألفين، وبعضهم بألف ونصف، وهي لأبِي عمرو، وفِي المتصل والمنفصل عند صاحب "التيسير".

الثالثة: فويقها قليلاً، وهي التوسط عند الجميع، وقُدرت بثلاث ألفات، وقيل: بألفين ونصف، وقيل: بألفين -على أن ما قبلها بألف ونصف-، وهي لابن عامر والكسائي من الضربين عند صاحب "التيسير".

الرابعة: فويقها قليلاً، وقُدرت بأربع ألفات، وقيل: بثلاث ونصف، وقيل: بثلاث؛ على الخلاف فيما قبلها، وهي لعاصم فِي الضربين عند صاحب "التيسير".

الخامسة: فويقها قليلاً، وقُدرت بخمس ألفات، وبأربع ونصف، وبأربع على الخلاف، وهي فيها لحمزة وورش عنده.

السادسة: فوق ذلك، وقدرها الهذلي بخمس ألفات على تقرير الخامسة بأربع، وذكر أنَّها لحمزة.

السابعة: الإفراط، قدرها الهذلي بست، وذكرها لورش.

قال ابن الجزري: وهذا الاختلاف فِي تقدير المراتب بالألفات، لا تحقيق وراءه، بل هو لفظي؛ لأن المرتبة الدنيا -وهي القصر- إذا زيد عليها أدنى زيادة؛ صارت ثانية، ثُمَّ كذلك حتَّى تنتهي إلَى القصوى.

- وأما العارض؛ فيجوز فيه لكل من القراء كل من الأوجه الثلاثة: المد، والتوسط، والقصر، وهي أوجه تخيير.

وأما السبب المعنوي؛ فهو: قصد المبالغة فِي النفي، وهو سبب قوي مقصود عند العرب، وإن كان أضعف من اللفظي عند القراء، ومنه مد التعظيم فِي نحو: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾، ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، ﴿لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ﴾، وقد ورد عن أصحاب القصر فِي المنفصل لهذا الْمَعنَى، ويسمى مد المبالغة.

قال ابن مهران فِي كتاب "الْمدَّات": إنَّما سُمي مدَّ المبالغة؛ لأنه طلب للمبالغة من نفي إلهية سوى الله تعالى.

قال: وهذا مذهب معروف عند العرب؛ لأنَّها تَمد عند الدعاء، وعند الاستغاثة، وعند المبالغة فِي نفي الشيء، ويَمدون ما لا أصل له بِهذه العلة.

قال ابن الجزري: وقد ورد عن حمزة مد المبالغة للنفى فِى (لا) الَّتِي للتبرئة؛ نحو: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾(٢١١)، ﴿لَّا شِيَةَ فِيهَا﴾(٢١٢)، ﴿لَا مَرَدَّ لَهُۥ﴾(٢١٣)، ﴿لَا جَرَمَ﴾(٢١٤)، وقَدْره فِي ذلك وسط لا يبلغ الإشباع لضعف سببه، نص عليه ابن القصاع.

وقد يجتمع السببان: اللفظي والمعنوي فِي نحو: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، و﴿لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ﴾(٢١٥)، و﴿فَلَآ إِثْمَ عَلَيْهِ﴾(٢١٦)، فيمد حمزة مدًّا مشبعًا على أصله فِي المد لأجل الهمز، ويلغي المعنوي؛ إعمالاً للأقوى وإلغاء للأضعف.

≅ قاعدة:

إذا تغير سبب المد؛ جاز المد مراعاة للأصل، والقصر نظرًا للفظ؛ سواء كان السبب همزًا أو سكونًا، سواء تغير الهمز ببينَ بينَ، أو بإبدال، أو حذف، والمد أولى فيما بقي لتغير أثره؛ نحو: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ﴾(٢١٧) فِي قراءة قالون والبزي، والقصر فيما ذهب أثره؛ نحوها فِي قراءة أبي عمرو.

≅ قاعدة:

متَى اجتمع سببان: قوي وضعيف؛ عُمل بالقوي وألغي الضعيف إجماعًا.

ويتخرج عليها فروع:

- **منها:** الفرع السابق فِى اجتماع اللفظى والمعنوي.

- **ومنها:** نحو: ﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ﴾(٢١٨) و﴿رَءَآ أَيْدِيَهُمْ﴾(٢١٩) إذا قرئ لورش لا يجوز فيه القصر ولا التوسط بل الإشباع؛ عملاً بأقوى السببين، وهو المد لأجل الهمز، فإن وقف على ﴿وَجَآءُوٓ﴾ أو ﴿رَءَآ﴾؛ جازت الأوجه الثلاثة بسبب تقدم الهمز على حرف المد، وذهاب سببية الهمز بعده.

---

(٢١١) سورة البقرة: ٢.

(٢١٢) سورة البقرة: ٧٣.

(٢١٣) فِي مواضع منها: سورة الرعد:١١.

(٢١٤) فِي مواضع منها: سورة هود: ٢٢.

(٢١٥) سورة البقرة: ٢٥٦.

(٢١٦) سورة البقرة: ١٧٣، وغيرها.

(٢١٧) سورة البقرة: ٣١.

(٢١٨) سورة يوسف: ١٦.

(٢١٩) سورة هود: ٧٠.

النوع الخامس والأربعون[٢٢٠] في تخفيف الهمز

فيه تصانيف مفردة.

اعلم أن الهمز لَما كان أثقل الحروف نطقًا، وأبعدها مخرجًا؛ تنوع العرب فِي تخفيفه بأنواع التخفيف، وكانت قريش وأهل الحجاز أكثرهم تخفيفًا، ولذلك أكثر ما يرد تخفيفه من طرقهم؛ كابن كثير من رواية ابن فليح، وكنافع من رواية ورش، وكأبي عمرو؛ فإن مادة قراءته عن أهل الحجاز.

وقد أخرج ابن عدي من طريق موسى بن عبيدة عن نافع عن ابن عمر؛ قال: «ما همز رسول الله ولا أبو بكر ولا عمر ولا الخلفاء، وإنَّما الهمز بدعة ابتدعوها من بعدهم»[٢٢١].

قال أبو شامة: هذا حديث لا يُحتج به، وموسى بن عبيدة الربذي ضعيف عند أئمة الحديث.

[**قال السيوطي:**] وكذا الحديث الذي أخرجه الحاكم فِي "المستدرك" من طريق حمران بن أعين عن أبي الأسود الدؤلي عن أبي ذر؛ قال: «**جاء أعرابي إلَى رسول الله ﷺ، فقال: يا نَبِيء الله! فقال: لست بنبيء الله، ولكنِّي نَبِي الله**»[٢٢٢]. قال الذهبِي: حديث منكر، وحمران رافضي ليس

---

(٢٢٠) **هو النوع الثالث والثلاثون على ترتيب السيوطي.**

(٢٢١) قال في غاية البيان :" ضعيف: أخرجه الحاكم في المستدرك (٢/٢٥١) حدثني أبو الحسين محمد بن محمد بن يعقوب الحافظ المقرئ حدثنا أبو القاسم العباس بن الفضل بن شاذان المقرئ حدثنا إبراهيم بن مهران الأيلي حدثنا مهران بن داود بن مهران المقرئ حدثنا عبد الله بن أذينة الطائي عن موسى بن عبيدة عن نافع عن ابن عمر عنه به .

قال الحاكم :" سمعت أبا عبد الله محمد بن يعقوب الشيباني الحافظ سمعت أبا زكريا يحيى بن محمد بن يحيى سمعت أحمد بن حنبل يقول:" لا أكتب حديث موسى بن عبيدة الربذي ولا حديث عبد الرحمن بن زياد الإفريقي".

تنبيه: لم أقف على الحديث في الكامل، ولم ينسب السيوطي هذا الحديث في الدر المنثور (١/١٧٩) إلا للحاكم، ولم يعزه لابن عدي. وعزى حديث أبي ذر الآتي لابن عدي والحاكم مع الإشارة إلى الراوي"اهـ.

(٢٢٢)قال في غاية البيان :" ضعيف: أخرجه الحاكم في المستدرك (٢/٢٥١) من طريق حسين بن علي الجعفي عن حمران بن أعين عن أبي الأسود الديلي عن أبي ذر عنه به .

وإسناده ضعيف؛ فيه: حمران بن أعين، ضعيف.

وأشار لضعفه العقيلي في الضعفاء (٣/٨١).

وقد اضطرب حمران فيه؛ فقد أخرجه أبو عبيد (١/٤٤٧-تاج العروس) وابن عدي في الكامل (٢/٤٣٦، ٤٣٧) من طرق عن حمزة الزيات عن حمران بن أعين مرسلاً

وقال الزبيدي في تاج العروس (١/٤٤٧) :" منقطع" أي مرسل.

بثقة.

وأحكام الهمز كثيرة، لا يحصيها أقل من مجلد، والذي نورده هنا أن تحقيقه أربعة أنواع:

أحدها: النقل لحركته إلَى الساكن قبله، فيسقط: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾[٢٢٣] بفتح الدال، وبه قرأ نافع من طريق ورش، وذلك حيث كان الساكن صحيحًا آخرًا والهمزة أولاً، واستثنَى أصحاب يعقوب عن ورش: ﴿كِتَٰبِيَهْ ۝١٩ إِنِّي ظَنَنتُ﴾[٢٢٤] فسكنوا الهاء وحققوا الهمزة، وأما الباقون فحققوا وسكنوا فِي جميع القرآن.

وثانيها: الإبدال: أن تبدل الهمزة الساكنة حرف مد من جنس حركة ما قبلها: فتبدل ألفًا بعد الفتح؛ نحو: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ﴾[٢٢٥]، وواوًا بعد الضم؛ نحو: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾[٢٢٦]، وياء بعد الكسر؛ نحو: ﴿جِئْتَ﴾[٢٢٧]، وبه يقرأ أبو عمرو، وسواء كانت الهمزة فاءً أم عينًا أم لامًا؛ إلا أن يكون سكونَها جزمًا؛ نحو: ﴿**ننسأها**﴾[٢٢٨]، ونحو: ﴿**أرجئه**﴾[٢٢٩]، أو يكون ترك الهمز فيه أثقل، وهو ﴿وَتُؤْوِيَ إِلَيْكَ﴾ فِي الأحزاب[٢٣٠]، أو يوقع فِي الالتباس، وهو: ﴿وَرِءْيًا﴾ فِي مريم[٢٣١]، فإن تحركت فلا خلاف عنه في التحقيق؛ نحو: ﴿يُؤَدِّهِۦٓ﴾.

وثالثها: التسهيل بينها وبين حركتها: فإن اتفق الهمزتان فِي الفتح؛ سهَّل الثانية الحرميان وأبو عمرو وهشام، وأبدلها ورش ألفًا، وابن كثير لا يُدخل قبلها ألفًا، وقالون وهشام وأبو عمرو يُدخلونَها، والباقون من السبعة يحققون.

وإن اختلفا بالفتح والكسر؛ سهَّل الحرميان وأبو عمرو الثانية، وأدخل قالون وأبو عمرو قبلها ألفًا، والباقون يحققون.

وله شاهد من حديث ابن عباس: أخرجه العقيلي في الضعفاء (٨١/٣) والصيداوي في معجم الشيوخ (٢٢٦) من طريقين عن عبدالرحيم بن حماد الثقفي قال حدثنا الأعمش عن الشعبي عن عبد الله بن عباس: أن رجلاً قال: يا نبيء الله ! فقال رسول الله :"لست بنبيء الله! ولكن أنا نبي الله".

وإسناده ضعيف جداً؛ فيه: عبد الرحيم بن حماد، يحدث عن الأعمش المناكير، قال العقيلي في الضعفاء (٨١/٣) :" عن الأعمش مناكير، وما لا أصل له من حديث الأعمش"اهـ.

(٢٢٣) سورة المؤمنون: ١.

(٢٢٤) سورة الحاقة: ١٩ –٢٠.

(٢٢٥) سورة طه: ١٣٢.

(٢٢٦) وردت فِي سبعة وثَمانين موضعًا، منها فِي سورة البقرة: ٣ و٤ و٦ و٨٨.

(٢٢٧) وردت فِي ستة مواضع، منها فِي سورة البقرة: ٧١.

(٢٢٨) سورة البقرة: ١٠٦؛ بالهمز وفتح النون والسين: ابن كثير، وأبو عمرو. "الإقناع" (٢/ ٦٠١).

(٢٢٩) سورة الأعراف: ١١١، سورة الشعراء: ٣٦.

(٢٣٠) آية: ٥١.

(٢٣١) آية: ٧٤.

أو بالفتح والضم، وذلك فِي ﴿قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم﴾[٢٣٢]، و﴿أَءُنزِلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ﴾[٢٣٣]، و﴿أَءُلْقِيَ﴾[٢٣٤] فقط، فالثلاثة يسهلون، وقالون يُدخل ألفًا، والباقون يحققون.

قال الداني: وقد أشار الصحابة إلَى التسهيل بكتابة الثانية واوًا.

رابعها: الإسقاط بلا نقل، وبه قرأ أبو عمرو إذا اتفقا فِي الحركة وكانا فِي كلمتين، فإن اتفقا كسرًا؛ نحو: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ﴾[٢٣٥]؛ جعل ورش وقنبل الثانية كياء ساكنة، وقالون والبزي الأولى كياء مكسورة، وأسقطها أبو عمرو، والباقون يحققون.

وإن اتفقا فتحًا؛ نحو: ﴿جَآءَ أَجَلُهُمْ﴾[٢٣٦] جعل ورش وقنبل الثانية كَمَدَّة، وأسقط الثلاثة الأولى، والباقون يحققون.

أو ضمًّا، وهو: ﴿أَوْلِيَآءُ﴾ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ﴾ فقط، أسقطها أبو عمرو، وجعلها قالون والبزي كواو مضمومة، والآخران يجعلان الثانية كواو ساكنة، والباقون يحققون.

ثُمَّ اختلف فِي الساقط؛ هل هو الأولى أو الثانية؟ والأول عن أبي عمرو، والثاني عن الخليل من النحاة.

وتظهر فائدة الخلاف فِي المد، فإن كان الساقط الأولى؛ فهو المنفصل، أو الثانية؛ فهو المتصل.

النوع السادس والأربعون [٢٣٧] فِي وجوه مخاطباته

قال بعضهم: **خطاب القرآن ثلاثة أقسام:**

- قسم لا يصلح إلا للنبِي ﷺ.
- وقسم لا يصلح إلا لغيره.
- وقسم لهما.

قال ابن الجوزي فِي كتاب "النفيس": الخطاب فِي القرآن على خمسة عشر وجهًا.

وقال غيره: على أكثر من ثلاثين وجهًا:

أحدها: خطاب العام، والمراد به العموم؛ كقوله: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ﴾[٢٣٨].

---

(٢٣٢) سورة آل عمران: ١٥.

(٢٣٣) سورة ص: ٨.

(٢٣٤) سورة القمر: ٢٥.

(٢٣٥) سورة البقرة: ٣١.

(٢٣٦) فِي مواضع؛ منها: سورة الأعراف: ٣٤، سورة يونس: ٤٩.

(٢٣٧) **هو النوع الحادي والخمسون على ترتيب السيوطي.**

(٢٣٨) سورة الروم: ٥٤.

والثاني: خطاب الخاص، والمراد به الخصوص؛ كقوله: ﴿أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾(٢٣٩).

الثالث: خطاب العام والمراد به الخصوص؛كقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْ﴾(٢٤٠)؛ لَم يدخل فيه الأطفال والْمَجانين.

الرابع: خطاب الخاص، والمراد به العموم؛ كقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾(٢٤١)؛ افتتح الخطاب بالنَّبي ﷺ، والمراد سائر من يَملك الطلاق.

الخامس: خطاب الجنس؛ كقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾(٢٤٢).

السادس: خطاب النوع؛ نحو: ﴿يَٰبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾(٢٤٣).

السابع: خطاب العين؛ نحو: ﴿يَٰٓءَادَمُ ٱسْكُنْ﴾(٢٤٤)، ﴿يَٰمُوسَىٰ لَا تَخَفْ﴾(٢٤٥).

الثامن: خطاب المدح؛ نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾(٢٤٦).

التاسع: خطاب الذم؛ نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَعْتَذِرُواْ ٱلْيَوْمَ﴾(٢٤٧)، ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾(٢٤٨)، ولتضمنه الإهانة لَم يقع فِي القرآن فِي غير هذين الموضعين، وكثر الخطاب بـــ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾. على المواجهة، وفِي جانب الكفار جيء بلفظ الغيبة؛ إعراضًا عنهم؛ كقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾.

العاشر: خطاب الكرامة؛ كقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾، ﴿۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ﴾.

الحادي عشر: خطاب الإهانة؛ نحو: ﴿فَإِنَّكَ رَجِيمٌ﴾(٢٤٩)، ﴿ٱخْسَـُٔواْ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾(٢٥٠).

الثاني عشر: خطاب التهكم؛ نحو: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾(٢٥١).

الثالث عشر: خطاب الجمع بلفظ الواحد؛ نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ﴾(٢٥٢).

---

(٢٣٩) سورة آل عمران: ١٠٦.

(٢٤٠) سورة الحج: ١.

(٢٤١) سورة الطلاق: ١.

(٢٤٢) سورة الأحزاب: ٥٠.

(٢٤٣) سورة البقرة: ٤٠.

(٢٤٤) سورة البقرة: ٣٥.

(٢٤٥) سورة النمل: ١٠.

(٢٤٦) سورة النساء: ١٢٦.

(٢٤٧) سورة التحريم: ٧.

(٢٤٨) سورة الكافرون: ١.

(٢٤٩) سورة الحجر: ٣٤.

(٢٥٠) سورة المؤمنون: ١٠٨.

(٢٥١) سورة الدخان: ٤٩.

(٢٥٢) سورة الانفطار: ٦.

الرابع عشر: خطاب الواحد بلفظ الجمع؛ نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ﴾[٢٥٣].... إلَى قوله: ﴿فَذَرْهُمْ فِي غَمْرَتِهِمْ﴾[٢٥٤]؛ فهو خطاب له ﷺ؛ إذ لا نبي معه ولا بعده.

الخامس عشر: خطاب الواحد بلفظ الاثنين؛ نحو: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ﴾[٢٥٥] والخطاب لمالك خازن النار، وقيل: لخزنة النار والزبانية، فيكون من خطاب الجمع بلفظ الاثنين.

السادس عشر: خطاب الاثنين بلفظ الواحد؛ كقوله: ﴿فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾[٢٥٦]، أي: وهارون.

السابع عشر: خطاب الاثنين بلفظ الجمع؛ كقوله: ﴿**أن** تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَٱجْعَلُواْ بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً﴾[٢٥٧].

الثامن عشر: خطاب الجمع بلفظ الاثنين كما تقدم في ﴿أَلْقِيَا﴾.

التاسع عشر: خطاب الجمع بعد الواحد؛ كقوله: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُواْ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ﴾[٢٥٨]؛ قال ابن الأنباري: جمع في الفعل الثالث ليدل على أن الأمة داخلون مع النَّبي ﷺ.

العشرون: عكسه؛ نحو: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾[٢٥٩]، ﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[٢٦٠].

الحادي والعشرون: خطاب الاثنين بعد الواحد؛ نحو: ﴿أَجِئْتَنَا لِتَلْفِتَنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ فِي ٱلْأَرْضِ﴾[٢٦١].

الثاني والعشرون: عكسه؛ نحو: ﴿فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾[٢٦٢].

الثالث والعشرون: خطاب العين والمراد به الغير؛ نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[٢٦٣]؛ الخطاب له، والمراد أمته؛ لأنه ﷺ كان تقيًّا، وحاشاه من طاعة الكفار.

الرابع والعشرون: خطاب الغير والمراد به العين؛ نحو: ﴿لَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ كِتَٰبًا فِيهِ

---

(٢٥٣) سورة المؤمنون: ٥١.

(٢٥٤) سورة المؤمنون: ٥٤.

(٢٥٥) سورة ق: ٢٤.

(٢٥٦) سورة طه: ٤٩.

(٢٥٧) سورة يونس: ٨٧.

(٢٥٨) سورة يونس: ٦١.

(٢٥٩) سورة البقرة: ٤٣.

(٢٦٠) سورة يونس: ٨٧.

(٢٦١) سورة يونس: ٧٨.

(٢٦٢) سورة طه: ٤٩.

(٢٦٣) سورة الأحزاب: ١.

ذِكْرُكُمْ﴾[٢٦٤].

الخامس والعشرون: الخطاب العام الذي لَم يُقصد به مخاطب معين؛ نحو: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[٢٦٥]، ﴿**أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ**﴾[٢٦٦].

السادس والعشرون: خطاب الشخص ثُمَّ العدول إلَى غيره؛ نحو: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ﴾[٢٦٧]؛ خوطب به النَّبي ﷺ، ثُمَّ قال للكفار: ﴿فَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ﴾[٢٦٨]؛ بدليل: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[٢٦٩].

السابع والعشرون: خطاب التلوين وهو الالتفات.

الثامن والعشرون: خطاب الجمادات خطاب من يعقل؛ نحو: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾[٢٧٠].

التاسع والعشرون: خطاب التهييج؛ نحو: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَتَوَكَّلُوٓاْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾[٢٧١].

الثلاثون: خطاب التحنن والاستعطاف؛ نحو: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ﴾[٢٧٢]... الآية.

الحادي والثلاثون: خطاب التحبب؛ نحو: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ﴾[٢٧٣]، ﴿يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ﴾[٢٧٤]، ﴿يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي﴾[٢٧٥].

الثاني والثلاثون: خطاب التعجيز؛ نحو: ﴿فَأْتُواْ بِسُورَةٍ﴾[٢٧٦].

الثالث والثلاثون: خطاب التشريف، وهو كل ما فِي القرآن مخاطبة بـــ ﴿قُلْ﴾؛ فإنه تشريف منه تعالى لهذه الأمة بأن يخاطبها بغير واسطة لتفوز بشرف المخاطبة.

الرابع والثلاثون: خطاب المعدوم، ويصح ذلك تبعًا لموجود؛ نحو: ﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ﴾؛ فإنه خطاب لأهل ذلك الزمان ولكل من بعدهم.

---

(٢٦٤) سورة الأنبياء: ١٠.

(٢٦٥) سورة الأنعام: ٢٧.

(٢٦٦) سورة الحج: ١٨.

(٢٦٧) سورة هود: ١٤.

(٢٦٨) سورة هود: ١٤.

(٢٦٩) سورة هود: ١٤.

(٢٧٠) سورة فصلت: ١١.

(٢٧١) سورة المائدة: ٢٣.

(٢٧٢) سورة الزمر: ٥٣.

(٢٧٣) سورة مريم: ٤٤.

(٢٧٤) سورة لقمان: ١٦.

(٢٧٥) سورة طه: ٩٤.

(٢٧٦) سورة البقرة ٢٣.

النوع السابع والأربعون[٢٧٧] فِي الخبر والإنشاء

اعلم أن الحذاق من النحاة وغيرهم وأهل البيان قاطبة على انْحصار الكلام فيهما، وأنه ليس له قسم ثالث.

[تعريف الخبر والإنشاءٍ:]

قد اختلف الناس فِي حد الخبر:

فقيل: لا يحد لعسره، وقيل: لأنه ضروري؛ لأن الإنسان يفرق بين الإنشاء والخبر ضرورة. ورجحه الإمام فِي "المحصول".

والأكثر على حده.

فقال القاضي أبو بكر والمعتزلة: الخبر: الكلام الذي يدخله الصدق والكذب.

فأورد عليه خبر الله تعالى؛ فإنه لا يكون إلا صدقًا.

فأجاب القاضي بأنه يصح دخوله لغة.

وقيل: الذي يدخله التصديق والتكذيب.

وهو سالِم من الإيراد المذكور.

وقال أبو الحسن البصري: كلام يفيد بنفسه نسبة.

فأورد عليه نحو: (قم)؛ فإنه يدخل فِي الحد؛ لأن القيام منسوب والطلب منسوب.

وقيل: الكلام المفيد بنفسه إضافة أمر من الأمور إلَى أمر من الأمور نفيًا أو إثباتًا.

وقيل: القول المقتضي بصريحه نسبة معلوم إلَى معلوم بالنفي والإثبات.

وقال المتأخرون: الإنشاء ما يحصل مدلوله فِي الخارج بالكلام، والخبر خلافه.

---

(٢٧٧) **هو النوع السابع والخمسون على ترتيب السيوطي.**

فصل [فِي معاني الخبر]

القصد بالخبر إفادة المخاطب، وقد يرد:

- بِمعنَى الأمر؛ نحو: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾[٢٧٨]، ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾[٢٧٩].
- وبِمعنَى النهي؛ نحو: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾[٢٨٠].
- وبِمعنَى الدعاء؛ نحو: ﴿إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، أي: أعنا.

ونازع ابن العربي[٢٨١] **في قولهم**: "إن الخبر يرد بِمعنَى الأمر أو النهي"، فقال: خبر الله ﷻ لا يجوز أن يقع بخلاف مخبره، فإنَّما يرجع النفي إلَى وجوده مشروعًا لا إلَى وجوده محسوسًا، وهذا كقوله: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾[٢٨٢]؛ إذا قلنا: إنه وارد فِي الآدميين -وهو الصحيح-؛ إن معناه: لا يَمسه أحد منهم بشرع، فإن وُجِد المس؛ فعلى خلاف حكم الشرع. وهذه الدقيقة هي الَّتِي فاتت العلماء، فقالوا: إن الخبر قد يكون بِمعنَى النهي، وما وجد ذلك قط، ولا يصح أن يوجد؛ فإنَّهما يختلفان حقيقة ويتضادان وصفًا.

فرع [التعجب خبر]

من أقسامه على الأصح: التعجب.

قال ابن فارس: هو تفضيل شيء على أضرابه.

قال ابن الضائع: استعظام صفة خرج بِها المتعجب منه عن نظائره.

وقال الزمخشري: معنَى التعجب: تعظيم الأمر فِي قلوب السامعين؛ لأن التعجب لا يكون إلا من شيء خارج عن نظائره وأشكاله.

وقال الرماني: المطلوب فِي التعجب الإبْهام؛ لأن من شأن الناس أن يتعجبوا مِمَّا لا يُعرف سببه، فكلما استُبهم السبب؛ كان التعجب أحسن.

قال: وأصل التعجب إنَّما هو للمعنى الخفي سببه، والصيغة الدالة عليه تسمى تعجبًا مجازًا.

قال: ومن أجل الإبْهام لَم تعمل (نعم) إلا فِي الجنس من أجل التفخيم؛ ليقع التفسير على نحو التفخيم بالإضمار قبل الذكر.

ثُمَّ قد وضعوا للتعجب صيغًا من لفظه، وهي: (ما أفعل)، و(أفعل به) وصيغًا من غير

---

(٢٧٨) سورة البقرة: ٢٣٣.

(٢٧٩) سورة البقرة: ٢٢٨.

(٢٨٠) سورة الواقعة: ٧٩.

(٢٨١) في أحكام القرآن (١/١٣٤).

(٢٨٢) سورة الواقعة ٧٩.

لفظه؛ نحو: (كَبُر)؛ كقوله: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ﴾[٢٨٣]، ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ﴾[٢٨٤]، ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾[٢٨٥].

قاعدة:

قال الْمُحققون: إذا ورد التعجب من الله؛ صُرف إلَى المخاطب؛ كقوله: ﴿فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[٢٨٦]؛ أي: هؤلاء يجب أن يُتعجب منهم، وإنَّما لا يوصف تعالى بالتعجب[٢٨٧]؛ لأنه استعظام يصحبه الجهل، وهو تعالى منَزه عن ذلك، ولهذا تعبر جماعة بـــ (التعجيب) بدله؛ أي: أنه تعجيب من الله للمخاطبين.

ونظير هذا مجيء الدعاء والترجي منه تعالى، إنَّما هو بالنظر إلَى ما تفهمه العرب؛ أي: هؤلاء مِمَّا يجب أن يقال لَهم: عندكم هذا [الكلام].

---

(٢٨٣) سورة الكهف: ٥.

(٢٨٤) سورة الصف: ٣.

(٢٨٥) سورة البقرة: ٢٨.

(٢٨٦) سورة البقرة: ١٧٥.

(٢٨٧) الذي عليه أهل السنة والجماعة الإيمان بما وصف الله عزوجل به نفسه وما وصفه بـــه رســـوله ﷺ مـــن الأحاديث الصحاح التي تلقاها أهل المعرفة بالقبول، وجب الإيمان بها، من غير تحريف ولا تعطيل ومن غـــير تكييف ولا تمثيل بل يؤمنون بأن الله سبحانه ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، ومن ذلك مـــا جـــاء في الحديث عن عقبة بن عامر مرفوعاً: "يعجب ربك عز وجل من راعي غنم في راس الـــشظية للجبـــل يـــؤذن بالصلاة ويصلي فيقول الله عز وجل انظروا إلى عبدي هذا يؤذن ويقيم يخاف شيئا قد غفرت لـــه وأدخلتـــه الجنة" أخرجه أحمد (٢٠/٢ الميمنية).ففي الحديث اثبت صفة التعجب لله، من غير تشبيه أو تحريف، وإنما جاء الإشكال من تشبيه صفة الله بصفة المخلوقين! وانظر مجموع الفتاوى (١٣٨/٣-١٣٩).

فرع [الوعد والوعيد: خبر]

من أقسام الخبر: الوعد والوعيد؛ نحو ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْءَافَاقِ﴾(٢٨٨)، ﴿وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَىَّ مُنقَلَبٍ﴾(٢٨٩)، وفِي كلام ابن قتيبة ما يوهم أنه إنشاء.

فرع [النفي خبر]

من أقسام الخبر: النفي، بل هو شطر الكلام كله، والفرق بينه وبين الجحد: أن النافي إن كان صادقًا؛ سُمِّي كلامه نفيًا ولا يسمى جحدًا، وإن كان كاذبًا؛ سُمِّي جحدًا ونفيًا أيضًا، فكل جحد نفي وليس كل نفى جحدًا. ذكره أبو جعفر النحاس، وابن الشجري، وغيرهما.

مثال النفي: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾(٢٩٠).

ومثال الجحد: نفى فرعون وقومه آيات موسى؛ قال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَتْهُمْ ءَايَٰتُنَا مُبْصِرَةً قَالُواْ هَٰذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴿١٣﴾ وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ﴾(٢٩١).

≅ تنبيهات:

الأول: زعم بعضهم أن شرط صحة النفي عن الشيء صحة اتصاف المنفي عنه بذلك الشيء، وهو مردود بقوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا **يعملون**﴾(٢٩٢)، ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾(٢٩٣)، ﴿لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾(٢٩٤)، ونظائره.

والصواب: أن انتفاء الشيء عن الشيء قد يكون لكونه لا يُمكن منه عقلاً، وقد يكون لكونه لا يقع منه مع إمكانه.

الثاني: نفي الذات الموصوفة قد يكون نفيًا للصفة دون الذات، وقد يكون نفيًا للذات أيضًا: من الأول: ﴿وَمَا جَعَلْنَٰهُمْ جَسَدًا لَّا يَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾(٢٩٥)؛ أي: بل هم جسد يأكلونه، ومن الثاني: ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾(٢٩٦)؛ أي: لا سؤال لهم أصلاً، فلا يحصل منهم إلحاف.

---

(٢٨٨) سورة فصلت: ٥٤.

(٢٨٩) سورة الشعراء: ٢٢٧.

(٢٩٠) سورة الأحزاب: ٤٠.

(٢٩١) سورة النمل: ١٣- ١٤.

(٢٩٢) سورة الأنعام: ١٣٢.

(٢٩٣) سورة مريم: ٦٤.

(٢٩٤) سورة البقرة: ٢٥٥.

(٢٩٥) سورة الأنبياء: ٨.

(٢٩٦) سورة البقرة: ٢٧٣.

الثالث: قد ينفى الشيء رأسًا لعدم كمال وصفه، أو انتفاء ثَمرته؛ كقوله فِي صفة أهل النار: ﴿ثُمَّ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ﴾[٢٩٧]، فنفى عنه الموت؛ لأنه ليس بِموت صريح، ونفى عنه الحياة؛ لأنَّها ليست بحياة طيبة نافعة.

الرابع: نفي الاستطاعة، قد يراد به: نفي القدرة والإمكان، وقد يراد: نفي الامتناع، وقد يراد: به الوقوع بِمشقة وكلفة.

- **من الأول:** ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً﴾[٢٩٨]، ﴿فَمَا ٱسْطَـٰعُوٓاْ أَن يَظْهَرُوهُ وَمَا ٱسْتَطَـٰعُواْ لَهُۥ نَقْبًا﴾[٢٩٩].

- **ومن الثاني:** ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾[٣٠٠] على القراءتين؛ أي: هل يفعل؟ أو هل تجيبنا إلى أن تسأل؟ فقد علموا أنه قادر على الإنزال، وأن عيسى قادر على السؤال.

- **ومن الثالث:** ﴿إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِىَ صَبْرًا﴾[٣٠١].

≅ قاعدة:

نفي العام يدل على نفي الخاص، وثبوت [العام] لا يدل على ثبوت [الخاص]، وثبوت الخاص يدل على ثبوت العام، ونفي [الخاص] لا يدل على نفي [العام].

ولا شك أن زيادة المفهوم من اللفظ توجب الالتذاذ به، فلذلك كان نفي العام أحسن من نفي الخاص، وإثبات الخاص أحسن من إثبات العام.

فالأول: كقوله: ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾[٣٠٢]؛ لَم يقل: (بضوئهم) بعد قوله: ﴿أَضَآءَتْ﴾؛ لأن النور أعم من الضوء؛ إذ يقال على القليل والكثير، وإنَّما يقال الضوء على النور الكثير، ولذلك قال: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا﴾[٣٠٣] ففي الضوء دلالة على النور، فهو أخص منه، فعدمه يوجب عدم الضوء؛ بخلاف العكس، والقصد إزالة النور عنهم أصلاً، ولذا قال عقبه: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَـٰتٍ﴾.

والثاني: كقوله: ﴿وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾[٣٠٤]، ولَم يقل: طولها؛ لأن العرض أخص؛ إذ كل ما له عرض فله طول، ولا ينعكس.

---

(٢٩٧) سورة الأعلى: ١٣.

(٢٩٨) سورة يس: ٥٠.

(٢٩٩) سورة الكهف: ٩٧.

(٣٠٠) سورة المائدة: ١١٢.

(٣٠١) سورة الكهف: ٦٧.

(٣٠٢) سورة البقرة: ١٧.

(٣٠٣) سورة يونس: ٥.

(٣٠٤) سورة آل عمران: ١٣٣.

ونظير هذه القاعدة: أن نفي المبالغة فِي الفعل لا يستلزم نفي أصل الفعل.

≅ فائدة:

قال صاحب الياقوتة: قال ثعلب والمبرد: العرب إذا جاءت بين الكلامين بجحدين؛ كان الكلام إخبارًا؛ نحو: ﴿وَمَا جَعَلْنَٰهُمْ جَسَدًا لَّا يَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾[٣٠٥]، والْمَعنَى: إنَّما جعلناهم جسدًا يأكلون الطعام.

وإذا كان الجحد فِي أول الكلام؛ كان جحدًا حقيقيًّا؛ نحو: ما زيد بخارج.

وإذا كان فِي أول الكلام جحدان؛ كان أحدهما زائدًا، وعليه: ﴿فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ﴾[٣٠٦] فِي أحد الأقوال.

فصل [الاستفهام من الإنشاء]

من أقسام الإنشاء: الاستفهام، وهو طلب الفهم، وهو بِمعنَى الاستخبار.

وقيل: الاستخبار ما سبق أولاً، ولَم يفهم حق الفهم، فإذا سألت عنه ثانيًا كان استفهامًا. حكاه ابن فارس فِي "فقه اللغة".

وأدواته: الهمزة، وهل، وما، ومَنْ، وأي، وكم، وكيف، وأين، وأنى، ومَتَى، وأيان.

وقال ابن مالك فِي "المصباح": وما عدا الهمزة نائب عنها.

ولكونه طلب ارتسام ما فِي الخارج فِي الذهن؛ لزم ألاَّ يكون حقيقة؛ إلا إذا صدر من شاك مصدق بإمكان الإعلام؛ فإن غير الشاك إذا استفهم يلزم منه تحصيل الحاصل، وإذا لَم يصدق بإمكان الإعلام؛ انتفت عنه فائدة الاستفهام.

وقال بعض الأئمة: وما جاء فِي القرآن على لفظ الاستفهام؛ فإنَّما يقع فِي خطاب الله على معنَى أن المخاطب عنده علم ذلك الإثبات أو النفي الحاصل.

وقد تستعمل صيغة الاستفهام فِي غيره مجازًا، وألف فِي ذلك العلامة شمس الدين ابن الصائغ كتابًا سماه "روض الأفهام فِي أقسام الاستفهام"؛ قال فيه: قد توسعت العرب فأخرجت الاستفهام عن حقيقته لِمعانٍ، أو أشربته تلك المعاني، ولا يختص التجوز فِي ذلك بالهمزة؛ خلافًا للصفار.

[ثُمَّ ذكر المعاني الَّتِي خرج إليها الاستفهام].

≅ تنبيهان:

أولاً: هل يقال: إن معنَى الاستفهام فِي هذه [المعاني الَّتِي خرج إليها] موجود وانضم إليه معنًى آخر، أو تجرد عن الاستفهام بالكلية؟

---

(٣٠٥) سورة الأنبياء: ٨.

(٣٠٦) سورة الأحقاف: ٢٦.

قال فِي "عروس الأفراح": محل نظر.

قال: والذي يظهر: الأول.

– **قال**: ويساعده قول التنوخي فِي "الأقصى القريب": إن (لعل) تكون للاستفهام مع بقاء الترجي.

– **قال**: ومِمَّا يرجحه أن الاستبطاء فِي قولك: كم أدعوك! معناه أن الدعاء وصل إلَى حد لا أعلم عدده، فأنا أطلب أن أعلم عدده، والعادة تقضي بأن الشخص إنَّما يستفهم عن عدد ما صدر منه إذا كثر فلم يعلمه، وفِي طلب فهم عدده ما يشعر بالاستبطاء.

– وأما التعجب؛ فالاستفهام معه مستمر، فمن تعجب فِي شيء فهو بلسان الحال سائل عن سببه، فكأنه يقول: أي شيء عُرض لي فِي حال عدم رؤية الهدهد [فِي قوله تعالى: ﴿مَالِيَ لَآ أَرَى ٱلْهُدْهُدَ﴾(٣٠٧)]؟

وقد صرح فِي "الكشاف" ببقاء الاستفهام فِي هذه الآية.

– وأما التنبيه على الضلال [كما فِي قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾(٣٠٨)]؛ فالاستفهام فيه حقيقي؛ لأن معنى: أين تذهب؟ أخبرني إلى أي مكان تذهب فإني لا أعرف ذلك؟ وغاية الضلال لا يُشعر بِها إلى أين تنتهي.

– **وأما التقرير؛ فإن قلنا**: المراد به الحكم بثبوته؛ فهو خبر بأن المذكور عقيب الأداة واقع، أو طلب إقرار المخاطب به من كون السائل يعلم؛ فهو استفهام يقرر المخاطب؛ أي: يطلب منه أن يكون مقرًّا به، وفِي كلام أهل الفن ما يقتضي الاحتمالين، والثاني أظهر، وفِي "الإيضاح" تصريح به، ولا بدع فِي صدور الاستفهام مِمَّن يعلم الْمستفهم عنه؛ لأنه طلب الفهم، أما طلب فهم المستفهم أو وقوع فهم لمن لَم يفهم كائنًا من كان.

وبِهذا تنحل إشكالات كثيرة فِي مواضع الاستفهام، ويظهر بالتأمل بقاء معنَى الاستفهام مع كل أمر من الأمور المذكورة؛ يعنِي: المعاني الَّتِي خرج إليها الاستفهام. انتهى ملخصًا.

الثاني: القاعدة أن المنكر يجب أن يلي الهمزة.

[ومِمَّا] أشكل عليها قوله تعالى: ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ﴾؛ فإن الذي يليها هنا الإصفاء بالبنين، وليس هو المنكر، إنَّما المنكر قولهم: إنه اتخذ من الملائكة إناثًا.

وأجيب: بأن لفظ الإصفاء مشعر بزعم أن البنات لغيرهم، أو بأن المراد بمجموع الجملتين، وينحل منهما كلام واحد، والتقدير: أجمع بين الإصفاء بالبنين واتخاذ البنات.

فصل من أقسام الإنشاء: الأمر

---

(٣٠٧) سورة النمل: ٢٠.

(٣٠٨) سورة التكوير: ٢٦.

وهو طلب فعل غير كف، وصيغته: (افعل) و(ليفعل)، وهو حقيقة فِي الإيجاب؛ نحو: ﴿أَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾(٣٠٩)، ﴿فَلْيُصَلُّواْ مَعَكَ﴾(٣١٠).

وترد لِمعانٍ أخر؛ منها:

- الدعاء من السافل للعالي؛ نحو: ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِي﴾(٣١١).
- والإهانة؛ نحو: ﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾(٣١٢).
- والعجب؛ نحو: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ ضَرَبُواْ لَكَ ٱلْأَمْثَالَ﴾(٣١٣).
- والاحتقار؛ نحو: ﴿أَلْقُواْ مَآ أَنتُم مُّلْقُونَ﴾(٣١٤).
- والتسوية؛ نحو: ﴿فَٱصْبِرُوٓاْ أَوْ لَا تَصْبِرُواْ﴾(٣١٥).

فصل ومن أقسامه: النهي

وهو طلب الكف عن فعل، وصيغته: لا تفعل، وهي حقيقة فِي التحريم.

وترد مجازًا لمعانٍ منها:

- الدعاء؛ نحو: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾(٣١٦).
- والإهانة؛ نحو: ﴿ٱخْسَـُٔواْ فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ﴾(٣١٧).
- والتسوية؛ نحو: ﴿فَٱصْبِرُوٓاْ أَوْ لَا تَصْبِرُواْ﴾(٣١٨).

فصل ومن أقسامه: التمني

وهو طلب حصول شيء على سبيل الْمَحبة، ولا يشترط إمكان المتمنَّى؛ بخلاف المترجى.

لكن نُوزع فِي تسمية تَمنِّي الْمُحال طلبًا بأن ما لا يُتوقع كيف يُطلب؟

قال فِي "عروس الأفراح": فالأحسن ما ذكره الإمام واتباعه من أن التمنِّي والترجي والنداء

---

(٣٠٩) سورة البقرة: ٤٣.

(٣١٠) سورة النساء: ١٠٢.

(٣١١) سورة الأعراف: ١٥١.

(٣١٢) سورة الدخان: ٤٩.

(٣١٣) سورة الإسراء: ٤٨.

(٣١٤) سورة يونس: ٨٠.

(٣١٥) سورة الطور: ١٦.

(٣١٦) سورة آل عمران: ٨.

(٣١٧) سورة المؤمنون: ١٠٨.

(٣١٨) سورة الطور: ١٦.

والقسم ليس فيها طلب، بل هو تنبيه، ولا بدع فِي تسميته إنشاء. انتهى.

وقد بالغ قوم فجعلوا التمنِّي من قسم الخبر، وأن معناه: النفي، والزمخشري مِمَّن جزم بخلافه.

وحرف التمنِّي الموضوع له: (ليت)؛ نحو: ﴿يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ﴾[٣١٩]، ﴿يَٰلَيۡتَ قَوۡمِي يَعۡلَمُونَ﴾[٣٢٠]، ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ﴾[٣٢١].

وقد يُتمنَّى بـــ (هل) حيث يعلم فقده؛ نحو: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشۡفَعُواْ لَنَآ﴾[٣٢٢].

وبـــ (لو)؛ نحو: ﴿فَلَوۡ أَنَّ لَنَا كَرَّةٗ فَنَكُونَ﴾[٣٢٣]، ولذا نُصب الفعل فِي جوابها.

وقد يُتمنَّى بـــ (لعل) فِي البعيد، فتُعطى حكم (ليت) فِي نصب الجواب؛ نحو: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾[٣٢٤].

فصل ومن أقسامه: الترجي

نقل القرافي فِي "الفروق" الإجماع على أنه إنشاء، وفرَّق بينه وبين التمنِّي بأنه فِي الممكن، والتمنِّي فيه وفِي المستحيل، وبأن الترجي فِي القريب، والتمنِّي فِي البعيد، وبأن الترجي فِي المتوقع، والتمنِّي فِي غيره، وبأن التمنِّي فِي المعشوق للنفس، والترجي فِي غيره.

[**قال السيوطي**:] وسمعت شيخنا العلامة الكافيجي يقول: الفرق بين التمنِّي وبين العرض، هو الفرق بينه وبين الترجي.

وحرف الترجي: (لعل) و(عسى).

وقد ترد مجازًا لتوقع محذور، ويُسمى الإشفاق؛ نحو: ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٞ﴾[٣٢٥].

فصل ومن أقسامه: النداء

وهو طلب إقبال المدعو على الداعي بحرف نائب مناب (أدعو).

ويصحب فِي الأكثر الأمر والنهي، والغالب تقدمه؛ نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾[٣٢٦]،

---

(٣١٩) سورة الأنعام: ٢٧.

(٣٢٠) سورة يس: ٢٦.

(٣٢١) سورة النساء: ٧٣.

(٣٢٢) سورة الأعراف: ٥٣.

(٣٢٣) سورة الشعراء: ١٠٢.

(٣٢٤) سورة غافر: ٣٦ – ٣٧.

(٣٢٥) سورة الشورى: ١٧.

(٣٢٦) سورة البقرة: ٢١.

وقد يتأخر؛ نحو: ﴿وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾(٣٢٧).

وقد يصحب الجملة الخبرية، فتعقبها جملة الأمر؛ نحو: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥٓ﴾(٣٢٨)، وقد لا تعقبها؛ نحو: ﴿يَـٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ﴾(٣٢٩).

وقد تصحبها الاستفهامية؛ نحو: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ لِمَ تُحَرِّمُ﴾(٣٣٠).

وقد ترد صورة النداء لغيره مجازًا؛ [منها]:

- الإغراء والتحذير، وقد اجتمعا فِي قوله تعالى: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَـٰهَا﴾(٣٣١).
- والاختصاص؛ كقول: ﴿رَحْمَتُ ٱللَّهِ وَبَرَكَـٰتُهُۥ عَلَيْكُمْ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾(٣٣٢).
- والتعجب؛ كقوله: ﴿يَـٰحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ﴾(٣٣٣).
- والتحسر؛ كقوله: ﴿يَـٰلَيْتَنِى كُنتُ تُرَبًا﴾(٣٣٤).

قاعدة:

أصل النداء بـــ (يا) أن تكون للبعيد حقيقة أو حكمًا، وقد ينادى بِها القريب لنكت؛ منها:

- إظهار الحرص فِي وقوعه على إقبال المدعو؛ نحو: ﴿يَـٰمُوسَىٰٓ أَقْبِلْ﴾(٣٣٥).
- **ومنها:** كون الخطاب المتلو معتنًى به؛ نحو: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾(٣٣٦).
- **ومنها:** قصد تعظيم شأن المدعو؛ نحو: ﴿يَـٰرَبِّ﴾، وقد قال تعالى: ﴿فَإِنِّى قَرِيبٌ﴾(٣٣٧).
- **ومنها:** قصد انحطاطه؛ كقولة فرعون: ﴿إِنِّى لَأَظُنُّكَ يَـٰمُوسَىٰ مَسْحُورًا﴾(٣٣٨).

فصل ومن أقسامه: القسم

نقل القرافي الإجماع على أنه إنشاء، وفائدته تأكيد الجملة الخبرية وتحقيقها عند السامع،

---

(٣٢٧) سورة النور: ٣١.

(٣٢٨) سورة الحج: ٧٣.

(٣٢٩) سورة الزخرف: ٦٨.

(٣٣٠) سورة التحريم: ١.

(٣٣١) سورة الشمس: ٢٣.

(٣٣٢) سورة هود: ٧٣.

(٣٣٣) سورة يس: ٣٠.

(٣٣٤) سورة النبأ: ٤٠.

(٣٣٥) سورة القصص: ٣١.

(٣٣٦) سورة البقرة: ٢١.

(٣٣٧) سورة البقرة: ١٨٦.

(٣٣٨) سورة الإسراء: ١٠١.

[وبسط هذا فِي النوع المتعلق بأقسام القرآن].

فصل ومن أقسامه: الشرط[٣٣٩]

النوع الثامن والأربعون[٣٤٠] فِي عامه وخاصه

[**تعريفه:**] **العام**: لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر.

وصيغه:

- (**كل**): مبتدأة؛ نحو: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾[٣٤١]. أو تابعة؛ نحو: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[٣٤٢].

- و (**الذي**) و (**الَّتِي**) **وتثنيتهما وجمعهما**؛ نحو: ﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ﴾[٣٤٣]؛ فإن المراد به كل من صدر منه هذا القول؛ بدليل قوله بعد: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْقَوْلُ﴾[٣٤٤]، ﴿۞ لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾[٣٤٥]، ﴿وَٱلَّٰٓـِٔى يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ﴾[٣٤٦]، ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا﴾[٣٤٧].

- و(**أي**) و(**ما**) و(**من**): شرطًا واستفهامًا وموصولاً؛ نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[٣٤٨]، ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾[٣٤٩]، ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾[٣٥٠].

- **والجمع المضاف**؛ نحو: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ﴾[٣٥١].

- و[**الجمع**] **المعرف بـــ (ال)**؛ نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[٣٥٢].

---

(٣٣٩) هنا بياض فِي جميع الأصول.

(٣٤٠) **هو النوع الخامس والأربعون على ترتيب السيوطي.**

(٣٤١) سورة الرحمن: ٢٦.

(٣٤٢) سورة الحجر: ٣٠.

(٣٤٣) سورة الأحقاف: ١٧.

(٣٤٤) سورة الأحقاف: ١٨.

(٣٤٥) سورة يونس: ٢٦.

(٣٤٦) سورة الطلاق: ٤.

(٣٤٧) سورة النساء: ١٦.

(٣٤٨) سورة الإسراء: ١١٠.

(٣٤٩) سورة الأنبياء: ٩٨.

(٣٥٠) سورة النساء: ١٢٣.

(٣٥١) سورة النساء: ١١.

(٣٥٢) سورة المؤمنون: ١.

- **واسم الجنس المضاف**؛ نحو: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾[٣٥٣]؛ أي: كل أمر الله.
- **والمعرف بـــ (ال)**؛ نحو ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ﴾[٣٥٤]؛ أي: كل بيع.
- **والنكرة في سياق النفي والنهي**؛ نحو: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾[٣٥٥]، و﴿وَإِن مِّن شَىْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ﴾[٣٥٦].
- و**[النكرة] في سياق الشرط**؛ نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾[٣٥٧].
- و**[النكرة] في سياق الامتنان**؛ نحو: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾[٣٥٨].

فصل [أقسام العام]

العام على ثلاثة أقسام:

الأول: الباقي على عمومه.

قال القاضي جلال الدين البلقيني: ومثاله عزيز -يعني: في الأحكام الفرعية- إذ ما من عام إلا ويتخيل فيه التخصيص.

[قال السيوطي:] وقد استخرجت من القرآن بعد الفكر آية فيها، وهي قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَٰتُكُمْ﴾[٣٥٩]، الآية؛ فإنه لا خصوص فيها.

وذكر الزركشي في "البرهان" أنه كثير [يعني: في الأحكام الاعتقادية]، وأورد منه: ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾[٣٦٠]، ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾[٣٦١].

الثاني: العام المراد به الخصوص.

محذوف:

والثالث: العام المخصوص.

وللناس بينهما فروق:

- **[منها:]** أن الأول لَم يرد شموله لجميع الأفراد؛ لا من جهة تناول اللفظ، ولا من جهة

---

(٣٥٣) سورة النور: ٦٣.

(٣٥٤) سورة البقرة: ٢٧٥.

(٣٥٥) سورة الإسراء: ٢٣.

(٣٥٦) سورة الحجر: ٢١.

(٣٥٧) سورة التوبة: ٦٠.

(٣٥٨) سورة الفرقان: ٤٨.

(٣٥٩) سورة النساء: ٢٣.

(٣٦٠) سورة البقرة: ٢٨٢.

(٣٦١) سورة الكهف: ٤٩.

الحكم، بل هو ذو أفراد استعمل فِي فرد منها، والثاني أريد عمومه وشموله لجميع الأفراد من جهة تناول اللفظ لَهَا لا من جهة الحكم.

– **ومنها**: أن الأول مجاز قطعًا؛ لنقل اللفظ عن موضعه الأصلي؛ بخلاف الثاني؛ فإن فيه مذاهب: أصحها أنه حقيقة، وعليه أكثر الشافعية، وكثير من الحنفية، وجميع الحنابلة، ونقله إمام الحرمين عن جميع الفقهاء.

وقال الشيخ أبو حامد: إنه مذهب الشافعي وأصحابه.

وصححه السبكي؛ لأن تناول اللفظ للبعض الباقي بعد التخصيص كتناوله له بلا تخصيص، وذلك التناول حقيقي اتفاقًا، فليكن هذا التناول حقيقيًّا أيضًا.

– **ومنها**: أن قرينة الأول عقلية، والثاني لفظية.

– **ومنها**: أن قرينة الأول لا تنفك عنه، وقرينة الثاني قد تنفك عنه.

– **ومنها**: أن الأول يصح أن يراد به واحد اتفاقًا، وفِي الثاني خلاف.

ومن أمثلة [العام] المراد به الخصوص: قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ﴾[٣٦٢]، والقائل واحد: نعيم بن مسعود الأشجعي، أو أعرابي من خزاعة؛ كما أخرجه ابن مردويه من حديث أبي رافع[٣٦٣]؛ لقيامه مقام كثير فِي تثبيطه المؤمنين عن ملاقاة أبي سفيان.

قال الفارسي: ومِمَّا يقوي أن المراد به واحد قوله: ﴿إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ﴾، فوقعت الإشارة بقوله: ﴿ذَٰلِكُمُ﴾ إِلَى واحد بعينه، ولو كان الْمَعنَى به جمعًا لقال: إِنَّما أولئكم الشيطان، فهذه دلالة ظاهرة فِي اللفظ.

وأما [العام] المخصوص؛ فأمثلته فِي القرآن كثيرة جدًّا، وهي أكثر من المنسوخ؛ إذ ما من عام إلا وقد خُصَّ.

---

(٣٦٢) سورة آل عمران: ١٧٣.

(٣٦٣) قال في غاية البيان :" أما قصة نعيم بن مسعود فأخرجها ابن جرير في التفسير (١٨١/٤) حدثني محمد بن عمرو قال ثنا أبو عاصم عن عيسى عن ابن أبي نجيح عن مجاهد مرسلة

قال ابن جرير في التفسير (٢/ص٢٩٤) :" قول الله ﷻ {الذين قال لهم الناس إن الناس قد جمعوا لكم} والذي قال ذلك واحد وهو فيما تظاهرت به الرواية من أهل السير نعيم بن مسعود الأشجعي".

وانظر:العجاب للحافظ (٢/٧٩٢-٧٩٧).

وأما حديث أبي رافع : فأخرجه ابن مردويه في التفسير (٤٣١/١-ابن كثير) من طريق محمد بن عبيدالله الرافعي عن أبيه عن جده أبي رافع :" أن النبي ﷺ وجه علياً في نفر معه في طلب أبي سفيان فلقيهم أعرابي من خزاعة فقال إن القوم {قد جمعوا لكم فقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل} فنزلت فيهم هذه الآية".

وإسناده ضعيف جداً؛ فيه: محمد بن عبيد الله الرافعي، متروك"اهـ.

ثُمَّ المخصص له: إما متصل وإما منفصل:

فالمتصل: خمسة [أنواع] وقعت في القرآن:

أحدها: الاستثناء؛ نحو: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرۡمُونَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَأۡتُواْ بِأَرۡبَعَةِ شُهَدَآءَ فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ وَلَا تَقۡبَلُواْ لَهُمۡ شَهَٰدَةً أَبَدٗاۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ ۝ إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ﴾(٣٦٤).

الثاني: الوصف؛ نحو: ﴿وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَآئِكُمُ ٱلَّٰتِي دَخَلۡتُم بِهِنَّ﴾(٣٦٥).

الثالث: الشرط؛ نحو: ﴿كُتِبَ عَلَيۡكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ إِن تَرَكَ خَيۡرًا ٱلۡوَصِيَّةُ﴾(٣٦٦).

الرابع: الغاية؛ نحو: ﴿وَلَا تَقۡرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطۡهُرۡنَۖ﴾(٣٦٧).

الخامس: بدل بعض من كل؛ نحو: ﴿**وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً**﴾(٣٦٨).

والمنفصل: آية أخرى في محل آخر، أو حديث، أو إجماع، أو قياس:

- **فمن أمثلة ما خص بالقرآن**: قوله تعالى: ﴿وَٱلۡمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصۡنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٖ﴾(٣٦٩) خص بقوله: ﴿إِذَا نَكَحۡتُمُ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ ثُمَّ طَلَّقۡتُمُوهُنَّ مِن قَبۡلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمۡ عَلَيۡهِنَّ مِنۡ عِدَّةٖ﴾(٣٧٠)، وبقوله: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلۡأَحۡمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعۡنَ حَمۡلَهُنَّۚ﴾(٣٧١).

- **ومن أمثلة ما خص بالحديث**: قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ﴾(٣٧٢) خص منه البيوع الفاسدة(٣٧٣) -وهي كثيرة- بالسنة، وآيات تحريم الميتة خص منها الجراد بالسنة(٣٧٤).

---

(٣٦٤) سورة النور: ٤- ٥.

(٣٦٥) سورة النساء: ٢٣.

(٣٦٦) سورة البقرة: ١٨٠.

(٣٦٧) سورة البقرة: ٢٢٢.

(٣٦٨) سورة آل عمران: ٩٧.

(٣٦٩) سورة البقرة: ٢٢٨.

(٣٧٠) سورة الأحزاب: ٤٩.

(٣٧١) سورة الطلاق: ٤.

(٣٧٢) سورة البقرة: ٢٧٥.

(٣٧٣)قال في غاية البيان :" من ذلك ما أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٢٠٣٣) كتاب البيوع باب لا يبيع على بيع أخيه ومسلم في الصحيح (رقم١٤١٣) كتاب النكاح باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه حتى يأذن أو يترك عن أبي هريرة ﷺ قال: نهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد ولا تناجشوا ولا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكفأ ما في إنائها".

وما أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٢٠٣٧) كتاب البيوع باب بيع الملامسة عن أبي سيعد:" أن رسول الله ﷺ نهى عن المنابذة"

- **ومن أمثلة ما خص بالإجماع:** آية المواريث خص منها الرقيق، فلا يرث بالإجماع. ذكره مكي.

- **ومن أمثلة ما خص بالقياس:** آية الزنا ﴿فَٱجۡلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٖ مِّنۡهُمَا مِاْئَةَ جَلۡدَةٖۖ﴾(٣٧٥) خص منها العبد بالقياس على الأمة المنصوصة فِي قوله: ﴿فَعَلَيۡهِنَّ نِصۡفُ مَا عَلَى ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ مِنَ ٱلۡعَذَابِۚ﴾(٣٧٦) المخصص لعموم الآية. ذكره مكي أيضًا.

فصل من خاص القرآن ما كان مخصِّصًا لعموم السنة

وهو عزيز، ومن أمثلته:

- قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعۡطُواْ ٱلۡجِزۡيَةَ﴾(٣٧٧) خص عموم قوله ﷺ: «**أُمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله**»(٣٧٨).

وما أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٢٠٦٣) كتاب البيوع باب بيع الزبيب بالزبيب ومسلم في الصحيح (رقم١٥٤٢) كتاب البيوع باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ نهى عن المزابنة"اهـ.

(٣٧٤)قال في غاية البيان :" صحيح: أخرجه الشافعي في المسند (٣٤٠/١) ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (٢٥٧/٩) وفي معرفة السنن (١٩١/٧رقم٥٦١٧) وكذا البغوي في التفسير (١٤٠/١) وأخرجه أحمد في المسند (٩٧/٢) وعبد بن حميد في المسند (٢٦٠رقم٨٢٠) وابن ماجه في السنن (١٠٧٣/٢رقم٣٢١٨) وابن عدي في الكامل (١٨٦/٤، ٢٧١) والبيهقي في السنن الكبرى (٢٥٤/١) و(٧/١٠) من طرق عن زيد بن أسلم عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ :"أحلت لنا ميتتان ودمان، فأما الميتتان: فالحوت والجراد، وأما الدمان: فالكبد والطحال".

وأخرجه البيهقي في السنن الصغرى (٢٨٣/٨رقم٣٨٩٤) وفي الكبرى (٢٥٤/١) من طرق عن أبي العباس محمد بن يعقوب أنا الربيع بن سليمان ثنا ابن وهب ثنا سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم عن عبد الله بن عمر أنه قال:" أحلت لنا ميتتان ودمان الجراد والحيتان والكبد والطحال".

هذا إسناد صحيح، وهو في معنى المسند.

والحديث صححه الألباني في السلسلة الصحيحة (١١١/٣رقم١١١٨)"اهـ.

(٣٧٥) سورة النور: ٢.

(٣٧٦) سورة النساء: ٢٥.

(٣٧٧) سورة التوبة: ٣٩.

(٣٧٨)قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٢٥) كتاب الإيمان باب {فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم} ومسلم في الصحيح (رقم٢٢) كتاب الإيمان باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ :"أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله".

- وقوله: ﴿وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا﴾[٣٧٩].... الآية خص عموم قوله ﷺ: «**ما أُبين من حي فهو ميت**»[٣٨٠].

فروع منثورة تتعلق بالعموم والخصوص

الأول: إذا سيق العام للمدح أو الذم؛ فهل هو باقٍ على عمومه؟ فيه مذاهب:

- **أحدها**: نعم؛ إذ لا صارف عنه، ولا تنافي بين العموم وبين المدح أو الذم.
- **والثاني**: لا؛ لأنه لَم يسق للتعميم، بل للمدح أو للذم.
- **والثالث**- **وهو الأصح** -**التفصيل**: فيعم إن لَم يعارضه عام آخر لَم يسق لذلك، ولا يعم إن عارضه ذلك جمعًا بينهما.

مثاله ولا معارض: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴿١٣﴾ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ﴾[٣٨١].

وهو حديث متواتر، انظر:نظم المتناثر في الحديث المتواتر (٢٩) للكتاني . أفاده الشيخ"اهـ.

(٣٧٩) سورة النحل: ٨٠.

(٣٨٠) قال في غاية البيان :" صحيح: أخرجه أحمد في المسند (٢١٨/٥) وأبو داود في السنن (١١١/٣رقم٢٨٥٨) ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (٢٣/١) وأخرجه الترمذي في السنن (٧٤/٤رقم١٤٨٠) وفي العلل (٢٤١/١رقم٤٣٧) والدارمي في السنن (١٢٨/٢رقم٢٠١٨) والبغوي في مسند ابن الجعد (٤٣٤رقم٢٩٥٢) وعنه الدارقطني في السنن (٢٩٢/٤) ومن طريق البغوي ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٦٩/٦٧) وأخرجه ابن الجارود في المنتقى (٢٢١رقم٨٧٦) والطحاوي في شرح المشكل (٢٣٧/٤) وابن المنذر في الأوسط (٢٧٣/٢رقم٨٥٩) وابن عدي في الكامل (٢٩٩/٤) والطبراني في المعجم الكبير (٢٤٨/٣رقم٣٣٠٤) والدارقطني في السنن (٢٩٢/٤) والحاكم في المستدرك (١٣٧،٢٦٦/٤) وعنه البيهقي في السنن الكبرى (٢٣/١) و(٢٤٥/٩) وأخرجه في معرفة السنن (١٨١/٧رقم٥٦٠٤) ومن طرق عن عبدالرحمن بن عبد الله بن دينار ثنا زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي واقد الليثي :"ما قطع من البهيمة وهي حية فهي ميتة".

قال الترمذي :" هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث زيد بن أسلم".

وقال أيضاً:" سألت محمداً عن هذا الحديث، فقلت له أترى هذا الحديث محفوظاً ؟

قال: نعم. قلت له: عطاء بن يسار أدرك أبا واقد؟ فقال: ينبغي أن يكون أدركه عطاء بن يسار قديم".

والحديث صححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (رقم٢٨٥٨).

تنبيه: قوله "ما أبين" اشتهر على ألسنة الفقهاء، قال الغزي في الجد الحثيث (١٨٨) :"ما أبين من حي فهو ميت" اشتهر على ألسنة الفقهاء، وهو قاعدة دليلها حديث:" ما يقطع من البهيمة وهي حية فهو ميتة". وانظر شرح النووي (٩/١٥).

وقال ابن الملقن في خلاصة البدر المنير (١٢/١) :"حديث ما أبين من حي فهو ميت" رواه الحاكم هكذا إلا أنه بلفظ "قطع" بدل "أبين" والمعنى واحد "اهـ.

(٣٨١) سورة الانفطار: ١٣- ١٤.

ومع المعارض: قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ ۝ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ﴾[٣٨٢]؛ فإنه سيق للمدح، وظاهره يعم الأختين بملك اليمين جمعًا، وعارضه فِي ذلك: ﴿وَأَن تَجْمَعُوا۟ بَيْنَ ٱلْأُخْتَيْنِ﴾[٣٨٣]؛ فإنه شامل لِجمعهما بملك اليمين، و لم يسق للمدح، فحمل الأول على غير ذلك بأن لَمْ يرد تناوله له.

ومثاله فِي الذم: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ﴾[٣٨٤] الآية؛ فإنه سيق للذم، وظاهره يعم الحلي المباح، وعارضه فِي ذلك حديث جابر: «**ليس فِي الحلي زكاة**»[٣٨٥]، وحمل الأول على غير ذلك.

---

(٣٨٢) سورة المؤمنون: ٥- ٦.

(٣٨٣) سورة النساء: ٢٣.

(٣٨٤) سورة التوبة: ٣٤.

(٣٨٥) قال في غاية البيان :" باطل مرفوع، صحيح موقوف: أخرجه ابن الجوزي في التحقيق (٤٢/٢رقم٩٨١) من طريق أحمد بن عمير بن جوصا ثنا إبراهيم بن أيوب ثنا عافية بن أيوب عن ليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ :"ليس في الحلي زكاة".

قال البيهقي في معرفة السنن والآثار (٢٩٨/٣) :" يرويه بعض فقهائنا مرفوعاً:" ليس في الحلي زكاة" لا أصل له ! إنما يروى عن جابر من قوله غير مرفوع، والذي يروى عن عافية بن أيوب عن الليث عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً لا أصل له".

وعلته إبراهيم بن أيوب، قال الألباني في الإرواء (٢٩٤/٣) :" باطل: في سنده إبراهيم بن أيوب ذكره أبو العرب في " الضعفاء " ونقل عن أبي الطاهر أحمد بن محمد بن عثمان المقدسي أنه قال : إبراهيم بن أيوب حوراني ضعيف . قال أبو العرب : وكان أبو الطاهر من أهل النقد والمعرفة بالحديث بمصر وقال أبو حاتم : لا أعرفه " .

وخالفه ابن جريج ومعمر

فأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٣٨٣/٢رقم١٠١٧٧) حدثنا عبدة بن سليمان عن عبد الملك عن أبي الزبير عن جابر قال :"لا زكاة في الحلي" قلت: أنه فيه ألف دينار؟ قال: يعار ويلبس".

وصرح ابن جريج وأبو الزبير بالسماع عند عبد الرزاق في المصنف (٨٢/٤رقم٧٠٤٨) عن ابن جريج قال أخبرني أبو الزبير أنه سمع مثل ذلك من جابر".

وأخرجه عبد الرزاق في المصنف (٨٢/٤رقم٧٠٤٩) عن معمر عن أيوب عن أبي الزبير عن جابر مثله.

قال الألباني :"هذا سند صحيح على شرط مسلم".

وتابع أبا الزبير: عمرو بن دينار:

أخرجه الشافعي في المسند (٩٦/١) ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (١٣٨/٤) أخبرنا سفيان عن عمرو بن دينار سمعت: رجلاً يسأل جابر بن عبد الله عن الحلي أفيه الزكاة؟ فقال جابر:" لا" فقال: وإن كان يبلغ ألف دينار ؟فقال جابر:" كثير".

وأخرجه عبد الرزاق في المصنف (٨٢/٤رقم٧٠٤٦) عن الثوري ومعمر عن عمرو بن دينار عنه به .

قال الألباني :" إسناده صحيح على شرط الشيخين"اهـ.

الثاني: اختلف فِي الخطاب الخاص به ﷺ؛ نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ﴾ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ﴾؛ هل يشمل الأمة؟

فقيل: نعم؛ لأن أمر القدوة أمر لأتباعه معه عُرفًا.

والأصح فِي الأصول: المنع؛ لاختصاص الصيغة به.

الثالث: اختلف فِي الخطاب بـــ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾؛ هل يشمل الرسول ﷺ؟ على مذاهب:

- **أصحها -وعليه الأكثرون-**: نعم؛ لعموم الصيغة له.
- **والثاني**: لا؛ لأنه ورد فِي لسانه لتبليغ غيره، ولِما له من الخصائص.
- **والثالث**: إن اقترن بـــ ﴿قُلْ﴾؛ لَم يشمله؛ لظهوره فِي التبليغ، وذلك قرينة عدم شموله، وإلا فيشمله.

الرابع: الأصح فِي الأصول أن الخطاب بـــ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ يشمل الكافر والعبد؛ لعموم اللفظ، وقيل: لا يعم الكافر؛ بناء على عدم تكليفه بالفروع، ولا للعبد؛ لصرف منافعه إلَى سيده شرعًا.

الخامس: اختلف فِي (من)؛ هل يتناول الأنثى؟ فالأصح: نعم؛ خلافًا للحنفية، لنا قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ﴾[٣٨٦]، فالتفسير بِهما دال على تناول (من) لهما، وقوله: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ﴾[٣٨٧].

واختلف فِي جمع المذكر السالِم؛ هل يتناولها؟ فالأصح؛ لا، وإنَّما يدخلن بقرينة.

أما الْمُكسَّر؛ فلا خلاف فِي دخولِهن فيه.

السادس: اختلف فِي الخطاب بـــ ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ﴾؛ هل يشمل المؤمنين؟!

فالأصح: لا؛ لأن اللفظ قاصر على من ذُكر.

وقيل: إن شاركوهم فِي المعنَى؛ شملهم، وإلا فلا.

واختلف فِي الخطاب بـــ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾؛ هل يشمل أهل الكتاب؟

فقيل: لا؛ بناء على أنَّهم غير مخاطبين بالفروع.

وقيل: نعم، واختاره ابن السمعاني؛ قال: وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ خطاب تشريف لا تخصيص.

---

(٣٨٦) سورة النساء: ١٢٤.

(٣٨٧) سورة الأحزاب: ٣١.

النوع التاسع والأربعون[٣٨٨] فِي مجمله ومبينه

الْمُجمل: ما لَم تتضح دلالته.

وهو واقع فِي القرآن؛ خلافًا لداود الظاهري.

وفِي جواز بقائه مجملاً أقوال، أصحها: لا يبقى [الْمُجمل] المكلف بالعمل به؛ بخلاف غيره.

وللإجمال أسباب:

- **منها**: الاشتراك؛ نحو: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا عَسۡعَسَ﴾[٣٨٩]؛ فإنه موضوع لأقبل وأدبر.

﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٖ﴾[٣٩٠]؛ فإن القرء موضوع للحيض والطهر.

﴿أَوۡ يَعۡفُوَاْ ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ عُقۡدَةُ ٱلنِّكَاحِۚ﴾[٣٩١]؛ يحتمل الزوج والولي؛ فإن كلاً منهما بيده عقدة النكاح.

- **ومنها**: الحذف؛ نحو: ﴿وَتَرۡغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾[٣٩٢]؛ يحتمل (من) و(عن).

- **ومنها**: اختلاف مرجع الضمير؛ نحو: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥۚ﴾[٣٩٣]؛ يحتمل عود ضمير الفاعل في ﴿يَرۡفَعُهُۥۚ﴾ إلى ما عاد عليه ضمير ﴿إِلَيۡهِ﴾، وهو: الله، ويحتمل عوده إلى العمل، والْمَعنَى: إن العمل الصالح هو الذي يرفعه الكلم الطيب، ويحتمل عوده إلَى الكلم؛ أي: إن الكلم الطيب -وهو التوحيد- يرفع العمل الصالح؛ لأنه لا يصح العمل إلا مع الإيْمان.

- **ومنها**: احتمال العطف والاستئناف؛ نحو: ﴿﴿إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ﴾[٣٩٤].

- **ومنها**: غرابة اللفظ؛ نحو: ﴿فَلَا تَعۡضُلُوهُنَّ﴾[٣٩٥].

- **ومنها**: عدم كثرة الاستعمال؛ نحو: ﴿يُلۡقُونَ ٱلسَّمۡعَ﴾[٣٩٦]؛ أي: يسمعون، ﴿ثَانِيَ عِطۡفِهِۦ﴾[٣٩٧]؛ أي: متكبر، ﴿فَأَصۡبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيۡهِ﴾[٣٩٨]؛ أي: نادمًا.

---

(٣٨٨) **هو النوع السادس والأربعون على ترتيب السيوطي.**

(٣٨٩) سورة التكوير: ١٧.

(٣٩٠) سورة البقرة: ٢٣٧.

(٣٩١) سورة البقرة: ٢٢٨.

(٣٩٢) سورة النساء: ١٢٧.

(٣٩٣) سورة فاطر: ١٠.

(٣٩٤) سورة آل عمران: ٧.

(٣٩٥) سورة البقرة: ٢٣٢.

(٣٩٦) سورة الشعراء: ٢٢٣.

(٣٩٧) سورة الحج: ٩.

(٣٩٨) سورة الكهف: ٤٢.

– **ومنها:** التقديْم والتأخير؛ نحو: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾[٣٩٩]؛ أي: ولولا كلمة وأجل مسمى لكان لزامًا، ﴿يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا﴾[٤٠٠]؛ أي: يسألونك عنها كأنك حفي.

– **ومنها:** قلب المنقول؛ نحو: ﴿وَطُورِ سِينِينَ﴾[٤٠١]؛ أي: سينا، ﴿عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ﴾[٤٠٢]؛ أي: على إلياس.

– **ومنها:** التكريم القاطع لوصل الكلام فِي الظاهر؛ نحو: ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾[٤٠٣].

---

(٣٩٩) سورة طه: ١٢٩.

(٤٠٠) سورة الأعراف: ١٨٧.

(٤٠١) سورة التين: ٢.

(٤٠٢) سورة الصافات: ١٣٠.

(٤٠٣) سورة الأعراف: ٧٥.

فصل

قد يقع التبيين متصلاً؛ نحو: ﴿مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾[٤٠٤] بعد قوله: ﴿ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ﴾.

ومنفصلاً فِي آية أخرى؛ نحو: ﴿فَإِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ﴾[٤٠٥] بعد قوله: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ﴾؛ فإنَّها بينت أن المراد به الطلاق الذي تُملك الرجعة بعده، ولولاها لكان الكل منحصرًا فِي الطلقتين.

وقد أخرج أحمد وأبو داود فِي "ناسخه" وسعيد بن منصور وغيرهم عن أبي رزين الأسدي؛ قال: قال رجل: يا رسول الله! أرأيت قول الله: ﴿ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِ﴾[٤٠٦] فأين الثالثة؟ قال: ﴿أَوْ تَسْرِيحٌۢ بِإِحْسَٰنٍ﴾[٤٠٧].

وقوله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[٤٠٨] دال على جواز الرؤية،

ويفسر أن المراد بقوله: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾[٤٠٩]: لا تحيط به.

وقوله: ﴿أُحِلَّتْ لَكُم بَهِيمَةُ ٱلْأَنْعَٰمِ إِلَّا مَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾[٤١٠] فسره قوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ

---

(٤٠٤) سورة البقرة: ١٨٧.

(٤٠٥) سورة البقرة: ٢٣٠.

(٤٠٦) سورة البقرة: ٢٢٩.

(٤٠٧) قال في غاية البيان :" ضعيف: أخرجه عبد الرزاق في التفسير (٩٣/١) وفي المصنف (٣٣٧/٦رقم١١٠٩١) ومن طريقه ابن جرير في التفسير (٤٥٨/٢) وكذا النحاس في الناسخ والمنسوخ (٢٢٥) وأخرجه سعيد بن منصور في السنن (٣٨٤/١رقم١٤٥٦) ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (٣٤٠/٧) وأخرجه سعيد بن منصور في السنن (٣٨٤/١رقم١٤٥٧) وابن أبي شيبة في المصنف (١٩٠/٤رقم١٩٢١٦) وأبو داود في المراسيل (١٨٩رقم٢٢٠) ومن طريقه ابن بشكوال في الغوامض (٧٧٣/٢) وأخرجه عبد بن حميد في التفسير (٢٧٣/١-ابن كثير) والحارث في المسند (٤٥٧/٨المطالب) وابن جرير في التفسير (٤٥٨/٢) وابن أبي حاتم في التفسير (٤١٩/٢رقم٢٢١٠) وابن مردويه في التفسير (٢٧٣/١-ابن كثير) من طرق عن إسماعيل بن سميع سمعت أبا رزين الأسدي مرسلاً.

وزاد نسبته في الدر المنثور (٦٦٤/١) إلى وكيع وابن المنذر

وأعله الدارقطني في العلل (٣٥/٧رقم١١٨٩) وفي السنن (٤/٤) بالإرسال.

وقال الحافظ في فتح الباري (٣٦٦/٩) :"سنده حسن لكنه مرسل؛ لأن أبا رزين لا صحبة له وقد وصله الدارقطني من وجه آخر عن إسماعيل فقال عن أنس لكنه شاذ والأول هو المحفوظ"اهـ.

(٤٠٨) سورة القيامة: ٢٢ - ٢٣.

(٤٠٩) سورة الأنعام: ١٠٣.

(٤١٠) سورة المائدة: ١.

ٱلْمَيْتَةُ﴾[٤١١] الآية.

وقوله: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾[٤١٢] فسره قوله: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٧﴾ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ﴾[٤١٣] الآية.

وقوله: ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾[٤١٤] فسره قوله: ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَآ أَنفُسَنَا﴾[٤١٥].

وقوله: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَٰنِ مَثَلًا﴾[٤١٦] فسره قوله فِي آية النحل: ﴿بِٱلْأُنثَىٰ﴾[٤١٧].

وقوله: ﴿وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِىٓ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾[٤١٨]؛ قال العلماء: بيان هذا العهد قوله: ﴿لَئِنْ أَقَمْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَيْتُمُ ٱلزَّكَوٰةَ وَءَامَنتُم بِرُسُلِى﴾[٤١٩].... إلخ، فهذا عهده، وعهدهم: ﴿لَأُكَفِّرَنَّ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ﴾[٤٢٠] ...إلخ.

وقوله: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾[٤٢١] بيَّنه قوله: ﴿فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾[٤٢٢] الآية.

وقد يقع التبيين بالسنة؛ مثل: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[٤٢٣]، ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾[٤٢٤]، وقد بينت السنة أفعال الصلاة والحج ومقادير نصب الزكوات فِي أنواعها.

تنبيه:

اختلف فِي آيات؛ هل هي من قبيل الْمُجمل أو لا؟

- **منها آية السرقة**[٤٢٥]؛ **قيل:** إنَّها مجملة فِي اليد؛ لأنَّها تطلق على العضو إلَى الكوع وإلَى المرفق وإلَى المنكب، وفِي القطع؛ لأنه يطلق على الإبانة، وعلى الجرح، ولا ظهور لواحد

(٤١١) سورة المائدة: ٣.

(٤١٢) سورة الفاتحة: ٤.

(٤١٣) سورة الانفطار: ١٨ - ١٩.

(٤١٤) سورة البقرة: ٣٧.

(٤١٥) سورة الأعراف: ٢٣.

(٤١٦) سورة الزخرف: ١٧.

(٤١٧) سورة النحل: ٥٨.

(٤١٨) سورة البقرة: ٤٠.

(٤١٩) سورة المائدة: ١٢.

(٤٢٠) سورة المائدة ١٢.

(٤٢١) سورة الفاتحة: ٣.

(٤٢٢) سورة مريم: ٥٨.

(٤٢٣) سورة البقرة: ٤٣.

(٤٢٤) سورة آل عمران: ٩٧.

(٤٢٥) سورة المائدة: ٣٨.

المرفق وإلَى المنكب، وفِي القطع؛ لأنه يطلق على الإبانة، وعلى الجرح، ولا ظهور لواحد من ذلك، وإبانة الشارع من الكوع[٤٢٦] تُبيِّن أن المراد ذلك. وقيل: لا إجمال فيها؛ لأن القطع ظاهر فِي الإبانة.

– **ومنها:** ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ﴾[٤٢٧]؛ قيل: إنَّها مجملة؛ لترددها بين مسح الكل والبعض، ومسح الشارع الناصية[٤٢٨] مبين لذلك. وقيل: لا، وإنَّما هي لمطلق المسح الصادق بأقل ما يطلق عليه الاسم ويفيده.

– **ومنها:** ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ﴾[٤٢٩]؛ قيل: مجملة؛ لأن إسناد التحريم إلَى العين لا يصح؛ لأنه إنَّما يتعلق بالفعل، فلابد من تقديره، وهو محتمل؛ لأمور لا حاجة إلَى جميعها، ولا مرجح لبعضها. وقيل: لا؛ لوجود المرجح، وهو العرف؛ فإنه يقضي بأن المراد تحريم الاستمتاع بوطء أو نحوه، ويجري ذلك فِي كل ما علق فيه التحريم والتحليل بالأعيان.

تنبيه:

قال ابن الحصار: من الناس من جعل الْمُجمل والْمُحتمل بإزاء الشيء واحد.

قال: والصواب أن الْمُجمل: اللفظ المبهم: الذي لا يفهم المراد منه، والْمُحتمل: اللفظ الواقع بالوضع الأول على معنيين مفهومين فصاعدًا، سواء كان حقيقة فِي كلها أو بعضها.

قال: والفرق بينهما: أن الْمُجمل يدل على أمور معروفة، واللفظ مشترك متردد بينهما، والمبهم لا يدل على أمر معروف، مع القطع بأن الشارع لَم يفوض لأحد بيان الْمُجمل؛ بخلاف الْمُحتمل.

النوع الخمسون[٤٣٠] فِي مطلقه ومقيده[٤٣١]

المطلق: الدال على الماهية بلا قيد، وهو مع القيد كالعام مع الخاص.

قال العلماء: متَى وجد دليل على تقييد المطلق؛ صير إليه، وإلا؛ فلا، بل يبقى المطلق على

---

(٤٢٦)قال في غاية النهاية :" حسن لغيره: أخرجه ابن عدي في الكامل (٣٨/٣) ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (٢٧١/٨) من طريق ليث عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو قال:" قطع النبي ﷺ سارقاً من المفصل". وإسناده ضعيف؛ فيه ليث بن أبي سليم، ضعيف، وله شواهد قواه بها الألباني في الإرواء (٨١/٨-٨٣رقم٢٤٣٠)"اهـ.

(٤٢٧) سورة المائدة: ٦.

(٤٢٨) قال في غاية البيان :" أخرجه مسلم في الصحيح (رقم٢٧٤) كتاب الطهارة باب الْمَسْح على النَّاصِيَةِ وَالْعِمَامَةِ عن الْمُغِيرَةِ بن شُعْبَةَ :" أَنَّ النبي ﷺ تَوَضَّأَ فَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ وَعَلَى الْعِمَامَةِ وَعَلَى الْخُفَّيْنِ"اهـ.

(٤٢٩) سورة النساء: ٤٣.

(٤٣٠) **هو النوع التاسع والأربعون على ترتيب السيوطي.**

(٤٣١) انظر "البرهان" للزركشي (٢/ ١٥- ١٧).

إطلاقه، والمقيد على تقييده؛ لأن الله تعالى خاطبنا بلغة العرب.

والضابط: أن الله إذا حكم فِي شيء بصفة أو شرط ثُمَّ ورد حكم آخر مطلقًا؛ نظر، فإن لَم يكن له أصل يُرد إليه إلا ذلك الحكم المقيد؛ وجب تقييده به، وإن كان له أصل يرد [إليه] غيره؛ لَم يكن رده إلَى أحدهما بأولى من الآخر.

فالأول: مثل اشتراط العدالة فِي الشهود على الرجعة والفراق والوصية فِي قوله: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾[٤٣٢]، وقوله: ﴿شَهَٰدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ حِينَ ٱلْوَصِيَّةِ ٱثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾[٤٣٣]، وقد أطلق الشهادة فِي البيوع وغيرها فِي قوله: ﴿وَأَشْهِدُوٓا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾، ﴿فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ﴾[٤٣٤]، والعدالة شرط فِي الجميع.

ومثل تقييده ميراث الزوجين بقوله: ﴿مِنۢ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَآ أَوْ دَيْنٍ﴾[٤٣٥]، وإطلاق الميراث فيما أطلق فيه، وكذلك ما أطلق من المواريث؛ كلها بعد الوصية والدَّين.

وكذلك ما اشترط فِي كفارة القتل من الرقبة المؤمنة، وإطلاقها فِي كفارة الظهار واليمين، والمطلق كالمقيد فِي وصف الرقبة.

وكذلك تقييد الأيدي بقوله: ﴿إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾[٤٣٦] فِي الوضوء، وإطلاقه فِي التيمم.

وتقييد إحباط العمل بالردة بالموت على الكفر فِي قوله: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ﴾[٤٣٧] الآية، وأطلق فِي قوله: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ﴾[٤٣٨].

وتقييد تحريم الدم المسفوح فِي الأنعام، وأطلق فيما عداها.

فمذهب الشافعي حمل المطلق على المقيد فِي الجميع، ومن العلماء من لا يحمله، ويجوز إعتاق الكافر فِي كفارة الظهار واليمين، ويكتفي فِي التيمم بالمسح إلَى الكوعين، ويقول: إن الردة تُحبط العمل بمجردها.

والثاني: مثل تقييد الصوم بالتتابع فِي كفارة القتل والظهار، وتقييده بالتفريق فِي صوم التمتع، وأطلق كفارة اليمين وقضاء رمضان، فيبقى على إطلاقه من جوازه مفرقًا ومتتابعًا، لا يُمكن حمله عليهما؛ لتنافي القيدين، وهما التفريق والتتابع، و[لا يُمكن حمله] على أحدهما لعدم المرجح.

---

(٤٣٢) سورة الطلاق: ٢.

(٤٣٣) سورة المائدة: ١٠٦.

(٤٣٤) سورة النساء: ٦٠.

(٤٣٥) سورة النساء: ١٢.

(٤٣٦) سورة المائدة: ٦.

(٤٣٧) سورة البقرة: ٢١٧.

(٤٣٨) سورة المائدة: ٥.

تنبيهان:

الأول: إذا قلنا بحمل المطلق على المقيد: هل هو من وضع اللغة أو بالقياس؟ مذهبان، وجه الأول: أن العرب من مذهبها استحباب الإطلاق؛ اكتفاء بالقيد، وطلبًا للإيجاز والاختصار.

الثاني: ما تقدم محله إذا كان الحكمان بمعنًى واحد، وإنَّما اختلفا فِي الإطلاق والتقييد، فأما إذا حكم فِي شيء بأمور ثُمَّ فِي آخر ببعضها وسكت فيه عن بعضها؛ فلا يقتضي الإلحاق؛ كالأمر بغسل الأعضاء الأربعة فِي الوضوء وذكر فِي التيمم عضوين، فلا يقال بالحمل ومسح الرأس والرجلين بالتراب فيه أيضًا، وكذلك ذكر العتق والصوم والإطعام فِي كفارة الظهار، واقتصر فِي كفارة القتل على الأولين ولَم يذكر الإطعام، فلا يقال بالحمل وإبدال الصيام بالطعام.

النوع الحادي والخمسون[٤٣٩] فِي منطوقه ومفهومه

المنطوق: ما دل عليه اللفظ فِي محل النطق:

– فإن أفاد معنًى لا يحتمل غيره؛ فالنص؛ نحو: ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ۗ تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ ۗ﴾[٤٤٠].

وقد نُقل عن قوم من المتكلمين أنَّهم قالوا بندور النص جدًّا فِي الكتاب والسنة.

وقد بالغ إمام الحرمين وغيره فِي الرد؛ قال: لأن الغرض من النص الاستقلال بإفادة الْمَعنَى على قطع مع انْحسام جهات التأويل والاحتمال، وهذا، وإن عز حصوله بوضع الصيغ ردًّا إلَى اللغة، فما أكثره مع القرائن الحالية والْمقالية. اهـ.

– أو مع احتمال غيره احتمالاً مرجوحًا؛ فالظاهر؛ نحو: ﴿فَمَنِ ٱضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ﴾[٤٤١]؛ فإن الباغي يُطلق على الجاهل وعلى الظالِم، وهو فيه أظهر وأغلب. [و] نحو: ﴿وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ﴾[٤٤٢]؛ فإنه يقال: للانقطاع طهر وللوضوء والغسل، وهو في الثاني أظهر.

– وإن حمل على المرجوح لدليل؛ فهو تأويل، ويسمى المرجوح الْمَحمول عليه مؤولاً؛ كقوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾[٤٤٣]؛ فإنه يستحيل حمل المعية على القرب بالذات، فتعين صرفه عن ذلك

---

(٤٣٩) **هو النوع الخمسون على ترتيب السيوطي**.

(٤٤٠) سورة البقرة: ١٩٦.

(٤٤١) سورة البقرة: ١٧٣، سورة الأنعام: ١٤٥، سورة النحل: ١١٥.

(٤٤٢) سورة البقرة:٢٢٢.

(٤٤٣) سورة الحديد: ٤، ودعوى التأويل هنا غير مسلَّمة، بل ما ذكر أنه تأويل هو الظاهر، وانظر رسالة: "علاقة الإثبات والتفويض" (ص ٨١ – ٨٣).

وحمله على القدرة والعلم والحفظ والرعاية. وكقوله: ﴿وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحۡمَةِ﴾(٤٤٤)؛ فإنه يستحيل حمله على الظاهر؛ لاستحالة أن يكون للإنسان أجنحة، فيحمل على الخضوع وحسن الخلق.

– وقد يكون مشتركًا بين حقيقتين، أو حقيقة ومجاز، ويصح حمله عليهما جميعًا، فيحمل عليهما جميعًا، سواء قلنا بجواز استعمال اللفظ فِي معنييه أو لا، ووجهه على هذا أن يكون اللفظ قد خوطب به مرتين: مرة أريد هذا، ومرة أريد هذا، ومن أمثلته: ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٞ وَلَا شَهِيدٞ﴾(٤٤٥)؛ فإنه يحتمل: ولا يضارر الكاتب والشهيد صاحب الحق بجور فِي الكتابة والشهادة. و: لا يضارَر؛ بالفتح؛ أي: لا يضارهما صاحب الحق بإلزامهما ما لا يلزمهما، وإجبارهما على الكتابة والشهادة.

– ثُمَّ إن توقفت صحة دلالة اللفظ على إضمار؛ سميت دلالة اقتضاء؛ نحو: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾(٤٤٦)؛ أي: أهلها.

– وإن لَم تتوقف، ودل اللفظ على ما لَم تُقصد به؛ سميت دلالة إشارة؛ كدلالة قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمۡ لَيۡلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمۡ﴾(٤٤٧) على صحة صوم من أصبح جنبًا؛ إذ إباحة الجماع إلَى طلوع الفجر تستلزم كونه جنبًا فِي جزء من النهار. وقد حكي هذا الاستنباط عن مُحمَّد بن كعب القرظي.

فصل

والمفهوم: ما دل عليه اللفظ لا فِي محل النطق.

وهو قسمان: مفهوم موافقة، ومفهوم مخالفة.

فالأول: ما يوافق حكمه المنطوق.

– فإن كان أولى؛ سمي فحوى خطاب؛ كدلالة: ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفّٖ﴾(٤٤٨) على تحريم الضرب؛ لأنه أشد.

وإن كان مساويًا؛ سمي: لحن الخطاب؛ أي: معناه؛ كدلالة: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلۡيَتَٰمَىٰ ظُلۡمًا﴾(٤٤٩) على تحريم الإحراق؛ لأنه مساوٍ للأكل فِي الإتلاف.

واختُلف؛ هل دلالة ذلك قياسية أو لفظية، مجازية أو حقيقية؟ على أقوال بيناها فِي كتبنا

---

(٤٤٤) سورة الإسراء: ٢٤.

(٤٤٥) سورة البقرة: ٢٨٢.

(٤٤٦) سورة يوسف: ٨٢.

(٤٤٧) سورة البقرة: ١٨٧.

(٤٤٨) سورة الإسراء: ٢٣.

(٤٤٩) سورة النساء: ١٠.

الأصولية.

والثاني: ما يخالف حكمه المنطوق.

وهو أنواع:

- مفهوم صفة؛ نعتًا كان أو حالاً أو ظرفًا أو عددًا. نحو: ﴿إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾(٤٥٠)، مفهومه أن غير الفاسق لا يجب التبين في خبره، فيجب قبول خبر الواحد العدل.

﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾(٤٥١)؛ أي: فلا يصح الإحرام به في غيرها.

﴿فَٱذْكُرُواْ ٱللَّهَ عِندَ ٱلْمَشْعَرِ ٱلْحَرَامِ﴾(٤٥٢)؛ أي: فالذكر عند غيره ليس محصلاً للمطلوب.

﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾(٤٥٣)؛ أي: لا أقل ولا أكثر.

- و[مفهوم] شرط؛ نحو: ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَّ﴾(٤٥٤)؛ أي: فغير أولات الحمل لا يجب الإنفاق عليهن.

- و[مفهوم] غاية؛ نحو: ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُۥ مِنۢ بَعْدُ حَتَّىٰ تَنكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُۥ﴾(٤٥٥)؛ أي: فإذا نكحته تحل للأول بشرطه.

- و[مفهوم] حصر؛ نحو: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ ﴿إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ ٱللَّهُ﴾(٤٥٦)؛ أي: فغيره ليس بإله. ﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ﴾(٤٥٧)؛ أي: فغيره ليس بولي. ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾(٤٥٨)؛ أي: لا إلَى غيره، ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾(٤٥٩)؛ أي: لا غيرك.

واختلف فِي الاحتجاج بِهذه المفاهيم على أقوال كثيرة، والأصح فِي الجملة أنَّها كلها حجة بشروط؛ منها:

- ألاَّ يكون المذكور خرج للغالب، ومن ثَمَّ لَم يعتبر الأكثرون مفهوم قوله: ﴿وَرَبَٰٓئِبُكُمُ ٱلَّٰتِي فِي حُجُورِكُم﴾(٤٦٠)؛ فإن الغالب كون الربائب فِي حجور الأزواج، فلا

---

(٤٥٠) سورة الحجرات: ٦.

(٤٥١) سورة البقرة: ١٩٧.

(٤٥٢) سورة البقرة: ١٩٨.

(٤٥٣) سورة النور: ٤.

(٤٥٤) سورة الطلاق: ٦.

(٤٥٥) سورة البقرة: ٢٣٠.

(٤٥٦) سرة طه: ٩٨.

(٤٥٧) سورة الشورى: ٩.

(٤٥٨) سورة آل عمران: ١٥٨.

(٤٥٩) سورة الفاتحة: ٤.

(٤٦٠) سورة النساء: ٢٣.

مفهوم له؛ لأنه إنَّما خص بالذكر لغلبة حضوره فِي الذهن.

- وألاَّ يكون موافقًا للواقِع، ومن ثَمَّ لا مفهوم؛ كقوله: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَـٰهًا ءَاخَرَ لَا بُرْهَـٰنَ لَهُۥ بِهِۦ﴾[٤٦١]، وقوله: ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَـٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[٤٦٢]، وقوله: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَـٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾[٤٦٣]، والاطلاع على ذلك من فوائد معرفة أسباب النُّزول.

≅ فائدة:

قال بعضهم: الألفاظ إما أن تدل بِمنطوقها، أو بفحواها ومفهومها، أو باقتضائها وضرورتِها، أو بِمعقولِها المستنبط منها. حكاه ابن الحصار، وقال: هذا كلام حسن.

[**قال السيوطي:**] فالأول: دلالة المنطوق، والثاني: دلالة المفهوم، والثالث: دلالة الاقتضاء، والرابع: دلالة الإشارة.

النوع الثاني والخمسون[٤٦٤] فِي المحكم والمتشابه

قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ﴾[٤٦٥].

وقد حكى ابن حبيب النيسابوري فِي المسألة ثلاثة أقوال:

أحدها: أن القرآن كله محكم؛ لقوله تعالى: ﴿كِتَـٰبٌ أُحْكِمَتْ ءَايَـٰتُهُۥ﴾.

الثاني: كله متشابه؛ لقوله تعالى: ﴿كِتَـٰبًا مُّتَشَـٰبِهًا مَّثَانِىَ﴾.

الثالث -وهو الصحيح-: انقسامه إلَى محكم ومتشابه؛ للآية المصدر به.

والجواب عن الآيتين: أن المراد بإحكامه: إتقانه وعدم تطرق النقص والاختلاف إليه، وبتشابُهه: كونه يشبه بعضه بعضًا فِي الحق والصدق والإعجاز.

وقال بعضهم: الآية لا تدل على الحصر فِي شيئين؛ إذ ليس فيها شيء من طرقه، وقد قال تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[٤٦٦]، والْمُحكم لا تتوقف معرفته على البيان، والمتشابه لا يرجى بيانه[٤٦٧].

[تعريف المحكم والمتشابه:]

---

(٤٦١) سورة المؤمنون: ١١٧.

(٤٦٢) سورة آل عمران: ٢٨.

(٤٦٣) سورة النور: ٣٣.

(٤٦٤) **هو النوع الثالث والأربعون على ترتيب السيوطي.**

(٤٦٥) سورة آل عمران: ٧.

(٤٦٦) سورة النحل: ٤٤.

(٤٦٧) مراد المصنف -والله أعلم- أن يشير إلَى أن بعضهم يرى أن القرآن ليس فقط محكمًا ومتشابِهًا، بل هناك قسم ثالث، وهو ما طُلب من الرسول بيانه.

وقد اختلف فِي تعيين الْمُحكم والْمتشابه على أقوال:

فقيل: الْمُحكم: ما عرف المراد منه؛ إما بالظهور، وإما بالتأويل.

والْمتشابه: ما استأثر الله بعلمه؛ كقيام الساعة؛ وخروج الدجال، والحروف المقطعة فِي أوائل السور.

وقيل: المحكم: ما وضح معناه. والمتشابه: نقيضه.

وقيل: المحكم: ما لا يحتمل من التأويل إلا وجهًا واحدًا. والمتشابه: ما احتمل أوجهًا.

وقيل: المحكم: ما كان معقول الْمَعنَى. والمتشابه بخلافه؛ كأعداد الصلوات، واختصاص الصيام برمضان دون شعبان. قاله الماوردي.

وقيل: المحكم: ما استقل بنفسه. والمتشابه: ما لا يستقل بنفسه إلا بردِّه إلَى غيره.

وقيل: المحكم: ما تأويله تنْزيله. والمتشابه: ما لا يدرك إلا بالتأويل.

وقيل: المحكم: ما ولَم تكرر ألفاظه. والمتشابه: مقابله.

وقيل: المحكم: الفرائض والوعد والوعيد. والمتشابه: القصص والأمثال [وهو مروي عن: ابن عباس، ومجاهد، والربيع، والضحاك، وعكرمة، وقتادة] (٤٦٨).

---

(٤٦٨)قال في غاية البيان :" أثر ابن عباس: أخرجه ابن جرير في التفسير (٣/٨٩، ١٧٢) وابن أبي حاتم في التفسير (٢/٥٣١رقم٢٨٢٢) والنحاس في الناسخ (٣) والحارث في فهم القرآن (٣٢٧) وابن بطة في الإبانة (٢/٦٠٥رقم٧٨١)من طرق عن عبد الله بن صالح ثني معاوية عن علي عن ابن عباس :"المعرفة بالقرآن ناسخه ومنسوخه ومحكمه ومتشابهه ومقدمه ومؤخره وحلاله وحرامه وأمثاله".

وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (٢/٦٦) لابن المنذر.

وإسناده حسن.

وأثر مجاهد : أخرجه عبد بن حميد في التفسير (٤/١٨٩-التغليق) وابن جرير في التفسير (٣/١٧٣) وابن بطة في الإبانة (٢/٦٠٨رقم٧٨٧) من طريقين عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله {منه آيات محكمات} :" ما فيه من الحلال والحرام وما سوى ذلك فهو متشابه يصدق بعضه بعضاً".

صحيح لغيره.

والأثر علقه البخاري في الصحيح كتاب التفسير باب {منه آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ}.

وأثر الربيع: أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (٢/٥٩٢رقم٣١٧٠) حدثنا أبي ثنا عمرو بن رافع ثنا سليمان بن عامر عن الربيع في قوله {آيات محكمات} قال:" هي الآمرة والزاجرة".

وإسناده حسن.

وأخرج ابن جرير في التفسير (٣/١٧٣) حدثنا المثنى ثنا إسحاق ثنا ابن أبي جعفر عن أبيه عن الربيع {هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات} قال :" المحكمات الناسخ الذي يعمل به والمتشابهات المنسوخ الذي لا يعمل به ويؤمن به".

وإسناده ضعيف؛ فيه: أبو جعفر الرازي، صدوق سيء الحفظ.

[**أنواع المتشابه من جهة أسبابه:**]

وقال الراغب فِي "مفردات القرآن"(٤٦٩): الآيات عند اعتبار بعضها ببعض ثلاثة أضرب: محكم على الإطلاق، ومتشابه على الإطلاق، ومحكم من وجه متشابه من وجه.

فالمتشابه بالجملة ثلاثة أضرب: متشابه من جهة اللفظ فقط، ومن جهة الْمَعنَى فقط، ومن جهتهما.

- **فالأول:** ضربان:

أحدهما: يرجع إِلَى الألفاظ المفردة: إما من جهة الغرابة؛ نحو: (الأب)، و(يزفون). [وإما من جهة](٤٧٠) الاشتراك [فِي اللفظ](٤٧١)؛ كاليد واليمين.

وثانيهما: يرجع إِلَى جملة الكلام المركب، وذلك ثلاثة أضرب:

ضرب لاختصار الكلام؛ نحو: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ﴾(٤٧٢).

وضرب لبسطه؛ نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾(٤٧٣)؛ لأنه لو قيل: ليس مثله شيء؛ كان أظهر للسامع.

وضرب لنظم الكلام؛ نحو: ﴿أَنْزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجًا ۜ قَيِّمًا﴾(٤٧٤)؛ تقديره: أنزل على عبده الكتاب قيمًا، ولَم يجعل له عوجًا.

- **والمتشابه من جهة الْمَعنَى:** أوصاف الله تعالى(٤٧٥) وأوصاف القيامة؛ فإن تلك الأوصاف

وأثر الضحاك: أخرج ابن جرير في التفسير (١٧٣/٣) من طرق عن الضحاك في قوله {منه آيات محكمات} قال:" ما لم ينسخ وأخر متشابهات قال ما قد نسخ".

صحيح لغيره.

وأثر قتادة: أخرجه ابن جرير في التفسير (١٧٢/٣) حدثنا بشر ثنا يزيد ثنا سعيد عن قتادة {هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب} :"والمحكمات الناسخ الذي يعمل به ما أحل الله فيه حلاله وحرم فيه حرامه وأما المتشابهات فالمنسوخ الذي لا يعمل به ويؤمن به".

وإسناده حسن"اهـ.

(٤٦٩) (ص ٢٥٤).

(٤٧٠) من "المفردات" (ص ٢٥٤).

(٤٧١) من "المفردات" (ص ٢٥٤).

(٤٧٢) سورة النساء: ٣.

(٤٧٣) سورة الشورى: ١١.

(٤٧٤) سورة الكهف: ١- ٢.

(٤٧٥) أوصاف الله من جهة الْمَعنَى ليست متشابهة، بل هي معلومة بحسب اللسان العربي، وإنَّما الكيفية هي الَّتِي لا تُعلم؛ كما قالت أم سلمة ومالك وغيرهما: "الاستواء معلوم، والكيف مجهول". راجع رسالة: "علاقة الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين" للدكتور رضا نعسان معطي.

لا تُتصور لنا؛ إذ كان لا يحصل في نفوسنا صورة ما لم نحسه، أو ليس من جنسه.

- والمتشابه من جهتهما [من جهة اللفظ والمعنى جميعًا][٤٧٦] خمسة أضرب:

الأول: من جهة الكمية؛ كالعموم والخصوص؛ نحو: ﴿فَٱقۡتُلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾.

والثاني: من جهة الكيفية؛ كالوجوب والندب؛ نحو: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾.

والثالث: من جهة الزمان؛ كالناسخ والمنسوخ؛ نحو: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ﴾.

والرابع: من جهة المكان، والأمور الَّتِي نزلت فيها؛ نحو: ﴿وَلَيۡسَ ٱلۡبِرُّ بِأَن تَأۡتُواْ ٱلۡبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا﴾، ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٌ فِي ٱلۡكُفۡرِ﴾؛ فإن من لا يعرف عادتَهم فِي الجاهلية يتعذر عليه تفسير هذه الآية.

والخامس: من جهة الشروط الَّتِي يصح بِها الفعل ويفسد؛ كشروط الصلاة والنكاح.

قال: وهذه الجملة إذا تُصورت؛ عُلم أن كل ما ذكره المفسرون فِي تفسير المتشابه لا يخرج عن هذه التقاسيم.

فصل

[هل يعلم المتشابه؟]

اختُلف؛ هل المتشابه مِمَّا يُمكن الاطلاع على علمه أو لا يعلمه إلا الله؟

على قولين: منشؤهما: الاختلاف فِي قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ﴾[٤٧٧]؛ هل هو معطوف و﴿يَقُولُونَ﴾ حال؟ أو مبتدأ خبره ﴿يَقُولُونَ﴾ والواو للاستئناف؟

وعلى الأول طائفة يسيرة؛ منهم مجاهد، وهو رواية عن ابن عباس[٤٧٨].

---

(٤٧٦) من "المفردات" (ص ٢٥٤).

(٤٧٧) سورة آل عمران: ٧.

(٤٧٨)قال في غاية البيان :" أثر ابن عباس: أخرجه ابن جرير في التفسير (١٨٣/٣) والأنباري في الأضداد (٤٢٤) من طريقين عن أبي عاصم عن عيسى عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس أنه قال:" أنا ممن يعلم تأويله".

وإسناده صحيح.

وأثر مجاهد: أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٧٩/١رقم٧١) ومن طريقه المستغفري في فضائل القرآن وأخرجه ابن جرير في التفسير (١٨٣/٣) والأنباري في الأضداد (٤٢٤) والنحاس في القطع والإتناف (١٢٦/١) وأبو عمرو الداني في المكتفى (١٩٦) من طريقين عن ابن أبي نجيح عن مجاهد :"{والراسخون في العلم} يعلمون تأويله ويقولون آمنا به".

وإسناده صحيح.

وأخرجه عبد بن حميد في التفسير (١٨٩/٤-التغليق) وابن جرير في التفسير (١٨٣/٣) من طريقين عن شبل عن ابن أبي نجيح عن مجاهد {والراسخون في العلم} :" يعلمون تأويله ويقولون آمنا به".

وإسناده صحيح.

واختار هذا القول النووي فقال فِي "شرح مسلم": إنه الأصح؛ لأنه يبعد أن يخاطب الله عباده بما لا سبيل لأحد من الخلق إلَى معرفته.

وقال ابن الحاجب: إنه الظاهر.

وأما الأكثرون من الصحابة والتابعين وأتباعهم ومن بعدهم -خصوصًا أهل السنة-؛ فذهبوا إلَى الثاني، وهو أصح الروايات عن ابن عباس(٤٧٩).

قال ابن السمعاني: لَم يذهب إلَى القول الأول إلا شرذمة قليلة، واختاره العتبِي. قال: وقد كان يعتقد مذهب أهل السنة، لكنه سها فِي هذه المسألة قال: ولا غرو؛ فإن لكل جواد كبوة، ولكل عالِم هفوة.

[قال السيوطي:] ويدل لصحة مذهب الأكثرين: ما أخرجه عبد الرزاق فِي تفسيره والحاكم فِي "مستدركه" عن ابن عباس أنه كان يقرأ: ﴿**وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَ يَقُول الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ آمَنَّا بِهِ**﴾(٤٨٠)»(٤٨١)، فهذا يدل على أن الواو للاستئناف؛ لأن هذه الرواية، وإن لَم تثبت بها القراءة، فأقل درجتها أن تكون خبرًا بإسناد صحيح إلَى ترجمان القرآن، فيقدَّم كلامه فِي ذلك على من دونه.

ويؤيد ذلك أن الآية دلت على ذم متبعي المتشابه ووصفهم بالزيغ وابتغاء الفتنة، وعلى مدح الذين فوضوا العلم إلَى الله وسلموا إليه كما مدح الله المؤمنين بالغيب.

وأخرج الشيخان وغيرهما عن عائشة؛ قالت: «تلا رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ إلَى قوله: ﴿أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾. قالت: قال رسول الله ﷺ: **فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه؛ فأولئك الذين سمى الله فاحذرهم**»(٤٨٢).

والأثر علقه البخاري في الصحيح كتاب التفسير باب {منه آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ}"اهـ.

(٤٧٩) قال في غاية البيان :" هي الرواية التالية"اهـ.

(٤٨٠) سورة آل عمران: ٧.

(٤٨١)قال في غاية البيان :" صحيح:

أخرجه عبد الرزاق في التفسير (١١٦/١) ومن طريقه ابن جرير في التفسير (١٨٢/٣) وكذا الأنباري في الأضداد (٤٢٦) وكذا النحاس في القطع والإتناف (١٢٤/١) وأخرجه الحاكم في المستدرك(٣١٧/٢) وأبو عمرو الداني في المكتفى (١٩٥) عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه قال: كان ابن عباس يقرؤها {وما يعلم تأويله إلا الله ويقول الراسخون في العلم آمنا به}"

وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (١٥٠/٢) لعبد بن حميد وابن المنذر.

وقال الحاكم:" هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه"

وقال الحافظ في فتح الباري (٢١٠/٨) :" إسناد صحيح"اهـ.

(٤٨٢) قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٤٢٧٣) كتاب التفسير باب {منه آيات محكمات} ومسلم في الصحيح (رقم٢٦٦٥) في كتاب العلم باب النهي عن اتباع متشابه القرآن". وانظر:

وأخرج الطبراني في "الكبير" عن أبي مالك الأشعري: أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «**لا أخاف على أمتي إلا ثلاث خلال: أن يكثر لهم المال فيتحاسدوا فيقتتلوا، وأن يفتح لهم الكتاب فيأخذه المؤمن يبتغي تأويله وما يعلم تأويله إلا الله....**» الحديث(٤٨٣).

أخرج الحاكم عن ابن مسعود عن النَّبي ﷺ؛ قال: «**كان الكتاب الأول ينْزل من باب واحد على حرف واحد، ونزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف: زاجر وآمر، وحلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وأمثال؛ فأحلِّوا حلاله وحرِّموا حرامه، وافعلوا ما أُمرتم به، وانتهوا عما نُهيتم عنه، واعتبروا بأمثاله، واعملوا بمحكمه، وآمنوا بمتشابهه وقولوا: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾**»(٤٨٤).

جامع الأصول (٢/ ٦٣) لابن الأثير"اهـ.

(٤٨٣) قال في غاية البيان :" ضعيف: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٣/٢٩٣رقم٣٤٤٢) حدثنا هاشم بن مرثد الطبراني ثنا محمد بن إسماعيل بن عياش حدثني أبي حدثني ضمضم بن زرعة عن شريح بن عبيد عن أبي مالك الأشعري عنه به .

وإسناده ضعيف؛ فيه: انقطاع فرواية شريح عن أبي مالك الأشعري مرسلة، كما في جامع التحصيل (١٩٥) للعلائي.

قال ابن كثير في التفسير (١/٣٤٧) :"غريب جداً".

وضعفه الألباني في ضعيف الترغيب (رقم٨٤).

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (١/١٢٨) :" فيه محمد بن إسماعيل بن عياش عن أبيه، و لم يسمع من أبيه"اهـ.

(٤٨٤)قال في غاية البيان :" حسن : أخرجه أبو يعلى في المسند (١٤/٣٣١رقم٣٤٧٩-المطالب) وعنه ابن حبان في الصحيح (٣/٢٠رقم٧٤٥) وأخرجه الطحاوي في شرح المشكل (٨/١١٥، ١١٦) الحاكم في المستدرك (١/٧٣٩) و(٢/٣١٧) وابن عبد البر في التمهيد (٨/٢٧٥) والهروي في ذم الكلام (٣/٢٢٤رقم٥٥٧) من طريقين عن حيوة بن شريح عن عقيل بن خالد عن سلمة بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عن ابن مسعود عنه به.

وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (٢/١٤٩) لأبي نصر السجزي في الإبانة

قال الحاكم :" هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه".

وقال ابن عبد البر:" هذا حديث عند أهل العلم لا يثبت؛ لأنه يرويه حيوة عن عقيل عن سلمة هكذا، ويرويه الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن سلمة بن أبي سلمة عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلاً، وأبو سلمة لم يلق ابن مسعود وابنه سلمة ليس ممن يحتج به".

وتعقب الحافظ في فتح الباري (٩/٢٩) تصحيح ابن حبان والحاكم بقوله :" وفي تصحيحه نظر لانقطاعه بين أبي سلمة وابن مسعود".

واختلف في إسناده فأخرجه الطحاوي في شرح المشكل (٨/١١٦) حدثنا إبراهيم بن أبي داود قال ثنا عبد الله بن صالح قال حدثني الليث بن سعد قال حدثني عقيل بن خالد عن ابن شهاب قال أخبرني سلمة بن أبي سلمة عن النبي ﷺ و لم يذكر ابن مسعود .

وأخرج البيهقي فِي "الشعب" نحوه من حديث أبي هريرة(٤٨٥).

قال الطحاوي:" اختلف حيوة والليث على عقيل في إسناد هذا الحديث فرواه كل واحد منهما عنه على ما ذكرناه في روايته إياه عنه قال وكان أهل العلم بالأسانيد يدفعون هذا الحديث؛ لانقطاعه في إسناده، ولأن أبا سلمة لا يتهيأ في سنه لقاء عبد الله بن مسعود ولا أخذه إياه عنه".

وعلق عليه الألباني بقوله في السلسلة الصحيحة (١٣٤/٢) بقوله :" في إسناد طريق الليث عبد الله بن صالح، وفيه ضعف من قبل حفظه، ولذلك فرواية حيوة أصح، لكنها منقطعة لما ذكره الطحاوي من عدم سماع أبي سلمة من ابن مسعود، فقد مات هذا سنة (٣٢)، وهي السنة التي مات فيها عبد الرحمن بن عوف والد أبي سلمة، وقد ذكروا أنه لم يسمع من أبيه لصغره. فهذه هي علة الحديث: الانقطاع".

وجاء موقوفاً له حكم الرفع عن ابن مسعود :

أخرجه أحمد في العلل (٥٧٥/٢رقم٣٧٢٣) والنسائي في السنن الكبرى (٤/٥رقم٧٩٨٤) من طريقين عن سفيان عن الوليد عن القاسم بن حسان عن فلفلة الجعفي عن ابن مسعود عنه به موقوفاً.

خالف الثوري زهير فسمى القاسم بن حسان: عثمان بن حسان: وذلك فيما أخرجه أحمد في المسند (٤٤٥/١) وفي العلل (٥٧٦/٢رقم٣٧٢٥) وابن شبة في أخبار المدينة (١٢٥/٢رقم١٧٤٤) وابن أبي داود في المصاحف (٦٩/١رقم٥٥) ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٤٢/٣٣) وأخرجه الشاشي في المسند (٣٠٤/٢رقم٨٨١) من طرق عن زهير عن الوليد بن قيس عن عثمان بن حسان العامري عن فلفلة الجعفي عن ابن مسعود موقوفاً .

قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١٤٨/٦) :"عثمان بن حسان العامري، ويقال: القاسم بن حسان، وبعثمان أشبه روى عن فلفلة الجعفي روى عنه أبو همام الوليد بن قيس سمعت أبي يقول ذلك".

وذهب الدارقطني في العلل (٢٣٦/٥) إلى أن قول الثوري: القاسم، أشبه

قلت: ومما يؤيد قول الدارقطني ما رواه الإمام أحمد في العلل (٥٧٦/٢رقم٣٧٢٤) حدثنا أبو أسامة بحفظه أخبرني سفيان وزهير عن الوليد بن قيس عن القاسم بن حسان عن فلفلة الجعفي عن ابن مسعود عنه به .

فهنا وافق زهير الثوري في تسميته بالقاسم.

قال الألباني في السلسلة الصحيحة (١٣٤/٢) :"هذا إسناد جيد موصول، رجاله كلهم ثقات معروفون غير فلفلة هذا واسم أبيه عبد الله أورده ابن أبي حاتم (٩٢/٢/٣-٩٣) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في "ثقات التابعين" (١٨٥/١) وروى عنه جماعة من الثقات كما في "التهذيب"، و يمكن أن يكون فلفلة هذا هو الواسطة في رواية هذا الحديث بين أبي سلمة وابن مسعود. وبالجملة فالحديث حسن عندي بهذه الطريق. والله أعلم"اهـ.

(٤٨٥)قال في غاية البيان :" ضعيف جداً: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١١٦/٦رقم٢٩٩١٢) وعنه أبو يعلى في المسند (٤٣٦/١١رقم٦٥٦٠) حدثنا ابن إدريس عن المقبري عن جده عن أبي هريرة عنه به .

وإسناده ضعيف جداً؛ فيه: المقبري واسمه عبد الله بن سعيد، متروك.

وقد اضطرب في روايته، فهنا قال: عن جده، وقال مرة: عن أبيه:

وأخرج ابن جرير عن ابن عباس مرفوعًا: «**أُنزل القرآن على أربعة أحرف: حلال وحرام لا يُعذر أحد بجهالته، وتفسير تفسره العرب، وتفسير تفسره العلماء، ومتشابه لا يعلمه إلا الله، ومن ادعى علمه سوى الله فهو كاذب**»(٤٨٦).

ثم أخرجه من وجه آخر عن ابن عباس موقوفًا بنحوه(٤٨٧).

وأخرج أيضًا عن عائشة؛ قالت: «كان رسوخهم في العلم أن آمنوا بمتشابهه ولا

أخرجه أبو الفضل الزهري في حديثه (١٦٢/١رقم١٦١) والحاكم في المستدرك (٤٧٧/٢) وعنه البيهقي في شعب الإيمان (٤٢٧/٢رقم٢٢٩٢) وأخرجه المستغفري في فضائل القرآن (١٨٦/١، ٣٣١رقم٣٦٩،٩٩) والبيهقي في شعب الإيمان (٤٢٧/٢رقم٢٢٩١،٢٢٩٣) والهروي في ذم الكلام (٢٢٩/٣رقم٥٦٠) من طرق عن عبد الله بن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة عنه به.

ومرة قال: عن أبيه أو عن جده على الشك:

أخرجه أحمد بن منيع في المسند (٤١٧/١٤رقم٣٥٠٨-المطالب) حدثنا أبو معاوية ثنا عبد الله بن سعيد المقبري عن أبيه أو عن جده عن أبي هريرة عنه به.

ومرة قال : عن أبيه عن جده من غير شك:

أخرجه ابن الأنباري في الايضاح (١٥/١رقم٨) والخطيب في تاريخ بغداد (٧٧/٨) والسلفي في معجم السفر (٢٤٩رقم٨١٩) من طريقين عن عبد الله بن سعيد المقبري عن أبيه عن جده عن أبي هريرة عنه به .

قال الدارقطني في العلل بعد أن ذكر الاختلاف في إسناده (٣٦٥/١٠-٣٦٧) :" قول من قال عن أبيه أشبه، والاختلاف من عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري وهو ضعيف ذاهب".

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٦٣/٧) :" فيه عبدالله بن سعيد المقبري، وهو متروك".

وضعفه جداً الألباني في السلسلة الضعيفة (٥٢٣/٣رقم١٣٤٦) "اهـ.

(٤٨٦)قال في غاية البيان :" ضعيف جداً: أخرجه ابن جرير في التفسير (٧٦/١) حدثني يونس بن عبد الأعلى الصَّدَفي أخبرنا ابن وهب سمعت عمرو بن الحارث عن الكلبيّ عن أبي صالح عن عبد الله بن عباس عنه به .

وإسناده ضعيف جداً؛ فيه : الكلبي متهم بالكذب، وفيه: أبو صالح باذام، ضعيف.

قال ابن جرير :"في إسناده نظر".

وضعفه السيوطي في الإتقان (٤٨٠/٢) "اهـ.

(٤٨٧)قال في غاية البيان :" حسن: أخرجه الفريابي في القدر (٢٢٩رقم٤١٤) ومن طريقه المستغفري في فضائل القرآن (٣١٠/١رقم٣٤٥) وابن جرير في التفسير (٥٧/١) وابن المنذر (١٥١/٢-الدر المنثور) والأنباري في الايضاح (١٠١/١رقم١١٩) والطبراني في مسند الشاميين (٣٠٢/٢رقم١٣٨٥) وأبوالقاسم الحرفي في الفوائد والصحاح والغرائب (١٠٧رقم٥٦) من طرق عن ابن عباس :" أن التفسير على أربعة أنواع : وجه تعرفه العرب من لغتها، وتفسير لا يعذر أحد بجهله، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله "اهـ.

يعلمونه»[٤٨٨].

وأخرج أيضًا عن أبِي الشعثاء وأبي نَهيك قالا: «إنكم تصلون هذه الآية وهي مقطوعة»[٤٨٩].

وأخرج الدارمي عن عمر بن الخطاب؛ قال: «إنه سيأتيكم ناس يجادلونكم بِمتشابِهات القرآن، فخذوهم بالسنن، فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله»[٤٩٠].

[**قال السيوطي**:] فهذه الأحاديث والآثار تدل على أن المتشابه مِمَّا لا يعلمه إلا الله، وأن الخوض فيه مذموم، وسيأتي قريبًا زيادة على ذلك.

قال الطيبِي: المراد بالْمُحكم: ما اتضح معناه، والمتشابه بخلافه؛ لأن اللفظ الذي يقبل معنَى: إما أن يحتمل غيره أو لا، والثاني: النص، والأول؛ إما أن تكون دلالته على ذلك الغير أرجح أو لا، والأول هو الظاهر، والثاني؛ إما أن يكون مساويه أو لا، والأول هو المجمل، والثاني المؤول، فالمشترك بين النص والظاهر هو الْمُحكم، والمشترك بين الْمُجمل والْمؤول هو المتشابه.

ويؤيد هذا التقسيم أنه تعالى أوقع المحكم مقابلاً للمتشابه.

---

(٤٨٨)قال في غاية البيان :" صحيح: أخرجه ابن جرير في التفسير (١٨٢/٣) وابن أبي حاتم في التفسير (٥٩٩/٢رقم٣٢٠٨) من طريقين عن نافع عن ابن أبي مليكة عن عائشة قالت:" كان من رسوخهم في العلم أن آمنوا بمحكمه ومتشابهه و لم يعلموا تأويله".

وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (١٥١/٢) إلى ابن المنذر"اهـ.

(٤٨٩)قال في غاية البيان :" حسن: أخرجه ابن جرير في التفسير (١٨٣/٣) حدثنا ابن حميد ثنا يحيى بن واضح ثنا عبيد الله عن أبي نهيك الأسدي عنه به .

وإسناده ضعيف جداً؛ فيه: محمد بن حميد الرازي، متروك.

وليس فيه ذكر أبي الشعثاء.

نعم: أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (٥٩٩/٢رقم٣٢٠٦) حدثنا عبد الله بن سعيد الاشج ثنا أبو تميلة أنبا أبو منيب عن أبي الشعثاء وأبي نهيك عنهما به .

وإسناده حسن "اهـ.

(٤٩٠)قال في غاية البيان :" حسن : أخرجه الدارمي في السنن (٦٢/١رقم١١٩) ومن طريقه الهروي في ذم الكلام (٣١/٢رقم١٩١) وأخرجه الآجري في الشريعة (١٠٣/١رقم٩١، ١٥١،١٠٠،٩٩) و(٢/رقم٧٦٦) وابن أبي زمنين في أصول السنة (٥٠رقم٧) وابن بطة في الإبانة (٢٥٠/١، ٣٥١رقم٨٣، ٣٥١) و(٦١٠/٢رقم٧٩٠) والمستغفري في فضائل القرآن (٣١٨/١رقم٣٥٦) وابن حزم في الإحكام (٢٥٧/٢) والخطيب في تاريخ بغداد(٢٨٦/١٤) وابن عبد البر في الجامع (١٢٣/٢) واللالكائي في شرح اعتقاد أهل السنة(١٢٣/١رقم٢٠٢،٢٠١) والهروي في ذم الكلام (٣١/٢رقم١٩١) وقوام السنة في الحجة (٣١٣/١) من طرق عن عمر عنه به"اهـ.

قالوا: فالواجب أن يفسر المحكم بما يقابله، ويعضد ذلك أسلوب الآية، وهو الجمع مع التقسيم؛ لأنه تعالى فرق ما جمع فِي معنَى الكتاب بأن قال: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ ... وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾[٤٩١]، وأراد أن يضيف إلى كل منهما ما شاء، فقال أولاً: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾[٤٩٢] إلَى أن قال: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾[٤٩٣]، وكان يُمكن أن يقال: وأما الذين فِي قلوبهم استقامة فيتبعون المحكم، لكنه وضع موضع ذلك: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾؛ لإتيان لفظ (الرسوخ)؛ لأنه لا يحصل إلا بعد التتبع العام والاجتهاد البليغ، فإذا استقام القلب على طرق الإرشاد، ورسخ القدم فِي العلم؛ أفصح صاحبه النطق بالقول الحق، وكفى بدعاء الراسخين فِي العلم: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾... إلَى آخره شاهدًا على أن ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ مقابل لقوله: ﴿ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾[٤٩٤]، وفيه إشارة إلَى أن الوقف على قوله: ﴿إِلَّا ٱللَّهُ﴾[٤٩٥] تام، وإلَى أن علم بعض المتشابه مختص بالله تعالى، وأن من حاول معرفته هو الذي أشار إليه فِي الحديث بقوله: «**فاحذرهم**»[٤٩٦].

[أنواع المتشابه من جهة العلم به:]

قال الخطابي: الْمتشابه على ضربين.

أحدهما: ما إذا رُدَّ إلَى المحكم واعتُبر به عُرف معناه.

والآخر: ما لا سبيل إلَى الوقوف على حقيقته، وهو الذي يتبعه أهل الزيغ، فيطلبون تأويله، ولا يبلغون كنهه، فيرتابون فيه، فيفتتنون.

وقال ابن الحصار: قسم الله آيات القرآن إلَى محكم ومتشابه، وأخبر عن الْمُحكمات أنَّها أم الكتاب؛ لأن إليها تُرد المتشابهات، وهي الَّتِي تعتمد فِي فهم مراد الله من خلقه فِي كل ما تَعبَّدهم به من معرفته وتصديق رسله وامتثال أوامره واجتناب نواهيه، وبهذا الاعتبار كانت أمهات.

ثُمَّ أخبر عن الذين فِي قلوبهم زيغ أنَّهم هم الذين يتبعون ما تشابه منه، ومعنَى ذلك أن من لَم يكن على يقين من الْمُحكمات، وفِي قلبه شك واسترابة؛ كانت راحته فِي تتبع المشكلات المتشابهات.

ومراد الشارع منها: التقدم إلَى فهم الْمُحكمات، وتقديْم الأمهات، حتَّى إذا حصل

---

(٤٩١) سورة آل عمران: ٧.

(٤٩٢) سورة آل عمران: ٧.

(٤٩٣) سورة آل عمران: ٧.

(٤٩٤) سورة آل عمران: ٧.

(٤٩٥) سورة آل عمران: ٧.

(٤٩٦) قال في غاية البيان :" متفق عليه : سبق تخريجه في النوع الثاني والخمسين"اهـ.

اليقين ورسخ العلم؛ لَم تبل بِما أشكل عليك.

ومراد هذا الذي فِي قلبه زيغ: التقدم إلَى المشكلات، وفهم المتشابه قبل فهم الأمهات، وهو عكس المعقول المعتاد والمشروع.

ومثل هؤلاء مثل المشركين الذين يقترحون على رسلهم آيات غير الآيات الَّتِي جاءوا بها، ويظنون أنَّهم لو جاءتْهم آيات أخر لآمنوا عندها جهلاً منهم، وما علموا أن الإيْمان بإذن الله تعالى. انتهى.

قال الراغب فِي "مفردات القرآن"(٤٩٧): جميع المتشابه على ثلاثة أضرب:

- ضرب لا سبيل إلَى الوقوف عليه؛ كوقت الساعة، وخروج الدابة، ونحو ذلك.
- وضرب للإنسان سبيل إلَى معرفته؛ كالألفاظ الغريبة، والأحكام الغلقة.
- وضرب متردد بين الأمرين، يختص بِمعرفته بعض الراسخين فِي العلم، ويخفى على من دونَهم، وهو المشار إليه بقوله ﷺ لابن عباس: «**اللهم فقهه فِي الدين، وعلِّمه التأويل**»(٤٩٨).

وإذا عرفت هذه الجهة؛ عرفت أن الوقوف على قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾(٤٩٩) ووصله بقوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ﴾(٥٠٠) جائز(٥٠١)، وأن لكل واحد منهما وجهًا جسيمًا دل عليه

---

(٤٩٧) (ص ٢٥٤).

(٤٩٨) قال في غاية البيان :" صحيح: أخرجه البخاري في الصحيح (رقم١٤٣) كتاب الوضوء باب وضع الماء عند الخلاء ومسلم في الصحيح (رقم٢٤٧٧) كتاب فضائل الصحابة باب فضائل عبد الله بن عباس عن عبدالله بن عباس عن النبي ﷺ أنه قال :" اللهم فقهه في الدين".

قال الحافظ في فتح الباري (١/١٧٠):"لم يقع عند مسلم في الدين".

وزيادة :"وعلمه التأويل" ليست في الصحيحين كما نبه عليه الحميدي في الجمع بين الصحيحين (٢/٣١)، قال الحافظ في فتح الباري (١/١٧٠) :"وهو كما قال".

وبزيادة "وعلمه التأويل": أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٦/٣٨٣رقم٣٢٢٢٣) ومن طريقه ابن حبان في الصحيح (١٥/٥٣١رقم٧٠٥٥) وأخرجه ابن سعد في الطبقات (٢/٣٦٥) وإسحاق بن راهوية في المسند (٤/٢٣٠رقم٢٠٣٨) وأحمد في المسند (١/٢٦٦، ٣١٤، ٣٣٥) وفي فضائل الصحابة لابن حنبل (٢/٩٥٥، ٩٥٦، ٩٦٣رقم١٨٥٦، ١٨٥٨،١٨٨٢) والفسوي في المعرفة والتاريخ (١/٢٦٧) وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١/٢٨٧رقم٣٨٠) والحاكم في المستدرك (٣/٦١٥) والضياء في المختارة (١٠/٢٢١رقم٢٣٣) من طريقين عن ابن خثيم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عنه به .

وأخرجه الفسوي في المعرفة والتاريخ (١/٢٨٤) وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١/٢٨٧رقم٣٨١) والطبراني في المعجم الكبير (١٢/٥٨رقم١٢٤٦٦) من طريقين عن أيوب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عنه به نحوه.

قال الحاكم :"هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه"اهـ.

(٤٩٩) سورة آل عمران: ٧.

(٥٠٠) سورة آل عمران: ٧.

التفصيل المتقدم. انتهى.

فصل [هل آيات الصفات من المتشابه؟!]

من المتشابه آيات الصفات[٥٠٢] (!) ولابن اللبان فيها تصنيف مفرد؛ نحو: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[٥٠٣]، ﴿كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾[٥٠٤]، ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ﴾[٥٠٥]، ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾[٥٠٦]، ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡ﴾[٥٠٧]، ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾[٥٠٨].

وجمهور أهل السنة -منهم السلف وأهل الحديث- على الإيْمان بِها، وتفويض معناها المراد منها إلَى الله تعالى، ولا نفسرها، مع تنْزيهنا له عن حقيقتها[٥٠٩].

وذهبت طائفة من أهل السنة[١١] (!) إلى أننا نؤولها على ما يليق بجلاله تعالى، وهذا مذهب الخلف.

وكان إمام الحرمين يذهب إليه، ثم رجع عنه، فقال في الرسالة "النظامية": الذي نرتضيه دينًا وندين الله به عقدًا: اتباع سلف الأمة؛ فإنَّهم درجوا على ترك التعرض لمعانيها[٥١٠].

وقال ابن الصلاح: على هذه الطريقة مضى صدر الأمة وساداتُها، وإياها اختار أئمة الفقهاء وقاداتُها، وإليها دعا أئمة الحديث وأعلامه، ولا أحد من المتكلمين من أصحابنا يصدف عنها ويأباها.

واختار ابن برهان مذهب التأويل؛ قال: ومنشأ الخلاف بين الفريقين؛ هل يجوز أن يكون فِي القرآن شيء لَم نعلم معناه، أو لا؟ بل يعلمه الراسخون فِي العلم[٥١١].

وتوسط ابن دقيق العيد، فقال: إذا كان التأويل قريبًا من لسان العرب: لَم ينكر، أو بعيدًا:

---

(٥٠١) انظر: "مجموع الفتاوى" (٥/ ٢٣٤).

(٥٠٢) هذا إطلاق لا يصح، انظر مناقشته فِي "مجموع الفتاوى" (١٣/ ٢٩٤).

(٥٠٣) سورة طه: ٥.

(٥٠٤) سورة القصص: ٨٨.

(٥٠٥) سورة الرحمن: ٢٧.

(٥٠٦) سورة طه: ٣٩.

(٥٠٧) سورة الفتح: ١٠.

(٥٠٨) سورة الزمر: ٦٧.

(٥٠٩) ليس هذا مذهب السلف، إنَّما هو مذهب الخلف، وهو يُمثل الأشاعرة لا أهل السنة والجماعة، انظر: "مجموع الفتاوى" (٦/ ٣٥٥)، ورسالة "العلاقة بين الإثبات والتفويض بصفات رب العالمين".

(٥١٠) التفويض فِي معاني الأسْمَاء والصفات ليس مذهب السلف وأهل السنة والجماعة، فهم يقولون: "الاستواء معلوم، والكيف مجهول"، فهم يفوضون فِي الكيف، ولا يفوضون فِي الْمَعنَى.

(٥١١) انظر فِي ذلك: "تأويل مشكل القرآن" (ص ٩٨).

توقفنا عنه وآمنا بمعناه على الوجه الذي أريد به مع التنْزيه.

قال: وما كان معناه من هذه الألفاظ ظاهرًا مفهومًا من تخاطب العرب: قلنا به من غير توقيف؛ كما فِي قوله تعالى: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾[٥١٢]، فنحمله على حق الله وما يجب له.

[فائدة:

قال الشافعي رضي الله عنه في مختصر البويطي: لا يحل تفسير المتشابه إلا بسنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو خبر عن أحد من أصحابه أو إجماع العلماء، هذا نصه][٥١٣].

خاتمة

أورد بعضهم سؤالاً، وهو أنه: هل للمحكم مزية على المتشابه أو لا؟ فإن قلتم بالثاني؛ فهو خلاف الإجماع، أو بالأول؛ فقد نقضتم أصلكم فِي أن جميع كلامه ﷻ سواء، وأنه منَزل بالحكمة.

وأجاب أبو عبد الله البكراباذي بأن المحكم كالمتشابه من وجه، ويخالفه من وجه: فيتفقان فِي أن الاستدلال بهما لا يُمكن إلا بعد معرفة حكمة الواضع وأنه لا يختار القبيح. ويختلفان فِي أن المحكم بوضع اللغة لا يحتمل إلا الوجه الواحد، فمن سمعه؛ أمكنه أن يستدل به فِي الحال، والمتشابه يحتاج إلَى فكرة ونظر ليحمله على الوجه المطابق، ولأن المحكم أصل، والعلم بالأصل أسبق ولأن المحكم يُعلم مفصلاً، والمتشابه لا يُعلم إلا مجملاً.

وقال بعضهم: إن قيل: ما الحكمة فِي إنزال المتشابه مِمَّن أراد لعباده البيان والهدى؟

قلنا: إن كان مِمَّا يُمكن علمه؛ فله فوائد:

- **منها:** الحث للعلماء على النظر الموجب للعلم بغوامضه، والبحث عن دقائقه؛ فإن استدعاء الهمم لمعرفة ذلك من أعظم القرب.

- **ومنها:** ظهور التفاضل وتفاوت الدرجات؛ إذ لو كان القرآن كله محكمًا لا يحتاج إلَى تأويل ونظر؛ لاستوت منازل الخلق، ولَم يظهر فضل العالِم على غيره.

وإن كان مِمَّا لا يمكن علمه؛ فله فوائد:

- **منها:** ابتلاء العباد بالوقوف عنده والتوقف فيه والتفويض والتسليم.
- والتعبد بالاشتغال به من جهة التلاوة؛ كالمنسوخ، وإن لَم يجز العمل بِما فيه.
- وإقامة الحجة عليهم؛ لأنه لَما نزل بلسانِهم ولغتهم وعجزوا عن الوقوف على معناه مع

---

(٥١٢) سورة الزمر: ٥٦.

(٥١٣) ذكرها السيوطي في النوع الثامن والسبعون.

بلاغتهم وأفهامهم؛ دل على أنه منَزل من عند الله، وأنه الذي أعجزهم عن الوقوف.

- **وقال بعضهم:** العقل مبتلى باعتقاد حقيقة المتشابه كابتلاء البدن بأداء العبادة؛ كالحكيم إذا صنف كتابًا أجمل فيه أحيانًا ليكون موضوع خضوع المتعلم لأستاذه، وكالملك يتخذ علامة يَمتاز بِها من يطلعه على سره.

- **وقيل:** لو لَم يُبتل العقل الذي هو أشرف البدن؛ لاستمر العالِم فِي أُبَّهة العلم على التمرد، فبذلك يستأنس إلَى التذلل بعز العبودية، والمتشابه هو موضوع خضوع العقول لبارئها استسلامًا واعترافًا بقصورها.

وفِي ختم الآية بقوله تعالى: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[٥١٤]. تعريض للزائغين ومدح للراسخين؛ يعنِي: من لَم يتذكر ويتعظ ويخالف هواه؛ فليس من أولي العقول، ومن ثَمَّ قال الراسخون: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾[٥١٥]... إلَى آخر الآية، فخضعوا لباريهم لاستنْزال العلم اللدني بعد أن استعاذوا به من الزيغ النفساني.

قال الإمام فخر الدين[٥١٦]: إن العلماء[٥١٧] ذكروا لوقوع المتشابه فِي [القرآن] فوائد:

- **منها:** أنه يوجب مزيد المشقة فِي الوصول إلَى المراد، وزيادة المشقة توجب مزيد الثواب.

- **ومنها:** أنه لو كان القرآن كله محكمًا؛ لَما كان مطابقًا إلا لمذهب واحد، وكان بصريحه مبطلاً لكل ما سوى المذهب، وذلك مِمَّا ينفر أرباب سائر المذاهب عن قبوله وعن النظر فيه والانتفاع به، فإذا كان مشتملاً على المحكم والمتشابه؛ طمع صاحب كل مذهب أن يجد فيه ما يؤيد مذهبه وينصر مقالته، فينظر فيه جميع أرباب المذاهب، ويجتهد فِي التأمل فِيه صاحب كل مذهب، وإذا بالغوا فِي ذلك؛ صارت الْمُحكمات مفسرة للمتشابِهات، وبِهذا الطريق يتخلص المبطل من باطله، ويتصل إلَى الحق.

- **ومنها:** أن القرآن إن كان مشتملاً على المتشابه؛ افتقر إلَى العلم بطريق التأويلات وترجيح بعضها على بعض، وافتقر فِي تعلم ذلك إلَى تحصيل علوم كثيرة من علم اللغة والنحو والمعاني والبيان وأصول الفقه، ولو لَم يكن الأمر كذلك؛ لَم يحتج إلَى تحصيل هذه العلوم الكثيرة، وكان فِي إيراد المتشابه هذه الفوائد الكثيرة.

- **ومنها:** أن القرآن مشتمل على دعوة الخواص والعوام، وطبائع العوام تنفر فِي أكثر الأمر عن درك الحقائق، فمن سمع من العوام فِي أول الأمر إثبات موجود ليس بجسم ولا متحيز

---

(٥١٤) سورة آل عمران: ٧.

(٥١٥) سورة آل عمران: ٨.

(٥١٦) "التفسير الكبير/ مفاتيح الغيب" (٧/ ١٧٢).

(٥١٧) وانظر ما قاله ابن قتيبة فِي "تأويل مشكل القرآن" (ص ٨٦).

ولا مشار إليه[٥١٨]؛ ظن أن هذا عدم ونفي، ووقع في التعطيل، فكان الأصلح أن يخاطبوا بألفاظ دالة على بعض ما يناسب ما توهموه وتخيلوه، ويكون ذلك مخلوطًا على الحق الصريح[٥١٩]، فالقسم الأول: وهو الذي يخاطبون به في أول الأمر يكون من المتشابِهات، والقسم الثاني: وهو الذي يُكشف لهم في آخر الأمر من الْمُحكمات.

(٥١٨) ليس فِي القرآن ولا فِي السنة تعرض لإثبات أو نفي الجسم أو التحيز، وأما الجهة؛ فهي ثابتة لله تعالى، فهو مستوٍ على عرشه فوق سمواته، والرازي فخر الدين مثل بذلك على أصله المخالف فيه لأهل السنة والجماعة.

(٥١٩) هذا كلام باطل ساقط تتنَزه عنه الحنيفية السمحة، وهو طريقة أهل الوهم والتخييل، إحدى أقسام طريقة التبديل الَّتِي جرى عليها الرازي ومن تبعه، انظر رد هذا الباطل والكلام العاطل فِي "موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول" (١/ ٣٣ وما بعدها).

النوع الثالث والخمسون[١] فِي مشكله وموهم الاختلاف والتناقض

والمراد به: ما يوهم التعارض بين الآيات، وكلامه تعالى منَزه عن ذلك؛ كما قال: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾[٢]، ولكن قد يقع للمبتدئ ما يوهم اختلافًا، وليس به فِي الحقيقة، فاحتيج لإزالته؛ كما صُنِّف فِي مختلف الحديث وبيان الجمع بين الأحاديث المتعارضة، وقد تكلم فِي ذلك ابن عباس، وحُكي عنه التوقف فِي بعضها.

فصل

قال الزركشي فِي "البرهان"[٣]: للاختلاف أسباب:

أحدها: وقوع المخبر به على أحوال مختلفة وتطويرات شتَّى؛ كقوله فِي خلق آدم: ﴿مِن تُرَابٍ﴾[٤]، ومرة: ﴿مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾[٥]، ومرة: ﴿مِّن طِينٍ لَّازِبٍ﴾[٦]، ومرة: ﴿مِن صَلْصَٰلٍ كَٱلْفَخَّارِ﴾[٧]، وهذه الألفاظ مختلفة، ومعانيها فِي أحوال مختلفة؛ لأن الصلصال غير الحمأ، والحمأ غير التراب، إلا أن مرجعها كلها إلَى جوهر، وهو التراب، ومن التراب تدرجت هذه الأحوال.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِىَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ﴾[٨]، وفِي موضع: ﴿تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ﴾[٩]، والجان: الصغير من الحيات، والثعبان: الكبير منها؛ وذلك لأن خلقها خلق الثعبان العظيم، واهتزازها وحركاتِها وخفتها كاهتزاز الجان وخفته.

---

(١) هو النوع الثامن والأربعون على ترتيب السيوطي.

(٢) سورة النساء: ٨٢.

(٣) (٢/ ٥٤ -٦٥).

(٤) سورة آل عمران: ١٥٩.

(٥) سورة الحجر: ٢٦ و٢٨ و٣٣.

(٦) سورة الصافات: ١١.

(٧) سورة الرحمن: ١٤.

(٨) سورة الشعراء: ٣٢.

(٩) سورة القصص: ٣١.

الثاني: لاختلاف الموضع؛ كقوله: ﴿وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْئُولُونَ﴾(١٠)، وقوله: ﴿فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾(١١) مع قوله: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ﴾(١٢).

قال الحليمي: فتُحمل الآية الأولى على السؤال عن التوحيد وتصديق الرسل، والثانية على ما يستلزمه الإقرار بالنبوات من شرائع الدين وفروعه.

وحمله غيره على اختلاف الأماكن؛ لأن فِي القيامة مواقف كثيرة، ففي موضع يُسألون، وفِي آخر لا يُسألون.

وقيل: إن السؤال المثبت سؤال تبكيت وتوبيخ، والمنفى سؤال المعذرة وبيان الحجة.

الثالث: لاختلافهما فِي جهتَي الفعل؛ كقوله: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمْ ۚ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾(١٣)، أضيف القتل إليهم والرمي إليه ﷺ على جهة الكسب والمباشرة، ونفاه عنهم وعنه باعتبار التأثير.

الرابع: لاختلافهما فِي الحقيقة والْمَجاز: ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ﴾(١٤)؛ أي: سكارى من الأهوال مجازًا لا من الشراب حقيقة.

الخامس: بوجهين واعتبارين؛ كقوله: ﴿فَبَصَرُكَ ٱلْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾(١٥)، مع قوله: ﴿خَٰشِعِينَ مِنَ ٱلذُّلِّ يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾(١٦). قال قطرب: فبصرك؛ أي: علمك ومعرفتك بِها قوية، من قولهم: بصر بكذا؛ أي: علم، وليس المراد: رؤية العين.

قال الفارسي: ويدل على ذلك قوله: ﴿فَكَشَفْنَا عَنكَ غِطَآءَكَ﴾(١٧).

تنبيه:

قال الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني: إذا تعارضت الآي وتعذر فيها الترتيب والجمع؛ طلب التاريخ، وترك المتقدم بالمتأخر، ويكون ذلك ناسخًا. وإن لَم يعلم، وكان الإجماع على العمل

---

(١٠) سورة الصافات: ٢٤.

(١١) سورة الأعراف: ٦.

(١٢) سورة الرحمن: ٣٩.

(١٣) سورة الأنفال: ١٧.

(١٤) سورة الحج: ٢.

(١٥) سورة ق: ٢٢.

(١٦) سورة الشورى: ٤٥.

(١٧) سورة ق: ٢٢.

بإحدى الآيتين؛ عُلم بإجماعهم أن الناسخ ما أجمعوا على العمل بها[١٨].

قال: ولا يوجد فِي القرآن آيتان متعارضتان تخلوان عن هذين الوصفين.

قال غيره: وتعارض القراءتين بمنْزلة تعارض الآيتين؛ نحو: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾[١٩] بالنصب والجر، ولهذا جمع بينهما؛ بحمل النصب على الغسل، والجر على مسح الخف.

وقال الصيرفي: جماع الاختلاف والتناقض: أن كل كلام صح أن يضاف بعض ما وقع الاسم عليه إلَى وجه من الوجوه؛ فليس فيه تناقض، وإنَّما التناقض فِي اللفظ: ما ضاده من كل جهة، ولا يوجد فِي الكتاب والسنة شيء من ذلك أبدًا، وإنَّما يوجد فيه النسخ فِي وقتين.

وقال القاضي أبو بكر: لا يجوز تعارض آي القرآن والآثار وما يوجبه العقل، فلذلك لَم يجعل قوله: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾[٢٠] معارضًا لقوله: ﴿وَتَخۡلُقُونَ إِفۡكًا﴾[٢١] ﴿وَإِذۡ تَخۡلُقُ مِنَ ٱلطِّينِ﴾[٢٢]؛ لقيام الدليل العقلى أنه لا خالق غير الله، فتعين تأويل ما عارضه، فتؤول ﴿وَتَخۡلُقُونَ﴾ على تكذبون، و﴿تَخۡلُقُ﴾ على: تُصَوِّر.

≅ فائدة:

قال الكرماني عند قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا﴾[٢٣]: الاختلاف على وجهين.

- **اختلاف تناقض:** وهو ما يدعو فيه أحد الشيئين إلَى خلاف الآخر، وهذا هو الممتنع على القرآن.

- **اختلاف تلازم:** وهو ما يوافق الجانبين؛ كاختلاف وجوه القراءة، واختلاف مقادير السور والآيات، واختلاف الأحكام من الناسخ والمنسوخ والأمر والنهي والوعد والوعيد.

---

(١٨) ويلاحظ أن هذه القاعدة إنَّما تطبق فِي آيات الأحكام، أما الأخبار؛ فلا نسخ فيها، إنَّما يطلب فيها الجمع، فإن لَم يتيسر توقف فيها، وبحمد الله لا يوجد ما لا يُمَكن الجمع بينه من آيات الأخبار: ﴿وَلَوۡ كَانَ مِنۡ عِندِ غَيۡرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخۡتِلَٰفٗا كَثِيرٗا﴾.

(١٩) سورة المائدة: ٦.

(٢٠) سورة الزمر: ٦٢.

(٢١) سورة العنكبوت: ١٧.

(٢٢) سورة المائدة: ١١٠.

(٢٣) سورة النساء: ٨٢.

أفرد هذا النوع بالتصنيف قطرب.

النوع الرابع والخمسون[٢٤] فِي الآيات المشتبهات

- والقصد به: إيراد القصة الواحدة فِي صور شتَّى وفواصل مختلفة.
- بل [قد] تأتي فِي موضع واحد مقدمًا وفِي آخر مؤخرًا؛ كقوله فِي البقرة[٢٥]: ﴿وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا وَقُولُواْ حِطَّةٞ﴾، وفي الأعراف[٢٦]: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٞ وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا﴾ وفِي البقرة[٢٧]: ﴿وَمَآ أُهِلَّ بِهِۦ لِغَيۡرِ ٱللَّهِۖ﴾، وسائر القرآن: ﴿وَمَآ أُهِلَّ لِغَيۡرِ ٱللَّهِ بِهِۦ﴾[٢٨].
- أو فِي موضع بزيادة وفِي آخر بدونها؛ نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ﴾[٢٩]، وفِي يس[٣٠]: [﴿وَسَوَآءٌ﴾؛ بزيادة واو]. وفِي البقرة[٣١]: ﴿وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِۖ﴾، وفِي الأنفال[٣٢]: ﴿كُلُّهُۥ لِلَّهِۚ﴾.
- أو فِي موضع معرفًا وفِي آخر مُنَكَّرًا.
- أو مفردًا وفِي آخر جمعًا.
- أو بحرف وفِي آخر بحرف آخر.
- أو مدغمًا وفِي آخر مفكوكًا.

وهذا النوع يتداخل مع نوع المناسبات، وهذه أمثلة منه بتوجيهها:

- قوله تعالى فِي البقرة[٣٣]: ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾، وفي لقمان[٣٤]: ﴿هُدٗى وَرَحۡمَةٗ لِّلۡمُحۡسِنِينَ﴾؛

---

(٢٤) هو النوع الثالث والستون على ترتيب السيوطي.

(٢٥) آية: ٥٨.

(٢٦) آية: ١٦١.

(٢٧) آية: ١٧٣.

(٢٨) سورة المائدة: ٣، وسورة الأنعام: ١٤٥، وسورة النحل: ١١٥.

(٢٩) سورة البقرة: ٦.

(٣٠) آية: ١٠.

(٣١) آية: ١٩٣.

(٣٢) آية: ٣٩.

(٣٣) آية: ٢.

لأنه لَما ذكر هنا مجموع الإيْمان؛ ناسب المتقين، ولَما ذكر ثَمَّ الرحمة؛ ناسب الْمُحسنين.

- قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا﴾[٣٥] وفِي الأعراف[٣٦]: ﴿فَكُلَا﴾ بالفاء؛ قيل: لأن السكنَى في البقرة: الإقامة، وفي الأعراف: اتخاذ المسكن، فلما نسب القول إليه تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ﴾؛ ناسب زيادة الإكرام بالواو الدالة على الجمع بين السكنَى والأكل، ولذا قال فيه: ﴿رَغَدًا﴾[٣٧]، وقال: ﴿حَيْثُ شِئْتُمَا﴾[٣٨]؛ لأنه أعم. وفِي الأعراف[٣٩]: ﴿وَيَٰٓـَٔادَمُ [ٱسْكُنْأَنتَوَزَوْجُكَٱلْجَنَّةَفَكُلَا]﴾، فأتى بالفاء الدالة على ترتيب الأكل على السكنَى المأمور باتخاذها؛ لأن الأكل بعد الاتخاذ و﴿مِنْ حَيْثُ﴾[٤٠] لا تُعطي عموم معنَى ﴿مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا﴾.

أفرد هذا النوع بالتصنيف خلق:

- **أولهم** -فيما أحسب-: الكسائي.
- ونظمه: السخاوي.
- وألف فِي توجيهه: الكرماني كتابه "البرهان فِي متشابه القرآن"[٤١].
- وأحسن منه: "درة التنْزيل وغرة التأويل"[٤٢] لأبِي عبد الله الرازي.
- وأحسن من هذا: "ملاك التأويل"[٤٣] لأبي جعفر بن الزبير، ولَم أقف عليه.

=

(٣٤) آية: ٣.

(٣٥) سورة البقرة: ٣٥.

(٣٦) آية ١٩.

(٣٧) سورة البقرة: ٣٥.

(٣٨) سورة البقرة: ٣٥.

(٣٩) آية ١٩.

(٤٠) سورة الأعراف: ١٩.

(٤١) مطبوع، بتحقيق: عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى ١٤٠٦ٰ.

(٤٢) مطبوع، بتحقيق: محمود كامل أحمد، دار النهضة العربية، بيروت ١٤٠٥ٰ.

(٤٣) مطبوع، بتصحيح ومقابلة: عادل نويهض، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط. الرابعة ١٤٠١ٰ.

تنبيه: اختلف فِي نسبة الكتاب، ويقوم على تحقيقه وتحقيق نسبته بعض إخواننا فِي رسالة دكتوراه بجامعة

=

– وللقاضي بدر الدين بن جماعة فِي ذلك كتاب لطيف سماه "كشف المعاني عن متشابه المثاني"[٤٤].

– وفِي كتاب "أسرار التنْزيل" المسمى "قطف الأزهار فِي كشف الأسرار"[٤٥] من ذلك الجم الغفير.

النوع الخامس والخمسون[٤٦] فِي مقدمه ومؤخره

هو قسمان:

الأول: ما أشكل معناه بحسب الظاهر، فلما عرف أنه من باب التقديْم والتأخير؛ اتضح، وهو جدير أن يفرد بالتصنيف، وقد تعرض السلف لذلك فِي آيات:

– فأخرج ابن أبي حاتم عن قتادة فِي قوله تعالى: ﴿**وَلاَ تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَأَوْلاَدُهُمْ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُعَذِّبَهُم بِهَا فِي الدُّنْيَا**﴾[٤٧]؛ قال: "هذا من تقاديْم الكلام، يقول: لا تعجبك أموالهم ولا أولادهم فِي الحياة الدنيا إنَّما يريد الله ليعذبَهم بها فِى الآخرة".

– وأخرج عنه أيضًا فِي قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾[٤٨]؛ قال: "هذا من تقاديم الكلام، يقول: لولا كلمة وأجل مسمى لكان لزامًا".

الثاني: ما ليس كذلك، وقد ألف فيه العلامة شمس الدين بن الصائغ كتابه: "المقدمة فِي سر الألفاظ المقدمة"؛ قال فيه: الحكمة الشائعة الذائعة فِي ذلك الاهتمام؛ كما قال سيبويه فِي

=

أم القرى بِمكة المكرمة.

(٤٤) مطبوع بتحقيق: عبد الجواد خلف، منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، باكستان، الطبعة الأولى ١٤١٠'. وعنوان الكتاب فِي الطبعة "كشف المعاني فِي المتشابه من المثاني".

(٤٥) هو للسيوطي؛ قال فِي "كشف الظنون" (٢/ ١٣٥٢): كتب إلَى آخر سورة براءة فِي مجلد ضخم. ا'.

ثُمَّ علمت أنه حقق فِي رسالة جامعية بجامعة الإمام بالرياض على نسخة تنتهي بسورة الكهف، وقد وقفت على مصورتِها.

(٤٦) هو النوع الرابع والأربعون على ترتيب السيوطي.

(٤٧) سورة التوبة: ٨٥.

(٤٨) سورة طه: ١٢٩.

"كتابه": كأنَّهم يقدمون الذي بيانه أهم، وهم ببيانه أعنَى.

قال: هذه الحكمة إجمالية، وأما تفاصيل أسباب التقديْم وأسراره؛ فقد ظهر لي منها فِي الكتاب العزيز عشرة أنواع:

الأول: التبرك؛ كتقديْم اسم الله تعالى فِي الأمور ذات الشأن، ومنه قوله تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ﴾(٤٩)، وقوله: ﴿وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ وَلِلرَّسُولِ﴾(٥٠) الآية.

الثاني: التعظيم؛ كقوله: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ﴾(٥١)، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ﴾(٥٢)، ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾(٥٣).

الثالث: التشريف؛ كتقديْم الذكر على الأنثى؛ نحو: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾(٥٤) الآية، والحر فِي قوله: ﴿ٱلْحُرُّ بِٱلْحُرِّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأُنثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ﴾(٥٥)، والحي فِي قوله: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾(٥٦) الآية، ﴿**وما** يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾(٥٧).

الرابع: المناسبة، وهي: إما مناسبة المتقدم لسياق الكلام؛ كقوله: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ﴾(٥٨)؛ فإن الجمال بالْجمال، وإن كان ثابتًا حالتَي السراح والإراحة، إلا أنَّها حالة إراحتها -وهو مجيئها من الرعي آخر النهار- يكون الجمال بِها أفخر؛ إذ هي فيه بطان، وحالة سراحها للراعي أول النهار يكون الجمال بِها دون الأول؛ إذ هي فيه خماص.

---

(٤٩) سورة آل عمران: ١٨.

(٥٠) سورة الأنفال: ٤١.

(٥١) سورة النساء: ٦٩.

(٥٢) سورة الأحزاب: ٥٦.

(٥٣) سورة التوبة: ٦٢.

(٥٤) سورة الأحزاب: ٣٥.

(٥٥) سورة البقرة: ١٧٨.

(٥٦) سورة الأنعام: ٩٥.

(٥٧) سورة فاطر: ٢٢.

(٥٨) سورة النحل: ٦.

ونظيره قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُواْ لَمۡ يُسۡرِفُواْ وَلَمۡ يَقۡتُرُواْ﴾(٥٩)؛ قدم نفي الإسراف؛ لأن السرف(٦٠) في الإنفاق.

وقوله: ﴿يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ خَوۡفٗا وَطَمَعٗا﴾(٦١)؛ لأن الصواعق تقع مع أول برقة، ولا يحصل المطر إلا بعد توالي البرقات.

وإما مناسبة لفظ هو من التقدم أو التأخر؛ كقوله: ﴿ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ﴾(٦٢)، ﴿وَلَقَدۡ عَلِمۡنَا ٱلۡمُسۡتَقۡدِمِينَ مِنكُمۡ وَلَقَدۡ عَلِمۡنَا ٱلۡمُسۡتَـٔۡخِرِينَ﴾(٦٣)، ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَتَقَدَّمَ أَوۡ يَتَأَخَّرَ﴾(٦٤)، ﴿بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ﴾(٦٥)، ﴿ثُلَّةٞ مِّنَ ٱلۡأَوَّلِينَ ٣٩ وَثُلَّةٞ مِّنَ ٱلۡأٓخِرِينَ﴾(٦٦)، ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ﴾(٦٧)، ﴿لَهُ ٱلۡحَمۡدُ فِي ٱلۡأُولَىٰ وَٱلۡأٓخِرَةِۖ﴾(٦٨)، وأما قوله: ﴿فَلِلَّهِ ٱلۡأٓخِرَةُ وَٱلۡأُولَىٰ﴾(٦٩)؛ فلمراعاة الفاصلة، وكذا قوله: ﴿جَمَعۡنَٰكُمۡ وَٱلۡأَوَّلِينَ﴾(٧٠).

الخامس: الحث عليه والحض على القيام به؛ حذرًا من التهاون به؛ كتقديْم الوصية على الدَّين فِي قوله: ﴿مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصِينَ بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍۗ﴾(٧١) مع أن الدَّين مقدَّم عليها شرعًا.

السادس: السبق، وهو إما فِي الزمان باعتبار الإيجاد؛ كتقديْم الليل على النهار، والظلمات

---

(٥٩) سورة الفرقان: ٦٧.

(٦٠) وفِي الطبعة المحققة: "الشرف"، وفِي طبعة الحلبِي: "الصرف"، ولعل الصواب -إن شاء الله- ما أثبته.

(٦١) سورة الروم: ٢٤.

(٦٢) سورة الحديد: ٣.

(٦٣) سورة الحجر: ٢٤.

(٦٤) سورة المدثر: ٣٧.

(٦٥) سورة القيامة: ١٣.

(٦٦) سورة الواقعة: ٣٩- ٤٠.

(٦٧) سورة الروم: ٤.

(٦٨) سورة القصص: ٧٠.

(٦٩) سورة النجم: ٢٥.

(٧٠) سورة المرسلات: ٣٨.

(٧١) سورة النساء: ١١.

على النور، وآدم على نوح، ونوح على إبراهيم، وإبراهيم على موسى، وهو على عيسى، وداود على سليمان، والملائكة على البشر فِي قوله: ﴿ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ﴾(٧٢).

أو باعتبار الإنزال؛ كقوله: ﴿صُحُفِ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ﴾(٧٣)، ﴿وَأَنزَلَ ٱلتَّوۡرَىٰةَ وَٱلۡإِنجِيلَ ۝٣ مِن قَبۡلُ هُدٗى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلۡفُرۡقَانَۗ﴾(٧٤).

أو باعتبار الوجوب والتكليف؛ نحو: ﴿ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ﴾(٧٥)، ﴿فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ﴾(٧٦) الآية، ﴿۞إِنَّ ٱلصَّفَا وَٱلۡمَرۡوَةَ مِن شَعَآئِرِ ٱللَّهِۖ﴾(٧٧)، ولهذا قال ﷺ: «**نبدأ بما بدأ الله به**»(٧٨).

---

(٧٢) سورة الحج: ٧٥.

(٧٣) سورة الأعلى: ١٩.

(٧٤) سورة آل عمران: ٣.

(٧٥) سورة الحج: ٧٧.

(٧٦) سورة المائدة: ٦.

(٧٧) سورة البقرة: ١٥٨.

(٧٨) قال في غاية البيان :" أخرجه مسلم في الصحيح (رقم١٢١٨) كتاب الحج باب حجة النبي ﷺ من حديث جابر بلفظ :" أبدأ بما بدأ الله به".

وأخرجه بلفظ :"نبدأ" الإمام مالك في الموطأ (١/ ٣٧٢رقم٨٢٩) ومن طريقه أبو عوانة في المسند (٢/ ٣٥٣رقم٣٤٠٥) وكذا البيهقي في السنن الكبرى (١/ ٨٥) وأخرجه الطيالسي في المسند (٢٣٢رقم١٦٦٨) والحميدي في المسند (٢/ ٥٣٣رقم١٢٦٧) وأحمد في المسند (٣/ ٣٢٠) وأبو داود في السنن (٢/ ١٨٢رقم١٩٠٥) والترمذي في السنن (٣/ ٢١٦رقم٨٦٢) و(٥/ ٢١٠رقم٢٩٦٧) والنسائي في السنن (٥/ ٢٣٥رقم٢٩٦١) وفي السنن الكبرى (٢/ ٤٠٩، ٤١١رقم٣٩٥٥،٣٩٦٢) وابن ماجه في السنن (٢/ ١٠٢٢رقم٣٠٧٤) وابن الجارود في المنتقى (١٢١رقم٤٦٥) وأبو يعلى في المسند (٤/ ٢٣رقم٢٠٢٧) وعنه ابن حبان في الصحيح (٩/ ٢٥٠رقم٣٩٤٣) وأخرجه أبو عوانة في المسند (٢/ ٣٥٦رقم٣٤١٦) والفاكهي في أخبار مكة (٢/ ٢٢٤رقم١٤٠٣) والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ٨٥) عن جعفر بن محمد بن علي عن أبيه عن

=

أو بالذات، نحو: ﴿مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾(٧٩)، ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾(٨٠)، وكذا جميع الأعداد، كل مرتبة هي مقدمة على ما فوقها بالذات. وأما قوله: ﴿أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ﴾(٨١)؛ فللحث على الجماعة والاجتماع على الخير.

السابع: السببية؛ كتقديم ﴿ٱلْعَزِيزُ﴾ على ﴿ٱلْحَكِيمُ﴾؛ لأنه عز فحكم، و﴿ٱلْعَلِيمُ﴾ عليه؛ لأن الإحكام والإتقان ناشئ عن العلم. وأما تقدم ﴿ٱلْحَكِيمُ﴾ عليه فِي سورة الأنعام؛ فلأنه مقام تشريع الأحكام.

ومنه تقديْم العبادة على الاستعانة فِي سورة الفاتحة؛ لأنَّها سبب حصول الإعانة.

وكذا قوله: ﴿يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ وَيُحِبُّ ٱلْمُتَطَهِّرِينَ﴾(٨٢)؛ لأن التوبة سبب الطهارة، ﴿لِّكُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ﴾(٨٣)؛ لأن الإفك سبب الإثم، ﴿يَغُضُّواْ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ وَيَحْفَظُواْ فُرُوجَهُمْ﴾(٨٤)؛ لأن البصر داعية إلَى الفرج.

الثامن: الكثرة؛ كقوله: ﴿فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾(٨٥)؛ لأن الكفار أكثر، ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ﴾(٨٦) الآية؛ قدم الظالم لكثرته ثُمَّ المقتصد ثُمَّ السابق.

ولهذا قدم السارق على السارقة؛ لأن السرقة فِي الذكور أكثر، والزانية على الزاني؛ لأن الزنا فيهن أكثر.

ومنه تقديْم الرحمة على العذاب حيث وقع فِي القرآن غالبًا، ولهذا ورد: «**إن رحمتي غلبت**

=

جابر بن عبد الله بلفظ :"نبدأ بما بدأ الله به".

قال الترمذي :"هذا حديث حسن صحيح".

وإسناده صحيح"اهـ.

(٧٩) سورة النساء: ٣.

(٨٠) سورة المجادلة: ٧.

(٨١) سورة سبأ: ٤٦.

(٨٢) سورة البقرة: ٢٢٢.

(٨٣) سورة الجاثية: ٧.

(٨٤) سورة النور: ٣٠.

(٨٥) سورة التغابن: ٢.

(٨٦) سورة فاطر: ٣٢.

غضبي»[٨٧].

وقوله: ﴿إِنَّ مِنْ أَزْوَٰجِكُمْ وَأَوْلَٰدِكُمْ عَدُوًّا لَّكُمْ فَٱحْذَرُوهُمْ﴾[٨٨]؛ قال ابن الحاجب فِي "أمالية": إنَّما قدم الأزواج لأن المقصود الإخبار أن فيهم أعداء، ووقوع ذلك فِي الأزواج أكثر منه فِي الأولاد، وكان أقعد فِي الْمَعنَى المراد، فَقُدِّم، ولذلك قُدِّمت الأموال فِي قوله: ﴿إِنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌ﴾[٨٩]؛ لأن الأموال لا تكاد تفارقها الفتنة: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ۝ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾[٩٠]، وليست الأولاد فِي استلزام الفتنة مثلها، فكان تقديْمها أولى.

التاسع: الترقي من الأدنى إلَى الأعلى؛ كقوله: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ﴾[٩١] الآية، بدأ بالأدنى لغرض الترقي؛ لأن اليد أشرف من الرِّجل، والعين أشرف من اليد، والسمع أشرف من البصر.

ومن هذا النوع: تأخير الأبلغ.

وقد خُرِّج عليه تقديْم الرحمن على الرحيم، والرءوف على الرحيم، والرسول على النَّبي فِي قوله: ﴿وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾[٩٢]، وذكر لذلك نكت أشهرها: مراعاة الفاصلة.

العاشر: التدلي من الأعلى إلَى الأدنى.

وخُرِّج عليه: ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾[٩٣]، ﴿لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً﴾[٩٤]، ﴿لَّن يَسْتَنكِفَ

---

(٨٧)قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٣٠٢٢) كتاب بدء الخلق باب ما جاء في قول الله تعالى {وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده} ومسلم في الصحيح (رقم٢٧٥١) كتاب التوبة باب في سعة رحمة الله تعالى عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ :"لما قضى الله الخلق كتب في كتابه فهو عنده فوق العرش إن رحمتي غلبت غضبي"اهـ.

(٨٨) سورة التغابن: ١٤.

(٨٩) سورة التغابن: ١٥.

(٩٠) سورة العلق: ٦- ٧.

(٩١) سورة الأعراف: ١٩٥.

(٩٢) سورة مريم: ٥١.

(٩٣) سورة البقرة: ٢٥٥.

(٩٤) سورة الكهف: ٤١.

ٱلْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾(٩٥). هذا ما ذكره ابن الصائغ.

وزاد غيره أسبابًا أخر منها:

- كونه أدل على القدرة وأعجب؛ كقوله: ﴿فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ﴾(٩٦) الآية، وقوله: ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُۥدَ ٱلْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَٱلطَّيْرَ﴾(٩٧).

قال الزمخشري: قدم الجبال على الطير لأن تسخيرها له وتسبيحها أعجب وأدل على القدرة وأدخل فِي الإعجاز؛ لأنَّها جماد، والطير حيوان ناطق(!)

- **ومنها.** رعاية الفواصل.

- **ومنها:** إفادة الحصر للاختصاص.

≅ تنبيه:

قد يقدم لفظ فِي موضع ويؤخر فِي آخر.

ونكتة ذلك:

- إما لكون السياق فِي كل موضع يقتضي ما وقع فيه؛ كما تقدمت الإشارة إليه.

- وإما لقصد البداءة والختم به؛ للاعتناء بشأنه؛ كما فِي قوله: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ﴾(٩٨) الآيات.

- وإما لقصد التفنن فِى الفصاحة وإخراج الكلام على عدة أساليب؛ كما فِي قوله: ﴿وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ﴾(٩٩)، وقوله: ﴿وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾(١٠٠). وقوله: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ﴾(١٠١)، وقال في الأنعام: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ﴾(١٠٢).

---

(٩٥) سورة النساء: ١٧٢.

(٩٦) سورة النور: ٤٥.

(٩٧) سورة الأنبياء: ٧٩.

(٩٨) سورة آل عمران: ١٠٦.

(٩٩) سورة البقرة: ٥٨.

(١٠٠) سورة الأعراف: ١٦١.

(١٠١) سورة المائدة: ٤٦.

(١٠٢) سورة الأنعام: ٩١.

النوع السادس والخمسون[١٠٣] فِي بيان الموصول لفظًا المفصول معنًى

هو نوع مهم جدير أن يُفرد بالتصنيف، وهو أصل كبير فِي الوقف، وبه يحصل حل إشكالات وكشف معضلات كثيرة:

من ذلك قوله تعالى: ﴿۞هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾ إلَى قوله: ﴿جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَا فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾[١٠٤]؛ فإن الآية فِي قصة آدم وحواء كما يفهمه السياق، وصرح به فِي حديث أخرجه أحمد، والترمذي وحسنه، والحاكم وصححه من طريق الحسن عن سمرة مرفوعًا[١٠٥]، وأخرجه ابن أبي حاتم وغيره بسند صحيح عن ابن عباس[١٠٦].

---

(١٠٣) هو النوع التاسع والعشرون على ترتيب السيوطي.

(١٠٤) سورة الأعراف: ١٨٩ - ١٩٠.

(١٠٥) قال في غاية البيان :" منكر: أخرجه أحمد في المسند (٥/ ١١) والترمذي في السنن (٥/ ٢٦٧رقم٣٠٧٧) والروياني في المسند (٢/ ٥٢رقم٨١٦) وابن جرير الطبري في التفسير (٩/ ١٤٦) وابن أبي حاتم في التفسير (٥/ ١٦٣١رقم٨٦٣٧) وابن عدي في الكامل (٥/ ٤٣) والطبراني في المعجم الكبير (٧/ ٢١٥رقم٦٨٩٥) والحاكم في المستدرك (٢/ ٥٩٤) من طرق عن عمر بن إبراهيم ثنا قتادة عن الحسن عن سَمُرَةَ عَنِ النبي ﷺ قال:" لَمَّا حَمَلَتْ حَوَّاءُ طَافَ بها إِبْلِيسُ وكان لاَ يَعِيشُ لها وَلَدٌ فقال سَمِّيهِ عَبْدَ الحرث فإنه يَعِيشُ فَسَمَّوْهُ عَبْدَ الحرث فَعَاشَ وكان ذلك من وحي الشَّيْطَانِ وَأَمْرِهِ".

قال الحاكم :"هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه"اهـ؛ فتعقبه الذهبي في ميزان الاعتدال (٥/ ٢١٦) بقوله : " صححه الحاكم! وهو حديث منكر كما ترى"اهـ.

وضعفه وبين علله الحافظ ابن كثير في التفسير (٣/ ٥٢٥-٥٢٧) وكذا في البداية والنهاية (١/ ٨٩).

وكذا ضعَّفه الألباني في السلسلة الضعيفة (١/ ٥١٦ رقم ٣٤٢) "اهـ.

(١٠٦) قال في غاية البيان :" ضعيف: أخرجه سعيد بن منصور في السنن (٥/ ١٧٣رقم٩٧٣) وابن أبي حاتم في التفسير (٥/ ١٦٣٤رقم٨٦٥٤) من طريقين عن خصيف عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال:"حملت حواء ، فأتاها إبليس فقال : إني صاحبكما الذي أخرجتكم من الجنة لتطيعيني أو لأجعلن له قرنين أيل فيخرج من بطنك فيشقه ولأفعلن ولأفعلن فخوفهما سمياه عبد الحارث فأبيا

=

لكن آخر الآية مشكل، حيث نسب الإشراك إلَى آدم وحواء، وآدم نَبِي مكلم، والأنبياء معصومون من الشرك قبل النبوة وبعدها إجماعًا.

وقد جر ذلك بعضهم إلَى حمل الآية على غير آدم وحواء، وأنَّها فِي رجل وزوجته كانا من أهل الملك، وتعدى إلَى تعليل الحديث والحكم بنكارته.

وما زلت فِي وقفة من ذلك حتَّى رأيت ابن أبي حاتم؛ قال: أخبرنا أحمد بن عثمان بن حكيم: حدثنا أحمد بن مفضل: حدثنا أسباط عن السدي فِي قوله: ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾؛ قال: «هذا فصل من آية آدم خاصة فِي آلهة العرب»(١٠٧).

وقال عبد الرزاق: حدثنا ابن عيينة: سمعت صدقة بن عبد الله بن كثير المكي يحدث عن السدي؛ قال: «هذا من الموصول المفصول»(١٠٨).

=

أن يطيعاه فخرج ميتاً ثم حملت فأتاهما أيضاً فقال مثل ذلك فأبيا أن يطيعاه فخرج ميتاً ثم حملت فأتاهما فذكر لهما فأدركهما حثبُّ الولد فسمياه عبد الحارث". فذلك قوله ﴿ جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ ﴾".

وإسناده ضعيف؛ فيه : خصيف ، صدوق سيء الحفظ مختلط .

وأخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (٥/ ١٦٣١رقم٨٦٣٦) : حدثنا علي بن الحسين ثنا محمد بن علي حمزة ثنا حبان عن عبد الله بن المبارك عن شريك عن خصيف عن سعيد بن جبير عن عبد الله بن عباس ﴿ فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا ﴾ : آدم حملت".

وإسناده ضعيف؛ فيه : شريك ، صدوق يخطئ كثيراً ، وفيه : خصيف ، صدوق سيء الحفظ مخلط"اهـ.

(١٠٧)قال في غاية البيان :" إسناده ضعيف: أخرجه ابن جرير في التفسير (٩/ ١٤٨) وابن أبي حاتم في التفسير (٥/ ١٦٣٥رقم٨٦٦١) من طريقين عن أحمد بن المفضل عن أسباط عن السدي عنه به .

إسناده ضعيف؛ فيه: أسباط، صدوق كثير الخطأ يغرب"اهـ.

(١٠٨)قال في غاية البيان :" إسناده ضعيف: أخرجه عبد الرزاق في التفسير (٢/ ٢٤٦) ومن طريقه ابن أبي حاتم في التفسير (٥/ ١٦٣٤رقم٨٦٥٥) عن ابن عيينة قال سمعت صدقة يحدث عن السدي قال:" هذا من المفصول المفصل".

=

وقال ابن أبي حاتم: حدثنا علي بن الحسين: حدثنا مُحمَّد بن أبي حماد: حدثنا مهران عن سفيان عن السدي عن أبي مالك؛ قال: «هذه مفصولة، أطاعه فِي الولد، ﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشۡرِكُونَ﴾ هذه لقوم مُحمَّد»(١٠٩).

فانْحلت عنِّي هذه العقدة، وانْجلت لي هذه المعضلة، واتضح لي بذلك أن آخر قصة آدم وحواء: ﴿فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ﴾(١١٠) وأن ما بعده تخلص إلَى قصة العرب وإشراكهم الأصنام، ويوضح ذلك تغيير الضمير إلَى الجمع بعد التثنية، ولو كانت القصة واحدة؛ لقال: عما يشركان؛ كقوله: ﴿دَعَوَا اللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ آتَيْتَنَا صَالِحًا لَّنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحٗا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ فِيمَآ ءَاتَىٰهُمَاۚ﴾(١١١)، كذلك الضمائر فِي قوله: ﴿أَيُشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا﴾(١١٢) وما بعده إلَى آخر الآيات.

وحسن التخلص والاستطراد من أساليب القرآن، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾(١١٣) الآية؛ فإنه على تقدير الوصل يكون الراسخون يعلمون تأويله، وعلى تقدير الفصل بخلافه.

=

إسناده ضعيف؛ فيه: صدقة بن عبد الله المكي، ذكره البخاري في التاريخ الكبير (٤/ ٢٩٦) وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٤/ ٤٣٣) وقال :"القارىء أبو الهذيل صاحب حروف مجاهد روى عن السدى روى عنه سفيان بن عيينة سمعت أبى يقول ذلك"، وذكره ابن حبان في الثقات (٦/ ٤٦٨) "اهـ.

(١٠٩)قال في غاية البيان :" إسناده ضعيف جداً: أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (٥/ ١٦٣٥رقم٨٦٦٣) حدثنا علي بن الحسين ثنا محمد بن أبى حماد ثنا مهران عن سفيان عن السدى عن أبى مالك عنه به .

وإسناده ضعيف جداً؛ فيه: محمد بن أبي حماد، هو محمد بن حميد الرازي كما بينه الخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/ ٤٢٢-٤٢٣)، وهو متروك، وفيه: مهران بن أبي عمر العطار الرازي، صدوق له أوهام سيء الحفظ"اهـ.

(١١٠) سورة الأعراف: ١٩٠.

(١١١) سورة الأعراف: ١٨٩.

(١١٢) سورة الأعراف: ١٩١.

(١١٣) سورة آل عمران: ٧.

وقد أخرج ابن أبي حاتم عن أبي الشعثاء وأبي نَهيك قالا: «إنكم تصلون هذه الآية وهي مقطوعة»[١١٤].

ويؤيد ذلك كون الآية دلت على ذم متبعي المتشابه ووصفهم بالزيغ.

النوع السابع والخمسون[١١٥] فِي ناسخه ومنسوخه

[أهمية هذا النوع:]

قال الأئمة: لا يجوز لأحد أن يفسر كتاب الله إلا بعد أن يعرف منه الناسخ والمنسوخ.

وقد قال علي لقاص: "أتعرف الناسخ من المنسوخ؟. قال: لا. قال: هلكت وأهلكت"[١١٦].

وفِي هذا النوع مسائل:

الأولى [معنَى النسخ]:

يرد النسخ بِمعنَى الإزالة، ومنه قوله: ﴿فَيَنسَخُ ٱللَّهُ مَا يُلۡقِي ٱلشَّيۡطَٰنُ ثُمَّ يُحۡكِمُ ٱللَّهُ ءَايَٰتِهِۦۗ﴾[١١٧].

وبِمعنَى التبديل، ومنه: ﴿وَإِذَا بَدَّلۡنَآ ءَايَةٗ مَّكَانَ ءَايَةٖ﴾[١١٨].

وبِمعنَى التحويل؛ كتناسخ المواريث؛ بِمعنَى تحويل الميراث من واحد إلَى واحد.

---

(١١٤) قال في غاية البيان :" حسن: وقد سبق تخريجه في النوع الثاني والخمسين "اهـ.

(١١٥) هو النوع السابع والأربعون على ترتيب السيوطي.

(١١٦) قال في غاية البيان :" صحيح : أخرج أبو داود في الناسخ والمنسوخ (١/ ٢٥٩-الدر المنثور) ومن طريقه ابن الجوزي في نواسخ القرآن (٢٩) وأخرجه أبو حاتم في الناسخ والمنسوخ (٨/ ٤٦-منهاج السنة) وابن أبي عاصم في المذكر (٨٢رقم١٤) وأبو خيثمة في العلم (٣١رقم١٣٠) ومن طريقه ابن الجوزي في نواسخ القرآن (٢٩) وأخرجه الحربي في غريب الحديث (٣/ ١٠٤٤) والنحاس في الناسخ (٤٨، ٤٩) والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ١١٧) وفي المدخل (١٧٧رقم١٨٤) وابن بشكوال في غوامض الأسماء (١/ ٢٥٧) من طريقين عن أبي حصين عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي عنه به "اهـ.

(١١٧) سورة الحج: ٥٢.

(١١٨) سورة النحل: ١٠١.

وبِمعنَى النقل من موضع إلَى موضع، ومنه: نسخت الكتاب: إذا نقلت ما فيه حاكيًا للفظه وخطه.

قال مكي: وهذا الوجه لا يصح أن يكون فِي القرآن، وأنكر على النحاس إجازته ذلك؛ محتجًّا بأن الناسخ فيه لا يأتي بلفظ المنسوخ، وإنَّما يأتي بلفظ آخر.

وقال السعيدي: يشهد لِما قاله النحاس قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾(١١٩)، وقال: ﴿وَإِنَّهُۥ فِىٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ لَدَيْنَا لَعَلِىٌّ حَكِيمٌ﴾(١٢٠)، ومعلوم أن ما نزل من الوحي نجومًا جميعه فِي أم الكتاب، وهو اللوح الْمَحفوظ؛ كما قال تعالى: ﴿فِى كِتَٰبٍ مَّكْنُونٍ ﴿٧٨﴾ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾(١٢١).

الثانية [جواز النسخ]:

النسخ مِمَّا خص الله به هذه الأمة لحكم، منها التيسير.

وقد أجمع المسلمون على جوازه.

وأنكره اليهود؛ ظنًّا منهم أنه بداء؛ كالذي يرى الرأي ثُمَّ يبدو له.

وهو باطل؛ لأنه بيان مدة الحكم؛ كالإحياء بعد الإماتة وعكسه، والمرض بعد الصحة وعكسه، والفقر بعد الغنَى وعكسه، وذلك لا يكون بداء، فكذا الأمر والنهي.

---

(١١٩) سورة الجاثية: ٢٩.

(١٢٠) سورة الزخرف: ٤.

(١٢١) سورة الواقعة: ٧٨ - ٧٩.

والذي يظهر -والله أعلم- أن ما أورده السعيدي على مكي لا يرد؛ لأن مراد مكي بقوله: "فِي القرآن"؛ يعنِي: فِي ناسخ القرآن ومنسوخه، ألا ترى أنه احتج بأن الناسخ فيه لا يأتي بلفظ المنسوخ وإنَّما يأتي بلفظ آخر؟ وكلام السعيدي إنَّما هو فِي صحة تسمية القرآن جميعه منسوخًا باعتبار أنه فِي اللوح المحفوظ.

لكن ينبغي أن يلاحظ أنه لَم يأت فِي الشريعة هذا الْمعنَى (أعنِي: الذي ذكره السعيدي من كون القرآن العظيم منسوخ من اللوح المحفوظ).

ثُمَّ الكيفية الَّتِي عليها القرآن فِي اللوح المحفوظ لا نعلمها، فكيف يصح أن يقال: القرآن منسوخ -بِمعنَى منقول- عن اللوح المحفوظ؟!

نعم؛ القرآن فِي اللوح المحفوظ فِي كتاب مكنون؛ ولا نزيد.

[هل ينسخ القرآن بالسنة؟]

واختلف العلماء فِي نسخ القرآن:

فقيل: لا ينسخ القرآن إلا بقرآن؛ كقوله تعالى: ﴿۞مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآۗ﴾[١٢٢]؛ قالوا: ولا يكون مثل القرآن وخيرًا منه إلا قرآن.

وقيل: بل ينسخ القرآن بالسنة؛ لأنَّها أيضًا من عند الله؛ قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ﴾[١٢٣]، وجعل منه آية الوصية.

والثالث: إذا كانت السنة بأمر الله من طريق الوحي؛ نَسخت، وإن كانت اجتهادًا؛ فلا. حكاه ابن حبيب النيسابوري فِي "تفسيره".

قال الشافعي: حيث وقع نسخ القرآن بالسنة؛ فمعها قرآن عاضد لَهَا، وحيث وقع نسخ السنة بالقرآن؛ فمعه سنة عاضدة له؛ ليتبين توافق القرآن والسنة.

الثالثة [لا نسخ فِي الأخبار]:

لا يقع النسخ إلا فِي الأمر والنهي، ولو بلفظ الخبر، أما الخبر الذي ليس بِمعنَى الطلب؛ فلا يدخله النسخ، ومنه الوعد والوعيد، وإذا عرفت ذلك؛ عرفت فساد صنع من أدخل فِي كتب النسخ كثيرًا من آيات الأخبار والوعد والوعيد.

الرابعة [أقسام النسخ]:

النسخ أقسام:

أحدها: نسخ المأمور به قبل امتثاله، وهو النسخ على الحقيقة؛ كآية النجوى[١٢٤].

الثاني: ما نسخ مِمَّا كان شرعًا لمن قبلنا؛ كآية شرع القصاص والدية[١٢٥]، أو كان أمر به أمرًا إجماليًّا؛ كنسخ التوجه إلى بيت المقدس بالكعبة وصوم عاشوراء برمضان، وإنَّما يسمى هذا نسخًا تجوزًا.

الثالث: ما أمر به لسبب ثُمَّ يزول السبب؛ كالأمر حين الضعف والقلة بالصبر والصفح، ثُمَّ نسخ بإيْجاب القتال.

---

(١٢٢) سورة البقرة: ١٠٦.

(١٢٣) سورة النجم: ٣.

(١٢٤) آية رقم (١٢) من سورة المجادلة، وانظر لزامًا: "الجامع لأحكام القرآن" (١٧ / ٣٠٣).

(١٢٥) آية رقم (٤٥) من سورة المائدة.

وهذا فِي الحقيقة ليس نسخًا، بل هو من قسم المنسأ؛ كما قال تعالى: ﴿أو ننسأها﴾[١٢٦]، فالمنسأ هو الأمر بالقتال إلَى أن يقوى المسلمون، وفِي حال الضعف يكون الحكم وجوب الصبر على الأذى.

وبِهذا يضعف ما لهج به كثيرون من أن الآية فِي ذلك منسوخة بآية السيف[١٢٧]، وليس كذلك، بل هي من المنسأ؛ بِمعنَى: أن كل أمر ورد يجب امتثاله فِي وقت ما لعلة تقتضي ذلك الحكم، ثُمَّ ينتقل بانتقال تلك العلة إلَى حكم آخر، وليس بنسخ؛ إنَّما النسخ: الإزالة للحكم حتَّى لا يجوز امتثاله.

وقال مكى: ذكر جماعة أن ما ورد من الخطاب مشعر بالتوقيت والغاية؛ مثل قوله فِي البقرة: ﴿فَٱعۡفُواْ وَٱصۡفَحُواْ حَتَّىٰ يَأۡتِيَ ٱللَّهُ بِأَمۡرِهِۦٓ﴾[١٢٨] محكم غير منسوخ؛ لأنه مؤجل بأجل، والمؤجل بأجل لا نسخ فيه.

الخامسة [أقسام الناسخ]:

قال مكي: الناسخ أقسام:

- فرض نسخ فرضًا، ولا يجوز العمل بالأول؛ كنسخ الحبس للزواني بالحد.
- وفرض نسخ فرضًا، ويجوز العمل بالأول؛ كآية المصابرة[١٢٩].
- وفرض نسخ ندبًا؛ كالقتال، كان ندبًا ثُمَّ صار فرضًا.
- وندب نسخ فرضًا؛ كقيام الليل، نسخ بالقراءة فِي قوله: ﴿فَٱقۡرَءُواْ مَا تَيَسَّرَ مِنَ ٱلۡقُرۡءَانِۚ﴾[١٣٠].

السادسة [المرجع فِي معرفة النسخ]:

قال ابن الحصار: إنَّما يرجع فِي معرفة النسخ إلَى نقل صريح عن رسول الله ﷺ، أو عن صحابي يقول: آية كذا نسخت آية كذا.

قال: وقد يحكم به عند وجود التعارض المقطوع به مع علم التاريخ؛ ليعرف المتقدم والمتأخر.

---

(١٢٦) سورة البقرة: ١٠٦.

(١٢٧) آية رقم (٥) من سورة التوبة.

(١٢٨) سورة البقرة: ١٠٩.

(١٢٩) آية رقم (٦٥) من سورة الأنفال.

(١٣٠) سورة المزمل: ٢٠.

قال: ولا يعتمد فِي النسخ قول عوام المفسرين، بل ولا اجتهاد الْمُجتهدين؛ من غير نقل صحيح ولا معارضة بينة؛ لأن النسخ يتضمن رفع حكم وإثبات حكم تقرر فِي عهده ﷺ، والمعتمد فيه النقل والتاريخ دون الرأي والاجتهاد.

قال: والناس فِي هذا بين طرفي نقيض، فمن قائل: لا يُقبل فِي النسخ أخبار الآحاد العدول، ومن متساهل يكتفي فيه بقول مفسر أو مجتهد، والصواب خلاف قولهما.

السابعة [أنواع النسخ فِي القرآن]:

النسخ فِي القرآن على ثلاثة أضرب:

أحدها: ما نُسخ تلاوته وحكمه معًا.

قالت عائشة: «كان فيما أُنزل (عشر رضعات معلومات)، فنسخن بـــ (خمس معلومات)، فتوفي رسول الله ﷺ وهن مِمَّا يُقرأ من القرآن». رواه الشيخان[١٣١].

وقد تكلموا فِي قولها: "وهن مِمَّا يُقرأ من القرآن"؛ فإن ظاهره بقاء التلاوة، وليس كذلك، وأجيب بأن المراد: قارب الوفاة، أو أن التلاوة نُسخت أيضًا ولَم يبلغ ذلك كل الناس إلا بعد وفاة رسول الله ﷺ، فتوفي وبعض الناس يقرؤها.

وقال أبو موسى الأشعري: نزلت ثُمَّ رُفعت[١٣٢].

---

(١٣١)قال في غاية البيان :" أخرجه مسلم في الصحيح (رقم١٤٥٢) كتاب الرضاع باب التحريم بخمس رضعات.

قال الشيخ: لم أجده عند البخاري.

قلت: انظر الجمع بين الصحيحن (٤/ ١٨٠) للحميدي"اهـ.

(١٣٢) قال في غاية البيان :" أخرجه مسلم في الصحيح (رقم١٠٥٠) كتاب الزكاة باب لو أن لابن آدم واديين لابتغى ثالثاً من طريق أبي حرب بن أبي الأسود عن أبيه قال: بعث أبو موسى الأشعري إلى قراء أهل البصرة فدخل عليه ثلاثمائة رجل قد قرؤوا القرآن فقال:" أنتم خيار أهل البصرة، وقراؤهم فأتلوه ولا يطولن عليكم الأمد فتقسو قلوبكم، كما قست قلوب من كان قبلكم، وإنا كنا نقرأ سورة كنا نشبهها في الطول والشدة ببراءة، فأنسيتها غير أني قد حفظت منها (لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغى وادياً ثالثاً ولا يملأ جوف بن آدم إلا التراب) وكنا نقرأ سورة كنا نشبهها بإحدى المسبحات فأنسيتها غير أني حفظت منها (يا أيها الذين آمنوا لم تقولون ما لا تفعلون فتكتب شهادة في أعناقكم فتسألون عنها يوم القيامة)".

=

وقال مكي: هذا المثال فِيه المنسوخ غير متلو، والناسخ غير متلو، ولا أعلم له نظيرًا. انتهى.

الضرب الثاني: ما نُسخ حكمه دون تلاوته، وهذا الضرب هو الذي فيه الكتب المؤلفة، وهو على الحقيقة قليل جدًّا وإن أكثر الناس من تعديد الآيات فيه؛ فإن الْمُحققين منهم؛ كالقاضي أبِي بكر بن العربي بيَّن ذلك وأتقنه.

والذي أقوله: إن الذي أورده المكثرون أقسام:

- قسم ليس من النسخ فِي شيء، ولا من التخصيص، ولا له بِهما علاقة بوجه من الوجوه.

- وقسم هو من قسم المخصوص، لا من قسم المنسوخ، وقد اعتنَى ابن العربي بتحريره فأجاد.

- وقسم رفع ما كان عليه الأمر فِي الجاهلية أو فِي شرائع من قبلنا أو فِي أول الإسلام، ولَم ينْزل فِي القرآن، وهذا إدخاله فِي قسم الناسخ قريب، ولكن عدم إدخاله أقرب، وهو الذي رجحه مكي وغيره، ووجهوه بأن ذلك لو عُدَّ فِي الناسخ؛ لَعُدَّ جميع القرآن منه؛ إذ كله أو أكثره رافع لِما كان عليه الكفار وأهل الكتاب، قالوا: وإنَّما حق الناسخ والمنسوخ أن تكون آية نسخت آية. انتهى.

نعم؛ النوع الأخير منه، وهو رافع ما كان فِي أول الإسلام؛ إدخاله أوجه من القسمين قبله.

فإن قلت: ما الحكمة فِي رفع الحكم وبقاء التلاوة؟

=

وفي لفظ :" أنزلت سورة كنا نشبهها ببراءة ..." أخرجه أبو عوانة في المسند (٢/ ٤٩٥رقم٣٩٧٠) وأبو نعيم في المسند المستخرج على صحيح مسلم (٣/ ١١٥رقم٢٣٤٢) وفي حلية الأولياء (١/ ٢٥٧).

وأخرج أبو عبيد في فضائل القرآن (٢/ ١٤٣رقم٥٨٦) والطبراني في المعجم الكبير (٥/ ٣٠٢-مجمع الزوائد) من طريق علي بن زيد عن أبي حرب بن أبي الأسود عن أبي موسى الأشعري قال: نزلت سورة نحو براءة، ثم رفعت، وحفظ منها (إن الله سيؤيد هذا الدين بأقوام لا خلاق لهم. ولو أن لابن آدم واديين من مال لتمنى وادياً ثالثاً. ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب. ويتوب الله على من تاب)".

قال العراقي في المغني (٢/ ٨٩٤رقم٣٢٦٣) :"حديث أبي موسى:" نزلت سورة نحو براءة ثم رفعت وحفظ منها إن الله يؤيد هذا الدين بأقوام لا خلاق لهم لو أن لابن آدم واديين من مال ..." الحديث: مسلم مع اختلاف دون قوله {إن الله يؤيد هذا الدين} ورواه بهذه الزيادة الطبراني وفيه علي بن زيد متكلم فيه"اهـ.

فالجواب من وجهين:

أحدهما: أن القرآن كما يتلى ليعرف الحكم منه والعمل به، فيتلى لكونه كلام الله فيثاب عليه، فتُركت التلاوة لهذه الحكمة.

والثاني: أن النسخ غالبًا يكون للتخفيف، فأُبقيت التلاوة تذكيرًا للنعمة ورفع المشقة.

الضرب الثالث: ما نُسخ تلاوته دون حكمه.

وقد أورد بعضهم فيه سؤالاً، وهو: ما الحكمة فِي رفع التلاوة مع بقاء الحكم، وهلاَّ بقيت التلاوة ليجتمع العمل بحكمها وثواب تلاوتِها؟

وأجاب صاحب "الفنون": بأن ذلك ليظهر به مقدار طاعة هذه الأمة فِي المسارعة إلَى بذل النفوس بطريق الظن من غير استفصال لطلب طريق مقطوع به، فيسرعون بأيسر شيء كما سارع الخليل إلَى ذبح ولده بِمنام، والمنام أدنى طريق الوحي.

تنبيه:

حكى القاضي أبو بكر فِي "الانتصار" عن قوم إنكار هذا الضرب؛ لأن الأخبار فيه أخبار آحاد، ولا يجوز القطع على إنزال قرآن ونسخه بأخبار آحاد، ولا حجة فيها.

وقال أبو بكر الرازي: نسخ الرسم والتلاوة إنَّما يكون بأن ينسيهم الله إياه، ويرفعه من أوهامهم، ويأمرهم بالإعراض عن تلاوته وكتبه فِي المصحف، فيندرس على الأيام كسائر كتب الله القديْمة الَّتِي ذكرها فِي كتابه فِي قوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَفِي ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ ۝١٨ صُحُفِ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ﴾[١٣٣]، ولا يُعرف اليوم منها شيء.

ثُمَّ لا يَخلو ذلك من أن يكون فِي زمان النَّبِي ﷺ، حتَّى إذا توفي لا يكون متلوًّا فِي القرآن، أو يَموت وهو متلو موجود بالرسم ثُمَّ ينسيه الله الناس ويرفعه من أذهانِهم.

وغير جائز نسخ شيء من القرآن بعد وفاة النَّبِي ﷺ. اهـ.

تنبيه:

قال ابن الحصار فِي هذا النوع: إن قيل: كيف يقع النسخ إلَى غير بدل وقد قال تعالى: ﴿۞ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ وهذا إخبار لا يدخله خلف؟ فالجواب: أن تقول: كل ما ثبت الآن من القرآن ولَم يُنسخ فهو بدل مِمَّا قد نُسخت تلاوته، فكل ما نسخه الله من القرآن مِمَّا لا نعلمه الآن؛ فقد أبدله بِما علمناه وتواتر إلينا لفظه ومعناه.

---

(١٣٣) سورة الأعلى: ١٨- ١٩.

النوع الثامن والخمسون[١٣٤] فِي الحصر والاختصاص

[تعريفه:]

أما الحصر -ويقال له: القصر-؛ فهو تخصيص أمر بآخر بطريق مخصوص، ويقال أيضًا: إثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه.

[أقسامه:]

[أولاً: باعتبار طرفيه:]

ينقسم إلَى قصر الموصوف على الصفة، وقصر الصفة على الموصوف، وكل منهما: إما حقيقي، وإما مجازي.

- مثال قصر الموصوف على الصفة حقيقيًّا؛ نحو: ما زيد إلا كاتب؛ أي: لا صفة له غيرها، وهو عزيز، لا يكاد يوجد؛ لتعذر الإحاطة بصفات الشيء، حتَّى يُمكن إثبات شيء منها ونفي ما عداها بالكلية، وعلى عدم تعذرها يبعد أن تكون للذات صفة واحدة ليس لَهَا غيرها، ولذا لَم يقع فِي التنْزيل.

- ومثاله مجازيًّا: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[١٣٥]؛ أي: إنه مقصور على الرسالة، لا يتعداها إلَى التبري من الموت الذي استعظموه الذي هو من شأن الإله.

- ومثال قصر الصفة على الموصوف حقيقيًّا: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[١٣٦].

- ومثاله مجازيًّا: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً﴾[١٣٧] الآية؛ لَما قال الشافعي: إن الكفار لَما كانوا يحلون الميتة والدم ولحم الخنْزير وما أُهِلَّ لغير الله به، وكانوا يحرمون كثيرًا من المباحات، وكانت سجيتهم تخالف وضع الشرع، ونزلت الآية مسبوقة بذكر شبههم فِي البحيرة والسائبة والوصيلة والحامي، وكان الغرض إبانة كذبُهم، فكأنه قال: لا حرام إلا ما أحللتموه، والغرض الرد عليهم، والمضادة لا الحصر الحقيقي.

[ثانيًا: باعتبار حال المخاطب:]

وينقسم الحصر باعتبار آخر إلَى ثلاثة أقسام: قصر إفراد، وقصر قلب، وقصر تعيين.

---

(١٣٤) هو النوع الخامس والخمسون على ترتيب السيوطي.

(١٣٥) سورة آل عمران: ١٤٤.

(١٣٦) سورة مُحَمَّد: ١٩.

(١٣٧) سورة الأنعام: ١٤٥.

فالأول: يخاطب به من يعتقد الشركة؛ نحو: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَٰحِدٌ﴾(١٣٨)؛ خوطب به من يعتقد اشتراك الله والأصنام فِي الألوهية.

والثاني: يخاطب به من يعتقد إثبات الحكم لغير من أثبته المتكلم له؛ نحو: ﴿رَبِّيَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾(١٣٩)؛ خوطب به نَمروذ الذي اعتقد أنه هو الْمُحيي المميت دون الله. ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾(١٤٠)؛ خوطب به من اعتقد من المنافقين أن المؤمنين سفهاء دونَهم. ﴿وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾(١٤١)؛ خوطب به من يعتقد من اليهود اختصاص بعثته بالعرب.

والثالث: يخاطب به من تساوى عنده الأمران، فلم يحكم بإثبات الصفة لواحد بعينه، ولا لواحد بإحدى الصفتين بعينها.

---

(١٣٨) سورة النحل: ٥١.

(١٣٩) سورة البقرة: ٢٥٨.

(١٤٠) سورة البقرة: ١٣.

(١٤١) سورة النساء: ٧٩.

فصل طرق الحصر كثيرة

أحدها: النفي والاستثناء، سواء كان النفى بـــ (لا) أو (ما) أو غيرهما، والاستثناء بـــ (إلا) أو (غير)؛ نحو: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[١٤٢]، ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[١٤٣]، ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ﴾[١٤٤].

ووجه إفادة الحصر: أن الاستثناء المتفرغ لابد أن يتوجه النفي فيه إلَى مقدر، وهو مستثنَى منه؛ لأن الاستثناء إخراج، فيحتاج إلَى مخرج منه.

والمراد: التقدير المعنوي لا الصناعي، ولابد أن يكون عامًّا؛ لأن الإخراج لا يكون إلا من عام، ولابد أن يكون مناسبًا للمستثنَى منه فِي جنسه؛ مثل: (ما قام إلا زيد)؛ أي: لا أحد، و(ما أكلت إلا تَمرًا)؛ أي: مأكولاً، ولابد أن يوافقه فِي صفته؛ أي: إعرابه، وحينئذٍ يجب القصر إذا أوجب منه شيء بـــ (إلا) ضرورة، فيبقى ما عداه على صفة الانتفاء.

وأصل استعمال هذا الطريق أن يكون المخاطب جاهلاً بالحكم، وقد يخرج عن ذلك فينَزل المعلوم منْزلة الْمَجهول لاعتبار مناسب؛ نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾[١٤٥]؛ فإنه خطاب للصحابة، وهم لَم يكونوا يجهلون رسالة النَّبِي ﷺ؛ لأنه نزل استعظامهم له عن الموت منْزلة من يجهل رسالته؛ لأن كل رسول فلابد من موته، فمن استبعد موته؛ فكأنه استبعد رسالته.

الثاني: (إنَّما): الجمهور على أنَّها للحصر، فقيل: بالمنطوق، وقيل: بالمفهوم، وأنكر قوم إفادتَها إياه؛ منهم أبو حيان[١٤٦].

واستدل مثبتوه بأمور:

- **منها:** قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةَ﴾[١٤٧] بالنصب؛ فإن معناه: ما حرم عليكم إلا الميتة؛ لأنه المطابق فِي الْمَعنَى لقراءة الرفع؛ فإنَّها للقصر، فكذا قراءة النصب، والأصل: استواء معنَى القراءتين.

---

(١٤٢) سورة الصافات: ٣٥.

(١٤٣) سورة آل عمران: ٦٢.

(١٤٤) سورة المائدة: ١١٧.

(١٤٥) سورة آل عمران: ١٤٤.

(١٤٦) "البحر المحيط" (١/ ٦١)، وانظر: "مغنِي اللبيب" (ص ٤٠٦ -المحققة).

(١٤٧) سورة البقرة: ١٧٣.

- **ومنها:** أن (إن) للإثبات، و(ما) للنفي، فلابد أن يحصل القصر للجمع بين النفي والإثبات، لكن تُعُقِّب بأن (ما) زائدة كافة، لا نافية.

- **ومنها:** أن (إن) للتأكيد، و(ما) كذلك، فاجتمع تأكيدان، فأفادا الحصر. قاله السكاكي. وتُعُقِّب بأنه لو كان اجتماع تأكيدين يفيد الحصر لأفاده نحو: إن زيدًا لقائم. وأجيب بأن مراده: لا يجتمع حرفا تأكيد متواليان إلا للحصر.

- **ومنها:** قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَا ٱلْعِلْمُ عِندَ ٱللَّهِ﴾(١٤٨)، ﴿قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾(١٤٩)، ﴿قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي﴾(١٥٠)؛ فإنه إنَّما تحصل مطابقة الجواب إذا كانت (إنَّما) للحصر؛ ليكون معناها: لا آتيكم به إنَّما يأتي به الله، ولا أعلمها إنَّما يعلمها الله.

وكذا قوله: ﴿وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ ﴿٤١﴾ إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَظْلِمُونَ ٱلنَّاسَ﴾(١٥١)، ﴿مَا عَلَى ٱلْمُحْسِنِينَ مِن سَبِيلٍ﴾ إلَى قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ عَلَى ٱلَّذِينَ يَسْتَـْٔذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَآءُ﴾(١٥٢)، ﴿وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِم بِـَٔايَةٍ قَالُوا۟ لَوْلَا ٱجْتَبَيْتَهَا ۚ قُلْ إِنَّمَآ أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ مِن رَّبِّى﴾(١٥٣)، ﴿وَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ﴾(١٥٤)، ولا يستقيم الْمَعنَى فِى هذه الآيات ونحوها إلا بالحصر.

وأحسن ما تستعمل (إنَّما) فِي مواقع التعريض؛ نحو: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾(١٥٥).

الثالث: (أنَّما) -بالفتح- عدها من طرق الحصر الزمخشري(١٥٦) والبيضاوي، فقالا في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾(١٥٧): (إنَّما) لقصر الحكم على شيء، أو لقصر الشيء على حكم؛ نحو: (إنَّما زيد قائم)، و(إنَّما يقوم زيد)، وقد اجتمع

---

(١٤٨) سورة الأحقاف: ٢٣.

(١٤٩) سورة هود: ٣٣.

(١٥٠) سورة الاعراف: ١٨٧.

(١٥١) سورة الشورى: ٤١ - ٤٢.

(١٥٢) سورة التوبة: ٩١- ٩٣.

(١٥٣) سورة الأعراف: ٢٠٣.

(١٥٤) سورة آل عمران: ٢٠.

(١٥٥) سورة الرعد: ١٩.

(١٥٦) "الكشاف" (٣/ ٢٣).

(١٥٧) سورة الأنبياء: ١٠٨.

الأمران فِي هذه الآية؛ لأن ﴿إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ﴾ مع فاعله بِمنْزلة (إنَّما يقوم زيد)، و﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ بِمنْزلة (إنَّما زيد قائم).

وفائدة اجتماعهما: الدلالة على أن الوحي إلَى الرسول ﷺ مقصور على استئثار الله بالوحدانية.

وصرح التنوخي فِي "الأقصى القريب"(١٥٨) بكونها للحصر، فقال: كما أوجب أن (إنَّما) -بالكسر- للحصر، أوجب أن (أنَّما) -بالفتح- للحصر؛ لأنَّها فرع عنها، وما ثبت للأصل ثبت للفرع ما لَم يثبت مانع منه، والأصل عدمه.

ورد أبو حيان على الزمخشري ما زعمه بأنه يلزمه انْحصار الوحي فِي الوحدانية، وأجيب بأنه حصر مجازي باعتبار المقام.

الرابع: العطف بـــ (لا) أو (بل) ذكره أهل البيان ولَم يحكوا فيه خلافًا.

ونازع فيه الشيخ بَهاء الدين فِي "عروس الأفراح"، فقال: أي قصر فِي العطف بـــ (لا)؟! إنَّما فيه نفي وإثبات، فقولك: (زيد شاعر لا كاتب) لا تعرض فيه لنفي صفة ثالثة، والقصر إنَّما يكون بنفي جميع الصفات غير المثبت حقيقة أو مجازًا، وليس هو خاصًّا بنفي الصفة الَّتِي يعتقدها المخاطب. وأما العطف بـــ (بل)؛ فأبعد منه؛ لأنه لا يستمر فيها النفي والإثبات.

الخامس: تقديْم المعمول؛ نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾(١٥٩)، ﴿إِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾(١٦٠)، وخالف فيه قوم، وسيأتي بسط الكلام فيه قريبًا.

السادس: ضمير الفصل؛ نحو: ﴿فَٱللَّهُ هُوَ ٱلْوَلِيُّ﴾(١٦١)؛ أي: لا غيره ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ

---

(١٥٨) لمحمد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عمر التنوخي، زين الدين، أبو عبد الله، بياني، من آثاره "الأقصى القريب" فِي علم البيان. "معجم المؤلفين" (١١/ ٢٨٦). وهو غير مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن منجا التنوخي الدمشقي ثُمَّ البغدادي، زين الدين، أديب، من آثاره: "أقصى القرب فِي صناعة الأدب". "معجم المؤلفين" (١١/ ٣٠٣).

فإن صح أنَّهما اثنان، فيكون قد خلط بينهما المحقق مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، والأول توفي فِي القرن السابع، والآخر توفي فِي منتصف القرن الثامن (٧٤٨هـ)، والله أعلم.

(١٥٩) سورة الفاتحة: ٤.

(١٦٠) سورة آل عمران: ١٥٨.

(١٦١) سورة الشورى: ٩، وسيأتي -إن شاء الله- الحديث عن ضمير الفصل فِي (قواعد يحتاج إلَى

=

ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[١٦٢]، ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾[١٦٣]، ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾[١٦٤].

ومِمَّن ذكر أنه للحصر: البيانيون فِي بحث المسند إليه، استدل له السهيلي بأنه أتي به فِي كل موضع ادعي فيه نسبة ذلك الْمَعنَى إِلَى غير الله، ولَم يؤت به حيث لَم يُدَّع، وذلك فِي قوله: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ﴾[١٦٥] إِلَى آخر الآيات، فلم يؤت به فِي ﴿وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوْجَيْنِ﴾[١٦٦]، ﴿وَأَنَّ عَلَيْهِ ٱلنَّشْأَةَ﴾[١٦٧]، ﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾[١٦٨]؛ لأن ذلك لَم يُدَّع لغير الله، وأتي به فِي الباقي لادعائه لغيره.

قال فِي "عروس الأفراح": وقد استنبطت دلالته على الحصر من قوله: ﴿فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِى كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾[١٦٩]؛ لأنه لو لَم يكن للحصر لَما حسن؛ لأن الله لَم يزل رقيبًا عليهم، وإنَّما الذي حصل بتوفيته أنه لَم يبق لهم رقيب غير الله تعالى. ومن قوله: ﴿لَا يَسْتَوِىٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ وَأَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾[١٧٠]؛ فإنه ذُكر لتبيين عدم الاستواء، وذلك لا يحسن إلا بأن يكون الضمير للاختصاص.

السابع: تقديْم المسند إليه على ما قاله الشيخ عبد القاهر: قد يُقَدَّم المسند إليه ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي.

والحاصل على رأيه أن له أحوالاً:

- **أحدها**: أن يكون المسند إليه معرفة، والمسند مثبتًا، فيأتي للتخصيص؛ نحو: (أنا قمت) و(أنا سعيت فِي حاجتك)، فإن قصد به قصر الإفراد؛ أكد بنحو: (وحدي)، أو قصر القلب؛

=

معرفتها المفسر).

(١٦٢) سورة البقرة: ٥.

(١٦٣) سورة آل عمران: ٦٢.

(١٦٤) سورة الكوثر: ٣.

(١٦٥) سورة النجم: ٤٣.

(١٦٦) سورة النجم: ٤٥.

(١٦٧) سورة النجم: ٤٧.

(١٦٨) سورة النجم: ٥٠

(١٦٩) سورة المائدة: ١١٧.

(١٧٠) سورة الحشر: ٢٠.

أكد بنحو: (لا غيري)، ومنه فِي القرآن: ﴿بَلْ أَنتُم بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُونَ﴾(١٧١)؛ فإن ما قبله من قوله: ﴿أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ﴾(١٧٢)، ولفظ (بل) المشعر بالإضراب يقضي بأن المراد: بل أنتم لا غيركم. على أن المقصود نفي فرحه هو بالهدية، لا إثبات الفرح لهم بهديتهم.

قال فِي "عروس الأفراح": قال: وكذا قوله: ﴿لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾(١٧٣)؛ أي: لا يعلمهم إلا نحن، وقد يأتي للتقوية والتأكيد دون التخصيص.

قال الشيخ بَهاء الدين: ولا يتميز ذلك إلا بما يقتضيه الحال وسياق الكلام.

– **ثانيها:** أن يكون المسند منفيًّا؛ نحو: أنت لا تكذب؛ فإنه أبلغ من نفى الكذب من (لا تكذب)، ومن (لا تكذب أنت)، وقد يفيد التخصيص، ومنه: ﴿فَهُمْ لَا يَتَسَآءَلُونَ﴾(١٧٤).

– **ثالثها:** أن يكون المسند إليه نكرة مثبتًا؛ نحو: (رجل جاءني)، فيفيد التخصيص: إما بالجنس؛ أي: لا امرأة، أو الوحدة؛ أي: لا رجلان.

–**رابعها:** أن يلي المسند إليه حرف النفي فيفيده؛ نحو: (ما أنا قلت هذا)؛ أي: لَم أقله مع أن غيري قاله، ومنه: ﴿وَمَآ أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾(١٧٥)؛ أي: العزيز علينا رهطك لا أنت، ولذا قال: ﴿أَرَهْطِيٓ أَعَزُّ عَلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ﴾(١٧٦).

هذا حاصل رأي الشيخ عبد القاهر، ووافقه السكاكي، وزاد شروطًا وتفاصيل بسطناها فِي "شرح ألفية المعاني".

الثامن: تقديْم المسند، ذكر ابن الأثير وابن النفيس وغيرهما أن تقديْم الخبر على المبتدأ يفيد الاختصاص.

ورده صاحب "الفلك الدائر" بأنه لَم يقل به أحد.

وهو ممنوع، فقد صرح السكاكي وغيره بأن تقديْم ما رتبته التأخير يفيده، ومثلوه بنحو: (تَميمي أنا).

التاسع: ذكر المسند إليه، ذكر السكاكي أنه قد يُذْكَر ليفيد التخصيص.

---

(١٧١) سورة النمل: ٣٦

(١٧٢) سورة النمل: ٣٦

(١٧٣) سورة التوبة: ١٠١.

(١٧٤) سورة القصص: ٦٦.

(١٧٥) سورة هود: ٩١.

(١٧٦) سورة هود: ٩٢.

وتعقبه صاحب "الإيضاح".

وصرح الزمخشري بأنه أفاد الاختصاص فِي قوله: ﴿ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ﴾[١٧٧] فِي سورة الرعد، وفِي قوله: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ﴾[١٧٨]، وفِي قوله: ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ﴾[١٧٩]، ويحتمل أنه أراد أن تقديْمه أفاده، فيكون من أمثلة الطريق السابع.

العاشر: تعريف الجزءين، ذكر الإمام فخر الدين الرازي فِي "نهاية الإيجاز"[١٨٠] أنه يفيد الحصر حقيقة أو مبالغة؛ نحو: (المنطلق زيد)، ومنه فِي القرآن فيما ذكر الزملكاني فِي "أسرار التنْزيل": ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[١٨١]؛ قال: إنه يفيد الحصر كما فِي ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[١٨٢]؛ أي: الحمد لله لا لغيره.

الحادي عشر: نحو: (جاءني زيد نفسه)، نقل بعض شراح "التلخيص" عن بعضهم أنه يفيد الحصر.

الثاني عشر: نحو: (إن زيدًا لقائم)، نقله المذكور أيضًا.

الثالث عشر: نحو (قائم) فِي جواب: (زيد قائم أو قاعد). ذكره الطيبِي فِي "شرح التبيان".

الرابع عشر: قلب بعض حروف الكلمة؛ فإنه يفيد الحصر على ما نقله فِي "الكشاف" فِي قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱجْتَنَبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا﴾[١٨٣]؛ قال: القلب للاختصاص بالنسبة إلَى لفظ (الطاغوت)؛ لأن وزنه -على قولٍ- (فعلوت) من الطغيان؛ كملكوت ورحموت؛ قُلب بتقديْم اللام على العين، فوزنه (فلعوت)، ففيه مبالغات: التسمية بالمصدر، والبناء بناء مبالغة، والقلب وهو للاختصاص؛ إذ لا يُطلق على غير الشيطان.

≅ تنبيه [حول إفادة تقديْم المعمول للحصر]:

كاد أهل البيان يطبقون على أن تقديْم المعمول يفيد الحصر، سواء كان مفعولاً أو ظرفًا

---

(١٧٧) سورة الرعد: ٢٦.

(١٧٨) سورة الزمر: ٢٣.

(١٧٩) سورة الأحزاب: ٤.

(١٨٠) (ص ١٦٢ - ١٦٣).

(١٨١) سورة الفاتحة: ١.

(١٨٢) سورة الفاتحة: ٤.

(١٨٣) سورة الزمر: ١٧.

أو مجرورًا، ولهذا قيل فِي ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾(١٨٤): معناه: نخصك بالعبادة والاستعانة، وفِي ﴿لِإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾(١٨٥): معناه: إليه لا إلَى غيره، وفِي ﴿لِّيَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾(١٨٦): أُخرت الصلة فِي الشهادة الأولى، وقُدمت فِي الثانية؛ لأن الغرض فِي الأول إثبات شهادتِهم، وفِي الثاني إثبات اختصاصهم بشهادة النَّبي ﷺ.

[رأي ابن الحاجب:]

وخالف فِي ذلك ابن الحاجب، فقال فِي "شرح المفصل": الاختصاص الذي يتوهمه كثير من الناس من تقديْم المعمول وَهْم، واستدل على ذلك بقوله: ﴿فَٱعْبُدِ ٱللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾(١٨٧)، ثُمَّ قال: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ﴾(١٨٨).

ورد هذا الاستدلال بأن ﴿مُخْلِصًا لَّهُ ٱلدِّينَ﴾ أغنَى عن إفادة الحصر فِي الآية الأولى، ولو لَم يكن؛ فما المانع من ذكر الْمَحصور فِي محل بغير صيغة الحصر؛ كما قال تعالى: ﴿وَٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمْ﴾(١٨٩)، وقال: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾(١٩٠)؟ بل قوله: ﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ﴾ من أقوى أدلة الاختصاص؛ فإن قبلها: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾(١٩١)، فلو لَم يكون للاختصاص وكان معناها: اعبد الله؛ لَما حصل الإضراب الذي هو معنَى (بل).

واعترض أبو حيان على مدعي الاختصاص بنحو: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ﴾(١٩٢).

وأجيب: بأنه لَما أشرك بالله غيره كأنه لَم يعبد الله، وكان أمرهم بالشرك كأنه أمر بتخصيص غير الله بالعبادة.

ورد صاحب "الفلك الدائر" الاختصاص بقوله: ﴿كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن

---

(١٨٤) سورة الفاتحة: ٤.

(١٨٥) سورة آل عمران: ١٥٨.

(١٨٦) سورة البقرة: ١٤٣.

(١٨٧) سورة الزمر: ٢.

(١٨٨) سورة الزمر: ٦٦.

(١٨٩) سورة الحج: ٧٧.

(١٩٠) سورة يوسف: ٤٠.

(١٩١) سورة الزمر: ٦٥.

(١٩٢) سورة الزمر: ٦٤.

قَبۡلُ﴾[١٩٣]، وهو من أقوى ما رُدّ به.

وأجيب: بأنه لا يُدَّعى فيه اللزوم، بل الغلبة، وقد يخرج الشيء عن الغالب.

قال الشيخ بَهاء الدين: وقد اجتمع الاختصاص وعدمه فِي آية واحدة وهي: ﴿أَغَيۡرَ ٱللَّهِ تَدۡعُونَ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ۝٤٠ بَلۡ إِيَّاهُ تَدۡعُونَ﴾[١٩٤]؛ فإن التقديْم فِي الأول قطعًا ليس للاختصاص، وفِي ﴿إِيَّاهُ﴾ قطعًا للاختصاص.

[رأي السبكي فِي الفرق بين الحصر والاختصاص:]

وقال والده الشيخ تقي الدين فِي كتاب "الاقتناص فِي الفرق بين الحصر والاختصاص": اشتهر كلام الناس فِي أن تقديْم المعمول يفيد الاختصاص، ومن الناس من ينكر ذلك، ويقول: إنَّما يفيد الاهتمام، وقد قال سيبويه فِي "كتابه": وهم يقدمون ما هم به أعنَى.

والبيانيون على إفادته الاختصاص.

ويفهم كثير من الناس من الاختصاص الحصر، وليس كذلك، وإنَّما الاختصاص شيء والحصر شيء آخر، والفضلاء لَم يذكروا فِي ذلك لفظة (الحصر)، وإنَّما عبروا بالاختصاص، والفرق بينهما أن الحصر نفي غير المذكور وإثبات المذكور، والاختصاص قصد الخاص من جهة خصوصه.

وبيان ذلك: إن الاختصاص افتعال من الخصوص، والخصوص مركب من شيئين: أحدهما: عام مشترك بين شيئين أو أشياء، والثاني: معنَى منضم إليه يفصله عن غيره؛ كـــ (ضرب زيد)؛ فإنه أخص من مطلق الضرب، فإذا قلت: ضربت زيدًا أخبرت بضرب عام وقع منك على شخص خاص، فصار ذلك الضرب المخبر به خاصًّا لِما انضم إليه منك ومن زيد.

وهذه المعاني الثلاثة -أعنِي: الضرب، وكونه واقعًا منك، وكونه واقعًا على زيد- قد يكون قصد المتكلم لَهَا ثلاثتها على السواء، وقد يترجح قصده لبعضها على بعض، ويُعرف ذلك بِما ابتدأ به كلامه؛ فإن الابتداء بالشيء يدل على الاهتمام به وأنه هو الأرجح فِي غرض المتكلم، فإذا قلت: زيدًا ضربت؛ عُلم أن خصوص الضرب على زيد هو المقصود.

ولا شك أن كل مركب من خاص وعام له جهتان، فقد يقصد من جهة عمومه، وقد يقصد من جهة خصوصه، والثاني هو الاختصاص، وإنه هو الأهم عند المتكلم، وهو الذي قصد إفادته السامع؛ من غير تعرض ولا قصد لغيره بإثبات ولا نفي، ففي الحصر معنَى زائد عليه،

---

(١٩٣) سورة الأنعام: ٨٤.

(١٩٤) سورة الأنعام: ٤٠ -٤١.

وهو نفي ما عدا المذكور، وإنَّما جاء هذا فِي ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[١٩٥] للعلم بأن قائليه لا يعبدون غير الله تعالى.

ولذا لَم يطرد فِي بقية الآيات؛ فإن قوله: ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ﴾[١٩٦] لو جُعل فِي معنَى: ما يبغون إلا غير دين الله، وهمزة الإنكار داخلة عليه؛ لزم أن يكون المنكر الحصر، لا مجرد بغيهم غير دين الله، وليس المراد، وكذلك: ﴿ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ﴾[١٩٧]؛ المنكر: إرادتُهم آلهة دون الله من غير حصر.

وقد قال الزمخشري فِي ﴿وَبِٱلْأَخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾[١٩٨]: في تقديْم ﴿ٱلْأَخِرَةِ﴾، وبناء ﴿يُوقِنُونَ﴾ على ﴿هُمْ﴾ تعريض بأهل الكتاب وما كانوا عليه من إثبات أمر الآخرة على خلاف حقيقته، وأن قولَهم ليس بصادر عن إيقان، وأن اليقين ما عليه من آمن بِما أنزل إليك وما أنزل من قبلك.

وهذا الذي قاله الزمخشري فِي غاية الحسن، وقد اعترض عليه بعضهم، فقال: تقديْم ﴿وَبِٱلْأَخِرَةِ﴾ أفاد أن إيقانَهم مقصور على أنه إيقان بالآخرة لا بغيرها.

وهذا الاعتراض من قائله مبنِي على ما فهمه من أن تقديْم المعمول يفيد الحصر، وليس كذلك.

ثم قال المعترض: وتقديْم ﴿هُمْ﴾ أفاد أن هذا القصر مختص بِهم،

فيكون إيقان غيرهم بالآخرة إيقانًا بغيرها، حيث قالوا: ﴿لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ﴾[١٩٩].

وهذا منه استمرار على ما فِي ذهنه من الحصر؛ أي: أن المسلمين لا يوقنون إلا بالآخرة، وأهل الكتاب يوقنون بِها وبغيرها.

وهذا فهم عجيب ألجأه إليه فهمه الحصر، وهو مَمنوع، وعلى تقدير تسليمه؛ فالحصر على ثلاثة أقسام:

أحدها: بـــ (ما) و(إلا)؛ كقولك: (ما قام إلا زيد)؛ صريح فِي نفي القيام عن غير زيد، ويقتضي إثبات القيام لزيد؛ قيل: بالمنطوق، وقيل: بالمفهوم، وهو الصحيح، لكنه أقوى المفاهيم؛

---

(١٩٥) سورة الفاتحة: ٤.

(١٩٦) سورة آل عمران: ٨٣.

(١٩٧) سورة الصافات: ٨٦.

(١٩٨) سورة البقرة: ٤.

(١٩٩) سورة البقرة: ٦٠.

لأن (إلا) موضوعة للاستثناء، وهو الإخراج، فدلالتها على الإخراج بالمنطوق لا بالمفهوم، ولكن الإخراج من عدم القيام ليس هو عين القيام، بل قد يستلزمه، فلذلك رجحنا أنه بالمفهوم، والتبس على بعض الناس لذلك، فقال: إنه بالمنطوق.

والثاني: الحصر بـــ (إنَّما)، وهو قريب من الأول فيما نحن فيه، وإن كان جانب الإثبات فيه أظهر، فكأنه يفيد إثبات قيام زيد، -إذا قلت: إنَّما قام زيد- بالْمنطوق، ونفيه عن غيره بالمفهوم.

الثالث: الحصر الذي قد يفيده التقديْم، وليس هو على تقدير تسليمه مثل الحصرين الأولين، بل هو فِي قوة جملتين: إحداهما ما صُدِّر به الحكم نفيًا كان أو إثباتًا - وهو المنطوق- ، والأخرى ما فُهم من التقديْم، والحصر يقتضي نفي المنطوق فقط دون ما دل عليه من المفهوم؛ لأن المفهوم لا مفهوم له.

فإذا قلت: أنا لا أكرم إلا أباك، أفاد التعريض بأن غيرك يكرم غيره، ولا يلزم أنه لا يكرمه.

وقد قال تعالى: ﴿ٱلزَّانِي لَا يَنكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوۡ مُشۡرِكَةً﴾(٢٠٠)، فأفاد أن العفيف قد ينكِح غير الزانية، وهو ساكت عن نكاحه الزانية، فقال ﷻ بعده: ﴿وَٱلزَّانِيَةُ لَا يَنكِحُهَآ إِلَّا زَانٍ أَوۡ مُشۡرِكٞۚ﴾(٢٠١)؛ بيانًا لِما سكت عنه فِي الأولى.

فلو قال: ﴿وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ﴾؛ أفاد بِمنطوقه إيقانَهم بِها، ومفهومه -عند من يزعم- أنَّهم لا يوقنون بغيرها، وليس ذلك مقصودًا بالذات، والمقصود بالذات قوة إيقانِهم بالآخرة، حتَّى صار غيرها عندهم كالمدخوض، فهو حصر مجازي، وهو دون قولنا: يوقنون بالآخرة لا بغيرها، فاضبط هذا، وإياك أن تجعل تقديره: لا يوقنون إلا بالآخرة.

إذا عرفت هذا؛ فتقديْم ﴿هُمۡ﴾ أفاد أن غيرهم ليس كذلك، فلو جعلنا التقدير: لا يوقنون إلا بالآخرة؛ كان المقصود المهم النفي، فيتسلط المفهوم عليه، فيكون الْمَعنَى إفادة أن غيرهم يوقن بغيرها -كما زعم المعترض-، ويطرح إفهام أنه لا يوقن بالآخرة.

ولا شك أن هذا ليس بِمراد، بل المراد إفهام أن غيرهم لا يوقن بالآخرة، فلذلك حافظنا على أن الغرض الأعظم إثبات الإيقان بالآخرة؛ ليتسلط المفهوم عليه، وأن المفهوم لا يتسلط على الحصر؛ لأن الحصر لَم يدل عليه بجملة واحد -مثل (ما) و(إلا)، ومثل (إنَّما)-، وإنَّما دل عليه مفهوم مستفاد من منطوقه، وليس أحدهما متقيدًا بالآخر حتَّى نقول: إن المفهوم أفاد نفي

---

(٢٠٠) سورة النور: ٣.

(٢٠١) سورة النور: ٣.

الإيقان الْمَحصور؛ بل أفاد نفي الإيقان مطلقًا من غيرهم، وهذا كله على تقدير تسليم الحصر، ونحن نَمنع ذلك ونقول: إنه اختصاص، وإن بينهما فرقًا. انتهى كلام السبكي.

النوع التاسع والخمسون[٢٠٢] فِي معرفة الوجوه والنظائر

[تعريفه:]

الوجوه: اللفظ المشترك الذي يستعمل فِي عدة معانٍ؛ كلفظ (الأمة).

وقد أفردت فِي هذا الفن كتابًا سميته "معترك الأقران فِي مشترك القرآن".

والنظائر: كالألفاظ المتواطئة.

وقيل[٢٠٣]: **النظائر:** فِي اللفظ، **والوجوه:** فِي المعاني.

وضُعِّف[٢٠٤]؛ لأنه لو أريد هذا؛ لكان الجمع فِي الألفاظ المشتركة، وهم يذكرون فِي تلك الكتب اللفظ الذي معناه واحد فِي مواضع كثيرة، فيجعلون الوجوه نوعًا لأقسام، والنظائر نوعًا لآخر.

[فضله وأهميته:]

قد جعل بعضهم ذلك من أنواع معجزات القرآن، حيث كانت الكلمة الواحدة تنصرف إلَى عشرين وجهًا وأكثر وأقل، ولا يوجد ذلك فِي كلام البشر.

وذكر مقاتل فِي صدر كتابه حديثًا مرفوعًا: «**لا يكون الرجل فقيهًا كل الفقه حتَّى يرى للقرآن وجوهًا كثيرة**»[٢٠٥].

---

(٢٠٢) هو النوع التاسع والثلاثون على ترتيب السيوطي.

(٢٠٣) هذا التعريف أورده ابن الجوزي فِي "نزهة الأعين النواظر" (ص ٨٣).

(٢٠٤) قال ابن تيمية: الوجوه فِي الأسْمَاء المشتركة، والنظائر فِي الأسْمَاء المتواطئة، وقد ظن بعض أصحابنا المصنفين فِي ذلك أن الوجوه والنظائر جميعًا فِي الأسْمَاء المشتركة؛ فهي نظائر باعتبار اللفظ، ووجوه باعتبار الْمُعنَى، وليس الأمر على ما قاله، بل كلامهم صريح فيما قلناه لمن تأمله. اهـ. "مجموع الفتاوى" (١٣/ ٢٧٦ - ٢٧٧).

(٢٠٥) قال في غاية البيان :" ضعيف جداً: أخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ٤٥) من طريق صدقة بن عبد الله عن إبراهيم بن أبي بكر عن أبان بن أبي عياش عن أبي قلابة عن شداد بن أوس عن النبي ﷺ قال :"لا يفقه العبد كل الفقه حتى يمقت الناس في ذات الله ولا يفقه العبد كل

=

[**قال السيوطي:**] هذا أخرجه ابن سعد وغيره عن أبي الدرداء موقوفًا، ولفظه: «لا يفقه الرجل كل الفقه...» [٢٠٦].

وقد فسره بعضهم بأن المراد أن يرى اللفظ الواحد يحتمل معاني متعددة، فيحمله عليها إذا كانت غير متضادة، ولا يقتصر به على معنًى واحد.

وأشار آخرون إلَى أن المراد به استعمال الإشارات الباطنة، وعدم الاقتصار على التفسير الظاهر.

وقد أخرجه ابن عساكر فِي "تاريخه" من طريق حماد بن زيد عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي الدرداء؛ قال: «إنك لن تفقه كل الفقه حتَّى ترى للقرآن وجوهًا». قال حماد: فقلت لأيوب: أرأيت قوله: «حتَّى ترى للقرآن وجوهًا»؛ أهو أن ترى له وجوهًا فتهاب الإقدام عليه؟ قال: نعم، هو هذا» [٢٠٧].

=

الفقه حتى يرى للقرآن وجوها كثيرة".

قال ابن عبد البر: صدقة بن عبد الله هذا يعرف بالسمين هو ضعيف عندهم مجمع على ضعفه وهذا حديث لايصح مرفوعاً، وإنما الصحيح فيه إنما هو من قول أبي الدرداء".

قلت: وفي إسناده أبان بن أبي عياش؛ متروك"اهـ.

(٢٠٦)قال في غاية البيان :" إسناده ضعيف: أخرجه معمر في الجامع (١١/ ٢٥٥رقم٢٠٤٧٣) ومن طريقه البيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ١٦٣رقم٦٠٩) وكذا ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/ ٤٥) وكذا الخطيب في الفقه والمتفقه (١/ ١٩٨) وأخرجه ابن سعد في الطبقات (٢/ ٣٥٧) وابن أبي شيبة في المصنف (٦/ ١٤٢رقم٣٠١٦٣) وأحمد في الزهد (١٣٤) ومن طريقه ابن بطة في إبطال الحيل (١٨) وكذا أبو نعيم في حلية الأولياء (١/ ٢١١) وأخرجه أبو داود في الزهد (٢٤٩رقم٢٣٣) ومن طريقه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/ ٤٥) عن أيوب عن أبي قلابة عن أبي الدرداء قال:" لا تفقه كل الفقه حتى ترى للقرآن وجوهاً كثيرة، ولن تفقه كل الفقه حتى تمقت الناس في ذات الله ثم تقبل على نفسك فتكون لها أشد مقتاً من مقتك الناس".

وإسناده ضعيف؛ قال الحافظ في الفتح (١٣/ ٣٨٣) :"ورجاله ثقات إلا أنه منقطع"اهـ.

(٢٠٧)قال في غاية البيان :" ضعيف:

أخرجه ابن سعد في الطبقات (٢/ ٣٥٧) عن عارم

=

وأخرج ابن سعد من طريق عكرمة عن ابن عباس: أن عليَّ بن أبي طالب أرسله إلَى الخوارج، فقال: «اذهب إليهم، فخاصمهم، ولا تحاجهم بالقرآن؛ فإنه ذو وجوه، ولكن خاصمهم بالسنة»[٢٠٨].

وأخرج من وجه آخر أن ابن عباس قال له: «يا أمير المؤمنين! فأنا أعلم بكتاب الله منهم، فِي بيوتنا نزل. قال: صدقت، ولكن القرآن حمال ذو وجوه، تقول ويقولون، ولكن خاصمهم بالسنن؛ فإنَّهم لَم يجدوا عنها محيصًا، فخرج إليهم، فخاصمهم بالسنن، فلم تبق بأيديهم

=

وأبو داود في الزهد (٢٤٩رقم٢٣٣/ ٢) ومن طريقه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/ ٤٥) عن محمد بن عبيد

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٧/ ١٧٣) من طريق روح بن عبادة

ثلاثتهم عن حماد عنه به .

وإسناده ضعيف؛ كسابقه"اهـ.

(٢٠٨)قال في غاية البيان :" ضعيف: أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٦/ ٣٣٩) قال أخبرنا محمد بن عمر حدثني إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة عن داود بن الحصين عن عكرمة عنه به . وإسناده ضعيف جداً؛ فيه: محمد بن عمر الواقدي، متروك"اهـ.

وأخرجه ابن أبي زمنين في أصول السنة (٥٣رقم٩) حدثني إسحاق بن إبراهيم عن أسلم بن عبد العزيز عن يونس بن عبد الأعلى عن عبد الله بن وهب أخبرني خالد بن حميد عن يحيى بن أسيد أن علي بن أبي طالب أرسل عبد الله بن عباس إلى أقوام خرجوا! فقال له:" إن خاصموك بالقرآن فخاصمهم بالسنة".

وإسناده ضعيف؛ قال الدكتور عبدالله البخاري في تحقيق أصول السنة :" فيه من لم أقف على ترجمته، وهو يحيى بن أسيد".

وأخرج الهروي في ذم الكلام (٢/ ١٠١رقم١٩٤) من طريق أحمد بن حفص عن ابن أبي عمر عن سفيان عن حميد الأعرج عن أنس أنه سمع ابنه يخاصم الأشتر فقال :"لا تخاصم بالقرآن وخاصم بالسنة".

وفي إسناده : أحمد بن حفص السعدي، قال عنه الذهبي في المغني في الضعفاء (١/ ٧٦) :"ذو مناكير، قال حمزة السهمي:لم يتعمد الكذب"اهـ.

حجة»[٢٠٩].

---

(٢٠٩) قال في غاية البيان :" إسناده ضعيف جداً: أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٦/ ٣٣٩) قال أخبرنا محمد بن عمر حدثني عبد الله بن جعفر عن عمران بن مناح قال فقال ابن عباس: يا أمير المؤمنين ... فذكره.

وإسناده ضعيف جداً؛ فيه: محمد بن عمر الواقدي، متروك.

وأخرج الخطيب في الفقيه والمتفقه (١/ ٥٦٠) من طريق أبي شعيب الحراني حدثني يحيى بن عبد الله البابلتي نا الأوزاعي قال: خاصم نفر من أهل الأهواء علي بن أبي طالب فقال له ابن عباس يا أبا الحسن إن القرآن ذلول حمول ذو وجوه تقول ويقولون خاصمهم بالسنة فإنهم لا يستطيعون أن يكذبوا على السنة".

وإسناده ضعيف؛ فيه: يحيى بن عبد الله البابلتي، ضعيف.

وأخرج أبو عبيد في الأموال (٢٠٩رقم٤٤٤) وأحمد في المسند (١/ ٣٤٢) ومن طريقه الضياء في المختارة (١٠/ ٤١١رقم٤٣٣) وأخرج أبو داود في السنن (٤/ ٤٥رقم٤٠٣٧) ومن طريقه الضياء في المختارة (١٠/ ٤١٦) وأخرج النسائي في السنن الكبرى (٥/ ١٦٥رقم٨٥٧٥) والفسوي في المعرفة والتاريخ (١/ ٢٨٥) ومن طريقه ابن الجوزي في تلبيس إبليس (١١٢) وأخرج الحاكم في المستدرك (٤/ ٢٠٢، ١٦٤) وعنه البيهقي في السنن الكبرى (٨/ ١٧٩) وأخرج ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/ ١٠٣) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٢/ ٤٦٣) والضياء في المختارة (١٠/ ٤١١رقم٤٣٤-٤٣٩) من طرق عن عكرمة بن عمار حدثني أبو زميل حدثني عبد الله بن عباس قال:" لما خرجت الحرورية اعتزلوا في دار وكانوا ستة آلاف فقلت لعلي: يا أمير المؤمنين أبرد بالصلاة؛ لعلي أكلم هؤلاء القوم! قال: إني أخافهم عليك؟ قلت: كلا، فلبست وترجلت ودخلت عليهم ....".

وإسناده حسن.

حسنه الألباني في صحيح سنن أبي داود (رقم٤٠٣٧)"اهـ.

وأخرج اللالكائي في شرح اعتقاد أهل السنة (١/ ١٢٣رقم٢٠٣) ومن طريقه قوام السنة في الحجة (١/ ٣٤٠) أخبرنا عبيد الله بن أحمد بن علي المقري قال أخبرنا محمد بن عبد الله بن إبراهيم قال

=

[عيون من أمثلته:]

وهذه عيون من أمثلة هذا النوع، ومن ذلك:

الهدى: يأتي على سبعة عشر وجهًا:

- بمعنَى الثبات: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ﴾(٢١٠).
- والبيان: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ﴾(٢١١).
- والدين: ﴿إِنَّ ٱلۡهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾(٢١٢).
- والإيمان: ﴿وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهۡتَدَوۡاْ هُدٗىۗ﴾(٢١٣).
- والدعاء: ﴿وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٖ﴾(٢١٤)، ﴿وَجَعَلۡنَٰهُمۡ أَئِمَّةٗ يَهۡدُونَ بِأَمۡرِنَا﴾(٢١٥).
- وبمعنَى الرسل والكتب: ﴿فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى﴾(٢١٦).
- والمعرفة: ﴿وَبِٱلنَّجۡمِ هُمۡ يَهۡتَدُونَ﴾(٢١٧).
- وبمعنَى النَّبي ﷺ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡتُمُونَ مَآ أَنزَلۡنَا مِنَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلۡهُدَىٰ﴾(٢١٨).

=

حدثنا محمد بن خلف المروزي قال حدثنا موسى بن إبراهيم المروزي قال حدثنا موسى بن جعفر بن محمد قال: قال علي :"سيأتي قوم يجادلونكم فخذوهم بالسنن فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله".

وإسناده ضعيف؛ لإعضاله، فموسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي أبو الحسن الهاشمي المعروف بالكاظم مات سنة مائة وثلاث وثمانين.

(٢١٠) سورة الفاتحة: ٥.

(٢١١) سورة البقرة: ٥.

(٢١٢) سورة آل عمران: ٧٣.

(٢١٣) سورة مريم: ٧٦.

(٢١٤) سورة الرعد: ٧.

(٢١٥) سورة الأنبياء: ٧٣.

(٢١٦) سورة البقرة: ٣٨.

(٢١٧) سورة النحل: ١٦.

(٢١٨) سورة البقرة: ١٥٩.

- وبمعنى القرآن: ﴿وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ٱلْهُدَىٰ﴾(٢١٩).
- والتوراة: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْهُدَىٰ﴾(٢٢٠).
- والاسترجاع: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُهْتَدُونَ﴾(٢٢١).
- والحجة: ﴿لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾(٢٢٢) بعد قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ﴾(٢٢٣)؛ أي: لا يهديهم حجة.
- والتوحيد: ﴿إِن نَّتَّبِعِ ٱلْهُدَىٰ مَعَكَ﴾(٢٢٤).
- والسنة: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾(٢٢٥)، ﴿وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ﴾(٢٢٦).
- والإصلاح: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى كَيْدَ ٱلْخَآئِنِينَ﴾(٢٢٧).
- والإلهام: ﴿أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ﴾(٢٢٨)؛ أي: ألهم المعاش.
- والتوبة: ﴿إِنَّا هُدْنَآ إِلَيْكَ﴾(٢٢٩).
- والإرشاد: ﴿أَن يَهْدِيَنِى سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾(٢٣٠).

ومن ذلك: السوء؛ يأتي على أوجه:

- الشدة: ﴿يَسُومُونَكُمْ سُوٓءَ ٱلْعَذَابِ﴾(٢٣١).

---

(٢١٩) سورة النجم: ٢٣.

(٢٢٠) سورة غافر: ٥٣.

(٢٢١) سورة البقرة: ١٥٧.

(٢٢٢) سورة البقرة: ٢٥٨.

(٢٢٣) سورة البقرة: ٢٥٨.

(٢٢٤) سورة القصص: ٥٧.

(٢٢٥) سورة الأنعام: ٩٠.

(٢٢٦) سورة الزخرف: ٢٢.

(٢٢٧) سورة يوسف: ٥٢.

(٢٢٨) سورة طه: ٥٠.

(٢٢٩) سورة الأعراف: ١٥٦.

(٢٣٠) سورة القصص: ٢٢.

(٢٣١) سورة النحل: ٢٨.

- والعقر: ﴿وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوٓءٍ﴾(٢٣٢).
- والزنا: ﴿مَا جَزَآءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوٓءًا﴾(٢٣٣)، ﴿مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمْرَأَ سَوْءٍ﴾(٢٣٤).
- والبرص: ﴿بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ﴾(٢٣٥).
- والعذاب: ﴿إِنَّ ٱلْخِزْىَ ٱلْيَوْمَ وَٱلسُّوٓءَ﴾(٢٣٦).
- والشرك: ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍۭ﴾(٢٣٧).
- والشتم: ﴿۞لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلْجَهْرَ بِٱلسُّوٓءِ﴾(٢٣٨)، ﴿وَأَلْسِنَتَهُم بِٱلسُّوٓءِ﴾.
- والذنب: ﴿يَعْمَلُونَ ٱلسُّوٓءَ بِجَهَٰلَةٍ﴾(٢٣٩).
- وبمعنى بئس: ﴿وَلَهُمْ سُوٓءُ ٱلدَّارِ﴾(٢٤٠).
- والضر: ﴿وَيَكْشِفُ ٱلسُّوٓءَ﴾(٢٤١)، ﴿وَمَا مَسَّنِىَ ٱلسُّوٓءُ﴾(٢٤٢).
- والقتل والْهزيْمة: ﴿لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ﴾(٢٤٣).

ومن ذلك: الصلاة؛ تأتي على أوجه:

- الصلوات الخمس: ﴿يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾(٢٤٤).
- وصلاة العصر: ﴿تَحْبِسُونَهُمَا مِنۢ بَعْدِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾(٢٤٥).

---

(٢٣٢) سورة الأعراف: ٧٣.

(٢٣٣) سورة يوسف: ٢٥.

(٢٣٤) سورة مريم: ٢٨.

(٢٣٥) سورة القصص: ٣٢.

(٢٣٦) سورة النحل: ٢٧.

(٢٣٧) سورة النحل: ٢٨.

(٢٣٨) سورة النساء: ١٤٨.

(٢٣٩) سورة النساء: ١٧.

(٢٤٠) سورة الرعد: ٢٥.

(٢٤١) سورة النمل: ٦٢.

(٢٤٢) سورة الأعراف: ١٨٨.

(٢٤٣) سورة آل عمران: ١٧٤.

(٢٤٤) سورة البقرة: ٣.

- وصلاة الجمعة: ﴿إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ﴾(٢٤٦).
- والجنازة: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم﴾(٢٤٧).
- والدعاء: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾(٢٤٨).
- والدين: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ﴾(٢٤٩).
- والقراءة: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ﴾(٢٥٠).
- والرحمة والاستغفار: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾(٢٥١).
- ومواضع الصلاة: ﴿وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ﴾(٢٥٢)، ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾(٢٥٣).

[أهم المصنفات فيه:]

صنف فيه قديْمًا:

- مقاتل بن سليمان(٢٥٤).

ومن المتأخرين:

- ابن الجوزي(٢٥٥).

=

(٢٤٥) سورة المائدة: ١٠٦.

(٢٤٦) سورة الجمعة: ٩.

(٢٤٧) سورة التوبة: ٨٤.

(٢٤٨) سورة التوبة: ١٠٣.

(٢٤٩) سورة هود: ٧٧.

(٢٥٠) سورة الإسراء: ١١٠.

(٢٥١) سورة الأحزاب: ٥٦.

(٢٥٢) سورة الحج: ٤٠.

(٢٥٣) سورة النساء: ٤٣.

(٢٥٤) مطبوع، بتحقيق: عبد الله محمود شحاتة، في القاهرة، طبع عام ١٩٧٥م. مقدمة دراسة "نزهة الأعين النواظر" (ص ٤٩).

(٢٥٥) واسم كتابه: "نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر"، مطبوع، تحقيق: مُحَمَّد عبد الكريم كاظم الراضي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الأولى ١٤٠٤.

- ابن الدامغاني[٢٥٦].
- وأبو الحسين مُحمَّد بن عبد الصمد المصري.
- وابن فارس.

وآخرون.

النوع الستون[٢٥٧] فِي الإيجاز والإطناب

اعلم أنَّهما من أعظم أنواع البلاغة، حتَّى نقل صاحب "سر الفصاحة" عن بعضهم أنه قال: البلاغة هي الإيجاز والإطناب.

واختلف؛ هل بين الإيجاز والإطناب واسطة وهي المساواة؟ أو لا وهي داخلة فِي قسم الإيجاز؟

فالسكاكي وجماعة على الأول، لكنهم جعلوا المساواة غير محمودة ولا مذمومة؛ لأنَّهم فسروها بالمتعارف من كلام أوساط الناس الذين ليسوا فِي رتبة البلاغة، وفسروا الإيجاز بأداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف، والإطناب أداؤه بأكثر منها؛ لكون المقام خليقًا بالبسط.

وابن الأثير وجماعة على الثاني، فقالوا: الإيجاز: التعبير عن المراد بلفظ غير زائد، والإطناب بلفظ أزيد.

وقال القزويني: الأقرب أن يقال: إن المقبول من طرق التعبير عن المراد تأدية أصله، إما بلفظ مساوٍ للأصل المراد، أو ناقص عنه وافٍ، أو زائد عليه لفائدة، والأول المساواة، والثاني الإيجاز، والثالث الإطناب.

واحترز بـــ (وافٍ) عن الإخلال، وبقولنا: (لفائدة) عن الحشو والتطويل.

[**قال السيوطي**:] فعنده ثبوت المساواة واسطة، وأنَّها من قسم المقبول.

فإن قلت: عدم ذكرك المساواة فِي الترجمة لماذا؟ هل هو لرجحان نفيها، أو عدم قبولها، أو لأمر غير ذلك؟

قلت: لهما ولأمر ثالث، وهو أن المساواة لا تكاد توجد، خصوصًا فِي القرآن[٢٥٨].

---

(٢٥٦) واسم كتابه: "الوجوه والنظائر فِي القرآن الكريم"، مطبوع، بتحقيق: عبد العزيز سيد الأهل، ط. الخامسة ١٩٨٥م، دار العلم للملايين، بيروت.

(٢٥٧) هو النوع السادس والخمسون على ترتيب السيوطي.

(٢٥٨) للدراز فِي كتابه "النبأ العظيم" (ص ١٢٧ -١٣٠) رأي بديع وبحث ماتع حول هذا المبحث، =

تنبيه:

الإيجاز والاختصار بِمعنًى واحد، كما يؤخذ من "المفتاح"، وصرح به الخطيبي.

وقال بعضهم: الاختصار خاص بحذف الجمل فقط؛ بخلاف الإيجاز -قال الشيخ بَهاء الدين: وليس بشيء-. والإطناب: قيل: بِمعنَى الإسهاب، والحق أنه أخص منه؛ فإن الإسهاب التطويل لفائدة أو لا لفائدة، كما ذكره التنوخي وغيره.

فصل [فِي نوعي الإيجاز]

الإيجاز قسمان: إيجاز قصر، وإيجاز حذف.

[إيجاز القصر:]

فالأول: هو الوجيز بلفظه.

قال الشيخ بَهاء الدين: الكلام القليل إن كان بعضًا من كلام أطول منه؛ فهو إيجاز حذف، وإن كان كلامًا يعطى معنًى أطول منه؛ فهو إيجاز قصر.

وقال بعضهم: إيجاز القصر هو تكثير الْمَعنَى بتقليل اللفظ.

وقال آخر: هو أن يكون اللفظ بالنسبة إِلَى الْمَعنَى أقل من القدر المعهود عادة.

وسبب حسنه أنه يدل على التمكن من الفصاحة، ولهذا قال ﷺ: «**أوتيت جوامع الكلم**»[٢٥٩].

وقال الطيبي فِي "التبيان": الإيجاز الخالي من الحذف ثلاثة أقسام:

أحدها: إيجاز القصر، وهو أن يقصر اللفظ على معناه؛ كقوله: ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيۡمَٰنَ﴾... إِلَى قوله: ﴿وَأۡتُونِي مُسۡلِمِينَ﴾[٢٦٠]، جمع فِي أحرف: العنوان والكتاب والحاجة.

[قال السيوطي:] وهذا رأي من يُدخل المساواة فِي الإيجاز.

الثاني: إيجاز التقدير، وهو أن يقدر معنَى زائد على المنطوق، ويسمى بالتضييق أيضًا، وبه سماه بدر الدين بن مالك فِي "المصباح"؛ لأنه نقص من الكلام ما صار لفظه أضيق من قدر معناه؛ نحو:

=

جدير بالقبول، فانظره لزامًا.

(٢٥٩) قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٦٦١١) كتاب التعبير باب المفاتيح في اليد ومسلم في الصحيح (رقم٥٢٣) كتاب المساجد عن أبي هريرة رضي الله عنه"اهـ.

(٢٦٠) سورة النمل: ٣٠-٣١.

﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ﴾[٢٦١]؛ أي: خطاياه غفرت، فهي له لا عليه، ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾[٢٦٢]؛ أي: الضالين الصائرين بعد الضلال إلى التقوى.

الثالث: الإيجاز الجامع، وهو أن يحتوي اللفظ على معانٍ متعددة؛ نحو: ﴿خُذِ ٱلۡعَفۡوَ....﴾[٢٦٣] الآية؛ فإنَّها جامعة لمكارم الأخلاق؛ لأن فِي أخذ العفو التساهل والتسامح فِي الحقوق واللين والرفق والدعاء إلَى الدين، وفِي الأمر بالمعروف كف الأذى وغض البصر وما شاكلهما من الْمُحرمات، وفِي الإعراض الصبر والحلم والتؤدة.

ومن بديع الإيجاز قوله تعالى: ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ.....﴾[٢٦٤] إلَى آخرها؛ فإنه نهاية التنْزيه، وقد تضمنت الرد على نحو أربعين فرقة؛ كما أفرد ذلك بالتصنيف بَهاء الدين بن شداد.

إيجاز الحذف:

القسم الثاني من قسمي الإيجاز: الحذف، وفيه فوائد:

ذكر أسبابه:

- **منها:** مجرد الاختصار والاحتراز عن العبث لظهوره.

- **ومنها:** التنبيه على أن الزمان يتقاصر عن الإتيان بالْمَحذوف، وأن الاشتغال بذكره يفضى إلَى تفويت المهم، وهذه هي فائدة باب التحذير والإغراء، قد اجتمعا فِي قوله تعالى: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا﴾[٢٦٥]، فناقة الله تحذير بتقدير: (ذروا)، و﴿وَسُقۡيَٰهَا﴾ إغراء؛ بتقدير: (الزموا).

- **ومنها:** التفخيم والإعظام؛ لِما فيه من الإبْهام. قال حازم فِي "منهاج البلغاء": ومنه قوله فِي وصف أهل الجنة: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾[٢٦٦]، فحذف الجواب إذ كان وصف ما يجدونه ويلقونه عند ذلك لا يتناهى، فجعل الحذف دليلاً على ضيق الكلام عن وصف ما يشاهدونه، وتركت النفوس تقدر ما شاءته ولا تبلغ من ذلك كنه ما هنالك.

- **ومنها:** التخفيف؛ لكثرة دورانه فِي الكلام؛ كما فِي حذف حرف النداء؛ نحو: ﴿يُوسُفُ

---

(٢٦١) سورة البقرة: ٢٧٥.

(٢٦٢) سورة البقرة: ٢.

(٢٦٣) سورة البقرة: ١٩٩.

(٢٦٤) سورة الإخلاص.

(٢٦٥) سورة الشمس: ١٣.

(٢٦٦) سورة الزمر: ٧٣.

أَعۡرِضۡ﴾[٢٦٧].

- **ومنها:** كونه لا يصلح إلا له؛ نحو: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾[٢٦٨].

- **ومنها:** شهرته حتَّى يكون ذكره وعدمه سواء، وحمل عليه قراءة حمزة: ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامِ﴾[٢٦٩]؛ لأن هذا مكان شهر بتكرر الجار، فقامت الشهرة مقام الذكر.

- **ومنها:** صيانته عن ذكره تشريفًا؛ كقوله تعالى: ﴿قَالَ فِرۡعَوۡنُ وَمَا رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢٣ قَالَ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ.....﴾[٢٧٠] الآيات، حذف فيها المبتدأ فِي ثلاثة مواضع قبل ذكر الرب؛ أي: هو رب، الله ربكم، الله رب المشرق؛ لأن موسى استعظم حال فرعون وإقدامه على السؤال، فأضمر اسم الله تعظيمًا وتفخيمًا.

- **ومنها:** صيانة اللسان عنه تحقيرًا له؛ نحو: ﴿صُمُّۢ بُكۡمٌ﴾[٢٧١]؛ أي: هم أو المنافقون.

- **ومنها:** قصد العموم؛ نحو: ﴿وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾[٢٧٢]؛ أي: على العبادة وعلى أمورنا كلها.

- **ومنها:** رعاية الفاصلة؛ نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾[٢٧٣]؛ أي: وما قلاك.

- **ومنها:** قصد البيان بعد الإبْهام؛ كما فِي فعل المشيئة؛ نحو: ﴿وَلَوۡ شَآءَ لَهَدَىٰكُمۡ﴾[٢٧٤]؛ أي: لو شاء هدايتكم؛ فإنه إذا سمع السامع: ﴿وَلَوۡ شَآءَ﴾؛ تعلقت نفسه بِما شاء؛ انبهم عليه لا يدري ما هو، فلما ذكر الجواب؛ استبان بعد ذلك، وأكثر ما يقع ذلك بعد أداة الشرط؛ لأن مفعول المشيئة مذكور فِي جوابِها.

≅ فائدة:

قال الشيخ عبد القاهر: ما من اسم حُذف فِي الحالة الَّتِي ينبغي أن يُحْذف فيها إلا وحذفه أحسن من ذكره.

---

(٢٦٧) سورة يوسف: ٢٩.

(٢٦٨) سورة الأنعام: ٧٣.

(٢٦٩) سورة النساء: ١.

(٢٧٠) سورة الشعراء: ٢٣ -٢٨.

(٢٧١) سورة البقرة: ١٨.

(٢٧٢) سورة الفاتحة: ٤.

(٢٧٣) سورة الضحى: ٣.

(٢٧٤) سورة النمل: ٩.

وسمى ابن جنِّي الحذف شجاعة العربية؛ لأنه يشجع على الكلام.

ذكر شروطه:[٢٧٥]

هي ثَمانية:

أحدها: وجود دليل: إما حالي؛ نحو: ﴿قَالُواْ سَلَٰمًاۖ﴾[٢٧٦]؛ أي: سلمنا سلامًا، أو مقالي؛ نحو: ﴿۞ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡۚ قَالُواْ خَيۡرٗاۗ﴾[٢٧٧].

ومن الأدلة: العقل، حيث يستحيل صحة الكلام عقلاً إلا بتقدير محذوف؛ نحو: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي فِيهِۖ﴾[٢٧٨]، دل العقل على الحذف؛ لأن يوسف لا يصح ظرفًا للوم، ثُمَّ يحتمل أن يقدر: لُمْتُنَّنِي فِي حبه؛ لقوله: ﴿قَدۡ شَغَفَهَا حُبّٗاۖ﴾[٢٧٩]، وفي مراودته؛ لقوله: ﴿تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا﴾[٢٨٠]، والعادة دلت على الثاني؛ لأن الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه عادة؛ لأنه ليس اختياريًّا؛ بخلاف المراودة، للقدرة على دفعها.

وتارة يدل عليه التصريح به فِي موضعٍ آخر، وهو أقواها؛ نحو: ﴿رَسُولٞ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[٢٨١]؛ أي: من عند الله؛ بدليل: ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمۡ رَسُولٞ مِّنۡ عِندِ ٱللَّهِ﴾[٢٨٢].

وتارة يدل [العقل] على أصل الحذف من غير دلالة على تعيينه، بل يستفاد من دليل آخر.

وتارة يدل العقل على التعيين.

ومن الأدلة على أصل الحذف: العادة؛ بأن يكون العقل غير مانع من إجراء اللفظ على ظاهره من غير حذف.

ومنها: الشروع فِي الفعل؛ نحو: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ﴾، فيُقَدَّر ما جُعلت التسمية مبدأ له.

ومنها: الصناعة النحوية.

---

(٢٧٥) "مغني اللبيب" (ص ٧٨٦- المحققة).

(٢٧٦) سورة هود: ٦٩.

(٢٧٧) سورة النحل: ٣٠.

(٢٧٨) سورة يوسف: ٣٢.

(٢٧٩) سورة يوسف: ٣٠.

(٢٨٠) سورة يوسف: ٣٠.

(٢٨١) سورة البينة: ٢.

(٢٨٢) سورة البقرة: ١٠١.

تنبيه:

قال ابن هشام: إنَّما يشترط الدليل فيما إذا كان الْمَحذوف الجملة بأسرها، أو أحد ركنيها، أو يفيد معنًى فيها هي مبنية عليه، أما الفضلة؛ فلا يشترط لحذفها وجدان دليل، بل يشترط ألا يكون فِي حذفها ضرر معنوي أو صناعي.

الشرط الثاني: ألا يكون الْمَحذوف كالجزء، ومن ثَمَّ لَم يحذف الفاعل ولا نائبه ولا اسم كان وأخواتِها.

الثالث: ألا يكون مؤكَّدًا؛ لأن الحذف منافٍ للتأكيد؛ إذ الحذف مبنِي على الاختصار، والتأكيد مبنِي على الطول.

الرابع: ألا يؤدي حذفه إلَى اختصار المختصر، ومن ثَمَّ لَم يحذف اسم الفعل؛ لأنه اختصار للفعل.

الخامس: ألا يكون عاملاً ضعيفًا، فلا يحذف الجار والناصب للفعل والجازم إلا فِي مواضع قويت فيها الدلالة، وكثر فيها استعمال تلك العوامل.

السادس: ألا يكون الْمَحذوف عوضًا عن شيء.

السابع: ألا يؤدي حذفه إلَى تَهيئة العامل القوي، ومن ثَمَّ لَم يقس على قراءة: ﴿**وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى**﴾[٢٨٣].

فصل [فِي أنواع الحذف]

الحذف على أنواع:

أحدها: ما يسمى بالاقتطاع، وهو حذف بعض الْحروف الكلمة، ومنه قراءة بعضهم: ﴿**وَنَادَوْا يَا مَالِ**﴾[٢٨٤] بالترخيم، ولَما سمعها بعض السلف؛ قال: ما أغنَى أهل النار عن الترخيم[٢٨٥]! وأجاب بعضهم بأنَّهم لشدة ما هم فيه عجزوا عن إتْمام الكلمة.

---

(٢٨٣) سورة الحديد: ١٠، وهي قراءة ابن عامر.

(٢٨٤) سورة الزخرف: ٧٧.

(٢٨٥) قال في غاية البيان :" غريب بهذا اللفظ:

قال الزمخشري في الكشاف (٤/ ٢٦٦) :" وقيل لابن عباس: إن ابن مسعود قرأ {ونادوا يا مال} فقال :"ما أشغل أهل النار عن الترخيم".

قال الزيلعي في تخريج أحاديث الكشاف (٣/ ٢٥٦) :" غريب".

=

النوع الثاني: ما يسمى بالاكتفاء، وهو: أن يقتضي المقام ذكر شيئين بينهما تلازم وارتباط، فيكتفي بأحدهما عن الآخر لنكتة، ويختص غالبًا بالارتباط العطفي؛ كقوله: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾(٢٨٦)؛ أي: والبرد، وخصص الحر بالذكر لأن الخطاب للعرب، وبلادهم حارة، والوقاية من الحر أهم؛ لأنه أشد عندهم من البرد. وقيل: لأن البرد تقدم ذكر الامتنان بوقايته صريْحًا فِي قوله: ﴿وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَآ﴾(٢٨٧)، وفِي قوله: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ مِّنَ ٱلْجِبَالِ أَكْنَٰنًا﴾(٢٨٨)، وفِي قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾(٢٨٩).

=

أي لم يقف عليه بهذا اللفظ .

لكن أخرج عبد الرزاق في التفسير (٣/ ٢٠٢) أنا الثوري أنه قال: في حرف ابن مسعود {ونادوا يا مال ليقض علينا ربك}.

وأخرج البخاري في الصحيح (رقم٣٠٥٨) كتاب بدء الخلق باب إذا قال أحدكم آمين والملائكة حدثنا علي بن عبد الله حدثنا سفيان بن عيينة أنه قال :" في قراءة عبد الله {ونادوا يا مال}".

وجاء مرفوعاً : أخرجه الدوري في جزء فيه قراءات النبي (١٤٦رقم١٠٣) من طريق قطبة بن عبد العزيز عن الأعمش عن شمر بن عطية عن شهر بن حوشب عن أم الدرداء عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ {يا مال ليقض علينا ربك} باللآم".

وإسناده ضعيف؛ فيه: شهر بن حوشب، ضعيف.

وأخرج البخاري في الصحيح (رقم٣٠٥٨) كتاب بدء الخلق باب إذا قال أحدكم آمين والملائكة في السماء ومسلم في الصحيح (رقم٨٧١) كتاب الجمعة باب تخفيف الصلاة والخطبة عن يعلى أنه سمع النبي ﷺ:" يقرأ على المنبر {ونادوا يا مالك}".

قال الحافظ في فتح الباري (٨/ ٥٦٨) :" قوله (يقرأ على المنبر {ونادوا يا مالك} كذا للجميع بإثبات الكاف، وهي قراءة الجمهور، وقرأ الأعمش ونادوا يا مال بالترخيم ورويت عن علي وقراءة ابن مسعود قال عبد الرزاق قال الثوري في حرف ابن مسعود ونادوا يا مال يعني بالترخيم وبه جزم ابن عيينة ويذكر عن بعض السلف أنه لما سمعها قال ما أشغل أهل النار عن الترخيم"اهـ.

(٢٨٦) سورة النحل: ٨١.

(٢٨٧) سورة النحل: ٨٠.

(٢٨٨) سورة النحل: ٨١.

النوع الثالث: ما يسمى بالاحتباك، وهو من ألطف الأنواع وأبدعها، وقَلَّ من تنبه له أو نبه عليه من أهل فن البلاغة، وذكره الزركشي فِي "البرهان"[٢٩٠]، وسماه الحذف المقالي، وأفرده بالتصنيف من أهل العصر العلامة برهان الدين البقاعي.

قال الأندلسي فِي "شرح البديعية": من أنواع البديع: الاحتباك، وهو نوع عزيز، وهو أن يحذف من الأول ما أثبت نظيره فِي الثاني، ومن الثاني ما أثبت نظيره فِي الأول؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ....﴾[٢٩١] الآية، التقدير: ومثل الأنبياء والكفار كمثل الذي يَنعق والذي يُنعق به، فحذف من الأول الأنبياء لدلالة ﴿ٱلَّذِى يَنْعِقُ﴾ عليه، ومن الثاني الذي يُنعق به لدلالة ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ عليه. وقوله: ﴿وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِى جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ﴾[٢٩٢]، التقدير: تدخل غير بيضاء، وأخرجها تخرج بيضاء، فحذف من الأول: (غير بيضاء)، ومن الثاني: (وأخرجها).

النوع الرابع: ما يسمى بالاختزال، وهو ما ليس واحدًا مِمَّا سبق، وهو أقسام؛ لأن الْمَحذوف إما كلمة: اسم، أو فعل، أو حرف، أو أكثر.

- **مثال حذف الاسم:** قوله تعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾[٢٩٣]؛ أي: حج أشهر أو أشهر الحج.

- **مثال حذف الفعل:** قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا﴾[٢٩٤]؛ أي: أنزل.

- **مثال حذف الحرف:** قوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ﴾[٢٩٥]؛ أي: بأنكم.

- **مثال حذف أكثر من كلمة:** قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾[٢٩٦]؛ أي: فإن تعظيمها من أفعال ذوي تقوى القلوب.

=

(٢٨٩) سورة النحل: ٥.

(٢٩٠) (٣/ ١٢٩).

(٢٩١) سورة البقرة: ١٧١.

(٢٩٢) سورة النمل: ١٢.

(٢٩٣) سورة البقرة: ١٩٧.

(٢٩٤) سورة النحل: ٣٠.

(٢٩٥) سورة المؤمنون: ٣٥.

(٢٩٦) سورة الحج: ٣٢.

قاعدة فِي حذف المفعول اختصارًا واقتصارًا:

قال ابن هشام(٢٩٧): جرت عادة النحويين أن يقولوا بحذف المفعول اختصارًا واقتصارًا، ويريدون بالاختصار: الحذف لدليل، ويريدون بالاقتصار: الحذف لغير دليل، ويُمثلونه بنحو: ﴿كُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ﴾(٢٩٨)؛ أي: أوقعوا هذين الفعلين.

والتحقيق أن يقال -[قال السيوطي]: يعنِي كما قال أهل البيان-:

تارة يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه ومن أوقع عليه، فيجاء بمصدره مسندًا إلَى فعل كون عام، فيقال: حصل حريق أو نَهب.

وتارة يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع الفعل للفاعل، فيقتصر عليهما، ولا يذكر المفعول ولا ينوى -إذ المنوي كالثابت- ولا يسمى محذوفًا؛ لأن الفعل ينَزل لهذا القصد منْزلة ما لا مفعول له، ومنه: ﴿رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ﴾(٢٩٩)؛ إذ الْمَعنَى: ربي الذي يفعل الإحياء والإماتة، ﴿وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْ﴾(٣٠٠)، [الْمَعنَى:] أوقعوا الأكل والشرب وذروا الإسراف.

وتارة يقصد إسناد الفعل إلَى فاعله وتعليقه بمفعوله، فيذكران؛ نحو: ﴿لَا تَأۡكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ﴾(٣٠١)، ﴿وَلَا تَقۡرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓ﴾(٣٠٢)، وهذا النوع الذي إذا لَم يُذكر محذوفه؛ قيل: محذوف. وقد يكون فِي اللفظ ما يستدعيه، فيحصل الجزم بوجوب تقديره؛ نحو: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولٗا﴾(٣٠٣)، ﴿وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾(٣٠٤).

وقد يشتبه الحال فِي الحذف وعدمه؛ نحو: ﴿قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَۖ﴾(٣٠٥)، قد يتوهم أن معناه: (نادوا) فلا حذف، أو (سموا) فالحذف واقع .

قاعدة:

---

(٢٩٧) "مغني اللبيب" (ص ٧٩٧- المحققة).

(٢٩٨) سورة البقرة: ٦٠.

(٢٩٩) سورة البقرة: ٢٥٨.

(٣٠٠) سورة الأعراف: ٣١.

(٣٠١) سورة آل عمران: ١٣٠.

(٣٠٢) سورة الإسراء: ٣٢.

(٣٠٣) سورة الفرقان: ٤١.

(٣٠٤) سورة النساء: ٩٥.

(٣٠٥) سورة الإسراء: ١١٠.

الأصل أن يُقدر الشيء فِي مكانه الأصلي؛ لئلا يخالف الأصل من وجهين: الحذف، ووضع الشيء فِي غير محله. فيقدر المفسر فِي نحو: (زيدًا رأيته) مقدمًا عليه، وجوز البيانيون تقديره مؤخرًا عنه: لإفادة الاختصاص؛ كما قاله النحاة، وإذا منع منه مانع؛ نحو: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾[٣٠٦]، إذ لا يلي (أما) فعل.

قال الشيخ عز الدين: ولا يُقَدَّر من الْمَحذوفات إلا أشدها موافقة للغرض وأفصحها؛ لأن العرب لا يقدرون إلا ما لو لفظوا به لكان أحسن وأنسب لذلك الكلام؛ كما يفعلون ذلك فِي الملفوظ به؛ نحو: ﴿۞ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَـٰمًا لِّلنَّاسِ﴾[٣٠٧]: قدر أبو علي: جعل الله نصب الكعبة، وقدر غيره: حرمة الكعبة، وهو أولى؛ لأن تقدير الحرمة فِي الهدي والقلائد والشهر الحرام لا شك فِي فصاحته، وتقدير النصب فيها بعيد من الفصاحة.

ومهما تردد الْمَحذوف بين الحسن والأحسن؛ وجب تقدير الأحسن؛ لأن الله وصف كتابه بأنه أحسن الحديث، فليكن محذوفه أحسن الْمَحذوفات؛ كما أن ملفوظه أحسن الملفوظات.

قال: ومَتَى تردد بين أن يكون مجملاً أو مبينًا؛ فتقدير المبين أحسن؛ نحو: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَـٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ﴾[٣٠٨]: لك أن تقدر: فِي أمر الحرث، و: فِي تضمين الحرث، وهو أولى لتعينه، والأمر مجمل لتردده بين أنواع.

≅ قاعدة:

إذا دار الأمر بين كون الْمَحذوف فعلاً والباقي فاعلاً، وكونه مبتدأ والباقي خبرًا، فالثاني أولى؛ لأن المبتدأ عين الخبر، وحينئذٍ فالْمَحذوف عين الثابت، فيكون حذفًا كلا حذف، فأمَّا الفعل؛ فإنه غير الفاعل، اللهم إلا أن يعتضد الأول برواية أخرى فِي ذلك الموضع، أو بِموضع آخر يشبهه.

- **فالأول؛ كقراءة:** ﴿يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا﴾[٣٠٩]؛ بفتح الباء، ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ ٱللَّهُ﴾[٣١٠]؛ بفتح الحاء؛ فإن التقدير: يسبحه رجال، ويوحيه الله، ولا يقدران مبتدأين

---

(٣٠٦) سورة فصلت: ١٧؛ بقراءة النصب. انظر: "مغني اللبيب" (ص ٧٩٩- محققة).

(٣٠٧) سورة المائدة: ٩٧.

(٣٠٨) سورة الأنبياء: ٧٨.

(٣٠٩) سورة النور: ٣٦، وهي قراءة شعبة.

(٣١٠) سورة الشورى: ٣.

حُذف خبرهما؛ لثبوت فاعلية الاسمين فِي رواية من بنَى الفعل للفاعل.

- **والثاني**؛ نحو: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾(٣١١)، فتقدير: خلقهم الله أولى من: الله خلقهم؛ لمجيء ﴿خَلَقَهُنَّ ٱلْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ﴾(٣١٢).

قاعدة:

إذا دار الأمر بين كون الْمَحذوف أولاً أو ثانيًا، فكونه ثانيًا أولى.

ومن ثَمَّ رجح أن الْمَحذوف فِي نحو ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي﴾(٣١٣) نون الوقاية لا نون الرفع، وفِي ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾(٣١٤) التاء الثانية لا تاء المضارعة، وفِي نحو: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ﴾(٣١٥) أن الْمَحذوف مضاف للثاني؛ أي: حج أشهر، لا الأول؛ أي: أشهر الحج.

وقد يجب كونه من الأول؛ نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ﴾(٣١٦) فِي قراءة من رفع ﴿مَلَائِكَتُهُ﴾ لاختصاص الخبر بالثاني لوروده بصيغة الجمع.

وقد يجب كونه من الثاني؛ نحو: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ﴾(٣١٧)؛ أي: بريء أيضًا؛ لتقدم الخبر على الثاني.

خاتمة

تارة لا يقام شيء مقام الْمَحذوف كما تقدم وتارة يقام ما يدل عليه؛ نحو: ﴿فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم مَّآ أُرْسِلْتُ بِهِۦٓ إِلَيْكُمْ﴾(٣١٨)، فليس الإبلاغ هو الجواب لتقدمه على توليهم، وإنَّما التقدير: فإن تولوا؛ فلا لوم عليك، أو فلا عذر لكم؛ لأني أبلغتكم. ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن

---

(٣١١) سورة الزخرف: ٨٧.

(٣١٢) سورة الزخرف: ٩.

(٣١٣) سورة الأنعام: ٨٠.

(٣١٤) سورة الليل: ١٤.

(٣١٥) سورة البقرة: ١٩٧.

(٣١٦) سورة الأحزاب: ٥٦.

(٣١٧) سورة التوبة: ٣.

(٣١٨) سورة هود: ٥٧.

قَبۡلِكَۚ﴾[٣١٩]؛ أي: فلا تحزن واصبر. ﴿وَإِن يَعُودُواْ فَقَدۡ مَضَتۡ سُنَّتُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾[٣٢٠]؛ أي: يصيبهم مثل ما أصابَهم.

فصل [فِي نوعي الإطناب]

كما انقسم الإيجاز إلَى إيجاز قصر وإيجاز حذف، كذلك انقسم الإطناب إلَى بسط وزيادة.

[الإطناب بالبسط:]

فالأول الإطناب بتكثير الجمل؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ...﴾[٣٢١] الآية فِي سورة البقرة؛ أطنب فيها أبلغ الإطناب؛ لكون الخطاب مع الثقلين، وفِي كل عصر وحين، للعالِم منهم والجاهل، والموافق منهم والمنافق.

[الإطناب بالزيادة:]

والثاني يكون بأنواع:

أحدها: دخول حرف فأكثر من حروف التأكيد:

[وسيأتي ذكرها] فِي نوع الأدوات، وهي: (إن)، و(أن)، ولام الابتداء، والقسم، و(ألا) الاستفتاحية، و(أما)، و(ها) التنبيه، و(كأن) فِي تأكيد التشبيه، و(لكن) فِي تأكيد الاستدراك، و(ليت) فِي تأكيد التمنِّي، و(لعل) فِي تأكيد الترجي، وضمير الشأن، وضمير الفصل، و(إما) فِي تأكيد الشرط، و(قد) والسين و(سوف) والنونان فِي تأكيد الفعلية، و(لا) التبرئة، و(لن) و(لما) فِي تأكيد النفي.

وإنَّما يحسن تأكيد الكلام بِها إذا كان المخاطب به منكرًا أو مترددًا.

ويتفاوت التأكيد بحسب قوة الإنكار وضعفه؛ كقوله تعالى حكاية عن رسل عيسى إذ كُذِّبوا فِي المرة الأولى: ﴿إِنَّآ إِلَيۡكُم مُّرۡسَلُونَ﴾[٣٢٢] فأكد بـــ (إن) واسمية الجملة، وفِي المرة الثانية: ﴿قَالُواْ رَبُّنَا يَعۡلَمُ إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ﴾[٣٢٣] فأكد بالقسم و (إن) واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين

---

(٣١٩) سورة فاطر: ٤.

(٣٢٠) سورة الأنفال: ٣٨.

(٣٢١) سورة البقرة: ١٦٤.

(٣٢٢) سورة يس: ١٤.

(٣٢٣) سورة يس: ١٦.

فِي الإنكار حيث قالوا: ﴿مَآ أَنتُمۡ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحۡمَٰنُ مِن شَيۡءٍ إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَكۡذِبُونَ﴾(٣٢٤).

وقد يؤكد بِها، والمخاطب غير منكر؛ لعدم جريه على مقتضى إقراره، فينَزل منْزلة المنكر.

وقد يترك التأكيد وهو معه منكر؛ لأن معه أدلة ظاهرة لو تأملها لرجع عن إنكاره، وعلى ذلك يُخرَّج قوله: ﴿ثُمَّ إِنَّكُم بَعۡدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ۝١٥ ثُمَّ إِنَّكُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ تُبۡعَثُونَ﴾(٣٢٥): أكد الموت تأكيدين، وإن لَم ينكر لتنْزيل المخاطبين لتماديهم فِي الغفلة تنْزيل من ينكر الموت، وأكد إثبات البعث تأكيدًا واحدًا وإن كان أشد نكيرًا؛ لأنه لَما كانت أدلته ظاهرة؛ كان جديرًا بألاَّ ينكر، فنَزل المخاطبون منْزلة غير المنكر؛ حثًّا لَهم على النظر فِي أدلته الواضحة.

وقد يؤكد لقصد الترغيب؛ نحو: ﴿فَتَابَ عَلَيۡهِۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾(٣٢٦): أكد بأربع تأكيدات؛ ترغيبًا للعباد فِي التوبة.

وقد [ذكر] الكلام على أدوات التأكيد المذكورة ومعانيها وموانعها فِي نوع [أدوات يحتاج المفسر إليها].

النوع الثاني: دخول الأحرف الزائدة:

قال ابن جنِّي: كل حرف زيد فِي كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى.

ثُمَّ باب الزيادة فِي الحروف، وزيادة الأفعال قليل، والأسْماء أقل.

النوع الثالث: التأكيد الصناعي:

وهو أربعة أقسام:

أحدها: التوكيد المعنوي بـــ (كل) و(أجمع) و(كلا) و(كلتا)؛ نحو: ﴿فَسَجَدَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمۡ أَجۡمَعُونَ﴾(٣٢٧)، وفائدته: رفع توهم الْمَجاز وعدم الشمول.

ثانيها: التأكيد اللفظي، وهو تكرار اللفظ الأول:

- إما بِمرادفه؛ نحو: ﴿ضَيِّقًا حَرِجًا﴾(٣٢٨)؛ بكسر الراء، و﴿وَغَرَابِيبُ سُودٞ﴾(٣٢٩).

---

(٣٢٤) سورة يس: ١٥.

(٣٢٥) سورة المؤمنون: ١٥ -١٦.

(٣٢٦) سورة البقرة: ٣٧.

(٣٢٧) سورة الأنعام: ١٢٥.

(٣٢٨) سورة الحجر: ٣٠.

(٣٢٩) سورة فاطر: ٢٧.

- وإما بلفظه، ويكون فِي الأسم والفعل والحرف:

فالاسم؛ نحو: ﴿قَوَارِيرَاْ ۝١٥ قَوَارِيرَاْ﴾(٣٣٠)، ﴿دَكًّا دَكًّا﴾(٣٣١).

والفعل؛ نحو: ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ﴾(٣٣٢)، واسم الفعل: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾(٣٣٣).

والحرف؛ نحو: ﴿فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾(٣٣٤).

والجملة؛ نحو: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝٥ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾(٣٣٥).

ثالثها: تأكيد الفعل بمصدره، وهو عوض عن تكرار الفعل مرتين، وفائدته رفع توهم الْمَجاز فِي الفعل؛ بخلاف التوكيد السابق؛ فإنه لرفع توهم الْمَجاز فِي المسند إليه، كذا فرق به ابن عصفور وغيره، ومن ثَمَّ رد بعض أهل السنة على بعض المعتزلة فِي دعواه نفي التكليم حقيقة؛ بقوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾(٣٣٦)؛ لأن التوكيد رفع الْمَجاز فِى الفعل.

رابعها: الحال المؤكدة؛ نحو: ﴿وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾(٣٣٧)، ﴿وَلَا تَعْثَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾(٣٣٨).

النوع الرابع: التكرير:

وهو أبلغ من التأكيد، وهو من محاسن الفصاحة؛ خلافًا لبعض من غلط، وله فوائد:

- **منها:** التقرير، وقد قيل: الكلام إذا تكرر تقرر، وقد نبه تعالى على السبب الذي لأجله كرر الأقاصيص والإنذار فِي القرآن بقوله: ﴿وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ ٱلْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا﴾(٣٣٩).

- **ومنها:** التأكيد.

- **ومنها:** زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة؛ ليكمل تلقي الكلام بالقبول، ومنه: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِى

---

(٣٣٠) سورة الإنسان: ١٥- ١٦.

(٣٣١) سورة الفجر: ٢١.

(٣٣٢) سورة الطارق: ٩.

(٣٣٣) سورة المؤمنون: ٣٦.

(٣٣٤) سورة هود: ١٠٨.

(٣٣٥) سورة الشرح: ٥- ٦.

(٣٣٦) سورة النساء: ١٦٤.

(٣٣٧) سورة مريم: ٣٣.

(٣٣٨) سورة البقرة: ٧٠.

(٣٣٩) سورة طه: ١١٣.

ءَامَنَ يَٰقَوۡمِ ٱتَّبِعُونِ أَهۡدِكُمۡ سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ﴿٣٨﴾ يَٰقَوۡمِ إِنَّمَا هَٰذِهِ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا مَتَٰعٞ﴾[٣٤٠]؛ فإنه كرر فيه النداء لذلك.

– **ومنها:** إذا طال الكلام وخشي تناسي الأول؛ أعيد ثانيًا تطرية له وتجديدًا لعهده، ومنه: ﴿لَا تَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡرَحُونَ بِمَآ أَتَواْ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحۡمَدُواْ بِمَا لَمۡ يَفۡعَلُواْ فَلَا تَحۡسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٖ مِّنَ ٱلۡعَذَابِۖ﴾[٣٤١].

– **ومنها:** التعظيم والتهويل؛ نحو: ﴿ٱلۡحَآقَّةُ ﴿١﴾ مَا ٱلۡحَآقَّةُ﴾[٣٤٢]، ﴿ٱلۡقَارِعَةُ ﴿١﴾ مَا ٱلۡقَارِعَةُ﴾[٣٤٣]، ﴿وَأَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ مَآ أَصۡحَٰبُ ٱلۡيَمِينِ﴾[٣٤٤].

فإن قلت: هذا النوع أحد أقسام النوع الذي قبله؛ فإن منها التأكيد بتكرار اللفظ، فلا يحسن عده نوعًا مستقلاً. قلت: هو يجامعه، ويفارقه، ويزيد عليه، وينقص منه، فصار أصلاً برأسه؛ فإنه قد يكون التأكيد تكرارًا كما تقدم فِي أمثلته، وقد لا يكون تكرارًا كما تقدم أيضًا، وقد يكون التكرير غير تأكيد صناعة وإن كان مفيدًا للتأكيد معنًى.

ومنه ما وقع فِيه الفصل بين المكررين؛ فإن التأكيد لا يفصل بينه وبين مؤكده؛ نحو: ﴿ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلۡتَنظُرۡ نَفۡسٞ مَّا قَدَّمَتۡ لِغَدٖۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ﴾[٣٤٥]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰكِ وَطَهَّرَكِ وَٱصۡطَفَىٰكِ عَلَىٰ نِسَآءِ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[٣٤٦]، فالآيتان من باب التكرير لا التأكيد اللفظي الصناعي، ومنه الآيات المتقدمة فِي التكرير للطول.

ومنه من كان لتعدد المتعلق؛ بأن يكون المكرر ثانيًا متعلقًا بغير ما تعلق به الأول، وهذا القسم يسمى بـــ (الترديد)؛ كقوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾[٣٤٧]؛ فإنَّها وإن تكررت نيفًا وثلاثين مرة؛ فكل واحدة تتعلق بما قبلها، ولذلك زادت على ثلاثة، ولو كان الجميع عائدًا إلَى شيء واحد؛ لَما زاد على ثلاثة؛ لأن التأكيد لا يزيد عليها. قاله ابن عبد السلام وغيره.

قال فِي "عروس الأفراح": فإن قلت: إذا كان المراد بكلٍّ ما قبله؛ فليس ذلك بإطناب، بل هي

---

(٣٤٠) سورة غافر: ٣٨.

(٣٤١) سورة آل عمران: ١٨٨.

(٣٤٢) سورة الحاقة: ١ –٢.

(٣٤٣) سورة القارعة: ١–٢.

(٣٤٤) سورة الواقعة: ٢٧.

(٣٤٥) سورة الحشر: ١٨.

(٣٤٦) سورة آل عمران: ٤٢.

(٣٤٧) سورة الرحمن: ١٣ و١٦ و١٨...

ألفاظ، كل أريد به غير ما أريد بالآخر. قلت: إذا قلنا: العبرة بعموم اللفظ؛ فكل واحد أريد به ما أريد بالآخر، ولكن كُرِّر ليكون نصًّا فيما يليه، وظاهرًا فِي غيره.

فإن قلت: يلزم التأكيد. قلت: الأمر كذلك، ولا يرد عليه أن التأكيد لا يزاد به عن ثلاثة؛ لأن ذاك فِي التأكيد الذي هو تابع، أما ذكر الشيء فِي مقامات متعددة أكثر من ثلاثة؛ فلا يمتنع. انتهى.

النوع الخامس: الصفة:

وترد لأسباب:

أحدها: التخصيص فِي النكرة؛ نحو: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾[٣٤٨].

الثاني: التوضيح فِي المعرفة؛ أي: زيادة البيان؛ نحو: ﴿وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِيِّ ٱلْأُمِّيِّ﴾[٣٤٩].

الثالث: المدح والثناء، ومنه صفات الله تعالى؛ نحو: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝١ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾[٣٥٠].

الرابع: الذم؛ نحو: ﴿فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾[٣٥١].

الخامس: التأكيد لرفع الإيهام؛ نحو: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾[٣٥٢]؛ فإن ﴿إِلَٰهَيْنِ﴾ للتثنية، فـ ﴿ٱثْنَيْنِ﴾ بعده صفة مؤكدة للنهي عن الإشراك ولإفادة أن النهي عن إلَهين إنَّما هو لِمَحض كونهما اثنين فقط، لا لمعنًى آخر من كونهما عاجزين أو غير ذلك، ولأن الوحدة تُطلق ويراد بها النوعية؛ كقوله ﷺ: «**إنَّما نحن وبنو المطلب شيء واحد**»[٣٥٣]، وتُطلق ويراد بها نفي العدة، فالتثنية باعتبارها، فلو قيل: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ﴾ فقط؛ لتوهم أنه نَهى عن اتخاذ جنسين آلِهة، وإن جاز أن يتخذ من نوع

---

(٣٤٨) سورة النساء: ٩٢.

(٣٤٩) سورة الأعراف: ١٥٨.

(٣٥٠) سورة الفاتحة: ١ - ٤.

(٣٥١) سورة النحل: ٩٨.

(٣٥٢) سورة النحل: ٥١.

(٣٥٣) قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٢٩٧١) كتاب فرض الخمس باب ومن الدليل على أن الخمس للإمام عن جبير بن مطعم قال: مشيت أنا وعثمان بن عفان إلى رسول الله ﷺ فقلنا: يا رسول الله، أعطيت بني المطلب وتركتنا ونحن وهم منك بمنزلة واحدة فقال رسول الله ﷺ :" إنما بنو المطلب وبنو هاشم شيء واحد".

واحد عددًا آلِهة، ولهذا أكد بالوحدة قوله: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾(٣٥٤).

قاعدة:

الصفة العامة لا تأتي بعد الخاصة، لا يقال: رجل فصيح متكلم، بل متكلم فصيح.

وأشكل على هذه قوله تعالى فِي إسماعيل: ﴿وَكَانَ رَسُولًا نَّبِيًّا﴾(٣٥٥)، وأجيب: إنه حال لا صفة؛ أي: مرسلاً فِي حال نبوته.

قاعدة:

إذا وقعت الصفة بعد متضايفين أولهما عدد؛ جاز إجراؤها على المضاف والمضاف إليه.

فمن الأول: ﴿سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ طِبَاقًا﴾(٣٥٦)، ومن الثاني: ﴿سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ﴾(٣٥٧).

النوع السادس: البدل:

والقصد به الإيضاح بعد الإبْهام، وفائدته: البيان والتأكيد.

- أما الأول؛ فواضح؛ إنك إذا قلت: رأيت زيدًا أخاك؛ بينت أنك تريد بزيد الأخ لا غير.

- أما التأكيد؛ فلأنه على نية تكرار العامل، فكأنه من جملتين، ولأنه دل على ما دل عليه الأول: إما بالمطابقة فِى بدل الكل، أو بالتضمن فِى بدل البعض، أو بالالتزام فِي بدل الاشتمال.

مثال الأول: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾(٣٥٨).

مثال الثاني: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾(٣٥٩).

مثال الثالث: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَٰنُ أَنْ أَذْكُرَهُۥ﴾(٣٦٠).

وزاد بعضهم بدل الكل من البعض، وقد وجدت له مثالاً فِي القرآن، وهو قوله: ﴿يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا ۝ جَنَّٰتِ عَدْنٍ﴾(٣٦١)، فـ ﴿جَنَّٰتِ عَدْنٍ﴾ بدل من الجنة الَّتِي هي بعض، وفائدته

---

(٣٥٤) سورة الأنعام: ١٩.

(٣٥٥) سورة مريم: ٥١.

(٣٥٦) سورة الملك: ٣.

(٣٥٧) سورة يوسف: ٤٣.

(٣٥٨) سورة الفاتحة: ٦- ٧.

(٣٥٩) سورة آل عمران: ٩٧.

(٣٦٠) سورة الكهف: ٦٣.

(٣٦١) سورة مريم: ٦٠- ٦١.

تقريراتُها جنات كثيرة، لا جنة واحدة.

النوع السابع: عطف البيان:

وهو كالصفة فِي الإيضاح، لكن يفارقها فِي أنه وصع ليدل على الإيضاح باسم مختص به؛ بخلافها؛ فإنَّها وضعت لتدل على معنًى حاصل فِي متبوعها.

وفرق ابن كيسان بينه وبين البدل: بأن البدل هو المقصود، وكأنك قررته فِي موضع المبدل منه، وعطف البيان وما عطف عليه كل منهما مقصود.

وقال ابن مالك فِي "شرح الكافية": عطف البيان يجري مجرى النعت فِي تكميل متبوعه، ويفارقه فِي أن تكميله متبوعه بشرح وتبيين لا بدلالة على معنًى فِي المتبوع أو سببية.

ومجرى التأكيد: فِي تقوية دلالته، ويفارقه فِي أنه لا يرفع توهم مجاز.

ومجرى البدل: فِي صلاحيته للاستقلال، ويفارقه فِي أنه غير منوي الاطراح.

ومن أمثلته: ﴿فِيهِ ءَايَـٰتُۢ بَيِّنَـٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾(٣٦٢)، ﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَـٰرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾(٣٦٣).

وقد يأتي لِمجرد المدح بلا إيضاح، ومنه: ﴿۞ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾(٣٦٤)، فالبيت الحرام عطف بيان للمدح لا للإيضاح.

النوع الثامن: عطف أحد المترادفين على الآخر:

والقصد منه التأكيد أيضًا، وجعل منه: ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّى وَحُزْنِىٓ﴾(٣٦٥)، ﴿فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾(٣٦٦)، ﴿صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾(٣٦٧).

وأنكر المبرد وجود هذا النوع فِي القرآن، وأول ما سبق على اختلاف المعنيين.

وقال بعضهم: المخلص من هذا: أن تعتقد أن مجموع المترادفين يُحَصِّل معنًى لا يوجد عند انفرادهما؛ فإن التركيب يُحدث معنًى زائدًا، وإذا كانت كثرة الحروف تفيد زيادة الْمَعنَى؛ فكذلك كثرة الألفاظ.

النوع التاسع: عطف الخاص على العام:

---

(٣٦٢) سورة آل عمران: ٩٧.

(٣٦٣) سورة النور: ٣٥.

(٣٦٤) سورة المائدة: ٩٧.

(٣٦٥) سورة يوسف: ٨٦.

(٣٦٦) سورة طه: ١١٢.

(٣٦٧) سورة البقرة: ١٥٧.

وفائدته: التنبيه على فضله، حتَّى كأنه ليس من جنس العام؛ تنْزيلاً للتغاير فِي الوصف منْزلة التغاير فِي الذات.

ومن أمثلته: ﴿حَٰفِظُواْ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾(٣٦٨)، ﴿ وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُۥ﴾(٣٦٩).

تنبيه:

المراد بالخاص والعام هنا: ما كان فيه الأول شاملاً للثاني، لا المصطلح عليه فِي الأصول.

النوع العاشر: عطف العام على الخاص:

وأنكر بعضهم وجوده فأخطأ، والفائدة فيه واضحة، وهو التعميم، وأفرد الأول بالذكر اهتمامًا بشأنه.

ومن أمثلته: ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي﴾(٣٧٠)، والنسك: العبادة، فهو أعم ﴿ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾(٣٧١).

النوع الحادي عشر: الإيضاح بعد الإبْهام:

قال أهل البيان: إذا أردت أن تبهم ثُمَّ توضح؛ فإنك تطنب.

وفائدته: إما رؤية الْمَعنَى فِي صورتين مختلفتين: الإبْهام، والإيضاح، أو لتمكن الْمَعنَى فِي النفس تمكنًا زائدًا؛ لوقوعه بعد الطلب؛ فإنه أعز من المنساق بلا تعب، أو لتكمل لذة العلم به؛ فإن الشيء إذا علم من وجه ما؛ تشوقت النفس للعلم به من باقي وجوهه وتألَّمَت، فإذا حصل العلم من بقية الوجوه؛ كانت لذته أشد من علمه من جميع وجوهه دفعة واحدة.

ومن أمثلته: ﴿رَبِّ ٱشْرَحْ لِي صَدْرِي﴾(٣٧٢)؛ فإن ﴿ٱشْرَحْ﴾ يفيد طلب شرح شيء ما، و﴿صَدْرِي﴾ يفيد تفسيره وبيانه، وكذلك: ﴿وَيَسِّرْ لِيٓ أَمْرِي﴾(٣٧٣)، والمقام يقتضي التأكيد؛ للإرسال المؤذن بتلقي الشدائد.

النوع الثاني عشر: التفسير:

---

(٣٦٨) سورة البقرة: ٢٣٨.

(٣٦٩) سورة النساء: ١١٠.

(٣٧٠) سورة الأنعام: ١٦٢.

(٣٧١) سورة الحجر: ٨٧.

(٣٧٢) سورة طه: ٢٥.

(٣٧٣) سورة طه: ٢٦.

قال أهل البيان: وهو أن يكون في الكلام لبس وجفاء، فيؤتى بما يزيله ويفسره.

ومن أمثلته: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴿١٩﴾ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ﴿٢٠﴾ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا﴾(٣٧٤)، فقوله: ﴿إِذَا مَسَّهُ ..﴾ إلخ تفسير للهلوع؛ كما قال أبو العالية وغيره.

النوع الثالث عشر: وضع الظاهر موضع المضمر:

ورأيت فيه تأليفًا مفردًا لابن الصائغ، وله فوائد:

- **منها:** زيادة التقرير والتمكين؛ نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾(٣٧٥).

- **ومنها:** قصد التعظيم؛ نحو: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ﴾(٣٧٦).

- **ومنها:** قصد الإهانة والتحقير؛ نحو: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱلشَّيْطَٰنِ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱلشَّيْطَٰنِ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾(٣٧٧).

- **ومنها:** إزالة اللبس حيث يوهم الضمير أنه غير الأول؛ نحو: ﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ﴾(٣٧٨)، لو قال: (تؤتيه) لأوهم أنه الأول. قاله ابن الخشاب.

- **ومنها:** قصد تربية المهابة، وإدخال الروع على ضمير السامع بذكر الاسم المقتضي لذلك؛ كما تقول: الخليفة أمير المؤمنين يأمرك بكذا، ومنه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾(٣٧٩).

- **ومنها:** قصد تقوية داعية المأمور، ومنه: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُتَوَكِّلِينَ﴾(٣٨٠).

- **ومنها:** تعظيم الأمر؛ نحو: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ كَيْفَ يُبْدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥٓ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾(٣٨١).

- **ومنها:** الاستلذاذ بذكره، ومنه: ﴿وَأَوْرَثَنَا ٱلْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ ٱلْجَنَّةِ﴾(٣٨٢).

لَم يقل: (منها)، ولهذا عدل عن ذكر الأرض إلَى الجنة.

- **ومنها:** قصد التوصل من الظاهر إلَى الوصف، ومنه: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى

---

(٣٧٤) سورة المعارج: ١٩- ٢١.

(٣٧٥) سورة الإخلاص: ١- ٢.

(٣٧٦) سورة آل عمران: ٧٨.

(٣٧٧) سورة المجادلة: ١٩.

(٣٧٨) سورة آل عمران: ٢٦.

(٣٧٩) سورة النساء: ٥٨.

(٣٨٠) سورة آل عمران: ١٥٩.

(٣٨١) سورة العنكبوت: ١٩.

(٣٨٢) سورة الزمر: ٧٤.

يُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ﴾[٣٨٣] بعد قوله: ﴿إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ﴾[٣٨٤]، فلم يقل: (فآمنوا بالله وبي)؛ ليتمكن من إجراء الصفات الَّتِي ذكرها، وليعلم أن الذي وجب الإيْمان به والاتباع له هو من وصف بِهذه الصفات، ولو أتي بالضمير لَم يُمكن ذلك؛ لأنه لا يوصف.

- **ومنها:** التنبيه على علية الحكم؛ نحو: ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ قَوۡلًا غَيۡرَ ٱلَّذِي قِيلَ لَهُمۡ﴾[٣٨٥]، ﴿فَأَنزَلۡنَا عَلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ رِجۡزٗا﴾[٣٨٦]، ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوّٞ لِّلۡكَٰفِرِينَ﴾[٣٨٧]، لَم يقل: (لهم)؛ إعلامًا بأن من عادى هؤلاء فهو كافر، وأن الله إنَّما عاداه لكفره.

- **ومنها:** قصد العموم؛ نحو: ﴿۞ وَمَآ أُبَرِّئُ نَفۡسِيٓۚ إِنَّ ٱلنَّفۡسَ لَأَمَّارَةُۢ﴾[٣٨٨]، لَم يقل: (إنَّها)؛ لئلا يُفهم تخصيص ذلك بنفسه.

- **ومنها:** قصد الخصوص؛ نحو: ﴿وَٱمۡرَأَةٗ مُّؤۡمِنَةً إِن وَهَبَتۡ نَفۡسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾[٣٨٩]، لَم يقل: (لك)؛ تصريحًا بأنه خاص به.

- **ومنها:** الإشارة إلَى عدم دخول الجملة فِي حكم الأولى؛ نحو: ﴿فَإِن يَشَإِ ٱللَّهُ يَخۡتِمۡ عَلَىٰ قَلۡبِكَۗ وَيَمۡحُ ٱللَّهُ ٱلۡبَٰطِلَ﴾[٣٩٠]؛ فإن ﴿وَيَمۡحُ ٱللَّهُ﴾ استئناف، لا داخل فِي حكم الشرط.

- **ومنها:** مراعاة الجناس، ومنه: ﴿أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ﴾[٣٩١] السورة. ذكره الشيخ عز الدين.

- **ومنها:** مراعاة الترصيع وتوازن الألفاظ فِي التركيب، ذكره بعضهم فِي قوله: ﴿أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰۚ﴾[٣٩٢].

---

(٣٨٣) سورة الأعراف: ١٥٨.

(٣٨٤) سورة الأعراف: ١٥٨.

(٣٨٥)سورة الأعراف: ١٦٢.

(٣٨٦) سورة البقرة: ٥٩.

(٣٨٧) سورة البقرة: ٥٨.

(٣٨٨) سورة يوسف: ٥٣.

(٣٨٩) سورة الأحزاب: ٥٠.

(٣٩٠) سورة الشورى: ٢٤.

(٣٩١) سورة الناس: ١- ٣.

(٣٩٢) سورة البقرة: ٢٨٢.

- **ومنها:** أن يتحمل ضميرًا لابد منه، ومنه: ﴿أَتَيَآ أَهۡلَ قَرۡيَةٍ ٱسۡتَطۡعَمَآ أَهۡلَهَا﴾(٣٩٣)، لو قال: (استطعماها) لَمْ يصح؛ لأنَّهما لَمْ يستطعما القرية، أو (استطعماهم) فكذلك؛ لأن جملة ﴿ٱسۡتَطۡعَمَآ﴾ صفة لقرية النكرة، لا لـــ (أهل)، فلابد أن يكون فيها ضمير يعود عليها، ولا يُمكن إلا مع التصريح بالظاهر. كذا حرره السبكي فِي جواب سؤال سأله الصلاح الصفدي فِي ذلك.

تنبيه:

إعادة الظاهر بمعناه أحسن من إعادته بلفظه؛ كما مر فِي آيات: إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ﴾(٣٩٤)، ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾(٣٩٥)، ونحوها.

النوع الرابع عشر: الإيغال:

وهو الإمعان، وهو ختم الكلام بِما يفيد نكتة يتم الْمَعنَى بدونها، وزعم بعضهم أنَّها خاص بالشعر، ورُدَّ بأنه وقع فِي القرآن، من ذلك: ﴿يَٰقَوۡمِ ٱتَّبِعُواْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ۝٢٠ ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسۡـَٔلُكُمۡ أَجۡرٗا وَهُم مُّهۡتَدُونَ﴾(٣٩٦)، فقوله: ﴿وَهُم مُّهۡتَدُونَ﴾ إيغال؛ لأنه يتم الْمَعنَى بدونه؛ إذ الرسول مهتدٍ لا محالة، لكن فيه زيادة مبالغة فِي الحث على اتباع الرسل والترغيب فيه.

النوع الخامس عشر: التذييل:

وهو أن يؤتى بجملة عقب جملة، والثانية تشتمل على الْمَعنَى الأول، لتأكيد منطوقه أو مفهومه؛ ليظهر الْمَعنَى لمن لَم يفهمه، ويتقرر عند من فهمه؛ نحو: ﴿ذَٰلِكَ جَزَيۡنَٰهُم بِمَا كَفَرُواْ وَهَلۡ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلۡكَفُورَ﴾(٣٩٧).

النوع السادس عشر: الطرد والعكس:

قال الطيبي: وهو أن يؤتى بكلامين، يقرر الأول بِمنطوقه مفهوم الثاني، وبالعكس؛ كقوله: ﴿لَّا يَعۡصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمۡ وَيَفۡعَلُونَ مَا يُؤۡمَرُونَ﴾(٣٩٨).

[**قال السيوطي:**] وهذا النوع يقابله فِي الإيجاز نوع الاحتباك.

---

(٣٩٣) سورة الكهف: ٧٧.

(٣٩٤) سورة الأعراف: ١٧١.

(٣٩٥) سورة الكهف: ٣٠.

(٣٩٦) سورة يس: ٢٠- ٢١.

(٣٩٧) سورة سبأ: ١٧.

(٣٩٨) سورة التحريم: ٦.

النوع السابع عشر: التكميل:

ويسمى بالاحتراس، وهو أن يؤتى فِي كلام يوهم خلاف المقصود بِما يدفع ذلك الوهم؛ نحو: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[٣٩٩]؛ فإنه لو اقتصر على ﴿أَذِلَّةٍ﴾؛ لتوهم أنه لضعفهم، فدفعه بقوله: ﴿أَعِزَّةٍ﴾.

النوع الثامن عشر: التتميم:

وهو أن يؤتى فِي كلام لا يوهم غير المراد بفضلة تفيد نكتة؛ كالمبالغة فِي قوله: ﴿وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾[٤٠٠]؛ أي: مع حب الطعام؛ أي: اشتهائه؛ فإن الإطعام حينئذٍ أبلغ وأكثر أجرًا.

النوع التاسع عشر: الاستقصاء:

وهو أن يتناول المتكلم فيستقصيه، فيأتي بجميع عوارضه ولوازمه بعد أن يستقصى جميع أوصافه الذاتية، بحيث لا يترك لمن يتناوله بعد فيه مقالاً، كقوله تعالى: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ ...﴾[٤٠١] الآية؛ فإنه تعالى لو اقتصر على قوله: ﴿جَنَّةٌ﴾ لكان كافيًا، فلم يقف عند ذلك حتَّى قال فِي تفسيرها: ﴿مِّن نَّخِيلٍ وَأَعْنَابٍ﴾ فإن مصاب صاحبها بِها أعظم، ثُمَّ زاد: ﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ متممًا لوصفها بذلك، ثُمَّ كمل وصفهما بعد التتميمين فقال: ﴿لَهُۥ فِيهَا مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ فأتى بكل ما يكون فِي الجنان ليشتد الأسف على إفسادها، ثُمَّ قال فِي وصف صاحبها: ﴿وَأَصَابَهُ ٱلْكِبَرُ﴾، ثُمَّ استقصى الْمَعنَى فِي ذلك بِما يوجب تعظيم المصاب بقوله بعد وصفه بالكبر: ﴿لَهُۥ ذُرِّيَّةٌ﴾، لَم يقف عند ذلك حتَّى وصف الذرية بالضعفاء، ثُمَّ ذكر استئصال الجنة الَّتِي ليس لهذا المصاب غيرها بالهلاك فِي أسرع وقت حيث قال: ﴿فَأَصَابَهَآ إِعْصَارٌ﴾، ولَم يقتصر على ذكره للعلم بأنه لا يحصل سرعة الهلاك، فقال: ﴿فِيهِ نَارٌ﴾، ثُمَّ ولَم يقف عند ذلك حتَّى أخبر باحتراقها؛ لاحتمال أن تكون النار ضعيفة لا تفى باحتراقها لِما فيها من الأنْهار ورطوبة الأشجار، فاحترس عن هذا الاحتمال بقوله: ﴿فَٱحْتَرَقَتْ﴾، فهذا أحسن استقصاء وقع فِي كلام وأتَمه وأكمله!

قال ابن أبي الإصبع: والفرق بين الاستقصاء والتتميم والتكميل: أن التتميم يرد على الْمَعنَى الناقص ليُتمَّم، والتكميل يرد على الْمَعنَى التام فيكمل أوصافه، والاستقصاء يرد على الْمَعنَى التام الكامل فيستقصي لوازمه وعوارضه وأوصافه وأسبابه، حتَّى يستوعب جميع ما تقع

---

(٣٩٩) سورة المائدة: ٥٤.

(٤٠٠) سورة الإنسان: ٨.

(٤٠١) سورة البقرة: ٢٦٦.

الخواطر عليه، فلا يبقى لأحدٍ فيه مساغ.

النوع العشرون: الاعتراض:

وسماه قدامة: التفافًا، وهو الإتيان بجملة أو أكثر لا محل لَهَا من الإعراب فِي أثناء كلام أو كلامين اتصلا معنًى لنكتة غير دفع الإيهام؛ كقوله: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ سُبْحَٰنَهُۥ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾[٤٠٢].

قال الطيبِي فِي "التبيان": ووجه حسن الاعتراض حسن الإفادة، مع أن مجيئه مجيء ما لا يترقب، فيكون كالحسنة تأتيك من حيث لا تحتسب.

النوع الحادي والعشرون: التعليل:

وفائدته: التقرير والأبلغية؛ فإن النفوس أبعث على قبول الأحكام المعللة من غيرها، وغالب التعليل فِي القرآن على تقدير جواب سؤال اقتضته الجملة الأولى.

وحروفه: اللام، وإن، وأنَّ، وإذ، والباء، وكي، ومن، ولعل، وقد [ذكرت] أمثلتها فِي نوع أدوات [يحتاج المفسر إلَى معرفتها].

ومِمَّا يقتضي التعليل لفظ (الحكمة)؛ كقوله: ﴿حِكْمَةٌۢ بَٰلِغَةٌ﴾[٤٠٣]، وذكر الغاية من الخلق؛ نحو قوله: ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَٰشًا وَٱلسَّمَآءَ بِنَآءً﴾[٤٠٤]، ﴿أَلَمْ نَجْعَلِ ٱلْأَرْضَ مِهَٰدًا ۝ وَٱلْجِبَالَ أَوْتَادًا﴾[٤٠٥].

النوع الحادي والستون[٤٠٦] فِي حقيقته ومجازه

لا خلاف فِي وقوع الحقائق فِي القرآن، وهي كل لفظ بقي على موضوعه، ولا تقديْم فيه ولا تأخير، وهذا أكثر الكلام.

وأما الْمَجاز؛ فالجمهور أيضًا على وقوعه فيه.

وأنكره جماعة؛ منهم الظاهرية، وابن القاص من الشافعية، وابن خويزمنداد من

---

(٤٠٢) سورة النحل: ٥٧.

(٤٠٣) سورة القمر: ٥.

(٤٠٤) سورة البقرة: ٢٢.

(٤٠٥) سورة النبأ: ٦-٧.

(٤٠٦) هو النوع الثاني والخمسون على ترتيب السيوطي.

المالكية[٤٠٧]، وشبهتهم[٤٠٨] (!) أن الْمَجاز أخو الكذب، والقرآن منَزه عنه، وأن الْمتكلم لا يعدل إليه إلا إذا ضاقت به الحقيقة فيستعير، وذلك محال على الله تعالى.

وهذه شبهة باطلة، ولو سقط الْمَجاز من القرآن؛ سقط منه شطر الحسن، فقد اتفق البلغاء على أن الْمَجاز أبلغ من الحقيقة، ولو وجب خلو القرآن فِي الْمَجاز؛ وجب خلوه من الحذف والتوكيد وتثنية القصص وغيرها.

وهو قسمان:

الأول: الْمَجاز فِي التركيب، ويسمى مجاز الإسناد والْمَجاز العقلي، وعلاقته: الملابسة، وذلك أن يسند الفعل أو شبهه إلَى ما هو له أصالة؛ لملابسته له؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾[٤٠٩]؛ نُسبت الزيادة -وهي فعل الله- إلَى الآيات؛ لكونِها سببًا لَهَا.

وهذا القسم أربعة أنواع:

- **أحدها:** ما طرفاه حقيقيان؛ كالآية المصدر بها.

- **ثانيها:** مجازيان؛ نحو: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾[٤١٠]؛ أي: ما ربِحوا فيها، وإطلاق الربح والتجارة هنا مجاز.

- **ثالثها ورابعها:** ما أحد طرفيه حقيقي دون الآخر.

أما الأول والثاني؛ فكقوله: ﴿أَمْ أَنزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنًا﴾[٤١١]؛ أي: برهانًا. ﴿كَلَّآ ۖ إِنَّهَا لَظَىٰ ﴿١٥﴾ نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ ﴿١٦﴾ تَدْعُوا۟﴾[٤١٢]؛ فإن الدعاء من النار مجاز. ﴿فَأُمُّهُۥ هَاوِيَةٌ﴾[٤١٣] واسم الأم الهاوية

---

(٤٠٧) ذهب إلَى هذا أيضًا: أبو إسحاق الإسفراييني، والمنذر بن سعيد، وابن تيمية، وابن القيم، ومن المتأخرين الشنقيطي، وصنف فيه تصنيفًا سماه "منع جواز الْمجاز فِي الْمَنزل للتعبد والإعجاز"، وانظر كتاب: "الإيْمان" (ص ٨٠)، و"مجموع الفتاوى" (٢٠ / ٤٠٠)، و"الصواعق المرسلة" (٢/ ٣).

(٤٠٨) ما كان يحسن بالمصنف أن يعبر بِهذا التعبير، خاصة وأنه لَم يرد عليها "الأدلة" بشيء سوى قوله: "باطلة"؟! وأنه لَم يدلل على وجود الْمجاز بِما يُسَلَّم له.

(٤٠٩) سورة الأنفال: ٢.

(٤١٠) سورة البقرة: ١٦.

(٤١١) سورة الروم: ٣٥.

(٤١٢) سورة المعارج: ١٥- ١٧.

(٤١٣) سورة القارعة: ٩.

مجاز؛ أي: كما أن الأم كافلة لولدها وملجأ له؛ كذلك النار للكافرين كافة ومأوى ومرجع.

القسم الثاني: الْمَجاز فِي المفرد، ويسمى اللغوي، وهو استعمال اللفظ فِي غير ما وضع له أولاً، وأنواعه كثيرة:

أحدها: الحذف، وسيأتي مبسوطًا فِي نوع الْمَجاز، فهو به أجدر، خصوصًا إذا قلنا: إنه ليس من أنواع الْمَجاز.

الثاني: الزيادة. وتحرير القول فيها من نوع الإعراب.

الثالث: إطلاق اسم الكل على الجزء؛ نحو: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم﴾(٤١٤)؛ أي: أناملهم، ونكتة التعبير عنها بالأصابع الإشارة إلَى إدخالِها على غير المعتاد؛ مبالغة من الفرار، فكأنَّهم جعلوا الأصابع [فِي آذانِهم].

الرابع: عكسه؛ نحو: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾(٤١٥)؛ أي: ذاته، ﴿فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾(٤١٦)؛ أي: ذواتكم، إذ الاستقبال يجب بالصدر.

تنبيه:

أُلحق بِهذين النوعين شيئان:

- **أحدهما:** وصف البعض بصفة الكل؛ كقوله: ﴿نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾(٤١٧)، فالخطأ صفة الكل، وصف به الناصية.

- **والثاني:** إطلاق لفظ بعض مرادًا به الكل، ذكره أبو عبيد، [ولَم يوافق عليه].

الخامس: إطلاق اسم الخاص على العام؛ نحو: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾(٤١٨)؛ أي: رسله.

السادس: عكسه؛ نحو: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾(٤١٩)؛ أي: المؤمنين؛ بدليل قوله: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾(٤٢٠).

السابع: إطلاق اسم الملزوم على اللازم.

---

(٤١٤) سورة البقرة: ١٩.

(٤١٥) سورة الرحمن: ٢٧.

(٤١٦) سورة البقرة: ١٥٥.

(٤١٧) سورة العلق: ١٦.

(٤١٨) سورة الشعراء: ١٦.

(٤١٩) سورة الشورى: ٥.

(٤٢٠) سورة غافر: ٧.

الثامن: عكسه؛ نحو: ﴿هَلۡ يَسۡتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيۡنَا مَآئِدَةٗ مِّنَ ٱلسَّمَآءِۖ﴾(٤٢١)؛ أي: هل يفعل؟ أطلق الاستطاعة على الفعل؛ لأنَّها لازمة له.

التاسع: إطلاق المسبب على السبب؛ نحو: ﴿وَيُنَزِّلُ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ رِزۡقٗاۚ﴾(٤٢٢)، ﴿قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا﴾(٤٢٣)؛ أي: مطرًا يتسبب عنه الرزق واللباس.

العاشر: عكسه؛ نحو: ﴿مَا كَانُواْ يَسۡتَطِيعُونَ ٱلسَّمۡعَ﴾(٤٢٤)؛ أي: القبول والعمل به؛ لأنه مسبَّب عن السمع.

تنبيه:

من ذلك نسبة الفعل إلَى سبب السبب؛ كقوله: ﴿فَأَخۡرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِۖ﴾(٤٢٥)، ﴿كَمَآ أَخۡرَجَ أَبَوَيۡكُم مِّنَ ٱلۡجَنَّةِ﴾(٤٢٦)؛ فإن الْمُخرج فِي الحقيقة هو الله تعالى، وسبب ذلك أكل الشجرة، وسبب الأكل وسوسة الشيطان.

الحادي عشر: تسمية الشيء باسم ما كان عليه؛ نحو: ﴿وَءَاتُواْ ٱلۡيَتَٰمَىٰٓ أَمۡوَٰلَهُمۡۖ﴾(٤٢٧)؛ أي: الذين كانوا يتامى، إذ لا يُتْم بعد البلوغ.

الثاني عشر: تسميته باسم ما يئول إليه؛ نحو: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾(٤٢٨)؛ أي: عنبًا يئول إلَى الخمرية.

الثالث عشر: إطلاق اسم الحال على الْمَحل؛ نحو: ﴿فَفِي رَحۡمَةِ ٱللَّهِ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾(٤٢٩)؛ أي: فِي الجنة؛ لأنَّها محل الرحمة.

---

(٤٢١) سورة المائدة: ١١٢.

(٤٢٢) سورة غافر: ١٣.

(٤٢٣) سورة الأعراف: ٢٦.

(٤٢٤) سورة هود: ٢٠.

(٤٢٥) سورة البقرة: ٣٦.

(٤٢٦) سورة الأعراف: ٢٧.

(٤٢٧) سورة النساء:٢.

(٤٢٨) سورة يوسف: ٣٦.

(٤٢٩) سورة آل عمران: ١٠٧.

الرابع عشر: عكسه؛ نحو: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾[٤٣٠]؛ أي: أهل ناديه؛ أي: مجلسه.

الخامس عشر: تسمية الشيء باسم آلته؛ نحو: ﴿وَاجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾[٤٣١]؛ أي: ثناءً حسنًا؛ لأن اللسان آلته.

السادس عشر: تسمية الشيء باسم ضده؛ نحو: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[٤٣٢]، والبشارة حقيقة في الخبر السار.

السابع عشر: إضافة الفعل إلَى ما لا يصح منه تشبيهًا؛ نحو: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُ﴾[٤٣٣]، وصفه بالإرادة وهي من صفات الحي، تشبيهًا لميله للوقوع بإرادته.

الثامن عشر: إطلاق الفعل والمراد مشارفته ومقاربته وإرادته؛ نحو: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾[٤٣٤]؛ أي: قاربن بلوغ الأجل؛ أي: انقضاء العدة؛ لأن الإمساك لا يكون بعده.

التاسع عشر: القلب؛ إما قلب إسناد؛ نحو: ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوأُ بِالْعُصْبَةِ﴾[٤٣٥]؛ أي: لتنوء العصبة بِها. أو قلب عطف؛ نحو: ﴿ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانظُرْ﴾[٤٣٦]؛ أي: فانظر ثم تول. أو قلب تشبيه [انظره] في نوعه.

العشرون: إقامة صيغة مقام أخرى، وتحته أنواع كثيرة:

- **منها**: إطلاق المصدر على الفاعل؛ نحو: ﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّي﴾[٤٣٧]، ولهذا أفرده.

- **ومنها**: إطلاق الفاعل والمفعول على المصدر؛ نحو: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾[٤٣٨]؛ أي: تكذيب، ﴿بِأَيِّيكُمُ الْمَفْتُونُ﴾[٤٣٩]؛ أي: الفتنة؛ على أن الباء غير زائدة.

---

(٤٣٠) سورة العلق: ٢٧.

(٤٣١) سورة الشعراء: ٨٤.

(٤٣٢) سورة آل عمران: ٢١.

(٤٣٣) سورة الكهف: ٧٧.

(٤٣٤) سورة البقرة: ٢٣٤.

(٤٣٥) سورة القصص: ٧٦.

(٤٣٦) سورة النمل: ٢٨.

(٤٣٧) سورة الشعراء: ٧٧.

(٤٣٨) سورة الواقعة: ٢.

(٤٣٩) سورة القلم: ٦.

- **ومنها:** إطلاق المفرد على الْمثنَّى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرۡضُوهُ﴾(٤٤٠)؛ أي: يرضوهما، فأُفرد لتلازم الرضاءين.

فصل فِي أنواع مختلف فِي عدها من الْمَجاز

وهي ستة:

أحدها: الحذف: فالمشهور أنه من الْمَجاز، وأنكره بعضهم؛ لأن الْمَجاز استعمال اللفظ فِي غير موضوعه، والحذف ليس كذلك.

قال القرافي: الحذف أربعة أقسام، الْمَجاز منها قسم واحد، وهو ما توقف عليه صحة اللفظ ومعناه من حيث الإسناد؛ نحو: ﴿وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ﴾(٤٤١)؛ أي: أهلها، إذ لا يصح إسناد السؤال إليها.

وقال الزنْجانِي فِي "الْمِعيار": إنَّما يكون مجازًا إذا تغير حكم، فأما إذا لَم يتغير -كحذف خبر المبتدأ المعطوف على جملة-؛ فليس مجازًا؛ إذ لَم يتغير حكم ما بقي من الكلام.

الثاني: التأكيد: زعم قوم أنه مجاز؛ لأنه لا يفيد إلا ما أفاده الأول، والصحيح أنه حقيقة.

قال الطرطوشي فِي "العمدة": ومن سماه مجازًا قلنا له: إذا كان التأكيد بلفظ الأول؛ نحو: عَجِّل عَجِّل ونحوه، فإن جاز أن يكون الثاني مجازًا جاز فِي الأول لأنَّهما فِي لفظ واحد، وإذا بطل حمل الأول على الْمَجاز بطل حمل الثاني عليه لأنه مثل الأول.

الثالث: التشبيه: زعم قوم أنه مجاز، والصحيح أنه حقيقة.

قال الزنْجانِي فِي "الْمِعيار": لأنه معنًى من المعاني، وله ألفاظ تدل عليه وضعًا، فليس فيه نقل اللفظ عن موضوعه.

الرابع: الكناية: وفيها أربعة مذاهب: أنَّها حقيقة، وأنَّها مجاز، وأنَّها لا حقيقة ولا مجاز، وأنَّها تنقسم إلَى حقيقة ومجاز، [واختاره] تقي الدين السبكي.

[واستظهر] ابن عبد السلام أنَّها حقيقة؛ لأنَّها استُعملت فيما وُضِعت له، وأريد بِها الدلالة على غيره.

الخامس: التقديْم والتأخير: عده قوم من الْمَجاز؛ لأن تقديْم ما رتبته التأخير كالمفعول، وتأخير ما رتبته التقديْم كالفاعل؛ نقل لكل واحد منهما عن مرتبته وحقه.

قال فِي "البرهان": والصحيح أنه ليس منه؛ فإن الْمَجاز نقل ما وضع إلَى ما لَم يوضع له.

---

(٤٤٠) سورة التوبة: ٦٢.

(٤٤١) سورة يوسف:٨٢.

السادس: الالتفات: قال الشيخ بَهاء الدين السبكي: لَم أر من ذكر هل هو حقيقة أو مجاز؟ قال: وهو حقيقة، حيث لَم يكن معه تجريد.

فصل فيما يوصف بأنه حقيقة ومجاز باعتبارين

هو الموضوعات الشرعية؛ كالصلاة، والزكاة، والصوم، والحج؛ فإنَّها حقائق بالنظر إلَى الشرع، ومجازات بالنظر إلَى اللغة.

فصل فِي الواسطة بين الحقيقة والمجاز

قيل بِها فِي ثلاثة أشياء:

أحدها: اللفظ قبل الاستعمال، وهذا القسم مفقود فِي القرآن، ويُمكن أن يكون منه أوائل السور على القول بأنَّها للإشارة إلَى الحروف الَّتِي يتركب منها الكلام.

ثانيها: الأعلام:

ثالثها: اللفظ المستعمل فِي المشاكلة؛ نحو: ﴿وَمَكَرُوا۟ وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾(٤٤٢)، ﴿وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾(٤٤٣)، ذكر بعضهم أنه واسطة بين الحقيقة والْمَجاز؛ قال: لأنه لَم يوضع لِما استُعمل فيه فليس حقيقة، ولا علاقة معتبرة فليس مجازًا. كذا فِي "شرح بديعية ابن جابر" لرفيقه.

[**قال السيوطي:**] والذي يظهر أنَّها مجاز، والعلاقة: المصاحبة.

خاتمة

لهم مجاز الْمَجاز، وهو أن يحمل الْمَجاز المأخوذ عن الحقيقة بمثابة الحقيقة بالنسبة إلَى مجاز آخر، فيتجوز بالْمَجاز الأول عن الثاني لعلاقة بينهما؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾(٤٤٤)؛ فإنه مجاز عن مجاز؛ فإن الوطء تُجُوِّز عنه بالسر لكونه لا يقع غالبًا إلا فِي السر، وتُجُوِّز به عن العقد؛ لأنه مسبَّب عنه، فالمصحح للمجاز الأول الملازمة، والثاني السببية، والْمَعنَى: لا تواعدوهن عقد نكاح.

---

(٤٤٢) سورة آل عمران: ٥٤.

(٤٤٣) سورة الشورى: ٤٠.

(٤٤٤) سورة البقرة: ٢٣٥.

وجعل منه ابن السيد قوله: ﴿أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا﴾[٤٤٥]، فإن الْمنَزل عليهم ليس هو نفس اللباس، بل الماء المنبت للزرع المتخذ منه الغزل المنسوج منه اللباس.

النوع الثاني والستون[٤٤٦] فِي تشبيهه واستعارته

التشبيه نوع من أشرف أنواع البلاغة وأعلاها.

قال المبرد فِي "الكامل": لو قال قائل: هو أكثر كلام العرب؛ لَم يبعد.

[تعريفه:]

عرفه جماعة منهم السكاكي بأنه الدلالة على مشاركة أمر لأمر فِي معنَى.

وقال ابن أبي الإصبع: هو إخراج الأغمض إلَى الأظهر.

وقال غيره: هو إلحاق شيء بذي وصف فِي وصفه.

وقال بعضهم: هو أن تثبت للمشبه حكمًا من أحكام المشبه به.

[الغرض منه:]

والغرض منه تأنيس النفس بإخراجها من خفي إلَى جلي وإدنائه البعيد من القريب ليفيد بيانًا، وقيل: الكشف عن الْمَعنَى المقصود مع الاختصار.

[أدواته:]

وأدواته حروف وأسْمَاء وأفعال:

- **فالحروف:** الكاف؛ نحو: ﴿كَرَمَادٍ﴾[٤٤٧]. وكأن؛ نحو: ﴿كَأَنَّهُ رُءُوسُ الشَّيَاطِينِ﴾[٤٤٨].
- **والأسْمَاء:** (مثل)، و(شبه)، ونحوهما مِمَّا يُشتق من المماثلة والمشابَهة.

قال الطيبي: ولا تُستعمل (مثل) إلا فِي حال أو صفة لَهَا شأن وفيها غرابة؛ نحو: ﴿مَثَلُ مَا يُنفِقُونَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ﴾[٤٤٩].

- **والأفعال؛** نحو: ﴿يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً﴾[٤٥٠]، ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى﴾[٤٥١].

---

(٤٤٥) سورة الأعراف: ٢٦٠.

(٤٤٦) هو النوع الثالث والخمسون على ترتيب السيوطي.

(٤٤٧) سورة إبراهيم: ١٨.

(٤٤٨) سورة الصافات: ٦٥.

(٤٤٩) سورة آل عمران: ١١٧.

(٤٥٠) سورة النور: ٣٩.

ذكر أقسامه:

ينقسم التشبيه باعتبارات:

الأول: باعتبار طرفيه إلَى أربعة أقسام؛ لأنَّهما إما حسيان أو عقليان، أو المشبه به حسي والمشبه عقلي، أو عكسه.

- **مثال الأول:** ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنقَعِرٍ﴾(٤٥٢).
- **ومثال الثاني:** ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾(٤٥٣).
- **ومثال الثالث:** ﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ أَعْمَٰلُهُمْ كَرَمَادٍ ٱشْتَدَّتْ بِهِ ٱلرِّيحُ﴾(٤٥٤).
- **ومثال الرابع:** لَم يقع فِي القرآن، بل منعه الإمام أصلا؛ لأن العقل مستفاد من الحس، فالْمحسوس أصل للمعقول، وتشبيهه به يستلزم جعل الأصل فرعًا والفرع أصلاً، وهو غير جائز.

الثاني: ينقسم باعتبار وجهه إلَى مفرد ومركب، والمركب أن ينتزع وجه الشبه من أمور مجموع بعضها إلَى بعض؛ كقوله: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾(٤٥٥)، فالتشبيه مركب من أحوال الحمار، وهو حرمان الانتفاع بأبلغ نفع مع تحمل التعب فِي استصحابه.

الثالث: ينقسم باعتبار آخر إلَى أقسام:

- **أحدها:** تشبيه ما تقع عليه الحاسة بما لا تقع؛ اعتمادًا على معرفة النقيض والضد؛ فإن إدراكهما أبلغ من إدراك الحاسة؛ كقوله: ﴿طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾(٤٥٦)؛ شبه بِمَا لا يشك أنه منكر قبيح لِما حصل في نفوس الناس من بشاعة صور الشياطين وإن لم ترها عيانًا.

=

(٤٥١) سورة طه: ٦٦.

(٤٥٢) سورة القمر: ٢٠.

(٤٥٣) سورة البقرة: ٧٤.

ورد السيوطي هذا التمثيل على الزركشي، وقال: الآية من الأول. اهـ. والذي يظهر -والله أعلم- أن التمثيل: بِها صحيح، فهو مثل أمر علقي -وهو قسوة قلوبهم- بأمر علقي- وهوقسوة الحجازة-، وهي لا تدرك إلا بالعقل؛ بخلاف مظاهرها وآثارها.

(٤٥٤) سورة إبراهيم: ١٨.

(٤٥٥) سورة الجمعة: ٥.

(٤٥٦) سورة الصافات: ٦٥.

- **الثاني**: عكسه، وهو تشبيه ما لا تقع عليه الحاسة بما تقع عليه؛ كقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَسَرَابِۭ بِقِيعَةٖ﴾[٤٥٧] الآية. أخرج ما لا يُحَس -وهو الإيْمان- إلى ما يُحس-وهو السراب-، والمعنَى الجامع: بطلان التوهم مع شدة الحاجة وعظم الفاقة.

- **الثالث**: إخراج ما لَم تجر العادة به إلَى ما جرت؛ كقوله تعالى: ﴿۞ وَإِذۡ نَتَقۡنَا ٱلۡجَبَلَ فَوۡقَهُمۡ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٞ﴾[٤٥٨]، والجامع بينهما: الارتفاع فِي الصورة.

- **الرابع**: إخراج ما لا يُعلم بالبديهة إلَى ما يُعلم بها؛ كقوله: ﴿وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا كَعَرۡضِ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾[٤٥٩]، والجامع: العظم، وفائدته: التشويق إلَى الجنة بحسن الصفة وإفراط السعة.

- **الخامس**: إخراج ما لا قوة له فِي الصفة إلَى ما له قوة فيها؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَهُ ٱلۡجَوَارِ ٱلۡمُنشَـَٔاتُ فِي ٱلۡبَحۡرِ كَٱلۡأَعۡلَٰمِ﴾[٤٦٠]، والجامع فيها: العظم، والفائدة: إبانة القدرة على تسخير الأجسام العظام فِي ألطف ما يكون من الماء، وما فِي ذلك من انتفاع الخلق بحمل الأثقال وقطعها الأقطار البعيدة فِي المسافة القريبة، وما يلازم ذلك من تسخير الرياح للإنسان، فتضمن الكلام بناء عظيمًا من الفخر وتعداد النعم.

وعلى هذه الأوجه الخمسة تجري تشبيهات القرآن:

[الرابع:][٤٦١] ينقسم باعتبار آخر إلَى:

- **مؤكد**: وهو ما حُذفت فيه الأداة؛ نحو: ﴿وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ ٱلسَّحَابِ﴾[٤٦٢]؛ أي: مثل مر السحاب، ﴿وَأَزۡوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمۡ﴾[٤٦٣]، ﴿وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ﴾[٤٦٤].

- **ومرسل**: وهو ما لَم تُحذف؛ كالآيات السابقة.

والْمَحذوفة الأداة أبلغ؛ لأنه نُزِّل فيه الثاني منْزلة الأول تَجوزًا.

---

(٤٥٧) سورة النور: ٣٩.

(٤٥٨) سورة الأعراف: ١٧١.

(٤٥٩) سورة الحديد: ٢١.

(٤٦٠) سورة الرحمن: ٢٤.

(٤٦١) فِي المطبوعة والمُحققة: "السادس"، ولعله سبق قلم من المصنف، ولعل الصواب -إن شاء الله- أن هذا هو القسم الرابع من أقسام التشبيه، بحسب الاعتبارات المختلفة.

(٤٦٢) سورة النمل: ٨٨.

(٤٦٣) سورة الأحزاب: ٦.

(٤٦٤) سورة آل عمران: ١٣٣.

قاعدة:

الأصل دخول أداة التشبيه على المشبه به، وقد تدخل على المشبه:

- إما لقصد المبالغة، فتقلب التشبيه، وتجعل المشبه هو الأصل، ومنه قوله تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾(٤٦٥)؛ فإن الظاهر العكس؛ لأن الخطاب لعبدة الأوثان الذين سَمَّوها آلِهة تشبيهًا بالله سبحانه، فجعلوا غير الخالق مثل الخالق، فخولف في خطابِهم؛ لأنَّهم بالغوا في عبادتِهم، وغلوا حتَّى صارت عندهم أصلاً في العبادة، فجاء الرد على وفق ذلك.

- وإما لوضوح الحال؛ نحو: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ﴾(٤٦٦)؛ فإن الأصل: وليس الأنثى كالذكر، وإنَّما عدل عن الأصل؛ لأن الْمَعنَى: وليس الذكر الذي طلبت كالأنثى الَّتِي وهبت، وقيل: لِمراعاة الفواصل؛ لأن قبله: ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ﴾.

- وقد تدخل على غيرهما؛ اعتمادًا على فهم المخاطب؛ نحو: ﴿كُونُوا أَنصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾(٤٦٧) الآية. المراد: كونوا أنصار الله خالصين في الانقياد كشأن مخاطب عيسى إذ قالوا ....

قاعدة:

القاعدة فِي المدح تشبيه الأدنى بالأعلى، وفِي الذم تشبيه الأعلى بالأدنى؛ لأن الذم مقام الأدنى والأعلى طارئ عليه، فيقال فِي المدح: حصى كالياقوت، وفِي الذم: ياقوت كالزجاج.

وكذا فِي السلب، ومنه: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ﴾(٤٦٨)؛ أي: فِي النُّزول لا فِي العلو، ﴿أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾(٤٦٩)؛ أي: فِي سوء الحال؛ أي: لا نجعلهم كذلك.

نعم؛ أورد على ذلك: ﴿مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ﴾(٤٧٠)؛ فإنه شبه فِي الأعلى بالأدنى لا فِي مقام السلب، وأجيب بأنه للتقريب إلَى أذهان المخاطبين؛ إذ لا أعلى من نوره فيشبه به.

فائدة:

قال ابن أبي الإصبع: لَم يقع فِي القرآن تشبيه شيئين بشيئين، ولا أكثر من ذلك، إنَّما وقع فيه تشبيه واحد بواحد.

---

(٤٦٥) سورة النحل: ١٧.

(٤٦٦) سورة آل عمران: ٣٦.

(٤٦٧) سورة الصف: ١٤.

(٤٦٨) سورة الأحزاب: ٣٢.

(٤٦٩) سورة ص: ٢٨.

(٤٧٠) سورة النور: ٣٥.

فصل [فِي الاستعارة]

زُوِّج الْمَجاز بالتشبيه فتولد بينهما الاستعارة، فهي مجاز علاقته المشابَهة.

أو يقال فِي تعريفها: اللفظ المستعمل فيما شبه بِمعناه الأصلي.

والأصح أنَّها مجاز لغوي؛ لأنَّها موضوعة للمشبه به لا للمشبه، ولا لأعم منهما.

فـ (أسد) فِي قولك: رأيت أسدًا يرمي؛ موضوع للسبع لا للشجاع ولا لمعنًى أعم منهما كالحيوان الجريء مثلاً ليكون إطلاقه عليهما حقيقة كإطلاق الحيوان عليهما.

وقيل: مجاز عقلي؛ بِمعنَى أن التصرف فيها فِي أمر عقلي لا لغوي؛ لأنَّها لا تطلق على المشبه إلا بعد ادِّعاء دخوله فِي جنس المشبه به، فكان استعمالُها فيما وضعت له، فيكون حقيقة لغوية ليس فيها غير نقل الاسم وحده، وليس نقل الاسم الْمُجرد استعارة؛ لأنه لا بلاغة فيه؛ بدليل الأعلام المنقولة، فلم يبق إلا أن يكون مجازًا عقليًّا.

وقال بعضهم: حقيقة الاستعارة أن تستعار الكلمة من شيء معروف بِها إِلَى شيء لَم يُعرف بِها، وحكمة ذلك: إظهار الخفي، وإيضاح الظاهر الذي ليس بِجلي، أَو حصول المبالغة، أو الْمَجموع.

– **مثال إظهار الخفي:** ﴿وَإِنَّهُۥ فِيٓ أُمِّ ٱلْكِتَٰبِ﴾[٤٧١]؛ فإن حقيقته: وإنه فِي أصل الكتاب، فاستعير لفظ (الأم) للأصل؛ لأن الأولاد تنشأ من الأم كما تنشأ الفروع من الأصول، وحكمة ذلك: تَمثيل ما ليس بِمرئي حتَّى يصير مرئيًّا، فينتقل السامع من حد السماع إِلَى حد العيان، وذلك أبلغ فِي البيان.

– **ومثال إيضاح ما ليس بِجلي ليصير جليًّا:** ﴿وَٱخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ﴾[٤٧٢]؛ فإن المراد: أمر الولد بالذل لوالديه رحمة، فاستعير للذل أولاً (جانب)، ثُمَّ للجانب (جناح)، وتقدير الاستعارة القريبة: واخفض لَهما جانب الذل؛ أي: اخفض جانبك ذلاًّ، وحكمة الاستعارة في هذا: جعل ما ليس بِمرئي مرئيًّا لأجل حسن البيان، ولَما كان المراد خفض جانب الولد للوالدين بحيث لا يبقي الولد من الذل لَهما والاستكانة مُمْكنًا؛ احتيج في الاستعارة إلى ما هو أبلغ من الأولى، فاستعير لفظ الجناح؛ لِما فيه من المعاني الَّتِي لا تَحصل من خفض الجانب؛ لأن من مُيِّل جانبه إِلَى جهة السفل أدنى ميل؛ صدق عليه أنه خفض جانبه. والمراد: خفض يلصق الجانب بالأرض، ولا يَحصل ذلك إلا بذكر الجناح كالطائر.

---

(٤٧١) سورة الزخرف: ٤.

(٤٧٢) سورة الإسراء: ٢٤.

– ومثال المبالغة: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾[٤٧٣]، وحقيقته: وفجرنا عيون الأرض، ولو عبر بذلك لَم يكن فيه من المبالغة ما فِي الأول المشعر بأن الأرض كلها صارت عيونًا.

(٤٧٣) سورة القمر: ١٢.

فرع [أقسام الاستعارة]

أركان الاستعارة ثلاثة:

مستعار: وهو اللفظ المشبه به.

ومستعار منه: وهو معنَى اللفظ المشبه.

ومستعار له: وهو الْمَعنَى الجامع.

وأقسامها كثيرة باعتبارات:

- فتنقسم باعتبار الأركان الثلاثة إلَى خمسة أقسام:

أحدها: استعارة محسوس لمحسوس بوجه محسوس:

نَحو: ﴿وَٱلصُّبۡحِ إِذَا تَنَفَّسَ﴾(٤٧٤)؛ استعير خروج النفس شيئًا فشيئًا لِخروج النور من المشرق عند انشقاق الفجر قليلاً قليلاً؛ بِجامع: التتابع على طريق التدريج، وكل ذلك محسوس.

الثاني: استعارة محسوس لِمَحسوس بوجه عقلي:

قال ابن أبي الإصبع: وهي ألطف من الأولى؛ نحو: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ﴾(٤٧٥). فالمستعار منه: السلخ الذي هو كشط الجلد عن الشاة، والمستعار له: كشف الضوء عن مكان الليل، وهما حسيان، والجامع: ما يعقل من ترتب أمر على آخر وحصوله عقب حصوله؛ كترتب ظهور اللحم على الكشط، وظهور الظلمة على كشف الضوء فِي مكان الليل، والترتب أمر عقلي.

الثالث: استعارة معقول لمعقول بوجه عقلي:

قال ابن أبي الإصبع: وهي ألطف الاستعارات؛ نحو: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ﴾(٤٧٦): المستعار منه: الرقاد؛ أي: النوم، والمستعار له: الموت، والجامع: عدم ظهور الفعل، والكل عقلي.

الرابع: استعارة محسوس لِمعقول بوجه عقلي أيضًا:

نحو: ﴿مَّسَّتۡهُمُ ٱلۡبَأۡسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ﴾(٤٧٧)؛ استعير المس وهو حقيقة فِي الأجسام وهو محسوس لمقاساة الشدة، والجامع: اللحوق، وهما عقليان.

---

(٤٧٤) سورة التكوير: ١٨.

(٤٧٥) سورة يس: ٣٧.

(٤٧٦) سورة يس: ٥٢.

(٤٧٧) سورة البقرة: ٢١٤.

الخامس: استعارة معقول لِمَحسوس، والجامع عقلي: نحو: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ﴾(٤٧٨)؛ المستعار منه: التكبر وهو عقلي، والمستعار له: كثرة الماء وهو حسي، والجامع: الاستعلاء وهو عقلي أيضًا.

- **وتنقسم باعتبار اللفظ إلَى:**

أصلية: وهي ما كان اللفظ المستعار فيها اسم جنس؛ كآية: ﴿بِحَبْلِ ٱللَّهِ﴾(٤٧٩)، ﴿مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾(٤٨٠)، ﴿فِى كُلِّ وَادٍ﴾(٤٨١).

وتبعية: وهي ما كان اللفظ فيها غير اسم جنس؛ كالفعل والمشتقات كسائر الآيات السابقة، وكالحروف نحو: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا﴾(٤٨٢)؛ شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب علة الغائية عليه، ثُمَّ استعير فِي المشبه اللام الموضوعة للمشبه به.

- **وتنقسم باعتبار آخر إلَى: مرشحة، ومجردة، ومطلقة:**

فالأولى: وهى أبلغها: أن تقترن بِما يلائم المستعار منه؛ نحو: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾(٤٨٣)؛ استعير الاشتراء للاستبدال والاختيار، ثُمَّ قُرن بِما يلائمه من الربح والتجارة.

والثانية: أن تقترن بِما يلائم المستعار له؛ نحو: ﴿فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلْجُوعِ وَٱلْخَوْفِ﴾(٤٨٤)؛ استعير اللباس للجوع، ثم قرن بِمَا يلائم المستعار له من الإذاقة، ولو أراد الترشيح؛ لقال: (فكساها)، لكن التجريد هنا أبلغ؛ لِما فِي لفظ الإذاقة من المبالغة فِي الألم باطنًا.

والثالثة: ألاَّ تقترن بواحد منهما.

- **وتنقسم باعتبار آخر إلَى**: تحقيقية، وتَخييلية، ومكنية، وتصريْحية.
- **وتنقسم باعتبار آخر إلَى**: وفاقية، وعنادية.
- **وتنقسم باعتبار آخر إلَى**: تَمثيلية، [وغير تَمثيلية].

---

(٤٧٨) سورة الحاقة: ١١.

(٤٧٩) سورة آل عمران: ١٠٣.

(٤٨٠) سورة البقرة: ٢٥٧.

(٤٨١) سورة الشعراء: ٢٢٥.

(٤٨٢) سورة القصص: ٨.

(٤٨٣) سورة البقرة: ١٦٠.

(٤٨٤) سورة النحل: ١١٢.

تنبيه:

قد تكون الاستعارة بلفظين: ﴿قَوَارِيرَا ۝١٥ قَوَارِيرَا مِن فِضَّةٍ﴾[٤٨٥]؛ يعني: تلك الأواني ليست من الزجاج ولا من الفضة، بل فِي صفاء القارورة وبياض الفضة، ﴿فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ﴾[٤٨٦]؛ فالصب كناية عن الدوام، والسوط عن الإيلام، فالمعنَى: عذبَهم عذابًا دائمًا مؤلِمًا.

فائدة:

أنكر قوم الاستعارة بناء على إنكارهم الْمَجاز.

و[**أنكر**] **قوم:** إطلاقها فِي القرآن؛ لأن فيها إيهامًا للحاجة، ولأنه لَم يرد فِي ذلك إذن من الشرع، وعليه القاضي عبد الوهاب المالكي.

وقال الطرطوسي: إن أطلق المسلمون الاستعارة فيه أطلقناها، وإن امتنعوا امتنعنا، ويكون هذا من قبيل: إن الله عالِم، والعلم هو العقل، لا نصفه به؛ لعدم التوقيف. انتهى.

فائدة ثانية:

تقدم أن التشبيه من أعلى أنواع البلاغة وأشرفها، واتفق البلغاء على أن الاستعارة أبلغ منه؛ لأنَّها مجاز وهو حقيقة، والْمَجاز أبلغ؛ فإذن الاستعارة أعلى مراتب الفصاحة.

وكذا الكناية أبلغ من التصريح، والاستعارة أبلغ من الكناية؛ كما قال فِي "عروس الأفراح": إنه الظاهر؛ لأنَّها كالجامعة بين كناية واستعارة، ولأنَّها مجاز قطعًا، وفِي الكناية خلاف.

وأبلغ أنواع الاستعارة: التمثيلية؛ كما يؤخذ من "الكشاف"، ويليها المكنية، صرح به الطيبي؛ لاشتمالِها على الْمَجاز العقلي، والترشيحية أبلغ من الْمُجردة، والمطلقة والتخييلية أبلغ من الْتحقيقية.

والمراد بالأبلغية: إفادة زيادة التأكيد والمبالغة فِي كمال التشبيه لا زيادة فِي الْمَعنَى لا توجد فِي غير ذلك.

خاتمة

من المهم تحرير الفرق بين الاستعارة والتشبيه الْمَحذوف الأداة؛ نحو: زيد أسد.

قال فِي "عروس الأفراح": الذي نختاره فِي (زيد أسد) أنه قسمان: تارة يُقصد به التشبيه

---

(٤٨٥) سورة الإنسان: ١٥-١٦.

(٤٨٦) سورة الفجر: ١٣.

فتكون أداة التشبيه مقدرة، وتارة يُقصد به الاستعارة فلا تكون مقدرة، ويكون الأسد مستعملاً فِي حقيقته وذكر زيد والإخبار عنه بِما لا يصلح له حقيقة قرينة صارفة إلَى الاستعارة دالة عليها، فإن قامت قرينة على حذف الأداة؛ صرنا إليه، وإن لَم تقم؛ فنحن بين إضمار واستعارة، والاستعارة أولى فيصار إليها.

ومِمَّن صرح بِهذا الفرق عبد اللطيف البغدادي فِي "قوانين البلاغة"، وكذا قال حازم.

[أهم المصنفات فِي هذا النوع:]

وقد أفرد تشبيهات القرآن بالتصنيف أبو القاسم بن البندار البغدادي فِي كتاب سماه "الجمان".

النوع الثالث والستون[٤٨٧] فِي كناياته وتعريضه

هما من أنواع البلاغة وأساليب الفصاحة، والكناية أبلغ من التصريح، وعرفها أهل البيان بأَنَّها: لفظ أريد به لازم معناه.

وقال الطيبي: ترك التصريح بالشيء إلَى ما يساويه فِي اللزوم فينتقل منه إلَى الْمَلزوم.

وأنكر وقوعها فِي القرآن من أنكر الْمَجاز فيه بناء على أَنَّها مجاز.

وللكناية أسباب:

أحدها: التنبيه على عظم القدر؛ نحو: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾[٤٨٨]؛ كناية عن آدم [عليه الصلاة والسلام].

ثانيها: ترك اللفظ إلَى ما هو أجمل؛ نحو: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِىَ نَعْجَةٌ وَٰحِدَةٌ﴾[٤٨٩]، فكنَّى بالنعجة عن المرأة كعادة العرب في ذلك؛ لأن ترك التصريح بذكر النساء أجمل منه، ولهذا لَم تُذكر في القرآن امرأة باسمها إلا مريم.

قال السهيلي[٤٩٠]: [لَم يذكر الله تعالى فِي القرآن امرأة وسماها باسمها إلا مريم ابنة عمران؛ فإنه ذكر اسمها فِي نحو من ثلاثين موضعًا لِحكمة ذكرها بعض الأشياخ؛ قال: إن

---

(٤٨٧) هو النوع الرابع والخمسون على ترتيب السيوطي.

(٤٨٨) سورة الأعراف: ١٨٩.

(٤٨٩) سورة ص: ٢٣.

(٤٩٠) "التعريف والإعلام" (ص ١٠٩- ١١٠)، وقد نقلت كلام السهيلي من مصدره، والسيوطي اختصره فأخل.

الملوك والأشراف لا يذكرون حرائرهم فِي ملأ ولا يبتذلون أسماءهن، بل يكنون عن الزوجة بالعرس والأهل والعيال ونحو ذلك، فإذا ذكروا الإماء؛ لَم يكنوا ولَم يصونوا أسماءهن عن الذكر والتصريح بها، فلما قالت النصارى فِي مريم ما قالت وفِي ابنها؛ صرح الله تعالى باسمها ولَم يُكَنِّ عنها؛ تأكيدًا للأمومة والعبودية الَّتِي هي صفة لَهَا، وإجراء للكلام على عادة العرب فِي ذكر إمائها. ومع هذا فإن عيسى عليه السلام لا أب له، واعتقاد هذا واجب، فإذا تكرر ذكره منسوبًا إلَى الأم؛ استشعرت القلوب ما يجب عليها اعتقاده من نفي الأب عنه وتنْزيه الأم الطاهرة عن مقالة اليهود لعنهم الله] اهـ.

ثالثها: أن يكون التصريح مِمَّا يُستقبح ذكره؛ ككناية الله عن الجماع بالملامسة، والمباشرة، والإفضاء، والرفث، والدخول، والسر فِي قوله: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾[٤٩١]، والغشيان فِي قوله: ﴿فَلَمَّا تَغَشَّىٰهَا﴾[٤٩٢].

أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس؛ قال: «المباشرة: الجماع، ولكن الله يكنِّي»[٤٩٣].

وأخرج عنه قال: «إن الله كريم يكنِّي ما شاء، وإن الرفث هو الجماع»[٤٩٤].

وكنَّى عن طلبه بالمراودة فِي قوله: ﴿وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِ﴾[٤٩٥].

و[كنَّى] عنه أو عن المعانقة باللباس فِي قوله: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَّكُمْ وَأَنتُمْ لِبَاسٌ لَّهُنَّ﴾[٤٩٦]، وبالحرث

---

(٤٩١) سورة البقرة: ٢٣٥.

(٤٩٢) سورة الأعراف: ١٨٩.

(٤٩٣) قال في غاية البيان :"صحيح: أخرجه ابن جرير في التفسير (٢/ ١٦٨) وابن أبي حاتم في التفسير (١/ ٣١٧رقم١٦٨١) من طريقين عن سفيان عن عاصم عن بكر بن عبد الله عن ابن عباس عنه به . وأخرجه ابن جرير في التفسير (٢/ ١٦٨) والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ٣٢١) من طريقين عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عنه به .

وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (١/ ٤٧٩) إلى ابن المنذر"اهـ.

(٤٩٤)قال في غاية البيان :"صحيح: أخرجه ابن جرير في التفسير (٢/ ٢٦٥) وابن أبي حاتم في التفسير (١/ ٣٤٦رقم١٨٢٤) من طريقين عن عاصم الأحول عن بكر بن عبد الله عن ابن عباس عنه به"اهـ.

(٤٩٥) سورة يوسف: ٢٣.

(٤٩٦) سورة البقرة: ١٨٧.

فِي قوله: ﴿نِسَآؤُكُمۡ حَرۡثٞ لَّكُمۡ﴾(٤٩٧).

وكنَّى عن البول ونحوه بالغائط فِي قوله: ﴿أَوۡ جَآءَ أَحَدٞ مِّنكُم مِّنَ ٱلۡغَآئِطِ﴾(٤٩٨)، وأصله المكان المطمئن من الأرض.

وكنَّى عن قضاء الحاجة بأكل الطعام فِي قوله فِي مريم وابنها: ﴿كَانَا يَأۡكُلَانِ ٱلطَّعَامَۗ﴾(٤٩٩).

وكنَّى عن الأستاه بالأدبار فِي قوله: ﴿يَضۡرِبُونَ وُجُوهَهُمۡ وَأَدۡبَٰرَهُمۡ﴾(٥٠٠).

أخرج ابن أبي حاتم عن مجاهد فِي هذه الآية؛ قال:«**يعني أستاههم، ولكن الله يكنِّي**»(٥٠١).

وأورد على ذلك التصريح بالفرج فِي قوله: ﴿وَٱلَّتِيٓ أَحۡصَنَتۡ فَرۡجَهَا﴾(٥٠٢)، وأجيب بأن المراد به فرج القميص، والتعبير به من ألطف الكنايات وأحسنها؛ أي: لا يُعَلِّق ثوبُها بريبة، فهي طاهرة الثوب؛ كما يقال: نقي الثوب وعفيف الذيل؛ كناية عن العفة، ومنه: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرۡ﴾(٥٠٣)، وكيف يظن أن نفخ جبريل وقع فِي فرجها، وإنَّما نفخ فِي جيب درعها؟

ونظيره أيضًا: ﴿وَلَا يَأۡتِينَ بِبُهۡتَٰنٖ يَفۡتَرِينَهُۥ بَيۡنَ أَيۡدِيهِنَّ وَأَرۡجُلِهِنَّ﴾(٥٠٤).

[**قال السيوطي**:] وعلى هذا؛ ففي الآية كناية عن كناية.

رابعها: قصد البلاغة والمبالغة؛ نحو: ﴿أَوَمَن يُنَشَّؤُاْ فِي ٱلۡحِلۡيَةِ وَهُوَ فِي ٱلۡخِصَامِ غَيۡرُ مُبِينٖ﴾(٥٠٥)،

---

(٤٩٧) سورة البقرة: ٢٢٣.

(٤٩٨) سورة المائدة: ٦.

(٤٩٩) سورة المائدة: ٧٥.

(٥٠٠) سورة مُحَمَّد: ٢٧.

(٥٠١) قال في غاية البيان :"صحيح : أخرجه سعيد بن منصور في السنن (٥/ ٢١٩رقم٩٩٧) وابن جرير في التفسير (١٠/ ٢٢) وابن أبي حاتم في التفسير (٥/ ١٧١٨رقم٩١٧٤) من طريقين عن إسماعيل بن كثير عن مجاهد عنه به.

وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (٤/ ٨١) إلى ابن المنذر وأبي الشيخ"اهـ.

(٥٠٢) سورة التحريم: ١٢

(٥٠٣) سورة المدثر: ٤.

(٥٠٤) سورة الممتحنة: ١٣.

(٥٠٥) سورة الزخرف: ١٨.

كنَّى عن النساء بأنَّهن ينشأن فِي الترفه والتزين الشاغل عن النظر فِي الأمور ودقيق المعاني، ولو أتى بلفظ النساء؛ لَم يشعر بذلك، والمراد: نفي ذلك عن الملائكة، وقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾[٥٠٦] كناية عن سعة جوده وكرمه جدًّا[٥٠٧].

خامسها: قصد الاختصار كالكناية عن ألفاظ متعددة بلفظ فعل؛ نحو: ﴿لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾[٥٠٨]، ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا﴾[٥٠٩]؛ أي: فإن لَم تأتوا بسورة من مثله.

سادسها: التنبيه على مصيره؛ نحو: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾[٥١٠]؛ أي: جهنمي مصيره إلَى اللهب. ﴿حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ۝ فِي جِيدِهَا حَبْلٌ﴾[٥١١]؛ أي: نَمامة مصيرها أن تكون حطبًا لِجهنم فِي جيدها غل.

قال بدر الدين بن مالك فِي "المصباح": إنَّما يعدل عن الصرائح إلَى الكناية بنكتة؛ كالإيضاح، أو بيان حال الموصوف، أو مقدار حاله، أو القصد إلَى المدح أو الذم، أو الاختصار، أو الستر، أو الصيانة، أو التعمية والإلغاز، والتعبير عن الصعب بالسهل، وعن الْمَعنَى القبيح باللفظ الحسن.

تذنيب:

من أنواع البديع الَّتِي تشبه الكناية: الإرداف.

وهو أن يريد المتكلم معنَى ولا يعبر عنه بلفظه الموضوع له، ولا بدلالة الإشارة، بل بلفظ يرادفه؛ كقوله تعالى: ﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ﴾[٥١٢]، والأصل: وهلك من قضى الله هلاكه ونجا من قضى الله

---

(٥٠٦) سورة المائدة: ٦٤.

(٥٠٧) إذا أريد بِهذه العبارة: نفي صفة اليد عن الله تعالى وأن قوله T: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ ليس على ظاهره؛ إذا أريد هذا؛ فهو معنَى باطل مخالف لِما عليه أهل السنة والجماعة من إثبات صفة (اليد) لله سبحانه حقيقة بلا تكييف أو تَمثيل أو تحريف: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، أما إذا أثبت الْمعنَى الذي عليه أهل السنة والجماعة، وقال: فيه دلالة وكناية عن سعة جوده وكرمه سبحانه؛ فهذا معنَى صحيح، لا غبار عليه، والله أعلم.

(٥٠٨) سورة المائدة: ٧٩.

(٥٠٩) سورة البقرة: ٢٤.

(٥١٠) سورة تبت: ١.

(٥١١) سورة تبت: ٤- ٥.

(٥١٢) سورة هود: ٤٤.

نجاته، وعدل عن ذلك إلى لفظ الإرداف؛ لِما فيه من الإيْجاز والتنبيه على أن هلاك الهالك ونجاة الناجي كان بأمر آمر مطاع وقضاء من لا يُرد قضاؤه، والأمر يستلزم آمرًا، فقضاؤه يدل على قدرة الآمر به وقهره، وأن الخوف من عقابه ورجاء ثوابه يحضان على طاعة الأمر، ولا يَحصل ذلك كله في اللفظ الخاص.

وكذا قوله: ﴿وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ﴾(٥١٣). حقيقة ذلك: جلست، فعدل عن اللفظ الخاص الْمَعنَى إلَى مرادفه؛ لِما فِي الاستواء من الإشعار بِجلوس متمكن لا زيغ فيه ولا ميل، وهذا لا يَحصل من لفظ الجلوس.

وكذا: ﴿فِيهِنَّ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرۡفِ﴾(٥١٤). الأصل: عفيفات، وعدل عنه للدلالة على أنَّهن مع العفة لا تطمح أعينهن إلَى غير أزواجهن، ولا يشتهين غيرهم، ولا يؤخذ ذلك من لفظ العفة.

قال بعضهم: والفرق بين الكناية والإرداف: أن الكناية انتقال من لازم إلَى ملزوم، والإرداف من مذكور إلَى متروك.

فصل

للناس فِي الفرق بين الكناية والتعريض عبارات متقاربة:

فقال الزمخشري: الكناية: ذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له، والتعريض: أن تذكر شيئًا يدل به على شيء لَم تذكره.

وقال ابن الأثير: الكناية: ما دل على معنَى يجوز حمله على الحقيقة والْمَجاز بوصف جامع بينهما، والتعريض: اللفظ الدال على معنَى لا من جهة الوضع الحقيقي أو الْمَجازي؛ كقول من يتوقع صلة: والله إني محتاج؛ فإنه تعريض بالطلب مع أنه لَم يوضع له حقيقة ولا مجازًا، وإنَّما فُهم من عرض اللفظ؛ أي: جانبه.

وقال السبكي فِي كتاب "الإغريض فِي الفرق بين الكناية والتعريض":

الكناية: لفظ استُعمل فِي معناه مرادًا منه لازم الْمَعنَى، فهي بِحسب استعمال اللفظ فِي الْمَعنَى حقيقة، والتجوز فِي إرادة إفادة ما لَم يوضع له، وقد لا يراد بها الْمَعنَى، بل يُعبر بالملزوم عن اللازم، وهي حينئذٍ مجاز، ومن أمثلته: ﴿قُلۡ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرّٗاۚ﴾(٥١٥)؛ فإنه لَم يقصد

---

(٥١٣) سورة هود: ٤٤.

(٥١٤) سورة الرحمن: ٥٦.

(٥١٥) سورة التوبة: ٨١.

إفادة ذلك؛ لأنه معلوم، بل إفادة لازمه، وهو أنَّهم يردونَها ويجدون حرها إن لَم يجاهدوا.

وأما التعريض: فهو لفظ استُعمل فِي معناه للتلويح بغيره؛ نحو: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾[٥١٦]؛ نسب الفعل إلى كبير الأصنام المتخذة آلِهة، كأنه غضب أن تُعبد الصغار معه؛ تلويْحًا لعابديها بأنَّها لا تصلح أن تكون آلِهة؛ لِما يعلمون -إذا نظروا بعقولِهم- من عجز كبيرها عن ذلك الفعل، والإله لا يكون عاجزًا، فهو حقيقة أبدًا.

وقال السكاكي: التعريض: ما سيق لأجل موصوف غير مذكور، ومنه أن يخاطب واحد ويراد غيره، وسُمِّي به؛ لأنه أميل الكلام إلَى جانب مشارًا به إلَى آخر، يقال: نظرت إليه بعرض وجهه؛ أي: جانبه.

قال الطيبي: وذلك يُفعل إما لتنويه جانب الموصوف، ومنه: ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾[٥١٧]؛ أي: مُحمَّدًا ﷺ، إعلاءً لقدره؛ أي: أنه العلم الذي لا يشتبه.

وإما لتلطف به واحتراز عن المخاشنة؛ نحو: ﴿وَمَا لِيَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى﴾[٥١٨]؛ أي: وما لكم لا تعبدون؛ بدليل قوله: ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾[٥١٩]، وكذا قوله: ﴿ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً﴾[٥٢٠]، ووجه حسنه: إسماع من يقصد خطابه الحق على وجه يَمنع غضبه إذ لَم يصرح بنسبته للباطل، والإعانة على قبوله إذ لَم يُرد له إلا ما أراده لنفسه.

وإما لاستدراج الخصم إلَى الإذعان والتسليم، ومنه: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾[٥٢١]: خوطب النبي ﷺ وأريد غيره؛ لاستحالة الشرك عليه شرعًا.

وإما للذم؛ نحو: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[٥٢٢]؛ فإنه تعريض لذم الكفار، وأنَّهم فِي حكم البهائم الذين لا يتذكرون.

وإما للإهانة والتوبيخ؛ نحو: ﴿وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ ۝٨ بِأَىِّ ذَنۢبٍ قُتِلَتْ﴾[٥٢٣]؛ فإن سؤالَها لإهانة

---

(٥١٦) سورة الأنبياء: ٦٣.

(٥١٧) سورة البقرة: ٢٥٣.

(٥١٨) سورة يس: ٢٢.

(٥١٩) سورة يس: ٢٢.

(٥٢٠) سورة يس: ٢٣.

(٥٢١) سورة الزمر: ٦٥.

(٥٢٢) سورة الرعد: ١٩.

(٥٢٣) سورة التكوير: ٨-٩.

قاتلها وتوبيخه.

وقال السبكي: التعريض قسمان: قسم يراد به معناه الحقيقي ويشار به إلَى الْمَعنَى الآخر المقصود كما تقدم، وقسم لا يراد به، بل يُضرب مثلاً للمعنَى الذي هو مقصود التعريض؛ كقول إبراهيم: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾[٥٢٤].

النوع الرابع والستون[٥٢٥] فِي بدائع القرآن

أفرده بالتصنيف ابن أبي الإصبع، فأورد فيه نحو مائة نوع، [تُكُلِّم عن أغلبها فِي الأنواع التالية:

نوع الحقيقة والْمَجاز، نوع الإيْجاز والإطناب، نوع جدل القرآن، نوع فواصل القرآن، نوع المناسبات، نوعي الفواتح والخواتم، ونوع الخبر والإنشاء].

[**قال السيوطي**:] وهأنا أورد الباقي مع زوائد ونفائس لا توجد مجموعة فِي غير هذا الكتاب.

- **الإيهام ويُدعى التورية**[٥٢٦]: أن يذكر لفظ له معنيان، إما بالاشتراك أو التواطؤ، أو الحقيقة أو الْمَجاز، أحدها قريب والآخر بعيد، ويقصد البعيد ويُوَرِّي عنه بالقريب، فيتوهمه السامع من أول وهلة.

- **الاستخدام**: هو والتورية أشرف أنواع البديع، وهما سيان، بل فضَّله بعضهم عليها، ولَهم فيها عبارتان:

إحداهما: أن يؤتى بلفظ له معنيان فأكثر؛ مرادًا به أحد معانيه، ثُمَّ يؤتى بضميره مرادًا به الْمَعنَى الآخر، وهذه طريقة السكاكي وأتباعه.

والأخرى: أن يؤتى بلفظ مشترك، ثُمَّ بلفظين يُفهم من أحدهما أحد المعنيين ومن الآخر الآخر، وهذه طريقة بدر الدين بن جماعة فِي "المصباح"، ومشى عليه ابن أبي الإصبع، ومثله بقوله تعالى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾[٥٢٧] الآية. فلفظ كتاب: يحتمل الأمد الْمَحتوم والكتاب

---

(٥٢٤) سورة الأنبياء: ٦٣.

(٥٢٥) هو النوع الثامن والخمسون على ترتيب السيوطي.

(٥٢٦) الصواب أنه لا تورية فِي القرآن؛ كما حقق ذلك د. مُحَمَّد جابر فياض فِي رسالة له بعنوان: "التورية وخلو القرآن الكريم منها"، طبع دار المنارة، جدة، الطبعة الثانية، ١٤٠٩.

(٥٢٧) سورة الرعد: ٣٨.

المكتوب، فلفظ (أجل) يخدم الْمَعنَى الأول، و(يَمحو) يخدم الْمَعنَى الثاني.

[**قال السيوطي**:] ومثال الاستخدام على طريقة السكاكي: قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ مِن سُلَـٰلَةٍ مِّن طِينٍ﴾(٥٢٨)؛ فإن المراد به: آدم، ثُمَّ أعاد عليه الضمير مرادًا به ولده، فقال: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَـٰهُ نُطْفَةً فِى قَرَارٍ مَّكِينٍ﴾(٥٢٩).

- **الالتفات**: نقل الكلام من أسلوب إلَى آخر؛ أعنِي: من التكلم أو الخطاب إلَى الغيبة إلَى آخر منها بعد التعبير بالأول، هذا هو المشهور.

وقال السكاكي: إما ذلك، أو التعبير بأحدهما فيما حقه التعبير بغيره.

وله فوائد؛ منها: تطرية الكلام، وصيانة السمع عن الضجر والملال لِما جُبلت عليه النفوس من حب التنقلات، والسلامة من الاستمرار على منوال واحد.

هذه هي فائدته العامة، ويَختص كل موضع بنكت ولطائف باختلاف محله.

مثاله من التكلم إلَى الخطاب -ووجهه حث السامع وبعثه على الاستماع حيث أقبل المتكلم عليه وأعطاه فضل عناية تَختص بالمواجهة-: قوله تعالى: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿٧١﴾ وَأَنْ أَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾(٥٣٠).

ومثاله من المتكلم إلَى الغيبة -ووجهه أن يفهم السامع أن هذا نَمط المتكلم وقصده من السامع حضر أو غاب، وأنه ليس فِى كلامه مِمَّن يتلون ويتوجه ويبدي فِي الغيبة خلاف ما يبديه فِي الحضور-: قوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ﴿١﴾ لِّيَغْفِرَ لَكَ ٱللَّهُ﴾(٥٣١)، والأصل: لنغفر لك.

ومثاله من الخطاب إلَى التكلم لَم يقع فِي القرآن.

ومثاله من الخطاب إلَى الغيبة: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾(٥٣٢)، والأصل: بكم، ونكتة العدول عن خطابِهم إلى حكاية حالِهم لغيرهم: التعجب من كفرهم وفعلهم؛ إذ لو استمر على خطابِهم؛ لفاتت تلك الفائدة [وقيل غير ذلك].

---

(٥٢٨) سورة المؤمنون: ١٢.

(٥٢٩) سورة المؤمنون: ١٣.

(٥٣٠) سورة الأنعام: ٧١-٧٢.

(٥٣١) سورة الفتح: ١-٢.

(٥٣٢) سورة يونس: ٢٢.

ومثاله من الغيبة إلَى التكلم: ﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابٗا فَسُقۡنَٰهُ﴾(٥٣٣)، وفائدته فِي هذه [الآية] وأمثالِها التنبيه على التخصيص بالقدرة، وأنه لا يدخل تحت قدرة أحد. قاله الزمخشري.

ومثاله من الغيبة إلَى الخطاب: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗا ۝٨٨ لَّقَدۡ جِئۡتُمۡ شَيۡـًٔا إِدّٗا﴾(٥٣٤). ومن محاسنه ما وقع في سورة الفاتحة: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ إلَى قوله: ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾(٥٣٥) بالغائب، ثُمَّ بالخطاب في قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾(٥٣٦).

تنبيهات:

الأول: شرط الالتفات أن يكون الضمير فِي المنتقل إليه عائدًا فِي نفس الأمر إلَى المنتقل عنه، وإلا يلزم عليه أن يكون فِي (أنت صديقي) التفات.

الثاني: شرطه أيضًا أن يكون فِي جملتين، صرح به صاحب "الكشاف" وغيره، وإلا يلزم عليه أن يكون نوعًا غريبًا.

الثالث: ذكر التنوخي فِي "الأقصى القريب" وابن الأثير وغيرهما نوعًا غريبًا من الالتفات، وهو بناء الفعل للمفعول بعد خطاب فاعله أو تكلمه؛ كقوله: ﴿غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ بعد ﴿أَنۡعَمۡتَ﴾؛ فإن الْمَعنَى: غير الذين غضبت عليهم، وتوقف فيه صاحب "عروس الأفراح".

الرابع: قال ابن أبي الأصبغ: جاء فِي القرآن من الالتفات قسم غريب جدًّا، لَم أظفر فِي الشعر بمثاله، وهو أن يقدم المتكلم فِي كلامه مذكورين مرتين، ثُمَّ يخبر عن الأول منهما، وينصرف عن الإخبار عنه إلَى الإخبار عن الثاني، ثُمَّ يعود إلَى الإخبار عن الأول؛ كقوله: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٞ ۝٦ وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٞ﴾(٥٣٧)؛ انصرف عن الإخبار عن الإنسان إلى الإخبار عن ربه تعالى، ثم قال منصرفًا عن الإخبار عن ربه تعالى إلى الإخبار عن الإنسان: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلۡخَيۡرِ لَشَدِيدٌ﴾(٥٣٨).قال: وهذا يَحسن أن يسمى: التفات الضمائر.

الخامس: يقرب من الالتفات، نقل الكلام من خطاب الواحد أو الاثنين أو الجمع لخطاب الآخر، ذكره التنوخي وابن الأثير، وهو ستة أقسام أيضًا:

---

(٥٣٣) سورة الروم: ٤٨.

(٥٣٤) سورة مريم: ٨٨- ٨٩.

(٥٣٥) سورة الفاتحة:٢- ٤.

(٥٣٦) سورة الفاتحة: ٥.

(٥٣٧) سورة العاديات: ٦- ٧.

(٥٣٨) سورة العاديات: ٦- ٧.

من الواحد إلَى الاثنين؛ مثاله: ﴿قَالُوٓاْ أَجِئْتَنَا لِتَلْفِتَنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾(٥٣٩).

من [الواحد] إلَى الجمع: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾(٥٤٠).

ومن الاثنين إلَى الواحد: ﴿فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾(٥٤١).

ومن [الاثنين] إلَى الجمع: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰ وَأَخِيهِ أَن تَبَوَّءَا لِقَوْمِكُمَا بِمِصْرَ بُيُوتًا وَٱجْعَلُواْ بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً﴾(٥٤٢).

ومن الجمع إلَى الواحد: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾(٥٤٣).

ومن [الجمع] إلَى الاثنين: ﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ إِنِ ٱسْتَطَعْتُمْ﴾(٥٤٤) إلَى قوله: ﴿فَبِأَىِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾(٥٤٥).

السادس: ويقرب منه أيضًا: الانتقال من الماضي أو المضارع أو الأمر إلَى آخر؛ مثاله من المضارع إلَى الماضي: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ فَفَزِعَ﴾(٥٤٦).

- **الاطراد:** هو أن يذكر المتكلم أسْمَاء آباء الممدوح مرتبة على حكم ترتيبها فِي الولادة.

قال ابن أبي الإصبع: ومنه فِي القرآن قوله تعالى حكاية عن يوسف: ﴿وَٱتَّبَعْتُ مِلَّةَ ءَابَآءِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ﴾(٥٤٧)؛ قال: وإنَّما لَم يأت به على الترتيب المألوف؛ لأنه لَم يرد هنا مجرد ذكر الآباء، وإنَّما ذكرهم ليذكر ملتهم الَّتِي اتبعها، فبدأ بصاحب الملة، ثُمَّ بِمن أخذها عنه، أولاً فأولاً، على الترتيب.

- **الانسجام:** أن يكون الكلام لِخلوه من الانعقاد منحدرًا كتحدر الماء المنسجم، ويكاد لسهولة تركيبه وعذوبة ألفاظه أن يسيل رقة، والقرآن كله كذلك.

---

(٥٣٩) سورة يونس: ٧٨.

(٥٤٠) سورة الطلاق: ١.

(٥٤١) سورة طه: ٤٩.

(٥٤٢) سورة يونس: ٨٧.

(٥٤٣) سورة يونس: ٨٧.

(٥٤٤) سورة الرحمن: ٣٣.

(٥٤٥) سورة الرحمن: ٣٤.

(٥٤٦) سورة النمل: ٨٧.

(٥٤٧) سورة يوسف: ٣٨.

قال أهل البديع: وإذا قوي الانسجام فِي النثر؛ جاءت قراءته موزونة بلا قصد؛ لقوة انسجامه، ومن ذلك ما وقع فِي القرآن موزونًا.

فمنه من بَحر الطويل: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾(٥٤٨).

ومن الكامل: ﴿وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾(٥٤٩).

- **الإدماج:** هو أن يدمج المتكلم غرضًا فِي غرض، أو بديعًا فِي بديع، بحيث لا يظهر فِي الكلام إلا أحد الغرضين أو أحد البديعين؛ كقوله تعالى: ﴿لَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْأُولَىٰ وَٱلْءَاخِرَةِ﴾(٥٥٠).

[**قال السيوطي:**] فِي هذه الآية إدماج غرض فِي غرض؛ فإن الغرض منها تفرده تعالى بوصف الحمد، وأدمج فيه الإشارة إلَى البعث والجزاء.

- **الافتنان:** هو الإتيان فِي كلام بفنين مختلفين؛ كالجمع بين الهناء والعزاء، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نُنَجِّى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ [وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا]﴾(٥٥١)، أو الجمع بين الفخر والتعزية؛ كما فِي قوله: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ ﴿٢٦﴾ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾(٥٥٢).

- **الاقتدار:** هو أن يبرز المتكلم الْمَعنَى الواحد فِي عدة صور؛ اقتدارًا منه على نظم الكلام وتركيبه، وعلى صياغة قوالب المعاني والأغراض.

قال ابن أبي الأصبغ: وعلى هذا أتت جميع قصص القرآن.

- **ائتلاف اللفظ مع اللفظ، وائتلافه مع الْمَعنَى:**

الأول: أن تكون الألفاظ يلائم بعضها بعضًا؛ بأن يقرن الغريب بمثله والمتداول بمثله؛ رعاية لحسن الجوار والمناسبة؛ كقوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا﴾(٥٥٣)، فأتى بأغرب ألفاظ القسم ﴿تَٱللَّهِ﴾، وأغرب صيغ الأفعال الَّتِي ترفع الأسماء وتنصب الأخبار، ﴿تَفْتَؤُاْ﴾، وبأغرب ألفاظ الهلاك ﴿حَرَضًا﴾. ولَما أراد غير ذلك؛ قال: ﴿وَأَقْسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ﴾(٥٥٤)، فأتي بِجميع الألفاظ متداولة لا غرابة فيها.

---

(٥٤٨) سورة الكهف: ٢٩.

(٥٤٩) سورة البقرة: ٢١٣.

(٥٥٠) سورة القصص: ٨٠.

(٥٥١) سورة مريم: ٧٢.

(٥٥٢) سورة الرحمن: ٢٦- ٢٧.

(٥٥٣) سورة يوسف: ٨٥.

(٥٥٤) سورة الأنعام: ١٠٩.

والثاني: أن تكون ألفاظ الكلام ملائمة للمعنَى المراد، فإن كان فخمًا كانت ألفاظه فخمة، أو جزلاً فجزلة، أو غريبًا فغريبة، أو متداولاً فمتداولة، أو متوسطًا بين الغرابة والاستعمال فكذلك؛ كقوله: ﴿فَكُبْكِبُوا۟ فِيهَا﴾[٥٥٥]؛ فهو أبلغ من (كبوا)؛ للإشارة إلَى أنَّهم يكبون كبًّا عنيفًا فظيعًا، وقوله: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾[٥٥٦] أتى بلفظ (الاكتساب) المشعر بالكلفة والمبالغة فِي جانب السيئة لثقلها.

– **الاستدراك والاستثناء:** شرط كونِهما من البديع أن يتضمنا ضربًا من الْمَحاسن زائدًا على ما يدل عليه الْمَعنَى اللغوي.

مثال الاستدراك: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾[٥٥٧]؛ فإنه لو اقتصر على قوله: ﴿لَّمْ تُؤْمِنُوا۟﴾؛ لكان منفرًا لهم؛ لأنَّهم ظنوا الإقرار بالشهادتين من غير اعتقاد إيْمانًا، فأوجبت البلاغة ذكر الاستدراك؛ ليعلم أن الإيْمان موافقة القلب اللسان، وإن انفرد اللسان بذلك يسمى إسلامًا ولا يسمى إيْمانًا، وزاد ذلك إيضاحًا بقوله: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾، فلما تضمن الاستدراك إيضاح ما عليه ظاهر الكلام من الأشكال؛ عُدَّ من الْمَحاسن.

ومثال الاستثناء: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾[٥٥٨]؛ فإن الإخبار عن هذه المدة بِهذه الصيغة يُمهد عذر نوح فِي دعائه على قومه بدعوة أهلكتهم عن آخرهم، إذ لو قيل: فلبث فيهم تسعمائة وخمسين عامًا؛ لَم يكن فيه من التهويل ما فِي الأول؛ لأن لفظ (الألف) فِي الأول أول ما يطرق السمع فيشتغل بِها عن سماع بقية الكلام، وإذا جاء الاستثناء لَم يبق له بعد ما تقدمه وقع يزيل ما حصل عنده من ذكر الألف.

– **الاقتصاص:** ذكره ابن فارس، وهو أن يكون كل كلام فِي سورة مقتصًّا من كلام فِي سورة أخرى أو فِي تلك السورة؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا نِعْمَةُ رَبِّى لَكُنتُ مِنَ ٱلْمُحْضَرِينَ﴾[٥٥٩] مأخوذ من قوله: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ فِى ٱلْعَذَابِ مُحْضَرُونَ﴾[٥٦٠].

---

(٥٥٥) سورة الشعراء: ٦٤

(٥٥٦) سورة البقرة: ٢٨٦.

(٥٥٧) سورة الحجرات: ١٤.

(٥٥٨) سورة العنكبوت: ٢٧.

(٥٥٩) سورة الصافات: ٥٧.

(٥٦٠) سورة سبأ: ٣٦.

- **الإبدال:** هو إقامة بعض الْحروف مقام بعض، وجعل منه ابن فارس: ﴿فَٱنفَلَقَ﴾(٥٦١)؛ أي: انفرق، ولهذا قال: ﴿فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ﴾(٥٦٢)، فالراء واللام متعاقبتان.

- **تأكيد المدح بما يشبه الذم:** قال ابن أبي الإصبع: هو فِي غاية العزة فِي القرآن.

[قال السيوطي:] [منه] قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ﴾(٥٦٣)؛ فإن ظاهر الاستثناء أن ما بعده حق يقتضي الإخراج، فلما كان صفة مدح يقتضي الإكرام لا الإخراج؛ كان تأكيدًا للمدح بِما يشبه الذم.

- **التفويف:** هو إتيان المتكلم بِمعانٍ شتَّى من المدح والوصف وغير ذلك من الفنون، كل فن فِي جملة منفصلة عن أختها، مع تساوي الجمل فِي الزنة، وتكون فِي الجمل الطويلة والمتوسطة والقصيرة.

[مثاله] من الطويلة: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ ﴿٧٨﴾ وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ﴿٧٩﴾ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴿٨٠﴾ وَٱلَّذِى يُمِيتُنِى ثُمَّ يُحْيِينِ﴾(٥٦٤).

قال ابن أبي الإصبع: ولَم يأت المركب من القصيرة فِي القرآن.

- **التقسيم:** هو استيفاء أقسام الشيء الموجودة، لا الممكنة عقلاً؛ نحو: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾(٥٦٥)؛ إذ ليس فِي رؤية البرق إلا الخوف من الصواعق والطمع فِي الأمطار، ولا ثالث لِهذين القسمين.

- **التدبيج:** هو أن يذكر المتكلم ألوانًا يقصد التورية بِها والكناية.

قال ابن أبي الإصبع: كقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾(٥٦٦).

قال: المراد بذلك -والله أعلم- الكناية عن المشتبه والواضح من الطرق؛ لأن الجادة البيضاء هي الطريق الَّتِي كثر السلوك عليها جدًّا، وهي أوضح الطرق وأبينها، ودونَها الحمراء، ودون الحمراء السوداء؛ كأنَّها فِي الخفاء والالتباس ضد البيضاء فِي الظهور والوضوح، ولَما كانت هذه الألوان

---

(٥٦١) سورة الشعراء: ٦٣.

(٥٦٢) سورة الشعراء: ٦٣.

(٥٦٣) سورة الحج: ٤٠.

(٥٦٤) سورة الشعراء: ٧٨-٨١.

(٥٦٥) سورة الرعد: ١٢.

(٥٦٦) سورة فاطر: ٢٧.

الثلاثة فِي الظهور للعين طرفين وواسطة؛ فالطرف الأعلى فِي الظهور والبياض، والطرف الأدنى فِي الخفاء والسواد، والأحمر بينهما على وضع الألوان فِي التركيب، وكانت ألوان الجبال لا تخرج عن هذه الألوان الثلاثة، والهداية بكل علم نصب للهداية، منقسمة هذه القسمة، أتت الآية الكريْمَة منقسمة كذلك، فحصل فيها التدبيج وصحة التقسيم.

– **التنكيت:** هو أن يقصد المتكلم إلَى شيء بالذكر دون غيره مِمَّا يسد مسده؛ لأجل نكتة فِي المذكور ترجح مجيئه على سواه؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعۡرَىٰ﴾(٥٦٧)، خص الشعرى بالذكر دون غيرها من النجوم –وهو تعالى رب كل شيء–؛ لأن العرب كان ظهر فيهم رجل يُعرف بابن أبي كبشة عَبَدَ الشعرى، ودعا خلقًا إلَى عبادتِها، فأنزل الله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعۡرَىٰ﴾ الَّتِي ادُّعيت فيها الربوبية.

– **التجريد:** هو أن يُنتزع من أمر ذي صفة آخر مثله؛ مبالغة فِي كمالِها؛ نحو: مررت بالرجل الكريم والنسمة المباركة، جردوا من الرجل الكريم آخر مثله متصفًا بصفة البركة وعطفوه عليه؛ كأنه غيره، وهو هو.

ومن أمثلته فِي القرآن: ﴿لَهُمۡ فِيهَا دَارُ ٱلۡخُلۡدِ﴾(٥٦٨)، ليس الْمَعنَى أن الجنة فيها دار الخلد وغير دار الخلد، بل هي نفسها دار الخلد، فكأنه جرد من الدار دارًا.

– **التعديد:** هو إيقاع الألفاظ المفردة على سياق واحد، وأكثر ما يوجد فِي الصفات؛ كقوله: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡمَلِكُ ٱلۡقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلۡمُؤۡمِنُ ٱلۡمُهَيۡمِنُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡجَبَّارُ ٱلۡمُتَكَبِّرُۚ﴾(٥٦٩).

– **الترتيب:** هو أن يورد أوصاف الموصوف على ترتيبها فِي الخلقة الطبيعية، ولا يُدخل وصفًا زائدًا، ومثلَّه عبد الباقي اليمني بقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن تُرَابٖ ثُمَّ مِن نُّطۡفَةٖ ثُمَّ مِنۡ عَلَقَةٖ ثُمَّ يُخۡرِجُكُمۡ طِفۡلٗا ثُمَّ لِتَبۡلُغُوٓاْ أَشُدَّكُمۡ ثُمَّ لِتَكُونُواْ شُيُوخٗاۚ﴾(٥٧٠).

– **الترقي والتدلي:** فِي نوع التقديْم والتأخير.

– **التضمين: يطلق علي أشياء:**

أحدها: إيقاع لفظ موقع غيره لتضمنه معناه، وهو من نوع الْمَجاز.

---

(٥٦٧) سورة النجم: ٤٩.

(٥٦٨) سورة فصلت: ٢٨.

(٥٦٩) سورة الحشر: ٢٣.

(٥٧٠) سورة فاطر: ٦٧.

الثاني: حصول معنًى فيه من غير ذكر له باسم هو عبارة عنه، وهو من نوع الإيجاز.

الثالث: تعلق ما بعد الفاصلة بها، وهو من نوع الفواصل.

الرابع: إدراج كلام الغير فِي أثناء الكلام لقصد تأكيد الْمَعنَى أو ترتيب النظم، وهذا هو النوع البديعي؛ كإيداع حكايات الْمَخلوقين فِي القرآن؛ كقوله تعالى حكاية عن الملائكة: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا﴾[٥٧١].

- **الجناس:** هو تشابه اللفظين فِي اللفظ.

قال فِي "كنْز البراعة": وفائدته الميل إلَى الإصغاء إليه؛ فإن مناسبة الألفاظ تُحدث ميلاً وإصغاء إليها، ولأن اللفظ المشترك إذا حُمل على معنًى ثُمَّ جاء والمراد به آخر؛ كان للنفس تَشَوُّق إليها.

وأنواع الجناس كثيرة.

مثاله: ﴿وَٱلَّذِى هُوَ يُطْعِمُنِى وَيَسْقِينِ ﴿٧٩﴾ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾[٥٧٢]، والجناس فِي (يسقين) و(يشفين) -ويسمى جناس الخط-؛ بأن تختلف الحروف فِي النقط.

تنبيه:

لكون الجناس من الْمَحاسن اللفظية لا المعنوية ترك عند قوة الْمَعنَى؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾[٥٧٣]؛ قيل: ما الحكمة فِي كونه لم يقل: (وما أنت بمصدق)؛ فإنه يؤدي معناه مع رعاية التجنيس، وأجيب: بأن فِي ﴿مُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ من الْمَعنَى ما ليس فِي (مصدق)؛ لأن معنًى قولك: (فلان مصدق لي): قال لي: صدقت، وأما (مؤمن)؛ فمعناه مع التصديق: إعطاء الأمن، ومقصودهم: التصديق وزيادة، وهو طلب الأمن، فلذلك عبر به.

- **الجمع:** هو أن يجمع بين شيئين أو أشياء متعددة فِي حكم؛ كقوله تعالى: ﴿ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ زِينَةُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[٥٧٤]، جمع المال والبنون فِي الزينة.

- **الجمع والتفريق:** هو أن تُدخل شيئين فِي معنًى وتفرق بين جهتَي الإدخال، وجعل منه الطيبي قوله: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا.....﴾[٥٧٥] الآية؛ جمع النفسين فِي حكم التوفي، ثُمَّ فرق بين جهتَي التوفي بالحكم بالإمساك والإرسال؛ أي: الله يتوفى بالإمساك والإرسال؛ أي: الله يتوفى

---

(٥٧١) سورة البقرة: ٣٠.

(٥٧٢) سورة الشعراء: ٧٩- ٨٠.

(٥٧٣) سورة يوسف: ١٧.

(٥٧٤) سورة الكهف: ٤٦.

(٥٧٥) سورة الزمر: ٤٢.

الأنفس الَّتِي تُقبض والَّتِي لَم تُقبض، فيمسك الأولى ويرسل الأخرى.

- **الجمع والتقسيم:** وهو جمع متعدد تحت حكم ثُمَّ تقسيمه؛ كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ﴾(٥٧٦).

- **الجمع مع التفريق والتقسيم:** كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾؛ لأنَّها معنَى، إذ النكرة فِي سياق النفي تعم، والتفريق فِي قوله: ﴿فَمِنْهُمْ شَقِىٌّ وَسَعِيدٌ﴾(٥٧٧)، والتقسيم فِي قوله: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُوا۟﴾.

- **جمع المؤتلف والمختلف:** هو أن يريد التسوية بين مَمْدوحين، فيأتي بمعانٍ مؤتلفة فِي مدحهما، ويروم بعد ذلك ترجيح أحدهما على الآخر بزيادة فضل لا ينقص الآخر، فيأتي لأجل ذلك بمعانٍ تُخالف معنَى التسوية؛ كقوله تعالى: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ....﴾(٥٧٨) الآية؛ سوَّى فِي الحكم والعلم وزاد فضل سليمان بالفهم.

- **حسن النسق:** هو أن يأتي المتكلم بكلمات متتاليات معطوفات متلاحمات تلاحمًا سليمًا مستحسنًا بحيث إذا أفردت كل جملة منه قامت بنفسها واستقل معناها بلفظها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ....﴾(٥٧٩) الآية؛ فإن جمله معطوف بعضها على بعضها بواو النسق على الترتيب الذي تقتضيه البلاغة.

- **عتاب المرء نفسه:** منه: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَٰلَيْتَنِى...﴾ الآيات(٥٨٠).

- **العكس:** هو أن يؤتى بكلام يقدم فيه جزء ويؤخر جزء، ثُمَّ يُقَدَّم الْمُؤخَّر ويُؤَخَّر الْمُقدَّم؛ كقوله تعالى: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾(٥٨١).

- **العنوان:** قال ابن أبي الإصبع: هو أن يأخذ المتكلم فِي غرض، فيأتي لقصد تكميله وتأكيده بأمثلة فِي ألفاظ تكون عنوانًا لأخبار متقدمة وقصص سالفة، ومنه نوع عظيم جدًّا، وهو عنوان العلوم؛ بأن يذكر فِي الكلام ألفاظًا تكون مفاتيح لعلوم ومداخل لَهَا؛ كقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ

---

(٥٧٦) سورة فاطر: ٣٢.

(٥٧٧) سورة هود: ١٠٥- ١٠٨ وما بعدها.

(٥٧٨) سورة الأنبياء: ٧٨.

(٥٧٩) سورة هود: ٤٤.

(٥٨٠) سورة هود: ٢٧.

(٥٨١) سورة الممتحنة: ١٠.

إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ .... ﴾[٥٨٢] الآيات، فيها عنوان علم الكلام وعلم الجدل وعلم الْهيئة.

– **الفرائد:** هو مختص بالفصاحة دون البلاغة؛ لأنه الإتيان بلفظة تتنَزل منْزلة الفريدة من العقد – وهي الجوهرة الَّتِي لا نظير لَهَا– تدل على عظم فصاحة هذا الكلام، وقوة عارضته، وجزالة منطقه، وأصالة عربيته؛ بحيث لو أسقطت من الكلام؛ عزت على الفصحاء غرابتها، منه لفظ (حصحص) فِي قوله: ﴿ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ﴾[٥٨٣].

– **القسم:** هو أن يريد المتكلم الحلف على شيء، فيحلف بما يكون فيه فخر له، أو تعظيم لشأنه، أو تنويه لقدره، أو ذم لغيره، أو جاريًا مجرى الغزل والترفق، أو خارجًا مخرج الموعظة والزهد؛ كقوله: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[٥٨٤]: أقسم ﷻ بقسم يوجب الفخر، لتضمنه التمدح بأعظم قدرة وأَجَلّ عظمة.

– **اللف والنشر:** هو أن يذكر شيئان أو أشياء؛ إما تفصيلاً بالنص على كل واحد، أو إجمالاً بأن يؤتى بلفظ يشتمل على متعدد، ثُمَّ يذكر أشياء على عدد ذلك كل واحد يرجع إِلَى واحد من المتقدم، ويفوض إِلَى عقل السامع رد كل واحد إِلَى ما يليق به.

مثاله: ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا۟ فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ﴾[٥٨٥]، فالسكون راجع إلى الليل، والابتغاء راجع إلى النهار، وهو لف ونشر تفصيلي.

– **المشاكلة:** ذكر الشيء بلفظ غيره؛ لوقوعه فِي صحبته تحقيقًا أو تقريرًا؛ كقوله: ﴿وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾[٥٨٦]، فجعل جزاء السيئة سيئة مشاكلة؛ لأن الجزاء حق لا يوصف بأنه سيئة.

– **الْمزاوجة:** أن يزاوج بين معنيين فِي الشرط أو الجزاء أو ما جرى مجراهما، ومنه فِي القرآن: ﴿ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَكَانَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾[٥٨٧].

– **المبالغة:** أن يذكر المتكلم وصفًا فيزيد فيه حتَّى يكون أبلغ من الْمَعنَى الذي قصده، وهو ضربان: مبالغة بالوصف؛ بأن يخرج إِلَى حد الاستعارة، ومنه: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِىٓءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ

---

(٥٨٢) سورة الأنعام: ٥٧.

(٥٨٣) سورة يوسف: ٥١.

(٥٨٤) سورة الذاريات: ٢٣.

(٥٨٥) سورة القصص: ٧٣.

(٥٨٦) سورة الشورى: ٤٠.

(٥٨٧) سورة الأعراف: ١٧٥.

نَارٌ﴾[٥٨٨]، ومبالغة بالصيغة، وصيغة المبالغة: (فَعْلان)؛ كالرحمن، و(فعليل)؛ كالرحيم، و(فعَّال)؛ كالتواب، و(فعول)؛ كغفور، و(فَعِل)؛ كحذر، و(فُعال) بالتخفيف؛ كعجاب، و(فُعَل)؛ كلُبَد، و(فُعْلى)؛ كالحسنَى.

فائدة [حول المبالغة فِي صفات الله[٥٨٩]]:

قال الزركشي فِي "البرهان": التحقيق أن صيغ المبالغة قسمان:

أحدهما: ما تَحصل المبالغة فيه بِحسب زيادة الفعل.

والثاني: بِحسب تعدد المفعولات، ولا شك أن تعددها لا يوجب للفعل زيادة، إذ الفعل الواحد قد يقع على جماعة متعددين، وعلى هذا القسم تنَزل صفاته تعالى، ويرتفع الإشكال.

– **المطابقة:** وتسمى الطباق، الجمع بين متضادين فِي الجملة، وهو قسمان: حقيقي ومجازي، والثاني يسمى التكافؤ، وكل منهما إما لفظي أو معنوي، وإما طباق إيجاب أو سلب، ومن أمثلة ذلك: ﴿فَلْيَضْحَكُوا۟ قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا۟ كَثِيرًا﴾[٥٩٠]: الطباق بين ﴿فَلْيَضْحَكُوا۟﴾، ﴿وَلْيَبْكُوا۟﴾.

– **الْمواربة**[٥٩١]: براء مهملة وباء موحدة: أن يقول المتكلم قولاً يتضمن ما ينكر عليه، فإذا حصل الإنكار؛ استحضر بِحذقه وجهًا من الوجوه يتخلص به: إما بتحريف كلمة، أو تصحيفها، أو زيادة، أو نقص.

قال ابن أبي الإصبع: ومنه قوله تعالى حكاية عن أكبر أولاد يعقوب: ﴿ٱرْجِعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيكُمْ فَقُولُوا۟ يَٰٓأَبَانَآ إِنَّ ٱبْنَكَ سَرَقَ﴾[٥٩٢]؛ فإنه قرئ: ﴿إِنَّ ابْنَكَ سُرِّقَ﴾ ولَم يسرق، فأتى بالكلام على الصحة بإبدال ضمة من فتحة وتشديد الراء وكسرتِها.

– **المراجعة:** قال ابن أبي الإصبع: هي أن يحكي المتكلم مراجعة من القول جرت بينه وبين مجاور له بأوجز عبارة وأعدل سبك وأعذب ألفاظ، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[٥٩٣].

---

(٥٨٨) سورة النور: ٣٥.

(٥٨٩) انظر البحث الذي كتبه د. عبد العظيم المطعنِي بعنوان (أسس بلاغية تطبيقها على البيان القرآنِي محظور مثل المبالغة والسجع)، نشره ضمن كتابه "من قضايا البلاغة والنقد" (ص ١٣٢– ١٦٠).

(٥٩٠) سورة: التوبة: ٨٢.

(٥٩١) فِي النفس شيء من وجود هذا النوع البديعي فِي القرآن، والمثال الذي ذكره فيه نظر، والله أعلم.

(٥٩٢) سورة يوسف: ٨١.

(٥٩٣) سورة البقرة: ١٢٤.

[**قال السيوطي:**] جمعت: الخبر والطلب، والإثبات والنفي، والتأكيد والحذف، والبشارة والنذارة، والوعد والوعيد.

- **النَّزاهة:** هى خلوص ألفاظ الهجاء من الفحش، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ إِذَا فَرِيقٞ مِّنۡهُم مُّعۡرِضُونَ﴾، ثُمَّ قال: ﴿أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرۡتَابُوٓاْ أَمۡ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ وَرَسُولُهُۥۚ بَلۡ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾[٥٩٤].

- **الإبداع:** أن يشتمل الكلام على عدة ضروب من البديع.

قال ابن أبي الإصبع: ولَم أر فِي الكلام مثل قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ﴾[٥٩٥]؛ فإن فيها عشرين ضرباً من البديع وهي سبع عشرة لفظة.

النوع الخامس والستون[٥٩٦] فِي أمثال القرآن

قال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ ضَرَبۡنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٖ لَّعَلَّهُمۡ يَتَذَكَّرُونَ﴾[٥٩٧]، وقال تعالى: ﴿وَتِلۡكَ ٱلۡأَمۡثَٰلُ نَضۡرِبُهَا لِلنَّاسِۖ وَمَا يَعۡقِلُهَآ إِلَّا ٱلۡعَٰلِمُونَ﴾[٥٩٨].

وأخرج البيهقي[٥٩٩] **عن أبي هريرة؛ قال:** قال رسول الله ﷺ: «**إن القرآن نزل على خمسة أوجه: حلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وأمثال، فاعملوا بالحلال، واجتنبوا الحرام، واتبعوا الْمُحكم، وآمنوا بالْمُتشابه، واعتبروا بالأمثال**».

قال الماوردي: من أعظم علم القرآن علم أمثاله، والناس فِي غفلة عنه لاشتغالِهم بالأمثال وإغفالِهم الممثلات، والمثل بلا ممثل كالفرس بلا لِجام والناقة بلا زمام.

وقال غيره: قد عده الشافعي مِمَّا يجب على الْمُجتهد معرفته من علوم القرآن، فقال: ثُمَّ معرفة ما ضُرب فيه من الأمثال الدوال على طاعته، المبينة لاجتناب ناهيه.

وقال الشيخ عز الدين: إنَّما ضرب الله الأمثال فِي القرآن تذكيرًا ووعظًا فما اشتمل منها على تفاوت ثواب أو على إحباط عمل أو على مدح أو ذم أو نحوه؛ فإنه يدل على الإحكام.

---

(٥٩٤) سورة النور: ٤٨- ٥٠.

(٥٩٥) سورة هود: ٤٤.

(٥٩٦) هو النوع السادس والستون على ترتيب السيوطي.

(٥٩٧) سورة الروم: ٢٧.

(٥٩٨) سورة العنكبوت: ٤٣.

(٥٩٩) قال في غاية البيان :"ضعيف جداً : وقد سبق في النوع الثاني والخمسين"اهـ.

وقال غيره: ضرب الأمثال فِي القرآن يستفاد منه أمور كثيرة: التذكير والوعظ، والحث والزجر، والاعتبار والتقرير، وتقريب المراد للعقل وتصويره بصورة الْمَحسوس؛ فإن الأمثال تُصَوِّر المعاني بصورة الأشخاص؛ لأنَّها أثبت فِي الأذهان؛ لاستعانة الذهن فيها بالحواس.

ومن ثَمَّ كان الغرض من المثل تشبيه الخفي بالجلي، والغائب بالمشاهد.

وتأتي أمثال القرآن مشتملة على بيان بتفاوت الأجر، وعلى المدح والذم، وعلى الثواب والعقاب، وعلى تفخيم الأمر أو تحقيره، وعلى تَحقيق أمر أو إبطاله.

قال تعالى: ﴿وَضَرَبْنَا لَكُمُ ٱلْأَمْثَالَ﴾[٦٠٠]، فامتن علينا بذلك لِما تضمنه من الفوائد.

قال الزركشي فِي "البرهان"[٦٠١]: ومن حكمته تعليم البيان، وهو من خصائص هذه الشريعة.

قال الزمخشري: الْتمثيل إنَّما يصار إليه لكشف المعاني، وإدناء المتوهم من المشاهد، فإن كان الْمُمثِّل له عظيمًا؛ كان الْمُمثَّل به مثله، وإن كان حقيرًا؛ كان الْمُمثَّل به كذلك.

وقال الأصبهاني: لضرب العرب الأمثال واستحضار العلماء النظائر شأن ليس بالخفي فِي إبراز خفيات الدقائق ورفع الأستار عن الحقائق: تريك المتخيل فِي صورة المتحقق، والمتوهم فِي معرض المتيقن، والغائب كأنه مشاهد، وفِي ضرب الأمثال تنكيت للخصم الشديد الخصومة، وقمع لسورة الجامع الآبي؛ فإنه يؤثر فِي القلوب ما لا يؤثر فيها وصف الشيء فِي نفسه، ولذلك أكثر الله تعالى فِي كتابه وفِي سائر كتبه الأمثال، ومن سور الإنجيل سورة تسمى سورة الأمثال، وفشت فِي كلام النَّبِي ﷺ وكلام الأنبياء والحكماء.

فصل

أمثال القرآن قسمان: ظاهر مصرح به، وكامن لا ذكر للمثل فيه.

- **فمن أمثلة الأول قوله تعالى:** ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾[٦٠٢] الآيات؛ ضرب فيها للمنافقين مثلين: مثلاً بالنار، ومثلاً بالمطر.

أخرج ابن أبي حاتم وغيره من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس؛ قال: «هذا مثل ضربه الله للمنافقين، كانوا يعتزون بالإسلام، فيناكحهم المسلمون ويوارثونَهم ويقاسمونَهم

---

(٦٠٠) سورة إبراهيم: ٤٥.

(٦٠١) (١/ ٤٨٧).

(٦٠٢) سورة البقرة: ١٧.

الفيء، فلما ماتوا؛ سلبهم الله العز كما سلب صاحب النار ضوءه ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَتٍ﴾؛ يقول: فِي عذاب، ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ﴾ هو المطر ضرب مثله فِي القرآن، ﴿فِيهِ ظُلُمَتٌ﴾: ابتلاء، ﴿وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ﴾: تخويف، ﴿يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَـٰرَهُمْ﴾؛ يقول: يكاد محكم القرآن يدل على عورات المنافقين، ﴿كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْا۟ فِيهِ﴾[٦٠٣]؛ يقول: كلما أصاب المنافقون في الإسلام عزًّا اطمأنوا، فإن أصاب الإسلام نكبة قاموا فأبوا ليرجعوا إلى الكفر؛ كقوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾[٦٠٤] الآية»[٦٠٥].

- **وأما الكامنة؛ فقال الماوردي:** سَمِعت أبا إسحاق إبراهيم بن مضارب بن إبراهيم يقول: سمعت أبي يقول: سألت الحسين بن الفضل، فقلت: إنك تُخرج أمثال العرب والعجم من القرآن، فهل تجد فِي كتاب الله: خير الأمور أوساطها؟ قال: نعم؛ فِي أربعة مواضع: قوله تعالى: ﴿لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾[٦٠٦]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُوا۟ لَمْ يُسْرِفُوا۟ وَلَمْ يَقْتُرُوا۟ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا﴾[٦٠٧]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ﴾[٦٠٨]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا وَٱبْتَغِ بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾[٦٠٩].

قلت: فهل تجد فِي كتاب الله: من جهل شيئًا عاداه؟ قال: نعم؛ فِي موضعين: ﴿بَلْ كَذَّبُوا۟ بِمَا لَمْ يُحِيطُوا۟ بِعِلْمِهِۦ﴾[٦١٠]، و﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا۟ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَـٰذَآ إِفْكٌ قَدِيمٌ﴾[٦١١].

قلت: فهل تجد فِي كتاب الله: احذر شر من أحسنت إليه؟ قال: نعم؛ ﴿وَمَا نَقَمُوٓا۟ إِلَّآ أَنْ

---

(٦٠٣) سورة البقرة: ١٩- ٢٠.

(٦٠٤) سورة الحج: ١١.

(٦٠٥) قال في غاية البيان :"حسن: أخرجه ابن جرير في التفسير (١/ ١٤٢) وابن أبي حاتم في التفسير (١/ ٥٠رقم١٥٨) من طريقين عن أبي صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس عنه به"اهـ.

(٦٠٦) سورة البقرة: ٦٨.

(٦٠٧) سورة الفرقان: ٦٧.

(٦٠٨) سورة الإسراء: ٢٩.

(٦٠٩) سورة الإسراء: ١١٠.

(٦١٠) سورة يونس: ٣٩.

(٦١١) سورة الأحقاف: ١١.

أَغْنَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ مِن فَضْلِهِۦ﴾(٦١٢).

قلت: فهل تجد فِي كتاب الله: ليس الخبر كالعيان؟ قال: فِي قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾(٦١٣).

قلت: فهل تجد: فِي الحركات بركات؟ قال: فِي قوله تعالى: ﴿۞ وَمَن يُهَاجِرْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ يَجِدْ فِى ٱلْأَرْضِ مُرَٰغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً﴾(٦١٤).

قلت: فهل تجد: كما تدين تدان؟ قال: فِي قوله تعالى: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾(٦١٥).

قلت: فهل تجد فيه قولُهم: حين تقلى تدري؟ قال: ﴿وَسَوْفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرَوْنَ ٱلْعَذَابَ مَنْ أَضَلُّ سَبِيلًا﴾(٦١٦).

قلت: فهل تجد فيه: لا يُلدغ المؤمن من جحر مرتين؟ قال: ﴿هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ مِن قَبْلُ﴾(٦١٧).

قلت: فهل تجد فيه: من أعان ظالِمًا سُلِّط عليه؟ قال: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ يُضِلُّهُۥ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ﴾(٦١٨).

قلت: فهل تجد فيه قولُهم: لا تلد الحية إلا حيية؟ قال: ﴿وَلَا يَلِدُوٓا۟ إِلَّا فَاجِرًا كَفَّارًا﴾(٦١٩).

قلت: فهل تجد فيه: للحيطان آذان؟ قال: ﴿وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْ﴾(٦٢٠).

قلت: فهل تجد فيه: الجاهل مرزوق والعالِم محروم؟ قال: ﴿مَن كَانَ فِى ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾(٦٢١).

---

(٦١٢) سورة التوبة: ٧٤.

(٦١٣) سورة البقرة: ٢٦٠.

(٦١٤) سورة النساء: ١٠٠.

(٦١٥) سورة النساء: ١٢٣.

(٦١٦) سورة الفرقان: ٤٢.

(٦١٧) سورة يوسف: ٦٤.

(٦١٨) سورة الحج: ٤.

(٦١٩) سورة نوح: ٢٧.

(٦٢٠) سورة التوبة: ٤٧.

(٦٢١) سورة مريم: ٧٥.

قلت: فهل تجد فيه: الحلال لا يأتيك إلا قوتًا، والحرام لا يأتيك إلا جزافًا؟ قال: ﴿إِذْ تَأْتِيهِمْ حِيتَانُهُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرَّعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ﴾(٦٢٢).

النوع السادس والستون(٦٢٣) فِي أقسام القرآن

أقسم الله تعالى بنفسه فِي القرآن فِي سبعة مواضع:

- [قوله تعالى:] ﴿قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾(٦٢٤).
- ﴿قُلْ بَلَى وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾(٦٢٥).
- ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ﴾(٦٢٦).
- ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْئَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾(٦٢٧).
- ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾(٦٢٨).
- ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِرَبِّ الْمَشَارِقِ وَالْمَغَارِبِ﴾(٦٢٩).
- ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ ﴿٢٢﴾ فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾(٦٣٠).

والباقي كله قسم بمخلوقاته؛ كقوله تعالى: ﴿وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ﴾، ﴿وَالصَّافَّاتِ﴾، ﴿وَالشَّمْسِ﴾، ﴿وَاللَّيْلِ﴾، ﴿وَالضُّحَى﴾، ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ﴾، والقسم لا يكون إلا باسم معظم.

فإن قيل: كيف أقسم بالخلق وقد ورد النهي عن القسم بغير الله؟

قلنا: أجيب عنه بأوجه:

أحدها: أنه على حذف مضاف؛ أي: ورب التين ورب الشمس، وكذا الباقي.

---

(٦٢٢) سورة الأعراف: ١٦٣.

(٦٢٣) هو النوع السابع والستون على ترتيب السيوطي.

(٦٢٤) سورة يونس: ٥٣.

(٦٢٥) سورة التغابن: ٧.

(٦٢٦) سورة مريم: ٦٨.

(٦٢٧) سورة الحجر: ٩٢.

(٦٢٨) سورة النساء: ٦٥.

(٦٢٩) سورة المعارج: ٤.

(٦٣٠) سورة الذاريات: ٢٢- ٢٣.

الثاني: أن العرب كانت تعظم هذه الأشياء وتقسم بِها، فنَزل القرآن على ما يعرفونه.

الثالث: أن الأقسام إنَّما تكون بِما يعظمه المقسم أو يُجله وهو فوقه، والله تعالى ليس شيء فوقه، فأقسم تارة بنفسه، وتارة بِمصنوعاته؛ لأنَّها تدل على بارئ وصانع.

والقصد بالقسم تَحقيق الخبر وتوكيده، حتَّى جعلوا مثل: ﴿وَٱللَّهُ يَشۡهَدُ إِنَّ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ﴾[٦٣١] قسمًا، وإن كان فيه إخبار بشهادة؛ لأنه لَما جاء توكيدًا للخبر سُمِّي قسمًا.

وقد قيل: ما معنَى القسم منه تعالى؟ فإنه إن كان لأجل المؤمن؛ فالمؤمن مصدق بِمجرد الإخبار من غير قسم، وإن كان لأجل الكافر فلا يفيده (!).

وأجيب: بأن القرآن نزل بلغة العرب، ومن عادتِهم القسم إذا أرادت أن تؤكد أمرًا.

وأجاب أبو القاسم القشيري بأن الله ذكر القسم لكمال الحجة وتأكيدها، وذلك أن الحكم يُفصل باثنين: إما بالشهادة، وإما بالقسم، فذكر تعالى فِي كتابه النوعين حتَّى لا يبقى لَهم حجة، فقال: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلۡعِلۡمِ﴾[٦٣٢]، وقال: ﴿قُلۡ إِي وَرَبِّيٓ إِنَّهُۥ لَحَقّٞ﴾[٦٣٣]، وعن بعض الأعراب أنه لَما سمع قوله تعالى: ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزۡقُكُمۡ وَمَا تُوعَدُونَ ٢٢ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ إِنَّهُۥ لَحَقّٞ﴾[٦٣٤]؛ صرخ وقال: من ذا الذي أغضب الجليل حتَّى ألجأه إلَى اليمين؟

قال ابن القيم[٦٣٥]: اعلم أن الله ﷻ يقسم بأمور على أمور، وإنَّما يقسم بنفسه المقدسة الموصوفة بصفاته أو بآياته المستلزمة لذاته وصفاته، وإقسامه ببعض الْمَخلوقات دليل على أنه من عظيم آياته.

فالقسم: إما على جملة خبرية، وهو الغالب؛ كقوله: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ إِنَّهُۥ لَحَقّٞ﴾[٦٣٦]، وإما على جملة طلبية؛ كقوله: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسۡـَٔلَنَّهُمۡ أَجۡمَعِينَ ٩٢ عَمَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾[٦٣٧].

مع أن هذا القسم قد يراد به تَحقيق المقسم عليه، فيكون من باب الخبر، وقد يراد به تَحقيق القسم، فالمقسم عليه يراد بالقسم توكيده وتحقيقه، فلابد أن يكون مِمَّا يحسن فيه، وذلك كالأمور الغائبة والخفية إذا أقسم على ثبوتِها، فأما الأمور المشهورة الظاهرة؛

---

(٦٣١) سورة المنافقون: ١.

(٦٣٢) سورة آل عمران: ١٨.

(٦٣٣) سورة يونس: ٥٣.

(٦٣٤) سورة الذاريات: ٢٢- ٢٣.

(٦٣٥) "التبيان فِي أقسام القرآن" (ص ١- ٣).

(٦٣٦) سورة الذاريات: ٢٣.

(٦٣٧) سورة الحجر: ٩٢-٩٣.

كالشمس، والقمر، والليل، والنهار، والسماء، والأرض؛ فهذه يُقْسَم بِها ولا يُقْسَم عليها.

وما أقسم عليه الرب؛ فهو من آياته، فيجوز أن يكون مقسمًا به، ولا ينعكس.

وهو سبحانه يذكر جواب القسم تارة، وهو الغالب، ويَحذفه أخرى؛ كما يَحذف جواب (لو) كثيرًا للعلم به.

والقسم لَما كان يكثر فِي الكلام؛ اختُصر فصار فعل القسم يُحذف ويكتفى بالباء، ثُمَّ عوض من الباء الواو فِي الأسْمَاء الظاهرة، والتاء فِي اسم الله تعالى؛ كقوله: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾[٦٣٨].

قال[٦٣٩]: ثُمَّ هو ﷻ يقسم على أصول الإيْمان الَّتِي تَجب على الخلق معرفتها، وتارة يقسم على التوحيد، وتارة يقسم على أن القرآن حق، وتارة على أن الرسول حق، وتارة على الجزاء والوعد والوعيد، وتارة يقسم على حال الإنسان.

فالأول: كقوله: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا﴾ إلَى قوله: ﴿إِنَّ إِلَٰهَكُمْ لَوَٰحِدٌ﴾[٦٤٠].

والثاني: كقوله: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ۝٧٥ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ۝٧٦ إِنَّهُۥ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾[٦٤١].

والثالث: كقوله: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[٦٤٢].

﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ﴾[٦٤٣] الآيات.

والرابع: كقوله: ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ﴾ إلَى قوله: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ ۝٥ وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٌ﴾[٦٤٤]، ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَٰقِعٌ﴾[٦٤٥].

والخامس: كقوله: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ إلَى قوله: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ﴾[٦٤٦] الآيات، ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ﴾

---

(٦٣٨) سورة الأنبياء: ٥٧.

(٦٣٩) "التبيان فِي أقسام القرآن" (ص ٣- ٢٥) بتصرف واختصار.

(٦٤٠) سورة الصافات: ١- ٤.

(٦٤١) سورة النجم: ١- ٢.

(٦٤٢) سورة يس: ١- ٣.

(٦٤٣) سورة النجم: ١- ٢.

(٦٤٤) سورة الذاريات: ١- ٦.

(٦٤٥) سورة المرسلات: ١- ٧.

(٦٤٦) سورة الليل: ١- ٤.

إلَى قوله: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ﴾[٦٤٧]، ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾إلخ[٦٤٨]، ﴿وَٱلتِّينِ﴾ إلى قوله: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ الآيات[٦٤٩]، ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَـٰذَا ٱلْبَلَدِ﴾ إلَى قوله: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ فِى كَبَدٍ﴾[٦٥٠].

قال[٦٥١]: وأكثر ما يحذف الجواب إذا كان فِي نفس المقسم به دلالة على المقسم عليه؛ فإن المقصود يَحصل بذكره، فيكون حذف المقسم عليه أبلغ وأوجز؛ كقوله: ﴿صَ ۚ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ﴾[٦٥٢]؛ فإن فِي المقسم به من تعظيم القرآن ووصفه بأنه ذو الذكر المتضمن لتذكير العباد وما يحتاجون إليه والشرف والقدر ما يدل على المقسم عليه -وهو كونه حقًّا من عند الله غير مفترى كما يقوله الكافرون- ولهذا قال كثيرون: إن تقدير الجواب: إن القرآن لَحق، وهذا يطرد فِي كل ما شابه ذلك؛ كقوله: ﴿قَ ۚ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْمَجِيدِ﴾[٦٥٣]، وقوله: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[٦٥٤]؛ فإنه يتضمن إثبات المعاد، وقوله: ﴿وَٱلْفَجْرِ﴾[٦٥٥] الآيات؛ فإنَّها أزمان تتضمن أفعالاً معظمة من المناسك وشعائر الحج الَّتِي هي عبودية محضة لله تعالى وذل وخضوع لعظمته، وفِي ذلك تعظيم ما جاء به مُحمَّد وإبراهيم -عليه الصلاة والسلام-.

قال[٦٥٦]: ومن لطائف القسم قوله: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝ وَٱلَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ﴾[٦٥٧] الآيات، أقسم تعالى على إنعامه على رسوله وإكرامه له، وذلك متضمن لتصديقه له، فهو قسم على صحة نبوته وعلى جزائه في الآخرة، فهو قسم على النبوة والمعاد، وأقسم بآيتين عظيمتين من آياته، وتأمل

---

(٦٤٧) سورة العاديات: ١- ٦.

(٦٤٨) سورة العصر: ١- ٢.

(٦٤٩) سورة التين: ١- ٤.

(٦٥٠) سورة البلد: ١- ٤.

(٦٥١) "التبيان فِي أقسام القرآن" (١٠- ٢٩)؛ بتصرف.

(٦٥٢) سورة ص: ١.

(٦٥٣) سورة ق: ١.

(٦٥٤) سورة القيامة: ١.

(٦٥٥) سورة الفجر: ١.

(٦٥٦) "التبيان فِي أقسام القرآن" (٧٢- ٧٣)؛ بتصرف.

(٦٥٧) سورة الضحى: ١.

مطابقة هذا القسم -وهو نور الضحى الذي يوافي بعد ظلام الليل- للمقسَم عليه- وهو نور الوحي الذي وافاه بعد احتباسه عنه حَتَّى قال أعداؤه: ودَّع محمدًا ربه-، فأقسم بضوء النهار بعد ظلمة الليل على ضوء الوحي ونوره بعد ظلمة احتباسه واحتجابه.

أفرد [ابن قيم الجوزية هذا النوع] بالتصنيف فِي مجلد سماه "التبيان"(٦٥٨).

النوع السابع والستون(٦٥٩) فِي جدل القرآن (٦٦٠)

قال العلماء: قد اشتمل القرآن العظيم على جميع أنواع البراهين والأدلة، وما من برهان ودلالة وتقسيم تبنَى من كليات المعلومات العقلية والسمعية وإلا وكتاب الله قد نطق به، لكن أورده على عادات العرب دون دقائق طرق المتكلمين؛ لأمرين:

أحدهما: بسبب ما قاله: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ﴾(٦٦١).

والثاني: أن المائل إلَى دقيق الْمحاجة هو العاجز عن إقامة الحجة بالجليل من الكلام، فإن من استطاع أن يُفْهِم بالأوضح الذي يفهمه الأكثرون؛ لَم ينحط إلَى الأغمض الذي لا يعرفه إلا الأقلون، ولَم يكن ملغزًا، فأخرج تعالى مخاطباته فِي مُحاجة خلقه فِي أجلى صورة؛ ليفهم العامة من جليلها ما يقنعهم ويلزمهم الحجة، وتفهم الخواص من أثنائها ما يربي على ما أدركه فهم الخطباء.

فصل من الأنواع المصطلح عليها فِي علم الجدل

- **السبر والتقسيم:** ومن أمثلته فِي القرآن قوله تعالى: ﴿ثَمَٰنِيَةَ أَزۡوَٰجٖۖ مِّنَ ٱلضَّأۡنِ ٱثۡنَيۡنِ﴾(٦٦٢) الآيتين؛ فإن الكفار لَما حرَّموا ذكور الأنعام تارة، وإناثها أخرى؛ ردَّ تعالى ذلك عليهم بطريق السبر والتقسيم، فقال: إن الخلق لله تعالى، خلق من كل زوج مِمَّا ذَكَرَ ذكرًا وأنثى، فمما جاء تحريم ما ذكرتُم؟ أي: ما علته؟ لا يخلو إما أن يكون من جهة الذكورة أو الأنوثة أو اشتمال الرحم الشامل لَهما أو لا يُدرى له علة -وهو التعبدي؛ بأن أخذ ذلك عن الله تعالى، والأخذ

---

(٦٥٨) مطبوع بتصحيح وتعليق: مُحَمَّد حامد الفقي، نشر دار المعرفة، بيروت.

(٦٥٩) هو النوع الثامن والستون على ترتيب السيوطي.

(٦٦٠) انظر: "البرهان" للزركشي (٢/ ٢٤).

(٦٦١) سورة إبراهيم: ٤.

(٦٦٢) سورة الأنعام: ١٤٣.

عن الله تعالى إما بوحى وإرسال رسول أو سماع كلامه ومشاهدة تلقي ذلك عنه، وهو معنَى قوله: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ وَصَّىٰكُمُ ٱللَّهُ بِهَٰذَا﴾(٦٦٣)-، فهذه وجوه التحريْم لا تَخرج عن واحد منها. والأول يلزم عليه أن يكون جميع الذكور حرامًا، والثاني يلزم عليه أن تكون جميع الإناث حرامًا، والثالث يلزم عليه تحريْم الصنفين معًا.

فبطل ما فعلوه من تحريْم بعض فِي حالة وبعض فِي حالة؛ لأن العلة على ما ذُكر تقتضي إطلاق التحريْم، والأخذ عن الله بلا واسطة باطل ولَم يدعوه، وبواسطة رسول كذلك؛ لأنه لَم يأت إليهم رسول قبل النَّبِي ﷺ، وإذا بطل جميع ذلك؛ ثبت المدعى، وهو أن ما قالوه افتراء على الله وضلال.

- **ومنها: القول بالموجب:**

قال ابن أبي الإصبع: وحقيقته: ردُّ كلام الخصم من فحوى كلامه.

وقال غيره: هو قسمان:

أحدهما: أن تقع صفة فِى كلام الغير كناية عن شيء أثبت له حكم فثبتها لغير ذلك الشيء؛ كقوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ ۚ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ﴾(٦٦٤) الآية. فالأعز وقعت فِي كلام المنافقين كناية عن فريقهم، والأذل عن فريق المؤمنين، وأثبت المنافقون لفريقهم إخراج المؤمنين من المدينة، فأثبت الله فِي الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم، وهو الله ورسوله والمؤمنون، فكأنه قيل: صحيح ذلك، ليخرجن الأعز منها الأذل، لكن هم الأذل الْمُخْرَج، والله ورسوله الأعز الْمُخْرِج.

والثاني: حمل لفظ وقع فِي كلام الغير على خلاف مراده مِمَّا يحتمله بذكر متعلقه، ولَم أر من أورد له مثالاً من القرآن، وقد ظفرت بآية منه، وهي قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِىَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ ۚ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ﴾(٦٦٥).

- **ومنها: التسليم:** وهو أن يُفرض الْمُحال إما منفيًّا أو مشروطًا بحرف الامتناع ليكون المذكور مُمْتنع الوقوع لامتناع وقوع شرطه، ثُمَّ يسلم وقوع ذلك تسليمًا جدليًّا ويدل على عدم فائدة ذلك على تقدير وقوعه؛ كقوله تعالى: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ

---

(٦٦٣) سورة الأنعام: ١٤٤.

(٦٦٤) سورة المنافقون: ٨.

(٦٦٥) سورة التوبة: ٦١.

كُلُّ إِلَـٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾(٦٦٦). الْمَعنَى: ليس مع الله من إله، ولو سلم أن معه ﷻ إلَهًا؛ لزم من ذلك التسليم ذهاب كل إله من الاثنين بِما خلق، وعلو بعضهم على بعض، فلا يتم فِي العالَم أمر ولا ينفذ حكم ولا ينتظم أحواله، والواقع خلاف ذلك، ففرض إلَهين فصاعدًا محال لِما يلزم منه الْمُحال.

– **ومنها: الإسجال:** وهو الإتيان بألفاظ تسجل على الْمُخاطب وقوع ما خوطب به؛ نحو: ﴿رَبَّنَا وَءَاتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَىٰ رُسُلِكَ﴾(٦٦٧)، ﴿رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّٰتِ عَدْنٍ ٱلَّتِى وَعَدتَّهُمْ﴾(٦٦٨)؛ فإن فِي ذلك إسجالاً بالإيتاء والإدخال حيث وصفا بالوعد من الله الذي لا يُخلف وعده.

– **ومنها: الانتقال:** وهو أن ينتقل المستدل إلَى استدلال غير الذي كان آخذًا فيه؛ لكون الخصم لَم يفهم وجه الدلالة من الأول؛ كما جاء فِي مناظرة الخليل الجبار لَما قال له: ﴿رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ﴾(٦٦٩)، فقال الجبار: ﴿أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ﴾، ثُمَّ دعا بِمن وجب عليه القتل فأعتقه ومن لا يجب عليه فقتله، فعلم الخليل أنه لَم يفهم معنَى الإحياء والإماتة، أو علم ذلك وغالط بهذا الفعل، فانتقل عليه السلام إلَى استدلال لا يَجد الجبار له وجهًا يتخلص به منه، فقال: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ﴾(٦٧٠)، فانقطع الجبار وبُهت ولَم يُمكنه أن يقول: أنا الآتي بِها من المشرق؛ لأن من هو أسن منه يكذبه.

– **ومنها: المناقضة:** وهي تعليق أمر على مستحيل إشارة إلَى استحالة وقوعه؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ حَتَّىٰ يَلِجَ ٱلْجَمَلُ فِى سَمِّ ٱلْخِيَاطِ﴾(٦٧١).

– **ومنها:** مجاراة الخصم ليعثر، بأن يسلم بعض مقدماته حيث يراد تبكيته وإلزامه؛ كقوله تعالى: ﴿قَالُوٓا۟ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ۝١٠ قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ﴾(٦٧٢) الآية. فقولُهم: ﴿إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ **مِّثْلُكُمْ**﴾ فيه اعتراف الرسل بكونِهم مقصورين على البشرية، فكأنَّهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم، وليس مرادًا، بل هو من مجاراة

---

(٦٦٦) سورة المؤمنون: ٩.

(٦٦٧) سورة آل عمران: ١٩٤.

(٦٦٨) سورة غافر: ٨.

(٦٦٩) سورة البقرة: ٢٥٨.

(٦٧٠) سورة البقرة: ٢٥٨.

(٦٧١) سورة الأعراف: ٤٠.

(٦٧٢) سورة إبراهيم: ١٠ و١١.

الخصم ليعثر، فكأنَّهم قالوا: ما ادعيتم من كوننا بشرًا حق لا ننكره، ولكن هذا لا ينافي أن يَمن الله تعالى علينا بالرسالة.

النوع الثامن والستون[٦٧٣] فِي معرفة تفسيره وتأويله وبيان شرفه والحاجة إليه

[التفسير فِي اللغة:]

التفسير تفعيل من الفسر، وهو البيان والكشف، ويقال: هو مقلوب السفر، تقول: أسفر الصبح إذا أضاء. وقيل: مأخوذ من التفسير، وهي اسم لِما يُعرف به الطبيب المرض.

[التأويل فِي اللغة:]

والتأويل أصله من الأول، وهو الرجوع، فكأنه صرف الآية إلَى ما تَحتمله من المعاني، وقيل: من الإيالة، وهي السياسة، كأن المؤول للكلام ساس الكلام ووضع الْمَعنَى فيه موضعه.

[التفسير والتأويل اصطلاحًا والفرق بينهما:]

اختلف فِي التفسير والتأويل:

فقال أبو عبيدة[٦٧٤] **وطائفة:** هما بِمعنَى.

وقد أنكر ذلك قوم، حتَّى بالغ ابن حبيب النيسابوري، فقال: قد نبغ فِي زماننا مفسرون لو سئلوا عن الفرق بين التفسير والتأويل ما اهتدوا إليه.

وقال الراغب[٦٧٥]: التفسير أعم من التأويل، وأكثر استعماله فِي الألفاظ ومفرداتِها، وأكثر استعمال التأويل فِي المعاني والجمل، وأكثر ما يُستعمل فِي الكتب الإلَهية، والتفسير يُستعمل فيها وفِي غيرها.

وقال غيره: التفسير بيان لفظ لا يَحتمل إلا وجهًا واحدًا، والتأويل توجيه لفظ متوجه إلَى معانٍ مختلفة إلَى واحد منها بِما ظهر من الأدلة.

قال الماتريدي: التفسير: القطع على أن المراد من اللفظ هذا، والشهادة على الله أنه عنَى باللفظ هذا، فإن قام دليل مقطوع به؛ فصحيح، وإلا فتفسير بالرأي، وهو المنهي عنه. والتأويل: ترجيح أحد الْمُحتملات بدون القطع والشهادة على الله.

قال أبو طالب التغلبِي[٦٧٦]: التفسير: بيان وضع اللفظ: إما حقيقة أو مجازًا؛ كتفسير

---

(٦٧٣) هو النوع السابع والسبعون على ترتيب السيوطي.

(٦٧٤) وقع فِي المطبوعة والمحققة: "أبو عبيد"، ولعل الصواب ما أثبته؛ كما فِي "مجاز القرآن" لأبي عبيدة معمر بن المثنَى (١/ ٨٦)، وكما صرح بذلك ابن حجر فِي "فتح الباري" (١٣/ ٥٢٦).

(٦٧٥) مقدمة "جامع التفاسير" (ص ٤٧).

(٦٧٦) كذا فِي المحققة، وفِي المطبوعة: "الثعلبِي"، ولَم يتبين لي وجه الصواب فيهما.

الصراط بالطريق، والصيب بالمطر. والتأويل: تفسير باطن اللفظ، مأخوذ من (الأول)، وهو الرجوع لعاقبة الأمر. فالتأويل: إخبار عن حقيقة المراد، والتفسير: إخبار عن دليل المراد؛ لأن اللفظ يكشف عن المراد والكاشف دليل. مثاله: قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾[٦٧٧] تفسيره: أنه من الرصد؛ يقال: رصدته: رقبته، والمرصاد: مفعال منه، وتأويله: التحذير من التهاون بأمر الله والغفلة عن الأهبة والاستعداد للعرض عليه. وقواطع الأدلة تقتضي بيان المراد منه على خلاف وضع اللفظ في اللغة.

وقال الأصبهاني في "تفسيره"[٦٧٨]: اعلم أن التفسير فِي عرف العلماء كشف معاني القرآن وبيان المراد، أعم من أن يكون بحسب اللفظ المشكل وغيره وبحسب الْمَعنَى الظاهر وغيره. والتأويل أكثره فِي الجمل، والتفسير: إما أن يُستعمل فِي غريب الألفاظ؛ نحو: البحيرة، والسائبة، والوصيلة، أو فِي وجيز يتبين بشرح؛ نحو: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[٦٧٩]، وإما فِي كلام متضمن لقصة لا يُمكن تصويره إلا بمعرفتها، كقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِىٓـُٔ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ﴾[٦٨٠]، وقوله: ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا﴾[٦٨١]، وأما التأويل: فإنه يُستعمل مرة عامًّا، ومرة خاصًّا؛ نحو الكفر المستعمل تارة فِي الجحود الْمطلق وتارة فِي جحود الباريT خاصة، والإيْمان الْمستعمل فِي التصديق الْمطلق تارة، وفِي تصديق الحق أخرى، وإما فِي لفظ مشترك بين معانٍ مختلفة؛ نحو لفظ: (وجد) المستعمل فِي الْجِدَة والوجد والوجود[٦٨٢].

وقال غيره: التفسير يتعلق بالرواية، والتأويل يتعلق بالدراية.

وقال أبو نصر القشيري: التفسير مقصور على الاتباع والسماع، والاستنباط مِمَّا يتعلق بالتأويل.

وقال قوم منهم البغوي والكواش: التأويل: صرف الآية إِلَى معنَى موافق لِما قبلها وما بعدها، تَحتمله الآية، غير مخالف للكتاب والسنة من طريق الاستنباط.

---

(٦٧٧) سورة الفجر: ١٤.

(٦٧٨) مقدمة "جامع التفاسير/ تفسير الأصفهاني" (ص ٤٧)، وما بين قوسين ليس فِيه.

(٦٧٩) سورة البقرة: ٤٨.

(٦٨٠) سورة التوبة: ٣٧.

(٦٨١) سورة البقرة: ١٨٩.

(٦٨٢) مقدمة "جامع التفاسير/ تفسير الأصفهاني" (ص ٤٧)، وما بين قوسين ليس فِيه.

وقال أبو حيان[٦٨٣]: **التفسير**: علم يُبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن.

ومدلولاتِها وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيها الَّتِي تحمل عليها حالة التركيب وتتمات لذلك.

قال: فقولنا: "علم" جنس.

وقولنا: "يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن" هو علم القراءة.

وقولنا: "**ومدلولاتِها**"؛ أي: مدلولات تلك الألفاظ، وهذا متن علم اللغة الذي يحتاج إليه فِي هذا العلم.

وقولنا: "وأحكامها الإفرادية والتركيبية": هذا يشمل علم التصريف والبيان والبديع.

وقولنا: "ومعانيها الَّتِي تحمل عليها حالة التركيب": يشمل ما دلالته بالحقيقة، وما دلالته بالْمَجاز؛ فإن التركيب يقتضي بظاهره شيئًا، ويصد عن الحمل عليه صاد فيُحمل على غيره، وهو الْمَجاز.

وقولنا: "وتتمات لذلك": هو مثل معرفة النسخ، وسبب النُّزول، وقصة توضح بعض ما أُبْهم فِي القرآن، ونحو ذلك.

وقال الزركشي: التفسير: علم يُفهم به كتاب الله المَنزل على نبيه مُحمَّد ﷺ، وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه، واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتصريف وعلم البيان وأصول الفقه والقراءات، ويحتاج لمعرفة أسباب النُّزول والناسخ والمنسوخ.

فصل [وجه الحاجة إلى التفسير]

وأما وجه الحاجة إليه؛ فقال بعضهم: اعلم أن من المعلوم أن الله إنَّما خاطب خلقه بما يفهمونه، ولذلك أرسل كل رسول بلسان قومه، وأنزل كتابه على لغتهم، وإنَّما احتيج إِلَى التفسير لِما سيُذكر بعد تقرير قاعدة، وهي: أن كل من وضع من البشر كتابًا؛ فإنَّما وضعه ليفهم بذاته من غير شرح، وإنَّما احتيج إِلَى الشروح لأمور ثلاثة:

أحدها: كمال فضيلة الْمصنَّف؛ فإنه لقوته العلمية يجمع المعاني الدقيقة فِي اللفظ الوجيز، وإنَّما عسر فهم مراده، فقصد بالشرح ظهور تلك المعاني الخفية، ومن هنا كان شرح بعض الأئمة تصنيفه أدل على المراد من شرح غيره له.

وثانيها: إغفاله بعض تتمات المسألة أو شروط لَهَا؛ اعتمادًا على وضوحها، أو لأنَّها من علم آخر، فيحتاج الشارح لبيان الْمَحذوف ومراتبه.

---

(٦٨٣) "البحر المُحيط" (١/ ١٣- ١٤).

وثالثها: احتمال اللفظ لِمعانٍ؛ كما فِي الْمَجاز والاشتراك ودلالة الالتزام، فيحتاج الشارح إلَى بيان غرض المصنف وترجيحه.

و[**هناك أمر رابع:**] قد يقع فِي التصانيف ما لا يَخلو عنه بشر من السهو والغلط، أو تكرار الشيء، أو حذف المبهم، وغير ذلك، فيحتاج الشارح للتنبيه على ذلك.

إذا تقرر هذا؛ فنقول: إن القرآن إنَّما نزل بلسان عربي فِي زمن أفصح العرب، وكانوا يعلمون ظواهره وأحكامه، أما دقائق باطنه؛ فإنَّما كان يظهر لَهم بعد البحث والنظر مع سؤالِهم النَّبي ﷺ فِي الأكثر؛ كسؤالِهم لَما نزل قوله: ﴿وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ﴾[٦٨٤]، فقالوا: وأينا لَم يظلم نفسه؟! ففسره النَّبي ﷺ بالشرك، واستدل عليه بقوله: ﴿إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ ١٣﴾[٦٨٥]، وكسؤال عائشة عن الحساب اليسير؟ فقال: «**ذلك العرض**»[٦٨٦]، وكقصة عدي بن حاتم فِي الخيط الأبيض والأسود[٦٨٧]... وغير ذلك مِمَّا سألوا عن آحاد منه. ونحن محتاجون إلَى ما كانوا يحتاجون إليه

---

(٦٨٤) سورة الأنعام: ٨٢.

(٦٨٥) سورة لقمان: ١٣.

قال في غاية البيان :"أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٦٥٣٨) كتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم باب ما جاء في المتأولين ومسلم في الصحيح (١٢٤) كتاب الإيمان باب صدق الإيمان وإخلاصه عن ابن مسعود "اهـ.

(٦٨٦) قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٤٦٥٥) كتاب التفسير باب {فسوف يحاسب حساباً يسيراً} ومسلم في الصحيح (رقم٢٨٧٦) كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها باب إثبات الحساب عن عائشة قالت قال رسول الله ﷺ :" من حوسب يوم القيامة عذب" فقلت: أليس قد قال الله ﷻ {فسوف يحاسب حساباً يسيراً} ؟ فقال:" ليس ذاك الحساب، إنما ذاك العرض! من نوقش الحساب يوم القيامة عذب"اهـ.

(٦٨٧)قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم١٨١٧) كتاب الصوم باب قول الله تعالى ﴿وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلۡخَيۡطُ ٱلۡأَبۡيَضُ مِنَ ٱلۡخَيۡطِ ٱلۡأَسۡوَدِ﴾ ومسلم في الصحيح كتاب الصوم باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر (رقم١٠٩٠) عن عدي بن حاتم قال: لما نزلت {حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود} عمدت إلى عقال أسود وإلى عقال أبيض فجعلتهما تحت وسادتي فجعلت أنظر في الليل فلا يستبين لي فغدوت على رسول الله ﷺ فذكرت له ذلك؟ فقال:"

=

وزيادة على ذلك مِمَّا لَم يحتاجوا إليه من أحكام الظواهر؛ لقصورنا عن مدارك أحكام اللغة بغير تعلم، فنحن أشد الناس احتياجًا إلَى التفسير، ومعلوم أن تفسير بعضه يكون من قِبَل الألفاظ الوجيزة وكشف معانيها، وبعضه من قِبَل ترجيح بعض الاحتمالات على بعض. انتهى.

قال الخويبي: أما القرآن فتفسيره على وجه القطع لا يُعلم إلا بأن يُسمع من الرسول ﷺ، وذلك متعذر إلا فِي آيات قلائل، فالعلم بالمراد يُستنبط بأمارات ودلائل، والحكمة فيه أن الله تعالى أراد أن يتفكر عباده فِي كتابه، فلم يأمر نبيه بالتنصيص على المراد فِي جميع آياته.

فصل [شرف التفسير]

وأما شرفه؛ فلا يَخفى.

قال تعالى: ﴿يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ۗ﴾(٦٨٨).

أخرج ابن أبي حاتم وغيره من طريق ابن أبي طلحة عن ابن عباس فِي قوله تعالى: ﴿يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ﴾؛ قال:«المعرفة بالقرآن: ناسخه ومنسوخه، ومحكمه ومتشابِهه، ومقدمه ومؤخره، وحلاله وحرامه»(٦٨٩).

قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ﴾(٦٩٠).

أخرج ابن أبي حاتم عن عمرو بن مرة؛ قال: «ما مررت بآية فِي كتاب الله لا أعرفها إلا حزنتني؛ لأني سمعت الله يقول: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ﴾»(٦٩١).

=

إنما ذلك سواد الليل وبياض النهار"اهـ.

(٦٨٨) سورة البقرة: ٢٦٩.

(٦٨٩) قال في غاية البيان :"حسن: أخرجه القاسم بن سلام في الناسخ والمنسوخ (رقم٤) وعنه الحارث المحاسبي في فهم القرآن (٣٢٧) وأخرجه ابن جرير في التفسير (٣/ ٨٩) وابن أبي حاتم في التفسير (٢/ ٥٣١رقم٢٨٢٢) والنحاس في الناسخ والمنسوخ (٥٠) وفي القطع والإئتناف (١/ ١١٤) من طرق عن عبد الله بن صالح عن معاوية عن علي عن ابن عباس عنه به .

وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (٢/ ٦٦) لابن المنذر"اهـ.

(٦٩٠) سورة العنكبوت: ٤٣.

(٦٩١) قال في غاية البيان :" صحيح : أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (١/ ٧١) والمستغفري في فضائل القرآن (١/ ٢٧٦رقم٢٧٤) وأخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (٩/ ٣٠٦٤رقم١٧٣٢٧)

=

وأخرج البيهقي وغيره من حديث أبي هريرة مرفوعًا: «**أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه**»(٦٩٢).

وأخرج ابن الأنباري عن أبي بكر الصديق؛ قال: «لأن أُعرب آية من القرآن أحب إلَيَّ من أن أحفظ آية»(٦٩٣).

[**قال السيوطي:**] معنَى هذه الآثار عندي: إرادة البيان والتفسير؛ لأن إطلاق الإعراب على الحكم النحوي اصطلاح حادث، ولأنه كان فِي سليقتهم لا يحتاجون إلَى تعلُّمه.

ثُمَّ رأيت ابن النقيب جنح إلَى ما ذكرته، وقال: يجوز أن يكون المراد: الإعراب الصناعي، وفيه بُعْدٌ.

[**حكم التفسير وفضله:**]

وقد أجمع العلماء أن التفسير من فروض الكفايات وأَجَلّ العلوم الثلاثة الشرعية.

قال الأصبهاني(٦٩٤): أشرف صناعة يتعاطاها الإنسان: تفسير القرآن.

بيان ذلك: أن شرف الصناعة:

- إما بشرف موضوعها؛ مثل الصياغة؛ فإنَّها أشرف من الدباغة؛ لأن موضوع الصياغة الذهب والفضة، وهما أشرف من موضوع الدباغة الذي هو جلد الميتة.

- وإما بشرف غرضها؛ مثل صناعة الطب؛ فإنَّها أشرف من صناعة الكناسة؛ لأن غرض

=

وأبو نعيم في الحلية (٥/ ٩٥) من طرق عن عمرو بن مرة عنه به"اهـ.

(٦٩٢) قال في غاية البيان :" ضعيف جداً: وقد سبق في النوع الثاني والخمسين"اهـ.

(٦٩٣) قال في غاية البيان :" ضعيف: أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٢/ ١٨٢رقم٦٢١) ومن طريقه الأنباري في الإيضاح (١/ ٢٢رقم٢٢) وأخرجه ابن أبي الدنيا في الأشراف (١٩٧رقم٤٤١) من طريقين عن الليث بن سعد حدثني أبو الأزهر أن أبا بكر الصديق ﷺ قال :" لأن أعرب آية من القرآن أحب إلي من أن أحفظ آية".

وإسناده ضعيف؛ فيه: انقطاع.

وأخرجه ابن الأنباري في الإيضاح (١/ ٢٠رقم١٦) من طريق شريك عن جابر عن محمد بن عبد الرحمن عن زيد عن أبي بكر وعمر:" لبعض إعراب القرآن أعجب إلينا من حفظ بعض حروفه".

وإسناده ضعيف جداً؛ فيه: جابر الجعفي، متروك"اهـ.

(٦٩٤) مقدمة "جامع التفاسير/ تفسير الأصبهاني" (ص ٩١- ٩٢) بنحوه.

الطب إفادة الصحة، وغرض الكناسة تنظيف المستراح.

– وإما بشدة الحاجة إليه؛ كالفقه؛ فإن الحاجة إليه أشد من الحاجة إلَى الطب؛ إذ ما من واقعة فِي الكون فِي أحد من الخلق إلا وهي مفتقرة إلَى الفقه؛ لأن به انتظام صلاح أحوال الدنيا والدين؛ بخلاف الطب؛ فإنه يحتاج إليه بعض الناس فِي بعض الأوقات.

إذا عُرف ذلك؛ فصناعة التفسير قد حازت الشرف من الجهات الثلاث:

– أما من جهة الموضوع؛ فلأن موضوعه كلام الله تعالى الذي هو ينبوع كل حكمة ومعدن كل فضيلة، «فيه نبأ ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم، لا يخلق على كثرة الرد، ولا تنقضي عجائبه».

– أما من جهة الغرض؛ فلأن الغرض منه هو الاعتصام بالعروة الوثقى والوصول إلَى السعادة الحقيقية الَّتِي لا تفنَى.

– وأما من جهة شدة الحاجة؛ فلأن كل كمال دينِي أو دنيوي عاجل أو آجل مفتقر إلَى العلوم الشرعية والمعارف الدينية، وهي متوقفة على العلم بكتاب الله تعالى.

النوع التاسع والستون[١] فِي طبقات المفسرين

طبقة الصحابة

اشتهر بالتفسير من الصحابة عشرة: الخلفاء الأربعة، وابن مسعود، وابن عباس، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وأبو موسى الأشعري، وعبد الله بن الزبير.

أما الخلفاء؛ فأكثر من روي عنه منهم: علي بن أبي طالب، والرواية عن الثلاثة نزرة جدًّا، وكان السبب فِي ذلك تقدم وفاتِهم، كما أن ذلك هو السبب فِي قلة رواية أبي بكر ﷺ للحديث، ولا أحفظ عن أبي بكر ﷺ فِي التفسير إلا آثارًا قليلة جدًّا، لا تكاد تُجاوز العشرة، وأما علي فروي عنه الكثير.

وأما ابن مسعود فروي عنه أكثر مِمَّا روي عن علي.

وأما ابن عباس؛ فهو ترجمان القرآن الذي دعا له النَّبِي ﷺ: «**اللهم فقهه فِي الدين، وعلِّمه التأويل**»[٢]، وقال له أيضًا: «**اللهم آته الحكمة**»، وفِي رواية: «**اللهم علِّمه الحكمة**»[٣]، وقد ورد عن ابن عباس فِي التفسير ما لا يُحصى.

وأما أبي بن كعب؛ فعنه نسخة كبيرة.

وقد ورد عن جماعة من الصحابة غير هؤلاء اليسير من التفسير؛ كأنس، وأبي هريرة، وابن عمر، وجابر، وأبي موسى الأشعري، وورد عن عبد الله بن عمرو بن العاص أشياء تتعلق بالقصص وأخبار الفتن والآخرة وما أشبهها بأن يكون مِمَّا تَحَمَّله عن أهل الكتاب.

طبقة التابعين

قال ابن تيمية[٤]: أعلم الناس بالتفسير: أهل مكة؛ لأنَّهم أصحاب ابن عباس؛ كمجاهد، وعطاء بن أبي رباح، وعكرمة مولى ابن عباس، وسعيد بن جبير، وطاوس، وغيرهم. وكذلك فِي الكوفة: أصحاب ابن مسعود. وعلماء أهل المدينة فِي التفسير؛ مثل: زيد بن أسلم الذي أخذ عنه ابنه عبد الرحمن بن زيد ومالك بن أنس. اهـ.

ومنهم: الحسن البصري، وعطاء بن أبي سلمة الخراساني، ومُحَمَّد بن كعب القرظي،

---

(١) هو النوع الثمانون على ترتيب السيوطي.

(٢) قال في غاية البيان :" صحيح: وقد سبق تخريجه في النوع الرابع والخمسين"اهـ.

(٣) قال في غاية البيان :" صحيح: وقد سبق تخريجه في النوع الرابع والخمسين"اهـ.

(٤) "مقدمة فِي أصول التفسير" (ص ٦١).

وأبو العالية، والضحاك بن مزاحم، وعطية العوفي، وقتادة، ومرة الهمداني، وأبو مالك.

ويليهم: الربيع بن أنس، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم فِي آخرين.

فهؤلاء قدماء المفسرين، وغالب أقوالهم تلقوها عن الصحابة.

[طبقة أتباع التابعين]

ثُمَّ بعد هذه الطبقة أُلِّفت تفاسير تجمع أقوال الصحابة والتابعين؛ كتفسير سفيان بن عيينة، ووكيع بن الجراح، وشعبة بن الحجاج، ويزيد بن هارون، وعبد الرزاق، وآدم بن أبي إياس، وإسحاق بن راهويه، وروح بن عبادة، وعبد بن حميد، وسنيد، وأبي بكر بن أبي شيبة، وآخرين.

[طبقة بعدهم]

وبعدهم ابن جرير الطبري، وكتابه أَجَلّ التفاسير وأعظمها.

ثُمَّ ابن أبي حاتم، وابن ماجه، والحاكم، وابن مردويه، وأبو الشيخ ابن حيان، وابن المنذر فِي آخرين، وكلها مسندة إلَى الصحابة والتابعين وأتباعهم، وليس فيها غير ذلك، إلا ابن جرير؛ فإنه يتعرض لتوجيه الأقوال، وترجيح بعضها على بعض، والإعراب، والاستنباط، فهو يفوقها بذلك.

[طبقة أخرى]

ثُمَّ ألف فِي التفسير خلائق، فاختصروا الأسانيد، ونقلوا الأقوال تترى، فدخل من هنا الدخيل، والتبس الصحيح بالعليل.

ثُمَّ صار كل من يسنح له قول يورده، ومن يَخطر بباله شيء يعتمده، ثُمَّ ينقل ذلك عنه من يَجيء بعده؛ ظانًّا أن له أصلاً، غير ملتفت إلَى تحرير ما ورد عن السلف الصالح ومن يُرجع إليهم فِي التفسير.

[طبقة أخرى]

ثُمَّ صنف بعد ذلك قوم برعوا فِي العلوم، فكان كل منهم يقتصر فِي تفسيره على الفن الذي يغلب عليه:

فالنحوي: تراه ليس له هَمٌّ إلا الإعراب، وتكثير الأوجه الْمُحتملة فيه، ونقل قواعد النحو ومسائله وفروعه وخلافياته؛ كالزجاج، والواحدي فِي "البسيط"، وأبي حيان فِي "البحر" و"النهر".

والإخباري: ليس له شغل إلا القصص واستيفائها والإخبار عمن سلف؛ سواء كانت صحيحة أو باطلة؛ كالثعلبِي.

والفقيه: يكاد يسرد فيه الفقه من باب الطهارة إلَى أمهات الأولاد، وربَّما استطرد إلَى إقامة أدلة الفروع الفقهية الَّتِي لا تعلق لَهَا بالآية، والجواب عن أدلة المخالفين؛ كالقرطبِي.

وصاحب العلوم العقلية -خصوصًا الإمام فخر الدين- قد ملأ تفسيره بأقوال الحكماء والفلاسفة وشبهها، وخرج من شيء إلَى شيء، حتَّى يقضي الناظر العجب من عدم مطابقة الْمُورَد للآية.

قال أبو حيان فِي "البحر": جمع الإمام الرازي فِي تفسيره أشياء كثيرة طويلة لا حاجة بِها فِي علم التفسير، ولذلك قال بعض العلماء: فيه كل شيء إلا التفسير.

والمبتدع ليس له قصد إلا تَحريف الآيات وتسويتها على مذهبه الفاسد، بحيث إنه متَى لاح له شاردة من بعيد؛ اقتنصها، أو وجد موضعًا له فيه أدنى محال؛ سارع إليه.

قال البلقِيني: استخرجت من "الكشاف" اعتزالاً بالمناقيش من [قوله فِي تفسير] قوله تعالى: ﴿فَمَن زُحۡزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ وَأُدۡخِلَ ٱلۡجَنَّةَ فَقَدۡ فَازَۗ﴾(٥): "وأي فوز أعظم من دخول الجنة"، أشار به إلَى عدم الرؤية.

فإن قلت: فأي التفاسير ترشد إليه وتأمر الناظر أن يعول عليه؟

قلت: تفسير الإمام أبي جعفر بن جرير الطبري، الذي أجمع العلماء المعتبرون على أنه لَم يؤلِّف فِي التفسير مثله.

قال النووي فِي "تَهذيبه": كتاب ابن جرير فِي التفسير لَم يصنف أحد مثله.

[قال السيوطي:] وقد شرعت فِي تفسير جامع لِجميع ما يحتاج إليه من التفاسير المنقولة، والأقوال المقولة، والاستنباطات والإشارات، والأعاريب، ونكت البلاغة، ومحاسن البدائع، وغير ذلك، بِحيث لا يحتاج معه إلَى غيره أصلاً، وسَمَّيته بـــ"مجمع البحرين ومطلع البدرين"، وهو الذي جعلت هذا الكتاب مقدمة له، والله أسأل أن يعين على إكماله، [وصلى الله على] مُحمَّد وآله.

---

(٥) سورة آل عمران: ١٨٥.

النوع السبعون[٦] فِي معرفة شروط المفسر وآدابه

قال العلماء: من أراد تفسير الكتاب العزيز طلبه:

أولاً: من القرآن، فما أُجمل منه فِي مكان؛ فقد فُسِّر فِي موضع آخر، وما اختُصر فِي مكان؛ فقد بُسط فِي موضع آخر.

[ثانيًا:] فإن أعياه ذلك طلبه من السنة؛ فإنَّها شارحة للقرآن وموضحة له.

[ثالثًا:] فإن لَم يجده من السنة رجع إلَى أقوال الصحابة؛ فإنَّهم أدرى بذلك؛ لِما شاهدوه من القرائن والأحوال عند نزوله، ولِما اختُصُّوا به من الفهم التام والعلم الصحيح والعمل الصالح.

قال الزركشي فِي "البرهان"[٧]: للناظر فِي القرآن لطلب التفسير مآخذ كثيرة، أمهاتُها أربعة:

الأول: النقل عن النَّبِي ﷺ، وهذا هو الطراز المعلم، لكن يجب الحذر من الضعيف منه والموضوع؛ فإنه كثير، ولهذا قال أحمد: ثلاث كتب لا أصل لَهَا: المغازي، والملاحم، والتفسير. قال الْمُحققون[٨] من أصحابه: مراده أن الغالب أنه ليس لَها أسانيد صحاح متصلة.

الثاني: الأخذ بقول الصحابي.

ثُمَّ قال: وفِي الرجوع إلَى قول التابعي روايتان عن أحمد، واختار ابن عقيل المنع، وحكوه عن شعبة، لكن عمل المفسرين على خلافه، فقد حكوا فِي كتبهم أقوالَهم؛ لأن غالبها تلقوها من الصحابة.

الثالث: الأخذ بِمطلق اللغة؛ فإن القرآن نزل بلسان عربي، وهذا قد ذكره جماعة، ونص عليه أحمد فِي مواضع لكن نقل الفضل بن زياد عنه: أنه سئل عن القرآن يُمثل له الرجل ببيت من الشعر؟ فقال: ما يعجبنِي.

فقيل: ظاهره المنع. ولِهذا قال بعضهم: فِي جواز تفسير القرآن بِمقتضى اللغة روايتان عن أحمد.

وقيل: الكراهة تُحمل على صرف الآية عن ظاهرها إلَى معانٍ خارجة محتملة يدل عليها القليل من كلام العرب، ولا يوجد غالبًا إلا فِي الشعر ونحوه، ويكون المتبادر خلافها.

وروى البيهقي فِي "الشعب" عن مالك؛ قال: "لا أوتى برجل غير عالِم بلغة العرب يفسر

---

(٦) هو النوع الثامن والسبعون على ترتيب السيوطي.

(٧) (٢/ ١٥٧- ١٥٨).

(٨) "مقدمة فِي أصول التفسير" (ص ٥٩).

كتاب الله إلا جعلته نكالاً"[٩].

الرابع: التفسير بالمقتضى من معنَى الكلام، والمقتضب من قوة الشرع، وهذا هو الذي دعا به النَّبي ﷺ لابن عباس، حيث قال:«**اللهم فقهه فِي الدين، وعلِّمه التأويل**»[١٠]. والذي عناه علي بقوله: "إلا فهمًا يؤتاه الرجل فِي القرآن"[١١].

ومن هنا اختلف الصحابة فِي معنَى الآية، فأخذ كل برأيه على منتهى نظره.

وقال ابن تيمية فِي كتاب[١٢] **ألفه في هذا النوع:** يجب أن يُعلم أن النبى ﷺ بيَّن لأصحابه معاني القرآن كما بيَّن لَهم ألفاظه، فقوله تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[١٣] يتناول هذا وهذا.

وقد قال أبو عبد الرحمن السلمي: حدثنا الذين كانوا يقرءون القرآن كعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهما: "أنَّهم كانوا إذا تعلموا من النَّبِي ﷺ عشر آيات؛ لَم يتجاوزوها حتَّى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعًا"[١٤].

---

(٩) قال في غاية البيان :" أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٤٢٥رقم٢٢٨٧) من طريق أبي عبد الله الميداني الخطيب عن أبي قريش عن يحيى بن سليمان بن فضلة عنه مالك بن أنس عنه به".

وفي إسناده من لم يتبين لي"اهـ.

(١٠) قال في غاية البيان :" صحيح: وقد سبق تخريجه في النوع الرابع والخمسين"اهـ.

(١١) قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٢٨٨٢) كتاب الجهاد باب فكاك الأسير عن أبي جحيفة قال: قلت لعلي :"هل عندكم شيء من الوحي إلا ما في كتاب الله ؟ قال: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة ما أعلمه إلا فهماً يعطيه الله رجلاً في القرآن وما في هذه الصحيفة قلت وما في الصحيفة قال العقل وفكاك الأسير وأن لا يقتل مسلم بكافر"اهـ

والحديث في صحيح مسلم (رقم١٣٧٠) وليس فيه ذكر الفهم.

(١٢) "مقدمة فِي أصول التفسير" (ص ٣٥- ٩٣).

(١٣) سورة النحل: ٤٤.

(١٤) قال في غاية البيان :" حسن: أخرجه ابن سعد في الطبقات (٦/ ١٧٢) وابن وضاح في ما جاء في البدع (١٨١رقم٢٧٥) والفريابي في فضائل القرآن (٢٤١رقم١٦٩) ومن طريقه الرازي في فضائل القرآن (١٢٧رقم٩٧) من طريق حماد بن زيد

وأخرجه الطحاوي في المشكل (٤/ ٨٣رقم١٤٥١، ١٤٥٢١) من طريق سفيان وهمام بن يحيى ثلاثتهم عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلمي عنه به .

ولهذا كانوا يبقون مدة فِي حفظ السورة.

وقال أنس: "كان الرجل إذا قرأ البقرة وآل عمران؛ جد فِي أعيننا". رواه أحمد فِي "مسنده"(١٥).

وأقام ابن عمر على حفظ البقرة ثَمان سنين. أخرجه فِي "الموطأ"(١٦).

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٦/ ١١٧رقم٢٩٩٢٩) وأحمد في المسند (٥/ ٤١٠) وأبو بكر ابن مجاهد في السبعة (٦٩) ومن طريقه أبو عمرو الداني في البيان في عد آي القرآن (٣٣) وأخرجه ابن جرير في التفسير (١/ ٨٠) والمستغفري في فضائل القرآن (١/ ٣٢٢رقم٣٦٠، ٣٦١) من طريقين آخرين عن عطاء بن السائب عنه به .

وأخرج ابن جرير في التفسير (١/ ٨٠) قال: حدثنا محمد بن علي بن الحسن بن شقيق المروزي سمعت أبي حدثنا الحسين بن واقد حدثنا الأعمش عن شَقيق عن ابن مسعود قال:" كانَ الرجل مِنَّا إذا تعلَّم عَشْر آياتٍ لم يجاوزهُنّ حتى يعرف معانيهُنَّ، والعملَ بهنَّ".

وإسناده صحيح.

وأخرجه المروزي في قيام الليل (٧٨-المختصر) عن ابن مسعود عنه به"اهـ.

(١٥) قال في غاية البيان :" صحيح: أخرجه ابن أبي شيبة في المسند (١/ ٥١-تخريج الكشاف) وأحمد في المسند (٣/ ١٢٠، ١٢١) وابن حبان في الصحيح (٣/ ١٩رقم٧٤٤) والبيهقي في إثبات عذاب (٥٦رقم٥٤) وفي السنن الصغرى (١/ ٥٦٨رقم١٠٥٤) وقوام السنة في دلائل النبوة للأصبهاني (١/ ٥٢رقم٣٥) من طرق عن حميد قال سمعت أنس بن مالك عنه به .

وأصل الحديث في الصحيحين؛ قال الزيلعي في تخريج الكشاف (١/ ٥١) :"الحديث في الصحيحين، ليس فيه وكان الرجل إذا قرأ البقرة وآل عمران جد فينا"اهـ.

(١٦) قال في غاية البيان :" ضعيف: أخرجه مالك في الموطأ (١/ ٢٠٥رقم٤٧٩) ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٣٣١رقم١٩٥٦) ومن طريق البيهقي ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣١/ ١٦٠) أنه بلغه:" أن عبد الله بن عمر مكث على سورة البقرة ثماني سنين يتعلمها".

وهذا من بلاغات الموطأ.

وأخرج البيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٣٣١رقم١٩٥٥) ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣١/ ١٦٠) من طريق إسحاق بن عيسى قال: سمعت مالكاً يوماً عاب العجلة في الأمور ثم قال :" قرأ ابن عمر البقرة في ثمان سنين".

وذلك أن الله قال: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ مُبَٰرَكٞ لِّيَدَّبَّرُوٓاْ ءَايَٰتِهِۦ﴾[١٧]، وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَۚ﴾[١٨]، وتدبُّر الكلام بدون فهم معانيه لا يُمكن.

وأيضًا، فالعادة تَمنع أن يقرأ قوم كتابًا فِي فن من العلم؛ كالطب والحساب ولا يستشرحونه، فكيف بكلام الله الذي هو فِي عصمتهم، وبه نجاتُهم وسعادتُهم، وقيام دينهم ودنياهم؟! ولهذا كان النِّزاع بين الصحابة فِي تفسير القرآن قليل جدًّا، وهو وإن كان بين التابعين أكثر منه بين الصحابة، فهو قليل بالنسبة إلَى ما بعدهم.

ومن التابعين من تلقى جميع التفسير عن الصحابة، وربَّما تكلموا فِي بعض ذلك بالاستنباط والاستدلال.

[**اختلاف السلف فِي التفسير**:]

والخلاف بين السلف فِي التفسير قليل، وغالب ما يصح عنهم من الخلاف يرجع إلَى اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد، وذلك صنفان:

أحدهما: أن يعبر واحد منهم عن المراد بعبارة غير عبارة صاحبه تدل على معنَى فِي المسمى غير الْمَعنَى الآخر مع اتِّحاد المسمى؛ كتفسيرهم: ﴿**الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ**﴾[١٩]:

- **بعضٌ**: بالقرآن؛ أي: إتباعه.

- **وبعضٌ**: بالإسلام، فالقولان متفقان؛ لأن دين الإسلام هو إتباع القرآن، ولكن كل منهما نبه على وصف غير الوصف الآخر، كما أن لفظ ﴿**صِرَاطَ**﴾ يُشعر بوصف ثالث، وكذلك قول من قال: هو السنة والجماعة، وقول من قال: هو طريق العبودية، وقول من قال: هو طاعة الله ورسوله[٢٠]... وأمثال ذلك، فهؤلاء كلهم أشاروا إلَى ذات واحدة، لكن وصفها

وإسناده صحيح إلى مالك، ومالك لم يدرك ابن عمر، فهو منقطع.

وأخرج ابن سعد في الطبقات الكبرى (٤/ ١٦٤) أخبرنا عبد الله بن جعفر حدثنا أبو المليح عن ميمون أن ابن عمر :"تعلم سورة البقرة في أربع سنين".

وإسناده صحيح"اهـ.

(١٧) سورة ص: ٢٩.

(١٨) سورة النساء: ٨٢.

(١٩) سورة الفاتحة: ٦.

(٢٠) قال في غاية البيان :" تفسير الصراط المستقيم بالقرآن: أخرجه وكيع (١/ ٣٨-الدر المنثور) ومن طريقه المروزي في السنة (١٢ رقم٢٤) وأخرجه ابن جرير في التفسير (١/ ٧٤) والطبراني في المعجم الكبير (٩/ ٢١٢رقم٩٠٣١) والحاكم في المستدرك (٢/ ٢٨٤) والثعلبي في التفسير (١/ ١٢٠) من

كل منهم بصفة من صفاتِها.

الثاني: أن يذكر كل منهم من الاسم العام بعض أنواعه على سبيل التمثيل وتنبيه المستمع على النوع، لا على سبيل الحد المطابق للمحدود فِي عمومه وخصوصه؛ مثاله ما نقل فِي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَاۖ فَمِنۡهُمۡ ظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ وَمِنۡهُم مُّقۡتَصِدٞ وَمِنۡهُمۡ سَابِقُۢ بِٱلۡخَيۡرَٰتِ﴾[٢١]، فمعلوم أن الظالِم لنفسه يتناول المضيع للواجبات والمنتهك للحرمات، والمقتصد يتناول فاعل الخيرات وتارك الْمُحرمات، والسابق: يدخل فيه من سبق فتقرب بالحسنات مع الواجبات، فالمقتصدون أصحاب اليمين، والسابقون السابقون أولئك المقربون.

ثُمَّ إن كلاً منهم يذكر هذا فِي نوع من أنواع الطاعات؛ كقول القائل: السابق الذي يصلي أول الوقت، والمقتصد الذي يصلي فِي أثنائه، والظالِم لنفسه الذي يؤخر العصر إلَى الاصفرار. أو يقول: السابق الْمُحسن بالصدقة مع الزكاة، والمقتصد الذي يؤدي الزكاة

طريقين عن أبي وائل عن عبد الله قال:" {الصراط المستقيم} هو كتاب الله ".

قال الحاكم:" هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه".

وإسناده صحيح.

وتفسيره بالإسلام: أخرجه وكيع (١/ ٣٨-الدر المنثور) ومن طريقه المروزي في السنة (١٢رقم٢٥) وأخرجه ابن جرير في التفسير (١/ ٧٤) والحاكم في المستدرك (٢/ ٤٨٤) والثعلبي في التفسير (١/ ١٢٠) من طريقين عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر بن عبد الله قال:" {الصراط المستقيم} هو الإسلام".

قال الحاكم:" هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه".

وإسناده حسن.

وتفسيره بالسنة والجماعة: أخرجه الثعلبي في التفسير (١/ ١٢١) سمعت أبا القاسم الحسن بن محمد يقول سمعت أبا نصر منصور بن عبد الله بهرات يقول سمعت أبا الحسن عمر بن واصل العنبري يقول سمعت سهل بن عبد الله التستري يقول:" طريق السنة والجماعة".

وإسناده ضعيف جداً؛ فيه: عمر بن واصل العنبري قال الذهبي في المغني في الضعفاء (٢/ ٤٧٥):" اتهمه الخطيب بالوضع وساق له حديثاً مكذوباً".

وتفسيره بطريق العبودية : ذكره الثعلبي في التفسير (١/ ١٢١) معلقاً منسوباً لأبي عثمان الداراني قال :" يعني: طريق العبودية "اهـ.

(٢١) سورة فاطر: ٣٢.

المفروضة فقط، والظالِم مانع الزكاة.

قال: وهذان الصنفان اللذان ذكرناهما فِي تنوع التفسير -تارة لتنوع الأسْمَاء والصفات، وتارة لذكر بعض أنواع المسمى- هو الغالب فِي تفسير سلف الأمة الذي يُظن أنه مختلف.

ومن التنازع الموجود عنهم ما يكون اللفظ فيه محتملاً للأمرين، إما لكونه مشتركًا فِي اللغة؛ كلفظ ﴿قَسْوَرَةٍ﴾[٢٢] الذي يراد به الرامي ويراد به الأسد، ولفظ: ﴿عَسْعَسَ﴾[٢٣] الذي يراد به إقبال الليل وإدباره. وإما لكونه متواطئًا فِي الأصل، لكن المراد به أحد النوعين أو أحد الشخصين؛ كالضمائر فِي قوله: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ﴾[٢٤] الآية، وكلفظ: ﴿ٱلْفَجْرِ﴾، ﴿وَٱلشَّفْعِ وَٱلْوَتْرِ﴾، ﴿وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾.... وأشباه ذلك.

فمثل هذا قد يجوز أن يراد به كل المعاني الَّتِي قالَها السلف، وقد لا يجوز ذلك.

فالأول: إما لكون الآية نزلت مرتين، فأريد بها هذا تارة، وهذا تارة، وإما لكون اللفظ المشترك يجوز أن يراد به معناه، وإما لكون اللفظ متواطئًا، فيكون عامًّا إذا لَم يكن لمخصصه موجب، فهذا النوع إذا صح فيه القولان؛ كان من الصنف الثاني.

ومن الأقوال الموجودة عنهم -ويجعلها بعض الناس اختلافًا- أن يعبروا عن المعاني بألفاظ متقاربة، كما إذا فسر بعضهم ﴿تُبْسَلَ﴾[٢٥] بـــ:(تُحبس)، وبعضهم بـــ:(تُرتَهن)[٢٦]؛ لأن كلاً منهما قريب من الآخر.

ثُمَّ قال: فصل: والاختلاف فِي التفسير على نوعين:

---

(٢٢) سورة المدثر: ٥١.

(٢٣) سورة التكوير: ١٧.

(٢٤) سورة النجم: ٨.

(٢٥) سورة الأنعام: ٧٠.

(٢٦) قال في غاية البيان :" تفسير تبسل بـ"تحبس": أخرجه عبد الرزاق في التفسير (٣/ ٢٩٥-الدر المنثور) ومن طريقه ابن جرير في التفسير (٧/ ٢٣٢) وكذا ابن أبي حاتم في التفسير (٤/ ١٣١٨رقم٧٤٥٤) وأخرجه ابن جرير في التفسير (٧/ ٢٣٢) عن معمر عن قتادة {أن تبسل نفس} قال :"تؤخذ فتحبس".

وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (٣/ ٢٩٥) لعبد بن حميد وابن المنذر .

وإسناده صحيح.

وتفسيره بـ"ترتهن": نقله النحاس في معاني القرآن (٢/ ٤٤٤) عن الفراء وكذا الثعلبي في التفسير (٤/ ١٥٨) وابن الجوزي في زاد المسير (٣/ ٦٥)"اهـ.

منه ما مستنده النقل فقط.

ومنه ما يُعلم بغير ذلك.

والمنقول: إما عن المعصوم أو غيره، ومنه ما يُمكن معرفة الصحيح منه من غيره، ومنه ما لا يُمكن ذلك.

وهذا القسم الذي لا يُمكن معرفة صحيحه من ضعيفه عامته مِمَّا لا فائدة فيه، ولا حاجة بنا إلَى معرفته، وذلك كاختلافهم فِي لون كلب أصحاب الكهف واسمه، وفِي البعض الذي ضُرب به القتيل من البقرة، وفِي قدر سفينة نوح وخشبها، وفِي اسم الغلام الذي قتله الخضر... ونحو ذلك، فهذه الأمور طريق العلم بِها النقل، فما كان منه منقولاً نقلاً صحيحًا عن النَّبِي ﷺ قُبل، وما لا بأن نُقل عن أهل الكتاب ككعب ووهب؛ وقف عن تصديقه وتكذيبه؛ لقوله ﷺ: «**إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم**»(٢٧).

وكذا ما نُقل عن بعض التابعين، وإن لَم يذكر أنه أخذه عن أهل الكتاب، فمتَى اختلف التابعون؛ لَم يكن بعض أقوالِهم حجة على بعض.

وما نُقل فِي ذلك عن الصحابة نقلاً صحيحًا؛ فالنفس إليه أسكن مِمَّا يُنقل عن التابعين؛ لأن احتمال أن يكون سمعه من النَّبِي ﷺ أو من بعض من سمعه منه أقوى، ولأن نقل الصحابة عن أهل الكتاب أقل من نقل التابعين، ومع جزم الصحابي بِما يقوله؛ كيف يقال: إنه أخذه عن أهل الكتاب وقد نُهوا عن تصديقهم؟!

وأما القسم الذي يُمكن معرفة الصحيح منه؛ فهذا موجود كثيرًا ولله الحمد، وإن قال الإمام

---

(٢٧)قال في غاية البيان :" صحيح: أخرج البخاري في الصحيح (رقم٦٩٢٨) كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة باب قول النبي ﷺ :" لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء" عن أبي هريرة قال:" كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام فقال رسول الله ﷺ:" لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم، وقولوا {آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل} الآية.

وأخرجه باللفظ الذي ذكره المصنف: عبد الرزاق في المصنف (٦/ ١١١رقم١٠١٦٠) ومن طريقه كلٌ من أبي داود في السنن (٣/ ٣١٨رقم٣٦٤٤) وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٤/ ١٤٠رقم٢١٢١) والطبراني في المعجم الكبير (٢٢/ ٣٤٩رقم٨٧٤) والثعلبي في التفسير (٧/ ٢٨٥) والبغوي في التفسير (٣/ ٤٧٠) وأخرجه أحمد في المسند (٤/ ١٣٦) وابن حبان في الصحيح (١٤/ ١٥١رقم٦٢٥٧) والطبراني في المعجم الكبير (٢٢/ ٣٤٩رقم٨٧٥) والبيهقي في السنن الكبرى (٢/ ١٠) من طرق عن الزهري عن ابن أبي نملة الأنصاري عن أبيه أبي نملة مرفوعاً.

وحسنه الألباني في السلسلة الصحيحة (٦/ ١/ ٧١٢/ رقم٢٨٠٠)"اهـ.

أحمد: "ثلاث ليس لَهَا أصل: التفسير والملاحم والمغازي"، وذلك لأن الغالب عليها المراسيل.

وأما ما يُعلم بالاستدلال لا بالنقل؛ فهذا أكثر ما فيه الخطأ من جهتين حدثتا بعد تفسير الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان؛ فإن التفاسير الَّتِي يُذكر فيها كلام هؤلاء صرفًا لا يكاد يوجد فيها شيء من هاتين الجهتين؛ مثل: "تفسير" عبد الرزاق، والفريابي، ووكيع، وعبد بن حميد، وإسحاق، وأمثالهم.

أحدهما: قوم اعتقدوا معاني، ثُمَّ أرادوا حمل ألفاظ القرآن عليها.

والثاني: قوم فسروا القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريده من كان من الناطقين بلغة العرب؛ من غير نظر إِلَى التكلم بالقرآن والْمنَزل عليه والْمُخاطب به.

فالأولون راعوا الْمَعنَى الذي رأوه من غير نظر إِلَى ما تستحقه ألفاظ القرآن من الدلالة والبيان، والآخرون راعوا مجرد اللفظ، وما يجوز أن يريد به العربي من غير نظر إِلَى ما يصلح للمتكلم وسياق الكلام.

ثُمَّ هؤلاء كثيرًا ما يغلطون فِي احتمال اللفظ لذلك الْمَعنَى فِي اللغة كما يغلط فِي ذلك الذين قبلهم، كما أن الأولين كثيرًا ما يغلطون فِي صحة الْمَعنَى الذي فسروا به القرآن كما يغلط فِي ذلك الآخرون، وإن كان نظر الأولين إِلَى الْمَعنَى أسبق، ونظر الآخرين إِلَى اللفظ أسبق.

والأولون صنفان: تارة يسلبون لفظ القرآن ما دل عليه وأريد به، وتارة يحملونه على ما لَم يدل عليه ولَم يُرد به، وفِي كلا الأمرين قد يكون ما قصدوا نفيه أو إثباته من الْمَعنَى باطلاً، فيكون خطؤهم فِي الدليل والمدلول، وقد يكون حقًّا، فيكون خطؤهم فِي الدليل لا فِي المدلول، فالذين أخطئوا فيهما – مثل طوائف من أهل البدع– اعتقدوا مذاهب باطلة، وعمدوا إِلَى القرآن فتأولوه على رأيهم، وليس لهم سلف من الصحابة والتابعين؛ لا فِي رأيهم، ولا فِي تفسيرهم، وقد صنفوا تفاسير على أصول مذهبهم؛ مثل تفسير عبد الرحمن بن كيسان الأصم، والجبائي، وعبد الجبار، والرماني، والزمخشري، وأمثالهم.

ومن هؤلاء من يكون حسن العبارة، يدس البدع فِي كلامه وأكثر الناس لا يعلمون؛ كصاحب "الكشاف" ونحوه، حتَّى يروج على خلق كثير من أهل السنة كثير من تفاسيرهم الباطلة.

وتفسير ابن عطية وأمثاله أتبع للسنة، وأسلم من البدعة، ولو ذكر كلام السلف المأثور عنهم على وجهه؛ لكان أحسن؛ فإنه كثيرًا ما ينقل من تفسير ابن جرير الطبري –وهو من أَجَلِّ التفاسير وأعظمها قدرًا– ثُمَّ إنه يدع ما ينقله عن السلف ويذكر ما يزعم أنه قول الْمُحققين، وإنَّما يعني بهم طائفة من أهل الكلام الذين قرروا أصولَهم بطرق من جنس ما قررت به المعتزلة أصولَهم، وإن كانوا أقرب إِلَى السنة من المعتزلة، لكن ينبغي أن يُعطى كل ذي حق حقه؛ فإن الصحابة والتابعين والأئمة إذا كان لهم فِي الآية تفسير، وجاء قوم فسروا الآية بقول آخر لأجل مذهب اعتقدوه –وذلك المذهب ليس من مذاهب الصحابة والتابعين– صار مشاركًا للمعتزلة وغيرهم من أهل البدع فِي مثل هذا.

وفِي الجملة؛ من عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلَى ما يخالف ذلك؛ كان مخطئًا فِي ذلك، بل مبتدعًا؛ لأنَّهم كانوا أعلم بتفسيره ومعانيه؛ كما أنَّهم أعلم بالحق الذي بعث الله به رسوله.

وأما الذين أخطئوا فِي الدليل لا المدلول؛ فمثل كثير من الصوفية والوعاظ والفقهاء، يفسرون القرآن بِمعانٍ صحيحة فِي نفسها، لكن القرآن لا يدل عليها؛ مثل كثير مِمَّا ذكره السلمي فِي "الحقائق"، فإن كان فيما ذكروه معانٍ باطلة؛ دخل فِي القسم الأول. انتهى كلام ابن تيمية ملخصًا، وهو نفيس جدًّا.

تنبيه:

من المهم معرفة التفاسير الواردة عن الصحابة بحسب قراءة مخصوصة، وذلك أنه قد يرد عنهم تفسيران فِي الآية الواحدة مختلفان، فيُظن اختلافًا، وليس باختلاف، وإنَّما كل تفسير على قراءة، وقد تعرض السلف لذلك.

فأخرج ابن جرير فِي قوله تعالى: ﴿لَقَالُوٓاْ إِنَّمَا سُكِّرَتۡ أَبۡصَٰرُنَا﴾[٢٨] من طرق عن ابن عباس وغيره: أن ﴿سُكِّرَتۡ﴾ بِمعنَى: سدت[٢٩]، ومن طرق أنَّها بِمعنَى: أخذت[٣٠].

---

(٢٨) سورة الحجر: ١٥.

(٢٩) قال في غاية البيان :" علق البخاري في الصحيح كتاب التفسير باب تفسير سورة الحجر عن ابن عباس أنه قال {سكرت} :"غشيت".

وهذا التفسير وصله ابن أبي حاتم (٤/ ٢٣٣-التغليق): ثنا أبي ثنا أبو صالح عن معاوية عن علي عن ابن عباس عنه به.

وإسناده حسن.

وأخرج ابن جرير في التفسير (١٤/ ١٢) من طريقين عن ابن أبي نجيح عن مجاهد في قوله {سكرت أبصارنا} قال :"سدت".

وأخرجه ابن جرير في التفسير (١٤/ ١٢) حدثنا القاسم ثنا الحسين ثني حجاج عن ابن جريج عن مجاهد مثله

وهذا أثر حسن .

وأخرج ابن جرير في التفسير (١٤/ ١٢) حدثنا الحسن بن محمد ثنا حجاج بن محمد عن ابن جريج قال أخبرني ابن كثير قال:" سدت".

وإسناده صحيح.

ثُمَّ أخرج عن قتادة؛ قال: "من قرأ ﴿سُكِّرَتْ﴾ مشددة؛ فإنَّما يعني: سدت، ومن قرأ (سكرت) مخففة؛ فإنه يعني: سُحِرَت"(٣١).

وهذا الجمع من قتادة نفيس بديع.

وأمثلة هذا النوع كثيرة، والكافل ببيانِها كتابنا "أسرار التنْزيل".

[العلوم التِي يحتاجها من يتصدى للتفسير:]

قال بعضهم: اختلف الناس فِي تفسير القرآن؛ هل يجوز لكل أحد الخوض فيه؟

فقال قوم: لا يجوز لأحد أن يتعاطى تفسير شيء من القرآن، وإن كان عالِمًا أديبًا متسعًا فِي معرفة الأدلة والفقه والنحو والأخبار والآثار، وليس له إلا أن ينتهي إلَى ما روي عن النَّبِي ﷺ فِي ذلك.

[وقد رد هذا:]

وأخرج ابن جرير في التفسير (١٤/ ١٢) حدثت عن الحسين عن أبي معاذ عن عبيد عن الضحاك يقول في قوله {سكرت أبصارنا} يعني :"سدت".

وإسناده ضعيف؛ فيه: مبهم"اهـ.

(٣٠) قال في غاية البيان :" أخرج ابن جرير في التفسير (١٤/ ١٢) حدثنا محمد بن عبد الأعلى قال ثنا محمد بن ثور عن معمر عن قتادة عن ابن عباس {لقالوا إنما سكرت أبصارنا} يقول :"أخذت أبصارنا".

وإسناده ضعيف؛ فيه انقطاع بين قتادة وابن عباس ، انظر: جامع التحصيل(٢٥٤) للعلائي

وأخرجه ابن جرير في التفسير (١٤/ ١٢) حدثنا القاسم ثنا الحسين ثنا أبو سفيان عن معمر عن قتادة {لقالوا إنما سكرت أبصارنا} يقول:" سحرت أبصارنا يقول أخذت أبصارنا".

وإسناده حسن"اهـ.

(٣١) قال في غاية البيان :"ضعيف: أخرج ابن جرير في التفسير (١٤/ ١٢) حدثني المثنى ثنا إسحاق ثنا عبد الرحمن بن أبي حماد ثنا شيبان عن قتادة عنه به .

إسناده ضعيف؛ فيه: إسحاق بن ا لحجاج المقرئ لم أقف فيه على جرح ولا تعديل، وفيه: عبد الرحمن بن أبي حماد شُكَيْل الأسدي مولاهم المقرئ الكوفي، قال عنه الدارقطني في العلل (٣/ ١٩٧) :"هو من كبار أصحاب حمزة وأبي بكر بن عياش في القراءة"اهـ ، وذكره ابن أبي حاتم في الجرح (٥/ ٢٤٤) وقال :"روى عنه يوسف بن عدي وأبو سعيد الأشج وهارون بن حاتم وإسحاق بن الحجاج الرازي الطاحوني ومحمد بن إسماعيل الأحمسي"اهـ.

قال أبو حيان[٣٢]: ذهب بعض من عاصرناه إلَى أن علم التفسير مضطر إلَى النقل فِي فهم معاني تركيبه بالإسناد إلَى مجاهد وطاوس وعكرمة وأضرابِهم، وأن فهم الآيات يتوقف على ذلك.

قال: وليس كذلك.

وقال الزركشي بعد حكاية ذلك: الحق أن علم التفسير منه ما يتوقف على النقل؛ كسبب النُّزول والنسخ وتبيين الْمُجمل، ومنه ما لا يتوقف، ويكفي فِي تحصيل الثقة على الوجه المعتبر.

قال: وكأن السبب فِي اصطلاح كثير على التفرقة بين التفسير والتأويل، والتمييز بين المنقول والمستنبط؛ ليحمل على الاعتماد فِي المنقول، وعلى النظر فِي المستنبط.

قال: واعلم أن القرآن قسمان: قسم ورد تفسيره بالنقل، وقسم لَم يرد:

- **والأول**: إما أن يرد عن النَّبِي ﷺ أو الصحابة أو رءوس التابعين.

فالأول يبحث فيه عن صحة السند.

والثاني: ينظر فِي تفسير الصحابي، فإن فسره من حيث اللغة؛ فهم أهل اللسان؛ فلا شك فِي اعتمادهم، أو بِما شاهده من الأسباب والقرائن؛ فلا شك فيه، وحينئذٍ إن تعارضت أقوال جماعة من الصحابة، فإن أمكن الجمع فذاك، وإن تعذر قُدِّم ابن عباس؛ لأن النَّبِي ﷺ بشَّره بذلك، حيث قال: «**اللهم علِّمه التأويل**»[٣٣]، وقد رجح الشافعي قول زيد في الفرائض؛ لحديث: «**أفرضكم زيد**»[٣٤].

---

(٣٢) "البحر المحيط" (١/ ٥).

(٣٣) قال في غاية البيان :" صحيح: تقدم تخريجه في النوع الرابع والخمسين"اهـ.

(٣٤) قال في غاية البيان :" حسن : أخرجه ابن سعد في الطبقات (٢/ ٣٥٩) وأحمد في المسند (٣/ ١٨٤) ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٤/ ١٣٦) وأخرجه أحمد في المسند (٣/ ٢٨١) والترمذي في السنن (٥/ ٦٦٤رقم٣٧٩١) والنسائي في السنن الكبرى (٥/ ٦٧رقم٨٢٤٢) وابن ماجه في السنن (١/ ٥٥رقم١٥٤، ١٥٥) وابن حبان في الصحيح (١٦/ ٧٤رقم٧١٣١٩) والحاكم في المستدرك (٣/ ٤٧٧) والبيهقي في معرفة السنن (٥/ ٤٥رقم٣٨٤٢) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٨/ ٣٩٩-٤٠١) والضياء في المختارة (٦/ ٢٢٥، ٢٢٧رقم٢٢٤٢،٢٢٤٠) من طرق عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أنس بلفظ :" وأفرضهم زيد". وفي لفظ:"وأعلمهم بالفرائض زيد" قال الترمذي :"هذا حديث حسن صحيح".

قال الحافظ في فتح الباري (١٢/ ٢٠) :"حديث حسن؛ وله متابعات وشواهد".

وقال في الإصابة (٢/ ٥٩٤) :" رواه أحمد بإسناد صحيح، وقيل إنه معلول".

وأما ما ورد عن التابعين؛ فحيث جاز الاعتماد فيما سبق، فكذلك هنا، وإلا وجب الاجتهاد.

- وأما ما لَم يرد فيه نقل؛ فهو قليل، وطريق التوصل إلَى فهمه النظر إلَى مفردات الألفاظ من لغة العرب ومدلولاتِها واستعمالِها بحسب السياق، وهذا يعتنِي به الراغب كثيرًا فِي كتاب "المفردات"، فيذكر قيدًا زائدًا على أهل اللغة فِي تفسير مدلول اللفظ؛ لأنه اقتضاه السياق. انتهى.

ومنهم من قال: يجوز تفسيره لمن كان جامعًا للعلوم الَّتِي يحتاج المفسر إليها، وهي خمسة عشر علمًا.

أحدها: اللغة؛ لأن بِها يُعرف شرح مفردات الألفاظ ومدلولاتِها بحسب الوضع، ولا يكفي فِي حقه معرفة اليسير منها، فقد يكون اللفظ مشتركًا وهو يعلم أحد المعنيين والمراد الآخر.

الثاني: النحو؛ لأن الْمَعنَى يتغير ويختلف باختلاف الإعراب، فلابد من اعتباره.

الثالث: التصريف؛ لأن به تُعرف الأبنية والصيغ، قال ابن فارس: ومن فاته علمه فاته المعظم؛ لأن (وجد) مثلاً كلمة مبهمة، فإذا صرفناها اتضحت بِمصادرها.

الرابع: الاشتقاق؛ لأن الاسم إذا كان اشتقاقه من مادتين مختلفتين؛ اختلف الْمَعنَى باختلافهما؛ كالمسيح؛ هل هو من السياحة أو المسح؟

الخامس والسادس والسابع: المعاني والبيان والبديع؛ لأنه يُعرف بالأول خواص تراكيب الكلام من جهة إفادتِها الْمَعنَى، وبالثاني خواصها من حيث اختلافها بِحسب وضوح الدلالة وخفائها، وبالثالث وجوه تحسين الكلام، وهذه العلوم الثلاثة هي علوم البلاغة، وهي من أعظم أركان المفسر؛ لأنه لابد له من مراعاة ما يقتضيه الإعجاز، وإنَّما يدرك بِهذه العلوم.

الثامن: علم القراءات؛ لأن به يُعرف كيفية النطق بالقرآن، وبالقراءات يترجح بعض الوجوه الْمُحتملة على بعض.

التاسع: أصول الدين بِما فِي القرآن من الآيات الدالة بظاهرها على ما لا يجوز على الله تعالى، فالأصولي يؤول ذلك ويستدل على ما يستحيل وما يجب وما يجوز[٣٥].

العاشر: أصول الفقه؛ إذ به يُعرف وجه الاستدلال على الأحكام والاستنباط.

وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي (رقم٣٧٩١)"اهـ.

(٣٥) ليس فِي ظاهر الآيات القرآنية ما لا يجوز على الله، وهذا الكلام من السيوطي بحسب اعتقاده الذي يخالف فِي بعضه أهل السنة والجماعة، وانظر ما كتبه العلامة مُحَمَّد الأمين الشنقيطي حول نحو هذه المقالة فِي "أضواء البيان" (٧/ ٤٣٧- ٤٤٣).

الحادي عشر: أسباب النُّزول والقصص؛ إذ بسبب النُّزول يُعرف معنَى الآية الْمنَزلة فيه بحسب ما أُنزلت فيه.

الثاني عشر: الناسخ والمنسوخ ليعلم الْمُحكم من غيره.

الثالث عشر: الفقه.

الرابع عشر: الأحاديث المبينة لتفسير الْمُجمل والمبهم.

الخامس عشر: علم الموهبة، وهو علم يورثه الله تعالى لِمن عمل بِما علم، وإليه الإشارة بحديث: «**من عمل بِما علم؛ ورثه الله علم ما لَم يعلم**»(٣٦).

قال فِي "البرهان": اعلم أنه لا يحصل للناظر فهم معاني الوحي ولا يظهر له أسراره وفِي قلبه بدعة، أو كبر، أو هوى، أو حب الدنيا، أو وهو مُصِرٌّ على ذنب، أو غير متحقق بالإيْمان، أو ضعيف التحقيق، أو يعتمد على قول مفسر ليس عنده علم، أو راجع إِلَى معقوله، وهذه كلها حجب وموانع بعضها آكد من بعض.

[**قال السيوطي**:] ومن هذا الْمَعنَى قوله: ﴿سَأَصۡرِفُ عَنۡ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ﴾(٣٧).

قال سفيان بن عيينة: يقول: "أنزع عنهم فهم القرآن". أخرجه ابن أبي حاتم(٣٨).

---

(٣٦) قال في غاية البيان :" موضوع: أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (١٠/ ١٤) من طريق أحمد بن حنبل عن يزيد بن هارون عن حميد الطويل عن أنس بن مالك عنه به مرفوعاً .

قال أبو نعيم:" ذكر أحمد بن حنبل هذا الكلام عن بعض التابعين عن عيسى بن مريم عليه السلام فوهم بعض الرواة أنه ذكره عن النبي ﷺ؛ فوضع هذا الإسناد عليه؛ لسهولته وقربه وهذا الحديث لا يحتمل بهذا الإسناد عن أحمد بن حنبل".

والحديث ذكره الشوكاني في الفوائد المجموعة (٢٨٦)"اهـ

(٣٧) سورة الأعراف: ١٤٦.

(٣٨)قال في غاية البيان :" حسن: أخرجه ابن جرير في التفسير (٩/ ٦٠) حدثنا أحمد بن منصور المروزي قال ثني محمد بن عبد الله بن بكر عن سفيان عنه به .

وإسناده حسن.

وأخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (٥/ ١٥٦٧رقم٨٩٨٣) وأبو الشيخ في العظمة (١/ ٣١٥رقم٥٨) عن أحمد بن منصور عن عبد الرحيم بن الحسن الصفار عن سفيان بن عيينة عنه به .

وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (٣/ ٥٦٢) لابن المنذر"اهـ.

قال: ولعلك تستشكل علم الموهبة، وتقول: هذا شيء ليس فِي قدرة الإنسان، وليس كما ظننت من الإشكال، والطريق فِي تحصيله ارتكاب الأسباب الموجبة له من العمل والزهد.

قال ابن أبي الدنيا: وعلوم القرآن وما يستنبط منه بحر لا ساحل له.

قال: فهذه العلوم -الَّتِي هي كالآلة للمفسر- لا يكون مفسرًا إلا بتحصيلها، فمن فسر بدونِها؛ كان مفسرًا بالرأي المنهي عنه، وإذا فسر مع حصولِها؛ لَم يكن مفسرًا بالرأي المنهي عنه.

قال: والصحابة والتابعون كان عندهم علوم العربية بالطبع لا بالاكتساب واستفادوا العلوم الأخرى من النَّبِي ﷺ.

[حكم التفسير بالرأي:]

[قال الزركشي:] لا يجوز تفسير القرآن بمجرد الرأي والاجتهاد من غير أصل؛ قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾(٣٩)، وقال: ﴿وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾(٤٠)، وقال: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾(٤١)، فأضاف البيان إليه.

وقال ﷺ: «**من تكلم فِي القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ**». أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي(٤٢).

---

(٣٩) سورة الإسراء: ٣٦.

(٤٠) سورة البقرة: ١٦٩.

(٤١) سورة النحل: ٤٤.

(٤٢)قال في غاية البيان :" ضعيف: أخرجه ابن أبي حاتم في علل الحديث (٢/ ٦٤رقم١٦٨٠) وأبو داود في السنن (٣/ ٣٢٠رقم٣٦٥٢) والترمذي في السنن (٥/ ٢٠٠رقم٢٩٥٢) والنسائي في السنن الكبرى (٥/ ٣١رقم٨٠٨٦) وأبو يعلى في المسند (٣/ ٩٠رقم١٥٢٠) وابن جرير في التفسير (١/ ٧٩) والروياني في المسند (٢/ ١٤٥رقم٩٦٨) والطبراني في المعجم الأوسط (٥/ ٢٠٨رقم٥١٠١) وفي الكبير (٢/ ١٦٣رقم١٦٧٢) والمستغفري في فضائل القرآن (١/ ٢٩٩رقم٣٠٩) والبيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٤٢٣رقم٢٢٧٧) من طرق عن سهيل عن أبي عمران الجوني عن جندب مرفوعاً.

قال الطبراني :" لم يسند سهيل بن أبي حزم عن أبي عمران الجوني إلا هذا الحديث".

والحديث أعله أبو حاتم كما في علل الحديث (٢/ ٦٤رقم١٦٨٠) لابنه.

وضعفه الألباني في ضعيف سنن الترمذي (رقم٢٩٥٢)"اهـ.

وقال: «**من قال فِي الحديث بغير علم؛ فليتبوأ مقعده من النار**». أخرجه أبو داود[٤٣].

قال البيهقي فِي الحديث الأول: هذا إن صح فإنَّما أراد -والله أعلم- الرأي الذي يغلب من غير دليل قام عليه، وأما الذي يسنده برهان؛ فالقول به جائز.

وقال فِي "المدخل": فِي هذا الحديث نظر، وإن صح فإنَّما أراد به -والله أعلم- فقد الطريق، فسبيله أن يرجع فِي تفسيره ألفاظه إلَى أهل اللغة، وفِي معرفة ناسخه ومنسوخه وسبب نزولِها وما يحتاج فيه إلَى بيانه إلَى أخبار الصحابة الذين شاهدوا تنزيله وأدوا إلينا من السنن ما يكون بيانًا لكتاب الله تعالى؛ قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[٤٤]، فما ورد بيانه عن صاحب الشرع؛ ففيه كفاية عن ذكره من بعده، وما لَم يرد عنه بيانه؛ ففيه حينئذٍ فكرة أهل العلم بعده؛ ليستدلوا بِما ورد بيانه على ما لَم يرد.

قال: وقد يكون المراد به: من قال فيه برأيه من غير معرفة منه بأصول العلم وفروعه؛ فيكون موافقته للصواب -إن وافقه من حيث لا يعرفه- غير محمودة.

وقال ابن الأنباري فِي الحديث الأول: حمله بعض أهل العلم على أن الرأي معنَي به الهوى، فمن قال فِي القرآن قولاً يوافق هواه، فلم يأخذه عن أئمة السلف وأصاب؛ فقد أخطأ؛ لِحكمه على القرآن بِما لا يعرف أصله، ولا يقف على مذاهب أهل الأثر والنقل فيه.

وقال فِي الحديث الثاني: له معنيان:

أحدهما: من قال فِي مشكل القرآن بِما لا يُعرف من مذهب الأوائل من الصحابة

---

(٤٣) قال في غاية البيان :" ضعيف: أخرجه أحمد في المسند (١/ ٢٣٣، ٢٦٩) والترمذي في السنن (٥/ ١٩٩رقم٢٩٥٠) والنسائي في السنن الكبرى (٥/ ٣٠رقم٨٠٨٤، ٨٠٨٥) وابن جرير في التفسير (١/ ٧٧-٧٨) والمستغفري في فضائل القرآن (١/ ٢٩٩رقم٣٠٦، ٣٠٧) والبيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٤٢٣رقم٢٢٧٥،٢٢٧٦) والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ١٩٣رقم١٥٨٤) وابن حزم في الإحكام (٦/ ٢١٠) من طرق عن عبد الأعلى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عنه به مرفوعاً .

وإسناده ضعيف؛ فيه: عبد الأعلى الثعلبي، ضعيف.

وقد اضطرب فيه؛ فرواه موقوفاً: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٦/ ١٣٦رقم٣٠١٠١) والمستغفري في فضائل القرآن (١/ ٢٩٩رقم٣٠٨) عن وكيع عن عبد الأعلى عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال:" من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار".

وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة (٤/ ٢٦٥رقم١٧٨٣)" اهـ.

(٤٤) سورة النحل: ٤٤.

والتابعين؛ فهو متعرض لسخط الله تعالى. والآخر -وهو الأصح-: من قال فِي القرآن قولاً يعلم أن الحق غيره؛ فليتبوأ مقعده من النار.

قال أبو الليث: النهى إنَّما انصرف إلَى المتشابه منه، لا إلَى جميعه؛ كما قال تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ﴾(٤٥)؛ لأن القرآن إنَّما نزل حجة عن الخلق، فلو لم يجز التفسير؛ لم تكن الحجة بالغة.

فإذا كان كذلك؛ جاز لِمن عرف لغات العرب وأسباب النُّزول أن يفسره، وأما من لَم يعرف وجوه اللغة؛ فلا يجوز أن يفسره إلا بِمقدار ما سمع، فيكون ذلك على وجه الحكاية لا على وجه التفسير، ولو أنه يعلم التفسير، وأراد أن يستخرج من الآية حكمًا أو دليل الحكم؛ فلا بأس به، ولو قال: المراد من الآية كذا؛ من غير أن يسمع فيه شيئًا؛ فلا يحل، وهو الذي نَهى عنه.

وقال الماوردي: قد حمل بعض المتورعة هذا الحديث على ظاهره، وامتنع من أن يستنبط معاني القرآن باجتهاده، ولو صحبتها الشواهد، ولَم يعارض شواهدها نص صريح، وهذا عدول عما تُعُبِّدنا بمعرفته من النظر فِي القرآن واستنباط الأحكام؛ كما قال تعالى: ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾(٤٦)، ولو صح ما ذهب إليه؛ لَم يعلم شيء بالاستنباط، ولَما فهم الأكثرون من كتاب الله شيئًا.

وإن صح الحديث؛ فتأويله أن من تكلم فِي القرآن بِمجرد رأيه ولَم يعرج على سوى لفظه، وأصاب الحق؛ فقد أخطأ الطريق، وإصابته الحق اتفاق؛ إذ الغرض أنه مجرد رأي لا شاهد له.

وفِي الحديث: «**القرآن ذلول ذو وجوه، فاحملوه على أحسن الوجوه**». أخرجه أبو نعيم(٤٧)

---

(٤٥) سورة آل عمران: ٧.

(٤٦) سورة النساء: ٣٣.

(٤٧)قال في غاية البيان :" ضعيف: أخرجه الدارقطني في السنن (٤/ ١٤٤) نا محمد بن مخلد بن حفص نا القاسم بن الفضل بن بزيع نا زكريا بن عطية نا سعيد بن خالد حدثني محمد بن عثمان عن عمرو بن دينار عن ابن عباس عنه به .

قال الألباني في السلسلة الضعيفة (٣/ ١٢٧رقم١٠٣٦) :" هذا سند ضعيف جداً، وفيه علل ثلاث :

الأولى : جهالة محمد بن عثمان قال ابن أبي حاتم (٤/ ١/ ٢٤): سمعت أبي يقول : هو مجهول.

الثانية : سعيد بن خالد، لم أعرفه .

الثالثة : زكريا بن عطية قال ابن أبي حاتم (١/ ٢/ ٥٩٩) : سألت أبي عنه فقال: منكر الحديث. وقال العقيلي: هو مجهول" اهـ.

وغيره من حديث ابن عباس.

فقوله: «**ذلول**» يحتمل معنيين:

أحدهما: أنه مطيع لِحامليه، تنطق به ألسنتهم.

والثاني: أنه موضح لمعانيه، حَتَّى لا تقتصر عنه أفهام الْمُجتهدين.

وقوله: «**ذو وجوه**» يحتمل معنيين:

أحدهما: أن من ألفاظه ما يحتمل وجوهًا من التأويل.

والثاني: أنه قد جمع وجوهًا من الأوامر والنواهي والترغيب والترهيب والتحليل والتحريم.

وقوله: «**فاحملوه على أحسن وجوهه**» يحتمل معنيين:

أحدهما: الحمل على أحسن معانيه.

والثاني: أحسن ما فيه من العزائم دون الرخص، والعفو دون الانتقام. وفيه دلالة ظاهرة على جواز الاستنباط والاجتهاد فِي كتاب الله تعالى.

وقال ابن النقيب: جملة ما تحصل فِي معنَى حديث التفسير بالرأي خمسة أقوال:

أحدها: التفسير من غير حصول العلوم، الَّتِي يجوز معها التفسير.

الثاني: تفسير المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله.

الثالث: التفسير المقرر للمذهب الفاسد، بأن يجعل المذهب أصلاً والتفسير تابعًا، فيرد إليه بأي طريق أمكن وإن كان ضعيفًا.

الرابع: التفسير بأن مراد الله كذا على القطع من غير دليل.

الخامس: التفسير بالاستحسان والهوى.

ثُمَّ قال: واعلم أن علوم القرآن ثلاثة أقسام:

الأول: علم لَم يُطلع الله عليه أحدًا من خلقه، وهو ما استأثر به من علوم أسرار كتابه من

قلت: سعيد بن خالد هو الخزاعي، ضعيف، كما قال الحافظ في التقريب (٣٧٦رقم٢٣٠٦).

وأخرجه ابن حزم في الإحكام (٣/ ٢٨٠) من طريق ابن وهب عن خالد بن حميد عن يحيى بن أبي أسيد أن رسول الله ﷺ قال:" إن القرآن ذلول ذو وجوه فاتقوا ذله وكثرة وجوهه".

قال ابن حزم :"مرسل".

ويحيى بن أبي أسيد أبو مالك المصري، ذكره البخاري في التاريخ الكبير (٨/ ٢٦١) وقال :" روى عنه عمرو بن الحارث وحيوة بن شريح يعد في المصريين"

وذكره ابن ماكولا في الإكمال (١/ ٧١) وقال :" روى عنه نافع بن يزيد وحيوة بن شريح وخالد بن حميد ويحيى بن أيوب المصريون". وذكره ابن حبان في الثقات (٩/ ٢٥١)اهـ.

معرفة كنه ذاته وغيوبه الَّتِي لا يعلمها إلا هو، وهذا لا يجوز لأحد الكلام فيه بوجه من الوجوه إجماعًا.

الثاني: ما أطلع الله عليه نبيه من أسرار الكتاب واختصه به، وهذا لا يجوز الكلام فيه إلا له ﷺ، أو لِمن أذن له. قال: وأوائل السور من هذا القسم، وقيل: من القسم الأول.

الثالث: علوم علَّمها الله نبيه مِمَّا أودع كتابه من المعاني الجلية والخفية وأمره بتعليمها، وهذا ينقسم إلَى قسمين:

– منه ما لا يجوز الكلام فيه إلا بطريق السمع، وهو أسباب النُّزول والناسخ والمنسوخ، والقراءات، واللغات، وقصص الأمم الماضية، وأخبار ما هو كائن من الحوادث، وأمور الحشر والمعاد.

– ومنه ما يؤخذ بطريق النظر والاستدلال والاستنباط والاستخراج من الألفاظ، وهو قسمان:

قسم اختلفوا فِي جوازه، وهو تأويل الآيات المتشابِهات فِي الصفات.

وقسم اتفقوا عليه: وهو استنباط الأحكام الأصلية والفرعية والإعرابية؛ لأن مبناها على الأقيسة، وكذلك فنون البلاغة وضروب المواعظ والحكم والإشارات لا يَمتنع استنباطها منه واستخراجها لمن له أهلية. انتهى ملخصًا.

وقد أخرج ابن جرير وغيره من طرق عن ابن عباس؛ قال: "التفسير أربعة أوجه: وجه تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يُعذر أحد بِجهالته، وتفسير تعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله تعالى"(٤٨).

ثم رواه مرفوعًا بسند ضعيف بلفظ: «**أُنزل القرآن على أربعة أحرف: حلال وحرام لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير تفسره العرب، وتفسير تفسره العلماء، ومتشابه لا يعلمه إلا الله تعالى، ومن ادعى علمه سوى الله تعالى؛ فهو كاذب**»(٤٩).

قال الزركشي فِي "البرهان"(٥٠) فِي قول ابن عباس: هذا تقسيم صحيح:

– فأما الذي تعرفه العرب؛ فهو الذي يرجع إلَى لسانِهم، وذلك اللغة والإعراب:

فأما اللغة؛ فعلى المفسر معرفة معانيها ومسميات أسمائها، ولا يلزم ذلك القارئ، ثُمَّ إن كان ما تتضمنه ألفاظها يوجب العمل دون العلم؛ كفى فيه خبر الواحد والاثنين، والاستشهاد بالبيت والبيتين، وإن كان يوجب العلم؛ لَم يكف ذلك، بل لابد أن يستفيض ذلك اللفظ وتكثر شواهده من الشعر.

وأما الإعراب؛ فما كان اختلافه محيلاً للمعنَى؛ وجب على المفسر والقارئ تعلُّمه؛ ليتوصل

---

(٤٨) قال في غاية البيان :" حسن: وقد سبق تخريجه في النوع الثاني والخمسين"اهـ.

(٤٩) قال في غاية البيان :" ضعيف جداً: وقد سبق تخريجه في النوع الثاني والخمسين"اهـ.

(٥٠) (٢/ ١٦٤ – ١٦٨)، والزيادة منه.

المفسر إلَى معرفة الحكم، ويسلم القارئ من اللحن، وإن لَم يكن محيلاً للمعنَى؛ وجب تعلُّمه على القارئ؛ ليسلم من اللحن، ولا يجب على المفسر؛ لوصوله إلَى المقصود بدونه [على أن جهله نقص فِي حق الجميع].

– وأما ما لا يُعذر أحد بجهله؛ فهو ما تتبادر الأفهام إلَى معرفة معناه من النصوص المتضمنة شرائع الأحكام ودلائل التوحيد، وكل لفظ أفاد معنًى جليًّا يعلم أنه مراد الله تعالى، فهذا القسم لا يلتبس تأويله؛ إذ كل أحد يدرك معنَى التوحيد من قوله تعالى: ﴿فَٱعۡلَمۡ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾(٥١)، وأنه لا شريك له فِي الإلَهية، وإن لَم يعلم أن (لا) موضوعة فِي اللغة للنفي، و(إلا) للإثبات، وأن مقتضى هذه الكلمة الحصر، ويعلم كل أحد بالضرورة أن مقتضى قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾(٥٢) ونحوها من الأوامر: طلب إدخال المأمور به فِي الوجود، وإن لَم يعلم أن صيغة (افعل) للوجوب، فما كان من هذا القسم لا يُعذر أحد يدعي الجهل بِمعاني ألفاظه؛ لأنَّها معلومة لكل أحد بالضرورة.

– وأما ما لا يعلمه إلا الله تعالى؛ فهو ما يجري مجرى الغيوب؛ نحو الآي المتضمنة قيام الساعة وتفسير الروح والحروف المقطعة، وكل متشابه فِي القرآن عند أهل الحق؛ فلا مساغ للاجتهاد فِي تفسيره، ولا طريق إلَى ذلك إلا بالتوقيف بنص من القرآن أو الحديث أو إجماع الأمة على تأويله.

– وأما ما يعلمه العلماء ويرجع إلَى اجتهادهم؛ فهو الذي يغلب عليه إطلاق التأويل، وذلك استنباط الأحكام، وبيان الْمُجمل، وتخصيص العموم، وكل لفظ احتمل معنيين فصاعدًا؛ فهو الذي لا يُجَوِّز العلماء الاجتهاد فيه، وعليهم اعتماد الشواهد والدلائل دون مجرد الرأي، فإن كان أحد المعنيين أظهر؛ وجب الحمل عليه؛ إلا أن يقوم دليل على أن المراد هو الخفي، وإن استويا –والاستعمال فيهما حقيقة، لكن فِي أحدهما حقيقة لغوية أو عرفية، وفِي الآخر شرعية–؛ فالحمل على الشرعية أولى؛ إلا أن يدل دليل على إرادة اللغوية؛ كما فِي ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾(٥٣)، ولو كان فِي أحدهما عرفية والآخر لغوية؛ فالحمل على العرفية أولى؛ [لطريانِها على اللغة، ولو دار بين الشرعية والعرفية؛ فالشرعية أولى؛ لأن الشرع ألزم].

فإن تنافى اجتماعهما، ولَم يُمكن إرادتُهما باللفظ الواحد؛ كالقرء للحيض والطهر؛ اجتهد فِي المراد منهما بالأمارات الدالة عليه، فما ظَنَّه فهو مراد الله فِي حقه، وإن لَم يظهر له

---

(٥١) سورة مُحَمَّد: ١٩.

(٥٢) سورة البقرة: ٤٣.

(٥٣) سورة التوبة: ١٠٣.

شيء؛ فهل يتخير فِي الحمل على أيهما شاء، أو يأخذ بالأغلظ حكمًا، أو بالأخف؟ أقوال.

وإن لَم يتنافيا؛ وجب الحمل عليهما عند الْمُحققين، ويكون ذلك أبلغ من الإعجاز والفصاحة؛ إلا إن دل دليل على إرادة أحدهما.

إذا عرف ذلك؛ فينَزل حديث: «**من تكلم فِي القرآن بغير علم؛ فليتبوأ مقعده من النار**»[٥٤]. على قسمين من هذه الأربعة:

أحدهما: تفسير اللفظ؛ لاحتياج المفسر له إلَى التبحر فِي معرفة لسان العرب.

والثاني: حمل اللفظ الْمُحتمل على أحد معنييه؛ لاحتياج ذلك إلَى معرفة أنواع من العلوم، والتبحر فِي العربية واللغة، ومن علم الأصول ما يدرك به حدود الأشياء، وصيغ الأمر والنهي والخبر، والْمُجمل والْمبين، والعموم والخصوص، والمطلق والمقيد، والْمُحكم والمتشابه، والظاهر والمؤول، والحقيقة والْمَجاز، والصريح والكناية، ومن الفروع ما يدرك به الاستنباط والاستدلال على هذا أقل ما يحتاج إليه، ومع ذلك فهو على خطر، فعليه أن يقول: يحتمل كذا، ولا يجزم إلا فِي حكم اضطر إلَى الفتوى به، فأدى [اجتهاده إليه]، فيحرم خلافه، مع تجويز خلافه عند الله. انتهى.

فصل [فِي تفسير الصوفية]

وأما كلام الصوفية فِي القرآن؛ فليس بتفسير.

قال ابن الصلاح فِي "فتاويه": وجدت عن الإمام أبي الحسن الواحدي المفسر أنه قال: صنف أبو عبد الرحمن السلمي "حقائق التفسير"، فإن كان اعتقد أن ذلك تفسير؛ فقد كفر.

قال ابن الصلاح: وأنا أقول: الظن بِمن يوثق به منهم إذا قال شيئًا من ذلك أنه لَم يذكره تفسيرًا، ولا ذهب به مذهب الشرح للكلمة؛ فإنه لو كان كذلك؛ كانوا قد سلكوا مسلك الباطنية، وإنَّما ذلك منهم لنظير ما ورد به القرآن؛ فإن النظير يُذكر بالنظير، ومع ذلك؛ فيا ليتهم لَم يتساهلوا بِمثل ذلك؛ لِما فيه من الإيهام والإلباس.

وقال النسفي فِي "عقائده": النصوص على ظاهرها، والعدول عنها إلَى معانٍ يدعيها أهل الباطن: إلحاد.

قال التفتازاني فِي "شرحه": سُميت الملاحدة باطنية لادعائهم أن النصوص ليست على ظاهرها، بل لَهَا معان باطنية لا يعرفها إلا المعلم، وقصدهم بذلك نفي الشريعة بالكلية.

قال: وأما ما يذهب إليه بعض الْمُحققين من أن النصوص على ظواهرها، ومع ذلك فيها إشارات خفية إلَى دقائق تنكشف على أرباب السلوك يُمكن التطبيق بينها وبين الظواهر المرادة؛ فهو من

---

(٥٤) قال في غاية البيان :" ضعيف: وقد سبق تخريجه في هذا النوع"اهـ.

كمال الإيْمَان ومحض العرفان.

[قال السيوطي]: فإن قلت: فقد قال الفريابِي: حدثنا سفيان، عن يونس بن عبيد، عن الحسن؛ قال: قال رسول اللهﷺ: «**لكل آية ظهر وبطن، ولكل حرف حد، ولكل حد مطلع**»(٥٥).

وأخرج الديلمي من حديث عبد الرحمن بن عوف مرفوعًا: «القرآن تحت العرش له ظهر وبطن يُحاج العباد»(٥٦).

---

(٥٥) قال في غاية البيان :" إسناده ضعيف: أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (١/ ٧٢رقم٦٤، ٦٥) ومن طريقه المستغفري في فضائل القرآن (١/ ٢٧٦رقم٢٧٥) وأخرجه المروزي في زوائده على الزهد (٢٣رقم٩٣) وابن حزم في الإحكام (٣/ ٢٨٠) من طرق عن الحسن عنه به .

وإسناده ضعيف؛ لإرساله. قال ابن حزم:" مرسل".

وأخرجه ابن حزم في الإحكام (٣/ ٢٨٠) من طريق ابن وهب عن جرير بن حازم عن الأعمش مرفوعاً.

وإسناده ضعيف؛ لإرساله. قال ابن حزم:" مرسل"اهـ.

(٥٦) قال في غاية البيان :" منكر: أخرجه حميد بن زنجويه في الأدب (٤/ ٤٨٣-اللسان) ومن طريقه البغوي في التفسير (٣/ ١٥) وشرح السنة (١٣/ ٢٢) وأخرجه البرتي في مسند عبد الرحمن بن عوف (٧١رقم٢٨) والعقيلي في الضعفاء (٤/ ٥) وابن جرير في تهذيب الآثار (١٢٧رقم١٧٢-الجزء المفقود) والحكيم الترمذي في نوادر الأصول (٤/ ١٦٨-المختصرة) والديلمي في مسند الفردوس (٣/ ٢٨٠رقم٤٧٠٨) من طرق عن كثير بن عبدالله عن الحسن بن عبد الرحمن بن عوف عن أبيه عنه به.

وإسناده ضعيف؛ فيه: كثير بن عبد الله اليشكري في إسناده قال العقيلي :" لا يصح إسناده، ليس بمحفوظ".

وقال ابن جرير :"في إسناده بعض من لا يعتمد على روايته".

وقال الذهبي في المغني (٢/ ٥٣١) :" لم يضعفه أحد، بل ذكره العقيلي في حديث استنكره".

قلت: ذكره البخاري في التاريخ الكبير (٧/ ٢١٧) وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٧/ ١٥٤) وقال :" روى عنه مسلم بن إبراهيم وعبيد الله القواريرى ومحمد بن أبى بكر المقدمي والصلت بن مسعود الجحدرى سمعت أبى يقول ذلك"، وذكره ابن حبان في الثقات (٧/ ٣٥٤).

تنبيه: ظاهر الرواية أن المراد بعبد الرحمن بن عوف الصحابي المعروف أحد العشرة المبشرين بالجنة، ولكنه ليس هو، قال أبو حاتم كما في الجرح والتعديل (٣/ ٢٣) :" الحسن بن عبد الرحمن بن عوف القرشي

وأخرج الطبراني وأبو يعلى والبزار وغيرهم عن ابن مسعود موقوفًا: «إن هذا القرآن ليس منه حرف إلا له حد، ولكن حد مطلع»(٥٧).

قلت: أما الظهر والبطن ففي معناه أوجه:

أحدها: أنك إذا بحثت عن باطنها وقسته على ظاهرها؛ وقفت على معناها.

والثاني: أن ما من آية إلا عمل بِها قوم، ولَهَا قوم سيعملون بِها؛ كما قال ابن مسعود فيما أخرجه ابن أبي حاتم(٥٨).

الثالث: أن ظاهرها: لفظها، وباطنها: تأويلها.

الرابع: قال أبو عبيد – وهو أشبهها بالصواب–: إن القصص الَّتِي قصها الله تعالى عن الأمم الماضية، وما عاقبهم به، ظاهرها الإخبار بِهلاك الأولين، إنَّما حديث حدث الله به قوم، وباطنها وعظ الآخرين وتَحذيرهم أن يفعلوا كفعلهم، فيحل بِهم مثل ما حل بِهم.

وحكى ابن النقيب قولاً خامسًا: أن ظاهرها ما ظهر من معانيها لأهل العلم بالظاهر، وباطنها ما تضمنته من الأسرار الَّتِي أطلع الله عليها أرباب الحقائق.

ومعنَى قوله: «ولكل حرف حد»؛ أي: منتهى فيما أراد الله من معناه، وقيل: لكل حكم مقدار من الثواب والعقاب.

ومعنَى قوله: «لكل حد مطلع»: لكل غامض من المعانِي والأحكام مطلع يُتوصل به إلَى معرفته، ويُوقف به على المراد به، وقيل: كل ما يستحقه من الثواب والعقاب يطلع عليه فِي الآخرة عند الْمُجازاة.

وقال بعضهم: الظاهر: التلاوة، والباطن: الفهم، والحد: أحكام الحلال والحرام، والمطلع. الإشراف على الوعد والوعيد.

[**قال السيوطي:**] يؤيد هذا ما أخرجه ابن أبي حاتم من طريق الضحاك عن ابن عباس؛ قال: " إن

وليس هو بابن عبد الرحمن بن عوف الزهري لكنه آخر بصري روى عن أبيه روى عنه كثير بن عبد الله اليشكري".

قلت: ويؤيده أن الحافظ في الإصابة (٤/ ٣٤٧) لم يذكر أن له ابناً اسمه الحسن.

والحديث ضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة (رقم١٣٣٧)"اهـ

(٥٧) قال في غاية البيان :" إسناده صحيح: أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٩/ ١٣٦رقم٨٦٦٧، ٨٦٦٨) من طريقين عن سلمة بن كهيل عن أبي الأحوص عن ابن مسعود عنه به "اهـ

(٥٨) قال في غاية البيان :" صحيح: أخرجه القاسم بن سلام في فضائل القرآن (١/ ٧٤رقم٦٦) حدثنا حجاج ومحمد بن جعفر عن شعبة عن عمرو بن مرة سمعت مرة الهمداني يحدث عن عبد الله عنه به"اهـ.

القرآن ذو شجون وفنون، وظهور وبطون، لا تنقضي عجائبه، ولا تبلغ غايته، فمن أوغل فيه برفق نجا، ومن أوغل فيه بعنف هوى، أخبار وأمثال، وحلال وحرام، وناسخ ومنسوخ، ومحكم ومتشابه، وظهر وبطن، فظهره التلاوة وباطنه التأويل، فجالسوا به العلماء، وجانبوا به السفهاء"[٥٩].

فصل [فيما يجب على المفسر]

قال العلماء: يجب على المفسر أن يتحرى فِي التفسير مطابقة المفسَّر، وأن يتحرز فِي ذلك من نقص عما يحتاج إليه فِي إيضاح الْمَعنَى، أو زيادة لا تليق بالغرض، ومن كون المفسر فيه زيغ عن الْمَعنَى وعدول عن طريقه، وعليه بِمراعاة الْمَعنَى الحقيقي والْمَجازي، ومراعاة التأليف والغرض الذي سيق له الكلام، وأن يؤاخي بين المفردات، ويجب عليه البداءة بالعلوم اللفظية، وأول ما يجب البداءة به منها تحقيق الألفاظ المفردة، فيتكلم عليها من جهة اللغة، ثُمَّ التصريف، ثُمَّ الاشتقاق، ثُمَّ يتكلم عليها بحسب التركيب، فيبدأ بالإعراب، ثُمَّ بِما يتعلق بالمعاني، ثُمَّ بالبيان، ثُمَّ البديع، ثُمَّ يبين الْمَعنَى المراد، ثُمَّ الاستنباط، ثُمَّ الإشارات (!).

وقال الزركشي فِي أوائل "البرهان"[٦٠]: قد جرت عادة المفسرين أن يبدءوا بذكر سبب النُّزول، ووقع البحث فِي أنه: أيّما أولى البداءة به: بتقدم السبب على المسبب، أو بالمناسبة لأنَّها المصححة لنظم الكلام، وهي سابقة على النُّزول؟

قال: والتحقيق: التفصيل بين أن يكون وجه المناسبة متوقفًا على سبب النُّزول؛ كآية: ﴿۞إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُكُمۡ أَن تُؤَدُّواْ ٱلۡأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهۡلِهَا﴾[٦١]، فهذا ينبغي فيه تقديْم ذكر السبب؛ لأنه حينئذٍ من باب تقديْم الوسائل على المقاصد، وإن لَم يتوقف على ذلك؛ فالأولى تقديْم وجه المناسبة.

وقال فِي موضع آخر: جرت عادة المفسرين مِمَّن ذكر الفضائل أن يذكرها فِي أول كل سورة؛ لِما فيها من الترغيب والحث على حفظها؛ إلا الزمخشري؛ فإنه يذكرها فِي أواخرها.

قال مجد الأئمة عبد الرحيم بن عمر الكرماني: سألت الزمخشري عن العلة فِي ذلك؟ فقال: لأنَّها صفات لَهَا، والصفة تستدعي تقديْم الموصوف.

وكثيرًا ما يقع فِي كتب التفسير: "حكى الله كذا"، فينبغي تَجنبه.

قال الإمام أبو نصر القشيري فِي "المرشد": قال معظم أئمتنا: لا يقال: كلام الله محكي، ولا يقال: حكى الله؛ لأن الحكاية الإتيان بِمثل الشيء، وليس لكلامه مثل.

---

(٥٩) قال في غاية البيان :"إسناده ضعيف؛ فيه: انقطاع، فالضحاك لم يسمع من ابن عباس؛ انظر: جامع التحصيل (١٩٩) للعلائي"اهـ.

(٦٠) (١/ ٣٢).

(٦١) سورة النساء: ٥٨.

وتساهل قوم، فأطلقوا لفظ الحكاية بِمعنَى الإخبار.

وكثيرًا ما يقع من كلامهم إطلاق الزائد على بعض الحروف، [وقد تكلم عما فيه] فِي نوع الإعراب.

وعلى المفسر أن يتجنب ادعاء التكرار ما أمكنه؛ قال بعضهم: مِمَّا يدفع توهم التكرار فِي عطف المترادفين؛ نحو: ﴿لَا تُبْقِي وَلَا تَذَرُ﴾[٦٢]، ﴿صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾[٦٣] وأشباه ذلك: أن يعتقد أن مجموع المترادفين يُحصل معنًى لا يوجد عند انفراد أحدهما؛ فإن التركيب يُحدث معنًى زائدًا، وإذا كانت كثرة الحروف تفيد زيادة الْمَعنَى، فكذلك كثرة الألفاظ. انتهى.

وقال الزركشي فِي "البرهان": ليكن محط نظر المفسر مراعاة نظم الكلام الذي سيق له، وإن خالف أصل الوضع اللغوي؛ لثبوت التجوز.

وقال فِي موضع آخر: على المفسر مراعاة مجازي الاستعمالات فِي الألفاظ الَّتِي يُظن بِها الترادف، والقطع بعدم الترادف ما أمكن؛ فإن للتركيب معنًى غير معنَى الإفراد، ولهذا منع كثير من الأصوليين وقوع أحد المترادفين موقع الآخر فِي التركيب، وإن اتفقوا على جوزاه فِي الإفراد. انتهى.

وقال أبو حيان[٦٤]: كثيرًا ما يشحن المفسرون تفاسيرهم عند ذكر الإعراب بعلل النحو، ودلائل مسائل أصول الفقه، ودلائل مسائل الفقه، ودلائل أصول الدين، وكل ذلك مقرر فِي تأليف هذه العلوم، وإنَّما يؤخذ ذلك مسلَّمًا فِي علم التفسير دون استدلال عليه.

وكذلك أيضًا ذكروا ما لا يصح؛ من أسباب نزول، وأحاديث فِي الفضائل، وحكايات لا تناسب، وتواريخ إسرائيلية، ولا ينبغي ذكر هذا فِي علم التفسير.

النوع الحادي والسبعون[٦٥] فِي قواعد مهمة يحتاج المفسر إلى معرفتها

قاعدة فِي الضمائر

أَلَّف ابن الأنباري فِي بيان الضمائر الواقعة فِي القرآن مجلدين.

أصل وضع الضمير للاختصار، ولهذا قام قوله: ﴿أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾[٦٦] مقام

---

(٦٢) سورة المدثر: ٢٨.

(٦٣) سورة البقرة: ١٥٨.

(٦٤) "البحر المحيط" (١/ ٥).

(٦٥) هو النوع الثاني والأربعون على ترتيب السيوطي.

(٦٦) سورة الأحزاب: ٣٥.

خمسة وعشرين كلمة لو أتى بِها مظهرة، وكذا قوله تعالى: ﴿وَقُل لِّلْمُؤْمِنَٰتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَٰرِهِنَّ﴾(٦٧).

قال مكي: ليس فِي كتاب الله آية اشتملت على ضمائر أكثر منها؛ فإن فيها خمسة وعشرين ضميرًا.

ومن ثَمَّ لا يُعدل إلَى المنفصل إلا بعد تعذر المتصل، بأن يقع فِي الابتداء، نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾(٦٨)، أو بعد (إلا)؛ نحو: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾(٦٩).

مرجع الضمير:

لابد للضمير من مرجع يعود إليه، ويكون:

– ملفوظًا به سابقًا مطابقًا؛ نحو: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَهُۥ﴾(٧٠)، ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ﴾(٧١)، ﴿إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾(٧٢).

– أو متضمنًا له؛ نحو: ﴿ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾(٧٣)؛ فإنه عائد على العدل المتضمن له: ﴿ٱعْدِلُوا۟﴾، ﴿وَإِذَا حَضَرَ ٱلْقِسْمَةَ أُو۟لُوا۟ ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينُ فَٱرْزُقُوهُم **منه** ﴾(٧٤)؛ أي: المقسوم لدلالة القسمة عليه.

– أو دالاً عليه بالالتزام؛ نحو: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾(٧٥)؛ أي: القرآن؛ لأن الإنزال يدل عليه التزامًا، ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ﴾(٧٦)، فـ ﴿عُفِىَ﴾ يستلزم عافيًا، أعيد عليه الْهاء من ﴿إِلَيْهِ﴾.

– أو متأخرًا لفظًا لا رتبة مطابقًا؛ نحو: ﴿فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾(٧٧)، ﴿وَلَا يُسْـَٔلُ عَن

---

(٦٧) سورة النور: ٣١.

(٦٨) سورة الفاتحة: ٥.

(٦٩) سورة الإسراء: ٢٣.

(٧٠) سورة هود: ٤٢.

(٧١) سورة طه: ١٢١.

(٧٢) سورة النور: ٤٠.

(٧٣) سورة المائدة: ٨.

(٧٤) سورة النساء: ٨.

(٧٥) سورة القدر: ١.

(٧٦) سورة البقرة: ١٧٨.

(٧٧) سورة طه: ٦٧.

ذُنُوبِهِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾(٧٨)، ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ﴾(٧٩).

- أو رتبة أيضًا فِي باب ضمير الشأن والقصة، ونعم وبئس، والتناز ع.

- أو متأخرًّا دالا بالالتزام؛ نحو: ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ﴾(٨٠)، ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِىَ﴾(٨١)، أضمر الروح أو النفس لدلالة الحلقوم والتراقي عليها، ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾(٨٢)؛ أي: الشمس؛ لدلالة الحجاب عليها.

- وقد يدل عليه السياق، فيُضمر ثقة بفهم السامع؛ نحو: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾(٨٣)، ﴿مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا﴾(٨٤)؛ أي: الأرض أو الدنيا، ﴿وَلِأَبَوَيْهِ﴾(٨٥)؛ أي: الميت، ولَم يتقدم له ذكر.

- وقد يعود على لفظ المذكور دون معناه؛ نحو: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ﴾(٨٦)؛ أي: عمر معمر آخر.

- وقد يعود على بعض ما تقدم نحو: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ﴾(٨٧) إلى قوله: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءً﴾(٨٨)، ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾(٨٩) بعد قوله: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ﴾؛ فإنه خاص بالرجعيات، والعائد عليه فيهن وفِي غيرهن.

- وقد يعود على الْمَعنَى؛ كقوله فِي آية الكلالة: ﴿فَإِن كَانَتَا ٱثْنَتَيْنِ﴾(٩٠)، ولَم يتقدم لفظ مثنًّى يعود عليه، [وإنَّما يعود إلَى لفظ: (كلالة)]؛ لأن الكلالة تقع على الواحد والاثنين

---

(٧٨) سورة القصص: ٧٨.

(٧٩) سورة الرحمن: ٣٩.

(٨٠) سورة الواقعة: ٨٣.

(٨١) سورة القيامة: ٢٦.

(٨٢) سورة ص: ٣٢.

(٨٣) سورة الرحمن: ٢٦.

(٨٤) سورة فاطر: ٤٥.

(٨٥) سورة النساء: ١١.

(٨٦) سورة فاطر: ١١.

(٨٧) سورة النساء: ١١.

(٨٨) سورة النساء: ١١.

(٨٩) سورة البقرة: ٢٢٨.

(٩٠) سورة النساء: ١٧٦.

والجمع، فثنَّى الضمير الراجع إليها حملاً على الْمَعنَى؛ كما يعود الضمير جمعًا على (من) حملاً على معناها.

- وقد يعود على لفظ شيء، والمراد به: الجنس من ذلك الشيء.

قال الزمخشري: كقوله: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾[٩١]؛ أي: بِجنسَي الفقير والغنِي، لدلالة ﴿غَنِيًّا﴾ أو ﴿فَقِيرًا﴾ على الجنسين، ولو رجع إلى المتكلم به لوحده.

- وقد يذكر شيئان ويعاد الضمير إلَى أحدهما، والغالب كونه للثاني؛ نحو: ﴿وَٱسْتَعِينُواْ بِٱلصَّبْرِ وَٱلصَّلَوٰةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ﴾[٩٢]، فأعيد الضمير للصلاة، وقيل: للاستعانة المفهومة من ﴿ٱسْتَعِينُواْ﴾. ﴿جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً وَٱلْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُۥ مَنَازِلَ﴾[٩٣]؛ أي: القمر؛ لأنه الذي يُعلم به الشهور. ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾[٩٤] أراد: يرضوهما، فأفرد؛ لأن الرسول هو داعي العباد والمخاطب لَهم شفاهًا، ويلزم من رضاه رضا ربه تعالى.

- وقد يُثنَّى الضمير ويعود على أحد المذكورين؛ نحو: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾[٩٥]، وإنَّما يخرج من أحدهما[٩٦].

- وقد يجيء الضمير متصلاً بشيء وهو لغيره؛ نحو: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن طِينٍ﴾[٩٧]؛ يعني: آدم، ثُمَّ قال: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰهُ نُطْفَةً﴾[٩٨]، فهذه لولده؛ لأن آدم لَم يُخلق من نطفة.

- وقد يعود الضمير على ملابس ما هو له؛ نحو: ﴿إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَىٰهَا﴾[٩٩]؛ أي: ضحى يومها، لا ضحى العشية نفسها؛ لأنه لا ضحى لَهَا.

- وقد يعود على غير مشاهد محسوس، والأصل خلافه؛ نحو: ﴿وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[١٠٠]، فضمير ﴿لَهُۥ﴾ عائد على الأمر، وهو إذ ذاك غير موجود؛ لأنه لَما كان سابقًا فِي علم

---

(٩١) سورة النساء: ١٣٥.

(٩٢) سورة البقرة: ٤٥.

(٩٣) سورة يونس: ٥.

(٩٤) سورة التوبة: ٦٢.

(٩٥) سورة الرحمن: ٢٢.

(٩٦) المثال غير مطابق، فقد ثبت خروجه منهما، وانظر: "أضواء البيان" (٧/ ٧٤٨- ٧٤٩)؛ فإنه مهم.

(٩٧) سورة المؤمنون: ١٢.

(٩٨) سورة المؤمنون: ١٣.

(٩٩) سورة النازعات: ٤٦.

(١٠٠) سورة البقرة: ١١٧.

الله كونه؛ كان بمنْزلة المشاهد الموجود.

قاعدة:

الأصل عوده على أقرب مذكور، ومن ثَمَّ أخر المفعول الأول فِي قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَٰطِينَ ٱلْإِنسِ وَٱلْجِنِّ يُوحِى بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾(١٠١)؛ ليعود الضمير عليه لقربه.

إلا أن يكون مضافًا ومضافًا إليه، فالأصل عوده للمضاف؛ لأنه الْمُحدث عنه؛ نحو: ﴿وَإِن تَعُدُّوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾(١٠٢)، وقد يعود على المضاف إليه؛ نحو: ﴿إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًا﴾(١٠٣).

واختُلف فِي ﴿أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُۥ رِجْسٌ﴾(١٠٤)، فمنهم من أعاده على المضاف، ومنهم من أعاده إلى المضاف إليه.

قاعدة:

الأصل توافق الضمائر فِي المرجع حذرًا من التشتيت، ولهذا لَما جوز بعضهم فِي ﴿أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِى ٱلتَّابُوتِ فَٱقْذِفِيهِ فِى ٱلْيَمِّ﴾(١٠٥) أن الضمير فِي الثاني للتابوت، وفِي الأول لِموسى؛ عابه الزمخشري، وجعله تنافرًا مخرجًا للقرآن عن إعجازه، وكذا فِي قوله: ﴿لِّتُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوهُ﴾(١٠٦) الضمائر لله تعالى، والمراد بتعزيره: تعزير دينه ورسوله؛ قال الزمخشري: ومن فرق الضمائر فقد أبعد.

وقد يُخْرَج عن هذا الأصل؛ كما فِى قوله: ﴿وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَدًا﴾(١٠٧)؛ فإن ضمير ﴿فِيهِم﴾ لأصحاب الكهف، و﴿مِّنْهُمْ﴾ لليهود؛ قاله ثعلب والمبرد. ومثله: ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِىٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾(١٠٨)؛ قال ابن عباس: ساء ظنه بقومه، وضاق ذرعًا بأضيافه(١٠٩).

---

(١٠١) سورة الأنعام: ١١٢.

(١٠٢) سورة إبراهيم: ٣٤.

(١٠٣) سورة غافر: ٣٧.

(١٠٤) سورة الأنعام: ١٤٥.

(١٠٥) سورة طه: ٣٩.

(١٠٦) سورة الفتح: ٩.

(١٠٧) سورة الكهف: ٢٢.

(١٠٨) سورة هود: ٧٧.

(١٠٩) قال في غاية البيان :" حسن: أخرجه البخاري في الصحيح كتاب التفسير باب {ألا إنهم يثنون

وقد يُخالف بين الضمائر حذرًا من التنافر؛ نحو: ﴿مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌۚ﴾(١١٠): الضمير للاثني عشر، ثُمَّ قال: ﴿فَلَا تَظْلِمُواْ فِيهِنَّ﴾؛ أتى بصيغة الجمع مخالفًا لعوده على الأربعة.

ضمير الفصل:

ضمير بصيغة المرفوع، مطابق لِما قبله؛ تكلمًا وخطابًا وغيبة، إفرادًا وغيره.

وإنَّما يقع بعد مبتدأ أو ما أصله مبتدأ، وقبل خبر كذلك؛ نحو: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾(١١١)، ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ﴾(١١٢)، ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْۚ﴾(١١٣).

وجوز الأخفش وقوعه بين الحال وصاحبها، وخرَّج عليه قراءة: ﴿هُنَّ أَطْهَرَ﴾(١١٤) بالنصب.

وجوز الجرجاني وقوعه قبل مضارع، وجعل منه: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ﴾(١١٥).

ولا محل لضمير الفصل من الإعراب، وله ثلاثة فوائد:

- الإعلام بأن ما بعده خبر لا تابع.

- والتأكيد ولهذا سَمَّاه الكوفيون: دعامة؛ لأنه يدعم به الكلام؛ أي: يقوى ويؤكد، وبنَى عليه بعضهم أنه لا يُجمع بينه وبين [التأكيد]، فلا يقال: زيد نفسه هو الفاضل.

- والاختصاص.

ضمير الشأن والقصة:

ويسمى ضمير الْمَجهول.

قال فِي "المغني": خالف القياس من خمسة أوجه:

أحدها: عوده على ما بعده لزومًا؛ إذ لا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدم عليه، ولا شيء

صدورهم ليستخفوا منه} تعليقاً : وقال غيره عن ابن عباس {سيء بهم}:" ساء ظنه بقومه وضاق {بهم} بأضيافه".

ووصله ابن جرير في التفسير (١٢/ ٨١) وابن أبي حاتم في التفسير (٦/ ٢٠٦١رقم١١٠٥٣) و(٩/ ٣٠٥٧رقم١٧٢٨٧) من طريقين عن أبي صالح ثنا معاوية عن علي عن ابن عباس عنه به .

وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (٤/ ٤٥٥) لأبي الشيخ"اهـ.

(١١٠) سورة التوبة: ٣٦.

(١١١) سورة البقرة: ٥.

(١١٢) سورة الصافات: ١٦٥.

(١١٣) سورة المائدة: ١١٧.

(١١٤) سورة هود: ٧٨.

(١١٥) سورة البروج: ١٣.

منها.

والثاني: أن مفسره لا يكون إلا جملة.

والثالث: أنه لا يتبع بتابع، فلا يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه.

والرابع: أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو ناسخ.

والخامس: أنه ملازم للإفراد.

ومن أمثلته: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾(١١٦)، ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾(١١٧).

وفائدته: الدلالة على تعظيم المخبَر عنه وتفخيمه؛ بأن يُذكر أولاً مبهمًا ثُمَّ يُفَسَّر.

تنبيه:

قال ابن هشام: متَى أمكن الحمل على غير ضمير الشأن؛ فلا ينبغي أن يُحمل عليه، ومن ثَمَّ ضعف قول الزمخشري فِي: ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ﴾(١١٨): "إن اسم (إن) ضمير الشأن"، والأولى كونه ضمير الشيطان، ويؤيده قراءة ﴿وَقَبِيلُهُۥ﴾ بالنصب، وضمير الشأن لا يُعطف عليه.

قاعدة:

جمع العاقلات لا يعود عليه الضمير غالبًا إلا بصيغة الجمع، سواء كان للقلة أو للكثرة؛ نحو: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾(١١٩)، ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾(١٢٠). وورد الإفراد فِي قوله تعالى: ﴿أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾(١٢١)، ولَم يقل: مطهرات.

وأما غير العاقل؛ فالغالب فِي جمع الكثرة الإفراد، وفِي القلة الجمع، وقد اجتمعا فِي قوله: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾(١٢٢)، إلَى أن قال: ﴿مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾، فأعاد ﴿مِّنْهَا﴾ بصيغة الإفراد على الشهور، وهي للكثرة، ثُمَّ قال: ﴿فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ﴾، فأعاده جمعًا على: ﴿أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾، وهي للقلة.

وذكر الفراء لهذه القاعدة سرًّا لطيفًا، وهو أن المميز مع جمع الكثرة -وهو ما زاد على العشرة- لَما كان واحدًا؛ وُحِّد الضمير، ومع القلة -وهو العشرة فما دونَها- لَما كان جمعًا؛ جُمع

---

(١١٦) سورة الإخلاص: ١.

(١١٧) سورة الحج: ٤٦.

(١١٨) سورة الأعراف: ٢٧.

(١١٩) سورة البقرة: ٢٣٣.

(١٢٠) سورة البقرة: ٢٢٨.

(١٢١) سورة البقرة: ٢٥.

(١٢٢) سورة التوبة: ٣٦.

الضمير.

قاعدة:

إذا اجتمع فِي الضمائر مراعاة اللفظ والْمَعنَى؛ بدئ باللفظ ثُمَّ بالمعنَى، هذا هو الجادة فِي القرآن:

قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ﴾(١٢٣)، ثُمَّ قال: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾؛ أفرد أولاً باعتبار اللفظ، ثُمَّ جمع باعتبار الْمَعنَى. وكذا: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ﴾(١٢٤)، ﴿وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّي وَلَا تَفْتِنِّيٓ أَلَا فِي ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُواْ﴾(١٢٥).

قال الشيخ علم الدين العراقي: ولَم يجئ فِي القرآن البداءة بالحمل على الْمَعنَى إلا فِي موضع واحد، وهو قوله: ﴿وَقَالُواْ مَا فِي بُطُونِ هَٰذِهِ ٱلْأَنْعَٰمِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِنَا﴾(١٢٦)، فأنث (خالصًا) على معنَى (ما)، ثُمَّ راعى اللفظ فذكر فقال: ﴿مُحَرَّمٌ﴾ انتهى.

قال ابن الحاجب فِي "أماليه": إذا حُمل على اللفظ؛ جاز الحمل بعده على الْمَعنَى، وإذا حُمل على الْمَعنَى؛ ضعف الحمل بعده على اللفظ؛ لأن الْمَعنَى أقوى، فلا يبعد الرجوع إليه بعد اعتبار اللفظ، ويضعف بعد اعتبار الْمَعنَى القوي الرجوع إلَى الأضعف.

وقال ابن جنِّي فِي "الْمُحتسب": لا يجوز مراجعة اللفظ بعد انصرافه عنه إلَى الْمَعنَى.

وأورد عليه قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا فَهُوَ لَهُۥ قَرِينٌ ﴿٣٦﴾ وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ﴾(١٢٧)، ثُمَّ قال: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَنَا﴾(١٢٨)؛ فقد راجع اللفظ بعد الانصراف عنه إلَى الْمَعنَى.

وقال محمود بن حمزة الكرماني فِي كتاب "العجائب": ذهب بعض النحويين إلَى أنه لا يجوز الحمل على اللفظ بعد الحمل على الْمَعنَى، وقد جاء فِي القرآن بخلاف ذلك، وهو قوله: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا﴾(١٢٩).

قال ابن خالويه فِي "كتاب ليس": القاعدة فِي (مَنْ) ونحوه الرجوع من اللفظ إلَى الْمَعنَى، ومن

---

(١٢٣) سورة البقرة: ٨.

(١٢٤) سورة الأنعام: ٢٥.

(١٢٥) سورة التوبة: ٤٩.

(١٢٦) سورة الأنعام: ١٣٩.

(١٢٧) سورة الزخرف: ٣٦- ٣٧.

(١٢٨) سورة الزخرف: ٣٨.

(١٢٩) سورة الطلاق: ١١.

الواحد إلَى الجمع، ومن المذكر إلَى المؤنث؛ نحو: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾[١٣٠]، ﴿مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ﴾[١٣١] إلَى قوله: ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ أجمع على هذا النحويون.

قال: وليس فِي كلام العرب ولا شيء من العربية الرجوع من الْمَعنَى إلَى اللفظ إلا فِي حرف واحد استخرجه ابن مجاهد، وهو قوله تعالى: ﴿وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ﴾[١٣٢] الآية. وحَّد فِي ﴿يُؤْمِنۢ﴾، و﴿يَعْمَلْ﴾ و﴿يُدْخِلْهُ﴾، ثُمَّ جمع فِي قوله: ﴿خَٰلِدِينَ﴾، ثُمَّ وحَّد فِي قوله: ﴿أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا﴾، فرجع بعد الجمع إلَى التوحيد.

قاعدة فِي التذكير والتأنيث

التأنيث ضربان: حقيقي وغيره.

فالحقيقي: لا تُحذف تاء التأنيث من فعله غالبًا؛ إلا إن وقع فصل، وكلما كثر الفصل؛ حسن الحذف، والإثبات مع الحقيقي أولى ما لَم يكن جمعًا.

وأما غير الحقيقي؛ فالحذف فيه مع الفصل أحسن؛ نحو: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾[١٣٣]، ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ﴾[١٣٤]، فإن كثر الفصل ازداد حسنًا؛ نحو: ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ﴾[١٣٥]، والإثبات أيضًا حسن؛ نحو: ﴿وَأَخَذَتِ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ٱلصَّيْحَةُ﴾[١٣٦]، فجمع بينهما فِي سورة هود. وأشار بعضهم إلَى ترجيح الحذف، واستدل بأن الله قدمه على الإثبات حيث جمع بينهما.

ويجوز الحذف أيضًا مع عدم الفصل حيث الإسناد إلَى ظاهره، فإن كان إلَى ضميره؛ امتنع.

وحيث وقع ضمير أو إشارة بين مبتدأ وخبر، أحدهما مذكر والآخر مؤنث؛ جاز فِي الضمير والإشارة التذكير والتأنيث؛ كقوله تعالى: ﴿قَالَ هَٰذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّى﴾[١٣٧] فذكَّر والخبر

---

(١٣٠) سورة الأحزاب: ٣١.

(١٣١) سورة البقرة: ١١٢.

(١٣٢) سورة الطلاق: ١١.

(١٣٣) سورة البقرة: ٢٧٥.

(١٣٤) سورة آل عمران: ١٣.

(١٣٥) سورة هود: ٦٧.

(١٣٦) سورة هود: ٩٤.

(١٣٧) سورة الكهف: ٩٨.

مؤنث؛ لتقدم (السد) وهو مذكر، وقوله تعالى: ﴿**فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِن رَّبِّكَ**﴾[١٣٨] ذكر والمشار إليه: (اليد) و(العصى) -وهما مؤنثان-؛ لتذكير الخبر وهو ﴿بُرْهَـٰنَانِ﴾.

وكل أسْمَاء الأجناس يجوز فيها التذكير حملاً على الجنس، والتأنيث حملاً على الجماعة؛ كقوله: ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾[١٣٩] ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾[١٤٠]، ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَـٰبَهَ عَلَيْنَا﴾[١٤١] وقرئ: ﴿تَشَّـٰبَهَتْ﴾، ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌ بِهِۦ﴾[١٤٢] ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ﴾[١٤٣].

وجعل منه بعضهم: ﴿جَآءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾[١٤٤]، ﴿وَلِسُلَيْمَـٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً﴾[١٤٥].

قاعدة فِي التعريف والتنكير

اعلم أن لكل منهما مقامًا لا يليق بالآخر.

أما التنكير؛ فله أسباب:

أحدها: إرادة الوحدة؛ نحو: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ﴾[١٤٦]؛ أي: رجل واحد، و﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَـٰكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ﴾[١٤٧].

الثاني: إدارة النوع؛ نحو: ﴿هَـٰذَا ذِكْرٌ﴾[١٤٨]؛ أي نوع من الذكر، ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾[١٤٩]؛ أي نوع منها، وهو الازدياد فِي المستقل؛ لأن الحرص لا يكون على الماضي ولا على الحاضر.

---

(١٣٨) سورة القصص: ٣٢.

(١٣٩) سورة الحاقة: ٧.

(١٤٠) سورة القمر: ٢٠.

(١٤١) سورة البقرة: ٧٠.

(١٤٢) سورة المزمل: ١٨.

(١٤٣) سورة الانفطار: ١.

(١٤٤) سورة يونس: ٢٢.

(١٤٥) سورة الأنبياء: ٨١.

(١٤٦) سورة القصص: ٢٠.

(١٤٧) سورة الزمر: ٣٩.

(١٤٨) سورة ص: ٤٩.

(١٤٩) سورة البقرة: ٩٦.

الثالث: التعظيم؛ بمعنَى أنه أعظم من أن يُعين ويُعَرَّف؛ نحو: ﴿فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ﴾(١٥٠)؛ أي: بحرب أي حرب، ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ﴾(١٥١).

الرابع: التكثير؛ نحو: ﴿أَئِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾(١٥٢)؛ أي: وافرًا جزيلاً.

الخامس: التحقير؛ بمعنَى: انْحطاط شأنه إلَى حد لا يُمكن أن يُعرف، ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾(١٥٣)؛ أي: ظنًّا حقيرًا لا يُعبأ به، وإلا لاتبعوه؛ لأن ذلك ديدنُهم؛ بدليل: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾(١٥٤).

السادس: التقليل؛ نحو: ﴿وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾(١٥٥)؛ أي: رضوان قليل منه أكبر من الجنات؛ لأنه رأس كل سعادة.

وعد السكاكي من الأسباب ألا يُعرف من حقيقته إلا ذلك.

وجعل منه أن تقصد التجاهل وأنك لا تعرف شخصه؛ كقوله تعالى عن الكفار أنَّهم قالوا: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ﴾(١٥٦).

وعد غيره منها قصد العموم؛ بأن كانت فِي سياق النفي؛ نحو: ﴿لَا رَيْبَ فِيهَا﴾(١٥٧)، أو الشرط؛ نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾(١٥٨)، أو الامتنان؛ نحو: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً طَهُورًا﴾(١٥٩).

أما التعريف؛ فله أسباب:

- فبالإضمار؛ لأن المقام مقام التكلم أو الخطاب أو الغيبة.
- وبالعلمية؛ لإحضاره بعينه فِي ذهن السامع؛ ابتداء باسم مختص به؛ نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ

---

(١٥٠) سورة البقرة: ٢٧٩.

(١٥١) سورة الصافات: ١٠٩.

(١٥٢) سورة الشعراء: ٤١.

(١٥٣) سورة الجاثية: ٣٢.

(١٥٤) سورة الأنعام: ١١٦.

(١٥٥) سورة التوبة: ٧٢.

(١٥٦) سورة سبأ: ٧.

(١٥٧) سورة البقرة: ٢.

(١٥٨) سورة التوبة: ٦.

(١٥٩) سورة الفرقان: ٤٨.

أَحَدٌ﴾[١٦٠]، ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾[١٦١]، أو لتعظيم، أو إهانة، حيث علمه يقتضي ذلك، فمن التعظيم ذكر يعقوب بلقبه: إسرائيل؛ لِما فيه من المدح والتعظيم بكونه صفوة الله أو سري الله، ومن الإهانة قوله: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ﴾[١٦٢].

- وبالإشارة؛ لتمييزه أكمل تَمييز؛ بإحضاره فِي ذهن السامع حسًّا؛ نحو: ﴿هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ فَأَرُونِى مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ﴾[١٦٣]، وللتعريض بغباوة السامع، حتَّى إنه لا يتميز له الشيء إلا بإشارة الحس، وهذه الآية تصلح لذلك، ولبيان حاله فِي القرب والبعد، فيؤتَى فِي الأول؛ بنحو: (هذا)، وفِي الثاني؛ بنحو: (ذلك) و(أولئك)، ولقصد تحقيره بالقرب؛ كقول الكفار: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى يَذْكُرُ ءَالِهَتَكُمْ﴾[١٦٤]، ولقصد تعظيمه بالبعد؛ نحو: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[١٦٥]؛ ذهابًا إلى بُعد درجته، وللتنبيه بعد ذكر المشار إليه بأوصاف قبله على أنه جدير بِمَا يرد بعده من أجلها؛ نحو: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[١٦٦].

- وبالموصولية؛ لكراهة ذكره بخاص اسمه: إما سترًا عليه، أو إهانة له، أو لغير ذلك، فيؤتى بـــ(الذي) ونحوها موصولة بما صدر منه من فعل أو قول؛ نحو: ﴿وَٱلَّذِى قَالَ لِوَٰلِدَيْهِ أُفٍّ لَّكُمَآ﴾[١٦٧]، ﴿وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِى هُوَ فِى بَيْتِهَا﴾[١٦٨]، وقد يكون لإرادته العموم؛ نحو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُوا۟﴾[١٦٩]، وللاختصار؛ نحو: ﴿لَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوْا۟ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُوا۟﴾[١٧٠]؛ أي: قولُهم: إنه آدر، إذ لو عدَّد أسْمَاء القائلين لطال، وليس للعموم؛ لأن بنِي إسرائيل كلهم لَم يقولوا فِي حقه ذلك.

- وبالألف واللام؛ للإشارة إلَى معهود خارجي أو ذهنِي أو حضوري، وللاستغراق حقيقة

---

(١٦٠) سورة الإخلاص: ١.

(١٦١) سورة الفتح: ٢٩.

(١٦٢) سورة تبت: ١.

(١٦٣) سورة لقمان: ١١.

(١٦٤) سورة الأنبياء: ٣٦.

(١٦٥) سورة البقرة: ٢.

(١٦٦) سورة البقرة: ٥.

(١٦٧) سورة الأحقاف: ١٧.

(١٦٨) سورة يوسف: ٢٣.

(١٦٩) سورة فصلت: ٣٠.

(١٧٠) سورة الأحزاب: ٦٩.

أو مجازًا، أو لتعريف الماهية؛ [كما قُرر فِي نوع الأدوات فِي (ال)].

- وبالإضافة؛ لكونها أحصر طريق، ولتعظيم المضاف؛ نحو: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ﴾(١٧١)، ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾(١٧٢)؛ أي: الأصفياء فِي الآيتين كما قاله ابن عباس وغيره(١٧٣)، ولقصد العموم؛ نحو: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾(١٧٤)؛ أي: كل أمره.

قاعدة أخرى تتعلق بالتعريف والتنكير

إذا ذُكر الاسم مرتين؛ فله أربع أحوال؛ لأنه إما أن يكونا معرفتين أو نكرتين، أو الأول نكرة والثاني معرفة، أو بالعكس.

- فإن كانا معرفتين؛ فالثاني هو الأول غالبًا؛ دلالة على المعهود الذي هو فِى الأصل فِي اللام أو الإضافة؛ نحو: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾(١٧٥)، ﴿وَجَعَلُوا۟ بَيْنَهُۥ وَبَيْنَ ٱلْجِنَّةِ نَسَبًا ۚ وَلَقَدْ عَلِمَتِ ٱلْجِنَّةُ﴾(١٧٦).

---

(١٧١) سورة الحجر: ٤٢.

(١٧٢) سورة الزمر: ٧.

(١٧٣) قال في غاية البيان :" أخرج ابن جرير في التفسير (٢٣/ ١٩٧) والبيهقي في الاعتقاد (١٦٠) من طريقين عن أبي صالح عن معاوية عن علي عن ابن عباس {ولا يرضى لعباده الكفر} :"وهم عباده المخلصون".

وزاد نسبته في الدر المنثور (٧/ ٢١٣) لابن المنذر وابن أبي حاتم

وإسناده حسن.

وأخرج ابن جرير في التفسير (١٥/ ١٢٢) حدثنا بشر ثنا يزيد ثنا سعيد عن قتادة قوله {إن عبادي ليس لك عليهم سلطان} :"وعباده المؤمنون".

وإسناده حسن.

وأخرج ابن جرير في التفسير (٢٣/ ١٩٧) حدثنا محمد ثنا أحمد ثنا أسباط عن السدي {ولا يرضى لعباده الكفر} قال :" لا يرضى لعباده المؤمنين أن يكفروا".

وإسناده ضعيف؛فيه : أسباط، صدوق كثير الخطأ يغرب"اهـ.

(١٧٤) سورة النور: ٦٣.

(١٧٥) سورة الفاتحة: ٦- ٧.

(١٧٦) سورة الصافات: ١٥٨.

- وإن كانا نكرتين؛ فالثاني غير الأول غالبًا، وإلا لكان المناسب هو التعريف؛ بناءً على كونه معهودًا سابقًا؛ نحو: ﴿۞ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً﴾(١٧٧)؛ فإن المراد بالضعف الأول: النطفة، وبالثاني: الطفولية، وبالثالث: الشيخوخة.

وقد اجتمع القسمان فِي قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ۝ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾(١٧٨)، فالعسر الثاني هو الأول، واليسر الثاني غير الأول، ولهذا قال ﷺ فِي الآية: «**لن يغلب عسر يسرين**»(١٧٩).

---

(١٧٧) سورة الروم: ٥٤.

(١٧٨) سورة الشرح: ٥- ٦.

(١٧٩) قال في غاية البيان :" ضعيف: أخرجه ابن مردويه في التفسير (٤/ ٢٣٦-تخريج الكشاف) من طريق يحيى بن محمد بن هانئ عن محمد بن إسحاق ثني الحسن بن عطية العوفي عن أبيه عن جابر بن عبد الله قال:" لما نزلت {فإن مع العسر يسراً إن مع العسر يسراً} قال رسول الله ﷺ :"ابشروا؛ لن يغلب عسر يسرين".

وهذا إسناد ضعيف؛ فيه: يحيى بن محمد والحسن بن عطية وأبوه، وكلهم ضعفاء.

قال الحافظ في تغليق التعليق (٤/ ٣٧٢) :" إسناده ضعيف".

وجاء عن الحسن مرسلاً: أخرجه عبد الرزاق في التفسير (٣/ ٣٨٠) ومن طريقه الحاكم في المستدرك (٢/ ٥٧٥) وعنه البيهقي في شعب الإيمان (٧/ ٢٠٦رقم١٠٠١٣) وأخرجه ابن جرير في التفسير (٣٠/ ٢٣٦) من طرق عن الحسن مرفوعاً مرسلاً .

وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (٨/ ٥٥٠) لعبد بن حميد وابن مردويه .

قال الزيلعي في تخريج الكشاف (٤/ ٢٣٥) :" مرسل".

وقال الحافظ في تغليق التعليق (٤/ ٣٧٢) :" مرسل؛ وإسناده إلى الحسن صحيح".

وجاء موقوفاً على عمر: أخرجه ابن المبارك في الجهاد (١٦٤رقم٢١٧) ومن طريقه الحاكم في المستدرك (٢/ ٣٢٩) وكذا ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٥/ ٤٧٧) وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٤/ ٢٢٢رقم١٩٤٨٦) و(٧/ ٨رقم٣٣٨٤٠) وابن أبي الدنيا في الفرج بعد الشدة (٤٥رقم٣١) ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (٧/ ٢٠٥رقم١٠٠١٠) من طريقين عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر أنه قال :" لن يغلب عسر يسرين".

وصححه الحاكم، وقال الحافظ في تغليق التعليق (٤/ ٣٧٢):"هذا إسناد حسن"اهـ.

- وإن كان الأول نكرة والثاني معرفة؛ فالثاني هو الأول؛ حملاً على العهد؛ نحو: ﴿أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾(١٨٠)، ﴿مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ ﴿٤١﴾ إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ﴾(١٨١).

- وإن كان الأول معرفة والثاني نكرة؛ فلا يُطلق القول، بل يتوقف على القرائن، فتارة تقوم قرينة على التغاير؛ نحو: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا۟ غَيْرَ سَاعَةٍ﴾(١٨٢)، وتارة تقوم قرينة على الاتِّحاد؛ نحو: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٧﴾ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾(١٨٣).

وقد ذكر الشيخ بَهاء الدين السبكي أن المراد بذكر الاسم مرتين كونه مذكورًا فِي كلام واحد أو كلامين بينهما تواصل؛ بأن يكون أحدهما معطوفًا على الآخر، وله به تعلق ظاهر وتناسب واضح، وأن يكونا من متكلم واحد.

قاعدة فِي الإفراد والجمع

- من ذلك: السماء والأرض، حيث وقع فِي القرآن ذكر الأرض؛ فإنَّها مفردة ولَم تُجمع -بخلاف السموات- لثقل جمعها -وهو (أرضون)-، ولهذا لَما أريد ذكر جميع الأرضين؛ قال: ﴿وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾(١٨٤)، وأما السماء؛ فذُكرت تارة بصيغة الجمع، وتارة بصيغة الإفراد؛ لنكت تليق بذلك الْمَحل.

- ومن ذلك الريح: ذُكرت مجموعة ومفردة، فحيث ذُكرت فِي سياق الرحمة جُمعت، أو فِي سياق العذاب أُفردت(١٨٥).

---

(١٨٠) سورة المزمل: ١٥- ١٦.

(١٨١) سورة الشورى: ٤١- ٤٢.

(١٨٢) سورة الروم: ٥٥.

(١٨٣) سورة الزمر: ٢٧- ٢٨.

(١٨٤) سورة الطلاق: ١٢.

(١٨٥) كذا قال -رحمه الله-، وهو غير مُسَلَّم، فإن كلمة (الريح) مفردة وردت فِي تسعة عشر موضعًا من القرآن، منها سبعة فِي الخير والرحمة، وهي: يونس: ٢٢، الشورى: ٣٣، يوسف: ٩٤، الأنبياء: ٨١، سبأ: ١٢، ص: ٣٦، الأنفال: ٤٦. ووردت كلمة (الرياح) فِي القرآن عشر مرات، كلها فِي الخير إلا واحدة، وهي الكهف: ٤٥، وعليه تصحيح القاعدة هكذا: إذا جُمعت الرياح فِي القرآن؛ فهي فِي الرحمة، وإذا أُفردت استُعملت فِي الرحمة والعذاب، والأخير أكثر. انظر: "المدخل إلَى التفسير الموضوعي" (ص ٥٤- ٥٥).

- ومن ذلك: إفراد النور وجمع الظلمات، وإفراد سبيل الحق وجمع سبل الباطل؛ لأن طريق الحق واحدة، وطريق الباطل متشعبة متعددة، والظلمات بِمنْزلة طرق الباطل والنور بِمنْزلة طريق الحق، بل هما هما.

- ومن ذلك: إفراد النار حيث وقعت، والجنة وقعت مجموعة ومفردة؛ لأن الجنان مختلفة الأنواع فحسن جمعها، والنار مادة واحدة، ولأن الجنة رحمة والنار عذاب، فناسب جمع الأولى وإفراد الثانية على حد الرياح والريح.

- ومن ذلك: إفراد الصديق وجمع الشافعين فِي قوله تعالى: ﴿فَمَا لَنَا مِن شَٰفِعِينَ ۝١٠٠ وَلَا صَدِيقٍ حَمِيمٍ﴾، وحكمته كثرة الشفعاء فِي العادة وقلة الأصدقاء.

- ومن ذلك: (الألباب)، لَم يقع إلا مجموعًا؛ لأن مفرده ثقيل لفظًا.

- ومن ذلك: مجيء المشرق والمغرب بالإفراد والتثنية والجمع، فحيث أفردا؛ فاعتبارًا للجهة، وحيث ثُنِّيا لمشرق الصيف والشتاء ومغربِهما، وحيث جُمعا فاعتبارًا لتعدد المطالع فِي كل فصل من فصلي السنة.

≅ قاعدة:

- **مقابلة الجمع بالجمع:** تارة تقتضي مقابلة كل فرد من هذا بكل فرد من هذا؛ كقوله: ﴿وَٱسْتَغْشَوْا۟ ثِيَابَهُمْ﴾(١٨٦)؛ أي: استغشى كل منهم ثوبه. وتارة يقتضي ثبوت الجمع لكل فرد من أفراد الْمَحكوم عليه؛ نحو: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾(١٨٧). وتارة يحتمل الأمرين، فيحتاج إِلَى دليل يعين أحدهما.

- وأما مقابلة الجمع بالمفرد؛ فالغالب ألا يقتضي تعميم المفرد، وقد يقتضيه؛ كما فِي قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾(١٨٨)؛ الْمَعنَى: على كل واحد لكل يوم طعام مسكين.

قاعدة فِي الألفاظ الَّتِي يظن بها الترادف وليست منه

من ذلك: الخوف والخشية.

الشح والبخل.

البخل والضن.

السبيل والطريق.

---

(١٨٦) سورة نوح: ٧.

(١٨٧) سورة النور: ٤.

(١٨٨) سورة البقرة: ١٨٤.

جاء وأتى.
مد وأمد.
سقى وأسقى.
عمل وفعل.
القعود والجلوس.
التمام والكمال.
الإعطاء والإيتاء.
السنة والعام.

قاعدة فِي السؤال والجواب

الأصل فِي الجواب أن يكون مطابقًا للسؤال إذا كان السؤال متوجهًا.

- وقد يعدل فِي الجواب عما يقتضيه السؤال؛ تنبيهًا على أنه كان من حق السؤال أن يكون كذلك، ويسميه السكاكي: الأسلوب الحكيم.

- وقد يجيء الجواب أعم من السؤال؛ للحاجة إليه فِي السؤال.

- وقد يجيء أنقص؛ لاقتضاء الحال ذلك.

[مثال أسلوب الحكيم: قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ۖ قُلْ مَآ أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَٰلِدَيْنِ﴾[١٨٩]، فعدل عن جنس المنفق -وهو الْمسئول عنه-، إِلَى ذكر المنفق عليه؛ لأنه أهم][١٩٠].

مثال الزيادة فِي الجواب: قول موسى: ﴿هِىَ عَصَاىَ أَتَوَكَّؤُا۟ عَلَيْهَا وَأَهُشُّ بِهَا عَلَىٰ غَنَمِى وَلِىَ فِيهَا مَـَٔارِبُ أُخْرَىٰ﴾[١٩١]؛ فِي جواب: ﴿**وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ**﴾[١٩٢] زاد فِي الجواب استلذاذًا بخطاب الله تعالى.

ومثال النقص منه: قوله تعالى: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ﴾[١٩٣] فِي جواب: ﴿ٱئْتِ

---

(١٨٩) سورة البقرة: ٢١٥.

(١٩٠) هذه الزيادة من عندي؛ لأن السيوطي لَم يذكر مثالاً سالمًا من الاعتراض لأسلوب الحكيم.

(١٩١) سورة طه: ١٨.

(١٩٢) سورة طه: ١٧.

(١٩٣) سورة يونس: ١٥.

بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُۚ﴾(١٩٤)؛ أجاب عن التبديل دون الاختراع.

قال الزمخشري: لأن التبديل فِي إمكان البشر دون الاختراع، فطوى ذكره للتنبيه على أنه سؤال محال.

وقال غيره: التبديل أسهل من الاختراع، وقد نفى إمكانه، فالاختراع أولى.

تنبيه:

قد يعدل عن الجواب أصلاً، إذا كان السائل قصده التعنت؛ نحو: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى﴾(١٩٥).

قال صاحب "الإفصاح": إنَّما سأل اليهود تعجيزًا وتغليظًا إذ كان الروح يقال بالاشتراك على روح الإنسان والقرآن وعيسى وجبريل وملك آخر وصنف من الملائكة، فقصد اليهود أن يسألوه، فبأي مسمى أجابَهم قالوا: ليس هو، فجاءهم الجواب مجملاً، وكان هذا الإجمال كيدًا يرد به كيدهم.

قاعدة:

قيل: أصل الجواب أن يعاد فِي نفس السؤال؛ ليكون وفقه؛ نحو: ﴿أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُۖ قَالَ أَنَا۠ يُوسُفُ﴾(١٩٦)، و ﴿أَنَا۠﴾ فِي جوابه هو ﴿أَنتَ﴾ فِي سؤالِهم، فهذا أصله، ثُمَّ إنَّهم أتوا عوض ذلك بِحروف الجواب اختصارًا وتركًا للتكرار.

وقد يُحذف السؤال؛ ثقة بفهم السامع بتقديره؛ نحو: ﴿قُلْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥۚ قُلِ ٱللَّهُ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥۖ﴾(١٩٧)؛ فإنه لا يستقيم أن يكون السؤال والجواب من واحد، فتعين أن يكون: ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾ جواب سؤال، كأنَّهم سألوا لَما سَمِعوا ذلك: فمن يبدأ الخلق ثُمَّ يعيده؟

قاعدة:

الأصل فِي الجواب أن يكون مشاكلاً للسؤال، فإن كان جملة اسمية؛ فينبغي أن يكون الجواب كذلك، ويجيء كذلك فِي الجواب المقدر؛ إلا أن ابن مالك قال فِي قولك: (زيد) فِي جواب: (من قرأ؟): إنه من باب حذف الفعل؛ على جعل الجواب جملة فعلية.

قال: وإنَّما قدرته كذلك لا مبتدأ مع احتماله جريًا على عادتِهم فِي الأجوبة إذا قصدوا

---

(١٩٤) سورة الإسراء: ٨٥.

(١٩٥) سورة يوسف: ٩٠.

(١٩٦) سورة يوسف: ٩٠.

(١٩٧) سورة يونس: ٣٤.

تَمامها، قال تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَآ أُحِلَّ لَهُمْۖ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُۙ﴾(١٩٨)، فلما أتى بالفعلية مع فوات مشاكلة السؤال؛ علم أن تقدير الفعل أولاً أولى. انتهى.

وقال ابن الزملكاني فِي "البرهان": أطلق النحويون القول بأن (زيدًا) فِي جواب: من قام؟ فاعل على تقدير: قام زيد، والذي توجبه صناعة علم البيان أنه مبتدأ؛ لوجهين:

أحدهما: أن يطابق الجملة المسئول بها فِي الاسمية؛ كما وقع التطابق فِي قوله: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْۚ قَالُواْ خَيْرًاۗ﴾(١٩٩) فِي الفعلية، وإنَّما لَم يقع التطابق فِي قوله: ﴿مَّاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْۙ قَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾(٢٠٠)؛ لأنَّهم لو طابقوا لكانوا مقرين بالإنزال، وهم من الإذعان به على مفاوز.

الثاني: أن اللبس لَم يقع عند السائل إلا فيمن فعل الفعل، فوجب أن يتقدم الفاعل فِي الْمَعنَى؛ لأنه متعلق غرض السائل، وأما الفعل؛ فمعلوم عنده، ولا حاجة به إلَى السؤال عنه، فحري أن يقع فِي الأواخر الَّتِي هي محل التكملات والفضلات.

وأشكل على هذا ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ﴾(٢٠١) في جواب: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا﴾(٢٠٢)؛ فإن السؤال وقع عن الفاعل لا عن الفعل؛ فإنَّهم لَم يستفهموه عن الكسر، بل عن الكاسر، ومع ذلك صدر الجواب بالفعل.

وأجيب: بأن الجواب مقدر دل عليه السياق، إذ (بل) لا تصلح أن يصدر بِها الكلام، والتقدير: (ما فعلته بل فعله).

قال الشيخ عبد القاهر: حيث كان السؤال ملفوظًا به، فالأكثر ترك الفعل فِي الجواب والاقتصار على الاسم وحده، وحيث كان مضمرًا؛ فالأكثر التصريح به؛ لضعف الدلالة عليه، ومن غير الأكثر: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ ۝ رِجَالٌ﴾(٢٠٣) فِي قراءة البناء للمفعول.

قاعدة فِي الخطاب بالاسم والخطاب بالفعل

الاسم يدل على الثبوت والاستمرار، والفعل يدل على التجدد والحدوث، ولا يحسن

---

(١٩٨) سورة المائدة: ٤.

(١٩٩) سورة النحل: ٣٠.

(٢٠٠) سورة النحل: ٢٤.

(٢٠١) سورة الأنبياء: ٦٢.

(٢٠٢) سورة الأنبياء: ٦٢.

(٢٠٣) سورة النور: ٣٦- ٣٧.

وضع أحدهما موضع الآخر(٢٠٤).

فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾(٢٠٥)، وقيل: (يبسط) لَم يؤد الغرض؛ لأنه يؤذن بمزاولة الكلب البسط وأنه يتجدد له شيء بعد شيء، فـ ﴿بَٰسِطٌ﴾ أشعر بثبوت الصفة.

وقال تعالى فِي سورة الأنعام: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾(٢٠٦)؛ قال الإمام فخر الدين: لَما كان الاعتناء بشأن إخراج الحي من الميت أشد؛ أتى فيه بالمضارع؛ ليدل على التجدد؛ كما فِي قوله: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾(٢٠٧).

تنبيهات:

الأول: المراد بالتجدد فِي الماضي الحصول، وفِي المضارع أن من شأنه أن يتكرر ويقع مرة بعد أخرى. صرح بذلك جماعة؛ منهم الزمَخشري فِي قوله: ﴿**اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ**﴾(٢٠٨).

قال الشيخ بَهاء الدين السبكي: وبِهذا يتضح الجواب عما يورد من نحو: (علم الله كذا)؛ فإن علم الله لا يتجدد، وكذا سائر الصفات الدائمة الَّتِي يُستعمل فيها الفعل، وجوابه: أن معنَى (علم الله كذا) وقع علمه فِي الزمن الماضي، ولا يلزم أنه لَم يكن قبل ذلك؛ فإن العلم فِي زمن ماضٍ أعم من المستمر على الدوام قبل ذلك الزمن وبعده وغيره، ولِهذا قال تعالى حكاية عن إبراهيم: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ﴾(٢٠٩) الآيات، فأتى بالماضي فِي الخلق؛ لأنه مفروغ منه، وبالمضارع فِي الهداية والإطعام والإسقاء والشفاء؛ لأنَّها متكررة متجددة تقع مرة بعد أخرى.

الثاني: مضمر الفعل -فيما ذكر- كمظهره، ولِهذا قالوا: إن سلام الخليل أبلغ من سلام الملائكة، حيث: ﴿قَالُوا۟ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ﴾(٢١٠)؛ فإن نصب ﴿سَلَٰمًا﴾ إنَّما يكون على إرادة الفعل؛ أي: سلَّمنا سلامًا، وهذه العبارة مؤذنة بِحدوث التسليم منهم؛ إذ الفعل متأخر عن وجود الفاعل؛ بِخلاف سلام إبراهيم؛ فإنه مرتفع بالابتداء، فاقتضى الثبوت على الإطلاق، وهو أولى مِمَّا يعرض له الثبوت، فكأنه قصد أن يُحييهم بأحسن مِمَّا حيوه به.

الثالث: ما ذكرناه من دلالة الاسم على الثبوت، والفعل على التجدد، والحدوث هو

---

(٢٠٤) "نِهاية الإيجاز" (ص ١٥٦).

(٢٠٥) سورة الكهف: ١٨.

(٢٠٦) سورة الأنعام: ٩٥.

(٢٠٧) سورة البقرة: ١٥.

(٢٠٨) سورة البقرة: ١٥.

(٢٠٩) سورة الشعراء: ٧٩.

(٢١٠) سورة هود: ٦٩.

المشهور عند أهل البيان.

وقد أنكره أبو المطرف بن عميرة فِي كتاب "التمويهات" على "التبيان" لابن الزملكاني، وقال: إنه غريب لا مستند له؛ فإن الاسم إنَّما يدل على معناه فقط، أما كونه يثبت الْمَعنَى للشيء فلا، ثُمَّ أورد قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُم بَعْدَ ذَٰلِكَ لَمَيِّتُونَ ۝١٥ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ تُبْعَثُونَ﴾(٢١١)، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ هُم مِّنْ خَشْيَةِ رَبِّهِم مُّشْفِقُونَ ۝٥٧ وَٱلَّذِينَ هُم بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾(٢١٢).

وقال ابن المنير: طريقة العربية تلوين الكلام، ومَجيء الفعلية تارة والاسمية أخرى؛ من غير تكلف لِما ذكروه، وقد رأينا الجملة الفعلية تصدر من الأقوياء الْخُلَّص؛ اعتمادًا على أن المقصود حاصل بدون التأكيد؛ نحو: ﴿رَبَّنَآ ءَامَنَّا﴾(٢١٣)، ولا شيء بعد ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ﴾(٢١٤)، وقد جاء التأكيد فِي كلام المنافقين، فقالوا: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾(٢١٥).

قاعدة فِي المصدر

قال ابن عطية: سبيل الواجبات الإتيان بالمصدر مرفوعًا؛ كقوله تعالى: ﴿فَإِمْسَاكٌۢ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌۢ بِإِحْسَـٰنٍ﴾(٢١٦)، ﴿فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَـٰنٍ﴾(٢١٧). وسبيل المندوبات الإتيان به منصوبًا؛ كقوله تعالى: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾(٢١٨)، ولِهذا اختلفوا؛ هل كانت الوصية للزوجات واجبة؛ لاختلاف القراءة فِي قوله: ﴿وَصِيَّةً لِّأَزْوَٰجِهِم﴾(٢١٩) بالرفع والنصب؟

قال أبو حيان: والأصل فِي هذه التفرقة فِي قوله تعالى: ﴿فَقَالُوا۟ سَلَـٰمًا ۖ قَالَ سَلَـٰمٌ﴾(٢٢٠)؛ فإن الأول: مندوب، والثاني: واجب، والنكتة فِي ذلك: أن الجملة الاسمية أثبت وآكد من الفعلية.

---

(٢١١) سورة المؤمنون: ١٥- ١٦.

(٢١٢) سورة المؤمنون: ٥٧- ٥٨.

(٢١٣) سورة آل عمران: ٥٣.

(٢١٤) سورة البقرة: ٢٨٥.

(٢١٥) سورة البقرة: ١١.

(٢١٦) سورة البقرة: ٢٢٩.

(٢١٧) سورة البقرة: ١٧٨.

(٢١٨) سورة مُحَمَّد: ٤.

(٢١٩) سورة البقرة: ٢٤٠.

(٢٢٠) سورة الذاريات: ٢٥.

قاعدة فِي العطف

هو ثلاثة أقسام:

- **عطف على اللفظ:** وهو الأصل، وشرطه: إمكان توجه العامل إلَى المعطوف؛ [نحو: ليس أحمد بالعالِم ولا القانت][(٢٢١)].

- **عطف على الْمَحل: وله ثلاثة شروط:**

أحدها: إمكان ظهور ذلك الْمَحل فِي الفصيح، فلا يَجوز: (مررت بزيد وعمرًا)؛ لأنه لا يَجوز: (مررت زيدًا).

ولا تختص مراعاة الموضع بأن يكون العامل فِي اللفظ زائدًا، وقد أجاز الفارسي فِي قوله: ﴿وَأُتْبِعُواْ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِۗ﴾[(٢٢٢)]: أن يكون يوم القيامة عطفًا على محل (هذه).

الثاني: أن يكون الموضع بحق الأصالة، فلا يجوز: (هذا الضارب زيدًا وأخيه)؛ لأن الوصف المستوفي لشروط العمل الأصل إعماله لا إضافته.

الثالث: وجود الْمُحرز: أي: الطالب لذلك الْمَحل، فلا يجوز: (إن زيدًا) وعمرو قاعدان؛ لأن الطالب لرفع عمرو هو الابتداء، وهو قد زال بدخول (إن)، وخالف فِي هذا الشرط الكسائي مستدلاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ **وَالصَّابِئُون** .....﴾[(٢٢٣)] الآية. وأجيب بأن خبر (إن) فيها محذوف؛ أي: مأجورون أو آمنون.

- **وعطف التوهم:** نحو: (ليس زيد قائمًا ولا قاعدٍ)؛ بالخفض على توهم دخول الباء فِي الخبر، وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك، وقد وقع هذا العطف فِي الْمَجزوم فِي قراءة غير أبي عمرو: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾[(٢٢٤)]؛ خرجه الخليل وسيبويه على أنه عطف على التوهم؛ لأن معنَى ﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ ..... فَأَصَّدَّقَ﴾، ومعنَى: (أخرني أصدق) واحد.

وقراءة قنبل: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾[(٢٢٥)]؛ خرجه الفارسي على [عطف التوهم الْمَجزوم]؛ لأن (مَنْ) الموصولة فيها معنَى الشرط.

---

(٢٢١) هذه الزيادة من عندي للإيضاح.

(٢٢٢) سورة هود: ٦٠.

(٢٢٣) سورة المائدة: ٦٩.

(٢٢٤) سورة المنافقون: ١٠.

(٢٢٥) سورة يوسف: ٦٩.

وفِي المنصوب فِي قراءة حمزة وابن عامر: ﴿وَمِن وَرَآءِ إِسۡحَٰقَ يَعۡقُوبَ﴾[٢٢٦]؛ بفتح الباء؛ لأنه على معنَى: ووهبنا له إسحاق ومن وراء إسحاق يعقوب.

≅ تنبيه:

ظن ابن مالك أن المراد بالتوهم الغلط، وليس كذلك كما نبه عليه أبو حيان وابن هشام، بل هو مقصد صواب، والمراد أنه عطف على الْمَعنَى؛ أي: جوز العربي فِي ذهنه ملاحظة ذلك الْمَعنَى فِي المعطوف عليه، فعطف ملاحظًا له، لا أنه غلط فِي ذلك، ولهذا كان الأدب أن يقال فِي مثل ذلك فِي القرآن: إنه عطف على الْمَعنَى.

≅ مسألة:

اختُلف فِي جواز عطف الخبر على الإنشاء وعكسه:

- فمنعه البيانيون، وابن مالك، وابن عصفور ونقله عن الأكثرين.

- وأجازه الصفار وجماعة؛ مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[٢٢٧] فِي سورة البقرة: ﴿وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾[٢٢٨] فِي سورة الصف.

قال الزمخشري -فِي الأولى-: ليس المعتمد بالعطف الأمر حتَّى يُطلب له مُشاكل، بل المراد: عطف جملة ثواب المؤمنين على جمله ثواب الكافرين.

[وقال أيضًا] -فِي الثانية-: إن العطف على ﴿تُؤۡمِنُونَ﴾؛ لأنه بمعنَى (آمنوا).

ورُدَّ بأن الخطاب به للمؤمنين، وبـ (بشر) للنبِي ﷺ، وبأن الظاهر فِي ﴿تُؤۡمِنُونَ﴾ أنه تفسير للتجارة لا طلب.

وقال السكاكي: الأمران معطوفان على (مثل) مقدرة، قبل ﴿يَٰٓأَيُّهَا﴾، وحذف القول كثير.

≅ مسألة:

اختُلف فِي جواز عطف الاسمية على الفعلية، وعكسه:

- فالجمهور على الجواز.

- وبعضهم على المنع، وقد لَهج به الرازي فِي "تفسيره" كثيرًا، [وضعفه ابن هشام][٢٢٩].

≅ مسألة:

---

(٢٢٦) سورة هود: ٧٧.

(٢٢٧) سورة البقرة: ٢٥.

(٢٢٨) سورة الصف: ١٣.

(٢٢٩) زيادة من عندي. "المغني" (ص ٦٣١- المحققة).

اختُلف فِي جواز العطف على معمولي عاملين:

- **فالمشهور عن سيبويه:** المنع، وبه قال المبرد وابن السراج وهشام.

- وجوزه الأخفش والكسائي والفراء والزجاج، وخرج عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۝٣ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝٤ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[٢٣٠]، فيمن نصب (آيات) الأخيرة.

[قال ابن هشام: والحق جواز العطف على معمولي عاملين فِي نحو: (فِي الدار زيد، والحجرة عمرو)][٢٣١].

≅ مسألة:

اختُلف فِي جواز العطف على الضمير الْمَجرور من غير إعادة الجار:

- فجمهور البصريين على المنع.

- وبعضهم والكوفيون على الجواز، وخُرِّج عليه قراءة حمزة: ﴿**وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ**﴾[٢٣٢].

وقال أبو حيان فِي قوله تعالى: ﴿وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[٢٣٣]: إن المسجد معطوف على ضمير ﴿بِهِۦ﴾، وإن لَم يعد الجار.

قال: والذي نختاره جواز ذلك؛ لوروده فِي كلام العرب كثيرًا؛ نظمًا ونثرًا[٢٣٤]. قال: ولسنا متعبدين باتباع جمهور البصريين، بل نتبع الدليل[٢٣٥].

النوع الثاني والسبعون[٢٣٦] فِي معرفة معاني الأدوات الَّتِي يحتاج إليها المفسر

وأعني بالأدوات الحروف وما شاكلها من الأسْمَاء والأفعال والظروف.

اعلم أن معرفة ذلك من المهمات المطلوبة لاختلاف مواقعها، ولهذا يختلف الكلام

---

(٢٣٠) سورة الجاثية: ٣- ٥.

(٢٣١) زيادة من عندي. "المغني" (ص ٦٣٤- المحققة).

(٢٣٢) سورة النساء: ١.

(٢٣٣) سورة البقرة: ٢١٧.

(٢٣٤) "البحر المحيط" (٢/ ١٤٧).

(٢٣٥) تكررت منه هذه العبارة فِي مواضع من "البحر المحيط" منها (٣/ ١٥٩، ٤/ ٢٧١).

(٢٣٦) هو النوع الأربعون على ترتيب السيوطي.

والاستنباط بحسبها؛ كما فِي:

قوله تعالى: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾[٢٣٧]، فاستُعملت (على) فِي جانب الحق، و(فِي) فِي جانب الضلال؛ لأن صاحب الحق مستعلٍ يصرف نظره كيف شاء، وصاحب الباطل كأنه منغمس فِي ظلام منخفض لا يدري أين يتوجه.

وقوله تعالى: ﴿فَٱبۡعَثُوٓاْ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمۡ هَٰذِهِۦٓ إِلَى ٱلۡمَدِينَةِ فَلۡيَنظُرۡ أَيُّهَآ أَزۡكَىٰ طَعَامٗا فَلۡيَأۡتِكُم بِرِزۡقٖ مِّنۡهُ وَلۡيَتَلَطَّفۡ﴾[٢٣٨]؛ عطف على الجمل الأول بالفاء والأخيرة بالواو لَما انقطع نظام الترتب؛ لأن التلطف غير مرتب على الإتيان بالطعام؛ كما كان الإتيان به مرتبًا على النظر فيه، والنظر فيه مترتبًا على التوجه فِي طلبه، والتوجه فِي طلبه مترتبًا على قطع الجدال فِي المسألة عن مدة اللبث وتسليم العلم له تعالى.

وقوله تعالى: ﴿۞ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ﴾[٢٣٩] الآية. عدل عن (اللام) إلَى (فِي) فِي الأربعة الأخيرة؛ إيذانًا إلَى أنَّهم أكثر استحقاقًا للتصدق عليهم مِمَّن سبق ذكره باللام؛ لأن (مِنْ) للوعاء، فنبه باستعمالِها على أنَّهم أحقاء بأن يُجعلوا مظنة لوضع الصدقات فيهم؛ كما يوضع الشيء فِي وعائه مستقرًّا فيه.

قال الفارسي: إنَّما قال: ﴿وَفِي ٱلرِّقَابِ﴾، ولَم يقل: (وللرقاب)؛ ليدل على أن العبد لا يَملك شيئًا.

وعن ابن عباس قال: «الحمد لله الذي قال: ﴿عَن صَلَاتِهِمۡ سَاهُونَ﴾[٢٤٠]، ولَم يقل: (فِي صلاتِهم)»[٢٤١].

---

(٢٣٧) سورة سبأ: ٢٤.

(٢٣٨) سورة الكهف: ١٩.

(٢٣٩) سورة التوبة: ٦٠.

(٢٤٠) سورة الماعون: ٥.

(٢٤١) قال في غاية البيان :" غريب بهذا اللفظ: كذا نسبه السيوطي - رحمه الله تعالى – إلى ابن عباس بهذا اللفظ، بينما في الدر المنثور (٨/ ٦٤٢-٦٤٣) لم ينسبه إلى ابن عباس بهذا اللفظ.

نعم أخرج ابن جرير في التفسير (٣٠/ ٣١١) حدثنا عمرو بن علي ثنا عمران بن تمام البناني ثنا أبو جمرة الضبعي نصر بن عمران عن ابن عباس في قوله {الذين هم عن صلاتهم ساهون} قال :"الذين يؤخرونها عن وقتها".

وإسناده ضعيف؛ فيه: عمران بن تمام قال عنه أبو حاتم كما في الجرح والتعديل (٦/ ٢٩٥) :" كان عندي مستوراً إلى أن حدث عن أبي جمرة عن ابن عباس عن النبي ﷺ بحديث منكر".

وهذا سردها مرتبة على حروف المعجم:

الهمزة [٢٤٢]

تأتي على وجهين:

أحدهما: الاستفهام:

وحقيقته طلب الإفهام، ومن ثَمَّ اختصت بأمور:

أحدها: جواز حذفها.

ثانيها: أنَّها ترد لطلب التصور[٢٤٣] والتصديق[٢٤٤]؛ بخلاف (هل) فإنَّها للتصديق خاصة، وسائر الأدوات للتصور خاصة.

ثالثها: أنَّها تدخل على الإثبات؛ نحو: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا﴾[٢٤٥] ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ﴾[٢٤٦] وعلى النفي نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾[٢٤٧]، وتفيد حينئذ معنيين:

واللفظ الذي ذكره السيوطي جاء من قول عطاء بن دينار: وذلك فيما أخرجه ابن جرير في التفسير (٣٠/ ٣١٣) ومن طريقه الثعلبي في التفسير (١٠/ ٣٠٥) وأخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (٢/ ٤٨٥رقم٢٥٦٧) من طريقين عن عمرو بن أبي سلمة عن عمر بن سليمان يحدث عن عطاء بن دينار أنه قال:" الحمد لله الذي قال {الذين هم عن صلاتهم ساهون}، ولم يقل في صلاتهم ساهون".

وإسناده حسن إن كان عمر بن سليمان هو القرشي وإلا فلم يتبين لي من هو.

تنبيه: وقوله :"ولم يقل في صلاتهم ساهون" ساقطة من طبعة ابن جرير، وأثبته من تفسير الثعلبي فقد رواها من طريقه، وكذا أثبتها السيوطي في الدر المنثور لابن جرير بهذه الزيادة (٨/ ٦٤٣)"اهـ.

(٢٤٢) انظر: "معاني الحروف" للرماني (ص ٣٢)، "مغني اللبيب" لابن هشام (١/ ١٣).

(٢٤٣) التصور عند أهل المْنطق: هو إدراك المفرد -الماهية- من غير أن يحكم عليها بنفي أو إثبات. "التعريفات" (ص ٥٩)، "تسهيل المنطق" (ص ٩).

(٢٤٤) التصديق عند أهل المنطق: الإدراك (للمفرد) الذي معه حكم. "ضوابط المعرفة" (ص ١٤)، "تسهيل المنطق" (ص ٩).

(٢٤٥) سورة يونس: ٢.

(٢٤٦) سورة الأنعام: ١٤٣.

(٢٤٧) سورة الشرح: ١.

- **أحدهما**: التذكر والتنبيه؛ كالمثال المذكور، وكقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾(٢٤٨).

- **والآخر**: التعجب من الأمر العظيم؛ كقوله تعالى: ﴿۞ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾(٢٤٩).

وفِي كلا الحالين هي تحذير؛ نحو: ﴿أَلَمْ نُهْلِكِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾(٢٥٠).

رابعها: تقديْمها على العاطف تنبيهًا على أصالتها فِي التصدير؛ نحو: ﴿أَوَكُلَّمَا عَـٰهَدُواْ عَهْدًا﴾(٢٥١)، ﴿أَوَ أَمِنَ أَهْلُ ٱلْقُرَىٰٓ﴾(٢٥٢)، ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾(٢٥٣).

وسائر أخواتِها يتأخر عنه كما هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة؛ نحو: ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ﴾(٢٥٤)، ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾(٢٥٥)، ﴿فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾(٢٥٦)، ﴿فَهَلْ يُهْلَكُ﴾(٢٥٧)، ﴿فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ﴾(٢٥٨)، ﴿۞ فَمَا لَكُمْ فِى ٱلْمُنَـٰفِقِينَ﴾(٢٥٩).

خامسها: أنه لا يُستفهم بِها حتَّى يهجس فِي النفس إثبات ما يُستفهم عنه؛ بخلاف (هل)؛ فإنه لَما لا يترجح عنده فِي نفي ولا إثبات. حكاه أبو حيان عن بعضهم.

سادسها: أنَّها تدخل على الشرط؛ نحو: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَـٰلِدُونَ﴾(٢٦٠)، ﴿أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ

---

(٢٤٨) سورة الفرقان: ٤٥.

(٢٤٩) سورة البقرة: ٢٤٣.

(٢٥٠) سورة المرسلات: ١٦.

(٢٥١) سورة البقرة: ١٠٠.

(٢٥٢) سورة الأعراف: ٩٨.

(٢٥٣) سورة يونس: ٥١.

(٢٥٤) سورة المزمل: ١٧.

(٢٥٥) سورة التكوير: ٢٦.

(٢٥٦) سورة الأنعام: ٩٥.

(٢٥٧) سورة الأحقاف: ٣٥.

(٢٥٨) سورة الأنعام: ٨١.

(٢٥٩) سورة النساء: ٨٨.

(٢٦٠) سورة الأنبياء: ٣٤.

قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ﴾[٢٦١] بخلاف غيرها.

وتخرج عن الاستفهام الحقيقي، فتأتي لِمعانٍ.

≅ فائدة:

إذا دخلت على (رأيت)؛ امتنع أن تكون من رؤية البصر أو القلب، وصار بِمعنَى (أخبرني).

وقد تبدل (ها)، وخُرِّج على ذلك قراءة قنبل: ﴿هَا أَنتُمْ هَؤُلاَ﴾[٢٦٢] بالقصر.

وقد تقع فِي القسم، ومنه ما قرئ: ﴿وَلاَ نَكْتُمُ شَهَادَةً﴾[٢٦٣] بالتنوين ﴿اللهِ﴾ بالمد.

الثاني من وجهي الهمزة:

أن تكون حرفًا ينادى به القريب، وجعل منه الفراء: ﴿أَمَنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ﴾[٢٦٤] على قراءة تخفيف الميم؛ أي: يا صاحب هذه الصفات.

قال ابن هشام[٢٦٥]: ويبعده أنه ليس فِي التنْزيل نداء بغير (يا)، ويقربه سلامته من دعوى الْمَجاز؛ إذ لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته، ومن دعوى كثرة الحذف؛ إذ التقدير عند من جعلها للاستفهام: أمن هو قانت خير أم هذا الكافر؟ أي: المخاطب بقوله: ﴿قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا﴾[٢٦٦]، فحذف شيئان: معادل الهمزة والخبر.

(أحد)

قال أبو حاتم فِي كتاب "الزينة": هو اسم أكمل من الواحد، ألا ترى أنك إذا قلت: فلان لا يقوم له واحد؛ جاز فِي الْمَعنَى أن يقوم اثنان فأكثر؛ بِخلاف قولك: لا يقوم له أحد.

وفِي الأحد خصوصية ليست فِي الواحد؛ تقول: (ليس فِي الدار واحد)، فيجوز أن يكون من الدواب والطير والوحش والإنس فيعم الناس وغيرهم؛ بِخلاف: (ليس فِي الدار أحد)؛ فإنه مخصوص بالآدميين دون غيرهم.

قال: ويأتي الأحد فِي كلام العرب بِمعنَى الأول وبِمعنَى الواحد، فيُستعمل فِي الإثبات

---

(٢٦١) سورة آل عمران: ١٤٤.

(٢٦٢) سورة آل عمران: ١١٩.

(٢٦٣) سورة المائدة: ١٠٦.

(٢٦٤) سورة الزمر: ٩.

(٢٦٥) "مغنِي اللبيب" (١/ ١٣).

(٢٦٦) سورة الزمر: ٨.

وفِي النفي؛ نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[٢٦٧]؛ أي: واحد وأول، ﴿فَٱبْعَثُوٓاْ أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ﴾[٢٦٨].

[ويأتي الأحد بخلاف معنَى الأول والواحد]، فلا يُستعمل إلا فِي النفي؛ تقول: ما جاءني من أحد، ومنه: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾[٢٦٩]، و﴿أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾[٢٧٠]، ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ﴾[٢٧١]، ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ﴾[٢٧٢].

وواحد: يُستعمل فيهما مطلقًا.

وأحد: يستوي فيه المذكر والمؤنث؛ قال تعالى: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[٢٧٣]؛ بِخلاف (الواحد)، فلا يقال: كواحد من النساء، بل كواحدة.

وأحد: يصلح للإفراد والجمع.

[قال السيوطي:] ولهذا وصف به فِي قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾[٢٧٤]؛ بِخلاف الواحد.

والأحد: له جمع من لفظه، وهو: الأحدون والآحاد، وليس للواحد جمع من لفظه، فلا يقال: واحدون، بل: اثنان، ثلاثة.

والأحد: مُمْتنع الدخول فِي الضرب والعدد والقسمة وفِي شيء من الحساب؛ بِخلاف الواحد.

وقد تَحصل من كلامه بينهما سبعة فروق.

وفِي "أسرار التنْزيل" للبارزي فِي سورة الإخلاص: فإن قيل: المشهور فِي كلام العرب أن الأحد يُستعمل بعد النفي والواحد بعد الإثبات. قلنا: قد اختار أبو عبيد أنَّهما بِمعنًى واحد، وحينئذٍ فلا يَختص أحدهما بِمكان دون الآخر، وإن غلب استعمال أحد فِي النفي، ويجوز أن يكون العدول هنا عن الغالب رعاية للفواصل. انتهى.

---

(٢٦٧) سورة الإخلاص: ١.

(٢٦٨) سورة الكهف: ١٩.

(٢٦٩) سورة البلد: ٥.

(٢٧٠) سورة البلد: ٨.

(٢٧١) سورة الحاقة: ٤٨.

(٢٧٢) سورة التوبة: ٨٤.

(٢٧٣) سورة الأحزاب: ٣٢.

(٢٧٤) سورة الحاقة: ٤٨.

وقال الراغب فِي "مفردات القرآن"[٢٧٥]: أحد يُستعمل على ضربين: أحدهما: فِي النفي فقط، والآخر فِي الإثبات.

فالأول: لاستغراق جنس الناطقين، ويتناول الكثير والقليل، ولذلك صح أن يقال: ما من أحد فاضلين؛ كقوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾[٢٧٦].

والثاني: على ثلاثة أوجه:

- **الأول:** الْمستعمل فِي العدد مع العشرات؛ نحو: أحد عشر، أحدٍ وعشرين.
- **والثاني:** المستعمل مضافًا إليه بمعنَى الأول؛ نحو: ﴿أَمَّآ أَحَدُكُمَا فَيَسْقِى رَبَّهُۥ خَمْرًا﴾[٢٧٧].
- **والثالث:** المستعمل وصفًا مطلقًا، ويَختص بوصف الله تعالى؛ نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾[٢٧٨]، وأصله (وحد)؛ إلا أن وحدًا يُستعمل فِي غيره. انتهى.

(إذ)[٢٧٩]

ترد على أوجه:

أحدها: أن تكون اسمًا للزمن الماضي، وهو الغالب.

ثُمَّ قال الجمهور: لا تكون إلا ظرفًا؛ نحو: ﴿فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[٢٨٠].

أو مضافًا إليها الظرف؛ نحو: ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾[٢٨١]، ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ﴾[٢٨٢]، ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾[٢٨٣].

وقال غيرهم: تكون مفعولاً به؛ نحو: ﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾[٢٨٤]، وكذا المذكورة

---

(٢٧٥) (ص ١٢).

(٢٧٦) سورة الحاقة: ٤٨.

(٢٧٧) سورة يوسف: ٤١.

(٢٧٨) سورة الإخلاص: ١.

(٢٧٩) "الصاحبِي" (ص ١٩٦- ١٩٧)، "مغنِي اللبيب" (١/ ٨٠).

(٢٨٠) سورة التوبة: ٤٠.

(٢٨١) سورة آل عمران: ٨.

(٢٨٢) سورة الزلزلة: ٤.

(٢٨٣) سورة الواقعة: ٨٤.

(٢٨٤) سورة الأعراف: ٢٠.

في أوائل القصص كلها مفعول به بتقدير: (اذكر).

وبدلاً منه؛ نحو: ﴿وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتۡ﴾[٢٨٥]، فـ(إذ) بدل اشتمال من مريَم على حد البدل في ﴿يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِۖ﴾[٢٨٦]، ﴿ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَةَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ جَعَلَ فِيكُمۡ أَنۢبِيَآءَ﴾[٢٨٧]؛ أي: اذكروا النعمة الَّتِي هي الجعل المذكور، فهي بدل كل من كل.

والجمهور يجعلونَها فِي الأول ظرفًا لمفعول محذوف؛ أي: واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم قليلاً، وفِي الثاني: ظرفًا لمضاف إلَى المفعول محذوف؛ أي: واذكر قصة مريَم، ويؤيد ذلك التصريح به فِي: ﴿وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ كُنتُمۡ أَعۡدَآءٗ﴾[٢٨٨].

فائدة:

أخرج ابن أبي حاتم من طريق السدي عن أبي مالك؛ قال: "ما كان فِي القرآن (إن) بكسر الألف فلم يكن، وما كان (إذ) فقد كان"[٢٨٩].

الوجه الثاني: أن تكون للتعليل؛ نحو: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ أَنَّكُمۡ فِي ٱلۡعَذَابِ مُشۡتَرِكُونَ﴾[٢٩٠]؛ أي: ولن ينفعكم اليوم إشراككم فِي العذاب لأجل ظلمكم فِي الدنيا.

الوجه الثالث: التوكيد بأن تحمل على الزيادة. قاله أبو عبيدة[٢٩١]، وتبعه ابن قتيبة، وحملا عليه آيات؛ منها: ﴿وَإِذۡ قَالَ رَبُّكَ لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ﴾[٢٩٢].

---

(٢٨٥) سورة مريم: ١٦.

(٢٨٦) سورة البقرة: ٢١٧.

(٢٨٧) سورة المائدة: ١٠.

(٢٨٨) سورة آل عمران: ١٠٣.

(٢٨٩) قال في غاية البيان :" ضعيف: أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (١/ ٧٥رقم٣١٣) (٢/ ٦٥٧، ٦٦١رقم٣٥٥١، ٣٥٧٩) و(٥/ ١٦٨٩رقم٩٠٠٦) و(٨/ ٢٥١٩رقم١٤١٠٤) حدثنا أبو بكر بن أبي موسى الأنصاري ثنا هارون بن حاتم ثنا عبد الرحمن بن أبي حماد عن أسباط بن نصر عن السدى عن أبي مالك عنه به .

وإسناده ضعيف؛ فيه: هارون بن حاتم الكوفي، ضعيف. وفيه: عبد الرحمن بن أبي حماد، لم أقف فيه على جرح ولا تعديل. وفيه: أسباط بن نصر الهمْداني، صدوق كثير الخطأ يغرب"اهـ.

(٢٩٠) سورة الزخرف: ٣٩.

(٢٩١) "مجاز القرآن" (١/ ٣٦- ٣٧).

(٢٩٢) سورة البقرة: ٣٠.

الرابع: التحقيق؛ كـــ(قد)، وحُملت عليه الآية المذكورة، وجعل منه السهيلي قوله: ﴿بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[٢٩٣].

قال ابن هشام: وليس القولان بشيء.

(إذا)[٢٩٤]

على وجهين:

أحدهما: أن تكون للمفاجأة:

- فتختص بالجمل الاسمية، ولا تحتاج لجواب، ولا تقع فِي الابتداء، ومعناها الحال لا الاستقبال؛ نحو: ﴿فَأَلْقَىٰهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾[٢٩٥]، ﴿فَلَمَّا أَنجَاهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ﴾[٢٩٦]، ﴿وَإِذَا أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً مِّنۢ بَعْدِ ضَرَّآءَ مَسَّتْهُمْ إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِيٓ ءَايَاتِنَا﴾[٢٩٧].

واختُلف فِي (إذا) هذه: فقيل: إنَّها حرف، وعليه الأخفش، ورجحه ابن مالك. وقيل: ظرف مكان، وعليه الْمُبرد، ورجحه ابن عصفور. وقيل: ظرف زمان، وعليه الزجاج، ورجحه الزمَخْشري.

الثاني: أن تكون لغير المفاجأة:

- فالغالب أن تكون ظرفًا للمستقبل مضمنة معنَى الشرط، وتَختص بالدخول على الجمل الفعلية[٢٩٨]، وتَحتاج لجواب، وتقع فِي الابتداء عكس الفجائية.

والفعل بعدها إما ظاهر؛ نحو: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾[٢٩٩]، أو مُقَدَّر؛ نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ

---

(٢٩٣) سورة آل عمران: ٨٠.

(٢٩٤) "الصاحِبي" (ص ١٩٣)، "مغنِي اللبيب" (١/ ٨٧).

(٢٩٥) سورة طه: ٢٠.

(٢٩٦) سورة يونس: ٣٢.

(٢٩٧) سورة يونس: ٢١.

(٢٩٨) هذا قول جمهور النحاة؛ إلا أنه غير مُسَلَّم، وفيه تعسف مع نصوص القرآن فِي المواضع الَّتِي دخلت فيها (إذا) الشرطية على الأسْمَاء، ولعل الصواب -إن شاء الله- أن دخولَها على الأفعال هو الغالب فقط. انظر ما كتبه حول هذه المسألة د. أحمد مكي الأنصاري فِي كتابه "نظرية النحو القرآني" (ص ٥٩- ٦٥).

(٢٩٩) سورة النصر: ١.

ٱنشَقَّتْ﴾[٣٠٠].

وجوابُها إما فعل؛ نحو: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَمْرُ ٱللَّهِ قُضِىَ بِٱلْحَقِّ﴾[٣٠١]. أو جملة اسمية مقرونة بالفاء؛ نحو: ﴿فَإِذَا نُقِرَ فِى ٱلنَّاقُورِ ۝٨ فَذَٰلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾[٣٠٢]، ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ﴾[٣٠٣]. أو فعلية طلبية كذلك؛ نحو: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾[٣٠٤]. أو اسمية مقرونة بـــ (إذا) الفجائية؛ نحو: ﴿إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾[٣٠٥]، ﴿فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾[٣٠٦]. وقد يكون مُقَدَّر لدلالة ما قبله عليه أو لدلالة المقام.

– وقد تخرج إذا عن الظرفية عند قوم، والجمهور أنكروا خروجها عن الظرفية.

– وقد تَخرج عن الاستقبال فتُرد للحال؛ نحو: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾[٣٠٧]. فإن الغشيان مقارن الليل، ﴿وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾[٣٠٨]، ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾[٣٠٩].

وللماضي؛ نحو: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَـٰرَةً أَوْ لَهْوًا﴾[٣١٠] الآية؛ فإن الآية نزلت بعد الرؤية والانفضاض[٣١١]، وكذا قوله تعالى[٣١٢]: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ مَآ

---

(٣٠٠) سورة الانشقاق: ١.

(٣٠١) سورة غافر: ٧٨.

(٣٠٢) سورة المدثر: ٨– ٩.

(٣٠٣) سورة المؤمنون: ١٠١.

(٣٠٤) سورة الحجر: ٩٨.

(٣٠٥) سورة الروم: ٢٥.

(٣٠٦) سورة الروم: ٤٨.

(٣٠٧) سورة الليل: ١.

(٣٠٨) سورة الليل: ٢.

(٣٠٩) سورة النجم: ١.

(٣١٠) سورة الجمعة: ١١.

(٣١١) قال في غاية البيان :" أخرج البخاري في الصحيح (رقم٨٩٤) كتاب الجمعة باب إذا نفر الناس عن الإمام في صلاة الجمعة فصلاة الإمام ومن بقي جائزة ومسلم في الصحيح (٨٦٣) كتاب الجمعة باب في قوله تعالى {وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها وتركوك قائماً} عن جابر بن عبد الله :" أن النبي ﷺ كان يخطب قائماً يوم الجمعة فجاءت عير من الشام فانفتل الناس إليها حتى لم يبق إلا اثنا عشر رجلاً فأنزلت هذه الآية التي في الجمعة {وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها وتركوك قائماً}"

أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾[٣١٣]، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَطْلِعَ ٱلشَّمْسِ﴾[٣١٤]، ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا سَاوَىٰ بَيْنَ ٱلصَّدَفَيْنِ﴾[٣١٥].

- وقد تَخرج عن الشرطية؛ نحو: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمْ يَغْفِرُونَ﴾[٣١٦]، ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْىُ هُمْ يَنتَصِرُونَ﴾[٣١٧]، فـ (إذا) فِي الآية ظرف لخبر المبتدأ بعدها، ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جوابًا؛ لاقترنت بالفاء، وقول بعضهم: إنه على تقديرها؛ مردود بأنَّها لا تُحذف إلا لضرورة، وقول آخر: إن الضمير توكيد لا مبتدأ، أو إن ما بعده الجواب؛ تعسُّف، وقول آخر: جوابُها محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها؛ تكلُّف من غير ضرورة.

تنبيهات:

الأول: قد تُستعمل (إذا) للاستمرار فِي الأحوال الماضية والحاضرة والمستقبلة كما يُستعمل الفعل المضارع لذلك، ومنه: ﴿وَإِذَا لَقُواْ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ قَالُوٓاْ إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ﴾[٣١٨]؛ أي إن هذا شأنهم أبدًا، وكذا قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ

اهـ.

(٣١٢) قال في غاية البيان :" ضعيف جداً : أخرجه ابن جرير في التفسير (١٠/ ٢١١) وابن أبي حاتم في التفسير (٦/ ١٨٦٣رقم١٠٢٠٠) عن محمد بن سعد عن أبيه عن عمه عن أبيه عن أبيه عن ابن عباس قوله {ليس على الضعفاء ولا على المرضى} إلى قوله {حزناً أن لا يجدوا ما ينفقون} وذلك أن رسول الله ﷺ أمر الناس أن ينبعثوا غازين معه فجاءته عصابة من أصحابه فيهم عبد الله بن مغفل المزني فقالوا يا رسول الله احملنا فقال لهم رسول الله ﷺ الله ما أجد ما أحملكم عليه فتولوا ولهم بكاء وعز عليهم أن يجلسوا عن الجهاد ولا يجدون نفقة ولا محملاً فلما رأى الله حرصهم على محبته ومحبة رسوله أنزل عذرهم في كتابه".

وإسناده ضعيف جداً؛ وهو معروف بسند العوفيين.

وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (٤/ ٢٦٣) لابن مردويه"اهـ.

(٣١٣) سورة التوبة: ٩٢.

(٣١٤) سورة الكهف: ٩٠.

(٣١٥) سورة الكهف: ٩٦.

(٣١٦) سورة الشورى: ٣٧.

(٣١٧) سورة الشورى: ٣٩.

(٣١٨) سورة البقرة: ١٤.

قَامُواْ كُسَالَىٰ﴾[٣١٩].

الثاني: ذكر ابن هشام فِي "المغني"[٣٢٠]: (إذ ما)، ولَم يذكر (إذا ما)، وقد ذكرها الشيخ بَهاء الدين السبكي فِي "عروس الأفراح" فِي أدوات الشرط.

فأما (إذ ما)؛ فلم يقع فِي القرآن، ومذهب سيبويه أنَّها حرف، وقال الْمُبرد وغيره: إنَّها باقية على الظرفية.

وأما (إذا ما)؛ فوقعت فِي القرآن فِي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُواْ﴾[٣٢١]، ﴿إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ﴾[٣٢٢]، ولَم أر من تعرَّض لكونِها باقية على الظرفية أو مُحَوَّلة إلَى الحرفية، ويُحتمل أن يجري فيها القولان فِي (إذ ما)، ويُحتمل أن يُجزم ببقائها على الظرفية؛ لأنَّها أبعد عن التركيب؛ بخلاف (إذ ما).

الثالث [فِي الفرق بين (إذا) و (إن)]:

- تَختص (إذا) بدخولِها على الْمُتيقن والْمَظنون والكثير الوقوع؛ بِخلاف (إن)؛ فإنَّها تُستعمل فِي المشكوك والموهوم والنادر.

ولهذا قال تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُواْ﴾[٣٢٣]، ثُمَّ قال: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُواْ﴾[٣٢٤]، فأتي بـــ (إذا) في الوضوء لتكرره وكثرة أسبابه، وبـــ (إن) فِي الجنابة لندرة وقوعها بالنسبة إلَى الحدث.

وقال تعالى: ﴿فَإِذَا جَآءَتْهُمُ ٱلْحَسَنَةُ قَالُواْ لَنَا هَٰذِهِۦ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[٣٢٥]: أتي فِي جانب الحسنة بـــ (إذا)؛ لأن نعم الله على العباد كثيرة ومقطوع بِها، وبـــ (إن) فِي جانب السيئة؛ لأنَّها نادرة الوقوع ومشكوك فيها.

قال الْخُوَيِّي: الذي أظنه أن (إذا) يَجوز دخولها على المتيقن والمشكوك؛ لأنَّها ظرف وشرط، فبالنظر إلَى الشرط تدخل على المشكوك، وبالنظر إلَى الظرف تدخل على المتيقن كسائر الظروف.

---

(٣١٩) سورة النساء: ١٤٢.

(٣٢٠) (١/ ٨٧).

(٣٢١) سورة الشورى: ٣٧.

(٣٢٢) سورة التوبة: ٩٢.

(٣٢٣) سورة المائدة: ٦.

(٣٢٤) سورة المائدة: ٦.

(٣٢٥) سورة الأعراف: ١٣١.

- [و] خالفت (إذا) (إنَّ) أيضًا فِي إفادة العموم.

- وفِي أن الْمَشروط بِها إذا كان عدمًا يقع الجزاء فِي الحال، وفِي (إن) لا يقع حتَّى يتحقق اليأس من وجوده.

- وفِي أن جزاءها مستعقب لشرطها على الاتصال، لا يتقدم ولا يتأخر؛ بخلاف (إن).

- وفِي أن مدخولها لا تَجزمه؛ لأنَّها لا تتمحض شرطًا.

≅ خاتِمة:

قيل: قد تأتي (إذا) زائدة، وخُرِّج عليه ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾(٣٢٦)؛ أي: انشقت السماء؛ كما قال: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ﴾(٣٢٧).

(إذن)(٣٢٨)

قال سيبويه: معناها الجواب والجزاء.

قال الشلوبين(٣٢٩): فِي كل موضع.

قال الفارسي: فِي الأكثر.

والأكثر أن تكون جوابًا لـــ (إن) أو (لو) ظاهرتين أو مُقَدَّرتين.

قال الفراء: وحيث جاءت بعدها اللام؛ فقبلها (لو) مقدَّرة إن لَم تكن ظاهرة؛ نحو: ﴿إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَـٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ﴾.

وهي حرف ينصب المضارع بشرط تصديرها واستقباله واتصاله، أو انفصالِها بالقسم أو بلا النافية.

قال النحاة: وإذا وقعت بعد الواو والفاء؛ جاز فيها الوجهان؛ نحو: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَـٰفَكَ﴾(٣٣٠)، ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ﴾(٣٣١)، وقرئ شاذًّا بالنصب فيهما.

---

(٣٢٦) سورة الانشقاق: ١.

(٣٢٧) سورة القمر: ١.

(٣٢٨) انظر: "معاني الحروف" (ص ١١٦)، "الصاحبِي" (ص ١١٨)، "مغنِي اللبيب" (ص ٣٠- المحققة).

(٣٢٩) قال السيوطي: (الشلوبين) اثنان: المشهور أبو علي عمر بن مُحَمَّد الإشبيلي، والآخر أبو عبد الله مُحَمَّد بن علي بن مُحَمَّد المالقي، ويُعرف بالشلوبين الصغير. اهـ. "بغية الوعاة" (ص ٤٣٦).

(٣٣٠) سورة الإسراء: ٧٦.

(٣٣١) سورة النساء: ٥٣.

قال ابن هشام[٣٣٢]: التحقيق أنه إذا قيل: (إن تزرني أزرك وإذن أُحسن إليك) -يعنِي: تقدم (إذن) شرط وجزاء وعُطفت-؛ فإن قدّرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل (إذن) لوقوعها حشوًا، أو [قدّرت العطف] على الجملتين جميعًا؛ جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف، وقيل: يتعين النصب؛ لأن ما بعدها مستأنف، أو لأن المعطوف على الأول أول، ومثل ذلك: (زيد يقوم وإذن أُحسن إليه)؛ إن عطفت على الفعلية رفعت، أو على الاسمية فالمذهبان.

وقال غيره: (إذن) نوعان:

الأول: أن تدل على إنشاء السببية والشرط، بِحيث لا يفهم من غيرها؛ نحو: (أزورك غدًا)، فتقول: (إذن أُكرمك)، وهي فِي هذا الوجه عاملة، تدخل على الجمل الفعلية، فتنصب المضارع المستقبل المتصل إذا صُدِّرت.

والثاني: أن تكون مؤكدة لِجواب ارتبط بِمقدم أو منبهة على مسبب حصل فِي الحال، وهي حينئذٍ غير عاملة؛ لأن المؤكدات لا يُعتمد عليها، والعامل يُعتمد عليه؛ نحو: (إن تأتِيني إذن آتيك)، (والله إذن لأفعلن)، ألا ترى أنَّها لو سقطت لفُهم الارتباط، وتدخل هذه على الاسمية، فتقول: (إذن أنا أُكرمك)، ويَجوز توسطها وتأخرها، ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ إِنَّكَ إِذًا﴾[٣٣٣] فهي مؤكدة للجواب مرتبطة بِما تقدم.

≅ تنبيه:

الجمهور على أن (إذن) يوقف عليها بالألف المبدلة من النون، وعليه إجماع القراء، وجوَّز قوم -منهم الْمُبرد والْمَازني- فِي غير القرآن الوقوف عليها بالنون؛ كـ(لهن) و(إن)، وينبنِي على الخلاف فِي الوقوف عليها كتابتها، فعلى الأول تُكتب بالألف كما رُسِمت فِي المصحف، وعلى الثاني بالنون.

وأقول: الإجماع فِي القرآن على الوقف عليها وكتابتها بالألف دليل على أنَّها اسم مُنَوَّن لا حرف آخره نون، خصوصًا أنَّها لَم تقع فيه ناصبة للمضارع، فالصواب إثبات هذا الْمَعنَى لَهَا.

(أف)

كلمة تُستعمل عند التضجر والتكره.

---

(٣٣٢) "مغنِي اللبيب" (١/ ٢٢)، ونقلت كلامه بنصه، وجاء السيوطي بالمعنَى فأشكل.

(٣٣٣) سورة البقرة: ١٤٥.

وقد حكى أبو البقاء[٣٣٤] **في قوله تعالى:** ﴿فَلَا تَقُل لَّهُمَآ أُفٍّ﴾[٣٣٥] قولين:

أحدهما: أنه اسم لفعل الأمر؛ أي: كُفًّا واتركا.

والثاني: أنه اسم لفعل ماض؛ أي: كرهت وتضجرت.

وحكى غيره ثالثًا: أنه اسم لفعل مضارع؛ أي: أتضجر منكما.

وأما قوله تعالى فِي سورة الأنبياء[٣٣٦]: ﴿أُفٍّ لَّكُمْ﴾:

فأحاله أبو البقاء على ما سبق في الإسراء، ومقتضاه تساويهما فِي الْمَعنَى.

وقال العُزيزي فِي "غريبه": هنا؛ أي: بئسًا لكم.

وفسر صاحب "الصحاح" (أف)؛ بِمعنَى: قذرًا.

وقال فِي "الارتشاف": (أف): أتضجر.

وفِي "البسيط": معناه: التضجر، وقيل: الضجر، وقيل: تضجرت. ثُمَّ حكى فيها تسعًا وثلاثين لغة.

(ال)[٣٣٧]

على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون اسمًا موصولاً بمعنَى (الذي) وفروعه، وهي الداخلة على أسْمَاء الفاعلين والمفعولين؛ نحو: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ﴾[٣٣٨] إلَى آخر الآية، ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ﴾[٣٣٩].

وقيل: هي حينئذٍ حرف تعريف، وقيل: موصول حرفي.

الثاني: أن تكون حرف تعريف، وهي نوعان: عهدية وجنسية، وكل منهما ثلاثة أقسام:

فالعهدية:

- إما أن يكون مصحوبها معهودًا ذِكريًّا؛ نحو: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾[٣٤٠]، ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ﴾[٣٤١]، وضابط هذه: أن يسد الضمير

---

(٣٣٤) "إملاء ما مَنَّ به الرحمن" (٢/ ٩٠).

(٣٣٥) سورة الإسراء: ٢٣.

(٣٣٦) سورة الأنبياء: ٦٧.

(٣٣٧) "معاني الحروف" للرماني (ص ٦٥)، "مغنِي اللبيب" (١/ ٤٩).

(٣٣٨) سورة الأحزاب: ٣٥.

(٣٣٩) سورة التوبة: ١١٢.

(٣٤٠) سورة المزمل: ١٥- ١٦.

مسدها مع مصحوبها.

- أو معهودًا ذهنيًّا؛ نحو: ﴿إِذْ هُمَا فِي ٱلْغَارِ﴾(٣٤٢)، ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ﴾(٣٤٣).

- أو معهودًا حضوريًّا؛ نحو: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾(٣٤٤)، ﴿ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ﴾(٣٤٥).

قال ابن عصفور: وكذا كل واقعة بعد اسم الإشارة أو (أي) فِي النداء و(إذا) أو فِي اسم الزمان الحاضر؛ نحو: (الآن).

والجنسية:

- إما لاستغراق الأفراد، وهي الَّتِي يَخلفها (كل) حقيقة؛ نحو: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾(٣٤٦)، ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾(٣٤٧)، ومن دلائلها صحة الاستثناء من مدخولِها؛ نحو: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِي خُسْرٍ ۝ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾(٣٤٨)، ووصفه بالجمع؛ نحو: ﴿أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟﴾(٣٤٩).

- وإما لاستغراق خصائص الأفراد، وهي الَّتِي يَخلفها (كل) مجازًا؛ نحو: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾(٣٥٠)؛ أي: الكتاب الكامل فِي الْهِداية الجامع لصفات جميع الكتب الْمنَزلة وخصائصها.

- وإما لتعريف الْمَاهية والحقيقة والجنس؛ وهى الَّتِي لا يَخلفها (كل) لا حقيقة ولا مجازًا؛ نحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾(٣٥١)، ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ﴾(٣٥٢).

---

(٣٤١) سورة النور: ٣٥.

(٣٤٢) سورة التوبة: ٤٠.

(٣٤٣) سورة الفتح: ١٨.

(٣٤٤) سورة المائدة: ٣.

(٣٤٥) سورة المائدة: ٥.

(٣٤٦) سورة النساء: ٢٨.

(٣٤٧) سورة الرعد: ٩.

(٣٤٨) سورة العصر: ١ - ٣.

(٣٤٩) سورة النور: ٣١.

(٣٥٠) سورة البقرة: ٢.

(٣٥١) سورة الأنبياء: ٣.

(٣٥٢) سورة الأنعام: ٨٩.

قيل: والفرق بين الْمُعَرَّف بـــ (ال) هذه وبين اسم الجنس النكرة: هو الفرق بين المقيد والمطلق؛ لأن الْمُعَرَّف بِها يدل على الحقيقة بقيد حضورها فِي الذهن، واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد.

الثالث: أن تكون زائدة، وهي نوعان:

- **لازمة:** كالَّتِي فِي الموصولات على القول بأن تعريفها بالصلة، وكالَّتِي فِي الأعلام المقارنة لنقلها؛ كـــ (اللات) و(العزى)، أو لغلبتها كـــ (البيت) للكعبة، و(المدينة) لطيبة، و(النجم) للثريا، وهذه فِي الأصل للعهد.

- **وغير لازمة:** كالواقعة فِي الحال، وخرّج عليه قراءة بعضهم: ﴿**لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ**﴾[٣٥٣]؛ بفتح الياء؛ أي: ذليلاً؛ لأن الحال واجبة التنكير، إلا أن ذلك غير فصيح، والأحسن تخريْجه على حذف مضاف؛ أي: خروج الأذل كما قدَّره الزمَخْشري.

(ألا)[٣٥٤]

بالفتح والتخفيف، وردت فِي القرآن على أوجه:

أحدها: التنبيه، فتدل على تَحقيق ما بعدها.

قال الزمَخْشري: ولذلك قَلَّ وقوع الجمل بعدها إلا مصدَّرة بنحو ما يتلقى به القسم، وتدخل على الاسمية والفعلية؛ نحو: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾[٣٥٥] ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[٣٥٦].

قال فِي "المغني":[٣٥٧] ويقول المعربون فيها: حرف استفتاح، فيبينون مكانَها، ويهملون معناها، وإفادتُها: التحقيق من جهة تركيبها من الهمزة و(لا)، وهمزة الاستفهام إذا دخلت على النفي أفادت التحقيق؛ نحو: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ﴾[٣٥٨].

الثاني والثالث: التحضيض والعرض، ومعناهما: طلب الشيء، لكن الأول: طلب بِحثٍّ،

---

(٣٥٣) سورة المنافقون: ٨.

(٣٥٤) "معاني الحروف" (ص ١١٣)، "الصاحبِي" (ص١٨١)، "مغنِي اللبيب" (١/ ٦٨).

(٣٥٥) سورة البقرة: ١٣.

(٣٥٦) سورة هود: ٨.

(٣٥٧) (١/ ٦٨).

(٣٥٨) سورة القيامة: ٤.

والثاني: طلب بلين، وتَختص فيهما بالفعلية؛ نحو: ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ﴾[٣٥٩]، ﴿قَوْمَ فِرْعَوْنَۚ أَلَا يَتَّقُونَ﴾[٣٦٠]، ﴿أَلَا تَأْكُلُونَ﴾[٣٦١]، ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْۗ﴾[٣٦٢].

(ألاَّ)[٣٦٣]

بالفتح والتشديد: حرف تحضيض، لَم يقعِ فِي القرآن لهذا الْمَعنَى -فيما أعلم-؛ إلا أنه يجوز عندي أن يُخرَّج عليه قوله: ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ﴾[٣٦٤]، وأما قوله تعالى: ﴿أَلَّا تَعْلُواْ عَلَيَّ﴾[٣٦٥]؛ فليست هذه، بل هي كلمتان: (أنْ) الناصبة ولا النافية، أو (أن) المفسِّرة ولا الناهية.

(إلاَّ)[٣٦٦]

بالكسر والتشديد على أوجه:

أحدها: الاستثناء متصلاً؛ نحو: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾[٣٦٧]، ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾[٣٦٨]، أو منقطعًا؛ نحو: ﴿قُل مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَن شَآءَ أَن يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا﴾[٣٦٩]، ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ۝١٩ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[٣٧٠].

الثاني: أن تكون بِمعنَى (غير)، فيوصف بِها وبتاليها جمع منكر أو شبهه، ويُعرب الاسم

---

(٣٥٩) سورة التوبة: ١٣.

(٣٦٠) سورة الشعراء: ١١.

(٣٦١) سورة الذاريات: ٢٧.

(٣٦٢) سورة النور: ٢٢.

(٣٦٣) "مغنِي اللبيب" (١/ ٧٤).

(٣٦٤) سورة النمل: ٢٥.

(٣٦٥) سورة النمل: ٣١.

(٣٦٦) "الصاحِبي" (ص ١٨٤)، "مغنِي اللبيب" (١/ ٧٠).

(٣٦٧) سورة البقرة: ٢٤٩.

(٣٦٨) سورة النساء: ٦٦.

(٣٦٩) سورة الفرقان: ٥٧.

(٣٧٠) سورة الليل: ١٩- ٢٠.

الواقع بعدها بإعراب (غير)؛ نحو: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾[٣٧١]، فلا يجوز أن تكون هذه الآية للاستثناء؛ لأن آلِهة جمع مُنكَّر فِي الإثبات، فلا عموم له، فلا يصح الاستثناء منه، ولأنه يصير الْمَعنَى حينئذٍ: لو كان فيهما آلِهة ليس فيهم الله لفسدتا، وهو باطل باعتبار مفهومه.

الثالث: أن تكون عاطفة بمنْزلة (الواو) فِي التشريك، ذكره الأخفش والفراء وأبو عبيدة، وخرَّجوا عليه: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيۡكُمۡ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡ﴾[٣٧٢]، ﴿لَا يَخَافُ لَدَيَّ ٱلۡمُرۡسَلُونَ ۝١٠ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسۡنَۢا بَعۡدَ سُوٓءٖ﴾[٣٧٣]؛ أي: ولا الذين ظلموا، ولا من ظلم، وتأولَهما الجمهور على الاستثناء المنقطع.

الرابع: بمعنَى (بل)، ذكره بعضهم، وخرّج عليه: ﴿مَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ لِتَشۡقَىٰٓ ۝٢ إِلَّا تَذۡكِرَةٗ﴾[٣٧٤]؛ أي: بل تذكرة.

الخامس: بمعنَى (بدل)، ذكره ابن الصائغ، وخرج عليه: ﴿ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[٣٧٥]؛ أي: بدل الله أو عوضه، وبه يُخرج عن الإشكال المذكور فِي الاستثناء، وفِي الوصف بـــ (إلا) من جهة المفهوم.

وغلط ابن مالك فعد من أقسامها؛ نحو: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدۡ نَصَرَهُ ٱللَّهُ﴾[٣٧٦]، وليست منها، بل هي كلمتان: (إن) الشرطية، و(لا) النافية.

≅ فائدة:

قال الرماني فِي "تفسيره": معنَى (إلا) اللازم لَهَا: الاختصاص بالشيء دون غيره، فإذا قلت: جاءني القوم إلا زيدًا؛ فقد اختصصت زيدًا بأنه لَم يجئ، وإذا قلت: ما جاءني إلا زيد؛ فقد اختصصته بالْمَجيء، وإذا قلت: ما جاءني زيد إلا راكبًا؛ فقد اختصصته بِهذه الحالة دون غيرها من المشي والعدو ونحوه.

(الآن)

---

(٣٧١) سورة الأنبياء: ٢٢.

(٣٧٢) سورة البقرة: ١٥٠.

(٣٧٣) سورة النمل: ١٠- ١١.

(٣٧٤) سورة طه: ٢- ٣.

(٣٧٥) سورة الأنبياء: ٢٢.

(٣٧٦) سورة التوبة: ٤٠.

اسم للزمن الحاضر، وقد يُستعمل فِي غيره مجازًا، وقال قوم: هي حد للزمانين؛ أي: ظرف للماضي وظرف للمستقبل، وقد يُتَجَوَّز عما قرب من أحدهما.

وقال ابن مالك: لوقت حضر جميعه؛ كوقت فعل الإنشاء، حال النطق به، أو بعضه؛ نحو: ﴿ٱلۡـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمۡ﴾(٣٧٧)، ﴿فَمَن يَسۡتَمِعِ ٱلۡأٓنَ يَجِدۡ لَهُۥ شِهَابٗا رَّصَدٗا﴾(٣٧٨). قال: وظرفيته غالبة لا لازمة.

واختُلف فِي (ال) الَّتِي فيه: فقيل: للتعريف الحضوري، وقيل: زائدة لازمة.

(إلى)(٣٧٩)

حرف جر له معانٍ:

- أشهرها: انتهاء الغاية زمانًا؛ نحو: ﴿ثُمَّ أَتِمُّواْ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيۡلِۚ﴾(٣٨٠)، أو مكانًا؛ نحو: ﴿إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا﴾(٣٨١)، أو غيرهما؛ نحو: ﴿وَٱلۡأَمۡرُ إِلَيۡكِ﴾(٣٨٢)؛ أي: منتهٍ إليك، ولَم يذكر لَهَا الأكثرون غير هذا الْمَعنَى.

وزاد ابن مالك وغيره تبعًا للكوفيين معاني أخر:

- **منها المعية:** وذلك إذا ضممت شيئًا إِلَى آخر فِي الحكم به أو عليه أو التعلق؛ نحو: ﴿مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ﴾(٣٨٣)، ﴿وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ﴾(٣٨٤)، ﴿وَلَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُمۡ إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡۚ﴾(٣٨٥).

قال الرضي: والتحقيق أنَّها للانتهاء؛ أي: مضافة إِلَى المرافق، وإِلَى أموالكم.

وقال غيره: ما ورد من ذلك مؤول على تضمين العامل، وإبقاء (إِلَى) على أصلها، والْمَعنَى فِي الآية الأولى: من يضيف نصرته إِلَى نصرة الله؟ أو من ينصرني حال كوني ذاهبًا إِلَى الله؟

---

(٣٧٧) سورة الأنفال: ٦٦.

(٣٧٨) سورة الجن: ٩.

(٣٧٩) "معاني الحروف" (ص ١١٥)، "الصاحبِي" (ص ١٧٩)، "مغنِي اللبيب" (١/ ٧٤).

(٣٨٠) سورة البقرة: ١٨٧.

(٣٨١) سورة الإسراء: ١.

(٣٨٢) سورة النمل: ٣٣.

(٣٨٣) سورة آل عمران: ٥٢.

(٣٨٤) سورة المائدة: ٦.

(٣٨٥) سورة النساء: ٢.

- **ومنها**: الظرفية؛ كـ (فِي)؛ نحو: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[٣٨٦]؛ أي: فيه، ﴿هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ﴾[٣٨٧]؛ أي: فِي أن.

- **ومنها**: مرادفة اللام، وجعل منه: ﴿وَالأَمْرُ إِلَيْكِ﴾؛ أي: لك، وتقدم أنه من الانتهاء.

- **ومنها**: **التبيين؛ قال ابن مالك**: وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعدما يفيد حبًّا أو بغضًا من فعل تعجب أو اسم تفضيل؛ نحو: ﴿رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَىَّ﴾[٣٨٨].

- **ومنها**: التوكيد، وهي الزائدة؛ نحو: ﴿فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِّنَ النَّاسِ تَهْوِى إِلَيْهِمْ﴾[٣٨٩] فِي قراءة بعضهم بفتح الواو؛ أي: تَهواهم؛ قاله الفراء، وقال غيره: هو على تضمين (تَهوى) معنَى (تَميل).

(اللهم)

المشهور أن معناه: يا ألله، حُذفت ياء النداء وعُوض منها الميم المشددة فِي آخره.

وقيل: أصله يا ألله أمّنا بخير، فركب تركيب (حيهلا).

وقال أبو رجاء العطاردي: الميم فيها تَجمع سبعين اسمًا من أسمائه[٣٩٠].

(أم)[٣٩١]

حرف عطف، وهي نوعان:

متصلة: وهي قسمان:

- **الأول**: أن يتقدم عليها همزة التسوية: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾[٣٩٢].

- **والثاني**: أن يتقدم عليها همزة يُطلب بِها وبـ(أم) التعيين؛ نحو: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلأُنثَيَيْنِ﴾[٣٩٣].

---

(٣٨٦) سورة النساء: ٨٧.

(٣٨٧) سورة النازعات: ١٨.

(٣٨٨) سورة يوسف: ٣٣.

(٣٨٩) سورة إبراهيم: ٣٧.

(٣٩٠) قال في غاية البيان :" ذكره الثعلبي في التفسير معلقاً (٣/ ٤٢) ."اهـ.

(٣٩١) "معاني الحروف" (ص ٧٠)، "الصاحبِي" (ص ١٦٦)، "مغنِي اللبيب" (١/ ٤١).

(٣٩٢) سورة المنافقون: ٦.

(٣٩٣) سورة الأنعام: ١٤٤.

وسُمِّيت فِي القسمين متصلة؛ لأن ما قبلها وما بعدها لا يُستغنَى بأحدهما عن الآخر، وتُسمى أيضًا معادلة؛ لِمعادلتها للهمزة فِي إفادة التسوية فِي القسم الأول، والاستفهام فِي القسم الثاني.

ويفترق القسمان من أربعة أوجه:

أحدها وثانيها: أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابًا؛ لأن الْمَعنَى معها ليس على الاستفهام، وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب؛ لأنه خبر، وليست تلك كذلك؛ لأن الاستفهام معها على حقيقته.

والثالث والرابع: أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين، ولا تكون الجملتان معها إلا فِي تأويل المفردين، وتكون الجملتان فعليتين واسميتين ومختلفتين؛ نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ﴾(٣٩٤)، و(أم) الأخرى تقع بين المفردين، وهو الغالب فيها؛ نحو: ﴿ءَأَنتُمۡ أَشَدُّ خَلۡقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُۚ﴾(٣٩٥)، وبين جملتين ليسا فِي تأويلهما.

النوع الثاني: منقطعة، وهي ثلاثة أقسام:

- **مسبوقة بالخبر الْمَحض؛ نحو:** ﴿تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝ أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۚ﴾(٣٩٦).

- **ومسبوقة بالهمزة لغير الاستفهام؛ نحو:** ﴿أَلَهُمۡ أَرۡجُلٞ يَمۡشُونَ بِهَآ أَمۡ لَهُمۡ أَيۡدٖ يَبۡطِشُونَ بِهَآ﴾(٣٩٧)، إذ الهمزة فِي ذلك للإنكار، فهي بِمنْزلة النفي، والمتصلة لا تقع بعده.

- **ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة؛ نحو:** ﴿قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡبَصِيرُ أَمۡ هَلۡ تَسۡتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُۗ﴾(٣٩٨).

ومعنَى (أم) المنقطعة الذي لا يفارقها: الإضراب، ثُمَّ تارة تكون له مجردًا، وتارة تضمن مع ذلك استفهامًا إنكاريًّا.

فمن الأول: ﴿أَمۡ هَلۡ تَسۡتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُۗ﴾(٣٩٩)؛ لأنه لا يدخل الاستفهام على استفهام.

ومن الثاني: ﴿أَمۡ لَهُ ٱلۡبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلۡبَنُونَ﴾(٤٠٠)، إذ الهمزة فِي ذلك للإنكار، فهي بِمنْزلة النفي،

---

(٣٩٤) سورة الأعراف: ١٩٣.

(٣٩٥) سورة النازعات: ٢٧.

(٣٩٦) سورة السجدة: ٢- ٣.

(٣٩٧) سورة الأعراف: ١٩٥.

(٣٩٨) سورة الرعد: ١٦.

(٣٩٩) سورة الرعد: ١٦.

والمتصلة لا تقع بعده.

- **ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة؛ نحو:** ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾(٤٠١).

ومعنَى (أم) المنقطعة الذي لا يفارقها: الإضراب، ثُمَّ تارة تكون له مجردًا، وتارة تضمن مع ذلك استفهامًا إنكاريًّا.

فمن الأول: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾(٤٠٢)؛ لأنه لا يدخل الاستفهام على استفهام.

ومن الثاني: ﴿أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ﴾(٤٠٣): تقديره: بل أله البنات؟ إذ لو قدرت الإضراب الْمَحض لزم الْمُحال.

(أمَّا)(٤٠٤)

بالفتح والتشديد، حرف شرط وتفصيل وتوكيد.

- **أما كونُها حرف شرط؛** فبدليل لزوم الفاء بعدها؛ نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ﴾(٤٠٥).

- **وأما التفصيل؛** فهو غالب أحوالِها؛ كقوله: ﴿أَمَّا ٱلسَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَٰكِينَ﴾(٤٠٦)، ﴿وَأَمَّا ٱلْغُلَٰمُ﴾(٤٠٧)، ﴿وَأَمَّا ٱلْجِدَارُ﴾(٤٠٨).

وقد يُترك تكرارها استغناء بأحد القسمين عن الآخر.

- **وأما التوكيد؛ فقال الزمَخْشري:** فائدة (أما) فِي الكلام: إما أن تعطيه فضل توكيد؛ تقول: (زيد ذاهب)، فإذا قصدت توكيد ذلك، وأنه لا محالة ذاهب، وأنه بصدد الذهاب، وأنه منه عزيْمة؛ قلت: (أما زيد فذاهب)، ولذلك قال سيبويه فِي تفسيره: مهما يكن من شيء فزيد

---

(٤٠٠) سورة الأعراف: ١٩٥.

(٤٠١) سورة الرعد: ١٦.

(٤٠٢) سورة الرعد: ١٦.

(٤٠٣) سورة الطور: ٣٩.

(٤٠٤) "معاني الحروف" (ص ١٢٩)، "الصاحِبي" (ص ٢٠٦)، "مغنِي اللبيب" (١/ ٥٦).

(٤٠٥) سورة البقرة: ٢٦.

(٤٠٦) سورة الكهف: ٧٩.

(٤٠٧) سورة الكهف: ٨٠.

(٤٠٨) سورة الكهف: ٨٢.

ذاهب.

≅ تنبيه:

ليس من أقسام (أما) الَّتِي فِي قوله تعالى: ﴿أَمَّا ذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[٤٠٩]، بل هي كلمتان: (أم) المنقطعة، و(ما) الاستفهامية.

(إما)[٤١٠]

بالكسر والتشديد، ترد لِمعانٍ:

- الإبْهام؛ نحو: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾[٤١١].

- والتخيير؛ نحو: ﴿إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾[٤١٢]، ﴿إِمَّآ أَن تُلْقِيَ وَإِمَّآ أَن نَّكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ﴾[٤١٣]، ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾[٤١٤].

- والتفصيل؛ نحو: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾[٤١٥].

≅ تنبيهات:

الأول: سيأتي أن هذه المعاني تكون لـــ(أو) أيضًا، والفرق بينها وبين (إما) أن (إما) يبنَى الكلام معها من أول الأمر على ما جيء بِها لأجله، ولذلك وجب تكرارها، و(أو) يُفتتح الكلام معها على الجزم، ثُمَّ يطرأ الإبْهام أو غيره، ولهذا لَم يتكرر.

الثاني: ليس من أقسام (إما) الَّتِي فِي قوله: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾[٤١٦]، بل هي كلمتان: (إن) الشرطية و(ما) الزائدة.

---

(٤٠٩) سورة النمل: ٨٤.

(٤١٠) "معاني الحرف" (ص ١٣٠)، "الصاحِبي" (ص ٢٠٦)، "مغنِي اللبيب" (١/ ٥٩).

(٤١١) سورة التوبة: ١٠٦.

(٤١٢) سورة الكهف: ٨٦.

(٤١٣) سورة طه: ٦٥.

(٤١٤) سورة مُحَمَّد: ٤.

(٤١٥) سورة الإنسان: ٣.

(٤١٦) سورة مريم: ٢٦.

(إن)[٤١٧]

بالكسر والتخفيف على أوجه:

الأول: أن تكون شرطية؛ نحو: ﴿إِن يَنتَهُواْ يُغۡفَرۡ لَهُم مَّا قَدۡ سَلَفَ﴾[٤١٨]، ﴿وَإِن يَعُودُواْ فَقَدۡ مَضَتۡ﴾[٤١٩].

الثاني: أن تكون نافية، وتدخل على الاسمية والفعلية؛ نحو: ﴿إِنِ ٱلۡكَٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾[٤٢٠]، ﴿إِنۡ أُمَّهَٰتُهُمۡ إِلَّا ٱلَّٰٓـِٔي وَلَدۡنَهُمۡۚ﴾[٤٢١]، ﴿إِنۡ أَرَدۡنَآ إِلَّا ٱلۡحُسۡنَىٰۖ﴾[٤٢٢]، ﴿إِن يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ إِنَٰثٗا﴾[٤٢٣].

وقد اجتمعت الشرطية والنافية فِي قوله: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓۚ﴾[٤٢٤].

وإذا دخلت النافية على الاسمية لَم تعمل عند الجمهور، وأجاز الكسائي والمبرد إعمالَها عمل (ليس)، وخرج عليه قراءة سعيد بن جبير: ﴿**إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ**﴾[٤٢٥].

≅ فائدة:

أخرج ابن أبي حاتم عن مجاهد؛ قال: «**كل شيء فِي القرآن (إنْ) فهو إنكار**»[٤٢٦].

الثالث: أن تكون مخففة من الثقيلة، فتدخل على الْجملتين، ثُمَّ الأكثر إذا دخلت على

---

(٤١٧) "معاني الحروف" (ص ٧٤)، "الصاحبِي" (ص ١٧٦)، "مغنِي اللبيب" (١/ ٢٢).

(٤١٨) سورة الأنفال: ٣٨.

(٤١٩) سورة الأنفال: ٣٨.

(٤٢٠) سورة الملك: ٢٠.

(٤٢١) سورة المجادلة: ٢.

(٤٢٢) سورة التوبة: ١٠٧.

(٤٢٣) سورة النساء: ١١٧.

(٤٢٤) سورة فاطر: ٤١.

(٤٢٥) سورة الأعراف: ١٩٤.

(٤٢٦) قال في غاية البيان :"وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (٥/ ٦٢٠) إلى عبد بن حميد وابن المنذر"اهـ.

الاسمية إهمالُها؛ نحو: ﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾(٤٢٧)، ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾(٤٢٨)، ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾(٤٢٩) فِي قراءة حفص وابن كثير. وقد تعمل نحو: ﴿وَإِنْ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾(٤٣٠) فِي قراءة الحرميين.

وإذا دخلت على الفعل؛ فالأكثر كونه ماضيًا ناسخًا؛ نحو: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾(٤٣١)، ﴿وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾(٤٣٢)، ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾(٤٣٣).

ودونه أن يكون مضارعًا ناسخًا؛ نحو: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ﴾(٤٣٤)، ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾(٤٣٥).

وحيث وجدت (إن) وبعدها اللام المفتوحة؛ فهي المخففة من الثقيلة.

الرابع: أن تكون زائدة، وخُرِّج عليه: ﴿فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ﴾(٤٣٦).

الخامس: أن تكون للتعليل؛ كـ (إذ). قاله الكوفيون [مخالفين] للجمهور.

السادس: أن تكون بمعنَى (قد)، ذكره قطرب، وخرَّج عليه: ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ﴾(٤٣٧)؛ أي: قد نفعت، ولا يصح معنَى الشرط فيه؛ لأنه مأمور بالتذكير على كل حال. وقال غيره: هي للشرط، ومعناه ذمهم واستبعاد لنفع التذكير فيهم، وقيل: التقدير: وإن لَم تنفع؛ على حد قولِهم: ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾(٤٣٨).

≃ فائدة:

قال بعضهم: وقع فِي القرآن (إن) بصيغة الشرط، وهو غير مراد فِي ستة مواضع: ﴿وَلَا

---

(٤٢٧) سورة الزخرف: ٣٥.

(٤٢٨) سورة يس: ٣٢.

(٤٢٩) سورة طه: ٦٣.

(٤٣٠) سورة هود: ١١١.

(٤٣١) سورة البقرة: ٤٥.

(٤٣٢) سورة الإسراء: ٧٣.

(٤٣٣) سورة الأعراف: ١٠٢.

(٤٣٤) سورة القلم: ٥١.

(٤٣٥) سورة الشعراء: ١٨٦.

(٤٣٦) سورة الأحقاف: ٢٦.

(٤٣٧) سورة الأعلى: ٩.

(٤٣٨) سورة النحل: ٨١.

تُكْرِهُوا۟ فَتَيَـٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾[٤٣٩]، ﴿وَٱشْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾[٤٤٠]، ﴿۞ وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا۟ كَاتِبًا فَرِهَـٰنٌ مَّقْبُوضَةٌ﴾[٤٤١]، ﴿إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ﴾[٤٤٢]، ﴿أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ﴾[٤٤٣]، ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِى ذَٰلِكَ إِنْ أَرَادُوٓا۟ إِصْلَـٰحًا﴾[٤٤٤].

(أنْ)[٤٤٥]

بالفتح والتخفيف، على أوجه:

الأول: أن تكون حرفًا مصدريًّا ناصبًا للمضارع، ويقع فِي موضعين:

- **الابتداء:** فيكون فِي محل رفع؛ نحو: ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[٤٤٦]، ﴿وَأَن تَعْفُوٓا۟ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾[٤٤٧].

- وبعد لفظ دال على معنًى غير اليقين فِي محل رفع؛ نحو: ﴿۞ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ﴾[٤٤٨]، ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا﴾[٤٤٩]. ونصب؛ نحو: ﴿نَخْشَىٰٓ أَن تُصِيبَنَا دَآئِرَةٌ﴾[٤٥٠]، ﴿وَمَا كَانَ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾[٤٥١]، ﴿فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا﴾[٤٥٢]. وخفض؛ نحو: ﴿أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَن تَأْتِيَنَا﴾[٤٥٣]،

---

(٤٣٩) سورة النور: ٣٣.

(٤٤٠) سورة النحل: ١١٤.

(٤٤١) سورة البقرة: ٢٨٣.

(٤٤٢) سورة الطلاق: ٤.

(٤٤٣) سورة النساء: ١٠١.

(٤٤٤) سورة البقرة: ٢٢٨.

(٤٤٥) "معاني الحروف" (ص ٧١)، "الصاحبِي" (ص ١٧٧)، "مغنِي اللبيب" (١/ ٢٧).

(٤٤٦) سورة البقرة: ١٨٤.

(٤٤٧) سورة البقرة: ٢٣٧.

(٤٤٨) سورة الحديد: ١٦.

(٤٤٩) سورة البقرة: ٢١٦.

(٤٥٠) سورة المائدة: ٥٢.

(٤٥١) سورة يونس: ٣٧.

(٤٥٢) سورة الكهف: ٦٩.

(٤٥٣) سورة الأعراف: ١٢٩.

﴿مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ﴾(٤٥٤).

الثاني: أن تكون مخففة من الثقيلة، فتقع بعد فعل اليقين أو ما نُزِّل منْزلته؛ نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوۡنَ أَلَّا يَرۡجِعُ إِلَيۡهِمۡ قَوۡلٗا﴾(٤٥٥)، ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾(٤٥٦)، ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونُ﴾(٤٥٧) فِي قراءة الرفع.

الثالث: أن تكون مفسره بمنْزلة (أي)؛ نحو: ﴿فَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِ أَنِ ٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا﴾(٤٥٨)، ﴿وَنُودُوٓاْ أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ﴾(٤٥٩)، وشرطها:

- أن تُسبق بجملة، فلذلك غلط من جعل منها: ﴿وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾(٤٦٠).

- وأن يتأخر عنها جملة.

- وأن يكون فِي الجملة السابقة معنَى القول [لا أحرفه]، ومنه: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلۡمَلَأُ مِنۡهُمۡ أَنِ ٱمۡشُواْ﴾(٤٦١)؛ إذ ليس المراد بالانطلاق: المشي، بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام، كما أنه ليس المراد المشي المتعارف، بل الاستمرار على المشي.

- وألاَّ يدخل عليها حرف جر.

الرابع: أن تكون زائدة، والأكثر أن يقع بعد (لَما) التوقيتية؛ نحو: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتۡ رُسُلُنَا لُوطٗا﴾(٤٦٢).

الخامس: أن تكون شرطية؛ كالمكسورة؛ قاله الكوفيون، وخرَّجوا عليه: ﴿أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا﴾(٤٦٣)، ﴿أَن صَدُّوكُمۡ عَنِ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾(٤٦٤)، ﴿صَفۡحًا أَن كُنتُمۡ قَوۡمٗا

---

(٤٥٤) سورة المنافقون: ١٠.

(٤٥٥) سورة طه: ٧٩.

(٤٥٦) سورة المزمل: ٢٠.

(٤٥٧) سورة المائدة: ٧١.

(٤٥٨) سورة المؤمنون: ٢٧.

(٤٥٩) سورة الأعراف: ٤٣.

(٤٦٠) سورة يونس: ١٠.

(٤٦١) سورة ص: ٦.

(٤٦٢) سورة العنكبوت: ٣٣.

(٤٦٣) سورة البقرة: ٢٨٢.

(٤٦٤) سورة المائدة: ٢.

مُّسۡرِفِينَ﴾[٤٦٥].

قال ابن هشام[٤٦٦]: ويرجحه عندي تواردهما على محل واحد، والأصل التوافق، وقد قرئ بالوجهين فِي الآيات المذكورة، ودخول الفاء بعدها فِي قوله: ﴿فَتُذَكِّرَ﴾[٤٦٧].

السادس: أن تكون نافية؛ قال بعضهم فِي قوله: ﴿أَن يُؤۡتَىٰٓ أَحَدٞ مِّثۡلَ مَآ أُوتِيتُمۡ﴾[٤٦٨]: أي: لا يؤتى، والصحيح أنَّها مصدرية؛ أي: ولا تؤمنوا أن يؤتى أي أحد.

السابع: أن تكون للتعليل كما قاله بعضهم فِي قوله تعالى: ﴿بَلۡ عَجِبُوٓاْ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٞ مِّنۡهُمۡ﴾[٤٦٩]، ﴿يُخۡرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمۡ أَن تُؤۡمِنُواْ﴾[٤٧٠]، والصواب: أنَّها مصدرية، وقبلها لام العلة مقدَّرة.

الثامن: أن تكون بِمعنَى (لئلا)؛ قاله بعضهم فِي قوله: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْ﴾[٤٧١]، والصواب: أنَّها مصدرية، والتقدير: كرهوا أن تضلوا.

(إنَّ)[٤٧٢]

بالكسر والتشديد على أوجه:

أحدها: التأكيد والتحقيق، وهو الغالب؛ نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ﴾[٤٧٣]، ﴿إِنَّآ إِلَيۡكُمۡ لَمُرۡسَلُونَ﴾[٤٧٤].

قال عبد القاهر: والتأكيد بِها أقوى من التأكيد باللام. قال: وأكثر مواقعها بحسب الاستقراء: الجواب لسؤال ظاهر أو مقدَّر إذا كان للسائل فيه ظن.

الثاني: التعليل، أثبته ابن جنِّي وأهل البيان، ومثلوه بنحو: ﴿وَٱسۡتَغۡفِرُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ

---

(٤٦٥) سورة الزخرف: ٥.

(٤٦٦) "مغنِي اللبيب" (١/ ٣٥).

(٤٦٧) سورة البقرة: ٢٨٢.

(٤٦٨) سورة آل عمران: ٧٣.

(٤٦٩) سورة ق: ٢.

(٤٧٠) سورة الممتحنة: ١.

(٤٧١) سورة النساء: ١٧٦.

(٤٧٢) "معاني الحروف" (ص ١٠٩)، "الصاحبِي" (ص ١٧٥)، "مغنِي اللبيب" (١/ ٣٧).

(٤٧٣) سورة البقرة: ١٧٣.

(٤٧٤) سورة يس: ١٦.

رَّحِيمٌ﴾[٤٧٥]، ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾[٤٧٦]، ﴿وَمَآ أُبَرِّئُ نَفْسِيٓ إِنَّ ٱلنَّفْسَ لَأَمَّارَةٌۢ بِٱلسُّوٓءِ﴾[٤٧٧]، وهو نوع من التأكيد.

الثالث: معنَى (نعم) أثبته الأكثرون، وخرَّج عليه قوم منهم الْمُبرد: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ﴾[٤٧٨].

(أنَّ)[٤٧٩]

بالفتح والتشديد على وجهين:

أحدهما: أن تكون حرف تأكيد، والأصح أنَّها فرع المكسورة، وأنَّها موصول حرفي، فتؤول مع اسمها وخبرها بالمصدر، فإن كان الخبر مشتقًّا؛ فالمصدر المؤول به من لفظه؛ نحو: ﴿لِنَعْلَمَوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾[٤٨٠]؛ أي: قدرته، وإن كان جامدًا؛ قُدِّر بالكون.

وقد استشكل كونُها للتأكيد؛ بأنك لو صرحت بالمصدر المنسبك منها لَم يفد تأكيدًا!

وأجيب بأن التأكيد للمصدر المنحل، وبِهذا يُفَرَّق بينها وبين المكسورة؛ لأن التأكيد فِي المكسورة للإسناد، وهذه لأحد الطرفين.

الثاني: أن يكون لغة فِي (لعل)، وخرّج عليها: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[٤٨١] فِي قراءة الفتح؛ أي: لعلها.

(أنَّى)[٤٨٢]

اسم مشترك بين الاستفهام والشرط:

فأما الاستفهام؛ فترد فيه بِمعنَى (كيف)؛ نحو: ﴿أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾[٤٨٣]، ﴿فَأَنَّىٰ

---

(٤٧٥) سورة المزمل: ٢٠.

(٤٧٦) سورة التوبة: ١٠٣.

(٤٧٧) سورة يوسف: ٥٣.

(٤٧٨) سورة طه: ٦٣.

(٤٧٩) "حروف المعاني" (ص ١١٢)، "الصاحبِي" (ص ١٧٥)، "مغنِي اللبيب" (١/ ٣٩).

(٤٨٠) سورة الطلاق: ١٢.

(٤٨١) سورة الأنعام: ١٠٩.

(٤٨٢) "الصاحبِي" (ص ٢٠٠).

(٤٨٣) سورة البقرة: ٢٥٩.

يُؤْفَكُونَ﴾[٤٨٤].

و(من أين)؛ نحو: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾[٤٨٥]؛ أي: من أين قلتم: أنى هذا؛ أي: من أين جاء؟

وبمعنَى (متَى).

وقد ذكرت المعاني الثلاثة فِي قوله تعالى: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾[٤٨٦].

[وبمعنَى (حيث)] فقد أخرج ابن جرير عن ابن عمر وغيره أنَّها [فِي الآية بِمعنَى]: (حيث شئتم)[٤٨٧].

---

(٤٨٤) سورة التوبة: ٣٠.

(٤٨٥) سورة آل عمران: ٣٧.

(٤٨٦) سورة البقرة: ٢٢٣.

(٤٨٧) قال في غاية البيان :" أخرج البخاري في الصحيح (رقم٤٢٥٣) كتاب التفسير باب {نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ وَقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ} من طريق ابن عَوْنٍ عن نَافِعٍ قال: كان بن عُمَرَ رضي الله عنهما إذا قَرَأَ الْقُرْآنَ لم يَتَكَلَّمْ حتى يَفْرُغَ منه فَأَخَذْتُ عليه يَوْمًا فَقَرَأَ سُورَةَ الْبَقَرَةِ حتى انْتَهَى إلى مَكَانٍ قال تَدْرِي فيما أُنْزِلَتْ قلت لَا قال أُنْزِلَتْ في كَذَا وَكَذَا ثُمَّ مَضَى وَعَنْ عبد الصَّمَدِ حدثني أبي حدثني أَيُّوبُ عن نَافِعٍ عن بن عُمَرَ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ قال يَأْتِيهَا في".

وأخرج ابن جرير في التفسير (٢/ ٣٩٤) من طريقين عن ابن عون عن نافع قال كان بن عمر إذا قرئ القرآن لم يتكلم قال فقرأت ذات يوم هذه الآية {نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم} فقال :" أتدري فيمن نزلت هذه الآية ؟ قلت: لا ؟ قال:" نزلت في إتيان النساء في أدبارهن".

والمعنى: إذا كان في موضع الولد، لا في إيتان نفس الدبر، ويؤيد ذلك ما أخرجه أبو الشيخ في فوائده (١/ ٥٧١-العجاب) من طريق عصام بن زيد عن الثوري عن عمر بن محمد عن نافع عن ابن عمر :" أنه كان يتأول هذه الآية {نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم} :" أي: حيث شئتم".

وإسناده لا بأس به في المتابعات.

وأخرج ابن جرير في التفسير (٢/ ٣٩٣) حدثنا القاسم ثنا الحسين ثنا حجاج عن ابن جريج سمعت عطاء بن أبي رباح قال: تذاكرنا هذا عند ابن عباس فقال ابن عباس:" ائتوهن من حيث شئتم مقبلة ومدبرة".

وإسناده حسن.

وأخرج ابن جرير في التفسير (٢/ ٣٩٣) حدثنا ابن حميد ثنا ابن واضح ثنا العتكي عن عكرمة {فأتوا

واختار أبو حيان وغيره أنَّها فِي الآية شرطية وحُذف جوابُها لدلالة ما قبلها عليه؛ لأنَّها لو كانت استفهامية؛ لاكتفت بِما بعدها؛ كما هو شأن الاستفهامية أن تكتفي بِما بعدها؛ أي: تكون كلامًا يحسن السكوت عليه إن كان اسمًا أو فعلاً.

(أو)[٤٨٨]

حرف عطف.

قال المتقدمون: (أو) لأحد الشيئين أو الأشياء.

قال ابن هشام[٤٨٩]: التحقيق: أن (أو) موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء، وهو الذي يقوله المتقدمون، وقد تخرج إلَى معنَى (بل)، وإلَى معنَى الواو، وأما بقية المعاني؛ فمستفادة من غيرها [يعنِي: من القرائن].

[فمن هذه المعاني:]

- الشك من المتكلم؛ نحو: ﴿قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾[٤٩٠].
- الإبْهام على السامع؛ نحو: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾[٤٩١].
- التفصيل بعد الإجمال؛ نحو: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا﴾[٤٩٢]، ﴿إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾[٤٩٣]؛ أي: قال بعضهم كذا وبعضهم كذا.
- الإضراب؛ كـ (بل)، وخرج عليه: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[٤٩٤]، ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾[٤٩٥].

حرثكم أنى شئتم} قال:" ظهرها لبطنها غير معاجزة يعني الدبر".

وإسناده ضعيف جداً؛ فيه: محمد بن حميد الرازي، وفيه: خالد بن عبيد العتكي، متروكان"اهـ.

(٤٨٨) "معاني الحروف" (ص ٧٧)، "الصاحبِي" (ص ١٧٠)، "مغنِي اللبيب" (١/ ٦١).

(٤٨٩) "مغنِي اللبيب" (١/ ٦٧)، ومنه نقلت كلامه، والسيوطي اختصر فأخل.

(٤٩٠) سورة المؤمنون: ١١٣.

(٤٩١) سورة سبأ: ٢٤.

(٤٩٢) سورة البقرة: ١٣.

(٤٩٣) سورة الذاريات: ٥٢.

(٤٩٤) سورة الصافات: ١٤٧.

(٤٩٥) سورة النجم: ٩.

- مطلق الجمع؛ كالواو؛ نحو: ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ﴾[٤٩٦]، ﴿لَعَلَّهُمۡ يَتَّقُونَ أَوۡ يُحۡدِثُ لَهُمۡ ذِكۡرٗا﴾[٤٩٧].

≅ تنبيهات:

الأول: قال أبو البقاء: (أو) فِي النهي نقيضة (أو) فِي الإباحة، فيجب اجتناب الأمرين؛ كقوله: ﴿وَلَا تُطِعۡ مِنۡهُمۡ ءَاثِمًا أَوۡ كَفُورٗا﴾[٤٩٨]، فلا يجوز فعل أحدهما، فلو جُمع بينهما؛ كان فعلاً للمنهي عنه مرتين؛ لأن كل واحد منهما أحدهما.

وقال غيره: (أو) فِي مثل هذا بِمعنَى الواو؛ تفيد الجمع.

قال الطيبي[٤٩٩]: الأولى أنَّها على بابها، وإنَّما جاء التعميم فيها من النهي الذي فيه معنَى النفي، والنكرة فِي سياق النفي تعم؛ لأن الْمَعنَى قبل النهي: تطيع آثِمًا أو كفورًا؛ أي: أي واحد منهما، فإذا جاء النهي؛ ورد على ما كان ثابتًا، فالمعنَى: لا تطع واحدًا منهما، فالتعميم فيها من جهة النفي، وهي على بابِها.

الثاني: لكون مبناها على عدم التشريك عاد الضمير إلَى مفرديها بالإفراد؛ بخلاف الواو، وأما قوله تعالى: ﴿إِن يَكُنۡ غَنِيًّا أَوۡ فَقِيرٗا فَٱللَّهُ أَوۡلَىٰ بِهِمَاۖ﴾[٥٠٠]، فقيل: إنَّها بِمعنَى الواو، وقيل: الْمَعنَى: إن يكون الخصمان غنيين أو فقيرين.

(أولى)

فِي قوله تعالى: ﴿أَوۡلَىٰ لَكَ فَأَوۡلَىٰ﴾[٥٠١]، وفِي قوله: ﴿فَأَوۡلَىٰ لَهُمۡ﴾[٥٠٢].

قال فِي الصحاح: قولُهم: ﴿أَوۡلَىٰ لَكَ﴾؛ كلمة تَهديد ووعيد.

قال الأصمعي: معناه: قاربه ما يهلكه؛ أي: نزل به.

قال الجوهري: ولَم يقل أحد فيها أحسن مِمَّا قال الأصمعي.

وقال قوم: هو اسم فعل مبنِي، ومعناه: وليك شر بعد شرك، و(لك) تبيين.

---

(٤٩٦) سورة طه: ٤٤.

(٤٩٧) سورة طه: ١١٣.

(٤٩٨) سورة الإنسان: ٢٤.

(٤٩٩) فِي الطبعة المحققة: "الْخطيبِي".

(٥٠٠) سورة النساء: ٣٥.

(٥٠١) سورة القيامة: ٣٥.

(٥٠٢) سورة مُحَمَّد: ٢٠.

وقيل: معناه: الذم لك أولى من تركه؛ محذوف المبتدأ، لكثرة دورانه فِي الكلام.

وقيل: الْمَعنَى: أنت أولى وأجدر لهذا العذاب.

وقال النحاس: العرب تقول: أولى لك؛ أي: كدت تَهلك، وكأن تقديره: أولى لك الْهَلكة.

(إي)[٥٠٣]

بالكسر والسكون:

حرف جواب بِمعنَى (نعم)، فتكون لتصديق الخبر، ولإعلام المستخبر، ولوعد الطالب.

قال النحاة: ولا تقع إلا قبل القسم.

قال ابن الحاجب: وإلا بعد الاستفهام؛ نحو: ﴿وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَۖ قُلْ إِى وَرَبِّىٓ﴾[٥٠٤].

(أي)[٥٠٥]

بالفتح والتشديد على أوجه:

الأول: أن تكون شرطية؛ نحو: ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَىَّۖ﴾[٥٠٦]، ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰۚ﴾[٥٠٧].

الثاني: استفهامية؛ نحو: ﴿أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًاۚ﴾[٥٠٨]، وإنَّما يُسأل بِها عما يُميز أحد المتشاركين فِي أمر يعمهما؛ نحو: ﴿أَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا﴾[٥٠٩]؛ أي: أنَحن أم أصحاب مُحمَّد؟

الثالث: موصولة؛ نحو: ﴿لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[٥١٠].

وهي فِي الأوجه الثلاثة معربة، وتبنى فِي الوجه الثالث على الضم إذا حذف عائدها وأضيف؛ كالآية المذكورة.

الرابع: أن يكون وصلة إلَى نداء ما فيه (ال)؛ نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ﴾.

(إيا)[٥١١]

---

(٥٠٣) "الصاحِبي" (ص ١٧٤)، "مغنِي اللبيب" (١/ ٧٦).

(٥٠٤) سورة يونس: ٥٣.

(٥٠٥) "الصاحِبي" (ص ١٩٩)، "مغنِي اللبيب" (١/ ٧٧).

(٥٠٦) سورة القصص: ٢٨.

(٥٠٧) سورة الإسراء: ١١٠.

(٥٠٨) سورة التوبة: ١٢٤.

(٥٠٩) سورة مريم: ٧٣.

(٥١٠) سورة مريم: ٦٩.

(٥١١) "الصاحِبي" (ص ١٩٢).

زعم الزجاج أنه اسم ظاهر، والجمهور ضمير، ثُمَّ اختلفوا فيه على أقوال:

أحدها: أنه كله ضمير، هو وما اتصل به.

والثاني: أنه وحده ضمير، وما بعده اسم مضاف له يفسر ما يراد به من تكلم وغيبة وخطاب؛ نحو: ﴿فَإِيَّـٰىَ فَٱرۡهَبُونِ﴾(٥١٢)، ﴿بَلۡ إِيَّاهُ تَدۡعُونَ﴾(٥١٣)، ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾(٥١٤).

والثالث: أنه وحده ضمير، وما بعده حروف تفسر المراد.

والرابع: أنه عماد، وما بعده هو الضمير.

وقد غلط من زعم أنه مشتق، وفيه سبع لغات قرئ بِها: بتشديد الباء وتَخفيفها مع الهمزة، وإبدالِها بِهاء مكسورة ومفتوحة، هذه ثَمانية يسقط منها بفتح الْهَاء مع التشديد.

(أيان)(٥١٥)

اسم استفهام:

وإنَّما يُستفهم به عن الزمان المستقبل؛ كما جزم به ابن مالك وأبو حيان، ولَم يذكر فيه خلافًا.

وذكر صاحب "إيضاح المعاني" مجيئها للماضي.

وقال السكاكي: لا تُستعمل إلا فِي مواضع التفخيم؛ نحو: ﴿أَيَّانَ مُرۡسَىٰهَا﴾(٥١٦)، ﴿أَيَّانَ يَوۡمُ ٱلدِّينِ﴾(٥١٧).

والمشهور عند النحاة أنَّها كـــ (متَى)؛ تُستعمل فِي التفخيم وغيره.

وقال بالأول من النحاة: علي بن عيسى الربعي، وتبعه صاحب "البسيط"، فقال: إنَّما تُستعمل فِي الاستفهام عن الشيء المعظم أمره.

(أين)(٥١٨)

---

(٥١٢) سورة النحل: ٥١.

(٥١٣) سورة الأنعام: ٤١.

(٥١٤) سورة الفاتحة: ٤.

(٥١٥) "الصاحِبي" (ص ٢٠١).

(٥١٦) سورة الأعراف: ١٨٧.

(٥١٧) سورة الذاريات: ١٢.

(٥١٨) "الصاحِبي" (ص ٢٠١).

اسم استفهام عن المكان؛ نحو: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾[٥١٩]، ويرد شرطًا عامًّا فِي الأمكنة، و(أينما) أعم منها؛ نحو: ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُّ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ﴾[٥٢٠].

(الباء المفردة)[٥٢١]

حرف جر له معانٍ:

أشهرها: الإلصاق، ولَم يذكر سيبويه غيره، وقيل: إنه لا يفارقها قال فِي "شرح اللب": وهو تعلُّق أحد المعنيين بالآخر.

ثُمَّ قد يكون حقيقة؛ نحو: ﴿وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ﴾[٥٢٢]؛ أي: ألصقوا المسح برءوسكم، ﴿فَٱمْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ﴾[٥٢٣].

وقد يكون مجازًا؛ نحو: ﴿وَإِذَا مَرُّواْ بِهِمْ﴾[٥٢٤]؛ أي: المكان يقربون منه.

الثاني: التعدية؛ كالهمزة؛ نحو: ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾[٥٢٥]، ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾[٥٢٦]؛ أي: أذهبه؛ كما قال: ﴿لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ﴾[٥٢٧].

الثالث: الاستعانة، وهي الداخلة على آلة الفعل؛ كباء البسملة.

الرابع: السببية، وهى الَّتِي تدخل على سبب الفعل؛ نحو: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ﴾[٥٢٨]، ﴿ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ﴾[٥٢٩]، ويُعبر عنها أيضًا بالتعليل.

---

(٥١٩) سورة التكوير: ٢٦.

(٥٢٠) سورة النحل: ٧٦.

(٥٢١) "معاني الحروف" (ص ٣٦)، "مغني اللبيب" (١/ ١٠١).

(٥٢٢) سورة المائدة: ٦.

(٥٢٣) سورة المائدة: ٦.

(٥٢٤) سورة المطففين: ٣٠.

(٥٢٥) سورة البقرة: ١٧.

(٥٢٦) سورة البقرة: ٢٠.

(٥٢٧) سورة الأحزاب: ٣٣.

(٥٢٨) سورة العنكبوت: ٤٠.

(٥٢٩) سورة البقرة: ٥٤.

الخامس: المصاحبة؛ كـ (مع)؛ نحو: ﴿ٱهۡبِطۡ بِسَلَٰمٖ﴾[٥٣٠]، ﴿قَدۡ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلۡحَقِّ﴾[٥٣١]، ﴿فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ﴾[٥٣٢].

السادس: الظرفية؛ كـ (فِي) زمانًا ومكانًا؛ نحو: ﴿نَجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٖ﴾[٥٣٣]، ﴿نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدۡرٖ﴾[٥٣٤].

السابع: الاستعلاء؛ كـ (على)؛ نحو: ﴿مَنۡ إِن تَأۡمَنۡهُ بِقِنطَارٖ﴾[٥٣٥]؛ أي: عليه؛ بدليل: ﴿إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمۡ عَلَىٰٓ أَخِيهِ﴾[٥٣٦].

الثامن: الْمُجاوزة؛ كـ (عن)؛ نحو: ﴿فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرٗا﴾[٥٣٧]؛ أي: عنه؛ بدليل: ﴿يَسۡـَٔلُونَ عَنۡ أَنۢبَآئِكُمۡ﴾[٥٣٨].

التاسع: التبعيض؛ كـ (مِنْ)؛ نحو: ﴿عَيۡنٗا يَشۡرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾[٥٣٩]؛ أي: منها.

العاشر: الغاية؛ كـ (إِلَى)؛ نحو: ﴿وَقَدۡ أَحۡسَنَ بِيٓ﴾[٥٤٠]؛ أي: إلي.

الحادي عشر: المقابلة، وهي الداخلة على الأعواض؛ نحو: ﴿ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾[٥٤١]، وإنَّما لَم نقدرها (باء) السببية كما قال المعتزلة؛ لأن المعطى بعوض قد يعطى مجانًا، وأما المسبب فلا يوجد بدون سبب[٥٤٢].

---

(٥٣٠) سورة هود: ٤٨.

(٥٣١) سورة النساء: ١٧٠.

(٥٣٢) سورة الحجر: ٩٨.

(٥٣٣) سورة القمر: ٣٤.

(٥٣٤) سورة آل عمران: ١٢٣.

(٥٣٥) سورة آل عمران: ٧٥.

(٥٣٦) سورة يوسف: ٦٤.

(٥٣٧) سورة الفرقان: ٥٩.

(٥٣٨) سورة الأحزاب: ٢٠.

(٥٣٩) سورة الإنسان: ٦.

(٥٤٠) سورة يوسف: ١٠٠.

(٥٤١) سورة النحل: ٣٢.

(٥٤٢) قال هذا ابن هشام فِي "مغنِي اللبيب" (١/ ١٠٤)، وعكسه ابن القيم فِي "مفتاح دار السعادة" (٢/ ٩٢)، فجعل الباء فِي الآية للسببية، وفِي الحديث للمقابلة والعوض -أعنِي حديث: $لا يدخل

الثاني عشر: التوكيد، وهي الزائدة، فتزاد فِي الفاعل وجوبًا فِي نحو: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[٥٤٣]، وجوازًا غالبًا فِي نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[٥٤٤]؛ فإن الاسم الكريم فاعل، وشهيدًا نُصب على الحال أو التمييز، والباء زائدة، ودخلت لتأكيد الاتصال؛ لأن الاسم فِي قوله: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾ متصل بالفعل اتصال الفاعل.

(بل)[٥٤٥]

حرف إضراب إذا تلاها جملة.

ثُمَّ تارة يكون معنَى الإضراب: الإبطال لِما قبلها؛ نحو: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾[٥٤٦]؛ أي: بل هم عباد، ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌ ۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ﴾[٥٤٧].

وتارة يكون معناه الانتقال من غرض إلَى آخر؛ نحو: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٦٢﴾ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِى غَمْرَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾[٥٤٨]، فما قبل (بل) فيه على حاله، وكذا: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾ بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾[٥٤٩].

الجنة أحدكم بعمله...هـ-، وقال بعد تقريره: وهذا فصل الخطاب فِي هذه المسألة، والقدرية الجبرية تنفي باء السببية جملة، وتنكر أن تكون الأعمال سببًا فِي النجاة ودخول الجنة، وتلك النصوص وأضعافها تبطل قولَهم، والقدرية النفاة تثبت باء المعاوضة والمقابلة، وتزعم أن الجنة عوض الأعمال، وأنَّها ثَمن لَهَا، وأن دخولها إنَّما هو بِمحض الأعمال، والنصوص النافية لذلك تبطل قولَهم، والعقل والفطر تبطل قول الطائفتين، ولا يصح فِي النصوص والعقول إلا ما ذكرناه من التفصيل. اهـ.

وانظر: "شرح النونية" (٢/ ٥٩٨) لابن عيسى، ومنه تعلم وهم من قال: إن ابن القيم قرر ما قرره ابن هشام فِي معنَى الباء فِي الآية والحديث، انظر: "فتح الباري" (١١/ ٢٩٦)، و"شرح مسلم للنووي" (١٧/ ١٥٩).

(٥٤٣) سورة مريم: ٣٨.

(٥٤٤) سورة النساء: ٧٩.

(٥٤٥) "معاني الحروف" (ص ٩٤). "الصاحبِي" (ص ٢٠٨)، "مغنِي اللبيب" (١/ ١١٢).

(٥٤٦) سورة الأنبياء: ٢٦.

(٥٤٧) سورة المؤمنون: ٧٠.

(٥٤٨) سورة المؤمنون: ٦٢- ٦٣.

(٥٤٩) سورة الأعلى: ١٤- ١٦.

وذكر ابن مالك فِي "شرح كافيته" أنَّها لا تقع فِي القرآن إلا على هذا الوجه، ووهمه ابن هشام، وسبق ابن مالك إلَى ذلك صاحب "البسيط"، ووافقه ابن الحاجب، فقال فِي "شرح المفصل": إبطال الأول وإثباته للثاني إن كان فِي الإثبات من باب الغلط، فلا يقع مثله فِي القرآن(٥٥٠) اهـ.

أما إذا تلاها مفرد؛ فهي حرف عطف، ولَم يقع فِي القرآن كذلك.

(بلى)(٥٥١)

حرف أصلي الألف، وقيل: الأصل (بل)، والألف زائدة، وقيل: هي للتأنيث؛ بدليل إمالتها، ولَهَا موضعان:

أحدهما: أن تكون ردًّا لنفى يقع قبلها؛ نحو: ﴿مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوٓءٍۭ بَلَىٰٓ﴾(٥٥٢)؛ أي: عملتم السوء، ﴿لَا يَبْعَثُ ٱللَّهُ مَن يَمُوتُۚ بَلَىٰ﴾(٥٥٣)؛ أي: يبعثهم، ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْۚ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾(٥٥٤).

الثاني: أن تقع جوابًا لاستفهام دخل على نفي، فتفيد إبطاله، سواء كان الاستفهام حقيقيًّا؛ نحو: أليس زيد بقائم؟ فيقول: بلى، أو توبيخًا؛ نحو: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُمْۚ

---

(٥٥٠) الذي يظهر -والله أعلم-: أن إطلاق القول من الجانبين لا يستقيم، ولعل الصواب أن يقال: لا مانع من أن تكون (بل) بِمعنَى الإبطال بحسب ما يقتضيه السياق، وذلك مثلاً فِي الآيات الَّتِي يحكي فيها T مقالة للكفار ثُمَّ يبطلها بـ(بل)؛ كقوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ﴾، فهنا معنَى الإبطال ظاهر جدًّا؛ كما أن هناك مواضع يُمتنع فيها أن تكون (بل) بِمعنَى الإبطال، إنَّما تكون بِمعنَى الانتقال من غرض إلَى آخر؛ كما فِي الأمثلة أعلاه، مع ملاحظة أن معنَى الإبطال لا يخلو عن معنَى الانتقال، ومعنَى الانتقال قد يخلو من معنَى الإبطال.

وكلام ابن الحاجب متجه فيما لَم يكن من قبيل حكاية أقوال للكافرين، ثُمَّ إبطالها بـ(بل)؛ فإنه فِي هذا الحال يقع كثيرًا فِي القرآن.

(٥٥١) "معاني الحروف" (ص ١٠٥)، "الصاحبِي" (ص ٢٠٧)، "مغنِي اللبيب" (١/ ١١٣).

(٥٥٢) سورة النحل: ٢٨.

(٥٥٣) سورة النحل: ٣٨.

(٥٥٤) سورة التغابن: ٧.

بَلَىٰ﴾[٥٥٥]، ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝ بَلَىٰ﴾[٥٥٦].

(بئس)

فعل لإنشاء الذم، لا يتصرف.

(بين)

قال الراغب[٥٥٧]: هي موضوعة للخلل بين الشيئين ووسطهما؛ قال تعالى ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمَا زَرْعًا﴾[٥٥٨].

وتارة تُستعمل ظرفًا، وتارة اسمًا!

فمن الظرف: ﴿لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾[٥٥٩]، ﴿فَقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَةً﴾[٥٦٠]، ﴿فَٱحْكُم بَيْنَنَا بِٱلْحَقِّ﴾[٥٦١].

ولا تُستعمل إلا فيما له مسافة؛ نحو: بين البلدين، أو له عدد ما: اثنان فصاعدًا؛ نحو: بين الرجلين وبين القوم.

ولا يُضاف إلَى ما يقتضي معنَى الوحدة إلا إذا كُرِّر؛ نحو: ﴿وَمِنۢ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾[٥٦٢]، ﴿فَٱجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا﴾[٥٦٣].

وقرئ قوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[٥٦٤] بالنصب على أنه ظرف، وبالرفع على أنه اسم مصدر بِمعنَى الوصل.

---

(٥٥٥) سورة الزخرف: ٨٠.

(٥٥٦) سورة الأعراف: ١٧٢.

(٥٥٧) "المفردات فِي غريب القرآن" (ص ٦٧).

(٥٥٨) سورة الكهف: ٣٢.

(٥٥٩) سورة الحجرات: ١.

(٥٦٠) سورة المجادلة: ١٢.

(٥٦١) سورة ص: ٢٢.

(٥٦٢) سورة فصلت: ٥.

(٥٦٣) سورة طه: ٥٨.

(٥٦٤) سورة الأنعام: ٩٤.

ويُحتمل الأمرين قوله تعالى: ﴿ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾[٥٦٥]، وقوله: ﴿فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا﴾[٥٦٦]؛ أي: فراقهما.

(التاء)[٥٦٧]

حرف جر، معناه القسم، يَختص بالتعجب وباسم الله تعالى.

قال فِي "الكشاف" فِي قوله: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾[٥٦٨]: الباء أصل أحرف القسم، والواو بدل منها، والتاء بدل من الواو، وفيها زيادة معنَى التعجب؛ كأنه تعجب من تسهل الكيد على يديه وتَأَتِّيه مع عتو نَمروذ وقهره. انتهى.

(تبارك)

فعل لا يُستعمل إلا بلفظ الماضي، ولا يُستعمل إلا لله تعالى.

(تعال)

فعل لا يتصرف، ومن ثَمَّ قيل: إنه اسم فعل.

(ثَمَّ)[٥٦٩]

حرف يقتضي ثلاثة أمور: التشريك فِي الحكم، والترتيب، والمهلة، وفِي كلٍّ اختلاف.

(ثَمَّ)[٥٧٠]

بالفتح: اسم يشار به إلَى المكان البعيد؛ نحو: ﴿وَأَزْلَفْنَا ثَمَّ الْآخَرِينَ﴾[٥٧١]، وهو ظرف لا

---

(٥٦٥) سورة الأنفال: ١.

(٥٦٦) سورة الكهف: ٦١.

(٥٦٧) "معاني الحروف" (ص ٤١)، "الصاحِبِي" (ص ١٣٨)، "مغنِي اللبيب" (١/ ١١٥).

(٥٦٨) سورة الأنبياء: ٥٧.

(٥٦٩) "الصاحِبِي" (ص ٢١٥)، "مغنِي اللبيب" (١/ ١١٧).

(٥٧٠) "الصاحِبِي" (ص ٢١٧)، "مغنِي اللبيب" (١/ ١١٩).

(٥٧١) سورة الشعراء: ٦٤.

يتصرف، فلذلك غلط من أعربه مفعولاً لـــ (رأيت) فِي قوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ﴾[٥٧٢]، وقرئ: ﴿فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ اللَّهُ﴾[٥٧٣]؛ أي: هنالك الله شهيد؛ بدليل: ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ﴾[٥٧٤].

وفِي "التوشيح" لَخطَّاب: (ثَمَّ): ظرف فيه معنَى الإشارة إلَى (حيث)؛ لأنه هو فِي الْمَعنَى.

(جعل)

قال الراغب[٥٧٥]: لفظ عام فِي الأفعال كلها، وهو أعم من (فعل) و(صنع) وسائر أخواتِها، ويتصرف على خمسة أوجه:

أحدها: يجري مجرى (صار) و(طفق) ولا يتعدى؛ نحو: جعل زيد يقول كذا.

والثاني: مجرى أوجد فتتعدى لمعمول واحد؛ نحو: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾[٥٧٦].

والثالث: فِي إيْجاد شيء من شيء وتكوينه منه؛ نحو: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا﴾[٥٧٧]، ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ مِّنَ ٱلْجِبَالِ أَكْنَٰنًا﴾[٥٧٨].

والرابع: فِي تصيير الشيء على حالة دون حالة؛ نحو: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ فِرَشًا﴾[٥٧٩]، ﴿وَجَعَلَ ٱلْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا﴾[٥٨٠].

والخامس: الحكم بالشيء على الشيء: حقًّا كان؛ نحو: ﴿وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[٥٨١]، أو باطلاً؛ نحو: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَٰتِ﴾[٥٨٢]، ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُوا۟ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾[٥٨٣].

---

(٥٧٢) سورة الإنسان: ٢٠.

(٥٧٣) سورة يونس: ٤٦.

(٥٧٤) سورة الكهف: ٤٤.

(٥٧٥) "المفردات فِي غريب القرآن" (ص ٩٤).

(٥٧٦) سورة الأنعام: ١.

(٥٧٧) سورة النحل: ٧٢.

(٥٧٨) سورة النحل: ٨١.

(٥٧٩) سورة البقرة: ٢٢.

(٥٨٠) سورة نوح: ١٦.

(٥٨١) سورة القصص: ٧.

(٥٨٢) سورة النحل: ٥٧.

(٥٨٣) سورة الحجر: ٩١.

(حاشا)

اسم بِمعنَى التنْزيه فِي قوله تعالى: ﴿حَشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾(٥٨٤)، ﴿حَشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾(٥٨٥).

وزعم قوم أَنَّها اسم فعل معناها: أتبرأ، وتبرأت؛ لبنائها. وُرَّد بإعرابِها فِي بعض اللغات.

وزعم الْمُبرد وابن جنِّي أَنَّها فعل، وأن الْمَعنَى فِي الآية: جانب يوسف المعصية لأجل الله. وهذا التأويل لا يتأتى فِي الآية الأخرى.

وقال الفارسي: حاشا: فعل من الحشاء، وهو الناحية؛ أي: صار فِي ناحية؛ أي: بَعُدَ مِمَّا رمي به وتنحى عنه فلم يغشه ولَم يلابسه.

ولَم يقع فِي القرآن (حاشا) إلا استثنائية.

---

(٥٨٤) سورة يوسف: ٥١.

(٥٨٥) سورة يوسف: ٣١.

(حتَّى)[٥٨٦]

حرف لانتهاء الغاية؛ كـ(إلَى)، لكن يفترقان فِي أمور:

فتنفرد (حتَّى) بأنَّها لا تجر إلا الظاهر، وإلا الآخر المسبوق بذي أجزاء أو الملاقي له؛ نحو: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ﴾[٥٨٧].

وأنَّها لإفادة تقضي الفعل قبلها شيئًا فشيئًا.

وأنَّها لا يقابل بِها ابتداء الغاية.

وأنَّها يقع بعدها المضارع المنصوب بـ(أن) المقدرة، ويكونان فِي تأويل مصدر مخفوض.

ثُمَّ لَهَا حينئذٍ ثلاث معانٍ:

- مرادفة (إلَى)؛ نحو: ﴿لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ﴾[٥٨٨]؛ أي: إلَى رجوعه.

- ومرادفة (كى) التعليلية؛ نحو: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ حَتَّىٰ يَرُدُّوكُمۡ﴾[٥٨٩]، و﴿لَا تُنفِقُواْ عَلَىٰ مَنۡ عِندَ رَسُولِ ٱللَّهِ حَتَّىٰ يَنفَضُّواْۗ﴾[٥٩٠].

وتحتملهما: ﴿فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ﴾[٥٩١].

- ومرادفة (إلا) فِي الاستثناء، وجعل منه ابن مالك وغيره: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنۡ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ﴾[٥٩٢].

≅ مسألة:

متَى دل دليل على دخول الغاية الَّتِي بعد (إلَى) و(حتَّى) فِي حكم ما قبلها أو عدم دخوله؛ فواضح أنه يُعمل به.

فالأول: نحو: ﴿وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ﴾[٥٩٣]، ﴿وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾[٥٩٤]: دلت السنة

---

(٥٨٦) "معاني الحروف" (ص ١١٩)، "الصاحبِي" (ص ٢٢٢)، "مغنِي اللبيب" (١/ ١٢٢).

(٥٨٧) سورة القدر: ٥.

(٥٨٨) سورة طه: ٩١.

(٥٨٩) سورة البقرة: ٢١٧.

(٥٩٠) سورة المنافقون: ٧.

(٥٩١) سورة الحجرات: ٩.

(٥٩٢) سورة البقرة: ١٠٢.

(٥٩٣) سورة المائدة: ٦.

(٥٩٤) سورة المائدة: ٦.

على دخول المرافق والكعبين فِي الغسل.

والثاني: نحو: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾[٥٩٥]: دل النهي عن الوصال على عدم دخول الليل في الصيام. ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾[٥٩٦]؛ فإن الغاية لو دخلت هنا؛ لوجب الإنظار حال اليسار أيضًا، وذلك يؤدي إلى عدم المطالبة، وتفويت حق الدائن.

وإن لَم يدل دليل على واحد منهما؛ ففيهما أربعة أقوال[٥٩٧]:

أحدها -وهو الأصح-: تدخل مع (حتَّى) دون (إلَى)؛ حملاً على الغالب فِي البابين؛ لأن الأكثر مع القرينة عدم الدخول مع (إلَى) والدخول مع (حتَّى)، فوجب الحمل عليه عند التردد.

الثاني: تدخل فيهما عليه.

والثالث: لا فيهما.

واستدل القولان فِي استوائهما بقوله: ﴿وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ﴾[٥٩٨]، وقرأ ابن مسعود: ﴿حَتَّى حِينٍ﴾.

تنبيه:

- ترد (حتَّى) ابتدائية؛ أي: حرف يبتدأ بعده الجمل؛ أي: تستأنف، فتدخل على الاسمية والفعلية المضارعية والماضوية؛ نحو: ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾[٥٩٩] بالرفع، ﴿حَتَّى عَفَوا وَّقَالُوا﴾[٦٠٠]، ﴿حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَازَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ﴾[٦٠١].

وادعى ابن مالك أنَّها فِي الآية جارة لـ (إذا) ولـ (أن) مضمرة فِي الآيتين، والأكثرون على خلافه.

- وترد عاطفة، ولا أعلمه فِي القرآن؛ لأن العطف بِها قليل جدًّا، ومن ثَمَّ أنكره الكوفيون ألبتة.

---

(٥٩٥) سورة البقرة: ١٨٧.

(٥٩٦) سورة البقرة: ٢٨٠.

(٥٩٧) لَم يذكر الرابع، ولعله هو: إن كان ما بعد (إلَى) من جنس ما قبلها؛ دخل، وإلا، لا. انظر: "مغنِي اللبيب" (ص ١٠٤، ١٦٧- ١٦٨- المحققة)، و"فواتح الرحموت" (١/ ٢٤٤).

(٥٩٨) سورة البقرة: ١٨٧.

(٥٩٩) سورة البقرة: ٢١٤.

(٦٠٠) سورة الأعراف: ٩٥.

(٦٠١) سورة آل عمران: ١٥٢.

(حيث)[٦٠٢]

ظرف مكان.

قال الأخفش: وترد للزمان مبنية على الضم تشبيهًا بالغايات؛ فإن الإضافة إلَى الجمل كلا إضافة، ولهذا قال الزجاج فِي قوله: ﴿مِنْ حَيْثُ لَا يَرَوْنَهُمْ﴾[٦٠٣]: ما بعد (حيث) صلة لَهَا، وليست بِمضافة إليه؛ يعنِي أنَّها غير مضافة للجملة بعدها، فصارت كالصلة لَهَا؛ أي: كالزيادة وليست جزءًا منها.

وفهم الفارسي أنه أراد أنَّها موصولة، فرد عليه.

ومن العرب من يعربُها.

ومنهم من يبنيها على الكسر بالتقاء الساكنين، وعلى الفتح للتخفيف، وتَحتملها قراءة من قرأ: ﴿مِنْ حَيْثِ لاَ يَعْلَمُونَ﴾[٦٠٤]؛ بالكسر، ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثَ يَجْعَلُ رِسَالَتَه﴾[٦٠٥]؛ بالفتح.

والمشهور أنَّها لا تتصرف.

(دون)

- ترد ظرفًا نقيض (فوق) فلا تتصرف على المشهور، وقيل: تتصرف.
- وترد اسمًا بِمعنَى (غير)؛ نحو: ﴿أَمِ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً﴾[٦٠٦]؛ أي: غيره.

وقال الزمَخشري: معناه: أدنى مكان من الشيء.

- **وتُستعمل للتفاوت فِي الحال؛ نحو:** زيد دون عمر؛ أي: فِي الشرف والعلم.
- واتسع فيه فاستُعمل فِي تجاوز حد إلَى حد؛ نحو: ﴿لَا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[٦٠٧]؛ أي: لا تجاوزوا ولاية المؤمنين إلَى ولاية الكافرين.

(ذو)[٦٠٨]

---

(٦٠٢) "مغنِي اللبيب" (١/ ١٣١).

(٦٠٣) سورة الأعراف: ٢٧.

(٦٠٤) سورة الأعراف: ١٨٢.

(٦٠٥) سورة الأنعام: ١٢٤.

(٦٠٦) سورة الأنبياء: ٢٤.

(٦٠٧) سورة النساء: ١٤٤.

(٦٠٨) "الصاحبِي" (ص ٢٢٦).

اسم بِمعنَى صاحب، وضِع للتوصل إِلَى وصف الذوات بأسْماء الأجناس؛ كما أن (الذي) وضِعت صلة إِلَى وصف المعارف بالجمل، ولا يُستعمل إلا مضافًا، ولا يضاف إِلَى ضمير ولا مشتق.

قال السهيلي: والوصف بـــ (ذو) أبلغ من الوصف بـــ (صاحب) والإضافة بِها أشرف؛ فإن (ذو) يضاف للتابع و (صاحب) مضاف إِلَى المتبوع؛ تقول: أبو هريرة صاحب النَّبِي، ولا تقول: النَّبِي صاحب أبي هريرة، وأما (ذو) فإنك تقول: ذو الْمَال، وذو الفرس، فتجد الاسم الأول متبوعًا غير تابع.

وبنِي على هذا الفرق أنه تعالى قال فِي سورة الأنبياء[٦٠٩]:﴿وَذَا ٱلنُّونِ﴾، فأضافه إِلَى النون، وهو الحوت، وقال فِي سورة ن[٦١٠]: ﴿وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ﴾؛ قال: والْمَعنَى واحد، لكن بين اللفظين تفاوت كثير فِي حسن الإشارة إِلَى الحالتين؛ فإنه حين ذكره فِي معرض الثناء عليه أتى بـــ (ذي)؛ لأن الإضافة بِها أشرف، وبـــ (النون)؛ لأن لفظه أشرف من لفظ (الحوت)؛ لوجوده فِي أوائل السور، وليس فِي لفظ الحوت ما يشرفه، لذلك فأتى به وبـــ (صاحب) حين ذكره فِي معرض النهي عن اتباعه.

(رويدًا)[٦١١]

اسم لا يُتكلم به إلا مصغرًا مأمورًا به، وهو تصغير (رود)، وهو المهل.

(رُبَّ)[٦١٢]

حرف فِي معناه ثَمانية أقوال:

أحدها: أنَّها للتقليل دائمًا، وعليه الأكثرون.

الثاني: للتكثير دائمًا؛ كقوله: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ﴾[٦١٣]؛ فإنه يكثر منهم تَمنِّي ذلك، وقال الأولون: هم مشغولون بغمرات الأهوال، فلا يفيقون، بِحيث لا يتمنون ذلك إلا قليلاً.

---

(٦٠٩) آية: ٨٧.

(٦١٠) آية: ٤٨.

(٦١١) "الصاحِبي" (ص ٢٢٩).

(٦١٢) "معاني الحروف" (ص ١٠٦)، "الصاحِبي" (ص ٢٢٨)، "مغنِي اللبيب" (١/ ١٣٤).

(٦١٣) سورة الحجر: ٢.

الثالث: أنَّها لَهما على السواء.

الرابع: التقليل غالبًا، والتكثير نادرًا، [قال السيوطي:] وهو اختياري.

الخامس: عكسه.

السادس: لَم توضع لواحد منهما، بل هي حرف إثبات لا يدل على تكثير ولا تقليل، وإنَّما يُفهم ذلك من خارج.

السابع: للتكثير فِي موضع المباهاة والافتخار، وللتقليل فيما عداه.

الثامن: لمبهم العدد، تكون تقليلاً وتكثيرًا.

وتدخل عليها (ما)، فتكفها عن عمل الجر، وتُدخلها على الجمل، والغالب حينئذٍ دخولُها على الفعلية الماضى فعلها لفظًا ومعنًى، ومن دخولِها على المستقبل الآية السابقة، وقيل: إنه على حد: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِۚ﴾[٦١٤].

(السين)[٦١٥]

حرف يَختص بالمضارع، ويُخلصه للاستقبال، ويتنَزل منه منْزلة الجزاء، فلذا لَم تعمل فيه.

وذهب البصريون إلَى أن مدة الاستقبال معه أضيق منها مع (سوف)، وعبارة المعربين: حرف تنفيس، ومعناها: حرف توسع؛ لأنَّها نقلت المضارع من الزمن الضيق -وهو الْحَال- إلَى الزمن الواسع، وهو الاستقبال.

وذكر بعضهم أنَّها قد تأتي للاستمرار لا للاستقبال؛ كقوله تعالى: ﴿سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ﴾[٦١٦] الآية، ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾[٦١٧] الآية؛ لأن ذلك إنَّما نزل بعد قولِهم: ﴿مَا وَلَّىٰهُمۡ﴾[٦١٨]، فجاءت السين إعلامًا بالاستمرار لا بالاستقبال.

قال ابن هشام[٦١٩]: وهذا لا يعرفه النحويون، بل الاستمرار مستفاد من المضارع، والسين باقية على الاستقبال؛ إذ الاستمرار إنَّما يكون فِي المستقبل.

---

(٦١٤) سورة الكهف: ٩٩.

(٦١٥) "معاني الحروف" (ص ٤٢)، "مغنِي اللبيب" (١/ ١٣٨).

(٦١٦) سورة النساء: ٩١.

(٦١٧) سورة البقرة: ١٤٢.

(٦١٨) سورة البقرة: ١٤٢.

(٦١٩) (١/ ١٣٨).

قال: وزعم الزمَخْشري أنَّها إذا دخلت على فعل مَحبوب أو مكروه؛ أفادت أنه واقع لا مَحالة، ولَم أر من فهم وجه ذلك، ووجهه: أنَّها تفيد الوعد بِحصول الفعل، فدخولُها على ما يفيد الوعد أو الوعيد مقتضًى لتوكيده وتثبيت معناه.

(سوف)[٦٢٠]

كالسين، وأوسع زمانًا منها عند البصريين؛ لأن كثرة الحروف تدل على كثرة الْمَعنَى، ومرادفة لَهَا عند غيرهم، وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها؛ نَحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ﴾[٦٢١].

قال أبو حيان: وإنَّما امتنع إدخال اللام على السين كراهة توالي الْحَركات، [كـ] فِي: (لسيدحرج)، ثُمَّ طرد الباقي.

قال ابن بابشاذ: والغالب على (سوف) استعمالُها فِي الوعيد والتهديد، وعلى السين استعمالُها فِي الوعد، وقد تُستعمل (سوف) فِي الوعد، والسين فِي الوعيد.

(سواء)[٦٢٢]

- تكون بِمعنَى مستوٍ، فتُقصر مع الكسر؛ نَحو: ﴿**مَكَانًا سِوًى**﴾[٦٢٣]، وتُمد مع الفتح؛ نَحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[٦٢٤].
- وبِمعنَى الوصل، فيمد مع الفتح فِي نَحو: ﴿فِى سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ﴾[٦٢٥].
- وبِمعنَى التمام، فكذلك نَحو: ﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً﴾[٦٢٦]؛ أي: تَمامًا.

ويَجوز أن يكون منه:﴿وَٱهْدِنَآ إِلَىٰ سَوَآءِ ٱلصِّرَٰطِ﴾[٦٢٧].

---

(٦٢٠) "معاني الحروف" (ص ١٠٩)، "الصاحبِي" (ص ٢٣٠)، "مغنِي اللبيب" (١/ ١٣٩).

(٦٢١) سورة الضحى: ٥.

(٦٢٢) "معاني الحروف" (ص ١٠٩)، "الصاحبِي" (ص ٢٣٠)، "مغنِي اللبيب" (١/ ١٣٩).

(٦٢٣) سورة طه: ٥٨.

(٦٢٤) سورة البقرة: ٦.

(٦٢٥) سورة الصافات: ٥٥.

(٦٢٦) سورة فصلت: ١٠.

(٦٢٧) سورة ص: ٢٢.

ولَم ترد فِي القرآن بِمعنَى (غير).

(ســاء)

فعل للذم، لا يتصرف.

(سبحان)

مصدر بمعنَى التسبيح، لازم النصب والإضافة إلَى مفرد ظاهر؛ نَحو: ﴿وَسُبۡحَانَ ٱللَّهِ﴾(٦٢٨)، ﴿سُبۡحَانَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ﴾(٦٢٩)، أو مضمر؛ نَحو: ﴿سُبۡحَانَهُۥٓ أَن يَكُونَ لَهُۥ وَلَدٞ﴾(٦٣٠)، ﴿سُبۡحَانَكَ لَا عِلۡمَ لَنَآ﴾(٦٣١)، وهو مِمَّا أُميت فعله.

أخرج ابن أَبِي حاتِم عن ابن عباس فِي وقوله: ﴿سُبۡحَانَ ٱللَّهِ﴾؛ قال: "تنْزيه الله نفسه عن السوء"(٦٣٢).

(ظـن)

أصله للاعتقاد الراجح؛ كقوله تعالى: ﴿إِن ظَنَنَآ أَن يُقِيمَا حُدُودَ ٱللَّهِ﴾(٦٣٣).

وقد تُستعمل بِمعنَى اليقين؛ كقوله تعالى:﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمۡ﴾(٦٣٤).

وقال الزركشي فِي "البرهان"(٦٣٥): للفرق بينهما فِي القرآن ضابطان:

أحدهُما: أنه حيث وجد الظن مَحمودًا مثابًا عليه؛ فهو اليقين، وحيث وجد مذمومًا متوعدًا

---

(٦٢٨) سورة يوسف: ١٠٨.

(٦٢٩) سورة الإسراء: ١.

(٦٣٠) سورة النساء: ١٧١.

(٦٣١) سورة البقرة: ٣٢.

(٦٣٢) قال في غاية البيان :"ضعيف: أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (٤/ ١١٢٣، ١٣٦١رقم٦٣١٤، ٧٧٢٦) و(٦/ ١٧٨٥رقم١٠٠٦٢) و(٨/ ٢٥٤٩رقم١٤٢٣٨) والمحاملي في الأمالي (٣٨٢رقم٤٣٩) من طريقين عن حفص بن غياث ثنا الحجاج عن ابن أبي ملكية عن ابن عباس عنه به .

وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (١/ ٢٦٩) لعبد بن حميد .

وإسناده ضعيف؛ فيه الحجاج بن أرطأة، صدوق كثير الخطأ والتدليس"اهـ.

(٦٣٣) سورة البقرة: ٢٣٠.

(٦٣٤) سورة البقرة: ٤٦.

(٦٣٥) (٤/ ١٥٦).

عليه بالعقاب؛ فهو الشك.

والثاني: أن كل ظن يتصل بعده (أنْ) الخفيفة فهو شك؛ نحو: ﴿بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَنقَلِبَ ٱلرَّسُولُ﴾(٦٣٦)، وكل ظن يتصل به أنَّ المشددة فهو يقين؛ كقوله: ﴿إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ﴾(٦٣٧)، ﴿وَظَنَّ أَنَّهُ ٱلْفِرَاقُ﴾(٦٣٨)، وقرئ: ﴿وأيقن أنه الفراق﴾، والْمَعنَى فِي ذلك: (أنَّ) المشددة للتأكيد، فدخلت على اليقين، والخفيفة بخلافها، فدخلت فِي الشك، ولهذا دخلت الأولى فِي نَحو: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾(٦٣٩)، ﴿وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾(٦٤٠)، والثانية فِي الحسبان؛ نَحو: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾(٦٤١).

ذكر ذلك الراغب فِي "تفسيره".

وأورد على هذا الضابط: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ﴾(٦٤٢).

وأجيب: بأنَّها هنا اتصلت بالاسم، وهو ملجأ، وفِي الأمثلة السابقة اتصلت بالفعل. ذكره فِي "البرهان"؛ قال: فتمسك بِهذا الضابط، فهو من أسرار القرآن.

(على)(٦٤٣)

● **حرف جر له معان:**

أشهرها: الاستعلاء حسًّا أو معنًى؛ نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾(٦٤٤)، ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا

---

(٦٣٦) سورة الفتح: ١٢.

(٦٣٧) سورة الحاقة: ٢٠.

(٦٣٨) سورة القيامة: ٢٨.

(٦٣٩) سورة مُحَمَّد: ١٩.

(٦٤٠) سورة الأنفال: ٦٦.

(٦٤١) سورة المائدة: ٧١.

(٦٤٢) سورة التوبة: ١١٨.

(٦٤٣) "معاني الحروف" (ص ١٠٧)، "الصاحبِي" (ص ٢٣٤)، "مغنِي اللبيب" (١/ ١٤٢).

(٦٤٤) سورة المؤمنون: ٢٢.

فَانِ﴾[٦٤٥]، ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[٦٤٦]، ﴿وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنۢبٌ﴾[٦٤٧].

ثانيها: للمصاحبة؛ كـ (مع)؛ نحو: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾[٦٤٨]؛ أي: مع حبه، ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾[٦٤٩].

ثالثها: الابتداء؛ كـ (من)؛ نحو: ﴿إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾[٦٥٠]؛ أي: من الناس، ﴿لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ ۝ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ﴾[٦٥١]؛ أي: منهم؛ بدليل: «**احفظ عورتك إلا من زوجتك**»[٦٥٢].

---

(٦٤٥) سورة الرحمن: ٢٦.

(٦٤٦) سورة البقرة: ٢٥٣.

(٦٤٧) سورة الشعراء: ١٤.

(٦٤٨) سورة البقرة: ١٧٧.

(٦٤٩) سورة الرعد: ٦.

(٦٥٠) سورة المطففين: ٢.

(٦٥١) سورة المؤمنون: ٥-٦.

(٦٥٢) قال في غاية البيان :"حسن: أخرجه عبد الرزاق في المصنف (١/ ٢٨٧رقم١١٠٦) ومن طريقه ابن المنذر في الأوسط (١/ ٣٢٣رقم٢٥٦) وكذا الطبراني في المعجم الكبير (١٩/ ٤١٢رقم٩٨٩) وأخرجه أحمد في المسند (٥/ ٣،٤) وأبو داود في السنن (٤/ ٤٠رقم٤٠١٧) والترمذي في السنن (٥/ ٩٧رقم٢٧٦٩) والنسائي في السنن الكبرى (٥/ ٣١٣رقم٨٩٧٢) وابن ماجه في السنن (١/ ٦١٨رقم١٩٢٠) والروياني في المسند (٢/ ١٠٧، ١١٩رقم٩١١،٩٣٤) والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٨٥٤رقم٨٦٣) والطحاوي في شرح المشكل (٣/ ٤١٣) والخرائطي في مكارم الأخلاق (٦٩رقم١٣٣-المنتقى) والطبراني في المعجم الكبير (١٩/ ٤١٢،٤١٣رقم٩٩٠-٩٩٤) والحاكم في المستدرك (٤/ ١٩٩) وأبو نعيم في حلية الأولياء (٧/ ١٢١) والبيهقي في السنن الكبرى (١/ ١٩٩) وفي (٢/ ٢٢٥) وفي (٧/ ٩٤) وفي شعب الإيمان (٦/ ١٥٠رقم٧٧٥٣) ومن طريقه الحافظ في التغليق (٢/ ١٦١) وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٣/ ٢٦١) والحافظ في التغليق (٢/ ١٥٩) من طرق عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ.

قال الترمذي :"هذا حديث حسن".

وقال الحاكم :"هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه".

وقال الحافظ في التغليق (٢/ ١٦٠) :" هو إسناد صحيح إلى بهز وأما بهز فاختلف فيه".

رابعها: التعليل؛ كـ (اللام)؛ نَحو: ﴿وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾(٦٥٣)؛ أي: لِهدايته إياكم.

خامسها: الظرفية؛ كـ (فِي)؛ نَحو: ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾(٦٥٤)؛ أي: فِي حين، ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ﴾(٦٥٥)؛ أي: في زمن ملكه.

سادسها: معنَى الباء؛ نحو: ﴿**حَقِيقٌ عَلَيَّ أَن لاَّ أَقُولَ**﴾(٦٥٦)؛ أي: بأن أقول؛ كما قرأ أبي.

● **فائدة:**

هي فِي نَحو: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾(٦٥٧)؛ بِمعنَى: الإضافة والإسناد؛ أي: أضف توكلك وأسنده إليه، كذا قيل، وعندي أنَّها فيه بِمعنَى باء الاستعانة، وفِي نَحو: ﴿كَتَبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾(٦٥٨)؛ لتأكيد التفضل لا الإيْجَاب والاستحقاق، وكذا فِي نَحو: ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾(٦٥٩) لتأكيد الْمُجازاة.

قال بعضهم: إذا ذُكرت النعمة فِي الغالب مع الحمد لَم تُقترن بـ (على)، وإذا أُريدت النعمة أُتي بِها، ولهذا كان ﷺ إذا رأى ما يعجبه قال: «**الْحَمد لله الذي بنعمته تتم الصالِحات**»، وإذا

والحديث أشار إليه البخاري حيث أخرجه في الصحيح كتاب الغسل باب من اغتسل عرياناً وحده معلقاً بصيغة الجزم وقال بهز عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ :"الله أحق أن يستحيا منه من الناس".

قال الحافظ في فتح الباري (١/ ٣٨٦) :" قد أخرجه أصحاب السنن وغيرهم من طرق عن بهز وحسنه الترمذي وصححه الحاكم وقال ابن أبي شيبة حدثنا يزيد بن هارون حدثنا بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال قلت يا نبي الله عوراتنا ما نأتي منها وما نذر قال أحفظ عورتك الا من زوجتك أو ما ملكت يمينك قلت يا رسول الله أحدنا إذا كان خاليا قال الله أحق أن يستحيي منه من الناس فالإسناد إلى بهز صحيح ولهذا جزم به البخاري وأما بهز وأبوه فليسا من شرطه"اهـ.

(٦٥٣) سورة البقرة ١٨٥.

(٦٥٤) سورة القصص: ١٥.

(٦٥٥) سورة البقرة: ١٠٢.

(٦٥٦) سورة الأعراف: ١٠٥.

(٦٥٧) سورة الفرقان: ٥٨.

(٦٥٨) سورة الأنعام: ١٢.

(٦٥٩) سورة الغاشية: ٢٦.

رأى ما يكره؛ قال: «**الْحَمد لله على كل حال**»[٦٦٠].

(عـن)[٦٦١]

حرف جر له معان:

أشهرها: الْمُجاوزة؛ نحو: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾[٦٦٢]؛ أي: يجاوزونه ويبعدون عنه.

ثانيها: البدل؛ نحو:﴿لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾[٦٦٣].

ثالثها: التعليل؛ نحو:﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ﴾[٦٦٤]؛ أي: لأجل

---

(٦٦٠) قال في غاية البيان :"حسن: أخرجه ابن ماجه في السنن (٤/ ٢٥٠رقم٣٨٠٣) والطبراني في المعجم الأوسط (٦/ ٣٧٥رقم٦٦٦٣) وفي الدعاء (٣/ ١٥٩٥رقم١٧٦٩) وابن السني في عمل اليوم والليلة (٣٣٤رقم٣٧٨) والحاكم في المستدرك (١/ ٦٧٧) وعنه البيهقي في شعب الإيمان (٤/ ٩١رقم٤٣٧٥) وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٨/ ٣٦٠) من طريق هشام بن خالد نا الوليد بن مسلم حدثني زهير بن محمد عن منصور بن عبد الرحمن عن أمه صفية بنت شيبة عن عائشة عنها به .

وله شاهد من حديث علي بن أبي طالب: أخرجه البزار في المسند (٢/ ١٦٦رقم٥٣٣) من طريق يحيى بن أبي بكير نا إسرائيل عن محمد بن عبد الله بن أبي رافع عن أبيه عن عمه عبيد الله بن أبي رافع عن علي مرفوعاً .

قال البزار :" هذا الحديث لا نعلمه يروى عن علي بن أبي طالب ﷺ إلا بهذا الإسناد".

وله شاهد مرسل: أخرجه أبو بكر الخرائطي في فضيلة الشكر (٤٢رقم٣٢) والطبراني في الدعاء (٣/ ١٥٩٦رقم١٧٧٠) من طريقين عن حبيب بن أبي ثابت عن النبي ﷺ مرسلاً.

وهذه الطرق كلها لا تخلو من ضعف لكن الحديث بمجموعها يبلغ درجة الحسن لغيره كما بينه الألباني رحمه الله تعالى في السلسلة الصحيحة (١/ ١/ ٥٣٠رقم٢٦٥) "اهـ.

(٦٦١) "معاني الحروف" (ص ٩٤)، "الصاحبي" (ص ٢٣٣)، "مغني اللبيب" (١/ ١٤٧).

(٦٦٢) سورة النور: ٦٣.

(٦٦٣) سورة البقرة: ٤٨.

(٦٦٤) سورة التوبة: ١١٤.

موعدة،﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِيٓ ءَالِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾(٦٦٥)؛ أي: لقولك.

رابعها: بمعنَى (على)؛ نحو:﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾(٦٦٦)؛ أي: عليها.

خامسها: بمعنَى (من)؛ نحو:﴿يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾(٦٦٧)؛ أي: منهم؛ بدليل:﴿فَنُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا﴾(٦٦٨).

سادسها: بمعنَى (بعد)؛ نحو:﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾(٦٦٩)؛ بدليل أن فِي آية أخرى:﴿مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾(٦٧٠)،﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾(٦٧١)؛ أي: حالة بعد حالة.

(عسى)(٦٧٢)

فعل جامد لا يتصرف، ومن ثَمَّ ادعى قوم أنه حرف.

ومعناه: الترجي فِي الْمَحبوب، والإشفاق فِي المكروه، وقد اجتمعا فِي قوله تعالى:﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ﴾(٦٧٣).

قال ابن فارس: وتأتي للقرب والدنو؛ نحو: ﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم﴾(٦٧٤).

وقال الكسائي: كل ما فِي القرآن من (عسى) على وجه الخبر فهو موحد كالآية السابقة، ووحد (عسى) على معنَى: الأمر أن يكون كذا، وما كان على الاستفهام؛ فإنه يُجمع؛ نحو:﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ﴾(٦٧٥).

---

(٦٦٥) سورة هود: ٥٣.

(٦٦٦) سورة مُحَمَّد: ٣٨.

(٦٦٧) سورة التوبة: ١٠٤.

(٦٦٨) سورة المائدة: ٢٧.

(٦٦٩) سورة المائدة: ١٣.

(٦٧٠) سورة المائدة: ٤١.

(٦٧١) سورة الانشقاق: ١٩.

(٦٧٢) "الصاحبِي" (ص ٢٣٧)، "مغنِي اللبيب" (١/ ١٥١).

(٦٧٣) سورة البقرة: ٢١٦.

(٦٧٤) سورة النمل: ٧.

(٦٧٥) سورة مُحَمَّد: ٢٢.

قال أبو عبيدة: معناه: هل عدوتم ذلك؟ وهل جُزتُموه؟

وأخرج ابن أبي حاتم والبيهقي وغيرهما عن ابن عباس؛ قال: «كل (عسى) فِي القرآن فهي واجبة»[٦٧٦].

وقال الشافعي: يقال: عسى من الله واجبة.

وفِي "الكشاف" فِي سورة التحريْم: عسى إطماع من الله تعالى لعباده وفيه وجهان:

أحدهُما: أن يكون على ما جرت به عادة الجبابرة من الإجابة بـ (لعل) و(عسى) ووقوع ذلك منهم موقع القطع والبت.

والثاني: أن يكون جيء به تعليمًا للعباد أن يكونوا بين الخوف والرجاء.

وفِي "البرهان"[٦٧٧]: (عسى) و(لعل) من الله واجبتان، وإن كانتا رجاء وطمعًا فِي كلام الْمَخلوقين؛ لأن الخلق هم الذين يعرض لَهم الشكوك والظنون، والباري منَزه عن ذلك.

والوجه فِي استعمال هذه الألفاظ أن الأمور الممكنة لَما كان الخلق يشكون فيها ولا يقطعون على الكائن منها، والله يعلم الكائن منها على الصحة؛ صارت لَهَا نسبتان: نسبة إلَى الله تسمى: نسبة قطع ويقين، ونسبة إلَى المخلوقين تسمى: نسبة شك وظن.

فصارت هذه الألفاظ لذلك ترد تارة بلفظ القطع؛ بحسب ما هي عليه عند الله تعالى؛ نحو: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾[٦٧٨]، وتارة بلفظ الشك؛ بحسب ما هي عليه عند الخلق؛ نحو: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِّنْ عِندِهِۦ﴾[٦٧٩]، ونحو: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾[٦٨٠]، وقد علم الله حال إرسالِهما ما يفضي إليه حال فرعون، لكن ورد اللفظ بصورة ما يختلج فِي نفس موسى وهارون من الرجاء والطمع.

ولَما نزل القرآن بلغة العرب؛ جاء على مذاهبهم فِي ذلك، والعرب قد تُخرج الكلام

---

(٦٧٦) قال في غاية البيان :" حسن : أخرجه ابن جرير في التفسير (١٠/ ٩٤) والبيهقي في السنن الكبرى (٩/ ١٣) من طريقين عن عبد الله بن صالح عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس عنه به ."اهـ .

(٦٧٧) (٤/ ١٥٨).

(٦٧٨) سورة المائدة: ٥٤.

(٦٧٩) سورة المائدة: ٥٢.

(٦٨٠) سورة طه: ٤٤.

المتيقن فِي صورة المشكوك لأغراض.

(عند)[٦٨١]

● **ظرف مكان تُستعمل فِي الْحُضور والقرب:**

– سواء كانا حسيين؛ نحو: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾[٦٨٢]،﴿عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ۝١٤ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾[٦٨٣].

– [أم] معنويين؛ نحو: ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾[٦٨٤]، ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ﴾[٦٨٥]، ﴿فِى مَقْعَدِ صِدْقٍ عِندَ مَلِيكٍ﴾[٦٨٦]، ﴿أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ﴾[٦٨٧]، ﴿ٱبْنِ لِى عِندَكَ بَيْتًا فِى ٱلْجَنَّةِ﴾[٦٨٨]، فالمراد فِي هذا الآيات: قرب التشريف ورفعة الْمنْزلة.

ولا تُستعمل إلا ظرفًا، أو مَجرورة بـ (من) خاصة؛ نحو: ﴿فَمِنْ عِندِكَ﴾[٦٨٩]، ﴿وَلَمَّا جَآءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾[٦٩٠].

وتعاقبها (لدى) و(لدن)؛ نحو:﴿لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ﴾[٦٩١]،﴿لَدَا ٱلْبَابِ﴾[٦٩٢]،﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَٰمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾[٦٩٣].

---

(٦٨١) "مغني اللبيب" (١/ ١٥٥).

(٦٨٢) سورة النمل: ٤٠.

(٦٨٣) سورة النجم: ١٤– ١٥.

(٦٨٤) سورة النمل: ٤٠.

(٦٨٥) سورة ص: ٤٧.

(٦٨٦) سورة القمر: ٥٥.

(٦٨٧) سورة آل عمران: ١٦٩.

(٦٨٨) سورة التحريم: ١١.

(٦٨٩) سورة القصص: ٢٧.

(٦٩٠) سورة البقرة: ٨٩.

(٦٩١) سورة غافر: ١٨.

(٦٩٢) سورة يوسف: ٢٥.

(٦٩٣) سورة آل عمران: ٤٤.

وقد اجتمعتا فِي قوله:﴿ءَاتَيۡنَٰهُ رَحۡمَةٗ مِّنۡ عِندِنَا وَعَلَّمۡنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلۡمٗا﴾[٦٩٤]، ولو جيء فيهما بـ (عند) أو (لدن) صح، لكن تُرك دفعًا للتكرار، وإنَّما حسن تكرار (لدى) فِي﴿وَمَا كُنتَ لَدَيۡهِمۡ﴾ لتباعد ما بينهما.

وتفارق (عند) و(لدى): (لدن)؛ من ستة أوجه:

- فـ (عند) و(لدى) تصلح فِي محل ابتداء غاية وغيرها، ولا تصلح (لدن) إلا فِي ابتداء غاية.

- و(عند) و(لدى) يكونان فضلة؛ نحو:﴿وَعِندَنَا كِتَٰبٌ حَفِيظٞ﴾[٦٩٥]،﴿وَلَدَيۡنَا كِتَٰبٞ يَنطِقُ بِٱلۡحَقِّ﴾[٦٩٦]، و(لدن) لا تكون فضلة.

- وجر (لدن) بـ (من) أكثر من نصبها، حتَّى إنَّها لَم تَجئ فِي القرآن منصوبة، وجر (عند) كثير، وجر (لدى) مُمْتنع.

- و(عند) و(لدى) يعربان، و(لدن) مبنية فِي لغة الأكثرين.

- و(لدن) قد لا تضاف، وقد تضاف للجملة؛ بخلافهما.

- **وقال الراغب**[٦٩٧]: (لدن) أخص من (عند) وأبلغ؛ لأنه يدل على ابتداء نِهاية الفعل. انتهى.

و(عند) أمكن من (لدى) من وجهين:

- أنَّها تكون ظرفًا للأعيان والمعاني؛ بخلاف (لدى).

- و(عند) تُستعمل فِي الحاضر والغائب، ولا تُستعمل (لدى) إلا فِي الْحَاضر، ذكرهما ابن الشجري وغيره.

(غير)[٦٩٨]

اسم ملازم للإضافة والإبْهام، فلا تتعرف ما لَم تقع بين ضدين.

---

(٦٩٤) سورة الكهف: ٦٥.

(٦٩٥) سورة ق: ٤.

(٦٩٦) سورة المؤمنون: ٦٢.

(٦٩٧) "المفردات" (ص ٤٤٩).

(٦٩٨) "الصاحبِي" (ص ٢٣٨)، "مغنِي اللبيب" (١/ ١٥٧).

وفِي "المفردات"[٦٩٩] للراغب: (غير) تقال على أوجه:

الأول: أن تكون للنفي الْمُجرد من غير إثبات معنًى به؛ نحو: (مررت برجل غير قائم)؛ أي: لا قائم؛ قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى﴾[٧٠٠]، ﴿وَهُوَ فِي ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾[٧٠١].

الثاني: بمعنَى (إلا)، فيستثنَى بها وتوصف به النكرة؛ نحو: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾[٧٠٢]، ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾[٧٠٣].

الثالث: لنفي الصورة من غير مادتِها؛ نحو: (الْمَاء إذا كان حارًّا غيره إذا كان باردًا)، ومنه قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾[٧٠٤].

الرابع: أن يكون ذلك متناولاً لذات؛ نحو: ﴿بِمَا كُنتُمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ﴾[٧٠٥]، ﴿قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا﴾[٧٠٦]، ﴿ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ﴾[٧٠٧]، ﴿يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾[٧٠٨]. انتهى.

(الفاء)[٧٠٩]

ترد على أوجه:

- **أحدها: أن تكون عاطفة، فتفيد ثلاثة أمور:**

– **أحدها:** الترتيب معنويًّا كان؛ نحو: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾[٧١٠]، أو ذكريًّا: وهو عطف

---

(٦٩٩) (ص ٣٦٨).

(٧٠٠) سورة القصص: ٥٠.

(٧٠١) سورة الزخرف: ١٨.

(٧٠٢) سورة الأعراف: ٨٥.

(٧٠٣) سورة فاطر: ٣.

(٧٠٤) سورة النساء: ٥٦.

(٧٠٥) سورة الأنعام: ٩٣.

(٧٠٦) سورة الأنعام: ١٦٤.

(٧٠٧) سورة يونس: ١٥.

(٧٠٨) سورة مُحَمَّد: ٣٨.

(٧٠٩) معاني الْحروف (ص٤٣)، مغنِي اللبيب (١/ ١٦١).

مفصل على مجمل؛ نحو: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيْطَٰنُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾(٧١١).

- **ثانيها**: التعقيب، وهو فِي كل شيء بحسبه، وبذلك ينفصل عن التراخي فِي نحو: ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾(٧١٢)، ﴿خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً﴾(٧١٣).

- **ثالثها**: السببية غالبًا؛ نحو: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾(٧١٤)،﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾(٧١٥).

وقد تجيء لِمُجرد الترتيب؛ نحو:﴿فَرَاغَ إِلَىٰٓ أَهْلِهِۦ فَجَآءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ ﴿٢٦﴾ فَقَرَّبَهُۥٓ إِلَيْهِمْ﴾(٧١٦)،﴿فَأَقْبَلَتِ ٱمْرَأَتُهُۥ فِى صَرَّةٍ فَصَكَّتْ﴾(٧١٧).

الوجه الثاني: أن يكون لِمُجرد السببية من غير عطف؛ نحو: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ﴿١﴾ فَصَلِّ﴾(٧١٨)؛ إذا لا يُعطف الإنشاء على الخبر، وعكسه.

الثالث: أن تكون رابطة للجواب، حيث لا يصلح لأن يكون شرطًا؛ بأن كان جملة اسمية؛ نحو:﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾(٧١٩)، أو فعلية فعلها جامد؛ نحو:﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٣٩﴾ فَعَسَىٰ رَبِّىٓ أَن﴾(٧٢٠)،﴿إِن تُبْدُوا۟ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِىَ﴾(٧٢١)، أو إنشائي؛ نحو:﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى﴾(٧٢٢)، واجتمعت الاسمية والإنشائية فِي قوله: ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَآؤُكُمْ غَوْرًا فَمَنْ يَأْتِيكُم بِمَآءٍ

---

(٧١٠) سورة القصص: ١٥.

(٧١١) سورة البقرة: ٣٦.

(٧١٢) سورة الحج: ٦٣.

(٧١٣) سورة المؤمنون: ١٤.

(٧١٤) سورة القصص: ١٥.

(٧١٥) سورة البقرة: ٣٧.

(٧١٦) سورة الذاريات: ٢٦- ٢٧.

(٧١٧) سورة الذاريات: ٢٩.

(٧١٨) سورة الكوثر: ١- ٢.

(٧١٩) سورة المائدة: ١١٨.

(٧٢٠) سورة الكهف: ٣٩- ٤٠.

(٧٢١) سورة البقرة: ٢٧١.

(٧٢٢) سورة آل عمران: ٣١.

مَّعِينٍ﴾[٧٢٣]، أو ماض لفظًا ومعنًى؛ نحو: ﴿إِن يَسۡرِقۡ فَقَدۡ سَرَقَ أَخٞ لَّهُۥ مِن قَبۡلُۚ﴾[٧٢٤]، أو مقرون بحرف استقبال؛ نحو: ﴿مَن يَرۡتَدَّ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ فَسَوۡفَ يَأۡتِي ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ﴾[٧٢٥].

وكما تربط الجواب بشرطه، تربط شبه الجواب بشبه الشرط؛ نحو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَيَقۡتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ إلَى قوله:﴿فَبَشِّرۡهُم﴾[٧٢٦].

الوجه الرابع: أن تكون زائدة، وخرَّج عليه الفارسي:﴿بَلِ ٱللَّهَ فَٱعۡبُدۡ﴾[٧٢٧].

الخامس: أن تكون للاستئناف، وخرَّج عليه:﴿كُن فَيَكُونُ﴾[٧٢٨] بالرفع.

---

(٧٢٣) سورة الملك: ٣٠.

(٧٢٤) سورة يوسف: ٧٧.

(٧٢٥) سورة المائدة: ٥٤.

(٧٢٦) سورة آل عمران: ٢١.

(٧٢٧) سورة الزمر: ٦٦.

(٧٢٨) سورة البقرة: ١١٧.

(فـي)[1]

● **حرف جر له معانٍ:**

أشهرها: الظرفية؛ مكانًا أو زمانًا؛ نحو: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝١ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ ۝٢ فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ﴾[2] حقيقة كالآية، أو مجازًا؛ نحو: ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ﴾[3].

ثانيها: المصاحبة؛ كـ (مع)؛ نحو: ﴿**ادۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٖ**﴾[4]. أي: معهم.

ثالثها: التعليل؛ نَحو: ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي فِيهِۖ﴾[5]؛ أي: لأجله.

رابعها: الاستعلاء؛ نحو: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ﴾[6]؛ أي: عليها.

خامسها: معنَى (الباء)؛ نحو: ﴿يَذۡرَؤُكُمۡ فِيهِۚ﴾[7]؛ أي: بسببه.

سادسها: معنَى (إلَى)؛ نحو: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فِيٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ﴾[8]؛ أي: إليها.

سابعها: معنَى (من)؛ نحو: ﴿وَيَوۡمَ نَبۡعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٖ شَهِيدًا﴾[1]؛ أي: منهم؛ بدليل

---

(١) "معاني الحروف" (ص ٩٦)، "الصاحبِي" (ص ٢٣٩)، "مغنِي اللبيب" (١/ ١٦٨).

(٢) سورة الروم: ٢- ٣.

(٣) سورة البقرة: ١٧٩.

(٤) سورة الأعراف: ٣٨.

(٥) سورة يوسف: ٣٢.

(٦) سورة طه: ٧١.

(٧) سورة الشورى: ١١.

(٨) سورة إبراهيم: ٩.

الآية الأخرى.

ثامنها: معنَى (عن)؛ نحو: ﴿فَهُوَ فِي ٱلْآخِرَةِ أَعْمَىٰ﴾[٢]؛ أي: عنها وعن محاسنها.

تاسعها: المقايسة، وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق؛ نحو: ﴿فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِي ٱلْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾[٣].

عاشرها: التوكيد، وهي الزائدة؛ نَحو: ﴿وَقَالَ ٱرْكَبُوا۟ فِيهَا﴾[٤]؛ أي: اركبوها.

---

(١) سورة النحل: ٨٩.

(٢) سورة الإسراء: ٧٢.

(٣) سورة التوبة: ٣٨.

(٤) سورة هود: ٤١.

(قد)[1]

حرف مُختص بالفعل المتصرف الْخَبري المثبت الْمُجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس، ماضيًا كان أو مضارعًا، ولَهَا معانٍ:

[**الأول:**] التحقيق مع الْمَاضي؛ نَحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[2]،﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾[3]، وهي فِي الجملة الفعلية الْمُجاب بِها القسم مثل (إن) واللام فِي الاسمية الْمُجاب بِها فِي إفادة التوكيد.

و[**الثاني:**] التقريب مع الماضي أيضًا: تقربه من الحال، تقول: (قام زيد)، فيُحتمل الماضي القريب، والماضي البعيد، فإن قلت: (قد قام)؛ اختص بالقريب.

الْمَعنَى الثالث: التقليل مع المضارع؛ قال فِي "المغنِي"[4]: وهو ضربان:

- **تقليل وقوع الفعل؛ نحو:** قد يصدق الكذوب.

- **وتقليل متعلقه؛ نحو:** ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾[5]؛ أي: إن ما هم عليه هو أقل معلوماته تعالى. قال: وزعم بعضهم أنَّها في هذه الآية ونَحوها للتحقيق. انتهى.

ومِمَّن قال بذلك الزمَخْشري، وقال: إنَّها دخلت لتوكيد العلم، ويرجع ذلك إلَى توكيد الوعيد.

الرابع: التكثير، ذكره سيبويه وغيره، وخرج عليه الزمَخْشري قوله تعالى: ﴿قَدْ

---

(١) "معاني الحروف" (ص ٩٨)، "الصاحبِي" (ص ٢٤٠)، "مغنِي اللبيب" (١/ ١٧٠).

(٢) سورة المؤمنون: ١.

(٣) سورة الشمس: ٩.

(٤) (١/ ١٣٤).

(٥) سورة النور: ٦٤.

نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾[١]؛ قال: أي ربَّما نرى، ومعناه: تكثير الرؤية.

الْخَامس: التوقع؛ نحو؛ (قد يقدم الغائب)، لمن يتوقع قدومه وينتظره، و(قد قامت الصلاة)؛ لأن الجماعة منتظرون ذلك.

(الـكـــاف)[٢]

● **حرف جر له معانٍ؛ أشهرها:**

- التشبيه؛ نحو: ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ فِي ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَـٰمِ﴾[٣].

- والتعليل؛ نحو:﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾[٤]؛ أي: لأجل هدايتكم.

- والتوكيد، وهي الزائدة، وحمل عليه الأكثرون:﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾[٥]؛ أي: ليس مثله شيء، ولو كانت غير زائدة؛ لزم إثبات المثل، وهو محال، والقصد بِهذا الكلام نفيه.

(كـــاد)[٦]

فعل ناقص أتى منه الماضي والمضارع فقط، له اسم مرفوع وخبر مضارع مجرد من (إن)، ومعناها: قارب، فنفيها نفي للمقاربة، وإثباتُها إثبات للمقاربة.

---

(١) سورة البقرة: ١٤٤.

(٢) "معاني الحروف" (ص ٤٧)، "مغنِي اللبيب" (١/ ١٧٦).

(٣) سورة الرحمن: ٢٤.

(٤) سورة البقرة: ١٩٨.

(٥) سورة الشورى: ١١.

(٦) "الصاحبِي" (ص ٢٤٥).

واشتُهر على ألسنة كثير: أن نفيها إثبات، وإثباتُها نفي، فقولك: (كاد زيد يفعل)؛ معناه: لَم يفعل؛ بدليل: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ﴾[1]، و(ما كاد يفعل)؛ معناه: فعل؛ بدليل:﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾[2].

وقيل: إنَّها تفيد الدلالة على وقوع الفعل بعسر.

وقيل: نفي الماضي إثبات؛ بدليل:﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾، ونفي المضارع نفي؛ بدليل:﴿لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا﴾[3]، مع أنه لَم ير شيئًا.

والصحيح: الأول؛ أنَّها كغيرها: نفيها نفي، وإثباتُها إثبات، فمعنَى (كاد يفعل): قارب الفعل ولَم يفعل، و(ما كاد يفعل): ما قارب الفعل، فضلاً عن أن يفعل، فنفي الفعل لازم من نفي المقاربة عقلاً.

وأما آية: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ﴾[4]؛ فهو إخبار عن حالِهم في أول الأمر؛ فإنَّهم كانوا أولاً بعداء من ذبْحها، وإثبات الفعل إنَّما فُهم من دليل آخر، وهو قوله: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾.

وأما قوله: ﴿لَقَدْ كِدتَّ تَرْكَنُ﴾[5]، مع أنه ﷺ لَم يركن لا قليلاً ولا كثيرًا؛ فإنه مفهوم من جهة أن (لولا) الامتناعية تقتضي ذلك.

● **فائدة:**

---

(١) سورة الإسراء: ٧٣.

(٢) سورة البقرة: ٧١.

(٣) سورة النور: ٤٠.

(٤) سورة البقرة: ٧١.

(٥) سورة الإسراء: ٧٤.

ترد (كاد) بمعنَى (أراد)، ومنه: ﴿كَذَٰلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ﴾[١]، ﴿أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾[٢]، وعكسه كقوله:﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾[٣]؛ أي: يكاد.

(كـان)[٤]

فعل ناقص متصرف، يرفع الاسم وينصب الخبر.

معناه فِي الأصل: المضي والانقطاع؛ نحو: ﴿كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَٰلًا وَأَوْلَٰدًا﴾[٥]، وتأتي بمعنَى: الدوام والاستمرار؛ نحو: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[٦]، ﴿وَكُنَّا بِكُلِّ شَىْءٍ عَٰلِمِينَ﴾[٧]؛ أي: لَم نزل كذلك، وعلى هذا الْمَعنَى تتخرج جَميع الصفات الذاتية المقترنة بـ (كان).

قال أبو بكر الرازي: (كان) فِي القرآن على خَمسة أوجه:

- بِمعنَى الأزل والأبد؛ كقوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾[٨].
- وبِمعنَى المضي المنقطع، وهو الأصل فِي معناها؛ نَحو: ﴿وَكَانَ فِى ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ

---

(١) سورة يوسف: ٧٦.

(٢) سورة طه: ١٥.

(٣) سورة الكهف: ٧٧.

(٤) "الصاحبِي" (ص ٢٤٦).

(٥) سورة التوبة: ٦٩.

(٦) سورة النساء: ٩٦.

(٧) سورة الأنبياء: ٨١.

(٨) سورة النساء: ١٧.

رَهْطٍ﴾[١].

- وبمعنَى الحال؛ نحو: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾[٢]، ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَٰبًا مَّوْقُوتًا﴾[٣].

- وبمعنَى الاستقبال؛ نحو: ﴿وَيَخَافُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُۥ مُسْتَطِيرًا﴾[٤].

- وبمعنَى صار؛ نحو: ﴿وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[٥] انتهى.

وترد كان بمعنَى (ينبغي)؛ نحو: ﴿مَّا كَانَ لَكُمْ أَن تُنۢبِتُوا۟ شَجَرَهَآ﴾[٦]، ﴿مَّا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَٰذَا﴾[٧].

وبمعنَى (حضر) أو (وجد)؛ نحو: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾[٨]، ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً﴾[٩]، ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً﴾[١٠].

وترد للتأكيد، وهي الزائدة، وجعل منه:﴿وَمَا عِلْمِى بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾[١١]؛ أي:

---

(١) سورة النمل: ٤٨.

(٢) سورة آل عمران: ١١٠.

(٣) سورة النساء: ١٠٣.

(٤) سورة الإنسان: ٧.

(٥) سورة البقرة: ٢٤.

(٦) سورة النمل: ٦٠.

(٧) سورة النور: ١٦.

(٨) سورة البقرة: ٢٨٠.

(٩) سورة البقرة: ٢٨٢.

(١٠) سورة النساء: ٤٠.

(١١) سورة الشعراء: ١١٢.

٥٥١

بِمَا يعملون.

(كـأن)[١]

بالتشديد: حرف للتشبيه المؤكد؛ لأن الأكثر أنه مركب من كاف التشبيه و(أن) الْمؤكدة.

قال حازم: وإنَّما تُستعمل حيث يقوى الشبه، حتَّى يكاد الرائي يشك فِي أن المشبه هو المشبه به، أو غيره، ولذلك قالت بلقيس: ﴿كَأَنَّهُۥ هُوَ﴾[٢].

قيل: وترد للظن والشك فيما إذا كان خبرها غير جامد.

وقد تخفف؛ نحو:﴿كَأَن لَّمْ يَدْعُنَآ إِلَىٰ ضُرٍّ مَّسَّهُۥ﴾[٣].

(كـأين)[٤]

اسم مركب من كاف التشبيه و(أي) المنونة للتنكير فِي العدد؛ نحو: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَـٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ﴾[٥].

(كـذا)[٦]

لَم ترد فِي القرآن إلا للإشارة؛ نحو: ﴿أَهَـٰكَذَا عَرْشُكِ﴾[١].

---

(١) "معاني الحروف" (ص ١٢٠)، "الصاحِبي" (ص ٢٤٩)، "مغنِي اللبيب" (١/ ١٩١).

(٢) سورة النمل: ٤٢.

(٣) سورة يونس: ١٢.

(٤) "الصاحِبي" (ص ٢٤٨).

(٥) سورة آل عمران: ١٤٦.

(٦) "مغنِي اللبيب" (١/ ١٨٧).

(١) سورة النمل: ٤٢.

(كـل)[1]

اسم موضوع لاستغراق أفراد المذكور المضاف هو إليه؛ نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾[2]، والمعرف الْمَجموع؛ نحو:﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَرْدًا﴾[3]،﴿كُلُّ ٱلطَّعَامِ كَانَ حِلًّا﴾[4]، وأجزاء المفرد المعرف؛ نحو:﴿يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ﴾[5] بإضافة (قلب) إلَى (متكبر)؛ أي: على كل أجزائه، وقراءة التنوين لعموم أفراد القلوب.

● **وترد باعتبار ما قبلها وما بعدها على ثلاثة أوجه:**

- **أحدها:** أن تكون نعتًا لنكرة أو معرفة، فتدل على كماله، وتجب إضافتها إلَى اسم ظاهر يُماثله لفظًا ومعنًى؛ نحو: ﴿وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ﴾[6]؛ أي: بسطًا كل البسط؛ أي: تامًّا،﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾[7].

- **ثانيها:** أن تكون توكيدًا لِمعرفة، ففائدتُها العموم، وتَجب إضافتها إلَى ضمير راجع للمؤكد؛ نحو: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[8].

- **ثالثها:** ألاَّ تكون تابعة، بل تالية للعوامل، فتقع مضافة إلَى الظاهر؛ نحو: ﴿كُلُّ

---

(١) "مغني اللبيب" (١/ ١٩٣).

(٢) سورة آل عمران: ١٨٥.

(٣) سورة مريم: ٩٥.

(٤) سورة آل عمران: ٩٣.

(٥) سورة غافر: ٣٥.

(٦) سورة الإسراء: ٢٩.

(٧) سورة النساء: ١٢٩.

(٨) سورة الحجر: ٣٠.

نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾[١]؛ وغير مضافة؛ نحو:﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ ٱلْأَمْثَالَ﴾[٢].

● **مسألة:**

تتصل (ما) بـ (كل)؛ نَحو: ﴿كُلَّمَا رُزِقُواْ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا﴾[٣]، وهي مصدرية، لكنها نابت بصلتها عن ظرف زمان كما ينوب عنه المصدر الصريح، والْمَعنَى: كل وقت، ولهذا تسمى (ما) هذه المصدرية الظرفية؛ أي: النائبة عن الظرف، لا أَنَّها ظرف فِي نفسها، فكل من (كلما) منصوب على الظرف لإضافته إِلَى شيء هو قائم مقامه، وناصبه الفعل الذي هو جواب فِي الْمَعنَى.

وقد ذكر الفقهاء والأصوليون أن (كلما) للتكرار؛ قال أبو حيان: وإِنَّما ذلك من عموم (ما)؛ لأن الظرفية مراد بِها العموم، و (كل) أكدته.

(كلا وكلتا)[٤]

اسمان مفردان لفظًا، مثنيان معنًى، مضافان أبدًا -لفظًا ومعنًى- إِلَى كلمة واحدة معرفة دالة على اثنين.

قال الراغب[٥]: وهما فِي التثنية كـ (كل) فِي الجمع؛ قال تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ﴾[٦]، ﴿أَحَدُهُمَآ أَوْ كِلَاهُمَا﴾[١].

---

(١) سورة المدثر: ٣٨.

(٢) سورة الفرقان: ٣٩.

(٣) سورة البقرة: ٢٥.

(٤) "مغني اللبيب" (١/ ٢٠٣).

(٥) "المفردات" (ص ٤٤١).

(٦) سورة الكهف: ٣٣.

(١) سورة الإسراء: ٢٣.

(كـلا)[1]

مركبة عند ثعلب من كاف التشبيه ولا النافية، شُدِّدت لامها لتقوية الْمَعنَى ولدفع توهم بقاء معنَى الكلمتين.

وقال غيره: بسيطة، فقال سيبويه والأكثرون: حرف معناه: الردع والذم، لا معنَى لَهَا عندهم إلا ذلك، حتَّى إنَّهم يجيزون أبدًا الوقف عليها والابتداء بِما بعدها.

ورأى آخرون أن معنَى الردع والزجر ليس مستمرًّا فيها، فزادوا معنًى ثانيًا يصح عليه أن يوقف دونَها ويُبتدأ بِها، ثُمَّ اختلفوا فِي تعيين ذلك الْمَعنَى.

فقال الكسائي: تكون بِمعنَى: (حقًّا).

وقال أبو حاتم: بِمعنَى (إلا) الاستفتاحية. قال أبو حيان: ولَم يسبقه إلَى ذلك أحد، وتابعه جماعة منهم الزجاج.

وقال النضر بن شُمَيل: حرف جواب بِمنْزلة (إي) و(نعم)، وحملوا عليه: ﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ﴾.

وقال الفراء وابن سعدان: بِمعنَى: (سوف). حكاه أبو حيان فِي "تذكرته".

(كـم)[2]

اسم مبنِي لازم الصدر مبهم مفتقر إلَى التمييز.

- وترد استفهامية، ولَم تقع فِي القرآن.
- وخبرية؛ بِمعنَى (كثير)، وإنَّما تقع غالبًا فِي مقام الافتخار والمباهاة؛ نحو:

---

(١) "معاني الحروف" (ص ١٢٢)، "الصاحبِي" (ص ٢٥٠)، "مغنِي اللبيب" (١/ ١٨٨).

(٢) "الصاحبِي" (ص ٢٤١)، "مغنِي اللبيب" (١/ ١٨٣).

﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[١]، ﴿وَكَم مِّن قَرۡيَةٍ أَهۡلَكۡنَٰهَا﴾[٢]، ﴿وَكَمۡ قَصَمۡنَا مِن قَرۡيَةٖ﴾[٣].

وعن الكسائي أن أصلها (كما)، فحُذفت الألف؛ مثل: (بِمَ) و(لِمَ): حكاه الزجاج ورده بأنه لو كان كذلك لكانت مفتوحة الميم.

(كي)[٤]

● **حرف له معنيان:**

أحدهُما: التعليل؛ نَحو: ﴿كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ بَيۡنَ ٱلۡأَغۡنِيَآءِ﴾[٥].

والثاني: معنَى (أن) المصدرية؛ نَحو: ﴿لِّكَيۡلَا تَأۡسَوۡاْ﴾[٦]؛ لصحة حلول (أن) محلها، ولأنَّها لو كانت حرف تعليل لَم يدخل عليها حرف تعليل.

(كيف)[٧]

● **اسم يرد على وجهين:**

- **الشرط: وخُرِّج عليه:** ﴿يُنفِقُ كَيۡفَ يَشَآءُۚ﴾[٨]، ﴿يُصَوِّرُكُمۡ فِي ٱلۡأَرۡحَامِ كَيۡفَ

---

(١) سورة النجم: ٢٦.

(٢) سورة الأعراف: ٤.

(٣) سورة الأنبياء: ١١.

(٤) "معاني الحروف" (ص ٩٩)، "مغنِي اللبيب" (١/ ١٨٢).

(٥) سورة الحشر: ٧.

(٦) سورة الحديد: ٢٣.

(٧) "الصاحِبي" (ص ٢٤٣)، "مغنِي اللبيب" (١/ ٢٠٥).

(٨) سورة المائدة: ٦٤.

يَشَآءُ﴾[١]، ﴿فَيَبْسُطُهُۥ فِى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ﴾[٢]، وجوابُها فِي ذلك كله محذوف؛ لدلالة ما قبلها.

- و**الاستفهام**: وهو الغالب، ويُستفهم بِها عن حال الشيء لا عن ذاته.

قال الراغب[٣]: وإنَّما يُسأل بِها عما يصح أن يقال فيه: شبيه وغير شبيه، ولهذا لا يصح أن يقال فِي الله: كيف؟

قال: وكلما أخبر الله بلفظ (كيف) عن نفسه؛ فهو استخبار على طريق التنبيه للمخاطب أو التوبيخ؛ نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾[٤]،﴿كَيْفَ يَهْدِى ٱللَّهُ قَوْمًا﴾[٥].

(اللام)[٦]

أربعة أقسام: جارة، وناصبة، وجازمة، ومهملة غير عاملة.

فالجارة: مكسورة مع الظاهر، ولَهَا معانٍ:

- الاستحقاق: وهي الواقعة بين معنَى وذات؛ نَحو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[٧]، ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ﴾[٨]، ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾[١].

---

(١) سورة آل عمران: ٦.

(٢) سورة الروم: ٤٨.

(٣) "المفردات" (ص ٤٤٤).

(٤) سورة البقرة: ٢٨.

(٥) سورة آل عمران: ٨٦.

(٦) "معاني الحروف" (ص ٥١ و١٤١)، "مغنِي اللبيب" (١/ ٢٠٧).

(٧) سورة الفاتحة:٢.

(٨) سورة الروم: ٤.

- والاختصاص؛ نحو: ﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا﴾[٢]، ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخۡوَةٞ﴾[٣].

- والملك؛ نحو: ﴿لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ﴾[٤].

- والتعليل؛ نحو: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلۡخَيۡرِ لَشَدِيدٞ﴾[٥]؛ أي: وإنه من أجل حب المال لبخيل.

- وموافقة (إلى)؛ نحو: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوۡحَىٰ لَهَا﴾[٦]، ﴿كُلّٞ يَجۡرِي لِأَجَلٖ مُّسَمّٗى﴾[٧].

- و(على)؛ نحو: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلۡأَذۡقَانِ﴾[٨]، ﴿دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ﴾[٩].

- و(من)؛ نحو: ﴿وَنَضَعُ ٱلۡمَوَٰزِينَ ٱلۡقِسۡطَ لِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾[١٠]، ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقۡتِهَآ إِلَّا هُوَۚ﴾[١١].

---

(١) سورة المطففين: ١.

(٢) سورة يوسف: ٧٨.

(٣) سورة النساء: ١١.

(٤) سورة البقرة: ٢٢٥.

(٥) سورة العاديات: ٨.

(٦) سورة الزلزلة: ٥.

(٧) سورة الرعد: ٢.

(٨) سورة الإسراء: ١٠٩.

(٩) سورة يونس: ١٢.

(١٠) سورة الأنبياء: ٤٧.

(١١) سورة الأعراف: ١٨٧.

- و(عند)؛ كقراءة الجحدري: ﴿**بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لِمَا جَاءَهُمْ**﴾[١].

- و(بعد)؛ نحو: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾[٢].

- و(عن)؛ نحو: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَوْ كَانَ خَيْرًا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيْهِ﴾[٣]؛ أي: عنهم، وفِي حقهم، لا أنَّهم خاطبوا به المؤمنين، وإلا لقيل: ما سبقتمونا.

- والتبليغ: وهي الجارة لاسم السامع لقولٍ أو ما فِي معناه كالأذن.

- والصيرورة: وتسمى لام العاقبة؛ نحو: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[٤]، فهذا عاقبة التقاطهم لا علته؛ إذ هي التبنِّي.

ومنع قوم ذلك، وقالوا: هي للتعليل مجازًا؛ لأن كونه عدوًّا لما كان ناشئًا عن الالتقاط -وإن لَم يكن غرضًا لهم- نُزِّل منْزلة الغرض على طريق الْمَجاز.

وقال أبو حيان: الذي عندي أنَّها للتعليل حقيقة، وأنَّهم التقطوه ليكون لَهم عدوًّا، وذلك على حذف مضاف تقديره: لِمخافة أن يكون؛ كقوله: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟﴾[٥]؛ أي: كراهة أن تضلوا. انتهى.

- والتأكيد، وهي الزائدة أو المقوية للعامل الضعيف لفرعية أو تأخير؛ نحو: ﴿رَدِفَ لَكُم﴾[٦]، ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾[٧]، ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[١].

---

(١) سورة ق: ٥.

(٢) سورة الإسراء: ٧٨.

(٣) سورة الأحقاف: ١١.

(٤) سورة القصص: ٨.

(٥) سورة النساء: ١٧٦.

(٦) سورة النمل: ٧٢.

(٧) سورة النساء: ٢٦.

- والتبيين للفاعل أو المفعول؛ نحو: ﴿فَتَعْسًا لَّهُمْ﴾[٢]، ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾[٣].

والناصبة: هي لام التعليل.

والْجَازمة: هي لام الطلب؛ نحو: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾[٤]، ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾[٥]، ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾[٦]، ﴿وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾[٧].

وغير العاملة أربع:

- **لام الابتداء، وفائدتُها أمران:** توكيد مضمون الجملة، تَخليص المضارع للحال؛ نحو: ﴿لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً﴾[٨]، ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾[٩].

- واللام الزائدة فِي خبر (أن) المفتوحة؛ كقراءة سعيد بن جبير: ﴿**إِلاَّ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ**﴾[١٠]، والمفعول؛ كقوله: ﴿يَدْعُوا لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ﴾[١١].

---

(١) سورة هود: ١٠٧.

(٢) سورة مُحَمَّد: ٨.

(٣) سورة المؤمنون: ٣٦.

(٤) سورة البقرة: ١٨٦.

(٥) سورة الطلاق: ٧.

(٦) سورة الزخرف: ٧٧.

(٧) سورة الكهف: ٢٩.

(٨) سورة الحشر: ١٣.

(٩) سورة النحل: ١٢٤.

(١٠) سورة الفرقان: ٢٠.

(١١) سورة الحج: ١٣.

- ولام الْجَواب للقسم أو (لو) أو (لولا)؛ نحو: ﴿قَالُواْ تَٱللَّهِ لَقَدۡ ءَاثَرَكَ﴾[١]، ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم﴾[٢]، ﴿لَوۡ تَزَيَّلُواْ لَعَذَّبۡنَا﴾[٣]، ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٖ لَّفَسَدَتِ ٱلۡأَرۡضُ﴾[٤].

- واللام الموطئة، وتسمى المؤذنة، وهي الداخلة على أداة شرط للإيذان بأن الجواب بعدها معها مبني على قسم مقدر؛ نحو: ﴿لَئِنۡ أُخۡرِجُواْ لَا يَخۡرُجُونَ مَعَهُمۡ وَلَئِن قُوتِلُواْ لَا يَنصُرُونَهُمۡ وَلَئِن نَّصَرُوهُمۡ لَيُوَلُّنَّ ٱلۡأَدۡبَٰرَ﴾[٥].

(لا)[٦]

● **على أوجه:**

- **أحدها:** أن تكون نافية؛ نحو: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ﴾[٧]، ﴿لَا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خُلَّةٞ وَلَا شَفَٰعَةٞۗ﴾[٨]، ﴿وَلَآ أَصۡغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرَ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ﴾[٩].

الوجه الثاني: أن تكون لطلب الترك، فتختص بالمضارع، وتقتضي جزمه واستقباله؛

---

(١) سورة يوسف: ٩.

(٢) سورة الأنبياء: ٥٧.

(٣) سورة الفتح: ٢٥.

(٤) سورة البقرة: ٢٥١.

(٥) سورة الحشر: ١٢.

(٦) "معاني الحروف" (ص ٨١)، "الصاحبي" (ص ٢٥٧)، "مغني اللبيب" (١/ ٢٣٧).

(٧) سورة البقرة: ١٩٧.

(٨) سورة البقرة: ٢٥٤.

(٩) سورة يونس: ٦١.

سواء كان نَهيًا؛ نحو: ﴿لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي﴾[١]، ﴿لَا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[٢]، ﴿ وَلَا تَنسَوُاْ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾[٣]، أو دعاء؛ نحو: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾[٤].

الثالث: التأكيد، وهي الزائدة؛ نحو:﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾[٥]،﴿مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوٓاْ ۝٩٢ أَلَّا تَتَّبِعَنِ﴾[٦]،﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾[٧]؛ أي: ليعلموا.

قال ابن جنِّي: (لا) هنا مؤكدة قائمة مقام إعادة الجملة مرة أخرى.

(لات)[٨]

● **اختُلف فيها:**

فقال قوم: فعل ماضٍ بِمعنَى: نقص.

وقيل: أصلها (ليس)، تَحركت الياء فقُلبت ألفًا لانفتاح ما قبلها، وأُبدلت السين تاء.

وقيل: هي كلمتان: (لا) النافية زيدت عليها التاء لتأنيث الكلمة، وحُرِّكت

---

(١) سورة الممتحنة: ١.

(٢) سورة آل عمران: ٢٨.

(٣) سورة البقرة: ٢٣٧.

(٤) سورة البقرة: ٢٨٦.

(٥) سورة الأعراف: ١٢.

(٦) سورة طه: ٩٢- ٩٣.

(٧) سورة الحديد: ٢٩.

(٨) "الصاحبِي" (ص ٢٦٤)، "مغنِي اللبيب" (١/ ٢٥٣).

لالتقاء الساكنين، وعليه الجمهور.

وقيل: هي لا النافية، والتاء زائدة فِي أول (الحين)، واستدل له أبو عبيدة بأنه وجدها فِي مصحف عثمان مختلطة بـ (حين) فِي الخط، ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[1].

(١) سورة ص: ٣.

(لا جـــرم)

وردت فِي القرآن فِي خمسة مواضع متلوة بـ (أن) واسمها، ولَم يجئ بعدها فعل، فاختُلف فيها:

فقيل: (لا) نافية لِما تقدم، و(جرم) فعل معناه: حقًّا، و(أن) مع ماضٍ حيزه فِي موضع رفع.

وقيل: زائدة، و(جرم) معناه: كسب؛ أي: كسب لَهم عملهم الندامة وما فِي حيزها فِي موضع نصب.

وقيل: هما كلمتان ركبتا وصار معناهما: حقًّا.

وقيل: معناهما: لابد، وما بعدها فِي موضع نصب بإسقاط حرف الجر.

(لـكـنَّ)[1]

مشددة النون، حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، ومعناه الاستدراك:

وفُسِّر بأن تنسب لِما بعدها حكمًا مخالفًا لِحكم ما قبلها، ولذلك لابد أن يتقدمها كلام مخالف لِما بعدها أو مناقض له؛ نحو: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا۟﴾[2].

وقد ترد للتوكيد مجردًا عن الاستدراك. قاله صاحب "البسيط".

وفُسِّر الاستدراك برفع ما توهم ثبوته؛ نحو: (ما زيد شجاعًا، لكنه كريم)؛ لأن الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان، فنفي أحدهما يوهم نفي الآخر، ومُثِّل التوكيد

---

(١) "معاني الحروف" (ص ١٣٣)، "الصاحبِي" (ص ٢٦٨)، "مغنِي اللبيب" (١/ ٢٩٠).

(٢) سورة البقرة: ١٠٢.

بنحو: (لو جاءني أكرمته، لكنه لَم يجئ)، فأكدت ما أفادته (لو) من الامتناع.

واختار ابن عصفور أَنَّهما لَهما معًا، وهو الْمُختار؛ كما أن (كأن) للتشبيه المؤكد، ولهذا قال بعضهم: إنَّها مركبة من (لكن أن)، فطُرحت الهمزة للتخفيف، ونون (لكن) للساكنين.

(لكــنْ)[1]

● **مُخففة، ضربان:**

أحدهُما: مخففة من الثقيلة، وهي حرف ابتداء لا يعمل، بل لِمجرد إفادة الاستدراك وليست عاطفة؛ لاقترانها بالعاطف فِي قوله: ﴿وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[2].

والثاني: عاطفة إذا تلاها مفرد، وهي أيضًا للاستدراك؛ نحو: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ﴾[3]، ﴿لَٰكِنِ ٱلرَّسُولُ﴾[4]، ﴿لَٰكِنِ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ رَبَّهُمْ﴾[5].

(لـدى ولــدن)

تقدمتا فِي (عند).

---

(١) "معاني الحروف" (ص ١٣٣)، "مغني اللبيب" (١/ ٢٩٢).

(٢) سورة الزخرف: ٧٦.

(٣) سورة النساء: ١٦٦.

(٤) سورة التوبة: ٨٨.

(٥) سورة آل عمران: ١٩٨.

(لـعـل)[١]

حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، وله معانٍ:

أشهرها: التوقع، وهو الترجي فِي الْمَحبوب؛ نحو: ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[٢]، والإشفاق فِي المكروه؛ نحو: ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾[٣]، وذكر التنوخي أنَّها تفيد تأكيد ذلك.

الثاني: التعليل، وخُرِّج عليه: ﴿**فَقُولاَ لَهُ قَوْلاً لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَذَّكَّرَ أَوْ يَخْشَى**﴾[٤].

الثالث: الاستفهام، وخُرِّج عليه: ﴿لَا تَدْرِى لَعَلَّ ٱللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَٰلِكَ أَمْرًا﴾[٥]، ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰ﴾[٦]، ولذا علق (يدري).

قال فِي "البرهان"[٧]: وحكى البغوي عن الواقدي أن جميع ما فِي القرآن من (لعل)؛ فإنَّها للتعليل؛ إلا قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾[٨]؛ فإنَّها للتشبيه.

قال: وكونُها للتشبيه غريب لَمْ يذكره النحاة، ووقع فِي صحيح البخاري فِي قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ﴾[٨]: أن (لعل) للتشبيه[٩]، وذكر غيره أنه للرجاء الْمَحض، وهو بالنسبة

---

(١) "معاني الحروف" (ص ١٢٤)، "الصاحبي" (ص ٢٦٧)، "مغني اللبيب" (١/ ٢٨٦).

(٢) سورة البقرة: ١٨٩.

(٣) سورة الشورى: ١٧.

(٤) سورة طه: ٤٤.

(٥) سورة الطلاق: ١.

(٦) سورة عبس: ٣.

(٧) (٤/ ٣٩٤).

(٨) سورة الشعراء: ١٢٩.

(٩) قال في غاية البيان :" قال البخاري في الصحيح كتاب التفسير باب تفسير سورة الشعراء

إليهم. انتهى.

(لَم)[١]

حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيًا؛ نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾[٢]، والنصب بِها لغة حكاها اللحياني، وخرّج عليها قراءة: ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾[٣].

(لَمَّا)[٤]

● **على أوجه:**

أحدها: أن تكون حرف جزم مختص بالمضارع وتنفيه وتقلبه ماضيًا كـ (لَم)، لكن يفترقان من أوجه:

- أنَّها لا تقترن بأداة شرط.

: قال ابن عباس {لعلكم تخلدون} :" كأنكم الريع الأيفاع من الأرض".

هذا التعليق وصله ابن جرير في التفسير (١٩/ ٩٦) وابن أبي حاتم في التفسير (٤/ ٢٧٣- التغليق) من طريقين عن أبي صالح ثنا معاوية عن علي عن ابن عباس قوله {لعلكم تخلدون} يقول:" كأنكم تخلدون".

وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (٦/ ٣١٣) لابن المنذر.

وإسناده حسن"اهـ.

(١) "معاني الحروف" (ص ١٠٠)، "الصاحِبي" (ص ٢٥٥)، "مغنِي اللبيب" (١/ ٢٧٧).

(٢) سورة الإخلاص: ٣.

(٣) سورة الشرح: ١.

(٤) "معاني الحروف" (ص ١٣٢)، "الصاحِبي" (ص ٢٥٥)، "مغنِي اللبيب" (١/ ٢٧٨).

- ونفيها مستمر إلَى الحال، وقريب منه، ويتوقع ثبوته.

- قال ابن مالك فِي ﴿لَمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾[١]: لَم يذوقوه، وذوقه لَهم متوقع.

- وأن نفيها آكد من نفي (لَم)؛ فهي لنفي (قد فعل)، و(لَم) لنفي (فعل).

- وأن منفي (لَمَّا) جائز الحذف اختيارًا؛ بِخلاف (لَم)، وهي أحسن ما يخرج عليه: ﴿**وَإِنْ كُلاًّ لَّمَّا**﴾[٢]؛ أي: لَما يهملوا أو يتركوا. قاله ابن الحاجب.

وقال ابن هشام: لكن الأولى أن يقدر: لَما يوفوا أعمالَهم؛ أي: أنَّهم إلَى الآن لَم يوفوها وسيوفونَها.

الثاني: أن تدخل على الماضي، فيقتضي جملتين وجدت الثانية عند وجود الأولى؛ نحو: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾[٣]، ويقال فيها: حرف وجود لوجود، وذهب جماعة إلَى أنَّها حينئذٍ ظرف بِمعنَى (حين).

وقال ابن مالك: بِمعنَى (إذ)؛ لأنَّها مختصة بالماضي وبالإضافة إلَى الجملة.

الثالث: أن تكون حرف استثناء، فتدخل على الاسمية والماضوية؛ نحو: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[٤]؛ بالتشديد؛ أي: إلا،﴿وَإِن كُلُّ ذَٰلِكَ لَمَّا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[٥].

(لن)[٦]

---

(١) سورة ص: ٨.

(٢) سورة هود: ١١١.

(٣) سورة الإسراء: ٦٧.

(٤) سورة الطارق: ٤.

(٥) سورة الزخرف: ٣٥.

(٦) "معاني الحروف" (ص ١٠٠)، "الصاحبِي" (ص ٢٥٦)، "مغنِي اللبيب" (١/ ٢٨٤).

حرف نفي ونصب واستقبال، والنفي بِها أبلغ من النفي بـ (لا)، فهو لتأكيد النفي؛ كما ذكره الزمَخْشري وابن الخباز، حتَّى قال بعضهم: وإن منعه مكابرة، فهي لنفي: (إني أفعل)، و(لا) لنفي: (أفعل)؛ كما فِي (لَم) و(لَمَّا).

قال بعضهم: العرب تنفي المظنون بـ (لن) والمشكوك بـ (لا). ذكره ابن الزملكاني فِي "التبيان".

قال ابن الزملكانِي: إن (لن) لنفي ما قرب وعدم امتداد النفي، و(لا) يَمتد معها النفي.

قال: وسر ذلك أن الألفاظ مشاكلة للمعاني، و(لا) آخرها الألف، والألف يُمكن امتداد الصوت بِها؛ بِخلاف النون، فطابق كل لفظ معناه.

قال: ولذلك أتى بـ (لن) حيث لَم يرد النفي مطلقًا، بل فِي الدنيا، حيث قال: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾[1]، و بـ (لا) فِي قوله:﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾[2]، حيث أريد نفي الإدراك على الإطلاق، وهو مغاير للرؤيا. انتهى.

وقيل: وترد (لن) للدعاء، وخُرِّج عليه:﴿رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ﴾[3] الآية.

(لو)[4]

حرف شرط فِي المضي، يصرف المضارع إليه، بعكس (إن) الشرطية.

- **واختُلف فِي إفادتِها الامتناع وكيفية إفادتِها إياه على أقوال:**

---

(١) سورة الأعراف: ١٤٣.

(٢) سورة الأنعام: ١٠٣.

(٣) سورة القصص: ١٨.

(٤) "معاني الحروف" (ص ١٠١)، "الصاحبِي" (ص ٢٥٢)، "مغنِي اللبيب" (١/ ٢٥٥).

- **أحدها:** أنَّها لا تفيده بوجه، ولا تدل على امتناع الشرط، ولا امتناع الجواب، بل هي لِمجرد ربط الجواب بالشرط، دالة على التعليق فِي الماضي؛ كما دلت (أن) على التعليق فِي المستقبل، ولَم تدل بالإجماع على امتناع ولا ثبوت.

قال ابن هشام: وهذا القول كإنكار الضروريات؛ إذ فهم الامتناع منها كالبديهي؛ فإن كل من سمع (لو فعل) فهم عدم وقوع الفعل من غير تردد، ولهذا جاز استدراكه فتقول: (لو جاء زيد أكرمته، لكن لَم يَجئ).

الثاني: وهو لسيبويه؛ قال: إنَّها حرف لِما كان سيقع لوقوع غيره؛ أي: أنَّها تقتضي فعلاً ماضيًا كان يُتوقع ثبوته لثبوت غيره، والمتوقع غير واقع، فكأنه قال: حرف يقتضي فعلاً امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوته.

الثالث: وهو المشهور على ألسنة النحاة، ومشى عليه المعربون؛ أنَّها: حرف امتناع لامتناع؛ أي: يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط، فقولك: (لو جئت لأكرمتك) دال على امتناع الإكرام لامتناع الْمَجيء.

واعتُرض بعدم امتناع الجواب فِي مواضع كثيرة؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾[1]، ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا۟﴾[2]؛ فإن عدم النفاد عند فقد ما ذُكر، والتولِّي عند عدم الإسماع أولى.

والرابع: وهو لابن مالك؛ أنَّها حرف يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه من غير تعرض لنفي التالي.

قال: فقيام زيد من قولك: (لو قام زيد قام عمرو): محكوم بانتفائه وبكونه مستلزمًا ثبوته لثبوت قيام من عمرو، وهل وقع لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام

---

(١) سورة لقمان: ٢٧.

(٢) سورة الأنفال: ٣.

زيد أو ليس له؟ لا تعرض لذلك.

قال ابن هشام: وهذه أجود العبارات.

● **تنبيه:**

- ترد (لو) شرطية فِي المستقبل، وهي الَّتِي يصلح موضعها (إن)؛ نحو: ﴿وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡمُشۡرِكُونَ﴾[١]، ﴿وَلَوۡ أَعۡجَبَكَ حُسۡنُهُنَّ﴾[٢].

- ومصدرية، وهي الَّتِي يصلح موضعها (أن) المفتوحة، وأكثر وقوعها بعد (ود) ونحوه؛ نحو: ﴿وَدَّ كَثِيرٞ مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ لَوۡ يَرُدُّونَكُم﴾[٣]، ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمۡ لَوۡ يُعَمَّرُ﴾[٤]، ﴿يَوَدُّ ٱلۡمُجۡرِمُ لَوۡ يَفۡتَدِي﴾[٥]؛ أي: الرد والتعمير والافتداء.

- وللتمنِّي، وهي الَّتِي يصلح موضعها (ليت)؛ نحو: ﴿فَلَوۡ أَنَّ لَنَا كَرَّةٗ﴾[٦]، ولهذا نُصب الفعل في جوابِها.

- وللتعليل، وخُرِّج عليه:﴿وَلَوۡ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ﴾[٧].

(لولا)[٨]

---

(١) سورة التوبة: ٢٣.

(٢) سورة الأحزاب: ٥٢.

(٣) سورة البقرة: ١٠٩.

(٤) سورة البقرة: ٩٦.

(٥) سورة المعارج: ١١.

(٦) سورة الشعراء: ١٠٢.

(٧) سورة النساء: ١٣٥.

(٨) "معاني الحروف" (ص ١٢٣)، "الصاحبِي" (ص ٢٥٢)، "مغنِي اللبيب" (١/ ٢٧٢).

على أوجه:

أحدها: أن تكون حرف امتناع لوجود؛ نحو: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ ﴿١٤٣﴾ لَلَبِثَ﴾[١]، ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾[٢]، ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[٣].

الثاني: أن تكون بمعنَى (هلا)، فهي للتحضيض والعرض فِي المضارع أو ما فِي تأويله؛ نحو: ﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ٱللَّهَ﴾[٤]، ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾[٥]. وللتوبيخ والتنديْم فِي الماضي؛ نحو: ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾[٦]، ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾[٧]، ﴿فَلَوْلَآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلْحُلْقُومَ﴾[٨].

الثالث: أن تكون للاستفهام، ذكره الْهَروي، وجعل منه: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ﴾[٩]، ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ﴾[١٠]، والظاهر أنَّها فيهما بمعنَى (هلا).

والرابع: أن تكون للنفي، ذكره الْهَروي أيضًا، وجعل منه: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ

---

(١) سورة الصافات: ١٤٣- ١٤٤.

(٢) سورة النور: ١٠.

(٣) سورة سبأ: ٣١.

(٤) سورة النمل: ٤٦.

(٥) سورة المنافقون: ١٠.

(٦) سورة النور: ١٣.

(٧) سورة الأحقاف: ٢٨.

(٨) سورة الواقعة: ٨٣.

(٩) سورة المنافقون: ١٠.

(١٠) سورة الأنعام: ٨.

ءَامَنَتْ﴾[1]؛ أي: فما آمنت قرية؛ أي: أهلها، عند مَجيء العذاب ﴿فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ﴾.

والجمهور لَم يثبتوا ذلك، وقالوا: المراد فِي الآية: التوبيخ على ترك الإيْمان قبل مجيء العذاب، ويؤيده قراءة أبي: ﴿فهلا﴾، والاستثناء حينئذٍ منقطع.

---

(١) سورة يونس: ٩٨.

(لوما)[١]

بِمنْزلة (لولا)؛ قال تعالى:﴿لَّوۡ مَا تَأۡتِينَا بِٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ﴾[٢].

وقال الْمَالقي: لَم ترد إلا للتحضيض.

(ليت)[٣]

حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، ومعناه: التمنِّي، وقال التنوخي: إنَّها تفيد تأكيده.

(ليس)[٤]

فعل جامد، ومن ثَمَّ ادعى قوم حرفيته.

ومعناه: نفي مضمون الجملة فِي الحال، ونفي غيره بالقرينة.

وقيل: هي لنفي الحال وغيره، وقواه ابن الحاجب بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوۡمَ يَأۡتِيهِمۡ لَيۡسَ مَصۡرُوفًا عَنۡهُمۡ﴾[٥]؛ فإنه نفي للمستقبل.

قال ابن مالك: وترد للنفي العام الْمستغرق المراد به الجنس؛ كـ (لا) التبرئة،

---

(١) "معاني الحروف" (ص ١٢٤)، "مغنِي اللبيب" (١/ ٢٧٦).

(٢) سورة الحجر: ٧.

(٣) "معاني الحروف" (ص ١١٣)، "مغنِي اللبيب" (١/ ٢٨٥).

(٤) "الصاحبِي" (ص ٢٦٦)، "مغنِي اللبيب" (١/ ٢٩٣).

(٥) سورة هود: ٨.

وهو مِمَّا يغفل عنه، وخُرِّج عليه: ﴿لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ﴾[1].

(١) سورة الغاشية: ٦.

(ما)[١]

● **اسْمِية وحرفية.**

فالاسْمِية؛ ترد:

- **موصولة:** بِمعنَى (الذي)؛ نحو: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ﴾[٢].

ويستوي فيها المذكر والمؤنث، والمفرد والْمثنَّى والجمع.

والغالب استعمالُها فيما لا يعلم، وقد تُستعمل فِي العالِم؛ نحو: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾[٣]،﴿وَلَآ أَنتُمْ عَـٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ﴾[٤]؛ أي: الله.

ويَجوز فِي ضميرها مراعاة اللفظ والْمَعنَى، واجتمعا فِي قوله تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ شَيْـًٔا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾[٥].

وهذه مُعَرَّفة؛ بِخلاف الباقي.

- **واستفهامية؛** بِمعنَى: أي أشيء؟

ويُسأل بِها عن أعيان ما لا يُعقل وأجناسه وصفاته، وأجناس العقلاء وأنواعهم وصفاتِهم؛ نحو: ﴿مَا لَوْنُهَا﴾[٦]، ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ﴾[٧]، ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ﴾[١]، ﴿وَمَا

---

(١) "معاني الحروف" (ص ٨٦)، "الصاحبِي" (ص ٢٦٩)، "مغنِي اللبيب" (١/ ٢٩٦).

(٢) سورة النحل: ٩٣.

(٣) سورة الشمس: ٥.

(٤) سورة الكافرون: ٣.

(٥) سورة النحل: ٧٣.

(٦) سورة البقرة: ٦٩.

(٧) سورة البقرة: ١٤٢.

ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾[٢].

ولا يُسأل بِها عن أعيان أولي العلم؛ خلافًا لِمن أجازه، وأما قول فرعون: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[٣]؛ فإنه قاله جهلاً، ولِهذا أجابه موسى بالصفات.

ويَجب حذف ألفها إذا جُرَّت، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها؛ فرقًا بينها وبين الموصولة؛ نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾[٤]، ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكۡرَىٰهَآ﴾[٥]، ﴿بِمَ يَرۡجِعُ ٱلۡمُرۡسَلُونَ﴾[٦].

- **وشرطية**؛ نَحو: ﴿مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ﴾[٧]، ﴿وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُ﴾[٨].

- **وتعجبية**؛ **نَحو**: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[٩]، ﴿قُتِلَ ٱلۡإِنسَٰنُ مَآ أَكۡفَرَهُۥ﴾[١٠]، ولا ثالث لَهما فِي القرآن إلا فِي قراءة سعيد بن جبير: ﴿**مَا أَغَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيْمِ**﴾[١١]، ومحلها رفع بالابتداء، وما بعدها خبر، وهي نكرة تامة.

---

(١) سورة طه: ١٧.

(٢) سورة الفرقان: ٦٠.

(٣) سورة الشعراء: ٢٣.

(٤) سورة النبأ: ١.

(٥) سورة النازعات: ٤٣.

(٦) سورة النمل: ٣٥.

(٧) سورة البقرة: ١٠٦.

(٨) سورة البقرة: ١٩٧.

(٩) سورة البقرة: ١٧٥.

(١٠) سورة عبس: ١٧.

(١١) سورة الانفطار: ٦.

- ونكرة موصوفة؛ نَحو: ﴿بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾[١]، ﴿نِعِمَّا يَعِظُكُم﴾[٢]؛ أي: نِعْمَ شيئًا يعظكم به.

- وغير موصوفة؛ نحو:﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[٣]؛ أي: نِعْمَ شيئًا هي.

والْحَرفية ترد:

- **مصدرية:** إما زمانية؛ نحو: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾[٤]؛ أي: مدة استطاعتكم.

أو غير زمانية؛ نحو: ﴿فَذُوقُواْ بِمَا نَسِيتُمْ﴾[٥]؛ أي: بنسيانكم.

- **ونافية:** إما عاملة عمل (ليس)؛ نحو: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[٦]، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[٧]، ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ﴾[٨]، ولا رابع لَهَا فِي القرآن.

أو غير عاملة؛ نحو: ﴿وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ﴾[٩]، ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾[١٠].

قال ابن الْحَاجب: وهي لنفي الْحَال.

---

(١) سورة البقرة: ٢٦.

(٢) سورة النساء: ٥٨.

(٣) سورة البقرة: ٢٧١.

(٤) سورة التغابن: ١٦.

(٥) سورة السجدة: ١٤.

(٦) سورة يوسف: ٣١.

(٧) سورة المجادلة: ٢.

(٨) سورة الحاقة: ٤٧.

(٩) سورة البقرة: ٢٧٢.

(١٠) سورة البقرة: ١٦.

ومقتضى كلام سيبويه أن فيها معنَى التأكيد؛ لأنه جعلها فِي النفي جوابًا لـ (قد) فِي الإثبات، فكما أن (قد) فيها معنَى التأكيد؛ فكذلك ما جُعل جوابًا لَهَا.

- **وزائدة للتأكيد:** إما كافة؛ نحو: ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[١]، ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[٢]، ﴿كَأَنَّمَآ أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ﴾[٣]، ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾[٤].

أو غير كافة؛ نحو: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾[٥]، ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ﴾[٦]، ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾[٧]، ﴿مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾[٨]، ﴿مِّمَّا خَطِيٰٓـَٔتِهِمْ﴾[٩].

(ماذا)[١٠]

● **ترد على أوجه:**

أحدها: أن تكون (ما) استفهامًا، و(ذا) موصولة، وهو أرجح الوجهين فِي

---

(١) سورة الأنعام: ١٩.

(٢) سورة الكهف: ١١٠.

(٣) سورة يونس: ٢٧.

(٤) سورة الحجر: ٢.

(٥) سورة مريم: ٢٦.

(٦) سورة الإسراء: ١١٠.

(٧) سورة آل عمران: ١٥٩.

(٨) سورة البقرة: ٢٦.

(٩) سورة نوح: ٢٥.

(١٠) "مغنِي اللبيب" (١/ ٣٠٠).

﴿**وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوُ**﴾[١] فِي قراءة الرفع؛ أي: الذي ينفقونه العفو؛ إذ الأصل أن تُجاب الاسمية بالاسمية، والفعلية بالفعلية.

الثاني: أن تكون (ما) استفهامًا، و(ذا) إشارة.

الثالث: أن يكون (ماذا) كله استفهامًا على التركيب، وهو أرجح الوجهين فِي ﴿مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾[٢] فِي قراءة النصب؛ أي: ينفقون.

الرابع: أن يكون (ماذا) كله اسم جنس بِمعنَى (شيء)، أو موصولاً بِمعنَى (الذي).

الْخَامس: أن تكون (ما) زائدة، و(ذا) للإشارة.

السادس: أن تكون (ما) استفهامًا، و(ذا) زائدة.

(متَى)[٣]

ترد استفهامًا عن الزمان؛ نحو: ﴿مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾[٤].

وشرطًا.

(مع)[٥]

اسم بدليل جرها بِمن فِي قراءة بعضهم: ﴿هَٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ﴾[١]، وهي فيها

---

(١) سورة البقرة: ٢١٩.

(٢) سورة البقرة: ٢١٩.

(٣) "الصاحبِي" (ص ٢٧٧)، "مغنِي اللبيب" (١/ ٣٣٤).

(٤) سورة البقرة: ٢١٤.

(٥) "مغنِي اللبيب" (١/ ٣٣٣).

بِمعنَى (عند).

وأصلها لِمكان الاجتماع أو وقته؛ نحو: ﴿وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِۖ﴾[٢]، ﴿أَرْسِلْهُ مَعَنَا غَدًا﴾[٣]، ﴿**لَنْ نُرْسِلَهُ مَعَكُمْ**﴾[٤].

وقد يراد به: مجرد الاجتماع والاشتراك من غير ملاحظة المكان والزمان؛ نحو: ﴿وَكُونُواْ مَعَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾[٥]، ﴿وَٱرْكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾[٦].

وأما نحو: ﴿إِنِّي مَعَكُمۖ﴾[٧]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ﴾[٨]، ﴿وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡۚ﴾[٩]، ﴿إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهۡدِينِ﴾[١٠]؛ فالمراد به: العلم والحفظ والمعونة مجازًا[١١].

قال الراغب[١٢]: ويقتضي معنَى النصرة، وأن المضاف إليه لفظ (مع) هو

---

(١) سورة الأنبياء: ٢٤.

(٢) سورة يوسف: ٣٦.

(٣) سورة يوسف: ٢١.

(٤) سورة يوسف: ٦٦.

(٥) سورة التوبة: ١١٩.

(٦) سورة البقرة: ٤٣.

(٧) سورة المائدة: ١٢.

(٨) سورة النحل: ١٢٨.

(٩) سورة الحديد: ٤.

(١٠) سورة الشعراء: ٦٢.

(١١) ليس هذا من قبيل المُجاز، بل هو الظاهر المتبادر من النص. تأمل.

(١٢) "المفردات" (ص ٤٧٠)، ومنه نقلت، والسيوطي اختصر فأشكل.

الْمنصور؛ نحو قوله: ﴿لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَاۖ﴾[١]؛ أي: الذي (مع) يضاف إليه فِي قوله:﴿ٱللَّهَ مَعَنَاۖ﴾ هو المنصور؛ أي: [الله] ناصرنا.

[ونحوه] الآيات المذكورة.

(مِنْ)[٢]

● **حرف جر له معانٍ:**

- **أشهرها:** ابتداء الغاية مكانًا وزمانًا وغيرهما؛ نحو: ﴿مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ﴾[٣]، ﴿مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ﴾[٤]، ﴿إِنَّهُۥ مِن سُلَيۡمَٰنَ﴾[٥].

- والتبعيض؛ بأن يسد (بعض) مسدها؛ نحو: ﴿حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾[٦]، وقرأ ابن مسعود: ﴿بعض ما تحبون﴾.

- والتبيين، وكثيرًا ما تقع بعد (ما) و(مهما)؛ نحو: ﴿مَّا يَفۡتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحۡمَةٖ﴾[٧]، ﴿۞مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ﴾[٨]، ﴿مَهۡمَا تَأۡتِنَا بِهِۦ مِنۡ ءَايَةٖ﴾[٩]، ﴿فَٱجۡتَنِبُواْ ٱلرِّجۡسَ

---

(١) سورة التوبة: ٤٠.

(٢) "الصاحبي" (ص ٢٧٣)، "مغني اللبيب" (١/ ٣١٨).

(٣) سورة الإسراء: ١.

(٤) سورة التوبة: ١٠٨.

(٥) سورة النمل: ٣٠.

(٦) سورة الأعراف: ٩٢.

(٧) سورة فاطر: ٢.

(٨) سورة البقرة: ١٠٦.

(٩) سورة الأعراف: ٩٢.

مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ﴾[١].

- **والتعليل:** ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُواْ﴾[٢]، ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ﴾[٣].

- والفصل بالمهلة، وهي الداخلة على ثاني المتضادين؛ نحو: ﴿يَعْلَمُ ٱلْمُفْسِدَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِ﴾[٤]، ﴿لِيَمِيزَ ٱللَّهُ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾[٥].

- والبدل؛ نحو: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا مِنَ ٱلْءَاخِرَةِ﴾[٦]؛ أي: بدلها.

- وتنصيص العموم؛ نحو: ﴿وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[٧].

- ومعنَى (الباء)؛ نحو: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾[٨]؛ أي: به.

- و(على)؛ نحو: ﴿وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ﴾[٩]؛ أي: عليهم.

- و(فِي)؛ نحو: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ﴾[١٠]؛ أي: فيه.

- و(عن)؛ نحو: ﴿قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾[١١]؛ أي: عنه.

---

(١) سورة الحج: ٣٠.

(٢) سورة نوح: ٢٥.

(٣) سورة البقرة: ١٩.

(٤) سورة البقرة: ٢٢.

(٥) سورة آل عمران: ١٧٩.

(٦) سورة التوبة: ٣٨.

(٧) سورة آل عمران: ٦٢.

(٨) سورة الشورى: ٤٥.

(٩) سورة الأنبياء: ٧٧.

(١٠) سورة الجمعة: ٩.

(١١) سورة الأنبياء: ٩٧.

- و(عند)؛ نحو: ﴿لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ﴾[١]؛ أي: عنده.

- والتأكيد، وهي الزائدة فِي النفي أو النهي أو الاستفهام؛ نحو: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾[٢]، ﴿مَّا تَرَىٰ فِي خَلْقِ ٱلرَّحْمَٰنِ مِن تَفَٰوُتٍ﴾[٣].

- وأجازها قوم فِي الإيْجَاب، وخرَّجوا عليه:﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[٤]، ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ﴾[٥]، ﴿مِن جِبَالٍ فِيهَا مِنۢ بَرَدٍ﴾[٦]، ﴿يَغُضُّواْ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ﴾[٧].

---

(١) سورة آل عمران: ١٠.

(٢) سورة الأنعام: ٥٩.

(٣) سورة الملك: ٣.

(٤) سورة الأنعام: ٣٤.

(٥) سورة الكهف: ٣١.

(٦) سورة النور: ٤٣.

(٧) سورة النور: ٣٠.

(من)[١]

● **لا تقع إلا اسْمًا، فترد:**

- **موصولة؛** نحو: ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾[٢].
- **وشرطية؛** نحو: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾[٣].
- **واستفهامية؛** نحو: ﴿مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ۜ﴾[٤].
- **ونكره موصوفة:** ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ﴾[٥]؛ أي: فريق يقول.

وهي كـ (ما) في استوائها في الْمذكر والمفرد وغيرهما.

والغالب استعمالُها في العالِم؛ عكس (ما)، ونكتته أن (ما) أكثر وقوعًا في الكلام منها، وما لا يعقل أكثر مِمَّن يعقل، فأعطوا ما كثرت مواضعه للكثير، وما قلَّت للقليل؛ للمشاكلة.

قال ابن الأنباري: واختصاص (مَنْ) بالعالِم و(ما) بغيره فِي الموصولتين دون الشرطيتين؛ لأن الشرط يستدعي الفعل، ولا يدخل على الأسْمَاء.

(مهما)[٦]

اسم لعود الضمير عليها فِي ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ﴾[١].

---

(١) "الصاحِبي" (ص ٢٧٤)، "مغنِي اللبيب" (١/ ٣٢٧).

(٢) سورة الأنبياء: ١٩.

(٣) سورة النساء: ١٢٣.

(٤) سورة يس: ٥٢.

(٥) سورة البقرة: ٨.

(٦) "الصاحِبي" (ص ٢٧٥)، "مغنِي اللبيب" (١/ ٣٣٠).

قال الزمَخْشري: عاد عليها ضمير (به)، وضمير (بِها)؛ حملاً على اللفظ وعلى الْمَعنَى.

وهي شرط لِما لا يعقل؛ غير الزمان؛ كالآية المذكورة.

وفيها تأكيد، ومن ثَمَّ قال قوم: إن أصلها (ما) الشرطية و(ما) الزائدة؛ أُبدلت ألف الأولى هاء؛ دفعًا للتكرار.

(النون)[٢]

على أوجه:

اسم: وهي ضمير النسوة؛ نحو: ﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ﴾[٣].

وحرف: وهي نوعان:

- نون التوكيد، وهي خفيفة وثقيلة؛ نحو: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾[٤]، ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾[٥]، ولَم تقع الخفيفة فِي القرآن إلا فِي هذين الموضعين.

[قال السيوطي:] وثالث فِي قراءة شاذة، وهي: ﴿**فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الآخِرَةِ لِيسُوءوًا وَجُوهَكُمْ**﴾[٦]، ورابع فِي قراءة الحسن: ﴿**أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ**﴾[٧]، ذكره ابن جنِّي فِي

---

(١) سورة الأعراف: ١٣٢.

(٢) "معاني الحروف" (ص ١٤٩)، "مغني اللبيب" (٢/ ٣٣٩).

(٣) سورة يوسف: ٣٢.

(٤) سورة يوسف: ٣٢.

(٥) سورة العلق: ١٥.

(٦) سورة الإسراء: ٧.

(٧) سورة ق: ٢٤.

"الْمُحتسب"[١].

- ونون الوقاية، وتلحق ياء المتكلم المنصوبة بفعل؛ نحو: ﴿فَٱعۡبُدۡنِي﴾[٢]، ﴿لَيَحۡزُنُنِيٓ﴾[٣]، أو حرف؛ نحو: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ﴾[٤]، ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾[٥]، والْمَجرورة بـ (لدن)؛ نحو: ﴿مِن لَّدُنِّي عُذۡرٗا﴾[٦]، أو (من) أو (عن)؛ نحو: ﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنِّي مَالِيَهۡۜ﴾[٧]، ﴿وَأَلۡقَيۡتُ عَلَيۡكَ مَحَبَّةٗ مِّنِّي﴾[٨].

(التنوين)

نون تثبت لفظًا لاخطًّا، وأقسامه كثيرة: تنوين التمكين، وتنوين التنكير، وتنوين العوض، وتنوين الفواصل.

(نَعَم)[٩]

حرف جواب، فيكون تصديقًا للمخبِر، ووعدًا للطالب، وإعلامًا للمستخبر،

---

(١) (٢/ ٢٨٤).

(٢) سورة طه: ١٤.

(٣) سورة يوسف: ١٣.

(٤) سورة النساء: ٧٣.

(٥) سورة طه: ١٤.

(٦) سورة الكهف: ٧٦.

(٧) سورة الحاقة: ٢٨.

(٨) سورة طه: ٣٩.

(٩) "معاني الحروف" (ص ١٠٤)، "الصاحبِي" (ص ٢٧٨)، "مغنِي اللبيب" (٢/ ٣٤٥).

وإبدال عينها (حاء) وكسرها، وإتباع النون لَهَا فِي لغات قرئ بِها.

(نِعْم)

فعل لإنشاء المدح لا يتصرف.

(الهاء)[١]

- اسم ضمير غائب يُستعمل فِي الجر والنصب؛ نحو: ﴿قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ﴾[٢].

- وحرف للغيبة، وهو اللاحق لـ (إيا)، وللسكت؛ نحو: ﴿مَا هِيَهْ﴾[٣]، ﴿كِتَٰبِيَهْ﴾[٤]، ﴿حِسَابِيَهْ﴾[٥]، ﴿مَالِيَهْ﴾[٦]، ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾[٧]، وقرئ بِها فِي أواخر آي الجمع وقفًا.

(ها)[٨]

- ترد اسم فعل بِمعنَى (خذ)، ويجوز مد ألفه، فيتصرف حينئذٍ للمثنَّى والجمع؛ نحو: ﴿هَآؤُمُ ٱقْرَءُوا۟ كِتَٰبِيَهْ﴾[٩].

---

(١) "معاني الحروف" (ص ١٤٥)، "مغنِي اللبيب" (٢/ ٣٤٨).

(٢) سورة الكهف: ٣٤.

(٣) سورة القارعة: ١٠.

(٤) سورة الحاقة: ١٩.

(٥) سورة الحاقة: ٢٦.

(٦) سورة الحاقة: ٢٨.

(٧) سورة البقرة: ٢٥٩.

(٨) "معاني الحروف" (ص ٩١)، "الصاحبِي" (ص ٢٨٠)، "مغنِي اللبيب" (٢/ ٣٤٩).

(٩) سورة الحاقة: ١٩.

- واسمًا، ضميرًا للمؤنث:﴿فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾[١].

- وحرف تنبيه، فتدخل على الإشارة؛ نحو: ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ﴾، ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ﴾[٢]، ﴿هَهُنَا﴾. وعلى ضمير الرفع المخبر عنه بإشارة؛ نحو: ﴿هَـٰٓأَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ﴾. وعلى نعت؛ أي: فِي النداء؛ نحو:﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾.

ويجوز فِي لغة أسد حذف ألف هذه وضمها إتباعًا، وعليه قراءة: ﴿**أَيُّهُ الثَّقَلَانِ**﴾[٣].

(هات)

فعل أمر لا يتصرف، ومن ثَمَّ ادعى بعضهم أنه اسم فعل.

(هل)[٤]

حرف استفهام يُطلب به التصديق دون التصور، ولا يدخل على منفي ولا شرط ولا (أن) ولا اسم بعده فعل غالبًا ولا عاطف.

قال ابن سيده: ولا يكون الفعل معها إلا مستقبلاً.

ورد بقوله تعالى: ﴿**فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَكُم رَبُّكُمْ حَقًّا**﴾[٥].

وترد بِمعنَى (قد)، وبه فسر: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَـٰنِ﴾[١].

---

(١) سورة الشمس: ٨.

(٢) سورة الحج: ١٩.

(٣) سورة الرحمن: ٣١.

(٤) "معاني الحروف" (ص ١٠٢)، "مغني اللبيب" (٢/ ٣٤٩).

(٥) سورة الأعراف: ٤٤.

وبِمعنَى النفي:﴿هَلۡ جَزَآءُ ٱلۡإِحۡسَٰنِ إِلَّا ٱلۡإِحۡسَٰنُ﴾[٢].

ومعانٍ أخر.

(هلم)

دعاء إلَى الشيء، وفيه قولان:

أحدهما: أن أصله (ها) و(لَم) من قولك: لأمت الشيء؛ أي: أصلحته؛ فحُذفِ الألف ورُكب.

وقيل: أصله (هل) (أم)؛ كأنه قيل: هل لك فِي كذا؟ أُمَّه؛ أي: اقصده، فرُكِّبا.

ولغة الحجاز تركه على حاله فِي التثنية والجمع، وبِها ورد القرآن، ولغة تَميم إلحاقه العلامات.

(هنا)

اسم يشار به للمكان القريب؛ نحو: ﴿إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾[٣]، وتدخل عليه اللام والكاف، فيكون للبعيد؛ نحو:﴿هُنَالِكَ ٱبۡتُلِيَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾[٤]، وقد يشار به للزمان اتِّساعًا، وخرج عليه: ﴿هُنَالِكَ تَبۡلُواْ كُلُّ نَفۡسٖ مَّآ أَسۡلَفَتۡ﴾[٥]، ﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥ﴾[١].

---

(١) سورة الإنسان: ١.

(٢) سورة الرحمن: ٦٠.

(٣) سورة المائدة: ٢٤.

(٤) سورة الأحزاب: ١١.

(٥) سورة يونس: ٣٠.

(هيت)

اسم فعل بِمعنَى: أسرع وبادر.

قال فِي "الْمُحتسب"[٢]: وقرئ ﴿هِئْتُ﴾؛ بوزن (جئت)، وهو فعل بِمعنَى: (تَهيأت)، وقرئ: ﴿**هيئت**﴾، وهو فعل بِمعنَى: (أصلحت).

(هيهات)

اسم فعل بِمعنَى: (بَعُدَ)؛ قال تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾[٣].

قال الزجاج: البُعد لِما توعدون.

قيل: وهذا غلط أوقعه فيه اللام؛ فإن تقديره: بَعُدَ الأمر لِما توعدون؛ أي: لأجله. وأحسن منه أن اللام لتبيين الفاعل.

(الواو)[٤]

جارة وناصبة وغير عاملة.

- فالجارة واو القسم؛ نحو: ﴿وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾[٥].
- والناصبة واو (مع).

---

(١) سورة آل عمران: ٣٨.

(٢) (١/ ٣٣٧).

(٣) سورة المؤمنون: ٣٦.

(٤) "معاني الحروف" (ص ٥٩)، "مغني اللبيب" (٢/ ٣٥٤).

(٥) سورة الأنعام: ٢٣.

- **وغير العاملة أنواع:**

أحدها: واو العطف، وهي لِمطلق الجمع؛ نحو: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾(١).

وتفارق سائر حروف العطف فِي اقترانها بـ (إما)؛ نحو: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾(٢) وبـ (لا) بعد النفي؛ نحو: ﴿وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُم بِٱلَّتِى تُقَرِّبُكُمْ﴾(٣)، و بـ (لكن)؛ نحو:﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾(٤).

وتعطف العقد على النيف، والعام على الخاص وعكسه؛ نحو: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾(٥)، ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِىَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾(٦).

والشيء على مرادفه؛ نحو: ﴿صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾(٧)، ﴿إِنَّمَآ أَشْكُوا۟ بَثِّى وَحُزْنِىٓ﴾(٨).

والْمَجرور على الجوار؛ نحو: ﴿**بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ**﴾(٩).

وقيل: ترد بِمعنَى (أو)، وحمل عليه مالك: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ

---

(١) سورة العنكبوت: ١٥.

(٢) سورة الإنسان: ٣.

(٣) سورة سبأ: ٣٧.

(٤) سورة الاحزاب: ٤٠.

(٥) سورة البقرة: ٩٨.

(٦) سورة نوح: ٢٨.

(٧) سورة البقرة: ١٥٧.

(٨) سورة يوسف: ٨٦.

(٩) سورة المائدة: ٦.

وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾[1] الآية.

وللتعليل: وحمل عليه الخارزنْجي الواو الداخلة على الأفعال المنصوبة.

ثانيها: واو الاستئناف؛ نحو: ﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا ۖ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾[2]، ﴿لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ ۚ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ﴾[3]، إذ لو كانت عاطفة لنصب ﴿نُقِرَ﴾ وانْجزم ما بعده، ونصب ﴿أَجَلٍ﴾.

ثالثها: واو الحال الداخلة على الجملة الاسمية؛ نحو: ﴿وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ﴾[4].

وزعم الزمَخْشري أنَّها تدخل على الجملة الواقعة صفة لتأكيد ثبوت الصفة للموصوف ولصوقها به كما تدخل على الحالية، وجعل من ذلك: ﴿وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ۚ﴾[5].

رابعها: واو الثمانية، ذكرها جماعة كالحريري وابن خالويه والثعلبي، وزعموا أن العرب إذا عدُّوا يدخلون الواو بعد السبعة إيذانًا بأنَّها عدد تام وأن ما بعده مستأنف، وجعلوا من ذلك قوله: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ إلَى قوله: ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ۚ﴾[6]، وقوله: ﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ﴾ إلَى قوله: ﴿وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾[7]؛ لأنه الوصف الثامن، وقوله:﴿مُسْلِمَٰتٍ﴾ إلَى قوله: ﴿وَأَبْكَارًا﴾[1].

---

(١) سورة التوبة: ٦٠.

(٢) سورة الأنعام: ٢.

(٣) سورة الحج: ٥.

(٤) سورة البقرة: ٣٠.

(٥) سورة الكهف: ٢٢.

(٦) سورة الكهف: ٢٢.

(٧) سورة التوبة: ١١٢.

والصواب عدم ثبوتِها، وأنَّها فِي الجميع للعطف.

خامسها: الزائدة، وخرّج عليه واحدة من قوله:﴿وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَنَٰدَيْنَٰهُ﴾[٢].

سادسها: واو ضمير الذكور فِي اسم أو فعل؛ نحو:﴿ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾،﴿وَإِذَا سَمِعُوا۟ ٱللَّغْوَ أَعْرَضُوا۟ عَنْهُ﴾[٣]،﴿قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[٤].

سابعها: واو علامة المذكورين فِي لغة طيئ، وخرج عليه:﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾[٥]، ﴿**ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرًا مِّنْهُمْ**﴾[٦].

ثامنها: الواو المبدلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها؛ كقراءة قنبل: ﴿**وَإِلَيْهِ النُّشُورُ** ﴿٣﴾ **وَأَمِنتُم**﴾[٧]، ﴿**قَالَ فِرْعَوْنُ وآمَنتُم بِهِ**﴾[٨].

(وي كأنه)[٩]

قال الكسائي: كلمة تندم وتعجب، وأصله: (ويلك)، والكاف ضمير مجرور.

وقال الأخفش: (**وي**): اسم فعل بِمعنَى: أعجب، والكاف حرف خطاب، و(أن)

---

(١) سورة التحريْم: ٥.

(٢) سورة الصافات: ١٠٤.

(٣) سورة القصص: ٥٥.

(٤) سورة إبراهيم: ٣١.

(٥) سورة الأنبياء: ٣.

(٦) سورة المائدة: ٧١.

(٧) سورة الملك: ١٥.

(٨) سورة الأعراف: ١٢٣.

(٩) "الصاحِبي" (ص ٢٨٢).

على إضمار اللام، والْمَعنَى: أعجب لأن الله.

وقال الخليل: (وي) وحدها، و(كأن) كلمة مستقلة للتحقيق لا التشبيه.

وقال ابن الأنباري: يحتمل (وي كأنه) ثلاثة أوجه:

- أن يكون (ويك) حرفًا، و(أنه) حرف، والْمَعنَى: ألَم تروا.

- أن يكون كذلك، والْمَعنَى: ويلك.

- وأن تكون (وي) حرفًا للتعجب، و(كأنه) حرف، ووصِلا خطًّا لكثرة الاستعمال؛ كما وصل ﴿يَبْنَؤُمَّ﴾.

(ويل)

قال الأصمعي: (ويل) تقبيح؛ قال تعالى: ﴿وَلَكُمُ ٱلْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾[1]، وقد يوضع موضع التحسر والتفجع؛ نحو: ﴿يَٰوَيْلَنَا﴾[2]، ﴿يَٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ﴾[3].

(يا)[4]

حرف لنداء البعيد حقيقة أو حكمًا، وهي أكثر أحرفه استعمالاً، ولهذا لا يُقدَّر عند الحذف سواها؛ نحو: ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِى﴾[5]، ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ﴾[6].

---

(١) سورة الأنبياء: ١٨.

(٢) سورة الكهف: ٤٩.

(٣) سورة المائدة: ٣١.

(٤) "معاني الحروف" (ص ٩٢)، "الصاحبِي" (ص ٢٨٧)، "مغنِي اللبيب" (٢/ ٣٧٣).

(٥) سورة نوح: ٢٨.

(٦) سورة يوسف: ٢٩.

ولا ينادى اسم الله و(أيتها) إلا بِها.

قال الزمَخْشري: ويفيد التأكيد المؤذن بأن الخطاب الذي يتلوه يُعتنَى به جدًّا.

وترد للتنبيه، فتدخل على الفعل والحرف؛ نحو: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾[1]، ﴿يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾[2].

[قال السيوطي:]

● **تنبيه:**

ها قد أتيت على شرح معاني الأدوات الواقعة فِي القرآن على وجه موجز مفيد مُحَصِّل للمقصود منه، ولَم أبسطه؛ لأن محل البسط والإطناب إنَّما هو تصانيفنا فِي فن العربية وكتبنا النحوية، والمقصود فِي جميع أنواع هذا الكتاب إنَّما هو ذكر القواعد والأصول لا استيعاب الفروع والجزئيات.

وقد أفرد هذا النوع بالتصنيف خلائق من المتقدمين؛ كالْهَروي فِي "الأزهية"، والمتأخرين؛ كابن أم قاسم فِي "الجنِى الداني".

(١) سورة النمل: ٢٥.

(٢) سورة يس: ٢٦.

النوع الثالث والسبعون [F]
في معرفة غريبه

ينبغي الاعتناء به؛ فقد أخرج البيهقي[١] من حديث أبي هريرة مرفوعًا: «**أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه**».

وأخرج مثله عن عمر وابن عمر وابن مسعود موقوفًا[٢].

F هو النوع السادس والثلاثون على ترتيب السيوطي.

(١) قال في غاية البيان :" ضعيف جداً : سبق تخريجه في النوع الثامن والستين "اهـ.

(٢) قال في غاية البيان :" أما أثر عمر: فأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٦/ ١١٦رقم٢٩٩١٤) ومن طريقه ابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/ ١٦٨) حدثنا عيسى بن يونس عن ثور عن عمرو بن دينار قال:" كتب عمر إلى أبي موسى أما بعد فتفقهوا في السنة وتفقهوا في العربية وأعربوا القرآن فإنه عربي وتمعددوا فإنكم معديون".

قال ابن مفلح في الآداب الشرعية (٢/ ١٢٨) :"منقطع".

وأخرجه سعيد بن منصور في السنن (٢/ ٢٧٠رقم٧٠) ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٤٢٨رقم٢٢٩٧) نا إسماعيل بن عياش عن عبيد الله بن عبيد الكلاعي قال: كان عمر بن الخطاب ﷺ يقول :" أعربوا القرآن ، فإنه عربي ، وتفقهوا في السنة ، وأحسنوا عبارة الرؤيا ، وإذا قص أحدكم على أخيه ، فليقل : اللهم إن كان خيراً فلنا ، وإن كان

شراً فعلى عدونا".

وإسناده ضعيف؛ للانقطاع، لكن يتقوى الأثر بمجموع الطريقين.

وأما أثر ابن مسعود: فأخرجه القاسم بن سلام في فضائل القرآن (٢/ ١٨١رقم٦٢٠) ومن طريقه الأنباري في الايضاح (١/ ٣٥رقم٥٥) وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٦/ ١١٦رقم٢٩٩١٧) من طريقين عن سفيان عن عقبة الأسدي عن أبي العلاء عن عبد الله بن مسعود قال:" أعربوا القرآن؛ فإنه عربي".

وإسناده ضعيف؛ للانقطاع، قال البخاري في التاريخ الكبير (٦/ ٤٣٩) :"عقبة الأسدي عن أبي العلاء روى عنه الثوري مرسل يعد في الكوفيين". وعقبة ذكره ابن حبان في الثقات (٧/ ٢٤٥).

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٦/ ١١٦رقم٢٩٩١٣) والأنباري في الايضاح (١/ ١٧رقم١٢) والطبراني في المعجم الكبير (٩/ ١٣٩رقم٨٦٨٤، ٨٦٨٥) عن ابن فضيل عن ليث عن طلحة عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال :"أعربوا القرآن".

وإسناده ضعيف؛ فيه: ليث بن أبي سليم، ضعيف.

وأخرجه سعيد بن منصور في السنن (١/ ١٤٦رقم٢٩) ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٤٢٩رقم٢٢٩٩) وأخرجه القاسم بن سلام في فضائل القرآن (١/ ٣٣٤رقم٣٠١) عن هشيم نا إسماعيل بن أبي خالد أنا شيخ قال: قال ابن مسعود :"أعربوا القرآن فإنه عربي وسيكون بعدكم أقوام يثقفونه وليسوا بخياركم".

وإسناده ضعيف؛ فيه: رجل مبهم.

وهذا الشيخ المبهم هو سيار أبو الحكم: كما أخرجه الفسوي في المعرفة والتاريخ (٣/ ٢١٥) والايضاح (١/ ٣٥رقم٥٦) والطبراني في المعجم الكبير (٩/ ١٣٩رقم٨٦٨٦) والبيهقي

وأخرج من حديث ابن عمر مرفوعًا: «**من قرأ القرآن فأعربه؛ كان له بكل حرف عشرون حسنة، ومن قرأه بغير إعراب؛ كان له بكل حرف عشر حسنات**»(١).

في شعب الإيمان (٢/ ٤٢٩رقم٢٣٠٠) من طرق عن سفيان عن إسماعيل عن سيار عن ابن مسعود قال :" أعربوا القرآن فإنه عربي وإنه سيجيء أقوام يتثقفونه ليس بخياركم". وإسناده ضعيف؛ فسيار لم يسمع من ابن مسعود. لكنه يتقوى إلى الحسن لغيره؛ بمجموع الطرق.

وأما أثر ابن عمر : فأخرجه سعيد بن منصور في السنن (٢/ ٧٣رقم٧١) وابن أبي شيبة في المصنف (٦/ ١١٦ رقم٢٩٩١٦) والأنباري في الايضاح (١/ ٢٨رقم٣٩) من طريقين عن ليث عن مجاهد عن ابن عمر قال :" أعربوا القرآن".

وإسناده ضعيف؛ فيه: ليث بن أبي سليم، ضعيف، وفيه: مجاهد لم يسمع من ابن عمر كما في جامع التحصيل (٢٧٣) للعلائي"اهـ .

(١) قال في غاية البيان :" موضوع : أخرجه ابن حبان في الضعفاء (٣/ ١٦٠) والأنباري في الإيضاح (١/ ١٦رقم١٠) ومن طريقه الرازي في فضائل القرآن (١٤١رقم١١٠) المستغفري في فضائل القرآن (١/ ١٩١رقم١١٥) من طريق أبي الطيب المروزي عن عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر عنه به مرفوعاً.

وإسناده موضوع؛ فيه: أبو الطيب المروزي، قال عنه ابن معين:"كذاب".

قال الألباني في السلسلة الضعيفة (١٤/ ١/ ١١٩) :"يظهر أنه سرقه منه بعض الضعفاء، ثم دلسه أحد المعروفين بالتدليس،وهو بقية بن الوليد، فقد رواه عن عبد العزيز بن أبي رواد".

وهو ما أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٤٢٨رقم٢٢٩٤، ٢٢٩٥) من طريق بقية عن

المراد بإعرابه: معرفة معاني ألفاظه، وليس المراد به: الإعراب المصطلح عليه عند النحاة، وهو ما يقابل اللحن؛ لأن القراءة مع فقده ليست قراءة، ولا ثواب فيها[١].

وعلى الخائض فِي ذلك التثبت والرجوع إلَى كتب أهل الفن وعدم الخوض بالظن، فهذه الصحابة -وهم العرب وأصحاب اللغة الفصحى ومن نزل القرآن عليهم وبلغتهم- توقفوا فِي ألفاظ لَم يعرفوا معناها، فلم يقولوا فيها شيئًا[٢].

فأخرج أبو عبيد فِي "الفضائل" عن إبراهيم التيمي أن أبا بكر الصديق سئل عن قوله: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾[٣]؟ فقال: «أي سَمَاء تظلنِي، وأي أرض تقلنِي إن أنا قلت

عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر عنه به مرفوعاً.

والحديث حكم بوضعه الألباني في السلسلة الضعيفة (١٤/ ١/ ١٩٨رقم٦٥٨٤) "اهـ .

(١) إطلاق هذا الحكم فيه نظر، والصواب تقييده بالعلم والقدرة، وهو ما صنعه شيخ الإسلام ابن تيمية لَمَا سئل عمن ينصب المخفوض فِي صلاته؟ فأجاب: إن كان عالِمًا بطلت صلاته؛ لأنه متلاعب فِي صلاته، وإن كان جاهلاً؛ لَم تبطل على أحد الوجهين. "مجموع الفتاوى" (٢٢/ ٤٤٤).

وقال لَمَا سئل عن قوم يقرءون القرآن ويلحنون؟ قال: إذا قدروا على تصحيح صححوا، وإن عجزوا عن ذلك فلا بأس بذلك حسب استطاعتهم. "مجموع الفتاوى" (١٣/ ٤٢٢).

وانظر: "مجموع الفتاوى" (٢٢/ ٤٤٣)، و"زغل العلم" (ص ٢٥- ٢٧).

(٢) هذه الآثار وما شاكلها عن الصحابة مَحمولة على تَحرجهم عن الكلام فِي التفسير بِما لا علم لَهم به، وتكلف ذلك، والبحث عن كيفية اللفظ وما وراء المُعنَى. "مجموع الفتاوى" (١٣/ ٣٧٢ و٣٧٤- ٣٧٥).

(٣) سورة عبس: ٣١.

فِي كتاب الله ما لا أعلم»[1].

---

(١) قال في غاية البيان :" حسن لغيره: أخرجه سعيد بن منصور في السنن (١/ ١٦٨رقم٣٩) ومن طريقه البيهقي في المدخل (٤٣٠رقم٧٩٢) وأخرجه المستغفري في فضائل القرآن (١/ ٣٠٠رقم٣١٢) وابن حزم في الإحكام (٦/ ٢١٣) من طريقين عن ابن أبي مليكة عن أبي بكر عنه به.

قال البيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٤٢٤) :" مرسل".

وأخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٢/ ٢٥٣رقم٦٨٧) وابن أبي شيبة في المصنف (٦/ ١٣٦رقم٣٠١٠٧) وعبد بن حميد في التفسير (٤/ ١٥٨-تخريج الكشاف) ومن طريقه المستغفري في فضائل القرآن (١/ ٣٠٧رقم٣٣٣) وكذا الثعلبي في التفسير (١٠/ ١٣٤) من طريقين عن العوام بن حوشب عن إبراهيم التيمي عن أبي بكر عنه به.

قال ابن كثير في التفسير (٤/ ٤٧٤) :"هذا منقطع".

وقال الزيلعي في تخريج الكشاف (٤/ ١٥٨) :" فيه انقطاع".

وقال الحافظ في فتح الباري (٦/ ٢٩٦) :" هذا منقطع".

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٦/ ١٣٦رقم٣٠١٠٣) والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ١٩٣رقم١٥٨٥) من طريقين عن الحسن بن عمرو عن الشعبي عن أبي بكر عنه به .

وهذا منقطع.

وأخرجه مسدد في المسند (١٤/ ٤٢٥رقم٣٥١٢-المطالب العالية) وابن حزم في الإحكام (٦/ ٢١٣) وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/ ٥٢) من طريقين عن شعبة عن سليمان عن عبد الله بن مرة عن أبي معمر عن أبي بكر عنه به .

وأخرج عن أنس: «أن عمر بن الخطاب قرأ على المنبر: ﴿وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا﴾، فقال: هذه الفاكهة قد عرفناها، فما الأبُّ؟ ثُمَّ رجع إِلَى نفسه، فقال: إن هذا لَهو التكلف يا عمر»[1].

وهذا إسناد ضعيف؛ فأبو معمر عبد الله بن سَخْبَرة الكوفي، روايته عن أبي بكر مرسلة.

وأخرجه المستغفري في فضائل القرآن (١/ ٣٠٠رقم٣١١) من طريق ميمون مهران قال بلغني أن أبا بكر قال : فذكره.

وإسناده ضعيف؛ للانقطاع .

وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٤٢٤رقم٢٢٧٨) من طريق حماد بن سلمه عن علي بن زيد بن جدعان عن القاسم بن محمد عن أبي بكر عنه به .

وإسناده ضعيف؛ فيه: علي بن زيد، ضعيف.

والأثر: قواه ابن حزم في المحلى (١/ ٦١) والحافظ في فتح الباري (١٣/ ٢٧١)"اهـ.

(١) قال في غاية البيان :" صحيح : أخرجه عبد بن حميد في التفسير (١٣/ ٢٧١-فتح) وابن أبي شيبة في المصنف (٦/ ١٣٦رقم٣٠١٠٥) وابن جرير في التفسير (٣٠/ ٥٩) والإسماعيلي (١٣/ ٢٧١-فتح) والحاكم (٢/ ٣١٨) وأبو نعيم في المستخرج (١٣/ ٢٧١-فتح) والثعلبي في التفسير (١٠/ ١٣٤) والهروي في ذم الكلام (٣/ ٣٤-٣٥رقم٥٢٨-٥٣٠) من طرق عن أنس عن عمر عنه به .

والأثر صححه ابن حزم في المحلى (١/ ٦١).

وقال ابن كثير في التفسير (٤/ ٤٧٤) :" إسناد صحيح".

وقال الحافظ في فتح الباري (٦/ ٢٩٦):" صحيح".

والحديث أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٦٨٦٣) كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة باب

وأخرج من طريق مجاهد عن ابن عباس؛ قال: «كنت لا أدري ما ﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[١] حتَّى أتاني أعرابيان يَختصمان فِي بئر، فقال أحدهما: أنا فطرتُها؛ يقول: ابتدأتُها»[٢].

وأخرج عن ابن جريج عن سعيد بن جبير أنه سئل عن قوله: ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا﴾[٣]؟ فقال: «سألت عنها ابن عباس، فلم يجب فيها شيئًا».

وأخرج من طريق عكرمة عن ابن عباس قال: «لا والله ما أدري ما ﴿وَحَنَانًا﴾»[٤].

ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه قال: حدثنا سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد عن ثابت عن أنس قال :"كنا عند عمر فقال: نهينا عن التكلف".

وبهذا السند أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٣/ ٣٢٧) أخبرنا سليمان بن حرب أخبرنا حماد بن زيد عن ثابت البناني عن أنس بن مالك قال:" كنا عند عمر بن الخطاب وعليه قميص في ظهره أربع رقاع فقرأ فاكهة وأباً فقال: ما الأب ثم قال: إن هذا هو التكلف فما عليك أن لا تدري ما الأب""اهـ.

(١) سورة فاطر: ١.

(٢) قال في غاية البيان :" حسن: وقد سبق تخريجه في النوع التاسع والعشرين"اهـ.

(٣) سورة مريم: ١٣.

(٤) قال في غاية البيان :" صحيح: أخرجه القاسم بن سلام في غريب الحديث (٤/ ٤٠١) وعنه ابن جرير في التفسير (١٦/ ٥٦) وأخرجه الثعلبي في التفسير (٦/ ٢٠٨) من طريقين عن عكرمة عن ابن عباس عنه به .

ورواية سعيد بن جبير ذكرها السيوطي أيضاً في الدر المنثور (٥/ ٤٨٥)"اهـ .

وأخرج الفريابي: حدثنا إسرائيل: حدثنا سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس؛ قال: «كل القرآن أعلمه إلا أربعًا: ﴿غِسْلِينٍ﴾[١]، و﴿وَحَنَانًا﴾[٢]، و﴿أَوَّهٌ﴾[٣]، و﴿وَالرَّقِيمِ﴾[٤]»[٥].

وأخرج ابن أبي حاتم عن قتادة؛ قال: قال ابن عباس: «ما كنت أدري ما قوله: ﴿رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ﴾[٦] حتَّى سمعت قول بنت ذي يزن: تعال أفاتِحك؛ تريد: أخاصمك»[٧].

---

(١) سورة الحاقة: ٣٦.

(٢) مريم: ١٣.

(٣) سورة التوبة: ١١٤، وسورة هود: ٧٥.

(٤) سورة الكهف: ٩.

(٥) قال في غاية البيان :" ضعيف: أخرجه عبد الرزاق في التفسير (٢/ ٣٩٧) ومن طريقه ابن جرير في التفسير (١٥/ ١٩٩) وأخرجه الفريابي (١/ ١٣٤-الإتقان) عن إسرائيل عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس عنه به .
وهذا إسناد ضعيف؛ لأن رواية سماك عن عكرمة مضطربة"اهـ.

(٦) سورة الأعراف: ٨٩.

(٧) قال في غاية البيان :" ضعيف: أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٥/ ٢٨٠رقم٢٦٠٧٦) و(٦/ ١٢٢رقم٢٩٩٨٤) وابن جرير في التفسير (٩/ ٣،٢) وابن أبي حاتم في التفسير (٥/ ١٥٢٣رقم٨٧٣٣) من طرق عن مسعر عن قتادة عن ابن عباس عنه به.
وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (٣/ ٥٠٣) لعبد بن حميد وابن الأنباري في الوقف.
وإسناده ضعيف؛ قتادة لم يسمع من ابن عباس، انظر: جامع التحصيل (٢٥٥) للعلائي.

وأخرج من طريق مجاهد عن ابن عباس؛ قال: «ما أدري ما الغسلين[١]، ولكنِّي أظنه الزقوم»[٢].

وقد بينت الانقطاع رواية البيهقي في الأسماء والصفات (١/ ١١٧رقم١٠٦) من طريق عبيد الله بن موسى أنا مسعر عن قتادة عمن أخبره عن ابن عباس عنه به"اهـ.

(١) سورة الصافات: ٣٧، وسورة الدخان: ٤٣، وسورة الواقعة: ٥٢.

(٢) قال في غاية البيان :" ضعيف: أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (١٠/ ٣٣٧٢رقم١٨٩٧٨) حدثنا أبي حدثنا منصور بن أبي مزاحم حدثنا أبو سعيد المؤدب عن خصيف عن مجاهد عن ابن عباس عنه به.

وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (٨/ ٢٧٥) لأبي القاسم الزجاجي في أماليه.

وإسناده ضعيف؛ فيه: خُصَيْف بن عبد الرحمن الجزري، صدوق سيء الحفظ خلط بأخرة ورمي بالإرجاء."اهـ

فصـل

معرفة هذا الفن للمفسِّر ضرورة؛ كما سبق فِي (شروط المفسر).

قال فِي "البرهان": يحتاج الكاشف عن ذلك إلَى معرفة علم اللغة؛ أسْمَاءً، وأفعالاً، وحروفًا.

- فالحروف لقلَّتها تكلم النحاة على معانيها، فيؤخذ ذلك من كتبهم.

- وأما الأسْمَاء والأفعال؛ فتؤخذ من كتب علم اللغة، وأكبرها كتاب ابن السيد[١]، ومنها: "التهذيب" للأزهري، و"الْمُحكم" لابن سيده، و"الجامع" للقزاز، و"الصحاح" للجوهري، و"البارع" [لأبي علي القالي][٢]، و"مجمع البحرين" للصاغاني.

- **ومن الْمَوضوعات فِي الأفعال:** كتاب ابن القوطية، وابن [طريف][٣] والسرقسطي، ومن أجمعها كتاب ابن القطاع.

[قال السيوطي:] وأولى ما يُرجع إليه فِي ذلك ما ثبت عن ابن عباس وأصحابه الآخذين عنه؛ فإنه ورد عنهم ما يستوعب تفسير غريب القرآن بالأسانيد الثابتة

---

(١) كذا فِي المطبوعة، ومثله فِي أصل "البرهان"، لكن محقق "البرهان" قال: هو تصحيف، والصواب: "ابن سيد"، وهو أحمد بن أبان بن سيد القرطبِي (ت ٣٨٢)، وكتابه هو "العالِم فِي اللغة"، مرتب على الأجناس. انظر: "معجم الأدباء" (٢/ ٢٠٣)، "إنباه الرواة" (١/ ٣٠). ا. "البرهان" (١/ ٢٩١- حاشية ٤).

(٢) فِي المطبوعة: "البارع للفارابي"، وهو تصحيف، والصواب ما أثبته؛ كما فِي "البرهان" (١/ ٢٩٢).

(٣) فِي المطبوعة: "ابن الظريف"، وهو تصحيف، والصواب ما أثبته؛ كما فِي "البرهان" (١/ ٢٩٢).

الصحيحة.

فصـــل

قال أبو بكر بن الأنباري: قد جاء عن الصحابة والتابعين كثيرًا الاحتجاج على غريب القرآن ومشكله بالشعر، وأنكر جماعة لا علم لَهم على النحويين ذلك وقالوا: إذا فعلتم ذلك؛ جعلتم الشعر أصلاً للقرآن. قالوا: وكيف يجوز أن يُحتج بالشعر على القرآن وهو مذموم فِي القرآن والحديث؟!

قال: وليس الأمر كما زعموه من أنَّا جعلنا الشعر أصلاً للقرآن، بل أردنا تبيين الحرف الغريب من القرآن بالشعر؛ لأن الله تعالى قال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾، وقال: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾، وقال ابن عباس: «الشعر ديوان العرب»[(١)]، فإذا خفي علينا الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب؛ رجعنا إلَى ديوانِها، فالتمسنا معرفة ذلك منه.

ثُمَّ أخرج من طريق عكرمة عن ابن عباس؛ قال: «إذا سألتموني عن غريب القرآن فالتمسوه فِي الشعر؛ فإن الشعر ديوان العرب»[(٢)].

وقال أبو عبيد فِي "فضائله": حدثنا هشيم عن حصين بن عبد الرحمن عن عبد الله ابن عبد الرحمن بن عتبة عن ابن عباس: «أنه كان يُسأل عن القرآن فينشد فيه

---

(١) قال في غاية البيان:" حسن: أخرجه ابن جرير الطبري في تهذيب الآثار (٢/ ٦٣٧رقم٩٤٢) حدثني أبو غسان اليحمدي مالك بن الخليل حدثنا يعقوب الحضرمي حدثنا زياد عن عكرمة عن ابن عباس عنه به "اهـ.

(٢) قال في غاية البيان:" حسن: أخرجه الأنباري في الايضاح (١/ ٦١، ١٠١رقم٩٣، ١٢٠) والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي (٢/ ١٩٨رقم١٦٠٣) والسمعاني في أدب الإملاء (١/ ٣٤٧رقم٢٠٨) من طرق عن أسامة بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس عنه به"اهـ.

الشعر»[1].

قال أبو عبيد: يعنِي: كان يستشهد به على التفسير.

[**قال السيوطي**:] قد روينا عن ابن عباس كثيرًا من ذلك، وأوعب ما رويناه عنه مسائل نافع بن الأزرق، وقد أخرج بعضها ابن الأنباري فِي كتاب "الوقف" والطبراني فِي "معجمه الكبير"[2].

---

(١) قال في غاية البيان :" صحيح: أخرجه القاسم بن سلام في فضائل القرآن (٢/ ١٧١رقم٦١١) وفي غريب الحديث (٤/ ٣٧٣) ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٢٥٨رقم١٦٨١) وأخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٦/ ٣٣٤) من طرق عن حصين بن عبد الرحمن عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عنه به .

وإسناده صحيح.

وأخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٦/ ٣٣٤) والأنباري في الإيضاح (١/ ٦٢رقم٩٤) من طريقين عن علي بن زيد بن جدعان عن سعيد بن جبير ويوسف بن مهران سمعا ابن عباس نحوه .

وإسناده ضعيف؛ فيه: علي بن زيد بن جدعان، ضعيف "اهـ.

(٢) قال في غاية البيان :" أخرجه الأنباري في الإيضاح (١/ ٧٦-٩٨رقم١١٦) والحاكم في المستدرك (٢/ ٤٠٤) باختصار من طريق محمد بن شجاع عن محمد بن زياد اليشكري عن ميمون بن مهران عن نافع بن الأزرق به.

وإسناده موضوع؛ فيه: محمد بن زياد اليشكري، كذبوه. وفيه: محمد بن شجاع النبهاني، قال عنه البخاري في التاريخ الكبير (١/ ١١٥) :"سكتوا عنه". وكذا قال أبو حاتم كما في الجرح والتعديل (٧/ ٢٨٦).

وأفرد [غريب القرآن]: بالتصنيف خلائق لا يحصون؛ منهم: أبو عبيدة[1]، وأبو عمر الزاهد، وابن دريد.

ومن أشهرها كتاب العزيزي، فقد أقام فِي تأليفه خمس عشرة سنة يُحرره هو وشيخه أبو بكر بن الأنباري.

وأخرجه الأنباري في الأضداد (٣٣، ٤٣) والطبراني في المعجم الكبير (١٠/ ٢٤٨-٢٥٦رقم١٠٥٩٧) من طريق جويبر عن الضحاك بن مزاحم الهلالي عن نافع بن الأزرق به .

وإسناده ضعيف جداً؛ فيه: جويبر، متروك.

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٦/ ٣١٠) :" رواه الطبراني، وفيه: جويبر وهو متروك".

وأخرجه السيوطي في الإتقان (١/ ١٤٤-١٥٢) من طريق عبد الصمد بن علي المعروف بابن الطستي عن السري بن سهل الجند يسابوري عن يحيى المكي عن سعيد بن أبي سعيد عن عيسى بن دأب عن حميد الأعرج وعبد الله بن أبي بكر بن محمد عن أبيه عن عبد الله بن عباس عن نافع به

وإسناده ضعيف جداً؛ فيه: السري بن سهل بن عاصم الجنديسابوري، متهم.

انظر: الضعفاء والمتروكون (١/ ٣١٠) لابن الجوزي والميزان (٨/ ١١٤) والمغني (١/ ٢٥٣) كلاهما للذهبي واللسان (٣/ ١٢) للحافظ .

فائدة: قال الحافظ في اللسان (٦/ ١٤٤) :" له أسئلة عن ابن عباس مجموعة في جزء من روايته عن نافع، وأخرج الطبراني بعضها في مسند ابن عباس من المعجم الكبير" اهـ.

(١) يعنِي: فِي كتابه "مجاز القرآن"، وهو مطبوع بتحقيق فؤاد سزكين، طبع مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر ١٩٥٤'. الطبعة الثانية ١٤٠١'. مؤسسة الرسالة.

ومن أحسنها "المفردات" للراغب[١].

ولأبي حيان فِي ذلك تأليف مختصر فِي كراسين.

قال ابن الصلاح: وحيث رأيت فِي كتب التفسير: "قال أهل المعاني"؛ فالمراد به: مصنفو الكتب فِي معاني القرآن؛ كالزجاج والفراء والأخفش وابن الأنباري[٢]. اهـ.

(١) مطبوع متداول بتحقيق مُحَمَّد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت.

(٢) انظر ما كتبه الزركشي فِي "البرهان فِي علوم القرآن" (٢/ ١٤٦- ١٤٧) حول هذا.

النوع الرابع والسبعون[F]
في المبهمات

كان من السلف من يعتنِي به كثيرًا.

قال عكرمة: طلبت الذي خرج من بيته مهاجرًا إلَى الله ورسوله ثُمَّ أدركه الموت أربع عشرة سنة[1].

F هو النوع السبعون على ترتيب السيوطي.

(١) قال في غاية البيان :" ضعيف: قال ابن عبد البر في الاستيعاب (٢/ ٧٥٠): وروينا عن يزيد بن أبي حكيم عن الحكم بن أبان قال سمعت عكرمة يقول:" اسم الرجل الذي خرج من بيته مهاجراً إلى رسول الله ضمرة بن العيص، طلبت اسمه أربع عشرة سنة حتى وقفت عليه".

واختلف في إسناده: فأخرجه ابن بشكوال في الغوامض (١/ ٤٨٤) من طريق نعيم بن حماد عن يزيد بن أبي حكيم عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس قال :" طلبت اسم رجل أربع عشرة سنة حتى وقفت عليه وهو اسم الذي خرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله".

وأخرجه ابن مندة في الصحابة (٣/ ٤٩١-الإصابة) من طريق يزيد بن أبي حكيم عن الحكم بن أبان عن عكرمة عن ابن عباس عنه به .

فهنا جعله عن ابن عباس .

وللإبْهام فِي القرآن أسباب:

أحدها: الاستغناء ببيانه فِي موضع آخر؛ كقوله: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِم﴾[(١)]؛ فإنه مبيَّن فِي قوله:﴿مَعَ ٱلَّذِينَ أَنعَمَ ٱللَّهُ عَلَيهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَۚ﴾[(٢)].

الثاني: أن يتعين لاشتهاره؛ كقوله:﴿وَقُلنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسكُن أَنتَ وَزَوجُكَ ٱلجَنَّةَ﴾[(٣)]، ولَم يقل: حواء؛ لأنه ليس له غيرها.﴿أَلَم تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ﴾[(٤)]، والمراد: نُمروذ؛ لشهرة ذلك؛ لأنه المرسل إليه.

الثالث: قصد الستر عليه؛ ليكون أبلغ فِي استعطافه؛ نحو:﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن

وقد صح عن ابن عباس تسمية الرجل فيما أخرجه ابن جرير في التفسير (٥/ ٢٤٠) وابن أبي حاتم في التفسير (٣/ ١٠٥٠، ١٠٥١رقم٥٨٨٧، ٥٨٨٩) وأبو يعلى في المسند (٥/ ٨١رقم٢٦٧٩) والطبراني في المعجم الكبير (١١/ ٢٧٢رقم١١٧٠٩) من طريقين عن عكرمة عن ابن عباس قال:" نزلت هذه الآية {إن الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم} وكان بمكة رجل يقال له ضمرة من بني بكر وكان مريضاً فقال لأهله: أخرجوني من مكة؛ فإني أجد الحر! فقالوا: أين نخرجك فأشار بيده نحو المدينة، فنزلت هذه الآية {ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله}"اهـ.

(١) سورة الفاتحة: ٦.

(٢) سورة النساء: ٦٩.

(٣) سورة البقرة: ٣٥.

(٤) سورة البقرة: ٢٥٨.

يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[١] الآية، هو: الأخنس بن شريق، وقد أسلم بَعْدُ وحَسُنَ إسلامه[٢].

الرابع: ألاَّ يكون فِي تعيينه كبير فائدة؛ نحو:﴿أَوْ كَٱلَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ﴾[٣]، ﴿وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ﴾[٤].

الْخَامس: التنبيه على العموم، وأنه غير خاص؛ بِخلاف ما لو عيّن؛ نحو: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا﴾[٥].

السادس: تعظيمه بالوصف الكامل دون الاسم؛ نحو: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُواْ ٱلْفَضْلِ﴾[٦]، ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾[٧]، ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ﴾[٨]، والمراد:

---

(١) سورة البقرة: ٢٠٤.

(٢) قال في غاية البيان :" ضعيف: أخرجه ابن جرير في التفسير (٢/ ٣١٢) وابن أبي حاتم في التفسير (٢/ ٣٦٤رقم١٩١٣) من طريقين عن عمرو بن حماد عن أسباط عن السدي قال:" نزلت في الأخنس ابن شريق".
وزاد نسبته في الدر المنثور (١/ ٥٧٢) لابن المنذر.
وإسناده ضعيف؛ لإرساله، وفيه: أسباط، صدوق كثير الخطأ."اهـ.

(٣) سورة البقرة: ٢٥٩.

(٤) سورة الأعراف: ١٦٣.

(٥) سورة النساء: ١٠٠.

(٦) سورة النور: ٢٢.

(٧) سورة الزمر: ٣٣.

(٨) سورة التوبة: ٤٥.

الصِّدِّيق فِي الكل.

السابع: تَحقيره بالوصف الناقص؛ نحو: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾[١].

● **تنبيه:**

قال الزركشي فِي "البرهان": لا يُبحث عن مبهم أخبر الله باستئثاره بعلمه؛ كقوله:﴿وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾[٢]. قال: والعجب مِمَّن تَجرأ وقال: إنَّهم قريظة، أو من الجن.

قال السيوطي: ليس فِي الآية ما يدل على أن جنسهم لا يُعلم، وإنَّما المنفي علم أعيانهم، ولا ينافيه العلم بكونهم من قريظة أو من الجن، وهو نظير قوله فِي المنافقين:﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ ٱلْأَعْرَابِ مُنَٰفِقُونَ ۖ وَمِنْ أَهْلِ ٱلْمَدِينَةِ ۖ مَرَدُوا۟ عَلَى ٱلنِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ ۖ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ﴾[٣]؛ فإن المنفي علم أعيانهم.

ثُمَّ القول فِي أولئك بأنَّهم بنو قريظة أخرجه ابن أبِي حاتِم عن مجاهد[٤]، والقول بأنَّهم من الجن أخرجه ابن أبي حاتِم من حديث عبد الله بن عَرِيْب[٥] عن

---

(١) سورة الكوثر: ٣.

(٢) سورة الأنفال: ٦٠.

(٣) سورة التوبة: ١٠١.

(٤) قال في غاية البيان :"إسناده صحيح : أخرجه ابن جرير في التفسير (١٠/ ٣١) وابن أبي حاتم في التفسير (٥/ ١٧٢٣رقم٩١٠٨)من طريقين عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عنه به .

وزاد السيوطي نسبته في الدر المنثور (٤/ ٩٧) إلى الفريابي وابن أبي شيبة وابن المنذر وأبي الشيخ"اهـ.

(٥) قال في غاية البيان :"في مطبوعة الإتقان (غريب) بالغين، وصوابه (بالعين المهملة) كما في

أبيه مرفوعًا عن النَّبِي ﷺ[1]، فلا جراءة.

كتب الصحابة، قال الحافظ في الإصابة (٤/ ٤٩٦):" عريب بمهملة بوزن عظيم".

(١) قال في غاية البيان :" موضوع : أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٧/ ٤٣٣) والحارث في المسند (١٤/ ٦٧٦رقم٣٦١٥-المطالب) ومن طريقه أبونعيم في معرفة الصحابة (٤/ ٢٢٥١رقم٥٥٩١) وأخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (٥/ ١٧٢٣رقم٩١٠٧) وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٥/ ١٥٨رقم٢٦٩٦) وعنه أبوالشيخ في العظمة (٥/ ١٦٤٥رقم١٠٨٩) وأخرجه ابن أبي عاصم في العظمة (٥/ ١٦٤٥رقم١٠٨٩) والطبراني في المعجم الكبير (١٧/ ١٨٩رقم٥٠٦) وابن مردويه في التفسير (٢/ ٣٤-تخريج الكشاف) من طرق عن سعيد بن سنان عن يزيد بن عبدالله بن عريب عن أبيه عن جده عنه به .

وزاد السيوطي في الدر المنثور (٤/ ٩٧) نسبته إلى أبي يعلى وابن المنذر وابن منده والروياني في مسنده .

واختلف في إسناده :

فأخرجه ابن عدي في الكامل (٣/ ٣٦٠) وابن قانع في معجم الصحابة (٢/ ٢٩٠) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٥/ ٧٨) من طريقين عن سعيد بن سنان عن عمرو بن عريب عن أبيه عن جده عنه به .

وعده ابن عدي في الكامل (٣/ ٣٦٠) والذهبي في الميزان (٣/ ٢١١) من منكراته .

وقال ابن كثير في التفسير (٢/ ٣٢٣) :" هذا الحديث منكر لا يصح إسناده ولا متنه".

وقال الهيثمي في المجمع (٧/ ٢٧) :"رواه الطبراني وفيه مجاهيل".

وقال العلائي (٣/ ٣١٥-اللسان) :"هذا اختلاف شديد مع ما في روايته من الجهالة" قال

فصـل

اعلم أن علم المبهمات مرجعه النقل الْمَحض، لا مَجَال للرأي فيه.

أفرد هذا النوع بالتأليف:

- السهيلي[١]:
- ثُمَّ ابن عسكر[٢].
- ثُمَّ القاضي بدر الدين بن جماعة[١].

الحافظ:" يعني عبد الله ويزيد وعمراً".

وقال الحافظ في الإصابة (٤/ ٤٩٦):" هذا اختلاف شديد ".

وحكم الألباني عليه في السلسلة الضعيفة (٧/ ٤٧٢رقم٣٤٧٥) بالوضع وقال :"هذا إسناد هالك؛ سعيد بن سنان هو أبو مهدي الحمصي، قال الحافظ :"متروك، ورماه الدارقطني وغيره بالوضع" .

تنبيه : وقع في مطبوعة الإتقان حتى المجمع (٦/ ٢٠٢١) (عبدالله بن غريب) بالغين المعجمة، قلت : صوابه (بالعين المهملة) كما في كتب الصحابة، قال الحافظ في الإصابة (٤/ ٤٩٦):" عريب بمهملة بوزن عظيم"اهـ.

(١) واسم كتابه: "التعريف والإعلام فيما أبْهم من الأسْمَاء والأعلام فِي القرآن"، وهو مطبوع بتحقيق" عبد. أ. مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى ١٤٠٧ ’.

(٢) واسم كتابه: "التكملة والإتْمام لكتاب التعريف والإعلام".

قال الزركلي: فِي خزانة عاشر أفندي، بإستانبول، الرقم ٩٣، قال الميمني: نسخة جليلة نادرة فِي ١١٣ ورقة. ا’. "الأعلام" (٦/ ٢٨١).

تنبيه: فِي المطبوعة والْمحققة: ابن عساكر.

- ولِي فيه تأليف لطيف[٢] جمع فوائد الكتب المذكورة مع زوائد أخرى على صغر حجمه جدًّا، [ولَما كانت الكتب المؤلفة فيه وسائر التفاسير تذكر فيه أسماء المبهمات والخلاف فيها دون بيان مستند يُرجع إليه أو عزو يُعتمد عليه؛ ألفت الكتاب الذي ألفته مذكورًا فيه عزو كل قول إلى قائله من الصحابة والتابعين وغيرهم معزوًّا إلَى أصحاب الكتب الذين خرَّجوا ذلك بأسانيدهم، مبينًا فيه ما صح سنده وما ضعف؛ فجاء لذلك كتابًا حافلاً لا نظير له فِي نوعه، وقد رتبته على ترتيب القرآن].

(١) اسم كتابه: "التبيان فِي مبهمات القرآن"، جمع فيه بين كتاب السهيلي وكتاب ابن عسكر. "كشف الظنون" (١/ ٤٢٢).

(٢) اسمه: "معترك الأقران فِي مبهمات القرآن"، وهو مطبوع، حققه: إياد خالد الطباع، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الأولى ١٤٠٦'.

النوع الخامس والسبعون[F]
فيما وقع في القرآن من الأسماء والكنى والألقاب

فِي القرآن من أَسْمَاء الأنبياء والمرسلين خمس وعشرون هم مشاهيرهم: آدم، نوح، إدريس، إبراهيم، إسماعيل، إسحاق، يعقوب، يوسف، لوط، هود، صالح، شعيب، موسى، هارون، داود، سليمان، أيوب، ذو الكفل، يونس، إلياس، اليسع، زكريا، يَحيَى، عيسى.

● [فائدة]:

أخرج ابن أبي حاتم عن ابن عباس؛ قال: «لَم يكن من الأنبياء من له اسمان؛ إلا عيسى ومُحَمَّد -صلى الله عليهما وسلم-»[(١)].

F هو النوع التاسع والستون على ترتيب السيوطي.

(١) قال في غاية البيان :" ضعيف: أخرجه ابن أبي حاتم في التفسير (٢/ ٦٥١رقم٣٥١٨) و(٤/ ١١٢٢رقم٦٣٠٨) حدثنا أحمد بن عصام الأنصاري ثنا أبو أحمد الزبيري ثنا إسرائيل عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس عنه به.

وإسناده ضعيف؛ فرواية سماك عن عكرمة مضطربة.

ومن اضطرابه ما أخرجه الحاكم في المستدرك (٢/ ٤٠٥) وعنه البيهقي في شعب الإيمان (١/ ١٤٩رقم١٣٣) من طريق إسرائيل عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال :" لم يكن من الأنبياء من له اسمان إلا إسرائيل وعيسى؛ فإسرائيل يعقوب وعيسى

مُحمَّدﷺ سمي فِي القرآن بأسْماء كثيرة؛ منها: مُحمَّد، وأحمد.

وفيه من أسْمَاء الْمَلائكة؛ منها: جبريل، وميكائيل، وهاروت، وماروت، والرعد، ومالك، والسجل، وقعيد.

وفيه من أسْمَاء المتقدمين غير الأنبياء والرسل؛ منها: عمران أبو مريَم، وقيل: أبو موسى أيضًا، وأخوها هارون، وليس بأخي موسى؛ كما فِي حديث أخرجه مسلم(١)، ولقمان.

وفيه من أسْمَاء الصحابة: زيد بن حارثة.

وفيه من أسْمَاء النساء: مريم لا غير.

وفيه من أسْمَاء الكفار؛ منها: قارون، وآزر.

وفيه من أسْمَاء الجن: أبوهم إبليس.

المسيح".

فهنا ذكر إسرائيل بدل محمد ﷺ .

فائدة: قال ابن خالويه في الحجة في القراءات السبع (٣٤٥) :" من الأنبياء من له اسمان أتى بهما القرآن خمسة : (محمد وأحمد) و(إسرائيل ويعقوب) و(ذو النون ويونس) و(وعيسى والمسيح) و(إلياس وذو الكفل)"اهـ.

F هو النوع التاسع والستون على ترتيب السيوطي.

(١) قال في غاية البيان :" أخرجه مسلم في الصحيح (رقم٢١٣٥) كتاب الآداب باب النهي عن التكني بأبي القاسم عن المغيرة بن شعبة قال: لما قدمت نجران سألوني؛ فقالوا: إنكم تقرؤون : ﴿يَا أُخْتَ هَارُونَ﴾ [مريَم: ٢٨]، وموسى قبل عيسى بكذا وكذا ؟ فلما قدمت على رسول الله ﷺ سألته عن ذلك؟ فقال:" إنهم كانوا يسمون بأنبيائهم والصالحين قبلهم".

وفيه من أسْمَاء القبائل؛ منها: يأجوج ومأجوج، وقريش.

وفيه من الأقوام بالإضافة؛ منها: قوم نوح، وقوم لوط، وقوم تُبَّع.

وفيه من أسْمَاء الأصنام الَّتِي كانت أسْمَاء لأناس؛ منها: ود، وسواع، ويغوث، ويعوق، ونسر، وهي أصنام قوم نوح. واللات، والعزى، ومناة، وهي أصنام قريش.

وفيه من أسْمَاء البلاد والبقاع والأمكنة والجبال؛ منها: بكة، والمدينة، وبدر، والمشعر الحرام، وحنين، وجمع، والكهف، وطور سيناء.

وفيه من أسْمَاء الأماكن الأخروية؛ منها: الفردوس: وهو أعلى مكان فِي الجنة، وعليون، والكوثر، وسلسبيل، وتسنيم: عينان فِي الجنة، وسِجِّين: اسم لمكان أرواح الكفار.

وفيه من المنسوب إلَى الأماكن: الأمي؛ **قيل:** نسبة إلَى أم القرى.

وفيه من أسْمَاء الكواكب: الشمس، والقمر، والطارق، والشعرى.

فصل

أما الكنَى؛ فليس فِي القرآن منها غير أبي لَهب، واسمه عبد العزى، ولذلك لَم يُذكر باسمه؛ لأنه حرام شرعًا، وقيل: للإشارة إلَى أنه جهنمي.

وأما الألقاب؛ فمنها: إسرائيل: لقب يعقوب، ومنها: المسيح: لقب عيسى، ومنها: ذو القرنين، ومنها: فرعون.

النوع السادس والسبعون[F]
من غـرائـب التـفسيـر

ألَّف فيه مَحمود بن حَمزة الكرمانِي كتابًا فِي مُجلدين سَمَّاه: "العجائب والغرائب"[(١)]، ضمنه أقوالاً ذُكرت فِي معانِي الآيات بنكرة لا يَحل الاعتماد عليها ولا ذكرها إلا للتحذير منها.

- من ذلك قول من قال فِي ﴿حمٓ ۝ عٓسٓقٓ﴾[(٢)]: إن الحاء: حرب علي ومعاوية، والميم: ولاية الْمَروانية، والعين: ولاية العباسية، والسين: ولاية السفيانية، والقاف: قدوة المهدي. حكاه أبو مسلم، ثُمَّ قال: أردت بذلك أن يُعلم أن فيمن يدعي العلم حمقى.

- ومن ذلك قول من قال فِي ﴿الٓمٓ﴾[(٣)]: معنَى ألف: ألف الله مُحمَّدًا فبعثه نبيًّا، ومعنَى لام: لامه الْجَاحدون وأنكروه، ومعنَى ميم: ميم الْجَاحدون المنكرون

F هو النوع التاسع والسبعون على ترتيب السيوطي.

(١) مطبوع، بتحقيق شمران بن سركال يونس العجلي، دار القبلة، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ط. الأولى ١٤٠٨'.

(٢) سورة الشورة: ١ - ٢.

(٣) فِي مواضع من القرآن، منها فاتِحَة البقرة وآل عمران.

من الموم وهو البرسام[١].

- ومن ذلك قول أبي معاذ النحوي فِي قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ﴾[٢]؛ يعني: إبراهيم، ﴿نَارًا﴾[٣]؛ أي: نورًا، وهو مُحمَّد ﷺ، ﴿فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ﴾[٤].

(١) فِي المطبوعة: "الرسام"، وأثبت ما فِي الطبعة المُحققة، والبرسام: كلمة فارسية مركبة من (بر)؛ بِمعنَى الصدر، (سام)؛ بِمعنَى الموت، فالبرسام: علة تصيب الإنسان. "لسان العرب" (١٢/ ٤٦)، "تاج العروس" (٨/ ١٩٩)، وقارن بِما فِي كتاب "براعة الاستهلال فِي فواتح القصائد والسور" (ص ١٧٧ - ٢٥٢، ص ٢٠٣).

(٢) سورة يس: ٨٠.

(٣) سورة يس: ٨٠.

(٤) سورة يس: ٨٠.

النوع السابع والسبعون[F]
فـي مناسبـــة الآيــات والســور

[تعريف الْمُناسبة:]

الْمُناسبة فِي اللغة: المشاكلة والمقاربة.

ومرجعها فِي الآيات ونَحوها إلَى: معنًى رابط بينها؛ عام أو خاص، عقلي أو حسي أو خيالي أو غير ذلك من أنواع العلاقات أو التلازم الذهنِي؛ كالسبب والمسبب، والعلة والمعلول، والنظيرين والضدين... ونحوه.

[فضله وفائدته:]

علم المناسبة علم شريف قل اعتناء المفسرين به لدقته، ومِمَّن أكثر منه الإمام فخر الدين، فقال فِي "تفسيره": أكثر لطائف القرآن مودعة فِي الترتيبات والروابط.

وقال ابن العربِي فِي "سراج المريدين": ارتباط آي القرآن بعضها ببعض حتَّى يكون كالكلمة الواحدة متسقة المعاني منتظمة المباني علم عظيم، لَم يتعرض له إلا عالم واحد، عمل فيه سورة البقرة، ثُمَّ فتح الله لنا فيه، فلما لَم نجد له حملة ورأينا الخلق بأوصاف البطلة؛ ختمنا عليه، وجعلناه بيننا وبين الله، ورددناه إليه.

وقال غيره: أول من أظهر علم المناسبة الشيخ أبو بكر النيسابوري، وكان غزير العلم فِي الشريعة والأدب، وكان يقول على الكرسي إذا قرئ عليه: لِمَ جُعلت

F هو النوع الثاني والستون على ترتيب السيوطي.

هذه الآية إلَى جنب هذه؟ وما الحكمة فِي جعل هذه السورة إلَى جنب هذه السورة؟ وكان يزري على علماء بغداد لعدم علمهم بالمناسبة.

وفائدته: جعل أجزاء الكلام بعضها آخذًا بأعناق بعض، فيقوى بذلك الارتباط، ويصير التأليف حاله حال البناء الْمُحكم المتلائم الأجزاء.

قال الإمام الرازي[١] **فِي سورة البقرة:** ومن تأمل فِي لطائف نظم هذه السورة وفِي بدائع ترتيبها؛ علم أن القرآن؛ كما أنه معجز بحسب فصاحة ألفاظه وشرف معانيه؛ فهو أيضًا [معجز بِحسب][٢] ترتيبه ونظم آياته، ولعل الذين قالوا: إنه معجز بِحسب أسلوبه أرادوا ذلك، إلا أني رأيت جمهور المفسرين معرضين عن هذه اللطائف، غير منتبهين لِهذه الأسرار، وليس الأمر فِي هذا الباب إلا كما قيل:

والنجم تستصغر الأبصار صورتــه[٣] **والذنب للطرف لا للنجم فِي الصغر**

[حكم طلب المناسبة فِي الآيات والسور:]

[رأي الْمَانعين:]

قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: المناسبة علم حسن، لكن يُشترط فِي حسن ارتباط الكلام: أن يقع فِي أمر متحد مرتبط أوله بآخره، فإن وقع على أسباب مختلفة؛ لَم يقع فيه ارتباط، ومن ربط ذلك؛ فهو متكلف بِما لا يقدر عليه إلا بربط ركيك يصان عن مثله حسن الْحَديث فضلاً عن أحسنه؛ فإن القرآن نزل فِي نيف وعشرين سنة فِي أحكام مختلفة شُرعت لأسباب مختلفة، وما كان كذلك لا يتأتَّى

---

(١) "التفسير الكبير/ مفاتيح الغيب" (٧/ ١٢٨).

(٢) "التفسير الكبير/ مفاتيح الغيب" (٧/ ١٢٨).

(٣) من "تفسير الرازي" (٧/ ١٢٨)، وفيه: "رؤيته" بدلاً من "صورته".

ربط بعضه ببعض.

- [رد الْمُجيزين:]

قال الشيخ ولِي الدين الْمَلوي: قد وهم من قال: لا يُطلب للآي الكريْمَة مناسبة؛ لأنَّها على حسب الوقائع المفرقة.

وفصل الْخِطاب: أنَّها على حسب الوقائع تنْزيلاً، وعلى حسب الحكمة ترتيبًا وتأصيلاً، فالمصحف على وفق ما فِي اللوح الْمَحفوظ مرتبة سوره كلها وآياته بالتوقيف كما أُنزل إلَى بيت العزة، ومن المعجز البيِّن أسلوبه ونظمه الباهر.

[من أنواع الْمُناسبات فِي القرآن:]

فصل

من هذا النوع مناسبة فواتح السور وخواتِمها، وقد أفردت فيه جزءًا لطيفًا سَمِّيته: "مراصد المطالع فِي تناسب المقاطع والمطالع".

فصل

قال فِي "البرهان": ومن ذلك افتتاح السور بالحروف المقطعة، واختصاص كل واحدة بِما بدئت به، حتَّى لَم يكن لترد ﴿الٓمٓ﴾ فِي موضع﴿الٓرٰۚ﴾ ولا﴿حٰمٓ﴾ فِي موضع﴿طسٓۚ﴾.

قال: وذلك أن كل سورة بدئت بِحرف منها؛ فإن أكثر كلماتِها وحروفها مُمَاثل له، فحق لكل سورة منها ألاَّ يناسبها غير الواردة فيها.

فصل

ومن هذا النوع مناسبة أسْمَاء السور لِمقاصدها.

ومن "عجائب الكرماني": إنَّما سُمِّيت السور السبع ﴿حمٓ﴾ على الاشتراك فِي الاسم لِما بينهن من التشاكل الذي اختصت به، وهو أن كل واحدة منها استُفتحت بالكتاب أو صفة الكتاب، مع تقارب المقادير فِي الطول والقصر، وتشاكل الكلام فِي النظام.

[طريقة طلب الْمُناسبة:]

قال الشيخ ولِي الدين الْمَلوى: الذي ينبغي فِي كل آية أن يبحث أول كل شيء عن كونِها مكملة لِما قبلها أو مستقلة، ثُمَّ المستقلة ما وجه مناسبتها لِما قبلها؟ ففي ذلك علم جم، وهكذا فِي السور يُطلب وجه اتصالِها بِما قبلها وما سيقت له.

- **قاعدة:**

قال بعض الْمُتأخرين: الأمر الكلي المفيد لعرفان مناسبات الآيات فِي جَميع القرآن هو أنك تنظر الغرض الذي سيقت له السورة، وتنظر ما يَحتاج إليه ذلك الغرض من المقدمات، وتنظر إلَى مراتب تلك المقدمات فِي القرب والبعد من المطلوب، وتنظر عند انْجرار الكلام فِي المقدمات إلَى ما يستتبعه من استشراف نفس السامع إلَى الأحكام واللوازم التابعة له الَّتِي تقتضي البلاغة شفاء الغليل بدفع عناء الاستشراف إلَى الوقوف عليها، فهذا هو الأمر الكلي المهيمن على حكم الربط بين جميع أجزاء القرآن، فإذا عقلته؛ تبين لك وجه النظم مفصلاً بين كل آية وآية فِي كل سورة. انتهى.

[كيف يكون ارتباط الآي بعضها ببعض:]

ذكر الآية بعد الأخرى إما أن يكون ظاهر الارتباط لتعلق الكلم بعضها ببعض وعدم تَمامه بالأولى فواضح، وكذلك إذا كانت الثانية للأولى على وجه التأكيد أو التفسير أو الاعتراض أو البدل. وهذا القسم لا كلام فيه.

وإما ألاَّ يظهر الارتباط، بل يظهر أن كل جملة مستقلة عن الأخرى وأنَّها خلاف النوع المبدوء به:

فإما أن تكون معطوفة على الأولى بِحرف من حروف العطف الْمُشَرِّكة فِي الحكم أو لا.

فإن كانت معطوفة؛ فلابد أن يكون بينهما جهة جامعة على ما سبق تقسيمه؛ كقوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا﴾[1]، وقوله:﴿وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾[2]؛ للتضاد بين القبض والبسط، والولوج والخروج، والنُّزول والعروج، وشبه التضاد بين السماء والأرض.

ومِمَّا الكلام فيه التضاد: ذكر الرحمة بعد ذكر العذاب، والرغبة بعد الرهبة، وقد جرت عادة القرآن إذا ذكر أحكامًا ذكر بعدها وعدًا ووعيدًا؛ ليكون باعثًا على العمل بِما سبق، ثُمَّ يذكر آيات توحيد وتنْزيه ليعلم عظم الآمر والناهي.

وتأمل سورة البقرة والنساء والمائدة؛ تَجده كذلك.

وإن لَم تكن معطوفة؛ فلابد من دعامة تؤذن باتصال الكلام، وهي قرائن معنوية تؤذن بالربط.

وله أسباب:

---

(١) سورة الحديد: ٤.

(٢) سورة البقرة: ٢٤٥.

[أسباب الربط:]

أحدها: التنظير؛ فإن إلحاق النظير بالنظير من شأن العقلاء؛ كقوله: ﴿كَمَآ أَخۡرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيۡتِكَ بِٱلۡحَقِّ﴾[1] عقب قوله:﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ حَقّٗاۚ﴾[2]؛ فإنه تعالى أمر رسوله أن يَمضي لأمره فِي الغنائم على كره من أصحابه كما مضى لأمره فِي خروجه من بيته لطلب العير أو للقتال وهم له كارهون، والقصد أن كراهتهم لِما فعله [من] قسمة الغنائم ككراهتهم للخروج، وقد تبين فِي الخروج الخير من الظفر والنصر والغنيمة وعز الإسلام، فكذا يكون فيما فعله فِي القسمة، فليطيعوا ما أُمروا به، ويتركوا هوى أنفسهم.

الثاني: المضادة؛ كقوله فِي سورة البقرة: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ﴾[3] الآية؛ فإن أول السورة كان حديثًا عن القرآن، وإن من شأنه الهداية للقوم الموصوفين بالإيْمان، فلما أكمل وصف المؤمنين؛ عقب بحديث الكافرين، فبينهما جامع وهمي، ويسمى بالتضاد من هذا الوجه، وحكمته التشويق والثبوت على الأول كما قيل: **وبضدها تتبين الأشياء.**

فإن قيل: هذا جامع بعيد؛ لأن كونه حديثًا عن المؤمنين بالعرض لا بالذات، والمقصود بالذات الذي هو مساق الكلام، إنَّما هو الحديث عن القرآن؛ لأنه مفتتح القول.

قيل: لا يشترط فِي الجامع ذلك، بل يكفي التعلق على أي وجه كان، ويكفي فِي وجه الربط ما ذكرنا؛ لأن القصد تأكيد أمر القرآن، والعمل به، والحث على الإيْمان، ولهذا لَما فرغ من ذلك؛ قال: ﴿وَإِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٖ مِّمَّا نَزَّلۡنَا عَلَىٰ عَبۡدِنَا﴾[4]، فرجع إلَى الأول.

الثالث: الاستطراد؛ كقوله تعالى:﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكُمۡ لِبَاسٗا يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ وَرِيشٗاۖ وَلِبَاسُ

---

(١) سورة الأنفال: ٥.

(٢) سورة الأنفال: ٤.

(٣) سورة البقرة: ٦.

(٤) سورة البقرة: ٢٣.

ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ﴾[1].

قال الزمَخْشري: هذه الآية واردة على سبيل الاستطراد عقب ذكر بُدُوِّ السوآت، وخصف الورق عليها؛ إظهارًا للمنة فيما خلق من اللباس، ولِما فِي العري وكشف العورة من المهانة والفضيحة، وإشعارًا بأن الستر باب عظيم من أبواب التقوى.

وقد خرّجت على الاستطراد قوله تعالى: ﴿لَّن يَسۡتَنكِفَ ٱلۡمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبۡدٗا لِّلَّهِ وَلَا ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ ٱلۡمُقَرَّبُونَۚ﴾[2]؛ فإن أول الكلام ذكر للرد على النصارى الزاعمين نبوة المسيح، ثُمَّ استطرد للرد على العرب الزاعمين نبوة الملائكة.

ويقرب من الاستطراد حتَّى لا يكادان يفترقان:

[**الرابع:**] **حسن التخلص:** وهو أن ينتقل مِمَّا ابتدئ به الكلام إلَى المقصود على وجه سهل يَختلسه اختلاسًا دقيق الْمَعنَى بِحيث لا يشعر السامع بالانتقال من الْمَعنَى الأول إلا وقد قع عليه الثاني؛ لشدة الالتئام بينهما.

وقد غلط أبو العلاء مُحمَّد بن غانِم فِي قوله: لَم يقع فِيه فِي القرآن شيء؛ لِما فيه من التكلف.

وقال: إن القرآن إنَّما ورد على الاقتضاب الذي هو طريقة العرب فِي الانتقال إلَى غير ملائم.

وليس كما قال؛ ففيه من التخلصات العجيبة ما يُحيِّر العقول.

وانظر إلَى سورة الأعراف كيف ذكر فيها الأنبياء والقرون الماضية والأمم، ثُمَّ ذكر موسى.... إلَى أن قص حكاية السبعين رجلاً ودعاءه لهم ولسائر أمته بقوله: ﴿وَٱكۡتُبۡ

---

(١) سورة الأعراف: ٢٦.

(٢) سورة النساء: ١٧٢.

لَنَا فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي ٱلْآخِرَةِ﴾[١]، وجوابه تعالى عنه، ثُمَّ تخلص بمناقب سيد المرسلين بعد تخلصه لأمته بقوله: ﴿قَالَ عَذَابِيٓ أُصِيبُ بِهِۦ مَنْ أَشَآءُ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾[٢]، فسأكتبها للذين من صفاتِهم كيت وكيت، وهم الذين يتبعون الرسول النَّبي الأم... وأخذ فِي صفاته الكريْمَة وفضائله.

وفِي سورة الشعراء حكى قول إبراهيم: ﴿وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ﴾[٣]، فتخلص منه إلَى وصف المعاد بقوله:﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ﴾[٤]... إلخ.

وفِي سورة الكهف حكى قول ذي القرنين فِي السد بعد دكه الذي هو من أشراط الساعة، ثُمَّ النفخ فِي الصور، وذكر الحشر ووصف ما للكفار والمؤمنين.

وقال بعضهم: الفرق بين التخلص والاستطراد: أنك فِي التخلص تركت ما كنت فيه بالكلية، وأقبلت على ما تخلصت إليه، وفِي الاستطراد تَمر بذكر الأمر الذي استطردت إليه مرورًا كالبرق الخاطف، ثُمَّ تتركه وتعود إلَى ما كنت فيه، كأنك لَم تقصده، وإنَّما عرض عروضًا.

قيل: وبِهذا يظهر أن ما فِي سورتَي الأعراف والشعراء من باب الاستطراد لا التخلص لعوده فِي الأعراف إلَى قصة موسى بقوله: ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ﴾[٥]... إلخ، [ولعوده] فِي الشعراء إلَى ذكر الأنبياء والأمم.

ويقرب من حسن التخلص:

---

(١) سورة الأعراف: ١٥٦.

(٢) سورة الأعراف: ١٥٦.

(٣) سورة الشعراء: ٨٧.

(٤) سورة الشعراء: ٨٨.

(٥) سورة الأعراف: ١٥٩.

[**الْخَامس**:] الانتقال من حديث إِلَى آخر تنشيطًا للسامع مفصولاً بـ ﴿هَـٰذَآ﴾؛ كقوله فِي سورة (ص) بعد ذكر الأنبياء: ﴿هَـٰذَا ذِكْرٌ ۗ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَـَٔابٍ﴾[١]؛ فإن هذا القرآن نوع من الذكر، لَما انتهى ذكر الأنبياء -وهو نوع من التنْزيل-؛ أراد أن يذكر نوعًا آخر -وهو ذكر الْجَنة وأهلها-، ثُمَّ لَما فرغ؛ قال: ﴿هَـٰذَا ۚ وَإِنَّ لِلطَّـٰغِينَ لَشَرَّ مَـَٔابٍ﴾[٢]، فذكر النار وأهلها.

قال ابن الأثير: ﴿هَـٰذَا ۚ﴾ فِي هذا المقام من الفصل الذي هو أحسن من الوصل، وهي علاقة أكيدة بين الخروج من كلام إِلَى آخر.

ويقرب منه أيضًا:

[**السادس**:] حسن المطلب: قال الزنْجاني والطيبي: وهو أن يخرج إِلَى الغرض بعد تقدم الوسيلة؛ كقوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[٣].

قال الطيبي: ومِمَّا اجتمع فيه حسن التخلص والمطلب معًا قوله تعالى حكاية عن إبراهيم:﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّىٓ إِلَّا رَبَّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿٧٧﴾ ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ﴾ إِلَى قوله:﴿رَبِّ هَبْ لِى حُكْمًا وَأَلْحِقْنِى بِٱلصَّـٰلِحِينَ﴾[٤].

[أهم الْمُصنفات فِي هذا النوع:]

- أفرده بالتأليف العلامة أبو جعفر بن الزبير شيخ أبي حيان فِي كتاب سماه: "البرهان فِي مناسبة ترتيب سور القرآن".

---

(١) سورة ص: ٤٩.

(٢) سورة ص: ٥٥.

(٣) سورة الفاتحة: ٥.

(٤) سورة الشعراء: ٧٧- ٧٨.

- ومن أهل العصر الشيخ برهان الدين البقاعي فِي كتاب سماه "نظم الدرر فِي تناسب الآي والسور"[١].

- وكتابي الذي صنفته فِي "أسرار التنْزيل" كافل بذلك جامع لِمناسبات السور والآيات، مع ما تضمنه من بيان وجوه الإعجاز وأساليب البلاغة.

- وقد لَخصت منه مناسبة السور خاصة فِي جزء لطيف سَمَّيته "تناسق الدرر فِي تناسب السور"[٢].

(١) مطبوع فِي الهند.

(٢) مطبوع، بتحقيق: عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى ١٤٠٦'.

النوع الثامن والسبعون[F]
فـي فـواتــح الســور

قال أهل البيان: من البلاغة حسن الابتداء، وهو أن يتأنق فِي أول الكلام؛ لأنه أول ما يقرع السمع، فإن كان محررًا؛ أقبل السامع على الكلام ووعاه، وإلا؛ أعرض عنه، ولو كان الباقي فِي نِهاية الحسن، فينبغي أن يؤتى فيه بأعذب لفظ، وأجزله، وأرقه، وأسلسه، وأحسنه نظمًا وسبكًا، وأصحه معنًى، وأوضحه، وأخلاه من التعقيد والتقديْم والتأخير الملبس أو الذي لا يناسب.

قالوا: وقد أتت جميع فواتح السور على أحسن الوجوه وأبلغها وأكملها؛ كالتحميدات، وحروف الهجاء، والنداء، وغير ذلك.

اعلم أن الله تعالى افتتح سور القرآن بعشرة أنواع من الكلام لا يخرج شيء من السور عنها:

الأول: الثناء عليه تعالى، والثناء قسمان: إثبات لصفات المدح، ونفي وتنْزيه من صفات النقص.

- **فالأول:** التحميد فِي خمس سور، و﴿تَبَارَكَ﴾ فِي سورتين.
- **والثانِي:** التسبيح فِي سبع سور.

قال الكرماني فِي "متشابه القرآن": التسبيح كلمة استأثر الله بِها، فبدأ بالمصدر

F هو النوع الستون على ترتيب السيوطي.

فِي (بنِي إسرائيل) لأنه الأصل، ثُمَّ بالماضي فِي الحديد والحشر لأنه أسبق الزمانين، ثُمَّ بالمضارع فِي الجمعة والتغابن، ثُمَّ بالأمر فِي الأعلى استيعابًا لهذه الكلمة من جميع جهاتِها.

الثاني: حروف التهجي فِي تسع وعشرين سورة.

الثالث: النداء فِي عشر سور: خَمس بنداء الرسول ﷺ: الأحزاب، والطلاق، والتحريْم، والمزمل، والمدثر، وخَمس بنداء الأمة: النساء، والمائدة، والحج، والحجرات، والممتحنة.

الرابع: الجمل الخبرية؛ نحو: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنفَالِ﴾، ﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾، ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾، ﴿ٱقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾، ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾، ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا﴾، ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾، ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾، ﴿إِنَّا فَتَحْنَا﴾، ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ﴾، ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ﴾، ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ﴾، ﴿ٱلْحَآقَّةُ﴾، ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ﴾، ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾، ﴿لَآ أُقْسِمُ﴾ فِي موضعين، ﴿عَبَسَ﴾، ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾، ﴿لَمْ يَكُنِ﴾، ﴿ٱلْقَارِعَةُ﴾، ﴿أَلْهَىٰكُمُ﴾، ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ﴾، فتلك ثلاث وعشرون سورة.

الْخَامس: القسم فِي خَمس عشر سورة: [سورة] أقسم فيها بالملائكة وهي: الصافات، وسورتان بالأفلاك: البروج، والطارق، وست سور بلوازمها: فـ ﴿ٱلنَّجْمُ﴾ قسم بالثريا، و﴿وَٱلْفَجْرِ﴾ قسم بمبدأ النهار، و﴿ٱلشَّمْسَ﴾ بآية النهار، و﴿ٱلَّيْلَ﴾ بشطر الزمان، و﴿وَٱلضُّحَىٰ﴾ بشطر النهار، و﴿وَٱلْعَصْرِ﴾ بالشطر الآخر أو بجملة الزمان، وسورتان بالهواء الذي هو أحد العناصر:﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ﴾،﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ﴾، وسورة بالتربة الَّتِي هي منها أيضًا وهي:﴿وَٱلطُّورِ ﴾. وسورة بالنبات وهي:﴿وَٱلتِّينِ﴾. وسورة بالحيوان الناطق وهي:﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ﴾. وسورة بالبهيم وهي﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ﴾.

السادس: الشرط فِي سبع سور: الواقعة، والمنافقون، والتكوير، والانفطار، والانشقاق، والزلزلة، والنصر.

السابع: الأمر فِي ست سور: ﴿قُلْ أُوحِيَ﴾، ﴿اقْرَأْ﴾، ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، ﴿قُلْ أَعُوذُ﴾؛ المعوذتين.

الثامن: الاستفهام فِي ست: ﴿هَلْ أَتَى﴾، ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾، ﴿هَلْ أَنْبَأَكَ﴾، ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾، ﴿أَلَمْ تَرَ﴾، ﴿أَرَأَيْتَ﴾.

التاسع: الدعاء فِي ثلاث: ﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾، ﴿وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ﴾، ﴿تَبَّتْ﴾.

العاشر: التعليل فِي ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾.

هكذا جَمع أبو شامة[1]؛ **قال**: وما ذكرناه فِي قسم الدعاء يجوز أن يُذكر مع الخبر، وكذا الثناء كله خبر؛ إلا ﴿سَبَّحَ﴾؛ فإنه يدخل فِي قسم الأمر، و﴿سُبْحَانَ﴾ يحتمل الأمر والخبر.

ثُمَّ نظم ذلك فِي بيتين، فقال:

أثنَى علـى نفـسه سـبحانه بثبـو ... ت الْمَدح والسلب لَما استفتح السورا

والأمر شرط الندا التعليل أقسم والـد ... عا حروف التهجي استفهم الْخَبـرا[2]

---

(١) كلام أبي شامة جميعه من "نور المسرى فِي تفسير آية الإسراء" (ص٢٧- ٣٣).

(٢) نقلت البيتين كما فِي "نور المسرى"، وهما فيه يختلفان عما فِي "الإتقان" قليلاً.

فائدة: علق أبو شامة على البيتين بقوله: أي: والأمر وما بعده استفتح به السور أيضًا، وهو تسعة أنواع غير النوع المذكور فِي البيت الأول، وهو الثناء الذي هو قسمان ثبوتي وسلبِي على ما سبق ذكره. ا'. "نور المسرى" (ص ٣٢- ٣٣).

وجاء على هامش كتاب "نور المسرى" ما يلي: و(السلب) عطف على (ثبوت) لا على (المدح)؛ أي: بالسلب. ومعنَى البيت الثاني فِي الظاهر: أن الأمر يلازم النداء غالبًا، فكأنه شرط فيه؛ نحو: (يا زيد افعل كذا)، وجعل التعليل مقسمًا والدعاء عطف عليه؛ أي:

ومن الابتداء الْحَسن نوع أخص منه يسمى: براعة الاستهلال، وهو أن يشتمل أول الكلام على ما يناسب الحال المتكلم فيه، ويشير إِلَى ما سيق لأجله.

والعلم الأسنَى فِي ذلك سورة الفاتحة الَّتِي هي مطلع القرآن؛ فإنَّها مشتملة على جميع مقاصده؛ كما قال البيهقي فِي "شعب الإيْمان": أخبرنا أبو القاسم بن حبيب: أنبأنا مُحمَّد بن صالح بن هانئ: أنبأنا الحسين بن الفضل: حدثنا عفان بن مسلم عن الربيع بن صبيح عن الحسن؛ قال: «أنزل الله تعالى مائة وأربعة كتب أودع علومها أربعة منها: التوراة والإنْجيل والزبور والفرقان، ثُمَّ أودع علوم التوراة والإنجيل والزبور: الفرقان، ثُمَّ أودع علوم القرآن: المفصل، ثُمَّ أودع علوم المفصل: فاتحة الكتاب. فمن علم تفسيرها؛ كان كمن علم تفسير جميع الكتب الْمنَزلة»[1].

وقد وجه ذلك بأن العلوم الَّتِي احتوى عليها القرآن وقامت بِها الأديان أربعة:

- **علم الأصول**: ومداره على معرفة الله تعالى وصفاته، وإليه الإشارة بـ ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، ومعرفة النبوات، وإليه الإشارة بـ ﴿ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾، ومعرفة المعاد، وإليه الإشارة بـ ﴿**مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ**﴾.

- **وعلم العبادات**: وإليه الإشارة بـ ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾.

- **وعلم السلوك**: وهو حمل النفس على الآداب الشرعية، والانقياد لرب البرية، وإليه الإشارة بـ ﴿وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾.

- **وعلم القصص**: وهو الاطلاع على أخبار الأمم السالفة والقرون الماضية؛ ليعلم المطلع على ذلك سعادة من أطاع الله وشقاوة من عصاه، وإليه الإشارة

الأمر كذلك، ثُمَّ ذكر أن حروف التهجي استفهمت الخبر عن معناها وتفسيرها لإشكالِها، والله اعلم اهـ.

(١) قال في غاية البيان :"إسناده ضعيف : وقد سبق تخريجه في النوع الرابع"اهـ.

بقوله:﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِم غَيرِ ٱلمَغضُوبِ عَلَيهِم وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾.

فنبه فِي الفاتحة على جميع مقاصد القرآن، وهذا هو الغاية فِي براعة الاستهلال، مع ما اشتملت عليه من الألفاظ الحسنة والمقاطع المستحسنة وأنواع البلاغة.

وكذلك أول سورة ﴿ٱقرَأ﴾؛ فإنَّها مشتملة على نظير ما اشتملت عليه الفاتحة من براعة الاستهلال؛ لكونها أول ما نزل؛ فإن فيها الأمر بالقراءة والبداءة فيها باسم الله، وفيه الإشارة إلَى علم الأحكام، وفيها ما يتعلق بتوحيد الرب وإثبات ذاته وصفاته من صفة ذات وصفة فعل وفِي هذه الإشارة إلَى أصول الدين، وفيها ما يتعلق بالأخبار من قوله: ﴿عَلَّمَ ٱلإِنسَٰنَ مَا لَم يَعلَم﴾[1]، ولهذا قيل: إنَّها جديرة أن تسمى عنوان القرآن؛ لأن عنوان الكتاب يَجمع مقاصده بعبارة وجيزة فِي أوله[2].

أفرد [هذا النوع] بالتأليف ابن أبي الإصبع فِي كتاب سَمَّاه "الخواطر السوانح فِي أسرار الفواتح"، [منه لَخصت] هنا مع زوائد من غيره.

(١) سورة العلق: ٥.

(٢) قارن ما ذكره حول سورة ﴿ٱقرَأ﴾ بِما فِي "فتح الباري" (٨/ ٧١٨- ٧١٩).

النوع التاسع والسبعون[F]
في خواتم السور

هي أيضًا مثل الفواتح فِي الحسن؛ لأنَّها آخر ما يقرع الأسماع، فلهذا جاءت متضمنة للمعاني البديعة، مع إيذان السامع بانتهاء الكلام، حتَّى لا يبقى معه للنفوس تَشَوُّف إلَى ما يذكر بعد؛ لأنَّها بين: أدعية، ووصايا، وفرائض، وتَحميد، وتَهليل، ومواعظ، ووعد، ووعيد، إلَى غير ذلك.

- كتفصيل جملة المطلوب فِي خاتِمة الفاتحة؛ إذ المطلوب الأعلى الإيْمان الْمَحفوظ من المعاصي المسببة لغضب الله والضلال، ففصل جملة ذلك بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمۡ﴾[1]، والمراد: المؤمنون، ولذلك أطلق الإنعام ولَم يقيده؛ ليتناول كل إنعام؛ لأن من أنعم الله عليه بنعمة الإيْمان؛ فقد أنعم عليه بكل نعمة؛ لأنَّها مستتبعة لِجميع النعم، ثُمَّ وصفهم بقوله: ﴿غَيرِ ٱلمَغضُوبِ عَلَيهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[2]؛ يعنِي: أنَّهم جمعوا بين النعم المطلقة -وهي نعمة الإيْمان- وبين السلامة من غضب الله تعالى والضلال الْمسبَّبين عن معاصيه وتعدي حدوده.

- وكالدعاء الذي اشتملت عليه الآيتان من آخر سورة البقرة.

F هو النوع الحَادي والستون على ترتيب السيوطي.

(١) سورة الفاتحة: ٧.

(٢) سورة الفاتحة: ٧.

- وكالوصايا الَّتِي خُتمت بِها سورة آل عمران: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱصۡبِرُواْ وَصَابِرُواْ﴾ الآية.

- وكالفرائض الَّتِي خُتمت بِها سورة النساء، وحسن الختم بِها؛ لِما فيها من أحكام الموت الذي هو آخر أمر كل حي، ولأنَّها آخر ما نزل من الأحكام.

- وكالتبجيل والتعظيم الذي خُتمت به المائدة.

- وكالتحريض على العبادة بوصف حال الملائكة الذي خُتمت به الأعراف.

- وكالحض على الجهاد وصلة الأرحام الَّتِي خُتم به الأنفال.

- وكوصف الرسول ومدحه والتهليل الذي خُتمت به براءة.

- وتسليته -عليه الصلاة والسلام- الذي خُتمت به يونس، ومثلها خاتِمة هود.

- ووصف القرآن ومدحه الذي خُتم به يوسف.

- والرد على من كذَّب الرسول الذي خُتم به الرعد.

- ومن أوضح ما آذن بالختام خاتِمة إبراهيم: ﴿هَٰذَا بَلَٰغٞ لِّلنَّاسِ﴾ الآية، ومثلها خاتِمة الأحقاف، وكذا خاتِمة الحجر بقوله: ﴿وَٱعۡبُدۡ رَبَّكَ حَتَّىٰ يَأۡتِيَكَ ٱلۡيَقِينُ﴾، وهو مفسِّر بالموت؛ فإنَّها فِي غاية البراعة.

- وانظر إلَى سورة الزلزلة كيف بُدئت بأهوال القيامة وخُتمت بقوله: ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٍ خَيۡرٗا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعۡمَلۡ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ شَرّٗا يَرَهُۥ﴾.

- وانظر براعة آخر آية نزلت، وهي قوله: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِ﴾[1] وما فيها من الإشعار بالآخرية المستلزمة بالوفاة.

- وكذلك آخر سورة نزلت، وهي سورة النصر، فيها الإشعار بالوفاة؛ كما

---

(١) سورة البقرة: ٢٨٢.

أخرج البخاري[1] من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس: «أن عمر سألَهم عن قوله: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾؟ فقالوا: فتح المدائن والقصور. قال: ما تقول يا بن عباس؟ قال: أجل ضُرب لِمحمد، نُعِيت له نفسه».

(١) قال في غاية البيان :" أخرجه البخاري في الصحيح (رقم٤٦٨٥) كتاب التفسير باب قوله: ﴿وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا﴾ عن سعيد بن جبير عنه به"اهـ.

النـوع الثمـانـون[F]
فـي فـواصـــل الآي

[تعريف الفاصلة:]

الفاصلة: كلمة آخر الآية؛ كقافية الشعر، وقرينة السجع.

وقال الداني: كلمة آخر الجملة.

قال الجعبري: وهو خلاف المصطلح، ولا دليل له فِي تَمثيل سيبويه بـ ﴿يَوْمَ يَـأْتِ﴾[1]، و﴿مَا كُنَّا نَبْغِ﴾[2]، وليسا رأس آية؛ لأن مراده الفواصل اللغوية لا الصناعية.

وقال القاضي أبو بكر: الفواصل: حروف متشاكلة فِي المقاطع يقع بِها إفهام المعاني.

وفرق الداني بين الفواصل ورءوس الآي، فقال: الفاصلة: هي الكلام المنفصل عما بعده، والكلام المنفصل قد يكون رأس آية وغير رأس، وكذلك الفواصل يكنَّ رءوس آية وغيرها، وكل رأس آية فاصلة، وليس كل فاصلة رأس آية.

قال: ولأجل كون معنَى الفاصلة هذا ذكر سيبويه فِي تَمثيل القوافي: ﴿يَوْمَ يَأْتِ﴾، و﴿مَا كُنَّا نَبْغِ﴾، وليس رأس آية بإجماع مع﴿إِذَا يَسْرِ﴾، وهو رأس آية باتفاق.

[طرق معرفة الفاصلة:]

F هو النوع التاسع والْخَمسون على ترتيب السيوطي.

(١) سورة هود: ١٠٥.

(٢) سورة الكهف: ٦٤.

قال الْجَعبري: لِمعرفة الفواصل طريقان: توقيفي وقياسي.

– **أما التوقيفي**؛ فما ثبت أنه ﷺ وقف عليه دائمًا؛ تَحققنا أنه فاصلة، وما وصله دائمًا؛ تَحققنا أنه ليس بفاصلة، وما وقف عليه مرة ووصله أخرى؛ احتمل الوقف أن يكون لتعريف الفاصلة أو لتعريف الوقف التام أو للاستراحة، والوصل أن يكون غير فاصلة أو فاصلة وصلها لتقدم تعريفها.

– **وأما القياسي**؛ فهو ما أُلْحِق من الْمُحتمل غير المنصوص بالمنصوص لِمناسبة، ولا محذور فِي ذلك؛ لأنه لا زيادة فيه ولا نقصان، وإنَّما غايته أنه محل فصل أو وصل، والوقف على كل كلمة جائز، ووصل القرآن كله جائز، فاحتاج القياس إلَى طريق تعرفه فنقول:

فاصلة الآية؛ كقرينة السجعة فِي النثر، وقافية البيت فِي الشعر، وما يُذكر من عيوب القافية من اختلاف الحركة والإشباع والتوجيه؛ فليس بعيب فِي الفاصلة، وجاز الانتقال فِي الفاصلة والقرينة وقافية الأرجوزة من نوع إلَى آخر، بخلاف قافية القصيدة، ومن ثَمَّ ترى ﴿تُرْجَعُونَ﴾ مع ﴿عَلِيمٌ﴾، و ﴿ٱلْمِيعَادَ﴾ مع ﴿ٱلثَّوَابُ﴾، و﴿ٱلطَّارِقُ﴾ مع ﴿ٱلثَّاقِبُ﴾.

والأصل فِي الفاصلة والقرينة الْمُتجردة فِي الآية والسجعة: المساواة، ومن ثَمَّ أجمع العادون على ترك عد: ﴿وَيَأْتِ بِـَٔاخَرِينَ﴾[1] ﴿وَلَا ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾[2] فِي النساء، و﴿كَذَّبَ بِهَا ٱلْأَوَّلُونَ﴾[3] بـ ﴿سُبْحَانَ﴾، و﴿لِتُبَشِّرَ بِهِ ٱلْمُتَّقِينَ﴾[1] بمريَم، و﴿لَعَلَّهُمْ

(١) سورة النساء: ١٣٣.

(٢) سورة النساء: ١٧٢.

(٣) سورة الإسراء: ٥٩.

يَتَّقُونَ﴾[٢] بـ "طه"، و﴿مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾[٣] و﴿أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[٤] بالطلاق، حيث لَم يشاكل طرفيه.

وعلى ترك عد:﴿أَفَغَيْرَ دِينِ ٱللَّهِ يَبْغُونَ﴾[٥] بآل عمران،﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾[٦] بالمائدة، وعدوا نظائرها للمناسبة؛ نحو:﴿لِّأُوْلِى ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[٧] بآل عمران، و﴿عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾[٨] بالكهف، و﴿وَٱلسَّلْوَىٰ﴾[٩] بـ "طه".

وقال غيره: تقع الفاصلة عند الاستراحة بالخطاب لتحسين الكلام بِها، وهي الطريقة الَّتِي يباين القرآن بِها سائر الكلام، وتسمى فواصل؛ لأنه ينفصل عنده الكلامان، وذلك أن آخر الآية فصل بينها وبين ما بعدها، وأخذًا من قوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ﴾[١٠].

[الفاصلة لا تسمى قافية:]

ولا يَجوز تسميتها قوافي إجْمَاعًا؛ لأن الله تعالى لَما سلب عنه اسم الشعر وجب

---

(١) سورة مريم: ٩٧.

(٢) سورة طه: ١١٣.

(٣) سورة الطلاق: ١١.

(٤) سورة الطلاق: ١٢.

(٥) سورة آل عمران: ٨٣.

(٦) سورة المائدة: ٥٠.

(٧) سورة آل عمران: ١٩٠.

(٨) سورة الكهف: ١٥.

(٩) سورة طه: ٨٠.

(١٠) سورة هود: ١.

سلب القافية عنه أيضًا؛ لأنَّها منه وخاصة به فِي الاصطلاح، وكما يَمتنع استعمال القافية فِيه يَمتنع استعمال الفاصلة فِي الشعر؛ لأنَّها صفة لكتاب الله فلا تتعداه.

[السجع فِي القرآن:]

وهل يَجوز استعمال السجع فِي القرآن؟ [فيه] خلاف:

- الجمهور على المنع؛ لأن أصله من سجع الطير، فشُرِّف القرآن أن يستعار لشيء منه لفظ مهمل، ولأجل تشريفه عن مشاركة غيره من الكلام الحادث فِي وصفه بذلك، ولأن القرآن من صفاته تعالى، فلا يَجوز وصفه بصفة لَم يرد الإذن بِها.

قال القاضي أبو بكر الباقلاني[١]: وذهب كثير من غير الأشاعرة إلى إثبات السجع فِي القرآن، وزعموا أن ذلك مِمَّا يبيَّن به فضل الكلام، وأنه من الأجناس الَّتِي يقع بِها التفاضل فِي البيان والفصاحة؛ كالجناس، والالتفات، ونحوهما.

قالوا: وهذا يفارق أمر الشعر؛ لأنه لا يجوز أن يقع فِي الخطاب إلا مقصودًا إليه، وإذا وقع غير مقصود إليه؛ كان دون القدر الذي نسميه شعرًا، وذلك القدر مِمَّا يتفق وجوده من الْمُفحم كما يتفق وجوده من الشاعر، وأما ما جاء فِي القرآن من السجع؛ فهو كثير، لا يصح أن يتفق غير مقصود إليه.

قال الْخَفاجي فِي "سر الفصاحة":[٢] قول الرماني: "إن السجع عيب، والفواصل بلاغة" [على الإطلاق][٣] غلط؛ فإنه إن أراد بالسجع ما يتبع الْمَعنَى وهو غير مقصود؛ فذلك بلاغة، والفواصل مثله، وإن أراد ما تقع المعاني تابعة له وهو مقصود متكلف؛ فذلك عيب، والفواصل مثله.

---

(١) "إعجاز القرآن" للباقلاني (ص ٥٧).

(٢) (ص ١٧٣ - ١٧٤).

(٣) هذه الزيادات من "سر الفصاحة" (ص ١٧٣- ١٧٤).

قال: وأظن الذي دعاهم إلَى تسمية كل ما فِي القرآن فواصل، ولَم يسموا ما تَماثلت حروفه سجعًا: رغبتهم فِي تنْزيه القرآن عن الوصف اللاحق بغيره من الكلام المروي عن الكهنة وغيرهم، وهذا غرض فِي التسمية قريب، والحقيقة ما قلناه.

قال: والتحريْم أن الأسجاع حروف متماثلة فِي مقاطع الفواصل.

قال: فإن قيل: إذا كان عندكم أن السجع محمود؛ فهلا ورد القرآن كله مسجوعًا! وما الوجه من ورود بعضه مسجوعًا وبعضه غير مسجوع؟ قلنا: إن القرآن نزل بلغة العرب وعلى عرفهم وعادتِهم، وكان الفصيح منهم لا يكون كلامه كله مسجوعًا؛ لِما فيه من أمارات التكلف والاستكراه، لاسيما مع طول الكلام، فلم يرد كله مسجوعًا جريًا [به][1] على عرفهم فِي الطبقة العالية من كلامهم، ولَم يَخل من السجع؛ لأنه يحسن فِي بعض الكلام على الصفة السابقة.

قال حازم: وكيف يعاب السجع على الإطلاق؟! وإنَّما نزل القرآن على أساليب الفصيح من كلام العرب، فوردت الفواصل فيه بإزاء ورود الأسجاع فِي كلامهم، وإنَّما لَم يَجئ على أسلوب واحد؛ لأنه لا يَحسن فِي الكلام جميعًا أن يكون مستمرًّا على نَمط واحد؛ لِما فيه من التكلف، ولِما فِي الطبع من الملل، ولأن الافتنان فِي ضروب الفصاحة أعلى من الاستمرار على ضرب واحد، فلهذا وردت بعض آي القرآن متماثلة المقاطع، وبعضها غير متماثل.

---

(١) هذه الزيادات من "سر الفصاحة" (ص ١٧٣- ١٧٤).

فصل

قال ابن أبي الإصبع: لا تَخرج فواصل القرآن عن أحد أربعة أشياء: التمكين، والتصدير، والتوشيح، والإيغال.

● **فالتمكين** -**ويسمى: ائتلاف القافية**-: أن يُمهد الناثر للقرينة أو الشاعر للقافية تَمهيدًا تأتي به القافية أو القرينة متمكنة فِي مكانِها، مستقرة فِي قرارها، مطمئنة فِي مواضعها، غير نافرة ولا قلقة، متعلقًا معناها بِمعنَى الكلام كله تعلقًا تامًّا، بِحيث لو طُرحت؛ لاختل الْمَعنَى واضطرب الفهم، وبِحيث لو سكت عنها؛ كمله السامع بطبعه، ومن أمثلة ذلك:

قوله: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ ٱلْقُرُونِ يَمْشُونَ فِى مَسَٰكِنِهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ ۖ أَفَلَا يَسْمَعُونَ﴾[1]، ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا نَسُوقُ ٱلْمَآءَ﴾ إلَى قوله: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾[2]، فأتى فِي الآية الأولى بـ ﴿يَهْدِ لَهُمْ﴾ وختمها بـ ﴿يَسْمَعُونَ﴾؛ لأن الموعظة فيها مسموعة -وهي أخبار القرون-، وفِي الثانية بـ ﴿يَرَوْا۟﴾ وختمها بـ ﴿يُبْصِرُونَ﴾؛ لأنَّها مرئية.

وقوله:﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾[3]؛ فإن اللطيف يناسب ما لا يدرك البصر، والخبير يناسب ما يدركه.

● **وأما التصدير**: فهو أن تكون تلك اللفظة بعينها تقدمت فِي أول الآية، وتسمى أيضًا رد العجز على الصدر.

---

(١) سورة السجدة: ٢٦.

(٢) سورة السجدة: ٢٧.

(٣) سورة المؤمنون: ١٢- ١٤.

وقال ابن المعتز: هو ثلاثة أقسام:

الأول: توافق آخر الفاصلة وآخر كلمة فِي الصدر؛ نحو: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ ۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَشْهَدُونَ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[1].

والثاني: أن يوافق أول كلمة منه؛ نحو: ﴿وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ﴾[2].

الثالث: أن يوافق بعض كلماته؛ نحو: ﴿فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا﴾[3].

- **وأما التوشيح:** فهو أن يكون فِي أول الكلام ما يستلزم القافية، والفرق بينه وبين التصدير: أن هذا دلالته معنوية وذاك لفظية.

كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَادَمَ﴾[4] الآية؛ فإن ﴿ٱصْطَفَىٰٓ﴾ لا يدل على أن الفاصلة ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ باللفظ؛ لأن لفظ ﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ غير لفظ ﴿ٱصْطَفَىٰٓ﴾، ولكن بالمعنَى؛ لأنه يعلم أن من لوازم اصطفاء شيء أن يكون مختارًا على جنسه، وجنس هؤلاء المصطفين: العالمون.

وكقوله: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ ...﴾[5] الآية.

قال ابن أبي الإصبع: فإن من كان حافظًا لِهذه السورة متفطنًا إلَى أن مقاطع آيها النون المردفة، وسمع فِي صدر الآية انسلاخ النهار من الليل؛ علم أن الفاصلة ﴿مُّظْلِمُونَ﴾؛ لأن من انسلخ النهار عن ليله أظلم؛ أي: دخل فِي الظلمة، ولذلك

---

(١) سورة النساء: ١٦٦.

(٢) سورة آل عمران: ٨.

(٣) سورة نوح: ١٠.

(٤) سورة آل عمران: ٣٣.

(٥) يس: ٣٩.

سُمِّي توشيحًا؛ لأن الكلام لَما دل أوله على آخره؛ نُزِّل الْمَعنَى منْزلة الوشاح، ونُزِّل أول الكلام وآخره منْزلة العاتق والكشح اللذين يُحَوَّل عليهما الوشاح.

- وأما الإيغال؛ [فموضع الكلام عنه] فِي نوع الإطناب.

فصل [في أقسام الفواصل]

قسم البديعيون السجع ومثله الفواصل إلَى أقسام: مطرف، ومتوازي، ومرصع، ومتوازن، ومتماثل.

- **فالمطرف:** أن تختلف الفاصلتان فِي الوزن وتتفقا فِي حروف السجع؛ نحو: ﴿مَّا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ﴿١٣﴾ وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾(١).

- **والمتوازي:** أن يتفقا وزنًا وتقفية، ولَم يكن ما فِي الأولى مقابلاً لِما فِي الثانية فِي الوزن والتقفية؛ نحو: ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَّرْفُوعَةٌ ﴿١٣﴾ وَأَكْوَابٌ مَّوْضُوعَةٌ﴾(٢).

- **والمتوازن:** أن يتفقا فِي الوزن دون التقفية؛ نحو: ﴿وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ ﴿١٥﴾ وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ﴾(٣).

- **والمرصع:** أن يتفقا وزنًا وتقفية، ويكون ما فِي الأولى مقابلاً لِما فِي الثانية كذلك؛ نحو ﴿إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ﴿٢٥﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُم﴾(٤)، ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴿١٣﴾ وَإِنَّ ٱلْفُجَّارَ لَفِى جَحِيمٍ﴾(٥).

---

(١) سورة نوح: ١٣- ١٤.

(٢) سورة الغاشية: ١٣- ١٤.

(٣) سورة الغاشية: ١٥- ١٦.

(٤) سورة الغاشية: ٢٥- ٢٦.

(٥) سورة الانفطار: ١٣- ١٤.

- **والمتماثل**: أن يتساويا فِي الوزن دون التقفية، وتكون أفراد الأولى مقابلة لِما فِي الثانية، فهو بالنسبة إلَى المرصع كالمتوازن بالنسبة إلَى المتوازي؛ نحو: ﴿**وَآتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ وَهَدَيْنَاهُمُ الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ**﴾[1]، فالكتاب والصراط يتوازنان، وكذا المستبين والمستقيم، واختلفا فِي الحرف الأخير.

فصل

بقي نوعان بديعيان متعلقان بالفواصل:

أحدهُما: التشريع، وسَمَّاه ابن أبي الإصبع: التوءم، وأصله أن يبنِي الشاعر بيته على وزنين من أوزان العروض، فإذا أسقط منها جزءًا أو جزءين؛ صار الباقي بيتًا من وزن آخر، ثُمَّ زعم قوم اختصاصه به.

وقال آخرون: بل يكون فِي النثر؛ بأن يكون مبنيًّا على سجعتين؛ لو اقتصر على الأولى منهما كان الكلام تامًّا مفيدًا، وإن أُلْحِقت به السجعة الثانية؛ كانت فِي التمام والإفادة على حاله، مع زيادة معنًى ما زاد من اللفظ.

قال ابن أبي الإصبع: وقد جاء من هذا الباب معظم سورة الرحمن؛ فإن آياتِها لو اقتصر فيها على أولى الفاصلتين دون ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾[2]؛ لكان تامًّا مفيدًا، وقد كمل بالثانية، فأفاد معنًى زائدًا من التقرير والتوبيخ.

[**قال السيوطي**:] التمثيل غير مطابق، والأولى أن يُمثل بالآيات الَّتِي فِي إثباتِها ما يصح أن يكون فاصلة؛ كقوله: ﴿لِنَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ

---

(١) سورة الصافات: ١١٧- ١١٨.

(٢) سورة الرحمن: ١٨.

شَيۡءٍ عِلۡمَۢا﴾[١]... وأشباه ذلك.

الثاني: الاستلزام، ويسمى لزوم ما لا يلزم[٢]، وهو أن يلتزم في الشعر أو النثر حرفًا أو حرفين فصاعدًا قبل الروي؛ بشرط عدم الكلفة.

- مثال التزام حرف: ﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ۝٩ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنۡهَرۡ﴾[٣]؛ التزم الْهَاء قبل الراء.

- ومثال التزام حرفين: ﴿وَٱلطُّورِ ۝١ وَكِتَٰبٖ مَّسۡطُورٖ﴾[٤].

- ومثال التزام ثلاثة أحرف: ﴿تَذَكَّرُواْ فَإِذَا هُم مُّبۡصِرُونَ ۝٢٠١ وَإِخۡوَٰنُهُمۡ يَمُدُّونَهُمۡ فِي ٱلۡغَيِّ ثُمَّ لَا يُقۡصِرُونَ﴾[٥].

● **تنبيهات**:

الأول: قال أهل البديع: أحسن السجع ونحوه ما تساوت قرائنه؛ نحو: ﴿فِي سِدۡرٖ مَّخۡضُودٖ ۝٢٨ وَطَلۡحٖ مَّنضُودٖ ۝٢٩ وَظِلّٖ مَّمۡدُودٖ﴾[٦]، ويليه ما طالت قرينته الثانية؛ نحو: ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمۡ وَمَا غَوَىٰ﴾[٧]، أو الثالثة؛ نحو: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ۝٣٠ ثُمَّ ٱلۡجَحِيمَ صَلُّوهُ

---

(١) سورة الطلاق: ١٢.

(٢) إطلاق هذه العبارة على القرآن لا يخفى ما فيه!! إذ هو كلام الله العظيم اللطيف الخبير الحكيم.

(٣) سورة الضحى: ٩- ١٠.

(٤) سورة الطور: ١-٢.

(٥) سورة الأعراف: ٢٠١- ٢٠٢.

(٦) سورة الواقعة: ٢٨- ٣٠.

(٧) سورة النجم: ١- ٢.

﴿ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ﴾[1] الآية.

وقال ابن الأثير: الأحسن فِي الثانية المساواة، وإلا فأطول قليلاً، وفِي الثالثة أن تكون أطول.

وقال الْخَفاجي: لا يجوز أن تكون الثانية أقصر من الأولى.

الثاني: قالوا: أحسن السجع ما كان قصيرًا؛ لدلالته على قوة المنشئ، وأقله كلمتان؛ نحو: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ قُمْ فَأَنْذِرْ﴾[2] الآيات،﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا﴾[3] الآيات، ﴿وَالذَّارِيَاتِ ذَرْوًا﴾[4] الآيات، ﴿وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا﴾[5] الآيات. والطويل ما زاد عن العشر؛ كغالب الآيات، وما بينهما متوسط؛ كآيات سورة القمر.

الثالث: قال الزمَخْشري فِي "كشافه" القديْم: لا تحسن الْمُحافظة على الفواصل لِمُجردها إلا مع بقاء المعاني على سردها على المنهج الذي يقتضيه حسن النظم والتئامه، فأما أن يهمل المعاني ويهتم بتحسين الألفاظ وحده غير منظور فيه إلَى مؤداه؛ فليس من قبيل البلاغة، وبنَى ذلك أن التقديْم فِي ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ ليس لِمُجرد الفاصلة، بل لرعاية الاختصاص.

الرابع: مبنَى الفواصل على الوقف، ولِهذا ساغ مقابلة الْمَرفوع بالْمَجرور وبالعكس؛ كقوله: ﴿إِنَّا خَلَقْنَاهُم مِّن طِينٍ لَّازِبٍ﴾ مع قوله:﴿عَذَابٌ وَاصِبٌ﴾ و﴿شِهَابٌ

---

(١) سورة الحاقة: ٣٠- ٣٢.

(٢) سورة المدثر: ١- ٢.

(٣) سورة المرسلات: ١.

(٤) سورة الذاريات: ١.

(٥) سورة العاديات: ١.

ثَاقِبٌ﴾[١].

الْخَامس: كثر فِي القرآن ختم الفواصل بِحروف المد واللين وإلحاق النون، وحكمته وجود التمكن من التطريب بذلك؛ كما قال سيبويه: إنَّهم إذا ترنَّموا يلحقون الألف والياء والنون؛ لأنَّهم أرادوا مد الصوت، ويتركون ذلك إذا لَم يترنَّموا، وجاء فِي القرآن على أسهل موقف وأعذب مقطع.

السادس: حروف الفواصل إما متماثلة وإما متقاربة.

- **فالأولى:** مثل: ﴿وَٱلطُّورِ ۝١ وَكِتَٰبٍ مَّسۡطُورٖ ۝٢ فِي رَقّٖ مَّنشُورٖ ۝٣ وَٱلۡبَيۡتِ ٱلۡمَعۡمُورِ﴾[٢].

- **والثانية:** مثل:﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٣ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾[٣].

قال الإمام فخر الدين وغيره: وفواصل القرآن لا تخرج عن هذين القسمين، بل تنحصر فِي المتماثلة والمتقاربة.

السابع: كثر فِي الفواصل التضمين والإيطاء؛ لأنَّهما ليسا بعيبين فِي النثر وإن كانا عيبين فِي النظم:

- **فالتضمين:** أن يكون ما بعد الفاصلة متعلقة بِها؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكُمۡ لَتَمُرُّونَ عَلَيۡهِم مُّصۡبِحِينَ ۝١٣٧ وَبِٱلَّيۡلِۗ﴾[٤].

- **والإيطاء:** تكرر الفاصلة بلفظها؛ كقوله تعالى فِي الإسراء:﴿هَلۡ كُنتُ إِلَّا بَشَرٗا

---

(١) سورة الصافات: ٩-١١.

(٢) سورة الطور: ١- ٤.

(٣) سورة الفاتحة: ٣- ٤.

(٤) سورة الصافات: ١٣٧- ١٣٨.

رَّسُولًا﴾[1]، وختم بذلك الآيتين بعدها.

[قال السيوطي -رَحِمَه الله- مصنف كتاب "الإتقان فِي علوم القرآن":]

"وقد مَنَّ الله تعالى بإتْمام هذا الكتاب البديع المثال، المنيع المنال، الفائق بِحسن نظامه على عقود اللآل، الجامع لفوائد ومحاسن لَم تَجتمع فِي كتاب قبله فِي العصور الخوال.

أسست فيه قواعد معينة على فهم الكتاب الْمنَزل، وبينت فيه مصاعد يرتقى فيها للإشراف على مقاصده ويتوصل، وأركزت فيه مراصد تفتح من كنوزه كل باب مقفل.

فيه لباب العقول، وعباب الْمَنقول، وصواب كل قول مقبول، مَحَّصت فيه كتب العلم على تنوعها، وأخذت زبدها ودرها، ومررت على رياض التفاسير على كثرة عددها، واقتطفت ثَمرها وزهرها، وغصت بِحار فنون القرآن فاستخرجت جواهرها ودررها، وبقرت عن معادن كنوزه فخلصت سبائكها وسبكت فقرها، فلهذا تَحصل فيه من البدائع ما تُبَتُّ عنده الأعناق بتًّا، وتَجمع فِي كل نوع منه ما تفرق فِي مؤلفات شتَّى، على أنِّي لا أبيعه بشرط البراءة من كل عيب، ولا أدعي أنه جَمع سلامة والبشر مَحل النقص بلا ريب.

هذا وإني فِي زمان ملأ الله قلوب أهليه من الحسد، وغلب عليهم اللؤم حتَّى جرى منهم مجرى الدم من الجسد.

وإذا أراد الله نـــــشر فـــــضيلة ... طويت أتاح لَهَــا لــسان حــسود

لولا اشتعال النــار فيمــا جــاورت ... ما كان يُعرف طيب عــرف العــود

---

(١) سورة الإسراء: ٩٣.

قوم غلب عليهم الدهر وطمهم، وأعماهم حب الرياسة وأصمهم، قد نكبوا عن علم الشريعة ونسوه، وأكبوا على علم الفلاسفة وتدارسوه، يريد الإنسان منهم أن يتقدم ويأبَى الله إلا أن يزيده تأخيرًا، ويبغي العز ولا علم عنده فلا يَجد له وليًّا ولا نصيرًا.

أتُمسي القوافِي تَحت غير لوائنا ونَحن على نُزَّالِها أمراء؟!

ومع ذلك؛ فلا ترى إلا أنوفًا مشمرة، وقلوبًا عن الحق مستكبرة، وأقوالاً تصدر عنهم مزورة، كلما هديتهم إلَى الحق كان أصم وأعمى لَهم، كأن الله لَم يوكل بِهم حافظين يضبطون أقوالَهم وأعمالَهم، فالعالِم بينهم مرجوم يتلاعب به الجهال والصبيان، والكامل عندهم مذموم داخل فِي كفة النقصان.

وايْم الله! إن هذا لَهو الزمان الذي يلزم فيه السكوت، والْمَصير حلسًا من أحلاس البيوت، ورد العلم إلَى العمل، لولا ما ورد فِي صحيح الأخبار: «**من علم علمًا فكتمه؛ ألْجَمه الله بلجام من نار**»[1].

---

(١) قال في غاية البيان :" صحيح : أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٥/ ٣١٥رقم٢٦٤٥٣) وأحمد في المسند (٢/ ٢٦٣،٢٩٦، ٣٠٥، ٣٤٤،٣٥٣، ٤٩٥، ٤٩٩، ٥٠٨) وأبو داود في السنن (٣/ ٣٢١رقم٣٦٥٨) ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٢٧٥رقم١٧٤٣) وأخرجه الترمذي في السنن (٥/ ٢٩رقم٢٦٤٩) وأبو يعلى في المسند (١١/ ٢٦٨رقم٦٣٨٣) وابن حبان في الصحيح (١/ ٢٩٧رقم٩٥) والطبراني في المعجم الأوسط (٢/ ٣٨٢رقم٢٢٩٠) و(٣/ ٣٣٥رقم٣٣٢٢) و(٤/ ٢٩رقم٣٥٢٩) و(٥/ ١٠٨رقم٤٨١٥) و(٧/ ٢٩٣رقم٧٥٣٢) والمعجم الصغير (١/ ١١٢، ١٩٨،٢٧٥رقم١٦٠،٤٥٢،٣١٥) وأبو الفتح بن أبي الفوارس في الفوائد المنتقاة والغرائب (٣٧١رقم٢٢-مجموع) والحاكم في المستدرك (١/ ١٨١، ١٨٢) وأبو نعيم في

ولله در القائل:

ادأب على جَمــع الفــضائل جاهــدًا ... وأدم لَهَا تعب القريْحــة والْجَــسد

واقصد بِها وجه الإلــه ونفــع مــن ... بلغته مِمَّــن جــد فيهــا واجتهــد

واتــرك كــلام الْحَاســدين وبغــيهم ... هَملاً فبعد الْمَوت ينقطــع الْحَــسد

وأنا أضرع إِلَى الله -جل جلاله وعز سلطانه-؛ كما مَنَّ بإتْمام هذا الكتاب؛ أن يتم النعمة بقبوله، وأن يَجعلنا من السابقين الأولين من أتباع رسوله، وألا يُخيب أملنا؛ فهو الْجَواد الذي لا يُخيب من أَمَّله، ولا يَخذل من انقطع عمن سواه وأمَّ له.

ويقول راجي رَحْمَة ربه والقبول: مُحمَّد بن عمر بن سالِم بازمول:

وأتْممت تَهذيب كتاب "الإتقان" ليلة الأربعاء الْخَامس والعشرين من شهر ذي القعدة لعام تسعة وأربعمائة بعد الألف من الْهِجرة.

وأسأل الله؛ بأن له الْحَمد، لا إله إلا هو، الْحَنان الْمَنان، بديع السموات والأرض، ذا الْجَلال والإكرام؛ أسأله أن يتقبل عملي خالصًا لوجهه الكريْم، وأن يرزقنِي القبول فِي الدنيا والآخرة؛ إنه سَميع مُجيب.

وأَتْمَمت تبييضه مع التعليق على أغلب الأنواع الساعة الثالثة من ليلة الأحد

المسند المستخرج (١/ ٤٢رقم١٥، ١٦) والبيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٢٧٦رقم١٧٤٤، ١٧٤٥) وفي المدخل (٣٤٦رقم٥٧٤) والخطيب في تاريخ بغداد (٢/ ٢٦٨) وفي الكفاية (٣٧) والقضاعي في مسند الشهاب (١/ ٢٦٦رقم٤٣٢، ٤٣٣) والبغوي في التفسير (١/ ٣٨٣) من طرق عن عطاء عن أبي هريرة عن النبي ﷺ.

قال الدارقطني في العلل (١٠/ ٦٨):" وهو المحفوظ".

وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي (رقم٢٦٤٩) اهـ

١٩/ ٥/ ١٤١٠هـ.

وأَتْمَمت التعليق عليه الساعة الثانية والربع من ليلة الْجُمعة ٢٤/ ٥/ ١٤١٠هـ.

وراجعته وتَممت ما فاتنِي ليلة الْجُمعة ١/ ٤/ ١٤١١هـ.

ويقول راجي عفو ربه والقبول : أحمد بن عمر بن سالم بازمول:

تم بحمد الله ونعمته إتمام هذا التخريج في عدة مجالس آخرها يوم الجمعة من شهر صفر عام ١٤٢٩هـ، قبل صلاة المغرب الساعة ٢٥ : ٦ .

ثم راجعته في مجالس متعددة كان آخرها يوم الخميس الموافق ١٢/١٠/١٤٣٠هـ .

والله اسأل أن يكتب لي الأجر وأن يجعله في موازين حسناتي يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

والحمد لله رب العالمين وصلى الله وسلم على سيد الأولين الآخرين .